

















مَجْلَدُ النِّقَاطِ

---

المكتب الفني لتبويب الأحكام

---

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الجمعية العمومية

والدائرة المدنية

---

السنة الرابعة

---

العدد الأول : من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٥٢  
Organization Of the Alexandrian

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٥٣







## تصويبات

صواب	خطأ	صفحة	سطر
في التسبيب	في السبب	٥	٦
ليس من شأن المستأنفة	من شأن المستأنفة	١٥	٢٢
وإن التصاريح	أن التصاريح	٢٢	٢٢
سلطة الأخر	سلطة الأخير	٦٤	١٧
التفسير	التيسير	١٠٥	١٧
عبد القادر	عهد القادر	١١٥	٢١
سمك	ثمك	١٧٣	٢٢
الحكم	أحكم	١٩٤	١٠
أما وأنها	ما وأنها	٢٢٢	١
بتعويض عنه	بتعويض	٢٤٢	١٣
وكان	كان	٢٥٠	١٢
فلا يكون لهم	فلا يكون لها	٩	٢٠
دخولها	خولها	١٥	٢٤
محصول	محصول	٥٦	٤



صواب	خطأ	صفحة	سطر
وبطلان تكليفه	بطلان تكليفه	١٠٣	١
ولا يشوبه	لا يشوبه	١١٠	١٠
يطلب	يصب	١٦٢	١٩
إن	أن	١٧٦	١٠
كانت عن معاملة	كانت معاملة	٢١٣	٣
المشتري	الشتري	٢٢٢	٧
وذلك	وبذلك	٢٤٩	١٨
يتناضل	ويتناضل	٢٥٩	١٩



## جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٢

( ١ )

### القضية رقم ١٦٢ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ عبد الحميد وشاحي المستشار وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروصي المستشارين .

عقد . تفسيره وتكييفه . تفهم نية المتعاقدين لمعرفة ما إذا كانت قد اتجهت إلى البيع بالعينة  
أم إلى البيع بحسب المواصفات . مسألة واقعية . استقلال قاضي الموضوع بها متى أقام قضاءه  
على استخلاص سليم . مثال .

ان تفهم نية العاقدین لمعرفة إن كانت قد اتجهت إلى البيع بالعينة أم إلى البيع  
بحسب المواصفات الواردة في التعهد هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي  
الموضوع متى أقام قضاءه فيها على استخلاص سليم . واذن فتى كان يبين  
من الحكم المطعون فيه أن من ضمن الأسباب التي أقيم عليها ماقررت المحكمة  
من أن الشيء الذي كاف يقصده الطاعن بذاته وكان الدافع له على التعاقد  
هو صابون للغسيل رقم ١ زنة القطعة منه ٥٠ جراما ، وأنه عندما قبل عطاء  
المطعون عليه نظر إلى نوع الصابون ورتبته وزنة كل قطعة منه أكثر مما لظر  
إلى العينة المقدمة من المطعون عليه ، يؤيد ذلك ما يبين من كتابه بقبول العطاء  
من أنه اهتم بذكر هذه المواصفات دون أن يذكر شيئا عن العينة وأنه يؤخذ  
من دلالة هذه الظروف أن العينة ، وان كان أشير إليها في التعهد الموقع عليه  
من المطعون عليه ، إلا أنها لم تكن إلا مثالا من أمثلة الصابون المطلوب وأن البيع  
لم يكن يباع بالعينة بحقيقة معناه حتى يكون المطعون عاياه مشغولا عن مطابقة



ألا يبور المورد للعينة في كل شيء وأنه يحسبه أنه ورد صابوناً يتفق مع المواصفات  
الآن ذكراً ومع المواصفات التي يشترطها القانون في مثل هذه الصابون ،  
فإن هذا الذي قرره المحكمة هو استخلاص سليم ولا يمنع من قبوله ذكر العينة  
في التعهد المحرر بين الطرفين متى كانت تحتمله بقية أوراق الدعوى وظروفها  
وملابساتها على الصورة المبينة في الحكم ويكون مانعاً الطاعن على هذا الحكم  
من الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة حكم العقد على غير أساس .

### الوقائع

في يوم ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٠ طعن بطريق للنقض في حكم محكمة  
استئناف الاسكندرية الصادر في ١٩ من مارس سنة ١٩٥٠ في الاستئناف  
رقم ٢١٢ سنة ٥ ق - وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن  
شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم الابتدائي  
ورفض دعوى المطعون عليه واحتياطياً إحالة الدعوى على دائرة أخرى للفصل  
فيها مجدداً مع إلزام المطعون عليه بالمصروفات واتعاب المحاماة . وفي ٣١ من مايو  
سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليه بتقرير الطعن - وفي ١٥ من يونيو سنة ١٩٥٠  
أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليه بالطعن وصورة مطابقة للأصل  
من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداته -  
ولم يقدم المطعون عليه دفاعاً . وفي ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة  
العامة مذكرة وقالت فيها بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً وإلزام الطاعن  
بالمصروفات . وفي ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ تمت الدعوى على ما هو مبين  
بمحضر الجلسة حيث صمم محامى الطاعن والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتهما -  
والمحكمة أريحت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .



## المحكمة

يعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعا المحامي عن الطاعن والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن وقائع الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه تتحصل ، حسبما يستفاد منه ومن سائر الأوراق المقدمة في الطعن ، في أنه رسا على المطعون عليه عطاء توريد صابون للغسيل رقم ١ للاحمامات الشعبية بمجلس بلدى المحلة الكبرى ، وقام المطعون عليه بتوريد كمية بلغ ثمنها ٤٩٧ ج و ٢٠٥ م ، وطلب من الطاعن دفع هذا المبلغ اليه فامتنع بحجة أن الصابون المورد يخالف العينة المقدمة مع العطاء ، فرفع المطعون عليه دعوى اثبات الحالة رقم ٢٧٠٠ سنة ١٩٤٧ محكمة المحلة الكبرى الجزئية ، وقضى فيها بتدبير خبر كياى انتهى في تقريره إلى أن مواصفات الصابون المورد تتفق مع المواصفات الموضوعة للصابون رقم ١ بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ والخاص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون وأنه مطابق إلى حد كبير للعينة المقدمة من المطعون عليه وان كان يختلف عنها اختلافا طفيفا ، ثم أقام المطعون عليه على الطاعن الدعوى رقم ٨٠٢ كلى سنة ١٩٤٨ محكمة طنطا الابتدائية بطلب الحكم بالزامه بثمان الصابون الآتف بيانه ، وفي ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بالزام الطاعن بالمبلغ المطلوب ، فاستأنف هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٢١١ تجارى سنة ٥ قضائية محكمة استئناف الاسكندرية ، وقضت المحكمة في ١٩ من مارس سنة ١٩٥٠ بتأييده بناء على الأسباب التى أقيم عليها وعلى الأسباب التى أضاقها اليها ، وقرر الطاعن الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه انحط في تطبيق المقتضىات وخالف حكم العقد - ذلك أن المحكمة قررت



أن البيع الذي انعقد بين الطرفين لم يكن بيعاً بالعينة بخيئة معناه حتى يكون المطعون عليه مستولاً عن مطابقة الصابون المورد للعينة في كل شيء وأن المواصفات الحكومية للصابون هي التي كانت وحدها محل الاعتبار عند التعاقد مع أنه يبرز من التعهد المحرر بين الطرفين في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ أنه ليس فيه صراحة على أن يكون الصابون المبيع مطابقاً للعينة التي قدمها المطعون عليه ، وذلك بدلالة ما جاء في صدره من عبارة « حسب العينة » وما ذكر في بنده الخامس من أن قبول الصابون المورد لا يكون إلا بعد مضاهاته على العينة المقدمة وما ورد في بنده السادس من تقرير حق الطاعن في رفض الصابون إذا ظهرت فيه عيوب تجعله مخالفاً للعينة ، وهي نصوص تقطع في أن العينة وحدها هي التي كانت محل الاعتبار في التعاقد ، وبذلك تكون المحكمة قد مسخت العقد وفسرته بما يناقض نصوصه الصريحة .

ومن حيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن من ضمن الأسباب التي أقيم عليها ما قرره المحكمة من أن الشيء الذي كان يقصده الطاعن بذاته وكان الدافع له إلى التعاقد هو صابون للغسيل رقم ١ زنة القطعة منه ٥٠ جراماً : وأنه عندما قبل عطاء المطعون عليه نظر إلى نوع الصابون ورتبته وزنة كل قطعة منه أكثر مما نظر إلى العينة المقدمة من المطعون عليه — يويد ذلك ما يبين من كتابه بقبول العطاء من أنه اهتم بذكر هذه المواصفات دون أن يذكر شيئاً عن العينة : وأنه يؤخذ من دلالة هذه الظروف أن العينة ، وإن كان أشير إليها في التعهد المتوقع عليه من المطعون عليه ، إلا أنها لم تكن إلا مثلاً من أمثلة الصابون المطلوب ، وأن البيع لم يكن بيعاً بالعينة بحقيقة معناه حتى يكون المطعون عليه مستولاً عن مطابقة الصابون المورد للعينة في كل شيء ، وأنه بحسبه أنه ورد صابونا يتفق مع المواصفات الآنف ذكرها ومع المواصفات التي شتم عليها القانون في مثل هذا الصابون .

ومن حيث إن هذا الذي قرره المحكمة هو استخلاص سليم ولا يمنع من قبوله ذكر العينة في التعهد المحرر بين الطرفين متى كانت تحتمله بقية



أوراق الدعوى وظروفها وملابساتها على الصورة المبينة فى الحكم . ولما كان  
فهم نية العاقدين لمعرفة ان كانت قد اتجهت إلى البيع بالعينة أم إلى البيع  
بحسب المواصفات الواردة فى التعهد هو من مسائل الواقع فيكون هذا السبب  
مردوداً .

ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه مشوب  
بالتناقض فى السبب — ذلك أن المحكمة قررت أن البيع الذى انعقد بين الطرفين  
لم يكن بيعاً بالعينة فى حين أنها أخذت بأسباب الحكم الابتدائى وفيها لم تنكر  
محكمة الدرجة الأولى ان البيع المذكور كان على أساس العينة المقدمة من  
المطعون عليه .

ومن حيث إن هذا السبب فى غير محله لما يبين من الحكم الابتدائى من أنه  
أقيم فى أساسه على ما انتهى إليه الخبر المتدب فى دعوى اثبات الحالة من أن  
الـ ابون المورد يطابق المواصفات الحكومية الموضوعة للصابون رقم ١ وأن التوريد  
متفق إلى حد كبير مع العينة الأساسية المقدمة من المطعون عليه وأنه لا عبرة  
بما قيل من أن إدارة البلديات تجرى تجارب أولية على الصابون بغمسه فى الماء  
فان طفا فهو جيد وان غاص فهو ردى لعدم ارتكاز هذه التجربة على أساس  
علمى — وليس فى هذا القول ما يفيد أن محكمة الدرجة الأولى قد قطعت  
فى أن البيع الذى انعقد بين الطرفين كان بالعينة .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ، ومن ثم يتميز  
رفضه .



( ٢ )

التقضية رقم ١٧٦ لسنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة المستشار الأستاذ عبد الحميد وشاحي وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين .

( أ ) بيع وفاء . القضاء بطلانه لثبوت أنه يخفى وهنا . وجوب اعتبار أن نية المتعاقدين قد انصرفت وقت التعاقد إلى الرهن لا إلى البيع وأن وضع يد المشتري وفاء هو بسبب الرهن دون أي سبب آخر .

( ب ) بطلان البيع الوفاائي المقصود به إخفاء . ومن طبقا لنص المادة ٣٣٩ من القانون المدني ( القديم ) لا يؤثر على وضع اليد المذكور ولا يترتب عليه تغيير سببه وجعله بنية التملك . الاعتراض بأن بطلان العقد باعتباره بيعا أو رهنيا ينفي أن يكون الرهن هو سبب وضع اليد فلا يبقى إلا النصب بنية التملك . هذا الاعتراض مردود بأن العبرة هي بما اتفق عليه الطرفان لا بما يترتب به القانون من بطلان .

( ج ) لا يغير من ذلك أن يكون وضع يد المشتري على العقار كافيا بموجب محضر تسليم نقادا لحكم صادر في الدعوى التي رفعها المشتري والقاضي بفسخ عقد الإيجار الصادر منه للبائمين والتسليم . حكم . تقريره أن المشتري جابه البائع في الدعوى المذكورة بنية التملك وأن تملك العقار بالتقادم . خطأ في تطبيق القانون .

( د ) إذا كانت محكمة الموضوع قد قضت ببطلان عقد البيع الوفاائي لما ثبت لديها من أنه كان مقصودا به إخفاء رهن فتكون نية المتعاقدين قد انصرفت وقت التعاقد إلى الرهن لا إلى البيع ، كما يكون وضع يد المشتري وفاء هو بسبب الرهن دون أي سبب آخر .

( ب ) أن ما تقضى به المادة ٣٣٩ من القانون المدني ( القديم ) من بطلان عقد البيع الوفاائي إذا كان مقصودا به إخفاء رهن لا أثر له على وضع اليد المذكور ولا يترتب عليه تغيير سببه وجعله بنية التملك متى كان هذا السبب معلوما وهو الرهن ، أما الاعتراض بأن المادة تقضى



ببطلان العقد سواء باعتباره بيعاً أو رهناً مما يفتى أن يكون الرهن هو سبب وضع اليد على العين فلا يبقى إلا الغصب بنية التملك . هذا الاعتراض مردود بأن العبرة هي بما اتفق عليه المتعاقدان بصرف النظر عما يرتبه القانون من أثر ببطلان العقد باعتباره رهناً

(ج) لا يغير ذلك أن يكون وضع يد المشتري وفاء على العقار المتنازع عليه كان بموجب محضر تسليم نفاذاً لحكم صادر في الدعوى التي رفعها والقاضي بفسخ عقد الإيجار الصادر منه إلى البائع والتسليم ، متى كان أساس هذا الحكم هو عقد الإيجار المبنى على عقد البيع الوفاؤى الذى قضى ببطلانه . ومن ثم فإنه يكون غير صحيح في القانون ما قرره المحكمة من أن المشتري وفاء جابه البائع بنية التملك في الدعوى المشار إليها كما يكون وضع يد المشتري على العقار موضوع الدعوى غير مقترن منذ بدايته بنية التملك وإنما هو وضع يد عارض بسبب الرهن ولا يكسبه الملكية مهما طال الزمن وفقاً للمادة ٧٩ من القانون المدنى (القديم) ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب البائع تسليم العين موضوع الدعوى قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه .

### الوقائع

في يوم ١٢ من يونية سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة طنطا الابتدائية الصادر بهيئة استئنافية في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ٣٨١ سنة ١٩٤٩ — وذلك بتقرير طلب فيه الطاعنون الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع ينقض الحكم المطعون فيه وبالعائنه قياً يتعلق برفض التسليم وتأنييد الحكم الابتدائي في ذلك واحتياطياً بحالة الدعوى على محكمة الاستئناف لفصل قها من جديد . وفي ١٥ من يونيه سنة ١٩٥٠ أعلنت المطعون عليها



بتقرير الطعن — وفي أول يولية سنة ١٩٥٠ أودع الطاعنون أصل ورقة إعلان المطعون عليها بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداتهم — وفي ٢٢ منه أودعت المطعون عليها مذكرة بدفاعها طلبت فيها رفض الطعن والزام الطاعنين بالمصروفات أتعاب المحاماة . وفي ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها قالت فيها بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفض الحكم المطعون فيه وتأيد الحكم الابتدائي والزام المطعون عليها بالمصروفات . وفي ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ماهو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم المحامي عن الطاعنين والنيابة العامة على ما جاء في مذكرتهما — والمحكمة أحأت اصدا. الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقدم . . . المحامي عن الطاعنين والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن واقعة الدعوى حسب ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعنين أقاموا على المطعون عليها الدعوى رقم ١٥٩٣ لسنة ١٩٤٨ مدني محكمة زفتي الجزئية بطلب الحكم بإبطال عقد البيع الوفاائي المسجل في ٣٠ - ١ - ١٩٢٩ والصادر منهم إليها ببيع فدان بثمان مقداره مائة جنيه وتسليمه اليهم استناداً إلى أن البيع الوفاائي يخفى في حقيقته رهنا فهو باطل عملاً بالمادة ٣٣٩ من القانون المدني (القديم) وفي ٣ من يناير سنة ١٩٤٩ أحالت المحكمة للدعوى على التحقيق لإثبات ونفي وضع يد الطاعنين على الفدان المبيع وأن الثمن للوارد بالعقد هو ثمن بخس . وفي ١٦ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بطلبات الطاعنين وبالزام المطعون عليها بالمصاريف



و بمبلغ ١٠٠ قرش صاغ ، مقابل أتعاب المحاماة تأسيسا على أن البيع الوفاي كان مقصودا به إخفاء رهن أخذا بقرينتين أولها بخمس الثمن والثانيهما استمرار بقاء العين المباعة وفاء في حيازة البائعين ذلك أن الطاعنين استأجروها من المطعون عليها من تاريخ البيع وبقيت في حيازتهم حتى رفعت عليهم الدعوى رقم ٥٢٣٩ لسنة ١٩٣١ مدني زقي التي قضى فيها بفسخ عقد الإيجار وتسليم العين المؤجرة ، واستأنفت المطعون عليها ذلك الحكم ، وقيد استئنافها برقم ٣٨١ لسنة ١٩٤٩ مستأنف محكمة طنطا الابتدائية ، ومما تمسكت به أنها كسبت ملكية الفدان المتنازع عليه بمضى المدة الطويلة ذلك أنها وضعت يدها عليه وضع يدمستوفيا شرائطه القانونية مدة تزيد على خمس عشرة سنة ابتداء من تاريخ محضر التسليم الحاصل في ٣٠ - ١١ - ١٩٣١ نفاذاً للحكم الصادر في الدعوى رقم ٥٢٣٩ لسنة ١٩٣١ مدني زقي الآنف ذكرها ، وفي ٤ من أبريل قضت المحكمة بهيئة استئنافه بإلغاء الحكم بالنسبة إلى طلب التسليم وتأيينه فيما عدا ذلك والزام المطعون عليها بنصف المصاريف عن الدرجتين والطاعنين بالنصف الآخر مع المقاصة في أتعاب المحاماة بين الطرفين استناداً إلى أنه وأن كان عقد البيع الوفاي هو عقد باطل بطلانا مطلقا لأنه قد به إخفاء رهن إلا أن العقد الباطل قد يرتب حالة مادية اذا استمرت وقتا طويلا تكسب وجودا قانونيا بالتقادم وإلى أنه لما كانت المطعون عليها قد جاهت الطاعنين في الدعوى رقم ٥٢٣٩ مدني زقي مجابهة ظاهرة دلت على أنها تنكر ملكيتهم مستأثرة بهادونهم فتكون ، وقد استمر وضع يدها على العين مدة تزيد على خمس عشرة سنة ، قد كسبت ملكيتها ، ومن ثم فلا يكون لها حق طلب تسليمها فقرر الطاعنون الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن مما ينهه الطاعنون على الحكم أنه حالف القانون ذلك أنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من بطلان عقد البيع الوفاي على اعتبار أنه يستر رهنه مما يفيد أن المطعون عليها كانت في حقيقة الأمر مرتبهة



الا أن الحكم قرر بعد ذلك أنها كسبت ملكية العين المرهونة بوضع يدها عليها  
المدة الطويلة المكتسبة للملكية مع أنها بموجب محضر التسليم المؤرخ  
في ٣٠-١١-١٩٣١ الحاصل نفاذاً للحكم الصادر في الدعوى رقم ٥٢٣٩  
لسنة ٩٣٩ مدني زفني لم تضع يدها عليه يصفها مالكة وإنما به نفسها مرتهنة  
وهي الصفة التي قد لها المتعاقدون من العقد ولم تتغير هذه الصفة طوال  
مدة وضع يدها ووضع اليد على هذا الاعتبار لا يكسب الملكية بالتقديم  
وان طال عليه الزمن .

ومن حيث إنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه ان المحكمة قضت  
ببطلان عقد البيع الوفاي الصادر من الطاعنين إلى المطعون عليها  
في ٣٠-١-١٩٢٩ لما ثبت لديها من أنه كان مقصوداً به إخفاء رهن ،  
وبذلك تكون نية المتعاقدين قد انصرفت وقت التعاقد إلى الرهن لا إلى البيع ،  
كما يكون وضع يد المطعون عليها على الفدان محل العقد هو بسبب الرهن  
تكون أي سبب آخر - وكان ما تقضى به المادة ٣٣٩ من القانون المدني (القديم)  
من بطلان عقد البيع الوفاي اذا كان مقصوداً به إخفاء رهن لا أثر له على  
وضع اليد المذكور ولا يترتب عليه تغيير سببه وجعله بنية التملك متى كان هذا  
السبب معلوماً وهو الرهن ، أما الاعتراض بأن المادة تقضى ببطلان العقد  
سواء باعتباره بيعاً أو رهناً مما ينفي أن يكون الرهن سبب وضع اليد على العين  
محل التعاقد فلا يبقى إلا الغصب بنية التملك - هذا الاعتراض مردود بأن العبرة  
هي بما اتفق عليه المتعاقدان بصرف النظر عما يرتبه القانون من أثر ببطلان  
العقد باعتباره رهناً - وكان لا يغير من ذلك أن وضع يد المطعون عليها على  
الفدان المتنازع عليه كان بموجب محضر التسليم المحرر في ٣٠ من نوفمبر  
سنة ١٩٣٤ نفاذاً للحكم الصادر في الدعوى رقم ٥٢٣٩ والقاضي بفسخ عقد  
الاجار والتسليم ، متى كان أساس هذا الحكم هو عقد الإيجار المبني على عقد  
بيع الوفاي الذي قضى ببطلانه - لما كان ذلك يكون غير صحيح في القانون



ما تقرره المحكمة من أن المطعون عليها جازت الطاعنين بنية التملك في الدعوى رقم ٥٢٣٩ كما يكون وضع يدها على الفدان موضوع الدعوى غير مقترن منذ بدايته بنية التملك وإنما هو وضع يد عارض بسبب الرهن ولا يكسبها الملكية مهما طال عليه الزمن وفقا للمادة ٧٩ من القانون المدني (القديم) ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض طلب الطاعنين تسليم الفدان موضوع الدعوى قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه .

( ٣ )

القضية رقم ٢٨٧ سنة ٢٠ قضائية

برئاسة حضرة المستشار عبد الحميد وشاحي وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروصي المستشارين .

١ — دعوى إثبات تعاقد . حكم . تسببه . تمسك المدعى بأنه تملك العقار الذي يطلب إثبات التعاقد منه بمضى المدة وبأنه لا يؤثر في هذه الملكية كون البائع تصرف في العقار لمشتريان بعقد سجلة . صم تحدث الحكم عن هذا الدفاع الجوهرى . قصور يبطله .

٢ — ( ١ ) قوة الأمر المقضى . دعوى من مشتر على بائع . تدخل خصم ثالث في هذه الدعوى . الحكم في الدعوى لمصلحة المشتري وبعدم قبول التدخل . استئناف هذا الحكم من البائع ضد المشتري وطالب التدخل . استبعاد الحكم الصادر في الاستئناف اليه في موضوع تدخل الخصم الثالث لعدم قيامه هو باستئناف الحكم الابتدائي القاضي برفض تدخله . هذا الحكم لا يجوز قوة الأمر المقضى بالنسبة لطالب التدخل . من حقه أن يرفع استئنافا آخر عن الحكم الابتدائي القاضي برفض تدخله .

(ب) حكم . تسببه . اهماله الرد على دفع بعدم حواز قرار الاستئناف لسابقة الفصل فيه بالحكم الصادر في استئناف سابق . ثبوت أن الحكم الصادر في الاستئناف السابق لا يجوز قوة الأمر المقضى بالنسبة للاستئناف اللاحق . خطأ الحكم في الرد على الدفع لا يؤثر في سلامة قضائه بقبول الاستئناف اللاحق .

( ١ ) متى كان يبين من الأوراق المقدمة إلى هذه المحكمة أن الطاعنة تمسكت في جميع مراحل دعوى اثبات التعاقد المرفوعة منها أنها كسبت ملكية العقار موضوع النزاع بوضع يدها عليه المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وبأن تحرير عقد بيع من نفس البائعة إلى المطعون عليهما عن هذا العقار وقيامهما بتسجيل عقدهما لا يؤثر على التملك بوضع اليدين ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه



أنه خلو من التحدث عن هذا الدفاع ، وهو دفاع جوهري له أثره لو صح في تغيير وجه الرأي في الدعوى ، فان هذا الحكم يكون قد عاره قد وريبطله مما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

٢- (١) متى كان بين من الحكم الصادر في الاستئناف المرفوع من باعه العقار ضد الطاعة والمطعون عليهما انه لم يفصل في الخصومة الخاصة بطلب قبول المطعون عليهما خصمين ثالثين في الدعوى وانما استبعد هذا الطلب لأن المطعون عليهما - وهما صاحبا الحق فيه - لم يستأنفا الحكم الابتدائي القاضي برفضه ومن ثم فلا يجوز هذا الحكم قوة الأمر المقضي في هذا الخصوص ، ويكون دفع الطاعة بعدم قبول الاستئناف الذي رفعه المطعون عليهما لسابقة الفصل فيه بالحكم الصادر في استئناف البائعة المذكورة على غير أساس .

(ب) واذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على دفع الطاعة بعدم قبول استئناف المطعون عليهما لسابقة الفصل فيه بالحكم الصادر في استئناف البائعة وبني قضاءه على أسباب أخرى لا تتصل بهذا الدفع ، فان هذا الخطأ يكون غير منتج ولا يؤثر في سلامة النتيجة التي انتهى اليها من رفض الدفع وقبول الاستئناف بعد أن تبين مما تقدم أن الحكم السابق لم يحز قوة الأمر المقضي في خصوص طلب قبول المطعون عليهما خصمين ثالثين في الدعوى

## الوقائع

في يوم ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة القاهرة الابتدائية الصادر أولها في ١٢ - ١٢ - ١٩٤٨ وثنائهما في ٦ - ٦ - ١٩٥٠ في القضية رقم ٤٩٣ سنة ١٩٤٧ - وذلك بتقرير طأبت فيه الطاعة الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع أصليا الحكم بقبول الدفع الفرعى وبعدم جواز الاستئناف واحتياطيا بحالة القضية على دائرة أخرى للفصل فيها مجددا



مع الزام المطعون عليهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وفي ٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليهما بتقرير الطعن — وفي ٢٦ منه أودعت الطاعنة أصل ورقة إعلان المطعون عليهما بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداتها وفي ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ أودع المطعون عليه الأول مذكرة بدفاعه مشفوعة بمستنداته طلب فيها رفض الطعن والزام الطاعنة بالمصروفات وأتعاب المحاماة — وفي ٢٥ منه أودعت الطاعنة مذكرة بالرد مشفوعة بمستنداتها — ولم يقدم المطعون عليه الثاني دفاعاً . وفي ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها قالت فيها بقبول الطعن شكلاً ونقض الحكم المطعون فيه والزام المطعون عليهما بالمصروفات . وبجلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ماهو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطاعنة والمطعون عليه الأول النيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطاعنة والمطعون عليه الأول والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل حسب ما بين من الحكمين المطعون فيهما ، وسائر أوراق الطعن — في أن الطاعنة ( منتهى حسين محمود الهاككي ) أقامت للدعوى رقم ٧٤ سنة ١٩٤٤ مدني محكمة حلوان الجزئية على زينب محمود الهاككي وقالت شرحاً لها إنها بموجب عقد محرر في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٢٥ وثابت التاريخ في ١٣ من فبراير سنة ١٩٢٦ اشترت من المدعى عليها ٤ ط ١٩ و ٤ سر شيوعاً في أرض وبناء المنزل المينيز بالصحيفة بثمن مقداره



٤٧ ج وأنها وضعت يدها على العقار المبيع من تاريخ التعاقد ، وطلبت الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المشار اليه . وبجلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٤٤ تدخل المطعون عليهما في الدعوى وطلبا قبولها خصمين فيها وقدمتا عقد بيع محرراً في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ ومسجلاً في ٢ من فبراير سنة ١٩٤٤ صاهراً اليهما من ذات البائعة عن العين محل النزاع . ودفعت المدعى عليها بسقوط حق الطاعة في رفع الدعوى لمضي أكثر من خمس عشرة سنة من تاريخ التعاقد كما دفعت ببطالان صحيفة الدعوى لعدم مرورها بمكتب المساحة . وفي ٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ قضت المحكمة برفض المدعين ، وبرفض قبول المطعون عليهما خصمين ثالثين في الدعوى ، وفي الموضوع بصحة التعاقد . استأنفت المدعى عليها ترينب محمود الخاكي هذا الحكم ضد الطاعة والمطعون عليهما وتفيد استئنافها برقم ٣٨٩ سنة ١٩٤٥ مستأنف محكمة مصر الابتدائية واستندت فيه إلى الدفاع الذي أبدته أمام محكمة الدرجة الأولى مضيئة إليه أن المحكمة أخطأت في عدم قبول المطعون عليهما خصمين ثالثين في الدعوى طلبت قبولها فيها ودفعت الطاعة بعدم قبول الاستئناف لعدم وجود صفة أومصلحة للمستأنفة في رفعه . - وفي ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ قضت المحكمة برفض هذا الدفع ، وبقبول الاستئناف شكلاً وبرفض المدعين المتقدمين من المستأنفة ، وقبول الدعوى وعدم سقوط الحق في رفعها ، وفي الموضوع برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف يعد ذلك ، رفع المطعون عليهما لاستئنافا عن الحكم الابتدائي فيد برقم ٤٩٣ سنة ١٩٤٧ مستأنف محكمة مصر الابتدائية ودفعت الطاعة بعدم قبوله لسبق الفصل فيه بحكم نهائي هو الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٣٨٩ سنة ١٩٤٥ لأنف ذكره كما دفعت بصورية عقد البيع الصادر من ترينب محمود الخاكي إلى المطعون عليهما ، وبأنها تملك العقار موضوع النزاع بمقتضى عقد البيع المحرر في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٢٨ ، وبوضع يدها عليه المدة الطويلة المكسبة للملكية . وفي ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف وبقبوله شكلاً



وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفي صورية عقد المطعون عليهما ثم قضت في ٦ من يونيو سنة ١٩٥٠ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنة بناء على ما قررت من عجز الطاعنة عن إثبات صورية عقد المطعون عليهما ومن تفصيل هذا العقد المسجل على عقدها غير المسجل. فقررت الطاعنة الطعن في الحكمين المذكورين بطريق النقض.

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين ، يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه الصادر في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ قد أخطأ في تحصيل فهم الواقع كما أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن مبنى دفع الطاعنة بعدم قبول استئناف المطعون عليهما رقم ٤٩٣ سنة ١٩٤٧ هو أنه قد سبق الفصل في الاستئناف رقم ٣٨٩ سنة ١٩٤٥ بحكم نهائي حاز قوة الأمر المقضى لوحدة الخصوم والموضوع والسبب في الاستئناف مما يكون معه الحكم الصادر في الاستئناف الأول حجة على المطعون عليهما إذ كانا ممثلين فيه كما انضما إلى الطاعنة في طلب قبولها خصمين في الدعوى ومن ثم فلا يجوز لها إعادة النزاع من جديد برفع استئناف آخر - ولكن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى برفض الدفع المشار إليه مؤسسا قضاءه على أن ميعاد الاستئناف لا يزال قائما ، يكون قد أخطأ في تحصيل فهم الواقع من الدعوى . واذ قرر أن الاستئناف السابق لا يستفيد منه غير الخصم المستأنف ، في حين أن كل الأخصام الممثلين له يحتاجون بالحكم الصادر فيه ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

ومن حيث إن هذا السبب مردود (أولا) بما يبين من الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٣٨٩ سنة ١٩٤٥ من أنه قرر استبعاد طلب المستأنفة (زينب محمود الحاكى) قبول المطعون عليهما خصمين ثالثين في الدعوى ، استنادا إلى أن الطلب المذكور من شأن المستأنفة : وأن للمطعون عليهما وحدهما الحق في استئناف الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى في خصوص طلب قبولهما خصمين في الدعوى : وأنه ليس للمحكمة أن تتعرض لطلبات خصوم



لم يتقدموا بها إذ كان الواجب أن يقوم المطعون عليهما باستئناف الحكم الابتدائي حتى يمكن فحص سندهم من القانون والقضاء لهم أو عليهم وفقا لما يبنى عنه تحقيق أوجه دفاعهم - ويبين من هذا الذي أقيم عليه الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٣٨٩ سنة ١٩٤٥ أنه لم يفصل في الخصومة الخاصة بطلب قبول المطعون عليهما خصمين ثالثين في الدعوى ، وإنما استبعد هذا الطلب لأن المطعون عليهما - وهما صاحبا الحق فيه - لم يستأنفا الحكم الابتدائي القاضي برفضه ، ومن ثم فلا يجوز هذا الحكم قوة الأمر المقضي في هذا الخصوص ، ويكون دفع الطاعنة بعدم قبول استئناف المطعون عليهما رقم ٤٩٣ سنة ١٩٤٧ مصر لسابقة الفصل فيه على غير أساس . ومردود ( ثانيا ) بأن الحكم المطعون فيه ، وإن كان يبين منه أنه قد أغفل الرد على دفع الطاعنة بعدم قبول الاستئناف رقم ٤٩٣ سنة ١٩٤٧ لسابقة الفصل فيه بالحكم الصادر في الاستئناف رقم ٣٨٩ سنة ١٩٤٥ وبني قضاءه على أسباب أخرى لا تتصل بهذا الدفع ، إلا أن هذا الخطأ غير منتج ولا يؤثر في سلامة النتيجة التي انتهى إليها من رفض الدفع وقبول الاستئناف بعد أن تبين مما تقدم أن الحكم السابق لم يخرقوه الأمر المقضي في خصوص طلب قبول المطعون عليهما خصمين ثالثين في الدعوى .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الطاعنة تمسكت في صحيفة دعواها وفي جميع مذكراتها بأنها كسبت ملكية العين موضوع النزاع بوضع يدها عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وبأن كسب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة هو طريق من طرق التملك ، وبأن تحرير عقد من المالك السابق للغير أقيام هذا الغير بتسجيل عقده لا يؤثر على التملك بوضع اليد - ولكن الحكم المطعون فيه الصادر في ٦ من يونية سنة ١٩٥٠ أغفل الرد على هذا الدفاع لجوهري فيكون شابه قصوري يطله .

ومن حيث إنه يبين من الأوراق المقدمة إلى هذه المحكمة أن الطاعنة تمسكت في جميع مراحل الدعوى بأنها كسبت ملكية العقار موضوع النزاع



يوضع يدها عليه المدة الطويلة المكتسبة للملكية — ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه خلو من التحدث عن هذا الدفاع ، وهو دفاع جوهري له أثره لو صحح في تغيير وجه الرأي في الدعوى فيكون الحكم قد عاره قصوره يبطله ويستوجب نقضه في هذا الخصوص .

## ( ٤ )

القضية رقم ٣٢٠ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة المستشار الأستاذ عبد الحميد وشاحي وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومجد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروصي المستشارين .

(أ) نقض . طعن . سبب جديد . تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بطلب نقاذ البيع الصادر له في مرض موت البائع في كل مال التركة . فعليه على الحكم لدى محكمة النقض بالخطأ في تطبيق القانون لعدم قضائه بنفاذ البيع في حدود ثلث التركة . لا يعتبر سببا جديدا . الطلب الذي أبداه أمام محكمة الموضوع وهو نقاذ البيع في كل التركة — يشمل الطلب الأقل وهو النفاذ في ثلث مال التركة .

(ب) بيع صدر لنير وارث في مرض موت البائع . طلب المشتري نقاذ هذا البيع في حدود ثلث مال التركة طبقا لأحكام قانون الوصية رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ العمل بهذا القانون كان لاحقا لتاريخ وفاة البائع مما يجعل عقد البيع غير خاضع لأحكامه . المادة ٢٥٥ من القانون المدني القديم تجيز نقاذ هذا البيع في حدود ثلث التركة . على المحكمة أن تطبق هذا النص . عدم تطبيقه خطأ في القانون .

(١) متى كان الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون إذ اعتبر عقد البيع الصادر له في مرض موت مورثه المطعون عليه باطلا بأكمله في حين أن القانون يقضي باحترامه في حدود ثلث التركة وكان المطعون عليه لا قد رد على هذا النعي بأن الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بما تضمنته فهو والحالة هذه سبب جديد لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

فإن هذا القول يكون في غير محله متى كان يبين من الأوراق أن الطاعن طلب وفض دعوى المطعون عليه ونفاذ العقد الصادر إليه من المورثة في كل مال الشركة ، وهذا الطلب الأعم يشمل الأقل منه وهو نفاذ العقد فيه ثلث الشركة ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول هذا السبب على غير أساس .

(٢) انه وإن كان الطاعن أسس طعنه على قانون الوصية رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ وكان تاريخ العمل بهذا القانون لاحقاً لتاريخ وفاة المورثة البائعة مما يجعل العقد المطعون فيه غير خاضع لأحكامه إلا أنه لما كان الطاعن يطلب نفاذ البيع في حدود ثلث الشركة وكانت المادة ٢٥٥ من القانون المدني (القديم) تعطيه هذا الحق كان لزاماً على محكمة الموضوع أن تفصل في الدعوى وفقاً لهذا النص . أما وهي لم تفعل فإنها تكون قد خالفت القانون في هذا الخصوص .

## الوقائع

في يوم ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة الزقازيق الابتدائية الصادر بهيئة استئنافية في ١١ من أبريل سنة ١٩٥٠ في القضية رقم ٢٣٤ سنة ١٩٤٨ — وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على دائره أخرى للفصل فيها مجدداً مع إلزام المطعون عليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وفي ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليه بتقرير الطعن — وفي ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليه بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة مستنداته — وفي ٢٨ منه أودع المطعون عليه مذكرة بدفاعه طلب فيها إرفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وفي ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٢ وضعت الشيابة العامة مذكرة وقالت فيها بقبول الطعن شكلاً وتقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على دائرة أخرى



للفصل فيها من جديد مع الزام المطعون عليه بالمصروفات. وبجلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة ، حيث صمم بحامى الطاعن والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتهما - والمحكمة أرحأت إصداء المحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامى عن الطاعن والنيابة العامة وبعد المناولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن واقعة الدعوى حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تنحصر في أن المرحومة آمنة عبد الرحيم توفيت في ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٦ وأقام المطعون عليه وهو زوجها الدعوى رقم ١٠٦٦ لسنة ١٩٤٧ لدى محكمة كفر صقر الجزئية على الطاعن شقيق المتوفاة وآخرين منهم والدها عبد الرحيم ابراهيم سالم وشقيقها أمينة وطلب الحكم بتثبيت ملكيته إلى ٤ ط و ٥ س شيوعا في ٨ ط و ١٠ س وهى نصف متركته المورثة من أطيان وتسليمها إليه كما طلب المحكم بنصيبه في المشولات المروكة عنها ودفع الطاعن الدعوى بأن المتوفاة باعت له من أطيانها ٧ ط بعقد عرفى محررى ٣ من يناير سنة ١٩٤٦ . فطعن المطعون عليه على هذا العقد ببطالته لصدوره في مرض الموت ، وفى ٢٦ من أبريل سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة أولا بتثبيت ملكية المطعون عليه إلى ٤ ط و ٥ س المطالب بها وتسليمها إليه استنادا إلى أن العقد المطعون فيه وقع باطلا لصدوره في مرض الموت فلا ينفذ في حق الورثة الأباجازتهم وأن المطعون عليه باعتباره زوج المورثة وانحصر لديها فيه وفى والدها بحسب الأشهاد الشرعى المتقدم منه يكون مستحقا لنصف الأطيان المروكة كما قضت بأحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفى أن للمتوفاة تركت باقى مفردات التركة . واستأنف

الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٢٣٤ لسنة ١٩٤٨ مستأنف محكمة الزقازيق الابتدائية . وفي ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة هيئة استئنافية بتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه أقام قضاءه على أن العقد الصادر من المورثة إلى الطاعن قد صدر في مرض موتها ولا ينفذ في حق الورثة بغير إجازتهم مع أن البيع الآنف ذكره حكمه حكم الوصية ووفقا للمادة ٣٧ من قانون الوصية الجديد رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ تصح الوصية في الثالث للوارث وغيره وتنفذ من غير إجازة الورثة وما كان يصح اعتبار العقد بأكمله باطلا واستبعاد كل أثر قانوني له إذ يقضي القانون باحترامه في حدود ثلث التركة . ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم قد شابه القصور ذلك أنه خلا من بيان قيمة مفردات تركة البائعة وسبة قيمة الأطنان المبعة إلى الطاعن إليها وهو الأمر الذي كان يتعين على المحكمة اجراؤه لمعرفة ما إذا كانت الأطنان المبعة تعادل ثلث التركة أو تزيد عليها .

ومن حيث إن مما رد به المطعون عليه على هذا النعي أن الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بما تضمنه فيه والحالة هذه سبب جديد لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

ومن حيث إن هذا القول في غير محله لما يبين من الأوراق من أن الطاعن طلب رفض دعوى المطعون عليه ونفاذ العقد الصادر إليه من المورثة في كل مال للتركة وهذا الطلب الأعم يشمل الأقل منه وهو نفاذ العقد في ثلث التركة .

ومن حيث إنه وإن كان الطاعن قد أسس طعنه على قانون الوصية رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ الذي قضى بأن يكون العمل به بعد شهر من تاريخ نشره في أول يولية سنة ١٩٤٦ أي في تاريخ لاحق لتاريخ وفاة المورثة الحاصلة في ٢٤ من يونية سنة ١٩٤٦ مما يبنى عليه أن يكون العقد المطعون فيه خاضعاً لأحكام مرض الموت المنصوص عليها في القانون المدني (القديم) لا قانون الوصية الجديد — إلا أنه لما كان الطاعن يطلب نفاذ عقد البيع الصادر له من المورثة في حدود ثلث التركة — وكانت المادة ٢٥٥ من القانون المدني (القديم) تجيز نفاذ البيع الصادر في مرض الموت لغير وارث إذا كانت قيمته



المبيع لا تزيد عن ثلث مال البائع — وكان يبين من الحكم الابتدائي أن الاشهاد الشرعى الذى استند إليه الطاعن جاء فيه أن إرث المتوفاة قد انحصر فى المطعون عليه ووالدها مما يستفاد منه أن الطاعن غير وارث للبائعة ، وفى هذه الحالة يخضع العقد لحكم المادة ٢٥٥ الآنف ذكرها — لما كان ذلك وكان لزاماً على محكمة الموضوع أن تقضى فى الدعوى وفقاً لهذا النص ، أما وهى لم تفعل فيكون حكمها قد خالف القانون فى هذا الخصوص — ولما كان الفصل فى الدعوى على الأساس الآنف ذكره يستلزم الاحاطة بجميع أموال التركة من عقار ومنقول وكان الحكم خلواً من هذا للبيان لما كان ذلك كذلك يتعين نقض الحكم وإحالة القضية .

( ٥ )

القضية رقم ٣٣١ سنة ٢٠ قضائية :

برئاسة حضرة المستشار الأستاذ عبد الحميد وشاحى وبحضرة حضرات الأساتذة سليمان ثابت وعبد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العرومى المستشارين .

( أ ) نقض . طعن . حكم فصل فى أساس النزاع بين الطرفين بأن اعتبر عقد الشركة المتنازع فى صحته صحيحاً . هذا الحكم يكون قد أنهى الخصومة فى هذا الجزء الأصيل من الدعوى . جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلاً . المادة ٣٧٨ مرافعات .

( ب ) حكم . القبول المانع من الطعن . حكم قضى بتدب خير لتحديد نصيب المطعون عليه فى أرباح الشركة . حضور الطاعن أمام الخبير وتقديم دفاتره لا يعتبر قبولاً صريحاً مانعاً من الطعن . علة لذلك .

( ج ) شركة . حكم . تسببه . تكييفه الاتفاق المبرم بين الطرفين تكييفاً صحيحاً باعتباره عقد شركة . تحلته عما قامت به المطعون عليها من جهد للحصول على تصاريح استيراد للشركة . اعتباره هذا الجهد بالاضافة الى ما تتمتع به المطعون عليها من سمعة تجارية حصّة فى رأس مال الشركة . النعى على العقد بأنه غير سيب . هذا غير صحيح .

( د ) شركة . حكم . تسببه . تقريره أن الشركة لا تكون باطلة إذا اشترط من يسهم فيها بحصة مالية فوق عمله اعفاء حصته المالية من أية خسارة . النعى عليه الخطأ فى تطبيق المادة ٥٣ من القانون المدنى المختلط على غير أساس .

( ١ ) متى كان أساس النزاع بين الطرفين يتركز فيما اذا كان عقد الاتفاق على الشركة يعتبر قانوناً صحيحاً أم باطلاً وكان الحكم المطعون فيه قد قضى

في الشق الأول منه بإلغاء الحكم المستأنف واعتبار عقد الشركة عقدا صحيحا فانه يكون قد انتهى الخصومة في هذا الجزء الاصيل من الدعوى ومن ثم يصح للطعن فيه استقلالا عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .

(٧) متى كان الحكم للطعون فيه قد قضى باعتبار عقد الشركة صحيحا منتجا لآثاره القانونية وقبل الفصل في الطلبات بندي مكتب الخبراء المحاسبين للانتقال إلى مكتب الطاعن لتحديد نصيب المطعون عليه في أرباح الشركة فان حضور الطاعن أمام الخبير وتقديم دفاتره له لا يعتبر قبولا صريحا للحكم إذ قد يكون ذلك من الطاعن اذعانا لما لا سبيل له إلى دفعه وإذ لا يجوز الطعن في هذا الشق من الحكم استقلالا وانما يجوز الطعن فيه مع الحكم الذي يصدر في الموضوع وفقا للمادة ٣٧٨ مرافعات ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطعن لسبق الرضاء بالحكم على غير أساس ويتعين رفضه .

(٣) متى كان يبين مما أورده الحكم من شرائط الاتفاق المحرر بين الطاعن والمطعون عليها ان المحكمة كيفت العقد التكييف القانوني الصحيح إذ اعتبرته عقد شركة وتحدثت عما قامت به المطعون عليها من جهد للحصول على تصاريح الاستيراد وأن هذا الجهد كان محل تقدير الطاعن نفسه حتى لقد قبل أن يكون للمطعون عليها لقاءه النصف في أرباح الشركة محل النزاع كما كتب لمدير الشركة المطعون عليها مشيدا بهذا الجهد وبانه لولاه لاستحال على الطاعن الحصول على التصاريح وكانت المحكمة قد اعتبرت هذا العمل الذي قامت به الشركة لمطعون عليها حصة قانونية بالاضافة الى ما تتمتع به من سمعة تجارية فان القول بعد هذا بأن العقد بلا سبب غير صحيح في القانون ، أما ما يتعاه الطاعن من أنه تتمتع الشركة المطعون عليها التجارية لم تكن محل تقدير العاقدين عند التعاقد أن التصاريح صدرت باسم الطاعن فردد بأن المحكمة خسرت نية المتعاقدين نفسيرا سائغا وهذا بعد تقدير موضوعي .



( ٤ ) متى كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بصحة عقد الشركة المبرم بين الطاعن والمطعون عليها قد قرر أن المادة ٥٣٠ من القانون المدني المختلط تشمل بعموم نصها من دخل الشركة بعمله فقط ومن دخل بعمله مع حصة مالية وان الشركة لا تكون باطلة اذا اشترط من أسهم فيها بحصة مالية فوق عمله اعفاء حصته المالية من أية خسارة لأنه في هذه الحالة يكون قد تحمل في الخسارة ضياع وقته وجهده بلا مقابل فان ما قرره هذا الحكم هو صحيح في القانون .

### الوقائع

في يوم ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف الاسكندرية الصادر في ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ٢٥١ سنة ٥ ق - وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتأبيد الحكم الابتدائي واحتياطياً بحالة القضية على دائرة أخرى لفصل فيها مجدداً مع الزام المطعون عليها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وفي ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ أعلنت لمطعون عليها بتقرير الطعن وفي ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليها بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداته - وفي ٧ من يناير سنة ١٩٥١ أودعت المطعون عليها مذكرة بدفاعها مشفوعة بمستنداتها طلبت فيها أصلياً عدم قبول النقض واحتياطياً رفضه موضوعاً - وفي ٢٠ منه أودع الطاعن مذكرة بالرد . وفي ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها برفض الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً والحكم بقبوله وفي الموضوع برفضه والزام الطاعن بالمصروفات . وبجلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامياً الطرفين والنيابة العامة على ملء ما جاء بمذكراتهم . والمحكمة أرحأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضره المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطرفين واليابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى على الطاعن أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة طالبة الحكم بالزامه بدفع بلغ ٧٧٦ ج و ٢٥٠ م وهو ما خصها من ربح وفقا للاتفاق المبرم بين الطرفين في ١٩٤٧-٩-٨ وقد تعهدت المطعون عليها بمقتضاه ببذل المساعي اللازمة للحصول على تصريح استيراد كمية من بذرة الكتان من الهند على أن تكون عمليات البيع والشراء بالمحاصة بين الطرفين وتوزع الأرباح مناصفة بينهما . وقضت المحكمة برفض الدعوى تأسيسا على أن الاتفاق المشار إليه هو عقد شركة شبه البطلان . أولا- لأن حصة المطعون عليها كانت بمثابة نفوذ يستغله مديرها في الدوائر الحكومية وهي على هذا النحو لا يجوز قبولها لما في ذلك من مساس بالنظام العام ، وثانيا- لأن المطعون عليها شرطت ألا تساهم في الخسائر وهذا أيضا شرط أسدى مبطل للعقد . واستأنفت المطعون عليها هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٢٥١ تجارى سنة ٥ قضائية محكمة استئناف الاسكندرية التي قضت في ١٩٥٠-١-٢٢ - أولا- بالغاء الحكم المستأنف . باعتبار عقد الشركة الصادر في ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٧ عقدا صحيحا منتجا لآثاره القانونية . وثانيا- وقبل الفصل في الطلبات ، بنادى مكتب الخبراء المحاسبين بالانتقال إلى مكتب المستأنف عليه لتحديد نصيب المستأنفة فقرا الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن المطعون عليها دفعت بعدم قبول الطعن بدفعين : الأول- لأن الحكم المطعون فيه لم ينف الخسومة بين الطرفين وأنه وإن قضى بصحة عقد الشركة إلا أن الخسومة لا تنتهى قانونا إلا بالفصل في الطلبات المادية نفسها



وقد أرجئ الفصل فيها إلى ما بعد قيام الحيز بالمأمورية التي تبطت به ومن ثم لا يجوز قبل ذلك الطعن في الحكم استقلالاً وفقاً للمادة ٣٧٨ مرافعات ، والثاني لأن الطاعن قبل الحكم اذ اشترك اشتراكاً إيجابياً في تنهذه بتقديمه دفاتره الحسابية للخبر وحضوره أمامه في جميع محاضر الأعمال

ومن حيث إن هذين الدفعين مردودان أولاً : بأن أساس النزاع بين الطرفين يتركز فيما إذا كان عقد الاتفاق على الشركة يعتبر قانوناً صحيحاً أم باطلاً ، والحكم إذ قضى في الشق الأول منه بالغاء الحكم المستأنف واعتبار عقد الشركة عقداً صحيحاً يكون قد أنهى الخصومة في هذا الجزء الأصيل من الدعوى ومن ثم يصبح الطعن فيه استقلالاً عملاً بالمادة ٣٧٨ مرافعات ، ومردودان ثانياً بأن حضور الطاعن أمام الخبر وتقديم دفاتره له لا يعتبر قبولاً صريحاً للحكم اذ قد يكون ذلك من الطاعن إذ عانا لما لا سبيل له إلى دفعه وإذ لا يجوز الطعن في هذا الشق من الحكم استقلالاً وإنما يجوز الطعن فيه مع الحكم الذي يصدر في الموضوع وفقاً للمادة ٣٧٨ مرافعات ، ومن ثم تتعين رفض

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الطعن بني على سببين ينعي الطاعن بالأول منهما على الحكم الخطأ في تطبيق القانون إذ قضى باعتبار ما قامت به المطعون عليها من مسعى لدى المصالح المختصة للحصول على تصاريح الاستيراد حصة قانونية في الشركة مع أن القانون يشترط لصحة التعهدات أن تكون مبنية على سبب صحيح جائز قانوناً كما أن عقد الاتفاق لا يمكن اعتباره شركة بل هو في حقيقته وكالة خاضعة فيما يتعلق بتقدير أجر الوكيل لتقدير القضاء كما أخطأ أيضاً اذ اعتبر سمعة الشركة المطعون عليها التجارية حصة ساهمت بها في الشركة مع أنه يبين من العقد أن هذا العنصر لم يكن منظوراً إليه بين طرفيه لأن الشركة موضوع النزاع هي شركة محاصة مستترة لم يظهر اسمها بل ظلت التصاريح باسم الطاعن

ومن حيث إنه جاء بالحكم في هذا الخصوص «وحيث إن هذا الجدل مفروض عليه أن المستأنفة لم تدخل الشركة إلا بسمعتها ولكن الذى يدقق النظر في الأمور يرى أنها ساهمت بعملها فوق سمعتها وهو عمل لا يصح لأحد أن ينكره عليها إلا إذا أنكر على العمل نفسه معناه الحقيقي فالعمل بهذا المعنى هو الجهود الشخصى تنتفع به الشركة حسياً كان أو معنوياً يستوى في ذلك أن يمثل الجهود بعمل واحد أو بسلسلة من الأعمال تبعاً لما تقتضيه طبيعة كل شركة وما يعتمدها من خدمات والأمور هنا يتعلق بشركة محاصة محددة العمل قصيرة الأجل كما هو الغالب في أمثالها . ولا يمكن أن يقال إن العمل الذى دخلت به المستأنفة في الشركة كان تافهاً للدرجة لعدم قيمته وإلا فما كان اشريكه أن يحدد لها في نظره نصف الأرباح وما كان له وهو يكتب لمديره ٣- ١٠- ٢٩٤٧ بعد أن سافر إلى القاهرة وتولى في فندق شبرد ينوه بجلالة عمله فيتمنى له رحلة طيبة — ثم يكتب له في ٤ منه يرجوه بتصحيح إذن الاستيراد الصادر بـ ٣٠٠ طن من بذور الكتان وهو يعلم باعتراغه أنه يكاد يكون من المستحيل عليه إجراؤه .

ومن حيث إن الطاعن لم يقدم إلى هذه المحكمة عقد الاتفاق المحرر بين الطرفين على أنه يبين مما أورده الحكم من شرائط أن المحكمة كيفت العقد التكييف القانونى الصحيح إذ اعتبرته عقد شركة وقد تحدث عما قامت به المطعون عليها من جهد للحصول على تصاريح الاستيراد وأن هذا الجهد كان محل تقدير من الطاعن نفسه حتى لقد قيل أنه يكون للمطعون عليها لقاءه النصف في أرباح الشركة محل النزاع ، كما كتب لمدير الشركة المطعون عنها مشيداً بهذا الجهد وبأنه لولاه لاستحال على الطاعن الحصول على التصاريح ولما حققت الشركة أغراضها ، وقد اعتبر الحكم حصصة قانونية هذا العمل الذى قامت به الشركة المطعون عليها بالاضافة إلى ما تتمتع به من شعبة تجارية والقول بعد هذا كله بأن العقد يغير سبب غير صحيح في القانون ، أما ينعا



الطاعن من أن سمعة الشركة المطعون عليها التجارية لم تكن محل تقدير بين العاقلين عند التعاقد وأن التصاريح صدرت باسم الطاعن. فمردود بأن المحكمة فسرت نية المتعاقدين تفسيراً سائغاً وهذا يعد تقدير موضوعي ومن ثم يكون هذا السبب مرفوضاً .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم الخطأ في تطبيق المادة ٥٣٠ مدني مختلط إذ قرر صحة عقد الشركة الذي يتفق فيه على عدم تحمل أحد الشركاء الخسارة متى كان هذا الشريك قد دخل الشركة بعمله مع أن هذا لا يكون صحيحاً إلا إذا كان العمل جدياً صحيحاً في إدارة الشركة وهو ما لا ينطبق على ما حصل الاتفاق عليه بين الطرفين .

ومن حيث إنه يتضح من مساق هذا السبب أن الطاعن أسسه على أن العمل الذي قامت به المطعون عليها غير جلي أما وقد ظهر مما آنف ذكره رداً على السبب الأول أن العمل الذي قامت به المطعون عليها جلي فإن النعي بعدم جديته يكون على غير أساس — كما أن الحكم لم يخطئ في تطبيق المادة ٥٣٠ مدني مختلط إذ قرراتها تشمل بعموم نصها من دخل في الشركة بعمله فقط ومن دخل بعمله مع حصة مالية وأنه من ثم لا تكون الشركة باطلة إذا اشترط من يسهم فيها بحصة مالية فوق عمله إعفاء حصته المالية من أية خسارة لأنه في هذه الحالة يكون قد تحمل في الخسارة ضياع وقته وجهده بلا مقابل

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويستعين برفضه . . .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٢

(٦)

القضية رقم ١٠١ سنة ٢٠ قضائية :

برئاسة المستشار الأستاذ عبد الحميد وشاحي وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت  
ومجد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد المروسي المستشارين

(١) محكمة الموضوع . الوقت الكافي لاطلاعها على أوراق الدعوى . تقدير هذا الوقت من حقها  
ولا شأن للخصوم به . مثال في دعوى تزوير .

(٢) تزوير . حكم . تسببه . تقريره أن إضافة شرطة أفقية إلى رقم السند المطعون فيه لا تقطع  
بتزويره . هذا أمر يدخل في نطاق سلطة التقدير الموضوعية للمحكمة .

(٣) تزوير . غرامة التزوير . ماهيتها . جزاء يحدده القانون الذي كان ساريا وقت رفع دعوى  
التزوير . مثال . خصم قروبالطن بالتزوير في ظل قانون المرافعات القديم . الغرامة الواجبة توقيعها  
هي التي حددتها المادة ٢٩١ من هذا القانون بمبلغ عشرين جنيا . الحكم بغرامة مقدارها خمسة  
وعشرين جنيا على أساس تطبيق المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات الجديد . خطأ في القانون .

(١) متى كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها أنها اطلعت على السند  
المطعون فيه بالتزوير ووصفت ما به من بيانات مما يفيد أنها فحصته قبل الفصل  
في الدعوى ، فإنه بحسبها أن تقدر لنفسها الوقت الذي تراه كافيا لإنجاز عملها  
وهذا مما لا شأن للخصوم به .

(٢) متى كانت المحكمة إذ قضت بصحة السند المطعون فيه قد قررت  
أن إضافة شرطة أفقية إلى رقمه الأصلي لا تقطع في تزوير السند لاحتمال حصول  
هذه الإضافة وقت كتابته تبعا لطريقة الكاتب الخاصة . فإن ما قرره هو أمر  
يدخل في نطاق سلطة تقديرها الموضوعية . هذا فضلا عن أنها لم تعتمد على  
هذا القول وحده وإنما على الأدلة والقرائن الأخرى التي أوردتها والمسوغة لقضائها .



(٣) ان غرامة التزوير هي جزاء أوجب القانون توقيعه على مدعى التزوير عند تقرير سقوط حقه في دعواه أو معجزه عن اثباتها بالحكم الذي يصدر فيها ولذا فالقضاء بهذه الغرامة يكون بصفة عامة وفقا للقانون الذي كان ساريا وقت رفع دعوى التزوير . واذن فتمى كان الطاعن قرر طعنه بتزوير السند موضوع الدعوى قبل تاريخ سريان قانون المرافعات الجديد فتكون الغرامة الواجب الحكم بها عليه هي الغرامة التي حددت المادة ٢٩١ من قانون المرافعات القديم مقدارها بمبلغ عشرين جنيا لالغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات الجديد والتي رفعت مقدارها إلى مبلغ خمسة وعشرين جنيا . من ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بتغريم الطاعن خمسة وعشرين جنيا تده أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه في هذا الخصوص .

## الوقائع

في ٥ من أبريل سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة أسبوط الابتدائية الصادر بهيئة استئنافية في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٠ في القضية رقم ٤٢٦ سنة ١٩٤٩ — وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى على دائرة أخرى للفصل فيها مجددا مع إلزام المطعون عليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن جميع درجات التقاضي . وفي ٨ من أبريل سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليه بتقرير الطعن — وفي ٢٠ منه أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليه بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن — وفي ٨ من مايو سنة ١٩٥٠ أودع المطعون عليه مذكرة بدفاعه مشفوعة بمستنداته طلب فيها رفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . في ٢ من مايو سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول طعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه في خصوص السبب

الثالث نقضاً جزئياً ويتخير المطعون عشرين جنياً وإلزام المطعون عليه بمصروفات  
المطعن . وبجلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ما هو مبين  
بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطاعن والمطعون عليه والنيابة العامة على  
ما جاء بمذكرة كواشهم . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرو ومراقبا  
الحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المناقشة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكاية .

ومن حيث إن وقائع الدعوى تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون  
فيه وسائر أوراق الطعن في أن المطعون عليه أقام على الطاعن الدعوى رقم ٣٠٢  
لسنة ١٩٤٨ مدنى محكمة دير هواس الجزئية بطلب الحكم بالزامه بدفع مبلغ  
خمسة جنيئات تبقى من دين مقداره ثلاثة وستون جنياً بموجب سند إذنى  
محروفي ١٠ من مايو سنة ١٩٤٧ وقضى غيابياً بالزام الطاعن بطلبات المطعون  
عليه . فعارض الطاعن في هذا الحكم . وفي ٥ من أبريل سنة ١٩٤٨ طعن  
بالتزوير في سند الدين ، فأوقفت الدعوى الأصلية حتى يتوصل نهائياً في دعوى  
التزوير وأعلن الطاعن أدلته في ٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ . وفي ٩ من مايو  
سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بقبول الدليل الأول ويتحصل في أن السند المطعون  
فيه خروجه عن المطعون عليه وكان أصل مبلغ الدين الثابت به ٩٣ ج لا ٦٣٦ ج  
وقد وضع بالأرقام دون الحروف فصر المطعون عليه رقم ( ١ ) إلى رقم ( ٦ )  
كما قضت بتدبير تحرير قسم أبحاث التزوير والتزوير به لائحة الطب الشرعى  
لتحقيق الدليل المذكور . وقدم الخبير المنتدب تقريراً ذهب فيه إلى أن السند  
للمطعون فيه كتب بالقلم الكونيا وأن رقم ( ٦ ) كان رقم ( ١ ) وأضيفت  
إليه شرطة أفقية في أملاه وأن هذا الرقم مكتوب في السند بالحروف ولا تغير



تبقى هذه الكتابة . وفي ١٨ من يناير سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات وقفي مما تضمنته دليل التزوير . ثم قضت في ٣ من مايو سنة ١٩٤٩ برد وبطلان السند المطعون فيه . فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٤٢٦ لسنة ١٩٤٩ . مدني استئناف محكمة أسيوط الابتدائية . وفي ٣١ من يناير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة متعلقة بهيئة استئنافية [ بالغاء الحكم المستأنف وببطلان السند المطعون فيه وبتغريم الطاعن ٢٥ ج للخرانة وفقاً للمادة ٢٨٨ من قانون المرافعات . فقرر الطاعن في ٥ من أبريل سنة ١٩٥٠ ] الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون لمخالفته قواعد الإثبات من ثلاثة أوجه ( الأول ) إذ قالت المحكمة بعدم جدية الطعن بالتزوير استناداً إلى أن الطاعن أقام على المطعون عليه الدعوى رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٤٨ مدني محكمة ديرمواس الجزئية بتصفية الحساب القائم بينهما واعترف الطاعن فيها بأنه استلم من المطعون عليه مبلغ خمسة وأربعين جنيهاً — مع أن الدعوى الآنف ذكرها لم تكن مضمومة إلى أوراق الدعوى ، وبذلك تكون المحكمة اعتمدت على دليل لم يكن موجوداً في الأوراق

ومن حيث إنه يبين من الحكم أن مما اعتمدت عليه المحكمة قولها بأنه ثابت بالدعوى رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٤٨ مدني محكمة ديرمواس الجزئية والتي أقامها الطاعن وقت رفع معارضته في الحكم الغيابي أنه استلم من المطعون عليه مبلغ ٤٥ ج ، ولما كان يبين من الأوراق المودعة من المطعون عليه في هذا الطعن أنه قدم إلى المحكمة صورة من صحيفة الدعوى المذكورة وقرر فيها الطاعن أنه استلم من المطعون عليه مبلغ ٤٥ ج لشراء سجاد وغيره ، فتكون المحكمة قد استمدت هذا الذي قروته من واقع وثيقة قدمت إليها في الدعوى بولامخالفة لقواعد الإثبات إذا هي اعتمدت عليها دون حاجة إلى ملف الدعوى الخاص بها .

ومن حيث إن الوجه الثاني بتحصيل في أن المحكمة اعتمدت على ما استخلصته من اطلاعها على السند المطعون فيه مع أن هذا السند لم يضم إلى ملف الاستئناف إلا في صباح يوم صدور الحكم وبذلك لم يكن لديها الوقت الكافي لفحص السند ومناقشة بياناته قبل تحرير أسباب الحكم والنطق به مما يجعل اطلاعها عليه غير جدى ولا يصلح أساساً لقضائها

ومن حيث إن هذا الوجه مردود بما أثبتته المحكمة من أنها اطلعت على السند المطعون فيه ووصفت ما به من بيانات مما يفيد أنها فحصته قبل الفصل في الدعوى وبحسبها أن تقدر لنفسها الوقت الذى تراه كافياً لإنجاز عملها وهذا مما لا شأن للخصوم به .

ومن حيث إن الوجه الثالث يتحصل في أن المحكمة اطرحت ما أثبتته الخبير المتدب من أن رقم ( ٦ ) به شرطة أفقية مضافة إلى رقمه الأصلى وذلك استناداً إلى ما قرره من احتمال أن تكون هذه الإضافة قد حصلت وقت كتابة السند تبعاً لطريقة الكاتب الخاصة وهذا الاستدلال يقوم على فرض ظنى ولا يجوز الارتكان إليه دون استكتاب المطعون عليه ودون تحقيق أو استعانة برأى خبير آخر.

ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأن ما قرره المحكمة ، من أن إضافة شرطة أفقية إلى رقم ( ١ ) لا تلطع في تزوير السند لاحتمال حصول هذه الإضافة وقت كتابته تبعاً لطريقة الكاتب الخاصة ، هو أمر يدخل في نطاق سلطة تقديرها الموضوعية ، هذا فضلاً عما يبين من الحكم من أنها لم تعتمد على هذا القول وحده وإنما على الأدلة والقرائن الأخرى التى أوردتها والمسوغة لقضائها بصحة السند على ما سيبنى بيانه في الرد على السبب الثانى.

ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل في أن الحكم مشوب بالبطلان لحطئه في الاستدلال من خمسة أوجه : ( الأول ) إذ قررت المحكمة أن تغيير رقم ( ١ )



في مبلغ السند إلى رقم (٦). يرجع إلى طريقة كتابته الخاصة ، مع أن هذا الاستدلال ينقصه التحييص . (والثاني) إذ استندت المحكمة إلى ما هو ثابت بالسند من كتابة مبلغ الدين بالحروف مرقين وإلى أنه كان على الطاعن أن يتأكد من محتويات السند قبل التوقيع عليه - مع أن الواقعة تنجز الأرقام بالكتابة هي واقعة متنازع عليها وكان الطاعن ينكرها مما كان لا يجوز معه افتراض إلزامه بالاطلاع على السند قبل التوقيع عليه (والثالث) إذ أخذت المحكمة الطاعن بعدم ذكره شيئاً عن تزوير السند بصحيفة معارضته في الحكم الغيابي مع أنه بادر بتقرير الطعن فيه عقب رفعها مباشرة ثم أعلن أدلة التزوير وفصلها في مرافعته ، وأن خلوه هذه الصحيفة من الإشارة إلى تزوير السند راجع إلى ضيق الوقت المحدد للمعارضة وعدم اطلاعه على السند وما يستلزمه الطعن بالتزوير من إمعان وروية واستشارة محاميه (والرابع) إذ استندت المحكمة إلى إقرار الطاعن في الدعوى ٥٤٣ بتسلمه مبلغ ٤٥٠ جنيتها من المطعون عليه وذلك دون أن تبحث في سبب هذا الإقرار وظروف المعاملة الخاصة به وتفصيل الحساب الذي كان قائماً بين الطرفين مما يجعل استنادها إلى هذا الإقرار مشوباً بالغموض (والخامس) إذ لم تأخذ المحكمة بشهادة شاهدي الطاعن مع أنها تقطع في تزوير السند .

ومن حيث إن هذا السبب بجميع أوجهه مردود بما يبين من الحكم من أن المحكمة اعتمدت في قضائها بصحة السند المطعون فيه على أسباب تتحصل في أن ما ذهب إليه الخبير من إضافة شرطة ألفية إلى رقم (١٠) في مبلغ السند لا يقطع بتزويره إذ من المحتمل أن يكون ذلك راجعاً إلى طريقة الكاتب الخاصة - وأنه تبين للمحكمة من الاطلاع على السند أن رقم مبلغه العددي يوافق كتابته ، بالحروف الموضوعه فيه مرتين أولاً بجوار رقمه العددي بأعلاه والثانية في صلبه في المكان المخصص لهذه الكتابة ، وأن إنكار الطاعن لهذه الوراقه لا يلتفت إليه لأن كتابة الأرقام بالحروف هي من مستلزمات السند الذي

تحرر من بدء كتابته ولأن الطاعن وهو يجيد القراءة والكتابة كان من الميسور له أن يتأكد من قيمة الدين الحقيقية قبل توقيعه على السند - وأنه لو كان طعن الطاعن بالتزوير جدياً لكان بادر بإثباته في صحيفة معارضته في الحكم الغيابي وهو خلط من ذلك وأنه يؤيد ذلك أن الطاعن في تاريخ رفعه هذه المعارضة أقام الدعوى رقم ٥٤٢ وثابت بها أنه استلم من المطعون عليه مبلغ ٤٥ جنيتها وأن المحكمة لاتأخذ بشهادة شاهدي الطاعن لأن أولهما لم يحضر واقعة تحرير السند ولا يعرف المبلغ الذي حرره به ولأن ثانيهما له صلة بالطاعن فشهد له بجمالة - وهذا الذي استندت إليه المحكمة من أدلة وقرائن ومشاهدات هو استخلاص موضوعي سائق ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، ومن ثم يكون النعي على حكمها بالخطأ في الاستدلال في غير محله .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على الحكم فيما قضى به من صحة السند المطعون فيه بالتزوير على غير أساس ويتعين رفضه .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون - ذلك أنه قضى بتغريم الطاعن ٢٥ جنيتها للخزانة عملاً بالمادة ٢٨٨ من قانون المرافعات الجديد مع أن الطاعن قرر طعنه بالتزوير في ٥ من أبريل سنة ١٩٤٨ قبل تاريخ العمل بهذا القانون فكان يتعين تطبيق المادة ٢٩١ من قانون المرافعات القديم التي تحدد غرامة التزوير بمبلغ عشرين جنيتها فقط إذ هو الذي تم تقرير الطعن بالتزوير في ظله .

ومن حيث إن هذا السبب في محله ذلك أن غرامة التزوير هي جزاء أوجب القانون توقيعه على مدعى التزوير عند تقرير سقوط حقه في دعواه أو عجزه عن إثباتها بالحكم الذي يصدر فيها ولذا فالقضاء بهذه الغرامة يكون بصفة عامة وفقاً للقانون الذي كان سارياً وقت رفع دعوى التزوير ولما كان الطاعن قرر طعنه بتزوير السند موضوع الدعوى في ٥ أبريل سنة ١٩٤٨



فتكون الغرامة الواجب الحكم بها عليه هي الغرامة التي حددت المادة ٢٩١ من قانون المرافعات القديم مقدارها بمبلغ عشرين جنياً لا الغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات الجديد والتي رفعت مقدارها إلى مبلغ خمسة وعشرين جنياً ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بتغريم الطاعن خمسة وعشرين جنياً ويتعين نقضه في هذا الخصوص .

## ( ٧ )

### القضية رقم ١٥٧ سنة ٢٠ قضائية :

برئاسة حضرة المستشار الأستاذ عبد الحميد وشاحي وبحضور حضرات الأمادة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العرومي المستشارين .

نقض . طعن . سبب جديد . الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يضيف إليه أسباباً جديدة . أوجه الطعن التي ينحى بها الطاعن على الحكم القصور في التسبيب والخطأ في الاستدلال والاستنتاج واردة جميعاً على أسباب الحكم الابتدائي . عدم تقديم الطاعن ما يدل على أنه مرض هذه المطاعن على محكمة الدرجة الثانية . وجوب اعتبار أوجه الطعن أسباباً جديدة لا تجوز إثارها لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يغير من ذلك تقديم الطاعن صورة رسمية من محضر التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة .

متى كان الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الابتدائي اكتفاء بأسبابه دون أن تضيف إليها المحكمة أسباباً جديدة ، وكان يبين من الأوراق أن أوجه الطعن التي ينحى بها الطاعن على الحكم القصور في التسبيب والخطأ في الاستدلال والاستنتاج واردة جميعاً على أسباب الحكم الابتدائي . وكان الطاعن لم يقدم إلى هذه المحكمة ما يدل على أنه عرض هذه المطاعن على محكمة الدرجة الثانية ،

من ثم فإنها تكون أسباباً جديدة لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض، ولا يغير من ذلك أن يكون الطاعن قد أودع صورة رسمية من مختصر التحقيق الذى أجرته محكمة الدرجة الأولى. لأن هذه الورقة لا تثبت تحديه بمطاعنه على أسباب الحكم الابتدائي لدى محكمة الدرجة الثانية.

### الوقائع

انظر فى يوم ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة المنيا الابتدائية الصادر بهيئة استئنافية فى ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٠ فى القضية رقم ٢٦٤ سنة ١٩٤٩ — وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه ورفض دعوى المطعون عليهما الأولين واحتياطياً إحالة الدعوى على دائرة أخرى للفصل فيها. من جديده مع إلزام لمطعون عليهما الأولين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة. وفى ٣١ من مايو سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليهم بتقرير الطعن — وفى ١٣ من يونيو سنة ١٩٥٠ أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليهم بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه وبمذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداته فى أول يولييه سنة ١٩٥٠. أودع المطعون عليهما الأولين مذكرة بدفعهما مشفوعة بمستنداتهما طلباً فيها رفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة — ولم يقدم المطعون عليه الثالث دفاعاً. وفى ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرة وقالت فيها بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً وإلزام الطاعن بالمصروفات. وبجلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ما هو مبين. بمحضر الجلسة حيث صمم محاميه الطاعن والمطعون عليهما الأولين والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتهم والمحكمة أبحاث صدرت بالحكم إلى جلسة اليوم.



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعي المحامين عن الطاعن والمطعون. عليهما الأولين والليابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن وقائع الدعوى ، حسبما يبين من الحكم المطعون. فيه وسائر الأوراق المقدمة في التاعين ، تتحصل في أن المطعون عليه الأخير باع ، إلى المطعون عليهما الأولين بموجب عقد محرر في ٧ من يونيو سنة ١٩٤٧ : ١٠٦ قيراط بثمان مقدار ٣٥٠ جنيا . وفي ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٤٨ أقام المشتريان على البائع للدعوى رقم ٨٤٠ سنة ١٩٤٨ مدنى محكمة شمالوط الجزئية بطلب الحكم بصحة التعاقد المذكور . وبجلسة المرافعة تدخل الطاعن في الدعوى طالبا قبوله خصما ثالثا. فيها والقضاء برفضها ، بناء على أنه اشترى العقار المشار إليه من نفس البائع بموجب عقد محرر في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٤٨ وشهر في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ قبل شهر صحيفة الدعوى . وقررت المحكمة قبوله وفي أول نوفمبر سنة ١٩٤٨ عدل المطعون عليهما الأولان طلباتهما بأن أضافا إليها طلب الحكم بطلان عقد الطاعن واعتباره كأن لم يكن ومحو التسجيل الذي ترتب عليه ، استنادا إلى أنه عقد صوري حرر بقصد حرمانهما من الصفقة بعد أن استغل البائع الثمن الذي دفعاه إليه . وفي ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفى هذه الزوية . ثم قضت في ٨ من مايو سنة ١٩٤٩ بصحة التعاقد المنزى بموجب العقد الصادر إلى المطعون عليهما الأولين وببطلان العقد الصادر إلى الطاعن . وتتحصل الأسباب التي أقيم عليها هذا الحكم فيما قرره المحكمة من : أنه يؤخذ من شهادة شهود الإثبات أن عقد الطاعن صوري ، إذ شهد خليفة تور الدين وشلقحي قناوى بأنه قرر لها أنه لم يشتر العقار محل النزاع كما أبدى استعداد له لحمل البائع على التوقيع على العقد النهائي

المطعون عليهما الأولين إذا ما قبلًا زيادة الثمن - وهذه ليست حال المشتري الحاد ، وإنما أراد الطاعن أن يخدم صهره الجديد فتظاهر بالرغبة في الشراء حتى يحملهما على زيادة الثمن تفادياً من ضياع الصفقة منهما ، وأنه مما يورث هذه الصورة ، أن شاهد الاثبات خيري عبد الباقي خشبة شهد بوضع يده على العقار المبيع بصفته مستأجراً من البائع وباستمراره في دفع أجرته إليه ، ولا يعقل أن يسمح الطاعن للبائع بذلك مع قيامه بدفع ثمنه إليه ومقداره ٤٠٠ جنيه ، وأن المطعون عليه الأخير لم يجد من يبيع إليه العقار سوى صهره الطاعن وألا يتم هذا البيع إلا في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٤٨ ، في حين أن صحيفة الدعوى أعلنت قبل ذلك بيومين فقط ، وأن ذلك يقطع في أن عقد الطاعن لم يحرر إلا بقصد حرمان المطعون عليهما الأولين من الصفقة بعد أن التجأ إلى القضاء جادين في تنفيذ عقدهما وشعور البائع وصهره بذلك ، وفي ٢٨ من يونيو سنة ١٩٤٩ استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٢٦٤ سنة ١٩٤٩ استئناف محكمة المنيا الابتدائية التي قضت بهيئة استئنافية في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٠ بتأييده للأسباب التي أقيم عليها . فقرر الطاعن الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور في التسيب والخطأ في الاستدلال والاستنتاج من ثلاثة أوجه (أولها) إذ استندت المحكمة في قضائها بصورية عقد الطاعن إلى ما شهد به الشاهدان خليفة نور الدين وشلقامي قناوى من أن الطاعن قرر لها أنه لم يشته العقار وأنه على استعداد لحمل البائع على التوقيع على العقد النهائي للمطعون عليهما الأولين إذا ما زادا الثمن - مع أنه يبين من شهادتهما أنهما لم ينسبا إلى الطاعن إلا أقوالاً صدرت منه قبل تحرير عقده ، وأن مؤدى هذه الأقوال هو أنه كان يعلم وقت شرائه بالبيع الصادر إلى المطعون عليهما الأولين ، أن هذا العلم يفرض صحته لا يجعل عقده صورياً على ما استقر عليه القضاء .



(والوجه الثاني) إذ استخلصت المحكمة صورية العقد من شهادة خيري عبد الباقي <sup>١</sup>خشبه بأنه <sup>٢</sup>مستأجر للعقار من البائع ومستمر في دفع أجرته إليه مع أنه ، رغما عما جاء في عقدي البيع الصادر أحدهما إلى المطعون عليهما الأولين والآخر إلى الطاعن من إقرار المشتري في كل منهما بتسليم العين المبيعة ، فانه نظراً لأنها كانت مؤجرة من البائع إلى الشاهد المذكور فقد اتفق على أن يستولى البائع على أجرتها حتى نهاية مدة الأيجار ، وقد شهد بذلك شهود الإثبات كما سلم به المطعون عليهما الأولان ، وبذلك تكون المحكمة أولت شهادة الشاهد تأويلاً غير صحيح ، ومع أن الطاعن تمسك بهذا الدفاع أمام المحكمة فقد خلا الحكم من الرد عليه (والوجه الثالث) إذ اعتمدت المحكمة على أن الطاعن صهر للبائع وأن عقد شرائه حرر بعد إعلان صحيفة دعوى صحة التعاقد بيومين - مع أن هذه المصاهرة ليست دليلاً على الصورية ، هذا فضلاً عن أنها كانت تالية لعقد الطاعن ، كما أن صحيفة الدعوى لم تعلن إليه ، وبفرض أنه كان يعلم بعقد المطعون عليهما الأولين فان هذا العلم لا يكفي للقول بصورية عقده .

ومن حيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي اكتفاء بأسبابه دون أن تضيف إليها المحكمة أسباباً جديدة - وكان يبين من الأوراق أن أوجه الطعن الثلاثة التي ينعى بها الطاعن على الحكم القصور في التسيب والخطأ في الاستدلال والاستنتاج واردة جميعاً على أسباب الحكم الابتدائي - وكان الطاعن لم يقدم إلى هذه المحكمة ما يدل على أنه عرض هذه المطاعن على محكمة الدرجة الثانية ، وبذلك تكون أسباباً جديدة لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض - وكان لا يغير من ذلك أن الطاعن أودع صورة رسمية من محضر التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الأولى لأن هذه الورقة لا تثبت تحديه بمطاعنه على أسباب الحكم الابتدائي لدى محكمة الدرجة الثانية ، لما كان ذلك كذلك يكون سبب الطعن بجميع أوجهه غير مقبول ومن ثم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

( ٨ )

## القضية رقم ١٦٣ سنة ٢٠ قضائية :

برئاسة حضرة المستشار الأستاذ عبد الحميد وشاحي وبحضور حضرات الأساتذة سيان ثابت  
ومجد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين .

حكم تمهيلي بنصب خير . تسببه . تكليفه الخبير بمجرد تحقيق المسائل التي أوردتها المحكمة لإظهارها  
للحقيقة ، وتنويرا للدعوى وإبلاغه جميع أوجه النزاع للفصل فيها عند الحكم في الموضوع . النعي عليه .  
باغفال عقدين مقدمين من أحد الخصوم . على غير أساس .

معي كان يبين من الحكم المطعون فيه المصادر بنصب خير أنه لم يقصد  
به سوى مجرد تحقيق الأعمال التي أوردتها المحكمة : تنويرا للدعوى وإظهارها للحقيقة  
فيها وعلى الخصوص فيما يتعلق بموقع الساقية للذي اختلف عليه الطرفان ،  
فانه يكون في غير محله النعي عليها بأنها أغفلت عقدي القسمة والاتفاق اللذين  
استندت اليهما الطاعنات وكذلك عبارتهما الصريحة في ملكية مورثين لنصف  
أرض الساقية ، ذلك أنه والحكم على الصورة الآنف بيانها تكون هذه المسألة  
وغيرها من أوجه النزاع قد استتقت . لتقول المحكمة كلمتها فما عند الفصل  
في موضوع الدعوى .

## الوقائع

في يوم ٣١ من مايو سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة  
مبين الكوم الابتدائية الصادر أولها في ٣ من أبريل سنة ١٩٤٩ وثانيهما  
في ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٠ في القضية رقم ٨٥ سنة ١٩٤٩ — وذلك بتقرير  
طلب فيه الطاعنون الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بـنقض الحكمين  
المطعون فيهما وبإحالة الدعوى على دائرة أخرى للفصل فيها مجدداً مع إلزام  
المطعون عليهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . يوفي ٥ من يونيو سنة ١٩٥٠



عان المطعون عليهم بتقرير الطعن — وفي ١٧ منه أودع الطاعنات. أصل ورقة إعلان المطعون عليهم بالطعن وصورتين مطابقتين للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكورة بشرح أسباب الطعن وحافضة بمستنداتهم — وفي ٩ من يولييه سنة ١٩٥٠ أودع المطعون عليهم مذكرة يدافعهم مشفوعة بمستنداتهم طلبوا فيها رفض الطعن وإلزام الطاعنات بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة. وفي ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرة ردت وقالت فيها بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برقضه وإلزام الطاعنات بالمصروفات. وبجلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطاعنات والمطعون عليهم والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم.

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر ومدافعة المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة ؛

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية ؛

ومن حيث إن وقائع الدعوى تتحصل ، حسباً يبين من الحكمين المطعون بهما وسائر الأوراق المقدمة في الطعن ، في أن الطاعنات — وهن بعض ورثة بضوان عبد الرحمن بقلش — أقرن على المطعون عليهم عدداً الأخير الدعوى رقم ٢٠٧٧ سنة ١٩٤٨ محكمة منوف الجزئية بطلب الحكم بتثبيت ملكيتهن إلى ما يخصهن في أرض الساقية البالغ مسطحها ١٧ سهماً ومبانيها وعددها وآلاتها وشجرة البخس المغروسة فيها — واستندن إلى عقد قسمة محرر في ١٥ من يولييه سنة ١٩٠٦ بين مورثهن وأخيه على عبد الرحمن بقلش مورث المطعون عليهم عدداً الأخير — وما ورد فيه أن كلا من المتقاتلين اختص بقيراط محدد بخدود أربعة ويتبعه « نصف الساقية البحازي والأشجار حولها » وأن قيراط مورث

الطاعنات يقع في الجهة البحرية من قيراط مورث المطعون عليهم - وإلى عقد اتفاق محرر في ١٦ من يولييه سنة ١٩٣١ بين المورثين المذكورين وآخر - وأشير فيه إلى الساقية بأنها « ملك على بقلش ورضوان بقلش » وتمسكت الطاعنات بأن عبارة هذين العقدين صريحة في ملكية مورثهن انصف أرض الساقية . وتدخل في الدعوى خصماً ثالثاً المطعون عليه الأخير بحجة أنه اشترى هذه الأرض من باقى المطعون عليهم . وقضت المحكمة بقبوله ورفض دعواه وبطلبات الطاعنات استناداً إلى عقد القسمة الآنف ذكره . واستأنف المطعون عليهم هذا الحكم وقيد استئنافهم برقم ٨٥ سنة ١٩٤٩ استئناف محكمة شبين الكوم الجزئية ، وقالوا إن عبارة العقدين لاتفيد ملكية مورث الطاعنات لنصف أرض الساقية ، لأن كلمة الساقية الواردة فيهما مقصورة على مبانيها وعددها وآلاتها دون الأرض المقامة عليها ، ولأن هذه الأرض تقع في القيراط الذي اختص به مورثهم . وردت الطاعنات بأن الساقية تقع في قطعة قائمة بذاتها بعيدة عن القيراطين . وفي ٣ من أبريل سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بندب خبر لمعاينة أرض الطرفين وبيان مساحتها وكذلك الساقية محل النزاع وبيان ما إذا كانت تقع في القيراط الذي اختص به مورث المطعون عليهم أم تقع في قطعة قائمة بذاتها بعيدة عن القيراطين . وقدم الخبر تقريراً انتهى فيه إلى أن قيراط مورث الطاعنات يقع في القطعة رقم ١٠٩ ووجدت مساحته ٢٠ س : وأن قيراط مورث المطعون عليهم وجدت مساحته قيراطاً و٨ سهم منها ١٥ سهماً بالقطعة رقم ٢٩٢ في الجهة الغربية و١٧ سهماً بالقطعة رقم ٢٩٣ في الجهة الشرقية وأن الساقية تقع في هذه القطعة الأخيرة وأن سبب النقص في القيراط الأول والزيادة في القيراط الثاني يرجع إلى ترعة البطحة القديمة التي كانت تحت القيراطين من الجهة الغربية والتي صارت الآن شارع الأزهار وأن ماورد في عقد القسمة المحرر في ١٥ من يولييه سنة ١٩٠٦ من أن لكل من المتقاسمين النصف في « الساقية البحارى والأشجار حولها » إنما هو خاص بالساقية وشجرة اللبخ دون الأرض . وفي ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بتعديل الحكم



المستأنف وبثبیت ملكية الطاعنات إلى حصتهن في عدد وآلات الساقية دون أرضها ، في شجرة اللبخ . وتتحصل الأسباب التي أقيم عليها هذا الحكم في أن المحكمة نرى اعتماد تقرير الخبير الأسس الصحيحة التي بنى عليها ولا تطابق التفسير الذي قال به على عبارة عقد القسمة من أنها لا تقر للمتقاسمين الا حق الانتفاع بالساقية أى حق ارتفاق الرى منها دون الأرض المقامة عليها ، ومن ثم لا يكون للطاعنات حق في المطالبة بأى جزء من هذه الأرض ، وإنما حقهم مقصور على عددها وآلاتها وشجرة اللبخ المغروسة حولها . وقد ترر الطاعنات الطعن في الحكمين المذكورين بطريق النقض .

ومن حيث إن مما تنفاه الطاعنات على الحكمين المطعون فيهما أنهما أخطا في تفسير عقدة القسمة والاتفاق الآنف ذكرهما كما شابهما القصور في التسبيب - ذلك أن الطاعنات تمسكن بصراحة عبارة عقد القسمة في ملكية مورثن نصف أرض الساقية وبعبارة عقد الاتفاق المؤيدة لهذه الملكية ، وأن محكمة الدرجة الأولى قضت لمن يحصتهن في أرض الساقية اعتماداً على عقد القسمة - ، لكن محكمة الدرجة الثانية أغفلت العقدين المذكورين واكتفت بنسب خبير في الدعوى ثم فصلت فيها على أساس النتيجة التي انتهى إليها والمخالفة لعبارتها الصريحة - مع أن هذه النتيجة غير مؤيدة بأى دليل ولا تتفق مع الظروف التي حصلت فيها القسمة ، وأن الساقية بطبيعتها وحدة كاملة ولا يجوز تجريدتها من أرضها ، وأنه لو كان غرض المتقاسمين أن تكون الأرض لأحدهما وحق الارتفاق الرى منها للآخر لنصا على ذلك صراحة - وبذلك تكون المحكمة قد انحرفت عن عبارة العقدين الواضحة وخرجت عن موداها إلى مدلول لا تحتمله ألفاظها - ومع تمسك الطاعنات بهذا الدفاع القاطع في الدعوى ، الذي له أكبر الأثر فيها فان المحكمة لم تلق إليه بالا .

ومن حيث إنه يتضح من الحكم الأول المطعون فيه والصادر في ٣ من أبريل سنة ١٩٤٩ أن المحكمة يعد أن أثبتت النزاع الذي قام بين الطرفين على موقع

لساقية كما سبق بيانه في الوقائع قالت إنها ترى قبل الفصل في الموضوع ندب  
خبير « لمعاينة الأرض الموضحة بعقد القسمة وكذا الساقية موضوع النزاع  
ومقاسها جميعاً بتقدير ثمن كل منها لمعرفة ما إذا كانت الساقية موضوع النزاع  
تقع في القيراط المخصص للمرحوم علي عبد الرحمن في الجهة القبالية منه أم تقع  
بعيداً عنه وعن القيراط المخصص للمرحوم أخيه رضوان والذي يقع في الجهة  
البحرية من قيراط علي عبد الرحمن وما مساحة الساقية وعلى الخبير عمل رسم  
كروكي يبين فيه الأطوال والجيران وعليه أيضاً تحقيق ما يدعيه كل من الخصوم  
وإجراء كل ما من شأنه تنوير الدعوى وإظهار الحقيقة والاطلاع في المساحة  
على الخرائط القديمة والحديثة للتحقق من موقع الساقية بالنسبة للقيراطين  
المقسومين مناصفة بين المورثين سألني الذكر . ومن ذلك يبين أنه لم يقصد  
بهذا الحكم سوى مجرد تحقيق الأعمال التي أوردتها المحكمة تنويراً للدعوى  
وإظهاراً للحقيقة فيها وعلى الخصوص فيما يتعلق بموقع الساقية الذي اختلف  
عليه الطرفان ، ومن ثم يكون في غير محاه النعي بأنها أغفلت عقدي القسمة  
والاتفاق اللذين استندت إليهما الداعيات وكذلك عبارتهما الصريحة في ملكية  
مورثين لنصف أرض الساقية ، ذلك أنه والحكم على الصورة الآنف بيانها  
نكون هذه المسألة وغيرها من أوجه النزاع قد استبقيت لنقول المحكمة كلمتها  
فيها عند الفصل في موضوع الدعوى ، ولذا يتعين رفض الطعن بالنسبة  
إلى الحكم المذكور .

ومن حيث إنه لما كان يبين من الأوراق أن الطاعنات أسسن طلب تثبيت  
ملكيتهن إلى ما يخصهن في نصف أرض الساقية محل النزاع على صراحة عبارة  
عقدي القسمة والاتفاق الآنف ذكرهما وأوردن لدى محكمة الموضوع الأدلة  
والقرائن التي رأيتها مؤيدة لهذا الدفاع — وكان يبين من الحكم الثاني المطعون  
فيه والصادر في موضوع الدعوى في ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥٠ أنه نخلو  
من التحدث عن الدفاع المذكور ، اكتفاء بقول المحكمة بأن ما ذهب إليه



الخبر — من أنه ليس للمتنقاسين سوى حق الانتفاع بالساقية دون أرضها — ينطبق على عبارة عقد القسمة ، وذلك دون أن تورد الأسانيد المبررة بهذا القول والمسوغة لاعتبار رأى الخبير منطبقاً على هذه العبارة ، ودون أن تذكر شيئاً عن عقد الاتفاق المحرر في ١٦ من يولييه سنة ١٩٣١ ، ودون أن تبين لماذا هي لم تأخذ بقول الطاعنات بأن عبارة القسمة والاتفاق صريحة في ملكية مورثهن لنصف أرض الساقية ، ودون أن تناقش الأدلة والقرائن التي أوردتها الطاعنات في هذا الخصوص — لما كان ذلك وكان بحث هذه المسائل لازماً للفصل في المدعى يكون الحكم مشوباً بقصور يبطله ويستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث بقية أسباب الطعن .

## ( ٩ )

### القضية رقم ٢٠٠ سنة ٢٠ القضية : ٢

برئاسة السيد المستشار الأستاذ عبد الحميد وشاحي وبحضور السادة الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العرومي المستشارين .

(١) استئناف . حكم صادر في دعوى استرداد الحصة المبيعة . . ميعاد استئنافه في القانون المختلط هو الميعاد العادي طبقاً للقواعد العامة . طالب تحديده بالميعاد المنصوص عليه في المادة ١٧ من مرسوم الشفعة الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٠٠ . لا سند لهذا الطلب في القانون .

(٢) استرداد الحصة المبيعة . طلب أحد الشركاء استرداد حصة شريكه الشائعة في الدعوى التي رفعها هذا الأخير بتمسك العقار أو بيعه لعدم إمكان قسمته . حكم . تسببه . رفضه هذا الطلب تأسيساً على أن طالب القسمة ليس مشترياً وأن البيع لم يتم وأن تجلده ثمن البيع عند عدم إمكان القسمة لا يحرم طالب البيع من التمسك بحقه في القسمة . انتهى على هذا الحكم بالخطأ في القانون والقصور . على غير أساس .

(٣) حكم . تسببه . . تعقب جميع حجج الخصوم والرد على كل منها استقلالاً . . غير لازم . يكفي إقامة الحكم على أسباب كافية لجملة . مثال في طلب استرداد حصة شائعة .

(١) لما كان القانون المختلط لم يضع ميعاداً خاصاً لاستئناف الحكم الذي يصدر في دعوى استرداد الحصة المبيعة على الشيوع مما يتعين معه تطبيق القواعد العامة في هذا الصدد ، وكان الميعاد الذي حددته الفقرة الثانية

من المادة ١٧ من مرسوم الشفعة الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ هو ميعاد استثنائي خاص بالحكم الذي يصدر في دعوى الشفعة ، وهي بطبيعتها تغاير دعوى استرداد الحصبة المبيعة مما لا يصح معه قياس ميعاد استئناف الحكم الذي يصدر فيها على ميعاد استئناف حكم الشفعة ، وكان لاسند لما يذهب اليه الطاعن من أن هناك تفرقة بين ما إذا كان طالب استرداد الحصبة على الشيوع قد رفع بدعوى أصاية أو بدعوى فرعية وكان بنى على ماتقدم أن يكون صحيحا في القانون ما قرره المحكمة في دعامة حكمها الثانية من أن ميعاد استئناف الحكم الذي يصدر في دعوى الشفعة هو ميعاد استثنائي لا يصح القياس عليه . وكانت هذه الدعامة وحدها تكفي لإقامة الحكم فيما قضى به من رفض الدفع بعدم قبول لاستئناف لرفعه بعد الميعاد وبقبوله شكلا ، متى كان يبين من الوقائع التي أثبتتها الحكم أنه عندما رفع المطعون عليه استئنافه في ٢٢ من يناير سنة ١٩٤٩ لم يكن ميعاد الاستئناف قد انقضى وذلك حتى باعتبار بدايته من تاريخ الإعلان الحاصل في ١٢-٣٠-١٩٤٨ والذي يتمسك به الطاعن ، ومتى تقرر ذلك لا يكون هناك جدوى من بحث الدعامة الأولى الخاصة باعتبار بداية الإعلان من يوم ١٥ يناير سنة ١٩٤٩ والتي لم تتحدث عنها المحكمة الا من قبيل النرض الجدلي الذي لم تكن في حاجة اليه ومن ثم فإنه يكون في غير محله مانعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص من الخطأ في القانون والقصور في التسبيب .

( ٢ ) متى كان الحكم إذ قضى برفض طلب الطاعن استرداد الحصبة الشائعة في العقار الذي طلب المطعون عليه بيعه عند عدم إمكان قسمته عينا أقام قضاءه على أن دعوى استرداد الحصبة الشائعة المبيعة لا توجه ألا الى مشتري هذه الحصبة متى كان أجنبيا عن الشركاء الأصليين ، ومن ثم لا يجوز رفعها على المطعون عليه لأنه من جهة ليس مشتريا ومن جهة أخرى لم يصدر بيع بعد وانه لا يغير من هذا النظر أن يطالب حق الاسترداد أثناء اجراءات البيع بالمزاد لعدم إمكان القسمة عينا لأن المحكمة في تحويل هذا الحق للشركاء هي منع تدخل الأجنبي



في الملكية الشائعة ، هذه الحكمة تتوفر بطبيعتها في البيع بالمزاد إذ لهم أن يشتركوا فيه ويشترخوا الحصة المعروضة للبيع ويمنعوا الأجنبي من التدخل في الشركة ، كما أن طلب المطعون عليه قسمة العين المشتركة وبيعها بالمزاد وتحديد ثمن أساسي لهذا البيع لا يعتبر عرضا ملزما له ببيع حصته بالثمن الذي حدده اذا طلب منه الشريك الآخر الشراء استنادا إلى أن له أفضلية على الغير باسترداد الحصة الشائعة وذلك لأن هذا الحق لا يكون الا في حالة البيع التام وهو لم يتم ولأن تحديد ثمن للبيع عند عدم إمكان القسمة عينا إنما هو للمزايدة وليس مؤداه أن يتخلى طالب القسمة عنها وهي حق من حقوقه وليس معناه أن يجبر على بيع حصته لأحد الشركاء . فإن هذا الذي أقيم عليه الحكم لاختلافه فيه للقانون ولا يشوبه قصور.

( ٣ ) إن المحكمة غير ملزمة بتعقب جميع حجج المدعى والرد على كل منها استقلالا ، وبحسبها أن تقيم قضاءها على أسباب تكتفي بالحمله . وإذن فتى كانت المحكمة إذ قضت برفض طلب الطاعن استرداد الحصة الشائعة في العقار الذي طلب المطعون عليه بيعه عند عدم إمكان قسمته أقامت قضاءها على أسباب مسوغة وكان الرد على أوجه الدفاع التي أثارها الطاعن مستفادا من هذه الأسباب ، وكانت أوجه الدفاع المذكورة من جهة أخرى لاصلة لها بالنزاع الخاص بطلب استرداد حصة المطعون عليه وإنما هي في حقيقتها تتعلق بدعوى القسمة والبيع التي قضت المحكمة بإعادتها إلى محكمة الدرجة الأولى للسير فيها . فإن النعي على الحكم بالقصور في التسبيب يكون على غير أساس .

## الوقائع

في يوم أول يولييه سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف الاسكندرية الصادر في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٠ في القضية رقم ٤٥٠ سنة ٥ قـ . وذلك بتقرير طالب فيه الطاعن بالحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء

الحكم المستأنف. وتأيد الحكم الابتدائي واحتياطياً إخاله القضية على دائرة أخرى للفصل فيها مجدداً مع إلزام المطعون عليه بالمصروفات وأتعاب المحاماة عن جميع مراحل التقاضي .. وفي ٦ من يولييه سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليه بتقرير الطعن - وفي ٢٠ منه أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليه بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافضة بمستنداته - ولم يقدم المطعون عليه دفاعاً. وفي ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرة وقالت فيها بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً وإلزام الطاعن بالمصروفات . وبجلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامي الطاعن والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتهما - والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر ومرافعة المحامي عن الطاعن والنيابة العامة وبعد المداولة ؛

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية ؛

ومن حيث إن وقائع الدعوى حسياً يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن كان يملك ١٣,٥ قيراط من ٢٤ قيراطاً في « الشونة » المينة بصحيفة الدعوى والباقي ومقداره ١٠,٥ قيراط لوالدته والمرحومة الست عائشة هانم بحرى وقد أوقفت هذه الحصة وجعات الاستحقاق والنظر بعد وفاتها لولدها ، ونظراً لأن الطاعن كان راهناً حصته لاخر فقد اتخذ هذا الدائن إجراءات التنفيذ عليها ورسا مزاها على المطعون عليه ريمون عزرى بحكم رسول المزداد اله ادر في ٣ من يناير سنة ١٩٤٥ في الدعوى رقم ٥٤ لسنة ٦٧ ق محكمة الاسكندرية المخططة . وفي ١٩ من فبراير سنة ١٩٤٨



قام المطعون عليه، الدعوى رقم ٧٩٨ سنة ٧٣ ق محكمة الاسكندرية الابتدائية مختلطة على الطاعن عن نفسه، وبصفته ناظراً على الوقف وطلب فيها الحكم بقسمة « الشونة » أرضاً وبناء أو بيعها بالمزاد العلني عند عدم إمكان قسمتها مئناً بثمن أسالني مقداره — ٦٨٨٥ جنيهاً ، ودفع الطاعن بعدم قبول الدعوى استناداً إلى أن مال الوقف لا يجوز بيعه إلا بإذن من المحكمة الشرعية ، كما طلب فرعياً بصفتيه المذكورتين استرداد حصة المطعون عليه إنهاء حالة الشيوع وفقاً للمادة ٥٦١ مدني مختلط وذلك مقابل ما يعادل هذه الحصة في الثمن الأساسي الآنف ذكره أي مقابل مبلغ ٣٨٧٥ جنيهاً و ٨٠٠ ملجم . وفي ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بقبول الدعوى الأصلية، وبصفحة دعوى الطاعن الفرعية وإثبات استعداده لشراء حصة المطعون عليه بالثمن السابق بيانه وباعتباره شترياً عند قيامه بدفع هذا الثمن ، وذلك بناء على أسباب تتحصل في أن دعوى المطعون عليه قائمة على حق كل شريك في إنهاء حالة الشيوع وأنه يجوز بيع العين الموقوفة إذا كانت جزءاً من عقار مملوك على الشيوع ، وأنه لا نزاع في أن للطاعن الحق في إنهاء حالة الشيوع وفقاً للمادة ٥٦١ مدني مختلط ولا تعارض بين هذا الحق وحق المطعون عليه في طلب القسمة . وفي ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ أعلن الطاعن هذا الحكم إلى المطعون عليه في محل إقامته وأثبت المحضر في محضر الإعلان أنه لا يقيم في هذا المحل ، فأعاد الطاعن إعلان الحكم في ١٥ من يناير سنة ١٩٤٩ إلى المطعون عليه مخاطباً مع شخصه في نفس المحل السابق . وفي ٢٢ من يناير سنة ١٩٤٩ استأنف المطعون عليه الحكم الابتدائي وقيد استئنافه برقم ٤٥ سنة ٥ ق محكمة استئناف الاسكندرية. ودفع الطاعن بعدم قبوله شكلاً لرفعه بعد الميعاد . وفي ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة برفض هذا الدفع وبقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع ( أولاً ) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من ألحقية الطاعن في شراء حصة المطعون عليه مقابل مبلغ ٣٨٧٢ جنيهاً و ٨٠٠ ملجم وفي إتمام هذا البيع إذا ما دفع هذا المبلغ إليه

(وثنائياً) باعادة القضية إلى محكمة أول درجة للسيز في إجراءات القسمة  
فقرر الطاعن في الحكم المذكور بطريق النقض ٥٠٠

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم  
مخالف القانون كما شابه القصور في التسبيب من وجهين (أولها) إذ رفضت  
المحكمة الدفع بعدم قبول الاستئناف استناداً إلى ما قرره من أن ميعاد استئناف  
الحكم الصادر في دعوى استرداد الحصة المبيعة على الشيوع هو الميعاد المقرر  
لاستئناف الأحكام بصفة عامة - مع أن دعوى الاسترداد المذكورة هي صورة  
من صور الشفعة فيكون ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها خمسة عشر يوماً  
من تاريخ إعلانه وفقاً للفقرة الثانية من المادة ١٧ من مرسوم الشفعة الصادر  
في ٢٦-٣-١٩٠٠ لدى المحاكم المختلطة - ومن ناحية أخرى فإن الحكم  
المستأنف قد صدر في دعوى استرداد فرعية رفعت أثناء الدعوى الأصلية  
فيعتبر بهذه المثابة كالحكم الصادر في الدعوى التي ترفع باسترداد المنقول أو العقار  
المحجوز عليه ، ومن ثم يكون ميعاد استئنافه هو الميعاد الاستثنائي المقرر  
بموجب المادتين ٥٤٣ ، ٦٨٥ مرافعات مختلط (والوجه الثاني) إذ اعتمدت  
المحكمة في قولها برفع الاستئناف في ميعاد خمسة عشر يوماً على إعلان الحكم  
المستأنف إلى المطعون عليه في ١٥ من يناير سنة ١٩٤٩ - مع أن الإعلان  
الواجب اعتباره في هذا الشأن هو الإعلان الذي تم في ٣٠ من ديسمبر  
سنة ١٩٤٨ ، ولكنها أطاحت هذا الإعلان استناداً إلى ما أثبتته به المحضر  
من عدم إقامة المطعون عليه في المحل المطلوب لإجراء الإعلان ، مع أن هذا  
المحل هو محل إقامته وهو بذاته الذي تم فيه الإعلان الثاني ، وأن الواقعة  
التي أثبتتها المحضر بالإعلان الأول بنيت على غش من المطعون عليه وما كان  
يصح التعويل عليها في أطراحه ، ومع تمسك الطاعن بهذا الدفاع الجوهرى  
فقد خلا الحكم من الرد عليه .



ومن حيث إنه يبين من الحكم أن المحكمة أقامت قضاءها برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد وبقبوله شكلاً على دعامين تتحصل أولاهما في أنه لو فرض جدلاً أن ميعاد استئناف الحكم الصادر في دعوى استرداد الحصة المبيعة هو خمسة عشر يوماً أسوة بحكم الشفعة فإنه نظراً لما يبين من الأوراق من أن المطعون عليه لم يعلن بالحكم المستأنف إعلاناً صحيحاً إلا في ١٥ من يناير سنة ١٩٤٩ فيكون استئنافه في ٢٢ من يناير سنة ١٩٤٩ مرفوعاً في الميعاد، أما قول الطاعن بوجوب الاعتماد على الاعلان الأول الذي حصل في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ فهو قول في غير محله اثبت عدم اعلان المطعون عليه بموجبه بناء على ما قرره المحضر من عدم إقامته في المحل المضح به ، وأما ما ذهب إليه الطاعن من أن هذا التقرير كان نتيجة غش أدخله المطعون عليه على المحضر فلا محل له إذ من الجائز أن يكون المحضر لم يكلف نفسه عناء البحث والتحري — والدعامة الثانية هي في قول المحكمة « بأنه فضلاً عما تقدم فإن المحكمة ترى أن ميعاد الاستئناف في دعاوى استرداد الحصة المبيعة هو الميعاد المعتاد إذ أن المواعيد الواردة في مواعيد الشفعة هي مواعيد استئنائية لا يجوز القياس عليها وعليه يتعين في هذه الحالة تطبيق أحكام القانون العام » .

ومن حيث إنه لما كان القانون المختلط لم يضع ميعاداً خاصاً لاستئناف الحكم الذي يصدر في دعوى استرداد الحصة المبيعة على الشيوع مما يتعين معه تطبيق القواعد العامة في هذا الصدد — وكان الميعاد الذي حددته الفقرة الثانية من المادة ١٧ من مرسوم الشفعة الصادر في ١٩١٠/٣/٢٦ هو ميعاد استثنائي خاص بالحكم الذي يصدر في دعوى الشفعة ، وهي بطبيعتها تغاير دعوى استرداد الحصة المبيعة مما لا يصح معه قياس ميعاد استئناف الحكم الذي يصدر فيها على ميعاد استئناف حكم الشفعة — وكان لاسند لما يذهب إليه الطاعن من أن هناك تفرقة بين ما إذا كان طلب استرداد الحصة على الشيوع قد رفع بدعوى أصلية أو بدعوى فرعية وكان ينبغي على ما تقدم أن يكون صحيحاً

في القانون ما قرره المحكمة في الدعامة الثانية الآنف بيانها من أن ميعاد استئناف الحكم الذي يصدر في دعوى الشفعة هو ميعاد استثنائي لا يصح القياس عليه — وكانت هذه الدعامة وحدها تكفي لإقامة الحكم فيما قضى به من رفض الدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد وبقبوله شكلاً ، ذلك أنه يبين من الوقائع التي أثبتتها المحكمة أنه عندما رفع المطعون عليه استئنافه في ٢٢ من يناير سنة ١٩٤٩ لم يكن ميعاد الاستئناف قد انقضى وذلك حتى باعتبار بدايته من تاريخ الاعلان الحاصل في ١٩٤٨/١٢/٢٠ والذي يتمسك به الطاعن ، ومضى تقرير ذلك لا يكون هناك جدوى من بحث الدعامة الأولى والتي لم تتحدث عنها المحكمة إلا من قبيل الفرض الجدلي الذي لم تكن في حاجة إليه — لما كان ذلك كذلك يكون هذا السبب بوجهيه في غير محله ..

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون كما شابه القصور من وجهين (أولهما) أن الطاعن طالب وفقاً للمادة ٥٦١ مدني مختلط استرداد الحصة الشائعة التي عرضها المطعون عليه باختياره للبيع لمنع تدخل أجنبي غير مرغوب في إقحامه على الشركاء ، ولكن المحكمة أخطأت فهم هذا الطلب وأولته على غير حقيقته وقضت برفضه ، مع أن لاسبيل لدفع الضرر من تدخل الغير إلا بقبول حق الاسترداد حتى ولو كان قد طالب أثناء القسمة والبيع اختياراً بالتراد أو كان قد طالب أثناء إجراءات البيع لعدم إمكان القسمة عينا (والوجه الثاني) أنه ونقد طالب المطعون عليه في دعواه بيع العقار الشائع بالتأمن الأساسي الذي حللته وعرض الطاعن شراء حصة المطعون عليه فيه مقابل ما يعادلها في الثمن المذكور فيكون قد صدر من المطعون عليه إيجاب بالبيع صادفه قبول من الطاعن بالشراء ، وبذلك يكون التعاقد قد تم بين الطرفين ، وكان يتعين على المحكمة أن تعمل الأثر القانوني لهذا التعاقد ، ولما لم تنق بالآلية كما أضفلت الرد على دفاع الطاعن في شأنه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في وجهه الأول بما جاء في الحكم من أن دعوى استرداد الحصة الشائعة المبيعة لا توحه إلا إلى مشتري هذه الحصة



متى كان أجنبياً عن الشركاء الأصليين ، ومن ثم لا يجوز رفعها على المطعون عليه لأنه من جهة ليس مشترياً ومن جهة أخرى لم يصدر بيع بعد : وأنه لا يغير من هذا النظر أن يطلب حق الاسترداد أثناء اجراءات البيع ، بالمزاد لعدم إمكان القسمة عيناً لأن الحكمة في تحويل هذا الحق للشركاء هي منع تدخل الأجنبي في الملكية الشائعة وهذه الحكمة تتوفر بطبيعتها في البيع بالمزاد إذ لهم أن يشتركوا فيه ويشترخوا الحصة المعروضة للبيع ويمنعوا الأجنبي من التدخل في الشركة . ومردود في وجهه الثاني بما ورد في الحكم من أن طلب المطعون عليه قسمة العين المشتركة وبيعها بالمزاد وتحديد ثمن أساسي لهذا البيع لا يعتبر عرضاً ملزماً له له ببيع حصته بالثمن الذي حدده إذا طلب منه الشريك الآخر الشراء استناداً إلى أن له أفضلية على الغير باسترداد الحصة الشائعة ذلك لأن هذا الحق لا يكون إلا في حالة البيع التام وهو لم يتم ولأن تحديد ثمن للبيع عند عدم إمكان القسمة عيناً إنما هو للائزادة وليس مؤداه أن يتخلى طالب القسمة عنها وهي حق من حقوقه وليس معناه أن يجبر على بيع حصته لأحد الشركاء — وهذا الذي أقيم عليه الحكم لا يخالفه فيه للقانون ولا يشوبه القصور .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم مشوب بالقصور في التسبب ذلك أن الطاعن تمسك تأييداً لدعواه الفرعية باسترداد حصة المطعون عليه بالأوجه الآتية : (أولاً) ان حصة الطاعن في العقار المطلوب بيعه بالمزاد وقف والوقف لا يجوز بيعه قانوناً إلا باذن من المحكمة الشرعية ، ولم يصدر هذا الاذن بعد (ثانياً) إن طلب بيع جميع العقار المماوك على الشيوع لا يجوز قبوله إلا بعد قيام الدليل على عدم قابليته للقسمة (ثالثاً) إن المطعون عليه وقد اشترى الحصة التي كان يملكها الطاعن يكون قد قبل الاشتراك مع الوقف ومن ثم لا يجوز له أن يبيع الحصة المماوكة اليه . (رابعاً) إن المادة ٨٤١ مدني تقضي بوجوب قصر المزاد في بيع الحصة الشائعة على الشركاء إذا قبلوا ذلك ، كما قال الطاعن إن مفاد هذه الأوجه هو أن تكون دعوى المطعون عليه مقصورة على

بيع حصته في العقار المطلوب بيعه ، وفي هذه الحالة يكون للطاعن حق شرائها بالثمن المعروض ، ومع ذلك فان المحكمة لم تكن تبحث هذه الأوجه رغم لأهميتها .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المحكمة غير ملزمة بتعقب جميع حجج الخصوم والرد على كل منها استقلالا ، وبحسبها أن تقيم قضائها على أسباب تكفي لحماها كما هو الحال في الدعوى على ماسبق بيانه في الرد على السبب الثاني ، ومن جهة أخرى فان أوجه دفاع الطاعن الآنف ذكرهما لاصالة لما بالنزاع الخاص بطلب استرداد حصة المطعون عليه إذ هي في حقيقتها تتعلق بدعوى القسمة والبيع التي قضت المحكمة بإعادتها إلى محكمة الدرجة الأولى لسير فيها .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

( ١٠ )

القضية رقم ٢٢١ سنة ٢٠٠٢ القضائية :

برئاسة حضرة المستشار الأستاذ عبد الحميد وشاحي وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين .

مشرط جزائي . تعهد الطاعن إلى المطعون عليه بالحصول على إجازة شخص آخر لعقد . اتفاق الطرفين على مبلغ معين بصفة تعويض إذا أخل الطاعن بالتزامه . ادعاء الطاعن بأنه لم يلحق المطعون عليه ضرر بسبب الإخلال بالتزام . على الطاعن عبء اثبات صحة هذا الدفاع . عدم تقديمه ما يؤيد دفاعه . النفي على الحكم بأنه لم يحدث عن الضرر . في غير محله .

متى كان الطاعن اتفق مع المطعون عليه على أن يحصل من ابنه على إجازة العقد الخاص بأشراكه في إدارة عمل رسا على ابن الطاعن كما اتفقا على أنه اذا



أخل الطاعن بهذا الالتزام فيدفع للمطعون عليه مبلغا معيناً بصفة تعويض .  
وكان مقتضى هذا الشرط الجزائي أن يكون على الطاعن الذى أخل بالتزامه —  
فحق عليه التعويض — عبء اثبات أن ابنه قد خسر فى الصفقة وأنه بذلك  
لا يكون قد أصاب المطعون عليه ضرر نتيجة عدم اشراكه فى العمل المذكور ،  
وكان يبين من الأوراق أن الطاعن قصر دفاعه على مجرد القول بأن ابنه خسر  
فى الصفقة دون تقديم ما يؤيد ذلك . فيكون فيما جاء بالحكم ، بناء على الأسباب  
التي أوردتها ، من عدم التعويل على دفاع الطاعن بأنه لم يلحق المطعون عليه  
ضرر ، الرد الكافى على ما ينعى به الطاعن من أن الحكم لم يتحدث عن الضرر .

### الوقائع

فى يوم ١٩ من يولييه سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة  
استئناف الاسكندرية الصادر فى ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٠ فى الاستئناف  
رقم ٦٥ سنة ٥ ق — وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلاً  
وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى واحتياطياً باحالة  
الدعوى على دائرة أخرى للفصل فيها مجدداً مع الزام المطعون عليه بالمصروفات  
ومقابل أتعاب المحاماة . وفى ٢٤ من يولييه سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليه  
بتقرير الطعن — و ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٠ أودع الطاعن أصل ورقة  
اعلان المطعون عليه بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه  
ومذكرة بشرح أسباب الطعن — وفى ٢٠ منه أودع المطعون عليه مذكرة  
بدفاعه طلب فيها رفض الطعن والزام الطاعن بالمصروفات . وفى ١٧ من أبريل  
سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلاً  
ورفضه موضوعاً والزام الطاعن بالمصروفات . وبجلسة ١٦ من أكتوبر  
سنة ١٩٥٢ تمت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صممت النيابة  
العامة على ما جاء بمذكرتها والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة النيابة العامة وبعد المداولة ؛

ومن حيث إن الطعن : قد استوفى أوضاعه الشكلية ؛

ومن حيث إن محصول الوقائع ان المطعون عليه أقام الدعوى على الطاعن وابنه محمد طالبا الزامهما متضامتين بدفع مبلغ ٢٠٠٠ جنيه تعويضا عن الضرر الذى أصابه لحرمانه من الاشتراك معهما فى ادارة سينما تياترو بادية طنطا واختلالها بنه وص الاتفاق المحرر بينه وبين الطاعن نيابة عن ابنه وقد جاء فيه انه اذا أخل أحد الطرفين بالتزامه يكون ملزما بتعويض مقداره ٢٠٠ جنيه إلا خروا حالت المحكمة الدعوى على التحقيق لاثبات ونفى أن ابن المطعون عا به أجاز عقد الاتفاق المحرر فى ١٥ / ٢ / ١٩٤٤ بين الطاعن والمطعون عليه وبعد تمام هذا التحقيق حكمت المحكمة برفض الدعوى فاستأنف المطعون عليه . هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ٦٥ سنة ٥ قضائية . محكمة استئناف الاسكندرية التى قضت فى ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٠ : أولا : بتأييده فيما قضى به من رفض الدعوى قبل ابن المطعون عليه محمد احمد الشيتى : ثانيا : بالغاء فيما قضى به من رفض الدعوى قبل الطاعن احمد مصطفى الشيتى وبالزامه بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ٢٠٠ ج فقرر الطاعن الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بتي على سبب واحد ينمى به على الحكم الخطأ فى تطبيق القانون والتصور فى التسبب ، إذ قضى على الطاعن بالتعويض دون بيان الضرر الذى لحق المطعون عليه من عدم تنفيذ التعاقد المحرر فى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٤-٤ والفائدة والأرباح التى ضاعت عليه بسبب ذلك ، كما يجب أن يكون هذا الضرر أو الحرمان من الربح له سند من الواقع والحقيقة وليس /



مبنيا على الوهم والاحتمال ، مع أن الطاعن قرر في جميع مراحل الدعوى ان المطعون عليه لم يصبه ضرر بل انه أفاد من عدم تنفيذ العقد لأن محمد احمد الشيتي أصيب بخسارة فادحة من ادارة السينما لوجود سينما أخرى بطنطا وقد احتدمت المنافسة بينهما وطنطا لا تحتل محايين للسينما تضمن لها الكسب بل ان المحايين لحقتهما الخسارة

ومن حيث إنه جاء بالحكم « ان الطاعن أخل بالتزامه اذ لم يحصل على اجازة بولده للاتفاق بوقد شرط فيه بأنه في حالة اخلال أحد الطرفين بالتزامه يكون ملزما بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه وانه لا يمكن القول لما جاء بمذكرة المستأنف ضده الأول « الطاعن » من أنه لم يحصل ضرر في الصفقة موضوع الاتفاق وهي مرسى المزداد عليه وادارتها وذلك لأن مفهوم عبارات الاتفاق المؤرخ ١٥ فبراير سنة ١٩٤٤ دالة على أن المستأنف اعتمدا على هذا الاتفاق قلل من جهوده التي كانت موجهة لرسو المزداد عليه وحده ومن جهة أخرى تدل المستندات المقدمة بحافظة المستأنف على أنه نجبر في ادارة السينمات وانه لو كان قد ربي عليه المزداد وحده لنال من وراء ذلك تكسبا وغنما كثيرا .

ومن حيث انه لا مخالفة للقانون في هذا الذي جاء بالحكم كما لا قصور فيه ذلك انه ، وقد أثبت الحكم أن الطاعن أخل بالتزامه بأن يحصل من ابنه على اجازة العقد الذي اتفق عليه مع المطعون عليه ، فيكون قد حق عليه التعويض : ولانه وقد اتفق الطرفان بالعقد على تقدير هذا التعويض بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه فان هذا الشرط الجزائي يقتضي أن يكون على الطاعن عبء اثبات ان ابنه قد خسر في الصفقة وانه من ثم لا يكون قد أصاب المطعون عليه ضرر نتيجة عدم اشراكه فيها — ولما كان بين من الأوراق ان الطاعن قصر دفاعه على مجرد القول بأن ابنه خسر في ادارة السينما دون تقديم ما يؤيد ذلك فيكون ، فيما جاء بالحكم ، يثاء على الأسباب التي أوردتها ، من عدم التعويل على دفاع الطاعن بأنه لم يلحق المطعون عليه ضرر ، الرد الكافي على ما ينعي به الطاعن من أن الحكم لم يتحدث عن الضرر . ومن ثم يتعين رفض الطعن .

( ١١ )

### القضية رقم ٣٥٩ سنة ٢٠ قضائية :

برئاسة حضرة المستشار الأستاذ عبد الحميد وشاحي وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت  
ومجد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين .

(١) حكم . تسببه . تقرير خبير الدعوى موضح فيه أن الفتحات المطلوب سدها في العقارات المشار إليها  
في التقرير ليست الا مناوور لا يقصد منها الا مرور الهواء ونفاذ النور دون أن يستطاع الاطلاع منها  
على العقار المجاور . استناد الحكم إلى هذا التقرير يجعله مكمل لأسابه . رفض الحكم القضاء بسد هذه  
الفتحات . لا قصور .

(٢) حكم . تسببه . تقريره بالأدلة التي أوردها أن الوقف لم يكن شاغرا وأن الفقه والقضاء  
جريا على أن شغل الوقف وخلوه من النظر ليس من الموانع القانونية التي تمنع سريان التقادم .  
لا قصور فيما قرره ولا مخالفة للقانون .

(٣) حكم . تسببه . تمسك الطاعن في جميع مراحل التقاضي أن المطالبات المشار إليها في طعنه  
لا يمكن أن تكتسب حق إرتفاق المثل لأنها مفتوحة على أرض قضاء ومتركة من طريق التسامح  
. خلو الحكم من الرد على هذا الدفاع الجوهري . قصور بطله .

( ١ ) متى كان يبين من تقرير خبير الدعوى المقدمة صورته الرسمية لهذه المحكمة  
والذي أخذت به محكمة الموضوع وبذلك صار من بينة حكمها أن الفتحات  
الكائنة بمنازل المطعون عليهم الأربعة الأول ليست الا مناوور لا يقصد منها الا مرور  
لهواء ونفاذ النور دون أن يستطاع الاطلاع منها على العقار المجاور ، فهي بهذا  
الوصف تندرج تحت النوع الذي رفضت المحكمة القضاء بسده لأنه مناوور .  
ومن ثم فلا محل للقول بأن الحكم المطعون فيه قد أغفل التحدث عن دفاع  
الطاعن الخاص بطلب سد هذه الفتحات ويكون النعي عليه بالقصور في هذا  
الخصوص على غير أساس .

( ٢ ) متى كان الحكم قد بين بالأدلة التي أوردها أن الوقف لم يكن شاغرا  
ثم أردف ذلك بقوله إن الفقه والقضاء جريا على أن شغل الوقف وخلوه  
من النظر ليس من الموانع القانونية التي تمنع سريان التقادم عليه ، فإنه يكون



في غير محله ما نعاه الطاعن على الحكم من اغفال دفاعه في هذا الخصوص . كما أنه ليس فيما أورده أية مخالفة للقانون .

(٣) متى كان يبين من الأوراق أن الطاعن تمسك في كافة مراجع التقاضي بأن المطلات المشار إليها في طعنه لا يمكن أن تكتسب حق ارتفاق المطل والنور والهواء لأنها مفتوحة على أرض فضاء ومتروكة من طريق التسامح وأن التسامح لا يكسب حقا ، وكان هذا الدفاع من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى وكان الحكم خلوا من التحدث عنه . فإنه يكون قد شابه قصور يبطله في هذا الخصوص .

### الوقائع

في يوم ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر في ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ١٣٣٣ سنة ٦٦ ق وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وبنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على دائرة أخرى للفصل فيها مجددا مع إلزام المطعون عليهم بالمصروفات وأتعاب المحاماة . وفي أول يناير سنة ١٩٥١ أعلن المطعون عليهم بتقرير الطعن — وفي ١٥ منه أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليهم بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداته — ولم يقدم المطعون عليهم دفاعا . وفي ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقضه في خصوص الوجه الثاني من السبب الثاني وإحالة القضية على دائرة أخرى للفصل فيها مجددا مع إلزام المطعون عليهم بالمصروفات . وبجلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامي الطاعن والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتهما والمحكمة بأرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة محامي الطاعن والنيابة العامة وبعد المداولة ؛

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية ..

ومن حيث إن واقعة الدعوى . حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل . في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١٢٩ سنة ١٩٤٦ محكمة مصر الابتدائية على المطعون عليهم وآخرين يطلب الحكم بسد النوافذ المفتوحة في منازلهم المبينة بصحيفة الدعوى والمطلة على قطعة الأرض المقضاة التابعة لوقف المرحوم السيد اتيماعيل الشنواني المشمول بنظره . ودفع بعض المدعى عليهم (وهم غير المطعون عليهم) بسقوط الدعوى لمضى أكثر من ٣٣ سنة على فتح هذه النوافذ . ورد الطعن على ذلك بأن الوقف كان شاغرا وبأن قطعة الأرض الآنف ذكرها كانت مختصة من آخرين . ولم يتسلمها إلا في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ نفاذا للحكم الصادر ضد معتصمها . وفي ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٧ قضت محكمة أول درجة بأن شغل الوقف ونخلوه من النظر ليس من الموانع القانونية أو الشرعية التي تمنع سريان التقادم كما قضت بنداب خبر لأداء المأمورية المبينة بأسباب حكمها وبعد أن قلم الخبر تقريره قضت في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ بسد المظلات المفتوحة على أرض الوقف بمطالبة المدعى (الطاعن) والواقعة بالأدوار العلوية للمنازل ٢ و ٤ بزقاق عطوف و ٣٢ و ٣٤ و ٥٨ و ٦٠ بحارة الوسائمة و ٤ و ٥ بزقاق الأجهوري و ٤ بعطفة حمامة ورفضت مانعا ذلك من الطلبات . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافا برقم ٦٣٣٣ سنة ٦٦ قضائية وطلب فيه إلغاء الحكم المستأنف بالنسبة إلى المطعون عليهم والحكم بسد المظلات الموجودة بمنازلهم رقم ٥ بعطفة حمامة ملك الثلاث الأول من المطعون عليهم ورقم ٥٦ بحارة الوسائمة ملك المطعون عليه الرابع

ورقم ٦ زقاق عطوف، ملك الخامس والسادسة من المطعون عليهم ورقم ٥ بزقاق عطوف ملك السابع والثامن من المطعون عليهم ورقم ٣ ملك السابع والتاسعة من المطعون عليهم . وفي ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٠ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الاستئناف لأسبابه . فقرر الطاعن الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على سببين . حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه لم يلق بالأل إلى ما أثاره الطاعن في صحيفة استئنافه عن طلب سد المطالبات الموجودة بالمنزل رقم ٥ بعطفة حمامة ملك لمطعون عليهم الثلاثة الأول وبالمنازل رقم ٥٦ بحارة الوسامة ملك المطعون عليه الرابع مع أن خبير الدعوى أثبت في تقريره أنها حديثة العهد وقرر الحكم الابتدائي أن هذه الحادثة لا تنكسب حقا مما كان يتعين معه القضاء بسدها . من ثم يكون انفعال الحكم الرد على هذا الوجه من الدفاع مبطلا له .

ومن حيث إن الحكم الابتدائي الذي أسس الحكم المطعون فيه بأسبابه قال في هذا الخصوص « أما الثوافد المفتوحة في باقي المنازل فبعضها صالح للنور والهواء فقط والبعض الآخر صالح للمطل أيضا . ولكنه قديم العهد إذ تزيد مدة فتحه عن ثلاثة وثلاثين عاما » ولما كان يبين من تقرير خبير الدعوى المقسمة صورته الرسمية لهذه المحكمة والذي أخذت به محكمة الموضوع وبذلك صار من بينة حكمها أن الفتحات الكائنة بمنازل المطعون عليهم الأربعة لأول يست إلا مناوور ولا يقصد بها إلا مرور الهواء ونفاذ النور دون أن يستطاع الاطلاع منها على العقار المجاور . فهي بهذا الوصف تدرج تحت النوع الذي رفضت المحكمة القضاء بسده لأنه مناوور ، من ثم كان النعي على الحكم بالقصور لأميررلة .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم يشايه القصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون من وجهين . (الأول) إذ تمسك الطاعن أمام



محكمتي الموضوع بأن اكتساب الحقوق بمضى المدة الطويلة لا يحصل الا في مواجهاة صاحب الحق واهمال هذا الآخر في رد الاعتداء على ملكه أو ملك من يمثله قانونا وأنه لما كان الوقف المشمول بنظر الطاعن شاغرا طوال المدة التي يقول المطعون عليهم من الخامس إلى الأخير انهم كسبوا بمضها حق الارتفاق المدعى به منهم فإنه لا يصح أن يحتج به عليه . إلا أن الحكم مع قيام هذا الدفاع الجوهرى لم يرد عليه ( والوجه الثانى ) يتحصل فى أن الحكم مع تمسك الطاعن بأن المطلات التي بمنازل المطعون عليهم من الخامس إلى الأخير مفتوحة على أرض فضاء وانها لذلك تعتز دائما من باب التسامح ولا تكسب أى حق ارتفاق مهما مضى عليها الزمن — مع تمسك الطاعن بذلك — أغفل الحكم هذا الدفاع مع أنه حاسم فى الدعوى . .

ومن حيث إن الحكم الابتدائى الصادر فى ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٧ قال فى حقه وص الوجه الأول من هذا السبب « إن الحاضر عن المدعى ( الطاعن ) اعترف عند مناقشته بجلسة ٢١-١٢-١٩٤٦ أن وقف الشنوائى كان له ناظر سابق قبل سنة ١٩٠٥ وهو التاريخ الذى عين فيه المدعى ناظرا عليه فام يكن الوقف إذن شاغرا كما جاء بمذكرته على أن الفقه والقضاء جريا على أن شعار الوقف وخلوه من النظار ليس من الموانع القانونية التي تمنع سريان التقادم عليه » ويبين من ذلك أن الحكم لم يغفل دفاع الطاعن بل تناوله بالتفصيل وليس فيما أورده فى هذا الحقه وص أية مخالفة للقانون ومن ثم يتعين رفض هذا الوجه .

ومن حيث إن الوجه الثانى من هذا السبب فى محله ذلك أنه يبين من الأوراق أن الطاعن تمسك فى كافة مراحل التقاضى بأن المطلات المشار إليها فى هذا النعى لا يمكن أن تكتسب حق ارتفاق المظل والنور والهواء لأنها مفتوحة على أرض فضاء ومتروكة من طريق التسامح والتسامح لا يكسبه حقا . ولما كان هذا الدفاع من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى وكان الحكم خلوا من التحدث عنه — لما كان ذلك . كان من المتعين نقض هذا الخصوص .

( ١٢ )

## القضية رقم ٢١٥ سنة ٢١ سنة ٢١ : القضائية :

برئاسة حضرة المستشار الأستاذ عبد الحميد وشاحي وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومجد  
نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروصي المستشارين .

( ١ ) حراسة . تقدير أوجه الجدل في النزاع وتوافر الخطر الموجب لحراسة . من المسائل  
الموضوعية التي تلتزمها محكمة الموضوع . حكم . تسييه . قضاؤه بالحراسة على أموال شركة . إقامته على  
أسباب مبررة وعدم تناوله عقد التصفية المبرم بين الشركاء بالتأويل أو التفسير . النعي عليه بالقصور  
ومخالفة القانون . على غير أساس .

( ٢ ) حراسة . شركة اتفق الشركاء على تصفيتها وتعيين أحدهم مصفيا لها . حكم بوضع أموال  
هذه الشركة تحت الحراسة للخلف بين الشركاء وتكاليف الحارس بجره أموال الشركة . النعي على الحكم  
بمخالفة القانون وعقد التصفية . على غير أساس .

( ٣ ) حراسة . ما هيئتها . لإجراء مؤقت بالضرورة الداعية إليه . عدم نص الحكم في منطوقه  
على توقيت الحراسة لا يعيبه . تعيين حارس على أموال الشركة . لا يتعارض مع وجود مصف لها .  
( ٤ ) حراسة . حكم . تسييه . رفضه استبدال الحارس لأسباب مبررة . لا قصور .

( ١ ) متى كان يبين مما جاء في الحكم أن المحكمة أقامت قضاؤها بالحراسة  
على أموال الشركة استنادا إلى ما تجميع لديها من أسباب معقولة تحسست معها  
الخطر العاجل من بقاء المال تحت يد حائزة . وكان تقدير الجدل في النزاع وتوافر  
الخطر الموجب للحراسة من المسائل الموضوعية التي تلتزمها محكمة الموضوع ،  
متى كانت الأسباب التي جعلتها قواما لقضاؤها بهذا الإجراء الوقفي تؤدي  
إلى النتيجة التي رتبها عليها ، وكان يبين منها أنها لم تتناول عقد تصفية الشركة  
لملزم بين الشركاء بالتأويل والتفسير كما ذهب إليه الطاعن إنما اقتضت على  
استعراض وجهتي نظر الطرفين لتبين مبلغ الجدل في النزاع وكان ما يدعيه الطاعن  
أن الشركة قد حلت وأصبحت لا وجود لها أعمالا لأحكام العقد الآنف  
ذكره . مردود بأن شخصية الشركة تبقى قائمة بالقدر اللازم للتصفية وحتى تنتهي

هذه التصفية . فان ما ينعاه الطاعن على هذا الحكم من الخطأ في القانون والقصد في التسيب يكون على غير أساس .

( ٢ ) لما كان الجرد اجراء تحفظيا للغاية منه المحافظة على حقوق الطرفين المتنازعين باثبات ملكة كشفت عنه أوراق الشركة وما هو ثابت في السجلات العامة من حقوق أوديون أو ما يعل إلى علم الحارس من أى طريق كان المعرفة الحقوق المالية التي تصلح عنصرا للتصفية ، وليس من شأنه الاضرار بأى من الطرفين إذ أنه لا يقتضى البحث في سند حق بكل منهما ، وكان الحكم قد أثبت من ظاهر عقد تصفية الشركة أن الكافة للديون والزامات غير الواردة في الكشف الملحق بالعقد والتي قد تظهر في المستقبل هي من حقوق الشركاء ولا ينفرد بها الطاعن . لما كان ذلك كان ما يعيبه الطاعن على الحكم إذ كلف الحارس بمجرد أموال الشركة والبحث عن أموالها . وهو اجراء تحفظي بحث على غير أساس ..

( ٣ ) ان الحراسة اجزاء تحفظي وبقي ندعوا اليه الضرورة فهو يوقت بها ويستمد منها سبب وجوده . واذن فحق كان الحكم قد بين مأمورية الحارس وهي تسليم وجرد أموال الشركة بحضور طرفي الخصوم ، وكان لازم ذلك أنها تنتهي بمجرد انتهاء العمل الموكل إلى الحارس ، وكانت مأمورية الحارس تختلف عن مهمة المص في ولا تتعارض معها . إذ سلطة كل منهما تغاير في جوهرها سلطة التأخير . فان ما يعيبه الطاعن على الحكم من أنه لم ينص في منظوقه على توقيت الحراسة . أو أنه أمر بهذا الاجراء مع قيام التصفية . لا مبرر له قانونا .

( ٤ ) متى كانت المحكمة إذ لم تعول على المطاعن التي وجهها للمطاعن إلى الحارس أقامت أقضائها على أسباب من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها إذ لم تجد فيها في حدود سلطتها الموضوعية وبالقدر اللازم للفصل في المدعى ما يبرر استبدال الحارس الذي عينته محكمة الدرجة الأولى باتفاق أصحاب النصيب الأولى في الشركة نقاهة لا لاجل المدعى على حاكمها بالقصور في هذا الخصوص .



## الوقائع

في يوم ٢٩ من مايو سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف المنصورة اله ادرفي ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥١ في الاستئناف رقم ١٧٨ سنة ٢ ق — وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى على دائرة أخرى للفصل فيها مجددا مع إلزام المطعون عليهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وفي ٣١ من مايو ٥ من يونية سنة ١٩٥١ أعلن المطعون عليهما بتقرير الطعن — وفي ١٢ من يونية سنة ١٩٥١ أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليهما بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداته — وفي ٣٠ منه أودع المطعون عليهما مذكرة بدفاعهما مشفوعة بمستنداتهما طلبا فيها رفض الطعن — وفي ٢١ من يولية سنة ١٩٥١ أودع الطاعن مذكرة بالرد . وفي ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعن بالمصروفات . وبجلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الحاسبة حيث صمم محاميا الطرفين والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن وقائع الدعوى ، حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تتحصل في أن الطاعن ومورث المطعون عليهما اتفقا

في سنة ١٩٣١ على تكوين شركة تضامن بقصد الاتجار في الدقيق ومزاولة أعمال التسايف وبيع وشراء الأوراق التجارية . وبعد وفاة مورث المطعون عليهما اتفقا مع الطاعن في ٣١ من ديسمبر ١٩٤٥ على إنهاء الشركة التي جردت ، قدرت أموالها بمبلغ ٤٣١٢٢ ج وعلى أن تقسم هذه الأموال بينهم بنسب معينة وأن يكون للطاعن كامل الساطة في تصفية موجودات الشركة وإبرام جميع الاتفاقات المؤدية لذلك وأن يكون له الحق في الاتفراد بإجراء التسويات الخاصة بالديون بغض تدخل المطعون عليهما ، كما تعهد المطعون عليهما بعدم التدخل في التصفية ، واتفق أيضا على أنه إذا تبين أن هناك أموالا للشركة غير مذكور في محضر الجرد فتكون حتى ولو كانت باسم الطاعن أو زوجته أو المطعون عليهما جزءا من أموال الشركة . وفي ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ اتفق الشركاء الثلاثة على تصفية الشركة ، ونص في هذا العقد على أن أموال لشركة بعد آخر جرد لها بلغت ٥١٨٨٠ ج ، وأنه إذا تبين أن دينا أو سندا سابقا على تاريخ هذا العقد ويكون صادرا باسم أحد الشركاء أو زوجة الطاعن أو وكالة المطعون عليهما فيعتبر مشتركا بين الجميع ، وأن جميع سلطات الإدارة والوكالة التي كان معهودا بها إلى الطاعن قد زالت ولا يعمل بها في المستقبل ، وأن كل مبلغ يحصل من الأموال المشتركة يقسم في الحال بين الشركاء ، كما تعهد كل منهم بأن يضع تحت تصرف شريكه المستندات وسندات الديون والأوراق التجارية وسندات الملكية الموجودة في حيازته . وفي ١٣ من مارس سنة ١٩٥٠ - بعد أن دب الخلاف بين الطاعن والمطعون عليهما - رفع الأخيران الدعوى رقم ٨٧ سنة ١٩٥٠ كلى تجارى محكمة بورسعيد الابتدائية على الطاعن وآخرين يطلبان فيها الحكم بهمة مستعجلة بتعيين حارس قضائى على شركة بنايوتى كومنيوس وديمتري كوكونيس ، تكون مأموريته تسلم جميع أموال الشركة سواء كانت باسم بنايوتى كومنيوس الشخصى أو ديمتري كوكونيس أو ليلين كوكونيس أو آخرين ، وأن يوضع يده إذا لزم الأمر بالقوة على جميع الدفاتر والمستندات أيما تكون وكذلك محتويات الخزائن الموجودة

في البنوك الثلاثة المبينة بعرضة الدعوى وكافة المبالغ لدى شركة قنال السويس ، وأن يكون له الحق في فحص جميع الملفات الموجودة في أقلام كتاب المحاكم والعقود المسجلة في الشهر العقاري ، وأن يعمل جميع التحريات للاستدلال على كل ما أخفى من أموال الشركة موضوع النزاع . ودفع الطاعن ، مما دفع ، بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطلب المقدم لها على وجه الاستعجال . ثم قضت المحكمة في ٣ من يونيو سنة ١٩٥٠ بتعيين ... حارسا قضائيا على أموال الشركة وكلفته بتسليم جميع أموالها وإيداعها خزانة محكمة بورسعيد الابتدائية ووجد هذه الأموال من واقع دفاتها ومستنداتها الموجودة بمحل الشركة ومخزانه بنك الكريدى ليونيه ببورسعيد أو بشركة قنال السويس أو أقلام كتاب المحاكم أو بأقلام الشهر العقاري وذلك بحضور طرفي الخصوم . واستأنف الطاعن وزوجته الحكم المذكور وقيده استئنافهما برقم ١٣٨ سنة ٢ قضائية محكمة استئناف المنصورة التي قضت في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥١ بتأييده لأسبابه ولما أضافته إليها من أسباب . وقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على ثمانية أسباب يتحصل الأول والثاني والثالث والخامس منها في أن الحكم أخطأ في القانون وشابه القصد ورفى التسيب . ذلك أن الطاعن تمسك أمام المحكمة بالعقد المبرم بينه وبين الطاعون عليهما في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ والذي حصروا فيه جميع أموال الشركة واتفقوا على تصفيتهما قسمة نهائية وقسمتها فيما بينهم بنسب معينة وكيفية إدارتها وتحويل أموالها والمطالبة بها . . . الخ ، وأن هذا العقد شريعة المتعاقدين وتبعا لا يجوز نقضه أو تعديله إلا باتفاق المتعاقدين أو لأسباب يقرها القانون ، وأنه لا يغير من هذا النظر زعم الطاعون عليهما بأن الطاعن تخدعهما حتى حملهما على التوقيع عليه . مادام لم يرفعا دعوى بطلب إبطاله لغلط أو تدليس أو إكراه ، فضلا عن أنه هذا الإبطال يزول بالأجازة الصريحة أو الضمنية عملا بالمادة ١٣٩ من القانون المدني . ، وأن الاتفاق المشار إليه قد قنفذ فعلا بتحصيل بعض



مطلوبات الشركة لغاية يناير سنة ١٩٥٠ ولم يصدر حكم من الجهة المختصة  
ابطاله ، الأمر الذى كان يتعين معه على المحكمة أن لاتتجاهل أحكام هذا العقد  
وتقضى بتعيين حارس قضائى على أموال الشركة التى انحلت وأصبح لاوجود  
لها — ولكن المحكمة أغفلت الرد على هذا الدفاع الجوهرى ، على أنه من ناحية  
أخرى فان ما ذهبت اليه ، من أن الاتفاق بين الشركاء على أن يقوم الطاعن  
بالادارة لايحول دون القضاء بالحراسة لفساد ادارته وتلاعبه فى العمل ، هو  
أوّل خاطئ لنصوص العقد الصريحة فى أن جميع سلطات الادارة والوكالة  
تبقى كان معهودا بها إلى الطاعن قد زالتا من تاريخه باتفاق الطرفين كما وضع  
العقد نظاما للادارة كان من مقتضاه أن يكون تحصيل الأموال المشتركة والمطالبة  
بها باتفاق الشركاء ، الأمر الذى ما كان يصح معه القول بأن الشركاء اتفقوا  
نمّا بينهم على أن يقوم الطاعن بالادارة وان ترتب على هذا الفهم الخاطئ  
ما رتبته من نتائج أما استناد المطعون عليهما فى طلب الحراسة إلى أن إدارة  
الشركة أصبحت شاغرة بعد إبعاد الطاعن من البلاد المصرية ، فقد رد عليه  
اطاعن بأن الشركة لم يعد لها وجود وبأن زوجته الوكيله عنه تؤدي ما كان  
تؤديه من أعمال — إلا أن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع وقالت إن إبعاد الطاعن  
يجعل من المتعذر عليه تنفيذ الالتزام الخاص بأن يضع كل شريك تحت تصرف  
، يملكه كافة المستندات الموجودة فى حيازته وأن هذا من شأنه أن ماوضع  
طاعن يده عليه أصبح مجهولا وغير معلوم المقدار وبذلك تصبح أموال الشركة  
عرضة للضياع ، مع أن هذا الذى قالته محكمة أول درجة فى تبرير قضائها  
لحراسة يدل على أنها وإن حرصت على تنفيذ بعض نصوص العقد إلا أنها  
فقدت نصوصه الأخرى مما يجعل حكمها مشويا بحسب التناقض . هذا فضلا  
عن أن توكيل الزوجة بجعلها تقوم مقام زوجها فى تنفيذ جميع الالتزامات  
التي اشتمل عليها العقد . ولما أثار الطاعن هذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف  
كان ردها عليه أن « ما بدا من الرجل من تلاعب على النحو الوارد بالحكم  
استأنف يتم عن رغبة أكيدة فى عدم سلوك سبيل سوى من شأنه أن لا يبعث

الطمأنينة في نفوس الشركاء — وما دام أن العيب فيه هو فلا يصح إنابة وكيل عنه — وأن هذا الذي قالته المحكمة في تبرير قضائها بالحراسة لايصح ردا على دفاع الطاعن .

ومن حيث إن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قال في نخص وصف المطاعن الآنف ذكرها « وحيث إنه قد تبين من ظاهر الأوراق أن هناك أموالا مشتركة لم يتفق الشركاء على تصفيتها بل أنه بعد اتفاق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ تلاه اتفاق آخر أرفق به كشف بأموال الشركة لم يتنازع الشركاء على مقدارها مما أدى بالمدعين (المطعون عليهما) إلى رفع دعاوى أمام المحاكم بتصفية الشركة . وحيث إنه لا يدخل في اختصاص القاضي المستعجل البحث في العلاقة القانونية بين الشركاء وعمما إذا كانت هذه الشركة شركة محاصة أو تضامن أو غيرها أو أن تفسير الاتفاق المبرم في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٦ معناه زوال الشركة أو بقاءها إذ أن الفصل في ذلك لقاضي الموضوع إلا أنه تبين من ظاهر الأوراق أن هناك أموالا مشتركة تنازع عليها الشركاء وتخاصموا فيها بينهم أمام القضاء وبعد اتفاقهم في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٦ والذي أرفق به كشف بالأموال المشتركة ولا يزالون مختلفين في طريقة التحصيل ورفع الدعاوى وما إلى ذلك من الأمور التي تتعلق بإدارة الشركة أو تحصيل أموالها وفي هذه الحالة يكون من أخص نخصه انصب القاضي المستعجل الحكم في الاجراءات الوقفية للمحافظة على أموال الشركة بتعيين حارس قضائي على محل الشركة وأموالها للمحافظة على حقوق الشركاء حتى تقضى محكمة الموضوع في دعوى التصفية المرفوعة من المدعين . وحيث إنه تبين من حافظة مستندات المدعين (المطعون عليهما) أن المدعى عليه الثاني (الطاعن) استأثر بتحصيل الربح دون باقي الشركاء وأن المدعى عليه الثاني ينعي على المدعين (المطعون عليهما) أيضا بمحافظة مستنداته استئثارهم بجزء من ربح الشركة بذلك يكون الخلف والنزاع ظاهرا وأصبحت أموال الشركة في حالة نحشى

عليها من الضياع . وحيث إن هذه المحكمة أمام هذا الحلف وهذا النزاع المحتدم يتعين عليها تعيين حارس قضائي على أموال الشركة دون النظر فيما يقرره المدعى عليه الثاني ( الطاعن ) من أن عقد الاتفاق الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ قد أزال الشركة ولم يصبح المدعى عليه الثاني مديرا لها وما يذكره من أن الشركاء وقد اتفقوا على تقسيم ما يتحصل من الديون بقسمة معينة فإن هذا لا يبنى ما ثبت من المستندات ومن دفاع الخصوم بالحلقة من أن الشركاء جمعوا حتى بعد هذا الاتفاق انفراد كل منهم في تحصيل ريع بعض الديون واحتفظها لنفسه دون الآخرين فبذلك تكون الحراسة واجبة للمحافظة على أموال الشركاء إلى حين الفصل في موضوع النزاع بينهم . وحيث إن عقد الاتفاق المبرم في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ تضمن بالبند الخامس الخاص بالإدارة تعهد كل من المدعين والمدعى عليه الثاني بأن يضع تحت تصرف شريكه كافة المستندات ومستندات الديون والأوراق التجارية وسندات الملكية الموجودة في حيازته وأن الشريك الذي يكون تحت حيازته مستند ما يتعاق بالأموال المشتركة يعتبر أمينا عليه من قبل شريكه ويجب عليه أن يضعه تحت تصرفهما . وحيث إنه قد صدر قرار بإبعاد المدعى عليه الثاني ( الطاعن ) من الديار المصرية وتأيد بحكم محكمة القضاء الإداري فأصبح من المتعذر تنفيذ هذا الشرط إذ أن الجزء الذي يضع المدعى عليه الثاني يده عليه قد أصبح مجهلا وغير معلوم القيمة وتصبح بذلك أموال الشركاء عرضة للضياع كما أن تنفيذ الشرط الخاص بوضع جميع عقود الرهن والمستندات والديون التي تظهر بعد امضاء الاتفاق بين يدي جميع الشركاء أصبح بعد مغادرة المدعى عليه الثاني الأراضي المصرية متعذرا العمل به وتنفيذه ويتعين بذلك جرد جميع أموال الشركة تنفيذا للاتفاق السابق المذكور ولا يتأتى هذا الجرد إلا بتعيين حارس يتولى عملية الجرد .

ومن حيث إنه يبين من هذا الذي سجد في الحكم أن المحكمة أقامت قضاءها بالحراسة على أموال الشركة استنادا إلى ما تجمع لديها من أسباب معقولة



بحسبست معها الخطر العاجل من بقاء المال تحت يد حائزته — ولما كان تقدير  
أوجه الحد في النزاع وتوافر الخط، 'الرجب للحراسة من المسائل الموضوعية  
لي تقدرها محكمة الموضوع، وكانت الأسباب التي جعلتها قواما لقضائها بهذا  
الاجراء الوقفي تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها، وكان يبين منها أنها لم تتناول  
عقد ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ بالتأويل والتفسير كما ذهب إليه الطاعن إنما  
تتمسرت على استعراض وجهتي نظر الطرفين لتبين مبالغ الحد في النزاع،  
يكان ما يدعيه الطاعن من أن الشركة قد حلت وأصبحت لا وجود لها إعمالا  
لأحكام العقد الآنف ذكره. مردود بأن شخصية الشركة تبقى قائمة بالقدر  
اللازم للتصفية وحتى تنهى هذه التصفية — لما كان ذلك كذلك تكون الأسباب  
الأول والثاني والثالث والخامس مرفوضة.

ومن حيث إن السبب الرابع والسادس والسابع والثامن تتحصل في أن الحكم  
أخطأ في القانون وشابه القصور في التسيب؛ أما الخطأ في القانون فأية أن المحكمة  
كلفت الحارس بمجود جميع أموال الشركة من واقع دفاتها ومستنداتها الموجودة  
بحل الشركة أو بخزانة بنك الكريدي ليونيه بيور سعيد أو بشركة القنال أو بأقلام  
كتاب المحاكم والشهر العقاري، مع أن هذه الأموال كان قد تم جردها وثبتت  
بفرداتها في الكشف الملحق بعقد ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦، مما كان يتعين  
عليه على المحكمة أن تعتبره حجة بما فيه — إلى أن يقدم المطعون عليهما الدلائل  
على أن هناك أموالا مشتركة أسقطت منه — لا أن تجيبهما المحكمة إلى مطالبيهما  
بتعيين حارس. يناط به البحث والتحري عن هذه الأموال، مع أن هذا الاجراء  
لا يدخل في وظيفة الحارس بحال من الأحوال — كما أن المحكمة أخطأت إذ توقفت  
الحراسة بالفصل في دعوى التصفية المرفوعة من المطعون عليهم، مع أن التصفية  
ليست غزاعا. يصح أن توقفت به الحراسة، بل إن مهمة المصني لا تختلف عن المهمة  
التي عهدت بها المحكمة للحارس، بل إن النزاع الحقيقي القائم بين الطرفين  
والقضى كان يصح أن توقفت به الحراسة لو كان جديا إنما هو النزاع على العقد

المبرم بين الشركاء في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ هل هو عقد صحيح ملزم للطرفين أم هو عقد يشوبه عيب يسمَح بإبطاله . وأما القصور ففي تقرير الحكم لأعمال الحارس الذي أقدم على كسر خزانة الطاعن الكائنة بينك الخصم الباريسي - بحجة أنها تحتوي على أوراق متعلقة بالشركة - استنادا إلى أقوال محامي المطعون عليهما مع أنه فضلا عن أن هذه الأقوال يعوزها الدليل فإن في اقتحام الأماكن التي في حيازة الغير لتفتيشها والاستيلاء على ما يوجد بها بغير إذن من القضاء أو إذن من السلطة المختصة يعتبر باطلا هو وما ترتب عليه مما كان يتعين معه على المحكمة أن لاتقر عمل الحارس - كما أن الطاعن أحتج لدى محكمة الاستئناف على تصرف الحارس إذا أصدر أمرا إلى مكتب البريد بأن يرسل إليه الخطابات التي ترد باسم الطاعن أو باسم زوجته على اعتبار أن أموالها موضوعة تحت حراسته فأجابه مكتب البريد إلى طلبه وأرسل إليه بعض الخطابات الخاصة به ففتحها الحارس - أبان الطاعن لمحكمة الاستئناف هذا التصرف المخالف للقانون الذي لايسمح بضبط الخطابات والرسائل لدى مصلحة البريد إلا باذن القضاء - فكان رد الحكم على هذا المأخذ قوله « إن مسألة الجواب لاتعدو أن تكون من قبيل الخطأ أو السهو وقد اعتذر عنها الحارس » وهو تعليل غير مقبول يعيب الحكم ويبطله .

ومن حيث إن هذه الأسباب جميعا مردودة - أولا- بأنه لما كان الحد إجراء تحفظيا للغاية منه المحافظة على حقوق الطرفين المتنازعين باثبات ما تكهفت عنه أوراق الشركة وما هو ثابت في السجلات العامة من حقوق أوديون أو مايصل إلى علم الحارس من أى طريق كان لمعرفة الحقوق المالية التي تصالح عنصر للتصفية . وليس من شأنه الاضرار بأى من الطرفين إذ أنه لا يقتضى البحث في سند حق كل منهما ، وكان الحكم قد أثبت من ظاهر عقد الاتفاق المبرم بين الشركاء في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ ان كافة الديون والزامات غير الواردة في الكشف الملحق بعقد ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ والتي قد تظه

في المستقبل هي من حقوق الشركاء ولا ينفرد بها الطاعن — لما كان ذلك كان مايعيبه الطاعن على الحكم إذ كلفت الحارس بمجرد أموال الشركة والبحث عن أموالها — وهو إجراء تحفظي بحسب — لا مبرر له : ومردودة ثانياً — بأن الحراسة وهي إجراء تحفظي وقى تدعو اليه الضرورة فهو يوقت بها ويستمد منها سبب وجوده وبقائه — ولما كان الحكم قد بين مأمورية الحارس وهي تسليم وجرد أموال الشركة بحضور طرفي الخصوم ، وكان لازم ذلك أنها تنتهي بمجرد انتهاء العمل الموكل إلى الحارس ، وكانت مأمورية الحارس تختلف عن مهمة المصنف ولا تتعارض معها — إذ سلطة كل منهما تغاير في جوهرها سلطة الآخر — فإن مايعيبه الطاعن على الحكم من أنه لم ينص في منطوقه على توقيت الحراسة — أو أنه أمر بهذا الإجراء مع قيام التصفية — لا مبرر له قانوناً — ومردودة أخيراً بأن المحكمة إذ لم تعول على المطاعن التي وجهها الطاعن إلى الحارس قالت « إن الأوراق التي وجدت بالخزانة التي فتحتها متعلقة جميعها بأموال الشركة دون أعمال الطاعن وأن مسألة الخطاب لا تعدو أن تكون من قبيل الخطأ أو السهو ؛ وقد اعتذر عنها » . وهذه الأسباب من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها إذ لم تجد فيها في حدود ساطتها الموضوعية وبالقدر اللازم للفصل في الدعوى ما يبرر استبدال الحارس الذي عينته محكمة الدرجة الأولى باتفاق أصحاب النصيب الأول في الشركة .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .



## جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٢

(١٣)

### القضية رقم ٨٢ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة المستشار الأستاذ عبد الحميد وشاحي وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين .

( ١ ) دعوى منع العرض . ماهيتها . هي دعوى لحماية واضع اليد من كل ادعاء يتعارض مع حقه ولو لم يكن هناك غصب . مثال .

( ٢ ) دعوى بمنع التعرض . بدء ميعاد السنة الذي يجب أن ترفع الدعوى في خلاله . حكم . تسببه . تقريره أن سماح واضع اليد لغيره بشغل العين برضا . لا يعتبر تعرضا يبدأ به ميعاد رفع الدعوى وإنما يبدأ هذا الميعاد من وقت الادعاء بحق يتعارض مع حق واضع اليد في حيازة العين . صحيح في القانون .

( ٣ ) دعوى بمنع التعرض . حكم . تسببه . وصفه التعرض في أسبابه المتصلة بمنطوقه اتصالا وثيقا بأنه تعرض قانوني . لاجابة بعد ذلك إلى وصفه مرة أخرى في منطوقه .

( ٤ ) قصص . سبب جديد . اثبات . شهادة . شاهد لم يشهده أحد الخصوم وإنما أمرت محكمة أول درجة باستدعائه من تلقاء نفسها وسمعت شهادته وأخذت بها في قضائها رغم اعتراض الطاعن . النعي عليها مخالفة قواعد الإثبات . لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض مادام الطاعن لم يقدم ما يدل على التمسك به أمام محكمة الدرجة الثانية .

( ١ ) ان كل ما يوجه إلى واضع اليد على أساس ادعاء حق يتعارض مع حقه يصلح لأن يكون أساسا لرفع دعوى منع التعرض حتى ولو لم يكن هناك غصب . واذن فتي كان الطاعن قد تدخل في الدعوى التي أقامها المطعون عليه الثاني على المطعون عليه الثالث مدعيا أن له حقا على الأرض محل النزاع في مواجهة المطعون عليه الأول الذي تدخل أيضا في تلك الدعوى ، فان هذا الادعاء من الطاعن يعتبر تعرضا قانونيا للمطعون عليه الأول يجوز له رفع دعوى

منع التعرض ، ويكون في غير محله مانعاً الطاعن على الحكم المطعون فيه من الخطأ في تطبيق القانون إذ قبل دعوى منع التعرض من المطعون عليه الأول مع انتفاء العصب.

( ٢ ) متى كان الحكم المطعون فيه اذ اعتبر أن دعوى منع التعرض قد رفعت قبل مضي سنة من تاريخ حصوله قد قرر أن التعرض لم يبدأ بالنسبة للمطعون عليه الأول من وقت سماحة للمطعون عليه الأخير بوضع مجبرة في الأرض محل النزاع لأن هذا السماح لا يعتبر تعرضاً لحقه بل هو تأييد لهذا الحق اذ حصل ثغل أرضه برضاه وسماحه للمطعون عليه الأخير وإنما يبدأ التعرض حينما يظهر شاغل الأرض أو غيره بحق يتعارض مع حقه في حيازته للأرض . فان هذا الذي لورده الحكم صحيح في القانون .

( ٣ ) متى كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بمنع تعرض الطاعن للمطعون عليه الأول في وضع يده على الأرض محل النزاع وكف منازعته له فيها ، قد أوضح في أسبابه التي تعد مكملة لمنطوقه ومرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً نوع التعرض الحاصل من الطاعن واعتبره تعرضاً قانونياً ، فانه لا حاجة له بعد ذلك إلى وصفه مرة أخرى في منطوقه .

( ٤ ) متى كان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من وجهين ( أولهما ) إذ لم تتبع المحكمة قواعد الإثبات وطرق التحقيق المقررة قانوناً لأنها أمرت من تلقاء نفسها باستدعاء شاهد لم يشهده أحد من الخصوم كما أنها لم تأبه لاعتراض الطاعن عليه ومضت في سماع شهادته ثم أخذت بها في قضائها وبذلك تكون قد أسعدت دليلاً في الدعوى غير صادر من الخصوم ( والثاني ) ان الشاهد الذي استدعته هو في حقيقته خصم في الدعوى ممثل في شخص المطعون عليه الأول الذي تلقى عنه ملكية الأرض موضوع النزاع والملازم قبله بالضمان مما تكون معه شهادته غير مقبولة . وكان يبين من الأوراق

أن محكمة الدرجة الأولى كلفت المدعى في الدعوى باعلان شاهد معين فيها وقبل أن تشرع في سماع شهادته اعترض الطاعن عليه بمقولة أنه هو البائع للمطعون عليه الأول وضامن له ولذا فلا تتوافر فيه الالاحية الواجب توافرها في الشاهد ولكن المحكمة مضت في سماع شهادته وجاء بحكمها في هذا النقص وص انه لا عبرة باعترض الطاعن الآنف بيانه لأن للمحكمة الحق في سماع شهادة من ترى في شهادته اظهارا للحقيقة ، ومن ثم يكون الطعنان موضوع النعى واردين على الحكم الابتدائي واجراءات محكمة الدرجة الأولى مما كان يتعين معه على الطاعن أن يتمسك بهما لدى محكمة الدرجة الثانية . ولما كان الطاعن لم يقدم إلى هذه المحكمة ما يثبت ذلك فلا تجوز اثباتهما أمام محكمة النقض ويكون هذا السبب غير مقبول بوجهه .

## الوقائع

في يوم ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة الاسكندرية الابتدائية الصادر بهيئة استئنافية في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٠ في القضية رقم ٣٩٣ سنة ١٩٤٩ — وذلك بتقرير طاب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وبالغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه ورفض دعوى المستأنف عليه الأول مع إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه عن جميع مراحل التقاضي واحتياطياً إحالة الدعوى على دائرة أخرى للفصل فيها مجدداً . وفي ٢٨ و ٣٠ من مارس و ٤ من أبريل سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليهم بتقرير الطعن — وفي ١١ من أبريل سنة ١٩٥٠ أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليهم بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداته . وفي ٢٩ منه أودع المطعون عليه الأول مذكرة بدفاعه مشفوعة بمستنداته طلب فيها رفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات وأتعاب المحاماه — ولم يقدم المطعون عليهما الثاني والثالث دفاعاً . وفي ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ وضعت



النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً وإلزام الطاعن بالمصروفات . وبجلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ماهو مبين بمحضر الجلسة ، حيث صمم محاميا الطاعن والمطعون عليه الأول والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم — والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطاعن والمطعون عليه الأول والنيابة العامة وبعد المداولة ؛  
من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية ؛

ومن حيث إن الوقائع ، حسباً يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تتحصل في أن المطعون عايه الثاني أقام الدعوى رقم ٥١١ سنة ١٩٤٧ محكمة العطارين الجزئية على المطعون عايه الثالث وقال فيها إنه يملك قطعة أرض مساحتها ١٤١٠ ذراعاً وأن المدعى عليه وضع في شهر أكتوبر سنة ١٩٤٦ سياجاً من الخشب على جزء منها واستعماه مستودعاً للجير والطوب ، ولذا طلب لحكم بطرده منها وتسليمها إليه خالية مما يشغلها . وتدخل في الدعوى الطاعن والمطعون عليه الأول ، يدعى كل منهما حقاً يتعارض مع حق الآخر في حيازته لقطعة الأرض المشار إليها . ثم أقام المطعون عليه الأول الدعوى رقم ٤٩٠ سنة ١٩٤٨ محكمة العطارين الجزئية على الطاعن وباقي المطعون عليهم وقال ثريحاً لها أنه المالك للأرض الآنف ذكرها بعقد بيع مسجل في ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩ صادر إليه من الأستاذ سليم اسكندر ، وأنه ظل يضع يده عليها من تاريخ الشراء إلى أن سمح للمطعون عليه الثالث ( أخى الطاعن ) في أغسطس سنة ١٩٤٧ بأن ينقل إليها بصفة مؤقتة مجبرة كان يضعها في أرض ملاصقة

بملوكة للبائع وطرده منها نفاذاً لأمر استصداره ضده ، وأن المطعون عليهم تعرضوا له في وضع يده على الأرض المذكورة ، ولذا طلب الحكم بمنع تعرضهم وكف منازعتهم له فيها . ودفع الطاعن الدعوى بأن هذه الأرض مملوكة له وفي وضع يده من مدة تزيد على خمس عشرة سنة بدليل ربط الأموال باسمه منذ سنة ١٩٣٣ - وفي ١٠-٥-١٩٤٨ قررت المحكمة ضم الدعوى الأولى إلى الدعوى الثانية ، ثم قضت في ٢٨-٦-١٩٤٨ بالإحالة على التحقيق ليثبت المطعون عليه الأول أنه الواضع اليد على الأرض محل النزاع وأنه شحيح للمطعون عليه الأخير بنقل مجيرته إليها بصفة مؤقتة في أغسطس سنة ١٩٤٧ ، كما قضت في ٣ من يناير سنة ١٩٤٩ بإبطال المرافعة في الدعوى الأولى رقم ٥١١ سنة ١٩٤٧ ، ثم قضت في ٢٧ مارس سنة ١٩٤٩ في الدعوى الثانية رقم ٤٩٠ سنة ١٩٤٨ والتي قيدت برقم ٢١١ سنة ٩٤٨ محكمة الرمل الجزئية بمنع تعرض المدعى عليهم في وضع يده المطعون عليه الأول على الأرض محل النزاع وكف منازعتهم له فيها . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٣٩٣ سنة ١٩٤٩ محكمة الاسكندرية الابتدائية التي قضت في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٠ بقبول الاستئناف شكلاً ، ورفضه موضوعاً ، وتأيد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب ، يتحصل أولها في أن الحكم إذ قبل دعوى منع التعرض مع عدم توافر أحد أركانها وهو الغصب يكون قد أخطأ في تطبيق للقانون - ذلك أن الواقعة كما حصل لها الحكم من صحيفة الدعوى وأقوال الشهود هي أن اليد على الأرض المتنازع عليها ثابتة للمطعون عليه الأخير ، وأن مصدرها الترخيص له بالحيازة على أثر تنفيذ محضر الصلح في الدعوى رقم ٨٢١ سنة ١٩٤٦ مستعجل الاسكندرية ، ومتى تقرر أن اليد المطلوب رفعها قد استقرت بدعم سند قانوني صادر من المطعون عليه الأول فإن الدعوى تفقد ركنها الأساس .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما يبين من الحكم المطعون فيه من أن  
إذ قضى بقبول دعوى منع التعرض فانه قد استند إلى أن الطاعن تدخل  
في الدعوى رقم ٥١١ سنة ١٩٤٧ وادعى في مواجهة المطعون عليه الأول  
حق يتعارض مع حقه في وضع يده على الأرض محل النزاع وإلى ما استخله  
من أقوال شهود المطعون عليه الأول والأستاذ سليم اسكندر من أن يد الطاعن  
على هذه الأرض هي يد عارضة كانت بطريق التسامح من المطعون عليه الأول ،  
وإلى أن تعرض الطاعن ليس له سند من القانون ، وهذا الذي قرره الحكم  
صحيح في القانون ، ذلك أن كل ما يوجه إلى واضع اليد على أساس ادعاء  
حق يتعارض مع حقه يملح لأن يكون أساساً لرفع دعوى منع التعرض ،  
ولما كان الطاعن قد تدخل في الدعوى رقم ٥١١ سنة ١٩٤٧ العطارين مدعياً  
أن له حقاً على الأرض محل النزاع في مواجهة المطعون عايه الأول الذي تدخل  
أيضاً في تلك الدعوى ، فان هذا الادعاء من الطاعن يعتبر تعرضاً قانونياً  
للمطعون عايه الأول يجيز له رفع دعوى منع التعرض حتى ولو لم يكن هناك غصب.

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصّل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون—  
ذلك أن من شروط قبول دعوى منع التعرض أن ترفع في خلال سنة من تاريخ  
حصول التعرض ، وأن الحكم المطعون فيه أورد في أسبابه أن وضع يد المطعون  
عليه الأخير كان في شهر أغسطس سنة ١٩٤٧ ، في حين أن الدعوى لم ترفع  
من المطعون عليه الأول إلا بالصحيفة المعلنة في ١٦ من مارس سنة ١٩٤٨  
بعد انقضاء أكثر من سنة — كما أخطأ الحكم إذ اعتبر أن التعرض حصل  
في ٩ فبراير سنة ١٩٤٨ بمقولة إن الطاعن قد تدخل في هذا التاريخ في الدعوى  
رقم ٥١١ سنة ١٩٤٧ التي رفعت من المطعون عليه الثاني على المطعون عليه الأخير  
مع أن هذا التدخل لا يعتبر تعرضاً لأن الطاعن إنما تدخل فيها مع المطعون عليه  
الأول. وكان سنده في الحيازة مستمداً من هذا الأخير ، فلم يكوّن متعارضين  
ولمّا كانا متساندين في دفع مخاطر تلك الدعوى عنهما .



ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال في هذا الحصر « إن التعرض لا يبدأ بالنسبة للمطعون عليه الأول من وقت سماحه للمطعون عليه الأخير بوضع المحبرة في أرضه بعد نقلها من أرض الأستاذ سليم اسكندر المحامي كما توضح ذلك في الوقائع الواردة في الحكم المستأنف ، لأن هذا السماح لا يعتبر تعرضاً لحق المطعون عليه الأول ، بل هو تأييد لهذا الحق إذ حصل شغل أرضه برضاه وسماحه للمطعون عليه الأخير طبقاً لما شهد به شاهده المكاول مرسى عبده في أول درجة وإنما يبدأ التعرض حينما يظهر شاغل الأرض أو غيره بحق يتعارض مع حق المطعون عليه الأول في حيازته للأرض ، وهذا المظهر لم يبدأ إلا في القضية رقم ٥١١ سنة ١٩٤٨ العطارين ..... وكان ذلك بجلسة ٩ فبراير سنة ١٩٤٨ ثم رفع المطعون عليه الأول دعواه الحالية بعريضة معلنة في ١٦-٣-١٩٤٨ وظاهر من هذا أن ميعاد السنة على حصره ول التعرض لم يكن قد مضى عند رفعها وهذا الذي أورده الحكم صحيح في القانون ويتفق مع الواقع الثابت بالأوراق . فضلاً عن أنه إذا احتسب أن مبدأ التعرض — كما يقول الطاعن — كان في شهر أغسطس سنة ١٩٤٧ فإن الدعوى تكون قد رفعت أيضاً في خلال سنة من تاريخ حصره وله . ومن ثم يكون هذا السبب على غير أساس .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم لا يقوم على أساس قانوني إذ وصف في أسبابه التعرض الحاصل من الطاعن بأنه تعرض قانوني لامادي ، ومع ذلك قضى في منطوقه بمنع التعرض على وجه عام دون تعيين مظهره .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم إذ قضى بمنع تعرض الطاعن للمطعون عليه الأول في وضع يده على الأرض محل النزاع وكف منازعته له فيها ، فإنه أوضح في أسبابه التي تعد مكملة لمنطوقه ومرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً نوع التعرض الحاصل من الطاعن واعتبره تعرضاً قانونياً ، فلا حاجة له بعد ذلك إلى وصفه مرة أخرى في منطوقه .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون من وجهين (أولهما) إذ لم تتبع المحكمة قواعد الإثبات وطرق التحقيق المقررة قانوناً ذلك أنها أمرت من تلقاء نفسها باستدعاء شاهد لم يستشهد أحد من الخصوم وهو الأستاذ سليم اسكندر المحامي كما أنها لم تأبه لاعتراض الطاعن عليه ومضت في سماع شهادته ثم أخذت بها في قضائها ، وبذلك تكون قد استحدثت دليلاً في الدعوى غير صادر من الخصوم ( والثاني ) أن هذا الشاهد هو في حقيقته خصم في الدعوى ممثل في شخص المطعون عليه الأول الذي تلقى عنه ملكية الأرض المتنازع عليها والملزِم قبله بالضمان مما تكون معه شهادته غير مقبولة •

ومن حيث إنه يبين من الأوراق المودعة من الطاعن أن محكمة الدرجة الأولى قررت — بالحكم الصادر في ٣ من يناير سنة ١٩٤٩ والقاضي بإبطال المرافعة في الدعوى الأولى رقم ٥١١ سنة ١٩٤٧ — استمرار المرافعة في الدعوى الثانية رقم ٤٩٠ سنة ١٩٤٧ بجلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٩ وتكليف مدعيها — المطعون عليه الأول — بإعلان الأستاذ سليم اسكندر شاهداً فيها ، وقبل أن تشرع المحكمة بالجلسة المذكورة في سماع شهادة الشاهد اعترض الطاعن عليه بمقولة إنه هو البائع للمطعون عليه الأول وضامن له ولذا فلا تتوافر فيه اللاحية الواجب توافرها في الشاهد ، ولكن المحكمة مضت في سماع شهادته وجاء بحكمها في هذا الخصوص أنه لا عبرة باعتراض الطاعن لأن بيانها لأن للمحكمة الحق في سماع شهادة من ترى في شهادته إظهاراً للحقيقة ، وبذلك يكون المطعونان موضوع السبب الرابع واردين على الحكم الابتدائي وإجراءات محكمة الدرجة الأولى مما كان يتعين معه على الطاعن أن يتمسك بهما لدى محكمة الدرجة الثانية — ولما كان الطاعن لم يقدم إلى هذه المحكمة ما يثبت ذلك فلا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض ، ومن ثم يكون هذا السبب بوجهيه غير مقبول ،

ومن حيث إنه لجميع ما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

( ١٤ )

## القضية رقم ١٩٣ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة السيد المستشار الأستاذ عبد الحميد وشاحي وبحضور السادة الأساتذة سليمان ثابت ومحمد  
نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين .

تقضى . طعن . أوراق الطعن . حكم صدر من محكمة أول درجة مقررًا زوال حالة وقف دعوى .  
إصدارها حكم لاحق في موضوع الدعوى في حدود نصاها النهائي . استئناف الطاعن للحكم الصادر  
في الموضوع على أساس صدوره على خلاف الحكم السابق بوقف الدعوى . قضاء محكمة الدرجة الثانية  
بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب . اعتمادها ما قضت به محكمة أول درجة في حكمها المقرر لزوال  
حالة الوقف . التزام الطاعن بتقديم صورة رسمية من حكم محكمة أول درجة المقرر لزوال حالة الوقف .  
لا يخفى عن هذا الإجراء الجوهري تقديمه صورتي الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي الصادر في موضوع  
الدعوى . المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات .

متى كان يبين من الحكم الابتدائي الصادر في موضوع الدعوى والحكم  
المطعون فيه القاضى بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب أن محكمة الدرجة الأولى  
قررت العدول عن الحكم الصادر منها بوقف للدعوى وبالتالي قبلت تعجيلها  
من المطعون عليهم وذلك بحكم أصدرته بنذب خبير إذ هو الذي تحدث فيه عن  
زوال حالة الوقف بتقديم المطعون عليهم للحكم الصادر في الملكية ، وبذلك  
يكون ما ذهب إليه الطاعن من مخالفة حجية الشيء المحكوم به — وهو ما أسس  
عليه قوله بجواز الاستئناف الذي رفعه — منصبا على الحكم المذكور وذلك  
لصدوره على خلاف حكم الوقف السابق عليه . وكان يبين من الحكم المطعون  
فيه أن محكمة الدرجة الثانية — لكي تصل إلى القضاء بعدم جواز الاستئناف —  
اعتمدت في أسبابها ما قرره محكمة الدرجة الأولى من زوال حالة الوقف ،  
ثم قالت بناء على ذلك بعدم قيام التعارض بين الحكمين ، وبذلك يكون الحكم  
المطعون فيه قد قضى في أسبابه بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بزوال حالة



الوقف . وكان يبين من سبب الطعن أنه في أساسه مبني على القول بمخالفة حجية الشيء المحكوم به أي مخالفة الحكم المقرر لزوال حالة الوقف للحكم القاضي بالوقف ، الأمر الذي كان يتعين معه على الطاعن أن يقدم صورة رسمية من ذلك الحكم متى كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه ، وذلك وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات وكان لا يعفيه من هذا الاجراء الجوهري تقديمه صورتي الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي الصادر في موضوع الدعوى ، ولما ورد في أسبابهما عن ذلك الحكم ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يقدم الصورة المذكورة فيكون نعيه في خصوص مخالفة حجية الشيء المحكوم به غير مقبول .

### الوقائع

في يوم ٢٢ من يونيه سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة شبين الكوم الكلية الصادر بهيئة استئنافية في ٢ من أبريل سنة ١٩٥٠ في القضية رقم ٦٤ سنة ١٩٥٠ - وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وبإحالة القضية على دائرة أخرى للفصل فيها مجدداً مع إلزام المطعون عليهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وفي ٢٧ من يونيه سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليهم بتقرير الطعن - وفي ١١ من يونيه سنة ١٩٥٠ أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليهم بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداته - ولم يقدم المطعون عليهم دفاعاً . وفي ٣ من يوليه سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرة قالت فيها بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً وألزمت الطاعن بالمصروفات . وبجلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامي الطاعن والنيابة العامة - اجاء بمذكرتهما - والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر ومرافعا محامي الطاعن والنيابة العامة وبعد المداولة ،

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن وقائع الدعوى ، حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تتحصل في أن المطعون عليهم أقاموا على الطاعن في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ الدعوى رقم ٢٧٦٥ سنة ١٩٤٨ مدنى محكمة أشمون بلخزئية ، وقالوا شرحاً لها إنه استأجر منهم بموجب عقد ايجار محرر في ٦ من يناير سنة ١٩٣٢ ٤ أفدنة و ٦ أسهم بأجرة سنوية مقدارها ٢٩ جنيهاً و ٧٥٠ مليماً وأنه تأخر في دفع هذه الأجرة عن أربع سنوات من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٨ ولذا اطلبوا الحكم بالزامه بدفع مبلغ ١١٩ ج وفسخ عقد الايجار وتثبيت الحجز التحفظي وتسليم العين المؤجرة إليهم. ودفع الطاعن بأنه لم يضع يده إلا على فدان و ٢٢ قيراط من العين المؤجرة وأوفى بأجرتها، أما الباقي ومقداره ٣ فدان و ١٢ قيراط فقد نازع في ملكية المطعون عليهم له - وفي ٢٨-١٢-١٩٤٨ قضت المحكمة بأحالة الدعوى على التحقيق لإثبات وضع يد الطاعن على جميع الأطنان المؤجرة. وبعد سماع شهادة الشهود. قضت في ٣ من مايو سنة ١٩٤٩ بوقف الدعوى حتى يفصل نهائياً في ملكية الأطنان المتنازع عليها استناداً إلى أن أحداً من الشهود لم يثبت أو ينف ملكية الطاعن لهذه الأطنان ولكن وردى المال المقدمين منه والذين يفيدان تكليفها باسم مورثه الأصلي يرجحان جدية النزاع . وفي ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ عجل المطعون عليهم الدعوى . وبجاسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ طلب الطاعن إعادة الدعوى إلى الوقف . ورد المطعون عليهم بأن ملكية القدر المتنازع فيه قد فصل فيها بحكم نهائى في الدعوى رقم ٧٩٥ سنة ١٩٢٥ مدنى تبين الكوم التى كان الطاعن نخصا فيها . وقضت المحكمة فى نفس الجلسة

بندب خبير لمعاينة الأطيان المتنازع عليها وتطبيق حدوده<sup>١</sup> على حدود الأطيان المحكوم بملكيتها في الدعوى المذكورة لمعرفة واضع اليد عليها وبيان سند وضع اليد ومدته. وقدم الخبير تقريراً جاء فيه أن الطاعن واضع اليد على فدان و٨ قراريط من الأطيان الواردة في عقد الإيجار وينطبق عليها الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٩٥ سنة ١٩٢٥. وعدل المطعون عليهم طلباتهم إلى مبلغ ٣٧ جنيتها و $\frac{١}{٣}$  ٣٣٣ م أجرة الفدان و٨ قراريط المذكورة في السنوات من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٨ بواقع ٧ جنيهات للفدان سنوياً. وفي ٢١ من فبراير سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بالزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليهم مبلغ ٣٧ جنيتها و $\frac{١}{٣}$  ٣٣٣ مليم وفسخ عقد الإيجار وتسليم العين المؤجرة وتثبيت الحجز التحفظي وذلك بناء على أسباب تتحصل في أنه بعد أن عجل المطعون عليهم دعواهم وقدموا حكم الملكية الصادر لمصالحتهم في الدعوى رقم ٧٩٥ سنة ١٩٢٥ بأن للمحكمة بعد استعراض وقائع الدعوى أن ماكيتهم للأطيان المتنازع عليها ليست محل نقاش إذ قد فصل فيها في مواجهة الطاعن بحكم حاز قوة الأمر المقضي ولذا نذبت المحكمة الخبير الذي أثبت في تقريره وضع يد الطاعن على فدان و٨ قراريط وقد اقتصر المطعون عليهم على المطالبة بأجرتها ومن ثم تكون دعواهم صحيحة بالنسبة إلى المبلغ المذكور. وفي ١٤ من مارس سنة ١٩٥٠ رفع الطاعن استئنافاً قيد برقم ٦٤ سنة ١٩٥٠ استئناف محكمة شبين الكوم الابتدائية وطالب الحكم بقبوله شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم الابتدائي «وبعدم جواز نظر الدعوى بمعرفة محكمة أول درجة لخروجها عن ولايتها بقرار الإيقاف الصادر بمجلسة ١٩٤٩-٥-٣» ودفع المطعون عليهم بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب. ورد الطاعن بأنه يبنى استئنافه على المادة ٣٩٧ من قانون المرافعات التي تجيز استئناف الحكم الصادر في حدود النصاب النهائي إذا كان صادراً على خلاف حكم سابق لم يخزقوا الشيء المحكوم به. وفي ٢ من أبريل سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الدفع وبعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب تأسيساً على أن الحكم الصادر في موضوع الدعوى قد سبقه الحكم الصادر في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ والقاضي ببندب



لخبر وقد تحدثت فيه المحكمة عن زوال حالة الوقف بتقديم المطعون عليهم الحكم النهائي الصادر في الدعوى رقم ٧٩٥ سنة ١٩٢٥ والمثبت لمالكيتهم مما لم ترمعه المحكمة محلاً لاستمرار وقف الدعوى ومن ثم « فلا قيام للتعارض بين الحكامين كما يقول المستأنف » وأنه لما كان المطعون عليهم قصروا دعواهم على مبلغ ٣٧ جنيهًا و  $\frac{1}{3}$  ٣٣٣ مليم وأضافوا إليه في مذكرتهم الختامية ٩ جنيهات و ١٤٢ مليمًا عن سنة ١٩٤٩ وبذلك صار كل مطلوبهم ٤٦ ج و ٤٧٥ م فيكون الدفع في محله ويتعين قبوله . وقرر الطاعن الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد يتحصل في أن الحكم يخالف القانون ، إذ قضى بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب ، مع أن الحكم الابتدائي صدر على خلاف حكم سابق — هو الحكم الصادر في ٣ من مايو سنة ١٩٤٩ والقاضي بوقف الدعوى حتى يفصل نهائياً في ملكية الأطيان المتنازع عليها ، وفي هذه الحالة يكون الاستئناف جائزاً وفقاً للمادة ٣٩٧ مرافعات ، ذلك أن المحكمة — وقد حكمت بالوقف بحكم مسبب — لا تملك الرجوع عن هذا الحكم ، حتى ولو كان مبنياً على خطأ ، إذ ما كان يصح الحلول عنه إلا بطرق الطعن القانونية ، ولا يرد على ذلك ما قرره المحكمة من أن حالة الوقف قد زالت بتقديم حكم الملكية الصادر في الدعوى رقم ٧٩٥ سنة ١٩٢٥ مدني محكمة شبين الكوم : لأن هذا الحكم سابق على حكم الوقف : ولأن محضر التسليم المبني على حكم الملكية كان مقدماً في الدعوى قبل صدور حكم الوقف : ولأن حكم الملكية مضي عليه خمس وعشرون سنة ، وبذلك يكون غير مانع من تملك الطاعن للعين بوضع اليد المدة الطويلة : ولأن النزاع الذي لأثر في الدعوى بشأن الملكية هو نزاع جديد تناوله الطرفان وقضت المحكمة

بناء عليه بالوقف فلا يصح العدول عنه إلا بحكم جديد يصدر في خصوص هذه الملكية المتنازع عليها .

ومن حيث إنه لما كان يبين من الحكم الابتدائي الصادر في موضوع الدعوى في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٠ والحكم المطعون فيه أن محكمة الدرجة الأولى قررت العدول عن الحكم الصادر منها بوقف الدعوى في ٣ من مايو سنة ١٩٤٩ وبالتالي قبات تعجيبها من المطعون عليهم وذلك بالحكم الذي أصدرته في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ قاضياً بنذب الخبير إذ هو الذي تحدثت فيه عن زوال حالة الوقف بتقديم حكم الملكية ، وبذلك يكون ما ذهب إليه الطاعن من مخالفاً حجة الشيء المحكوم به — وهو ما أسس عليه قوله بجواز الاستئناف الذي رفعه — منصباً على الحكم المذكور وذلك لصدوره على خلاف حكم الوقف السابق عليه : وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الدرجة الثانية — لكي تصل إلى القضاء بعدم جواز الاستئناف — اعتمدت في أسبابها ما قرره محكمة الدرجة الأولى من زوال حالة الوقف ، ثم قالت بناء على ذلك بعدم قيام التعارض بين الحكمين ، وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد قضى في أسبابه بتأييد الحكم الابتدائي الصادر في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ : وكان يبين من سبب الطعن أنه في أساسه مبني على القول بمخالفة حجة الشيء المحكوم به أي مخالفة الحكم المقرر لزوال حالة الوقف للحكم القاضي بالوقف ، الأمر الذي كان يتعين معه على الطاعن أن يقدم صورة رسمية من ذلك الحكم متى كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه ، وذلك وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات : وكان لا يعفيه من هذا الإجراء الجوهري تقديمه صورتي الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي الصادر في موضوع الدعوى ، ولما ورد في أسبابهما عن ذلك الحكم : لما كان ذلك وكان الطاعن لم يقدم لصورة المذكورة فيكون نعيه في خصوص مخالفة حجة الشيء المحكوم به غير مقبول وبالتالي يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

## جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٢

(١٥)

### القضية رقم ٣٠ سنة ٢٠ قضائية :

برئاسة السيد المستشار الأستاذ عبد الحيد رشاحي . وبحضور السادة الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين .

(١) مسئولية . حكم . تسببه . قضاؤه بمسئولية الطاعنة عن غرق ابن المطعون عليهما في حمام للسباحة . تأسيسه هذه المسئولية على أن الطاعنة هي التي عينت ملاحظي الحمام وهي التي تندب من يقوم منهم بالملاحظة والاشراف . في هذا ما يكفي لإقامة الحكم . النعي على الحكم بالقصور لعدم بيانه ما اذا كانت مرتبات هؤلاء الملاحظين تدفع لهم عن العمل بالحمام وحده أو عن أعمال أخرى منضمة اليها أولاً لأنه نفى الشخصية المعنوية للحمام بأسباب غير مؤدية — نعي غير منتج .

(٢) مسئولية . حكم . تسببه . تأسيسه مسئولية الطاعنة عن الضرر الذي لحق المطعون عليهما على أسباب مسوغة . ببحث أسباب الخطأ الأخرى التي تنازع الطاعنة في ثبوتها . غير مجدد . تحدث الحكم بعد ذلك عن المسئولية عن أعمال الغير من هم تحت الرعاية وفقاً لنص المادة ١٥١ مدني قديم . تريد لا يضيره الخطأ فيه . خطأ الحكم في ذكر النص القانوني الواجب التطبيق . لا يعيبه .

(١) متى كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بمسئولية الطاعنة عن الضرر الذي لحق المطعون عليهما بسبب غرق ابنهما في حمام للسباحة أقام قضاءه على ما استخلصه من أوراق الدعوى من أن الطاعنة عينت الملاحظين وهي التي تندب من يقوم منهم بالملاحظة والاشراف على الحمام ، مما تتوافر معه علاقة تبعية هؤلاء الموظفين إلى الطاعنة وبالتالي مسئوليتها عما يرتكبه هؤلاء التابعون من أخطاء تسبب ضرراً للغير في حال تأدية وظائفهم أو بسببها ، فانه يكون مما لا جدوى فيه البحث فيما اذا كانت مرتبات موظفي الحمام تدفع لهم عن أعمالهم في الحمام وحده أو عن أعمال أخرى منضمة اليها ، كما يكون غير منتج ما تمسكت به الطاعنة من أن للحمام شخصية معنوية مستقلة عنها .



( ٢ ) متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة أثبتت عدة أخطاء ارتكبها عمال الطاعنة ، ومنها تراخى ملاحظ الحمام عن اغاثة الغريق في الوقت المناسب ، وأن هذا الخطأ كان هو السبب المباشر للغرق . وكان هذا الوجه من الإهمال وحده كافيا في تقرير مسئولية التابع . وبالتالي ترتيب المسئولية في ذمة الطاعنة استنادا إلى المادة ١٥٢ من القانون المدني ( القديم ) — وهي الخاصة بمسئولية السيد عن أعمال تابعه — وكان تحصيل المحكمة لهذا الوجه من الإهمال هو تحصيل صحيح ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق . فانه ينبغي على ماتقدم أن يكون غير مجد بحث أوجه الخطأ الأخرى التي أوردتها المحكمة والتي تنازع الطاعنة في ثبوتها . ولا يضير الحكم ماورد فيه أو ماورد في الحكم لابتدائي من أسباب أخرى في خصوص المسئولية عن أعمال الغير ممن هم تحت الرعاية وفقا لنص المادة ١٥١ من القانون المدني ( القديم ) ، إذ هو — حتى ولو كان مشوبا بالخطأ في القانون — تزيد لم تكن المحكمة في حاجة إليه بعد أن أقامت حكمها على سبب للمسئولية مستمد من أوراق الدعوى ، كما لا يعيبه أيضا خطؤه في ذكر النص الواجب التطبيق وفقا لهذا السبب متى كان المفهوم من الوقائع السالف بيانها أن النص الواجب الانزال هو نص المادة ١٥٢ من القانون المدني ( القديم ) .

### الوقائع

في يوم ٤ من فبراير سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ في القضية رقم ٤٨٠ سنة ٦٥ ق - وذلك بتقرير طلبت فيه الطاعنة الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والحكم أصليا بقبول الاستئناف شكلا وإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون عليهما واحتياطيا إحالة القضية على دائرة أخرى للفصل فيها مجدداً مع إلزام المطعون عليهما بجميع المصروفات

، مقابل أتعاب المحاماة وفي ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ أعان المطعون عليهما  
بتقرير الطعن . وفي ٢٣ منه أودعت الطاعنة أصل ورقة إعلان المطعون عليهما  
بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب  
الطعن وحافطة بمستنداتها — وفي ٧ من مارس سنة ١٩٥٠ أودع المطعون عليهما  
مذكرة بدفاعهما مشفوعة بمستنداتهما طلبا فيها رفض الطعن وإلزام الطاعنة  
بالمصروفات وأتعاب المحاماة — وفي ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٠ أودعت الطاعنة  
مذكرة بالرد — وفي ١٣ من أبريل سنة ١٩٥٠ أودع المطعون عليهما مذكرة  
بملاحظتهما على الرد . وفي ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة  
مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعنة  
بالمصروفات . وبجلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ماهو مبين  
محضر الجلسة حيث صمم محاميا الطرفين والنيابة العامة على ما جاء في مذكراتهم —  
والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر ومرافعة  
الحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن واقعة الدعوى ، حسنا يبين من الحكم المطعون فيه وسائر  
أوراق الطعن ، تتحصل في أن المطعون عليهما رفعا على الطاعنة الدعوى  
رقم ٢٣٨٥ سنة ١٩٤٧ محكمة مصر الابتدائية وقالا في صحيفة ان في أول يونيو  
سنة ١٩٤٦ نزل ولدهما المرحوم محمد فتحي زعيم الطالبين بالسنة الرابعة بالمدرسة  
التوفيقية الثانوية إلى حوض السباحة المنشأ بالمدرسة المذكورة فغرق . ولم يجد  
بن ينقذه فراح ضحية إهمال الطاعنة وأنه ثبت من التحقيق الذي أجرته النيابة  
تشولية التابعين للوزارة الذين غيبتهم للإشراف على هذا الحام . وملاحظة

المستحمين فيه وطلبها الحكم بالزامها بتعويض مقداره عشرة آلاف جنيه —  
وفي ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بالزام الطاعنة بأن تدفع إلى المطعون  
عليهما مبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض والمصاريف : بانية قضائها  
على أسباب تحمل في ( ١ ) — أنه ثابت بالأوراق والتحقيقات أن للحمام  
ملاحظين عينتهما وزارة المعارف فانهما المسؤولان عن ارشاد الطلبة المبتدئين  
والعمل على سلامة الأعضاء الموجودين بالحمام وأنه تبين أن أحدهما قد تغيب  
يوم الحادث مع أن المفروض أن يقف الملاحظان بجانب الحوض للمراقبة  
وأن يكون جميع المستحمين تحت نظرهما . ( ٢ ) — وأنه لا يدرأ مسئولية الوزارة  
التدرع بمرض المتوفى لأنه كان واجبا عليها قبل أن تسمح له بالاستحمام  
أن تفحصه طبيا للتأكد من سلامته . ( ٣ ) أنه لا يمكن تعليل الحادث إلا بأن  
الملاحظ ومن معه كانوا لاهين عن في الحوض لأنهم لو لم يكونوا كذلك  
لتنهوا إلى غوص المتوفى وتمكنوا من إنقاذه قبل أن يفارق الحياة — واستأنفت  
الطاعنة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٤٨٠ سنة ٦٥ قضائية محكمة استئناف  
مصر وتمسكت بأن للحمام شخصية معنوية ولذا ما كان يجوز مساءلتها . فرفضت  
المحكمة هذا الدفاع تأسيساً على أن اللائحة التي وضعت للحمام ان هي التنظيم  
إداري لهذا الحمام لم تخلق له شخصية معنوية ، وأن موظفي الحمام تدفع مرتباتهم  
من الطاعنة كما قالت إن خطأ عمال الوزارة ثابت كما ذكرته محكمة أول درجة  
وكما تراه هي في تغيب الملاحظ الآخر ووجود ملاحظ تعلم الوزارة عدم  
صلاحيته لمراقبة وتدريب التلاميذ على الوجه الأكمل الذي يضمن سلامتهم  
وهو وجه مستقل من أوجه الإهمال ، وأن الثابت في الدعوى هو أن ان  
المطعون عليهما غرق نتيجة لهذا الإهمال ، وأن هذا الملاحظ كان واجبا عليه  
حتماً أن ينزل الماء ليغيث الطالب ولم يفعل بل انتشله زملاؤه . بعد فترة طويلة  
ورأت تعديل التعويض إلى مبلغ ٣ آلاف جنيه . بناء على ما ذكرته من أسباب  
بالإحصاءة إلى أسباب الحكم الابتدائي . وقررت الطاعنة الطعن في الحكم  
لذلك ر بطريق التقص .



ومن حيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم عاره  
قصور في التسبيب وخطأ في القانون — أما القصور فأبته أن المحكمة إذ نفت  
الشخصية المعنوية للحمام اعتمدت في ذلك على قولها « إن هذه اللائحة (لائحة  
الأحكام الداخلية ) إن هي إلا تنظيم إداري لهذا الحمام . لم تخلق شخصية معنوية  
له وهؤلاء موظفو الحمام والقائمون بأمره تدفع لهم المستأنفة ( الطاعنة ) —  
مرتباتهم » — مع أن هذا الذي قرره المحكمة عن اللائحة لا يبين منه كيف يصح  
تدليلاً على انتفاء الشخصية المعنوية التي تستفاد من وجود لائحة داخلية .  
هذا فضلاً عن أن المحكمة لم تبين ما إذا كانت مرتبات موظفي الحمام تصرف لهم  
من الطاعنة عن أعمالهم في الحمام أو عن غير ذلك . كما هو الواقع من الأمر —  
كما أن هذا الذي قرره المحكمة إن صح أن يحمل على أن الوزارة كانت تدفع  
للقائمين بهذا العمل مرتباً عن عملهم في الحمام فإنه لا سند له من الأوراق .  
أما الخطأ في القانون ففي نفي الحكم الشخصية المعنوية على الرغم من توافر  
مقوماتها من ذمة مالية وإدارة مستقلة ، وقد قدمت الطاعنة دليلاً على ذلك  
اللائحة الداخلية للحمام وكشف حساب ماليته المستقلة بذلك مصر .

ومن حيث إن هذا السبب بوجهيه غير منتج — ذلك أن الحكم أقام  
تضامه بمسئولية الطاعنة تأسيساً على ما استخلصه من أوراق الدعوى — كما يبين  
بعد — من أن الطاعنة هي التي عينت الملاحظين . وهي التي تندب من يقوم  
منهم بالملاحظة والإشراف على الحمام ، مما تتوافر معه علاقة نبعية هؤلاء  
للملاحظين إلى الطاعنة وبالتالي مسئوليتها هي عما يرتكبه هؤلاء التابعون من أخطاء  
تسبب ضرراً للغير في حال تأدية وظيفتهم أو بسببها ، مما لا جدوى معه في بحث  
ما إذا كانت مرتبات موظفي الحمام تدفع لهم عن أعمالهم في الحمام وحده أو عن  
أعمال أخرى منضمة إليها .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم شابه قه ور في التسبيب  
وخطأ في تطبيق القانون في خصوص أحكام المسئولية من وجهين — (أولهما)

ذ لا يبين من الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه بوضوح أساس مسئولية  
لطااعة عن الحادث: إذ يتضح من عبارة الحكم الابتدائي أنه أسس المسئولية  
على المادة ١٥١ فقرة ٢ من القانون المدني مخطئاً في تأويلها إذ اعتبر الوزا  
مسئولة عن ملاحظ الحمام الذي اعتبره الحكم مسئولاً بدوره عن الحادث به  
كونه راعياً مسئولية أسندها بصريح لفظه إلى مجرد وقوع حادث. بتسليده  
تحت الرعاية ، ثم أشار في موضع آخر إلى أن خطأ الملاحظ والمراقب  
ستفاد من لهُم عن إنقاذ الغريق وأن هذا الخطأ يترتب عليه مسئولية الوزارة  
باعتبارهم تابعين لها وتكون مسئولية عن الحادث على مقتضى المادة ١٥٢ مدني  
(قديم) وهو تأسيس للمسئولية وتحويلها على أساس آخر ، مما لا يبين معه  
على أي من الأساسين بني الحكم الابتدائي قضاءه . وقد زاد الحكم المطعون  
فيه الأمر تخليطاً ، إذ يبين من أسبابه أنه طبق على الوقائع التي أثبتها حكم  
المادة ١٥١ فقرة ثانية — ولكن على صورة أخرى هي أنه اعتبر موظفي  
لحمام ممن يدخلون في زمرة من يقع تحت الرعاية في عرف المادة ١٥١  
قرة ٢ وأن الوزارة راعية لهم في عرف هذه المادة نفسها . مما يجعل أسباب الحكم  
مبينة ومشوبة بالغموض والتجهيل . ثم إن الحكم الابتدائي إذ ذهب في تقدير  
مسئولية الطاعة إلى اعتبار الراعي مسئولاً عما يحدث لمن هم تحت رعايته من أضرار  
سواء بذلك تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٥١ مدني لأنها إنما تتحدث عن  
مسئولية عما يقع ممن هم تحت الرعاية كما أن الحكم المطعون فيه اعتبر القائمين  
بملاحظة الحمام ممن تعتبرهم المادة ١٥١ فقرة ٢ مدني تحت الرعاية في حين  
أن مدلول هذا التعبير قانوناً لا يمكن أن ينصرف إليهم فهو لا ينصرف إلا إلى  
الفئات التي ذكرتها المادة ١٣٨٤ من القانون المدني الفرنسي وما أخذ به شراح  
القانون في هذا البيان ، وليس القائمون بشئون الحمام ممن يمكن إدخالهم تحت  
عنوان فئة من هذه الفئات (والوجه الثاني) إذ نعت الطاعة لدى محكمة  
لاستئناف على قول الحكم الابتدائي — في رده على دفاع الـ « ١١ » — بأن الحادث  
وقع بخطأ الغريق لإقدامه على الاستحمام مع كونه مريضاً — « بأنه يفرض صحة

هذا الدفاع فان الوزارة تكون مسئولة لأنها كان واجبا عليها قبل أن تسمح له بالاشتراك في الحمام أن تفحصه طيبيا للتأكد من سلامته ومن أنه لاخطر عليه من مزاوله رياضة السباحة ولأن الوزارة مسئولة بسبب غياب ملاحظ من الاثنين اللذين تقضى اللائحة بوجودهما « نعت الطاعنة على هذا القول بأنه في شقيه مخالف لما هو ثابت بأوراق الدعوى التي كانت تحت نظر المحكمة إذ ثبت بمحضر تحقيق النيابة على لسان المطعون عليه الأول أن الغريق سبق توقيع الكشف عليه عند الاشتراك في الحمام كما ثبت من اللائحة التي استند إليها الحكم أنها لا توجب وجود ملاحظين اثنين » ومع قيام هذا الدفاع الجوهري فإن محكمة الاستئناف لم تعن بالرد عليه .

ومن حيث إنه يبين من الحكم أنه أقام قضائه بمسئولية الطاعنة عن حادث غرق ابن المطعون عليهما على « إهمال موظفي الحمام في القيام بواجبهم وأن إهمال أحدهم ملزم للوزارة بتعويض الضرر » وعلى أنه « لاشك في أن وجود ملاحظ واحد بدل اثنين كما نصت عليه اللائحة الداعية لإهمال » وأن « وجود هذا الملاحظ وهو ماتعلم الوزارة عدم صلاحيته للقيام بحراسة وتدريب التلاميذ على الوجه الأكمل الذي يضمن سلامتهم هو إهمال آخر وكل الثابت في هذه الدعوى أن ابن المستأنف عليهما ( المطعون عليهما ) « غرق نتيجة لهذا الإهمال » وأن هذا الملاحظ كان واجبا عليه حتما أن ينزل الماء ليغيث الطالب ولم يفعل بل انتشلته زملاؤه بعد فترة طويلة : ولما كان يبين من هذا الذي جاء بالحكم أن المحكمة أثبتت عدة أخطاء ارتكبتها عمال الطاعنة ، ومنها تراخي ملاحظ الحمام عن إغاثة الغريق في الوقت المناسب ، وأن هذا الخطأ كان هو السبب المباشر للغرق . وكان هذا الوجه من الإهمال وحده كافيا في تقرير مسئولية التابع . وبالتالي ترتيب المسئولية في ذمة الطاعنة استنادا إلى المادة ١٥٢ من القانون المدني ( القديم ) وهي الخاصة بمسئولية السيد عن أعمال تابعه . وكان تحصيل المحكمة لهذا الوجه من الإهمال هو تحصيل صحيح ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق وكان ينبغي على ما تقدم أن يكون غير مجد بحث أوجه الخطأ الأخرى التي أوردتها المحكمة والتي تنازع الطاعنة في ثبوتها . وكان كذلك لا يضير الحكم . ماورد فيه أو ماورد في الحكم الابتدائي من أسباب أخرى في نص وصح المسئولية عن أعمال الغير ممن هم تحت الرعاية وفقا لنص المادة ١٥٥ :



المدنى ، إذ هو - حتى ولو كان مشوباً بالخطأ فى القانون - تزيد لم تكن المحكمة  
فى حاجة إليه بعد أن أقامت حكمها على سبب للمسئولية مستمد من أوراق  
الدعوى وكان كذلك لا يعيبه خطؤه فى ذكر النص الواجب التطبيق وفقاً لهذا  
السبب متى كان المفهوم من الوقائع السالف بيانها أن النص الواجب الإنزال  
هو نص المادة ١٥٢ من القانون المدنى القديم - لما كان ذلك كذلك يكون  
هذا السبب بوجهيه فى غير محله .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

## ( ١٦ )

### القضية رقم ٦٢ سنة ٢١ قضائية :

مباشرة السيد المستشار الأستاذ عبد الحميد وشاحى وبحضور المادة الأستاذة : سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسى المستشارين .

( ١ ) شفعة . دعوى من المشتري بطلب سقوط حق الشفع في الشفعة لعدم وفائه بالتئن في الميعاد  
المحدد في الحكم القاضي بها . القضاء للمشتري بما طلبه . لا مخالفة في ذلك للقانون . هذه الدعوى  
ليست دعوى تفسير . لا يحل لتابع طريق تفسير الأحكام .

( ٢ ) شفعة . القضاء للشفيع بالشفعة مقابل دفعة الثمن للمشتري في خلال مدة معينة من تاريخ  
النطق بالحكم . سقوط حق الشفع في الشفعة إذا لم يدفع في الميعاد . لا لزوم في هذه الحالة للشفيع  
عليه من المشتري بالدفع ولا اعلان الحكم ولا اتخاذ أى إجراء من إجراءات التنفيذ بالثمن . لا يشترط  
النص في الحكم على سقوط الحق جزاء على عدم الدفع في الميعاد المحدد .

( ٣ ) شفعة . حكم بسقوط حق الشفع في الشفعة . تسببه . تقريره أن عرض الثمن من المشتري  
لا جدوى فيه لحصوله بعد الميعاد المحدد في الحكم القاضي بها لدفع هذا الثمن . لا خطأ في ذلك .

( ٤ ) إذا كانت الدعوى قد رفعت من المشتري بطلب القضاء بسقوط  
حق الشفع في الشفعة بتأخره في الوفاء بأداء الثمن في الميعاد الذى حدده الحكم  
القاضي بالشفعة وهى تحاكمه بإجابة هذا الطلب ، فيكون النعى على الحكم

بأنه خالف الطريق المقرر لتفسير الأحكام في غير محله ، ذلك أن الدعوى بحالتها الآنف يبانها ليست دعوى تفسير لحكم الشفعة لغموض أو ابهام فيه ، وإنما هي دعوى بطلب إلحكم بسقوط الحق في الشفعة بناء على سبب لاحق للحكم القاضي بها وهو تأخر الشفيع في الوفاء بالثمن مما لا يكون معه محل لسلوك طريق تفسير الأحكام .

( ٢ ) متى كان الحكم الابتدائي القاضي بالشفعة اذ قضى بها للشفيع مقابل أن يدفع الثمن للمشتري في خلال مدة معينة من تاريخ النطق به ، فانه يكون على ما جرى به قضاء هذه المحكمة قد دل على أنه جعل من هذا الدفع في الميعاد المحدد له شرطاً لاستحقاق العين المشفوع فيها بحيث اذا فوت الشفيع هذا الأجل دون أن يقوم بوفاء ما فرض عليه بطلت شفيعته وذلك دون حاجة إلى أن يقوم المشتري بالتنبيه عليه بالدفع ولا بإعلانه بالحكم القاضي بالشفعة ولا باتخاذ أى اجراء من اجراءات التنفيذ بالثمن ، ولا يشترط النص صراحة في منطوق الحكم على سقوط الحق في الشفعة جزاء على عدم دفع الثمن في الميعاد المحدد ولا يترتب على إغفال ذلك عدم اعمال مقتضى الحكم .

( ٣ ) متى كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بسقوط حق الشفيع في الشفعة قد قرر أن قيامه بعرض الثمن لاجدوى فيه لأنه جاء بعد أوانه وهو الميعاد الذى حدده الحكم القاضي بالشفعة من تاريخ النطق به فان هذا الذى قرره الحكم لاخطأ فيه .

## الوقائع

في يوم ١٩ من فبراير سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ في القضية رقم ١٢٩ سنة ٦٧ ق - ذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلاً

وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والحكم أصليا بإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض دعوى المطعون عليه وإلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن جميع مراحل التقاضي واحتياطيا إحالة القضية على دائرة أخرى للفصل فيها مجدداً . وفي ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥١ أعلن المطعون عليه بتقرير الطعن — وفي ٨ من مارس سنة ١٩٥١ أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليه بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداته — وفي ٣١ منه أودع المطعون عليه مذكرة بدفاعه طلب فيها رفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات وأتعاب المحاماة عن جميع مراحل التقاضي، وفي ٢١ من مايو سنة ١٩٥١ وضعت النيابة العامة مذكرة قالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعن بالمصروفات. وبجلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ تمت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامو الطاعن والمطعون عليه والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم — والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة ؛

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية ؛

ومن حيث إن وقائع الدعوى حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٤٨ مدني محكمة مصر الابتدائية على المطعون عليه وآخرين — وهم محمد وفوزي وصلاح وتوحيد علي صلاح — بطلب الحكم بأحققته في أن يأخذ بالشفعة الحصص المبيعة من المذكورين إلى المطعون عليه ومقدارها ١٧ قيراطا و ١٤ أسهما



على الشيوع في المنزل المبين به حيفة الدعوى المذكورة مقابل الثمن الذي تم به البيع أو ما يظهر أنه الثمن الحقيقي والملحقات — وفي ٢٧ من أبريل سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بأحقية الطاعن في أن يأخذ بالشفعة الحصة المشار إليها بثمن مقداره ٨٨٠ جنيهاً و ٣٥٦ مايا و ملحقاته المقدرة بمبلغ ٤٠ جنيهاً على أن يدفع من ذلك مبلغ ٣٥٥ جنيهاً للمطعون عليه ومبلغ ٥٦٥ جنيهاً و ٣٥٦ مايا للبائعين كل بنسبة حصته في المبيع وعلى أن يتم هذا الدفع خلال أسبوعين من تاريخ إعلان الطاعن بالحكم والا سقط حقه في الشفعة . واستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٤٣١ لسنة ٦٥ ق محكمة استئناف مصر التي قضت في ٨ من يناير سنة ١٩٤٩ بتأييده فيما قضى به من أحقية الطاعن في الشفعة مقابل الثمن والملحقات الآنف بيان مقدارها على أن يكون دفع مبلغ ٣٥٥ جنيهاً إلى المطعون عليه في ظرف شهر من تاريخ الحكم وعلى أن يلزم الطاعن بأن يدفع إلى البائعين مبلغ ٥٦٥ جنيهاً و ٣٥٦ مايا وبأن يودعه في ظرف شهر من تاريخ الحكم خزانة محكمة مصر الابتدائية ولا يصرف اليهم الا بعد تسجيله . ثم أقام المطعون عليه في ٢٤ من مارس سنة ١٩٤٩ دعواه رقم ١٢١١ لسنة ١٩٤٩ مدنى محكمة مصر الابتدائية بطلب الحكم في مواجهة البائعين بإبطال حق الطاعن في الشفعة المقضى بها بالحكم الآنف ذكره اسناداً إلى أنه لم يقيم بدفع وايداع الثمن في الميعاد المحدد بهذا الحكم ، واعتمد المطعون عليه على شهادة تفيد أن الطاعن لم يودع شيئاً خزانة المحكمة في ٤ فبراير سنة ١٩٤٩ . وبكل من جلستى ١٠ من مايو ، ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ عرض الطاعن مبلغ ٣٥٥ جنيهاً على المطعون عليه فرفض تسلمه لفوات الميعاد المحدد لدفعه فضلاً عن أن هذا العرض ناقص لعدم ايداع باقى الثمن الذى صار من حق المطعون عليه لشرائه حصص البائعين التي لم يدفع الطاعن ثمنها اليهم . وفي ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بسقوط حق الطاعن في الشفعة المقضى بها بالحكم الصادر في الدعوى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٤٨ مدنى ق مصر ، واستأنف الطاعن الحكم المذكور وقيد استئنافه برقم ١٢٩ لسنة ٦٧ محكمة استئناف مصر وبجلستى ١١ من يونيه ،

و ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ عرض الطاعن على المطعون عليه مبلغ الـ ٣٥٥ جنيها فرفضه كما أودع الطاعن خزانة المحكمة باقى الثمن وقدره ٥٦٥ جنيها و ٣٥٦ مليما . وفى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بالتأييد . وفى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥١ قرر الطاعن طعنه فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على سبعة أسباب يتحصل أولها فى أن الحكم المطعون فيه يخالف القانون ، ذلك أن المحكمة ، إذ قضت بسقوط حق الطاعن فى الشفعة ، أخذت بما أسس عليه المطعون عليه دعواه وما جارته فيه محكمة الدرجة الأولى من تفسير خاطئ للحكم النهائى القاضى بالشفعة - مع أن دعوى التفسير فى القانون تختلف عن دعوى السقوط ، وأن قانون المرافعات القديم أو الجديد وضع لدعوى التفسير طريقا خاصا جعله من النظام العام ، وبذلك تكون المحكمة قد خلطت بين الدعويتين المذكورتين ولم تسلك الطريق القانونى السليم .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما يبين من الحكم من أن الدعوى رفعت من المطعون عليه بطلب القضاء بسقوط حق الطاعن فى الشفعة لتأخره بوصفه شفعيا فى الوفاء بأداء الثمن فى الميعاد الذى حدده الحكم القاضى بالشفعة وقضت المحكمة بإجابة هذا الطلب ، وهذا لا مخالفة فيه للقانون ، ذلك أن الدعوى بحالتها الآنف بيانها ليست دعوى تفسير لحكم الشفعة لغموض أو إبهام فيه كما يصرها الطاعن ، وإنما هى دعوى بطلب الحكم بسقوط الحق فى الشفعة بناء على سبب لاحق للحكم القاضى بها وهو تأخر الطاعن فى الوفاء بالثمن ، مما لا يكون معه محل لسلوك طريق تفسير الأحكام .

ومن حيث إن السببين الثانى والخامس يتحصلان فى أن الحكم أخطأ فى القانون ذلك أن المحكمة ، إذ قضت بسقوط حق الطاعن فى الشفعة ، تكون قد خالفت الحكم النهائى القاضى بها لحلوه من شرط صريح بسقوط الحق فى الشفعة للتأخر فى الوفاء بالثمن ، وذلك على خلاف ما جاء بالحكم الابتدائى القاضى بها ، مما يفيد إلغاء هذا الشرط - هذا فضلا عن أن القول

بالسقوط في هذه الحالة لاسند له من القانون لأن العبرة هي بما يرد صراحة في حكم الشفعة ، لا بما يقحم عليه من تأويل أو تفسير خاطئ : ولأن القانون قد حدد مسقطات الشفعة وليس من بينها التأخر في دفع الثمن بعد القضاء بها : ولأن المشفوع منه ليس له في حالة عدم سداده بالثمن الا حق المطالبة به : نفاذاً لحكم الشفعة .

ومن حيث إن السيين الثالث والرابع يتحصه لان في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون — ذلك أن المحكمة قضت بسقوط حق الطاعن في الشفعة ، دون أن يقوم المطعون عليه باعلان الحكم النهائي القاضي بها ، ودون أن يتخذ إجراءات التنفيذ بالثمن ، وبذلك تكون المحكمة قد أعفته من هذه الاجراءات ، مع أنها واجبة الاتباع المتعلقةها بالنظام العام ، هذا فضلاً عن أن عدم قيام المطعون عليه باعلان حكم الشفعة خلال الشهر المحدد لدفع الثمن يفيد نزوله عن هذا الميعاد .

ومن حيث إن هذه الأسباب الأربعة مردودة بما جاء في الحكم المطعون فيه من أن الحكم النهائي القاضي بالشفعة ، إذ منح الطاعن مهلة جديدة لدفع الثمن حددتها بشهر واحد من تاريخ صدوره لامن إعلانه ، يكون قد أعفى المطعون عليه من كل إجراء آخر غير مجرد فوات الميعاد بلا حاجة إلى إعلان أو تنبيه ، فاذا اذبح الميعاد دون أن يقوم الشفيع بما كلف به من أداء الثمن كانت النتيجة المترتبة على ذلك هي سقوط حقه في الشفعة نهائياً من ذلك التاريخ دون حاجة إلى أن ينص الحكم على ذلك صراحة : وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون — — ذلك أن الحكم النهائي القاضي بالشفعة ، إذ قضى بها للطاعن مقابل أن يدفع للمطعون عليه مبلغ ٣٥٥ جنيهاً وأن يودع خزانة المحكمة على ذمة البائعين مبلغ ٥٦٥ جنيهاً و ٣٥٦ ماياً وذلك خلال شهر من تاريخ انطق به ، يكون — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قد دل على أنه يجعل



من هذا الدفع والایبداع في الميعاد المحدد لها شرطاً لاستحقاق الحصة المشفوع فيها بحيث إذا فوت الطاعن ( الشفع ) هذا الأجل دون أن يقوم بوفاء ما فرض عليه طالت شفيعته وذلك دون حاجة إلى أن يقوم المطعون عليه بالتنبيه عليه بالدفع ولا باعلانه بالحكم القاضي بالشفعة ولا باتخاذ أى إجراء من إجراءات التنفيذ بالثمن . أما النعى بأن الحكم النهائي القاضي بالشفعة لم يشترط سقوط حق الطاعن فيها عند عدم وفائه بالثمن في الميعاد المحدد له ، فردود بأن هذا الشرط أتريد الإلزام له ولا يترتب على إغفاله عدم إعمال مقتضى الحكم ، وإلا كان تحديده أجلاً للوفاء بالثمن يبدأ من تاريخ النطق به عبثاً لا جدوى فيه .

ومن حيث إن السبب السادس يتحصل في أن الحكم خالف القانون إذ قضى بسقوط حق الطاعن في الشفعة لعدم أدائه الثمن — مع أنه عرض على المطعون عليه مبلغ الـ ٣٥٥ ج المكلف بدفعه إليه ، كما أودع خزانة المحكمة مبلغ الـ ٥٦٥ جنياً و ٣٥٦ ملياً المقضى بدفعه للبائعين .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من أن عرض الطاعن هذين المبلغين لا جدوى فيه لأنه جاء بعد أوأانه وهو ميعاد شهر من تاريخ الحكم القاضي بالشفعة — وهذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه .

ومن حيث إن السبب السابع يتحصل في أن الحكم أخطأ في القانون إذ قضى بسقوط حق الطاعن في الشفعة مع أنه يحق له قانوناً أن يأخذ الحصة المبيعة للمطعون عليه إما بطريق الشفعة أو بطريق استرداد الحصة المبيعة على الشيوع من أحد الشركاء الأجانب .

ومن حيث إن هذا السبب غير مقبول لعدم تقديم الطاعن ما يفيد أنه طلب في الدعوى الحكم بأحقية في أخذ الحصة المبيعة للمطعون عليه عن طريق استرداد الحصة المبيعة على الشيوع لأجنبي .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

(١٧)

القضية رقم ١٩٣ سنة ٢١ قضائية :

. برياسة السيد المستشار الأستاذ عبد الحميد وشاحي وبحضور السادة الاساتذة : سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين .

(١) اجراءات تقاضى . دفع شكلى . دفع بطلان صحيفة افتتاح الدعوى وبطلان الاجراءات  
التي اتخذت فيها . تأسيس الطاعن . هذا الدفع على أن الصحيفة لم تسلم اليه وأن اجراءات  
الدعوى اتخذت في بلدة ليست موطنه له . صدور حكم من محكمة الدرجة الأولى بحالة الدعوى  
على التحقيق . ثبوت حضور الطاعن في الجلسات التالية لصدور هذا الحكم . سقوط حقه  
في الدفع لزوال البطلان بحضوره في الدعوى . الفقرة الأولى من المادة ١٣٨ مرافعات  
(قديم) .

(ب) اجراءات تقاضى . حكم . خلو الحكم المطعون فيه من رد صريح على الدفع الآنف ذكره . تأييده  
الحكم الابتدائي . في هذا قضاء ضمنى برفض الدفع

(١) متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن أسس دفعه بطلان  
صحيفة الدعوى الابتدائية وبطلان الاجراءات التي اتخذت فيها على أن الصحيفة  
أعلنت لشيوخ بلدة صديق للمطعون عليه ولم يسلمها له لهذا السبب ، وأن  
اجراءات الدعوى اتخذت في بلدة ليست موطنه لاقامته في بلدة أخرى ، وكان  
ثابتاً بالحكم الابتدائي أن محكمة الدرجة الأولى أصدرت حكماً تمهيدياً بالاحالة  
على التحقيق وسمعت الشهود وأن كلا من الطرفين أصر على دفاعه المدون  
بمحاضر الجلسات ، وأن مما أعتمدت عليه في قضائها أن الطاعن لم يشهد أحداً  
لنفي الدعوى رغم حضوره وتكليفه باعلان شهوده ، الأمر الذي يستفاد منه  
حضور الطاعن في الدعوى بالجلسات التالية للحكم التمهيدي المشار اليه — متى  
كان ذلك — يكون الدفع الذي أسسه الطاعن على بطلان اعلانه بصحيفة الدعوى

وبطلان تكليفه بالحضور بالجلسة التي حددت للتحقيق بناء على الحكم التمهيدى قد سقط الحق فيه لزوال هذا البطلان — بفرض قيامه — بحضرة في الدعوى وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١٣٨ من قانون المرافعات (القديم) .

(ب) انه وان كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه خاوم من رد صريح على الدفع بالبطلان الآنف ذكره إلا أن فيما قضت به محكمة الدرجة الثانية من تأييد الحكم الابتدائى قضاءاً ضمنياً برفضه وبحسبها ما أثبتته الحكم المذكور من بيانات ووقائع مادية تؤدي إلى النتيجة الصحيحة التي قررها هذا القضاء الضمنى من زوال البطلان بالحضور وسقوط الحق في الدفع به .

### الوقائع

في يوم ١٤ من مايو سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض في حكم محكمة كفر الشيخ الابتدائية الصادر بهيئة استئنافية في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥١ في القضية رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٠ — وذلك بتقرير طاب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلاً وابطال الحكم المطعون فيه واحتياطياً إحالة القضية على دائرة أخرى للفصل فيها مجدداً مع الزام المطعون عليه بالمصروفات وأتعاب المحاماة عن جميع مراحل التقاضى . وفي ٢٢ من مايو سنة ١٩٥١ أعلن المطعون عليه بتقرير الطعن وفي ٣ من يونيو سنة ١٩٥١ أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليه بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداته — ولم يقدم المطعون عليه دفاعاً . وفي ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً والزام الطاعن بالمصروفات . وبجلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامى الطاعن والنيابة العامة على ما لجأ بمذكرتهما — والمحكمة أرحأت اصدار الحكم إلى جلسة اليوم .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر ومرافعة المحامي عن الطاعن والنيابة العامة وبعد المداولة ،

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية ،

ومن حيث إن وقائع الدعوى تتحصل ، حسباً يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، في أن المطعون عليه أقام في ٥ من يناير سنة ١٩٤٨ على الطاعن الدعوى رقم ٣١ سنة ١٩٤٨ مدنى محكمة بيلا الجزئية وطلب الحكم بالزامه باعادة الطريق المبين به حقيقتها والذي هدمه وبمنع تعرضه له في المرور من هذا الطريق إلى آخر طلباته ... وفي ١٠ من يناير سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة تمهيداً باحالة الدعوى على التحقيق لاثبات ونفى انتفاع المطعون عليه بالطريق المذكور ومنع الطاعن له من المرور فيه إلى أطيانه المجاورة منذ ٢٢ من مارس سنة ١٩٤٧ . ثم قضت في ١٧ من ابريل سنة ١٩٤٨ حضورياً بطلبات المطعون عليه استناداً إلى ما شهد به شاهداه من انتفاعه بالطريق من عدة سنوات حتى تعرض له فيه الطاعن في مارس سنة ١٩٤٧ وإلى أن الطاعن لم يشهد أحداً لنفي الدعوى رغم حضوره وتكليفه باعلان شهوده . واستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة المنصورة الابتدائية التي قضت في ٣٠ من نوفمبر ١٩٤٨ باعادة الدعوى إلى التحقيق لاثبات ونفى أن المطعون عليه استعمل حق انتفاع المرور في الطريق المتنازع عليه مدة سنة قبل التعرض أو أنه لم يمتص على التعرض سنة قبل رفع الدعوى ، ثم أحيل الاستئناف على محكمة كفر الشيخ الابتدائية . وقيد بجدولها برقم ١٣٨ سنة ١٩٥٠ مدنى مستأنف . ودفع الطاعن ببطلان صحيفة الدعوى الابتدائية واجراءات محكمة الدرجة الأولى ، كما دفع في مله كرتة الختامية بعدم قبول الدعوى (أولاً) لرفعها من غير ذى صفة بناء على أن الطريق المتنازع عليه طريق عمومي ولا يملك المطعون عليه رفع الدعوى

عنه (وثانياً) لرفعها بعد مضي سنة من تاريخ التعرض وفي ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٠ قضت محكمة كفر الشيخ الابتدائية بهيئة استئنافية برفض الدفعين بعدم قبول الدعوى وبتأييد الحكم المستأنف . وقرر الطاعن الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون كما عاره القصور في التسيب ذلك أن المحكمة قضت بتأييد الحكم الابتدائي مع أنه حكم باطل لما شاب صحيفة الدعوى الابتدائية والاجراءات التي اتخذها المطعون عليه فيها من بطلان ، إذ لم يعلن الطاعن بالصحيفة المذكورة وصدر الحكم التمهيدى فيها بالاحالة على التحقيق في غيبته بغش من المطعون عليه هذا فضلاً عن عدم إعلان الطاعن بهذا الحكم : وأنه لا علم بالدعوى مع ادقة لوجوده بالجلسة التي كانت محددة للتحقيق حضر فيها ودفع ببطلان صحيفتها واجراءاتها ، ولكن محكمة الدرجة الأولى لم تعر هذا الدفع التفاتاً وأجلت الدعوى إلى جلسة أخرى وكلفت الطاعن بإعلان شهوده ثم سمعت شاهدى المطعون عليه وأصدرت حكمها في الموضوع دون أن تقول كلمة عن هذا البطلان : وأنه على الرغم من تمسك الطاعن به في صحيفة استئنافته فإن محكمة الدرجة الثانية لم ترد هي أيضاً عليه مع أنها أثبتته في أسباب الحكم المطعون فيه : كما أنه لا يزيل من هذا البطلان التيسير الذى قالت به محكمة المنعورة الابتدائية في الحكم القاضى باعادة الدعوى إلى التحقيق إذ حرم الطاعن بسبب تلك الاجراءات الباطلة من احدى درجتى التقاضى .

ومن حيث انه لما كان الطاعن لم يقدم إلى هذه المحكمة في صدد الدفع بالبطلان الآنف ذكره إلا ما ورد بالحكم المطعون فيه في خصوصه ، ويبين منه أنه بناء على أن صحيفة الدعوى الابتدائية أعلنت لشيخ بلدة درين صديق المطعون عليه ولم يسلمها له لهذا السبب وأن اجراءات الدعوى اتخذت بناحية درين وهي ليست موطنه لانقامته بناحية كفر الحصة : وكان ثابتاً بالحكم

الابتدائي أن محكمة الدرجة الأولى أصدرت الحكم التمهيدى بالاحالة على التحقيق بجلسة ١٠ - ١ - ١٩٤٨ وسمعت الشهود بجلسة ٧ - ٤ - ١٩٤٨ وأن كلا من الطرفين أصر على دفاعه المدون بمحاضر الجلسات ، وأن مما اعتمدت عليه في قضائها هو أن الطاعن لم يشهد أحداً لنفى الدعوى رغم حضوره وتكليفه بإعلان شهوده ، الأمر الذى يستفاد منه حضور الطاعن في الدعوى بالجلسات التالية للحكم التمهيدى المشار اليه : وكانت المادة ١٣٨ فقرة أولى من قانون المرافعات (القديم) تنص على أنه إذا كانت ورقة التكليف بالحضور باطلة وحضر الخصم المطلوب حضوره فيزول ما اشتملت عليه هذه الورقة من بطلان ويسقط الحق في الدفع به : لما كان ذلك يكون الدفع ، الذى أسسه الطاعن على بطلان إعلانه به بحيفة الدعوى وبطلان تكليفه بالحضور بالجلسة التى حددت للتحقيق بناء على الحكم التمهيدى وذلك لإجراء الإعلان والتكليف المذكورين بناحية درين مخاطبا مع شيخ بلديتها ، قد سقط الحق فيه لزوال هذا البطلان - بفرض قيامه - بحكم القانون بحضوره في الدعوى . وأنه وإن كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه خلو من رد صريح على هذا الدفع ، إلا أن فيما قضت به المحكمة من تأييد الحكم الابتدائي قضاءً ضمناً برفضه ، وبحسبها ما أثبتته الحكم المذكور من بيانات ووقائع مادية تؤدي إلى النتيجة الصحيحة التى قررها هذا القضاء الضمنى ، ومن ثم لا يكون الحكم قد أخطأ في القانون ولا عاره التقصير في التسبيب ويكون هذا السبب في غير محله .

ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالخطأ في الاستدلال والمسوخ في الوقائع من وجهين (أولهما) إذ قضت المحكمة برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة بناء على ما قرره من أن قول المطعون عليه بحيفة دعواه بأن الطريق المتنازع عليه عمومى لم يقصد به العمومية بمعناها القانونى ، وعلى ما استظهرته من دفاع الطاعن من أنه اعتبر هذا الطريق خصصاً - منع أن المطعون عليه أكد صراحة في صحيفة دعواه أن الطريق



عمومى وهو أيضا ما شهد به شهوده ، وبذلك تكون المحكمة قد نفت أهم عنصر قامت عليه الشهادة ، كما أنه ما كان يجوز لها أن تعتمد فى نفي هذا العنصر الذى أسس عليه المطعون عليه دعواه على قول صدر من الطاعن .

ومن حيث إن هذا الوجه مردود بما جاء فى الحكم من أن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة لا سند له من الواقع : لما يبين من الأوراق وأقوال الشهود إثباتا ونفياً من أن الطريق محل النزاع لا يعدو طريقا خص وصياً أعد لمنفعة ملاك الأطيان التى تروى من ترعة جرو العجمى . ولأن الطاعن لم يقل فى دفاعه صراحة أنه طريق عمومى بل قال ما يفيد أنه طريق خص وصى مملوك له دون أن يكون للمطعون عليه حق فيه : ولأن العبارة التى وردت فى صحيفة الدعوى وتمسك بها الطاعن لم يقصد بها أن الطريق عمومى إنما قصد بها أنه طريق يمر فيه المطعون عليه وغيره من الملاك — وهذا الذى قرره المحكمة هو استخلاص موضوعى سايم . ولما كان الطاعن لم يقدم صورة رسمية من محاضر التحقيق الذى أجرى فى الدعوى فيكون نفيه بأن الشهود قرروا أن الطريق عمومى لا خص وصى عارياً عن الدليل .

ومن حيث إن الوجه الثانى من السبب الثانى هو لأن المحكمة قضت برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد القانونى بناء على ما قرره من أن التعرض الذى نسبته المطعون عليه إلى الطاعن بدأ من تاريخ الشكوى المقدمة فى مارس سنة ١٩٤٧ وأنه لم تنقضى سنة من هذا التاريخ حتى تاريخ رفع الدعوى فى ١٠ من يناير سنة ١٩٤٨ — مع أن شهود المطعون عليه شهدوا بأن التعرض حصل من ثلاث سنوات على الأقل سابقة على ذلك التحقيق الذى

أجريت في ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، مما يفيد أن التعرض حصل في ديسمبر سنة ١٩٤٦ .  
أي من مدة تزيد على سنة سابقة على رفع الدعوى .

ومن حيث إن هذا الوجه غير مقبول متى كان الطاعن لم يقدم صورة رسمية  
من محاضر التحقيق : وهو ما كان متعيناً عليه حتى يمكن بحث ما ينعاه من خطأ  
في الاستدلال أو مسخ في الوقائع ، على ما استخلصته المحكمة من شهادة الشهود  
من أنه لم تمض سنة بين حصول التعرض ورفع الدعوى كما هو ثابت بالحكم

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم بني على أسباب غير  
صحیحة من وجهين ( أولهما ) إذ ارتكبت المحكمة في قضائها بأحقية المطعون عليه  
في الانتفاع بالمرور في الطريق المتنازع عليه إلى ما شهد به شهوده مع أن أقوالهم  
في التحقيق لا تؤدي إلى ذلك ولا إلى ما إذا كانت الدعوى التي قبلتها المحكمة  
هي دعوى منع تعرض أو استرداد حيازة ( والوجه الثاني ) إذ لم ترد المحكمة  
على ما تمسك به الطاعن من أن الخرائط والمستندات الرسمية المودعة لدى مصلحة  
الأموال البائنة للمطعون عليه تثبت أنه ليس له حق المرور في الطريق المتنازع  
عليه وهو به فته مشترياً محجوج بالتزامات البائنة .

ومن حيث إن هذا السبب بوجهيه غير مقبول لعدم تقديم الطاعن صورة  
رسمية من محاضر التحقيق ولأن الخرائط والمستندات الرسمية التي يقول إن المحكمة  
لم تولد عليها ولا ما ثبت تقديمها إليها .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

## جلسة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢

(١٨)

القضية رقم ١٤٤ سنة ٢٠ قضائية :

برئاسة حضرة المستشار الأستاذ عبد الحميد وشاحي وبحضور حضرات الأساتذة : سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين .

(١) وضع يد . تقادم خمس . وضع يد على حصة مباحة على الشيوع . جواز تملكها بالتقادم الخمسي .  
حكم . تسيبه . تقريره أن المطعون عليه وضع يده على هذه الحصة خمس سنوات وإن خصمه سلم بذلك .  
لاقصور في الرد على ما دفع به هذا الخصم من عدم جواز التملك على الشيوع بالتقادم .

(٢) وضع يد . تقادم خمس . حكم . تسيبه . تقريره أن حسن النية مفترض دائماً في التقادم  
الخمسي وأنه لا يشترط لدى واضع اليد الا عند التعاقد . استخلاصه لحسن نية واضع اليد عند التعاقد  
وعدم تعويله على دفاع الطاعن في إثبات سوء النية بأسباب مائنة . لاخطأ في القانون ولاقصور .

(١) جرى قضاء هذه المحكمة بأن وضع اليد على عقار مبيع على الشيوع  
به لمح لأن يكون سبباً لكسب الملكية متى توافرت شروطه . واذن متى كان  
الطاعن ينعي بالقبض ور على الحكم المطعون فيه لعدم رده على ما دفع به من أنه  
لايحق لمورث الفريق الثاني من المطعون عليهم أن يكسب الملكية بالتقادم  
الخمسي لأن البيع الصادر له كان على الشيوع ، وكان يبين من الحكم أنه اعتمد  
في قضائه على أن مورث الفريق الثاني من المطعون عليهم وضع يده مدة  
خمس سنوات على الأطيان محل النزاع وإن الطاعن لم يدع وضع يده عليها  
وإنما سلم بوضع يده خصمه ، فيكون الحكم قد أثبت وضع اليد المؤدى إلى كسب  
الملكية ، وفي هذا الرد الضمني الكافي على نعي الطاعن في هذا الخصوص .



( ٢ ) متى كانت المحكمة اذ اعتبرت أن مورث الفريق الثاني من المطعون عليهم قد تملك الأتيان محل النزاع بالتقادم أقامت قضاءها على أن حسن النية يفترض دائماً في التقام الحمسى وأنه لا يشترط لدى من يدعى الملك لسبب صحيح وبوضع اليد خمس سنين الا عند التعاقد وان المورث المذكور قد اشترى الأرض المتنازع عليها من المالك الظاهر ، وأن قول الطاعن بأن خصمه لا يمكن أن يكون حسن نية لأن سند البائع له وهو حكم صادر من المحكمة المختلطة لا يشمل الأتيان المبيعة فردود بأن مجرد الاطلاع عليه لا يكفي للتحقق من عدم اشتباهه على الأتيان المبيعة بل أن الأمر يقتضى ندب عدة خبراء وبحث تطويل للوصول إلى هذه

النتيجة . فان هذا الذى قرره المحكمة لا يخالفه فيه القانون فى شقه الأول ، كما لا يشوبه قسور فى شقه الثانى . ذلك أن استخلاص المحكمة لحسن نية مورث الفريق الثانى من المطعون عليهم وقت شرائه وعدم تعويلها على دفاع الطاعن بأن خصمه كان سى النية بناء على الأسباب التى أوردتها هو استخلاص موضوعى سائغ .

### الوقائع

فى يوم ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف مصر الادرى ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٩ فى القضية رقم ٧٢٨ سنة ٥٠ ق والقضية رقم ٦٦٢ سنة ٥٦ ق - وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى على دائرة أخرى للفصل فيها مجدداً مع إلزام المطعون عليهم بالمصروفات وأتعاب المحاماة . وفى ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليهم بتقرير الطعن - وفى ٦ من يونية سنة ١٩٥٠ أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليهم بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب

الطعن وحافضة بمستنداته ولم يقدم المطعون عليهم دفاعاً . وفي ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً وإلزام الطاعن بالمصروفات . وبجلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامى الطاعنة والنيابة العامة على ما جاء بمذكريهما ، والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامى عن الطاعن والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه الرابع ( عبد الحميد حسين بصفته ) أقام في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٢٩ الدعوى رقم ١٦٥ لسنة ١٩٢٩ مدنى محكمة الزقازيق الابتدائية على عبد القادر ابراهيم الخضرى ( مورث الفريق الأول من المطعون عليهم ) ، والسيد السيد عياد وآخرين وطالب الحكم بتثبيت ملكيته إلى ثلاثة أفدنة قال إنه اشتراها بموجب عقد مسجل في ٣٠ من يناير سنة ١٩٢٠ من السيد السيد عياد ، الذى اشتراها ضمن ستة أفدنة بموجب عقد مسجل في ٣ من ديسمبر سنة ١٩١٩ من مصطفى العايدى ، الذى اشتراها ضمن ١٠,٥ أفدنة بموجب عقد مسجل في ١١ من سبتمبر سنة ١٩١٥ من ابراهيم وهبى ، الذى اشتراها بعقد محرر في ٢٦ من يونيو سنة ١٩١٤ ضمن ٢١ فدانا من نقوله نخله ، الذى تملك ال ٢١ فدانا المذكورة بموجب حكم رسوم مزاد مسجل في ٨ من يولييه سنة ١٩٠٩ صدر في إجراءات تنفيذ اتخذه البنك الزراعى المصرى ضد عبد الحفيظ نصار الذى كان قد رهنها إليه بعقد مسجل في ١٤ من

أكتوبر سنة ١٩٠٣ . كما قال عبد الحميد حسين إن عبد القادر ابراهيم الحضري نازعه في الثلاثة أفدنة المطالب بها ووضع يده عليها بغير حق . ودفع عبد القادر ابراهيم الدعوى بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر في مواجهة عبد الحميد حسين في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٢٨ في الدعوى رقم ٦٣٣٤ سنة ٥٣ ق مدني محكمة المنصورة الابتدائية المختلطة والقاضي بتثبيت ملكيته إلى ٦٦,٥ فداناً اشتراها من السيد السيد عياد و ابراهيم جريس ، اللذين اشترياها من ابراهيم وهبي ، الذي اشتراها بموجب عقد مسجل في ١٨ من أغسطس سنة ١٩١٤ من صندوق الرهنيات ، الذي تملكها بموجب حكم رسو مزاد مسجل في ٢ من أبريل سنة ١٩١٤ صدر في إجراءات تنفيذ اتخذاها ضد محمد توفيق أباطه ، الذي كان قد رهنها إليه بموجب عقد مسجل في ٤ من مايو سنة ١٩٠٧ ضمن ١٠٧ أفدنة اشتراها من ورثة علي نصار بما فيهم عبد الحفيظ نصار الذي رهن منها إلى البنك الزراعي المصري ال ٢١ فداناً الآنف ذكرها ، وذلك بمقولة إن هذا المقدار يدخل ضمن ال ٦٦,٥ فداناً المقضي بتثبيت ملكيته إليها . وفي ٢٦ من فبراير سنة ١٩٣٣ قضت المحكمة برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى وبتثبيت ملكية عبد الحميد حسين بصفته إلى الثلاثة أفدنة . واستأنف عبد القادر ابراهيم الحضري هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٧٢٨ لسنة ١٩٥٠ محكمة استئناف مصر . كذلك أقام الطاعن مجاهد الطناحي في ٨ من مارس سنة ١٩٣٧ الدعوى رقم ١٤٢ سنة ١٩٣٧ مدني محكمة الزقازيق الابتدائية على عبد القادر ابراهيم الحضري ومحمد سليمان قرقر ( مورث الفريق الثاني من المطعون عليهم ) وصباح سليمان ( مورث الفريق الثالث من المطعون عليهم ) ، والمطعون عليه الرابع بطلب الحكم بتثبيت ملكيته إلى ال ٢١ فداناً الآنف ذكرها استناداً إلى أنه اشتراها بموجب عقد مسجل في ٤ من مايو سنة ١٩٢٠ من شريف السيد شريف ، الذي اشتراها من نقولا نخله بعقد محرر في ١٨ من فبراير سنة ١٩١٨ وموقع عليه من ابراهيم وهبي كشاهد . ثم لما تبين لمجاهد الطناحي أن ال ١٠,٥ أفدنة من هذه الأطنان سبق التصرف فيها بالعقود المسجلة



السابق بيانها في وقائع دعوى عبد الحميد حسين وأن تواريخ تسجيل هذه العقود سابقة على تاريخ تسجيل عقد شرائه اقتصر على طلب الحكم بتثبيت ملكيته إلى الباقي منها ومقداره ١٠,٥ أفدنة على الشيوع فيها ودفع عبد القادر إبراهيم الحضري بعدم جواز نظر هذه الدعوى لسبق الفصل فيها في مواجهة مجاهد الطناحي أيضا بالحكم الصادر من محكمة المنصورة المختلطة - آنف بيانه . كما دفع محمد سليمان قرقر بأنه كسب ملكية الـ ١٠,٥ أفدنة المذكورة بوضع يده عليها خمس سنوات بحسن نية وبسبب صحيح وهو عقد البيع الصادر إليه من عبد القادر إبراهيم الحضري في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٢٩ والمسجل في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٢٩ . وفي ٢٦ من يناير سنة ١٩٣٩ قضت المحكمة برفض الدفع وبرفض الدعوى . واستأنف مجاهد الطناحي هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٦٦٢ لسنة ٥٦ ق محكمة استئناف مصر التي قضت في ١٦ من يناير سنة ١٩٤٦ بضم هذا الاستئناف إلى الاستئناف السابق رقم ٧٢٨ لسنة ٥٠ . وبندب خبر لتطبيق مستندات الخصوم وبيان ما إذا كانت الـ ٢١ فدانا السابق بيانها في وقائع الدعوى والى يطلب مجاهد الطناحي تثبيت ملكيته إلى الـ ١٠,٥ أفدنة ويطلب عبد الحميد حسين تثبيت ملكيته إلى الـ ٣٠ أفدنة منها تدخل أم لا تدخل ضمن الـ ٦٦,٥ فدانا الملقى بتثبيت ملكيته إليها بالحكم الصادر من محكمة المنصورة المختلطة . وقدم الخبر تقريراً ذهب فيه إلى أن الـ ٢١ فدانا المذكورة لا ينطبق عليها حكم محكمة المنصورة المختلطة ، ذلك على أساس البيانات والحدود الثابتة بصدوره دون البيانات التي أضيفت في ذيله باللغة العربية ، وأنها عبارة عن قطعة واسطة قائمة بذاتها ولا تدخل ضمن الـ ٦٦,٥ فدانا التي اشتراها عبد القادر إبراهيم الحضري ، وأن الـ ١٠,٥ أفدنة التي يطالب بها مجاهد الطناحي والثلاثة أفدنة التي يطالب بها عبد الحميد حسين تقع ضمن الـ ٢١ فدانا المذكورة . وفي ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بتأييد الحكيم المستأنفين . وقرر الطاعن الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه شابه القصور — ذلك أن المحكمة قضت برفض دعوى الطاعن مجاهد الطناحي تأسيساً على ما قرره من أن محمد سليمان قرقر كسب ملكية الـ ١٠,٥ أفدنة التي طلب الطاعن تثبيت ملكيته إليها على الشيوع في ٢١ فداناً بوضع اليد مدة خمس سنوات بحسن نية وبسبب صحيح — مع أن الطاعن تمسك في دفاعه بأنه لا يحق لمحمد سليمان قرقر أن يكسب الملكية في هذه الحالة لأن المبيع كان على الشيوع ولا يمكن تصور وضع اليد على مقدار شائع ولأن ملكية كل من الطاعن ومحمد سليمان قرقر ترجع في الواقع إلى بائع واحد هو المدين الذي نزعت ملكيته بحكمي رسو المزاد الصادر أحدهما لنقولا نخله وثنائها لصندوق الرهنيات ، وفي هذه الحالة تكون العبرة بالأسبقية في تاريخ التسجيل ، ولما كان تسجيل حكم رسو المزاد على نقولا نخله سابقاً على تسجيل حكم رسو المزاد على صندوق الرهنيات ، وكان عقد الطاعن يرجع إلى أولها وعقد عبد القادر الحضري يرجع إلى ثانيهما فيكون عقد الطاعن هو الواجب تفضيله — ومع أن هذا الدفاع بشقيه هو دفاع جوهري وله أثره في الدعوى فإن المحكمة أغفلت الرد عليه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في شقه الأول بأن وضع اليد على عقار مبيع على الشيوع على ما جرى به قضاء هذه المحكمة يصلح لأن يكون سبباً لكسب الملكية متى توافرت شروطه ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه اعتمد في قضائه على أن محمد سليمان قرقر وضع يده مدة خمس سنوات على الـ ١٠,٥ أفدنة محل النزاع وأن مجاهد الطناحي لم يدع وضع يده عليها وإنما سلم بوضع يد خصمه عليها فيكون الحكم قد أثبت وضع اليد المؤدى إلى كسب الملكية وفي هذا الرد الضمني الكافي على نعي الطاعن في هذا الخصوص ، ومردود في شقه الثاني بأن الحكم وإن كان قد أشار إلى العقد الذي اشترى به مجاهد الطناحي الـ ١٠,٥ أفدنة محل النزاع في الدعوى الثانية إلا أنه لم يقض بهالة تأسيساً على ما انتهى إليه من أن محمد سليمان قرقر قد كسب ملكيتها بالتقادم القصير وذلك بناء على ما أثبتته من أن عبد القادر إبراهيم الحضري ليس مالكا

لهذه الأطنان لعدم دخولها ضمن ٦٦,٥٥ فداناً المحكوم بتثبيت ملكيته إليها بالحكم الصادر من محكمة المنصورة المختلطة، الأمر الذي يلبي عليه أنه لم تكن هنالك مفاضلة بين عقدين صادقين من بائع واحد وبذلك يكون ما ينعاها الطاعون على الحكم من قصور في هذا الخصوص على غير أساس.

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والمسوخ في الوقائع - ذلك أن الطاعن تمسك في دفاعه بأن محمد سليمان قرقر لم يكن حسن النية وقت شرائه ١٥,١٠ أفدنة المتنازع عليها من عبد القادر إبراهيم الحضري بالعقد المسجل في ٢٦-٤-١٩٢٨ إذ أشير في هذا العقد إلى أن مصدر ملكية البائع هو الحكم الصادر من المحكمة المختلطة في ٢٦-٤-١٩٢٨ - مع أن هذا الحكم يفيد عدم دخول ٢١ فداناً الشائع فيها المقدار المذكور ضمن ٦٦,٥٥ فداناً المحكوم بتثبيت ملكية عبد القادر الحضري إليها، مما يدل على أن محمد سليمان قرقر كان سيئ النية إذ كان يعلم بعيوب عقد بائعه وقت التعاقد غير أن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع الجوهري هذا فضلاً عن أنها شوهت دفاع الطاعن إلا أنه ذكره فقالت: إن الطاعن رد على دفاع محمد سليمان قرقر بأن سوء النية في التقادم الخمسي مفروض دائماً مع أن هذا لا يتفق مع الواقع ما قرره الطاعن ومع المفهوم قانوناً من ركن حسن النية.

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء في الحكم المطعون فيه من أن حسن النية يفترض دائماً في التقادم الخمسي وهو لا يشترط لدى من يدعى الملك لسبب صحيح وبوضع اليد خمس سنين إلا عند التعاقد وقد اشترى المرحوم محمد سليمان قرقر الأرض المتنازع عليها من عهد القادر الحضري المالك الظاهر. أما القول بأن محمد سليمان قرقر لا يمكن أن يكون حسن النية وقت التعاقد لأن سند البائع له وهو حكم المحكمة المختلطة لا يشمل الأطنان المبيعة فردود بأن هذا الحكم صدر بملكية عبد القادر في مواجهة مجاهد الطناحي وأن مجرد



الاطلاع عليه لا يكفي للتحقق من عدم اشتباهه على الاطيان المبيعة بل ان الامر قد اقتضى ندب عدة خبراء وبحث طويل للوصول إلى هذه النتيجة - وهذا الذى قرره المحكمة لا يخالفه فيه للقانون فى شقه الأول . كما أنه لا يشوبه القصور فى شقه الثانى ، ذلك أن استخلاص المحكمة لحسن نية محمد سليمان قرقر وقت شرائه ١٠هـ، ف وعدم تعويلها على دفاع الطاعن بأن خصمه كان سىء النية بناء على الأسباب التى أوردتها هو استخلاص موضوعى سائغ أما ما ينهه الطاعن من أن المحكمة نسبت إليه أنه قال إن « سوء النية يفترض فهو غير منتج مادامت المحكمة قد أثبتت القاعدة القانونية الصحيحة وطبقها تطبيقاً سليماً .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه مشوب بالتناقض - ذلك أن الثلاثة أفدنة موضوع الدعوى الأولى والتى يطالب بها عبد الحميد حسين والـ ١٠هـ، ف موضوع الدعوى الثانية والتى يطالب بها مجاهد الطناحى هى أجزاء من ٢١ ف التى رسا مزادها على نقولا نخله ، وأن كلا من الخصوم - كما ورد بالحكم - يسلم بمسندات الآخر ، وأن مؤدى ذلك أن تكون ملكية مجاهد الطناحى إلى الـ ١٠هـ، ف ثابتة ، يؤيدها تسلمه هذا المقدار بمحضر تسليم محرر فى ٩-١٢-١٩٢٠ وكذلك الحكم الصادر فى دعوى الاسترداد رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٢١ مدنى الاسماعيلية المرفوعة من عبد الحميد حسين ويضاف إلى ذلك أن عقد شراء محمد سليمان قرقر تضمن ١١ ف و ١٠ ط فى حين أن مجاهد الطناحى اشترى ١٠هـ، ف ، ولو اعتبر عقد محمد سليمان قرقر نافذاً لوضع يده على المبيع إليه فانه يكون قد تناول أطيان عبد الحميد حسين ، وبذلك يكون قضاء المحكمة بالثلاثة أفدنة لعبد الحميد حسين مناقضاً لقضائها برفض دعوى الطاعن عن العشرة أفدنة ونصف.

ومن حيث إن هذا السبب غير صحيح لما بين من الحكم من أن ٣١ ف التى طلب عبد الحميد حسين تثبيت ملكيته إليها هى جزء من الـ ١٠هـ، ف التى اشتراها مصطفى العايدى من ابراهيم وهى التى اشتراها من نقولا نخله ضمن الـ ٢١ ف التى رسا مزادها عليه وأن الـ ١٠هـ، ف التى طلب مجاهد الطناحى تثبيت ملكيته إليها هى باقى الـ ٢١ ف المذكورة ، وأن مجاهد الطناحى بعد أن كان رفع دعواه بالـ ٢١ ف بناء على أنه اشتراها بعقود ترجع إلى نقولا

نحله. اقتصر على المطالبة بال عشرة أفدنة ونصف الباقيہ بمد أن تبين له أن العشرة أفدنة ونصف الأخرى قد سبق التصرف فيها بعقود ترجع إلى نفس نقولا نحله وصحات قبل تسجيل عقودہ ، مما يفيد أن الـ ٣ أفدنة موضوع الدعوى الأولى لا تدخل ضمن الـ ١٠,٥ أفدنة موضوع الدعوى الثانية .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه.

( ١٩ )

### القضية رقم ٢١٩ سنة ٢٠ قضائية :

برئاسة حضرة المستشار الأستاذ عبد الحميد وشاحي وبحضور حضرات الأساتذة : سليمان طيسته  
ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العرومي المستشارين .

(١) استئناف . قيد الاستئناف في القانون المختلط . عدم وجود ميعاد خاص للقيد . لا يرتب على عدم القيد سقوط الاستئناف وإنما مجرد إيقاف السير فيه . مثال . استئناف رفع في ظل قانون المرافعات المختلط . عدم قيده حتى مريان قانون المرافعات الجديد . هذا الاستئناف لا يسقط بل تبقى صحيفته متجة لآثارها . جواز تحديد جلسة جديدة لنظره ما لم يكن قضى بسقوطه وقتا للمادة ٣٤٤ مرافعات مختلط . المادتان ٤٣ ، ٤٤ مرافعات مختلط ١ ، ٢ من قانون المرافعات الجديد .

(٢) استئناف . قيد للاستئناف . استئناف أعلن في ظل قانون المرافعات المختلط . عدم قيده حتى مريان قانون المرافعات الجديد . خضوع قيده للواعيد التي نصت عليها المادة ٤٠٧ من القانون الجديد .

(٣) الاستئناف المشار اليه أعيد اعلانه في يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٩ . الجلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٥٠ وجوب قيده طبقا للمادة ٤٠٧ مرافعات قبل الجلسة يومين كاملين أي في ٧ يناير سنة ١٩٥٠ قيده في ٨ يناير سنة ١٩٥٠ هذا القيد حصل في ميعاد لا يجوز أن يحصل فيه . المادة ٢ مرافعات

(٤) قيد الاستئناف . ماهيته . استقلال ميعاده عن اعلان صحيفة الاستئناف . مثال .

(٥) قيد الاستئناف . حكم . قضائه باعتبار الاستئناف غير قائم لقيده بعد الميعاد بدلا من الحكم بطلانه . تأسيس الحكم على أن قيد الاستئناف هو من الشروط الشكلية الواجب توافرها والامتنع النظر في موضوعه . لأخطأ .

( ٩ ) لما كان قانون المرافعات المختلط لم يضع ميعادا خاصا لقيد الاستئناف فإنه كانت تتبع فيه القاعدة العامة التي وردت بالمادة ٣ والتي توجب قيد

للدعوى على الأقل فى اليوم السابق على يوم الجلسة ، كما انه إذ خلا من نص يقضى بسقوط الاستئناف إذا أهمل قيده فانه كان يخضع لحكم القاعدة العامة التى قررتها المادة ٣٤٤ ، فيوقف سيره ، ولكن لا يسقط الحق فيه ، بل تبقى صحيفته منتجة لآثارها ، ويجوز للمستأنف تحديد جلسة أخرى لنظره باعلان جديد ما لم يقض بسقوطه وفقا للمادة ٣٤٤ - وكانت المادتان الأولى والثانية من قانون المرافعات الجديد تقضيان بعدم سريانه على كل اجراء تم صحيحا فى ظل قانون معمول به ويبقاء هذا الاجراء صحيحا ما لم ينص على خلاف ذلك - لما كان ذلك - يكون الاستئناف الذى رفعه الطاعن فى ظل قانون المرافعات المختلط فى ٩ من يونيه سنة ١٩٤٩ وأوقف سيره لاهمال قيده بلحاسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٤٩ التى كانت محددة لنظره أمام محكمة الاستئناف المختلط ، باقيا ومنتجا لآثاره بعد تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد ، ومن ثم يكون صحيحا اعلان الطاعن للمطعون عليهما فى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بتحديد جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٥٠ لنظر هذا الاستئناف أمام محكمة الاستئناف .

( ٢ ) متى كان الاعلان المشار اليه قد أجرى بعد تاريخ العمل بالقانون الجديد فيكون قيد الاستئناف فى هذه الحالة خاضعا لأحكامه ، وهى المقررة بالمادة ٤٠٧ التى توجب على المستأنف أن يقيد استئنافه خلال ثلاثين يوما من تاريخ آخر اعلان صحيح لصحيفة الاستئناف الا اذا كان قد حدد لنظره جلسة تقع فى أثناء هذا الميعاد فعندئذ يجب القيد قبل الجلسة بيومين على الأقل .

( ٣ ) متى كانت المدة بين اليوم الذى باشر فيه الطاعن الاعلان ( ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٩ ) ويوم الجلسة المحدد ( ١٠ من يناير سنة ١٩٥٠ ) تقل عن ثلاثين يوما فقد كان واجبا على الطاعن أن يقيد استئنافه على الأقل يوم ٧ من يناير سنة ١٩٥٠ أما وأنه لم يقيده الا فى يوم ٨ من يناير سنة ١٩٥٠ فيكون الاستئناف قد قيد فى يوم يدخل ضمن الميعاد الذى لا يصح فيه القيد ،



ذلك أنه اذ نصت المادة ٤٠٧ من قانون المرافعات على قيد الاستئناف قبل الجلسة بيومين على الأقل تكون قد أوجبت مضي هذين اليومين كاملين بين يوم القيد ويوم الجلسة وذلك عملاً بما نصت عليه المادة العشرين مرافعات؛ من أنه اذا عين القانون لحصول الاجراء ميعادا مقدرا بالأيام فلا يحسب منه يوم حدوث الأمر المعتبر في نظر القانون مجريا للميعاد ، ومن انه اذا كان الميعاد مما يجب انقضاؤه قبل الاجراء فلا يجوز حصول الاجراء الا بعد انقضاء اليوم الأخير من الميعاد ، والقول بجواز القيد في يوم ٨ يناير سنة ١٩٥٠ مؤداه أنه لم يحصل قبل الجلسة أى قبل اليوم المحدد لها الا بيوم واحد فقط .

( ٤ ) إن قيد الدعوى هو اجراء لاحق لاعلان صحيفتها الغرض منه اتصال الخصومة بالقضاء للفصل فيها ، ولذا يكون مستقلا عنها في ميعاده مالم ينص القانون على بداية هذا الميعاد من تاريخها ، واذن فان ما ذهب اليه الطاعن من أنه وقد بدأ ميعاد قيد استئنافه منذ اعلان صحيفته في ٩ من يونيه سنة ١٩٤٩ وفقا للمادة ٤٣ من قانون المرافعات المختلط ، كان صحيحا القيد الذى تم على أساس الميعاد المذكور— هذا الذى ذهب اليه لاسند له ، كما لا تؤيده المادة ٤٣ ، نخلو نصها من تحديد ميعاد لقيد الدعوى يبدأ من تاريخ اعلان صحيفتها ، ولأنه ليس فيما أوجبته على المدعى واجازته للمدعى عليه من قيد الدعوى في اليوم السابق ليوم الجلسة على الأقل ما يفيد تحديد هذا الميعاد . ولا يغير من ذلك أنه كان يجوز للطاعن أن يقيد استئنافه في أى وقت بعد اعلان صحيفته إذ ليس من شأن هذا الجواز أن يحدد ميعادا لم ينص عليه القانون . وينبنى ا على ماسبق ذكره أن يكون الحكم المطعون فيه ، إذ طبق المادة ٤٠٧ من قانون المرافعات الجديد على قيد الاستئناف ، لم يخطئ في تطبيق القانون أوفى تفسيره .

( ٥ ) انه وان كانت المادة ٤٠٧ من قانون المرافعات قد نصت على الحكم ببطلان الاستئناف في حالة قيده بعد الميعاد ، وكانت المحكمة قضت باعتباره غير قائم ولم تحكم ببطلانه على مقتضى النص ، الا أنه لما كان قيد الاستئناف

في الميعاد المحدد هو من الشروط الشكلية الواجب توافرها والا امتنع النظر في موضوع الاستئناف وكان يبين من الحكم أنه أقيم على هذا الاعتبار — وكان قضاؤه بـ اعتبار الاستئناف غير قائم يتضمن بطلان الاستئناف الذي رتبته المادة على قيده بعد الميعاد . لما كان ذلك ، لا يكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون أو تفسيره .

## الوقائع

في يوم ١٣ من يولييه سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف الاسكندرية الصادر في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٠ في القضية رقم ٦ سنة ٦ ق — وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه واعتبار الاستئناف الذي أعلن منه إلى المطعون عليهما بتاريخ ١٩٤٩-٦-٩ لا يزال قائماً مع إلزام المطعون عليهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة مع حنظ كافة الحقوق الأخرى . وفي ١٩ و ٢٢ من يولييه سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليهما بتقرير الطعن ، وفي ٣٠ منه أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليهما بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن — ولم يقدم المطعون عليهما دفاعاً . وفي ١٧ من مايو سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرة قالت فيها بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على دائرة أخرى للفصل فيها من جديد مع إلزام المطعون عليهما بالمصروفات . وبجلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ شجعت للدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامي الطاعن والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتهما . والمحكمة أدرجأت لإصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامي عن الطاعن والنيابة العامة وبعد المداولة ؛

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية ؛

ومن حيث إن وقائع الدعوى حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، تتحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت على الطاعن والمطعون عليها الثانية في ٩ من يناير سنة ١٩٤٩ الدعوى رقم ٦٣٦ سنة ٧٤ قضائية. محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة بطلب الحكم بتحويل عقد الإيجار المبرم بينهما والخاضع بالثقة المبينة بصحيفة الدعوى بنفس شروطه . وفي ٥ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بقبول الدعوى . فاستأنف الطاعن هذا الحكم بصحيفة أعلنت للمطعون عليهما في ٩ و ١١ من يونيو سنة ١٩٤٩ وحدد فيها لنظر هذا الاستئناف جلسة ٢١ من يونيو سنة ١٩٤٩ محكمة الاستئناف المختلطة ، ولكنه لم يقيده . وفي ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ كلف الطاعن المطعون عليهما بالحضور أمام محكمة استئناف الاسكندرية بجلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٥٠ لنظر الاستئناف السابق لإعلانها بصحيفته ، ثم قيده برقم ٦ سنة ٦ قضائية في يوم ٨ من يناير سنة ١٩٥٠ . وبالجلسة المحددة دفعت المطعون عليها الأولى بعدم قبول الاستئناف لقيده بعد الميعاد . وفي ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة باعتبار الاستئناف غير قائم . وتتحصل الأسباب التي بني عليها هذا الحكم في أن الطاعن يعتبر استئنافه قائماً بناء على تلك الصحيفة التي سبق أن أعلنها في ٩ و ١١ من يونيو سنة ١٩٤٩ ، مع أن هذه الصحيفة قد سقطت وتعتبر كأن لم تكن لعدم قيدها في ميعادها وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٧ من قانون المرافعات (الجديد) ولذا ما كان يجوز له أن يحدد جلسة أخرى لنظر استئنافه الساقط ، بل كان يجب عليه أن يرفع استئنافاً جديداً إذا كان حقه فيه لا يزال قائماً . وقرر الطاعن الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتفسيره من وجهين (أولهما) إذ أسست المحكمة قضاءها باعتبار الاستئناف غير قائم على عدم قيده بصحيفته في الميعاد المحدد بالمادة ٤٠٧ من قانون المرافعات الجديد — مع أن هذا الاستئناف رفع في ٩



من يونية سنة ١٩٤٩ فى ظل قانون المرافعات المختلط — وأنه عملاً بالقاعدة العامة التى كانت مقررة بالمادة ٤٣ من هذا القانون كان ميعاد قيد الاستئناف يبدأ من إعلان صحيفته حتى اليوم السابق على الجلسة المحددة لنظره — وأنه وفقاً للمادة ٣٤٤ ما كان يترتب على إهمال القيد فى هذا الميعاد سقوط الاستئناف بل تبقى صحيفته صحيحة منتجة لآثارها ويحق للمستأنف تحديد جلسة أخرى لنظره — وأنه لما كانت المادة الأولى من قانون المرافعات (الجديد) تنص على أن قوانين المرافعات تسرى على ما لم يكن قد تم من إجراءات المرافعات قبل تاريخ العمل بها ويستثنى من ذلك القوانين المعدلة للمواعيد متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها — كما تنص مادته الثانية على أن كل إجراء من إجراءات المرافعات ثم صحيحاً فى ظل قانون معمول به يبقى صحيحاً ما لم ينص على خلاف ذلك — فتكون صحيفة الاستئناف الذى رفعه الطاعن فى ظل قانون المرافعات المختلط قد بقيت صحيحة ومنتجة لآثارها : ومن هذه الآثار أن ميعاد قيد الاستئناف — كما نظمته وحدده هذا القانون — قد بدأ من تاريخ إعلانها ، ومن ثم يكون صحيحاً قيد الاستئناف الذى تم على أساس الميعاد المذكور ويكون خطأ تطبيق المحكمة للمادة ٤٠٧ — من قانون المرافعات الجديد على هذا القيد (والوجه الثانى) إذ قضت المحكمة باعتبار الاستئناف غير قائم — مع أن هذه المادة المطبقة لم ترتب هذا الحكم على قيد الاستئناف بعد الميعاد ، وإنما نهت على اعتباره كأن لم يكن .

ومن حيث إنه لما كان قانون المرافعات المختلط لم يضع ميعاداً خاصاً لقيد الاستئناف : ولذا كانت تتبع فيه القاعدة العامة التى وردت بالمادة ٤٣ والتى كانت توجب قيد الدعوى على الأقل فى اليوم السابق على يوم الجلسة ، كما خلا من نص يقضى بسقوط الاستئناف إذا أهمل قيده : ولذا كان يخضع لحكم القاعدة العامة التى قررتها المادة ٣٤٤ ، فيتوقف سره ، ولكن لا يسقط

الحق فيه ، بل تبقى صحيفته منتجة لآثارها ، ويجوز للمستأنف تحديد جلسة أخرى لنظره باعلان جديد ما لم يقض بسقوطه وفقاً للمادة ٣٤٤ — وكانت المادة الأولى والثانية من قانون المرافعات الجديد تقضيان بعدم سريانه على كل إجراء تم صحيحاً في ظل قانون معمول به وببقاء هذا الإجراء صحيحاً ما لم ينص على خلاف ذلك — لما كان ذلك — يكون الاستئناف ، الذي رفعه الطاعن في ظل قانون المرافعات المختلطة في ٩ من يونية سنة ١٩٤٩ وأوقف سيره لإهمال قيده لجلسة ٢١ من يونية سنة ١٩٤٩ التي كانت محددة لنظره أمام محكمة الاستئناف المختلطة ، باقياً ومنتجاً لآثاره بعد تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد ، ومن ثم يكون صحيحاً إعلان الطاعن للمطعون عليهما في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بتحديد جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٥٠ لنظر هذا الاستئناف أمام محكمة استئناف الاسكندرية . . . . .

ومن حيث انه من ناحية أخرى ، لما كان هذا الإعلان قد أجرى بعد تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد ، فيكون قيد الاستئناف في هذه الحالة خاضعاً لأحكامه ، وهي المقررة بالمادة ٤٠٧ التي توجب على المستأنف أن يقيد استئنافه خلال ثلاثين يوماً ، من تاريخ آخر إعلان صحيح لصحيفة الاستئناف إلا إذا كان قد حدد لنظره جلسة تقع في أثناء هذا الميعاد فعندئذ يجب القيد قبل الجلسة بيومين على الأقل : ولما كانت المدة بين يوم الإعلان ( ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ ) ويوم الجلسة المحددة ( ١٠ من يناير سنة ١٩٥٠ ) تقل عن ثلاثين يوماً ، فقد كان واجباً على الطاعن أن يقيد استئنافه على الأقل يوم ٧ من يناير سنة ١٩٥٠ : أما وأنه لم يقيده إلا في يوم ٨ من يناير سنة ١٩٥٠ فيكون الاستئناف قد قيد في يوم يدخل ضمن الميعاد الذي لا يصح فيه القيد : ذلك أنه إذ نصت المادة على قيد الاستئناف قبل الجلسة بيومين على الأقل تكون قد أوجبت مضي هذين اليومين كاملين بين يوم القيد ويوم الجلسة وذلك عملاً بما نصت عليه المادة العشرة من أنه إذا عين القانون لحصول

الإجراء ميعاداً مقدراً بالأيام فلا يحسب منه يوم حلول الأمر المعتبر في نظر القانون مجرياً للميعاد ، ومن أنه إذا كان الميعاد مما يجب انقضاؤه قبل الإجراء فلا يجوز حصول الإجراء إلا بعد انقضاء اليوم الأخير من الميعاد : والقول بجواز القيد في يوم ٨ من يناير سنة ١٩٥٠ مؤداه أنه لم تمض قبل الجلسة أى قبل اليوم المحدد لها إلا يوم واحد فقط . أما ما ذهب إليه الطاعن من أنه ، وقد بدأ ميعاد قيد استئنافه منذ إعلان صحيفته في ٩ من يونية سنة ١٩٤٩ وفقاً للمادة ٤٣ من قانون المرافعات المختلط ، كان صحيحاً القيد الذي تم على أساس الميعاد المذكور — هذا الذي ذهب إليه الطاعن لاسند له : كما لا تويدده المادة ٤٣ ، تخلو نصها من تحديد ميعاد لقيد الدعوى يبدأ من تاريخ إعلان صحيفتها ، ولأنه ليس فيما أوجبه على المدعى وأجازه للمدعى عليه من قيد الدعوى في اليوم السابق ليوم الجلسة على الأقل ما يفيد تحديد هذا الميعاد ، ولأن قيد الدعوى هو إجراء لاحق لإعلان صحيفتها الغرض منه اتصال الخصومة بالقضاء لقفل فيها ، ولذا يكون مستقلاً عنها في ميعاده مالم ينص القانون على بداية هذا الميعاد من تاريخها ، ولا يغير من ذلك أنه كان يجوز للمدعى أن يقيد دعواه في أى وقت بعد إعلان صحيفتها إذ ليس من شأن هذا الجواز أن يحدد ميعاداً لم ينص عليه القانون .

ومن حيث إنه ينبى على ماسبق ذكره أن يكون الحكم المطعون فيه ، [ إذ طبق المادة ٤٠٧ من قانون المرافعات الجديد على قيد الاستئناف ، لم يخطئ في القانون أو تفسيره ويكون الوجه الأول من سبب الطعن مردوداً .

ومن حيث إنه بالنسبة إلى الوجه الثانى فإنه وإن كانت المادة ٤٠٧ قد نصت على الحكم ببطالان الاستئناف في حالة قيده بعد الميعاد ، وإن كانت المطعون عليها الأولى طلبت بالجلسة الأولى التى حددت لنظر الاستئناف الحكم بعدم قبوله شكلاً لقيده بعد الميعاد ، وإن كانت المحكمة قضت باعتباره غير قائم ولم تحكم ببطالانه على مقتضى النص — إلا أنه لما كان قيد الاستئناف في الميعاد المحدد هو من الشروط الشكلية الواجب توافرها وإلا امتنع النظر في موضوع الاستئناف . وكان يبين من الحكم أنه أقيم على هذا الاعتبار — وكان قضاؤه باعتبار الاستئناف غير قائم يتضمن بذاته القضاء ببطالان الاستئناف الذى رتبته



المادة على قيده بعد الميعاد ، — لما كان ذلك لا يكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون أو تفسيره ، ومن ثم يكون هذا الوجه مردوداً أيضاً .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون للطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

( ٢٠ )

القضية رقم ٣٩٤ سنة ٣١ قضائية :

برئاسة حضرة المستشار الأستاذ عبد الحميد وشاحي وبحضور حضرات الأساتذة :  
سليمان ثابت وعبد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وعبد العزيمى المستشارين .

(١) اجاره . اختصاص . طلب اخلاء المستأجر من العين المؤجرة لعدم دفع الأجرة . رفض الدعوى تأسيساً على أن المستأجر تملك العين المؤجرة . هذا لا يعتبر تطبيقاً لنصوص القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإنما هو وفقاً للقواعد العامة .

(٢) اجارة . اختصاص . تقض . دعوى أمام المحكمة الابتدائية بطلب اخلاء المستأجر لعدم وفائه بالأجرة . دفعه بأنه تملك العين المؤجرة . رفض الدعوى تأسيساً على هذا المدفع . اختصاص المحكمة الابتدائية بالدعوى . اختصاصها بالمدفع تبعاً . قيمة الدعوى وعقد الإيجار لا تميز ما تبين ونحسب جنيتها . حكم نهائى من محكمة ابتدائية . الطعن فيه بطريق النقض . جائز . المادة ٢٥٤ منرافعات .

(٣) دفاع . اجراءات تقاضى . بجز القضية للحكم بعد مرافعة الخصوم وتقديم مستنداتهم . طلب أحد الخصوم فتح باب المرافعة لتقديم مستندات أو مد أجل الحكم لتقديم مذكرة . الحكم فى الدعوى دون اجابة هذا الطلب . لا اخلاء بحق الدفاع .

(٤) إجارة . ملكية . حكم . تعييبه . دعوى من المؤجر بطلب إخلاء المستأجر من العين المؤجرة لعدم وفائه بالأجرة . رفض المحكمة الدعوى تأسيساً على ما دفع به المستأجر من أنه تملك العين المؤجرة بالشراء . تعرضها الى ما قد منه المستأجر من المستندات لجرد التحقق من انتهاء عقد الإيجار بشرائه العين دون البحث فى الشروط اللازمة لنقل الملكية . النعى على الحكم بالخطأ فى القانون لاعتماده على هذه المستندات حاله كونها لا تفيد انتقال الملكية للمستأجر . نعى فى غير محله .

(٥) إجارة . حكم . تسبيبه . رفض طلب المؤجر اخلاء المستأجر من العين تأسيساً على شراء المستأجر لهذه العين . النعى على الحكم مخالفة القانون بحجة أن المؤجر ولو كان غير مالك طلب اخراج المستأجر لعدم وفائه بالأجرة . نعى فى غير محله .

(١) متى كان الواقع هو أن الظاعنة أقامت دعواها بطلب اخلاء المطعون عليه الأول من العين المؤجرة لعدم وفائه بالأجرة المستحقة استناداً إلى المادة الثانية

من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وكانت المحكمة اذ رفضت طلب الاخلاء قد أسسته على دفاع المستأجر من أن علاقة الايجار التي كانت قائمة بينه وبين المؤجرة قد انتهت بشرائه العين المؤجرة ، فان هذا الذي قرره المحكمة ليس تطبيقا لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وانما هو وفقا لقواعد القانون العام.

(٢) متى كانت المحكمة الابتدائية مختصة بالفصل في طلب الاخلاء المشار إليه وفقا لقواعد القانون العام فتكون مختصة تبعا بالفصل فيما دفع به المستأجر من أن عقد الايجار قد انتهى بشرائه العين المؤجرة . ولما كان الثابت بالأوراق أن قيمة كل من الدعوى وعقد الايجار الذي دفع بانتهائه تقل عن مائتين وخمسين جنيا فيكون الحكم قد صدر من المحكمة الابتدائية بصفة نهائية. ومن ثم يكون الطعن فيه بطريق النقض جائزا وفقا لنص المادة ٤٢٥ من قانون المرافعات .

(٣) إذا كان الثابت بالحكم أنه بعد أن قدم الخصوم مستنداتهم في الدعوى وترافعوا فيها قررت المحكمة بالجلسة الأخيرة حجزها للحكم ، فانه لا تريب عليها إذ هي فصلت في الدعوى دون أن تجيب الطاعنة إلى طلب اعادتها إلى المرافعة لتقديم مستندات أو مد أجل الحكم لتقديم مذكرات ، إذ أن هذا الطلب لا يعتبر دفعا تمسكت به الطاعنة أمام المحكمة ، ومن ثم فانه يكون في غير محله النعي عليها بأنها أخلت بحق الطاعنة في الدفاع .

(٤) متى كانت المحكمة اذ قضت بانتهاء عقد الايجار الذي تستند اليه الطاعنة في طلب الاخلاء ، لم تكن في صدد البحث في انتقال ملكية العين المؤجرة منها إلى المطعون عليه الأول فتبحث الشروط الواجب توافرها قانونا حتى تنتقل الملكية اليه وانما تعرضت لمستنداته للاستدلال منها على انتهاء عقد الايجار بشرائه العين المؤجرة بصرف النظر عن البحث في انتقال الملكية ، فليس فيما امتنعت اليه في هذا الخصوص أية مخالفة للقانون .

(٥) إذا كان الحكم قد خلاص في قضائه إلى اعتبار أن عقد الايجار الذي تستند اليه الطاعنة صار لا وجود له بشراء المستأجر للعين المؤجرة اليه ،

وبالتالى تكون دعوى الاخلاء على غير أساس . فان هذا الذى قرره الحكم لا خطأ فيه . ذلك أنه بعد أن أقامت المحكمة قضاءها على انتهاء عقد الإيجار يكون فى غير محله اعتمادها على هذا العقد بحجة أن للمؤجر حتى لو كان غير مالك الحق فى طلب اخلاء المستأجر اذا تأخر فى دفع الأجرة المستحقة .

### الوقائع

فى ١١ من يولييه سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة المنصورة الابتدائية الصادر فى ٢٧ من مارس سنة ١٩٥١ فى القضية رقم ٩٣٥ سنة ١٩٥٠ — وذلك بتقرير طلبت فيه الطاعنة الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع أصلياً الحكم بنقض الحكم المطعون فيه وإخلاء العين المؤجرة الميمنة الحدود والمعلم بصحيفة افتتاح الدعوى مع إلزام المطعون عليهما الأول والثالث بالمصروفات والمقابل وأتعاب المحاماة واحتياطياً إحالة القضية على محكمة المنصورة الابتدائية للفصل فيها مجدداً وفى ١٤ و ١٧ من يولييه سنة ١٩٥١ أعلن المطعون عليهم بتقرير الطعن — وفى ٢٤ منه أودعت الطاعنة أصل ورقة إعلان المطعون عليهم بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافضة بمسنداتها — وفى ٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ أودع المطعون عليهما الأول والثالث مذكرة بدفاعهما مشفوعة بمسنداتهما طلبا فيها الحكم بعدم قبول الطعن لعدم جوازه بالنسبة إلى الحكم المطعون فيه أو الحكم برفضه مع إلزام الطاعنة بالمصروفات وأتعاب المحاماة — ولم تقدم المطعون عليها الثانية دفاعاً . وفى ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بعدم جواز الطعن وإلزام الطاعنة بالمصروفات وبجلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ أجلت الدعوى لإيداع مذكرات تكميلية فى الدفع بعدم جواز الطعن — وبتاريخ ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ أودعت الطاعنة مذكرة تكميلية طلبت فيها الحكم برفض الدفع وبقبول الطعن



شكلاً والحكم بالطلبات الميئة بتقرير الطعن. — وفي نفس اليوم وضعت النيابة العامة مذكرتها وعدلت فيها عن رأيها طالبة رفض الدفع بعدم جواز الطعن وبجوازه وقبوله شكلاً ورفضه موضوعاً وإلزام الطاعنة بالمصروفات. وبجلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها التكميلية. والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم.

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة النيابة العامة وبعد المداولة

من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن. —  
تتحصل في أن الطاعنة أقامت على المطعون عليه الأول الدعوى رقم ٩٣٥ سنة ١٩٥٠ محكمة المنصورة الابتدائية وقالت شرحاً لها ، إنه استأجر منها بموجب عقد إيجار محرر في أول أغسطس سنة ١٩٣٨ دكانين لمدة سنة بجددت من سنة إلى أخرى برضاء الطرفين بأجرة شهرية مقدارها ١٢٠ قرشا صاغاً تضاف إليها الزيادة المقررة قانوناً ، وأنه استمر منتفعاً بالعين المؤجرة ، ولكنه تأخر في دفع الأجرة من أول فبراير سنة ١٩٤٩ حتى سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، فاستصدرت أمراً بالحجز على ما يوجد بالعين المؤجرة . ورفعت عليه الدعوى رقم ٨٥٩ سنة ١٩٥٠ محكمة شربين الجزئية تطلب الحكم عليه بمبلغ ٣٢٤٠ قرشا صاغاً ، ثم نهت عليه بالدفع بخطاب موصى عليه في ٣٠-١١-١٩٤٩ ، وأنها لذلك طلبت الحكم بفسخ عقد الإيجار وإخلاء العين المؤجرة استناداً إلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . ودفع المطعون عليه الأول الدعوى بأنه وأخاه المطعون عليه الثالث اشترى مباني الدكانين من زوج الطاعنة محمد القاضي عبد العاطي بعقد محرر في ٢٨-١١-١٩٤٣ وكذلك الأرض المواقين عليها من مصلحة الأملاك

(المطعون عليها الثانية) ودفعاً ثمنها إليها في ١٩-١٠-١٩٤٥ ثم أدخل هذه المصلحة خصماً في الدعوى كما ندخل المطعون عليه الثالث خصماً ثالثاً فيها منضمّاً إلى المطعون عليه الأول في طلباته و متمسكاً بنفس الدفاع الذي أبداه . وقررت المحكمة قبوله . ثم قضت في ٢٧-٣-١٩٥١ برفض دعوى الطاعنة وإلزامها بمصروفاتها وبمبلغ ٤٠٠ قرش صاغ مقابل أتعاب المحاماة للمطعون عليهما الأول والثالث ، تأسيساً على أنهما اشتريا الأرض من المطعون عليها الثانية والمباني المقامة عليها من مالكما زوج الطاعنة ، وأن الطاعنة أقرت هذا الشراء بالإقرارات الموقع عليها منها والتي تفيد قبضها مبالغ من الثمن لتسليمها إلى زوجها ، وأن المطعون عليهما الأول والثالث قاما بهدم الدكانين وإعادة بنائهما بشكل جديد وربطت العوائد عليهما باعتبارهما مالكيين لها ، وأنه بذلك يكون وضع يد المطعون عليه الأول قد تغير إلى مشتر بعد أن كان مستأجراً ، وصار عقد الإيجار الذي تستند إليه الطاعنة لا وجود له من وقت الشراء ، وبالتالي تكون دعوى الإخلاء لأساس لها من القانون والواقع . وقررت الطاعنة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن المطعون عليهما الأول والثالث دفعاً بعدم جواز الطعن تأسيساً على أن الحكم المطعون فيه قد صدر وفقاً للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وتنص الفقرة الرابعة من مادته الخامسة عشرة على أن الأحكام التي تصدر في المنازعات الناشئة عن تطبيقه لا تكون قابلة لأي طعن . هذا فضلاً عن أن الطاعنة قررت الطعن بطريق النقض مباشرة دون أن ترفع استئنافاً عن الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق : أن الطاعنة ، وإن كانت أقامت دعواها بطلب إخلاء الدكانين لأن المطعون عليه الأول لم يقيم بوفاء الأجرة المستحقة استناداً إلى المادة الثانية من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، إلا أنه دفع الدعوى بأن صفة وضع

به قد تغيرت لشرائه الدكانين المذكورين أرضاً وبناء من المطعون عليها الثانية وزوج الطاعنة محمد القصبي وبأنه لذلك صار عقد الإيجار الذي تستند إليه الطاعنة لوجود له قانوناً : وأن محكمة الموضوع أخذت بهذا الدفاع ، وذلك بعد أن أدخل المطعون عليه الأول مصلحة الأملاك خصماً في الدعوى وبعد أن قبل المطعون عليه الثالث خصماً ثالثاً فيها منضمّاً إلى المطعون عليه الأول في طلباته — والمحكمة ، إذ رفضت طلب الإخلاء ، قد أسسته على أن علاقة إيجار التي كانت قائمة بين الطاعنة والمطعون عليه الأول قد انتهت بشرائه العين المؤجرة : وهذا الذي قرره لم يكن تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإنما كان وفقاً لقواعد القانون العام . ولما كانت المحكمة الابتدائية مختصة بالفصل في طلب الإخلاء وفقاً للقانون المشار إليه ، فتكون مختصة تبعاً بالفصل فيما دفع به المطعون عليه الأول وانضم إليه فيه المطعون عليه الثالث من أن عقد الإيجار قد انتهى لشرائهما العين المؤجرة . ولما كان الثابت بالأوراق أن قيمة كل من الدعوى وعقد الإيجار الذي دفع بانتهائه تقل عن ٢٥٠ جنيتها . فيكون الحكم قد صدر من المحكمة الابتدائية بصفة نهائية . ومن ثم يكون الطعن فيه بطريق النقض جائزاً وفقاً لنص المادة ٤٢٥ مرافعات .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكالية ؛

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب : يتحصل أوجه في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان من وجهين ( أولهما ) إذ قررت المحكمة أنه على الرغم من اعتراف الطاعنة بالمذكرة المقدمة منها ولم يحضر الجلسة الأخيرة بأن الأرض لقام عليها الدكانان ملك لمصلحة الأملاك ( المطعون عليها الثانية ) وبأن المباني ملك لزوجها محمد القصبي عبد العاطي ، إلا أنها ادعت أن الأرض التي اشتراها المطعون عليهما الأول والثالث تغاير أرض الدكانين محل النزاع ، وأن المباني تلك لا اشتريتها بحقد فقد منها ، وإذا اعتمدت المحكمة على الإقرارات المنسوبة إلى الطاعنة بقبضها مبالغ من المطعون عليهما الأول والثالث خصماً من الثمرة



لتسليمها إلى زوجها - إذ قررت المحكمة ذلك تكون قد استندت إلى وقائع تخالف الثابت بالأوراق ذلك أنه يبين من مذكرة الطاعنة ومحضر الجلسة الأخيرة المقدم صورهما الرسمية بملف الطعن أنه لم يصدر منها أى اعتراف في هذا الخصوص ، كما أن الإقرارات المشار إليها لم تصدر منها إذ موقع عليها بامضاء منسوبة إليها في حين أنها تجهل القراءة والكتابة ، هذا فضلاً عن التناقض الظاهر بين عقد البيع وهذه الإقرارات إذ بينما ذكر في عقد بيع المباني المحرر في ٢٨-١١-١٩٤٣ أن الثمن دفع بأكمله فانه جاء بالإقرارات الثلاثة المحررة بعد ذلك في ١٩-٥-١٩٤٥ و ٣٠-٦-١٩٤٦ و ١٧-١٠-١٩٤٦ أن الطاعنة قبضت مبالغ من الثمن لتسليمها إلى زوجها .

ومن حيث إن هذا الوجه مردود بما يبين من الحكم المطعون فيه من أنه أقيم في أساسه على أن المطعون عليه الأول لم يعد مستأجراً من وقت شرائه هو وأخيه المطعون عليه الثالث أرض ومباني الدكانين من زوج الطاعنة محمد القصبي ومصلحة الأملاك المطعون عليها الثانية وذلك بناء على ما استخلصته المحكمة من عقد بيع المباني الصادر من أولها في ٢٨-١١-١٩٤٣ ومن قول المطعون عليها الثانية بجلسته ١٣-٣-١٩٥١ بأنها باعت الأرض للمطعون عليهما الأول والثالث في ٢٧-١١-١٩٤٥ ومن اعتراف الطاعنة في إنذار صادر منها إلى المطعون عليها الثانية في ٢٣-٩-١٩٤٨ بأن الأرض المقام عليها الدكانان هي التي اشتراها المطعون عليهما الأول والثالث وأنه لذلك يكون وضع يد المطعون عليه الأول قد تغيرت صفته من وضع يد يصفته مستأجراً إلى وضع يد يصفته مشترياً من تاريخ البيع كما أنه هو والمطعون عليه الثالث قاما بهدم الدكانين وأعادا بناءهما برخصة صادرة من مجلس بلدى شربين في ٢-١٢-١٩٤٧ وقد ربطت العوائد باسمهما : الأمر الذى يجعل عقد الإيجار الذى تستند إليه الطاعنة لا وجود له وبالتالي تكون دعوى الإخلاء المبنية على هذا العقد لا أساس لها من القانون والواقع : وهذا الذى قرره المحكمة مستمد من الأوراق

ولا يخالف الثابت بها ، وهو وحده كاف لإقامة الحكم فيها انتهى إليه ، ومن ثم يكون ما تنعاه الطاعنة على الحكم في خصوص ما أورده عن أثوالها في المذكرة المقدمة منها ومحضر الجلسة الأخيرة وعن الاقرارات المنسوبة إليها . على فرض خطأ الحكم فيه — غير منتج ، متى كان الحكم قد أُقيم في أساسه على أسباب أخرى صحيحة تكفي لحملة كما هو الشأن في الدعوى .

ومن حيث إن الوجه الثاني من السبب الأول هو لأن الحكم أخل بحق الطاعنة في الدفاع — ذلك أن الطاعنة قدمت إلى المحكمة طلبا بإعادة القضية إلى المرافعة لتمكينها من تقديم مستندات رداً على مستندات الخصوم التي قدمت إليها بالجلسة الأخيرة — إلا أن المحكمة رفضت إجابة هذا الطلب .

ومن حيث إن هذا الوجه مردود بما هو ثابت بالحكم من أنه بعد أن قدم الخصوم مستنداتهم في الدعوى وترافعوا فيها قررت المحكمة بالجلسة الأخيرة حجزها للحكم ، ولا تريب عليها إذا هي فصلت في الدعوى دون أن تجيب الطاعنة إلى طلب إعادتها إلى المرافعة لتقديم مستندات أو مد أجل الحكم لتقديم مذكرات ، إذ أن هذا الطلب لا يعتبر دفعاً تمسكت به الطاعنة أمام المحكمة .

ومن حيث إن السببين الثاني والثالث يتحصلان في أن الحكم — إذ استند في اعتباره أن المطعون عليهما الأول والثالث قد صارا مالكين للدكانين الموجرين من الطاعنة إلى أولهما ، على رخصة البناء المقدمة منه ، وعلى أن الطاعنة قد أقرت البيع الصادر إليهما من زوجها ومن المطعون عليها الثانية بالإقرارات الموقع عليها منها والتي تفيد قبضها جزءاً من الثمن لتسليم إلى زوجها — فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون — ذلك أن رخصة البناء لا تفيد ملكية المرخص له ،

إذ هي تعطى لغير المالك وللمستأجر أو المنتفع أو المقاول - وأن المطعون عليهما الأول والثالث يستندان إلى عقود غير مسجلة لاتصلح لنقل الملكية كما يوجب قانون الشهر العقاري - وفضلاً عن ذلك فإن للمؤجرة حتى لو كانت غير مالكة الحق في طلب إخلاء المستأجر إذا تأخر في دفع الأجرة المستحقة .

ومن حيث إن هذين السببين مردودان بأن المحكمة إذ قضت بانتهاء عقد الإيجار الذي تستند إليه الطاعنة في طلب الإخلاء ، فإنها لم تكن في صدد البحث في انتقال ملكية الدكانين المؤجرين منها إلى المطعون عليه الأول فتبحث الشروط الواجب توافرها قانوناً حتى تنتقل الملكية إليه وإلى المطعون عليه الثالث ، وإنما تعرضت لمستندات المطعون عليهما المذكورين للاستدلال منها على انتهاء عقد الإيجار بشرائهما العين المؤجرة بصرف النظر عن البحث في انتقال الملكية ، وليس فيما استند إليه الحكم في هذا الخصوص مخالفة ؛ للقانون . وأما القول بأن للطاعنة بوصفها مؤجرة الحق في طلب الإخلاء لعدم دفع الأجرة حتى لو كانت غير مالكة فردود بأن الحكم قد خلص في قضائه إلى اعتبار أن عقد الإيجار الذي تستند إليه الطاعنة صار لا وجود له بشراء المستأجر الدكانين المؤجرين إليه ، وبالتالي تكون دعوى الإخلاء على غير أساس . وهذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه ، ذلك أنه بعد أن أقامت المحكمة قضاءها على انتهاء عقد الإيجار وزوال صفتها في طلب الإخلاء يكون اعتمادها على هذا العقد في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .



جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٢

(٢١)

القضية رقم ١٣٩ سنة ٢٠ قضائية :

رئاسة حضرة المستشار الأستاذ عبد الجيد وشاحي وبحضور حضرات الأساتذة : سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين .

ضرائب . اعلان . حكم . تسببه . قضاؤه بعدم قبول الطعن في قرار لجنة التقدير شكلا لرفعه  
بعد الميعاد . تأسيسه على دعامين (الأولى) أن مستلم الخطاب الموصى عليه ابن عم للطاعن ويتردد  
على محله وأنه استلم الخطاب في هذا المحل . (الثانية) أن الطاعن اعترف بأن ابن عمه سلمه الخطاب  
ومع ذلك لم يرفع طعنه إلا بعد مضي الميعاد القانوني من تاريخ استلامه له . كفاية الدعامة الثانية  
وحدها لإقامة الحكم . النعى على الحكم في دعامته الأولى يكون غير منتج .

لما كان يبين من الحكم أنه إذ قضى بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد  
الميعاد أقام قضاؤه على دعامين (أولهما) ما استخلصته المحكمة من الأوراق  
والتحقيق الذي أجرته من أن مستلم الخطاب الموصى عليه ابن عم للطاعن ويتردد  
على محله وأن الخطاب سلم إليه في هذا المحل (وثانيهما) أن الطاعن اعترف  
بأن ابن عمه سلمه الخطاب الموصى عليه بعد خمسة عشر يوما من تاريخ تسليمه  
إليه وأنه بذلك يكون قد ثبت بدليل قاطع لا يقبل الشك أن الطاعن تسلم  
الخطاب تسليما فعليا وعلم بمضمونه ، ومع ذلك لم يرفع طعنه إلا بعد مضي الميعاد  
المقرر للطعن محسوبا على الأقل من ذلك التاريخ ، وكانت هذه الدعامة الثانية  
تكفي وحدها لإقامة الحكم ، ذلك أنه وقد اعترف الطاعن بتسليم الخطاب يكون  
قد تحقق — في تاريخ هذا التسلم — مانصت عليه المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤  
لسنة ١٩٣٩ من إعلان الممول بقرار لجنة التقدير : وكان ماذهب إليه الطاعن  
من أحقيته في رفع الطعن في أي وقت نظرا لأن ابن عمه لم يسلمه الخطاب

الا بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ تسليمه اليه في غير محله إذ من تاريخ هذا التسليم الفعلي الذي تحقق به إعلانه بقرار اللجنة يبدأ ميعاد الطعن : وكان القول بعدم جواز اعتبار تاريخ تسليم الطاعن للخطاب الموصى عليه بداية لميعاد الطعن لبطلان تسليم الخطاب إلى ابن عمه بناء على أوجه البطلان التي أوردها غير مقبول ، لأنه بفرض قيام هذا البطلان فإنه لا يلحق إلا بإجراء تسليم الخطاب إلى ابن عم الطاعن دون أن يؤثر على تسليمه إلى الطاعن ، لما كان ذلك كذلك فإنه يكون غير منتج البحث فيما نعه الطاعن على الحكم في دعائه الأولى من بطلان تسليم الخطاب إلى ابن عمه وكذلك مانعاه على أسباب الحكم من تناقض في هذا الخصوص .

## الوقائع

في يوم ١٤ من مايو سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف الاسكندرية الصادر في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ في الاستئناف رقم ٦٣ سنة ٥ ق - وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع ينقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على دائرة أخرى للفصل فيها على أساس عريضة الاستئناف المعلنة في ٢٤ من مارس سنة ١٩٤٩ مع إلزام المطعون عليهم بالمصروفات وأتعاب المحاماة . وفي ٢٧ و ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليهم بتقرير الطعن - وفي ٣ من يونيو سنة ١٩٥٠ أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليهم بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن - وفي ٢٤ من يونيو سنة ١٩٥٠ أودع المطعون عليهم مذكرة يدافعهم مشفوعة بمستنداتهم طلبوا فيها رفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات . وفي ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعاً وإلزام الطاعن بالمصروفات . . وبجلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى

على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطرفين والنيابة العامة على  
ما جاء من تكرارهم . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقدم ومرافعة  
المحاميين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة ؛

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية ؛

ومن حيث إن وقائع الدعوى ، حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر  
أوراق الطعن ، تتحصل في أن لجنة تقدير الضرائب بالاسكندرية أصدرت  
في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٤٨ قراراً بتقدير أرباح الطاعن عن السنوات من ١٩٣٨  
حتى ١٩٤٦ بالمبالغ التي قدرتها . وفي ٨ من يولييه سنة ١٩٤٨ رفع الطاعن على  
المطعون عليهما الأولين الدعوى رقم ٢٣٠ تجارى كلى الاسكندرية سنة ١٩٤٨  
بالطعن في القرار المذكور . ودفع الحاضر عن مصلحة الضرائب بعدم قبول  
الطعن شكلاً لرفعه بعد الميعاد ، تأسيساً على أن الطاعن أعلن بالقرار المطعون  
فيه بخطاب موصى عليه مع علم الوصول في ٨ من أبريل سنة ١٩٤٨  
وأنه مضى من هذا اليوم حتى رفع الدعوى أكثر من خمسة عشر يوماً ميعاد  
الطعن المقرر بالمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . وطلب الطاعن رفض  
هذا الدفع استناداً إلى أنه لم يعلن بالخطاب الموصى عليه وأن الإمضاء الموقع  
بها على علم الوصول ليست إمضاءه وإنما هي لشخص آخر يدعى كامل عوض  
لا يعمل في محله ولا تربطه به علاقة . وبجلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ سألت  
المحكمة الطاعن ، ومما أجاب به أن كامل عوض سلمه الخطاب الموصى عليه  
بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ تسليمه إليه . وقررت المحكمة الانتقال إلى محل  
الطاعن لتحقيق إجراءات تسليم الخطاب إلى كامل عوض ، وتم هذا الانتقال  
في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ . وفي ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة



بقبول الدفع المقدم من مصلحة الضرائب وبعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه بعد الميعاد . واستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٦٣ سنة ٥ قضائية محكمة استئناف الاسكندرية التي قضت في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بتأييده لأسبابه ولأن الطاعن لم يأت بجديد . وقرر الطاعن الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم الطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون من وجهين (أولهما) إذ اعتمدت المحكمة على أن الطاعن أعلن بقرار لجنة التقدير بالخطاب الموصى عليه الذي سلم إلى كامل عوض في ٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ ، استناداً إلى ماقرته من أن مستلم الخطاب قريب للطاعن ويتردد على محله وتسلمه في هذا المحل ، مما يكون معه هذا الإعلان صحيحاً — مع أن كامل عوض هذا ليس من أقارب الطاعن أو أصهاره الساكنين معه ولا وكيلاً عنه أو خادماً عنده بالأجرة ، وأنه تبين من محضر الانتقال أن الطاعن يعمل وحده في محله : وينبني على ذلك أن يكون إعلان الخطاب الموصى عليه باطلاً قانوناً ولا يصح الاحتجاج به على الطاعن في تحديد بداية ميعاد الطعن في قرار اللجنة من تاريخه ، ذلك أنه يشترط في الإعلان بطريق البريد أن يكون مستكملاً شروط الإعلان على يد محضر (والوجه الثاني) إذ اعتمدت المحكمة على ما قرره الطاعن بجلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ من أن كامل عوض سلمه الخطاب الموصى عليه بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ تسليمه إليه دون أن يبادر الطاعن بالطعن في قرار اللجنة في الميعاد محسوباً على الأقل من ذلك التاريخ — مع أن الطاعن لم يتسلم الخطاب إلا بعد فوات ميعاد الخمسة عشر يوماً المقرر للطعن ، مما ينحوله الحق في رفع هذا الطعن في أي وقت بعد ذلك — وأنه متى كان إعلان الخطاب إلى كامل عوض باطلاً قانوناً فلا يصح أن يترتب على تسليم الطاعن له أي أثر ، ومن ثم لا يجوز اعتبار تاريخ هذا التسليم بداية لميعاد الطعن .

ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان لتناقض أسبابه — ذلك أن المحكمة ، مع أنها قالت إن ذكر اسم وصفة مستلم الإعلان بطريق البريد شرط جوهرى لصحته ، فلما قررت صحة إعلان الخطاب الموصى عليه إلى كامل عوض ، وذلك على الرغم من أنه ليس من الأشخاص الذين أجاز قانون المرافعات تسليم الإعلان إليهم .

ومن حيث إنه لما كان يبين من الحكم أنه أقيم على دعامين ( أولاهما ) ما استخلصته المحكمة من الأوراق والتحقيق الذى أجرته أثناء الانتقال من أن كامل عوض مستلم الخطاب الموصى عليه ابن عم للطاعن ويتردد على محله وأن الخطاب سلم إليه فى هذا المحل ( وثانيهما ) أن الطاعن اعترف بجلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بأن كامل عوض سلمه الخطاب الموصى عليه بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ تسليمه إليه وأنه بذلك يكون قد ثبت بدليل قاطع لا يقبل الشك أن الطاعن تسلم الخطاب تسليماً فعلياً وعلم بمضمونه ، ومع ذلك فإنه لم يرفع طعنه إلا فى ٨ من يولييه سنة ١٩٤٨ أى بعد مضي الميعاد المقرر للطعن محسوباً على الأقل من ذلك التاريخ — وكانت هذه الدعامة الثانية تكفى وحدها لإقامة الحكم فيما قضى به من عدم قبول الطعن لرفعه بعد الميعاد : ذلك أنه ، وقد اعترف الطاعن بتسليم الخطاب الموصى عليه ، يكون قد تحقق — فى تاريخ هذا التسليم — ما نصت عليه المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من إعلان الممول بقرار لجنة التقدير : أما ما ذهب إليه الطاعن من أحقيته فى رفع الطعن فى أى وقت — نظراً لأن كامل عوض لم يسلمه الخطاب إلا بعد مضي خمسة عشر يوماً ميعاد الطعن — ففى غير محله ، إذ من تاريخ هذا التسليم الفعلى الذى تحقق به إعلانه بقرار اللجنة يبدأ ميعاد الطعن . وأما قوله بعدم جواز اعتبار تاريخ تسليمه للخطاب الموصى عليه بداية لميعاد الطعن لبطلان تسليم الخطاب إلى كامل عوض بناء على أوجه البطلان التى أوردها فهو قول غير مقبول ؛

لأنه بفرض قيام هذا البطلان فانه لا يلحق إلا اجراء تسليم الخطاب الى كامل عوض دون أن يؤثر على تسليمه الى الطاعن — وكان ينبغي على ذلك أن يكون الوجه الثاني من السبب الأول من سببي الطعن مردوداً ، وألا يكون هناك محل للبحث فيما أثاره الطاعن في الوجه الأول من هذا السبب من بطلان تسليم الخطاب الى كامل عوض وكذلك فيما نعاه في السبب الثاني من تناقض في أسباب الحكم في هذا الخصوص — لما كان ذلك كذلك يكون الطعن بسببيه على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

## ( ٢٢ )

### القضية رقم ٢٢٣ سنة ٢٠٠٢ القضائية :

برئاسة حضرة المستشار الأستاذ عبد الحميد وشاحي وبحضور حضرات الأساتذة : سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ووحيد العربي المستشارين .

حكم . تسيبه . قضاؤه برفض دعوى رفعها الطاعنة بطلب تثبيت ملكيتها الى حصة شائعة في منزل رسا مزادها على المطعون عليه الأول . تأميس قضائه على أن الالبت من مستندات الطرفين أن الحصة التي رسا مزادها على المطعون عليه الأول كانت مملوكة لآخرين غير من تلقت الطاعنة الملكية منهم فلا ضرر بصيها من رسو المزاد عن حصة لا شأن لها بها . عدم إرادته بياناً عن المستندات التي استند منها تقريره أن الحصة التي رسا مزادها هي غير الحصة المطالب بها وأن الأشخاص الذين تلقى منهم المطعون عليه الأول ملكية الحصة التي رسا مزادها عليه هم غير من تلقت منهم الطاعنة ملكية حصتها . عدم بيانه الأدلة والقرائن التي جعلته ينتهي الى هذا التقرير مع لزوم هذا البيان للفصل في الدعوى . قصور الحكم بما يستجوب نقضه .

متى كان يبين من الأوراق أن الطاعنة طلبت الحكم بتثبيت ملكيتها الى مقدار معين على الشيوع في المنزل موضوع الدعوى وبطلان اجراءات نزع الملكية وحكم رسو المزاد الصادر للمطعون عليه الأول بالنسبة للمقدار المذكور بناء على طلب المطعون عليها الثانية ضد زوجها المطعون عليه الثالث ،



وذلك استناداً الى أنها تملك هذا المقدار بموجب عقد بيع مسجل ، وكانت المحكمة إذ قضت برفض دعوى الطاعنة أقامت قضاءها على أن الثابت بمستندات الطرفين أن الحصة التي رسا مزادها على المطعون عليه الأول والتي تقع شائعة في المنزل كانت مملوكة لآخرين غير من تلقت الطاعنة الملكية عنهم فلا ضرر يسببها من رسو المزاد عن حصة لاشأن لها بها ، وأنها لم تقدم إثباتاً لدعواها غير عقد البيع المسجل الصادر لها من زوجها ببيع حصة معينة شائعة في المنزل المذكور وحكم صادر بتثبيت ملكيتها الى ثلاثة قراريط من ضمن الحصة المذكورة ، كما أنها لم تقدم ما يقطع في أن المقدار الراسي مزاده على المطعون عليه الأول والذي يقع على الشيوع في المنزل هو نفس المقدار الذي تطلب تثبيت ملكيتها اليه ، هذا فضلاً عن أن المطعون عليه الأول قال بعدم منازعته للطاعنة فيما تملكه على الشيوع في المنزل المشار اليه — وكان هذا الذي اعتمدت عليه المحكمة خلوا من بيان مفصل عن المستندات التي استمدت منها تقريرها بأن الحصة التي رسا مزادها هي غير الحصة المطالب بها وبأن الأشخاص الذين تلقى المطعون عليه الأول منهم ملكية الحصة التي رسا مزادها عليه هم غير الأشخاص الذين تلقت الطاعنة منهم ملكيتها كما خلا من بيان الأدلة والقرائن التي جعلت المحكمة تنهى الى هذا التقرير — وكان هذا البيان لازماً للفصل في الدعوى ، خصوصاً وأن الطاعنة أسستها على عقد البيع المسجل والصادر لها من مورثها ومورث المطعون عليه الثالث وعلى أن المقدار المبيع لها هو ذات المقدار الذي رسا مزاده على المطعون عليه الأول . متى كان ذلك كذلك يكون الحكم معيباً بقصور يبطله ويستوجب نقضه .

## الوقائع

في يوم ١٩ من يولية سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة القاهرة الابتدائية الصادر بهيئة استئنافية في ٩ من مايو سنة ١٩٥٠ في القضية رقم ١٢٥٠ سنة ١٩٤٩ — وذلك بتقرير طالبت فيه الطاعنة الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على دائرة أخرى للفصل فيها مجدداً مع إلزام المطعون عليه بالمصروفات وأتعاب المحاماة .

وفي ٢٢ من يولية سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليهم بتقرير الطعن — وفي ٨ من أغسطس سنة ١٩٥٠ أودعت الطاعنة أصل ورقة إعلان المطعون عليهم بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداتها — ولم يقدم المطعون عليهم دفاعا .

وفي ٦ من يولية سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعنة بالمصروفات .

وبجلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم المحامى عن الطاعنة والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتهما — والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامى عن الطاعنة والنيابة العامة وبعد المداولة . من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية ؛

ومن حيث إن وقائع الدعوى تتحصل في أن الطاعنة أقامت على المطعون عليهم الدعوى رقم ٦٠٨ لسنة ١٩٤٨ مدنى محكمة بولاق الخرنجية تطلب الحكم بتثبيت ملكيتها الى ٦ قراريط شيوعا في مباني المنزل المبين بالصحيفة وببطلان

حكم رسو المزارد الصادر للمطعون عليه الأول في القضية رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٤٢ مدنى محكمة بولاق والتي اتخذت فيها إجراءات نزع الملكية بالنسبة الى ستة قراراتى شائعة فى المنزل المذكور بناء على طلب المطعون عليها الثانية ضد زوجها المطعون عليه الثالث نفاذاً لحكم بالنفقة ، وارتكبت الطاعنة الى عقد مسجل فى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٠٨ صادر اليها من زوجها أحمد طنطاوى مورثها ومورث ابنها المطعون عليه الثالث ويتضمن بيع ستة قراراتى شائعة فى المنزل المشار اليه . وفى ٩ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة برفض الدعوى استناداً الى أنه لا مصلحة للطاعنة فى رفعها : ذلك أنه ثابت بمستندات الطرفين أن الستة قراراتى التى رسا مزادها على المطعون عليه الأول والتي تقع شائعة فى المنزل كانت مملوكة لآخرين غير من تلقت الطاعنة الملكية عنهم فلا ضرر يصيبها من رسو المزارد عن حصة لا شأن لها بها . واستأنفت الطاعنة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٤٩ مدنى مستأنف محكمة مصر الابتدائية التى قضت فى ٩ من مايو سنة ١٩٥٠ بتأييده للأسباب التى بنى عليها ولما أضافته من أسباب تتحصل فى أن الطاعنة لم تقدم إثباتاً لدعواها غير العقد المسجل فى سنة ١٩٠٨ الصادر لها من زوجها ببيع ستة قراراتى شائعة فى المنزل والحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٨١٣ لسنة ١٩٣٦ مدنى محكمة بولاق والقاضى بتثبيت ملكيتها الى ثلاثة قراراتى من ضمن الستة قراراتى المذكورة كما أنها لم تقدم ما يقطع فى أن المقدار الراسى مزاده على المطعون عليه الأول والذى يقع على الشيوع فى المنزل هو نفس المقدار الذى تطلب تثبيت ملكيتها اليه ، هذا فضلاً عن أن المطعون عليه الأول قال بالجلسة بعدم منازعته للطاعنة فيما تملكه على الشيوع فى المنزل موضوع الدعوى . وفى ١٩ من يولية سنة ١٩٥٠ قررت الطاعنة الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم أنه مشوب بالقصور —  
ذلك أن المحكمة قضت برفض دعواها لعدم توافر المصلحة فيها استناداً الى



قررت أنه يبين من مستندات الطرفين أن الستة قراريط التي رسا مزادها على المطعون عليه الأول كانت مملوكة لآخرين غير من تلقت الطاعة منهم الستة قراريط التي تطلب تثبيت ملكيتها اليها وإلى أنه لم يقدم في الدعوى ما يقطع في أن المقدار الذي رسا مزاده على المطعون عليه الأول هو نفس المقدار المبيع إلى الطاعة — وذلك دون أن تحقق المحكمة هذه الوقائع ودون أن تبين الظروف والأدلة والقرائن التي أوصلتها إلى تكوين هذا الرأي .

ومن حيث إنه لما كان يبين من الأوراق أن الطاعة طلبت الحكم بتثبيت ملكيتها إلى ستة قراريط على الشيوع في المنزل وبطلان إجراءات نزع الملكية وحكم رسو المزاد الصادر في الدعوى رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٤٢ مدني بولاق ، وذلك استناداً إلى أنها تملك هذا المقدار بموجب عقد بيع مسجل في سنة ١٩٠٨ ، وأن المحكمة قضت برفض دعوى الطاعة اعتماداً على الأسباب التي وردت في الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه والآنف بيانها في الوقائع ، وكان هذا الذي اعتمدت عليه المحكمة خلواً من بيان مفصل عن المستندات التي استمدت منها تقريرها بأن الستة قراريط التي رسا مزادها هي غير الستة قراريط المطالب بها وبأن الأشخاص الذين تلقى المطعون عليه الأول عنهم ملكية الستة قراريط التي رسا مزادها عليه هم غير الأشخاص الذين تلقت الطاعة منهم ملكيتها كما خلا من بيان الأدلة والقرائن التي جعلت المحكمة تنتهي إلى هذا التقرير — وكان هذا البيان لازماً للفصل في الدعوى ، خصوصاً وأن الطاعة أسست على عقد البيع المسجل في سنة ١٩٠٨ والمصادر لها من مورثها — ومورث المطعون عليه الثالث وعلى أن المقدار المبيع لها هو ذات المقدار الذي رسا مزاده على المطعون عليه الأول — لما كان ذلك كذلك يكون الحكم معيياً بقصور يطله ويستوجب نقضه وذلك بغير حاجة إلى بحث بقية أسباب الطعن .

( ٢٣ )

القضية رقم ٢٦٨ سنة ٢٠ القضية :

برئاسة حضرة المستشار الأستاذ عبد الحميد وشاحي وبحضور حضرات الأساتذة : سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين .

(١) مرض موت . حكم . تسببه . تقريره لأسباب سائغة أن البائع لم يكن مريضاً بمرض الموت  
عند تحرير عقد البيع . رفضه ضمناً طلب الإحالة على التحقيق لإثبات هذا المرض . لا خطأ في تطبيق  
القانون ولا قصور .

(٢) مرض موت . نقض . طعن . حكم . تسببه . تقريره بأسباب سائغة أن الادعاء بمرض  
موت البائع عند تحرير عقد البيع غير جدي . الطعن بصورية تاريخ العقد . غير منتج . النعي على  
الحكم بالخطأ في الإسناد لقوله إن التاريخ غير متنازع فيه . تمى غير منتج أيضاً .

(١) متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تر فيما قاله الطاعن  
من أن البائعة كانت مريضة بمرض الموت عند تحرير عقد البيع إلا مجرد  
ادعاء غير جدي لأن الطاعن لم يقدم دليلاً أو حتى قرينة على أنها كانت  
مريضة ، فإن المحكمة بناء على هذه الأسباب السائغة التي أوردتها — تكون  
قد رفضت ضمناً طلب الإحالة على التحقيق لإثبات مرض الموت ، وهذا  
لا خطأ فيه في تطبيق القانون كما لا يشوبه القصور .

(٢) متى كانت المحكمة — بناء على الأسباب السائغة التي أوردتها —  
قد رأت فيما قاله الطاعن من أن البائعة كانت مريضة بمرض الموت عند تحرير  
عقد البيع ادعاءً غير جدي ، فانه يكون غير منتج الطعن بصورية تاريخ  
عقد البيع وطلب تحقيق هذه الصورية ، وكذلك النعي بالخطأ في الإسناد  
على قول المحكمة بأن التاريخ المذكور غير متنازع فيه . ذلك أن المقصود  
بصورية التاريخ في هذا المقام أن يوضع على العقد تاريخ غير صحيح يكون  
سابقاً على تاريخه الحقيقي لإخفاء أنه حرر في مرض الموت ، وهو ما رأت  
المحكمة عدم جدية الادعاء به .

## الوقائع

في يوم ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف المنصورة الصادر في ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٠ في القضية رقم ٨ سنة ٢ ق - وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على دائرة أخرى للفصل فيها مجدداً مع إلزام المطعون عليه بالمصروفات وأتعاب المحاماة عن جميع درجات التقاضي .

وفي ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليه بتقرير الطعن - وفي ٢٨ منه أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليه بالطعن وصوره مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداته - وفي ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أودع المطعون عليه مذكرة بدفاعه مشفوعة بمستنداته طلب فيها رفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ٣١ من مايو سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعن بالمصروفات .

وبجلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطرفين والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم والمحكمة أرجأت إصدار الحكم الى جلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة ؛

من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية ؛



ومن حيث إن الوقائع تتحصل في أن المطعون عليه بصفته ولياً على ولدٍ  
تظلمى الشهير بيوسف ومنجدة الشهيرة بنوسة أقام على الطاعن الدعوى  
رقم ٤٨ كلى سنة ١٩٤٩ محكمة الزقازيق الابتدائية بطلب الحكم باثبات صحة  
التعاقد الصادر اليه بهذه الصفة في ١٥ من أغسطس سنة ١٩٤٣ ببيع ٣ أفدنة  
و ١٠ قراريط و ١٢ سهماً بثمن مقداره ٣٧١ جنيه و ٢٥٠ مليم من هيلار  
منقريوس بدوى جدة القاصرين لأمهما وشقيقة الطاعن . ودفع الطاعن بأز  
العقد يخفى وصية لأن البائعة احتفظت لنفسها في العقد بحق الانتفاع بالمبيع  
مدى الحياة كما حظرت على المطعون عليه أن يتصرف في الأقطان بغير إذن  
من المجلس الحسبي . ودفع الطاعن أيضاً بأن العقد حرر في مرض موت البائعة  
وأنه مستعد لإثبات ذلك بالبينة . وذهبت محكمة أول درجة الى أن البيع  
ليس مضافاً الى مابعد الموت ، إذ هو بحسب نصوصه بيع منجز مقترن  
بشروط صحيحة وأنه لم يقم دليل على نوع مرض البائعة بل لم يقدم الطاعن  
أى دليل أو قرينة على أنها كانت مريضة ثم إن البيع لغير وارث ، وليس  
في القضية دليل على أن الثمن الوارد بالعقد فيه محاباه تزيد على الثلث ومن ثم  
قضت باثبات صحة التعاقد . واستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافاً  
برقم ٨ سنة ٢ ق محكمة استئناف المنصورة التي قضت في ٢٢ من مايو  
سنة ١٩٥٠ بتأييده مقرر محكمة أول درجة على أسبابها وأضافت إليها أن  
البائعة توفيت في سنة ١٩٤٦ أى بعد البيع بأكثر من ثلاث سنوات وأن  
لم يثبت بحال أن المرض قد أصابها قبل وفاتها . وقرر الطاعن الطعن في هذا  
الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب تتحصل في أن الطاعن تمسك  
في صحيفة الاستئناف بأن عقد البيع المنسوب الى مورثته حرر إبان مرض موتها  
وأن التاريخ الموضوع عليه غير صحيح وأنه مستعد لإثبات هاتين الواقعتين  
بالبينة ، ولكن المحكمة لم تجب الطاعن الى هذا الطلب ولم تشر اليه في حيثيات

حكمها بل قالت إن تاريخ العقد غير متنازع فيه ولذلك ينعى الطاعن على الحكم الخطأ في تطبيق القانون إذ لم يجر للطاعن وهو يعتبر أجنبي في هذا الخصوص أن يثبت بكافة الطرق القانونية أن العقد حرر في مرض الموت وأن التاريخ الموضوع عليه صوري ، كما ينعى على الحكم القصور في التسيب إذ أغفل الرد على هذا الدفاع ، وينعى عليه الخطأ في الإسناد إذ قرر أن التاريخ غير متنازع فيه رغم أن الطاعن يقول بصوريته .

ومن حيث إنه جاء بالحكم المطعون فيه في خصوص مادفع به الطاعن من أن العقد صدر في مرض موت المورثة «...فضلا عن أنه لم يثبت بحال أن البائعة قد أصابها المرض قبل وفاتها المجمع عليها من الطرفين أنها لم تتوف إلا في سنة ١٩٤٦ أي بعد البيع بثلاث سنوات أو تزيد ولم يثبت أن مرضها من الأمراض المميتة بطبيعتها قد أقعدها في دارها طول تلك المدة ولهذا كان الحكم المستأنف صائبا فيما انتهى إليه والطعن فيه غير سديد ومن ثم فقد حق إقراره » كما جاء بالحكم الابتدائي الذي أقره الحكم المطعون فيه "ولم يقدّم دليل على نوع مرض البائعة بل لم يقدم المدعى عليه الطاعن أى دليل أو حتى قرينة على أنها كانت مريضة " ويبين من ذلك أن المحكمة لم تر فيما قاله الطاعن من أن البائعة كانت مريضة مرض الموت عند تحرير عقد البيع إلا مجرد ادعاء غير جدى لأن الطاعن لم يقدم دليلا أو حتى قرينة على أنها كانت مريضة ، وبذلك تكون المحكمة بناء على هذه الأسباب السائغة التي أوردتها قد رفضت ضمنا طلب الإحالة على التحقيق لإثبات مرض الموت ، وهذا لاخطأ فيه في تطبيق القانون كما لايشوبه بالقصور . ومتى تقرر ذلك يكون غير منتج الطعن بصورية تاريخ العقد وطلب تحقيق هذه الصورية ، وكذلك النعي بالخطأ في الاسناد على قول المحكمة بأن التاريخ المذكور غير متنازع فيه - ذلك أن المقصود بصورية التاريخ في هذا المقام أن يوضع

على العقد تاريخ غير صحيح يكون سابقاً على تاريخه الحقيقي لإخفاء أنه حرر في مرض الموت ، وهو ما رأت المحكمة عدم جدية الادعاء به .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

( ٢٤ )

القضية رقم ٣٣٤ سنة ٢٠ القضية الثانية :

برئاسة حضرة المستشار الأستاذ عبد الحميد وشاخي وبحضور حضرات الأساتذة : سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العرومي المستشارين .

حكم . تصحيحه . ماهية التصحيح . وجوب قصره على ما يقع في منطوق الحكم من أخطاء مادية  
بمحة . عدم جواز إجراء تغيير في المنطوق بما يناقضه لما في ذلك من إخلال بحجية الشيء المحكوم فيه .  
مثال . المادتان ٣٦٤ ، ٣٦٥ من قانون المرافعات .

يترتب على صدور الحكم انتهاء النزاع بين الخصوم وخروج القضية  
من يد المحكمة بحيث لا يجوز لها أن تعود إلى نظرها بما لها من سلطة قضائية ،  
كما لا يجوز لها تعديل حكمها فيها أو إصلاحه . وهذا هو الأصل ، إلا أن  
الشارع رأى لاعتبارات قدرها عند وضع قانون المرافعات الجديد أن يجز  
للمحكمة أخذاً بما جرى عليه العمل . أن تصحح ما يقع في منطوق حكمها  
من أخطاء مادية بمحة ، فنص في المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات على أن  
( تتولى المحكمة تصحيح ما يقع في منطوق حكمها من أخطاء مادية بمحة كتابية  
أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم  
من غير مرافعة ) ثم نص في المادة ٣٦٥ مرافعات على أنه ( يجوز الطعن  
في القرار الصادر بالتصحيح إذا تجاوزت المحكمة فيه حقها المنصوص عليه  
في المادة السابقة وذلك بطعن الطعن الجائز في الحكم موضوع التصحيح )



ويبين من ذلك أن سلطة المحكمة في تصحيح ما يقع في منطوق حكمها مقصورة على الأخطاء المادية البحتة ، وهي التي لا تؤثر على كيانه بحيث تفقده ذاتيته وتجعله مقطوع الصلة بالحكم المصحح ، ومن ثم فهي لا تملك بحال أن تتخذ من التصحيح وسيلة للرجوع عن الحكم الصادر منها فتغير منطوقه بما يناقضه ، لما في ذلك من المساس بحجية الشيء المحكوم فيه. وإذن فتى كان الواقع هو أن المحكمة أصدرت حكماً يقضى برفض الاستئناف وتأيد الحكم الابتدائي القاضي بأحقية الشفيح في أخذ العقار بالشفعة ، ثم أصدرت بعد ذلك قراراً بتصحيح منطوق هذا الحكم ينص على إلغاء الحكم الابتدائي ورفض دعوى الشفعة ، فإنها تكون قد تجاوزت حقها في قرار التصحيح المشار إليه ، ذلك أنها أجرت تغييراً كاملاً في منطوق حكمها ، وهذا أمر لا تملكه ، مما يتعين معه نقض هذا القرار واعتباره كأن لم يكن لحطئه في القانون .

### الوقائع

في يوم ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ قرر الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة استئناف الاسكندرية في ٤ من يونيو سنة ١٩٥٠ والمصحح في ٣١ من يولييه سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقمى ١٧٤ سنة ٥ ق. و ٤٠ سنة ٦٠ ق. — والذي قضى أخيراً بإلغاء حكم محكمة طنطا الابتدائية الصادر في ٢٤ من يناير سنة ١٩٤٩ في القضية رقم ١٠٧٣ سنة ١٩٤٨ كلى طنطا والقاضى بأحقية الطاعن في أخذ الأرض الميئة بصحيفة الدعوى بالشفعة مقابل دفع الثمن ومقداره ألف جنيه عدا الملحقات . وطلب في ختام تقريره قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع أصلياً إلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء بطلبات الطاعن الواردة في صحيفة استئنافه واحتياطياً بإلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء بطلبات الطاعن الواردة بمذكراته المقدمة الى محكمة الاستئناف من حيث أخذ الصفقة بالثمن المسمى في العقد . ومن باب الاحتياط الكلى إعادة القضية الى دائرة أخرى للحكم فيها مجدداً مع إلزام المطعون عليهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن جميع الدرجات .

وفي ٤ ، ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليهم بتقرير الطعن —  
وفي ١٩ منه أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليهما بالطعن وصورة  
مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة  
بمستنداته — وفي ٧ من يناير سنة ١٩٥١ أودع المطعون عليه الثاني مذكرة  
بإفادته طلب فيها الحكم أصليا بعدم قبول الطعن شكلا واحتياطياً برفضه  
موضوعاً وإلزام الطاعن بالمصروفات وأتعاب المحاماة — ولم يقدم المطعون  
عليه الأول دفاعاً .

وفي ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت  
فيها برفض الدفع بعدم قبول الطعن وبقبوله شكلا وفي الموضوع بقبول  
الوجه الثالث وهو تجاوز المحكمة سلطتها في تصحيح منطوق الحكم الصادر  
بتاريخ ٣١ من يولييه سنة ١٩٥٠ ونقض هذا الحكم وإبطال قرار التصحيح  
الصادر بتاريخه مع إلزام المطعون عليهما بالمصروفات .

وبجلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر  
الجلسة حيث صمم محاميا الطاعن والمطعون عليه الثاني والنيابة العامة على  
ما جاء بمذكراتهم — والمحكمة أرجأت إصدار الحكم الى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة  
المحاميين عن الطاعن والمطعون عليه الثاني والنيابة العامة وبعد المداولة ؛

من حيث إن وقعة الدعوى ، حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر  
أوراق الطعن ، تتحصل في أن المطعون عليه الأول باع الى المطعون عليه  
الثاني قطعتي أرض فضاء منفصلتين عن بعضهما مساحة إحداهما قيراط  
و ١١ سهما وظهر أن المساحة الحقيقية للثانية ٤ قراريط و ١١ سهما ، وذكر

بالعقد ثمن إجمالي للقطعتين معا هو ألف جنيه ، وقد أراد الطاعن أخذ كبرى القطعتين بالشفعة ، فأنذر البائع والمشتري برغبته فيها مقابل مبلغ ٥٠٠ جنيه أو ما يظهر أنه الثمن الحقيقي ، ثم رفع الدعوى بها وقيدت برقم ١٠٧٣ سنة ١٩٤٨ كلى محكمة طنطا الابتدائية ، وقرر الحاضر عنه بالجلسة أنه يقبل أخذ القطعة المطلوبة بالشفعة مقابل ألف جنيه والملحقات ، وحكمت المحكمة في ٢٤ من يناير سنة ١٩٤٩ غياباً للبائع وحضورياً للمشتري بأحقية الشفيع في أخذ الأرض المبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى ومساحتها طبقاً لعقد البيع الصادر من المدعى عليه الأول ( المطعون عليه الأول ) الى الثاني ( المطعون عليه الثاني ) ٤ قرارات و ٣ أسهم وطبقاً لما ظهر من عملية المساحة ٤ قرارات و ١٤ سهماً مقابل دفع الثمن ومقداره ألف جنيه خلاف الملحقات وألزمت المدعى ( الطاعن ) — بالمصروفات ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات واستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٤٠ سنة ٦ ق. محكمة استئناف الاسكندرية كما استأنفه المشتري ( المطعون عليه الثاني ) وقيد استئنافه برقم ١٧٤ سنة ٦ ق. وضم الاستئنافان لبعضهما البعض . وكان نعى الشفيع ( الطاعن ) على الحكم منصبا على ما قضى به من التزامه بثمن مقداره ألف جنيه ، مع أن هذا المبلغ هو الثمن الإجمالي للقطعتين المبيعتين وكذلك ما قضى به من التزامه بالمصروفات وطلب تعديل الحكم بناء على ذلك وجعل الثمن ٧٧٧ جنيهاً و ٦٠٠ مليم بنسبة القدر المشفوع فيه الى جملة المساحة المباعة . أما المطعون عليه الثاني فقد عاب على الحكم قضاءه للطاعن بالشفعة مع أنه حصد الى تجزئة الصفقة المباعة في حين أنه ما كان يقوم بأى حال من الأحوال على مشتري القطعة الأولى منفردة لأنها لا تساوى شيئاً بالنسبة الى القطعة الثانية مما يكون معه حق الشفعة غير قابل للتجزئة . وفي ٤ من يونيو سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئنافين شكلاً وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف وألزمت كلا من المستأنفين بمصاريف استئنافه وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . ثم عادت المحكمة في ٣١ من يوليو سنة ١٩٥٠



وأصدرت قراراً بتصحيح منطوق هذا الحكم وجعله كالآتي : « حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الشفعة مع إلزام كل من المستأنفين بمصاريف استئنافه وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة » . وقرر الطاعن الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض على ما هو مبين في وقائع الطعن .

ومن حيث إن المطعون عليه الثاني دفع بعدم قبول الطعن شكلاً لخلوه من الأسباب المفصلة إذ أن الأسباب التي أوردها في التقرير غير محددة ولا معينة ولا يمكن أن يفهم منها إن كان الطاعن ينعى على الحكم الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله أو البطلان الجوهري الواقع في إجراءات .

ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأن الطاعن أورد في تقرير الطعن الأسباب التي يؤسس عليها طعنه ونواحي العوار التي يأخذها على الحكم المطعون فيه وموضعها منه وأثرها في قضائه ؛

؛ ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية ؛

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم أنه أخطأ في القانون — ذلك أن التصحيح الذي أجرته المحكمة على منطوق الحكم لا يدخل في ولايتها ، لأن المادة ٣٦٤ مرافعات وإن أجازت للمحكمة بعد صدور الحكم تصحيح ما يقع في منطوقه من الأخطاء المسادية البحتة أو الأخطاء الحسابية إلا أن التصحيح الذي أجرته لا يعد كذلك ، إذ هو تغيير شامل يقلب الحكم من وضع إلى آخر مناقض له تمام المناقضة .

ومن حيث إنه يترتب على صدور الحكم انتهاء النزاع بين الخصوم وخروج القضية من يد المحكمة ، بحيث لا يجوز لها أن تعود إلى نظرها بما لها من سلطة قضائية ، كما لا يجوز لها تعديل حكمها فيها أو إصلاحه . وهذا هو

الأصل : إلا أن الشارع رأى لاعتبارات قدرها عند وضع قانون المرافعات الحديد أن يجيز للمحكمة أخذاً بما جرى عليه العمل — أن تصحح ما يقع في منطوق حكمها من أخطاء مادية بحتة، فنص في المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات على أن « تتولى المحكمة تصحيح ما يقع في منطوق حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة » ثم نص في المادة ٣٦٥ مرافعات على أنه يجوز الطعن في القرار الصادر بالتصحيح إذا تجاوزت المحكمة فيه حقها المنصوص عليه في المادة السابقة وذلك بطرق الطعن الحاضرة في الحكم موضوع التصحيح . ويبين من ذلك أن سلطة المحكمة في تصحيح ما يقع في منطوق حكمها مقصورة على الأخطاء المادية البحتة ، وهي التي لا تؤثر على كيانه بحيث تفقده ذاتيته وتجعله مقطوع الصلة بالحكم المصحح ، ومن ثم فهي لا تملك بحال أن تتخذ من التصحيح وسيلة للرجوع عن الحكم الصادر منها فتغير منطوقه بما يناقضه ، لما في ذلك من مساس بحجية الشيء المحكوم فيه .

ومن حيث إنه يبين مما سلف أن المحكمة قد تجاوزت حقها في قرار التصحيح الذي أصدرته إذ أجرت تغييراً كاملاً في منطوق حكمها ، وهذا أمر لا تملكه ، ومن ثم يتعين نقض هذا القرار واعتباره كأن لم يكن لحطئه في القانون وذلك بغیر حاجة الى بحث بقية أسباب الطعن .

## جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢

(٢٥)

### القضية رقم ١٥٩ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة المستشار الأستاذ عبد الحيد وشاحي وبحضور حضرات الأساتذة : سليمان ثابت  
وحميد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العرومي المستشارين .

(١) دعوى منع التعرض . حكم . تسيبه . قضاؤه برفض دعوى منع تعرض . تأسيسه بصفة  
أصلية على عدم توافر شروط الحيازة المادية للعين . تحدث الحكم عن مستندات الملكية الخاصة بأحد  
الخصوم . تعرضه لهذه المستندات لا يتجاوز مجرد الاستئناس بها في المدعى وبالقدر الذي اقتضاه  
البحث فيها . النعي عليه بخالفة القانون . على غير أساس .

(٢) شهادة . إثبات . محكمة الموضوع . استقلالها بتقدير أقوال الشهود . حقها في اطراح  
ما لا تطعن إليه من هذه الأقوال .

(٣) نقض . طعن . حكم . تسيبه . النعي عليه بالخطأ في الإسناد بالنسبة لأقوال واردة  
في شكوى إدارية . عدم تقديم الطاعن صورة رسمية من هذه الشكوى . نعي غير مقبول .

(١) إذا كانت للدعوى الجوهرية التي أقيم عليها الحكم برفض دعوى  
منع التعرض هي عدم توافر شروط الحيازة المادية للأرض موضوع  
النزاع ، وكان تحدثه عن مستندات الملكية الخاصة بالطاعن لا يتجاوز  
الاستئناس بها في الدعوى وبالقدر الذي اقتضاه البحث فيها فيكون النعي  
على هذا الحكم بخالفة القانون على غير أساس .

(٢) لا تريب على المحكمة إذا هي لم تأخذ بأقوال شهود أحد الخصوم  
كما أنها غير ملزمة بتصديق الشاهد في كل أقواله ، فلها أن تطرح منها  
ما لا يطمئن إليه وجدانها ، إذ أن تقدير الشهادة واستخلاص الواقع منها  
أمر يستقل به قاضي الموضوع ، وبحسب الحكم أن يكون قد أقيم على أسباب  
من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها .



(٣) إذا كان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه استخلص من التحقيق الثابت بشكاوى إدارية نتائج لا تتفق مع ما جاء فيها فإن هذا النعى يكون غير مقبول متى كان لم يقدم إلى هذه المحكمة صورة رسمية من الشكاوى المذكورة يؤيد فيها ما ينعاه على الحكم في هذا الخصوص .

### الوقائع

في يوم ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة شين الكوم الابتدائية الصادر بهيئة استئنافية في ٨ من يناير سنة ١٩٥٠ في القضية رقم ٣٠٥ سنة ١٩٤٩ — وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع الحكم أصلياً بنقض الحكم المطعون فيه والقضاء بطلباته الواردة بصحيفة الدعوى واحتياطياً إحالة الدعوى على دائرة أخرى للفصل فيها مجدداً مع إلزام المطعون عليهما بالمصروفات وأتعاب المحاماة .

وفي ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليه الأول بتقرير الطعن — وفي ١٥ من يونيو سنة ١٩٥٠ أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليهما بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداته — وفي ١٥ من يوليو سنة ١٩٥٠ أودع المطعون عليه الأول مذكرة بدفاعه مشفوعة بمستنداته طلب فيها رفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات ومقابل، أتعاب المحاماة — ولم يقدم المطعون عليه الثاني دفاعاً .

وفي ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً وإلزام الطاعن بالمصروفات بها

وبجلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامى الطاعن والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتيهما — والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامي عن الطاعن والنيابة العامة وبعد المداولة ؛

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية ؛

ومن حيث إن وقائع الدعوى ، حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٢٥٤ سنة ١٩٤٨ محكمة قويسنا الجزئية على المطعون عليهما وقال فيها إنه يملك أرضاً رملية مساحتها نحو مائة فدان بحوض الباجورى رقم ٨ ، وأنه تصرف في جزء منها بالبيع الى فهمى منقريوس وآخرين . وأنه ظل يضع يده على باقى المساحة بصفة ظاهرة هادئة وزرع أشجاراً وأقام مباني على قطع منها وأجرى فيها إصلاحات وأخذ منها رمالا دون معارض ، إلا أن المطعون عليهما تعرضا له منذ شهرين وأجرت النيابة تحقيقاً فى الشكوى رقم ٣١٠ سنة ١٩٤٧ إدارى قويسنا ثم اصدرت فى ٢١ من أغسطس سنة ١٩٤٨ قراراً برفع يده عن هذه الأطنان فيما عدا ٨ أفدنة و ١٦ قيراطا ونفذت الجهة الإدارية هذا القرار فى ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٨ ، ولذا طلب الطاعن الحكم بصفة مستعجلة بإعادة وضع يده على الأرض الموضحة بعريضة الدعوى والتي قررت النيابة رفع يده عنها وكف منازعة المطعون عليهما له فيها . ودفع المطعون عليهما بأن مورثهما عبد الغنى المهيلمى كان يملك أرضاً رملية مساحتها ٢٤٧ فداناً و ٦ قراريط ، ٤ أسهم ، وباع جزءاً منها وبقي ١١٠ أفدنة و قيراط و ٤ أسهم نزع ملكيتها لدين على المورث ورسا مزادها فى ١١ من مارس سنة ١٩٣٤ على مراد السبطاسى وظلت تحت يده الى أن اشتراها المطعون عليه الأول بعقد محرر فى ٢٣ من يولييه سنة ١٩٤١ ومسجل فى ١٠ من مارس سنة ١٩٤٣ وأن المورث والراسى عليه المزاد والمطعون عليه

الأول كانوا يضعون اليد على هذه الأرض بأنفسهم أو بإقامة حراس من قبلهم ، وكان الطاعن أحد هؤلاء الحراس وقد تعهد في تحقيق الشكوى المشار إليها بعدم تعرضه ، وأن مايربط الطاعن بالأرض موضوع النزاع هو أن والده اشترى ٨ أفدنة و ١٠ قراريط من المالك الأصلي في سنة ١٩٣٣ فإذ به يدعى ملكية ١٤ فدانا ثم يتدرج أخيراً الى ١٠٠ فدان . كذلك أقام ابراهيم اسماعيل سرور الدعوى رقم ١٣٠١ سنة ١٩٤٨ محكمة قويسنا الجزئية على المطعون عليهما والطاعن وآخرين وقال فيها إنه يملك ٤ أفدنة و ١٦ قيراطا سهمين بطريق الشراء من الطاعن وآخرين وأنه يضع يده عليها بصفة مستمرة هادئة ظاهرة حتى وصل اليه إعلان من المطعون عليهما يدعيان فيها ملكيتهما لهذه الأرض ، ويطلبان إثبات حالتها بمقولة إنه أخذ أتربة منها وأحدث حفراً بها ، ولذا طلب الحكم بمنع تعرض المطعون عليهما وكف منازعتهم له فيها . وبجلسة ١١ من أغسطس سنة ١٩٤٨ أقر المطعون عليهما بأن ابراهيم اسماعيل يضع يده على الأرض المذكورة وأقام بها منشآت في سنة ١٩٤٨ كما سلم الطاعن بطلباته . وقررت المحكمة ضم الدعوى رقم ١٣٠١ سنة ١٩٤٨ الى الدعوى رقم ١٢٥٤ سنة ١٩٤٨ ثم قضت في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ بنذب الخبير المهندس يوسف افندى محمد والسابق ندبه في دعوى إثبات الحالة رقم ١٢٩٨ سنة ١٩٤٨ قويسنا وذلك لتحقيق وضع اليد وما يكون قد استجد على الأرض من مباني ومنشآت وما أجرى فيها من إصلاحات وهل أخذ منها رمال ومقدار المساحة التي استعملت لهذا الغرض . وبعد أن قدم الخبير تقريره ، رأت المحكمة أنه لم يوضح فيه بطريقة حاسمة من هو واضع اليد في السنة السابقة على صدور أمر النيابة بمنع تعرض الطاعن وعلى رفع دعوى إثبات الحالة بالنسبة الى ابراهيم اسماعيل سرور العزبي ، فقضت بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت الطاعن وضع يده بصفة هادئة مستمرة مدة سنة حتى صدور أمر النيابة برفع يده وليثبت المدعى الثاني أنه وضع يده على الأرض موضوع دعواه الى أن رفعت عليه دعوى إثبات الحالة في ٤ من أغسطس سنة ١٩٤٨ ولينفي المطعون عليهما ذلك .



وبعد أن تم التحقيق قضت في ١٤ من مارس سنة ١٩٤٩ في الدعوى رقم ١٢٥٤ سنة ١٩٤٨ برفضها ، وفي الدعوى رقم ١٣٠١ سنة ١٩٤٨ بمنع تعرض المطعون عليهما . واستأنف الطاعن والمطعون عليهما هذا الحكم وقيد الاستئناف برقمى ٣٠٥ سنة ١٩٤٩ و ٣٠٨ سنة ١٩٤٩ محكمة شبين الكوم الابتدائية التى قضت في ٨ من يناير سنة ١٩٥٠ بتأييده . وقرر الطاعن الطعن فى الحكم المذكور بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب . يتحصل أولها فى أن الحكم المطعون فيه خالف القانون—ذلك أن المحكمة قضت برفض دعوى الطاعن تأسيساً على ماقررتـه — مستمداً من بحثها فى أدلة الملكية وقوة العقود المقدمة من الطاعن وما يتصل بالملكية — من أوراق وشكاوى أشارت إليها ، وذلك على خلاف ما ثبت من تقرير الخبير وشهادة الشهود — من أن الطاعن لا يملك الأطيان المتنازع عليها وبالتالي لا يضع يده عليها — مع أنه لا يجوز وفقاً لنص المادة ٢٩ مرافعات قديم ( ٤٨ جديد ) أن يتحدث الطرفان عن الملكية فى دعوى اليد أو أن تؤسس المحكمة قضاءها فيها على الملكية ومستنداتها .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أنه إذ قضى برفض دعوى الطاعن — أقام قضاءه على أن الطاعن أقر فى تحقيق الشكوى المؤرخة فى ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ بأنه لا يضع يده إلا على القطعة البالغ مساحتها ٨ أفدنة و ١٦ قيراطا وأن ذلك قد تأيد بالإقرار الصادر منه فى ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٧ وبأقواله فى تحقيق الشكوى المؤرخة فى ٢٣ مايو سنة ١٩٤٨ بأنه لا يضع يده إلا على ١٤ فدانا ، وأنه لم يذكر أنه وضع يده على جميع الأرض المتنازع عليها إلا فى تحقيق النيابة بعد ذلك . كما اعتمد الحكم على أقوال شهود المطعون عليهما مطرحاً شهادة شهود الطاعن لتعارضها مع إقراره الآنف

ذكره ولأن أولهم لا يعرف حدود الأرض المتنازع عليها ولأن شهادة الثاني  
سماعية ، ولأن الثالث والخامس والسادس لا يعرفون مساحة هذه الأرض  
ولأن الشاهد الرابع قريب للطاعن ، وعلى أن أخذ الطاعن رمالاً من أماكن  
متفرقة منها لا يفيد وضع اليد الهادئ المستمر بعد أن ثبت أن النزاع كان  
مستمراً بين الطاعن ووكيل المطعون عليهما بسبب ذلك ، إلى وقعت جناية  
عاهة مستدمة بين الطرفين ثم صدر أمر النيابة بمنعه من أخذ الرمال ،  
وبخلص الحكم من ذلك إلى أن الطاعن قد عجز عن إثبات وضع يده وضعاً  
هادئاً مدة سنة إلى أن أصدرت النيابة أمرها برفع يده عنها. أما ما أشار إليه  
الحكم في أسبابه عن المستندات التي قدمها الطاعن نفسه فإنه لم يقصد به البحث  
في إثبات أو نفي ملكيته للأرض موضوع النزاع ، وإنما كان ذلك بسبيل  
الرد على دفاعه في شأن وضع يده إذ قرر أن هذه المستندات لا تؤيد دعواه  
في هذا الخصوص . ولما كانت الدعامة الجوهرية التي أقيم عليها الحكم  
برفض دعوى منع التعرض هي عدم توافر شروط الحياة المادية للأرض  
موضوع النزاع ، وكان تحدته عن مستندات الطاعن لا يتجاوز الاستئناس  
بها في الدعوى وبالقدر الذي اقتضاه البحث فيها فيكون النعي على الحكم  
بمخالفة القانون على غير أساس .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم مشوب بالبطلان ؛  
ذلك أنه استخلص من الوقائع والمستندات والتحقيقات والشكاوى الإدارية  
نتائج لا تتفق مع نصوصها ولا مع موجبها ولا مع غرض الأشخاص الذين  
بمدرت عنهم ، وشاهد ذلك أن في الدعوى وفي تقرير الخبير المنتدب  
في دعوى إثبات الحالة من الأدلة المادية ما يوید حياة الطاعن للأرض  
موضوع النزاع ، إذ باع جزءاً منها لآخرين بعقود مسجلة ، وإذ كان وضع  
يد إبراهيم إسماعيل سرور العربي الذي قضى الحكم لصالحه في دعواه رقم ١٣٠١  
سنة ١٩٤٨ نتيجة لوضع يد الطاعن البائع إليه بصفته مالكا كما استخلص

الحكم من تحقيق الشكوى رقم ٣١٠ إدارى قويسنا سنة ١٩٤٧ نتائج لا تتفق مع ما هو ثابت به إذا كان خاصا برمال أخذها الطاعن من أ ل ٨ أفدنة و ١٦ قيراطا - المملوكة اليه - كذلك يبين من التعهد الذى اعتمدت عليه المحكمة أنه كان عن أخذ رمال من ملك الغير ، فى حين أن ما يملكه المطعون عليهما لا يدخل فى الأرض موضوع النزاع . كما أخذت المحكمة بشهادة شهود المطعون عليهما دون إشارة الى ما وجه اليهم من مطاعن ، كما أهدرت شهادة شهود الطاعن مع أن فى أقوال شهود المطعون عليهما ما يؤيدها .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما يبين من الحكم من أن الخير أثبت فى تقريره أن المنازل والأشجار وكوشة الخير وطلبة المساء والسبيل والمصلى التى يستند اليها الطاعن فى وضع يده تدخل كلها فى الثمانية أفدنة التى يملكها والى تخرج عن موضوع النزاع . وأما عن أخذ الطاعن لرمال من أماكن متفرقة من هذه الأرض فإن المحكمة لم تعتبر ذلك وضع يد هادىء مستمر تتوافر معه شروط الحيابة القانونية إذ أن النزاع بسبب أخذ الرمال كان مستمرا بين الطاعن ووكيل المطعون عليهما حتى وقعت جناية عاهة مستديمة بين الطرفين ، وقد صدر بعدها أمر من النيابة بمنع الطاعن من أخذ الرمال من هذه الأرض . وهذا الذى أورده الحكم يتفق مع ما جاء بنتيجة تقرير الخير المقدمة صورتها الرسمية من الطاعن . ولا يخالف الثابت بالأوراق . وأما ما استخلصه الحكم من شهادة الشهود فإنه يتأدى من أقوالهم بالتحقيقات ولا تريب على المحكمة إذا هى لم تأخذ بأقوال شهود الطاعن كما أنها غير ملزمة بتصديق الشاهد فى كل أقواله ، فلها أن تطرح منها ما لا يطمئن اليه وجدانها إذ أن تقدير الشهادة واستخلاص الواقع منها أمر يستقل به قاضى الموضوع ، بحسب الحكم أن يكون قد أقيم على أسباب من شأنها أن تؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها - أما ما ينعاه الطاعن على الحكم من أنه استخلص من



التحقيق الثابت بالشكاوى الإدارية نتائج لا تتفق مع ما جاء فيها فهو غير مقبول إذ لم يقدم الى هذه المحكمة صورة رسمية من الشكاوى المذكورة توريد بها ما ينعاها على الحكم في هذا الخصوص .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم ، إذ قرر ضم الدعوى رقم ١٣٠١ سنة ١٩٤٨ الى الدعوى رقم ١٢٥٤ سنة ١٩٣٨ ثم قضى فيهما بحكم واحد بمنع تعرض المطعون عليهما لإبراهيم اسماعيل سرور العرنى ، وبرفض دعوى الطاعن ، يكون قد شابه البطلان لتناقضه في هذا القضاء ولتخاذل أسبابه — ذلك أن إبراهيم اسماعيل قد تلقى الملك من الطاعن بعقود ومسجلة في سنة ١٩٤٢ تثبت وضع يد الطاعن على جميع الأطيان محل النزاع في دعواه والتي تدخل ضمنها أطيان إبراهيم اسماعيل ، كما أنه لا يستقيم اقتناع المحكمة بشهادة الشهود في دعواه مع أنهم هم نفس الشهود في دعوى الطاعن وأقوالهم واحدة في الدعويين .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما يبين من الحكم من أنه : إذ قضى بمنع تعرض المطعون عليهما لإبراهيم اسماعيل لم يستند الى أنه يضع يده على الأرض موضوع دعواه باعتباره قد تلقى الملك من الطاعن ، وإنما لما ثبت للمحكمة من إقرار المطعون عليهما ومن أقوال شهود طرفي النزاع من أنه يضع يده على هذه الأرض مدة أكثر من سنة قبل رفع دعوى إثبات الحالة ، ولا تعارض في ذلك مع القضاء برفض دعوى الطاعن متى كان قد ثبت للمحكمة أنه لا يضع يده إلا على ٨ فدان و ١٦ قيراط خارجة عن موضوع النزاع !!

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم مشوب بالقصور ، ذلك أن المحكمة لم ترد على مانعها الطاعن في صحيفة استئنافه ومذكراته على الحكم الابتدائي من مخالفة للقانون ، وللثابت بالأوراق والمستندات والشكاوى

المنظمة وبالمعاينة التي أجراها الخبير المنتدب في دعوى إثبات الحالة وكذلك معاينة الخبير المنتدب من محكمة الدرجة الأولى وقد أثبتنا فيها وفي التقارير المقدمة منهما قيام الطاعن بأعمال مادية عديدة تويد وضع يده على الأرض محل النزاع ، وذلك على الرغم من أن هذه الأدلة جميعاً تويد دعواه ولها أكبر الأثر فيها .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه لا يعدو أن يكون ترويداً لما ورد بالسبب الثاني وبأنه لا يعيب الحكم أنه أغفل الرد على الأسباب التي أوردها الطاعن في صحيفة استئنافه ومذكراته متى كانت المحكمة قد أخذت بالأسباب التي بنى عليها الحكم الابتدائي ، وكانت هذه الأسباب تكفي لحمله كما هو الحال في الدعوى .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

## ( ٢٦ )

### القضية رقم ٢١٣ سنة ٢٠ قضائية :

برئاسة المستشار حضرة الأستاذ عبد الحميد وشاحي وبحضور حضرات الاساتذة : سليمان ثابت وعبد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العرومي المستشارين .

(١) شفعة . حكم . تسببه . قضاؤه بسقوط حق الشفع في الشفعة لعدم اظهار رغبته فيها في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العلم . اعتماده في توافر ركن العلم على خطاب أرسل للشفيع ويحوى جميع البيانات التي تمكنه من تقرير ما اذا كان يقدم أولاً يقدم على طلب الشفعة وكذلك بما أطمئنت اليه المحكمة من أقوال الشهود في التحقيق الذي أجرته . نفى الحكم بأسباب سائفة أن إرسال الخطاب للشفيع كان وليد الغش والنواطؤ . لاخطاً في القانون ولا قصور .

(٢) استرداد الحصة الميمنة . مناطه . أن يكون الشريك الذي يصحب الاسترداد مالكا على الشيوع في مجموع الملك المشترك لا في عين معينة من هذا الملك . المادة ٤٦٢ من القانون المدني ( التقدسم ) .

(١) متى كان الواقع في الدعوى هو أن المطعون عليه الثالث دفع بسقوط حق الطاعنة في الشفعة لعدم اظهار رغبته فيها خلال خمسة عشر يوماً

من تاريخ علمها بالبيع بالخطاب الموصى عليه المرسل اليها من وكيل المطعون عليهما الأولين وأحالت المحكمة الدعوى على التحقيق ليثبت المطعون عليه الثالث واقعة العلم بالبيع وشروطه قبل ابداء الرغبة في الشفعة بخمسة عشر يوما ولتنف الطاعة ذلك وتثبت أن البيع لم يتم إلا في تاريخ لاحق لارسال الخطاب ، وكانت المحكمة إذ قضت بقبول الدفع وسقوط حق الطاعة في الشفعة قد استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية وبالأدلة السائغة التي أوردتها أن البيع الذي تولد عنه حق الشفعة قد تم في التاريخ المبين بالكتاب المشار اليه والذي اعترفت الطاعة بتسلمه قبل أن ترفع دعوى الشفعة بمدة تزيد على شهرين وكان هذا الخطاب قد تضمن أركان البيع وشروطه الأساسية التي لا بد من علم الشفيع بها ليقدر على الموازنة بين أن يقدم على الطلب أولا يقدم ، وكان الأخذ بأقوال الشهود منوطا بتصديق المحكمة أيامهم واطمئنانها اليهم ولا سلطان لأحد عليها في تكوين عقيدتها مما يدلى به الشهود أمامها ما دامت لم تخرج عما تتحمله أقوالهم ، وهي بعد غير ملزمة بابداء الأسباب لتبرير عدم أخذها بشهادة من لا ترى الأخذ بشهادتهم وكان الحكم قد نفى ما أدعته الطاعة من أن توجيه الخطاب السالف ذكره اليها كان وليد الغش والتواطؤ بين البائعين والمشتري لعجزها عن تقديم الدليل على صحة ادعائها وبذلك لم يعول على دفاعها في هذا الخصوص . لما كان ذلك كذلك . يكون ماتعيه الطاعة على هذا الحكم من القصور والخطأ في القانون على غير أساس .

(٢) جرى قضاء محكمة النقض بأن الحصة الشائعة التي يجوز استردادها وفقاً لنص المادة ٤٦٢ من القانون المدني ( القديم ) هي الحصة الشائعة في مجموع الملك المشترك كله لا الحصة الشائعة في عين معينة من هذا الملك ، ذلك أن حلول أجنبي محل أحد الشركاء في جزء شائع في مجموع التركة هو وحده الذي قدر فيه الشارع مظنة اذاعة أسرار التركة وأفساد محيطها .



## الوقائع

فى يوم ١١ من يولية سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة الاسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية الصادر بتاريخ ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٠ فى القضية رقم ٦٣٤ سنة ١٩٤٩ — وذلك بتقرير طلبت فيه الطاعنة الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والحكم أصليا بأحقيتها فى أخذ الحصص موضوع الدعوى الموضحة الحدود والمعالم بعريفتها وبانذار الشفعة فى مقابل دفع ثمنها الحقيقى وقدره ١٢٧ جنيها و ١٨٩ مليا أو الثمن الذى يظهر أن المطعون عليه الأخير قد دفعه أو بأحقيتها فى استرداد الحصص المبعة فى مقابل دفع ثمنها والملحقات مع الزام المطعون عليهم بالتضامن بالمصروفات وأتعاب المحاماة عن الدرجات الثلاث واحتياطيا باحالة القضية على دائرة أخرى للفصل فيها مجدداً على أساس أن علمها بالبيع قانوناً لم ينشأ إلا فى ٨ من فبراير سنة ١٩٤٩ مع الزام المطعون عليهم بالتضامن بالمصروفات وأتعاب المحاماة .

وفى ١٢ و ١٣ و ٢٠ من يولية سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليهم بتقرير الطعن وفى ٢٦ منه اودعت الطاعنة أصل ورقة إعلان المطعون عليهم بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحوافظ بمستنداتها — ولم يقدم المطعون عليهم دفاعاً .

وفى ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعاً .

وبجلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامى الطاعنة والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتهما — المحكمة أرجأت إصدار الحكم الى جلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامي عن الطاعنة والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن واقعة الدعوى ، حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تتحصل في أن الطاعنة رفعت الدعوى رقم ٢٥٨ سنة ١٩٤٩ محكمة الحمر ك الجزئية على المطعون عليهم وطلبت فيها الحكم بأحقيتها في أن تأخذ بالشفعة الحصص المبيعة من المطعون عليهما الأولين الى المطعون عليه الثالث في المنزل المبين بالصحيفة مقابل دفع ثمنها أو الثمن الذي يظهر أن المطعون عليه الثالث دفعه مع الملحقات واحتياطياً الحكم بأحقيتها في أخذ الحصص المبيعة بما لها من حق استردادها عملاً بالمادة ٤٦٢ من القانون المدني القديم ، ودفع المطعون عليه الثالث بسقوط حق الطاعنة في الشفعة لعدم إظهار رغبته فيها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ علمها بالبيع بالخطاب الموصى عليه المرسل اليها من وكيل المطعون عليهما الأولين في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ يخطر بها فيه بأن موكله البائعين اتفقا بموجب عقد بيع ابتدائي محرر في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ على بيع حصتهما في المنزل للمطعون عليه الثالث بسعر القيراط ٣٢ جنيهاً وأن مصروفات السمسرة ٣ جنيهاً و ٣٧٠ ملياً ومصروفات تحرير العقد ٥ جنيهاً وأن الثمن وملحقاته ١٥٩ جنيهاً و ٦٢٠ ملياً ، وردت الطاعنة على هذا الدفع بأن البيع لم يتم في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وأن كل من حصل لا يعدو مفاوضات ومساومات . وفي ١٣ من أغسطس سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة نهيداً وقبل الفصل في الموضوع بأحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المطعون عليه الثالث واقعة العلم بالبيع وشروطه قبل ابداء الرغبة في الشفعة بخمسة

عشر يوما ولتنف الطاعة ذلك ولثبت أن البيع لم يتم إلا في تاريخ لاحق  
ليوم ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ . وفي ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ قضت  
المحكمة في الموضوع برفض الدعوى بسببها : مؤسسة قضاءها في خصوص  
العلم بالبيع على ما استخلصته من أقوال شهود المطعون عليه الثالث من أن  
الطاعة علمت بالبيع وكافة شروطه من الخطاب المرسل اليها من وكيل  
المطعون عليهما الأولين وأنها لم ترفع الدعوى إلا بعد فوات المواعيد القانونية  
أما بالنسبة الى طلب استرداد الحصة المبيعة فقد اعتمدت على ان الأركان  
القانونية الواجب توافرها للقضاء به غير متوافرة . واستأنفت الطاعة  
هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٦٣٤ سنة ١٩٤٩ محكمة الاسكندرية الابتدائية  
التي قضت في ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٠ بتأييده لأسبابه ولما أضافته لها  
من أسباب . وقررت الطاعة الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب . يتحصل أولها في أن الحكم  
المطعون فيه أخطأ في القانون كما شابه القصور من ثلاثة أوجه ( الأول ) إذ  
تمسكت الطاعة لدى محكمة الدرجة الثانية بدفاع جديد حاصله أن توجيه  
الخطاب الصادر اليها من وكيل البائعين والمؤرخ في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨  
كان وليد الغش والتدليس بين هذا الوكيل والمشتري لما انطوى عليه من  
وقائع غير صحيحة كما استندت في بيان هذا الغش الى ماتضمنه الكتاب  
المذكور من تناقض وتضارب بين صدره وعجزه : ذلك أنه بينما يذكر  
في صدره ما يفيد وجود عقد ابتدائي محرر في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٨  
يعود في نهايته ويطلب منها إظهار الرغبة في الشفعة وإلا « سيضطر الى تنفيذ  
عقد البيع الى احمد افندى شكرى الذى قبل الشراء بهذا الثمن وعرضه كاملا »  
الأمر الذى يستفاد منه أن البيع لم يكن قد انعقد في التاريخ المذكور وأن هذا  
الخطاب لم يحرر إلا بايعاذ من المشتري قبل أن يقدم على الشراء إمتحانا لرغبة  
الشفعة : وأنها قالت إن توجيه هذا الخطاب اليها من البائعين دون المشتري —



صاحب المصلحة في نفاذ الصفقة — دليل على أن البيع لم يكن قد تم وقت تحريره ، وإن عبارة هذا الخطاب تفيد أن الصفقة تمت بعقد واحد في حين أنه ثبت من مستندات الخصوم أنها تمت بعقدين : وأن هذه الدلائل جميعاً تقطع في صحة دفاع الطاعة من أن هذا الخطاب لم يكن إلا وليد الغش والتواطؤ وتبعاً لما كان يجوز اعتبار تاريخ تسلمه مبدأ لسريان ميعاد الخمسة عشر يوماً : ومع أن هذا الدفاع جوهرى وله أثره في الدعوى فإن الحكم لم يرد عليه إلا بقوله بأن الطاعة لم تقدم دليلاً أو مجرد قرينة على أن المشتري والبائعين قد تواطؤا غشاً منهم وتدليسا على الاضرار بالطاعة بقصد تفويت الموعد القانونى لرفع الدعوى : وهو قول يقصر عن الاحاطة بحجة الطاعة والرد عليها ( والوجه الثانى ) إذ اعتبر الحكم العلم المستفاد من هذا الخطاب علماً كاملاً بكافة شروط البيع . مع ما فى ذلك من تناقض على ما سبق بيانه وخطأ فى الاستدلال : ذلك أن الحكم الصادر بحالة الدعوى على التحقيق بنى على أن هذا الخطاب لا يفيد العلم . وكان المقصود بالتحقيق إثباته ( والوجه الثالث ) أن شهادة الأستاذ الدخاخنى المحامى وكيل المطعون عليهما الأولين لم تنصب على إثبات علم الطاعة بالصفقة ذلك أنه لم يقرر أنها حضرت الى مكتبه ، فما كان يجوز للمحكمة أن تقيم حكمها فى خصوص واقعة العلم بالبيع على أقواله دون سواها ، مع أنه هو محرر الخطاب الذى لم ترفيه المحكمة دليلاً قاطعاً على واقعة العلم ، على أنه من ناحية أخرى فإن المحكمة لم تورد فى أسباب حكمها مبررات أخذها بأقواله .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان لتناقضه : إذ بينما ورد فى صدره ما يفيد تأييده للوقائع الواردة فى الحكم التمهيدى الصادر فى ١٣ من أغسطس سنة ١٩٤٩ والتى تتضمن استبعاد كل قيمة لخطاب ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ فقد جاء فى أسبابه الأخرى ما يفيد أنه أخذ بهذا الخطاب فى إثبات العلم .

ومن حيث إنه عن هذين السببين فانه يبين من الحكم التمهيدى الصادر من محكمة الدرجة الأولى فى ١٣ من أغسطس سنة ١٩٤٩ أنه بعد أن بين واقعة الدعوى أورد فى أسبابه ماتضمنه الخطاب الموجه من الأستاذ عبدالفتاح الدخاخنى وكيل المطعون عليهما الأولين الى الطاعنة من بيانات عن العقار المبيع والثن واسم كل من البائع والمشتري ومن تكليفها بالمبادرة الى طلب الشفعة فى الميعاد القانونى ، كما اثبت دفاع الطاعنة بأن البيع لم يتم فى ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وأن كل ما هنالك ليس إلا مجرد مفاوضات ومساومات ، ثم كلف المطعون عليه الثالث باثبات واقعة العلم والطاعنة باثبات دفاعها . كذلك يبين من الحكم الابتدائى أن المحكمة بعد أن سمعت شهود الطرفين أصدرت حكمها فى موضوع الدعوى : مؤسسة قضاءها على ما استخلصته من أقوال شاهدى المطعون عليه الثالث وهما الأستاذ عبد الفتاح الدخاخنى ومصطفى محمود المهندس . وقالت : « وحيث إنه يبين مما تقدم أن الأستاذ الدخاخنى وهو الذى حرر العقد قد شهد بأن البيع قد تم فعلاً ولذلك أرسل خطاباً للمدعية ( الطاعنة ) فى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ يخبرها فيه بذلك ويطلب منها أن تبدى رغبتها فى الأخذ بالشفعة والمحكمة تطمئن الى الأخذ بهذه الشهادة أما شهود المدعية ( الطاعنة ) فجميعهم ممن يمتون بصلة لها ولا ترجع شهادتهم شهادة الأستاذ الدخاخنى .

وحيث إن المدعية ( الطاعنة ) ردت على هذا الخطاب الذى أرسله الأستاذ الدخاخنى بما يفيد وصوله وعلمها بما جاء به وذلك فى ٢ من يناير سنة ١٩٤٩ وزعمت أن البيع فى ذلك الحين لم يتم وهو مالم يقم دليل عليه لذلك تكون المدعية وقد رفعت الدعوى فى ١٤ من مارس سنة ١٩٤٩ أى بعد علمها علماً صحيحاً بكافة شروط البيع كما هو ثابت من الخطاب المرسل اليها من الأستاذ الدخاخنى وذلك بعد مضي أكثر من شهر ولذلك يتعين الحكم بسقوط الحق فى الأخذ بالشفعة لرفع الدعوى بعد الميعاد » . كما يبين

من الحكم المطعون فيه أن المحكمة أخذت بهذه الأسباب وردت على ما أثارته الطاعنة في صحيفة استئنافها من أسباب بقولها : « إن المستأنفة ( الطاعنة ) تنعى على الحكم المستأنف قضاءه برفض دعواها استناداً الى ما أوردته من أسباب دالة على ثقاعسها عن رفع الدعوى خلال المدة القانونية إثر علمها بالبيع علماً صحيحاً نافياً للجهالة بمقولة إن الخطاب الصادر إليها من المستأنف عليهما الأولين البائعين لا يفيد علمها بالبيع إذ تعتبره مجرد تهديد قصد به مرسلاه التأثير عليها وإيهامها بحصول البيع على غير الحقيقة ولم يكن قد تم فعلاً وقت إرساله فضلاً عن أنه لم يذكر عنوان المشتري اكتفاء بذكر اسمه والأسماء تتشابه ويكفى رداً على هذا الدفاع ما أوردته محكمة أول درجة في حكمها عن ذلك فاذا ما أضيفت إليه أن المشتري معروف لدى المستأنفة ( الطاعنة ) إذ كانت تخصمه في الدعوى رقم ١٨٨ سنة ١٩٤٩ كلى اسكندرية المنضمة والتي كانت مرفوعة ضده بطلب الحكم لها بالحق في أخذ حصة في نفس العقار اشتراها من شركاء آخرين فلا يقبل منها بعدئذ الإدعاء بعدم معرفتها شخصية المشتري وقد ثبت عدم صحة هذا الادعاء كما أنها لم تقدم دليلاً أو مجرد قرينة يستفاد منها أن المشتري والبائعين تواطؤوا غشاً منهم وتدليساً على الاضرار بها بقصد تفويت الموعد القانونى لرفع الدعوى عليها . وأن ما ذكرته المستأنفة بأن عقد البيع المشفوع فيه لا يعتبر بيعاً نهائياً مستندة الى ما أوردته بمذكرتها في نصوص هذا العقد هذا القول مردود بأن مجرد قيامها برفع هذه الدعوى تسليم منها بعكس ما تدعيه فضلاً عن أن هذه النصوص مطابقة لبنود عقد البيع موضوع الدعوى المنضمة ولم تثر المستأنفة ( الطاعنة ) هذا النزاع في تلك الدعوى فعقد البيع منجز مستوف لشرائطه القانونية » . ولما كان يبين من الحكم التمهيدى الصادر في ١٣ من أغسطس سنة ١٩٤٩ أن المحكمة لم تفصل في حجية الخطاب الموجه الى الطاعنة من المطعون عليهما الأولين وكانت المحكمة قد استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية وبالأدلة الساتعة التي أوردتها أن البيع الذى تولد عنه حق الشفعة



قد تم في التاريخ المبين بالكتاب المشار اليه والذي اعترفت الطاعنة في خطابها المؤرخ في ٢ من يناير سنة ١٩٤٩ بنسلمه — وكان هذا الخطاب قد تضمن أركان البيع وشروطه الأساسية التي لا بد من علم الشفيع بها ليقدر على الموازنة بين أن يقدم على الطلب أو لا يقدم — وكان الأخذ بأقوال الشهود منوطاً بتصديق المحكمة إياهم وأطمئنانها اليهم ولا سلطان لأحد عليها في تكوين عقيدتها مما يدلى به الشهود أمامها مادامت لا تخرج عما تحتمله أقوالهم كما هو الحال في الدعوى وهي بعد غير ملزمة بأبداء الأسباب لتبرير عدم أخذها بشهادة من لا ترى الأخذ بشهادتهم — وكان الحكم قد نفى مظنة التواطؤ والغش والتدليس لعجز الطاعنة عن تقديم الدليل عليها وبذلك لم يعول على دفاع الطاعنة في خصوصها — وكان هذا الذي قرره الحكم لا قصور فيه — لما كان ذلك كذلك يكون كل ماتعبيه الطاعنة على الحكم في السببين المذكورين لا مبرر له .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم إذ قضى برفض طلب الطاعنة الاحتياطي المنصب على حقها في استرداد العين المبيعة ، قد أخطأ في تطبيق المادة ٤٦٢ من القانون المدني (القديم) .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن الحصة الشائعة التي يجوز استردادها وفق نص المادة ٤٦٢ من القانون المدني (القديم) هي الحصة الشائعة في مجموع الملك المشترك كله لا الحصة الشائعة حين معينة من هذا الملك كما هو الحال في الدعوى لأن حلول أجنبي محل أحد الشركاء في جزء شائع في مجموع التركة هو وحده الذي قدر فيه الشارع مظنة إذاعة اسرار التركة وإفساد محيطها .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

( ٢٧ )

## القضية رقم ٣٥٣ سنة ٢١ قضائية :

برئاسة المستشار حضرة الأستاذ عبد الحميد وشاحي وبحضور حضرات الاساتذة : سليمان ثابت  
ومجد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين .

دعوى منع التعرض . ماهيتها . حكم . تسببه . فضاؤه بمنع تعرض الطاعن للمطعون عليه . اعتماد  
على عدم ثبوت حق ارتفاق للطاعن . عدم رده على ما استند اليه الحكم الابتدائي من نفى حصول  
التعرض . عدم تحقيقه حيازة المطعون عليه وسندها ومدتها ومثارها . عدم بياضه العناصر الواقعية التي  
استخلص منها حصول التعرض وأن حيازة المطعون عليه توافرت شروطها القانونية . بطلان الحكم  
لانعدام أساسه القانوني .

متى كان الحكم الابتدائي قد قرر أن للطاعن حق ارتفاق يبيح له  
الارتكاز على حائط منزل المطعون عليه واستعمال خزان المياه استناداً الى أن  
هذا الحق قد استمده من المالك الأصلي لأرض الطاعن ومنزل المطعون عليه  
( رب الأسرة ) وكان هذا التقرير لم يكن من الحكم في صدد الفصل في  
موضوع حق الارتفاق ذاته ، وإنما ليستمد منه الدليل على نفى حصول  
التعرض الذي نسبته المطعون عليه الى الطاعن في العقار محل النزاع . وكان يبين  
من الحكم المطعون فيه أنه . إذ الغى الحكم الابتدائي وقضى بمنع تعرض  
الطاعن للمطعون عليه . قد نفى قيام حق الارتفاق الآنف ذكره ، وقرر أن  
الطاعن قد تعرض للمطعون عليه في تاريخ لم تمض عليه سنة قبل رفع الدعوى  
وكانت الدعوى بوصفها القانوني هي من دعاوى الحيازة التي لا يصح  
فيها الاستناد الى ثبوت حق الارتفاق أو عدم ثبوته . وكان الحكم المطعون فيه  
قد اعتمد في قضائه على عدم ثبوت حق الارتفاق للطاعن ، مغفلاً الرد على  
ما استند اليه الحكم الابتدائي في تقريره بعدم حصول تعرض من الطاعن  
للمطعون عليه ، ودون أن يحقق حيازة المطعون عليه وسندها ومدتها ومظهرها

ودون أن يبين العناصر الواقعية التي استخلص منها حصول التعرض ،  
وأن حيازة المطعون عليه قد توافرت شروطها القانونية . فمن ثم يكون الحكم  
المطعون فيه مشوباً بالبطلان لفقده الأساس القانوني الذي يتعين أن يقام عليه ،  
لما يستوجب نقضه .

### الوقائع

في يوم ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض في حكم  
محكمة الجيزة الابتدائية بهيئة استئنافية الصادر في ٥ من يونيو سنة ١٩٥١  
في القضية المدنية رقم ٢٦ سنة ١٩٥٠ س - وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن  
الحكم بقبول الطعن شكلاً ونقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية الى دائرة  
أخرى للحكم فيها مجدداً والزام المطعون عليه بالمصروفات وأتعاب المحاماة  
مع حفظ كافة الحقوق الأخرى .

وفي ١٦ من أغسطس سنة ١٩٥١ أعلن المطعون عليه بتقرير الطعن -  
وفي ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥١ أودع الطاعن أصل ورقة اعلان المطعون عليه  
بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح  
أسباب الطعن وحافطة بمستنداته - وفي ٢٩ منه أودع المطعون عليه مذكرة  
بدفاعه مشفوعة بمستنداته طلب فيها رفض الطعن والزام الطاعن بالمصروفات  
ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ١١ من يونيو سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها  
بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه في خصوص  
السبب الأول وإحالة القضية على محكمة الجيزة الابتدائية بهيئة استئنافية  
للفصل فيها مجدداً من دائرة أخرى والزام المطعون عليه بالمصروفات .



وبجلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ شتمت الدعوى على ما هو مبين  
بمحضر الجلسة حيث صمم محامى المطعون عليه والنيابة العامة على ما جاء  
بهذا كرتيهما - والمحكمة أرجأت إصدار الحكم الى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة  
المحامى عن المطعون عليه والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه رفع على الطاعن الدعوى رقم ٢١٠  
سنة ١٩٥٠ محكمة بندر الحيزة الجزئية . وقال فيها أنه اشترى المنزل المهيئ  
بصحيفتها بعقد محرر في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، وأنه أقام به من وقت الشراء ،  
وأن الطاعن تعرض له في حائطه القبليّة بأن وضع عروقا من الخشب عليها ،  
وحفر بجوارها خزاناً لدورة المياه يعرض منزله للسقوط ، كما وضع سقفاً  
على قطعة الأرض التى تفصل المنزل عن المسجد ، ولذا طلب الحكم بمنع  
تعرض الطاعن وإزالة الأخشاب الموضوعة على الحائط وردم الخزان .  
وفي ١٧ من ابريل سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة يندب خبير للانتقال الى العقار  
ومحل النزاع وبيان موقعه بالنسبة الى منزل الطاعن والمسجد المشار اليه في  
صحيفة الدعوى ، ومعاينة حائط منزل المطعون عليه القبليّة وبيان ما اذا كان  
الطاعن قد تعرض له فيها بأن وضع عليها وعلى حائط المسجد أخشابا وسقف  
بينهما وما اذا كان الطاعن قد حفر خزاناً لدورة المياه بجوار الحائط المذكورة  
وتاريخ حفره ووضع الأخشاب على الحائط . وقد باشر الخبير مأموريته  
وقدم تقريراً انتهى فيه الى أن منزل المطعون عليه وأرض الطاعن كانت أصلاً  
مملوكة لشخص واحد هو السيد أبو السعود ، وأن ٢٥ سم من شملك الحائط

موضوع الشق الأول من النزاع يقع في أرض الطاعن ، وأن بها كوى  
قديم استعمال الطاعن اثنين منها في انشاء تكعيبية ، وأن الخزان موضوع  
الشق الثاني من النزاع قديم غير مستحدث أنشأه المالك الأصلي لمنزل  
المطعون عليه وأرض الطاعن وكان غير مستعمل ثم اعاد الطاعن استعماله  
من مدة حديثة ، وأن حائط منزل المطعون عليه جزء من هذا الخزان ،  
واستعماله يحدث ضرراً بها ، وفي ٢ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة  
برفض الدعوى تأسيساً على ما تبينته من تقرير الخبير من أن أساس النزاع  
هو ما رتبته المالك الأصلي من حقوق ارتفاق على الأرض ، وأن لرب  
الأسرة أن يرتب حقوق ارتفاق لعين على عين أخرى مملوكة بين له ، فتنقل  
أجزاء الملك الأصلي الى ملاكها الجدد مثقلة بحقوق الارتفاق المذكورة ،  
وأن استعمال الطاعن لقطعة الأرض واستعماله الخزان ووضع قائمتين بحائط  
منزل المطعون عليه لا يعتبر تعرضاً بل هو استعمال واستغلال لحقوق ارتفاق  
لأرض الطاعن على أرض المطعون عليه ، وأنه فضلاً عن ذلك فقد ثبت  
أن الحائط التي وضع فيها الطاعن القائمتين وجعلها حائطاً للخزان يقع  
٢٥ سم من شمسها في ملك الطاعن ، وأما قول المطعون عليه في مذكرته  
بأنه قد اكتسب حقوقه المعتدى عليها بوضع اليد المدة الطويلة فلا أساس له  
لاعترافه بأن مدة وضع يده ووضع يد سلفه ليست المدة الطويلة — واستأنف  
المطعون عليه هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٢٦٠ سنة ١٩٥٠ محكمة الجيزة  
الابتدائية التي قضت في ٥ من يونيه سنة ١٩٥١ بالغائه وبمنع تعرض الطاعن  
للمطعون عليه وبإزالة الأخشاب الموضوعة على الحائط القبلي لمنزله وبردم  
الخزان ، وذلك تأسيساً على ما تبينته من مناقشة الخبير بالجلسة من أن ما أورده  
في تقريره من ترتيب رب الأسرة لحق الارتفاق على الملك لم يستند فيه الى  
دليل مادي قاطع ، وإنما الى أقوال شمعها وهو مالا تعتمد عليه ، هذا فضلاً  
عن أنها كلفت الخبير بتطبيق عقد البيع على الطبيعة فتبين أن المطعون عليه  
يضع يده على مقدار أقل من الوارد بعقده ، وأن دعوى منع التعرض قد

رفعت في بحر سنة من تاريخ التعرض . وقرر الطاعن الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم أنه مشوب بالقصور في التسبيب ، إذ قررت المحكمة عدم قيام حق الارتفاق الذي رتبته رب الأسرة ولم تعتمد على تقرير الخبير في هذا الشأن بحجة أنه استند فيه إلى أقوال قبلت أمامه لم تر التعويل عليها ، وذلك دون أن ترد على الأدلة التي أوردها الحكم الابتدائي وما أثبتته الخبير في تقريره وصمم عليه في مناقشته بالجلسة .

ومن حيث إنه لما كان يبين من الحكم الابتدائي أنه وإن كان قد قرر أن للطاعن حق ارتفاق يبيح له الارتكاز على حائط منزل المطعون عليه واستعماله خزان المياه استناداً إلى أن هذا الحق قد استمده من الماء الك الأصلي لأرض الطاعن ومنزل المطعون عليه ، إلا أن هذا التقرير لم يكن من الحكم في صدد الفصل في موضوع حق الارتفاق ذاته ، وإنما ليستمد منه الدليل على نفي حصول التعرض الذي نسبته المطعون عليه إلى الطاعن في العقار محل النزاع — وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه — إذ ألغى الحكم الابتدائي وقضى بمنع تعرض الطاعن للمطعون عليه — قد نفي قيام حق الارتفاق الآنف ذكره ، وقرر أن الطاعن قد تعرض للمطعون عليه في تاريخ لم تمض عليه سنة قبل رفع الدعوى — وكانت الدعوى بوصفها القانوني هي من دعاوى الحيازة التي لا يصح فيها الاستناد إلى ثبوت حق الارتفاق أو عدم ثبوته — وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في قضائه على عدم ثبوت حق الارتفاق للطاعن ، مغفلاً الرد على ما استند إليه الحكم الابتدائي في تقريره بعدم حصول تعرض من الطاعن للمطعون عليه ، ودون أن يحقق حيازة المطعون عليه وسندها ومدتها ومظهرها ، ودون أن يبين العناصر الواقعية التي استخلص منها حصول التعرض ، وأن حيازة المطعون عليه قد توافرت شروطها القانونية — لما كان ذلك كذلك يكون الحكم المطعون فيه مشوباً بالبطلان لفقد الأساس القانوني الذي يتعين أن يقام عليه ، مما يستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث بقية أسباب الطعن .



## جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢

( ٢٨ )

### القضية رقم ٢٠٥ سنة ٢٠ قضية :

برئاسة حضرة المستشار الأستاذ عبد الحميد وشاحي وبحضور حضرات الأستاذة : سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين .

(١) إبطال التصرفات . دعوى بوليصة . ماهيتها . حكم . تسببه . اثباته أن الطاعن يهدف  
بطعته بالدعوى البوليصة الى اجراء مفاضلة بين عقده غير المسجل وعقد المطعون عليه المسجل . طعن  
غير منتج حتى ولو كان المتصرف له الذي سجل عقده . نواطئا مع المتصرف على حرمانه من الصفقة .

(٢) اثبات . محكمة الموضوع . حقها في الأخذ ببعض ادلة الدعوى واطراح البعض الآخر .  
حكم . تسببه . استخلاصه من أقوال الشهود استخلاصا سائفا أن العقد جدي لا صوري . في هذا الرد  
الضمني الكافي والمبرر لاطراح الأدلة الأخرى المقدمة لاثبات صورية العقد . النعي عليه بالقصور . على  
غير أساس .

(١) أن الدعوة البوليصة على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ليست  
إلا وسيلة يتمكن بها الدائن من أن يقتضي دينه من ثمن العين المطلوب إبطال  
التصرف الحاصل من مدينه فيها في مواجهة المتصرف له ، واذن فتي كان  
الواقع هو أن المطعون عليه أقام الدعوى على الطاعن بطلب تثبيت ملكيته  
الى عقار اشتراه بعقد مسجل ممن باع ذات العقار الى الطاعن بعقد لم يسجل  
وكان دفاع الطاعن بصفة أصلية هو أن عقد المطعون عليه عقد ضوري  
لا وجود له واحتياطيا على فرض جديته فقد أضر به ومن حقه إبطال هذا  
التصرف وفقا للمادة ١٤٣ من القانون المدني ( القديم ) وكان الحكم قد أثبت —  
استناداً الى أوراق الدعوى — أن الطاعن كان يستهدف بطعنه بالدعوى  
البوليصة الى اجراء مفاضلة بين عقده غير المسجل وعقد المطعون عليه المسجل

فيكون غير منتج في التخلص من آثار عقد المطعون عليه المسجل والمطعون فيه بالدعوى البوليصية حتى ولو كان هو بوصفه متصرفا له والمتصرف سبيء النية متواطئين كل التواطؤ على حرمان الطاعن من الصفقة . ومن ثم يكون كل ما يعيبه الطاعن على الحكم من إغفال التحدث عن الدعوى البوليصية لا جدوى منه في خصوص هذه الدعوى .

(٢) لما كان من حق قاضي الموضوع وهو في مقام المwalاة بين أدلة الإثبات وأدلة النفي في الدعوى أن يأخذ ببعضها وي طرح البعض الآخر غير خاضع في ذلك لرقابة محكمة النقض ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على ما استخلصه من أقوال الشهود من أن العقد جدي لا صوري ، وكان هذا الذي استخلصه هو استخلاص سائق لا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ، وكان اتخاذ الحكم لهذه الأقوال أساسا لقضائه فيه الرد الضمني الكافي والمبرر لا طراحه ما عداها من أدلة الدعوى ، لما كان ذلك كان ما ينعاه الطاعن على المحكمة من عدم الرد على القرائن التي ساقها دليلا على الصورية المدعاة لا مبرر له .

## الوقائع

في يوم ٤ من يولييه سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة أسوان الابتدائية الصادر بهيئة استئنافية في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ في القضية رقم ٨٤ سنة ١٩٤٧ — وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وبنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على دائرة أخرى للفصل فيها مجدداً مع إلزام المطعون عليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ٩ من يولييه سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليه بتقرير الطعن — وفي ٢٢ منه أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليه بالطعن وصورة .

مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافضة بمستنداته — ولم يقدم المطعون عليه دفاعا .

وفي ٣١ من مايو سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعن بالمصروفات .

وبجلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ تمتعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامى الطاعن والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتهما — والمحكمة أرجأت إصدار الحكم الى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامى عن الطاعن والنيابة العامة وبعد المداولة ؛

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية ؛

ومن حيث إن واقعة الدعوى ، حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون عليه أقام على الطاعن الدعوى رقم ١٢١٦ سنة ١٩٤٥ محكمة أدفو الجزئية بطلب الحكم بتثبيت ملكيته الى ١٨ قبراطاوا ١١ سهما استنادا الى أنه اشتراها من احمد عماره بعقد محرر فى أول أبريل سنة ١٩٤٣ وأنه رفع دعوى بصحته ونفاذه ثم سجل الحكم ونفاذه بالتسليم — ودفع الطاعن الدعوى بأنه اشترى ذات القدر المشار اليه من نفس البائع الى المطعون عليه بعقدين محررين فى ٧ من سبتمبر سنة ١٩٤١ و ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٢ واستصدر بهذين العقدين حكماً بصحة التعاقد وأنه وضع اليد على العين المبيعة ثم طعن . عقد المطعون عليه بأنه صورى لا وجود له . كما رفع دعوى فرعية وطلب فيها الحكم بإبطال هذا العقد على أساس الدعوى البوليصية



وفقاً لنص المادة ١٤٣ من القانون المدني ( القديم ) وفي ١٦ من مايو سنة ١٩٤٦ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت الطاعن بكافة الطرق بما فيها البينة أن العقد الذى يتمسك به المطعون عليه عقد صورى وأنه على فرض جديته قد عمل بقصد الاضرار به وللمطعون عليه النفي بالطرق عينها . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت فى ١٢ من يونيه سنة ١٩٤٧ للمطعون عليه بطلباته وبرفض الدعوى الفرعية — واستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٨٤ سنة ١٩٤٧ محكمة أسوان الابتدائية التى قضت فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بقبول الاستئناف شكلاً وإحالة الدعوى على التحقيق لسماع الشهود من جديد وليثبت الطاعن بكافة الطرق بما فيها القرائن والبينة صورية عقد المطعون عليه صورية مطلقة وأنه على فرض جديته قد عمل بطريق التواطؤ بينه وبين البائع بقصد الاضرار به وترتب عليه إفسار هذا البائع وتوافر جميع شروط الدعوى البوليصة ولينف المطعون عليه ذلك بنفس الطرق . وفى ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ قضت برفض الاستئناف موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف وقرر الطاعن الطعن فى الحكم المذكور بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب يتحصل أولها فى أن المحكمة — إذ أغفلت بحث الأساس الثانى الاحتياطى لدفع دعوى المطعون عليه ، وهو الطعن ببطلان العقد الذى أقام المطعون عليه دعواه على أساسه استناداً الى الدعوى البوليصة وتوافر كافة أركانها ، فى حين أنها حكمت فى ٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفى هذا الطعن ، مما كان يتعين معه عليها أن تقول كلمتها فيه ، خصوصاً وأنها أقرت وجهة نظر الطاعن فى جواز الجمع بين دعوى الصورية والبوليصة على غير ما ذهب اليه محكمة أول درجة — وإذ قصرت المحكمة بحثها على الطعن بالصورية دون غيرها ، فى حين أنه كان لزاماً عليها أن تبحث الدعوى على مرحلتين

الأولى مدى صورية العقد والثانية توافر أركان الدعوى البوليصة على فرض جديته — إذ فعلت المحكمة ذلك يكون قد شاب حكمها قصور يبطله .

ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل فى أن الحكم — إذ ذهب الى أن الطاعن قد أراد تفضيل عقده على عقد المطعون عليه — أخطأ فى تصوير جوهر النزاع — ذلك أن الطاعن لم يطرح على القضاء أمر المفاضلة بين عقدين ولم يدع أن عقداً عرفياً غير مسجل يرجح ويفضل عقداً مسجلاً كما أنه لم يطالب بحق عينى حتى يكون هناك محل للمزاحمة ، وإنما اقتصر على دفع دعوى المطعون عليه التى استند فيها الى عقده المسجل بأن هذا العقد عقد صورى صورية مطلقة وأضاف أنه حتى على فرض التسليم بجديته فإنه باطل على أساس المادة ١٤٣ من القانون المدنى القديم ، وكان هدفه هو اعتبار عقد المطعون عليه كأن لم يكن ومحو كافة آثاره وبذلك تزول العقبة القانونية التى اصطنعت لإهدار حقه والحيلولة بينه وبين تسجيل الحكم الصادر له بصحة ونفاذ عقده ، ومن ثم يكون الحكم إذ صور النزاع على أنه مفاضلة بين عقدين قد أخطأ فى تكييف طلبات الطاعن .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال فى "خصوص ذلك" « وحيث إن أساس دفاع المستأنف ( الطاعن ) هو أن عقد المستأنف عليه ( المطعون عليه ) هو عقد صورى وتمسك بهذا بصفة أصلية واحتياطية على فرض جديته فقد أضر به ومن حقه إبطال هذا التصرف تطبيقاً للمادة ١٤٣ مدنى . وحيث إنه بمقتضى المادة ١٤٣ من القانون المدنى يجوز للدائن أن يطعن على تصرف مدينه لإبطاله أما بالدعوى البوليصة وإما بدعوى الصورية والدعويان وإن كانتا تتفقان من ناحية أن أساس إبطال التصرف فيهما هو الإضرار بالغير إلا أنهما تختلفان من حيث توجيه الطعن ومن حيث الغرض ففى الدعوى البوليصة يكون الغرض من الطعن إعادة ملك المدعى إليه لإمكان التنفيذ عليه واستيفاء الدائن بحقه منه أما فى دعوى الصورية فالطعن يكون

بعدم جدية التصرف لمحو العقد الظاهر وإزالة كل أثر له وتقرير أن العين لم تخرج من يد المدين بحيث اذا كان قد تلقاها عنه آخر أو نفذ عليها دائن له كان ذلك صحيحاً وأساس الدعوى الأولى كما سبق هو أن يتخذ الدائن إجراءات التنفيذ كدائن بسيط من ثمن العين المطلوب لإبطال التصرف الحاصل من مدينه في مواجهة المتصرف اليه لا أن يكون مطالباً بأفضليته عن غيره « ولما كان هذا الذى قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ، وكان الحكم قد أثبت — استناداً الى أوراق الدعوى — أن الطاعن كان يستهدف بطعنه بالدعوى البوليصية الى اجراء مفاضلة بين عقده غير المسجل وعقد المطعون عليه المسجل ، وكانت الدعوى البوليصية — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ليست إلا وسيلة يتمكن بها الدائن من أن يقتضى دينه من ثمن العين المطلوب ابطال التصرف الحاصل من مدينه فيها في مواجهة المتصرف له فيكون غير منتج في التخلص من آثار عقد المطعون عليه المسجل والمطعون فيه بالدعوى البوليصية حتى ولو كان هو بوصفه متصرفاً له والمتصرف سىء النية متواطئين كل التواطؤ على حرمان الطاعن من الصفقة — ومن ثم يكون كل ما يعيبه الطاعن على الحكم من إغفال التحدث عن الدعوى البوليصية لاجدوى منه في خصوص هذه الدعوى .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل فى أن الحكم أغفل بحث القرائن العديدة الجدية المنتجة التى ساقها الطاعن فى صدد استدلاله على صورية عقد المطعون عليه صورية مطلقة ، مع أن القرائن هى عماد الأدلة المقبولة قانوناً من الغير لإثبات الصورية وأن القرائن التى أوردها الطاعن ليست من قبيل الظنون والتخمينات بل أنها ترقى الى مرتبة الدليل اليقيني القاطع على صورية العقد وكان من المحتمل لو أن المحكمة لم تغفلها أن يتغير مصبر الدعوى ، ومن ثم يكون فى سكوت الحكم عن بحثها قصوراً مبطلاً له .



ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه ،  
إذ ناقش أقوال الشهود في صدد الصورية وانتهى الى أن أحداً منهم لم يشهد  
على سبيل الجزم واليقين بصورية العقد ، اقتطع بعض عبارات الشهود  
من مساقها ونعى على من شهد منهم بالصورية بأنه يبدى رأياً استنتاجياً  
مع أن حكم القانون الصحيح يفترض — مع التسليم بحرية المحكمة في الاطمئنان  
الى ماتراه من أقوال الشهود — أن تستظهر المحكمة مؤدى شهادة الشاهد<sup>١٤</sup>  
ومفادها ومعناها ومضمونها ثم تجعل هذه الشهادة منتجة وأثرها في حكم  
المنطق والمعقول . على أنه من ناحية أخرى . فإن الأقوال التي أدلى بها الشهود  
وإن لم تفد في إثبات الصورية في رأى المحكمة فإنها تثبت التواطؤ والإضرار  
ومن ثم تكون المحكمة إذ سالكت هذا المنهج قد جاء حكمها معيباً في أساسه  
وفي تفاصيله وفي تطبيقه .

ومن حيث إن هذين السببين مردودان بأنه لما كان من حق قاضى  
الموضوع وهو في مقام الموازنة بين أدلة الإثبات وأدلة النفى في الدعوى  
أن يأخذ ببعضها وي طرح البعض الآخر غير خاضع في ذلك لرقابة محكمة  
النقض ، وكان يبين من الحكم أنه أقام قضاءه على ما استخلصه من أقوال  
الشهود من أن العقد جدى لا صورى ، وكان هذا الذى استخلصه هو  
استخلاص سائغ لا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ، وكان اتخاذ الحكم لهذه  
الأقوال أساساً لقضائه فيه الرد الضمنى الكافى والمبرر لا طراحه ماعداها  
من أدلة الدعوى ، لما كان ذلك كان ما ينعاه الطاعن على المحكمة من عدم  
الرد على القرائن التي ساقها دليلاً على الصورية المدعاة لا مبرر له . أما ما يعيبه  
الطاعن على المحكمة من عدم اعتدادها بأقوال الشهود مع أنها قد تفيد التواطؤ  
والإضرار بالطاعن فهو نعى غير منتج لما سبق بيانه من أن الدعوى على  
صورتها الذى انتهت اليه ما كانت في حاجة الى مثل هذا البحث .

ومن حيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض .

( ٢٩ )

القضية رقم ٢٥٦ سنة ٢٠ قضائية :

برئاسه حضرة المستشار عبد الحميد وشاحي وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد  
رعهده العزيز سليمان وأحمد العروسي ( المستشارين )

( ١ ) اثبات . طلب الخصم إلزام خصمه بتقديم أوراق متبعة في الدعوى تكون تحت يده .  
الفصل في هذا " طلب متروك لتقدير المحكمة . لها أن ترفضه إذا تبين لها عدم جديته . المادة ٢٥٣ من  
قانون المرافعات .

( ٢ ) اثبات . استجواب . طلب استجواب الخصم . المحكمة غير ملزمة بإجابته متى وجدت  
في عناصر الدعوى ما يكفي لتكوين رأيها . مثال . المادة ١٦٨ مرافعات .

( ١ ) إنه وإن كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات تجيز للخصم  
أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أية ورقة متبعة في الدعوى تكون تحت يده  
إذا توافرت إحدى الأحوال الثلاثة الواردة فيها ، إلا أن الفصل في هذا الطلب  
باعتباره متعلقاً بأوجه الإثبات متروك لتقدير قاضي الموضوع فله أن يرفضه  
إذا تبين له عدم جديته . وإذن فمضى كانت المحكمة إذ رفضت إجابة طلب  
الطاعن بالزام المطعون عليه بتقديم دفاتر الوقف لإثبات وفائه للأجرة التي ادعى  
أنه قام بدفعها قد قررت بالأدلة المبررة التي أوردتها وبما لها من سلطة التقدير  
الموضوعية في هذا الخصوص أنه طلب غير جدي فإن النعي عليها بمخالفة  
القانون يكون على غير أساس .

( ٢ ) إن المادة ١٦٨ من قانون المرافعات غير ملزمة للمحكمة بإجابة  
طلب استجواب الخصم إذا كانت لا تجد حاجة إليه لتوافر العناصر الكافية  
في الدعوى لتكوين رأيها . وإذن فمضى كانت المحكمة أقامت قضاءها على  
الأسباب السائغة التي أوردتها فإنها تكون قد قضت ضمناً برفض طلب الطاعن  
استجواب المطعون عليه لتوافر العناصر الكافية لتكوين رأيها ولا مخالفة في هذا للقانون .

## الوقائع

في يوم ٣ من أغسطس سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر في ٢١ من مايو سنة ١٩٥٠ في الاستئنافات رقم ١٣٩٠ ، و ١٤٧٢ سنة ٦٦ ق و ١٧٠ سنة ٦٧ ق . وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة استئناف القاهرة للفصل فيها من جديد من دائرة أخرى وإلزام المطعون عليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وفي ١٣ و ١٤ من أغسطس سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليه بتقرير الطعن . وفي ٢٣ منه أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليه بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح الأسباب وحافطة بمستنداته . وفي أول نوفمبر سنة ١٩٥٠ حرر قلم الكتاب محضراً بعدم قبول أوراق المطعون عليه لإيداعها بعد الميعاد . وفي ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلاً ونقض الحكم المطعون فيه وإلزام المطعون عليه بالمصروفات . وبجلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامى الطاعن والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتهما . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامى عن الطاعن والنيابة العامة وبعد المداولة ،  
من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية ،

ومن حيث إن وقائع الدعوى ، حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تتحصل في أن المطعون عليه بصفته ناظراً على وقف الأشراف أقام على الطاعن الدعوى رقم ١٦٩٤ سنة ١٩٤٨ محكمة مصر الابتدائية وقال شرحاً لها إنه استأجر منه ٦٣ ف و ٧ ط و ٦ س بموجب عقد إيجار محرر في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٤١ وجدد لمدة سنتين تنتهيان في آخر أكتوبر



سنة ١٩٤٧ ثم لسنتين أخريين تنهيان في آخر أكتوبر سنة ١٩٤٩ بأجرة سنوية مقدارها ١٢٠٤ ج و ٧٥٨ م وأنه تأخر في سداد مبلغ ٨٩٣ ج و ٩٩٧ م من أجرة سنة ١٩٤٧ والقسط الأول من أجرة سنة ١٩٤٨ ومقداره ٤٠٠ ج و ٩١٧ م ولذا طلب الحكم بالزامه بمبلغ ١٢٩٤ ج و ٩١٤ م . ودفع الطاعن الدعوى بالمستندات التي قدمها ومنها وصول محرر في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٧ يفيد سداد مبلغ ٤٦ ج من أصل الأجرة المطلوبة منه عن سنة ١٩٤٧ ووصول آخر محرر في نفس التاريخ عن نفس المبلغ ولكن على اعتبار أنه باقى أجرة السنة المذكورة ووصول ثالث محرر في ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٧ يفيد سداد مبلغ ٦٠٠ ج من أجرة سنة ١٩٤٨ . وطعن المطعون عليه في الوصولين الأخيرين بالتزوير . وقضت المحكمة بقبول الدليل الأول من أدلة التزوير وحاصله أن الإمضاءين المنسوبين إليه على هذين الوصولين لم تصدرا منه ، كما نذبت أحد خبراء قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لإجراء المضاهاة . وقدم هذا الخبير تقريره وانتهى فيه إلى أن الإمضاءين مزورتان بطريق الشف من إمضاء صحيحة . وقدم الطاعن تقريراً من خبير استشارى ذهب فيه إلى صحة الإمضاءين . وفى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة برد وبطلان الوصولين المطعون فيهما ، كما قضت فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بالزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليه مبلغ ١٢٣٩ ج و ٩٦٧ م . واستأنف الطاعن الحكم الأول وقيد استئنافه برقم ١٣٩١ سنة ٦٦ ق محكمة استئناف القاهرة كما استأنف الحكم الثانى وقيد استئنافه برقم ١٤٣٢ سنة ٦٦ ق محكمة استئناف القاهرة كذلك أقام المطعون عليه على الطاعن الدعوى رقم ٢٨٧٢ سنة ١٩٤٩ محكمة مصر الابتدائية وطلب الحكم بالزامه بمبلغ ٢٠٠٤ ج و ٥٦٥ م قيمة القسط الثانى من أجرة سنة ١٩٤٨ وكامل أجرة سنة ١٩٤٩ . وفى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بالزامه بمبلغ ١٦٤٣ ج و ٥١٦ م . واستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٧٠ سنة ٦٧ ق محكمة استئناف القاهرة . وقررت هذه المحكمة فى ٢ من أبريل سنة ١٩٥٠ بضم الاستئنافين رقمى ١٤٣٢ سنة ٦٦ و ١٧٠ سنة ٦٧ إلى الاستئناف رقم ١٣٩١ سنة ٦٦ . ثم قضت فى ٢١ من مايو سنة ١٩٥٠ أولاً بتأييد الحكم القاضى

يرد وبطلان الوصولين المطعون فيهما بالتزوير وثانياً بتعديل الحكمين الآخرين والزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ٢٣٥٥ جنيهاً و ٢٨٨ ملياً . وتتحصل الأسباب التي أقيم عليها هذا الحكم في أن المحكمة تقرر محكمة الدرجة الأولى على ما اقتنعت به من تزوير الوصولين المطعون فيهما للأسباب التي أوردتها والتي اعتمدت فيها على تقرير خبير مصلحة الطب الشرعي والتي ناقشت فيها تقرير الخبير الاستشاري ورأت عدم التعويل عليه من ذات أسبابه مما لا يكون معه محل لما يطلبه الطاعن من نذب خبراء آخرين ، وأنه مما يقطع في هذا التزوير أنه من غير المعقول أن يحرر وصولان في وقت واحد عن مبلغ واحد وأن يبقيا لدى الطاعن دون أن يسترد المطعون عليه أولهما وأن يقوم الطاعن بسداد مبلغ ٦٠٠ جنية في ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٧ من أجرة سنة ١٩٤٨ قبل حلول ميعاد استحقاق قسطها الأول في مارس سنة ١٩٤٨ وبما يزيد على مبلغ هذا القسط ، وأنه لا محل لما يطلبه الطاعن من الزام الوقف بتقديم دفاتره للأسباب الآتي ذكرها في الرد على السبب الأول ، وأنه لذلك يكون الحكم المستأنف في محله فيما قضى به من رد وبطلان للوصولين المطعون فيهما ، وأنه فيما يتعلق بالأجرة المطالب بها في الدعويين ما هو متأخر منها عن سنة ١٩٤٧ وما هو مستحق عن سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ فيبلغ مجموعها ٣٢٩٩ جنيهاً و ٤٨٣ ملياً يخصم منها ما أثبت الطاعن سداده سواء نقداً أو في الأموال الأميرية ومجموعه ٩٤٤ جنيهاً و ١٩٥ ملياً بما فيه مبلغ ال ٤٦ جنيهاً المحرر به وصول ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٣ غير المطعون فيه وكذلك مبلغ ٣٠٠ جنية الذي لم يثبت أن الطاعن دفع أكثر منه مقابل التأمين ولذا يتعين الزامه بالباقي ومقداره ٢٣٥٥ جنيهاً و ٢٨٨ ملياً . وقرر الطاعن الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن به على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه يخالف القانون من وجهين ( أولهما ) أن الطاعن طلب إلزام خصمه بتقديم

دفاتر الوقف لما تحتويه من اثبات المبالغ المسددة منه بما فيها مبلغا الوصولين المطعون فيهما ، ولكن المحكمة لم تجبه الى هذا الطلب بحجة أن لديه وصولات بالمبالغ التي دفعها - مع أنه قرر أن المطعون عليه استرد منه وصولات سداد أجرة سنة ١٩٤٧ مقابل تسلمه منه مخالصة نهائية عنها هي وصول مبلغ أ ل ٤٦ جنيها الذي طعن فيه بالتزوير وأن دفاتر الوقف تثبت سداد المبالغ المذكورة وبالتالي صحة الوصولين المطعون فيهما - وأن المطعون عليه استند الى هذه الدفاتر في صحيفة دعوى التزوير - وأن المادة ٢٥٣ مرافعات تجيز للخصم أن يطلب الزام خصمه بتقديم أية ورقة منتجة في الدعوى تكون تحت يده اذا كان هذا الخصم قد استند اليها في أية مرحلة من مراحلها ( والوجه الثاني ) أن الطاعن طالب استجواب خصمه عن طريقة سداد المبالغ المدفوعة وتحرير الوصولات والتوقيع عليها ، ولكن المحكمة لم تجبه الى هذا الطلب بل وجاء حكمها خلواً من مناقشته والرد عليه - مع أن المادة ١٦٦ مرافعات تجيز للخصم أن يطلب استجواب خصمه كما أن المادة ١٦٨ توجب على المحكمة اذا رأت أن الدعوى ليست في حاجة الى الاستجواب أن تقضى برفضه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في وجهه الأول بما جاء في الحكم :  
في شأن طلب الطاعن الزام المطعون عليه بتقديم دفاتر الوقف ، من أنه بسؤاله عما اذا كانت المبالغ التي ادعى سدادها مدرجة في هذه الدفاتر أم لا أجاب « بأن هذا من اختصاص الوقف » وأنه متى كان الطاعن يحصل على وصولات بالمبالغ التي يدفعها فكان عليه أن يقدم وصولات سداد أجرة سنة ١٩٤٧ عدا مبلغ أ ل ٤٦ جنيها الذي أخذ به الوصول غير المطعون فيه ، أما وأنه لم يقدم هذه الوصولات فهذا دليل على عدم جدية طلبه وأن غرضه منه ليس إلا التسويف وإطالة الاجراءات . وبهذا الذي جاء في الحكم قررت المحكمة بالادلة المبررة التي أوردتها وبما لها من سلطة التقدير الموضوعية في هذا الخصوص أن طلب إلزام المطعون عليه بتقديم دفاتر الوقف هو طلب



غير جدى ، وذلك سواء بالنسبة الى دعوى التزوير أو دفاع الطاعن بسداد مبالغ أخرى من أجرة سنة ١٩٤٧ غير مبلغ ال ٤٦ جنيها الذى خصمته المحكمة ، ولا مخالفة فى هذا التقرير للمادة ٢٥٣ مرافعات ، ذلك أنه وإن كانت هذه المادة تجيز للخصم أن يطلب الرام خصمه بتقديم أية ورقة منتجة فى الدعوى تكون تحت يده إذا توافرت إحدى الأحوال الثلاثة الواردة فيها - إلا أن الفصل فى هذا الطلب باعتباره متعلقاً بأوجه الإثبات متروك لتقدير المحكمة فلها أن ترفضه إذ تبين لها عدم جديته . ومردود فى وجهه الثانى بأن المحكمة وفقاً للمادة ١٦٨ مرافعات غير ملزمة بإجابة طلب استجواب الخصم اذا كانت لا تجد حاجة اليه لتوافر العناصر الكافية فى الدعوى لتكوين رأيها فيها كما هو الحال فيما أقيم عليه الحكم من الأسباب السابق بيانها ، وبذلك تكون اذا طرحت طلب الاستجواب قد قضت ضمناً برفضه .

ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور فى التسيب - ذلك أن الطاعن طالب بخصم ٦٠٠ جنيه قيمة التأمين المدفوع منه بموجب عقد تجديد الايجار الأخير ، ولكن المحكمة لم تخصم سوى مبلغ ٣٠٠ جنيه بحجة أن الطاعن لم يثبت أنه دفع أكثر منه - وذلك دون أن تشير الى العقد المذكور ودون أن تبين سبب عدم أخذها بما هو ثابت به .

ومن حيث إنه لما كان يبين من عقد تجديد الايجار المحرر فى أول مارس سنة ١٩٤٧ والموقع عليه من الطرفين والمقدم من الطاعن الى هذه المحكمة والثابت تقديمه الى محكمة الموضوع أنه ورد فيه أن الايجار جدد لمدة سنتين من أول نوفمبر سنة ١٩٤٧ حتى آخر اكتوبر سنة ١٩٤٩ بتأمين قدره ٦٠٠ ستمائة جنيه مصرى بما فى ذلك تأمين الايجارة السابقة " كما جاء فيه على أن يخصم التأمين الموضح من إيجارة سنة ١٩٤٩ " وكان يبين من الأوراق أن الطاعن طالب فى مرحلتى التقاضى الابتدائية والاستئنافية بخصم مبلغ

أل ٦٠٠ جنيه الأنف ذكره من الأجرة المطالب بها - وكان يبين من الحكم أنه لم يخصم مقابل هذا التأمين سوى مبلغ ٣٠٠ جنيه وذكر أمامه عبارة « ولم يثبت أن المستأنف ( الطاعن ) دفع أكثر من ذلك » - وكانت هذه العبارة ليس فيها ما يصلح رداً على ما جاء في عقد تجديد الايجار الذى استند اليه الطاعن فى شأن مبلغ التأمين ولا ما يفيد تحدث المحكمة عنه ولا بيان سبب اطراحه ، مع أن هذا الذى جاء فى العقد لوضح قد يكون له أثر فى تغيير وجه الرأى فى مقدار مبلغ التأمين الذى يجب خصمه من الأجرة - لما كان ذلك كذلك يكون الحكم مشوباً بقصور يطله ويستوجب نقضه فى هذا الخصوص

( ٣٠ )

### القضية رقم ٣٢ سنة ٢١ قضائية:

برئاسة المستشار حضرة الأستاذ عبد الحميد وشاحى وبحضور حضرات الأساتذة : سليمان ثابت وهـ  
نجيب أحمد وهـ والعزى سليمان وأحمد العرومى المستشارين

شفعة . دعوى بالشفعة ينطبق عليها قانون الشفعة القديم . حكم . تسببه . قضاؤه برفض الدعوى .  
تأسيسه على تساوى الشفع والمشتري فى سببها أخذاً بالمبدأ الذى قرره القانون الملى الجديد . اغفاله  
تطبيق المادة الثامنة من قانون الشفعة القديم الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى وعدم اجرائه المفاضلة  
التي نصت عليها المادة السابعة من القانون المذكور . خطأ فى القانون .

منى كان يبين من الحكم أن المحكمة رجحت الرأى الذى يقول بعدم جواز الشفعة فى الحالة التى يكون فيها الشفع من مرتبة المشتري أخذاً بما انتهى اليه الشارع فى المادة ٩٣٧ من القانون الملى الجديد ، وكان هذا الذى ذهبت اليه المحكمة وأقامت عليه قضاؤها ، من حرمان الشفع من الشفعة لمجرد كونه مسلوياً للمشتري فى سبب الأخذ بها ، غير صحيح فى القانون على ما جرى

به قضاء هذه المحكمة ، ذلك أن المادة الثامنة من قانون الشفعة ( القديم )  
وهي الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى تقضى بأن حق الشفعة يبقى ولو كان  
المشتري حائراً لما يجعله شفعياً وفي هذه الحالة تتبع قواعد التفضيل المقررة  
في المادة السابعة لتزاحم الشفعاء ، وتنص هذه المادة الأخيرة على حالة  
تعدد الحيران فيقدم منهم من تعود على ملكه منفعة من الشفعة أكثر من غيره ،  
وأنه إعمالاً لهذين النصين كان على محكمة الموضوع أن توازن بين المنفعة التي  
تعود على ملك الشفع وتلك التي تعود على ملك المشتري ، وأن تفصل في طلب  
الشفعة وفقاً لنتيجة الموازنة ، فتقضى بالشفعة للشفع متى ثبت أن منفعة ملكه  
من الشفعة أكبر ، وترفض دعواه إذا كانت المنفعة التي تعود على ملك  
المشتري أكبر ، أو إذا تساوت المنفعتان ، أما وهي لم تفعل ورفضت دعوى  
الشفعة بناء على المساواة في سببها فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

## الوقائع

في أول فبراير سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض في حكم محكمة المنصورة  
الابتدائية بهيئة استئنافية الصادر في ٧ من مايو سنة ١٩٥١ في القضية رقم ٦١٢  
سنة ١٩٤٧ ، وذلك بتقرير طلبت فيه الطاعنة الحكم بقبول الطعن شكلاً  
والموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والغاء الحكم الابتدائي والحكم أصلياً  
بأحقية الطاعنة لأخذ العين المشفوع فيها والمبينة بالعريضة الافتتاحية بالشفعة  
مع الزام المطعون عليه الأول بالمصروفات واحتياطياً إحالة القضية على دائرة  
أخرى للفصل فيها مجدداً مع الزام المطعون عليه الأول بالمصروفات ومقابل  
أتعاب المحاماة .

وفي ١٠ من فبراير سنة ١٩٥١ أعلن المطعون عليهم بتقرير الطعن .  
وفي ٢٠ منه أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليهم بالطعن وصورة



مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح الأسباب وحافطة بمستنداته . ولم يقدم المطعون عليهم دفاعاً .

وفي ١٣ من يولييه سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلاً وقبول السبب الأول من أسباب الطعن الثلاثة الواردة في تقريره ونقض الحكم المطعون فيه مع الاحالة والزام المطعون عليه الأول بالمصروفات .

وبجلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامى الطاعنة والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتهما والمحكمة أرجأت إصدار الحكم الى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامى عن الطاعنة والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن واقعة الدعوى ، حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تتحصل في أن المطعون عليه الأول اشترى من المطعون عليهما الثانى والثالث أرضاً زراعية ورفعت الطاعنة الدعوى رقم ٧٣٤ سنة ١٩٤٧ محكمة مركز المنصورة الجزئية وقالت في صحيفة إنها علمت بالبيع في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ وطلبت الحكم بأحققتها في أخذ العقار المبيع بالشفعة للجوار ولأن للأرض المشفوعة حق ارتفاق على أرض الجار . ودفع المشتري بسقوط الحق في الشفعة لعدم إظهار الرغبة فيها في الميعاد المتقادم . وفي ١٩ من فبراير سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة بالأحالة على التحقيق

لإثبات ونفى علم الطاعنة بالبيع وقت حصوله . ثم قضت في ١٩ من أبريل سنة ١٩٤٧ برفض الدعوى تأسيساً على أن الطاعنة لم تظهر رغبها في الشفعة في ظرف خمسة عشر يوماً من وقت علمها بالبيع . واستأنفت الطاعنة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٦١٢ سنة ١٩٤٧ محكمة المنصورة الابتدائية التي قضت في ١١ من أبريل سنة ١٩٤٨ بقبول الاستئناف شكلاً وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات واقعة العلم ، وفي ٢٠ من فبراير سنة ١٩٤٩ بئدب خبير زراعى لمعاينة العين المبيعة وبيان حدودها وحقوق الارتفاق المترتبة لها أو عليها ومساحة ما يملكه كل من طرفي الخصوم من أطيان مجاورة لها - وفي ٧ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت بتأييد الحكم المستأنف مؤسسة قضائها على أن الطاعنة ( الشفيعه ) والمشتري ( المطعون عليه الأول ) من درجة واحدة وكلاهما مالك مجاور وملكه حق ارتفاق على العين المشفوعة وأن المشتري الذى له حق الشفعة - يفضل على كل شفيع آخر من درجته طبقاً للرأى الذى ترجحه المحكمة - وقررت الطاعنة بالطعن فى الحكم المذكور بطريق النقض .

ومن حيث إن مما تعييه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه ، إذ أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف تأسيساً على التسوية بين المشتري والشفيعه وأنهما من طبقة واحدة ولذا لا تجوز الشفعة من مشتر شفيع إعمالاً لنص المادة ٩٣٧ من القانون المدنى الجديد ، يكون قد خالف القانون - ذلك أن هذا النص الذى طبقته المحكمة على واقعة الدعوى لا يسرى على الماضى ولا يعمل به إلا بالنسبة للمنازعات التى تقع ابتداء من ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٤٩ فى حين أن الدعوى الحالية رفعت فى سنة ١٩٤٧ ومن ثم كان

متعيناً على المحكمة أن تطبق القاعدة الواردة في الفقرة الأخيرة من المادة السابعة من قانون الشفعة القديم والتي تنص على أنه إذا تعدد الجيران يقدم منهم من تعود على ملكه منفعة من الشفعة أكثر من غيره .

ومن حيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه وإن كانت المحكمة لم تطبق المادة ٩٣٧ من القانون المدني الجديد على واقعة الدعوى ، فإنها على ما يبين من الحكم رجحت الرأي الذي يقول بعدم جواز الشفعة في الحالة التي يكون فيها الشفيع من مرتبة المشتري أخذاً بما انتهى إليه الشارع في القانون المدني الجديد . ولما كان هذا الذي ذهبت إليه المحكمة وأقامت عليه قضاءها ، من حرمان الشفيع من الشفعة لمجرد كونه مساوياً للمشتري في سبب الأخذ بها ، غير صحيح في القانون على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، ذلك أن المادة الثامنة من قانون الشفعة ( القديم ) وهي الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى تقضى بأن حق الشفعة يبقى ولو كان المشتري حائزاً لما يجعله شفيعاً وفي هذه الحالة تتبع قواعد التفضيل المقررة في المادة السابعة لتزاحم الشفعاء ، وتنص هذه المادة الأخيرة على حالة تعدد الجيران فيقدم منهم من تعود على ملكه منفعة من الشفعة أكثر من غيره ، وأنه إعمالاً للمبدأين النصين كان على محكمة الموضوع أن توازن بين المنفعة التي تعود على ملك الشفيع ( الطاعنة ) وتلك التي تعود على ملك المشتري ، وأن تفصل في طلب الشفعة وفقاً لنتيجة الموازنة ، فتقضى بالشفعة للشفيع ( الطاعنة ) متى ثبت أن منفعة ملكها من الشفعة أكبر ، وترفض دعواها إذا كانت المنفعة التي تعود على ملك المشتري أكبر ، أو إذا تساوت المنفعتان — أما وهي لم تفعل ورفضت دعوى الشفعة بناء على المساواة في سببها فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون — ومن ثم يتعين نقض الحكم بغير حاجة إلى بحث بقية أسباب الطعن .



( ٣١ )

### القضية رقم ٣٥ سنة ٢١ قضائية :

برئاسة المستشار حضرة الأستاذ عبد الحميد وشاحي وبحضور حضرات الأساتذة : سليمان ثابت  
محمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي ( المستشارين )

(١) دفاع . اجراءات تقاضى . حجز المحكمة القضية للحكم مع التصريح للخصوم بتبادل المذكرات على  
أن يبدأ الطاعن بتقديم مذكرته . تقديم المطعون عليها مذكرتها والاعلامى الطاعن عليها قبل تقديم  
مذكرته . أخذ المحكمة بما جاء في مذكرة المطعون عليها . نعى الطاعن بأن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع  
لأنها لم تتمكن من الرد على ما جاء بمذكرة المطعون عليها . على غير أساس .

(٢) ضرائب . حكم . تسببيه . اعتدائه تقدير اللجنة لأرباع الممول بأكثر من السعر الجبرى  
بناء على أسباب سائفة . لا مخالفة في ذلك للقانون .

(١) متى كان يبين من الأوراق أن المحكمة وإن كانت قررت  
بعد أن شملت المرافعة في الدعوى ارجاء الحكم لجلسة معينة مع التصريح  
بتبادل المذكرات في الاسبوعين الأولين على أن يبدأ الطاعن بتقديم مذكرته  
في الأسبوع الأول إلا أن المطعون عليها هي التي بدأت بتقديم مذكرتها  
وأشر عليها بورود صورتها لمكتب محامى الطاعن ثم قدم الطاعن مذكرته  
وأشر عليها بورود صورتها وبذلك كان في ميسور الطاعن أن يرد على ما جاء  
في مذكرة المطعون عليها ، وفضلا عن ذلك فإن ماورد في مذكرة المطعون  
عليها لم يكن سبباً جديداً وإنما هو الدفاع الذى تمسكت به في كافة مراحل  
النزاع ومن ثم فانه يكون في غير محله ما نعه الطاعن على المحكمة من أنها  
أخلت بحقه في الدفاع لأخذها بما جاء بمذكرة المطعون عليها دون أن تتمكن  
من الرد عليه .

(٢) متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قدرت ربح  
الطاعن من اللحوم بواقع عشرة مليات للرطل تأسيساً على أن محكمة الدرجة

الأولى إذ قدرت ربح الطاعن بواقع خمسة مليات على أساس السعـر الجبرى . قد أخطأت التوفيق . ذلك أن الطاعن لم يقرر أمام مأمورية الضرائب أن عمله مقصور على بيع اللحوم فى محله — كما هو شأن القصابين الذين يشترون اللحوم من المخزر مباشرة — وإنما قرر أنه يشتري مواشيه من السوق ثم يقوم بتجزير وبيع لحومها ومخلفاتها كما أبان مقدار مبيعاته وأثمانها وأوزان المواشى . مما يكون معه صحيحاً تقدير لجنة التقدير لربح الطاعن بواقع عشرة مليات للرطل . فان هذا الذى قرره المحكمة لا مخالفة فيه للقانون . إذ هو استخلاص موضوعى سائق أبانت فيه المحكمة أسباب عدم تعويلها على السعر الجبرى الذى اعتمد عليه الطاعن وأخذت به محكمة الدرجة الأولى .

## الوقائع

فى أول فبراير سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر فى ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ فى الاستئناف رقم ٩٢ سنة ٦٧ ق . وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى موضوعه بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى على دائرة أخرى للفصل فيها مجدداً والزام المطعون عليها بالمصروفات وأتعاب المحاماة عن جميع درجات التقاضى .

وفى ٥ من فبراير سنة ١٩٥١ أعلنت المطعون عليها بتقرير الطعن . وفى ١٧ منه أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليها بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح الأسباب وحافطة بمستنداته . وفى ١١ من مارس سنة ١٩٥١ أودعت المطعون عليها مذكرة بدفاعها مشفوعة بمستنداتها طلبت فيها رفض الطعن والزام الطاعن بالمصروفات وأتعاب المحاماة . وفى ٢٦ منه أودع الطاعن مذكرة بالرد .

وفي ٨ من يولييه سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها  
بقبول الطعن شكلاً ورفضه مضمناً والزام الطاعن بالمصروفات .

وبجلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ شتمت الدعوى على مانهو مبين بمحضر  
الجلسة حيث صدم محاميا الطرفين والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم .  
والمحكمة أرجأت إصدار الحكم الى جلسة اليوم .

### المحكمة

وبدلاً لاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حنجرة المستشار المقرر ومراقبة  
المحاميين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن وقائع الدعوى ، حسباً يبين من الحكم المطعون فيه  
وسائر أوراق الطعن ، تتمحصل في أن مأمورية ضرائب بنها قلدرت أرباح  
الطاعن من اشتغاله بالجزارة وبيع اللحوم عن السنوات من ١٩٤٣ الى  
١٩٤٧ بمبلغ ٣٧٠ و ٣٨٥ و ٤٢٠ و ٤٥٠ و ٤٧٠ جنيتها على التوالي .  
ولما لم يقبل الطاعن هذا التقدير أحيل الأمر على لجنة تقدير الضرائب  
التي قررت في ١٢ من يولييه سنة ١٩٤٩ تقدير أرباحه بمبلغ ٢٣٥ عن كل  
من السنتين الأوليين وبمبلغ ٢٧٥ و ٣٠٠ و ٣٢٠ جنيتها عن السنوات الأخرى  
على التوالي . وأقلم الطاعن على المطعون عليها الدعوى رقم ٤ لسنة ١٩٤٩  
تجاري محكمة ينها الابتدائية بالطعن في قرار اللجنة طالباً الغائه واعتماد أرباحه  
كما وردت في إقراراته . وفي ٣٠ من يناير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بتعديل  
هذا القرار وتقدير أرباح الطاعن بمبلغ ٤٣ جنيتها عن كل من السنتين الأوليين  
وبمبلغ ٦٣ و ٨٨ و ٨٦ جنيتها عن السنوات الأخرى على التوالي ، وأنها  
لأن كانت أخذت بتقدير اللجنة لمقدار اللحوم المباعة ومقدار المصروفات ،



إلا أنها فيما يتعلق بربح الطاعن فقد قدرته بواقع خمسة مليات للرطل وفقاً للسعر الجبرى الذى كان محددًا فى ذلك الوقت ، مخالفة فى ذلك ما رآته كل من مأمورية الضرائب واللجنة من تقدير الربح بواقع عشرة مليات للرطل استناداً الى أن الطاعن أقر أمام مأمور الضرائب بأنه يشتري العجول البقرى من السوق ويذبحها بنفسه ثم يبيع لحومها ومخلفاتها، وهذا ما يحقق له ربحاً يزيد عما لو كان يشتري اللحوم من الخبز مباشرة — واستأنفت المطعون عليها هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٩٢ سنة ٦٧ ق — تجارى محكمة استئناف مصر التى قضت فى ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ بالغاءه وبتأييد قرار اللجنة . وقرر الطاعن الطعن فى الحكم المذكور بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين : يتحصل أولهما فى أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه البطلان لإخلاله بحق الطاعن فى الدفاع — ذلك أن المحكمة حجزت القضية للحكم وطلبت من الطاعن أن يبدأ بتقديم مذكرته ، ولذا اقتصر فيها على الرد على أسباب الاستئناف ، ولكن المطعون عليها جاءت فى مذكرتها بسبب جديد حاصله أن الطاعن كان يشتوى المواشى من الأسواق ويقوم بذبحها وبيعها للمستهلك وبذلك حقق لنفسه ربحاً من بيع اللحوم ومخلفاتها فى محله وربحاً هو الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع مما يبرر رفع معدل الربح الى عشرة مليات للرطل ، وقد أخفدت المحكمة بهذا الدفاع دون أن تمكن الطاعن من الرد عليه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود مما يبين من الأوراق ( أولاً ) من أنه وإن كانت المحكمة قررت بعد أن سمعت المرافعة بجلسة ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ إرجاء الحكم بجلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ مع التصريح بتبادل المذكرات فى الأسبوعين الأولين على أن يبدأ الطاعن بتقديم مذكرته فى الأسبوع الأول إلا أن المطعون عليها هى التى بدأت بتقديم مذكرتها وأشر عليها بورود صورتها لمكتب محامى الطاعن فى ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٠

ثم قدم الطاعن مذكرته وأشر بورود صورتها في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وبذلك كان في ميسور الطاعن أن يرد على ما جاء في مذكرة المطعون عليها ( وثانياً ) من أن هذا الذي ورد في مذكرة المطعون عليها لم يكن سبباً جديداً إنما هو الدفاع الذي تمسكت به مصلحة الضرائب في كافة مراحل النزاع ابتداء من المأمورية حتى محكمة الدرجة الثانية .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ذلك أن محكمة الدرجة الأولى قدرت ربح الطاعن بواقع خمسة مليات للرطل ، على أساس السعر الجبرى ولكن محكمة الاستئناف أهدرت حجة هذا السعر مع وجوب الأخذ به ومع ثبوت عدم مخالفته من الطاعن .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما يبين من الحكم من أن المحكمة قدرت ربح الطاعن بواقع عشرة مليات للرطل تأسيساً على أن محكمة الدرجة الأولى إذ قدرت ربح الطاعن بواقع خمسة مليات على أساس السعر الجبرى قد أخطأت التوفيق ، ذلك أن الطاعن لم يقرر أمام المأمورية أن عمله مقصور على بيع اللحوم في محله — كما هو شأن القصابين الذين يشترون اللحوم منه المجزر مباشرة ، وإنما قرر أنه يشتري مواشيه من السوق ثم يقوم بتجزيرها وبيع مخلفاتها كما أبان مقدار مبيعاته وأثمانها وأوزان المواشى — وقد ذكرتها المحكمة — مما يكون معه صحيحاً تقدير اللجنة لربح الطاعن بواقع عشرة مليات للرطل . وهذا الذى قرره المحكمة لا مخالفة فيه للقانون ، إذ هو استخلاص موضوعى سائق أبانت فيه المحكمة أسباب عدم تعويلها على السعر الجبرى الذى اعتمد عليه الطاعن وأخذت به محكمة الدرجة الأولى .

ومن حيث إنه لا تقدم يكون الطعن على غير أساس و من ثم يتعين رفضه .

( ٣٢ )

القضية رقم ٢٣٦ سنة ٢١ قضائية :

برئاسة حضرة المستشار الأستاذ عبد الحميد وشاحي وبحضور حضرات الأساتذة : سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العرومي ( المستشارين )

تنفيذ عقارى . قاضى البيوع . مدى سلطته فى الفصل فى المنازعات التى يديرها الرامى عليه المزااد  
فى صحة طلب اعادة البيع على مسئوليته لتخلفه عن الوفاء بشروط البيع . حكم . تسببه . تقريره أن شأن  
قاضى البيوع فى الفصل فى هذه المنازعة هو شأن قاضى الأمور المستعجلة فى اشكالات التنفيذ والمسائل  
التى يخشى عليها من فوات الوقت فلا يختص بالفصل فيها اذا كانت مبنية على أسباب موضوعية وليس له  
الا أن يأمر بوقف أو استمرار اجراءات البيع . خطأ فى القانون .

( ٢ ) تنفيذ عقارى . استئناف . الحكم الصادر من قاضى البيوع فى المنازعة التى يديرها الرامى  
عليه المزااد فى صحة طلب اعادة البيع على مسئوليته لتخلفه عن الوفاء بشروط البيع . جواز الطعن فيه  
بطريق الاستئناف وفقا للقواعد المقررة الطعن فى الأحكام التى تصدر فى المواد التى يوجب القانون الحكم  
فيها على وجه السرعة . .

(١) أن المادة ٧٠٠ من قانون المرافعات ( الجديد ) — إذ نصت على  
أن ينظر قاضى البيوع قبل افتتاح المزايدة ويحكم على وجه السرعة فى أوجه  
النزاع التى يديرها الرامى عليه المزااد فى صحة طلب اعادة البيع على مسئوليته  
لتخلفه عن الوفاء بشروط البيع — لا تكون قد جعلت من قاضى البيوع  
وهو ينظر فى هذه المنازعة قاضيا للأمور المستعجلة كما كان عليه الحال  
فى قانون المرافعات المختلط بنص المادة ٦٩٧ وانما أوجبت عليه الفصل  
غيبا ، ولذلك يكون غير صحيح فى القانون ما قرره المحكمة من أن  
شأن قاضى البيوع فى هذه المنازعة شأن قاضى الأمور المستعجلة فى  
اشكالات التنفيذ أو المسائل التى يخشى عليها من فوات الوقت ، فلا يختص  
بالفصل فيها اذا كانت مبنية على أسباب موضوعية



وليس له إلا أن يأمر بوقف أو استمرار اجراءات البيع حتى يفصل فيها من محكمة الموضوع المختصة وهي إذ لم تفصل في المنازعة وقضت بوقف اجراءات البيع تكون قد خالفت القانون .

(٢) إن الحكم الذي يصدره قاضي البيوع في المنازعة التي يبدىها الراى عليه الزاد في صحة طلب اعادة المبيع على مسئوليته لتخلفه عن الوفاء بشروط البيع يكون قابلاً للطعن فيه وفقاً للقواعد المقررة للطعن في الأحكام التي تصدر في المواد التي يوجب القانون الحكم فيها على وجه السرعة ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر من قاضي البيوع برفض هذه المنازعة لم يخالف القانون .

### الوقائع

في يوم ١٢ من يونيه سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض في حكم محكمة المنصورة الابتدائية الصادر بهيئة استئنافية في ٢٩ من مارس سنة ١٩٥١ في القضية رقم ٤٠٧ سنة ١٩٥٠ — وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم قبول الاستئناف شكلاً مع الزام المطعون عليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين .

وفي ١٣ من يونيه سنة ١٩٥١ أعلن المطعون عليه بتقرير الطعن — وفي ٢٠ من يونيه سنة ١٩٥١ أودع الطاعن أصل ورقة المطعون عليه بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداته — وفي ٢١ من يوليه سنة ١٩٥١ أودع المطعون عليه مذكرة بدفاعة طلب فيها رفض الطعن والزام الطاعن بالمصروفات وأتعاب المحاماة — وفي ٦ من أغسطس سنة ١٩٥١ أودع الطاعن مذكرة بالرد وفي ١٦ منه أودع المطعون عليه مذكرة بملاحظاته على الرد .

وفي ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعن بالمصروفات .

وبجلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ماهو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم الطاعن والمطعون عليه على ما جاء بمذكرتهما وعدلت النيابة عن رأيها وطلبت قبول الوجه الأول ونقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة المنصورة للفصل في النزاع القائم حول صحة إعادة إجراءات البيع — والمحكمة قررت التأجيل الى جلسة اليوم ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ وصرحت بتقديم مذكرات تكميلية في المسائل التي أثرت في المرافعة .

وفي ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ أودع الطاعن مذكرة تكميلية صمم فيها على طلباته . وفي ٢٧ منه أودع المطعون عليه مذكرة تكميلية صمم فيها على طلباته — وفي ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وصممت فيها على طلباتها بجلسة المرافعة .

وبجلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ماهو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم الطاعن والمطعون عليه على ما جاء بمذكراتهم وطلبت النيابة العامة رفض الطعن — والمحكمة أرجأت إصدار الحكم الى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن وقائع الدعوى ، حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تتحصل في أن الطاعن رفع الدعوى رقم ٣ سنة ١٩٣٩ محكمة دمياط الجزئية على المطعون عليه وآخرين ، وطلب فيها الحكم بقسمة العقار المملوك لهم على الشيوع وفرز نصيبه فيه ومقداره قيراط واحد ، أو بيع العقار بالمراد العلني في حالة عدم إمكان قسمته بغير ضرر . وبعد أن نذبت المحكمة خبيراً انتهى في تقريره الى عدم إمكان قسمه العقار وحكمت باعتماد هذا التقرير ، قضت ببيع العقار بالمراد العلني بثمن أساس مقدار ٤٠٨١ جنيهاً وبالشروط المبينة بقائمة شروط البيع المودعة . ثم حكمت في ٣ من مايو سنة ١٩٥٠ بإيقاع البيع على الطاعن بثمن أساسي مقداره ٣٣٠٥ جنيهاً و ٦١٠ ملياً والمصاريف . وفي ١٣ من مايو سنة ١٩٥٠ قرر المطعون عليه زيادة عشر الثمن ، وقضت المحكمة في ١٤ من يونية سنة ١٩٥٠ بإيقاع البيع عليه بثمن مقداره ٣٨١٠ جنيهاً والمصاريف وفي ١٧ من يونية سنة ١٩٥٠ أودع المطعون عليه من الثمن مبلغ ١٩٥٧ جنيهاً و ٦٣٠ ملياً عدا مادفعه من المصاريف ورسوم التسجيل . وفي ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أُنذر الطاعن المطعون عليه منبهاً عليه بإيداع باقي الثمن وإلا يعتبر متخلفاً عن دفعه ويعاد البيع على مسئوليته . وفي ٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أكمل المطعون عليه مبلغ ٢٦٨٤ جنيهاً و ٨٦٥ ملياً ولم يتبق عليه من الثمن إلا مبلغ ١١٢٥ جنيهاً و ١٣٥ ملياً . وفي ٢٤ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ قرر الطاعن طلب إعادة البيع على مسئولية المطعون عليه لتخلفه عن إيداع كامل الثمن وعينت جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لإعادة البيع . وفي ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ قرر المطعون عليه منازعته في صحة طلب إعادة البيع على مسئوليته : تأسيساً على أن المبلغ المتبقى من الثمن والذي لم يودعه هو ثمن حصته الشائعة في العقار ومقدرها ٧ قيراط و  $\frac{1}{2}$  أسهم وفقاً لمستندات التملك التي قدمها ، وأن غر ملزم قانوناً بإيداع المبلغ المذكور للأسباب التي فصلها في التقرير ، وأنه لذلك لا يعتبر متخلفاً متى كان قد قام بإيداع ما يقابل حصص الشركاء



الآخرين في الثمن بما فيها حصة الطاعن - وبالحلقة المحددة لإعادة البيع قضت المحكمة بقبول المنازعة شكلاً ورفضها موضوعاً ثم أمرت بالسير في اجراءات البيع وحكمت بإيقاعه على الطاعن بالثمن الذي قرر الشراء به ومقداره ٣٨١٠ جنياً والمصاريف . وتتحصل الأسباب التي بنت عليها قضاءها برفض المنازعة في : أن المادة ٦٧٣ من قانون المرافعات الواردة في بيع العقار بناء على طلب الدائن توجب على الراعي عليه المزايا أن يودع الثمن خلال الثلاثة الشهور التالية لصيرورة البيع نهائياً . وأن هذه المادة عملاً بالمادتين ٧١٧ و ٧٢٣ تنطبق على بيع العقار لعدم إمكان قسمته : وأنه بحسب ظاهر هذه النصوص وبناء على شروط البيع الواردة بالقائمة المودعة في ٥ من يناير سنة ١٩٤٩ كان يتعين على المطعون عليه أن يودع كامل الثمن ، ولا يصح له أن يحتج بأن المتبقي من الثمن يعادل حصته في العقار لأن دفع الثمن بكامله لا يسلبه حق استرداد قيمة حصته في التوزيع : وأنه لذلك يعتبر متخلفاً وتكون منازعته في غير محلها : وفي ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ استأنف الطاعن الحكم المذكور ، وقيد استئنافه برقم ٤٠٧ سنة ١٩٥٠ محكمة المنصورة الابتدائية ، وطلب فيها القضاء بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء حكم رسو المزايا ووقف اجراءات البيع . ودفع الطاعن بعدم جواز الاستئناف استناداً الى أن المادة ٦٩٢ من قانون المرافعات لا تجيز استئناف حكم رسو المزايا إلا في ثلاث حالات ليست منها حالة الدعوى . وفي ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة برفض هذا الدفع وبقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبوقف اجراءات إعادة البيع حتى يفصل نهائياً من الجهة المختصة بناء على طلب من يهيم الأمر من الطرفين فيما اذا كان المطعون عليه يعتبر متخلفاً أم لا . وتتحصل الأسباب التي بني عليها هذا الحكم في أن قانون المرافعات الأهلى كان خلواً من تعيين الجهة المختصة بالفصل في أوجه المنازعة التي تكون لدى المشتري المتخلف في صحة طلب إعادة البيع على مسئوليته ،

ولذا كان له عملاً بالقواعد العامة . أن يرفع بها دعوى أصلية : أو أن يتظلم في الأمر الذي يصدره قاضي البيوع بتحديد يوم البيع الثاني سواء أمام نفس الأمر أو لدى المحكمة مباشرة : أو أن يبدى منازعته أمام قاضي البيوع ، وفي هذه الحالة كان يتعين عليه أن يوقف البيع حتى يفصل فيها نهائياً . أما في قانون المرافعات المختلط فكانت المادة ٦٩٧ تنص على أن تطرح هذه المنازعة على قاضي البيوع باعتباره قاضياً للأمر المستعجلة ، لا ليفصل في موضوعها ، وإنما ليحكم بوقف إجراءات البيع أو بالسير فيها حكماً وقتياً لا يمس أصل الحق ولا يمنع الخصوم من رفع المنازعة الى محكمة الموضوع المختصة لتفصل فيها بحكم حاسم للخصومة ، وشأنه في ذلك شأن قاضي الأمور المستعجلة في أشكالات التنفيذ أو المسائل التي يخشى عليها من فوات الوقت . وأما قانون المرافعات الجديد فقد استحدث المادة ٧٠٠ وتنص على أن ينظر قاضي البيوع في أوجه المنازعة قبل افتتاح المزايدة ويحكم فيها على وجه السرعة — وأنه يبين من ذلك أنه ليس هناك مجال للشك ، سواء في عهد التشريع القديم أو التشريع الحديث ، في أن قاضي البيوع ليس مختصاً بالفصل في اعتراض المشتري المتخلف على إعادة البيع على مسؤوليته ، متى كان هذا الاعتراض قائماً على مسألة موضوعية بحتة ولا سيما إذا كان جدياً — وأنه لما كانت المادة ٦٩٣ من قانون المرافعات ( الجديد ) تجبر استئناف حكم رسو المزاد في ثلاثة أحوال ، منها حالة صدوره بعد رفض طلب وقف الإجراءات في حالة يكون وقفها واجباً قانوناً ، وكان نص هذه الحالة لايعني أن يكون الوقف منصوباً عليه صراحة في مواد القانون بل يتحقق كلما قامت دواعيه ، وكان المطعون عليه قد بنى منازعته في طلب إعادة البيع على مسؤوليته على مسألة موضوعية تخرج عن اختصاص قاضي البيوع ، وهي أنه غير ملزم قانوناً بإيداع مقابل حصته في ثمن العقار الذي رسا مزاده عليه وأنه بعد أن أودع ثمن حصص الشركاء الآخرين لايعتبر متخلفاً — لما كان ذلك كان يتعين على قاضي البيوع بمحكمة الدرجة

الأولى أن يقف اجراءات البيع ، أما وأنه لم يفعل وقرر السير فيها فيكون قد رفض طلباً بوقف الاجراءات في حالة توجب وقفها قانوناً — وأنه لما تقدم يكون الاستئناف جائزاً ويكون الحكم الابتدائي في غير محله — وفي ١٢ من يونية سنة ١٩٥١ قرر الداعن الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون من وجهين ( أولهما ) إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف وبقبوله شكلاً و ( ثانيهما ) إذ قضى بوقف اجراءات إعادة البيع على مسئولية المطعون عليه المتخلف عن إيداع كامل الثمن حتى يفصل من المحكمة المختصة فيما إذا كان يعتبر متخلفاً أم لا ، وذلك تأسيساً على ماقررت المحكمة من أن اختصاص قاضي البيوع عندما تعرض عليه المنازعة التي ييديها الراسي عليه المزااد المتخلف في طلب إعادة البيع على مسئوليته هو اختصاص شبيه باختصاص قاضي الأمور المستعجلة في اشكالات التنفيذ أو المسائل التي يخشى عليها من فوات الوقت ، فيكون قضاؤه فيها قضاءً وقتياً لا يمنع الخصوم من رفع النزاع الى محكمة الموضوع المختصة ، مع أن المادة ٦٩٢ من قانون المرافعات تنص صراحة على عدم جواز استئناف حكم رسو المزااد إلا لعيب في اجراءات المزايدة أو في شكل الحكم أو لصدوره بعد رفض طلب بوقف الاجراءات في حالة يكون وقفها واجبا قانوناً — وأن حالة الدعوى ليست من هذه الأحوال خصوصاً وأن المطعون عليه لم يطلب من قاضي البيوع بمحكمة الدرجة الأولى وقف الاجراءات كما أنه لم يبد هذا الطلب في تقرير المنازعة ولم يرفع دعوى بها لدى محكمة الموضوع وإنما طرحها على القاضي ليفصل فيها — وأن المادة ٧٠٠ من قانون المرافعات تنص صراحة على أن ينظر قاضي البيوع في المنازعة قبل افتتاح المزايدة ويحكم فيها على وجه السرعة — وأنه لذلك كان لزاماً عليه أن يفصل فيها في حدود الطلبات التي عرضت عليه ، وهو ما فعله ، دون أن يغتصب اختصاصاً لنفسه ، وكل ما هنالك أنه استأنس بظروف الدعوى وقضى برفض المنازعة في حدود



الاختصاص الممنوح له قانونا ، مما يكون معه غير صحيح في القانون قول المحكمة بأن اختصاصه في هذه المنازعة هو اختصاص إشبیه باختصاص قاضي الأمور المستعجلة .

ومن حيث إن المادة ٧٠٠ من قانون المرافعات ( الجديد ) — إذ نصت على أن ينظر قاضي البيوع قبل افتتاح المزايدة ويحكم على وجه السرعة في أوجد النزاع التي يديها الرأسي عليه المزايدة في صحة طلب إعادة البيع على مسئوليتها لتخلفه عن الوفاء بشروط البيع — لا تكون قد جعلت قاضي البيوع وهو ينظر في هذه المنازعة قاضياً للأمور المستعجلة ، كما كان عليه الحال في قانون المرافعات المختلط بنص المادة ٦٩٧ ، وإنما أوجبت عليه الفصل فيها ؛ ولذلك يكون غير صحيح في القانون ما قرره المحكمة من أن شأن قاضي البيوع في هذه المنازعة شأن قاضي الأمور المستعجلة في إشكالات التنفيذ أو المسائل التي يخشى عليها من فوات الوقت ، فلا يختص بالفصل فيها إذا كانت مبنية على أسباب موضوعية وليس له إلا أن يأمر بوقف أو استمرار إجراءات البيع حتى يفصل فيها من محكمة الموضوع المختصة ؛ كما يكون حكمه في هذه المنازعة قابلاً للطعن فيه وفقاً للقواعد المقررة للطعن في الأحكام التي تصدر في المواد التي يوجب القانون الحكم فيها على وجه السرعة ، فيجوز استئنافه متى توافرت بقية شروط هذا الاستئناف كما هو الحال بالنسبة إلى الحكم الابتدائي فيما قضى به في منازعة المطعون عليه .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه لم يخطئ إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف وبقبوله شكلاً ؛ ولكنه أخطأ في القانون إذ لم يفصل في المنازعة وقضى بوقف إجراءات البيع ، ومن ثم يتعين نقضها في هذا الخصوص وذلك بغير حاجة إلى بحث بقية أوجه الطعن .

## جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢

(٣٣)

القضية رقم ٢٠٦ سنة ٢٠ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة المستشار الأستاذ عبد الحميد وشاحي وبحضور حضرات الاساتذة : سليمان ثابت .  
ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان واحمد العروسي المستشارين .

(١) اثبات . عبء الإثبات . دعوى مؤسسة على عقد ينشئ التزامات متقابلة في ذمة كل من المتعاقدين . يقع على عاتق كل من التزم بالتزام بمقتضاه عبء اثبات قيامه بما تعهد به بغض النظر عما إذا كان هو المدعى أصلاً في الدعوى أو المدعى عليه وعما إذا كان قد طلب إحالة الدعوى على التحقيق . أو لم يطلب . مثال في دعوى مؤسسة على عقد بيع .

(٢) اثبات . حكم . تسببه . اعتباره الأمر الكتابي الصادر من المشتري الى البائع بتسليم البضاعة الى أمين النقل مجرد قرينة على حصول التسليم يصح دحضها بالقرائن الأخرى ، لا مخالفة في ذلك لقواعد الاثبات .

(١) اذا كانت الدعوى مؤسسة على عقد ينشئ التزامات متقابلة في ذمة كل من المتعاقدين ، فانه يقع على عاتق كل من التزم بالتزام بمقتضاه عبء اثبات قيامه بما تعهد به ، وذلك بغض النظر عما إذا كان هو المدعى أصلاً في الدعوى أو المدعى عليه وعما إذا كان قد طلب إحالة الدعوى على التحقيق أم لم يطلب . واذن فتي كان الواقع هو أن المطعون عليه اشترى بضاعة من الطاعنين وأقام الدعوى بطلب التزامهما بمبلغ هو قيمة ما لم يتم تسليمه من هذه البضاعة وكان الثابت من الأوراق — أنه لانتزاع في أن المطعون عليه — المشتري — قد قام بالتزامه بدفع الثمن فان الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون إذ القى عبء اثبات تسليم البضاعة على عاتق من يلزمه عقد البيع بذلك وهما الطاعنان باعتبارهما بائعين .

(٢) متى كانت المخالصة التي اعتمد عليها البائعان في اثبات الوفاء بالتزامهما ليست إلا أمراً صادراً إليهما من المشتري بتسليم البضاعة الى أمين.

النقل فان الحكم المطعون فيه إذ قرر أن هذه المخالصة وإن كانت قرينة على حصول التسليم إلا أنه يصح دحضها بكافة القرائن الأخرى ، فليس فيما قرره ما يخالف قواعد الإثبات .

### الوقائع

في يوم ٤ من يولية سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ في القضية رقم ٣٨١ سنة ٦٦ ق - تجارى وذلك بتقرير طلب فيه الطاعنان الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه بكامل أجزائه وتأييد الحكم الابتدائى الصادر برفض دعوى المطعون عليه مع الزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة واحتياطياً بإحالة الدعوى على محكمة الاستئناف للفصل فيها [مجدداً من دائرة أخرى

وفى ٦ من يولية سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليه بتقرير الطعن . وفى ٢٤ منه أودع الطاعنان أصل ورقة إعلان المطعون عليه بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح الأسباب وحافطة مستنداتها . وفى ٣ من أغسطس سنة ١٩٥٠ أودع المطعون عليه مذكرة بدفاعة مشفوعة بمستنداته طلب فيها الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع رفض الوجه الأول من وجهى الطعن وبعدم قبول الوجه الثانى والزام الطاعنين بالمصروفات وأتعاب المحاماة .

وفى ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً والزام الطاعنين بالمصروفات .

وبجلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ تمت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطرفين والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم . المحكمة أرجأت إصدار الحكم الى جلسة اليوم .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل في أن الطاعنين باعا الى المطعون عليه ٣١٥٠ دسنة من الجوارب بسعر الدسنة ١٤٠ قرشا أى بثمان اجمالى مقدار ٤٤١٠ جنيا دفع على دفعات واتفق على أن يكون التسليم في محل البائع بعد أسبوع من تاريخ الاتفاق المحرر في ٢٩ من يونية سنة ١٩٤٦ وفي ٩ من أغسطس سنة ١٩٤٦ أرسل الطاعنان الى المطعون عليه خطابا موصى عليه بطلبهما منه فيه تسلم البضاعة وإلا فلا مسئولية عليهما . وفي ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ أرسل المطعون عليه الى الطاعنين أحد متعهدي النقل ومعه خطاب يدعوهم فيه الى تسليمه الجوارب المبيعة ، ثم أرسل اليهما في ١٢ من فبراير سنة ١٩٤٧ خطابا يلفتنيهما فيه الى أنهما لم يرسلوا اليه سوى ٢٩١٣ دسنة من مجموع الجوارب التي اشتراها وقدرها ٣١٥٠ دسنة وطلب منهما أن يرسلوا له الباقي ومقداره ٢٣٧ دسنة وإلا فانه سيضطر الى أن يسحب عليهما بقيمتها أمراً بالدفع ، فردا عليه - بأنهما سلما جميع البضاعة ، فسحب هذا الأمر كما أعلنهما ببروتستو في ٨ من مارس سنة ١٩٤٧ ثم أقام عليهما الدعوى رقم ١٦٧٩ سنة ٧٢ قضائية محكمة مصر الابتدائية المختلطة بطلب الحكم بالزامهما بدفع مبلغ ٣٣١ جنيا و ٨٠٠ مليا قيمة البضاعة التي لم يتم تسليمها . وفي ٩ من أبريل سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة برفض الدعوى تأسيساً على أن عقد البيع بنصه على أن يكون التسليم في مدة اقضاها - ثمانية أيام وأن الطاعنين طلبا من المشتري في ٩ من أغسطس سنة ١٩٤٦ تسلم بضاعته ولكنه لم يفعل شيئاً مما اضطرهما الى إخطاره مرة أخرى بعد مضي ستة أسابيع وحيث قرر التسلم .

وأنه يبين من الوصولين المقدمين منه وأحدهما في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ والآخر غفل من التاريخ أن الطاعنين سلماه ٣٩ بالة عبارة عن ٢٨٣٠ دسنة فكان الباقي الذي لم يسلم اليه هو ٣٢٠ دسنة بينما يطالب بقيمة ٢٣٧ دسنة فقط مما يدل على أن هذه المستندات ليست قاطعة في الاستدلال على صحة الدعوى ومن المتعذر استخلاص أية نتيجة منها . واستأنف المطعون عليه هذا عليه هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٣٨١ سنة ٦٦ تجارى محكمة استئناف القاهرة التى قضت في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٠ بأحالة الدعوى على التحقيق وليقدم البائعان دفاترهما التجارية ثم قضت في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ بإلغاء الحكم المستأنف وبالزام الطاعنين بأن يدفعوا الى المطعون عليه مبلغ ٣٣١ جنيها و ٨٠٠ مليا مع الفوائد من تاريخ رفع الدعوى . وقرر الطاعنان الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض

ومن حيث إن الطعن بني على سببين : ينعى الطاعنان في أولها بالخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم التمهيدى الصادر في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٠ قد قضى بأحالة الدعوى على التحقيق ليثبت الطاعنان تسليم المقدار المبيع وليقدما دفاترهما ، وبذلك جعل عبء الإثبات عليهما — مع أنهما مدعى عليهما في الدعوى ، كما أنهما لم يطلبتا التحقيق ، وإنما الذى طلبه المطعون عليه ، هذا فضلا عن أن الطاعنين قدما مخالصة صادرة من المطعون عليه بتسليم البضاعة المبيعة ، وهى سند كتابي لا ينقضه الاسند كتابي مثله مما تكون معه إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ما هو ثابت بالكتابة بشهادة الشهود هدم لأبسط قواعد الإثبات .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الدعوى مؤسسة على عقد بيع ، وهو عقد ينشئ التزامات متقابلة في ذمة كل من المتعاقدين ، ويقع على

عائق كل من التزم بالتزام بمقتضاه عبء إثبات قيامه بما تعهد به ، وذلك بغض النظر عما اذا كان هو المدعى أصلاً في الدعوى أو المدعى عليه وعما اذا كان قد طلب إحالة الدعوى على التحقيق أم لم يطلب . ولما كان بين من الحكم أنه لا نزاع في أن المطعون عليه - المشتري - قد قام بالتزامه بدفع الثمن ، فلا يكون الحكم قد خالف القانون إذ القى عبء اثبات تسليم البضاعة على عائق من يلزمه عقد البيع بذلك وهما الطاعنان باعتبارهما بائعين . هذا وقد تولى الحكم الرد على ما ينعيه عليه خاصاً بالمخالصة التي تفيد تسليم المطعون عليه البضاعة المبعة بأنها ليست إلا أمراً صادراً للبائعين بتسليم البضاعة الى أمين النقل « وهى وإن كانت قرينة على حصول التسليم إلا أنه يصح دحضها بكافة القرائن الأخرى » وليس في هذا الذى قرره الحكم ما يخالف قواعد الإثبات .

ومن حيث إن الطاعنين ينعيان في السبب الثانى بالقصور في التسبيب - اذ لم يرد الحكم على دفاعهما المفصل بمذكرتهما ولا على أسباب الحكم الابتدائى - وذلك على الوجه الذى سيبيناه في مذكرتهما الشارحة .

ومن حيث إن هذا السبب غير مقبول ، لأن الطاعنين لم يبينوا في تقرير الطعن مواطن القصور التى يعتمدان عليها ، وليس يغنى عن ذلك بيانها في المذكرة الشارحة ، لأن العبرة في بيان الأسباب هى بما يجىء في التقرير وحده على ما تنص عليه المادة ٢٩٤ مرافعات .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .



( ٣٤ )

القضية رقم ٣٢٩ سنة ٢٠ القضية : .

برئاسة المستشار حضرة الأستاذ عبد الحميد وشاحي وبحضور حضرات الأساتذة : سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين .

(١) شركة . شركة واقعية . حكم . تسببه . اعتماده في القول بقيام شركة واقعية بين الطاعن الأول  
ورلديه على أسباب ماثلة . النعى عليه بخالفة القانون والخطأ في الاستناد والاستدلال . على غير أساسه

(٢) شركة . شركة واقعية . حكم . تسببه . ايراده الأدلة المبررة لقيام هذه الشركة . تقريره  
ما يفيد توافر العناصر القانونية المطلوبة لتكوين الشركة . النعى عليه بخالفة القانون . في غير محله .

(٣) شركة . شركة واقعية . حكم . تسببه . تقريره بأسباب ماثلة أن شركة الطاعن الأول وولديه  
هي شركة تضامن واقعية لها عنوان ظاهر تعاملت به مع المطعون عليها كما أشرك كل من شركائها في  
نشاطها التجاري . تقريره أن لهذه الشركة شخصية معنوية تبرر الحكم بإفلاسها بناء على طلب  
المطعون عليها . لا خطأ .

(١) لما كانت الأدلة التي اعتمدت عليها المحكمة ، فيما قررته من قيام  
شركة واقعية بين الطاعن الأول وولديه ، هي أدلة مقبولة قانونا في الدعوى .  
التي رفعتها المطعون عليها بوصفها دائنة لهذه الشركة بطلب الحكم بإفلاسها  
لتوقفها عن سداد ديونها وهي أيضا أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى النتيجة .  
التي انتهت اليها المحكمة ، وكان عدم قيد اسم هذه الشركة بالسجل التجاري .  
لا أهمية له إذ هو ليس اجراء واجبا لقيام الشركة سواء في القانون أو في  
الواقع ، وكان قيد اسم الطاعن الأول وحده في السجل التجاري لا ينفي قيام  
الشركة الواقعية التي قررتها المحكمة بينه وبين ولديه . وكان ما اعتمد عليه الطاعن  
الثاني من أنه موظف في أحد البنوك لا يمنع من أن يكون شريكا في الشركة محل  
النزاع على ما قررته المحكمة بناء على الأدلة التي أوردتها كما لا تحول وظيفته .  
هذه دون الحكم بإفلاس الشركة التي يكون شريكا فيها وكان الثابت بالحكم

أن المحكمة لم تعتمد في قولها بقيام الشركة الواقعية على لافتة المحل وحدها وإنما على أدلة أخرى ، وكان خلو السندات الأذنية الموقع عليها من أحد ولدى الطاعن بن كلمة ( عن ) لا ينفي أن هذه السندات كانت معاملة لحساب الشركة متى كانت المحكمة قد اعتمدت على ما هو ثابت بها من أن المبالغ الواردة فيها هي اثمان بضائع استوردتها شركة الطاعن الأول وولديه وأن ابن الطاعن الأول الذى وقع على هذه السندات قد وقع عليها هي ووصلات تسليم البضاعة على هذا الأساس لذكر اسم الشركة فيها ولما قررته المحكمة من أنه مدير لهذه الشركة وهذا من المحكمة استخلاص موضوعي لا مخالفة فيه للقانون وكان تقرير المحكمة بأن الطاعن الثانى شريك في الشركة المذكورة بناء على ما استخلصته من توقيعه على الطلبين المقدم أحدهما الى أحد المحال التجارية والآخر الى قلم كتاب المحكمة الابتدائية بخصوص قائمة الرسوم المستحقة على محل تجارة الشركة وهو استخلاص سليم ولا خطأ فيه في الاستدلال ، لما كان ذلك يكون ما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه من مخالفة القانون والخطأ في الاسناد والاستدلال على غير أساس .

(٢) متى كانت المحكمة إذ قررت بناء على الأدلة التي أوردتها قيام شركة واقعية بين الطاعن الأول وولديه بعنوان ( فلان وأولاده ) للاشتغال بتجارة الحديد والبويات في المحل التجارى الذى اتخذته مقراً لها ، وإذ قالت أن كل من هؤلاء الشركاء الثلاثة قد اشترك في نشاطها التجارى ، فانها بذلك تكون قد قررت ضمناً توافر العناصر المطلوبة قانوناً لتكوين الشركة من رأس مال لها ونية الاشتراك فيها وقصد الحصول على الربح أو تحمل الخسارة ، وذلك أياً كانت حصة كل شريك في رأس المال أو نصيبه في الربح أو الخسارة مما يكون معه النعى عليها بمخالفة القانون في هذا الخصوص على غير أساس .

(٣) اذا كانت المحكمة قد أثبتت أن شركة الطاعن الأول وولديه هي شركة تضامن واقعية لها عنوان ظاهر تعاملت به مع المطعون عليها كما اشترك

كل من شركائها في نشاطها التجارى ، فانه يكون صحيحا ما قرره المحكمة من أن لهذه الشركة الواقعية التضامنية شخصية معنوية تبرر الحكم بأفلاسها بناء على طلب المطعون عليها ، التى هى دائنة لهذه الشركة ورأت فى هذا الطلب تحقيق مصلحة لها .

## الوقائع

فى يوم ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر فى ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ فى الاستئناف رقم ١٥٧ سنة ٦٧ ق - وذلك بتقرير طلب فيه الطاعنان الحكم بقبوله الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والحكم فى موضوعه من محكمة النقض أو بإحالة القضية على محكمة الاستئناف لتفصل فيها بحكم آخر وفقاً لحكم محكمة النقض .

وفى ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ أعلنت المطعون عليها بتقرير الطعن - وفى ١٣ منه أودع الطاعنان أصل ورقة إعلان المطعون عليها بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن . وفى ٤ من يناير سنة ١٩٥١ أودعت المطعون عليها مذكرة بدفاعها طلبت فيها رفض الطعن . وفى ١٨ منه أودع الطاعنان مذكرة بالرد وحافطة بمستنداتهما وفى ٣ من فبراير سنة ١٩٥١ أودعت المطعون عليها مذكرة بملاحظاتهما على الرد وحافطة بمستنداتهما .

وفى ١٧ من مايو سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعنين بالمصروفات .

وبجلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطاعنين والمطعون عليها والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم الى جلسة اليوم .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن وقائع الدعوى ، حسبما يتبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تتحصل في أن المطعون عليها « شركة ميتاكو - يوسف ليفي وشركاه » أقامت الدعوى رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٤٩ تجارى محكمة القاهرة الابتدائية وطلبت الحكم بإفلاس شركة « حسن الإسماعيل وأولاده » ، على اعتبار أنها مكونة من حسن الإسماعيل الطاعن الأول - وولديه على الإسماعيل - الطاعن الثانى - وعباس الإسماعيل - تأسيساً على أنها تداينها بمبلغ ١٧٨٨ جنيهاً و ١١٦ ملياً بموجب ثمانية عشر سنداً إذنيا موقع عليها من عباس الإسماعيل ومذكور فيها أنها اثمان بضائع استوردتها شركة « حسن الإسماعيل وأولاده » ، وأن هذه الشركة توقفت عن دفع ديونها التجارية . ودفع الطاعنان الدعوى بعدم قيام الشركة المطلوب تفليسها ، وبأن توقيع عباس الإسماعيل على السندات الآنف ذكرها كان لحسابه الخاص ، وأن المحل التجارى المقول بأن الشركة تراول عملها فيه هو للطاعن الأول وحده ، وبأن عباس ليس إلا موظفاً فيه . وفي ٣ من يونية سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بإشهار إفلاس شركة « حسن الإسماعيل وأولاده » واعتبارها متوقفة عن الدفع من يوم أول ديسمبر سنة ١٩٤٩ . واستأنف الطاعنان هذا الحكم وقيد استئنافهما برقم ٥٧ سنة ٦٧ ق محكمة استئناف القاهرة التى قضت في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ بتأييده للأسباب التى بنى عليها وللأسباب التى أضافتها إليها . وقرر الطاعنان الطعن فى الحكم المذكور بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على ثمانية أسباب ، يتحصل أولها في أن الحكم حالف القانون — ذلك أن المحكمة قضت بإفلاس الطاعنين ، مع أن لطاعن الأول حسن الإسناوى مقيد اسمه بالسجل التجارى منفرداً ، وأن نطاعن الثانى على الإسناوى موظف بينك مصر ، ولا شأن له بالتجارة ، ولم يقم أى دليل على أنه تعامل مع المطعون عليها أو زاول أى عمل تجارى ، بذلك تكون المحكمة قبلت في دعوى الإفلاس أشخا . لا شأن لهم فهم التالى خالفت قواعد الإفلاس التى لا يجوز التوسع فى .

ومن حيث إن السبب الخامس يتحصل فى أن الخطأ فى الاستدلال ذلك أن المحكمة استدلت على قيام الشركة بلافته باسم « حسن الإسناوى وأولاده » مع أن هذا الدليل وحده لا يكفى ، مالم يعزز بأدلة أخرى ، الأمر الذى لم يتوافر فى الدعوى .

ومن حيث إن السبب السادس يتحصل فى أن الحكم يخالف القانون — ذلك أن المحكمة استدلت على قيام شركة « حسن الإسناوى وأولاده » بتعامل عباس الإسناوى مع المطعون عليها بموجب سندات المديونية المقدمة منها مع أنه لم يكن شريكاً ولا مديراً لهذه الشركة المدعاة ، إذ وقع عليها باسمه خاصة دون إضافة كلمة « عن » الذى يقضى القانون والعرف التجارى بإضافتها عند التعامل باسم شركة ما .

ومن حيث إن السبب السابع يتحصل فى أن الحكم يخالف القانون — ذلك أن المحكمة قالت بقيام شركة بن حسن الإسناوى وولديه على وعباس ، مع أن السجل التجارى خلو من قيد شركة بهذا الاسم .

ومن حيث إن السبب الثامن يتحصل فى أن الحكم أخطأ فى الاستدلال ذلك أن المحكمة استدلت على أن الطاعن الثانى شريك فى الشركة المدعاة بتوقيعه طلباً لدى محل كوريات لمصلحتها ، مع أن هذا التوقيع لم يكن عن الشركة ولا عن الطاعن الأول .

ومن حيث إنه يبين من أسباب الحكم الابتدائي والأسباب التي أضافها إليها الحكم المطعون فيه أن المحكمة قررت أن شركة تجارية واقعية قد تكونت من حسن الإسناوى وولديه عباس وعلى للإشتغال بتجارة البويات والحدديد بعنوان حسن الإسناوى وأولاده « واتخذت لها محلا تجاريا بشارع جامع البنات رقم ١٥ ، وذلك استناداً الى : أن عباس الإسناوى قد وقع على السندات الإذنية المقدمة من المطعون عليها والثابت بها مديونية شركة « حسن الإسناوى وأولاده » اليها بالمبالغ المذكورة فيها على اعتبار أنها بمن بضائع : وأن هذه البضائع وردت الى محل هذه الشركة بموجب خمسة وصولات موقع من عباس الإسناوى على أربعة منها وعلى الخامس من شخص يدعى محمود : وأنه ثابت بالأوراق أنه كان موضوعاً على المحل التجارى الذى تمارس فيه الشركة المذكورة عملها لافتة بعنوان « حسن الإسناوى وأولاده » وأنه تبين من تحقيق اللجنة رقم ٤٧٦٣ الدرب الأحمر سنة ١٩٤٩ والمعاينة التى أجريت فيها أن هذه اللافتة غيرت حديثاً الى اسم حسن الإسناوى : وأنه يبين من الشهاداتتين المحررتين فى ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ و ٦ من يناير سنة ١٩٥٠ والموقع عليهما من أصحاب المحلات المجاورة ، أن اللافتة المذكورة كانت معلقة على المحل حتى يوم ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ ثم طليت بلون آخر لإزالة عنوان الشركة منها ووضع اسم حسن الإسناوى بدله ، وأن المحل الكائن بشارع جامع البنات رقم ١٥ هو محل تجارة « حسن الإسناوى وأولاده » ويديره ابنه عباس الإسناوى من سنة ١٩٤٥ حتى يوم تغيير اللافتة ، وأن المعاملة كانت تجرى فيه على أساس قيام الشركة بينه وبين أخيه على الإسناوى الموظف ببنك مصر ووالدهما حسن الإسناوى : وأنه يبين من الأوراق التى قدمت من قلم كتاب محكمة القاهرة الابتدائية خاصة بقائمة الرسوم المستحقة على محل تجارة « حسن الإسناوى وأولاده » فى الدعوى رقم ٢٥٩٨ لسنة ١٩٤٨ أن من بينها طلباً مقدماً فى ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ بتقسيط هذه الرسوم ووردت فى نهايته عبارة « حسن الإسناوى وأولاده » وتوقيع على الإسناوى



تحت هذه العبارة : وأنه يبين من الطلب رقم ٢٢ - ٥٥٢ المقدم الى محل كوريات في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ من « حسن الإسنوى وأولاده » أنه موقع عليه من على حسن الإسنوى : وأن هذا الطلب هو وطلب تقسيط الرسوم بدلان على أن على الإسنوى شريك مع والده وأخيه في شركة « حسن الإسنوى وأولاده » وأنه يتعامل باسمها : وأنه يستفاد من أوراق الدعوى أن عباس الإسنوى هو أحد الشركاء في هذه الشركة ، وأنه كان موجوداً دائماً في مقرها ، أما قول الطاعنين بأنه موظف فيها بمرتب ففى غير محله ، إذ لا يعقل أن يكون موظفاً ويتجر في الوقت نفسه باسمه خاصة في ذات الأشياء التي تشجر فيها الشركة حتى لا ينافسها في هذه التجارة .

ومن حيث إنه لما كانت هذه الأدلة التي اعتمدت عليها المحكمة ، فيما قررته من قيام شركة تجارية واقعية بين حسن الإسنوى وولديه على وعباس باسم « حسن الإسنوى وأولاده » ، هي أدلة مقبولة قانوناً في الدعوى التي رفعتها المطعون عليها بوصفها داتئة لهذه الشركة بطلب الحكم بافلاسها لتوقفها عن سداد ديونها ، وهي أيضاً أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة - وكان عدم قيد اسم هذه الشركة بالسجل التجارى لا أهمية له ، إذ هو ليس إجراء واجباً لقيام الشركة سواء في القانون أو في الواقع - وكان قيد اسم الطاعن الأول وحده في السجل التجارى لا ينفي قيام الشركة الواقعية التي قررتها المحكمة بينه وبين ولديه - وكان ما اعتمد عليه الطاعن الثاني من أنه موظف ببنك مصر لا يمنع من أن يكون شريكاً في الشركة محل النزاع على ما قررته المحكمة بناء على الأدلة التي أوردتها ، كما لا تحول بوظيفته هذه دون الحكم بافلاس الشركة التي يكون شريكاً فيها وكان الثابت بالحكم أن المحكمة لم تعتمد في قولها بقيام الشركة الواقعية على الالفة وحدها وإنما على أدلة أخرى ، وهي جميعاً تكفى لحمل قضائها - وكان خلو السندات لإذنية الموقع عليها من عباس الإسنوى من كلمة « عن » لا ينفي أن هذه

السندات كانت عن معاملة لحساب الشركة : متى كانت المحكمة قد اعتمدت على ما هو ثابت بها من أن المبالغ الواردة فيها هي اثمان بضائع استوردتها شركة « حسن الإسنوى وأولاده » وأن عباس الإسنوى قد وقع عليها هي ووصلات تسلم هذه البضائع على هذا الأساس لذكر اسم الشركة فيها ولما قررته المحكمة من أنه مدير لهذه الشركة : وهذا من المحكمة استخلاص موضوعي لا مخالفة فيه للقانون — وكان تقرير المحكمة بأن الطاعن الثاني شريك في شركة « حسن الإسنوى وأولاده » بناء على ما استخلصته من توقيعه على الطلبين المقدم أحدهما الى محل كوريات والآخر الى قلم الكتاب باسم « حسن الإسنوى وأولاده » هو استخلاص سليم ولا خطأ فيه في الاستدلال — لما كان ذلك كذلك تكون الأسباب الخمسة السالف ذكرها في غير محلها .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم خالف القانون — ذلك أنه لا يجوز القول بقيام شركة بين أشخاص إلا اذا توافرت ثلاثة شروط وهي : تقديم كل شريك حصته في رأس المال : والاشتراك في الأرباح والخسائر وقصد تكوين شركة تعمل لتحقيق ربح وأن هذه الشروط غير متوافرة في الشركة التي قالت بها المحكمة ، كما خلا الحكم من التحدث عنها . .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المحكمة ، إذ قررت بناء على الأدلة التي أوردها قيام شركة واقعية بين حسن الإسنوى وولديه عباس وعلى بعنوان « حسن الإسنوى وأولاده » للأشتغال بتجارة الحديد والبويات في المحل التجاري الذي اتخذته مقراً لها ، وإذ قالت أن كلا من هؤلاء الشركاء الثلاثة قد اشترك في نشاطها التجاري ، فإنها بذلك تكون قد قررت ضمناً توافر العناصر المطلوبة قانوناً لتكوين الشركة : من رأس مال لها : ونية الاشتراك فيها : وقصد الحصول على الربح أو تحمل الخسارة : وذلك أياً كانت حصته كل شريك في رأس المال أو نصيبه في الربح أو الخسارة ، مما يكون معه النعي بمخالفة القانون في هذا الخصوص لا مبرر له .

ومن حيث إن السبين الثانى والرابع يتحصلان فى أن الحكم أخطأ فى لقانون ذلك أن المحكمة ، إذ قضت بإفلاس شركة « حسن الإسناوى وأولاده » قررت أنها شركة فعلية لها شخصية معنوية — مع أن الشركة الواقعية لا تتمتع بأية شخصية اعتبارية ، ومن ثم لا يصح القضاء بتفليسها ، وهو ما جرى عليه الفقه والقضاء ، إلا فى أحوال معينة لها ظروفها الخاصة .

ومن حيث إنه جاء فى الحكم الابتدائى فى هذا الخصوص « ومن حيث إن قضاء المحاكم استقر على الاعتراف بهذا النوع من الشركات التى تعرف بالشركات الواقعية وهى التى تقوم بين اثنين فأكثر ويكون الغرض منها القيام بنشاط تجارى ولو لم يحرر محرر مثبت لقيام تلك الشركة بين الشركاء وأجاز للغير ومنهم دائئوها إثبات قيامها على تلك الصورة بكافة الطرق القانونية بما فى ذلك القرائن وأجاز أيضا فى حالة ثبوت قيام مثل هذه الشركة طلب الحكم بإشهار إفلاسها » كما ورد فى الحكم المطعون فيه « ومن حيث إنه فيما يختص بقيام الشركات الواقعية ونوعها وجواز إشهار إفلاسها ، فانه فضلا عن أنه غير معقول أن تكون مثل هذه الشركات . . . . . أحسن حالا من الشركات القانونية فيتخلص أعضاؤها من التزاماتهم قبل الغير ويكونون بذلك مثلا سيئا يشجع على إهمال نصوص القانون التى وضعت لتنظيم الشركات فان من الشراح وأحكام المحاكم من قالوا بأن للشركات الواقعية الشخصية الاعتبارية أسوة بالشركات المعقودة بمحررات مسجلة وأنه يجوز إشهار إفلاسها اذا توقفت عن سداد ديونها وأنها تعتبر شركات تضامن » .

ومن حيث إن هذا الذى قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون — ذلك أنه ، لما كانت المحكمة قد أثبتت أن شركة « حسن الإسناوى وأولاده » هى شركة تضامن واقعية لها عنوان ظاهر تعاملات به مع المطعون عليها كما اشترك كل من شركائها فى نشاطها التجارى ، فانه يكون صحيحا ماقررتة المحاكم من أن لهذه الشركة الواقعية التضامنية شخصية معنوية ترر الحكم بإشهار



إفلاسها بناء على طلب المطعون عليها ، التي هي دائنة لهذه الشركة ورأت<sup>١</sup>  
في هذا الطلب تحقيق مصلحة لها ، ومن ثم يكون هذا السبب في غير محله .<sup>١</sup>

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه

( ٣٥ )

القضية رقم ٤٩ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة المستشار الأستاذ عبد الحميد وشاحي وبحضور حضرات الأماتدة : سليمان ثابت ومحمد  
نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد المروعي المستشارين .

استرداد الحصة المبيعة . إجراءات تقاضي . نقض . دعوى استرداد الحصة المبيعة هي دعوى غير  
قابلة للتجزئة . وجوب اختصاص البائع والمشتري في جميع — مراحلها — في ذلك الطعن بطريق  
النقض . عدم اختصاص أحدهما بجعل الطعن غير مقبول شكلا . المادتان ٨٣٣ من القانون المدني  
٢٩١ : مرافعات .

إن دعوى استرداد الحصة المبيعة لأجنبي على الشيوع هي دعوى بتحويل  
الحقوق والالتزامات فيما بين البائع والمشتري الى ما بين البائع والمسترد ،  
فتزول صلة البائع بالمشتري وتحل محلها صلة البائع بالمسترد ، ويعتبر المبيع<sup>١</sup>  
كأنه بيع مباشرة الى المسترد ، ومن ثم تكون هذه الدعوى غير قابلة للتجزئة  
ويجب اختصاص البائع والمشتري فيها في كافة مراحل التقاضي بما فيها مرحلة  
الطعن بطريق النقض . وإذن فتى كان الثابت بالأوراق أن المطعون عليها  
بوصفها مستردة قد اختصمت في مرحلتى التقاضي<sup>٢</sup> الابتدائية والاستئنافية  
الطاعنين بوصفهما مشتريين والبائعين لهما وصدر الحكم النهائي في الدعوى  
على هذا الأساس قاضيا بأحقيتها في استرداد الحصتين المبيعتين مما كان يتعين  
معه على الطاعنين اختصاص هذين البائعين في مرحلة الطعن بطريق النقض .

لها وأنهما لم يختصما فيه سوى المطعون عليها ، وذلك على الرغم مما هو ثابت بتقريره من أن مناط النعى فيه على الحكم المطعون فيه هو حق الاسترداد غير القابل للتجزئة ، ومن أن الطاعنين قرراه بعد تاريخ العمل بالقانون المبنى الحديد الذى تنص المادة ٨٣٣ منه على أن دعوى استرداد الحصة المبعة على الشيوع توجه الى كل من البائع والمشتري ، فان الطعن يكون باطلا . اذ لا يتصور بحسب الوضع الذى انتهت به الدعوى أن يكون حق الاسترداد باقيا بالنسبة الى البائعين وغير قائم بالنسبة الى المشترين وللمحكمة وفقاً للمادة ٤٢٩ مرافعات أن تقرر من تلقاء نفسها بناء على ما تقدم بيطلاق الطعن لعدم اختصاص من يجب اختصاصه فيه .

## الوقائع

فى يوم ١٢ من فبراير سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف المنصورة الصادر فى ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ فى الاستئناف رقم ٦٦ سنة ١ ق - وذلك بتقرير طلب فيه الطاعنان الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والحكم أصليا بالغاء الحكم المطعون فيه وتأييد الحكم الابتدائى الصادر من محكمة بورسعيد الابتدائية المشار اليه بتقرير الطعن واحتياطيا إحالة الدعوى على دائرة أخرى للفصل فى الموضوع وفى كلا الحالين الزام المطعون عليها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن جميع درجات التقاضى .<sup>٨</sup>

وفى ١٨ من فبراير سنة ١٩٥١ أعلنت المطعون عليها بتقرير الطعن - فى أول مارس سنة ١٩٥١ أودع الطاعنان أصل ورقة إعلان المطعون عليها بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداتها - ولم تقدم المطعون عليها دفاعا .

وفي ٧ من يولييه سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلاً ونقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة استئناف المنصورة للفصل فيها مجدداً والزام المطعون عليها بالمصروفات .

وبجلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم المحامى عن الطاعنين والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتهما . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم الى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حصة المستشار المقتضى ، . . إفعة المحامى عن الطاعنين والنيابة العامة وبعد المداولة .

مع حيث إن وقائع الدعوى ، حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تتحصل في أن المطعون عليها أقامت على الطاعنين الدعوى رقم ٢٦ سنة ١٩٤٨ مدنى محكمة بورسعيد الابتدائية، وقالت شرحاً لها إنهما اشتريا من احبها محمود على حسن عمارة بضمانة زوجته حميده عبد الرازق حصة في العقار المبين الحدود والمعالم بالصحيفة كما اشتريا حصة أخرى من محمد عزازى على عمارة ، وانها لما كانت شريكة على الشيوع في ذات العقار فانها تطلب الحكم بأحققتها في استرداد الحصتين المذكورتين ومقدارهما ٤٨ متراً و ١١ سنتيمتراً على الشيوع فيه مقابل دفع ثمنهما ومقداره ٢٩٠ جنيهاً وفقاً للمادة ٤٦٢ من القانون المدنى القديم . وأثناء سير الدعوى أدخلت المطعون عليها البائعين وضامنة البائع الأول خصوصاً فيها . وفي ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة برفض الدعوى . واستأنفت المطعون عليها هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ١٦٦ سنة ١ ق من محكمة استئناف المنصورة واختصمت فيه جميع الخصوم الآنف ذكرهم . وفي ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة



بالغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون عليها في استرداد المساحة البالغ مقدارها ٤٨ متراً و ١١ سنتيمتراً على الشيوع في العقار مقابل دفع مبلغ الثمن الألف ذكره مع الزام البائعين محمود على حسن عمارة ومحمد عزازى على عمارة بالمصروفات وبمبلغ الف قرش مقابل أتعاب المحاماة . وفي ١٢ من فبراير سنة ١٩٥١ قرر الطاعنان الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض ، وقد اقتصر فيه على اختصاص المطعون عليها .

ومن حيث إنه لما كانت دعوى استرداد الحصة المبيعة لأجنبي على الشيوع هي دعوى بتحويل الحقوق والالتزامات فيما بين البائع والمشتري الى ما بين البائع والمسترد ، فتزول صلة البائع بالمشتري ، وتحل محلها صلة البائع بالمسترد ، ويعتبر المبيع كأنه يبع مباشرة الى المسترد ، ومن ثم تكون هذه الدعوى غير قابلة للتجزئة ويجب اختصاص البائع والمشتري فيها في كافة مراحل التقاضي بما فيها مرحلة الطعن بطريق النقض — وكان الثابت بالأوراق أن المطعون عليها بوصفها مستردة قد اختصمت في مرحلتى التقاضى الابتدائية والاستئنافية الطاعنين بوصفهما مشتريين والبائعين لهما ، وصدر الحكم النهائى فى الدعوى على هذا الأساس قاضياً بأحقيتها فى استرداد الحصتين المبيعتين مع الزام البائعين بالمصروفات ، مما كان يتعين معه على الطاعنين اختصاص هذين البائعين فى مرحلة الطعن بطريق النقض ، أما وأنهما لم يختصما فيه سوى المطعون عليها — وذلك على الرغم ، مما هو ثابت بتقريره من أن مناط النعى فيه على الحكم المطعون فيه هو حق الاسترداد غير القابل للتجزئة ، ومن أن الطاعنين قرراه فى ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٠ أى بعد تاريخ العمل بالقانون المدنى الحديد الذى تنص مادته أل ٨٣٣ على أن دعوى استرداد الحصة المبيعة على الشيوع توجه الى كل من البائع والمشتري — فان الطعن يكون باطلاً ، إذ لا يتصور بحسب الوضع الذى انتهت به الدعوى أن يكون حق الاسترداد باقياً بالنسبة الى البائعين وغير قائم بالنسبة الى المشتريين — وكان للمحكمة وفقاً للمادة ٤٢٩ مرافعات أن تقرر من تلقاء نفسها بناء على ما تقدم ببطلان الطعن لعدم اختصاص من يجب اختصاصه فيه — لما كان ذلك كذلك تتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلاً .

(٣٦)

## القضية رقم ٥١ سنة ٢١ قضائية :

برئاسة حضرة المستشار الأستاذ عبد الحميد وشاحي وبحضور حضرات الأساتذة محمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين .

ضراب . لجنة التقدير . مدى ولايتها . هي هيئة تقدير أصلية لاهيئة تنظر في الدرجة الثانية في تظلم الممول . عدم تقيدها بما سبق أن اقترحتة المأمورية في سعيها للاتفاق مع الممول . لما أن تزيد عليه أو تنقص منه وفقا لما تراه الأرباح الحقيقية .

إن لجنة التقدير — على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — هي هيئة تقدير أصلية لاهيئة تنظر في الدرجة الثانية في تظلم الممول من تقدير المأمورية لأرباحه وهي بهذا الوصف لا تتقيد بما سبق أن اقترحتة المأمورية في سعيها للاتفاق مع الممول بل لها أن تزيد عليه أو تنقص منه وفقا لما تراه الأرباح الحقيقية . واذن فتى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن لجنة التقدير لا تملك الزيادة على ما قدرته المأمورية أرباحا للممول يكون قد خالف القانون ولا يرد على ذلك ما جاء في الحكم من اطراح جميع التقديرات التي تمت في الدعوى متى كان يستفاد من أسبابه أن علة هذا الاطراح هي ماقررتة المحكمة بصفة أصلية من عدم أحقية لجنة التقدير في الزيادة على تقدير المأمورية .

## الوقائع

في يوم ١٣ من فبراير سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر في ٩ من يونيو سنة ١٩٤٩ في الاستئناف رقم ٢٢٩ تجارى سنة ٦٥ ق . وذلك بتقرير طلبت فيه الطاعنة الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والحكم أصليا بإلغاء الحكم المستأنف

ورفض دعوى المطعون عليهما وتأييد قرار لجنة التقدير الصادرة بتحديد أرباح المطعون عليهما عن سنة ١٩٤٤ بمبلغ ١٦٧٥ جنيتها واحتياطياً الإحالة على محكمة استئناف المنصورة للفصل فيها مجدداً مع إلزام المطعون عليهما بجميع المصروفات وأنعاب المحاماة عن جميع الدرجات .

وفي ١٨ من فبراير سنة ١٩٥١ أعلن المطعون عليهما بتقرير الطعن . وفي ٢٢ منه أودعت الطاعنة أصل ورقة إعلان المطعون عليهما بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن . ولم يقدم المطعون عليهما دفاعاً .

وفي ٧ من يولييه سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلاً وموضوعاً بنقض الحكم المطعون فيه وبإحالة القضية على محكمة استئناف المنصورة للفصل فيها من جديد وإلزام المطعون عليهما بالمصروفات .

وبجلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامى الطاعنة والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتهما . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامى عن الطاعنة والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية

ومن حيث إن واقعة الدعوى ، حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تتحصل أن مأمورية ضرائب دمياط قدرت أرباح المطعون عليهما عن سنة ١٩٤٤ بمبلغ ١١٩٠ جنيتها وأخطرت بهما بهذا التقدير فلم يقبلاه وأحيل الخلاف على لجنة التقدير التى أصدرت قرارها فى ١٦ من يونيه سنة ١٩٤٥ بتحديد أرباح المطعون عليهما بمبلغ ١٦٧٥ جنيتها وأقام المطعون عليهما الدعوى



قم ٤٦ سنة ١٩٤٦ محكمة المنصورة الابتدائية التي قضت في ٢٣ من يوليا سنة ١٩٤٦ تمهيداً بئدب خبير لفحص دفاتر وحسابات المطعون عليهما . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ١٠ من مايو سنة ١٩٨٤٨ بتعديل قرار اللجنة واعتبار أرباح المطعون عليهما حسب تقدير المأمورية تأسيساً على أن المطعون عليهما يجب أن لا يضارا بطعنهما واستأنفت الطاعة وقيد استئنافها برقم ٢٢٩ سنة ٦٥ تجارى محكمة استئناف مصر التي قضت في ٩ من يولية سنة ١٩٤٩ بتأييده تأسيساً على أن القضاء قد استقر على أن قرار لجنة التقدير يكون باطلا اذا ما تجاوز تقدير المأمورية مادام لم يثبت لديها أن الممول قد أخفى عنصراً من عناصر نشاطه التجارى أو أدخل الغش والتدليس على مأمورية الضرائب . وقررت الطاعة الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على سبب واحد : حاصله أن الحكم المطعوز فيه ، إذ أقام قضاءه على أن لجنة التقدير لا تملك الزيادة على ما قدرته المأمورية ربا حا للممول ، يكون قد خالف القانون .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه ، إذ أقام قضاءه على الأساس المشار اليه في سبب النعى ، يكون قد خالف القانون : ذلك أنه أخذ باقتراحات مأمورية الضرائب عن أرباح المطعون عليهما استناداً الى أن لجنة التقدير لا تملك الزيادة على تقدير المأمورية حتى لا يضار الممول بتظلمه ، مع أن هذه اللجنة هي — على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — هيئة تقدير أصلية لا هيئة تنظر في الدرجة الثانية في نظم الممول من تقدير المأمورية ، وهى بهذا الوصف لا تنقيد بما سبق أن اقترحت المأمورية في سعيها للاتفاق مع الممول ، بل لها أن تريد عليه أو تنقص منه وفقاً لما تراه الأرباح الحقيقية ، ولا يرد على ذلك ما جاء في الحكم من إطراح جميع التقديرات التي تمت في الدعوى ، لما يستفاد من أسبابه من أن علة هذا الإطراح هى ما قرره المحكمة بصفة أصلية من عدم أحقية لجنة التقدير في الزيادة على تقدير المأمورية . ومن ثم يكون الحكم قد أخطأ في القانون ويتعين نقضه .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢

( ٣٧ )

القضية رقم ١٠٦٥ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة المستشار الأستاذ عبد الحميد شاذلي وبحضور حضرات الاساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومحمد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين .

ضرائب . اتفاق تم بين الممول ومصلحة الضرائب على وعاء الضريبة على وجه صحيح قانونا . هذا الاتفاق ملزم للطرفين ومما نفع لهما من العودة الى مناقشة موضوعه متى كان قد خلا من شوائب الرضا ولم يثبت العدول عنه بدليل جائز للقبول قانونا . مثال .

إذا كان الممول قد قبل تقدير مصلحة الضرائب لأرباحه فإنه يكون بذلك قد تم الاتفاق بينهما على وعاء الضريبة على وجه صحيح قانونا ، وهو اتفاق ملزم للطرفين ومما نفع لهما من العودة الى مناقشة موضوعه متى كان قد خلا من شوائب الرضا ولم يثبت العدول عنه بدليل جائز للقبول قانونا . واذن فمتى كان الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بموافقة المطعون عليه كتابة على تقدير مأمورية الضرائب لأرباحه في السنوات المتنازع عليها قد أقام نقضه على قرينتين استمدت إحداهما من أحالة الأمر بعد هذا الاتفاق على لجنة التقدير ، والأخرى من عدم ربط المصلحة للضريبة على أساسه ، وكانت هاتان القرينتان لا تصلحان قانونا للاستدلال بهما على أن الطاعة قد حدثت عن التمسك بموافقة المطعون عليه على تقدير المأمورية ، ذلك أن أحالة مصلحة الضرائب الأمر على لجنة التقدير بعد موافقة المطعون عليه على تقدير المأمورية لأرباحه هو إجراء يخالف لنص المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٩ التي تنص بأنه لا يحل على اللجان إلا المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها بين المصلحة والموال ، وأن الإعمال لمصلحة الضرائب في ربط للضريبة على أساس هذا الاتفاق لا يؤدي إلى القبول بنزولها عن التمسك به ، ومن ثم لا يكون الحكم قد خالف القانون ويتم نقضه .

## الوقائع

في أول يونيه سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ٢٥٥ سنة ٦٦ ق . وذلك بتقرير طلبت فيه الطاعنة الحكم بقبول الطعن شكلاً ونقض الحكم المطعون فيه جزئياً وذلك بالنسبة الى ما قصى به من تقدير أرباح المطعون عليه في السنوات المتفق عليها من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٢ والغاء الحكمين المستأنفين الصادرين في القضية رقم ٨٢٣ سنة ٧١ ق — محكمة مصر المختلطة في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ وفي ٣ من مارس سنة ١٩٤٩ ورفض دعوى المطعون عليه في هذا الخصوص مع الزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن جميع درجات التقاضى .

وفي ٦ من يونيه سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليه بتقرير الطعن . وفي ١٥ منه أودعت الطاعنة أصل ورقة إعلان المطعون عليه بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح الأسباب وحلقة مستنداتها . وفي ٥ من يولييه سنة ١٩٥٠ أودع المطعون عليه مذكرة بدفاعه شفوعة بمستنداته طلب فيها الحكم بعدم قبول الطعن ورفضه موضحاً الزام الطاعنة بجميع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ٢٨ من يولييه سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرة وقالت فيها بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً والزام الطاعنة بالمصروفات .

وفي ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر جلسة حيث صمم محاميا الطرفين والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم — المحكمة أرجأت إصدار الحكم الى جلسة اليوم .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع ، حسبما يبين من الحكم المطعون فيه . وسائر أوراق الطعن ، تتحصل في أن المطعون عليه يدير محلاً لبيع البقالة والمشروبات الروحية ، وقدم إقراراً بأرباحه في السنوات من ١٩٣٩ حتى ١٩٤٤ وقدرها بمبلغ ٥٣ جنيهاً و ٨٤٥ ملياً و ٨٨ جنيهاً و ٦٩٠ ملياً و ١٤١ جنيهاً و ٣٦٥ ملياً و ١٠٠ جنيهاً و ١٨ ملياً و ١٧٨ جنيهاً و ٥٩٥ ملياً و ١٩٥ جنيهاً و ٩١٥ ملياً على التوالي إلا أن المأمورية لم تأخذ بهذا الإقرار وقدرت أرباحه في السنوات من ١٩٣٩ حتى ١٩٤٢ بمبلغ ٣٠٠ ، ٣٢٠ ، ٣٤٠ ، ٣٦٠ جنيهاً على التوالي ، وفي ٢٩ من ابريل سنة ١٩٤٣ وافق المطعون عليه كتابة على تقدير المأمورية ، ثم نازع في هذا التقدير بحجة أنه يجهل اللغة العربية ، وأنه وقع على الاقرار دون علم بما تضمنه ، وأحالت المأمورية الأمر على لجنة التقديرات التي أصدرت قراراً باعتبار أرباح المطعون عليه في السنوات من ١٩٣٩ حتى ١٩٤٢ وفقاً للاقرار الموقع عليه منه ، وأما عن سنتي ١٩٤٣ و ١٩٤٤ فقدرتها بمبلغ ٣١٦ ، ٣٤٦ جنيهاً ، وطعن المطعون عليه في هذا التقدير وأقام الدعوى رقم ٨٢٣ سنة ٧١ ق — محكمة القاهرة الابتدائية المختلطة بطلب الحكم بالغاء قرار اللجنة واعتبار أرباحه على أساس دفاتره وحساباته وبالزام الطاعنة برد ما حصلته بدون وجه حق . وفي ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة بنذب خبير حسابي تكون مأموريته فحص حسابات الممول من سنة ١٩٣٩ حتى سنة ١٩٤٣ والتحقق من صحتها وما اذا كانت تعبر عن

حقيقة نشاطه وبيان أرباحه في السنوات المذكورة ، ولما لم يدفع المطعون عليه أمانة الخبير قضت المحكمة في ٣ من مارس سنة ١٩٤٩ بإلغاء قرار اللجنة الصادر في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ وحددت أرباحه بمبلغ ١٢٠ ، ١٦٠ ، ٢١٠ ، ٢١٠ ، ٢٥٠ ، ٢٧٠ جنيهاً على التوالي ، وأمرت بإجراء الحساب على هذا الأساس ، وفي ١٩ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت بإلزام الطاعنة بأن ترد للمطعون عليه مبلغ ١٣٠ جنيهاً و ٨٥٢ ملياً والفوائد بواقع ٥ ٪ / وإلغاء الحجز الإداري الموقع في ١٤ ، ٣١ من مارس سنة ١٩٤٦ . واستأنفت الطاعنة الحكم الصادر في ٣ من مارس سنة ١٩٤٩ استناداً إلى أن المحكمة أخطأت إذ قدرت أرباح المطعون عليه في السنوات ١٩٣٩ - ١٩٤٢ حين أن هناك اتفاقاً بينها وبين الممول بشأن هذه الأرباح وقيد الاستئناف برقم ٦٦ محكمة استئناف القاهرة التي قضت في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٠ برفضه وتأييد الحكم المستأنف تأسيساً على أن الطاعنة لم تعتمد الاقرار المحرر في ٢٩ من إبريل سنة ١٩٤٣ ، إذ أنها لم تربط الضريبة على أساسه كما أحالت الخلاف إلى لجنة التقدير ، الأمر الذي يفيد أنه لا يمكن اعتبار هذا الإقرار اتفاقاً مانعاً من إعادة النظر في التقدير ، وأن الحساب الذي قدمه المطعون عليه وفقاً للقواعد التي قررها الحكم المستأنف لم يقدم عليه أي مطعن ، وقررت الطاعنة الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد يتحصل في أن الحكم المطعون فيه - إذ أهدر أثر الاتفاق بين المأمورية والممول ، بمقولة أن إحالة أمر التقدير على اللجنة يدل على نزول الطاعنة عن هذا الاتفاق - يكون قد خالف القانون - ذلك أن إحالة الأمر على اللجنة كان إجراءً واجباً على المأمورية

تنفيذاً للقرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٥ ، ثم استقرت أحكام القضاء على عدم جواز إحالة التقدير على اللجنة في حالة الاتفاق — وأن خطأ الطاعنة في فهم القانون ليس من شأنه إسقاط حقها ، التمسك بالقوة الملزمة لهذا الاتفاق .

ومن حيث إن هذا النعي في محله : ذلك أن الحكم المطعون فيه — إذ لم يعتد بموافقة المطعون عليه كتابة على تقدير المأمورية لأرباحه في السنوات ١٩٣٩ حتى ١٩٤٢ — قد أقام قضاءه على قرينتين استمد إحداهما من إحالة الأمر بعد هذا الاتفاق على لجنة التقدير ، والأخرى من عدم ربط المصلحة للضريبة على أساسه . وهاتان القرينتان لا تصلحان قانوناً للاستدلال بهما على أن الطاعنة قد عدلت عن التمسك بموافقة المطعون عليه على تقدير المأمورية ذلك أن مأمور الضرائب — إذ قدر أرباح الطاعن في السنوات المشار إليها وقبل الممول هذا التقدير — يكون بذلك قد تم الاتفاق بينهما على وعاء الضريبة على وجه صحيح قانوناً ، وهو اتفاق ملزم لطرفيه ومانع لهما من العودة إلى مناقشة موضوعه إذا خلا من شوائب الرضاء ، ولم يثبت العدول عنه بدليل جائر القبول قانوناً ، ولما كانت إحالة المصلحة الأمر على لجنة الضرائب بعد موافقة المطعون عليه على تقدير المأمورية لأرباحه هو إجراء مخالف لنص المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي تقضي بأنه لا يحال على اللجان إلا المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها بين المصلحة والممول وكان إهمال مصلحة الضرائب في ربط الضريبة على أساس هذا الاتفاق لا يؤدي إلى القول بتزولها عن التمسك به ، لما كان ذلك كذلك يكون الحكم قد خالف القانون . ومن ثم يتعين نقضه .



(٣٨)

القضية رقم ٢٤٩ سنة ٢٠٠٢ القضائية :

برئاسة حضرة المستشار الاستاذ عبد الحميد وشاحي وبحضور حضرات الاساتذة : سليمان ثابت  
ومجد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين .

(١) اثبات . محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الأدلة . عسدم اجابتها طلب تقديم الدفاتر  
التجارية أو احالة الدعوى على التحقيق . هذا من حقها متى كانت قد كونت عقيدتها من الأدلة التي  
اطمأنت اليها .

(٢) بيع . فسخ . حكم . تسببه . تقريره أن المشتري عند تأخير البائع في تسليم المبيع الخيار بين  
طلب التنفيذ العيني أو الفسخ مع التضمينات وأنه اذا رفع دعواه بطلب التسليم أن يعدل عنه الى طلب  
الفسخ وليس في رفع الدعوى بأى الطرفين نزولا عن الطلب الآخر . ما قرره الحكم صحيح في القانون .

(٣) بيع . مسؤولية . حكم . تسببه . دفع البائع مسؤوليته عن تأخره في تسليم المبيع بأن المشتري  
لم يتم بدفع الثمن قبل التسليم وفقا لشرائط العقد . اطراح الحكم هذا الدفاع لأن البائع لم يظهر استعداده  
لتسليم المبيع بينما أنذره المشتري بأنه مستعد لدفع الثمن عند التسليم . لا مخالفة فيما قرره الحكم للقانون  
ولا قصور .

(١) لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير أن تطرح طلب تقديم الدفاتر  
التجارية أو الاحالة على التحقيق متى كانت قد كونت عقيدتها في الدعوى  
من الأدلة التي اطمأنت اليها .

(٢) اذا كانت المحكمة قد قررت أن للمشتري عند تأخير البائع في التسليم  
الخيار بين طلب التنفيذ العيني أو طلب فسخ البيع مع التضمينات في الحالتين ،  
كما له لو كان رفع دعواه بطلب التسليم أن يعدل عنه الى طلب الفسخ ،  
وليس في رفع الدعوى بأى من هذين الطرفين نزولا عن الطلب الآخر ،  
فان هذا الذى قرره المحكمة هو صحيح في القانون .

(٣) اذا كان الطاعن قد اعتمد في دفاعه على أن عدم قيامه بتسليم المبيع يرجع الى أن المطعون عليه لم يبد استعداد له لدفع الثمن إلا بعد التسليم مع أنه متفق في العقد على دفع الثمن قبل التسليم وبذلك يكون المطعون عليه هو المقصر وتقع عليه تبعة التقصير ، وكانت المحكمة إذ اطرحت هذا الدفاع قد قررت أن محل التمسك به هو أن يكون الطاعن قد أظهر استعداده لتسليم المبيع ، أما وهو لم يفعل ذلك فلا يحق له أن يطالب المطعون عليه بدفع الثمن قبل التسليم ، هذا فضلا عن أن المطعون عليه قد قرر بإذاره الذي أعلنه للطاعن أنه على استعداد لدفع كامل الثمن عند تسلمه المبيع بالسعر المتفق عليه كما اشترط في الاتفاق ، ومع ذلك لم يقم الطاعن بتنفيذ التزامه ، فان هذا الذي قرره المحكمة هو استخلاص سليم ولا مخالفة فيه للقانون كما لا يشوبه قصور .

## الوقائع

في يوم ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف الاسكندرية الصادر في ٧ من مايو سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ١٣٦ سنة ٥ ق - وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتا حتى يفصل في الطعن والحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع أصليا بالغاء الحكم المطعون فيه ورفض دعوى المطعون عليه لإحتياطيا بنقض الحكم وبإعادة القضية الى دائرة أخرى للفصل فيها مجددا وفي الحالتين بإلزام المطعون عليه بجميع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي أول أغسطس سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليه بتقرير الطعن .  
و ٩ منه أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليه بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمسنداته . وفي ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أودع المطعون عليه مذكرة بدفاعه

مشفوعة بمستنداته طلب فيها رفض الطعن والزام الطاعن بالمصروفات ومقابل  
أتعاب المحاماة .

وفي ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها  
بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً والزام الطاعن بالمصروفات .

وبجلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ما هو مبين  
بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطرفين والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم  
والمحكمة أرجأت إصدار الحكم الى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة  
الحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .  
من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع ، حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر  
أوراق الطعن ، تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢٩٠  
لسنة ١٩٤٧ تجارى محكمة الاسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بالزام الطاعن  
بأن يسلمه خمسين بالة من الدخان حسن كيف وبأن يدفع اليه مبلغ الف جنيه  
بصفة تعويض : بمقولة إنه اشترى منه هذا المقدار في ٢٥ من سبتمبر  
سنة ١٩٤٧ بسعر الكيلو ٣٥ قرشاً ، وأنه امتنع عن التسليم في الميعاد المتفق  
عليه وهو أول أكتوبر سنة ١٩٤٧ لنصف الصنف ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٧  
لنصفها الآخر ، كما اشترط في هذا الاتفاق أن يكون دفع الثمن عند تسليم  
البضاعة . ودفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لأنها رفعت عليه بصفته وكيلًا  
عن محل أخوان نظارتیان، وبأن يبعأ لم ينعقد بينه وبين المطعون عليه إذ لم يكن



الاولى بعمولة بينه وبين محل « ايشن تركيا بنك » المالك للبضاعة ، وبأنه بفرض قيام البيع فانه لم يلحق الطاعن أى ضرر من عدم نفاذه ، وبجلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٤٨ قال الطاعن أنه مستعد لأن يورد للمطعون عليه كمية الدخان المتفق عليها بسعر ٣٥ قرشاً للكيلو بصفته تيسار المحل « ايشن تركيا بنك » ورفض المطعون عليه هذا العرض لفوات الميعاد المحدد للتسليم . وبجلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ عدل المطعون عليه طلباته الى طلب الفسخ والتعويض .

وفي ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بفسخ البيع وبإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ٥٦٣ جنيه ، واستأنف الطاعن هذا الحكم ، وقيد استئنافه برقم ١٣٦ لسنة ٥ ق — تجارى محكمة استئناف الاسكندرية ، التي قضت بتأييده للأسباب التي بني عليها وللأسباب التي أضافها إليها . وقرر الطاعن الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على تسعة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم للمطعون فيه خطأ في تطبيق القانون — لذلك أن الدعوى رفعت على « أرتين نظارتیان عن محل اخوان نظارتیان » أى على الطاعن بصفته وكيلًا — مع أنه كان يجب رفعها على « محل نظارتیان » ، بما له من شخصية معنوية ، وحتى يمثله من له حق تمثيله ، ولكن المحكمة خلطت بين مسئلة الأصيل اذا تعاقد عنه وكيل وبين مقاضاة الوكيل عن هذا الأصيل .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المحكمة — إذ رفضت دفع الطاعن بعقود الدعوى لرفعها عليه بصفته وكيلًا عن محل اخوان نظارتیان ، مع أنه كان يجب رفعها على هذا المحل باعتباره هو الأصيل — استندت الى أن عبارة « أرتين نظارتیان عن محل اخوان نظارتیان » التي وردت بصحيفة الدعوى تفيد أنها رفعت الدعوى على الطاعن بصفته ممثلاً لمحل اخوان نظارتیان وليس

بصفته وكيلًا عنه ، وأن الطاعن لم يقدم ما ينفي تمثيله لهذا المحل ، بل أن كاذب  
لصرفاته تدل على أنه الممثل له والقائم بأعماله ، وإلا لبادر بالارشاد عن مديره  
تؤيد ذلك توقيع الطاعن على الخطاب المؤرخ في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٧  
بصفته ممثلاً للمحل المذكور ، هذا فضلاً عن إقراره بهذه الصفة في صحيفة  
الاستئناف أو مذكرته الختامية . وهذا الذي قرره المحكمة هو استخلاص  
سائع ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ولا مخالفة فيه للقانون .  
ومن حيث إن الأسباب الثاني والرابع والخامس تتحصل في أن الحكم  
بخالف القانون وأخطأ في الاستدلال وشابه القصور في التسبيب من أربعة أوجه :  
( أولها ) إذ استندت المحكمة في تقريرها بأن بيعاً قد انعقد بين الطاعن والمطعون  
عليه إلى بيان محرر في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ نسب صدوره من الطاعن  
والى خطاب أرسله المطعون عليه إلى الطاعن في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٧  
والى الإنذار المعلن إلى الطاعن في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ وإلى سكوت  
الطاعن عن الرد على ما جاء في هذه الأوراق — مع أن الطاعن أنكر البيان  
المشار إليه وقال إن وسيط المطعون عليه هو الذي حرره لتقديمه إلى محل  
« أيشن تركيا بنك » — وأن الطاعن قد رد بالخطاب المحرر في ١٨ من أكتوبر  
سنة ١٩٤٧ على خطاب ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ وطلب فيه حضور  
المطعون عليه لإطلاعه على حقيقة الأمر — وأن عدم الرد على الإنذار يرجع  
إلى ضيق الوقت — وأن هذه الأوراق جميعاً لا تفيد أن الصفقة قد تمت  
( والوجه الثالث ) إذ اطرحت المحكمة دفاع الطاعن بأن حقيقة الأمر  
هي أن وسيطاً عن المطعون عليه طلب من الطاعن في يوم ٢٥ من سبتمبر  
سنة ١٩٤٧ أن يتوسط لدى « أيشن تركيا بنك » لبيع إليه كمية من الدخان ،  
ولكنه لم يعد إليه في اليوم التالي كما يقضي العرف التجاري ، ثم حضر إليه  
يوم ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ طالباً البيع بسعر ٣٥ قرشاً للكيلو ، فذهب  
معه إلى البنك ، وإذا بالسعر قد ارتفع ولم تـد الصفقة لهذا السبب — ولأنك  
دون أن تبين المحكمة علة اطراح هذا الدفاع ( والوجه الثالث ) إذ اعتمدت

المحكمة على أن الأمر في المسائل التجارية هو أمر مرجعه الى القرائن ، وأن القرائن المقدمة من المطعون عليه تثبت حصول البيع — مع أن العرف التجارى يقضى بوجوب عودة وسيط المطعون عليه الى الطاعن في اليوم التالى ولكنه لم يحضر إلا بعد عشرة أيام — ومع تمسك الطاعن بذلك فان المحكمة لم ترد عليه ( والوجه الرابع ) إذ استند الطاعن في دفاعه بأنه وسيط بالعمولة الى أن إجراءات محل « أيش تركيا بنك » توجب ألا يباع الدخان إلا بعد دفع الثمن ، الأمر الذى يدل على عدم صحة قول المطعون عليه بأنه تعاقد مع الطاعن على أن يكون تسليم الدخان اليه بمخازنه — وإذ قدم الطاعن دليلاً على ذلك شهادة من البنك تفيد أنه ليس إلا شمساراً يعمل لحسابه بالعمولة وإذا استدل الطاعن على صحة دفاعه بما تفيد الأوراق الخاصة بصفقة أخرى تمت أثناء سير الدعوى من أن المطعون عليه قام بدفع ثمنها قبل أن تسلم اليه في مخازنه — ولكن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع .

ومن حيث إن هذه الأسباب مردودة جميعاً بما قررته المحكمة : من أن دفاع الطاعن بأن صفقة لم تتم بينه وبين المطعون عليه وبأنه لم يكن إلا وسيطاً لدى محل « أيش تركيا بنك » لحساب المطعون عليه هو دفاع تنقضه المستندات المقدمة من المطعون عليه ومنها البيان الصادر من محل الطاعن في ٢ أكتوبر سنة ١٩٤٧ وصورة الخطاب المرسل اليه من المطعون عليه في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ والخطاب المرسل من الطاعن الى المطعون عليه في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ رداً على الخطاب المذكور والإنذار المعلن الى الطاعن في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، إذ تفيد هذه المستندات أن المطعون عليه اتفق مع الطاعن على أن يشتري منه خمسين بالة من الدخان حسن كيف بسعر الكيلو ٣٥ قرشاً على أن يكون دفع الثمن عند تسليم المبيع بمخازن المطعون عليه وذلك على دفعتين إحداهما في ١ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ والأخرى في ١٥ منه



ير أن الطاعن عدل عن الصفقة لتوالى الأسعار في الارتفاع : وأنه يبين من المطبوعات والكشوف الفواتير المقدمة أن للطاعن مصنعا للسجائر والدخان مقيدا بالسجل التجارى ويشغل بأصناف مختلفة دون أن يرد فيها ما يدل على أنه يشتغل في السمسة : وأنه يتضح من المكاتبات التى تبودلت بين الطرفين قبل رفع الدعوى أنه على الرغم من أن المطعون عليه تمسك فيها بحصول الاتفاق على البيع فان الطاعن سكت بل إنه فى خطابه المرسل فى ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٤٧ طلب من المطعون عليه الحضور الى مصنعه بالاسكندرية مع أنه لو كان ادعاء المطعون عليه غير صحيح لبادر الطاعن بانكار حصول البيع ولذكر صراحة أنه ليس إلا شمسارا بعمولة : وأنه يؤيد ذلك ما هو ثابت « بفاتورة » مقدمة من المطعون عليه من أنه اشترى من الطاعن صفقة أخرى أثناء سير الدعوى : وأن الشهادة الصادرة من محل « أيش تركيا بنك » والمقدمة من المطعون عليه لا تؤيد دفاع الطاعن بأنه شمسار بالعمولة ، وأما ما جاء فيها من أن محل نظارتين ليست له صفة فى إلزام البنك قبل موافقته وأن البيع لا يعتبر تاما إلا بعد دفع الثمن فانه أمر لا شأن للمطعون عليه به : وأن مجادلة الطاعن فى هذه الأدلة غير مجدية لأن للعرف والقرائن ومنها قرينة السكوت حجية فى المسائل التجارية : وأنه كان واجبا على الطاعن وقد أعذره المطعون عليه مرتين بتنفيذ بيع يتعلق بسلعة يتغير سعرها فى السوق أن يسارع بانكار حصول هذا البيع لو كان مختلفا عليه ، هذا الى أن البيان المحرر فى ٢ من اكتوبر سنة ١٩٤٧ هو عبارة عن « فاتورة » معنونة بعنوان محل نظارتين واشتملت على تفصيل دقيق للبضاعة المباعة ، ولو كانت مزورة لما سكت ولما طالب المطعون عليه بالاستدعائه للتفاهم معه فى ظروف لا تسمح بالتفاهم لو كان دفاعه صحيحا — وهذا الذى قرره المحكمة هو استخلاص سائع فى مسألة تجارية يجوز الإثبات فيها بكافة الطرق ومن شأنه ان يودى الى النتيجة التى انتهت اليها فى خصوص قيام التعاقد بين الطاعن والمطعون عليه وفى اطراح دفاع الطاعن الآنف بيانه والجدل فيه لا يعدو

كونه جدلاً موضوعياً ومن ثم فلا مخالفة فيه للقانون كما لا يشوبه الخطأ في الاستدلال أو القصور في التسبب .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم مشوب بالخطأ في القانون والقصور في التسبب — ذلك أن الطاعن طلب من المحكمة أن تأمر بتقديم ذفاتر المطعون عليه التجارية وأن تحيل الدعوى على التحقيق لإثبات دعوى المطعون عليه — ولكنها لم تلق بالآلى هذين الطلبين .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه للمحكمة بما لها من سلطة التقدير أن تطرح طلب تقديم الذفاتر التجارية أو الإحالة على التحقيق متى كانت قد كونت عقيدتها من الأدلة التي أطمأنت إليها كما هو الحال في الدعوى .

وحيث إن السبب السادس يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون — ذلك أن المحكمة قضت بفسخ البيع للمدعى به — مع أن المطعون عليه رفع دعواه بطلب تسليم البضاعة ، وأن الطاعن عرضها عليه بجلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٤٨ وبذلك يكون قد صدر من المطعون عليه إيجاب صادفه قبول من الطاعن ، ويكون عدول المطعون عليه عن طلب التسليم إلى طلب الفسخ غير جائز قانوناً .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره المحكمة : من أن للمشتري عند تأخير البائع في التسليم اختيار بين طلب التنفيذ العيني أو طلب فسخ البيع مع الطلب التضمينات في الحالتين ، كما أنه لو كان قد رفع دعواه بطلب التسليم أن يعدل عنه إلى طلب الفسخ ، وليس في رفع الدعوى بأي من هذين الطلبين قولاً عن الطلب الآخر — وهذا الذي قرره المحكمة صحيح في القانون .

ومن حيث إن السببين السابع والثامن يتحصلان في أن الحكم أخطأ في القانون وشابه القصور في التسبب — ذلك أن المحكمة قضت بفسخ وبالنزاع

الطاعن بالتعويض ، تأسيساً على أنه قد قصر في التزامه بتسليم المبيع — مع أن البيع الذى ادعاه المطعون عليه لو كان قد تم حقيقة هو بيع سلعة متفق فيه على دفع الثمن قبل تسليمها — وأن المطعون عليه في خطابه المحرر في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ لم يبد استعداده لدفع الثمن إلا بعد التسليم — كما أنه في اذاره المعلن في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ لم يعرض الثمن عرضاً حقيقياً ، بذلك يكون هو المقصر وتقع عليه تبعة التقصير ، كما يكون البيع مفسوخاً من تلقاء نفسه دون أن يترتب عليه أى تعويض .

ومن حيث إن هذين السببين مردودان بما قرره المحكمة : من أن دفاع الطاعن بأن المطعون عليه لم يبد استعداده لدفع الثمن قبل تسليم المبيع هو دفاع غير جدير بالالتفات ، إذ محل التمسك به أن يكون الطاعن قد أظهر استعداده لتسليم المبيع ، أما وهو لم يفعل ذلك فلا يحق له أن يطالب المطعون عليه بدفع الثمن قبل التسليم ، هذا فضلاً عن أن المطعون عليه قد قرر بخطابه المرسل في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ وادذاره المعلن في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ أنه على استعداد لدفع كامل الثمن عند تسلمه المبيع بالسعر المتفق عليه كما اشترط في الاتفاق ، ومع ذلك لم يقم الطاعن بتنفيذ التزامه — وهذا الذى قرره المحكمة هو استخلاص سليم ولا مخالفة فيه للقانون كما لا يشوبه القصور .

ومن حيث إن السبب التاسع يتحصل في أن الحكم أخطأ فى القانون كما يشابه القصور والتناقض فى التسبيب — ذلك أن المحكمة قضت بالزام الطاعن بالتعويض تأسيساً على تحقق الضرر بواقع خمسة وعشرين للكيلو من الدخان المقول ببيعه — مع أنه لم يلحق المطعون عليه أى ضرر ، إذ لم يدفع أى مبلغ مقابل الصفقة ، كما أنه لم يخسر شيئاً من عدم اتمامها — وأنه بفرض وقوع هذا الضرر فإن التعويض ما كان ليتجاوز خمسة قروش عن الكيلو الواحد لأن سعر الدخان فى الوقت الذى عرض عليه فيه الطاعن أن يتوسط لدى محل « أيشن تركيا بنك » فى شراء القدر المطلوب ، أى فى وقت التقصير فى تنفيذ



١ الالتزام المدعى به ، لم يرتفع إلا الى أربعين قرشا ، ومع تمسك الطاعن بهذا القول فإن المحكمة لم ترد عليه ، وكل ما اعتمدت عليه في هذا الخصوص هو أن الطاعن سلم بحدوث الارتفاع في الأسعار ، مع أنه لم يسلم به ، هذا فضلا عن أنه بينما عابت محكمة الاستئناف على محكمة الدرجة الأولى أخذها بفرق متوسط الأسعار ، اذا بها قد بررت قضاءها في هذا الخصوص بأنها قصدت أن يكون أساس تقدير الضرر رجحان ما كان سربحه المطعون عليه من الصفقة ، في حين أنها قد رفضت القضاء للمطعون عليه بأي تعويض مقابل ما كان سربحه من تصنيع الدخان .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره محكمة الدرجة الأولى في خصوصه : من أن الطاعن قد اعترف في مذكرته بأن الأسعار كانت متجهة الى الصعود لقلة الوارد من الصنف : وأنه لو كانت الصفقة قد تمت في المواعيد المتفق عليها لأفاد المطعون عليه من هذا الصعود في الأسعار ، وبذلك يكون قد حرم من كسب مرتقب ، وهو ضرر له أن يطالب بتعويض ، وتقدر المحكمة هذا التعويض على أساس متوسط الأسعار بعد ارتفاعها بواقع ستين قرشا للكيلو ، وبذلك يكون الفرق هو ٢٥ قرشا ويكون ما يستحقه المطعون عليه من التعويض هو مبلغ ٥٦٣ جنيهها — وهذا الذي قرره المحكمة وأخذ به الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيه للقانون ولا يشوبه القصور ، إذ ما اعتمدت عليها من تقدير التعويض هو أساس مقبول ومستمد من أوراق الدعوى ، والمحكمة الموضوع<sup>٢</sup> سلطانها المطلق في تقدير التعويض في حدود الطلبات المعروضة عليها من طرفي الخصومة دفعا وردا ، وليس في الحكم المطعون فيه ما يناقض هذا التقدير بل فيه ما يؤيده ، إذ جاء فيه أن التعويض الذي قدرته محكمة الدرجة الأولى هو مقابل مافات المطعون عليه من رجحان كسب كان يجنيه لو قام المطعون عليه بتنفيذ التزامه وسلمه البضاعة المتفق عليها ، وأما ما جاء في الحكم الابتدائي في خصوص ما ضاع على المطعون عليه من كسب

من تصليح الدخان فقد أوردته محكمة الدرجة الأولى لتبرير عدم الاعتداد بهذا  
العنصر ضمن عناصر التعويض المطالب به ، وهو مالم يخالفه الحكم المطعون فيه .  
ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتم  
رفضه .

( ٣٩ )

القضية رقم ٢٨١ سنة ٢٠ قضائية :

برئاسة المستشار حضرة الأستاذ عبد الحميد وشاحي وبحضور حضرات الأساتذة : سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين .

(١) إعلان . إعلان الأشخاص المنصوص عليهم في المادة ١٤ من قانون المرافعات . كيفية .  
وجوب تسليم صور الاعلانات للجهات المنصوص عليها في هذه المادة . عدم جواز تطبيق أحكام  
المادة ١١ من قانون المرافعات بالنسبة لهؤلاء الأشخاص .

(٢) إعلان . تسليم صوراعلانات الدعاوى والطعون والأحكام المزماد اعلانها للدولة ومصالحتها  
المختلفة يكون الى اداة قضايا الحكومة . عدم مراعاة ذلك يترتب عليه بطلان الإعلان . المادتان  
١٤ المعدلة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ ٢٤٦ من قانون المرافعات .

(٣) إعلان . نقض . إعلان تقرير طعن بالنقض وقع باطلا لعدم مراعاة أحكام المادة ١٤ من قانون  
المرافعات . لمحكمة النقض أن تحكم بهذا البطلان من تلقاء نفسها في حالة عدم حضور المطعون عليه  
وطلب خصمه الحكم في غيبته . لا يمتنع من ذلك حضور ممثل المطعون عليه الى قلم الكتاب وأبداء رغبته  
في ايداع مذكرة يدفع فيها ببطلان إعلان تقرير الطعن . المادة ٩٥ مرافعات .

(١) إن قانون المرافعات — إذ نص في المادة ١١ على أن تسلم الأوراق  
المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه أو في موطنه كما يجوز تسليمها في الموطن

المختار في الأحوال التي بينها القانون — وإذ نص في المادة ١٤ بفقراتها العشر على أنه فيما يتعلق : بالدولة ، والأشخاص العامة ، والخاصة الملكية ، الشركات التجارية والشركات المدنية والجمعيات والمؤسسات وسائر الأشخاص الاعتبارية ، والشركات الأجنبية التي لها فرع أو وكيل في مصر ، ورجال الجيش ومن في حكمهم ، والمسجونين ، وبحارة السفن التجارية وخدمها ، والأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج ، يكون تسليم صورة الاعلان بحسب المبين في كل فقرة الى الشخص المعين أو الهيئة المعينة أو في المركز المعين أو في الجهة المعينة فيها ، فانه بذلك يكون قد أخرج اعلان الأشخاص المذكورين في المادة ١٤ سواء أكانوا طبيعيين أم معنويين من حكم المادة ١١ ، بحيث لا يصح الاعلان لكل منهم إلا اذا سلمت صورته بالكيفية المنصوص عليها بالنسبة اليه ، مما يمتنع معه تطبيق المادة المذكورة على الاعلانات الخاصة بهؤلاء الأشخاص .

( ٢ ) لما كانت الفقرتان الأولى والثالثة من المادة ١٤ من قانون المرافعات المعدلتان بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ تنصان على أن صورة الاعلان فيما يتعلق بالدولة تسلم للوزراء ومديرى المصالح المختلفة والمحافظين والمديرين وفيما يتعلق بالأشخاص العامة تسلم للتائب عنها قانونا ، وذلك فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام فتسلم الصورة الى إدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم بحسب الاختصاص المحلى لكل منها أو الى قسم قضايا الأوقاف فيما يتعلق بوزارة الأوقاف — وكانت المادة ٢٤ مرافعات تنص على أنه يترتب البطلان على عدم مراعاة المواعيد والاجراءات المنصوص عليها في المواد الواردة فيها ومنها المادة ١٤ الآنفة ذكرها . وكانت هذه النصوص صريحة في وجوب تسليم صور اعلان صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام فيما يتعلق بالدولة ومصالحها المختلفة الى إدارة قضايا الحكومة وإلا كان هذا الاعلان باطلا ، وذلك نزولا على أمر الشارع



فما قرره من وجوب تسليم هذه الصور مباشرة الى إدارة قضايا الحكومة نظراً لما يترتب على إعلانها من سريان مواعيد يجب اتخاذ اجراءات معينة في غضونهما تقوم بها إدارة قضايا الحكومة — وكان يبين من إعلان تقرير الطعن المودع من الطاعن أن صورته قد سلمت الى مأمور الضرائب بصفته ممثلاً لمصلحة الضرائب ( المطعون عليها ) ومن ثم يكون هذا الاعلان قد وقع باطلا لعدم تسليم صورته الى إدارة قضايا الحكومة .

(٣) متى كان إعلان تقرير الطعن المشار اليه قد وقع باطلا فان لمحكمة النقض — على ما استقر عليه قضاؤها — أن تحكم بهذا البطلان من تلقاء نفسها في حالة عدم حضور المطعون عليه وطلب خصمه الحكم عليه في غيبته كما هو الحال في الطعن وذلك عملاً بالمادة ٩٥ من قانون المرافعات ولا يغير من ذلك حضور ممثل إدارة قضايا الحكومة بقلم كتاب المحكمة وإيداع رغبته في إيداع مذكرة تدفع فيها المطعون عليها ببطلان إعلانها بتقرير الطعن ، ذلك أن هذا الحضور فضلاً عن أنه لم يقع إلا بعد انقضاء الميعاد الذي حددته المادة ٤٣٣ مرافعات لتقديم دفاع المطعون عليه ، فانه على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ليس هو الحضور الذي يزيل بطلان إعلان التقرير ، ومن ثم يكون الطعن غير مقبول شكلاً .

### الوقائع

في ١٥ من يونيه سنة ١٩٤٨ قررت لجنة تقدير الضرائب بالاسكندرية تقرير الخسارة التي لحقت الطاعن في سنة ١٩٣٨ بمبلغ ٢٠٥٧٩ جنياً و ٤٣٤ ملية والربح الذي أفلده في سنة ١٩٤٠ بمبلغ ٣٢٥٦ جنياً و ٨٩٢ ملية — وطعن الطاعن في هذا القرار في ٣١ من مارس سنة ١٩٤٩ بالدعوى رقم ١٠٧١ سنة ٧٤ قضائية محكمة الاسكندرية التجارية المختلطة وطلب فيها الحكم بقبول الطعن شكلاً وبإلغاء قرار لجنة التقدير وتحديد خسائره عن

سنة ١٩٣٨ بمبلغ ٥٣٦٨٠ جنيها و ٦٨٨ مليا وأرباحه بمبلغ ١٥٨٣ جنيها و ٤٦١ مليا واحتساب ضريبة الأرباح التجارية العادية والاستثنائية على أساس هذه النتائج والزام مصلحة الضرائب ( المطعون عليها ) بالمصروفات . وفي أول يونيه سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بتحديد الخسارة التي لحقت الطاعن خلال سنة ١٩٣٧ والتي تتحول على سنوات ٣٨ و ٣٩ و ١٩٤٠ بمبلغ ٢٩٩٧ جنيها و ٨٣٦ مليا وتحديد الخسارة التي لحقت خلال سنة ١٩٣٨ والتي تتحول على سنوات ٣٩ و ٤٠ و ١٩٤١ بمبلغ ٧٧٣٨ جنيها و ٣٠١ مليا وتحديد مبلغ ١٨١٧ جنيها و ٤٦١ مليا قيمة الأرباح الصافية التي حققها في سنة ١٩٤٠ واحتساب الضريبة على الأرباح التجارية الصناعية وعلى الأرباح الاستثنائية على هذا الأساس والزام كل من الطرفين بنصف المصروفات مع المقاصة في أتعاب المحاماة .

واستأنفت المطعون عليها هذا الحكم في ٢١ من يونيه سنة ١٩٤٩ ، وقيد استئنافها برقم ١١٣ سنة ٥ تجارى محكمة استئناف الاسكندرية التي قضت في ١٦ من ابريل سنة ١٩٥٠ بقبوله شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف بالنسبة لما حددته من الخسائر وتأيد قرار اللجنة عن سنة ١٩٣٩ باعتبار صافي الأرباح بمبلغ ١٠١٦ جنيها و ٦٩٢ مليا وتعديل الحكم المستأنف بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤٠ واعتبار صافي أرباحها ٢٦٥٧ جنيها و ٣٧١ مليا والزام المطعون عليها بربع المصروفات والطاعن بثلاثة أرباعها وبمبلغ ١٥ جنيها مقابل أتعاب المحاماة . وفي ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ قرر الطاعن بقلم كتاب المحكمة الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض وطلب الحكم بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والحكم بأن الخسائر المحقة في السنوات السابقة على أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ قابلة للاستئصال في حدود السنوات المنصوص عليها في المادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لأن هذه المادة أصبحت واجبة التطبيق بأكملها منذ صدور القانون طالما لا يوجد نص صريح بغير ذلك وإحالة القضية والخصوم على محكمة استئناف الاسكندرية

لتحكم فيها من جديد مع التزام المطعون عليها بكافة المصروفات . وفى ٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أعلن تقرير الطعن الى مأمور ضرائب المنشية بصفته ممثلاً للمطعون عليها ( مصلحة الضرائب ) بمركز المأمورية بشارع البوسنة رقم ٢ قسم المنشية .

وفى ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أودع الطاعن أصل ورقة اعلان المطعون عليها بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن .

وفى ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ حضر الى قلم كتاب المحكمة النائب الأول بادارة قضايا الحكومة عن المطعون عليها وأراد تقديم مذكرة بالرد على تقرير الطعن ، وقرر أنه وإن كان ميعاد تقديمها قد انتهى فى ٦ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ إلا أن السبب فى تأخير ايداعها يرجع الى أن تقرير الطعن أعلن الى مأمورية ضرائب المنشية فى حين أن البندين ١ و ٣ من المادة ١٤ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ قد نصا صراحة على أن جهة الاعلان بالنسبة الى المصالح الحكومية فيما يتعلق بصحف الدعاوى والأحكام المطعون فيها هى ادارة قضايا الحكومة أو فروعها وإلا كان الاعلان باطلا بطلانا جوهريا يجعله عديم الأثر وبالتالي يبطل كل ميعاد ترتب عليه ولذا يكون للمطعون عليها الحق فى ايداع ردها فى أى وقت . وحرر قلم الكتاب محضراً بهذه الأقوال ورفض ايداع مذكرة المطعون عليها استناداً الى المادة ٤٣٧ من قانون المرافعات .

وفى ٢١ من يوليه سنة ١٩٥٢ أودعت النيابة العامة مذكرتها وطلبت فيها عدم قبول الطعن شكلاً والزام الطاعن بالمصروفات .

وبجلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامى الطاعن والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتهما والمحكمة أرجأت إصدار الحكم الى جلسة اليوم .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامي عن الطاعن والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن شكلاً : تأسيساً على أن إعلان المطعون عليها ( مصلحة الضرائب ) بتقرير الطعن قد وقع باطلاً ، إذ سلمت صورته الى مأمور ضرائب المنشية بالاسكندرية بصفته ممثلاً لها ، في حين أنه عملاً بالفقرتين الأولى والثالثة من المادة ١٤ من قانون المرافعات المعدلتين بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ يجب تسليم هذه الصورة الى ادارة قضايا الحكومة وإلا كان الاعلان باطلاً وفقاً للمادة ٢٤ مرافعات .

ومن حيث إن الطاعن رد على هذا الدفع بأن الأصل في اعلان الأوراق وفقاً للمادة ٢١ مرافعات أن تسلم صورته الى الشخص نفسه أو في موطنه كما يجوز تسليمها في الوطن المختار : وأن كل ما جاء به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ من تعديل في الفقرتين الأولى والثالثة من المادة ١٤ مرافعات هو أنه جعل إدارة قضايا الحكومة موطناً للدولة وفروعها — أي أنه لم يلغ الأصل الآنف ذكره ، مما يكون معه صحيحاً اعلان تقرير الطعن الى مأمور ضرائب المنشية متى كان ممثلاً للمطعون عليها ، وأنه لا أدل على ذلك من أنه وإن كانت الفقرة التاسعة من ذات المادة ١٤ تنص على أنه فيما يتعلق ببحارة السفن وخدمها تسلم صورة الاعلان الى ربانها ، فإنه لا شك في أن إعلان البحار يكون صحيحاً اذا سامت صورته الى شخصه .

ومن حيث إن قانون المرافعات — إذ نص في المادة ١١ على أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها الى الشخص نفسه أو في موطنه كما يجوز تسليمها في الوطن المختار في الأحوال التي بينها القانون — وإذ نص في المادة ١٤ بفقراتها العشر على أنه فيما يتعلق بالدولة ، والأشخاص العامة ، والخاصة الملكية ، والشركات التجارية والشركات المدنية والجمعيات والمؤسسات وسائر الأشخاص الاعتبارية ، والشركات الأجنبية التي لها فرع أو وكيل في مصر ، ورجال الجيش ومن في حكمهم ، والمسجونين ، وبحارة السفن التجارية وخدمها ، والأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج : يكون تسليم صورة الإعلان بحسب المبين في كل فقرة الى الشخص المعين أو الهيئة المعينة أو في المركز المعين أو في الجهة المعينة فيها — فانه بذلك يكون قد أخرج إعلان الأشخاص المذكورين في المادة ١٤ سواء أكانوا طبيعيين أو معنويين من حكم المادة ١١ ، بحيث لا يصح الإعلان لكل منهم إلا إذا سلمت صورته بالكيفية المنصوص عليها بالنسبة اليه ، مما يمتنع معه تطبيق المادة المذكورة على الإعلانات الخاصة بهؤلاء الأشخاص .

ومن حيث إنه لما كانت الفقرتان الأولى والثالثة من المادة ١٤ المعدلتان بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ تنصان على أن صورة الاعلان فيما يتعلق بالدولة تسلم للوزراء ومديرى المصالح المختلفة والمحافظين والمديرين ، وفيما يتعلق بالأشخاص المعينة تسلم للنائب عنها قانونا ، وبذلك فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام فتسلم الصورة الى ادارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم بحسب الاختصاص المحلى لكل منها أو الى تسم قضايا الأوقاف فيما يتعلق بوزارة الأوقاف — وكانت المادة ٢٤ مرافعات تنص:

على أنه يترتب البطلان على عدم مراعاة المواعيد والاجراءات المنصوص عليها في المواد الواردة فيها ومنها المادة ١٤ الآنف ذكرها — وكانت هذه المنصوص صريحة في وجوب تسليم صور اعلان صحف الدعاوى وصحف المطعون والأحكام فيما يتعلق بالدولة ومصالحها المختلفة الى ادارة قضايا الحكومة وإلا كان هذا الاعلان باطلا ، وذلك نزولا على أمر الشارع فيما قرره من وجوب تسليم هذه الصور مباشرة الى إدارة قضايا الحكومة نظراً لما يترتب على اعلانها من سريان مواعيد يجب اتخاذ اجراءات معينة في غضونهما تقوم بها إدارة قضايا الحكومة — وكان يبين من اعلان تقرير الطعن المودع من الطاعن أن صورته قد سلمت الى مأمور ضرائب المنشآت بالسكندرية بصفته ممثلاً لمصلحة الضرائب ( المطعون عليها ) — ومن ثم يكون هذا الاعلان قد وقع باطلا لعدم تسليم صورته الى إدارة قضايا الحكومة —

كان لهذه المحكمة ، على ما استقر عليه قضاؤها ، أن تحكم بهذا البطلان من تلقاء نفسها في حالة عدم حضور المطعون عليه وطلب خصمه الحكم عليه غيبته كما هو الحال في الطعن<sup>٣٣</sup> ، وذلك عملاً بالمادة ٩٥ مرافعات —

وكان لا يغير من ذلك حضور النائب الأول بادارة قضايا الحكومة بقلم كتاب المحكمة في يوم ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ وابداء رغبته في ايداع مذكرة تدفع فيها المطعون<sup>٣٤</sup> عليها ببطلان اعلانها بتقرير الطعن ، إذ أن هذا الحضور ، فضلاً عن أنه لم يقع إلا بعد انقضاء الميعاد الذي تحدده المادة ٣٣٣ مرافعات لتقديم دفاع المطعون عليه ، فإنه على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ليس هو الحضور الذي يزيل بطلان اعلان التقرير — لما كان ذلك كذلك يكون الطعن غير مقبول شكلاً .



( ٤٠ )

## القضية رقم ٥٠ سنة ٢١ القضائية .

يرئاسة حضرة المستشار الأستاذ عبد الحميد وشاحي وبحضور حضرات الأساتذة : سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين .

(١) قضاء مستعجل . أشكال في التنفيذ . قيام النزاع على الحق المطلوب حمايته أثناء نظر الاشكال .  
هذا لا يحول دون أن يتناول قاضي الأمور المستعجلة بحث هذا النزاع بصفة وقتية لاليفصل فيه بحكم  
حامم للتصومة وإنما يلتزم منه وجه الصواب في الاجراء الوقتي الذي يرى الأمر به .

(٢) قضاء مستعجل . ضرائب . تقرير المحكمة أن بداية اخطار التنازل عن المنشأة تكون من  
تاريخ وقف التنازل عن مباشرة العمل فيها وفقا فعليا لاس تاريخ ابرام عقد التنازل . هذا التقرير يؤيده  
مفهوم ظاهر نص المادتين ٥٨ و ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

(٣) قضاء مستعجل . ضرائب . تقرير المحكمة أن التنازل عن المنشأة ظل يباشر العمل فيها  
ويستلها لحسابه الى تاريخ معين لاحق لابرام عقد التنازل وأن اخطار التنازل قد تم في الميعاد القانوني  
محسوبا من تاريخ وقف التنازل عن العمل في المنشأة وفقا فعليا . تأييد ظاهر أوراق الدعوى لهذه  
التقرير . لا خطأ في القانون .

(٤) قضاء مستعجل . نزاع على بيع أشياء محجوز عليها لعدم وفاء ضريبة الأرباح التجارية . اختصاص  
قاضي الأمور المستعجلة ينظر هذا النزاع على اعتبار أنه اشكال في التنفيذ . المادة ٤٩ من قانون  
المرافعات .

(٥) لا يحول دون اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر هذا النزاع أن يكون المستشكل قد  
أبدى طلبات متعلقة بأصل الحق . لقاضي الأمور المستعجلة بماله من سلطة تحوير طلبات الخصوم  
في مثل هذه الحالة أن يأمر بالاجراء الوقتي الذي يثق . طبيعة الإشكال .

(٦) موضوع النزاع المشار اليه صالح للفصل فيه . لمحكمة النقض أن تقضي بالاجراء الوقتي المناسب  
وهو إيقاف البيع .

(١) قيام النزاع أثناء نظر الاشكال في التنفيذ على الحق المطلوب حمايته  
لا يحول دون أن يتناول قاضي الأمور المستعجلة بحث هذا النزاع بصفة وقتية

لا ليفصل فيه بحكم حاسم للخصومة وإنما ليتمس منه وجه الصواب في الاجراء  
الوقتي الذي يرى الأمر به ، وهذا منه يكون تقديراً وقتياً بطبيعته لا يؤثر  
على الحق المتنازع عليه بل يبقى هذا الحق محفوظاً سليماً يتنازل فيه ذو الشأن  
أمام الجهة المختصة .

(٢) إذا كانت محكمة الأمور المستعجلة قد قررت أن بداية ميعاد أخطار  
التنازل عن المنشأة تكون من تاريخ وقف التنازل عن مباشرة العمل فيها  
وقتها فعلياً لا من تاريخ إبرام عقد التنازل ، فهذا منها تقرير يؤيده مفهوم  
١ ظاهر نص المادتين ٥٨ و ٥٩ من قانون الضرائب رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

(٣) إذا كانت محكمة الأمور المستعجلة قد قررت أن التنازل عن  
المنشأة ظل يباشر العمل فيها ويستغلها لحسابه حتى آخر فبراير سنة ١٩٤٦  
وأن نشاط التنازل اليه لم يبدأ فيها إلا من أول مارس سنة ١٩٤٦ وبذلك يكون  
انقطاع التنازل عنها الحاصل في ١٨ من فبراير سنة ١٩٤٦ قد قدم في الميعاد ،  
وكان هذا التقرير يؤيده ظاهر الأوراق التي اعتمدت عليها في هذا الخصوص  
[ فإن النعي عليها بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله .

(٤) إذا كان بين من الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه أن الدعوى  
رفعت على أنها اشكال في التنفيذ فيما يتعلق ببيع الأشياء المحجوز عليها وأن  
محكمة الدرجة الأولى قضت بقبول هذا الاشكال شكلاً لرفعه بعد الحجز  
وقبل اليوم المحدد للبيع ، وأن محكمة الدرجة الثانية حكمت بتأييد هذا القضاء  
فتكون الدعوى على أساس هذا الوصف الذي سارت به في مرحلتى التقاضى  
الابتدائية والاستئنافية هي من المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام والمستندات  
الواجبة التنفيذ التي يختص قاضى الأمور المستعجلة وفقاً للمادة ٤٩ من قانون  
المرافعات بالحكم فيها بصفة مؤقتة ومع عدم المساس بالحق ولهذا لا يقتضى  
إعطاء اختصاصه بظرفها ، كما لا يصدر فيها حكماً قاصلاً عن الحق المتنازع

عليه ، وإنما يأمر بما يراه من اجراء وقى . كفيل بحماية من ينشئ ظاهر الأوراق وظروف الدعوى أنه صاحب ذلك الحق وأنه جدير بهذه الحماية .

(٥) ولا يمنع من ذلك أن المستشكل لم يطلب في اشكاله الحكم باجراء وقى وإنما طلب الحكم بعدم الاعتداد بالحجز الموقع ضده والغاء ما ترتب عليه من آثار واعتباره كأن لم يكن ، وهذه الطلبات بحسب الأساس الذى بليت عليه الدعوى والنزاع الذى أثر فيها تعتبر طلبات موضوعية والقضاء بها يكون فصلا في ذات الحق لا ، لملكه قاضى الأمور المستعجلة ، ولذا يكون من واجبه أن يغض النظر عنها وأن يأمر بما له من سلطة تحوير طلبات الخصوم في مثل هذه الحالة بالاجراء الوقى الذى يتفق وطبيعة الاشكال المعروض عليه ، وينبنى على ذلك أن تكون المحكمة إذ قضت بعدم الاعتداد بالحجز قد أخطأت في القانون ويتعين نقض حكمها في هذا الخصوص .

(٦) متى كان موضوع النزاع المشار اليه صالحا للفصل فيه ، وكان بين من الأوراق أن ما قرره المحكمة . في تقديرها الوقى (الحق) المتنازع عليه من أن المستشكل غير مسئول عن الدين المحجوز من أجله . هو تقرير مؤداه أن يكون حقه أكثر رجحانا وجديراً بحماية القضاء المستعجل ، وكان الاجراء الوقى الذى يصح القضاء به في مثل حالة الدعوى هو وقف البيع المستشكل (فيه) حتى يفصل ، نهائيا في النزاع من الجهة المختصة فانه يعين الحكم هذا الاجراء .

## الوقائع

في يوم ١٢ من فبراير سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض في حكم محكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية الصادر في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥١ في القضية رقم ٩١٩ سنة ١٩٥٠ — وذلك بتقرير طلبت فيه الطاعة الحكم بقبول



١ الطعن شكلا وفي الموضوع ينتقض الحكم المطعون فيه والحكم أصليا بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى وبالتالي الاستمرار في اجراءات البيع الذي كان محددآ له يوم ٣ من يولييه سنة ١٩٥٠ واحتياطيا لإحالة الاستئناف على محكمة مصر الابتدائية (٢) للفصل فيها مجدداً بهيئة استئنافية وذلك مع التزام المطعون عليهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن جميع الدرجات .

وفي ١٥ من فبراير سنة ١٩٥١ أعلن المطعون عليهما بتقرير الطعن . وفي ٢٨ منه أودعت الطاعنة أصل ورقة إعلان المطعون عليهما بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن . وفي ١٤ من مارس سنة ١٩٥١ أودع المطعون عليه الأول مذكرة بدفاعه طلب فيها رفض الطعن والزام الطاعنة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وفي ٥ من أبريل سنة ١٩٥١ أودعت الطاعنة مذكرة بالرد . وفي ١٨ منه أودع المطعون عليه الأول مذكرة بملاحظاته على الرد — ولم يقدم المطعون عليه الثاني دفاعا .

وفي ٣١ من مايو سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعنة بالمصروفات .

وبجلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ماهو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطاعن والمطعون عليه الأول والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم الى جلسة اليوم

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطاعن والمطعون عليه الأول والنيابة العامة وبعد المداولة ؛

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية ؛

ومن حيث إن وقائع الدعوى حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تتحصل في أن المطعون عليهما أقاما على الطاعة في ١٩ من يولييه سنة ١٩٥٠ الدعوى رقم ١٧١٢ سنة ١٩٥٠ محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة ، وقالوا شرحا لها : إن والدهما ( اسكندر حزيون ) باع لهما بموجب عقد محرر في ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٦ ومصدق على امضاءاته في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٤٦ معمل مستحضرات طبية : وأتتهما في ٢٧ من فبراير سنة ١٩٤٦ عقدا شركة تضامن لإدارته واستغلاله ، على أن تكون مدتها خمس سنوات تبدأ من أول مارس سنة ١٩٤٦ : وأنه لذلك ظل والدهما يباشر عمله فيه ولم يتسلاه منه إلا في هذا التاريخ : وأتتهما عملا بالمادتين ٥٨ و ٥٩ من قانون الضرائب رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أخطرا مصلحة الضرائب بما تقدم في ١٦ من ابريل سنة ١٩٤٦ بخطاب موصى عليه ، كما أخطرها به والدهما بخطاب آخر في ١٧ من ابريل سنة ١٩٤٦ ، أى قبل مضي ميعاد الستين يوما المحدد لهذا الاخطار بالمادتين المذكورتين : وأن والدهما قدم اليها أيضا إقرارات أرباحه عن المدة من سنة ١٩٤٢ حتى آخر فبراير سنة ١٩٤٦ كما قدما اليها إقرارات أرباحهما عن المدة من أول مارس سنة ١٩٤٦ حتى آخر فبراير سنة ١٩٤٩ : وأن الأمر في هذه الأرباح لا يزال معروضا على القضاء في الدعوى التي رفعت بالطعن في القرار الصادر من لجنة تقدير الضرائب في خصوصها : وأن المطعون عليهما على الرغم من ذلك كله أعلنتهما بثلاثة أوراد رقم ٤ ضرائب باسم والدهما وطالبتهما بمبلغ ١٧٠٠ جنيه وكسور ، على اعتبار أنه قيمة الضرائب المستحقة على المنشأة من سنة ١٩٤٢ حتى ١٩٤٦ وأنهما مسئولان عنه مع والدهما ، بحجة أن اخطارهما بالبيع الصادر اليهما لم يحصل إلا بعد انقضاء الميعاد السالف ذكره محسوبة بدايته من تاريخ انعقاد البيع : : وأتتهما لما امتنعا عن دفع المبلغ المشار اليه أوقعت المطعون عليهما في ١١ من ابريل سنة ١٩٥٠ حجزاً على منقولاتهما وحددت يوما لبيعها : وأتتهما لذلك طلبا الحكم بقبول الاشكال شكلا وفي الموضوع

بعدم الاعتداد بالحجز والغاء جميع آثاره واعتباره كأن لم يكن : استناداً  
الى أنهما لما تقدم بيانه غير مسئولين عن مبلغ الضريبة المحجوز من أجله ،  
مما يكون معه هذا الحجز قد وقع باطلا . ودفعت المطعون عليها بعدم اختصاص  
القضاء المستعجل بنظر الدعوى ، لما تتطوى عليه من مساس بالموضوع  
والحق المتنازع عليه . وفى ٢٦ من يولييه سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول  
الاشكال شكلاً وفى الموضوع بقبول الدفع وبعدم اختصاص القضاء المستعجل  
بنظر الدعوى وبالاتمرار فى اجراءات البيع : تأسيساً على أن الاشكال رفع  
فى الميعاد أى بعد الحجز وقبل البيع : وأن الحجز قد استوفى الاجراءات  
المقررة له : وأن بطلان هذا الحجز المدعى به من المطعون عليهما والمبنى  
على عدم مسئوليتهما عن مبلغ الضريبة المحجوز من أجله يخرج البحث فيه  
عن اختصاص القضاء المستعجل ، لأن المشرع فى قانون الضرائب اتبع  
المبدأ المعروف « ادفع ثم عارض » حماية لحقوق الخزائنة ومن ثم جعل لورد  
للضريبة قوة نفاذ لا يحصى من احترامها ، ولأن النزاع على ما اذا كان  
ميعاد الاخطار عن بيع المنشأة يبدأ من تاريخ البيع — كما تقول المطعون عليها  
أو من تاريخ وقف البائع عن العمل فيها — كما يدعى المطعون عليهما — هو  
نزاع لا يخلو من الجدل ، فى حين أن اختصاص القضاء المستعجل بالفصل  
فى طلب عدم الاعتداد بأثر الحجز رهن بأن يكون النزاع المؤسس عليه  
بمناى عن هذا الجدل . وأستأنف الطاعنان هذا الحكم وقيد استئنافهما  
برقم ٩١٩ سنة ١٩٥٠ محكمة القاهرة الابتدائية التى قضت فى ٢٩ من يونيه  
سنة ١٩٥٠ بتأييده فيما قضى به من قبول الاشكال شكلاً وبإلغائه فيما عدا ذلك  
وختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى وبعدم الاعتداد بالحجز للموقع  
١١ من إبريل سنة ١٩٥٠ وبالزام الطاعنة بالمصروفات عن الدرجتين  
و مبلغ ٤٠٠ قرينة مقابل أتعاب المحاماة عنهما . وتتحصل الأسباب التى أقيم  
عليها هذا الحكم فى أن الحجز المشوب بالبطلان بسبب عدم قيام الدين فى  
قمة المحجوز عليه هو بمثابة عقبة مادية يختص القضاء المستعجل بنظر طلبه



إزالتها في صورة عدم الاعتداد بمثل هذا الحجز واعتبار آثاره كأن لم تكن :  
وأنه وقد نصت المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن تحصيل  
الضريبة على الأرباح في حالة وقف المنشأة عن العمل يكون لغاية التاريخ  
الذي وقف فيه العمل ، كما نصت المادة ٥٩ على تطبيق حكم المادة السابقة  
على حالة التنازل عن المنشأة ، فيكون الشارع قد قصد أن يكون تاريخ  
التنازل هو التاريخ الذي وقف فيه التنازل عن العمل فيها وقتها فعلياً ،  
قياساً على ما ورد في المادة ٥٨ من أن تحصيل الضريبة يكون لغاية تاريخ  
الوقف عن العمل : وأنه متى تقرر ذلك وكان يبين من ملف البائع ( الممول  
الأصلي) أنه قدم الى مصلحة الضرائب بيانات نشاطه التجاري وأدى إليها  
الضريبة حتى آخر فبراير سنة ١٩٤٦ وأن المطعون عليهما وإن كانا قد اتفقا  
معه في ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٦ على تنازله لهما عن المنشأة إلا أن نشاطهما  
فيها لم يبدأ إلا من تاريخ عقد الشركة المبرم بينهما في أول مارس سنة ١٩٤٦  
وأنه لذلك يتعين اعتبار آخر فبراير سنة ١٩٤٦ هو تاريخ التنازل الفعلي  
لهما عن المنشأة : وأنه لقيامهما باخطار المطعون عليها بهذا التنازل في ١٨ من  
فبراير سنة ١٩٤٦ — تاريخ ختم مصلحة البريد على وصول خطاب الاخطار  
كما أخطرها التنازل بخطاب آخر وصل إليها في ٢٠ من ابريل سنة ١٩٤٦ ،  
يكون هذا الاخطار قد تم خلال الستين يوماً التالية لحصول التنازل الفعلي  
عن المنشأة أى في الميعاد المحدد بالمادة ٥٨ : وأنه يبدو مما تقدم أن تحصيل  
الضريبة عن المدة السابقة على تاريخ التنازل الفعلي غير واجب إلا على  
التنازل وحده ، ومن ثم يكون التنازل لهما غير ملزمين بالمبلغ المحجوز  
من أجله ، ويكون الحجز قد وقع مشوباً بالبطلان ، مما يكون معه القضاء  
المستعجل مختصاً بنظر الاشكال المراد به الوصول الى حكم بعدم الاعتداد  
بهذا الحجز . وقررت الطائفة الطعن في الحكم المذكور بطريقه للنقض .

ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد يتحصل في أن الحكم  
المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وفي تأويله — ذلك أن المحكمة

قضت باختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى وبعدم الاعتداد بالحجز الموقع من المطعون عليها ، تأسيساً على أن ميعاد الستين يوماً المحدد لإخطار مصلحة الضرائب بالتنازل عن المنشأة يبدأ من تاريخ وقف التنازل عن مباشرة العمل فيها لا من تاريخ حصول التنازل ، وذلك بحجة أن المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٩ للواردة في شأن حالة التنازل قد أحالت في بيان أحكام الإخطار وميعاده على المادة ٥٨ الخاصة بحالة الوقف عن العمل - مع إنه وإن كانت المادة ٥٩ قد أحالت على المادة ٥٨ ، إلا أنه يتعين أن تكون هذه الاحالة في حدود طبيعة كل من الحالتين الواجب الإخطار عنهما - وأنه لما كانت حالة الوقف عن العمل بالمنشأة تغاير حالة التنازل عنها فتبعاً تختلف بداية ميعاد الإخطار عن كل منهما ، فتكون في الحالة الأولى من تاريخ الوقف عن العمل وفي الثانية من تاريخ حصول التنازل - وأنه لا يغير من ذلك استمرار التنازل في العمل بالمنشأة وقتاً ما بعد التنازل لأن هذا التنازل هو تصرف قانوني يحدث أثره من تاريخ إبرامه وتنقل بموجبه الى المتنازل له كافة حقوق المتنازل دون أن تتأثر باستمراره في العمل بالمنشأة - وأنه لو صحت حجة المحكمة لوجب أن يكون هناك إخطاران أحدهما عن حالة الوقف والآخر عن حالة التنازل في حين أن القانون لم يفرض إلا إخطاراً واحداً .

ومن حيث إنه لما كان يبين من الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه : أن الدعوى رفعت على اعتبار أنها إشكال في التنفيذ فيما يتعلق ببيع الأشياء المحجوز عليها في ١١ من ابريل سنة ١٩٥٠ بناء على طلب الطاعنة ضد المطعون عليهما : وأن محكمة الدرجة الأولى قضت بقبول هذا الاشكال شكلاً لرفعه بعد الحجز وقبل اليوم المحدد للبيع : وأن محكمة الدرجة الثانية حكمت بتأييد هذا القضاء : وبذلك تكون الدعوى على أساس هذا الوصف الذي سارت به في مرحلتى التقاضى الابتدائية والاستئنافية هي من المنازعات

المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ التي يختص قاضي الأمور المستعجلة وفقاً للمادة ٤٩ من قانون المرافعات بالحكم فيها بصفة مؤقتة ومع عدم المساس بالحق ولذا لا يقضى فيها بعدم اختصاصه بنظرها ، ولا يصدر حكماً فاصلاً في الحق المتنازع عليه ، وإنما يأمر فيها بما يراه من اجراء وقضى كفيل بحماية من ينبيء ظاهر الأوراق وظروف الدعوى أنه صاحب ذلك الحق وأنه جدير بهذه الحماية ، — وكان لا يمنع من ذلك أن المطعون عليهما لم يطلبيا في الدعوى ( دعوى الاشكال الأنف بيانها ) الحكم باجراء وقضى ، وإنما طلبا الحكم بعدم الاعتداد بالحجز الموقع ضدتهما والغاء ما ترتب عليه من آثار واعتباره كأن لم يكن ، وهي — بحسب الأساس الذي بُنيت عليه الدعوى والنزاع الذي أثر فيها على ماسبق بيانه تفصيلاً — تعتبر طلبات موضوعية ، ومن ثم يكون القضاء بها فصلاً في ذات الحق لا يملكه قاضي الأمور المستعجلة ، ولذا يكون من واجبه أن يرفض النظر عنها وأن يأمر — بما له من سلطة تحوير طلبات الخصوم في مثل هذه الحالة — بالإجراء الوقضى الذي يتفق مع طبيعة الإشكال المعروض عليه — لما كان ذلك وكان سقيماً بالنزاع أثناء نظر الإشكال في التنفيذ على الحق المطلوب حمايته لا يحول دون أن يتناول قاضي الأمور المستعجلة بحث هذا النزاع بصفة مؤقتة لا ليفصل فيه بحكم حاسم للخصومة وإنما ليلتمس منه وجه الصواب في الإجراء الوقضى الذي يرى الأمر به ، وهذا منه يكون تقديراً وقتياً بطبيعته لا يؤثر على الحق المتنازع عليه بل يبقى هذا الحق محفوظاً سليماً ويتناضل فيه ذور الشأن أمام الجهة المختصة — وكان ما قرره المحكمة : من أن بداية إخطار التنازل عن المنشأة تكون من تاريخ وقف التنازل عن العمل فيها وقتها فعلياً ، لا من تاريخ إبرام عقد التنازل : هو تقرير يؤيده مفهوم ظاهر نص المادتين ٥٨ و ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — وكان كذلك ما قرره : من أن التنازل ( والد المطعون عليهما ) ظل يباشر العمل في المنشأة ويستغلها لحسابه حتى آخر فبراير سنة ١٩٤٦ وأن نشاط المطعون عليهما لم يبدأ فيها إلا من أول مارس سنة ١٩٤٦ : وأنه من ثم يكون إخطار التنازل عنها قد قدم في الميعاد : هو تقرير يؤيده ظاهر الأوراق التي اعتمدت عليها في هذا الخصوص — لما كان ذلك كذلك يكون الحكم المطعون فيه لم يخطيء



إذ قضى برفض الدفع باختصاص القضاء المستعجل بنظر الإشكال ، ولكنه أخطأ إذ قضى بعدم الاعتداد بالحجز ولذا يتعين نقضه في هذا الخصوص . ولما كان موضوع الاستئناف صالحا للحكم فيه — وكان يبين مما تقدم أن ما قرره المحكمة ، في تقديرها الوقتي للحق المتنازع عليه : من أن المطعونَ عليهما غير مسئولين عن الدين المحجوز من أجله : هو تقدير مؤداه أن يكون حقهما أكثر رجحانا وجديراً بحماية القضاء المستعجل — وكان الإجراء الوقتي الذي يصح القضاء به في مثل حالة الدعوى هو وقف البيع المستشكل فيه حتى يفصل نهائيا في النزاع من الجهة المختصة ، فتعين الحكم بهذا الإجراء .

## ( ٤١ )

### القضية رقم ٤ سنة ٢٢ قضائية : « أحوال شخصية »

برئاسة المستشار حضرة الأستاذ عبد الحميد وشاحي وبحضور حضرات الاسانذة : سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسي المستشارين .

(١) حجر . قوة الأمر المقضى . حكم . تسببه . قضاؤه برفع الحجر عن المحجور عليه . تقريره لأسباب ماثلة أنه لا يوجد بأوراق الدعوى ما ينم عن وجود سفه أو غفلة يمكن نسبتها الى المحجور عليه وإن وجدت أسباب للحجر عند توقيعه فقد زالت هذه الأسباب . ليس فيما قرره هذا الحكم ما يخالف قوة الأمر المقضى للحكم الصادر بتوقيع الحجر لاختلاف السبب والموضوع في الدعويين .

(٢) حجر . نقض . طعن . قرارا صادرا برفع الحجر . الطعن فيه بطريق النقض للقصور في التسبب ومخالفة الثابت بالأوراق . عدم جواز هذا الطعن في ظل المادة ١٠٢٥ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ التي كانت تقصر الطعن بالنقض في هذه القرارات على الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله

(١) متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفع الحجر عن المطعون عليه الأول قد قرر « أنه ليس بأوراق القضية ما ينم عن وجود غفلة أو سفه يمكن نسبتها للمحجور عليه وإن وجدت أسبابها وقت توقيع الحجر فقد زالت

هذه الأسباب بشهادة شيخ البلدة وبما قرره المحجور عليه من أنه استغل ايراد أطيانه في انشاء حديقة والزواج الأمر الذى لم يعترض عليه القيم ، فانه ليس في هذا الذى قرره الحكم ما يخالف قوة الأمر المقضى للحكم النهائى الصادر بتوقيع الحجر لاختلاف السبب والموضوع في الدعويين ولأن الحالات الطارئة التى تستوجب الحجر هى بطبيعتها قابلة للتغير والزوال وإلا لما أجاز الشارع طلب رفع الحجر .

(٢) متى كان ما ينعاه الطاعن على القرار الصادر برفع الحجر عن المطعون عليه الأول هو القصور في التسييب ومخالفة الثابت بالأوراق فان هذا النعى يكون غير مقبول لأن نص المادة ١٠٢٥ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ الذى كان معمولاً به وقت صدور هذا القرار كان يقصر الطعن بطريق النقض على مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه أو تأويله .

## الوقائع

من حيث إن وقائع الطعن تتحصل في أنه قدم الى محكمة دشنا الحسينية الجزئية طلب بتوقيع الحجر للغفلة على المطعون عليه الأول ( احمد احمد محمد بلال ) . وفى ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٠ قررت المحكمة رفض الطلب . واستأنفت النيابة العامة هذا القرار . وقضت محكمة قنا الابتدائية الحسينية في ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ٤ حسنى سنة ١٩٥٠ بالغائه وبتوقيع الحجر على المطعون عليه للغفلة . ثم قررت في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ تعيين الطاعن ( محمد على بلال الانصارى ) قياً عليه . وفى ٦ من يونية سنة ١٩٥١ قدم المطعون عليه الأول طلباً برفع الحجر عنه . وبعد أن قامت النيابة العامة بتحقيقه أبدت رأيها بقبوله وتسليم المطعون عليه الأول أمواله إحتياطياً لإدارتها . تحت إشراف القيم . وقيد هذا الطلب برقم ٢٢ سنة ١٩٥١ حسنى محكمة قنا الابتدائية التى قررت في ٨ من يناير سنة ١٩٥٢ رفضه :

وكان الطاعن من الأشخاص الذين سمعت المحكمة أقوالهم في الدعوى بصفة قيا على المطعون عليه الأول وطلب منها رفض طلب رفع الحجر وفي ٩ من يناير سنة ١٩٥٢ قرر المطعون عليه الأول استئناف هذا القرار ، وقيد استئنافه برقم ٣ سنة ١٩٥٢ ( سنة ٢٧ قضائية ) محكمة استئناف أسبوط واختصم فيه الطاعن والنيابة العامة . وفي ١٣ من مايو سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وبإلغاء القرار المستأنف ورفع الحجر عن المطعون عليه الأول وبإضافة المصروفات على جانب الحكومة . وفي ٣١ من مايو سنة ١٩٥٢ قرر الطاعن الطعن في القرار المذكور بطريق النقض طالباً (أولاً) وقف تنفيذه حتى يفصل في الطعن ( ثانياً ) قبول الطعن شكلاً وإلغاء القرار المطعون فيه واعتبار القرار الصادر بتوقيع الحجر هو الواجب التنفيذ وأحتياطياً إحالة القضية على محكمة استئناف أسبوط للفصل فيها مجدداً مع الزام المطعون عليه بالمصروفات ومقابل إتعاب المحاماة . كما أودع الطاعن في نفس اليوم مذكرته الشارحة وحافظة مستنداته .

، وفي ٤ من يونيو سنة ١٩٥٢ عرضت الأوراق على حضرة رئيس المحكمة الذي أمر بإعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليه وحده له خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه لإيداع مذكرة بدفاعه مشفوعة بالمستندات التي يرى تقديمها . وفي ١٠ منه أعلن تقرير الطعن للمطعون عليه الأول بناء على طلب قلم الكتاب بناية العليات مركز دشنا مخاطباً مع صهره محمد محمد عوض . وجددت لتظو طلب وقف التنفيذ جلسة ٣ من يولية سنة ١٩٥٢ ، وكلف الطاعن المطعون عليه بالحضور في هذه الجلسة بإعلان أعلن إليه في ٣٠ من يولية سنة ١٩٥٢ . بمحل إقامته بنجع العرب تبع العليات مركز دشنا . وبالحلقة المذكورة حضر الطرفان وأبدى كل منهما دفاعه كما هو ثابت بمحضر الجلسة وقضت المحكمة برفض طلب وقف التنفيذ . وفي ١٣ من يولية سنة ١٩٥٢ حضر إلى قلم كتاب المحكمة حضرة محامي المطعون عليه وطلب إيداع



مذكرة بدفاعه وحافضة بمستنداته فلم يقبلها قلم الكتاب استناداً الى المادة ٤٣٧  
مرافعات ومحجة أن ميعاد ايداعهما قد انقضى في ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٢  
محسوبة بدايته من تاريخ الإعلان الحاصل في ١٠ من يونيه سنة ١٩٥٢ .

وفي ١٥ من يوليه سنة ١٩٥٢ عرض قلم الكتاب هذا الأمر على حضرة  
رئيس المحكمة فأمر بإيداع مذكرة المطعون عليه وحافضة مستنداته ملف الطعن  
مع محضر قلم الكتاب باستبعادهما على أن يترك الفصل في ذلك للمحكمة . عند  
نظر الطعن وتنفيذاً لهذا الأمر أودعنا في ١٧ من يوليه سنة ١٩٥٢ . وتمسك  
المطعون عليه الأول في دفاعه بدفعين ( أولهما ) عدم قبول الطعن لرفعه من  
غير ذي صفة لأن الطاعن لم يكن خضماً في الدعوى إذ هو مجرد قيم عينته  
المحكمة بعد أن اعتذر آخر من القوامة مثله في ذلك مثل الحارس أو الخبير  
الذي يعين في أية دعوى ( ثانيهما ) بطلان تقرير الطعن لإعلانه به في غير  
محل إقامته وتسليم صورته الى شخص لا يقيم به كما طلب رفض الطعن  
موضوعاً . وفي ٢٢ من يوليه سنة ١٩٥٢ حدد رئيس المحكمة عشر أيام للنيابة  
العامة لابتداء رأيها في الطعن ، وقد أودعت مذكرتها في ٣٠ من يوليه  
سنة ١٩٥٢ وذهبت فيها الى رفض الدفعين المذكورين وقبول الطعن شكلاً  
وعدم قبول السبب الأول من أسباب الطعن أو رفضه وعدم قبول السبب الثاني  
ورفض الطعن موضوعاً والزام الطاعن بالمصروفات . وتحددت للمرافعة في  
الطعن جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ وفيها صمم الطاعن على طلباته وقصد  
المطعون عليه الأول نزوله عن الدفعين بعلبم قبول الطعن وببطلانه مع رفضه  
موضوعاً . وصحبت النيابة على ما يجاء بمذكرتها .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة  
الحامين عن الطاعن والمطعون عليه الأول والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إنه بنى على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالأول منها على الحكم مخالفة — القانون — ذلك أنه ، إذ قضى برفع الحجر عن المطعون عليه الأول يكون قد أهدر حجية الأمر المقضى المقررة للحكم الصادر من محكمة قنا الابتدائية فى القضية رقم ٤ استئناف حسبي سنة ١٩٥٠ بتوقيع الحجر على المطعون عليه الأول للغفلة وتعيين الطاعن قيا عليه ، وهو حكم نهائى حائز لقوة الشئء المحكوم فيه وقد فصل فى نفس النزاع بين الخصوم أنفسهم .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء بالحكم فى خصوصه « وحيث انه ليس بأوراق القضية ماينم عن وجود غفلة أو سفه يمكن نسبتهما للمحجور عليه وإن وجدت أسبابها وقت توقيع الحجر فقد زالت أسبابها بشهادة محمد حسن على شيخ البلدة وبما قرره المحجور عليه من أنه استغل ايراد أطيانه فى إنشاء حديقة والزواج الأمر الذى لم يعترض عليه القيم » وليس فى هذا الذى قرره الحكم ما يخالف قوة الأمر المقضى لاختلاف السبب والموضوع فى الدعويين ولأن الحالات الطارئة التى تستوجب الحجر هى بطبيعتها قابلة للتغيير والزوال وإلا لما أجاز الشارع طلب رفع الحجر .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسببين الثانى والثالث على الحكم أنه مشوب بالبطلان ، ذلك أنه ، إذ استند فى قضائه الى مجرد القول « بأنه ليدس فى أوراق القضية ماينم عن غفلة أو سفه يمكن نسبتهما الى المحجور عليه وإن وجدت أسبابها وقت توقيع الحجر فقد زالت بشهادة محمد حسن على شيخ البلدة وما قرره المطعون عليه من أنه استغل ايراد أطيانه فى إنشاء حديقة والزواج الذى لم يعترض عليه القيم » يكون من جهة عاره قصور فى التسبيب لأن القرار الصادر من محكمة قنا الابتدائية الحسبية فى الاستئناف رقم ٤ سنة ١٩٥٠ ، والقاضى بتوقيع الحجر على المطعون عليه الأول ، والذى قضى القرار المطعون فيه بالغاؤه ، قد أقام قضاءه على أسباب عدة مستمدة من أوراق الدعوى ، ولم يرد القرار المطعون فيه عليها أو يتحدث عنها كما لم

يتحدث عما هو ثابت بمذكرات الطاعن ومحاضر الجلسات أمام محكمة ثانی درجة من مبرارت توقيع الحجر — كما يكون من جهة أخرى قد استخلص واقعة تخالفه هو ثابت بأوراق الدعوى : إذ يبين من أقوال محمد على القليل وتكمل المطعون عليه الأول أن الحديقة والساقية التي يدعى أنه أنشأهما إنما تم أنشاؤهما قبل توقيع الحجر ، وهو ما يؤيده مرافعة الحاضر عنه بجلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٥٢ ، وفيه ما يناقض ما أثبتته القرار من أن إنشاء الحديقة كان بعد توقيع الحجر ، هذا فضلاً عن أن المطعون عليه الأول لم يثبت أنه انفق ايراد أطيانه في إنشاء الحديقة وفي دفع مبلغ مائة جنيه مهراً لزوجته .

ومن حيث إن هذين السببين غير مقبولين لأن نص المادة ١٠٢٥ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ الذي كان معمولاً به وقت صدور القرار المطعون فيه كان يقصر الطعن فيه بطريق النقض على مخالفة القانون والخطأ تطبيقه أو تأويله .

نظراً

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .





# فهرس مجموعة أحكام النقض

العدد الأول — السنة الرابعة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		( ١ )
		إبطال التصرفات :
١٧٦	٢٨	دعوى بوليصة . ماهيتها . حكم . تسببه . إثباته أن الطاعن يهدف بطعنه بالدعوى البوليصة إلى إجراء مفاضلة بين عقده غير المسجل وعقد المطعون عليه المسجل . طعن غير منتج حتى ولو كان المتصرف له الذي سجل عقده متواطئاً مع المتصرف على حرمانه من الصفقة ... .. إثبات : ( ر . أيضا شهادة ) : الإثبات بوجه عام :
١٨٣	٢٩	طلب الخصم الزام خصمه بتقديم أواق منتجة في الدعوى تكون تحت يده . الفصل في هذا الطلب متروك لتقدير الحكمة . لها أن ترفضه إذا تبين لها عدم جديته . المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات ... ..
١٨٣	٢٩	استجواب . طلب استجواب الخصم . الحكمة غير ملزمة بإجابته متى وجدت في عناصر الدعوى ما يكفي لتكوين رأيها . مثال . المادة ١٦٨ مرافعات . ... ..
٢٠٧	٣٣	عبء الإثبات . دعوى مؤسسة على عقد ينشئ الترامات متقابلة في ذمة كل من المتعاقدين . يقع على عاتق كل من الترم بالتزام بمقتضاه عبء إثبات قيامه بما تعهد به بغض النظر عما إذا كان هو المدعى أصلاً في الدعوى أو مدعى عليه وعما إذا كان قد طلب إحالة الدعوى على التحقيق أو لم يطلب مثال في دعوى مؤسسة على عقد بيع . ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	حكم . تسبيبه . اعتباره الأمر الكتابي الصادر من المشتري إلى البائع بتسليم البضاعة إلى أمين النقل مجرد قرينة على حصول التسليم يصح دحضها بالقرائن الأخرى . لا مخالفة في ذلك لقواعد الإثبات
٢٠٧	٣٣	...
٢٣٣	٣٨	محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الأدلة . عدم اجابتها طلب تقديم الدفاتر التجارية أو إحالة الدعوى على التحقيق . هذا من حقها متى كانت قد كونت عقيدتها من الأدلة التي اطمأنت إليها . ...

## إثبات :

### الشهود والبيئة :

٧٤	١٣	شاهد لم يشهده أحد الخصوم وإنما أمرت محكمة أول درجة باستدعائه من تلقاء نفسها وسمعت شهادته وأخذت بها في قضائها رغم اعتراض الطاعن ، النعي عليها مخالفة لقواعد الإثبات . لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض مادام الطاعن لم يقدم ما يدل على التمسك به أمام محكمة الدرجة الثانية . ...
١٧٦	٢٨	محكمة الموضوع . حقها في الأخذ ببعض أدلة الدعوى وإطراح البعض الآخر . حكم ، تسبيبه . استخلاصه من أقوال الشهود استخلاصاً سائغاً أن العقد جدي لا صوري . في هذا الرد الضمني الكافي والمبرر لإطراح الأدلة الأخرى المقدمة لإثبات صورية العقد . النعي عليه بالقصور . على غير أساس ...

## إجارة : ( ر . أيضا دفاع ) :

١٢٥	٢٠	اختصاص . طلب إخلاء المستأجر من العين المؤجرة لعدم دفع الأجرة . رفض الدعوى تأسيساً على أن المستأجر تملك العين المؤجرة . هذا لا يعتبر تطبيقاً لنصوص القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإنما هو وفقاً للقواعد العامة ...
-----	----	--



رقم الصفحة	رقم القاعدة	المحتوى
١٢٥	٢٠	اختصاص . نقض دعوى أمام المحكمة الابتدائية بطلب إخلاء المستأجر لعدم وفائه بالأجرة . دفعه بأنه تملك العين المؤجرة . رفض الدعوى تأسيساً على هذا الدفع . اختصاص المحكمة الابتدائية بالدعوى . اختصاصها بالدفع تبعاً . قيمة الدعوى وعقد الإيجار لا تتجاوز مائتين وخمسين جنياً . حكم نهائى من محكمة ابتدائية . الطعن فيه بطريق النقض . جائر . المادة ٤٢٥ مرافعات ... ..
١٢٥	٢٠	حكم . تسببه . دعوى من المؤجر بطلب إخلاء المستأجر من العين المؤجرة لعدم وفائه بالأجرة . رفض المحكمة الدعوى تأسيساً على ما دفع به المستأجر من أنه تملك العين المؤجرة بالشراء . تعرضها إلى ما قدمه المستأجر من المستندات لمجرد التحقق من انتهاء عقد الإيجار بشرائه العين دون البحث فى الشروط اللازمة لنقل الملكية . النعى على الحكم بالخطأ فى القانون لاعتماده على هذه المستندات حالة كونها لا تفيد انتقال الملكية للمستأجر . نعى فى غير محله ... ..
١٢٥	٢٠	حكم . تسببه . رفض طلب المؤجر إخلاء المستأجر من العين تأسيساً على شراء المستأجر لهذه العين . النعى على الحكم مخالفة القانون بحجة أن للمؤجر ولو كان غير مالك طلب إخراج المستأجر لعدم وفائه بالأجرة . فى غير محله ... ..
		إجراءات : ( ر أيضا استرداد . دفاع ) :
		إجراءات التقاضى . دفع شكلى . دفع ببطلان صحيفة افتتاح الدعوى وبطلان الاجراءات التى اتخذت فيها . تأسيس الطاعن هذا الدفع على أن الصحيفة لم تسلّم اليه وأن* اجراءات الدعوى اتخذت فى بلدة ليست موطناً له . صدور حكم من محكمة الدرجة الأولى باحالة الدعوى على التحقيق . ثبوت حضور الطاعن فى الجلسات التالية لصدور هذا الحكم . سقوط حقه فى الدفع الزوال البطلان محضوزه فى الدعوى . الفقرة الأولى من المادة ١٣٨ مرافعات قديم ... ..
١٠٢	١٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	حكم . خلو الحكم المطعون فيه من رد صريح على الدفع الآنف الذكر . تأييده الحكم الابتدائي . في هذا قضاء ضمنى برفض الدفع ... ..
١٠٢	١٧	اختصاص ( ر . إجارة ) : استجواب ( ر . إثبات ) : استرداد : ( ر . أيضا استئناف ) استرداد الحصة المبيعة . طلب أحد الشركاء استرداد حصة شريكه الشائعة في الدعوى التي رفعها هذا الأخير بقسمة العقار أو بيعه لعدم امكان قسمته . حكم . تسوية . رفضه هذا الطلب تأسيساً على أن طالب القسمة ليس مشترياً وأن البيع لم يتم وأن تحديد عن المبيع عند عدم امكان القسمة لا يحرم طالب البيع من التمسك بحقه في القسمة . النعى على هذا الحكم بالخطأ في القانون والقصور على غير أساس ... ..
٤٥	٩	استرداد الحصة المبيعة . منازعة . أن يكون الشريك الذي يطلب الاسترداد مالكا على الشيوع في مجموع الملك المشترك لا في عين معينة من هذا الملك . المادة ٦٢٢ من القانون المدني القديم
١٦٢	٢٦	استرداد الحصة المبيعة . اجراءات التقاضي . نقض . دعوى استرداد الحصة المبيعة . هي دعوى غير قابلة للتجزئة . وجوب اختصاص البائع والمشتري في جميع مراحلها بما في ذلك الطعن بطريق النقض . عدم اختصاص أحدهما بجعل الطعن غير مقبول شكلا . المادة ٨٣٣ من القانون المدني والمادة ٢٩٩ مرافعات .
٢٢١	٣٥	استئناف : ( ر . أيضا تنفيذ عقارى ) : حكم صادر في دعوى استرداد الحصة المبيعة . ميعاد استئنافه في القانون المختلط هو الميعاد العادى طبقاً للقواعد العامة . طلب تحديده بالميعاد المنصوص عليه في المادة ١٧ من مرسوم الشفعة الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ . لا سند لهذا الطلب في القانون .. ..
٤٥	٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	نص
١١٧	١٩	<p>قيد الاستئناف في القانون المختلط . عدم وجود ميعاد خاص للقيد . لا يترتب على عدم القيد سقوط الاستئناف وإنما مجرد إيقاف السير فيه . مثال . إستئناف رفع في ظل قانون المرافعات المختلط . عدم قيده حتى سريان قانون المرافعات الجديد . هذا الاستئناف لا يسقط بل تبقى صحيفته منتجة لآثارها . حواز تحديد جلسة جديدة لنظره ما لم يكن قضى بسقوطه وفقاً للمادة ٣٤٤ مرافعات مختلط .</p> <p>المادتان ٤٣ و ٣٤٤ مرافعات مختلط و ١ و ٢ من قانون المرافعات الجديد ... ..</p>
١١٧	١٩	<p>قيد الاستئناف . استئناف أعلن في ظل قانون المرافعات المختلط عدم قيده حتى سريان قانون المرافعات الجديد . خضوع قيده للمواعيد التي نصت عليها المادة ٤٠٧ من القانون الجديد ... ..</p>
١١٧	١٩	<p>الاستئناف المشار إليه أعيد إعلانه في يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٩ لجلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٥٠ . وجوب قيده طبقاً للمادة ٤٠٧ مرافعات قبل الجلسة بيومين كاملين أي في ٧ يناير سنة ١٩٥٠ . قيده في ٨ يناير سنة ١٩٥٠ . هذا القيد حصل في ميعاد لا يجوز أن يحصل فيه . المادة ٢٠ مرافعات ... ..</p>
١١٧	١٩	<p>قيد الاستئناف . ماهيته . استقلال ميعاده عن إعلان صحيفة الاستئناف . مثال ... ..</p>
١١٧	١٩	<p>قيد الاستئناف . حكم . قضاؤه باعتبار الاستئناف غير قائم لقيده بعد الميعاد بدلاً من الحكم ببطلانه . تأسيس الحكم على أن قيد الاستئناف هو من الشروط الشكلية الواجب توافرها وإلا امتنع النظر في موضوعه . لا خطأ ... ..</p>



إعلان : ( ر . أيضا ضرائب ) :

إعلان الأشخاص المنصوص عليهم في المادة ١٤ من قانون المرافعات . كيفيته . وجوب تسليم صور الإعلانات للجهات المنصوص عليها في هذه المادة . عدم جواز تطبيق أحكام المادة ١١ من قانون المرافعات بالنسبة لهؤلاء الأشخاص ... ..

٢٤٣

٣٩

٢٤٣

٣٩

٢٤٣

٣٩

( ب )

بيع :

بيع وفاء . القضاء بطلانه لثبوت أنه يخفى رهنا . وجوب اعتبار أن نية المتعاقدين قد انصرفت وقت التعاقد إلى الرهن لا إلى البيع وأن وضع يد المشتري وفاء هو بسبب الرهن دون أي سبب آخر ... ..

٦

٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة	مطلان البيع الوفاى المقصود به إخفاء رهن طبقاً لنص المادة ٣٣٩ من القانون المدنى القديم. لا يؤثر على وضع اليد المذكور. لا يترتب عليه تغيير سببه وجعله بنية التملك. الاعتراض بأن بطلان العقد باعتباره بيعاً أو رهناً ينفى أن يكون الرهن هو سبب وضع اليد فلا يبقى إلا الغصب بنية التملك. هذا الاعتراض مردود بأن العبرة هى بما اتفق عليه الطرفان لا بما يرتبه القانون من بطلان ... ..
٦	٢	لا يغير من ذلك أن يكون وضع يد المشتري على العقار كان بموجب محضر تسليم نفاذ الحكم صادر فى الدعوى التى رفعها المشتري والقاضى بفسخ عقد الاتجار الصادر منه للبائع والتسليم. حكم. تقريره أن المشتري جابه البائع فى الدعوى المذكورة بنية التملك وأنه تملك العقار بالتقادم. خطأ فى تطبيق القانون ... ..
٦	٢	بيع صدر لغروراث فى مرض موت البائع. طلب المشتري نفاذ هذا البيع فى حدود ثلث مال التركة طبقاً لأحكام قانون الوصية رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦. العمل بهذا القانون كان لاحقاً لتاريخ وفاة البائع مما يجعل عقد البيع غير خاضع لأحكامه. المادة ٢٥٥ من القانون المدنى القديم. تجبر نفاذ هذا البيع فى حدود ثلث التركة. على المحكمة أن تطبق هذا النص. عدم تطبيقه خطأ فى القانون ...
١٧	٤	فسخ حكم. تسببه. تقريره أن للمشتري عند تأخر البائع فى تسليم المبيع الخيار بين طلب التنفيذ العينى أو الفسخ مع التضمينات وأنه إذا رفع دعواه بطلب التسليم أن يعدل عنه إلى طلب الفسخ وليس فى رفع الدعوى بأى الطلبين نزول عن الطلب الآخر. ما قرره الحكم صحيح فى القانون ...
٢٣٣	٣٨	مسئولية. حكم. تسببه. دفع البائع مسئوليته عن تأخره فى تسليم المبيع بأن المشتري لم يتم بدفع الثمن قبل التسليم وفقاً لشروط العقد. إطراج الحكم هذا الدفاع لأن البائع لم

رقم الصفحة	رقم القاعدة	يظهر استعداداه لتسليم المبيع بينما أنذره المشتري بأنه مستعد لدفع الثمن عند التسليم . لا مخالفة فيما قرره الحكم للقانون ولا قصور .
٢٣٣	٣٨	

## ( ت )

### تروير :

رقم الصفحة	رقم القاعدة	حكم . تسببه . تقريره أن إضافة شرطة أفقية إلى رقم السند المطعون فيه لا تقطع بترويره . هذا أمر يدخل في نطاق سلطة التقدير الموضوعية للمحكمة ... .. غرامة التروير . ماهيتها . جزاء محدد القانون الذي كان ساريا وقت رفع دعوى التروير . مثال . خصم قرر بالطعن بالتروير في ظل قانون المرافعات القديم . الغرامة الواجب توقيعها هي التي حددتها المادة ٢٩١ من هذا القانون بمبلغ عشرين جنبا . الحكم بغرامة مقدارها خمسة وعشرون جنبا على أساس تطبيق المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات الجديد . خطأ في القانون . ... ..
٢٨	٦	
٢٨	٦	

تقادم ( ر . حكم . تسببه . وضع يد . ) :

تكليف بالحضور ( ر . إجراءات تقاضى ) :

### تنفيذ عقارى :

رقم الصفحة	رقم القاعدة	قاضى البيوع . مدى سلطته في الفصل في المنازعات التي يبدىها الراسى عليه المزاد في صحة طلب إعادة البيع على مستوليته لتخلفه عن الوفاء بشروط البيع . حكم . تسببه . تقريره أن شأن قاضى البيوع في الفصل في هذه المنازعة هو شأن قاضى الأمور المستعجلة في إشكالات التنفيذ والمسائل التي نخشى عليها من فوات الوقت فلا تختص بالفصل فيها إذا كانت مبنية على أسباب موضوعية وليس له إلا أن يأمر بوقف أو استمرار إجراءات البيع . خطأ في القانون . ... ..
١٩٩	٣٢	



رقم الصفحة	رقم القاعدة	استثناء . الحكم الصادر من قاضي البيوع في المنازعة التي يبدئها الراسي عليه المزاو في صحة طلب إعادة البيع على مستوليته لتخلفه عن الوفاء بشروط البيع . جواز الطعن فيه بطريق الاستئناف وفقاً للقواعد المقررة للطعن في الأحكام التي تصدر في المواد التي يوجب القانون الحكم فيها على وجه السرعة . ... ..
١٩٩	٣٢	

### (ح)

#### حجر :

٢٦٠	٤١	قوة الأمر المقضي . حكم . تسببه . قضاؤه برفع الحجر عن المحجور عليه . تقريره لأسباب سائغة أنه لا يوجد بأوراق الدعوى ما ينم عن وجود سفه أو غفلة يمكن نسبتها إلى المحجور عايه وإن وجدت أسباب للحجر عند توقيعه فقد زالت هذه الأسباب . ليس فيما قرره هذا الحكم ما يخالف قوة الأمر المقضي للحكم المذكور بتوقيع الحجر لاختلاف السبب والموضوع في الدعويين ... ..
-----	----	---

٢٦٠	٤١	نقض . قرار صادر برفع الحجر . الطعن فيه بطريق النقض للقصور في التسبب ومخالفة الثابت بالأوراق . عدم جواز هذا الطعن في ظل المادة ١٠٢٥ من القانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥١ التي كانت تقصر الطعن بالنقض في هذه القرارات على الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله ... ..
-----	----	--

#### حراسة :

٦٣	١٢	تقدير أوجه الحد في النزاع وتوافر الخطر الموجب للحراسة . من المسائل الموضوعية التي تقدرها محكمة الموضوع . حكم . تسببه . قضاؤه بالحراسة على أموال شركة . إقامته على أسباب مسوغة وعدم تناوله عقد التصفية المبرم بين الشركاء بالتأويل أو التفسير . النعي عليه بالقصور ومخالفة القانون . على غير أساس ... ..
----	----	--

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١٢	٦٣	شركة اتفق الشركاء على تصفيتها وتعيين أحدهم مصفيا لها . حكم بوضع أموال هذه الشركة تحت الحراسة للخلف بين الشركاء وتكليف الحارس بمجرد أموال الشركة . النعى على الحكم بمخالفته القانون وعقد التصفية . على غير أساس ... ماهيتها . إجراء مؤقت بالضرورة الداعية إليه . عدم نص الحكم في منطوقه على توقيت الحراسة . لا يعينه . تعيين حارس على أموال الشركة . لا يتعارض مع وجود مصف لها . ... ..
١٢	٦٣	حكم . تسببه . رفضه استبدال الحارس لأسباب مسوغة . لا قصور . ... ..
١٢	٦٣	حكم :
٥	٢١	القبول المانع من الطعن . حكم قضى بنذب خبير لتحديد نصيب المطعون عليه في أرباح الشركة . حضور الطاعن أمام الخبير وتقديم دفاتره لا يعتبر قبولا صريحا مانعا من الطعن . علة ذلك . ... ..
٢٤	١٤٨	تصحيحه . ماهية التصحيح . وجوب قصره على ما يقع في منطوق الحكم من أخطاء مادية بحتة . عدم جواز إجراء تغيير في المنطوق بما يناقضه لما في ذلك من إخلاله بحجية الشيء المحكوم فيه . مثال . المادتان ٣٦٤ و ٣٦٥ من قانون المرافعات ... ..
٢٤	١٤٨	حكم تسببه : ( . ر أيضا . ابطال تصرفات . اثبات . أجازة . بيع . تزوير . تنفيذ عقارى . حجر حراسة . دعوى اثبات تعاقد . دعوى منع التعرض شركة . شفعة . ضرائب . مرض موت . مسئولية . وضع يد ) : إهماله الرد على دفع بعدم جواز نظر الاستئناف لسابقة الفصل فيه بالحكم الصادر في استئناف سابق . ثبوت أن الحكم الصادر في الاستئناف السابق لا يحوز قوة الأمر المقضى

رقم الصفحة	رقم القاعدة	النسبة للمستأنف في الاستئناف اللاحق . خطأ الحكم في الرد على الدفع لا يؤثر في سلامة قضائه بقبول الاستئناف اللاحق .
١١	٣	... ..
٤٥	٩	تعقب جميع حجج الخصوم والرد على كل منها استقلالاً . غير لازم . يكفي إقامة الحكم على أسباب كافية لحمله . مثال في طلب استرداد حصة شائعة . ... ..
٥٨	١١	تقرير خبير الدعوى موضح فيه أن الفتحات المطلوب سدها في العقارات المشار إليها في التقرير ليست إلا مناوور لا يقصد منها إلا مرور الهواء ونفاذ النور دون أن يستطاع الإطلال منها على العقار المجاور . استناد الحكم إلى هذا التقرير يجعله مكملًا لأسبابه . رفض الحكم القضاء بسد هذه الفتحات . لا قصور . ... ..
٥٨	١١	تقريره بالأدلة التي أوردها أن الوقف لم يكن شاغرا وأن الفقه والقضاء جريا على أن شغار الوقف وخلوه من النظر ليس من الموانع القانونية التي تمنع سريان التقادم . لا قصور فيما قرره ولا مخالفة للقانون . ... ..
٥٨	١١	تمسك الطاعن في جميع مراحل التقاضي أن المطلات المشار إليها في طعنه لا يمكن أن تكتسب حق ارتفاع المثل لأنها مفتوحة على أرض قضاء ومتروكة من طريق التسامح . خلو الحكم من الرد على هذا الدفاع الجوهري . قصور يطله . ... ..
		قضائه برفض دعوى رفعها الطاعنة بطلب تثبيت ملكيتها إلى حصة شائعة في منزل رسا مزادها على المطعون عليه الأول . تأسيس قضائه على أن الثابت من مستندات الطرفين أن الحصة التي رسا مزادها على المطعون عليه الأول كانت مملوكة لآخرين غير من تاقمت الطاعنة الملكية عنهم فلا ضرر يصيبها من رسو المزاد عن حصة لا شأن لها بها . عدم إيراده بيانا عن المستندات التي استمد منها تقريره أن الحصة التي رسا مزادها هي غير الحصة المطالب بها وأن الأشخاص



رقم الصفحة	رقم القاعدة	الذين تلتى منهم المطعون عليه الأول ملكية الحصص التي رسا مزادها عليه هم غير من تلقت منهم الطاعة ملكية حصتها . عدم بيانه الأدلة والقرائن التي جعلته ينتهي إلى هذا التقرير مع لزوم هذا البيان للفصل في الدعوى . قصور الحكم ...
١٣٩	٢٢	

### تمهيدى :

٤٠	٨	حكم تمهيدى بنذب خبر . تكليفه الخبر بمجرد تحقيق المسائل التي أوردتها المحكمة إظهارا للحقيقة وتنويرا للدعوى وابقاؤه جميع أوجه النزاع للفصل فيها عند الحكم في الموضوع . النعى عليه باغفال عقدين مقدمين من أحد ... على غير أساس ... ..
----	---	--

### ( د )

### دعوى إثبات تعاقد :

١١	٣	حكم . تسييه . تمسك المدعى بأنه تملك العقار الذي يطلب إثبات التعاقد عنه بمضى المدة وبأنه لا يؤثر في هذه الملكية كون البائع تصرف في العقار لمشتري ثان بعقد سحله . عدم تحدث الحكم عن هذا الدفاع الجوهرى . قصور يبطله . ... ..
----	---	--

### دعوى بوليصية ( ر ابطال التصرفات ) :

### دعوى منع التعرض :

٧٤	١٣	ماهيته . هي دعوى لحماية واضع اليد من كل ادعاء يتعارض مع حقه ولو لم يكن هناك عصب . مثال ... بعدميعاد السنة التي يجب أن ترفع الدعوى في خلاله . حكم . تسييه . تقريره أن سماح واضع اليد لغيره بشغل العين برضاه لا يعتبر تعرضا يبدأ به ميعاد رفع الدعوى وإنما يبدأ هذا الميعاد من وقت الادعاء بحق يتعارض مع حق واضع اليد في حيازة العين . صحيح في القانون . ...
٧٤	١٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	نص
٧٤	١٣	حكم . تسييه . وصفه التعرض في أسبابه المتصلة بمنطوقه إتصلاً وثيقاً بأنه تعرض قانوني . لا حاجة بعد ذلك إلى وصفه مرة أخرى في منطوقه . ... ..
١٥٤	٢٥	حكم . تسييه . قضاؤه برفض دعوى منع تعرض . تأسيسه بصفة أصلية على عدم توافر شروط الحيابة المادية للعين . تحدث الحكم عن مستندات الملكية الخاصة بأحد الخصوم . تعرضه لهذه المستندات لا يتجاوز مجرد الاستئناس بها في الدعوى وبالقدر الذي اقتضاه البحث فيها . النعي عليه بمخالفته القانون . على غير أساس . ... ..
١٧١	٢٧	ماهيته . حكم . تسييه . قضاؤه بمنع تعرض الطاعن للمطعون عليه . اعتماده على عدم ثبوت حق إرتفاق للطاعن . عدم رده على ما استند إليه الحكم الابتدائي من نفي حصول التعرض . عدم تحقيقه حيازة المطعون عليه وسندها ومدتها ومظهرها . عدم بيانه العناصر الواقعية التي استخلص منها حصول التعرض وأن حيازة المطعون عليه توافرت شروطها القانونية . بطلان الحكم لانعدام أساسه القانوني . ... ..
		<b>دفاع :</b>
٢٢٥	٢٠	إجراءات التقاضي . حجز القضية للحكم بعد مراعاة الخصوم وتقديم مستنداتهم . طلب أحد الخصوم فتح باب المرافعة لتقديم مستندات . أو مد أجل الحكم لتقديم مذكرة . الحكم في الدعوى دون إجابة هذا الطلب . لا إخلال بحق الدفاع
١٩٤	٣١	إجراءات التقاضي . حجز المحكمة القضية للحكم مع التصريح للخصوم بتبادل المذكرات على أن يبدأ الطاعن بتقديم مذكرته . تقديم المطعون عليها مذكرتها وإطلاع محامي الطاعن عليها قبل تقديم مذكرته . أخذ المحكمة بما جاء في مذكرة المطعون عليها . نعي الطاعن بأن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع لأنها لم تمكنه من الرد على ما جاء بمذكرة المطعون عليها . على غير أساس . ... ..

رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

دفع (ر) اجراءات تقاضى :

(ش)

شرط جزائي :

تعهد الطاعن إلى المطعون عليه بالحصول على إجازة شخص آخر لعقد . اتفاق الطرفين على مبلغ معين بصفة تعويض إذا أنحل الطاعن بالتزامه . إدعاء الطاعن بأنه لم يلحق المطعون عليه ضرر بسبب الإخلال بالالتزام . على الطاعن عبء إثباته صحة هذا الدفاع . عدم تقديمه ما يؤيد دفاعه . النعى على الحكم أنه لم يتحدث عن الضرر . في غير محله : ...

٥٤

١٠

شركة : (ر أيضا حراسة) :

حكم . تسببه . تكييفه الاتفاق المبرم بين الطرفين تكييفاً صحيحاً باعتباره عقد شركة . تحدته عما قامت به المطعون عليها من جهد للحصول على تصاريح استيراد للشركة . اعتباره هذا الجهد بالاضافة إلى ما تتمتع به المطعون عليها من سمعة تجارية حصة في رأس مال الشركة . النعى على العقد بأنه بغير سبب . هذا غير صحيح ... ..

٢١

٥

حكم . تسببه . تقريره أن الشركة لا تكون باطلة إذا اشترط من يسهم فيها محصة مالية فوق عمله إعفاء حصته المالية من أية خسارة . النعى عليه الخطأ في تطبيق المادة ٥٣٠ من القانون المدني المختلط . على غير أساس ... ..

٢١

٥

شركة واقعية . حكم . تسببه . اعتماده في القول بقيام شركة واقعية بين الطاعن الأول وولديه على أسباب سائغة . النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ في الاسناد والاستدلال . على غير أساس . ايراد الحكم الأدلة المبررة لقيام هذه الشركة . تقريره ما يفيد توافر العناصر القانونية المطلوبة لتكوين الشركة . النعى عليه بمخالفة القانون . في غير محله ... ..



رقم الصفحة	رقم القائمة	نص
٢١٢	٣٤	تقرير الحكم بأسباب سائغة أن شركة الطاعن الأهل وولدية هي شركة تضامن واقعية لها عنوان ظاهر تعاملت به مع المطعون عليها كما اشترك كل من شركائها في نشاطها التجاري تقريره أن لهذه الشركة شخصية معنوية تبرر الحكم بأشهار افلاسها بناء على طلب المطعون عليها . لا خطأ ... .. شفعة :
٩٥	١٦	دعوى من المشتري بطلب سقوط حق الشفيع في الشفعة لعدم وفائه بالثمن في الميعاد المحدد في الحكم القاضي بها . ... القضاء للمشتري بما طلبه . لا مخالفة في ذلك للقانون . هذه الدعوى ليست دعوى تفسير . لا محل لاتباع طريق تفسير الأحكام ... ..
٩٥	١٦	القضاء للشفيع بالشفعة مقابل دفعه الثمن للمشتري في خلال مدة معينة من تاريخ النطق بالحكم . سقوط حق الشفيع في الشفعة إذا لم يدفع في الميعاد . لا لزوم في هذه الحالة للتنبيه عليه من المشتري بالدفع ولا اعلان الحكم ولا اتخاذ أى إجراء من إجراءات التنفيذ بالثمن . لا يشترط النص في الحكم على سقوط الحق جزاء على عدم الدفع في الميعاد المحدد ...
٩٥	١٦	حكم بسقوط حق الشفيع في الشفعة . تقريره أن عرض الثمن من المشتري لا جدوى فيه لحصوله بعد الميعاد المحدد في الحكم القاضي بها لدفع هذا الثمن . لا خطأ في ذلك ... ..
١٦٢	٢٦	قضاؤه بسقوط حق الشفيع في الشفعة لعدم اظهار رغبته فيها في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العلم . اعتماده في توافر ركن العلم على خطاب أرسل للشفيع ويحوى جميع البيانات التي تمكنه من تقرير ما إذا كان يقدم أولاً يقدم على طلب الشفعة ، وكذلك بما اطمأنت اليه المحكمة من أقوال الشهود في التحقيق الذي أجرته . نفي الحكم بأسباب سائغة أن ارسال الخطاب للشفيع كان وليد الغش والتواطؤ . لا خطأ في القانون ولا قصور ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	المادة
١٨٩	٣٠	دعوى بالشفعة ينطبق عليها قانون الشفعة القديم . حكم تسبيبه . قضاؤه برفض الدعوى . تأسيسه على تساوى الشفع والمشتري في سببها أخذاً بالمبدأ الذى قرره القانون المدنى الحديد . إغفاله تطبيق المادة الثامنة من قانون الشفعة القديم الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى وعدم اجرائه المفاضلة التي نصت عليها المادة السابعة من القانون المذكور . خطأ في القانون . ... ..
		<b>شهادة :</b>
١٥٤	٢٥	هكمة الموضوع . استقلالها بتقدير أقوال الشهود . حقها في الاطراح ما لا تطمئن اليه من هذه الأقوال ... ..
		<b>(ض)</b>
		<b>ضرائب : (ر أيضا قضاء مستعجل) :</b>
١٣٤	٢١	اعلان . حكم تسبيبه . قضاؤه بعدم قبول الطعن في قرار لجنة التقدير شكلاً لرفعه بعد الميعاد . تأسيسه على دعامتين : الأولى أن مستلم الخطاب الموصى عليه ابن عم للطاعن ويتردد على محله وأنه استلم الخطاب في هذا المحل . والثانية أن الطاعن اعترف بأن ابن عمه سلمه الخطاب ومع ذلك لم يرفع طلبه إلا بعد مضي الميعاد القانوني من تاريخ استلامه له . كفاية الدعامة الثانية وحدها لإقامة الحكم . النعى على الحكم في دعامة الأولى يكون غير منتج . ... ..
١٩٤	٣١	حكم . تسبيبه . اعتماده تقدير اللجنة لأرباح الممول بأكثر من السعر الجبرى بناء على أسباب سائغة . لا مخالفة في ذلك للقانون ... ..
٢٢٥	٣٦	لجنة التقدير . مدى ولايتها . هي هيئة تقدير أصلية لا هيئة تنظر في الدجة الثانية في تظلم الممول . عدم تقيدها بما سبق أن اقترحتة المأمورية في سعيها للاتفاق مع الممول . لها أن تريد عليه أو تنقض منه وفقاً لما تراه الأرباح الحقيقية ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	نص
٢٢٨	٣٧	اتفاق تم بين الممول ومصلحة الضرائب على وعاء الضريبة على وجه صحيح قانوناً . هذا الاتفاق ملزم لطرفيه ومانع لها من العودة إلى مناقشة موضوعه متى كان قد خلا من شوائب الرضاء ولم يثبت العدول عنه بدليل جائز القبول قانوناً . مثال . ... ..

### (ع)

#### عقد :

٢	١	تفسيره وتكييفه . تفهم نية المتعاقدين لمعرفة ما إذا كانت قد اتجهت إلى البيع بالعينة أم إلى البيع بحسب المواصفات . مسألة واقعية . استقلال قاضي الموضوع بها متى أقام قضاءه على استخلاص سليم . مثال ... ..
---	---	--

### (ف)

#### فسخ ( ر . بيع ) :

### (ق)

#### قسمة ( ر استرداد ) :

#### قضاء مستعجل : ( ر أيضا حراسة ) :

٢٥١	٤٠	اشكال في التنفيذ . قيام النزاع على الحق المطلوب حمايته أثناء نظر الاشكال . هذا لا يحول دون أن يتناول قاضي الأمور المستعجلة بحث هذا النزاع بصفة وقتية لا ليفصل فيه بحكم حاسم للخضومة وإنما ليلتمس منه وجه الصواب في الاجراء الوقى الذى يرى الأمر به ... ..
-----	----	---

٢٥١	٤٠	ضرائب . . تقرير المحكمة أن بداية إخطارالتنازل عن المنشأة تكون من تاريخ وقف التنازل عن مباشرة العمل فيها وفقاً فعلياً لا من تاريخ ابرام عقد التنازل . هذا التقرير يؤيده مفهوم ظاهر نص المادتين ٥٨ ، ٥٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ ... ..
-----	----	---



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٥١	٤٠	ضرائب. تقرير المحكمة أن المتنازل عن المنشأة ظل يباشر العمل فيها ويستغلها لحسابه إلى تا يخ معين لاحقاً لإبرام عقد التنازل وأن اخطار التنازل قد تم في الميعاد القانوني محسوباً من تا يخ وقف المتنازل عن العمل في المنشأة وفقاً فعلياً . تأييد ظاهر أوراق الدعوى لهذا التقرير. لا خطأ في القانون ... ..
٢٥١	٤٠	نزاع على بيع أشياء محجوز عليها لعدم وفاء ضريبة الأرباح التجارية . إختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر هذا النزاع على اعتبار أنه إشكال في التنفيذ . المادة ٤٩ من قانون المرافعات . ... ..
٢٥١	٤٠	لا يحول دون اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر هذا النزاع أن يكون المستشكل قد أبدى طلبات متعلقة بأصل الحق . لقاضي الأمور المستعجلة بما له من سلطة تحوير طلبات الخصوم في مثل هذه الحالة أن يأمر بالإجراء الوقفي الذي يتفق وطبيعة الإشكال . ... ..
٢٥١	٤٠	موضوع النزاع المشار إليه صالح للفصل فيه . لمحكمة النقض أن تقضي بالإجراء الوقفي المناسب وهو إيقاف البيع ...
		<b>قوة الأمر المقضي : ( ر أيضاً حجر ) :</b>
١١	٣	دعوى من مشتر على بائع . تدخل خصم ثالث في هذه الدعوى . الحكم في الدعوى لمصلحة المشتري وبعدم قبول التدخل . استئناف هذا الحكم من البائع ضد المشتري وطالب التدخل . استبعاد الحكم الصادر في الاستئناف البحث في موضوع تدخل الخصم الثالث لعدم قيامه هو باستئناف الحكم الابتدائي القاضي برفض تدخله . هذا الحكم لا يحوز قوة الأمر المقضي بالنسبة لطالب التدخل . من حقه أن يرفع استئنافاً آخر عن الحكم الابتدائي القاضي برفض تدخله . ... ..

( م )

محكمة الموضوع ( ر . أيضا لإثبات . شهادة ) :

الوقت الكافي لاطلاعها على أوراق الدعوى . تقدير هذا الوقت من حقها ولا شأن للخصوم به . مثال في دعوى تزوير . ... ..

٢٨

٦

مرض الموت ( ر أيضا بيع ) :

حكم . تسببه . تقريره لأسباب سائغة أن البائع لم يكن مريضا مرض الموت عند تحرير عقد البيع . رفضه ضمنا طلب الإحالة على التحقيق لإثبات هذا المرض . لا خطأ في القانون ولا قصور ... ..

١٤٤

٢٣

حكم . تسببه . تقريره بأسباب سائغة أن الادعاء بمرض موت البائع عند تحرير عقد البيع غير جدى . المطعن بصورية تاريخ العقد . غير منتج . النعى على الحكم بالخطأ في الاسناد لقوله إن التاريخ غير متنازع فيه . نعى غير منتج أيضا . ... ..

١٤٤

٢٣

مسئولية ( ر . أيضا بيع ) :

حكم . تسببه . قضاؤه بمسئولية الطاعنة عن غرق ابن المطعون عليهما في خمام للسباحة . تأسيسه هذه المسئولية على أن الطاعنة هي التي عينت ملاحظي الحمام وهي التي تنتدب من يقوم منهم بالملاحظة والإشراف . في هذا ما يكفي لإقامة الحكم . النعى على الحكم بالقصور لعدم بيانه ما إذا كانت مرتبات هؤلاء الملاحظين تدفع لهم عن العمل بالحمام وحده أو عن أعمال أخرى متضمنة إليها أو لأنه نفى الشخصية المعنوية للحمام بأسباب غير مؤدبة . نعى غير منتج . ... ..

٨٨

١٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة	نص
٨٨	١٥	حكم . تسببه . تأسيسه مسئولية الطاعنة عن الضرر الذي لحق المطعون عليهما على أسباب مسوغة . بحثه أسباب الخطأ الأخرى التي تنازع الطاعنة في ثبوتها . غير مجد . تحدث الحكم بعد ذلك عن المسؤولية عن أعمال الغير ممن هم تحت الرعاية وفقاً لنص المادة ١٥١ مدني قديم . تزيد لا يضبره الخطأ فيه . خطأ الحكم في ذكر النص القانوني الواجب التطبيق . لا يعيبه . ... ..
		مطلات ( ر حكم تسببه ) :
		( ن )
		تقضى : ( ر . أيضا إجارة . استرداد . إعلان . حجر مرض الموت ) :
		إجراءات الطعن :
		أوراق الطعن . حكم صدر من محكمة أول درجة مقررا زوال حالة وقف دعوى . اصدارها حكما لاحقا في موضوع الدعوى في حدود نصابها النهائي . استئناف الطاعن للحكم الصادر في الموضوع على أساس صدوره على خلاف الحكم السابق بوقف الدعوى . قضاء محكمة الدرجة الثانية بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب . اعتمادها ما قضت به محكمة أول درجة في حكمها المقرر لزوال حالة الوقف . إلزام الطاعن بتقديم صورة رسمية من حكم محكمة أول درجة المقرر لزوال حالة الوقف . لا يعنى عن هذا الإجراء الحوهرى تقديمه صورتي الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي الصادر في موضوع الدعوى . المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات . ... ..
٨٢	١٤	حكم . تسببه . النعى عليه بالخطأ في الاسناد بالنسبة لأقوال وأردة في شكاوى إدارية . عدم تقديم الطاعن صورة رسمية من هذه الشكاوى . نعى غير مقبول . ... ..
١٥٤	٢٥	



رقم الصفحة	رقم القاعدة	أسباب جديدة أو موضوعية : ( ر أيضا إثبات ) :
١٧	٤	سبب جديد . تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بطلب نفاذ البيع الصادر له في مرض موت البائع . كل مال التركة . نفيه على الحكم لدى محكمة النقض الخطأ في تطبيق القانون لعدم قضائه بنفاذ البيع في حدود ثلث التركة . لا يعتبر سببا جديدا . الطلب الذي أبداه أمام محكمة الموضوع وهو نفاذ البيع في كل التركة - يشمل الطلب الأقل وهو النفاذ في ثلث مال التركة . ... ..
٣٥	٧	الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يضيف إليه أسبابا جديدة . أوجه الطعن التي ينعي بها الطاعن على الحكم القصور في التسيب والخطأ في الاستدلال واردة جميعا على أسباب الحكم الابتدائي . عدم تقديم الطاعن ما يدل على أنه عرض لهذه المطاعن على محكمة الدرجة الثانية . وجوب اعتبار أوجه الطعن أسبابا جديدة لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يغير من ذلك تقديم الطاعن صورة رسمية من محضر التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة . ... ..

### أحكام يجوز الطعن فيها : ( ر أيضا أجارة ) :

٢١	٥	حكم فصل في أساس النزاع بين الطرفين بأن اعتبر عقد الشركة المتنازع في صحته صحيحا . هذا الحكم يكون قد أنهى الخصومة في هذا الجزء الأصيل من الدعوى . جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . المادة ٣٧٨ مرافعات
----	---	--

رقم القاعدة	رقم الصفحة	(و)
		وصية (ر . بيع) :
		وضع يد :
١٨	١٠٩	تقادم خمسي . وضع يد على حصة مباحة على الشيوع . جواز تملكها بالتقادم الخمسي . حكم . تسببيه . تقريره أن المطعون عليه وضع يده على هذه الحصة خمس سنوات وأن خصمه سلم بذلك . لا قصور في الرد على ما دفع به هذا الخصم من عدم جواز التملك على الشيوع بالتقادم . . .
١٨	١٠٩	تقادم خمسي . حكم . تسببيه . تقريره أن حسن النية مفترض دائماً في التقادم الخمسي وأنه لا يشترط لدى واضع اليد إلا عند التعاقد . استخلاصه لحسن نية واضع اليد عند التعاقد وعدم تعويله على دفاع الطاعن في إثبات سوء النية بأسباب سائغة . لا خطأ في القانون ولا قصور .

مَجْلَدُ النَّقَضِ

---

المكتب الفني لتبويب الأحكام

---

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الجمعية العمومية

والدائرة المدنية

---

السنة الرابعة

---

العدد الثاني : من يناير إلى مارس سنة ١٩٥٣

فرع المطبعة الأميرية ، محكمة النقض بدار القضاء العالي

---

تطلب من فلم نشر مطبوعات الحكومة بمبنى وزارة المالية

ثمن النسخة ... .. ٣٤٠ مليم





## الأحكام الصادرة

من محكمة النقض

في طعون النقابات

جلسة ٢ فبراير سنة ١٩٥٣

( ١ )

الطعن رقم ١ سنة ٢٣ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلمي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل المستشارين .

( أ ) نقابة المحامين . نقض . طعن . معاد الطعن في قرارات الجمعية العمومية أرفق  
تشكيل مجلس النقابة . هو ١٨ يوما كاملة من تاريخ تبليغ القرارات الى وزير  
العدل . لا فرق في تحديد بدء الميعاد بين المعلن المرفوع من وزير العدل والطعن  
المرفوع من ثلاثين محاميا حضروا الجمعية . المادة ٨٥ من القانون رقم ٩٨  
لسنة ١٩٤٤ .

( ب ) نقابة المحامين . انتخاب أعضاء مجلس نقابة المحامين . الشروط اللازم توافرها في  
الأعضاء الموقعين على الاخطار . المادتان ٧٠ ، ٧٣ من القانون رقم ٩٨  
لسنة ١٩٤٤ والمادة ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين .

( ١ ) لما كان وزير العدل قد أخطر بقرارات الجمعية العمومية لنقابة المحامين  
في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، وكان الطاعنون قد قرروا طعنهم في القرار با انتخاب  
المطعون عليه عضوا بمجلس النقابة في ١١ و ١٢ و ١٥ من يناير سنة ١٩٥٣ ،  
وكانت المادة ٨٥ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ تنص على وجوب تقديم  
الطعن بتقرير يبلغ الى محكمة النقض في ظرف ثمانية عشر يوما كاملة من تاريخ

أخطار وزير العدل بقرارات الجمعية أو بتشكيل مجلس النقابة ، وكان القانون لم يفرق في تحديد بدء الميعاد بين الطعن الذي يرفع من وزير العدل وبين الذي يرفع من المحامين الثلاثين الذين حضروا الجمعية العمومية ، لما كان ذلك فان الطعن يكون قد قدم في الميعاد القانوني .

( ٢ ) لما كانت المادة ٧٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ تشترط لجواز انتخاب أعضاء مجلس نقابة المحامين بمعرفة أعضاء الجمعية العمومية أن يحصل ترشيح المرشحين للانتخاب باخطار موقع عليه من ثلاثين محاميا على الأقل وأن يرسل الى مجلس النقابة قبل انعقاد الجمعية بعشرة أيام على الأقل لا يدخل فيها يوم تقديم الطلب ، وكان الترشيح للانتخاب هو مرحلة من مراحل فانه يجب أن يكون المحامون الثلاثون الموقعون على اخطار الترشيح لهم حق الاشتراك في الجمعية العمومية وقت الترشيح أو على الأقل قبل انقضاء مواعده ، وعلى ذلك لا يصح أن يعتد بترشيح يصدر ممن كان وقتذاك محاميا تحت التمرين أو لم يكن قد سدد رسم الاشتراك أو كان اسمه قد استبعد لهذا السبب " المادة ٧٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ والمادة ٢٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين المصدق عليها من محكمة النقض في ٢٩ مايو سنة ١٩٤٦ والمعتمدة من وزير العدل في ١٥ يونية سنة ١٩٤٦ " كذلك يجب أن يستبعد من موقعي اخطار الترشيح من لا يستطيع التحقق من توافر اهليته للاشتراك في الجمعية العمومية بأن كان توقيعه لا يعرف عن شخصه لتعذر قراءته .

## الوقائع

في يوم ١٣ ، ١٥ من يناير سنة ١٩٥٣ قدم الى هذه المحكمة تقريران الأول موقع عليه بإمضاءات ثلاثين محاميا والآخر من ثلاثة آخرين ( وهم الطاعنون ) ومصدق على امضائهم جميعا بمكتب توثيق القاهرة عدا واحد — بالطعن في قرار الجمعية العمومية الصادر بتاريخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بانتخاب حضرة الأستاذ ... .. عضوا بمجلس نقابة المحامين .



وبجلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٣ المعينة لنظر هذا الطعن سمعت أقوال كل من وكيل النقابة والوكيل عن مقدمى الطعن وكذا النيابة العامة حيث صمم وكيل الطاعنين على بطلان الانتخاب للأسباب المبينة بتقرير الطعن وانضم إليه كل من النيابة العامة ووكيل النقابة كالمبين بحضور الجلسة وأرجىء النطق بالحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال النيابة العامة ووكيل النقابة والوكيل عن المحامين مقدمى الطعن وبعد المداولة قانونا .

من حيث أن وقائع الطعن تتحصل فى أن الجمعية العمومية لنقابة المحامين دعيت للاجتماع فى يوم ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ لانتخاب ثمانية أعضاء لمجلس النقابة بدلا من الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم . وفى ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ورد لنقابة المحامين اخطار بترشيح بعض المحامين لعضوية مجلس النقابة من بينهم الأستاذ ... .. المحامى . وهذا الاخطار يحوى أربعة وأربعين توقيعاً ... وفى التاريخ المحدد للانتخاب انعقدت الجمعية العمومية وانتخب الأستاذ ... .. عضواً لمجلس النقابة وفى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ أخطر وزير العدل بقرارات الجمعية العمومية فقرر الطاعنون الطعن فى انتخاب الأستاذ ... .. بتقرير مسبب صدق على ماحوته صورتان منه من امضاءات بالشهر العقارى بمكتبة توثيق القاهرة فى ١٢ و ١٥ يناير سنة ١٩٥٣

وحيث إنه يبين مما سبق أن الطعن قدم فى الميعاد اذ تنص المادة ٨٥ من القانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٤ على وجوب تقديمه بتقرير يبلغ إلى محكمة النقض فى ظرف ثمانية عشر يوماً كاملة من تاريخ اخطار وزير العدل بقرارات الجمعية العمومية أو بتشكيل مجلس النقابة ، ولم يفرق القانون فى تحديد بدء الميعاد بين الطعن الذى يرفع من وزير العدل وبين الذى يرفع من المحامين الثلاثين الذين حضروا الجمعية العمومية .

وحيث إنه يبين من مراجعة محضر اجتماع الجمعية العمومية أن الطاعنين —  
هذا الأستاذ .. ... والأستاذ ... .. — قد حضروا الجمعية  
العمومية وأن عددهم بعد استبعاد من لم يحضرا يبلغ الثلاثين وعلى ذلك يكون  
الطعن وقد حوى التقرير به السبب الذي أقيم عليه قد استوفى أوضاعه الشكلية  
المنصوص عليها في المادة ٨٥ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ .

وحيث إن سبب الطعن يتحصل في أن ترشيح الأستاذ ... ..  
للا انتخاب قد وقع باطلا إذ تشترط المادة ٧٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤  
أن يكون الترشيح باخطار موقع عليه من ثلاثين محاميا على الأقل ومفهوم النص  
أن يكونوا من لهم حق الاشتراك في الجمعية العمومية وعلى ذلك يجب أن يستبعد من رشخوا  
الأستاذ المطعون في انتخابه من استبعد اسمه لعدم دفعه رسم اشتراك النقابة وهم ستة  
محامين وكذلك من كانوا محامين تحت التمرين وهم تسعة ومن لم تثبت صفتهم  
بسبب عدم إمكان قراءة امضاءاتهم وأنه باستبعاد كل هؤلاء لا يبقى الا ٢٥  
محاميا ، وهو عدد لا يكفي لصحة الترشيح وعلى ذلك يكون الترشيح باطلا ويقع  
باطلا الانتخاب الذي تم على أساسه :

وحيث إن المادة ٧٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ تشترط لجواز انتخاب  
أعضاء مجلس نقابة المحامين بمعرفة أعضاء الجمعية العمومية أن يحصل ترشيح  
المرشحين للانتخاب باخطار موقع عليه من ثلاثين محاميا على الأقل وأن يرسل الى  
مجلس النقابة قبل انعقاد الجمعية بعشرة أيام على الأقل لا يدخل فيها يوم تقديم  
الطلب .

وحيث انه لما كان الترشيح للانتخاب هو مرحلة من مراحل وجب أن  
يكون المحامون الثلاثون الموقعون على اخطار الترشيح لهم حق الاشتراك في الجمعية  
العمومية وقت الترشيح أو في الأقل قبل انقضاء موعده ، وعلى ذلك لا يصح  
أن يعتد بترشيح يصدر من كان وقت ذاك محاميا تحت التمرين أو لم يكن قد  
سدد رسم الاشتراك أو كان اسمه قد استبعد لهذا السبب ( م ٧٠ من القانون  
رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ والمادة ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين المصدق

عليها من محكمة النقض في ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٦ والمعمدة من وزير العدل في ١٥ من يونيو سنة ١٩٤٦ ) . كذلك يجب أن يستبعد من موقعي اخطار الترشيح من لا يستطيع التحقق من توافر أهليته للاشتراك في الجمعية العمومية بأن كان توقيعهم لا يعرف عن شخصه لتعذر قراءته .

وحيث إنه بالاطلاع على اخطار الترشيح الذي تم على أساسه انتخاب الأستاذ ... .. وعلى الكتاب الوارد من نقابة المحامين في ١٩٥٣/١/٢٤ ومرفقاته يتضح أنه حوى أربعة وأربعين توقيعاً منها أربعة توقيعات لا تقرأ وتسعة لمحامين تحت التمرين وتوقيعان لمحامين استبعد اسماهما في ١٩٥١/٦/١٤ و ١٩٥٢/٦/١٧ لعدم دفعهما رسم الاشتراك وأربعة استبعدت اسمائهم لعدم سداد الرسم وسدده أولهم في ١٩٥٢/١٢/١٧ وثانيهم في ١٩٥٢/١٢/٢٤ وثالثهم ورابعهم في ١٢/٢٥ سنة ١٩٥٢ أى بعد اخطار نقابة المحامين بالترشيح بل وبعد فوات مياعده .

وعلى ذلك لا يبقى من المحامين الموقعين على اخطار الترشيح ممن لهم الحق فيه سوى ٢٥ محامياً وبذلك يكون الترشيح لم يستوف ما نصت عليه المادة ٧٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ مما يستتبع أن يقع باطلا هذا الترشيح وكذلك الانتخاب الذي تم على أساسه ويكون الطعن في محله ويتعين الحكم ببطلان الانتخاب .



جاسة ٥ من فبراير سنة ١٩٥٣

( ٢ )

الطعن رقم ١ سنة ٢٣ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلى وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة : عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة وصليان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل المستشارين .

( أ ) نقابة . مهندسين . نقابة المهن الهندسية . الأعضاء الذين تتكون منهم الجمعية العمومية .  
متى يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحا ( المواد ٢ و ٥ و ٦ من القانون رقم ٨٩  
لسنة ١٩٤٦ ) .

( ب ) نقابة . مهندسين . نقابة المهن الهندسية . انتخاب . تقرير أعضاء الجمعية العمومية  
انقضاؤها على أثر حصول هرج وانصراف بعض الأعضاء . استمرار من بقى من الأعضاء  
رغم ذلك في عمارة الانتخاب . بطلان الانتخاب .

١ - قصد الشارع من المادة الخامسة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦  
تنظيم كيفية تكوين الجمعية العمومية لنقابة المهن الهندسية وبيان من لهم حق التصويت  
فيها فنص على أنها تتكون من المهندسين المشار إليهم في الفقرة " أ " من المادة  
الثالثة ومن نصف مجموعهم من المهندسين فالمهندسين تحت التمرين والمهندسين  
المساعدين المشار إليهم في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثالثة على النحو  
والترتيب المبين بالمادة الخامسة فإذا مدعى الأعضاء لتكوين الجمعية العمومية  
على هذا الأساس وحضر الاجتماع مائتا عضو على الأقل من أية فئة كانت دون  
تخصيص كان الاجتماع صحيحا إذ هذا هو مدلول المادة السابعة التي لم تشترط  
لصحة انعقاد الجمعية العمومية حضور نسبة معينة من كل فئة بل اقتضت على تحديد  
العدد الأدنى للأعضاء الحاضرين الذين يصح الانعقاد بحضورهم وهو مائتا عضو  
على الأقل ، فإذا لم يتوافر هذا العدد تدعى الجمعية العمومية إلى اجتماع آخر  
ويكون اجتماعها التالي صحيحا أيا كان عدد الحاضرين . أما ما يتحدى به المهندسون

من الفئة "أ" من أن الأخذ بهذا النظر يسلبهم ما يميزون به بمقتضى المادة الخامسة من أغلبية عددية فردود بأنهم دعوا إلى حضور الجمعية العمومية على أساس النسبة المذكورة ، فإذا كانوا قد تخلفوا عن الحضور فانهم هم الذين فرطوا فيما خولهم القانون من أغلبية عددية في تكوين الجمعية العمومية . على أن الأخذ بالرأى المخالف يجعل عقد الجمعية رهينا بمشيئة أعضاء الفئات المختلفة ، فإذا عثر لفريق الفئة "أ" أو لفريق الفئتين "ب و ج" تعطيل انعقادها تخلفوا عن حضورها فيتعذر انعقادها مهما بلغ عدد الأعضاء الحاضرين من الفريق الآخر كما يستتبع الأخذ بالرأى المخالف حرمان بعض أعضاء الفئات من حضور الجمعية العمومية وبالتالي حرمانهم مما خولهم القانون من حق في التصويت لمجرد تخلف عدد من الفريق الآخر عن الحضور ، وفي ذلك مخالفة لنص القانون الذي خول حق التصويت لجميع أعضاء النقابة من الفئة "أ" ولنصف مجموعهم من الفئتين "ب و ج" على النحو السابق بيانه فلا يحل لأعضاء أحد الفريقين أن يعطلوا بفعله هذا الحق بالنسبة لعدد من الفريق الآخر .

٢ — إذا كان الثابت بحضور اجتماع الجمعية العمومية لنقابة المهن الهندسية أنه تقرر انفضاضها على أثر حصول هرج بين الأعضاء وانصراف من انصرف منهم بسبب ذلك فانه لا يجوز لبعض الأعضاء المضى في عملية الانتخاب وتكون هذه العملية وقعت باطلا .

### الوقائع

في ١٢ من يناير سنة ١٩٥٣ قدم إلى هذه المحكمة تقرير موقع عليه من ٦٧ مهندسا ومذيل بإشارة موقع عليها بامضاء مكاتب نقابة المهن الهندسية تفيد أنهم من الأعضاء الذين ثبت حضورهم الجمعية العمومية المنعقدة في يوم الجمعة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ وأن توقيعاتهم صحيحة يتضمن الطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية لنقابة المهن الهندسية وما اتخذ فيها من قرارات بتاريخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ وفي ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٣ قدمت مذكرة مصحوبة بفتوى استشار النقابة من المهندس ... .. عضو المجلس الأعلى لنقابة المهن الهندسية

المنتخب عن أعضاء الفئتين ب وج ، وفي ٢٦ منه قدمت مذكرة من حضرة المهندس ... .. نقيب المهندسين مصحوبة بصورة أخرى من الفتوى المشار إليها .

وبجلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٣ المعينة لنظر هذا الطعن حضر المهندس ... وطاب قبول تدخله في الخصومة فدفع حضرة مستشار الرأي والمهندس ... أحد الأعضاء الطاعين بعدم قبول هذا التدخل فحكمت المحكمة برفض تدخله واستبعاد الأوراق المقدمة منه ثم سمعت المرافعة كالمبين بحضر الجلسة وقررت المحكمة تكليف حضرة النقيب تقديم السجلات المقيمة فيها أسماء أعضاء النقابة من أرباب المهن الهندسية والكشف الذي أثبت فيه أسماء من حضروا انعقاد الجمعية العمومية إن وجد وتذاكر الانتخاب لمن أعطوا أصواتهم ، وحددت لنظر الطعن جلسة الإثنين ٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ وفيها قدمت الأوراق المطلوبة واطلعت عليها المحكمة وكذا حضرة مستشار الرأي بعد أن فضت المحكمة حرز بطاقات الانتخاب ثم سمعت المرافعة وسالت سكرتير النقابة فيما رأت لزوما لاستيضاحه ، وقد صمم الوكيل عن مقدمي الطعن على بطلان الانتخابات للأسباب المبينة بتقرير الطعن وانضم إليه كل من حضرة مستشار الرأي ووكيل النقابة وطاب حضرة النقيب رفض الطعن كالمبين بحضر الجلسة وأرجئ النطق بالحكم إلى جلسة اليوم وفيها صدر الحكم الآتي :

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال مستشار الرأي لوزارة الأشغال يجلس الدولة ونقيب النقابة ووكيلها والوكيل عن الأعضاء بمقدمي الطعن وسماع أقوال سكرتير النقابة وبعد مداولة قانونا .

حيث إن محصل الوقائع إنه في يوم ١٢ من يناير سنة ١٩٥٣ قدم المهندس ... .. مساعد مفتش عام الخزانات بوزارة الأشغال طعنا مسببا في صحة انعقاد الجمعية العمومية لنقابة المهن الهندسية المنعقدة في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢



موقعا عليه من سبعة وستين عضوا من المهندسين المنصوص عليهم في الفقرة (١) من المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنقابة المهن الهندسية وهم جميعا من أعضاء هذه النقابة المقيدين بسجلاتها وقد ثبت حضورهم الجمعية العمومية المطعون في صحة انعقادها . وفي جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٣ الممثلة لنظر الطعن حضر كل من مستشار الرأي لوزارة الأشغال ونقيب المهندسين وأحد وكيلى النقابة وأحد الأعضاء مقدمى الطعن ثم حضر المهندس ... .. بوصفه نائبا عن أعضاء النقابة من نص عليهم بالفقرتين (ب و ج) من المادة الثالثة من القانون المذكور وطلب سماع أقواله فحكمت المحكمة بعدم قبول تدخله .  
ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكائية .

ومن حيث إن الطاعنين نعوا في طعنهم على الجمعية العمومية لتنقابة المهن الهندسية المنعقدة في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بطلان انعقادها لمخالفته للقانون إذ تستوجب المادة الخامسة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ أن تؤلف الجمعية العمومية من المهندسين المشار إليهم في الفقرة (١) من المادة الثالثة من القانون المذكور وهم الحاصلون على بكالوريوس في الهندسة من إحدى الجامعات المصرية وباقي من نصت عليهم هذه الفقرة ، ونصف مجموعهم ممن نص عليهم في الفقرة (ب) من المادة المذكورة وهم المهندسون والمهندسون تحت التمرين الحاصلون على دبلوم مدرسة الهندسة التطبيقية العليا على النحو المبين بها ومن نصت عليهم الفقرة (ج) من المادة المذكورة وهم المهندسون والمهندسون المساعدون الحاصلون على دبلوم مدرسة الفنون والصناعة ودبلوم مدرسة الفنون الجميلة قسم العمارة على النحو المبين بها ، ولما كانت هذه النسبة لم تراعى في انعقاد الجمعية العمومية إذ كان مجموع عدد الحاضرين حسب تعداد الأصوات التى حضرت عند الانتخاب ٧٢٧ مهندسا من الفقرة (١) و ١١٠٠ من المهندسين المنصوص عليهم بالفقرتين (ب و ج) فيكون انعقادها قد عاره البطلان .

ومن حيث إن مستشار الرأي لوزارة الأشغال أبدى رأيه بالموافقة على ما جاء بسبب الطعن معارضا ما جاء بفتوى سابقة للمستشار القانونى للنقابة صادرة في ١٠/١/١٩٥٠ وقد قدم النقيب صورة منها إلى هذه المحكمة وتحصل في أن النسبة

الواردة في الفقرة الأولى من المادة الخامسة مشترطة في تكوين الجمعية العمومية فقط لا في صحة انعقادها كما أبدى النقيب رأيه بالموافقة على فتوى المستشار القانوني للنقابة ، أما وكيل النقابة الحاضر بالجلسة ، فقد أبدى رأيه بالموافقة على ما جاء بطن الطاعنين وتمسك الحاضر عن الطاعنين بما جاء بسبب الطعن .

ومن حيث إن الشارع إنما قصد من المادة الخامسة تنظيم كيفية تكوين الجمعية العمومية لنقابة المهن الهندسية وبيان من لهم حق التصويت فيها ، فنص على أنها تتكون من المهندسين المشار إليهم في الفقرة ( ١ ) من المادة الثالثة ، ومن نصف مجموعهم من المهندسين فالمهندسين تحت التمرين والمهندسين المساعدين المشار إليهم في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثالثة على النحو والترتيب المبين بالمادة الخامسة ، فإذا ماعى الأعضاء لتكوين الجمعية العمومية على هذا الأساس وحضر الاجتماع مائتا عضو على الأقل من أية فئة كانت دون تخصيص كان الاجماع صحيحا إذ هذا هو مدلول المادة السادسة التى لم تشترط لصحة انعقاد الجمعية العمومية حضور نسبة معينة من كل فئة ، بل اقتضت على تحديد العدد الأدنى للأعضاء الحاضرين الذين يصح الانعقاد بحضورهم وهو مائتا عضو على الأقل فإذا لم يتوافر هذا العدد تدعى الجمعية العمومية إلى اجتماع آخر ويكون اجتماعها التالى صحيحا أيا كان عدد الحاضرين . أما ما يتحدى به المهندسون من "فئة ( ١ ) من أن الأخذ بهذا النظر يسلبهم ما يميزون به بمقتضى المادة الخامسة من أغلبية عددية فردود بأنهم دعوا إلى حضور الجمعية العمومية على أساس النسبة المذكورة كما يؤخذ من الكتاب المقدم إلى هذه المحكمة من النقيب فإذا كانوا قد تخلفوا عن الحضور فإنهم هم الذين فرطوا فيما خولهم القانون من أغلبية عددية في تكوين الجمعية العمومية على أن الأخذ بالرأى المخالف يجعل عقد الجمعية رهينا بمشيئة أعضاء الفئات المختلفة فإذا عن لفريق الفئة ( ١ ) أو لفريق الفئتين ( ب و ج ) تعطيل انعقادها تخلفوا عن حضورها فيتعذر انعقادها مهما بلغ عدد الأعضاء الحاضرين من الفريق الآخر كما يستتبع الأخذ بالرأى المخالف حرمان بعض أعضاء الفئات من حضور الجمعية العمومية وبالتالي حرمانهم مما خولهم القانون من حق في التصويت لمجرد تخلف عدد من الفريق الآخر عن الحضور

وفي ذلك مخالفة لنص القانون الذي خول حق التصويت لجميع أعضاء النقابة من الفئة (أ) ولنصف مجموعهم من الفئتين (ب و ج) على النحو السابق بيانه فلا يحل لأعضاء أحد الفريقين أن يعطل بفعله هذا الحق بالنسبة لعدد من الفريق الآخر .

ومن حيث إن الطاعنين تمسكوا بالجلسة بسبب آخر للطعن وليس في القانون ما يمنع من ذلك بعد أن استوفى الطعن شكله بتقديمه مسببا في الميعاد وفقا للمادة ٢٠ ومحمد ل هذا السبب أنه حصل هرج عندما انتقدت الجمعية العمومية كان من أثره أن انفضت الجمعية ثم أجريت عملية الانتخاب بعد انقضاءها . وقد حدث أثناء هذا الهرج أن اعتدى بعض الأعضاء على بعضهم اعتداء بلغ من العنف مبلغا لم يكثير من الأعضاء تفاديه إلا بالانصراف من مكان الاجتماع دون إعطاء أصواتهم وأن هذا يبطل لعملية الانتخاب .

ومن حيث إن مستشار الرأي قد استند في تحدته عن هذا السبب إلى ما ثبت بمحضر جلسة الجمعية العمومية وقد قرر وكيل النقابة أمام المحكمة أنه أثناء الهرج حاول اعتداء بالضرب من الأعضاء بعضهم على بعض ومنزقت ملابسهم وقال إن بعض الأعضاء اضطروا إلى الانصراف من مكان الاجتماع دون تصويت ، مما يبطل الاجتماع وإن كان قد فاز منه بانتخابه وكيلا وكذلك قرر العضو الحاضر عن الطاعنين بالجلسة أما النقيب فنفي أن ما حدث من هرج قد أثر على عملية الانتخاب ، لأن الأعضاء الذين دخلوا مكان الاجتماع هم بأنفسهم الذين أعطوا أصواتهم سوى اثنين واستند إلى ما بالنقابة من كشوف حصر فيها عدد الحاضرين من الأعضاء بمكان الاجتماع غير أنه قرر في الجلسة الثالثة أنه تبين له عدم وجود كشوف في النقابة يحصر الأعضاء عند دخولهم إلى مكان الاجتماع وأيده في ذلك وكيل النقابة والدائب عن الطاعنين .

ومن حيث إن النقابة أرسلت إلى هذه المحكمة محضر الجمعية العمومية المطعون في صحة انعقادها وقد جاء في نهاية بعد أن أثبتت فيه موافقة الجمعية على بعض القرارات في مستهل انعقادها وهو ما حدث هرج بين الأعضاء فانفضت الجمعية



العمومية وأخذ الأعضاء طريقهم إلى صناديق الانتخاب“ وظاهر من هذا الذي ثبت بالمحضر أن الجمعية كانت قد انقضت قبل إجراء عملية الانتخاب ، وذلك على أثر ما قام بين الأعضاء من هرج ورج وصفه وكيل النقابة بأنه اشتد حتى بلغ من العنف مبلغا أدى إلى الاعتداء بالضرب وإيقاع الأذى من الأعضاء بعضهم على بعض ولذلك بارح مكان الاجتماع كثيرون من الأعضاء تفاديا لما قد يمسهم من سوء ولم يثبت أن الجمعية اتخذت قرارا باستمرار انعقاد بعد حصول هذا الهرج ، وانصراف من انصرف من الأعضاء . وقد حاولت المحكمة على غير جدوى حصر عدد الذين انصرفوا من مكان الاجتماع على أثر الهرج دون اشتراكهم في عملية الانتخاب ذلك بأنه ثبت من الأقوال التي أدلى بها من حضروا بالجلسة لدى المحكمة أنه لم يجر حصر عدد الوافدين على مكان الاجتماع عند حضورهم ولم يكن يطلب من بعضهم تذاكر الدعوة عند دخولهم إلى مكان الاجتماع حتى كان يمكن بمقارنة عدد من حضر فعلا من الأعضاء بعدد من أعطوا أصواتهم الوصول إلى معرفة عدد من انصرفوا دون تصويت كما ثبت من أقوال سكرتير النقابة الذي سمعت المحكمة أقواله أن عددا كبيرا من الحاضرين من الأعضاء انصرف على أثر حصول الهرج وانقضاء الجمعية العمومية دون تصويت منهم في الانتخاب وقرر مثل ذلك وكيل النقابة والمهندس الحاضر عن الطاعنين وبصرف النظر عما وجه لطريقة دعوة الأعضاء لحضور الجمعية العمومية من نقد إذ قال وكيل النقابة أنها كانت ترسل لكل عضو ممن دعوا داخل غلاف مفتوح وقد تصل أو لا تصل ، فإنه قد اتضح للمحكمة مما سلف بيانه إن عملية الانتخاب لنقابة المهن الهندسية التي تمت في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بمقر النقابة كانت باطلة رغم أن عدد تذاكر الدعوة التي أمكن جمعها من بعض الحاضرين من أعضاء النقابة ممن خولهم القانون حق التصويت يدل على أن عدد الحاضرين كان يزيد على النصاب الذي يصح به انعقاد الجمعية العمومية وفقا للسادة السادسة من قانون النقابة أما سبب البطلان فلا أنه ما كان يجوز لبعض الأعضاء بعد أن تقرر انقضاء الجمعية العمومية على أثر حصول الهرج على ما هو ثابت بمحضر اجتماعها وبعد انصراف من انصرف من الأعضاء بسبب ذلك ما كان يجوز لهم المضي في عملية الانتخاب ومن ثم يكون البطلان مقصورا على هذه الانتخابات دون انعقاد الجمعية العمومية ودون ما اتخذته من قرارات قبل التقرير بانقضاءها .

## جلسة ١٧ مارس سنة ١٩٥٣

( ٣ )

### الطعن رقم واحد سنة ٢٣ قضائية

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأصاغة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل المستشارين .

( أ ) نقابة . أطباء . انتخاب . قيام أعضاء اللجنة المشرفة على عملية الانتخاب بوضع  
قواعد تحدد كيفية إبداء الناخب صوته بما يكفل سرية الانتخاب . إذاعة هذه  
القواعد على الأعضاء قبل البدء في عملية الانتخاب . لا عذر لمن لم يلاحظ هذه القواعد  
من الناخبين .

( ب ) نقابة . أطباء . انتخاب . وضع قاعدة من مقتضاها إلغاء العلامة المصطلح عليها  
إذا كانت موضوعة على الخط الفاصل بين اسمين . لا عيب .

( ج ) نقابة . أطباء . انتخاب . وضع قاعدة من مقتضاها إبطال كل ورقة بها شطب  
أو علامة غير المصطلح عليها . لا خطأ .

( د ) نقابة . أطباء . انتخاب . وضع قاعدة تتضمن اعتبار الجزء من القائمة الخاص بكل  
فئة من المرشحين ورقة قائمة بذاتها . لا خطأ .

( هـ ) نقابة . أطباء . انتخاب . وضع قاعدة تتضمن إلغاء كل ورقة يوجد بها طبع من  
الحبر ناشئ من طي الورقة قبل أن يجف مدادها . قاعد تعسفية لا محل لها .

١ — لما كان قانون نقابات المهن الطبية رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٩ واللائحة  
الداخلية لهذه النقابات لم يبيناً كيفية انتخاب أعضاء مجلس النقابة بمعرفة الجمعية  
العمومية وكان لابد من تنظيم هذه العملية ووضع ضوابط لها رأى أعضاء اللجنة  
المختارون من مجلس النقابة للاشراف على عمليتي الانتخاب والفرز وضع قواعد  
تحدد كيفية إبداء الناخب صوته بما يكفل سرية الانتخاب مسترشدين في ذلك

بالأحكام العامة لقوانين الانتخاب وكانت اللجنة قد حرصت على إذاعة هذه القواعد بين الأعضاء الناخبين قبل البدء في عملية الانتخاب وذلك بطبعها بأعلام قوائم الانتخاب الموزعة عليهم لكي يعلمها الجميع ويمملوها بها ، وكانت هذه القواعد المطبوعة تتضمن أن يضع الناخب علامة (X) على يسار خمسة من أسماء المرشحين المراد انتخابهم من الأطباء المقيدین منذ أكثر من خمس عشرة سنة وأن يضع هذه العلامة على يسار اسمين فقط من المرشحين المقيدین لاقبل من خمس عشرة سنة ، كما تتضمن تنبيه الناخبين الى الأحوال التي يتعين فيها إلغاء الصوت وهي حالة زيادة العدد المنتخب على المطلوب وحالة وضع علامة (X) في غير الخانة المخصصة لها وحالة وضع أية علامة مميزة لشخص الناخب ولم يثبت أن اعتراضا أثير في الجمعية على هذه القواعد بدليل أن معظم الناخبين قد اتبعوها لما كان ذلك فانه لا عذر لمن لم يتبع هذه التعليمات من الناخبين بحجة انه لم يقرأها وهي بعد قواعد تكفل سرية الانتخاب .

٢ - لا محل للاعتراض على القاعدة التي وضعتها اللجنة المشرفة على عملية انتخاب نقابة المهن الطبية التي من مقتضاها إلغاء علامة (X) اذا كانت موضوعة على الخط الفاصل بين اسمين من المرشحين ذلك لأن وضع العلامة في هذا المكان لا يمكن معه معرفة أيهما اختاره الناخب .

٣ - اذا كانت اللجنة المشرفة على الانتخاب قد وضعت قاعدة من مقتضاها ابطال كل قائمة بها شطب أو وضع علامة غير علامة (X) فانه لا محل للاعتراض على هذه القاعدة ذلك أن وجود شطب في القائمة أو أية علامة غير العلامة المصطلح عليها مما يتعارض مع سرية الانتخاب وبالتالي يسوغ ابطال صوت الناخب في القائمة المشوبة بهذا العيب .

٤ - لا محل للاعتراض على القاعدة التي تقضى باعتبار الجزء من القائمة الخاص بكل فئة من الأطباء ورقة قائمة بذاتها إذ يبرر هذا النظر أن عملية الفرز بالنسبة الى كل من الفئتين من الأطباء مستقلة عن الأخرى .



٥ — القاعدة التي وضعتها اللجنة المشرفة على الانتخاب والتي تتضمن الغاء كل قائمة يوجد فيها طبع من الخبر هي قاعدة تعسفية ولا مبرر لها اطلاقا اذ لا تقتضيها رعاية سرية الانتخاب ذلك أن الطبع ليس من عمل الناخب فلا يصح بحال اعتباره علامة مميزة لشخصه وانما هو ناشئ من طي القائمة قبل أن يحذف مداد العلامات فيها فتطبع هذه العلامات في المواضع المقابلة لها وقد يحصل هذا الطبع أمام اسماء بعض المرشحين ومن السهل في معظم الحالات كشف العلامات الأصلية من العلامات المطبوعة .

### الوقائع

في ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ قدم إلى هذه المحكمة تقرير . موقع عليه بامضاءات خمسة وعشرين طبيبا ومصدق على إمضاءاتهم جميعا بمكتب توثيق القاهرة مشفوعا بشهادة موقع عليها من سكرتير نقابة المهن الطبية تفيد أنهم من الأعضاء الذين حضروا الجمعية العمومية بتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٥٣ واشتركوا في الانتخاب — يتضمن الطعن في انتخاب نصف أعضاء مجلس نقابة الأطباء البشريين بدلا من الذين انتهت مدة عضويتهم بمجلس الإدارة وهو الانتخاب الذي تم في ٦ من فبراير سنة ١٩٥٣ وطلبوا الحكم ببطلان نتيجة الفرز وتصحيح هذه النتيجة على أساس إعادة فرز الأوراق الملائمة وكذلك بطلان ما ترتب على هذه النتيجة الخاطئة للفرز من انتخاب .

وفي ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ أودعت النقابة محضر الجمعية العمومية وأوراق الانتخاب .

وبجلسة ٣ من مارس سنة ١٩٥٣ المحددة لنظر هذا الطعن سمعت المحكمة أقوال مستشار الرأي لوزارة الصحة ووكيل النقابة ومحامي ومحامى الطاعنين ثم قررت التأجيل مع استمرار المرافعة ليوم ١٠ من مارس سنة ١٩٥٣ واستدعاء دكتور ... .. رئيس اللجنة التي أشرفت على عمليتي الانتخاب والفرز لسؤاله عن بعض المسائل التي ترى المحكمة استيضاحها تنويرا للدعوى .

وفي ٩ من مارس سنة ١٩٥٣ أودع مستشار إدارة الرأي لوزارة الصحة مذكرة دفع فيها بعدم اختصاص المحكمة بالنظر في الشق الثاني من طلبات الطاعنين ، كما قدم حافظة بالمستندات .

وبجلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٥٣ سألت المحكمة الدكتور ... .. فيما رأت لزومها لاستيضاحه ، ثم سمعت المرافعة كالمبين بمحضر الجلسة حيث صمم وكلاء الطاعنين على الطلبات كما صمم مستشار الرأي على ما جاء بالمذكرة المقدمة منه وطلب الحاضر عن النقابة رفض الطعن ، وأرجىء النطق بالحكم الى جلسة اليوم وفيها صدر الحكم الآتي :

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال مستشار الرأي لوزارة الصحة بمجلس الدولة ووكيل النقابة ومحاميه والوكيلين عن الأعضاء مقدمي الطعن وسماع أقوال الدكتور ... .. رئيس اللجنة التي أشرفت على عمليتي الانتخاب والفرز وبعد المداولة .

من حيث انه بتاريخ ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ قرر خمسة وعشرون من الأطباء أعضاء نقابة الأطباء البشريين الذين حضروا جمعيتهم العمومية المنعقدة في ٦ من فبراير سنة ١٩٥٣ واشتركوا في الانتخابات فيها - قرروا طعنهم في نتيجة فرز قوائم انتخاب نصف أعضاء مجلس النقابة بدلا من انتهت مدة عضويتهم طالبين الحكم بطلانها وبتصحيح هذه النتيجة على أساس إعادة فرز الأوراق الملغاة وبطلان الانتخابات المترتبة على النتيجة الخاطئة للفرز .

ومن حيث ان الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية وفقا للمادة ٥١ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابات واتحاد نقابات المهن الطبية .

ومن حيث ان الطاعنين بنوا طعنهم على الأسباب الآتية :

١ - اشترطت لجنة الانتخاب أن توضع علامة ( X ) على يسار خمسة من أسماء المرشحين المراد انتخابهم عن المقيدين لأكثر من ١٥ سنة أما المرشحون عن المقيدين لأقل من ١٥ سنة فتوضع علامة ( X ) على يسار اسم اثنين من المراد انتخابهم .

والقانون لا يشترط وضع علامة ( x ) بالذات ولا وضع أى علامة معينة. وكان يجب على اللجنة أن تذيع بين الناخبين قبل بدء عملية الانتخاب الطريقة التى رأتها للتأشير أمام أسماء المتشحين ولكنها اكتفت بكتابة هذه الملاحظة على ورقة الانتخاب ولم يقرأها كثير من الناخبين بسبب اشتداد الزحام على عملية الانتخاب فوضعوا علامات مختلفة أمام أسماء المرشحين المراد انتخابهم كعلامة (ر) أو علامة (—) بل إن بعض الناخبين كتب علامة (x) منحرفة قليلا عن الاسم المراد انتخابه ثم أراد أن يؤكد أنه يقصد انتخاب هذا الاسم بالذات فمد سهما أو خطا إلى ناحية الاسم . ولكن اللجنة ألغت كل الأوراق التى فيها هذه العلامات مع أنها لا يمكن اعتبارها علامة مميزة أو دالة على شخص الناخب ومع أن المفروض فى الانتخاب أنه تعرف لإرادة الناخب بشكل واضح وسليم وأنه لم يتناق مع ذلك أن يقال إنه لو وضع الناخب علامة (ر) أو غيرها أمام اسم المرشح فإنه ذلك يكون مدماة لالغاء كل ورقة الانتخاب .

٢ — إن اللجنة المكلفة بالاشراف على عملية الانتخاب قد اجتمعت فى الساعة الثانية عشر والنصف مساء من يوم الانتخاب حتى الساعة الثالثة إلا ربع من نفس اليوم ( كما هو ثابت من محضر اجتماعها المؤرخ فى ٦ فبراير سنة ١٩٥٣ ) وقررت وضع قواعد فيما يختص بالغاء الأوراق . واجتماع اللجنة المذكورة لهذا الغرض . وهو وضع قواعد لالغاء الأوراق — مخالف للقانون لأن مهمة اللجنة قانونا ، قاصرة على الاشراف على عملية الانتخاب مقيدة فى ذلك بنصوص القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٩ فإن خرجت عن هذه النصوص وأعطت لنفسها حقوقا كان تصرفها باطلا وبالتالى يكون باطلا كل ما بنى على هذا التصرف الباطل .

٣ — نهت لجنة الانتخاب كتابة فى أعلا ورقة الانتخاب بالغاء الصوت فى حالة زيادة العدد المنتخب عن المطلوب أو فى حالة وضع العلامة (x) فى غير الخانة المخصصة لها وفى حالة وضع علامة مميزة لشخصية الناخب . وظاهر من مراجعة الأوراق الملغاة أن كل ورقة فيها علامة غير علامة (x) أو فيها علامة (x) مكررة مرتين أو وصلت علامة (x) إلى الاسم المراد



انتخابه بسهم أو خط ألغيت كلها ولو جاز الإلغاء في هذه الحالة للزم أن ينصب على إلغاء الصوت الممنوع للشخص الذى وضعت أمام اسمه العلامة المخالفة وحده أما بقية أسماء المرشحين فما كان يجوز للجنة أن تلغى الأصوات الممنوعة لهم لأنها أصوات صحيحة ومستوفاة لشروط اللجنة .

٤ — ألغيت بعض الأوراق لأن الناخبين عندما وضعوا علامة ( x ) بالخبر وأعطوها للمندوب المشرف على وضع الأوراق فى الصندوق طواها المندوب قبل أن تجف بعض العلامات تماماً فانطبعت شيئاً ما فى الجهة المقابلة وظاهر بجلاء أن هذا حادث من عدم تجفيف الخبر أو من استعمال قلم الخبر الجاف فى الكتابة وكل من شاهد الورقة يستطيع أن يميز بسهولة بين العلامة الأصلية والعلامة المطبوعة وما كان للجنة والحالة هكذا أن تلغى هذه الأوراق .

٥ — ألغيت بعض الأوراق لأن الناخب وضع أمام اسم أحد المرشحين علامتى ( x ) بدلا من علامة واحدة فألغيت جميع الورقة لذلك مع أنه كان يجب أن يقتصر الإلغاء — إذا كان ذلك جائزا — على الاسم الذى وضعت أمامه العلامتان وحده .

٦ — ألغيت إحدى الأوراق لأن الناخب وهو يكتب علامة ( x ) مر بالقلم على أحد الضلعين مرتين وليس فى ذلك ما يدعو للإلغاء بأى حال وإذا جاز الإلغاء رغما عن ذلك فكان يجب أن يقتصر على العلامة غير المقبولة وحدها ولا تلغى كل الأصوات التى فى الورقة كما فعلت اللجنة .

٧ — وضعت اللجنة — بعد انتهاء عملية الانتخاب وانصراف الناخبين — شروطا تعسفية وقواعد غير قانونية لإلغاء أوراق الانتخاب ، ومن القواعد الجديدة التى أتت بها اللجنة : — أ — إن كل شطب يلغى الورقة (ب) إن أى علامة غير ( x ) تلغى — ج — إن أى كشط أو طبع من الخبر فى غير محله يلغى الورقة . وهذه القواعد والشروط باطلة كما سلف بيانه فى البند ٢ ونضيف إلى ذلك أنها تعسفية باطلة لأنها وضعت بعد انتهاء عملية الانتخاب

وانصراف الناخبين الذين لم يعلموا بها ولأن اللجنة كان من الواجب عليها أن تتقيد بالقواعد التي كتبتها في أعلا ورقة الانتخاب وليس لها أن تضيف عليها فإن فعلت كان تصرفها باطلا .

٨ — نتج عن اتخاذ اللجنة قواعد لم تكن معروفة لدى الناخبين أن ألغيت مائة ورقة واثنين من فئة المرشحين لأكثر من ١٥ سنة كما ألغيت ٣٦ ورقة من فئة المرشحين لأقل من ١٥ سنة . وظهر من نتيجة الانتخاب أن الفرق في عدد الأصوات التي حصل عليها المرشحون الذين انتخبوا والذين لم ينتخبوا يتراوح بين صوتين وثلاثة أصوات مع أن بعض من لم ينتخبوا ألغيت له أصوات كثيرة بسبب القواعد التي سبق بيان بطلانها والتي وضعتها اللجنة تعسفا ولو جمعت له هذه الأصوات لجلسته في أوائل المنتخبين ولا شك أنه لو فرزت أوراق الانتخاب على أساس قانوني لتغيرت نتيجة الانتخاب ولكان بعض الذين لم ينتخبوا في مقدمة المنتخبين — يظهر مما تقدم أن نتيجة الانتخابات التي أعلنت لم تكن صحيحة وأن تصحيحها يترتب عليه تغير النتيجة وإنجاح بعض من لم ينتخبوا .

تلك هي أسباب الطعن .

ومن حيث إنه لما كان قانون نقابات المهن الطبية رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ واللائحة الداخلية لهذه النقابات لم يدينا كيفية انتخاب أعضاء مجلس النقابة بمعرفة الجمعية العمومية وكان لابد من تنظيم هذه العملية ووضع ضوابط لها رأى أعضاء اللجنة المختارون من مجلس النقابة للإشراف على عمليتي الانتخاب والفرز . وضع قواعد تحدد كيفية إبداء — الناخب صوته بما يكفل سرية الانتخاب مسترشدين في ذلك بالأحكام العامة لقوانين الانتخاب وقد حرصت اللجنة على إذاعة هذه القواعد بين الأعضاء الناخبين قبل البدء في عملية الانتخاب وذلك بطبعتها بأعلا قوائم الانتخاب الموزعة عليهم لكي يعلمها الجميع ويعملوا بها وتضمن هذه القواعد المطبوعة أن يضع الناخب علامة (x) على يسار خمسة من أسماء المرشحين المراد انتخابهم من الأطباء المقيدين منذ أكثر من

نحس عشرة سنة وأن يضع هذه العلامة على يسار اسمين فقط من المرشحين المقيدین لأقل من نحس عشرة سنة . كما تتضمن تنبيه الناخبين إلى الأحوال التي يتعين فيها إلغاء الصوت وهي حالة زيادة العدد المنتخب على المطلوب وحالة وضع علامة ( x ) في غير الخانة المخصصة لها وحالة وضع أية علامة مميزة لشخص الناخب ولم يثبت أن اعتراضا أثير في الجمعية العمومية على هذه القواعد وقد اتبعتها معظم الناخبين بدليل أن الذين حضروا منهم وأعطوا أصواتهم بلغ عددهم ١٠١٥ ولم تلغ لجنة الفرز سوى ١٠٢ صوتا أعطيت للمرشحين من الفئة الأولى و٣٦ صوتا أعطيت للمرشحين من الفئة الثانية فلا عذر لمن لم يتبع هذه التعليمات بحجة أنه لم يقرأها وهي بعد قواعد تكفل سرية الانتخاب . ولما تبينت اللجنة المشار إليها عند الشروع في عملية فرز الأصوات أن عددا من الناخبين وضعوا علامة ( x ) على يمين أو يسار أسماء المراد انتخابهم من المرشحين في غير الخانة المخصصة لذلك رأت أن ليس في إعطاء الصوت بهذه الكيفية ما يتنافى مع سرية الانتخاب فأجازت هذه الأصوات ولا غيرها في ذلك — ووضعت قواعد أخرى ممتمة ومفسرة للقواعد المطبوعة في أعلا قوائم الانتخاب لتتهدى بها في اعتماد أو عدم اعتماد الأصوات وهذه القواعد هي :

أولا : تلغى كل علامة ( x ) يكون موضعها على الخط .

ثانيا : أى شطب يلغى الورقة .

ثالثا : أى علامة غير ( x ) تلغى الورقة .

رابعا : إذا وضعت علامة ( x ) على الرقم المسلسل أو أمام الاسم وفي الخانة المخصصة تعتمد الورقة .

خامسا : إذا وضعت علامة ( x ) على الرقم فقط تعتمد .

سادسا : أى كشط أو طبع من الحبر في غير محله يلغى الورقة .

سابعا : يعتبر الجزء الخاص بكل فئة من الأطباء ورقة مستقلة



ومن حيث إن القاعدة الأولى لاوجه للاعتراض عليها لأن وضع علامة (X) على الخط الفاصل بين اسمين من المرشحين لا يمكن معه معرفة أيهما اختاره الناخب . وقد تبين من مراجعة قوائم الانتخاب الملغاة لهذا السبب أن اللجنة طبقت هذه القاعدة على القوائم أرقام ٢٠٧ — ٧٥٦ — ٩٦٤ ولم تلغ فيها سوى العلامة الحائرة بين اسمين دون باقي العلامات الموضوعة في مكانها والتي تعين أسماء المرشحين المراد انتخابهم على وجه اليقين لا كما يعينه عليها الطاعنون بأنها كانت في جميع الأحوال تلغى القائمة كلها لمجرد وجود علامة (X) واحدة بين اسمين .

ومن حيث إنه لاوجه كذلك للاعتراض على القاعدتين الثانية والثالثة ذلك أن وجود شطب في القائمة أو أية علامة غير العلامة المصطلح عليها مما يتعارض مع سرية الانتخاب وبالتالي يسوغ إبطال صوت الناخب في القائمة المشوبة بهذا العيب .

ومن حيث إنه لا مبرر كذلك للاعتراض على القاعدتين الرابعة والخامسة إذ فيهما تخفيف ولا يتعارض العمل بهما مع سرية الانتخاب وهما مع ذلك ليسا محل نعي من الطاعنين وتطبيقا لهاتين القاعدتين اعتمدت اللجنة عددا من القوائم التي أثبتت فيها علامة (X) سواء على يمين أسماء المرشحين أو على يسارها ماعدا القائمة رقم ٣٣١ التي ألغيت بدون مبرر وقد اعتمدتها المحكمة .

ومن حيث إنه لا وجه كذلك للاعتراض على القاعدة السابعة التي تقضي باعتبار الجزء من القائمة الخاص بكل فئة من الأطباء ورقة قائمة بذاتها إذ يبرر هذا النظر أن عملية الفرز بالنسبة إلى كل من الفئتين من الأطباء مستقلة عن الأخرى وهذه القاعدة ليست محل نعي من الطاعنين .

ومن حيث إن القاعدة السادسة التي تتضمن إلغاء كل قائمة يوجد فيها طبع من الخبر وهي موضوع نعي الطاعنين في السبب الرابع من أسباب طعنهم . هذه القاعدة تعسفية ولا مبرر لها إطلاقا إذ لا تقتضيها رعاية سرية الانتخاب

ذلك أن الطبع ليس من عمل الناخب فلا يصح بحال اعتباره علامة مميزة لشخصه وإنما هو ناشئ من طى القائمة قبل أن يحف مداد العلامات فيها فتطبع هذه العلامات فى المواضع المقابلة لها وقد يحصل هذا الطبع أمام أسماء بعض المرشحين ومن السهل فى معظم الحالات كشف العلامات الأصلية من العلامات المطبوعة وقد راجعت المحكمة القوائم التى ألغيت لهذا السبب فتبين أن عددها تسع وثلاثون قائمة وأن قائمتين منها فقط يصعب تمييز العلامات الأصلية فيها من العلامات المطبوعة وهما القائمتان رقم ٦٣٣ و ٩٧٩ أما باقى القوائم فمن السهل مجرد النظر كشف علامات ( x ) الأصلية من العلامات المطبوعة وباتالى معرفة المختارين من المرشحين وهذه القوائم ما كان يصح إلغاؤها بسبب الطبع وحده وأرقامها هى ٧٧ و ١٠٤ و ١٤٩ و ١٥٩ و ١٩٠ و ٢٦٥ و ٣١٧ و ٣٥٤ و ٤١٧ و ٤٤٨ و ٤٥٠ و ٤٦٤ و ٥٠٩ و ٥٣٩ و ٥٥٧ و ٥٦٦ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٩١ و ٥٩٨ و ٦٠١ و ٦١٥ و ٦٢٤ و ٦٤٢ و ٦٤٩ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٦ و ٧٧٤ و ٨١٠ و ٨٣٠ و ٨٦٣ و ٩١٦ و ٩١٩ و ٩٤٧ و ١٠٠٧ و ١٠١٥ ومنها القوائم أرقام ٥٩١ و ٦٤٩ و ٨١٠ ألغى الصوت فيها سواء بالنسبة للمرشحين المقيدىن لأكثر من خمس عشرة سنة أم بالنسبة إلى المقيدىن لأقل من ذلك ومنها القوائم أرقام ١٥٩ و ٣٩٠ و ٨٣٠ ألغيت الأصوات فيها بالنسبة للمرشحين لأقل من خمس عشرة سنة وباقى القوائم ألغيت بالنسبة للمرشحين المقيدىن لأكثر من خمس عشرة سنة .

ومن حيث إنه مما لاحظته المحكمة أيضا من فحص قوائم الانتخاب أن لجنة الفرز لم تجز على وتيرة واحدة فى اعتماد القوائم التى وضع الناخبون فيها علامة ( x ) مكررة سواء على يمين أم على يسار أسماء المرشحين فتد تدين أن اللجنة اعتمدت فى الغالب من هذه القوائم ما وضعت فيه علامة ( > ) مكررة باطراد وعلى نسق واحد أمام أسماء جميع المختارين من المرشحين وأبطلت منها بحملة ما خالف ذلك فيما عدا القائمتين رقمى ٤٠٢ و ٧٨٨ اللتين اعتمدتهما اللجنة على خلاف القاءة المذكورة . ولما كان قد وضع للمحكمة أن سبب تكرار هذه العلامات فى بعض القوائم هو أن عددا من الناخبين بعد أن سجلوا أصواتهم

بوضع علامة (x) في غير الخانة المخصصة لها أمام أسماء كل أو بعض من أرادوا انتخابهم تنبهوا إلى ما ورد بالتعليمات المدونة في رأس القائمة فكرروا العلامة بوضعها في الخانة المخصصة لها دون إجراء أى شطب أو كشط ودون وضع أية علامة أخرى خلاف علامة (x) في القائمة فإنه لا يكون في عملهم هذا ما يتعارض مع سرية الانتخاب وبالتالي يتعين اعتماد علامة (x) الموضوعة في الخانة المخصصة لها في قوائم الانتخاب سواء تكررت في القائمة على نسق واحد بالنسبة إلى جميع المختارين من المرشحين أم لم تتكرر على أن اللجنة نفسها لم يستقر رأيها على أن عدم تكرار هذه العلامة على نسق واحد بالنسبة إلى جميع المختارين يعتبر علامة مميزة من شأنها الإخلال بسرية الاقتراع بدليل أنها اعتمدت القائمتين رقمي ٤٠٢ و ٧٨٨ السابق الإشارة إليهما مع أن تكرار علامة (x) لم يحصل فيهما باطراد وعلى نسق واحد وابنى على هذا النظر وجوب اعتماد خمس وعشرين قائمة منها ١٩ قائمة خاصة بالمرشحين من المقيدين لأكثر من خمس عشرة سنة وخمس قوائم خاصة بالمرشحين لأقل من خمس عشرة سنة وقائمة الفيت بالنسبة إلى الفئتين في حين أنه يجب اعتماد الأصوات التي أعطيت في هذه القوائم . وأرقام التسع عشرة قائمة الخاصة بالمرشحين من الفئة الأولى هي ١٤ و ١٢٠ و ١٨٥ و ١٩١ و ٢٠٠ و ٢٢٦ و ٢٤٣ و ٣٤٥ و ٣٦١ و ٥٢٦ و ٥٧٧ و ٦٢٧ و ٧٠٧ و ٨٦٢ و ٩٥٠ و ٩٥٣ و ٩٥٥ و ٩٦٦ و ٩٩٨ وأرقام القوائم الخمس الخاصة بالمرشحين من الفئة الثانية هي الآتية : ١١٤ و ١٠٨ و ٥٠٨ و ٧٩٤ و ٨٠١ و ٩٤١ ورقم القائمة التي ألفتها اللجنة بالنسبة إلى الفئتين هو ٣٠٥

ومن حيث إنه بتصحيح نتيجة الفرز وفقا للقواعد التي اعتمدها المحكمة على ما سبق بيانه تكون الأصوات الصحيحة التي نالها كل مرشح من الأطباء المقيدين لأكثر من خمس عشرة سنة بحسب ترتيب اسمائهم في قوائم الانتخاب هي كما يلي :

ويبين من ذلك أن الخمسة الذين حصلوا على أكثر الأصوات من هذه الفئة بحسب ترتيبهم تبعا لعدد ما نالوه من الأصوات هم : ... ..



فهذه النتيجة رغم الاختلاف في عدد الأصوات التي نالها كل مرشح تتفق مع النتيجة التي انتهت إليها لجنة الفرز فيما عدا الخامس ذلك أن اللجنة أعلنت انتخاب الدكتور ... .. عضواً بمجلس النقابة عن الفئة الأولى على اعتبار أنه الخامس في الترتيب بحسب عدد الأصوات التي نالها وعددها ٢٧١ صوتاً بحسب نتيجة فرزها بينما نال الدكتور ... .. بحسب نتيجةها ٢٦٩ صوتاً في حين أنه بحسب التصحيح الذي أجرته المحكمة على ما سبق بيانه نال الأول ٢٨٦ صوتاً بينما نال الثاني ٢٨٧ صوتاً وكان يجب إعلان انتخاب هذا الأخير وضمن ثم يتعين الحكم ببطلان انتخاب الأول منهما على أن يحل محله الثاني في عضوية مجلس النقابة وهو الدكتور السالف الذكر لأنه هو الخامس في الترتيب بين المرشحين بحسب عدد الأصوات الصحيحة التي نالها .

ومن حيث إنه بتصحيح عملية الفرز وفقاً للقواعد السابق بيانها بالنسبة للمرشحين من الأطباء المقيدين لأقل من خمس عشرة سنة تكون الأصوات الصحيحة التي نالها كل منهم بحسب ترتيب أسمائهم في قوائم الانتخاب هي كما يلي :

وبين من ذلك أن الاثنين اللذين حصلوا على أكثر من الأصوات هما الدكتور ... .. والدكتور ... .. إذ نال الأول ٢١٧ صوتاً ونال الثاني ٢٠٥ صوتاً وهذه النتيجة تتفق والنتيجة التي انتهت إليها لجنة الفرز مع اختلاف يسير في عدد الأصوات التي نالها كل مرشح .

ومن حيث إنه لما سبق بيانه يتعين الحكم ببطلان انتخاب خامس المنتخبين لعضوية مجلس النقابة عن الأطباء البشريين المقيدين لأكثر من خمس عشرة سنة ويرفض ما عدا ذلك من الطلبات .

الأحكام الصادرة

من

الدائرة المدنية





جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٥٣

( ٤٢ )

القضية رقم ١٧٨ سنة ٢٠ قضائية

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة محمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المدثرين .

قوة الأمر المقضى . حكم مقام على أسباب مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمنطوق . هذه الأسباب تحوز قوة الأمر المقضى . الاستناد إليها في دعوى لاحقة بين نفس الخصوم باعتبار أن لها قوة الأمر المقضى . صحيح . مثال .

إذا كان منطوق الحكم مرتبطا ارتباطا وثيقا بأسبابه ونتيجة لازمة لها فإن هذه الأسباب تحوز قوة الشيء - المحكوم فيه . وإذا كان الواقع هو أن الطاعن أقام الدعوى على المطعون عليهما بطلب أحقيته في أخذ فدان بالشفعة اشتراه المطعون عليه الثانى من المطعون عليه الأول على أساس أن هذا الفدان يقع شائعا في مساحة يملكها وكان الطاعن قد رفع دعوى سابقة يطلب فيها الحكم بتثبيت ملكيته الى قيراطين شائعين في ذات الأرض التي يشفع بها وكف منازعة المدعى عليهم ومنهم ( المطعون عليه الأول ) وإزالة المجرى المحفورة بها على مصاريفهم وكان مدار النزاع في تلك الدعوى هو ما إذا كانت ملكية الطاعن للأرض التي تمر فيها المجرى التي طلب إزالتها خالصة له وحده أو أن له شركاء على الشيوع فيها . وبعد أن عينت المحكمة خيرا في الدعوى لتحقيق هذا الوجه من النزاع قضت للطاعن بطلباته أخذا بما انتهى إليه الخبير من أن القيراطين موضوع النزاع هما ضمن مساحة مملوكة كلها للطاعن ومحدودة وغير شائعة في أطيان أخرى . وكان هذا الحكم نتيجة لازمة لما قررته المحكمة في أسباب حكمها المشار إليه . من أن قسمة نهائية واقعية حصلت بين الطاعن وشركائه في الملك الشائع اختص

يموجبها الطاعن بأطيانه مفرزة فان هذا الحكم يكون حائرا في خصوص مسألة القسمة قوة الأمر المقضى مانعا من العود الى المناقشة فيها في أى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الشفعة لانتفاء حالة الشيوع أخذا بالأسباب الواردة في حكم الملكية المشار اليه لم يخالف القانون ولا عبرة باختلاف الطلبات في الدعويين متى كان الأساس فيهما واحدا وهو أن الأطيان التي يشفع بها الطاعن في هذه الدعوى مفرزة لا شائعة .

### الوقائع

في يوم ١٢ من يونيو سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف أسيوط الصادر في ٩ من أبريل سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ١١٧ سنة ٢٤ ق - وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من الغاء الحكم المستأنف وعن رفض دعوى الشفعة المرفوعة منه والحكم في موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف وإحطيا طيا بحالة الدعوى على دائرة أخرى للفصل فيها مجددا مع الزام المطعون عليه الاول بالمصروفات عن درجتي الاستئناف والنقض واتعاب المحاماة عنهما .

وفي ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليهما بتقرير الطعن - وفي ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٠ أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليهما بالطعن وصور مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحواظف بمستنداته - وفي ١٩ من يوليو سنة ١٩٥٠ أودع المطعون عليه الاول مذكرة بدفاعه مشفوعة بمستنداته طلب فيه رفض الطعن والزام الطاعن بالمصروفات وأتعاب المحاماة - وفي ٢٩ منه أودع الطاعن مذكرة بالرد - ولم يقدم المطعون عليه الثاني دفاعا .

وفي ١٧ من مايو سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعن بالمصروفات وبجلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطاعن والمطعون عليه الاول والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم - والمحكمة أرجأت اصدار الحكم الى جلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطاعن والمطعون عليه الأول والنيابة العامة وبعد المداولة من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن الوقائع — حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن رفع الدعوى رقم ٤١٦ سنة ٤٤ كلى أسيوط على المطعون عليهما وقال في صحيفته إنه علم أن المطعون عليه الأول اشترى من المطعون عليه الثاني فدانا بزمام ناحية بنى عدى القبلية بحوض المريخ نمرة ٢١ قطعة رقم ٣٠ شيوعا في أربعة أفدنة بمقتضى عقد مسجل وأنه يملك فدانين شيوعا في الأربعة الأفدنة المشار إليها فهو لذلك يطلب الحكم بأحقاقه في أخذ الفدان المبيع بالشفعة مقابل الثمن وقدره ٢٧٨ جنهما والملحقات مع تسليم المقدار اليه — وقدم تأييدا لدعواه صورة رسمية من الحكم الصادر في القضية رقم ٤٦١ سنة ٢٨ كلى أسيوط القاضي برسومزاد فدانين شيوعا في أربعة أفدنة بزمام بنى عدى القبلية بحوض المريخ نمرة ٢١ قطعة رقم ٣٠ فدفع المطعون عليه الأول الدعوى — أولا — بسقوط حق الطاعن في أخذ العين المبيعة بالشفعة لأنه علم بالبيع الصادر اليه من تاريخ حصوله في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ وأنه عرض عليه الشراء فرفض — وثانيا — بأن العين المبيعة واقعة في جزء محدود مفرز في القطعة ٣٠ بحوض المريخ نمرة ٢١ وأن أطيان الطاعن المشفوع بها تقع محدودة ومفرزة أيضا وهي لا تتجاوز العين المبيعة إلا من حد واحد هو الحد القبلي — وثالثا — بأنه — أى المطعون عليه الأول — يملك أيضا على الشيوع في القطعة رقم ٣٠ يحوض المريخ فهو صاحب حق في أخذ الفدان المبيع واستدل على ما قاله بخصوص ملكية الطاعن على التحديد بما جاء بدفاع الطاعن نفسه في القضية رقم ١٨٥٧ سنة ١٩٤٠ مدنى ديزوط وما ورد بتقرير الخبير المتدب فيها . وفي ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ قضت المحكمة تمهيدا وقبل الفصل في الموضوع — أولا — بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات واقعة العلم — وثانيا — بئدب الخبير الهندسى للانتقال الى العين موضوع النزاع لمعاينتها وتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة لبيان ملكية كل منهما وهل تقع



ملكية الطاعن والمطعون عليه الأول شائعة في الأربعة الأفدنة التي تشمل الفدان موضوع دعوى الشفعة أو محددة مفرزة وفي الحالة الأخيرة بيان سبب هذا التحديد والفرز هل دو قسمة حصلت بين الشركاء بالتراضي أو بالقضاء أو بالمهاياة وتاريخ حصول هذه القسمة ووضع اليد تنفيذها وفي حالة ثبوت الملكية على الشيوع بيان ما يملكه كل منهما ضمن الأربعة الأفدنة المبينة بصحيفة الدعوى ثم قضت برفض الدفع الخاص بالعلم . وقضت في ٢٠ من مايو سنة ١٩٤٦ بإعادة المأمورية إلى الخبير لأدائها على الوجه الذي بيته في حكمها ثم قضت في ٢٩ من ديسمبر سنة ٤٨ بأحقية الطاعن في أن يأخذ بالشفعة ٢/٣ ٢٣ قيراطا شيوعا في الفدان المبين بعقد البيع المؤرخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات مؤسمة حكمها "على أنه تبين لها من الاطلاع على تقارير الخبراء المقدمة في الدعوى ومحاضر الأعمال والخرائط المرفقة بها أن ملكية الطاعن كانت أصلا على المشاع في القطعة نمرة ٣٠ بحوض المريخ نمرة ٢١ وأنه هو وباقي ملاك تلك القطعة وضع كل منهم يده على جزء منها بطريق المواياة الزراعية ليتمكن كل منهم من الانتفاع بما يملك ولم يحصل فرز وتجنيب نهائي لملك كل منهم في هذه القطعة أعقبه تسجيل لهذا الفرز وفضلا عن ذلك فان مصلحة المساحة عندما أوضحت حدود الفدان موضوع الدعوى ذكرت أنه بالمشاع في تلك القطعة الأمر الذي لا شك يدل على عدم وجود هذه القسمة النهائية وأن وضع اليد ليس الغرض منه سوى انتفاع كل بملكه وأنه ثبت لها أن الطاعن يمتلك خمسة أفدنة في هذه القطعة والمطعون عليه الأول يملك قيراطين فقط ومن ثم يكون الطاعن محقا في أخذ ٢/٣ ٢٣ قيراطا من الفدان المبيع والمطعون عليه الأول ٢/٣ من قيراط من الفدان المذكور . استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١١٧ سنة ٢٤ قضائية . وفي ٩ من أبريل سنة ١٩٥٠ قضت محكمة استئناف أسبوط بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع — أولا — بتأييد الحكم المستأنف الصادر من محكمة أول درجة في ٢١ من مارس سنة ١٩٤٥ فيما قضى به من رفض الدفع بسقوط حق المستأنف عليه الأول ( الطاعن ) في طلب الأخذ بالشفعة — وثانيا — بإلغاء الحكم المستأنف الصادر

من محكمة أول درجة في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ و برفض دعوى الشفعة وإلزام المستأنف عليه الأول (الطاعن) بمصاريف الدرجتين وألف قرش أتعاب محاماه عنهما مؤسسة قضاءها في خصوص ما دنع به المطعون عليه الأول من أن ملك الطاعن مفرز ولا يجاور الأرض المشفوع فيها إلا من حد واحد ومن ثم لا تتوافر له أسباب الشفعة على أنه تبين لها من الرجوع إلى الدعوى رقم ١٨٥٧ سنة ١٩٤٠ مدني منفلوط أن الطاعن رفعها على خصوم منهم المطعون عليه الأول طالبا تثبيت ملكيته إلى قيراطين بحوض المريح رقم ٢١ ضمن قطعة رقم ٣٠ وقال الطاعن المذكور بأن القيراطين المذكورين يقعان في وسط قطعة أرض يملكها قدرها خمسة أفدنة وخمسة قراريط واثنى عشر سهما بحدودها المذكورة في عريضة تلك الدعوى المعلنة في ١٢ و ١٧ من مارس سنة ١٩٤٠ وحكمت المحكمة في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ بتثبيت ملكية الطاعن لهذين القيراطين وعارض المطعون عليه الأول في هذا الحكم ورفضت معارضته في ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٤٣ وأصبح هذا الحكم نهائيا وقد تبين من تقرير الخبير السابق الإشارة إليه أن هذين القيراطين والخمسة أفدنة وكسور التي يملكها الطاعن في حوض المريح المشار إليه يقع منها فقط ثلاثة أفدنة وكسور بالقطعة التي مساحتها ستة أفدنة وكسور التي تقع فيها العين المشفوع فيها "ولا تتفق هذه الثلاثة الأفدنة والكسور إلا من حد واحد (حدها البحري) مع باقي الستة الأفدنة وكسور المذكورة" وأنه يترتب على ذلك أنه ليس للطاعن أن يتمسك في الدعوى الحالية بأنه مالك على المشاع في الأرض الواقعة فيها العين المشفوع فيها كما أن شراء المشتري (المطعون عليه الأول) لتلك العين على المشاع ليس من شأنه هدم الحكم الصادر في دعوى منفلوط بأن هناك تحديدا ، وأن الطاعن قد تملك أطيانا محدودة مفرزة . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث أن الطعن مقام على خمسة أسباب يتحصل الأول والثاني والثالث منها في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الثبوت وبشبه القدر في التسبب من ثلاثة أوجه — الأول — إذا اعتبر الحكم الصادر من محكمة منفلوط الجزئية في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ في القضية رقم ١٨٥٧ سنة ١٩٤٠ داججية في

دعوى الشفعة . مع أن هذه الحجية اتى قال بها والتي قضى بناء عليها برفض دعوى الطاعن ، لا أساس لها من الواقع ولا من القانون . إذ كل ما ورد بالحكم المذكور (حكم منفلوط) هو أن المطعون عليه الأول دفع الدعوى (دعوى منفلوط) بأنه يملك على الشيوع مع الطاعن فهو لا يعارض في ملكيته للقيراطين المحكوم له بهما غيابيا على الشيوع وإنما يعارض في ازالة المجرى لأنه بحكم ملكيته على الشيوع له الحق في اقامة المجرى في الخمسة القراريط وعلى هذا الأساس أقام المجرى فعلا وليس للطاعن ازالتها طالما أنه مالك على الشيوع وليس له حفر المجرى في ملكه خاصة الا بعد عمل القسمة . وأن الطاعن دفع معارضة المطعون عليه بطلب رفضها على أساس أن ملكه الذي رفع الدعوى بمقتضاه والذي صدر له به الحكم المعارض فيه ليس ملكا مشاعا وإنما هو ملك مفرز ومحدود وأن المجرى في ملكه خاصة وقد استخلص الحكم المطعون فيه من هذا الذى جاء فى حكم محكمة منفلوط أن ملك الطاعن الذى يشفع به مفرز مع أنه فى حقيقته شائع مع القدر المبيع ، كما تدل على ذلك عقود ملكيته اذ يبين منها أنه يملك فدانين شائعين فى أربعة أفدنة بحوض المرنج رقم ٢١ قطعة نمرة ٣٠ بمقتضى حكم مرسى مزاد صادر فى ٤ من مايو سنة ١٩٣١ فى القضية رقم ٤٦١ سنة ١٩٣٨ أسيوط الابتدائية ، وثلاثة أفدنة مفرزة يملك فدانين منها بمقتضى عقد بيع صادر اليه من أحمد محمد سعد الدين بحوض المرنج رقم ٣١ قطعة ٣٠ فى ١١ من يوليو سنة ١٩٣٥ ومسجل فى ١٠ من أغسطس سنة ١٩٣٥ وفدانا بمقتضى حكم مرسى مزاد صادر من محكمة منفلوط الجزئية فى ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٣٤ — وأن الفدان المشفوع فيه شائع ضمن مساحة أكبر هى التى يملك فيها الطاعن الفدانين شيوعا — ومن ناحية أخرى — ان مناط التمسك بحجية الحكم الصادر فى دعوى منفلوط هو أن يكون هناك اتحاد فى السبب والموضوع وهما فى الدعوى الحالية مختلفان عنهما فى دعوى محكمة منفلوط ، فالسبب فى الدعوى الأولى هو أن المطعون عليه الأول أنشأ مجرى فى غير ملكه وأن اعتدائه هذا غير جائز قانونا وقد ثبت ذلك للمحكمة فقضت بإزالة المجرى ، أما السبب فى الدعوى الحالية فهو حق الشفعة المقرر قانونا لاشريك على الشيوع ، وأما الموضوع



فيختلف كذلك في كل من الدعويين اذ كان في دعوى المجري طلب ازالتها للإشائها  
بغير حق وفي الدعوى الحالية أخذ الفدان موضوع النزاع بالشفعة لوقوعه في  
مساحة يمتلك الطاعن معظمها على الشيوع . كما أن العبرة في الأحكام هي بمنطوقها  
لا بأسبابها وأنه متى تبين أن النزاع أمام محكمة منفلوط لم يكن المقصود منه  
الفصل في مسألة القسمة وإنما في اعتداء حاصل على حقوق الطاعن يكون ما ورد  
بالأسباب تبريرا لدفع هذا الاعتداء لا يمكن أن يعد فصلا في مسألة القسمة  
لا سيما أن الحكم لم يتعرض إليها ولا إلى تكييفها من حيث كونها نهائية أو مؤقتة  
— مما كان يتعين معه عدم الاعتداد بهذا الحكم في صدد القول بأن ما يملكه  
الطاعن مفرز لا شائع . أما وجه القصور فلأن الحكم لم يرد على ما تمسك به  
الطاعن في دفاعه من أنه اشترى في سنة ١٩٣١ الفدانين شيوعا في أربعة أفدنة  
بمقتضى حكم مرسى مراد وأن الفدان موضوع دعوى الشفعة يقع فيها . كما  
أنه أغفل الرد على ما جاء بالحكم الابتدائي من أسباب مستخلصة من الأوراق  
تنفي الفرز والتجنيد فيما يتعلق بأطيان الطاعن في الأربعة الأفدنة الواقع فيها  
الفدان موضوع الشفعة وهو أمر يعيب الحكم ويبطئه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال ” ومن حيث إنه يتبين من الرجوع  
إلى تلك الدعوى ( رقم ١٨٧٥ منفلوط ) أن الشفع الحالى ( الطاعن ) رقم هذا  
ضد خصوم منهم المستأنف الحالى ( المطعون عليه الأول ) طالبا تثبيت ملكيته  
إلى قيراطين بحوض المرينج رقم ٢١ ضمن قطعة رقم ٣٠ وقال المدعى  
المذكور ( الطاعن ) بأن القيراطين المذكورين يقعان في وسط قطعة أرض يملكها  
قدرها خمسة أفدنة وخمسة قراريط واثني عشرة سهما بمحدودها المذكورة في  
عريضة تلك الدعوى ( المعلنه في ١٢ و ١٧ مارس سنة ١٩٤٠ ) وحكت المحكمة  
في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٢ غيابيا للمستأنف الحالى ( المطعون عليه الأول ) بتثبيت  
ملكية المستأنف عليه الأول ( الطاعن ) لهذين القيراطين وعارض المستأنف الحالى  
( المطعون عليه الأول ) في الحكم المذكور ورفضت معارضته في ٢٣ أغسطس  
سنة ١٩٤٣ وأصبح هذا الحكم نهائيا وقد تبين فيما بعد من تقرير الخبير السابق  
الإشارة إليه أن هذين القيراطين والخمسة الأفدنة وكسور التي يملكها المستأنف

عليه الأول الحالى (الطاعن) فى حوض المرنج المشار إليه يقع منها فقط ثلاثة أفدنة وكسور بالقطعة التى مساحتها ٦ أفدنة وكسور التى تقع فيها العين المشفوع فيها ولا تتفق هذه الثلاثة الأفدنة وكسور إلا فى حد واحد (حدها البحرى) مع باقى الستة الأفدنة وكسور المذكورة . وحيث إنه يتبين البحث بإزاء ما تبين من أن ملك الشفيح لا يتصل إلا من حد واحد بالأرض المشفوع فيها فيما إذا كان للحكم رقم ١٨٥٧ منفلوط السالف الذكر حجته فى الدعوى الحالية جواضح مما سبق بيانه بهذا الصدد أن بين الدعويين انحادا فى الأشخاص من حيث إن المستأنف (المطعون عليه الأول) والمستأنف عليه الأول (الطاعن) كانا طرفين فى تلك الدعوى وفى الموضوع من حيث إن المطروح فى كلتا الدعويين هو أمر القسمة أو الشيوخ وقد فصلت فيه المحكمة فى تلك الدعوى بأن هناك قسمة ترتب عليها امتلاك الشفيح الحالى لأطيان محدودة وذلك بحكمهاى صارت له قوة الشئ المقضى به وصارت له بذلك حجة فى الدعوى الحالية . ومن حيث إنه يترتب على ما تقدم أن ليس للمستأنف عليه الأول (الطاعن) أن يتمسك فى الدعوى الحالية بأنه مالك على المشاع فى الأرض الواقعة فيها العين المشفوع فيها . — ولما كان هذا الذى قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون — ذلك بأن الطاعن رفع الدعوى رقم ١٨٥٧ سنة ١٩٤٠ منفلوط يطلب فيها الحكم بتثبيت ملكيته إلى قيراطين على الشيوخ فى الخمسة الأفدنة والخمسة قراريط والاثنى عشرة سهما بحوض المرنج نمرة ٢١ ضمن القطعة رقم ٣٠ التى حددها كالاتى : — البحرى ورثة سعد حسين سعد ضمن القطعة والشرقى ورثة حسن رفاعة المسوارى نمرة ٣٩ بحوضه والغربى ورثة أحمد على جاد نمرة ٣١ بحوضه والقبلى طريق عموى، وبكف منازعة المدعى عليهم ومنهم (المطعون عليه الأول) للطالب فيها وإزالة المجرى المحفورة بهما على مصاريقهم ، وكان مدار النزاع فى تلك الدعوى هو ما إذا كانت ملكية الطاعن للأرض التى كانت تمر فيها المجرى التى طلب إزالتها خالصة له وحده أو أن له شركاء على الشيوخ فيها ، وبعد أن عينت المحكمة خيرا فى الدعوى لتحقيق هذا الوجه من النزاع قضت للطاعن بطلانيته أخذا بما انتهى إليه الخبير من أن القيراطين موضوع النزاع هما

ضمن مساحة الخمسة الأفدنة والخمسة قرار يبط والأثنى عشرة سهما مملوكة كلها للطاعن ومحدودة وغير شائعة في أطيان أخرى ، ولما كان هذا الحكم نتيجة لازمة لما قرره المحكمة في أسباب حكمها المشار إليه من أن قسمة نهائية واقعية حصيات بين الطاعن وشركائه في الملك الشائع اختصاص بموجبها الطاعن بأطيانه محددة مفرزة ، لما كان ذلك ، كان هذا الحكم حائزا في خصوص مسألة القسمة قوة الأمر المقضى مانعا من العود إلى المناقشة فيها في أى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ، ولا عبرة بالقول بأن ما قرره الحكم في الدعوى السابقة من حصول قسمة واقعية نهائية إنما كان واردا في أسبابه دون منطوقه متى كان المنطوق مرتبطا بهذه الأسباب ارتباطا وثيقا ونتيجة لازمة لها ، كما لا عبرة باختلاف الطلبات في الدعوى بين متى كان الأساس فيهما واحدا وهو أن الأطيان التى يشفع بها الطاعن في هذه الدعوى مفرزة لا شائعة .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم إذ تحدث عن موضوع الشفعة قال : " ومن حيث إنه فيما يختص بما يقرره المستأنف والمقصود المستأنف عليه الأول أى ( الطاعن ) من ثبوت الشيوع من تقارير الخبراء واعترافات المستأنف عليه الأول ( والمقصود المستأنف أى ( المطعون ضده الأول ) فيها فإن هذه كانت عن وقائع وضع اليد ومدته والأقوال الصادرة فيها كانت على لسان ابن الشفيع ووكيله أمام الخبير وقد قام الشك لدى محكمة أول درجة في أن الذى حقق هو أركان الملكية ولذا فقد اعتبرت المحكمة قيام الشيوع الذى يشترك فيه كل من الشفيع والمشفوع فيه ووزعت في حكمها الأرض بينهما بنسبة ما يملكه في الأرض التى اعتبرت العين مشاعا فيها وهى ستة أفدنة وكسور حسب تقارير الخبراء ( يراجع ص ٨ - ١٠ من تقرير الخبير محمود مجدى غانم افندى المودع في ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٦ وملحقه ) واعتبرت المحكمة بعد ما تقدم أن أقوال الشفيع المستأنف عليه الأول الحالى ( أى الطاعن ) التى تقدم بها كدع في تلك القضية رقم ١٨٥٧ سنة ١٩٤٠ منفلوط والتى أراد بها الحكم له تثبيت ملكيته للقيراطين موضوع تلك الدعوى إنما هى إقرار خير ملزم له في الدعوى الحالية ، وهذا الذى قاله الحكم فضلا عن عما فيه من خلط



بين المستأنف وهو في الواقع المستأنف عليه والمستأنف عليه وهو في الواقع المستأنف لا يعدو تقريراً لما حصل من محكمة أول درجة وليس فيه رد واضح عليه مما يجعل الحكم مشوباً بالغموض والإبهام .

ومن حيث أن هذا السبب غير منتج ذلك بأن الحكم المطعون فيه مقام في أساسه على أن أرض الطاعن التي يشفع بها محددة مفرزة أخذاً بحجية الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٨٥٧ سنة ١٩٤٠ منفلوط وأنها بحسب حدودها الميينة في تلك الدعوى لا تتجاوز الأرض المشفوع فيها إلا من حد واحد وهذا وحده كاف لحمل قضائها برفض دعوى الشفعة .

ومن حيث إن السبب الأخير يتحصل في أن الحكم مسخ أقوال ابن الطاعن لدى الخبير في دعوى منفلوط رقم ١٨٥٧ سنة ١٩٤٠

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم — على ما سبق بيانه لم يقم قضاءه على هذه الأقوال .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(٤٣)

## القضية رقم ٢١٧ سنة ٢٠ القضاية :

برئاسة حضرة المستشار الأستاذ عبد الحميد رشاحي وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان وأحمد العرومي المستشارين .

(أ) تزوير . اثبات . إجراءات تقاضى حكم بإحالة الدعوى على التحقيق . القائه عبء .  
إثبات صحة الورقة المطعون فيها على عاتق المدعى عليه في دعوى التزوير . عدم اعتراضه  
على خطأ الحكم في هذا الخصوص أثناء التحقيق الذي استمر عدة جلسات أو على أن  
واقعة الصالح التي حققها القاضي المنتدب للتحقيق ليست من عناصر دليل التزوير .  
في هذا ما يفيد اعتباره هذه الإجراءات صحيحة . خطأ الحكم في هذا الخصوص  
على فرض حصوله لا يترتب عليه بطلان .

(ب) تزوير . اثبات . حكم . تسببه . قضاؤه بتزوير الورقة المطعون فيها . تأسيس  
قضائه على الأدلة التي قدمها المطعون عليهم القدير يقع عليهم عبء الإثبات أصلاً ودعمها  
بأدلة أخرى مستمدة من الأوراق والتحقيقات . الذي عليه بأنه نقل عبء الإثبات  
من عاتق المطعون عليهم إلى عاتق الطاعن . نمی غیر منتج .

(ج) تزوير . اثبات . تكوين المحكمة افتناعها بتزوير الورقة المطعون فيها من الدلائل التي  
أسفرتها التحقيق والقرائن التي عرضت عليها ومما استخلصت من مناقشة الخصوم  
أنفسهم . لا تثريب عليها ما دامت قد أقامت قضاؤها على أسباب مسوقة .

١ — متى كان يبين من محاضر التحقيق المقدمة صورها بملف الطعن أن  
الطاعن طالب تأجيل التحقيق أكثر من مرة لإعلان شهوده، فأجابته المحكمة إلى طلبه  
وفي أول جلسة للتحقيق سمعت المحكمة أقوال شاهدي المطعون عليهما الأولى  
والثانية ثم شاهدي الطاعن ولم يبد الطاعن أى اعتراض أثناء التحقيق الذي  
استمر عدة جلسات على أن الحكم التمهيدى قد أخطأ إذ القى عليه عبء إثبات  
صحة الورقة المطعون فيها بالتزوير أو أن واقعة الصالح التي حققها القاضي المنتدب  
للتحقيق ليست من عناصر دليل التزوير الذي أمرت المحكمة بتحقيقه فإنه يستفاد

من ذلك أن الطاعن قد اعتبر أن هذه الإجراءات صحيحة على أن خطأ الحكم في هذا الخصوص — على فرض حصوله — لا يترتب عليه بطلان الحكم المطعون فيه متى كانت المحكمة قد رأت أن هذا الخطأ لم يكن ذا أثر في سلامة إجراءات التحقيق إذ سمعت أقوال شاهدي المطعون عليهما الأولى والثانية قبل سماع أقوال شهود الطاعن .

٢ — متى كانت المحكمة إذ قضت برد وبطلان الورقة المطعون فيها بالتزوير أقامت قضاءها على الأدلة التي قدمها المطعون عليهم الذين يقع عليهم أصلا عبء الإثبات ودعمتها بأدلة أخرى من الأوراق والتحقيقات فإن تمسك الطاعن بخطأ الحكم التمهيدى في نقله عبء الإثبات من عاتق المطعون عليهم إلى عاتقه يكون لا جدوى فيه .

٣ — إن من حق المحكمة في سبيل استجلاء الحقيقة أن تناقش الخصوم ، ولها أن تكون رأيها فيما قضت به من بطلان الورقة المطعون فيها بالتزوير من الدلائل التي أسفر عنها التحقيق ومن الفرائض التي عرضت عليها أو مما استخلصته من استجواب الخصوم أنفسهم ، وبحسب الحكم أن يكون قد أقيم على أسباب «سوغه» تكفى لجملة .

## الوقائع

في يوم ١٣ من يولييه سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر في ١٨ من مايو سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ٤٤ - سنة ٦٦ ق - وذلك بتقرير طاب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإحالة القضية على دائرة أخرى للفصل فيها مجددا مع إلزام المطعون عليهم الثلاثة الأوليات بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ١٩ من يولييه سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليهم بتقرير الطعن — وفي ٢ من أغسطس سنة ١٩٥٠ أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليهم بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن



وحافضة بمسئداته - وفي ٢١ منه أودعت المطعون عليها الأولى مذكرة بدفاعها؛ طلبت فيها رفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات وأتماب المحاكمة - ولم يقدم باقي المطعون عليهم دفاعا .

وفي ٢٩ من يونيه سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعن بالمصروفات .

وبجلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامى الطاعن والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتيهما - والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامى عن الطاعن والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث ان الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع ، حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تتحصل فى أن المطعون عليه الرابع أقام الدعوى رقم ٣١٢ سنة ١٩٤٤ محكمة شبين الكوم الابتدائية على المطعون عليهن الثلاث الأوليات وقبل فيها لاثنتى بن له ١٤ قيراط و ٢١ سهما شائعة فى فدان و ١٠ قراريط بمقدار محرر فى ٣٠ من يوليه سنة ١٩٤٤ ، وطالب الحكم بصحة ونفاذ هذا العقد ، وفى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ تدخل الطاعن خصما فى الدعوى قائلا إنه اشترى من والده ووالد أخواته البائعات فدان و ١٠ قراريط و ٥ أسهم من بينها المقدار موضوع هذه الدعوى ، وأنه حكم له بصحة توقيع البائع له فى الدعوى رقم ٣٦٦٠ سنة ١٩٤٠ منوف وقدم ، إقرارا محررا فى ٣٠/٥/١٩٤٤ قال إنه صدر من المطعون عليهن الثلاث الأوليات ويعترف فى فيه بصحة عقد البيع المذكور ، فتمرت المطعون عليهما الأولى والثانية الطعن فى هذه الإقرار بالتزوير . وفى ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة بقبول الدليل الأول .

أدلة التزوير ، وتمهيدا بحالة الدعوى على التحقيق لبثت الطاعن بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة أن المطعون عليهما الأول والثانية وقتنا على الاقرار بالمقدم منه وهما تعلمان بما جاء فيه وللمطعون عليهما نفى ذلك بنفس الطرق . وفي ٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ قضت برد وبطلان الورقة المطعون فيها بالتزوير ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٤٤ سنة ٦٦ من محكمة استئناف القاهرة وفى ١٨ مايو سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة فى موضوع الاستئناف برفضه وتأجيل الحكم المستأنف ، فقرر الطاعن الطعن فى الحكم المذكور بطريق النقض .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب يتحصل أربا فى أن الحكم قد خالف للقانون من وجهين (أولهما) إذ قضى بحالة الدعوى على التحقيق فانه قد كلف للطاعن — وهو المدعى عليه فى دعوى التزوير — باثبات صحة توقيع المطعون عليهما الأولى والثانية على الورقة اطعون فيها بالتزوير فى حين أن القواعد القانونية تقضى بأن مدعى التزوير هو الذى يقع عليه عبء إثبات . ايدعيه (والوجه الثانى) أن قاضى التحقيق إذ حقق واقعة الصلح المقول بمحصولها بين طرفى الخصومة فانه قد خرج عن حدود المأمورية المكلف بها ذلك أن الحكم التمهيدى قد قبل الدليل الأول من أدلة التزوير فقط وواقعة الصلح لم تكن من عناصر هذا الدليل .

ومن حيث السبب الثانى يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان للقصور فى التسبيب ، ذلك أن الطاعن قد أشار فى مذكرته أمام محكمة ثانى درجة إلى أن محكمة أول درجة قد خالفت القانون فى الوجهين السابقين ، إلا أن المحكمة قد سايرت الحكم الابتدائى ولم تلق بالألا إلى مادفع به الطاعن فى هذا الخصوص .

ومن حيث إن هذين السببين مردودان أولا : بأنه يبين من محاضر التحقيق المقدمة صورها بملف الطعن أن الطاعن طلب تأجيل التحقيق أكثر من مرة لإعلان تهمرده ، فأجابته المحكمة إلى طلبه ، وفى أول جلسة للتحقيق سمعت أقوال شاهدى المطعون عليهما الأولى والثانية ، ثم شاهدى الطاعن ولم يبد الطاعن أى معترض أثناء التحقيق الذى تداول عدة جلسات على أن الحكم التمهيدى قد أخطأ

إذ ألقى عليه عبء إثبات صحة الورقة المطعون فيها بالتزوير ، أو أن واقعة الصلح ليست من عناصر الدلائل الأول الذي أسرت المحكمة بتحقيقه ، مما يستفاد منه أن الطاعن قد اعتبر أن هذه الإجراءات صحيحة على أن خطأ الحكم في هذا الخصوص — على فرض حصوله — لا يترتب عليه بطلان الحكم المطعون فيه متى كانت المحكمة قد رأت أن هذا الخطأ لم يكن ذا أثر في سلامة إجراءات التحقيق إذ سمعت أقوال شاهدي المطعون عليهما الأولى والثانية قبل سماع أقوال شهود الطاعن ، ومردود ثانياً بأن محكمة أول درجة قدرت على مادفع به الطاعن من خطأ الحكم في إلقاء عبء الإثبات عليه بما يفيد أن هذا الخطأ لم يكن له أثر في النتيجة التي انتهت إليها المحكمة ، ذلك أنها أقامت قضاها على الأدلة التي قدمها المطعون عليهم الذين يقع عليهم أصلاً عبء الإثبات ودعمتها بأدلة أخرى من الأوراق والتحقيقات . ومن ثم فلا جدوى من التمسك بخطأ الحكم التمهيدى في نقله عبء الإثبات من عاتق المطعون عليهم إلى الطاعن .

ومن حيث إن السببين الثالث والرابع يتحصلان في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في فهم الواقع مما يعدم معه الأساس القانونى ، ذلك ( أولاً ) أن محكمة ثانية درجة قررت في مجال استيضاح الحقيقة استجواب الخصوم ، وأن المناقشة أسفرت عن إقرار الجميع بأن النقود التي أعطيت للمطعون عليهم الثلاث الأوليات كانت مقابل ما يخصهن في النقود التي خلفها المورث مما يقطع في أن المجلس الذي حررت فيه المخالصة لم ينعقد إلا من أجل التقاسم في النقود دون غيرها ، ولم يكن هناك سبب للاتفاق على الأموال الثابتة في حين أن الطاعن لم يكن في حاجة لموافقة الورثة على إضافة العبارة المطعون فيها لأنهم خلف للمورث لا يمكن من من الحقوق أكثر مما كان لمورثين ( وثانياً ) إن محكمة ثانية درجة لم تلاحظ ما ثبت بمحضر استجواب الخصوم من أن المورث لم يكن له وقت الإقرار عقار ثابت .



ومن حيث إن هذين السبين مردودان أولا بأن من حق المحكمة في سبيل استجلاء الحقيقة أن تناقش الخصوم ، ولها أن تكون رأيها فيما قضت به من رد وبطلان الورقة المطعون فيها بالتزوير من الدلائل التي أسفر عنها التحقيق ومن القرآن التي عرضت عليها أو مما استخلصته من استجواب الخصوم أنفسهم ، وبحسب الحكم أن يكون قد أقيم على أسباب مسوغة تكفي لجملة كما هو الشأن في هذه الدعوى ، ومردودان ثانيا بأن النعى على الحكم بأنه لم يلاحظ ما ثبت في محضر الاستجواب من أن المورث لم يكن له وقت الاقرار عقار ثابت هو نعى غير مقبول إذ أن الطاعن لم يقدم صورة رسمية من محضر الاستجواب يؤيدها ما يدعيه في هذا الخصوص .

---

## جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٥٣

( ٤٤ )

### القضية رقم ٢٦١ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة المستشار الأستاذ عبد الحميد وشاحي وبحضور حضرات الأساندة سليمان ثابت  
ومجد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين .

١ — تقض . طعن . حكم . مناط عدم جواز الطعن في الحكم على استقلاله . أن يكون  
صادرا قبل الفصل في الموضوع . فصل الحكم في الموضوع أو في شق منه . جواز الطعن فيه .  
مثال . الدفع بسقوط حق الشفع في الشفعة . هذا دفع وارد على ذات الحق المطالب به .  
الحكم الصادر بقبوله أو برفضه يجوز الطعن فيه استقلالا . المادة ٣٨٧ مرافعات .

٢ — تسجيل . شفعة . حكم . تسببه . دفع المشتري بسقوط حق الشفع في الشفعة لعدم  
إظهار رغبته في الأخذ بالشفعة قبل مضي ستة شهور على تسجيل صحيفة دعوى صحة البيع سبب  
الشفعة . رفض الحكم هذا الدفع . تأسيس قضائه على أن يعاد سقوط حق الشفع في الشفعة  
الممنوعة في المادة ٢٢ من قانون الشفعة القديم يبدأ من تاريخ تسجيل حكم صحة ونفاذ البيع  
لا من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . النعي عليه بخالفة القانون . على غير أساس .

١ — إنه يبين من نص المادة ٣٧٨ مرافعات أن مناط عدم جواز الطعن  
هو أن يكون الحكم محل الطعن صادرا قبل الفصل في الموضوع ، ومن ثم إذا  
كان الحكم فاصلا في موضوع الدعوى أو في شق منه فإنه بذلك يخرج عن  
نطاق التحريم ، وفي هذه الحالة لا يكون هناك محل للبحث فيما إذا كانت الخصومة  
في الدعوى قد انتهت أو لم تنته مادام هذا الحكم قد حسم النزاع في المسألة  
الموضوعية التي فصل فيها . وإذن فإن الدفع بسقوط الحق في الشفعة هو دفع  
موضوعي وارد على ذات الحق المطالب به ويجوز الطعن فيه على استقلال مهما  
كان وجه الحكم فيه قبولا أو رفضا ، ولا يغير من هذا النظر أن تكون المحكمة

قد قضت برفض الدفع بسقوط حق الشفيع في الشفعة وأن الخصومة لم تنته بهذا الحكم واحتمال أن يقض في آخر الأمر لمصلحة المشتري - إذ مناط منع الطعن في جميع حالاته ألا يكون الحكم صادرا في مسألة موضوعية .

٢ - إن الأصل على ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو أن أثر التسجيل في نقل الملكية لا يترتب إلا على تسجيل العقد أو الحكم الذي من شأنه إنشاء حق الملكية أو أى حق عيني آخر أو نقله أو تغييره أو زواله أو تقرير هذه الحقوق وأن هذا الأثر لا ينسحب إلى الماضى ولا يحتاج على ذلك بالمواد ٧ و ١٠ و ١٢ من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ أ. المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . لأن المواد المذكورة إذ أجازت تسجيل صحائف دعاوى بطلان العقود واجبة التسجيل أو فسخها أو إلغائها أو الرجوع فيها ودعاوى استحقاق الحقوق العينية العقارية وترتبت على التأشير بمطابق الحكم الذى يصدر فى هذه الدعاوى على هامش تسجيل صحائفها انسحاب أثر التأشير بالحكم إلى تاريخ تسجيل الصحيفة ، فانما أجازته على سبيل الاستثناء حماية لأصحاب تلك الدعاوى قبل من ترتبت لهم حقوق عينية على ذات العقار أو ديون عقارية عليه منذ تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى وهو استثناء لا يصح التوسع فيه أو القياس عليه بحيث يترتب على تسجيل عريضة دعوى صحة التعاقد نفس الآثار التى تترتب على تسجيل الحكم فيها ومنها سريان المدة المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من قانون الشفعة ( قديم ) .

وإذن ففى كان المشتري قد دفع بسقوط حق الشفيع فى الشفعة وفقا للمادة ٢٢ من قانون الشفعة وتأميها على أنه رفع الدعوى بصحة ونفاذ البيع الصادر إليه وسجل صحيفتها فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ ثم سجل الحكم الصادر بالتصديق على الصلح الحاصل بينه وبين البائع على صحة ونفاذ ذلك العقد فى ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٩ وأن بتسجيل هذا الحكم ينسحب أثره إلى تاريخ تسجيل الصحيفة فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ وبذلك يكون قد مضى بين تسجيل الصحيفة وإظهار الرغبة فى الشفعة فى ١٩ من يناير سنة ١٩٤٩ أكثر من ستة شهور ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض هذا الدفع أقام فضله على أن ميعاد



سقوط حق الشفيع في الأخذ بالشفعة المنوّه عنه في المادة ٢٢ من قانون الشفعة (القديم) يبدأ من يوم تسجيل الحكم بصحة عقد البيع لا من يوم تسجيل صحيفة الدعوى وأن الشفيع قد أظهر رغبته في الأخذ بالشفعة قبل أن يسجل المشتري الحكم الصادر له في دعوى صحة ونفاذ البيع ، فإن ماقرره هذا الحكم لا مخالفة فيه للفقانون .

### الوقائع

... في يوم ٨ من أغسطس سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ٢٨ سنة ٦٧ ق - وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والحكم بالطلبات واحتياطيا باحالة الدعوى على دائرة أخرى للفصل فيها مجددا مع إلزام المطعون عليهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ١٠ و ١٤ و ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليهم بتقرير الطعن وفي ٢٧ منه أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليهم بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداته ولم يقدم المطعون عليهم دفاعا .

وفي ٢١ من يونيو سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة إلى المطعون عليهما الرابعة والخامسة وحدهما مع قبوله شكلا بالنسبة إلى الباقيين ورفضه موضوعا وإلزام الطاعن بالمصروفات .

وبمجلسي ١٨ و ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ما هو مبين بحضور الجلسة حيث صمم محامي الطاعن والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتيهما - والمحكمة - أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامي عن الطاعن والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن واقعة الدعوى ، على ما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تتحصل في أن المطعون عليهما الأولين أقاما على الطاعن وبقية المطعون عليهم الدعوى رقم ١٦٦ سنة ١٩٤٩ محكمة شبين الكوم الابتدائية بطلب الحكم بأحققيتهما في أخذ أربعة وأربعين فدانا شائعة في ١٧١١ فدان و ٢١ قيراط ١٠ أسهم في مقابل دفع الثمن ومقداره ٩٣٣٥ جنيه أو الثمن الذي تثبت صحته وقالوا شرحا لدعوائهما أن حسن باشا زايد كان يملك ١٧١١ فدان و ٢١ قيراط و ١٠ أسهم بزمهم جهات مخافة بدريات القليوبية والمنوفية والغربية وتوفي في سنة ١٩١١ عن ورثة عديدين كانت من بينهم كريمة - والدة - التي توفيت عنهما وعن ورثة آخرين وأن ما آل إلى والدة من أطيان عن والدها ووالدة وأخوها لأبيها لا يزال على الشيوع في تركه - حسن باشا زايد وأن دعوى قسمة مرفوعة بشأنها أمام محكمة الموسيقى الجزئية ومتميدة رقم ٣٩٨١ سنة ١٩٣٢ وأنهما صلبا أن المطعون عليه الثالث باع إلى الطاعن ٤٤ فدانا شائعة في تركه حسن باشا زايد وأنهما بصفتهما مالكين على الشيوع في نفس التركة أنذرا البائع والمشتري في ١٩ من يناير سنة ١٩٤٩ ثم أعلننا صحيفة الدعوى لها وللباقى الشركاء في الملك في ١٤ و ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٩ . ودفع الطاعن الدعوى بدفوع ثلاثة (الأول) سقوط حق المطعون عليهما الأولين في الشفعة وفقا للمادة ٢٢ من قانون الشفعة وتأسيسا على أنه رفع الدعوى رقم ٣٩٠ سنة ١٩٤٧ كلى شبين الكوم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليه من المطعون عليه الثالث وأنه سجل صحيفتها في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ ثم سجل الحكم الصادر بالتصديق على الصلح الحاصل بينه وبين البائع على صحة ونفاذ ذلك العقد في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٩ وأن تسجيل هذا الحكم ينسحب أثره إلى تاريخ تسجيل الصحيفة في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ وبذلك يكون قد مضى بين تسجيل الصحيفة وإظهار الرغبة في الشفعة في ١٩ من يناير سنة ١٩٤٩ أكثر من سنة شهور (والثاني) عدم أحقية المطعون عليهما الأولين في الشفعة لأن البيع تم في أطيان محددة ولأنهما لا يملكان أطيانا شائعة مع الأطيان موضوع الدعوى في تركه حسن باشا زايد (والثالث) سقوط حق المطعون عليهما الأولين في الشفعة استنادا إلى المادة ١٤ والفقرة الثانية من

المادة ١٩ من قانون الشفعة ( القديم ) إذ أنهما أظهرتا الرغبة بعد الميعاد القانوني أى بعد خمسة عشر يوما من تاريخ علمهما بالبيع وقت حصوله . وفى ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة برفض الدفعين الأول والثانى وتمهيدا وقبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات واقعة العلم بالبيع وعدم إظهار الرغبة فى الميعاد . واستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٦٧/٢٨ قضائية محكمة استئناف القاهرة وقصره على الطعن فيما قضى به الحكم المستأنف من رفض الدفع الأول . وفى ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة " بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم الناضى برفض الدفع المقدم من المستأنف ( الطاعن ) المتضمن سقوط حق الأخذ بالشفعة لمضى أكثر من ستة شهورين لإعلان الرغبة فيها وتسجيل صحيفة دعوى صحة وإنفاذ عقد البيع موضوع الدعوى وألزمت المستأنف بمصاريف استئنافه " فقرر الطاعن الطعن فى الحكم المذكور بطريق النقض .

ومن حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم جواز الطعن استنادا إلى المادة ٣٧٨ من رفعات التى تنص على أن " الأحكام التى تصدر قبل الفصل فى موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع سواء أكانت تلك الأحكام قطعية أم متعلقة بالإثبات أو بسير الإجراءات " ، ذلك أن الحكم المطعون فيه على الصورة السابق بيانها هو حكم غير حاسم فى دعوى الشفعة ولا تنتهى به الخصومة كلها أو بعضها ، ومن ثم لا يجوز الطعن فيه فور صدوره إذ قد يغنى عن هذا الطعن صدور حكم فى الموضوع لمصلحة الطاعن .

ومن حيث إن هذا الدفع فى غير محله ، ذلك بأنه يبين من نص المادة ٣٧٨ من رفعات أن مناط عدم جواز الطعن هو أن يكون الحكم محل الطعن صادرا قبل الفصل فى الموضوع ، ومن ثم إذا كان الحكم فاصلا فى موضوع الدعوى أو فى شق منه فإنه بذلك يخرج عن نطاق التحريم ، وفى هذه الحالة لا يكون هناك محل للبحث فيما إذا كانت الخصومة فى الدعوى قد انتهت أو لم تنته مادام هذا الحكم قد حسم النزاع فى المسألة الموضوعية التى فصل فيها - ولما كان الدفع بسقوط



الحق في الشفعة هو دفع موضوعي وارد على ذات الحق المطالب به فإنه يجوز الطعن فيه على استقلالهما كأن وجه الحكم فيه قبولاً أو رفضاً ، ولا يشير من هذا النظر كون الخصومة في الشفعة لم تنته برفض هذا الدفع واحتمال أن يقضى في آخر الأمر لمصلحة الطاعن - إذ مناط منع الطعن في جميع حالاته ألا يكون الحكم صادراً في مسألة موضوعية كما هو الحال في الدتوى .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أنه بنى على سببين يتحصلان في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون وشابه القصور في التسبيب : أما الخطأ في القانون فبنى قوله بأن التسجيل الذي يترتب عليه نقل المالكية إنما هو تسجيل حكم صحة ونفاذ عقد البيع لا تسجيل صحيفة الدعوى ثم تقريره بناء على ذلك أن ميعاد سقوط حق الشفع في الأخذ بالشفعة المنوّه عنه في المادة ٢٢ من قانون الشفعة ( القديم ) يبدأ من يوم تسجيل الحكم بصحة عقد البيع لا من يوم تسجيل صحيفة الدعوى ، وأن انسحاب أثر الحكم إلى يوم تسجيل الصحيفة لا يكون إلا في مجال المفاضلة بين تصرفين حاصلين لمشتريين مختلفين من بائع واحد - مع أن هذا الذي قرره الحكم وبنى عليه قضاءه برفض الدفع بسقوط حق المطعون عليهما الأولين في الأخذ بالشفعة مخالف لما استقر عليه قضاء محكمة النقض التي اطردت أحكامها على تقرير قاعدة انسحاب أثر الحكم الذي يصدر في دعوى صحة التعاقد إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى مما يترتب عليه ضرورة سقوط حق الشفع في الشفعة بعد مضي ستة أشهر من يوم تسجيل صحيفة الدعوى عملاً بالمادة ٢٢ من قانون الشفعة - لا من يوم تسجيل الحكم بصحة ونفاذ البيع - هذا فضلاً عن أن ما ذهب إليه الحكم مخالف للعنوان رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ ورقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ، إذ لم يرد في نصوصهما ما يوجب تسجيل الحكم الصادر في دعوى صحة التعاقد ، بل كل ما أشار إليه هو تسجيل صحيفة الدعوى ثم الاكتفاء بوجوب التأشير على هامشها بالحكم الذي يصدر فيها وبذلك يكون ما قرره الحكم المطعون فيه من أن الحكم الصادر في دعوى صحة التعاقد يجب تسجيله هو قول لا يقره القانون : أما التصور فبنى عدم رد الحكم

على ما أثاره الطاعن من أوجه مخالفة الحكم الابتدائي لقواعد القانون الصحيحة على ما سبق بيانه في حين أن هذا الدفاع له تأثير جوهري على مصير الدفع المطروح للحكم فيه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قال في هذا الخصوص " ومن حيث إنه يبين من استقراء قانون التسجيل القديم (م ٨ لسنة ١٩٢٣ ) والقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ وأحكام المحاكم الصادرة في صلتها موضوع النزاع أن جميع التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الأحكام النهائية المنبئة لشيء من ذلك يجب شهرها بطريق التسجيل و يترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار إليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لا بين ذوي الشأن ولا بالنسبة لغيرهم ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين ذوي الشأن ( م ٩ في القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ) وكذلك جميع التصرفات والأحكام النهائية المقررة لحق عيني ( مادة ١٠ ) وأن نقل الملكية يعلق في البيع حتى يتم تسجيل عقد البيع وأنه قد يرفض البائع التوقيع على العقد النهائي حسب الأوضاع القانونية المرسومة تمهيدا لتسجيل العقد ، لذلك شرع للمشتري استصدار حكم ضلح البائع بصحة ونفاذ البيع ليحل هذا الحكم محل العقد النهائي . ويستطيع إذن تسجيله وبذلك تنتقل الملكية له وقد يزبد البائع على الرفض بأن يتصرف بالبيع في ذات العقار لمشترا آخر ومن أجل ذلك شرع للمشتري أن يسارع إلى تسجيل عريضة الدعوى التي يرفعها بطلب صحة البيع ونفاذه ( مادة ١٥ ) حتى إذا صدر الحكم له بذلك وأشربه طبقا للقانون فإن الحكم ينسحب أثره إلى يوم تسجيل العريضة وبذلك يفسد على البائع والمشتري الثاني سبب النية عملهما إذا ما استطاع المشتري الثاني تسجيل عقده قبل أن يسجل هو حكم صحة ونفاذ عقده ( م ١٧ ) وواضح أن التسجيل الذي يترتب عليه نقل الملكية إنما هو تسجيل حكم صحة ونفاذ عقد البيع الذي حل محل عقد البيع النهائي ولا يمكن القول بأن نقل الملكية يترتب على تسجيل عريضة الدعوى إذ فيه مخالفة صريحة لنصوص القانون ومن ذلك يتضح أن ميعاد السقوط في الأخذ بالشفعة المنوّه عنه بالمادة ٢٢ من قانون الشفعة يبدل

من يوم تسجيل الحكم بصحة عقد البيع لا من يوم تسجيل عريضة الدعوى . أما  
التسحاب أثر الحكم إلى يوم تسجيل الصحيفة فمحله المفاضلة بين طرفين حاصلين  
لمشتريين مختلفين من بائع واحد وعلى هذا استقر قضاء المحاكم المتباينة “ . ثم  
يقال “ ومن الواضح أن الشفعين ليسا في مركز المشتري الثاني حتى يجوز للمدعى عليه  
لأول ( الطاعن ) إثارة الكلام حول تسجيل عريضة الدعوى التي رفعها بصحة  
وتفاد العقد موضوع الدعوى وفضلا عن ذلك فإن ميعاد السقوط المشار إليه  
بالمادة ٢٢ من قانون الشفعة “ لا يجوز التوسع فيه وطالما أن المادة تنص على أن ميعاد  
السقوط يبدأ من تسجيل العقد فعلا فلا يجوز القول بأنه يبدأ من تسجيل العريضة “ .

ومن حيث إن تسجيل الحكم تم في ١٩٤٩/٤/٣٠ وإعلان الرغبة حصل  
في ١٩٤٩/١/١٩ أي أن التسجيل لاحق لإظهار الرغبة فتعين رفض هذا الدفع “  
وأضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك “ وقد يكون من الملائم أن يضاف إليه  
أن الحكمة التي توخاها المشرع من تقرير مدة السقوط الحكمي لحق الأخذ  
بالشفعة وهي ألا تظل ملكية المشتري مهددة بدعوى الشفعة زمنا غير محدود  
ولا مشاحة في أنه لا يصح اعتباره مالكا يستأهل هذه الرعاية بتسجيله  
صحيفة دعوى صحة التعاقد بل لا بد لانتقالها إليه من تسجيل الحكم الذي  
يصدر فيها لمصلحته فيكون بمثابة الدقة الناقل للملكية قانونا ، ومن ثم فليس  
التأشير بمنطوق الحكم النهائي في ذيل التأشير بالدعوى أو في هامش تسجيلها  
معتبرا عن تسجيل الحكم كما يقول المستأنف ( الطاعن ) لأن المادة ١٦ من قانون  
تنظيم الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ إذرتبت على تسجيل دعوى صحة التعاقد  
أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤشربه طبق القانون يكون حجة على من ترتبت  
فيه حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير بها لم ترفع عن صاحب  
الشأن عبء الإلتزام الوارد في المادة التاسعة من ذلك القانون بخصوص تسجيل  
الأحكام النهائية المنشئة لحق من الحقوق العينية المقاربة الأصلية  
أو نقله أو تغييره أو زواله كما لم ترفع الجزاء المترتب على عدم تسجيلها وهو  
أن الحقوق المشار إليها لا تنشأ ولا تنتقل لا بين ذوي الشأن ولا بالنسبة



للغير". وهذا الذى قرره الحكم لا يخالفه فيه للقانون ، ذلك بأن الأصل على ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو أن أثر التسجيل فى نقل الملكية لا يترتب إلا على تسجيل العقد أو الحكم الذى من شأنه إنشاء حق الملكية أو أى حق عينى آخر أو نقله أو تغييره أو زواله أو تقرير هذه الحقوق وأن هذا الأثر لا ينسحب إلى الماضى ولا يحتاج على ذلك بالمواد ٧ و ١٠ و ١٢ من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ أو المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ لأن المواد المذكورة إذ أجازت تسجيل صحائف دعاوى بطلان العقود واجبة التسجيل أو فسخها أو إلغائها أو الرجوع فيها ودهوى استحقاق الحقوق العينية العقارية ورتبت على التأشير بمنطوق الحكم الذى يصدر فى هذه الدعاوى على هامش تسجيل صحائفها إنسحاب أثر التأشير بالحكم إلى تاريخ تسجيل الصحيفة فانما أجازته على سبيل الاستثناء حماية لأصحاب تلك الدعاوى قبل من تترتب لهم حقوق عينية على ذات العقار أو ديون عقارية عليه منذ تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى وهو استثناء لا يصح التوسع فيه أو القياس عليه بحيث يترتب على تسجيل عريضة دعوى صحة التعاقد نفس الآثار التى تترتب على تسجيل الحكم ومنها سرى ان المدة المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من قانون الشفعة ( القديم ) أما ما يعنيه الطاعن على الحكم من أنه لم يرد على دفاعه السابق بيانه فهو مردود بأن الحكم قد أوفى على الغاية فيما أورده من أسباب صحيحة لا قصور فيها . ومن ثم يكون الطعن على غير أساس و يتعين رفضه .

( ٤٥ )

## القضية رقم ٢٧٠ سنة ٢٠ القضاية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة حليان ثابت وعبد  
نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين .

( أ ) بيع . رهن . شرط الاسترداد اللاحق لعقد البيع الموصوف بأنه بات . تبين المحكمة  
من الأدلة والقرائن التي أوردتها أن نية المتعاقدين انصرفت منذ البداية إلى الرهن لا إلى  
البيع . القضاء ببطالان هذا العقد . لا خطأ . المادة ٣٣٩ مدني (قديم) .

( ب ) بيع . رهن . حكم . تسببه . اعتباره عقد البيع يخفى رهنا لأصايب سائفة . النعي  
عليه بالقصور ومخالفة حكم سابق يمنع التعرض . لا يبطله متى كان الثابت أن هذا الحكم  
انصب على وضع اليد عن سنة واحدة تالية للدة التي قال الحكم أن الراهن استمر واضعا  
يده فيها .

( ج ) نقض . طعن . إجراءات الطعن . حكم . تسببه . النعي عليه بمخالفة الثابت بالأوراق  
استنادا إلى ثلاثة عقود . أحد هذه العقود قدم في خلال العشرين يوما التالية للتقرير  
بالطعن ولكنه غير مؤثر عليه بما يفيد سبق تقديمه لمحكمة الموضوع وعدم تقديم دليل  
يثبت سبق تقديمه . العقدان الآخران مع تعلقهما بسبب الطعن لم يقدم في خلال العشرين  
يوما التالية للطعن بالنقض . النعي مجرد عن الدليل .

١ — شرط الاسترداد اللاحق لعقد البيع الموصوف بأنه بات لا يمنع وفقا  
للمادة ٣٣٩ من القانون المدني (القديم) من اعتبار أن العقد يستتر في حقيقته  
وهنا متى كانت المحكمة قد تبينت من القرائن والأدلة التي أوردتها أن نية المتعاقدين  
انصرفت منذ البداية إلى اعتبار أن العقد وإن كان في ظاهره عقدا باتا إلا أنه  
في حقيقته يخفى رهنا .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطالان عقد البيع موضوع النزاع  
باعتباره أنه في حقيقته يستتر رهنا قد استند إلى أدلة هي في مجموعها كافية لحل  
قضائه ، فلا يبطله ما تنعاه عليه الطاعنات من القصور والتخاذل ومخالفة حكم

سابق قضى بمنع تعرض المطعون عليه لمن في الأطنان المبعة . ذلك بأن حجة حكم منع التعرض المشار إليه مقصورة على ثبوت وضع يد الطاعنات على المقدار موضوع العقد بذية التملك في السنة السابقة على رفع دعوى منع التعرض ولا تأثير لها على تكييف العقد موضوع النزاع أهو عقد بيع بات أم هو عقد يخفى رهنا ، كما أن إسقاط السنة السابقة لرفع دعوى منع التعرض من المدة التي قال الحكم إن المطعون عليه لبث واضعا يده خلالها على الأطنان موضوع العقد بعد صدوره لا يؤثر على صحة الأدلة التي استند إليها الحكم .

٣ — إذا كانت الطاعنات قد استندن في النعي على الحكم بخالفه الثابت بأوراق الدعوى إلى ثلاثة عقود ، وكان العقد المتقدم في مدة العشرين يوما التالية لتاريخ الطعن غير مؤثر عليه بما يفيد أنه سبق أن قدم إلى محكمة الموضوع ولم يقدم دليل على سبق تقديمه إليها ، وكان العقدان الآخران المقدمان مع مذكرة الطاعنات بالرد لا يجوز قبولهما إذ كان الراجب تقديمهما في فترة العشرين يوما التالية لتقرير الطعن متى كانت الطاعنات يرتكن إليهما في إثبات هذا الوجه من طعنهن ، فإن هذا النعي يكون مجردا عن الدليل .

### الوقائع

في يوم ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف أسيوط الصادر في ١٣ من مايو سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ١٣٩ سنة ٢٣ ق — وذلك بتقرير طابيت فيه الطاعنات الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه ورفض دعوى المطعون عليه واحتياطيا بإحالة الدعوى على دائرة أخرى للفصل فيها مجلدا مع إلزام المطعون عليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٠ أعان المطعون عليه بتقرير الطعن — وفي ٤ من سبتمبر أودعت الطاعنات أصل ورقة إعلان المطعون عليه بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن



وحافظة بمستنداتين — وفي نفس اليوم قدمت الطاعنات طلبا التمسن فيه ضم  
القضيتين رقمي ٧٤٢ سنة ١٩٣٩ مدني جزئي بندر المنصورة و ٥٤ سنة ١٩٤٧  
مدني كلي أسيوط لاستنادهن في تقرير الطعن إلى المستندات المودعة  
في القضيتين — وفي ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أودع المطعون عليه مذكرة  
بدفاعه مشفوعة بمستنداته طلب فيها رفض الطعن مع الحكم أيضا بعدم قبول  
الشق الأول من السبب الثاني وإلزام الطاعنات بالمصروفات ومقابل أتعاب  
المحاماة — وفي ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ أودعت الطاعنات مذكرة بالرد مشفوعة  
بمستنداتين — وفي ٢٢ منه أودع المطعون عليه مذكرة بملاحظاته على الرد .

وفي ٢٨ من يونية سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها  
بقبول الطعن شكلا ورفضه مبرضوعا وإلزام الطاعنات بالمصروفات .

وبجلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر  
الجلسة حيث صمم محاميا الطاعنات والمطعون عليه والنيابة العامة على ما جاء  
بمذكراتهم — والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة  
المحامين عن الطاعنات والمطعون عليه والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن وقائع الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه حسبما يبين منه  
ومن سائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه أقام على الطاعنات الدعوى  
رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٧ محكمة أسيوط الابتدائية بطالب بطلان العقد الصادر منه  
لمورث الطاعنات ببيع ٣ فدادين و ٦ قراريط و ٢٢ سهم والمسجل  
في ١٦/١٢/١٩٣٣ استنادا إلى أنه وإن ذكر به أن البيع بات إلا أن نية المتعاقدين  
قد انصرفت إلى البيع الوفاي الذي يخفى في حقيقته رهنا لاستمرار وضع يد

المطعون عليه على الأرض موضوع النزاع ولأنه اتفق في ورقة ضد حررت في السنة التالية للتعاقد على شرط استرداد المبيع وفائيا خلال خمس سنوات من تاريخ العقد إذا رد البائع الثمن الذي لم يكن في حقيقته إلا مبلغ قرض اقترضه المطعون عليه من مورث الطاعنات ورفعت الطاعنة الأولى بأن العقد بيع بات وأن المطعون عليه لم يستعمل حقه في الاسترداد أثناء المدة المتفق عليها ، وفي ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة برفض الدعوى فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيده استئنافية برقم ١٣٩ سنة ٢٣ ق استئناف أسيوط فقضت في ٩ من مارس سنة ١٩٤٩ بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفي وضع يد المطعون عليه على الأطيان موضوع العقد وأن الثمن الوارد به هو ثمن بخس . وفي ١٣ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبطلان المطعون عليه . فقررت الطاعنات الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يتحصل أولها والوجهان الأول والثالث من السبب الرابع منها في أن الحكم خالف القانون وشابه القصور والتخايل كما أنه صدر على خلاف حكم سابق له قوة الأمر المقضي ذلك بأن الطاعنات قلن في دفاعهن أمام محكمة الاستئناف إن البيع الصادر من المطعون عليه لمورث الطاعنات هو بيع بات وليس بيعا وفائيا لأن شرط الاسترداد لم يذكر في العقد بل ذكر في ورقة الضد المحررة في الأول من أغسطس سنة ١٩٣٤ ولهذا لا يكون شرطا وفائيا ولا يعدو أن يكون وعدا بالبيع ولكن المحكمة أغفلت هذا الدفاع مع ماله من أثر في الفصل في الدعوى ، ثم أن المحكمة قضت ببطلان العقد استنادا إلى ما قرره شهود المطعون عليه من أنه بيع وفائي يخفى رهنا لاستمرار وضع يد المطعون عليه على الأرض من بدء التعاقد الحاصل سنة ١٩٣٣ لغاية سنة ١٩٤٨ مع أن الحكم المطعون فيه أشار في أسبابه إلى الحكم الصادر في دعوى منع التعرض رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٤٧ محكمة أبوتيج الجزئية والمؤيد بالحكم الصادر في الاستئناف رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٤٧ محكمة أسيوط الابتدائية التي قضت بمنع تعرض المطعون عليه للطاعنة في الأطيان على أساس أنها كانت تضع يدها عليها

مدة سنة قبل التعرض وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أدخل في وضع يد المطعون عليه مدة سبق أن تقرر نهائيا بحكم منع التعرض وضع يد الطاعة الأولى خلالها .

ومن حيث إن النفي السالف بيانه بجميع وجوهه مردود أولا بأن شرط الاسترداد اللاحق لعقد البيع الموصوف بأنه بات لا يمنع وفقا للمادة ٣٣٩ من القانون المدني القديم ، من اعتبار أن العقد يستر في حقيقته رهنا متى كانت المحكمة قد تبينت من القرائن والأدلة التي وردتها أن نية المتعاقدين انصرفت منذ البداية إلى اعتبار أن العقد وإن كان في ظاهره عقدا باتا إلا أنه في حقيقته يخفى رهنا — ومردود ثانيا بأن حجية حكم منع التعرض المشار إليه مقصورة على ثبوت وضع يد الطاعات على المقدار موضوع العقد بنية التملك في السنة السابقة على رفع دعوى منع التعرض أي سنة ١٩٤٦ ولا تأثير لها على تكييف العقد موضوع النزاع وهو عقد بيع بات أم عقد يخفى رهنا ومردود أخيرا بأن إسقاط السنة السابقة لرفع دعوى منع التعرض من المدة التي قال الحكم إن المطعون عليه لبث واضعا يده خلالها على الأطيان موضوع العقد بعد صدوره — هذا الإسقاط لا يؤثر على صحة الأدلة التي استند إليها الحكم في القول بأن العقد المطالب بالحكم ببطلانه هو في حقيقته عقد يستر رهنا وهي في مجموعها أدلة كافية لحمل الحكم ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف حجية حكم سابق ولا يكون متناقضا أو متخالزا للأسباب .

ومن حيث إن السببين الثاني والثالث يتحصلان في أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت بأوراق الدعوى من ثلاثة أوجه الأول إذ قالت المحكمة إنه واضح أن المطعون عليه كان يستأجر الأرض موضوع العقد من سنة ١٩٣٤ لغاية سنة ١٩٤٣ مع أنه ثابت من القضية رقم ٧٤٢ لسنة ١٩٤٩ مدني محكمة المنصورة الجزئية أنه ليس بمالك عقود إيجار وأن ما اشتملت عليه من أوراق إنما هي عقود بدل زراعي بين المطعون عليه ومورث الطاعات . والوجه الثاني إذ قالت المحكمة إن المطعون عليه بإجماع شهود الإثبات وضع يده على الأرض موضوع العقد من وقت التعاقد إلى سنة ١٩٤٨ وإذا قررت أن اثنين من شهود النفي



شهدا بحيازة الطاعنة الأولى الأرض من سنة ١٩٤٢ ولكنهما لم ينفيا أنها كانت في حيازة المطعون عليه قبل ذلك ، مع أن الثابت من التحقيق الذي أجرته المحكمة — والمودعة صورته الرسمية ضمن أوراق الطعن أنه ليس ثبت إجماع على ماقرره الحكم ومع أن شهود النفي وهم أنور محمود محمد موسى ومحمد أحمد محمود سليمان وسيد أحمد عبد الرحيم قد قرروا أن مورث الطاعنات قبل سنة ١٩٤٢ كان هو الذي يباشر زراعة الأرض بنفسه أو يوثرها للغير ، والوجه الثالث إذ قررت المحكمة أن الشاهد عبد الحفيظ أحمد درويش قال في شهادته أن البيع يخفى رهنا مع أنه قال في موضوع آخر من التحقيق إن البيع بات ثم عدل إلى القول بأن البيع يخفى رهنا .

ومن حيث إن الوجه الأول من السببين الآنف ذكرهما مردود بأن العقد المقدم في مدة العشرين يوما التالية لتاريخ الطعن غير مؤثر عليه بما يفيد أنه سبق أن قدم إلى محكمة الموضوع ولم يقدم دليل على سبق تقديمه إليها ، أما العقدان الآخران المقدمان مع مذكرة الطاعنات بالرد فإنه لا يجوز قبولهما إذ كن الواجب تقديمهما في فترة العشرين يوما التالية لتقرير الطعن متى كانت الطاعنات يرتكن إليهما في إثبات هذا الوجه من طعنهن ومن ثم يكون هذا النعي مجردا عن الدليل.

ومن حيث إن الوجهين الثاني والثالث من السببين السالف ذكرهما مردودان أولا بأن الواضح من سياق أسباب الحكم المطعون فيه أن ما قصده المحكمة من القول بإجماع شهود الإثبات على واقعة وضع يد المطعون عليه على الأرض موضوع العقد من سنة ١٩٣٣ لغاية سنة ١٩٤٨ هو إجماع الشهود كامل حسين وحسين سليمان وناشد حنا الذين أوردت المحكمة محصل أقوالهم ولا يعيب الحكم أن أحد شهود الإثبات ودو عبد الحفيظ أحمد درويش اقتصرت شهادته على وضع يد المطعون عليه في مدة معينة وقال إنه لا يعلم من كان الحائز للأرض بعدها ، ومردودان ثانيا بأن ما رددته المحكمة من أقوال الشهود إثباتا ونفيا لا يخالف الثابت بالتحقيق ، أما ما ذهبت إليه الطاعنات من مناقشة أقوال

الشاهد عبد الحفيظ أحمد درويش بمحض التحقيق لاستخلاص نتيجة منها غير تلك التي استخلصها الحكم المطعون فيه فهو جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة .

ومن حيث إن الرجة الثانية من السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه انطأ في الاستدلال إذ استخلصت المحكمة بنسبة اثنين مما قرره الشهود من أن قيمة الفدان تساوي ١٢٠ جنيها وأن هذه القيمة تزيد عما هو مقدر بالعقد بسعر ١٠٣ جنيها و ٩٢٠ مليا للفدان مع أن هذا الفرق ضئيل لا يؤخذ منه أن العقدرهن .

ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأنه جدل موضوعي في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

( ٤٦ )

## القضية رقم ٢٨٩ سنة ٢٠ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حفزة الأستاذ أحمد حلى وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت  
و. مصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان وأحمد العروى المستشارين .

نقض . طعن . تقرير طعن عن حكم صادر في موضوع غير قابل للتجزئة أو يجب اختصاص  
أشخاص معينين فيه . عدم إعلان أحد المطعون عليهم بهذا التقرير . عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة  
إلى جميع المطعون عليهم . المادتان ٣٨٤ ، ٣٨٤ مرافعات .

إذا رفع طعن بطريق النقض عن حكم صادر في موضوع غير قابل للتجزئة  
أو يلزم اختصاص أشخاص معينين فيه فإنه يجب في هذه الحالة وفقا للمادة ٣٨٤  
مرافعات اختصاص جميع خصوم الدعوى في التقرير بالطعن كما أوجبت المادة  
٣٨٤ مرافعات إعلان جميع الخصوم الواجب اختصاصهم في الطعن و الميعاد  
المنصوص عليه فيها وإلا كان الطعن باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه .  
وإذن متى كان الطعن مرفوعا عن حكم قضى بإبطال التنازل الصادر من المطعون  
عليه الأخير إلى الطاعنة عن ديونه قبل الغير وكان المطعون عليه الأخير لم يعلن  
بالطعن . وهو خصم أصيل في الدعوى ولا يصح البت في مصير التنازل الصادر  
منه للطاعنة في غير مواجهته ، إذ لا يستقيم أن يكون التنازل صحيحا بالنسبة لأحد  
طرفيه وباطلا بالنسبة للطرف الآخر ، فإن هذا الطعن يكون غير مقبول شكلا  
بالنسبة إلى جميع المطعون عليهم .

## الوقائع

في يوم ٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف  
القاهرة الصادر في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ٦٥/٧٠٦ ق وذلك  
بتقرير طلبت فيه الطاعنة الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم



المطعون فيه وأصلها الحكم برفض دعوى المطعون عليها الأولى بصفاتها بكامل أجزائها مع إلزامها بالمصروفات وإتعايب المحاماة عن درجات التقاضى الثلاث واحتياطيا بحالة القضية على دائرة أخرى للفصل فيها مجددا مع إلزام المطعون عليها الأولى بصفقتها بالمصروفات وإتعايب المحاماة .

وفي ١٦ و ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أعان المطعون عليهم عددا الأخير بتقرير الطعن — وفي ٢٦ منه أودعت الطاعنة أصل ورقة إعلان المطعون عليهم بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداتها — وفي ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ أودعت المطعون عليها الأولى مذكرة بدفاعها مشفوعة بمستنداتها طلبت فيها رفض الطعن مع إلزام الطاعنة بمصروفاته وإتعايب المحاماة — ولم يقدم باقى المطعون عليهم دفاعا .

وفي ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرة وقالت فيها أولا بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة لأمين ميلاد المطعون عليه الأخير لعدم إعلانه وبالنسبة إلى باقى المطعون عليهم بقبوله شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعنة بالمصروفات .

وبجلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطاعن والمطعون عليها الأولى على ما جاء بمذكريتهما وقال رئيس النيابة إن الطعن غير مقبول شكلا بالنسبة لجميع المطعون عليهم ترتيبا على إطلانه بالنسبة للمطعون عليه الأخير لأن الصورية لا تقبل التجزئة — والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطاعن والمطعون عليها الأولى والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع تتحصل في أن المطعون عليها شوقيه حبشى أقامت الدعوى على الطاعنة وباقى المطعون عليهم طلبت فيها الحكم بإبطال التنازل الصادر من أمين

ميلاد المطعون عليه الأخير إلى زوجته الطاعنة في ١٣/٤/١٩٤٠ عن ديونه قبل ورثة الخواجه ليتو يوسف مرزوق مورث باقي المطعون عليهم وقالت فيها إنها تدين أمين ميلاد بدين حكم لها به عليه في سنة ١٩٤٠ ولأن يوسف مرزوق كان مدينا لمدينها المذكور فتمد أوقعت حجز ما للمدين لدى الغير تحت يده غير أن مدينها تواطأ مع زوجته الطاعنة ونزل لها صوريا عن دينه ليهرب من الوفاء بدينها فدفعت الزوجة الدعوى بأن النزول جدى وأنه حصل قبل الجتز وأنها ليست معدومة ، وقد قضت المحكمة تمهيدا بأحالة الدعوى على التحقيق لمعرفة ما إذا كان هذا النزول حصل صوريا وبسوء نية ، وبعد تنفيذ هذا الحكم حكمت بإبطال النزول الصادر للطاعنة فاستأنفت الحكم وقيده الاستئناف برقم ٧٠٦ سنة ١٩٤٥ ق — وفي ٣٠/٤/١٩٥٠ قضت محكمة استئناف القاهرة بالتأييد — فقررت الطاعنة بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للمطعون عليه أمين ميلاد لأنه لم يعلن بتقرير الطعن وبالتالي بعدم قبوله بالنسبة لباقي المطعون عليهم لأن موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة .

ومن حيث إن هذين الدفيعين في محلها إذ المطعون عليه أمين ميلاد لم يعلن بالطعن وهو خصم أصيل في الدعوى ولا يصح البت في مصير التنازل الصادر منه للطاعنة في غير مواجهته إذ لا يستقيم أن يكون التنازل صحيحا بالنسبة لأحد طرفيه وباطلا بالنسبة للآخر وقد أوجبت المادة ٣٨٤ مرافعات في هذه الحالة اختصام جميع خصوم الدعوى في التقرير بالطعن كما أوجبت المادة ٤٣١ إعلان جميع الخصوم بالطعن في الميعاد المنصوص عليه فيها وإلا كان الطعن باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، ولما كان المطعون عليه أمين ميلاد وهو الذى صدر منه التنازل لم يعلن بتقرير الطعن فإن الطعن يكون بالنسبة إلى جميع المطعون عليهم غير مقبول شكلا .

## جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٥٣

( ٤٧ )

### القضية رقم ٦٠٣ سنة ٢٠ القضائية

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلمي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأماتدة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين .

( أ ) نقض . إعلان تقرير الطعن . إعلان التقرير للطعون عليه في خلال الخمسة عشرة يوما التالية للطعن . صحة الطعن شكلا . خلو صورة الإعلان المسجلة للطعون عليه مهو امن تاريخ الشهر الذي حصل فيه الإعلان . اشتغال الصورة على جميع البيانات التي أوجبها المادة العاشرة مرافعات ما عدا تاريخ الشهر الذي يمكن كشفه من البيانات الأخرى . لا بطلان . المادتان ١٠ و ٤٣١ مرافعات .

( ب ) نقض . حكم . قضاؤه بما لم يطلبه الخصوم . ابتناؤه على قاعدة قانونية خاطئة . جواز الطعن فيه بطريق النقض .

( ج ) استئناف . حكم . ضامن . طعنه بطريق الاستئناف وطلبه القضاء له على المدين بما قضى عليه به للدائن . هذا الطلب يتضمن حكما وبطريق اللزوم إلغاء الحكم الابتدائي القاضي بعدم اختصاص المحاكم المصرية بالنسبة للدين . القضاء للضامن بما طلب . النفي على الحكم بأنه ألغى حكم عدم الاختصاص الذي حاز قوة الأمر المقضي أو أنه قضى بما لم يطلبه الخصوم . على غير أساس .

( د ) استئناف . تصدى . حكم قضى بإلزام الطاعن بالدين وعدم اختصاص المحاكم المصرية بالنسبة للدين . استئنافه من الضامن . قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء حكم عدم الاختصاص وإلزام المدين والضامن بالدين . هذه الحالة ليست من حالات التصدي الذي لم يحزه قانون المرافعات .

( هـ ) اختصاص . حكم . إثباته أن التعاقد الذي أسست عليه الدعوى تم في مصر بين المطعون عليهما الأولى والمطعون عليهما الثانية بوصفها وكلا عن الطاعنة . قضاؤه باختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى بالنسبة للطاعنة . هذا الحكم يكون قد طبق المادة ١٤ مدني مختلط تطبيقا صحيحا . التحدي بالمادة ٣٥ مرافعات مختلط الخاصة بالإختصاص المحلي . في غير محله .



١ - البطلان الذى ترتبه المادة ٤٣١ من قانون المرافعات مقصور على عدم حصول الاعلان للطعون عليه فى الخمسة عشر يوما التالية للطعن فاذا تحقق أن الاعلان قد وصل فعلا للطعون عليه فى الميعاد المذكور فان الطعن يكون صحيحا شكلا ولا يغير من هذا النظر أن تكون صورة إعلان التقرير المسلمة للطعون عليه قد خلت سهوا من تاريخ الشهر الذى حصل فيه الاعلان متى كان الثابت من التقرير أنه أعلن فى الميعاد القانونى وأن الصورة قد اشتملت على جميع البيانات التى أوجبت المادة العاشرة من قانون المرافعات أن تشمل عليها عدا بيان الشهر الذى ترك سهوا والذى يمكن كشفه من البيانات الأخرى .

٢ - متى كان الحكم إذ قضى بما لم يطلبه الخصوم أقام قضاءه بذلك على قاعدة قانونية خاطئة فانه يكون جائزا الطعن فيه بطريق النقض استنادا إلى خطئه فى تطبيق القاعدة المشار إليها ومن ثم يكون فى غير محله الدفع بعدم قبول الطعن بطريق النقض تأسيسا على أنه كان يتعين الطعن فى الحكم بطريق الالتماس .

٣ - متى كان استئناف المطعون عليها الثانية بوصفها ضامنة من شأنه أن يطرح النزاع بجميع عناصره على المحكمة الاستئنافية فى حدود طلباتها وكان طلب المستأنفة أمام محكمة ثانى درجة الحكم على الطاعة بما عساه أن يحكم عليها به يتضمن حتما وبطريق اللزوم الغاء الحكم الابتدائى القاضى بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى قبل الطاعة فان الحكم المطعون فيه لا يكون قد ألغى حكما حاز قوة الأمر المقضى ولا يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم .

٤ - لما كانت الطلبات الموجهة من الدائن إلى المدين والضامن والطلبات الموجهة من الأخير إلى المدين مرتبطين ببعضها ببعض ارتباطا وثيقا وكان لايتأتى الفصل فى دعوى المطعون عليها الأولى قبل الشركة الضامنة وهى المطعون عليها الثانية إلا إذا تقرررت مسئولية الشركة المضمونة وهى الطاعة وكان الحكم الابتدائى إذ قرر مسئولية المطعون عليها الثانية (الضامنة) وقضى عليها لمصلحة المطعون عليها الأولى (الدائنة) فان قضاءه هذا يقتضى حتما ثبوت مسئولية الطاعة (المدينة) ذلك لأن التزام الكفيل تابع لإلتزام المدين . ولا يقوم هذا

الإلتزام إلا إذا كان التزام المدين قائما وإن كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى بالنسبة إلى الطاعنة قد حال دون الحكم عليها إلا أن المحكمة الابتدائية بقضائها على المطعون عليها الثانية وهى الضامنة قد فصلت لزوما فى مسئولية الشركة المضمونة وهى الطاعنة وناقشت دفاعها فى الموضوع الذى أبدته فى مذكرتها المقدمة اليها وبذلك تكون قد استنفدت ولايتها فى الفصل فى موضوع النزاع ومن ثم يكون من غير المستساغ إعادة القضية اليها بعد الناء حكم الإختصاص وتأيد الحكم الابتدائى فيما قضى به على المطعون عليها الثانية لما كان ذلك فان محكمة الاستئناف لا تكون قد خالفت القانون إذ فصلت فى مسئولية الشركة الطاعنة والشركة الضامنة لها فى الاستئناف المرفوع اليها من الأخيرة عن الحكم الصادر عليها إذ هذه - الحالة لا تعتبر فى حقيقتها من حالات التصدى .

٥ - متى كان الحكم إذ قضى باختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى المرفوعة على الطاعنة قد أثبت أن التعاقد الذى أسست عليه هذه الدعوى تم فى مصر بين المطعون عليها الأولى والمطعون عليها الثانية بوصفها وكيلا عن الطاعنة وكانت الطاعنة لم تقدم ما يدل على أنها أثارت لدى محكمة الموضوع نزاعا فى هذه الوكالة فان هذا الحكم يكون قد طبق المادة ١٤ من القانون المدنى المختلط تطبيقا صحيحا ولا محل لتمسك الطاعنة بالمادة ٣٥ من قانون المرافعات المختلط إذ حكم هذه المادة لا يسرى إلا على الاختصاص المحلى .

### الوقائع

فى يوم ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر فى ١٤ من يونيه سنة ١٩٥٠ فى الاستئناف رقم ٢٧٧ سنة ٦٦ ق وذلك بتقرير طلبت فيه الطاعنة الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتأيد الحكم الابتدائى الصادر من محكمة مصر المختلطة بتاريخ ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٩ بالنسبة الى الطاعنة مع إلزام المطعون عليها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ٣٠ من سبتمبر و ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ أعلنت المطعون عليهما بتقرير الطعن وفي ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ أودعت الطاعنة أصل ورقة إعلان المطعون عليهما بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداتها — وفي ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ أودعت المطعون عليها الأولى مذكرة بدفاعها دفعت فيها بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الأسباب المؤسّسة على كون الحكم الاستثنائي قد قضى بما لم يطلب منه أو أنه جاوز حدود ما طلب منه وطلبت رفض الطعن وإلزام الطاعنة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ومصادرة الكفالة — وفي ٥ منه أودعت المطعون عليها الثانية مذكرة بدفاعها مشفوعة بمستنداتها طلبت فيها الحكم أصليا ببطلان الطعن لعدم إعلان تقريره وفقا للقانون واحتياطيا برفض الطعن مع إلزام الطاعنة بالمصروفات وأتعاب المحاماة — وفي ١٨ منه أودعت الطاعنة مذكرة بالرد — وفي ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ أودعت المطعون عليهما الأولى والثانية مذكرتين بملاحظتهما على الرد .

وفي ٣١ من مايو سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها برفض الدفع المقدم من المطعون عليها الثانية بعدم قبول الطعن شكلا والحكم بقبوله شكلا وبرفض الدفع المقدم من المطعون عليها الأولى بعدم اختصاص محكمة النقض بالطعن والحكم بجواز الطعن بالنقض وفي الموضوع بقبول السبب الرابع للطعن ونقض الحكم المطعون فيه جزئيا لهذا السبب في قضائه بالتصدي لموضوع العلاقة بين الطاعنة وبين المطعون عليهما وإعادة الدعوى إلى محكمة القاهرة الابتدائية للفصل في موضوع الدعوى الأصلية بين الطاعنة والمطعون عليها الأولى وفي موضوع دعوى الضمان الموجهة من المطعون عليها الثانية للطاعنة — وإلزام المطعون عليهما بالمصروفات .

وبجلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ما هو مبين بخضر الجلسة حيث صمم محامو الطاعنة والمطعون عليهما والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث أن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعنة كلفت المطعون عليها الثانية بعقد بعض الصفقات التجارية بمصر وذلك مقابل عمولة مقدارها ٢٪ من العمليات التي تتم بوساطتها فالتصلت الشركة الأخيرة بالشركة المطعون عليها الأولى وفي ١٧/٦/١٩٤٦ حصلت منها على طلب توريد مائة قطعة من الأقمشة الصوفية ووافقت الطاعنة على تسليم الأقمشة بعد ستين يوما من تاريخ طلب التوريد وضمنت المطعون عليها الثانية حسن تنفيذ هذا التعاقد وبناء على طلب من الطاعنة قبلت المطعون عليها الأولى بمد أجل ميعاد التسليم تسعين يوما تنتهي في ١٠/٥/١٩٤٦ وبعد انقضاء هذا الأجل تلقت المطعون عليها الأولى في ١٤/١٠/١٩٤١ كتابا من المطعون عليها الثانية تخبرها فيه بأن الطاعنة طلبت مد أجل ميعاد التسليم مرة أخرى وشفعت بكتابها صورة الخطابات والبرقية التي احتجت بها على الطاعنة وبدورها احتجت المطعون عليها الأولى على المطعون عليها الثانية على هذا الطلب ثم قبلت إعطاء الطاعنة مهلة أخرى لمدة ٤٣ يوما تنتهي في ١٥/١١/١٩٤٦ ولما لم تنفذ الطاعنة التزاماتها أقامت المطعون عليها الأولى الدعوى رقم ١٠٦٨ سنة ٧٢ مصر الابتدائية المختلطة على الطاعنة والمطعون عليها الثانية وطلبت في صحيفة فسخ طلب التوريد المجرى في ٧/٦/١٩٤٦ وإلزامها بالتضامن بأن يدفعها إليها مبلغ ١٥٥٢ جنيها و٥٦٤ مليما على سبيل التعويض مع الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية . فدفعت الطاعنة بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى بالنسبة لها ومن باب الاحتياط برفض الدعوى لقيام قوة القاهرة حالت دون تنفيذ العقد كما نازعت المطعون عليها الثانية في قيام ضمانها لعقد التوريد بحجة أن هذا العقد قد عدل بعد حصول الضمان بموافقة المطعون عليها الأولى ودفعت احتياطيا بأن مسئوليتها تقوم بطريق التبعية لمن تمثلها وأن المحاكم المختصة بالنسبة لهذه الأخيرة هي التي

تختص بالفصل في مسئوليتها وطلبت من باب الاحتياط الكلى إلزام الطاعنة بما عسى أن يحكم عليها به . وفي ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بقبول الدفع بعدم اختصاص المحاكم المختلطة بالنسبة للطاعنة وبرفض هذا الدفع بالنسبة للمطعون عليها الثانية وبالزامها بأن تدفع إلى المطعون عليها الأولى مبلغ ١٥٥٢ جنيها و ٥٦٤ مليا والفوائد بواقع ٦٪ سنويا من ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ حتى تمام الوفاء . فاستأنفت المطعون عليها الثانية هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٢٧٧ سنة ٦٦ ق القاهرة وفي ١٤/٦/١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وبإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم اختصاص المحاكم المختلطة بالنظر في الدعوى المقامة من المطعون عليها الأولى قبل الطاعنة وباختصاصها بنظرها وفي الموضوع أولا بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام المطعون عليها الثانية بأن تدفع إلى المطعون عليها الأولى مبلغ ١٥٥٢ جنيها و ٥٦٤ مليا والفوائد بواقع ٦٪ من ٦/١٢/١٩٤٦ لغاية الوفاء وثانيا بالزام الطاعنة متضامنة مع المطعون عليها الثانية بدفع هذا المبلغ إلى المطعون عليها الأولى وثالثا بالزام المطعون عليها الثانية والطاعنة بالمصاريف و ٤ جنيها مقابل أتعاب المحاماه عن الدرجتين ورابعا بالزام الطاعنة بأن تدفع إلى المطعون عليها الثانية ما عسى أن تدفعه إلى المطعون عليها الأولى تنفيذا لهذا الحكم و ٢٠ جنيها مقابل أتعاب المحاماه عن الدرجتين . فقررت الطاعنة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث أن المطعون عليها الثانية دفعت ببطلان الطعن استنادا إلى المادة ٤٣١ مرافعات والتي توجب على الطاعن إعلان الطعن إلى جميع الخصوم في الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن والا كان باطلا وأن المادة ١٠ مرافعات نصت على أن الأوراق التي يقوم المحضرون بإعلانها يجب أن تشمل على تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التي حصل فيها الإعلان ورتبت المادة ٢٤ البطلان على عدم مراعاة المواعيد والإجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة ولما كانت صورة تقرير الطعن المعلنة إليها خالية من بيان الشهر الذي حصل الإعلان فيه فإن هذا الإعلان يكون باطلا ويترتب على ذلك بطلان الطعن ذاته عملا بنص المادة ٤٣١ مرافعات . .

ومن حيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك بأن التقرير بالطعن قد حصل بقلم الكتاب في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ وأعان هذا التقرير إلى ج زولى المطعون عليها الثانية في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أى قبل مضي خمسة عشر يوما من تاريخ حصول التقرير به في قلم كتاب المحكمة ، وأن المطعون عليها الثانية أودعت مذكراتها مشفوعة بمستنداتها في المواعيد المقررة قانونا . ولما كان البطلان الذى ترتبه المادة ٤٣١ مرافعات مقصورا على عدم حصول الإعلان للطعون عليه في خمسة عشر يوما التالية للطعن ، فإذا تحقق أن الإعلان قد وصل فعلا للطعون عليه في الميعاد المذكور كما هو الحال في الدعوى ، فإن الطعن يكون صحيحا شكلا ولا يغير من هذا النظر أن تكون صورة إعلان التقرير بالطعن المسلمة للطعون عليها الثانية قد خلت سهوا من تاريخ الشهر الذى حصل فيه الإعلان متى كان الثابت من التقرير أنه أعلن في الميعاد القانونى ، وأن الصورة قد اشتملت على جميع البيانات التى أوجبت المادة العاشرة من قانون المرافعات أن تشتمل عليها ، عدا بيان الشهر الذى ترك سهوا والذى يمكن كشفه من البيانات الأخرى .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن المطعون عليها الأولى دفعت بعدم قبول أسباب الطعن المؤسسة على أن الحكم المطعون فيه قد قضى بما لم يطلبه الخصوم أو أنه جاوز حدود ما طلب منه ، إذ مرد ذلك إن صح أن يكون بالناس إعادة النظر وفقا لنص الفقرة الخامسة من المادة ٤١٧ مرافعات .

ومن حيث إن الرد على هذا الدفع محله عقد تحييص أوجه الطعن المبنية على الأساس المشار إليه .

ومن حيث إن الطعن بنى على ستة أسباب ، حاصل السبب الأول منها أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم الابتدائى إذ قضى بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى قبل الطاعة ولم تستأنف المطعون منها



الأولى هذا الحكم ، وقصرت المطعون عليها الثانية استئنافها على النزاع الموضوعى دون أن تطلب فيه إلغاء الحكم الصادر بعدم اختصاص المحاكم المصرية ، فإنه يكون قد أنهى الخصومة بين الطاعنة والمطعون عليهما وحاز قوة الأمر المقضى ، فليس لمحكمة ثانى درجة أن تقضى من تلقاء نفسها بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم اختصاص المحاكم المصرية . وبتحصل السبب الثالث فى أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام الطاعنة بأن تدفع الى المطعون عليها الثانية ما عسى أن تدفعه الى المطعون عليها الأولى قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه قضاء فى موضوع دعوى الضمان الموجهة من المطعون عليها الثانية الى الطاعنة ، فى حين أن الخصومة بينهما قد أنهاها حكم عدم الاختصاص الذى لم تستأنفه المطعون عليها الثانية .

ومن حيث إن هذين السببين وإن كانا يتضمنان النعى على الحكم بأنه قضى بما لم يطلب من المحكمة فى الاستئناف المرفوع من المطعون عليها الثانية مما كان يتعين أن يكون سببا لالتماس إعادة النظر لا للطعن بطريق النقض ، إلا أن هذين السببين يتناولان أيضا تعيب الحكم بخطأ آخر يخالطه ، وهو أنه خالف حجية الأمر المقضى مما يجوز منه الطعن فيه بطريق النقض ، ويجعل الدفع بعدم قبول هذين السببين فى غير محله ، ولما كان استئناف المطعون عليها الثانية بوصفها ضامنة من شأنه أن يطرح النزاع بجميع عناصره على المحكمة الاستئنافية فى حدود طلباتها ، وكان طلب المستأنفة أمام محكمة ثانى درجة الحكم على الطاعنة بما عساه أن يحكم عليها به يتضمن حتما وبطريق اللزوم إلغاء الحكم الابتدائى القاضى بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى قبل الطاعنة ، لما كان ذلك كذلك ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد ألغى حكما حاز قوة الأمر المقضى ، ولا يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم . ومن ثم يكون النعى على الحكم فى هذين السببين على غير أساس .

ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل فى أن الحكم إذ قضى بإلزام الطاعنة متضامنة مع المطعون عليها الثانية بالمبلغ المحكوم به ، أخطأ فى تطبيق القانون ،

لأن هذا الحكم قد صدر لمصلحة المطعون عليها الأولى ، في حين أنها لم تستأنف الحكم الابتدائي ، ولم تطلب في الاستئناف المرفوع من المطعون عليها الثانية إلا تأييد الحكم القاضى لها بالزام الأخيرة بالمبلغ المطالب به .

وحيث إن النعى دلى الحكم في هذا السبب غير مقبول ، ذلك لأنه إن صح فإنه يكون سببا للطعن فيه بطريق التماس إعادة النظر وفقا للفقرة الخامسة من المادة ١٧٤ مرافعات ، لا بالطعن عليه بطريق النقض .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم إذ قضى بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى ، ثم تصدى لموضوع النزاع وفصل فيه ، فإنه يكون قد خالف القانون . ذلك بأن حق التصدى هو إجراء استثنائي أجازته قانون المرافعات القديم دلى خلاف الأصل ، وأن قانون المرافعات الجديد قد ألغاه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه لما كانت الطلبات الموجهة من الدائن الى المدين والضامن والطلبات الموجهة من الأخير الى المدين مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا وثيقا ، وكان لا يتأتى الفصل في دعوى المطعون عليها الأولى قبل الشركة الضامنة وهى المطعون عليها الثانية إلا إذا تقررت مسؤولية الشركة المضمونة وهى الطاعنة ، وكان الحكم الابتدائي إذ قرر مسؤولية المطعون عليها الثانية ( الضامنة ) وقضى بإيها لمصلحة المطعون عليها الأولى ( الدائنة ) فإن قضاءه هذا يقتضى حتما ثبوت مسؤولية الطاعنة ( المدينة ) ذلك لأن التزام الكفيل تابع لالتزام المدين ، ولا يقوم هذا الالتزام إلا إذا كان التزام المدين قائما ، وإن كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى بالنسبة الى الطاعنة قد حال دون الحكم عليها ، إلا أن المحكمة الابتدائية بقضائها على المطعون عليها الثانية وهى الضامنة قد فصلت لزوما في مسؤولية الشركة المضمونة وهى الطاعنة ، وناقشت دفاعها في الموضوع الذى أبدته في مذكرتها المقدمة إليها وبذلك تكون قد استنفدت ولايتها في الفصل

في موضوع النزاع ، ومن ثم يكون ، من غير المستساغ إعادة القضية إليها بعد إلغاء حكم عدم الاختصاص وتأيد الحكم الابتدائي فيما قضى به على المطعون عليها الثانية ، لما كان ذلك لا تكون بحكمة الاستئناف قد خالفت القانون إذ فصلت في مسئولية الشركة الطاعنة والشركة الضامنة لها في الاستئناف المرفوع إليها من الأخيرة عن الحكم الصادر عليها ، إذ هذه الحالة لا تعتبر في حقيقتها من حالات التصدي .

ومن حيث إن السببين الخامس والسادس يتحصلان أولا في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن المحاكم المصرية مختصة بالنظر في نزاع تجارى قائم بشأن تعاقد أبرم في ميلانو حيث تقيم الطاعنة على أن يكون تسليم البضاعة بجنوه فانه يكون قد خالف القانون ، لأن المادة ٦٣ من قانون المرافعات الجديد تنص على أن الاختصاص في المواد التجارية يكون لمحكمة المدعى عليه أو للمحكمة التي تم في دائرتها الاتفاق وتسليم البضاعة أو التي في دائرتها يجب الوفاء . ويقابل هذا النص المادة ٣٥ من قانون المرافعات المختلط وثانيا أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بالاختصاص استادا الى حكم صادر من محكمة الاستئناف المختلطة بدوائرها المجتمعة مع أن هذا الحكم قد قضى بالاختصاص في نزاع أثير مع وكالة شركة مركزها في الخارج ، في حين أن المطعون عليها الثانية لم تكن وكلا عن الطاعنة إذ كل ما كان لها هو إخطار الشركة الطاعنة بالطلبات ، فهي وسيط تجارى ليس لها حق التوقيع عنها ومركزها القانوني يختلف عن مركز الوكيل .

ومن حيث إن هذين السببين مردودان بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى باختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى أقام قضاء على أن : ” الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون المدني المختلط نصت على اختصاص المحاكم بالنسبة للعقود التي يتم الاتفاق عليها في مصر ، ولا جدال في أن أساس النزاع المطروح أمام المحكمة الآن هو العقد الذي تم بين المستأنفة ( المطعون عليها الثانية ) بصفتها وكلا بالعمولة والمستأنف عليها الأولى ( المطعون عليها الأولى ) ، وقد تم هذا



العقد في مصر ، ولا أهمية لإقامة البائعة الأصلية ( الطاعنة ) في ميلانو متى كانت قد وافقت على العقد الذي تم بين وكيلها بالعمولة في مصر والمشتري ، كما لا أهمية لما نص عليه في أن تكون جنوه هي ميناء التسليم ، إذ أن هذا لا يغير الطبيعة القانونية للتعاقد الذي تم في الوقت الذي تقابلت فيه إرادة المشتري بالوكيل بالعمولة الممنوح له التفويض بذلك من جانب البائعة والذي اعتمد فيما بعد ” .  
وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ذلك بأنه متى كان الحكم قد أثبت أن التعاقد قد تم في مصر بين المطعون عليها الأولى والمطعون عليها الثانية بوصفها وكيلًا عن الطاعنة ، وكانت الطاعنة لم تقدم ما يدل على أنها أثارت لدى محكمة الموضوع نزاعاً في هذه الوكالة ، كان تطبيق الحكم المطعون فيه للمادة ١٤١ “ من القانون المدني المختلط هو تطبيق صحيح ، ولا عمل لتسك الطاعنة بالمادة ٣٥ من قانون المرافعات المختلط إذ حكم هذه المادة لا يسرى إلا على الاختصاص المحلي .

ومن حيث إنه مما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جاسدة ٨ من يناير سنة ١٩٥٣

( ٤٨ )

القضية رقم ٣٢٣ سنة ٢٠ القضاية :

برئاسة حضرة المستشار الأستاذ عبد الحميد وشاحي وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومصطفى قاضل وعبد العزيز سليمان واحمد العروسي المستشارين .

( ١ ) نقض . طعن . سبب الطعن . وجوب بيانه في تقرير الطعن . مثال . النعي على الحكم اغفاله الرد على دفاع جدي وارد بمحضر الجلسة . عدم بيان هذا الدفاع في تقرير الطعن . النعي غير مقبول .

( ب ) عمل . تقادم . انقطاع التقادم . المدة المنصوص عليها في المادة العاشرة من قانون اصابات العمال رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ . عدم خضوعها لقواعد انقطاع التقادم .

١ - ان القانون قد اوجب بيان سبب الطعن في تقريره تعريفا به وتحديد ا له في مستهل الخصومة . واذن فمتى كانت الطاعنة تنعي على الحكم المطعون فيه الاخلال بحقها في الدفاع لتأييده الحكم المعارض فيه لأسبابه دون أن يرد على دفاعها الجدي الثابت بمحضر جلسة ( كذا ) ، فان هذا النعي يكون غير مقبول متى كانت لم تبين بتقرير الطعن ذلك الدفاع الجدي الذي لم يرد عليه الحكم ، وليس يغني عن ذلك قولها إنه ثابت بمحضر الجلسة التي عينتها .

٢ - المدة المنصوص عليها في المادة العاشرة من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص باصابات العمال هي بطبيعتها من المواعيد التي لا تخضع لقواعد الانقطاع المقررة للتقادم اذ يفرض القانون على ذوى الشأن اتخاذ اجراءات معينة في خلالها والا سقط حقهم فيها . واذن فمتى كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الدعوى التي رفعتها الطاعنة بطلب التعويض عن وفاة مورثها الذي كان

يشتغل عاملا عند المطعمون عليه أقام قضاءه على أن الدعوى لم ترفع في خلال الستة الشهور التالية لحدوث الوفاة ، فانه يكون في غير محله النعى على هذا الحكم بخالفة القانون لعدم تطبيقه قواعد الانقطاع الخاصة بالتقادم .

### الوقائع

في يوم أول نوفمبر سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر في ٨ من يناير سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ١٤٦ سنة ١٩٤٤ ق — وذلك بتقرير طابيت فيه الطاعة الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والحكم أعليا برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المطعمون عليه بالمصروفات وأتعاب المحاماة عن درجات التقاضي الثلاث واحتياطيا بإحالة القضية على دائرة أخرى للفصل فيها مجددا مع إلزام المطعمون عليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ أعلن المطعمون عليه بتقرير الطعن — وفي ١٦ منه أودعت الطاعة أصل ورقة إعلان المطعمون عليه بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداتها ولم يقدم المطعمون عليه دفاعا .

وفي ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعة عن نفسها وبصفقتها بالمصروفات .

وبجلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ما هو مبين بحضور الجلسة حيث صمم محامي الطاعة والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتهما . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامي عن الطاعة والنيابة العامة وبعد المداولة .  
من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .



ومن حيث إن الوقائع تتحصل في أن الطاعنة عن نفسها وبصفتها وصية أقامت هي وأخرى على المطعون عليه ومصلحة العمل الدعوى رقم ٢٧٧ سنة ١٩٤٥ محكمة مصر الابتدائية وقالتا في صحيفة أن مورثها حسن محمد الأزهرى كان يشتغل عاملا وحجارا عند المطعون عليه . وانقابت به سيارته التي كان يركبها وتوفي أثناء وبسبب عمله وكان أجره اليومي ٣٥ قرشا فقدمتا طلب لمكتب العمل وقدر لهما تعويضا بمبلغ ٢٨٠ جنيها إلا أن المطعون عليه لم يدفع لهما سوى مبلغ ٤٠ جنيه ولذلك طلبتا الحكم بإلزام المطعون عليه ومصلحة العمل متضامنين بمبلغ ٢٤٠ جنيها ودفع المطعون عليه بسقوط الحق في المطالبة بالتعويض لأن الدعوى رفعت بعد الوفاة بأكثر من ستة شهور وذلك وفقا للمادة ١٠ من قانون اصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ . وفي ١٩٤٦/١/٣١ قضت المحكمة برفض الدفع وبإثبات تنازل المدعيتين عن مخاصمة مصلحة العمل وإلزام المطعون عليه أن يدفع للطاعنة مبلغ ١٩٠ جنيها . واستأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ١٤٦ سنة ١٩٤٦ قضائية محكمة استئناف مصر التي قضت في غيبة الطاعنة في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ بإلغائه وبقبول الدفع وبعدم قبول الدعوى . وعارضت الطاعنة . وفي ٨ يناير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المعارض فيه . فتمرت الطاعنة الطعن بطريق النقض في هذا الحكم .

ومن حيث إن الطعن بني على خمسة أسباب تنعى الطاعنة بالأول منها على الحكم الإخلال بحق الدفاع إذ أيد الحكم المعارض فيه لأسبابه دون أن يرد على الدفاع الجدى الثابت بحضور جلسة ٨ يناير سنة ١٩٥٠ .

ومن حيث إن هذا السبب غير مقبول ، إذ لم تبين الطاعنة دفاعها الجدى الذى لم يرد عليه الحكم ، وليس يغنى عن ذلك قولها إنه ثابت بحضور الجلسة التي عينتها ، لأن القانون أوجب بيان سبب الطعن في تقريره تعريفيا به وتحديداه في مستهل الخصومة .

ومن حيث إن الطاعنة تنعى بالوجهين الأولين من السبب الثانى على الحكم الخطأ في تطبيق القانون ، إذ طبق المادة العاشرة من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦

وقضى بعدم قبول الدعوى بناء على أن وفاة مورثها حدثت في ١٠/١٠/١٩٤٣ وأن الدعوى لم ترفع إلا في ٣١/١٠/١٩٤٤ أى بعد ستة شهور من حصول الحادث، ولكن الحكم أغفل (أولا) أنه بمجرد وقوع الحادث طلبت الطاعة من مصلحة العمل اتخاذ الاجراءات مع المطعون عليه لدفع التعويض المستحق فصار يماطل ولما أن رفض وساطة مكتب العمل بلحات الطاعة إلى لجنة المساعدة القضائية وبمجرد حصولها على قرار منها رفعت الدعوى (وثانيا) إن المطعون عليه معترف بمسؤوليته إذ قدم ما يفيد أنه دفع للطاعة مبلغ ٢٠ جنيه في ٢/١١/١٩٤٣ عند نظر الموضوع أمام مصلحة العمل .

ومن حيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثالث على الحكم مخالفة القانون — ذلك أن المادة ٣٨٢ مدنى جديد تنص على عدم سريان مدة التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على صاحب الحق أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا ، وأنه ثابت بالأوراق أن المطعون عليه كان يطلب الصلح ومهدله بدفعه عشرين جنيها كما طلب التأجيل أثناء نظر الموضوع أمام مصلحة العمل ليسوى الموضوع صلحا : وأن الطاعة ما كانت ترد أن تقاضى رئيس مورثها حتى عيل صبرها : وكل هذه الموانع من أدبية وواقعية كانت السبب في تأخر الطاعة في رفع دعواها ولكن الحكم لم يلق إليها بالا .

ومن حيث إن الطاعة تنعى بالسبب الرابع على الحكم مخالفة القانون — ذلك أن المادة ٣٧٨ مدنى تنص على أنه في حالة التقادم بالمدة القصيرة يجب على المدين الذى تمسك به أن يحلف اليمين على أنه سدد الدين المطالب به ، ومعنى هذا أن الأصل في التمسك بهذا الدفع أن يكون دفاع المدين مؤسسا على أنه سدد وليس تحت يده دليل على السداد ، فإذا كان المطعون عليه لم يدع أنه سدد قيمة المكافأة المستحقة للطاعة فلم يكن هناك محل لعدم قبول الدعوى .

ومن حيث إنه جاء بالحكم ” وحيث إن المادة العاشرة من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ تنص على ألا تقبل دعوى التعويض إلا إذا كان قد قدم بلاغ عن الحادث للبوليس وكانت هذه الدعوى قد رفعت في خلال الستة شهور التالية

للوفاة أو ثبوت العاهة المستديمة ومدة الستة شهور المنصوص عليها في هذه المادة هي من نوع المدد أو المواعيد التي يحددها القانون ويفرض على ذوى الشأن اتخاذ إجراءات معينة في خلالها وإلا سقط حقهم في هذه الإجراءات وامتنع عليهم اللجوء إليها وهذه المواعيد بطبيعتها لا تخضع لقواعد الانقطاع المقررة في التقادم“. وهذا الذى قرره الحكم صحيح فى القانون فالمدة المنصوص عليها فى المادة العاشرة من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الذى يحكم وقائع الدوى هى بطبيعتها من المواعيد التى لا تخضع لقواعد الانقطاع المقررة للتقادم إذ يفرض القانون على ذوى الشأن اتخاذ إجراءات معينة فى خلالها وإلا يسقط حقهم فيها ومن ثم يكون النعى بما جاء بالأسباب الثلاثة الآنف ذكرها فى غير محله .

ومن حيث إن الطاعة تنعى بالسبب الخامس وبالأوجه الثالث من السبب الثانى على الحكم مخالفة القانون ذلك أنها لم تؤسس دعواها على القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ وحده بل أقامت أيضا على أساس القانون العام الذى بمقتضاه لا يسقط حقها إلا بالسكوت عنه خمس عشرة سنة .

ومن حيث إن هذا النعى مردود بما يبين من الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه من أن الطاعة إنما أسست دعواها على القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ ليس غيره .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على أساس ويتعين رفضه .



## جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٥٣

(٤٩)

### القضية رقم ٣٦٧ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة عبد الحميد وشاحي  
وسليمان ثابت ومصطفى فاضل وأحمد العروسي المستشارين .

حكم . تسببه . دعوى ملكية . تأسيس الحكم على ماورد في تقرير الخبير من انطباق مستندات  
المطعون عليها على الأرض موضوع النزاع . إدعاء الطاعن تملك الأرض المتنازع عليها بوضع اليد ،  
المدة الطويلة المكسبة للملكية وعجزه عن إثبات هذا الادعاء . ورود تقرير في الحكم بفرض خطئه  
لاتأثيره على سند تملك المطعون عليها . لا يطله .

متى كان الحكم إذ قضى بتثبيت ملكية المطعون عليها إلى مقدار معين من  
الأطيان قد أقيم في أساسه على تقرير الخبير الذي ندبته المحكمة لتطبيق مستندات  
الطرفين وبيان ما تركه مورثهما من أطيان ونصيب المطعون عليها فيها وعلى أن  
الطاعن قد عجز عن اثبات ادعائه بأنه كسب ملكية هذا المقدار بوضع اليد المدة  
الطويلة المكسبة للملكية ، فإن هذه الأسباب تكفي لحمل الحكم ولا يعيبه ورود  
تقرير فيه — بفرض خطئه — لاتأثيره على سند ملكية المطعون عليها .

### الوقائع

في يوم ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف  
أسيوط الصادر في ٢٤ من مايو سنة ١٩٥١ في الاستئناف رقم ١٥٦ سنة ٢٢ ق  
وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض  
الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على دائرة أخرى للفصل فيها مجددا مع إلزام  
المطعون عليها بالمصروفات وأتعاب المحاماة .

وفي ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٥١ أعلنت المطعون عليها بتقرير الطعن - وفي ٢٧ منه أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليها بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداته - وفي ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥١ أودعت المطعون عليها مذكرة بدفاعها طلبت فيها رفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات وأتعاب المحاماة .

وفي ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه في خصوص السبب الأول وإحالة القضية على دائرة أخرى للفصل فيها مجددا مع إلزام المطعون عليها بالمصروفات .

وبجاسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ما هو مبين بحضور الجلسة حيث صمم محاميا الطاعن والمطعون عليها والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم - والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطاعن والمطعون عليها والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن وقائع الدعوى ، حسبما يبين من الحكم وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليها رفعت على الطاعن (أخيها) وآخرين من ورثة والدها الدعوى رقم ١٨٨ كل سنة ١٩٤٥ محكمة قنالا بدائية بطلب الحكم بتثبيت ملكيتها إلى فدان و ٨ قرار يظ نصيبها في الأطياف التي تركها مورثها (محارب رفاعي) . وفي ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ قضت المحكمة برفض الدعوى لحلولها من المستندات المؤيدة لها . فاستأنفت المطعون عليها هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ١٥٦ سنة ٢٢ ق محكمة استئناف أسير وط واستندت إلى صورة حكم صادر في الدعوى رقم ١١٩

سنة ١٩١٨ محكمة قبالا لتدائية التي رفعت من والدها على ورثة أخيه محمود رفاعي وقد ورد في أسبابه أنهما تملكنا بطريقي الشراء عن والدتهما ربيعة خليل ٢١ فدانا. ودفع الطاعن بأن جدته باعت له بمقتضى عقد عرفي فقد منه ١٤ فدانا التي تطالب المطعون عليها بنصيبها فيها وبأنه كسب ملكيتها بوضع يده عليها بغير منازع مدة ثلاثين سنة من تاريخ شرائه . وفي ٢٧ من يناير سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بنسب خير للاطلاع على مستندات الطرفين وبيان مقدار ما تركه مورثهما من أطيان ونصيب المطعون عليها فيها وذلك في ضوء الحكم الصادر في الدعوى رقم ١١٩ سنة ١٩١٨ لآنف ذكرها وصحيفة افتتاحها . وقدم هذا الخبر تقريراً ذكر فيه أن المورث المذكور ترك ١٣ فدانا و ٦ أسهم آلت إليه عن والدته ربيعة خليل وأن نصيب المطعون عليها فيها فدان و ٦ قراريط و ٩ أسهم ونصف . كما قضت في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفي وضع يد الطاعن على الأطيان الموضحة بتقرير الخبر المدة الطويلة المكتسبة للملكية . وبعد أن تم هذا التحقيق قضت في ٢٤ من مايو سنة ١٩٥١ بإلغاء الحكم المستأنف وتثبيت ملكية المطعون عليها إلى فدان و ٦ قراريط و ٩ أسهم ونصف شيوعاً . في ١٣ فدانا و ٦ أسهم لآنف ذكرها . فقرر الطاعن الطعن في الحكم المذكور بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم مشوب بالتناقض والغموض في التسبيب — ذلك بأن المحكمة أوردت ما أخذت به من رواية لشاهدي المطعون عليها حاصلا أن ورثة محمود رفاعي كانوا قد نازعوا محارب رفاعي في بعض الأطيان المخالفة عن ربيعة خليل فعقد مجلس صالح عرفي تخصص لأولاد محمود رفاعي أربعة أفدنة ، كما أوردت في معرض تحديثها عن تقرير الخبر أن ربيعة خليل كانت تملك ١٤ فدانا من بينها ١٣ فدانا و ٦ أسهم المتنازع عليها ، وبذلك تكون النتيجة المترتبة على هذين التقريرين أن ما تبقى لمحارب رفاعي — مورث الطرفين — هو عشرة أفدنة فقط ، ولكن المحكمة قضت للمطعون عليها بنصيبها على أساس أن ما تركه مورثها هو ١٣ فدانا و ٦ أسهم .



وحيث إن ماورد في الحكم في خصوص هذا السبب هو قوله "وحيث إن الخبير بإشراف موريته وقدم تقريره وقد جاء فيه أن ماتركه محارب رفاعي إرثا عن والدته ربيعة خليل هو ١٣ فدانا و ٦ أسهم على عدة قطع أورد حدودها ومعالمها... وأن المورث توفي عن ثلاث زوجات وولدين وخمسين بنتا منهن المستأنفة — المطعون عليها — وأن نصيبها بالميراث الشرعي في القدر المذكور هو فدان و ٦ قراريط و ٩ أسهم ونصف" وقوله في موضع آخر "كما قرر شاهد المستأنفة أن ربيعة خليل كانت تضع يدها على الأطيان لغاية وفاتها وأن ابنها محارب رفاعي مورث المستأنفة والمستأنف عليهم وضع يده على الأطيان بعد وفاتها بصفته وارثا لها — وكان يستغل بعض الأرض بالزراعة وبعضها بالتأجير للغير ولوفاة أخيه محمود في حياة والدته ربيعة خليل فقد نازع أولاد محمود عمهم محارب رفاعي في بعض الأطيان فمقد مجلس صالح عرفي خصص لأولاد محمود أربعة أفدنة وتبقى من الملك حوالي ١٣ فدانا استمر محارب رفاعي واضع اليد عليها حتى وفاته" ولا تناقض ولا غموض في هذين القولين ، إذ جاء في أولهما أن ماتركه محارب رفاعي هو ١٣ فدانا و ٦ أسهم وذكر في ثانيهما أن ماتركه لمحارب رفاعي بعد الصلح هو حوالي ١٣ فدانا استمر واضع اليد عليها حتى وفاته ، على أن الحكم مقام في أساسه (أولا) على تقرير الخبير الذي ندبته المحكمة لتطبيق مستندات الطرفين وبيان ماتركه مورثهما من أطيان ونصيب المطعون عليها فيها وقد تبينت منه أن محارب رفاعي ترك حوالي ١٤ فدانا آلت إليه من والدته ربيعة خليل ، ( وثانيا ) على أن الطاعن عجز عن إثبات إدعائه بأنه كسب ملكية هذا المقدار بوضع اليد ، وهذه الأسباب تكفي لحمل الحكم ، ومن ثم يكون هذا السبب في غير محله .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم مشوب بالغموض في التسبيب والخطأ في الاسناد — ذلك بأن المحكمة اعتمدت على شهادة شهود المطعون عليها بوضع يد مورثها محارب رفاعي على الأطيان المتنازع عليها — مع أنه يبين من أقوالهما أنهما وإن قالوا في مبدأ الأمر بوضع يد المورث على الأطيان إلا أنهما عندا ووجها بشهود الطاعن قرا أنه هو الذي كان يضع يده على الأطيان ولكن

لحساب والده ، وإزاء ذلك كان يتعين على المحكمة أن تتحدث عن صفة وضع يد الطاعن بخصوصا وأن شاهديه شهدا بأنه كان بصفة المملك وأنه يبين من شهادة شاهدي المطعون عليها أنها في خصوص صفة وضع اليد قد بنيت على الظن والاستنتاج. مما كان يوجب على المحكمة أن توازن بين الشهادتين وأن تبين علة ترجيح إحداهما على الأخرى .

ومن حيث إن هذا السبب عار من الدليل ، إذ لم يقدم الطاعن إلى هذه المحكمة ورقة رسمية من محضر التحقيق المشتعل على شهادة الشهود .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جاسدة ٨ من يناير سنة ١٩٥٣

( ٥٠ )

القضية رقم ٣ سنة ٢٢ "أحوال شخصية" :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلمي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة :  
محمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين .

( أ ) نقص . أحوال شخصية . إجراءات الطعن . عدم وجود نص في القانون يوجب إعلان المطعون عليه بنص الأمر الصادر من رئيس المحكمة بتعيين الأشخاص الذين يعلنون بالطعن وتحديد أجل تقديم دفاعهم ومستنداتهم . يكفي أن يشمل الإعلان مضمون الأمر دون نصه . المادة ٨٨٢ مرافعات .

( ب ) نقص . أحوال شخصية . إجراءات الطعن . إعلان ملخص طلبات المدعى إلى المدعى عليه . قلم الكتاب هو المنوط بهذا الإجراء دون المدعى . سريان هذه القاعدة على الطعن بطريق النقص . المادة ٨٧٠ مرافعات .

( ج ) طلاق . اثبات . خطابات متبادلة بين أحد الزوجين وشخص أجنبي . شرط قبولها كدليل في الإثبات في دعوى طلاق بين فرنسيين . القانون الذي يحكم العلاقة بين الطرفين هو الذي يحدد ما إذا كان دليل الإثبات في الدعوى مقبولا أم غير مقبول . مثال . حكم قضى بالطلاق بين فرنسيين استنادا إلى مذكرات وخطابات متبادلة بين الزوجة والغير . تمسك الزوجة بعدم قبول هذه المحررات كدليل في الدعوى لحصول الزوج عليها بطريق السرقة . أطراح المحكمة هذا الدفع وقبولها المحررات كدليل في الإثبات دون تمحيص دفع الزوجة . خطأ في تطبيق القانون .

١ — ان المادة ٨٨٢ من قانون المرافعات الخاصة بإجراءات الطعن بطريق النقص في مسائل الأحوال الشخصية لا توجب إعلان المطعون عليه بنص الأمر الصادر من رئيس المحكمة بتعيين الأشخاص الذين يعلنون بالطعن وتحديد أجل تقديم دفاعهم ومستنداتهم كما لا يوجب ذلك أي نص آخر في القانون ، ومن ثم فإنه يكفي أن يشمل الإعلان الحاصل للطعون عليه على مضمون هذا الأمر دون نصه .



٢ — إن المادة ٨٧٠ من قانون المرافعات ناطت بقلم الكتاب دون المدعى اعلان ماخص طلباته المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية إلى المدعى عليه .  
وحكم هذه المادة عام يسرى على جميع الطلبات التي تقدم إلى محاكم الأحوال الشخصية على اختلاف درجاتها سواء أكانت دعاوى مبتدئة أم طعوناً ، ومن ثم يكون الاعلان الحاصل بناء على طلب قلم كتاب محكمة النقض هو اعلان صحيح .

٣ — لما كان يبين من الحكم أنه أقام قضاءه بتطبيق الطاعة من المطعون عليه على ما ورد في مذكرات الطاعة وخطاباتها رغم ما أثبتته من أنها طلبت رفض الدعوى ودفعت بعدم قبول الخطابات والمذكرات كدليل اثبات فيها لحصول الزوج عليها من طريق غير مشروع وهو السرقة بأن كسر في غيبتها الدرج المخصص لها ، وكان الحكم إذ أطرح هذا الدفع قد قرر "بأنه مهما يكن من أمر تلك الرسائل والمفكرات والطريقة التي قيل أن المدعى (المطعون عليه) حصل بها عليها فإنها كدليل إثبات لها قيمتها في مثل هذا النزاع" ، وكان هذا الذي قاله الحكم يخالف ما استقر عليه الفقه والقضاء في فرنسا من أن الخطابات الخاصة المتبادلة بين الزوج والغير وإن كانت بحسب الأصل لا يجوز التمسك بها إلا بأذن المرسل اليه فإنه في دعوى الزنا أو دعوى الطلاق أو التفريق يجوز استثناء للدعى من الزوجين أن يتمسك بها في الإثبات بشرط أن يكون قد حصل عليها بطريق مشروع ، ولما كان طرفا الدعوى فرنسيين والقانون الواجب التطبيق في هذا الخصوص هو القانون الفرنسي سواء فيما يتعلق بموضوع الدعوى أو الدليل المقبول فيها ، وكان ما قرره الحكم من قبول هذه الخطابات والمفكرات كدليل إثبات أيا كانت الوسيلة التي حصل بها الزوج عليها مع تمسك الزوجة بأن حصوله عليها كان بطريق السرقة هو تقرير غير صحيح انبنى عليه القضاء في الدعوى ، وكان الواجب على المحكمة تحييص دفاع الطاعة لتقول ما إذا كانت وسيلة الزوج في الحصول على هذه المحررات مشروعة فتقبلها كدليل في الإثبات أم غير مشروعة فلا تقبلها ثم تؤسس حكمها على ما يظهر لها من نتيجة هذا الفحص ، لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه .

## الوقائع

فى يوم ١٨ من مايو سنة ١٩٥٢ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف المنصورة الصادر فى ٧ من مايو سنة ١٩٥٢ فى الاستئناف رقم ٢ سنة ٣ ق أحوال شخصية وذلك بتقرير طلبت فيه الطاعنة الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع الحكم أصليا بإلغاء الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائى ورفض دعوى المطعون عليه وإلزامه بمصروفات الدرجتين ، واحتياطيا إذا قضى بالطلاق أن يكون ذلك على مسئولية المطعون عليه مع إلزامه بالنفقة وحضانة القاصر لها ومصروفات الدرجتين ، ومن باب الاحتياط الكلى إحالة القضية برمتها على دائرة أخرى للفصل فيها مجددا مع إلزام المطعون عليه فى كلا الحالتين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة - وفى نفس اليوم أودعت الطاعنة صورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداتها . وفى ١٩ من مايو سنة ١٩٥٢ عرضت أوراق الطعن على حضرة رئيس المحكمة فأمر بإعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليه وحدد له خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانه لإيداع مذكرة بدفاعه مشفوعة بالمستندات التى يرى تقديمها . وفى ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٢ أعلن المطعون عليه بتقرير الطعن - وفى ٢ من يونيه سنة ١٩٥٢ أودع بالملف أصل ورقة إعلان الطعن - وفى ١٢ من يونيه سنة ١٩٥٢ أودع المطعون عليه مذكرة بدفاعه مشفوعة بمستنداته طلب فيها أصليا الحكم ببطلان إعلان تقرير الطعن تطبيقا للواد ١٠ و ٢٤ و ٨٨٢ من قانون المرافعات وعدم قبول الطعن شكلا واحتياطيا برفض الطعن مع إلزام الطاعنة فى الحالتين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وفى ٢٩ من يونيه سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعنة بالمصروفات . ويجلس ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطاعنة والمطعون عليه والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .

... حيث إن المطعون عليه دفع بعدم قبول الطعن شكلا استنادا إلى أن إعلانه بالتقرير جاء خاليا من البيانات الجوهرية التي نص عليها القانون إذ لم يشتمل على نص الأمر الصادر من رئيس المحكمة بتعيين من يعلن بالطعن وتحديد الأجل اللازم لتقديم الدفاع والمستندات وكان إعلانه بناء على طلب كبير كتاب محكمة النقض بصورة من وجه حافظة الطاعنة مشفوعة بورقة تقرير الطعن والمذكرة الشارحة مع أن صاحبة الصفة في الإعلان هي الطاعنة نفسها إذ تنحصر مأمورية كبير الكتاب في إعلان الخصوم بتاريخ الجلسة المحددة قبل انعقادها بثمانية أيام وذلك بعد انتهاء الأجل الذي حدده رئيس المحكمة لتقديم الدفاع والمستندات .

ومن حيث أن هذا الدفع مردود أولا بأنه لا المادة ٨٨٢ من قانون المرافعات الخاصة بإجراءات الطعن بطريق النقض في مسائل الأحوال الشخصية ولا أى نص في القانون يوجب إعلان المطعون عليه بنص الأمر الصادر من رئيس المحكمة بتعيين الأشخاص الذين يعلنون بالطعن وتحديد أجل تقديم دفاعهم ومستنداتهم فيكفى أن يشتمل الإعلان الحاصل للطعون عليه على مضمون هذا الأمر دون نصه كما هو الحال في الدعوى — وثانيا أن المادة ٨٧٠ من القانون السالف الذكر ناطت بقلم الكتاب دون المدعى إعلان ملخص طلباته المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية إلى المدعى عليه فيها ، وحكم هذه المادة عام يسرى على جميع الطلبات التي تقدم إلى محاكم الأحوال الشخصية على اختلاف درجاتها سواء أكانت دعاوى مبتدئة أم طعوننا ومن ثم يكون الإعلان الحاصل بناء على طلب قلم الكتاب هو إعلان صحيح .

ومن حيث أن الطعن قد استوفى أوصافه الشكلية .



ومن حيث ان الوقائع حسبا يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن  
تتصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى على الطاعة أمام محكمة القنصلية الفرنسية  
بصحيفة أعلنها في ٨ من مارس سنة ١٩٤٧ ذكر فيها أنه تزوج من الطاعة  
في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٢٨ زواجا مدنيا وعقب منها ولدين ثم التحق بالقوات  
الفرنسية المحاربة في سوريا وسافر وحده ولما عاد عثر على مخطوطات صادرة  
من الطاعة ورسائل تحتفظ بها في درج مشترك لهما تشير إلى وجود علاقات بينها  
وبن رجلين معينين تتنافى مع واجبات الزوجية فأبلغ البوايس وكلف أشخاصا  
بمراقبتها فتبين له أنها كانت تسافر لغير سبب ظاهر ولا تعود إلى مسكنها أحيانا  
إلا قبيل الصباح ورماءها بالزنا وطلب الحكم بطلاقها منه بنحطها وتقصيرها  
وحضائته لولديه منها وتصفية المال المشترك — ودفعت الطاعة الدعوى بأنها  
لم تصحب المطعون عليه إلى سوريا حتى تقوم بوفاء الديون التي خلفها وأما عن  
صلتها بالشخصين فقالت إن صلتها بأحدهما كانت صلة صداقة وعطف وإنها  
لما سافرت إلى سوريا وجدت زوجها على صلة وثيقة بسيدة هناك وأنكرت  
عليه الحصول على رسائلها ومذكراتها الخاصة وقررت أنه استولى عليها بطريق  
المعرفة وطلبت عدم قبولها في الاثبات كما طلبت الحكم بتطبيقها منه وتقدير نفقة  
شهرية لولديها وتصفية المال المشترك . وفي نوفمبر سنة ١٩٤٧ حكمت محكمة  
القنصلية تمهيديا بحالة الدعوى على التحقيق لاثبات ونفى واقعة الزنا ولكن هذا  
الحكم لم ينفذ ، ولما أحييت الدعوى على محكمة بورسعيد الابتدائية — على أثر  
إلغاء المحاكم القنصلية قصر المطعون عليه طلب الطلاق على الإهانة البالغة —  
وفي ٢٩ من مايو سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة بتطبيق الطاعة من المطعون عليه  
وبحضائته لولده منها دانيال القاصر وتصفية المال المشترك ورفض دعوى  
الطاعة الفرعية ، فاستأنفت الطاعة وقيد استئنافها برقم ٣/٢ ق استئناف المنصورة  
وفي ٧ من مايو سنة ١٩٥٢ حكمت محكمة الاستئناف بالتأييد . فقررت الطاعة  
بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون  
إذ قبل الرسائل والمفكرات التي قدمها المطعون عليه دليلا للاثبات في الدعوى

رغم تمسك الطاعة بأنه حصل عليها بطريق السرقة بعد فتح درج الطاعة بالعنف وقرر الحكم أنها كدليل لإثبات لها قيمتها مهما تكن الطريقة التي قيل أن الماطعون عليه حصل بها عليها — مع أن القانون الفرنسي الواجب التطبيق على واقعة الدعوى يقضى بأن الخطابات التي يحصل عليها الزوج بطريقة غير مشروعة يجب استبعادها .

ومن حيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم الماطعون فيه أنه أقام قضاؤه بتطبيق الطاعة من الماطعون عليه على ماورد في مذكرات الطاعة وخطاباتها رغم ما أثبتته من أن الزوجة وهي الطاعة طلبت رفض الدعوى ودفعت بعدم قبول الخطابات والمذكرات كدليل لإثبات فيها لحصول الزوج عليها من طريق غير مشروع وهو السرقة بأن كسر في غيبتها الدرج المخصص لها واكتفى الحكم في الرد على هذا الدفع بالقول ”بأنه مهما يكن من أمر تلك الرسائل والمفكرات والطريقة التي قيل إن المدعى (الماطعون عليه) حصل بها عليه فإنها كدليل لإثبات لها قيمتها في مثل هذا النزاع“ — وهذا الذي قاله الحكم يخالف ما استقر عليه الفقه والفضاء في فرنسا من أن الخطابات الخاصة المتبادلة بين الزوج والغير وإن كانت بحسب الأصل لا يجوز التمسك بها إلا باذن المرسل إليه فإنه في دعوى الزنا أو دعوى الطلاق أو التفريق يجوز استثناء للمدعى من الزوجين أن يتمسك بها في الإثبات بشرط أن يكون قد حصل عليها بطريق مشروع ، ولما كان طرifa الدعوى فرنسيين والقانون الواجب التطبيق في هذا الخصوص هو القانون الفرنسي سواء فيما يتعلق بموضوع الدعوى أو بالدليل المقبول فيها ، وكان ما قرره الحكم من قبول هذه الخطابات والمفكرات كدليل لإثبات أية كانت الوسيلة التي حصل بها الزوج عليها مع تمسك الزوجة بأن حصوله عليها كان بطريق السرقة وكسر درج خاص بها هو تقرير غير صحيح انتهى عليه القضاء في الدعوى ، وكان الواجب على المحكمة تجميع دفاع الطاعة لتقول ما إذا كانت وسيلة الزوج في الحصول على هذه المحررات مشروعة فتقبلها كدليل في الإثبات أم غير مشروعة فلا تقبلها ثم تؤسس حكمها على ما يظهر لها من نتيجة هذا الفحص لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٥٣

(٥١)

القضية رقم ١٦٤ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلمي وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسي المستشارين .

حكم . النطق به في جلسة أخرى غير جلسة المرافعة . لإيداع مسودته في يوم صدوره غير موقع  
عليها من عضوى الدائرة الذين اشتركوا في المداولة . بطلان الحكم بما يستوجب نقضه . المادة ٣٤٦  
مرافعات .

إن المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات توجب - في حالة النطق بالحكم في جلسة  
أخرى غير جلسة المرافعة - أن تودع مسودته المشتملة على أسبابه عقب النطق به  
موقعا عليها من الرئيس والقضاة الذين اشتركوا في المداولة وإلا كان الحكم باطلا .  
وإذن لمضى كان الثابت من الأوراق هو أن المحكمة قررت حجز القضية للحكم بالجلسة  
معينة وفي تلك الجلسة صدر الحكم وأودعت مسودته يوم صدوره غير موقع عليها  
من عضوى الدائرة الذين اشتركوا في المداولة ، فإن هذا الحكم يكون قد شابه  
البطلان مما يستوجب نقضه .

### الوقائع

في يوم ٣١ من مايو سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف  
القاهرة الصادر في ١٣ من أبريل سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ٤٧٧ سنة ٦٦ ق  
وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض  
الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على دائرة أخرى للفصل فيها مجددا مع إلزام  
المطعون عليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .



وفي ٣ من يولية سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليه بتقرير الطعن . وفي ١٩ منه أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليه بالطعن وصورة . طابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداته . وفي ١٦ من يولية سنة ١٩٥٠ أودع المطعون عليه مذكرة بدفاعه طلب فيها رفض الطعن وإلزام الطاعن بجميع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول السبب الأول ونقض الحكم المطعون فيه وإلزام المطعون عليه بالمصروفات .

وبجلسة أول يناير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة ، حيث صمم محاميا الطرفين والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع ، حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٤٤ سنة ١٩٤٩ القاهرة الابتدائية على الطاعن وقال فيها إنه يدين الطاعن في مبلغ ٦٠٠ جنيه بمقتضى شيك سحبه الطاعن على بنك زلخا في ١٩٤٩/٢/٢٨ لأمر السيد نحر الدين أياس ، ويستحق الوفاء في ١٩٤٩/٣/١٥ وقد حوله هذا الأخير إلى المطعون عليه . ولما قدمه المطعون عليه إلى البنك رفض صرف قيمته لعدم وجود رصيد كاف للطاعن ، وطلب المطعون عليه الحكم بإشهار إفلاسه ، فدفع الطاعن الدعوى بأن المبلغ الذي تضمنه الشيك إنما هو جزء من مبلغ تعهد بدفعه مقابل إخلاء محل تجارى الأمر الذى يحرمه القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . ولما أودع الطاعن قيمة الشيك عدل المطعون عليه طلباته إلى طلب

الحكم بالزام الطاعن بمبلغ ٦٠٠ جنيهه . وفي ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة للطعون عليه بطلباته ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٤٧٧ لسنة ٦٦ ق تجارى القاهرة . وفي ١٣ من أبريل سنة ١٩٥٠ قضت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فتمتران طاعن الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه مشوب بالبطلان لأنه ثابت من الشهادة الرسمية المقدمة منه ضمن أوراق الطعن أن مسودة الحكم أودعت فى ١٣/٤/١٩٥٠ موقعا عليها من رئيس الجلسة دون أن يوقع عليها أعضاء الدائرة التى أصدرت الحكم ، وفى ذلك مخالفة للمادة ٣٤٦ سرافعات التى أوجبت توقيع الرئيس والقضاة على مسودة الحكم وإلا كان باطلا .

ومن حيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك بأنه يبين من الصورة الرسمية لمحضر جلسة ١٩٥٠/٤/٥ أن المحكمة قررت حجز القضية للحكم بجلسة ١٩٥٠/٤/١٣ ، وفى تلك الجلسة صدر الحكم المطعون فيه ، ويبين من الشهادة الرسمية الصادرة من قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة فى ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٠ والمودعة بملف الطعن ، أن مسودة الحكم قد أودعت يوم صدوره غير موقع عليها من عضوى الدائرة اللذين اشتركا فى المداولة . ولما كانت المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات توجب فى هذه الحالة إيداع صورة الحكم المشتملة على أسبابه موقعة من الرئيس والقضاة اللذين اشتركا فى المداولة وإلا كان الحكم باطلا . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شاب البطلان مما يستوجب نقضه .

## جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٥٣

( ٥٢ )

### القضية رقم ٢٧١ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الاساتذة سليمان ثابت  
ومصطفى قاضل وعبد العزيز سليمان واحد العروسي المستشارين .

( ا ) حكم . إجراءات تقاضى . تأجيل النطق بالحكم اداريا لليوم التالى ثم النطق به فى  
جلسة علنية من المحكمة بكامل هيئتها . لا بطلان . التعدى بما ورد فى الجدول  
الاستثنائى لا قيمة له . العبرة بالثابت فى محاضر الجلسات .

( ب ) تزوير . حكم . تسببه . تقرير المحكمة أنها اطلعت على المظروف المحتوى على المحرر  
المطعون فيه بالتزوير . هذه العبارة تفيد اطلاعها على المحرر ذاته . تحرير محضر  
بفض المظروف . غير لازم .

( ج ) تزوير . حكم . تسببه . أخذه بتقرير الخبير المعين فى الدعوى دون الرد على تقرير  
الخبير الاستشارى . لا يعيبه .

( د ) نقض . طعن . حكم . تسببه . النعى عليه بالقصور لعدم رده بأسباب خاصة على  
الأوجه الواردة فى صحيفة الاستئناف . عدم بيان هذه الأوجه . النعى غير مقبول .

( هـ ) تزوير . اثبات . حكم . تسببه . استدلال المحكمة على صحة الامضاء المطعون فيها  
بقرائن استخلصتها من أوراق الدعوى ووقائعها . لا مخالفة لقواعد الاثبات .

١ — تأجيل النطق بالحكم اداريا لليوم التالى والنطق به فى اليوم المذكور  
من المحكمة بكامل هيئتها ليس سببا لبطلان الحكم . واذن فمتى كان يبين من  
الاطلاع على الصورة الرسمية المقدمة لمحاضر الجلسات أن المحكمة انعقدت فى  
يوم ١٨ من مايو وقررت بعد سماع أقوال الطرفين أن الحكم يصدر يوم ٦ من  
يونيه ثم أثبت فى المحضر أنه نظرا لاشتغال أحد أعضائها بجلسة أخرى تقرر مد  
أجل الحكم لجلسة ٧ يونيه وفى اليوم المذكور انعقدت المحكمة وأصدرت حكمها



المطعون فيه في جلسة علنية ، فان القول بوقوع بطلان في الاجراءات أثر في الحكم يكون على غير أساس ، أما التحدى بما ورد في الجدول الاستثنائي من أن القضية أجلت للحكم ليوم ٦ يونيه ثم ليوم ١٠ يونيه ثم صدر الحكم في يوم ٧ يونيه فلا قيمة له اذ العبرة هي بما ورد في محاضر الجلسات .

٢ — اذا كانت المحكمة قد قررت أنها اطلعت على المظروف المحتوى على محرر مطعون فيه بالتزوير قبل صدور الحكم فان هذه العبارة تفيد أنها اطلعت على محتويات المظروف لاغلافه والا كان قولها بالاطلاع عبثا ، أما تحرير محضر بفض المظروف والاطلاع على محتوياته فليس بلازم لأن هذا المظروف وما احتواه لا يعدو كونه من أوراق القضية لاجراء من اجراءاتها وليس من واجب المحكمة أن تحضر كاتباً كلياً أرادت الاطلاع على ورقة من أوراق الدعوى .

٣ — لا يعيب الحكم إذ أخذ بتقرير الخبير المعين في الدعوى أن لا يرد على ما ورد بالتقرير الاستشاري بأسباب خاصة ذلك ان في أخذه بتقرير الخبير المعين في الدعوى ما يفيد أن المحكمة لم ترفى التقرير الاستشاري ما يغير وجه الرأي في الحكم .

٤ — اذا كان الطاعن لم يبين الأوجه التي ضمنها صحيفة استئنافه والتي ينعى على الحكم اغفال الرد عليها ، فان النعى على الحكم بالقصور يكون غير مقبول .

٥ — للمحكمة في دعوى انتزوير أن تستدل على وقوعه أو انتفائه بما تستخلصه من القرائن ، فلا عليها ان هي اتخذت من أوراق الدعوى والوقائع المطروحة عليها قرائن تؤيد بها ما ارتأته من صحة الامضاء المطعون فيها .

### الوقائع

في يوم ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف أسبوط الصادر في ٧ من يونيه سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ٣٢ سنة ٢١ ق — وذلك بتقرير طالب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي

الموضوع أصليا الحكم ببطلان الحكم المطعون فيه لبطلان الإجراءات المبينة في هذا التقرير والحكم برد وبطلان السنتين المؤرخين ١٩٤٠/١٢/٧ و ١٩٤٢/٦/٢١ واحتياطيا نقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على دائرة أخرى للفصل فيها مجددا مع إلزام المطعون عليهما في كلتا الحالتين بالمصروفات وأتعاب المحاماه عن جميع مراحل التقاضى .

وفي ٢١ أغسطس سنة ١٩٥٠ أعان المطعون عليهما بتقرير الطعن — وفي ٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أودع الطاعن أصل ورقة اعلان المطعون عليهما بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداته — ولم يقدم المطعون عليهما دفاعا .

وفي ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعن بالمصروفات .

وبجاسة أول يناير ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامى الطاعن والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتيهما — والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامى عن الطاعن والنيابة العامة و بعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبها يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن تتحصل في أنه نزع ملكية المطعون عليه الأول عبد العال عبد الله عبد العال من ٣ أفدنة و ٩ قراريط و ٨ أسهم وبيعت بالمزاد ورسا مزادها على الطاعن عبد المجيد جوده سليمان في ١٦ من ابريل سنة ١٩٣٨ وبموجب عقد مؤرخ في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ باع الطاعن هذا القدر الى المطعون عليه الأول مقابل ٤.١٥ جنيه الترم المطعون عليه الأول بدفعها في مدة لا تزيد على سنتين .

وفي ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٠ باع المطعون عليه الأول للطاعن ١ فدان و ١٦ قيراط و ٨ أسهم من هذا القدر مقابل مبلغ ٢٠٠ جنيها بموجب عقد ورد فيه أنه باستئصال ٢٠٠ جنيها من ٤١٥ جنيها يكون الباقي في ذمة المطعون عليه الأول ٢١٥ جنيها تنازل الطاعن عن ٦٥ جنيها منها والتزم المطعون عليه الأول بدفع الباقي وقدره ١٥٠ جنيها في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ — ولما كانت المطعون عليها الثانية زنوبه صالح مرسى تداين الطاعن بمبلغ ١٤٠ جنيها بموجب سند مؤرخ ٢١ من يونيه سنة ١٩٤٢ استحقاق ٢٥ من يوليو سنة ١٩٤٢ فقد حولته الى المطعون عليه الأول في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ وبهذا التحويل اعتبر المطعون عليه الأول أن ذمته قد برئت من الدين الذي عليه للطاعن فيما عدا عشرة جنيهات عرضها عليه وطلب إليه أن يحرر له عقدا بباقي الأقطيان فأبى فأقام عليه الدعوى رقم ١٠٩ سنة ١٩٤٣ سوهاج وحجز تحت يده على مبلغ ١٤٠ جنيها وطلب الحكم تثبيت الججز وإثبات التعاقد الحاصل مع الطاعن عن ٣ أفدنة و ٩ قراريط و ٨ أسهم . فطعن الطاعن بالتزوير في السند المؤرخ في ٢١ من يونيه سنة ١٩٤٢ والعقد المؤرخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ وأعلن المطعون عليهما بدعوى التزوير بصحيفة في ١٥ من يونيه سنة ١٩٤٣ ذكر فيها أن عقد ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ مزور ولم يصدر منه ، والإمضاء الموقع بها عليه والمنسوبة إليه مقلدة كما ذكر أن السند المؤرخ في ٢١ من يونيه سنة ١٩٤٢ صحيح بالنسبة لمبلغ ٤٠ جنيها فقط وأن رقم ١ الموضوع في خانة المئات محشور وأن سبب تحرير هذا السند أنه اشترى من المطعون عليها الثانية أقطيانا ثمنها ١٥٠ جنيها دفع إليها منه ٦٥ جنيها ثم ٤٥ جنيها فأصبح الباقي ٤٠ جنيها هو الذي حرر به السند واستند إلى سند محرر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٤٢ قدمه وقررت المطعون عليها الثانية أن السند المذكور المقدم من الطاعن عدل عنه وحرر بدلا منه السند المطعون فيه وأنها في ١٦ من يونيه سنة ١٩٤٢ باعت للطاعن أقطيانا مقابل ١٥٠ جنيها ذكر بالعقد أنها دفعت فورا في حين أنه لم يدفع منها إلا عشرة جنيهات فأبقت العقد تحت يدها حتى يدفع الطاعن باقي الثمن فلما عجز عن دفعه استبدل بالعقد اتفاق آخر بحضور حسن مصطفى التزم بمقتضاه الطاعن أن يدفع إلى المطعون عليها



الثانية ٥٥ جنيه فورا وحرر بالباقي وقدره ٨٥ جنية سنددا في ١٨ من يونيه سنة ١٩٤٢ والذي قدمه الطاعن اتفق فيه على أن يدفع الطاعن ٤٠ جنيها في ٢٠ من يونيه سنة ١٩٤٢ وأن يدفع الباقي في أغسطس سنة ١٩٤٢ ولكن الطاعن لم يدفع ال ٥٥ جنيه فعُدل عن الاتفاق المذكور ونزعت منه إمضاء الطاعن وسلم إليه وحرر في ٢١ من يونيه سنة ١٩٤٢ السند المطعون فيه بمبلغ ١٤٠ جنيها باقى ثمن الأطنان وأن الذى حرر هذا السند هو حسن مصطفى ووقع عليه شاهدا ، وفي جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ اطلعت المحكمة على السند المحرر في ٢١ من يونيه سنة ١٩٤٢ فلم تجده به تحشيرا ولما ناقشت الطاعن في ذلك بجلاسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ قرر أنه يطعن في السند بالتزوير وأن الإمضاء المنسوبة إليه والامضاء المنسوبة إلى الشاهد حسن مصطفى مزورتان وقرر بالطعن بالتزوير في قلم الكتاب في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٤ . كما أقام حسن مصطفى الشاهد دعوى تزوير أصلية رقم ٣٥ سنة ١٩٤٥ نظرت بجلاسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ مع دعوى التزوير الفرعيتين المقامتين من الطاعن ثم قدم فيها إقرار من حسن مصطفى بأن السند المحرر في ٢١ من يونيه سنة ١٩٤٢ صحيح ومكتوب بخطه صلبا وتوقيعا وقرر ويكفيه ترك المرافعة فحكمت المحكمة بإثبات ذلك — وفي ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٥ حكمت المحكمة أولا — بضم دعوى التزوير الفرعيتين إحداهما إلى الأخرى : برفضهما ، فاستأنف الطاعن وقيد استئنافه برقم ٣٢ سنة ٢١ ق استئناف أسيوط . وفي ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٨ حكمت محكمة استئناف أسيوط بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع بنسب خبير الخطوط ميراز زين الدين لأداء المأمورية المبينة بأسباب ذلك الحكم وبإشراجير مأموريته وقدم تقريره وأثبت فيه أن الإمضاء المنسوبتين إلى الطاعن على العقد والسند المطعون فيهما متحدان مع إمضاءاته التي أقر بها وأنها ما صدرت منه وليس تامة نقولتين ولا مقلدتين — فقدم الطاعن تقريراً استشارياً ورد به أن الإمضاء المنسوبة إليه والموقع بها على السند المحرر في ٢١ يونيه سنة ١٩٤٢ صحيحة أما الإمضاء الموقع بها على العقد المؤرخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ فليست صحيحة . وفي ٧ يونيه سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة الاستئناف بحكمها المطعون فيه برفض الاستئناف ومضوما وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطمن بنى على ستة أسباب حاصل الثلاثة الأولى منها أنه وقع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم من ثلاثة وجوه الأول إذ حددت المحكمة للنطق بالحكم يوم ٦ من يونية سنة ١٩٥٠ ولكنها لم تصدره إلا في يوم ٧ من يونية واقتصرت على إثبات عبارة في محضر الجلسة تفيد تأجيل النطق بالحكم إلى يوم ٧ من يونية لاشتغال الأستاذ حسن عبد الوهاب بمحكمة جنائيات سوهاج دون أن تبين متى دونت هذه العبارة مع أن الثابت من الصور الرسمية المقدمة ضمن أوراق الطمن أن الأستاذ حسن عبد الوهاب كان مشغولاً بمحكمة جنائيات سوهاج يومى ٦ و ٧ من يونية كما أن الثابت في جدول المحكمة أن القضية أجلت للحكم ليوم ٦ من يونية ثم ليوم ١٠ من يونية ثم صدر الحكم يوم ٧ من يونية ومع أنه كان يتعين على المحكمة وفقاً للمادتين ٣٤٤ ، ٣٤٥ من قانون المرافعات إذ رأت تأجيل النطق بالحكم أن تنعقد في يوم ٦ من يونية المحدد أصلاً للنطق به وأن تصدر قرارها بالتأجيل في جلسة علنية ليكون طرفا الدعوى على علم بما تم فيها فيتمكنان من مراقبة صحة الإجراءات . والوجه الثانى إذ حجزت المحكمة القضية للحكم دون أن تفض المظروف وتطلع على الأوراق المزورة ودون أن تستجيب إلى الطلب المقدم منه في ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٠ بتكينه من الاطلاع على السندين المطون فيهما . حتى يستطيع مقارنتهما بما ورد عنهما بالتقريرين المقدمين وليتسنى له إثبات صحة التقرير الاستشارى — مكتفية بما أثبتته في الحكم من أنها اطاعت على المظروف قبل صدور الحكم وأنه كان في مكنة الطاعن أن يطلع عليه عند ما قامت المحكمة بعملية المضاهاة ، ومع مخالفة ذلك للمادة ٢٧ من قانون المرافعات التى توجب حضور الكاتب مع المحكمة في جميع إجراءات الإثبات وتحرير محضر بذلك ، ومع أن الاطلاع على المظروف لا يغنى عن الاطلاع على المستندات المطعون فيها التى يحتويها كما أن الثابت أن الهيئة التى أصدرت الحكم لم تنظر الدعوى قبل ١٨ من مايو سنة ١٩٥٠ التى حجزت فيها القضية للحكم فلا يغنى إطلاع الهيئة السابقة على الأوراق المطعون فيها عند نذب الخبير فيها عن اطلاعها هى عليها — والوجه الثالث إذ لم تستجب المحكمة إلى ما طلبه الطاعن من الأمر بفض المظروف وتمكينه من الاطلاع عليه بحجة أن الطاعن

دأب على تعطيل الدعوى وأنه كان يمكنه الاطلاع على الأوراق المطعون فيها عندما قامت المحكمة بعملية المضاهاة مع أن الثابت من محاضر الجلسات أن الطاعن لم يعمل على تأجيل نظر القضية ، ومع أن الاطلاع وقت المضاهاة لا يفي عن الاطلاع بعد أن قدم الخبير الاستشاري تقريره حتى يتمكن الطاعن من معرفة المساديات التي تؤيد ذلك التقرير .

. ومن حيث إن هذا السبب بجميع وجوهه مردود أولا بأنه يبين من الاطلاع على الصورة الرسمية المقدمة لمحاضر الجلسات أن المحكمة انعقدت في يوم الخميس ١٨ من مايو سنة ١٩٥٠ وقررت بعد سماع أقوال الطرفين أن الحكم يصدر يوم ٦ يونيو ثم أثبت في المحضر أنه نظرا لأنشغال الأستاذ حسن عبد الوهاب وكيل المحكمة بدور جنائيات سوهاج تقرر مد أجل الحكم لجلسة ٧ يونيو وفي اليوم المذكور انعقدت المحكمة وأصدرت حكمها المطعون فيه في جلسة علنية — فتأجيل النطق بالحكم إداريا لليوم الثاني والنطق به في اليوم المذكور من المحكمة بكامل هيئتها ليس سببا لبطلان الحكم ، أما ما يقوله الطاعن خاصة بما ورد في الجدول الاستثنائي فلا قيمة له إذ العبرة بالوارد في محاضر الجلسات ومردود ثانيا بما قالته المحكمة من أنها اطلعت على المظروف قبل صدور الحكم وهذه العبارة تفيد أنها اطلعت على محتويات المظروف لا خلافه والا كان قولها بالاطلاع عبثا . أما تحرير محضر بنقض المظروف والاطلاع على محتوياته فليس بلازم لأن هذا المظروف وما احتواه لا يعدو كونه من أوراق القضية لا إجراء من إجراءاتها وليس من واجب المحكمة أن يحضر كاتبها كالمسا أرادت الاطلاع على ورقة من أوراق الدعوى . ومردود ثالثا بما ورد في الحكم ردا على ما طلبه الطاعن من تمكنه من الاطلاع على المظروف بعد حجز القضية للحكم بأنه كان في مكنه الاطلاع عليه عندما قامت المحكمة بعملية المضاهاة . وليس في هذا إخلال بحق الطاعن في الدفاع بعد أن قدم إلى المحكمة تقرير استشاريا وأبدى كل ما لديه من أوجه دفاع قبل إقفال باب المرافعة .

ومن حيث إن السببين الرابع والخامس يتحصلان في أن الحكم شابه القصور من وجهين الأول إذ لم ترد المحكمة على ما طلبه الطاعن في صحيفة الاستئناف من



تحقيق إمضاء حسن مصطفى المحرر للسند المطعون فيه المؤرخ في ٢١ من يونيو سنة ١٩٤٥ ومقارنتها بالامضاء الثابتة له على التوكيل الصادر منه مع ما لهذا التحقيق من الأثر في نتيجة الدعوى . والثاني إذ لم يرد الحكم على أسباب الاستئناف التي ضمنها الطاعن صحيفة استئنافه ولا على الأدلة الفنية التي أوردها الخبير الاستشاري في تقريره .

ومن حيث إن هذين السببين مردودان أولا بما جاء في الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أن: "رواية المدعى عليها الثانية (المطعون عليها الثانية) تأيدت بالإقرار المقدم من حسن مصطفى في القضية المضمومة رقم ٣٥ سنة ١٩٤٥ كلى سوهاج وجاء فيه أن السند المحرر بمبلغ ١٤٠ جنيها صحيح ومكتوب بخطه صلبا وتوقيعا كما تأيد العدول عن السند المؤرخ في ١٨ يونيو سنة ١٩٤٢ برجوع السند المذكور للمدعى (الطاعن) وتمزيقه مكان امضاءه عليه " وهذا يفيد أن المحكمة لم تجد مبررا لتحقيق إمضاء هذا الشاهد بعد أن أقر بصحتها وبأن السند مكتوب بخطه وفي هذا الرد الكافي على طلب الطاعن . ومردود ثانيا بأن ما ينهه الطاعن من قصور في الحكم غير مقبول إذ لم يبين الأوجه التي ضمنها صحيفة استئنافه وأغفل الحكم الرد عليها . ومردود أخيرا بأنه لا يعيب الحكم وقد أخذ بتقرير الخبير المعين في الدعوى أن لا يرد بأسباب خاصة على ما ورد في التقرير الاستشاري إذ في أخذه بتقرير الخبير المعين في الدعوى ما يفيد أن المحكمة لم ترفى التقرير الاستشاري ما يغير وجه الرأي في الحكم .

ومن حيث إن السبب السادس يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال إذ أخذ برواية المطعون عليها مع مخالفتها للعقد المكتوب في ١٦ من يونيو سنة ١٩٤٢ الدال على بيعها للطاعن أطيانا مقابل ١٥٠ جنيها أقرت بقبضها — ومع أن مقتضى روايتها أن تحجز تحت يدها هذا العقد لغاية يوم ١٨ من يونيو سنة ١٩٤٢ تاريخ السند المقدم من الطاعن وتسلمه له مقابل استلامها السند المؤرخ ١٨ يونيو . وذلك ينفي العلة في تحرير الطاعن سند آخر في ٢١ من يونيو سنة ١٩٤٢ وهو السند المطعون فيه وقد أخذ الحكم المطعون فيه بهذه الرواية مع مخالفتها للعقول وللعقد المكتوب واستند في معرض الرد على

دفاع الطاعن إلى الدعوى رقم ٣٥ سنة ١٩٤٥ كلى سوهاج المقول بأن حسن مصطفى قدم فيها إقرارا بصحة السند المطعون فيه . مع أن هذه الدعوى لم تظم إلى الملف الاستئنافى حتى تتمكن محكمة الاستئناف من مراقبة صحة أسباب الحكم الابتدائى .

ومن حيث إن هذا السبب مردود أولا بما جاء فى الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أن الطاعن كان مسلما بصحة إمضاءه على السند المؤرخ فى ٢١ من يونيه سنة ١٩٤٢ إذ لم يطعن إلا فى قيمة المبلغ الوارد به وذكر أن صحته ٤٠ ج لا ١٤٠ ج وأن رقم ١ فى خانة المئات أضيف بطريق التحشير وأنه بان للمحكمة من المضاهاة التى أجرتها فى ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ أن الرقم الهندى المكون للعدد ١٤٠ مكتوب بطريقة طبيعية وليس فيه تحشير كما أنه مكتوب بالحروف بطريقة طبيعية وأن رواية المطعون عليها الثانية تأيدت بالإقرار المقدم من حسن مصطفى فى القضية المضمومة رقم ٣٥ سنة ١٩٤٥ كلى سوهاج بأن السند المحرر بمبلغ ١٤٠ ج صحيح ومكتوب بخطه صلبا وتوقيعا — وبما أضافه الحكم المطعون فيه الى ذلك من أن المحكمة الاستئنافية ندبت خبيرا أثبت فى تقريره صحة السند المذكور ، وتلك أسباب تؤدى الى النتيجة التى خلصت إليها المحكمة وليس فيها خطأ فى القانون ذلك بأن للمحكمة فى دعوى التزوير أن تتخذ من أوراق الدعوى والوافائع المطروحة عليها قرائن تؤيد بها ما ارتأته من صحة الإمضاء المطعون فيها وما ورد فى هذا السبب ليس فى حقيقته إلا جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل مما يستقل به قاضى الموضوع — أما قول الطاعن بأن القضية رقم ٣٥ سنة ١٩٤٥ كلى سوهاج المقول بأن حسن مصطفى قدم فيها إقرارا بصحة السند المطعون فيه لم تكن مضمومة لأوراق الدعوى أثناء نظرها استئنافيا فهو قول عار عن الدليل .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(٥٣)

### القضية رقم ٢٩١ سنة ٢٠ القضية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلمي وكيل المحكمة وبحضرات حضرات الأماتذة صليان ثابت  
ومجد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وأحمد العرومي المستشارين :

نقض . طعن . موضوع الدعوى هو طلب تملك بطريق الشفعة . وجوب اختصاص البائع  
والمشتري في جميع مراحلها . اختصاص المشتري وحده دون البائع الذي كان حاضرا في الاستئناف  
الطعن غير مقبول شكلا .

جرى قضاء محكمة النقض بأنه إذا كان موضوع الدعوى هو طالب تملك  
بطريق الشفعة فإنه يلزم لقبولها اختصاص البائع والمشتري في جميع مراحلها . وإذا  
فتم كان الطاعن لم يختصم في طعنه غير المشتري وحده دون البائعة التي كانت  
حاضرة في الاستئناف فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

### الوقائع

في يوم ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة بني سويف  
الابتدائية الصادر بهيئة استئنافية في ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٠ في القضية رقم ٦٣  
سنة ١٩٥٠ س — وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا  
وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه والحكم بالطلبات الميمنة بعريضة الدعوى  
الابتدائية أو إحالة الدعوى على دائرة أخرى للفصل فيها مجددا .

وفي ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليه بتقرير الطعن — وفي ٢٨  
منه أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليه بالطعن وصورة مطابقة للأصل  
من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن صمم فيها على طلباته الميمنة  
بتقرير الطعن مع إلزام المطعون عليه بجميع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة



وحافضة مستنداته — وفي ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ أودع المطعون عليه مذكرة بدفاعه طالب فيها رفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي يوم ١١ من يونيو سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بعدم قبول الطعن شكلا مع إلزام الطاعن بالمصروفات .

وبجاسة أول يناير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامى المطعون عليه والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتيهما — والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامى عن المطعون عليه والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث أن مجمل الوقائع أن الطاعن رفع الدعوى على السيدة روحية محمد الخربوطلى والمطعون عليه طالبا الحكم بأحقية فى أن يأخذ بالشفعة العقارين المبيينين بعقد البيع الصادر فى ١٩٤٣/٧/٢١ من روحية محمد الخربوطلى إلى المطعون عليه . وقد قضت محكمة أول درجة بأحقية الطاعن فى أخذ ال ٢٤ قيراط و ١٠ أسهم المبينة الحدود والمعلم بتقرير الخبير وبعريضة الدعوى بالشفعة فى مقابل الثمن ومقداره ٧٠ جنيه و ١٤٩ مليا والملحقات القانونية . فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٩٥٠/٦٣ بنى سويف ضد الطاعن والبااعة له الآنف ذكرها . فقضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبسقوط حق الطاعن فى الأخذ بالشفعة — فقرر الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن النياية العامة دفعت بعدم قبول الطعن شكلا لأن الطاعن لم يختصم فيه إلا المطعون عليه — المشتري — دون البائعة حالة أن الدعوى شفعة يوجب القانون أن تقوم بين أطراف ثلاثة الشفيع والبائع والمشتري حتى تكون مقبولة .

ومن حيث إن هذا الدفع في محله لأن موضوع الدعوى هو طلب التملك بطريق الشفعة وكان لزاما لقبولها اختصاص البائع والمشتري في جميع مراحلها على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، ولما كان الطاعن لم يختصم في طعنه غير المشتري وحده دون البائعة التي كانت حاضرة في الاستئناف فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٣

(٥٤)

القضية رقم ٢٣٥ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين :

قوة الأمر المقضى . بيع . قسمة . بيع الشريك حصته في الملك الشائع بعد رفع دعوى القسمة وقيام المشتري بتسجيل عقد البيع قبل انتهاء إجراءات القسمة . عدم تمثيل البائع للمشتري . الحكم الصادر بتخصيص كل من الشركاء بنصيب مفرز . لاجبة له على المشتري الذي لم يمثل في الدعوى .

الشريك في ملك شائع الذي يتصرف في حصته الشائعة بعد رفع دعوى القسمة لا يعتبر ممثلاً للمشتري منه متى سجل هذا الأخير عقد شرائه وانتقلت إليه بذلك ملكية الحصة المباعة قبل انتهاء إجراءات القسمة . واذن فمتى كان أحد الشركاء في ملك شائع رفع دعوى بفرز وتجنب نصيبه في هذا الملك وأثناء سير الدعوى اشترى المطعون عليهما الأولان الحصة الشائعة لأحد الشركاء وأرادا التدخل في دعوى القسمة فرفضت المحكمة تدخلهما بناء على اعتراض أحد الشركاء ، وسارت إجراءات القسمة في غير مواجتهما ، فلا يكون الحكم الصادر في دعوى القسمة المشار إليها بتخصيص كل من طالبي القسمة بنصيب مفرز حجة عليهما .

### الوقائع

في يوم ٢٣ من يولييه سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة طنطا الابتدائية الصادر بهيئة استئنافية في ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٠ في القضية رقم ٣١٤ سنة ١٩٥٠ — وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على دائرة أخرى للفصل فيها مجدداً مع إلزام المطعون عليهما الأولين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .



وفي ٣٠ من يولييه و ٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليهم بتقرير الطعن وفي ٩ من أغسطس أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليهم بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافضة بمستنداته — وفي ٢٦ منه أودع المطعون عليهما الأولان مذكرة بدفاعهما مشفوعة بمستنداتهما طلبا فيها رفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة — وفي ٣١ منه أودع المطعون عليه الثالث مذكرة بدفاعه طالب فيها رفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات وأتعاب المحاماة .

وفي ٢٤ من يولييه سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعن بالمصروفات .

وبجلسة ٨ من يناير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطاعن والمطعون عليهما الأول والثاني والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطاعن والمطعون عليهما الأول والثاني والنيابة العامة وبعد المداولة من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكائية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطاعن تتحصل في أنه في ١٥/٦/١٩٣٤ أقامت السيدة زليخة هانم حكمت الدعوى المدنية رقم ٣٠٠٨ لسنة ١٩٣٤ محكمة بندر الحيزة الجزئية بفرز وتجنيب نصيبها فيما تركه زوجها المرحوم السيد حسين عبد الهادي القصبي واختصمت فيها شركاءها في التركة ومنهم المطعون عليه الثالث والسيد عبد الهادي القصبي ولى الطاعن وفي ١٤/١٠/١٩٤٠ تدخل المطعون عليهما الأولان وآخرون خصوما نوالث في الدعوى استنادا إلى أنهم يمتلكون مقادير معينة من التركة اشتروها من بعض

الشركاء على الشيوع وفي ١٩٤١/١/٢١ أصدرت محكمة الجيزة حكماً بقبول تدخلهم وإعادة الأمور إلى نصابها لإجراء القسمة في مواجهم واستأنفت السيدة زليخة هذا القرار . وفي ١٩٤١/٦/٣٠ قضت محكمة مصر الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية في الاستئناف رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٤١ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في هذا الخصوص وبإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لإجراء القرعة استناداً إلى أن دعوى القسمة قد انتهت فملا بين الشركاء بالحكم النهائي الصادر من محكمة استئناف مصر في ١٩٤٠/١٠/٢٣ بأعتماد القسمة والتصديق عليها وإلى أنه لم يبق إلا إجراء القرعة ولا يتحمل هذا الإجراء تدخل الخصوم الثالث فيه لأن حقوقهم لا تتأثر بالفصل في الدعوى وأن لهم الاعتراض على حكم القسمة لو تبين أنه وقع عليهم ضرر عند تنفيذه . وفي ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤١ قضت محكمة الجيزة الجزئية بتخصيص كل من المتقاسمين بالنصيب المبين بأسباب حكمها . وفي الأول من يولييه سنة ١٩٤٥ أقام المطعون عليهما الأولان على ولي الطاعن والمطعون عليه اثبات الدعوى المدنية رقم ٢٠٦٦ لسنة ١٩٤٥ محكمة بنادر طنطا الجزئية بطلب تثبيت ملكيتهما إلى ٧٠ متر و٢٩ سنتي شيوعاً في قطعة أرض فضاء مساحتها ٤٢١ متراً و٧٦ سنتيمتر مبنية بصحيفة الدعوى وإلغاء محضر التسليم الذي نفذ في ١٩٤٤/٩/١٦ على الأرض المذكورة التي وقعت في نصيب الطاعن بموجب حكم القسمة واستند المطعون عليهما الأولان إلى أنهما اشتريا المقدار المتنازع عليه من المطعون عليه الثالث بموجب عقد بيع حرر في ٢٢ من يناير سنة ١٩٣٨ وسجل في ٢٦ من يناير سنة ١٩٣٨ ودفع ولي الطاعن بأن بيع المطعون عليه الثالث للمطعون عليهما الأولين هو بيع على الشيوع في عقار معين فهو موقوف على نتيجة القسمة وغير نافذ في حقه إذ وقعت الأرض المباعة لها في نصيبه بموجب حكم القسمة . وإذا وقع في حصة البائع نصيب آخر غير ما باعه وأن ليس للمطعون عليهما الأولين إلا الرجوع على البائع لما بفسخ عقد البيع ورفض المبيع . وفي ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بطايات المطعون عليهما . فاستأنف الطاعن هذا الحكم عند بلوغ رشده وقيد استئنائه رقم ٣١٤ لسنة ١٩٤٨ استئناف محكمة طنطا الابتدائية التي قضت ٢٩ في ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٠ بالتأييد أخذاً بأسباب حكم محكمة أول درجة فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض

ومن حيث أن الطعن بنى على سببين ينعى الطاعن في أولهما على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون ذلك بأن المحكمة قضت بتثبيت ملكية المطعون عليهما الأولين للمقدار المتنازع عليه استنادا إلى صحة المبيع الصادر لهما من المطعون عليه الثالث مع أنه بيع على الشيوع في عقار محدد من عقارات تركته المرحوم السيد حسين القصبي وحكمه أن يكون موقوفا على نتيجة القسمة بين الورثة الشركاء في الملك ويعتبر غير نافذ إن وقعت الأرض المبيع جزء شائع منها في نصيب غير البائع للمطعون عليهما الأولين وقد وقع المقدار المبيع لهما في حصة الطاعن بمقتضى حكم القسمة الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤١ فما كان يجوز إهدار حجة هذا الحكم والقضاء بتثبيت ملكية المطعون عليهما الأولين للأرض المبيعة لهما وأما ما ينسبه المطعون عليهما المذكوران إلى ولي الطاعن من أنه قرر باستعداده للوفاق على ما صدر من تصرفات من بعض الورثة فسابق على تدخل المطعون عليهما الأولين في دعوى القسمة وكان ذلك بشرط موافقة جميع الشركاء .

ومن حيث أن هذا السبب مردود في شقه الأول بما قرره الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أن إجراءات القسمة اتخذت في غير مواجهة المطعون عليهما الأولين خلافا لما تقضى به المادة ٥٢٢ مدني قديم التي توجب أن ترفع دعوى القسمة في مواجهة جميع الشركاء على الشيوع ويعد منهم المشتري بعقد مسجل لحصة أحد المالكين على الشيوع وإلا كانت القسمة باطلة بالنسبة إلى هذا المشتري وأنه لاحق للطاعن في التمسك بالحكم الصادر في دعوى القسمة لأنه لا يسرى على المطعون عليهما الأولين بعدم تمثيلهما فيها — وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ذلك بأن الشريك في ملك شائع الذي يتصرف بالبيع في حصته الشائعة بعد رفع دعوى القسمة لا يعتبر ممثلا للمشتري منه متى سجل هذا الأخير عقد شرائه وانتقلت إليه بذلك ملكية الحصة المبيعة قبل انتهاء إجراءات القسمة ومن ثم لا يكون الحكم الصادر في دعوى القسمة المشار إليها بتخصيص كل من طالبي القسمة بنصيب مفرز حجة على المطعون عليهما الأولين اللذين لم يمثلوا في تلك الدعوى بعد أن انتقلت إليهما ملكية الحصة المبيعة لهما من المطعون عليه



الثالث وأرادا التدخل في دعوى القسمة فرفضت المحكمة تدخلهما بناء على اعتراض أحد الشركاء وسارت إجراءات القسمة في غير مواجهةهما ، ومردود في شقه الثاني بأن الحكم لم يقيم قضاءه على إقرار ولي الطاعن السالف الذكر .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم شابه القصور إذ لم يرد على دفاع الطاعن بأن البيع الصادر من المطعون عليه الثالث للطعون عليهما الأولين هو بيع موقوف على القسمة وقد وقع باطلا لوقوعه بالقسمة في غير نصيب البائع لهما ، ولا على دفاعه بأن ما نسب إلى وليه من استعداده في المذكرة المقدمة منه في دعوى القسمة بالموافقة على تصرفات بعض الورثة إنما كان سابقا على تدخل المطعون عليهما الأولين في دعوى القسمة وكان ذلك بشرط موافقة جميع الشركاء ومن حيث أن ما ورد بهذا السبب إنما هو ترديد للسبب الأول بشقيه وقد سبق الرد عليه .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

(٥٥)

## القضية رقم ٣٢٧ سنة ٢ . القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات الأساتذة : سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين .

( أ ) نقض . طعن . حكم صادر في ظل قانون المرافعات القديم . فصله فصلا قطعيا نهائيا في بعض نقط من النزاع . جواز الطعن فيه استقلالا .

( ب ) نقض . طعن . اعلان . عدم إثبات المخضر الخطوات التي سبقت تسليم صورة الحكم إلى شيخ البلد . بطلان الاعلان . عدم جواز اعتباره مبدأ لدريان ميعاد الطعن .

( ج ) حكم . القبول المانع من الطعن . شرطه . حضور الخصم أمام الخبير وإبداء دفاعه تنفيذ الحكم واجب النفاذ . هذا العمل غير قاطع الدلالة في الرضاء بالحكم . بقاء حق الخصم في الطعن في هذا الحكم .

( د ) وكالة . جواز اتفاق الماقيدين على استمرارها رغم وفاة أحدهما . هذا الاتفاق قد يكون صريحا أو ضمينا . مثال .

( هـ ) وكالة . حوالة بقصد التحصيل وتسديد المبلغ المتحصل للذير . صاحب الوكيل مع المدين يتنازله عن جزء من الدين . اعتبار الحكم أن الوكيل مسئول عن الضرر الذي لحق الموكل بسبب هذا الصلح . لا خطأ . القول بأن هذه الحوالة هي اشتراط لمصلحة للذير . غير صحيح في القانون .

( و ) تقادم . وقف التقادم . النزاع على قيام عقد أو فسخة بمقد لا حق أمام القضاء . واقف للتقادم لا قاطع له . حكم . تسببه . خطؤه في اعتبار هذا النزاع قاطعا للتقادم في غير الحالات المنصوص عليها قانونا في حين أنه واقف له . لا يستوجب نقضه متى كان يمكن إقامته تطبيقا لأحكام وقف التقادم .

( ز ) حكم . تسببه . تمسك الطاعن في صحيفة استئنافه بأن المبلغ الذي حكم به عليه هو تعويض لا يستحق إلا بعد اعذاره وأن الاعذار لم يحصل . عدم تمسكه بهذا الدفاع في مذكرته الختامية وقصر دفاعه على أنه أوفى بالمبلغ . اغفال الحكم الرد على الوجه المشار إليه . لا قصور .

( ح ) حكم . تسببه . قضاؤه بتدب خير لتصفية الحساب بين الطاعن والمطعون عليه . تمسك الطاعن بأنه أوفى بمبالغ بموجب وصولات . عدم تناول الحكم هذا الدفاع . لا يمييه متى كان المستفاد من أسبابه أنه أرجأ الفصل فيه إلى ما بعد تقديم الخبير تقريره .

١ — متى كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه قضى — أولا — برفض الدفع المقدم من الطاعن بسقوط الحق في المطالبة لمضى أكثر من خمس عشرة سنة — وثانيا — بالنسبة للمطعون عليهم عدا الأول برفض الدعوى — وثالثا — بالنسبة للطاعن وقبل الفصل في موضوع الدعوى بتدب خير لأداء المأمورية الميمنة بأسباب ذلك الحكم ، ومن ثم فهو فيما قضى فيه من ذلك كله قطعي نهائي يقبل الطعن بطريق النقض استقلالا ، إذ صدر في ظل قانون المرافعات القديم الذي كان الطعن وفقا له جائزا في الأحكام القطعية .

٢ — متى كان المحضر لم يثبت في محضره الخطوات التي سبقت تسليم صورة الحكم إلى شيخ البلد ، فإن هذا الاعلان يكون باطلا ولا يصح اعتباره مبدأ لسريان ميعاد الطعن .

٣ — إذا كان حضور الخصم أمام الخبير وإبداء دفاعه إنما كان تنفيذا لحكم واجب التنفيذ ، فإنه يكون غير قاطع الدلالة في رضاء هذا الخصم بالحكم ، إذ قد يكون مجرد إذعان لما لا سبيل إلى الحيلولة دون المضي فيه . كما يكون في غير محله الدفع بعدم قبول طعنه في هذا الحكم لسبق رضائه به .

٤ — للعاقدين أن يتفقا على أن تستمر الوكالة رغم وفاة أحدهما على أن تنتقل التزامات المتوفى منهما إلى ورثته وهذا الاتفاق كما يكون صريحا قد يكون ضمنيا وإقاضي الموضوع استخلاص الاتفاق الضمني من ظروف العقد وشروطه بأن تكون الوكالة لمصلحة الموكل والغير مثلا ، وإذن فمتى كان الواقع هو أن المطعون عليه الأول تعهد بموجب عقد رسمي بأن يتنازل عن دين له قبل باقي المطعون عليهم إلى مورث الطاعن ونص في الاتفاق على أن هذا التنازل هو لأجل تحصيل المبلغ من المدينين ودفعه إلى الطاعن الذي يدين المطعون عليه الأول بأكثر منه وكان الحكم المطعون فيه قد كيف هذا الاتفاق بأنه وكالة تعلق بها حق الغير وليس للموكل سحبها أو إسقاطها بغير رضائه وقبول هذا الغير ، فإن هذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون .



٥ — متى كان الطاعن قد قام بالصلح مع المدينين تنفيذًا للوكالة المشار إليها فإنه يكون صحيحًا مارتبه الحكم على التكييف الذي انتهى إليه من مسئولية الطاعن إذا ما ثبت أنه في صاحبه معهم أضر بالموكل بأن تنازل عن جزء من دين المحال عليهم مما يجب أن يقدم عنه حسابًا على اعتبار أن التحويل كان على سبيل التحصيل . أما القول بأن حقيقة العملية هي اشتراط المصاحبة الغير وهو هنا الطاعن فينتفيء ان الاتفاق لا ينحول الطاعن حقا مباشرا قبل ورثه في استيفاء دينه منه .

٦ — النزاع على عقد أمام القضاء من شأنه وقف سريان التقادم على الالتزامات المترتبة على هذا العقد لا انقطاعه متى كان لم يتوافر سبب من أسباب الانقطاع القانونية . إلا أن الحكم وإن كان قد أخطأ إذ اعتبر مدة النزاع في العقد أمام القضاء قاطعة للتقادم لا واقفة له فإن هذا الخطأ لا يضره إذا كانت النتيجة التي انتهى إليها صحيحة تطبيقًا لأحكام وقف التقادم .

٧ — إذا كان الطاعن قد تمسك في صحيفة استئنائه في خصوص مبلغ كان يطالبه به المطعون عليه الأول — لاخلاله بالتزاماته بأنه في حقيقته تعويض لا يستحق إلا بعد اذاره وأنه لم يوجه إليه اذارا ، وكان لم يتمسك بهذا الوجه من دفاعه في مذكرته الأخيرة أمام محكمة الاستئناف وإنما قال إنه سدد هذا المبلغ إلى المطعون عليه الأول ، فإن في هذا ما يفيد تركه التمسك بالوجه المشار إليه ويكون النعي على الحكم بالقصور لعدم تناوله هذا الدفاع على غير أساس .

٨ — متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بنسب خير لتصفية الحساب بين الطاعن وبين المطعون عليه الأول لم يتناول مادفع به الطاعن من أنه أوفى بمبالغ إلى المطعون عليه الأول بموجب وصولات خصما من الدين الذي يطالبه به وكان المستفاد من أسباب الحكم أنه أرجأ الفصل في هذا الدفاع إلى ما بعد تقديم الخبير تقريره فإن النعي عليه بالقصور في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

## الوقائع

في يوم ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف الاسكندرية الصادر في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ في الاستئناف رقم ٢٢٣/٢ ق — وذلك بتقرير طالب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على دائرة أخرى للفصل فيها مجددا مع إلزام المطعون عليهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ٢٦ و ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليهم بتقرير الطعن . وفي ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليهم بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداته — وفي ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ أودع المطعون عليه الأول مذكرة بدفاعه طلب فيها رفض الطعن شكلا وإلزام الطاعن بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وفي ٢٧ منه أودع باقي المطعون عليهم مذكرة بدفاعهم مشفوعة بمستنداتهم طلبوا فيها أولا الحكم بقبول الدفع الفرعي الأول ورفض الطعن شكلا ، ثانيا : احتياطا بقبول الدفع الفرعي الثاني . ثالثا : من باب الاحتياط الكلى برفض الطعن موضوعا وإلزام الطاعن بالمصروفات وأتعاب المحاماة . وفي ١١ من يناير سنة ١٩٥١ أودع الطاعن مذكرة بالرد — وفي ٢٥ منه أودع المطعون عليهم عدا الأول مذكرة بملاحظاتهم على الرد .

وفي ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها برفض الدفع بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد وقبوله شكلا ، وكذلك برفض الدفع بعدم قبوله لقبول الطاعن الحكم المطعون فيه ورفض الدفع بعدم جواز الطعن في الحدود المبينة بمذكرتها وفي الموضوع برفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات .

وبجلسة ٨ من يناير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامو الطاعن والمطعون عليهم والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومراقبة المحامين عن الطاعن والمطعون عليهم والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن المطعون عليه الأول دفع بعدم قبول الطعن شكلا استنادا إلى أن الدعوى مازالت منظورة أمام محكمة الاستئناف ولا يجوز الطعن في الحكم بطريق غير عادي مادام الطعن فيه بطريق عادي جائزا .

ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه قضى أولا برفض الدفع المقدم من الطاعن بسقوط الحق في المطالبة لمضى أكثر من خمس عشرة سنة وثانيا بالنسبة للمطعون عليهم عدا الأول برفض الدعوى قبلهم وثالثا بالنسبة للطاعن وقبل الفصل في موضوع الدعوى بنسب الخبير الحسابي الحكومي لأداء المأمورية الميمنة بأسباب ذلك الحكم وقد حدد الحكم المطعون فيه مأمورية الخبير وفقا للأسس الميمنة فيه وفصل في أسبابه كما سبق البيان في مسائل عديدة من أوجه النزاع الموضوعية ، فهو فيما قضى فيه من ذلك كله قطعي نهائي يقبل الطعن بطريق النقض إذ صدر في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ في ظل قانون المرافعات القديم وكان الطعن وفقا له جائزا في الأحكام القطعية .

ومن حيث إن المطعون عليهم عدا الأول دفعوا أيضا أولا بعدم قبول الطعن شكلا استنادا إلى أن الحكم المطعون فيه أعان إلى الطاعن في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ ولم يحصل التقرير بالطعن إلا في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بهدوء بعض الميعاد القانوني وثانيا بعدم جواز الطعن لرضاء الطاعن بالحكم المطعون فيه



وتنفيذه دون أى تحفظ ، إذ حضر أمام محكمة طنطا بعد أن أعيدت القضية إليها من محكمة الاستئناف وحضر أمام الخبير وقدم مذكرات بدفاعة دون أن يحتفظ لنفسه بحق الطعن فى الحكم الاستئنافية .

ومن حيث إن هذين الدفوعين مردودان أولا بأنه يبين من الاطلاع على ورقة إعلان الحكم المطعون فيه إلى الطاعن أن المحضر أثبت أنه انتقل لمحل إقامة أنطون أفندى عريضة المقيم بطنطا بشارع ماهر باشا وأعلنه بالحكم مخاطبا مع شيخ البلد "لغيا به وغلق مسكه" وقد دفع الطاعن ببطلان هذا الاعلان ، ولما كان المحضر لم يثبت فى محضره انماطرات التى سبقت تسليم الصورة إلى شيخ البلد فان هذا الاعلان يكون باطلا ولا يصح اعتباره .بدأ لسريان ميعاد الطعن ومردودان ثانيا بأن حضور الطاعن أمام الخبير وإبداءه دفاعة إنما كان تنفيذا لحكم واجب التنفيذ فهو غير قاطع الدلالة فى رضاء الطاعن بالحكم إذ قد يكون مجرد إذعان لما لا سبيل إلى الجبلولة دون المضى فيه .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث ان الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وباقى أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧١٦ سنة ١٩٢٥ كلى طنطا على المطعون عليه الأول يطالبه بدين وانتهت هذه الدعوى صالحا .أقر بموجبه المطعون عليه الأول - محمد زكى الغنيمى - بمديونية للطاعن فى مبلغ ١٦٤٤ جنيهها تعهد بدفعه على ثلاثة أقساط متسارية مع الفوائد المنصوص عليها فيه - وفى ٢٨ من يناير سنة ١٩٢٨ اشترى انطون عريضة مورت الطاعن من المطعون عليه الأول ٤٣ فدان بعقد ابتدائى ورد فيه أن الثمن هو ١٥٠ جنيهها للفدان واتفق الطرفان على أن يدفع المشتري الثمن إلى بنك الأراضى والبنك العقارى وإلى الطاعن وفاء للديون التى لهم فى ذمة المطعون عليه الأول وما يتبقى منه يدفعه إلى البائع عند تحرير العقد النهائى فى خلال شهر . وفى مجلس العقد صدر إقرار من المشتري بالترم فيه أن يتخلى عن الصفقة إذا استطاع البائع أن يجد مشتريا بثمن يزيد على ١٥٠ جنيهها للفدان فى خلال سنتين فإن انقضت هذه المدة دون

أن يجد مشترى أصبح أنطون عريضة مالكها ملكية نهائية . بعد ذلك اتخذ البنك العقاري إجراءات التنفيذ على العين وأودع قائمة شروط البيع في ١٩ من إبريل سنة ١٩٢٨ — وفي أول أغسطس سنة ١٩٢٨ أبرم أنطون عريضة مع المطعون عليه الأول عقدا يتضمن التزام أنطون عريضة أن يدخل في مزاد ٣٢ فداناً و ٢٣ قيراطاً و ٦ أسهم المطروحة للبيع وأن يشتريها بثمن لا يزيد على ١٥٠ جنيتها للفدان فإذا كان الشراء بأقل من ١٥٠ جنيتها للفدان كان الفرق بين ثمن الشراء وال ١٥٠ جنيتها من حق المطعون عليه الأول وإذا زاد على ١٥٠ جنيتها كانت الزيادة مناصفة بين الطرفين وفي الحالتين لا يستحق المطعون عليه الأول هذا النصيب إلا بعد بيع الأطنان للغير . وجاء في البند الثاني من هذا العقد أن المطعون عليه الأول تعهد بأن يتنازل بمقدار يسمى عن دين مؤمن برهن بمقداره ٩١٦ جنيتها و ٤٨٠ لهما بخلاف الفوائد كان من عداه من المطعون عليهم مدينين به للبنك العقاري ودفعه المطعون عليه الأول للبنك وحل محله فيه بموجب عقد تنازل مؤرخ في ١٩ من يونيو سنة ١٩٢٥ كما تعهد بأن يسلم إلى أنطون عريضة عقد الرهن وقائمة التسجيل المجدد سنة ١٩٢٦ . ونص في الاتفاق على أن هذا التنازل هو لأجل تحصيل المبلغ من ورثة الحفنى محمد الغنيمى ودفعه إلى توفيق أنطون عريضة — الطاعن — الذى يداين المطعون عليه الأول بأكثر منه — وحدد للمزاد جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٢٨ وفيها رسا المزاد على شخص اسمه نقولا السمين بثمن مقداره ١٢٤ جنيتها للفدان وقرر هذا الأخير في اليوم التالى أن الشراء لحساب أنطون عريضة . نطالب المطعون عليه الأول مورث الطاعن بالفرق فلم يقبل فأقام عليه الدعوى رقم ٤٥٦ سنة ١٩٢٩ مدنى كلى طنطا . وطلب براءة ذمته من الدين الثابت بمقدار الصلح في القضية ٧١٦ سنة ١٩٢٥ وطالبات أخرى خاصة بمقدار الحلول . فقضى برفض الدعوى . فاستأنف المطعون عليه الأول بالاستئناف رقم ٦٢٨ سنة ٥٧ ق ، فقضى بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة ذمة المطعون عليه الأول من مبلغ ٨٠٣ جنيتها و ٩٤٩ لهما خصاً من قيمة مبلغ الصلح الحاصل في القضية ١٧٦ سنة ١٩٢٥ كلى طنطا وبإلزام تركة أنطون عريضة بأن تدفع إلى المطعون عليه الأول مبلغ ١٠٥ جنيتها و ٦٦٠ لهما وبرفض

باقى الطلبات بمحالتها التى هى عليها وذلك بالنسبة لمبلغ عقد الحمول . وطعن على هذا الحكم بطريق النقض وقضى برفضه فى الطعن رقم ٣٩ سنة ١٢ ق . وفى ٢٣ من يناير سنة ١٩٤٣ تصالح الطاعن مع ورثة الحفنى محمد الغنيمى بمقد ورد فيه أن الطاعن قبل أن يأخذ من الورثة المذكورين ١٥٠٠ جنيهها مقابل الدين المؤمن برهن موضوع عقد الحمول ونص فى البند الثالث على أن هذا المبلغ يشمل كل حساب بين الطرفين وأن الطاعن يتعهد بتسليم الورثة مستندات الدين جميعها مؤشرا عليها بالسداد بمجرد التوقيع على عقد الشطب واستلام مبلغ ٩٠٠ جنيهها الباقى له . وفى نفس اليوم تعهد الورثة فى ورقة أخرى بأن يسلموا الى الطاعن الإيصالات المبينة فى الحكم الاستئنافى الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٣٦ وذلك بعد تسلمهم مستندات الدين مؤشرا عليها بالرفاء . ويبرهن من الاطلاع على الصورة الرسمية للحكم المذكور المقدمة ضمن أوراق الطعن أن ورثة الحفنى عارضوا فى تنبيه نزع ملكية أعلامهم به المطعون عليه الأول فى ١٩ من أغسطس سنة ١٩٢٥ لأسباب منها أنهم ينازعون فى مديونيتهم بمبلغ ٩١٦ جنيهها موضوع عقد التنازل والحلول واستندوا إلى محضر جرد قدم إلى المجلس الحسبى بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٢١ من المرحوم محمد الغنيمى مورث محمد زكى الغنيمى المطعون عليه الأول يدل على أن قيمة الدين الذى على تركة المرحوم حفنى الغنيمى للبنك العقارى حتى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ هو مبلغ ١١٥٠ جنيهها كما استندوا إلى أربعة إيصالات تاريخها بعد سنة ١٩٢١ منها اثنان صادران من البنك العقارى واثنان بتوقيع محمد زكى الغنيمى المطعون عليه الأول وقيمة هذه الإيصالات ٦١١ جنيهها وحكت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف القاضى برفض المعارض فى التنبيه وورد فى أسباب حكمها أنه باستئصال المبلغ المذكور من الدين المطالب به وقدره ٩١٦ جنيهها و ٤٨٥ مليا يتبقى قبل الحفنى مبلغ ٣٠٥ جنيهها و ٤٨٥ مليا بخلاف الفوائد مما ينحول الحق فى السير فى إجراءات نزع الملكية ويبرر تنبيه نزع الملكية المعارض فيه — وأقام ورثة الحفنى بعد ذلك الدعوى رقم ٧ سنة ١٩٤٤ بكل طنطا وطلبوا الحكم ببراءة ذمتهم من الدين المحول من المطعون عليه الأول إلى أنطون حنا عريضة



مورث الطاعن وبتعويض قدره. فدفع الطاعن الدعوى بأنه بتاريخ عقد الصلح تعهد الورثة بموجب ورقة خاصة بأن يسلموا إليه الإيصالات المشار إليها في الحكم الاستئنافي الصادر من محكمة الاسكندرية المختلطة في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٣٦ وهي الإيصالات التي يقول الورثة أنهم دفعوا بموجبها إلى محمد زكي الغنيمي المطعون عليه الأول ٦١١ جنيها وأن الصلح تم على هذا الأساس وأنهم لم يقدموا هذه الإيصالات ، فقضت المحكمة في ٢ من يونيو سنة ١٩٤٥ ببراءة ذمة الورثة و بالتعويض وورد في أسباب الحكم أن دفاع الطاعن لا محل له لأنه بالرجوع إلى عقد الصلح يبين أن الورثة تصالحوا مع الطاعن على مبلغ ١٥٠٠ جنيها مقابل جميع الديون المطلوبة له وأن ما يدعيه من أن الصلح تم بينه وبينهم على أساس أن دين البنك هو ٣٠٥ جنيها و ٤٨٥ مليا غير صحيح لخلو عقد الصلح مما يثبت هذا الإدعاء إذ شمل جميع الديون المطلوبة من الورثة بعبارة واضحة لا لبس فيها وأن الورثة لا ينكرون أنهم عارضوا في تنبيه نزع الملكية وقدموا إيصالات بمبلغ ٦١١ جنيها إلا أنهم لما تم الصلح بينهم وبين الطاعن لم يعد لهذه الإيصالات أية فائدة لديهم فتعهد بتسليمها للطاعن كطلبه . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٢٢٢ سنة ٢ ق استئناف الاسكندرية .

وفي ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٨ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به خاصة براءة الذمة وإلغائه بالنسبة للتعويض وورد في أسبابه أن ورثة الحفنى لم يقدموا الإيصالات إلا في ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٨ وأنه لا عبرة بما جاء في الحكم الابتدائي من أنه لم تعد لهذه الإيصالات فائدة إذ أن الطاعن عند اشتراطه على الورثة تسليم هذه الإيصالات قد تحقق من فائدتها لديه عند الحساب مع المطعون عليه الأول على هذا الدين وقيمة ما تبقى منه ، وأنه لذلك يكون كلا الطرفين قد قصر في القيام بما التزم به فلم يقم الطاعن بشطب الرهن ولم يقم الورثة بتسليم الإيصالات ومن ثم يكون التعويض لا محل له . وأقام المطعون عليه الأول الدعوى رقم ٢٦٧ سنة ١٩٤٣ كلى طنطا على الطاعن وباقي المطعون عليهم وهم ورثة المرحوم الحفنى محمد الغنيمي وطلب أولا براءة ذمته من باقي قيمة محض الصلح الحاصل في القضية رقم ٧١٦ سنة ١٩٢٥ كلى طنطا وإلزام الطاعن بأن يدفع إليه

مبلغ ٣٣٦ جنيهها و ٢٢٦ مليا وثانيا الزام الطاعن من ماله الخاص وباقي المطعون عليهم متضامنين بأن يدفعوا إلى المطعون عليه الأول من تركة مورثهم المرحوم الشيخ حنفى مبلغ ٢٦٤٤ جنيهها و ٦٦٦ مليا ومحو جميع الآثار المترتبة على اتفاق الطاعن مع باقي المطعون عليهم وأسس دعواه على أن الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٦٦٨ سنة ٥٧ ق سجل على مورث الطاعن تقصيره فى التزاماته بشأن عقدي ٢٨ من يناير سنة ١٩٢٨ وأول أغسطس سنة ١٩٢٨ وأن المورث المذكور لم يودع كامل الثمن الذى رسا به مزاد الأتيان عليه بل استبقى منه ٢٠٠٠ جنيه وأدى ذلك إلى أن التوزيع لم يفتح إلا فى ٢٤ من فبراير سنة ١٩٣٠ فتحمل المطعون عليه الأول بمبالغ لم يكن يتحملها لولا فعل مورث الطاعن وهى الفوائد التى استحققت بسبب تأخره فى دفع كامل الثمن الذى رسا به المزاد عليه - وأن مجموع اللطاعن قبله بمقتضى محضر الصالح الحاصل فى القضية رقم ٧١٦ سنة ١٩٢٥ كلى طنطا مضافا إليه الفوائد عن خمس سنوات بواقع ٤٠٥ / ١ هو مبلغ ٢٠٧٢ جنيهها و ٤٠٠ مليا ومجموع ما على الطاعن له أى المطعون عليه الأول هو قيمة ما قضى به الحكم الصادر فى القضية ٦٦٨ سنة ٥٧ ق وقيمة ما أضاعه مورث الطاعن بسبب تأخره فى تنفيذ اتفاقه وتنفيذ عقد الحلول الصادر له بقصد التحصيل فى أول أغسطس سنة ١٩٢٨ ومجموع هذه المبالغ ٤٩٦٨ جنيهها و ٣٠٩ مليا ينقص منه المبلغ الذى يستحقه الطاعن فيكون باقيا للمطعون عليه الأول مبلغ ٢٨٩٥ جنيهها و ٩٠٩ مليا وأن ورثة الحنفى مسئولون بالتضامن مع الطاعن عما نقص عن المبلغ الثابت فى عقد الحلول - ودفع الطاعن الدعوى بسقوط الحق فى المطالبة بقيمة ما أضاعه مورثه بسبب تأخره فى تنفيذ التزامه لمضى أكثر من خمس عشرة سنة على عقد الاتفاق المبرم فى ٢٨ من يناير سنة ١٩٢٨. ودفعها المطعون عليهم عدا الأول بأنهم أودعوا مبلغ ١٥٠٠ جنيه الذى التزموا به طبقا لمحضر الصالح . وفى ٢ من يونية سنة ١٩٤٥ حكمت المحكمة أولا برفض الدفع المقدم من الطاعن بسقوط الحق فى المطالبة لمضى أكثر من خمس عشرة سنة وثانيا بالنسبة للمطعون عليهم عدا الأول برفض الدعوى قبلهم وثالثا بالنسبة للطاعن وقبل الفصل فى الموضوع بنسب الخبير الحسابى الحكومى صاحب الدور لأداء المأمورية الميمنة بأسباب ذلك الحكم مؤسسة قضاءها على أن

الحق في المطالبة لم يسقط لانقطاع المدة بسبب قيام النزاع على العقدين المحررين في ٢٨ يناير سنة ١٩٢٨ وأول أغسطس سنة ١٩٢٨ في الدعوى رقم ٦٦٨ سنة ٥٧ ق الاسكندرية التي قضى فيها بقيام العقدين واعمالهما معا وأن القيد الثاني معطل لا نقد الأول وليس ناسخا له . وأن الطاعن لذلك يكون مسئولا عما يكون قد ضاع على المطعون عليه الأول من ١٩٢٨/١٠/٢٤ تاريخ رسو المزاو وهو التاريخ الذي قضى حكم محكمة الاستئناف باعتباره تاريخ الوفاء بتعهدات مورث الطاعن لغاية ٣٠ مارس سنة ١٩٣٠ تاريخ فتح التوزيع وذلك بسبب تقصير المورث في تنفيذ تعهداته بعدم مبادرته إلى دفع باقى الثمن اراسى به المزاو عليه وما ترتب على ذلك من فوائد ومصاريف استحققت بسبب ذلك - وأن تحويل عقد الحلول كان بقصد التحصيل وكل تقصير يترتب عليه ضياع أى مبلغ من أصل وملحقات يسأل عنه مورث الطاعن وباتالى الطاعن وارثه الوحيد ولا يشفع له أنه تصالح مع المطعون عليهم عدا الأول فى نظير مبلغ ١٥٠٠ جنيه إذا كانت نتيجة الحساب تزيد على هذا المبلغ الأخير وهو بحسب قول المطعون عليه الأول تبلغ بعد إضافة الفوائد المتجمدة للمبلغ المحو من تاريخ التحويل مبلغ ٢٥٦١ جنيها و ٤٩٦ مليا والطاعن مسئول عن ذلك لأن الوكيل يسأل عن تقصيره الجسيم - وأن ما يزعمه المطعون عليه الأول من حصول غش فى الصلح الذى تم بين الطاعن وباقى المطعون عليهم لا دلائل عليه وكل ماله هو الرجوع على وكيله إذا ما ثبت تقصيره الجسيم وأنه يتعين نذب خبير لتحديد ما يستحقه المطعون عليه الأول قبل الطاعن سواء فى ذلك قيمة المبالغ التى ضاعت على المطعون عليه الأول بسبب تقصير مورث الطاعن فى التزاماته قبله وفى تأخره فى دفع الثمن الذى رسا به المزاو عليه فى المدة من ١٩٢٨/١٠/٢٤ لغاية ١٩٣٠/٣/٣٠ وفيما ضاع على المطعون عليه الأول من قيمة عقد الحلول المحو إلى مورث الطاعن بقصد التحصيل بعد إضافة الفوائد المتجمدة طبقا لعقد الرهن مع البنك لغاية رفع لدعوى فى ١٩٤٣/٢/٢٩ ثم تصفية الحساب بين الطرفين باحتساب مال كل منهما قبل الآخر . فاستأنف الطاعن وقيد استئنافه برقم ٢٢٣ سنة ٢ ق واستأنف المطعون عليه الأول وقيد استئنافه برقم ١٦١ سنة ١ ق . وفى ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ حكمت محكمة استئناف الاسكندرية فى موضوع



الاستثنائيين بتأييد الحكم الابتدائي مع تحديد مأمورية الخبير وقتئذ للائسس المبينة في أسباب حكمها وأخذت بأسباب الحكم الابتدائي وقالت عن التنازل الصادر من المطعون عليه الأول إلى مورث الطاعن عن عقد الحلول أنه ليس حوالة ناقلة للملكية بل هي حوالة للتحويل فهي وكالة لا تسقط بوفاة مورث الطاعن إذ تعلق بها حق الغير وهو الطاعن ، وقالت عن دعوى الطاعن قبل ورثة حفي أنهم قاموا بتقديم الإيصالات التي تعهدوا بتقديمها في الورقة الممككة لعقد الصلح وذلك في القضية ٢٢٢ سنة ٢ ق الاسكندرية فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب يتحصل أولها في أن الحكمين الابتدائي والاستثنائي أخطأ في القانون إذ كيفاً عقد أول أغسطس سنة ١٩٢٨ بأنه كان للتحويل مع أن العقد هو اشتراط لمصاحبة الغير قصد به إجراء مقاصة في حدود المبلغ الأقل بين الدين المتنازل عنه في عقد الحلول ودين الطاعن قبل المطعون عليه الأول وينبئ على ذلك أن يرجع تاريخ المقاصة إلى تاريخ إبرام العقد سنة ١٩٢٨ ، وإذ قرر الحكم الاستثنائي أن هذه الوكالة لا تنقضي بوفاة الوكيل لتعلق حق الغير بها مع أن الوكالة تنقضي في كل الأحوال بالوفاة ، وإذ رفض الحكمين الدفع بسقوط الحق في المطالبة بمقولة إن العقد كان محل نزاع في دعوى سابقة ترتب عليه انقطاع التقادم مع أن أسباب الانقطاع محصورة في القانون وإس منها تقديم العقد والاستناد إليها أمام القضاء .

ومن حيث إن هذا السبب بجميع وجوهه مردود أولاً بأن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع باعتبار عقد أول أغسطس سنة ١٩٢٨ فيما يخص بالتنازل الحاصل من المطعون عليه الأول إلى مورثه عن عقد الحلول — هو اشتراط لمصاحبة الغير بل كان دفاعه في هذا الخصوص أمامها أن الاتفاق على هذا التنازل إنما كان حوالة كاملة انتقلت بها ملكية الدين المتنازل عنه أو وفاء بمقابل وتمسك المطعون عليه الأول بأنها حوالة على سبيل التحويل وقد أقرته المحكمة على هذا النظر وهذا منها تكييف لا خطأ فيه إذ لم تخرج المحكمة فيه عما تحمله عبارة التنازل — وقد

أبدى الدفع بأن الوكالة تنقضى بالوفاة ولا تستمر مع وارث الوكيل من المطعون عليه الأول لا من الطاعن فرد الحكم على هذا الدفاع بقوله "إن حجة محمد أفندى زكى الغنيمى بأن هذه النيابة قد سقطت بوفاة مورث توفيق أفندى يرد عليها بأن هذه النيابة قد تعلق بها حق الغير وهو توفيق أفندى ومن ثم فليس لمحمد أفندى زكى الغنيمى سحب هذه النيابة أو إسقاطها بأى حال من الأحوال بغير رضا وقبل هذا الغير". وهذا الذى قرره الحكم صحيح — ذلك بأن للعاقدين أن يتفقا على أن تستمر الوكالة رغم وفاة أحدهما على أن تنتقل التزامات المتوفى منهما إلى ورثته وهذا الاتفاق كما يكون صريحا قد يكون ضميا — ولقضى الموضوع استخلاص الاتفاق الضمنى من ظروف العقد وشروطه — بأن كانت الوكالة لمصلحة الموكل والغير كما هو الحال فى الدعوى — وقد قام الطاعن فعلا بالصالح مع ورثة الحفى تنفيذاً لهذه الحوالة ومن ثم يكون صحيحاً ما رتبته الحكم على هذا التكييف من مسئولية الطاعن إذا ما ثبت أنه فى صلحه معهم أضر بالميل بأن تنازل عن جزء من دين المحال عليه مما يجب عليه أن يقدم عنه حساباً على اعتبار أن التحويل كان على سبيل التحصيل — أما القول بأن حقيقة العملية هى اشتراط لمصلحة الغير وهو هنا الطاعن فينفىه أن الاتفاق لا ينحول الطاعن حقاً مباشراً قبل والده فى استيفاء دينه منه — ومردود ثانياً بأن الحكم إذ قضى بعدم سقوط الحق فى المطالبة بمضى المدة قد انتهى إلى نتيجة صحيحة — ذلك بأن النزاع على عقدى يناير وأغسطس سنة ١٩٢٨ أمام القضاء من شأنه وقف سريان التقدم على الالتزامات المترتبة على العقدين ولم تكتمل المدة المسقطه للحق بعد أن فصل نهائياً فى أمر هذين العقدين .

ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل فى أن الحكم شابه القصور . ذلك بأن المطعون عليه الأول كان يطالب بمبلغ ٥٤٩ م و ٤٠٥ ج بزعم أن مورث الطاعن تسبب فى خسارته لتأخره فى الوفاء بالتمن الذى رسا به المزداد عليه ودفع الطاعن هذا الطلب بأن هذا الحق قد سقط بالتقدم وأنه فى الواقع تعويض والمطالبة بالتعويض لا تجوز إلا بعد الاعتذار ولم يحصل الاعتذار ، فرد الحكم على الدفع الأول دون الثانى — كما قدم الطاعن إيصالات تدل على قيام مورثه بدفع فوائد

التأخير عن الوفاء وبدفع باقى الثمن الذى رسا به المزاد عليه وبذلك يكون أوفى بالتزاماته — ولم تتناول المحكمة هذه الايصالات بالبحث .

ومن حيث إن هذا السبب مردود أولا بأن الطاعن وإن كان قد تمسك فى صحيفة استئنافه فى خصوص مبلغ ٥٤٩ م و ٤٠٥ ج الذى كان يطالبه به المطعون عليه الأول لاخلاله بالتزاماته بأنه فى حقيقته تعويض لا يستحق إلا بعد إعداره وأنه لم يصدر إليه إعدار إلا أنه فى مذكرته الأخيرة أمام محكمة الاستئناف والمقدمة صورتها الرسمية إلى هذه المحكمة لم يتمسك بهذا الوجه من دفاعه وإنما قل أن سدد هذا المبلغ بعضه للبك العقارى وبعضه لفلتوس أحد الدائنين وأنه بذلك تكون ذمته قد برئت منه مما يفيد تركه التمسك بالوجه المشار إليه ، ومردود ثانياً بأن الحكم ببندب الخبير لتصفية الحساب بينه وبين المطعون عليه الأول لا يحرم الطاعن من تقديم مالدیه من إيصالات للخبير تأييدا لدفاعه السالف الذكر فعدم تنازل الحكم بهذا الوجه من الدفاع ليس إغفالاً له يستوجب نقضه وإنما هو إرجاء للفصل فيه إلى ما بعد أن يقدم الخبير تقريره بنتيجة ما كلف به .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل فى أن منطوق الحكم يأنقض مع أسبابه إذ قضى بالزام الطاعن بقيمة عقد الحلول بعد إضافة الفوائد مع أنه ثبت أن ٦١١ ج من مبلغ الحلول دفعت إلى المطعون عليه لأول بموجب إيصالات فلم يعد باقياً منه سوى مبلغ ٣٠٥ ج وهو ما يجب أن تقتصر عليه المحاسبة ولذلك أدخل الطاعن ورثة الحفى فى الدعوى ليثبتوا دفع الـ ٦١١ ج للمطعون عليه الأول فإن عجزوا تعين إلزامهم بما يلزم به الطاعن ولكن المحكمة أخرجت ورثة الحفى من الدعوى واستندت فى ذلك إلى أن عقد الصالح لم يشبه غش مع أن مسئولية ورثة الحفى لا تقوم حتماً على النش بل قد تقوم على الخطأ أو الإثراء على حساب الغير ، إذ لا يعقل أن يستفيدوا من عقد صالح مبنى على أن الايصالات المقدمة عن مبلغ ٦١١ ج صحيحة ورغم ذلك يلزم الطاعن بأن يدفع الـ ٦١١ ج مع فوائد المركبة بواقع ٩٪ إلى المطعون عليه الأول .



ومن حيث إن هذا السبب مردود أولاً بما قرره الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه من "أنه بالنسبة لعقد الحلول فإنه ثابت من عقد الاتفاق المؤرخ ١٩٢٨/٨/١ أن تحويل عقد الحلول كان بقصد التحصيل فيد مورث المدعى عليه الأول ( الطاعن ) كانت يد وكيل وقد حول إليه في ١٩٢٨/١٠/٢٢ نفاذا لاتفاق ١٩٢٨/٨/١ بمبلغ ٤٨٠ م و ٩١٦ ج حافظ لدرجته الأولى في التسجيل فكل تقصير يوجب ضياع أى مبلغ من أصل وماحققات يسأل عنه مورث المدعى عليه الأول و بالتالى المدعى عليه الأول وارثه الوحيد ولا يشفع له أنه تصالح مع المدعى عليهم عدا الأول في نظير مبلغ ١٥٠٠ ج إذا كانت نتيجة الحساب تزيد عن هذا المبلغ الأخير إذ يقول المدعى إنه بإضافة الفوائد المتجمدة للمبلغ المحول من تاريخ التحويل يصبح المبلغ ٤٩٦ م و ٣٥٦١ ج وترى هذه المحكمة أن المدعى عليه الأول يكون مسؤولاً في هذه الحالة لأن الوكيل يسأل عن تقصيره الجسيم عملاً بنص المادة ٥٢١ من القانون المدني". وماقرره في شأنه تحديد مأمورية الخبير من "تحديد ما يستحقه المدعى (المطعون عليه الأول) سواء في ذلك قيمة المبالغ التي ضاعت على المدعى بسبب تقصير مورث المدعى عليه الأول ( الطاعن ) في التزاماته من ثمن الأطنان بسبب تأخيره عن تنفيذ اتفاده في المدة من ١٩٢٨/١٠/٢٤ لغاية ١٩٣٠/٣/٣٠ أو قيمة عقد الحلول المحول إلى مورث المدعى عليه الأول بقصد التحصيل بعد إضافة الفوائد المتجمدة طبقاً لعقد الرهن مع البنك لغاية رفع الدعوى في ١٩٤٣/٢/٩ ثم تصفية الحساب بين الطرفين باحتساب ما لكل منهما طرف الآخر بصفة نهائية شاملة من واقع المستندات والأحكام الصادرة لكل منهما على الآخر". ويستفاد من ذلك كله أن الحكم لم يبت في تحديد مسؤولية الطاعن عن مبلغ ٦١١٠ ج قبل المطعون عليه الأول وإنما أرجأ ذلك إلى أن يقدم الخبير تقريره بنتيجة تصفية الحساب بين الطرفين على أساس بيان ما يكون لكل منهما قبل الآخر ومن ثم لا يكون ثمت ما يحول دون أن يدلى الطاعن بدفاعه في هذا الخصوص لدى محكمة الموضوع ولا يكون هناك تناقض بين منطوق الحكم وأسبابه . ومردود ثانياً بأن الحكم إذ قضى برفض الدعوى بالنسبة لمن عدا المطعون عليه الأول وهم ورثة الحفنى

الغنىمى أقام قضاؤه على أنه "يبقى بعدما تقدم مادفع به المدعى عليهم عدا الأول بأنهم قد تخالصوا مع المحال إليه بمقتضى محضر صلح بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٤٣ موقع عليه من المدعى عليه الأول فى نظير ١٥٠٠ ج دفع منها ٦٠٠ ج والباقى يدفع عند التوقيع على عقد الشطب وقد أودع هذا المبلغ الأخير بالمحكمة المختلطة بعد معارضة المدعى (المطعون عليه الأول) وبني المدعى معارضته هذه على أن هذا الاتفاق مشروب بالغش والتدليس إذ أوهمه المدعى عليهم عدا المدعى عليه الأول بأنهم دفعوا الـ ٦١١ ج بمقتضى إيصالات تعهدوا باحضارها إليه ويقول المدعى إن هذه المبالغ قد دفعت منهم لغاية سنة ١٩٢٣ وعلى كل حال قبل عقد الحلول من البنك إليه وهذا الذى ينعاه المدعى على عقد الصلح الذى تم بين المدعى عليهم عدا الأول والمدعى عليه الأول خاصا بالغش والتدليس لم يقدم أى إثبات عليه فهو نافذ فى حق المدعى عليه الأول الذى تصالح مع المدعى عليهم عدا الأول بعقد حلول لم يذكر به أنه محول بقصد التحصيل فقط كما أن إنذار المدعى لهم كان بعد حصول الصلح فهو نافذ على المدعى عليه الأول قبل المدعى عليهم عدا الأول - أما بالنسبة لمدعى فكل ما يستطيعه هو الرجوع على وكيله كما هو صريح عقد اتفاهه معه فى ١/٨/١٩٢٨ إذا ما ثبت تقصيره الجسيم على ما سبقت الإشارة إليه". أما القول بأن مسئولية ورثة الحفنى قبل الطاعن مبناهما الإثراء بلا سبب فهو سبب جديد لا يجوز إبدائه لأول مرة أمام هذه المحكمة .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل فى أن الحكم صدر على خلاف حكم سابق هو الحكم الصادر من محكمة استئناف الاسكندرية فى الدعوى ٢٢٢ سنة ٢٢ ق ذلك بأن الحكم المذكور انتهى إلى إقرار الإيصالات الخاصة بمبلغ الـ ٦١١ ج مما كان يقتضى استئزال قيمتها فى التسوية التى أمر الحكم المطعون فيه بإجرائها . ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المطعون عليه الأول لم يكن خصما فى دعوى براءة الذمة رقم ٢٢٢ سنة ٢ ق فلا يحتاج بأى تقرير ورد فى هذا الحكم بشأن الـ ٦١١ ج .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الطعن بجميع أسبابه على غير أساس ويتعين رفضه .

(٥٦)

## القضية رقم ٣٢٨ سنة ٢٠٠٢ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة ميمان ثابت ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين .

(١) شفعة . شرط الأخذ بالشفعة . وجوب إيداع الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع خزانة المحكمة الكائن بدائرتها العقار في خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة وأن يتم هذا الإيداع قبل رفع الدعوى . فتفويت أحد هذين الشرطين موجب لسقوط الحق في الشفعة . المادة ٩٤٢/٢ مدني .

(ب) شفعة . إيداع الثمن . وجوب حصول الإيداع قبل رفع الدعوى لأقبل قيدها . القول بأن المادة ٩٤٢/٢ مدني قصدت حصول الإيداع قبل القيد لأقبل رفع الدعوى . غير صحيح في القانون .

١ - أوجب القانون المدني في المادة ٩٤٢ فقرة ثانية للأخذ بالشفعة شرطين : الأول : أن يودع الشفيع في خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة بخزانة المحكمة الكائن في دائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع ، والثاني : أن يتم هذا الإيداع قبل رفع الدعوى بالشفعة ، فتفويت أحد الشرطين موجب لسقوط الحق في الشفعة ويؤكد هذا المعنى العبارة الواردة في آخر المادة ونصها ( فان لم يتم الإيداع في هذا الميعاد على الوجه المتقدم سقط حق الأخذ بالشفعة ) وعبارة ( على الوجه المتقدم ) إنما تشير إلى وجوب مراعاة أن يكون الإيداع قبل رفع الدعوى بالشفعة .

٢ - إن كلا من رفع الدعوى وقيدها إجراء يختلف عن الآخر ومن ثم لا يكون هناك مع وضوح نص المادة ٩٤٢/٢ - مدني مجال للخلط بين هذين الإجراءين ، ويكون القول بأن القانون إذ شرط في المادة المشار إليها لقبول دعوى الشفعة وجوب إيداع الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع خزانة المحكمة



في خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ إعلان الرضبة وقبل رفع الدعوى إنما قصد إلى أن يتم الإيداع في الميعاد المذكور قبل قيدها وأنه لا عبرة بحصول الإيداع قبل رفعها أو قول غير صحيح في القانون .

### الوقائع

في يوم ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة الفيوم الابتدائية الصادر بهيئة استئنافية في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٠ في القضية رقم ٣٠٦ سنة ١٩٥٠ - وذلك بتقرير طاب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية للفصل في موضوعها قانونا مع إلزام المطعون عليهم بالمصروفات وأتعاب المحاماة .

وفي ٢٦ من نوفمبر و ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليهم بتقرير الطعن ، وفي ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليهم بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه رزمة بشرح أسباب الطعن وحاشية بمستنداته - وفي ٢٨ من أودع المطعون عليه الأول مذكرة بدفاعه طلب فيها رفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، ولم يقدم باقي المطعون عليهم دفاعا .

وفي ٨ من يونيو سنة ١٩٥٢ وضمت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ونقض الحكم المطعون فيه وإلزام المطعون عليهم بالمصروفات .

وبجلسة ٨ من يناير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث ضم محامي المطعون عليه الأول والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتهما . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطاعن والمطعون عليه الأول والنيابة العامة بعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل في أن الطاعن رفع الدعوى على المطعون عليهم في ١٩٥٠/٤/٢٦ طالبا الحكم بأحقية في أخذ فدانين وقيراطين الميمنة الحدود والمعلم بعريضة الدعوى بطريق الشفعة نظير استعداده لدفع الثمن وقدره ٢٠٠ جنيه وقال أنه علم أن المدعى عليه الأول اشترى من باقي المدعى عليهم فدانين و٣ قرار يط الميمنة بالمرضية فطلب الشفعة بانذار رسمي وجهه إلى المدعى عليهم في ١٩٥٠/٤/٤ وسجل في ١٩٥٠/٥/٤ وأنه أودع كامل الثمن وقدره ٢٠٠ جنيه خزانة محكمة الفيوم الجزئية في ١٩٥٠/٥/٣ . وعند نظر الدعوى دفع المدعى عليه الأول بسقوط حق المدعى في الشفعة لعدم إيداع الثمن قبل رفع الدعوى وفقا للمادة ٩٤٢ مدني فأخذت المحكمة بهذا لدفع وقضت بسقوط حق المدعى في أخذ الفدانين والقيراطين بالشفعة . فاستأنف الطاعن وقيد استئنافه برقم ٨٣ سنة ١٩٥٠ مدني مستأنف الفيوم . وفي ١٩٥٠/٨/٢٠ قضت محكمة الفيوم بهيئة استئنافية بالتأييد . فقرر الطاعن الطعن بطريق النقض في هذا الحكم .

ومن حيث إن الطعن بني على سببين ينعي الطاعن بالأول منهما على الحكم الخطأ في تطبيق القانون وتأويله إذ قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة الذي قضى بسقوط حقه في الشفعة لأن إيداع الثمن وإن كان قد تم في خلال الثلاثين يوما التالية لإعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة إلا أنه حصل في ١٩٥٠/٥/٣ بعد أن أعلنت الدعوى في ١٩٥٠/٤/٢٦ والإيداع يجب أن يكون قبل رفعها كنص المادة ٩٤٢ مدني مع أن المشرع إنما قصد بأن يكون الإيداع قبل رفع الدعوى هو أن يتم قبل قيدها بمجدول المحكمة وذلك كي يتبين أن مدعى الشفعة جاد في دعواه من حيث إظهار الرغبة ورفعه لدعواه وقيدها وإيداع كامل الثمن . أما والإيداع قد تم في الثلاثين يوما التي نصت عليها المادة ٩٤٢ فيكون من الخطأ الحكم بسقوط حق الطاعن في الشفعة .

ومن حيث إن هذا السبب مردود أولا بأن القانون أوجب في المادة ٢/٩٤٢ مدنى للأخذ بالشفعة شرطين: الأول: أن يودع في خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة بالأخذ بالشفعة بخزانة المحكمة الكائن في دائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذى حصل به البيع ، والثانى : أن يتم هذا الإيداع قبل رفع الدعوى بالشفعة ، فتفويت أحد الشرطين موجب لسقوط الحق في الشفعة ويؤكد هذا المعنى العبارة الواردة في آخر المادة ونصها : ” فإن لم يتم الإيداع في هذا الميعاد على الوجه المتقدم سقط حق الأخذ بالشفعة “. وعبرة ” على الوجه المتقدم “ إنما تشير إلى وجوب مراعاة أن يكون الإيداع قبل رفع الدعوى بالشفعة. ومردود ثانيا بأن كلام من رفع الدعوى وقيدها بإجراء يختلف عن الآخر، ومن ثم لا يكون هناك مع وضوح النص مجال للخلط بين هذين الإجراءين ويكون القول بأن القانون إذ شرط في المادة ٢/٩٤٢ مدنى لقبول دعوى الشفعة وجوب إيداع الثمن الحقيقي الذى حصل به البيع خزانة المحكمة في خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة وقبل رفع الدعوى إنما قصد إلى أن يتم الإيداع قبل قيدها هو قول غير صحيح في القانون .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم القصور في التسييب إذ لم يرد على ما تمسك به بعريضة الاستئناف من أن العبرة قانونا هى بقيد الدعوى لا برافعها على ما أنف ذكره وأن المذكرة التفسيرية للقانون المدنى الجديد وإن كان قد ورد بها أنه يلزم إيداع الثمن قبل رفع الدعوى لكنها لم تورد نفس النص الوارد بالمادة ٢/٩٤٢ كما لم يرد على ما تمسك به أيضا من أن القانون إنما نص على الإيداع في الثلاثين يوما وأن عبارة رفع الدعوى تفسيرها قيدها .

ومن حيث إنه يبين مما سبق ذكره ردا على السبب السابق أن الحكم طبق القانون تطبيقا سليما فليس يبطله أنه أغفل الرد على الدفاع المشار إليه .



جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٣

(٥٧)

القضية رقم ١٤٨ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلمي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عباد المستشارين .

(١) نقض . طعن . حكم صادر قبل الفصل في الموضوع . متى يجوز الطعن فيه استقلالا .  
إذا كان قد فصل في منطوقه أو في أسبابه المتعلقة بالمنطوق في بعض الخصومة القائمة .  
مثال . حكم قضى بجواز الاستئناف . تأسيس قضائه على أن الإيجار المحدد في العقد  
لا ينصب على أجرة المكان وحده بل يشمل عملية أخرى مرتبطة بها ارتباطا وثيقا  
لا يقبل التجزئة . جواز الطعن فيه بطريق النقض . المادتان ٣٧٨ ، ٤٢٥ .  
مرافعات .

(ب) اجارة . عقد الإيجار كما وصفه الحكم المطعون فيه يشمل إيجار المكان المؤجر كما يشمل  
عملية مالية أخرى مرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة . خروج النزاع الناشئ من هذا  
العقد عن نطاق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وخضوعه للقواعد العامة من  
حيث موضوعه والاختصاص القضائي والاجراءات . المادة ٤/١٥ من القانون  
رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

١ — الأحكام التي لا يجوز الطعن فيها استقلالا هي التي تصدر قبل الفصل  
في الموضوع ، ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها ، فإذا كان الحكم قد فصل  
في منطوقه أو في أسبابه المتعلقة بالمنطوق في بعض الخصومة القائمة بين طرفي  
النزاع ، فإنه يجوز الطعن فيه استقلالا عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .  
وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بجواز الاستئناف قد أسس قضاءه  
في هذا الخصوص على أن الإيجار المحدد في العقد لا ينصب على أجرة المكان  
وحده بل يشمل عملية أخرى متداخلة فيها ولا يمكن الفصل بينهما ، لأن

في الفصل بينهما تجزئة لتعاقد واحد معترف من الطاعن بوجوده وبجميع عناصره، وإن هذا الاتفاق يخرج عن نطاق ما قصده الشارع في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧، وكان يبين من هذا أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الاستئناف المرفوع من المطعون عليهما قد أقام قضاءه على تكييف العقد المبرم بين الخصوم تكييفنا أخرجه عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وبذلك يكون قد فصل بصفة قطعية في شق من الموضوع كان مدار النزاع بين الخصوم وبالتالي أنهى الخصومة في هذا الشأن فيكون الطعن فيه بطريق النقض جائزا وفقا للمادتين ٣٧٨ ، ٤٢٥ من قانون المرافعات .

٢ - إذا كان العقد كما وصفه الحكم المطعون فيه يشمل إيجار المكان المؤجر كما يشمل عملية مالية أخرى مرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة ، فإن النزاع الناشئ عن هذا العقد يخرج عن نطاق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ومن ثم يكون خاضعا للقواعد القانونية العامة من حيث موضوعه والاختصاص القضائي والإجراءات وفقا لنص الفقرة الرابعة من المادة ١٥ من القانون المشار إليه ويكون الحكم الصادر في المنازعة الناشئة عنه جائزا استئنافه وفقا لنص المادة ٣٩٤ مرافعات . وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بجواز الاستئناف استند في ذلك إلى أن الاتفاق المبرم بين الطرفين يشمل أجرة المكان كما يشمل عملية مالية أخرى وهي أن المطعون عليهما دفعا إلى الطاعن مبلغا أنفق في تجديد وتجميل العين المؤجرة "دار للسينا" وإن المتعاقدين قد اتفقوا على أن هذا المبلغ يستهلك بأقساط شهرية تدفع كأجرة للسينا بكل محتوياتها على أن تسلم هذه الدار وما شملته عدا آلة السينا إلى المطعون عليهما في نهاية عقد الإيجار ، وإلى أنه قد لوحظ في تقدير المبلغ الواجب دفعه شهريا ما أدخل على دار السينا من تحسين وما يستهلك من الأدوات والإنشاءات وهي جملة عناصر متداخلة يتعذر التفريق بينهما ، لأن في ذلك تجزئة لتعاقد واحد معترف من الطاعن بوجوده وبجميع عناصره وإلى أن هذا الاتفاق لم يعقد بقصد التحايل على أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، فإن ما قرره هذا الحكم صحيح في القانون .

## الوقائع

في يوم ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر في ٨ من أبريل سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ٩٠٠ سنة ٢٦ ق وذلك بتقرير طاب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والحكم بعدم جواز الاستئناف مع إلزام المطعون عليهما بالمصروفات عن الاستئناف والنقض وأتعاب المحاماة عنهما .

وفي ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليهما بتقرير الطعن — وفي ٧ من يونيه سنة ١٩٥٠ أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليهما بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداته . وفي ٢٩ منه أودع المطعون عليهما مذكرة بدفاعهما مشفوعة بمستنداتهما طلبا فيها الحكم بعدم جواز قبول الطعن واحتياطيا برفضه مع إلزام الطاعن بمصروفاته ومقابل أتعاب المحاماه . وفي ١٣ من يوليه سنة ١٩٥٠ أودع الطاعن مذكرة بالرد — وفي ٢٩ منه أودع المطعون عليهما مذكرة بملاحظتهما على الرد .

وفي ٥ من يولية سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها برفض الدفع بعدم جواز الطعن وبجوازه وقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعن بالمصروفات :

وبجلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطاعن والمطعون عليهما والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطاعن والمطعون عليهما والنيابة العامة وبعد المداولة .  
من حيث إن الطاعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .



ومن حيث ان واقعة الدعوى — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن — تحصل في أن السيدتين نذاتراك وجبرائيل بسكنى استأجرتا من شركة مصر الحديدية قطعة أرض لمدة عشر سنوات بإيجار سنوى مقداره ١٠٠ جنيه لتبنيها عليها واحد وعشرين دكانا وسيتما ، على أن تصبح هذه المباني ملكا للشركة بانقضاء مدة الإيجار وقبل انتهاء مدة العقد حل الطاعن سيمون تراك محل والدته السيدة ندا ، فلما انتهت المدة جردها هو والسيدة هنريت لمدة خمس سنوات بإيجار مقداره ٢٤٠ جنيه فى السنة . ثم باعت شركة مصر الحديدية الأرض وما عليها من المباني إلى اميل وجبرائيل نحاس اللذين تصرفا فيها بالبيع فى ١٩٤٢/٦/٣٠ إلى خليل لكح فرفع هذا الأخير الدعوى رقم ٣١٤٦ سنة ١٩٤٤ مصر الابتدائية على المستأجرين وطلب فيها الحكم بانتهاء عقد الإيجار المحرر بينهما وبين شركة مصر الحديدية فى ١٣ يناير سنة ١٩٣٩ ، ثم اتفق الطرفان على أن يتسلم المالك الدكاكين ، وأن تبقى السينما للمستأجر سيمون تراك وحده ، وفى ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ أجر المالك خليل لكح إلى الطاعن الأرض والبناء الخاصين بالسينما بإيجار شهرى مقداره ٢٠ جنيه وذلك لمدة خمس سنوات تنتهى فى آخر يونيه سنة ١٩٥٣ ثم باتفاق آخر حرر فى ١٩٤٥/١٢/١١ تعهد فيه خليل لكح باصلاح السينما لإصلاحا شاملا فى المباني والزخارف والواجهة والشاشة والمقاعد وأن يتولى هذه الاصلاحات فى حدود مبلغ ٥٠٠٠ جنيه وفى مقابل ذلك تعهد الطاعن بدفع أجرة إضافية مقدارها ١٠ جنيه لكل ألف جنيه يقوم المؤجر بصرفها ثم عدل هذا الاتفاق فى ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ — بحيث لا تزيد المصروفات على ٢٥٠٠ جنيه ، وأن يقوم الطاعن بمباشرة العمل بنفسه بالأموال التى يتسلمها من المؤجر . وفى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ باع خليل لكح العقار إلى المطعون عليهما اللذين حررا مع الطاعن اتفاقا فى ١١ من يناير سنة ١٩٤٦ نص فيه على أن مدة الإيجار عشر سنوات تنتهى فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ وحددت الأجرة بمبلغ ٢٠ جنيه شهريا من يناير وفبراير ومارس ثم تصبح بعد ذلك ٥٠ جنيه شهريا ، وذكر فى العقد أن المطعون عليهما دفعا ١٤٢٣ جنيه من المبلغ المتفق عليه وانهما سيدفعان الباقي ومقداره ١٥٧٧ جنيه على

الوجه المبين بالاتفاق. وفي ١٢/٣/١٩٤٦ حرر الطرفان عقدا آخر نص فيه على أن عقد الإيجار يسرى لمدة تسع سنوات تنتهى في آخر ديسمبر سنة ١٩٥٤ بأجرة مقدارها ٦٠ جنيه شهريا. وأنه في نهاية العقد يسلم الطاعن المكان المؤجر بجميع محتوياته المبينة بالعقد عدا آلة السيخا وحدها إلى المطعون عليهما. فأقام الطاعن الدعوى رقم ٩٧٧ سنة ٧٤ ق مختلط على المطعون عليهما وقال فيها إن الأجرة المتفق عليها تزيد على القيمة الإيجارية للأرض والمباني المؤجرة وإن عقد الإيجار يخالف حكم المادة ٤ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وطلب الحكم بتحديد قيمة الإيجار بمبلغ ٤٠٠ قرش شهريا خلاف الزيادة القانونية المستحقة، وبإلزام المطعون عليهما بأن يردا إليه المبالغ التي حصلوها زيادة على الأجرة المستحقة قانوناً ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٦. وفي ٢٨ من يونيو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بقبول الدعوى وحددت الأجرة بواقع ٤ جنيه شهريا خلاف الزيادة القانونية وألزمت المطعون عليهما بأن يردا إلى الطاعن مبلغ ٢١١٦ جنيه و٦٠٠ مليم دفعت لهما بدون وجه حق. وحفظت للمطعون عليهما الحق في تحصيل المبالغ التي أقرضاها للطاعن. فاستأنف المطعون عليهما هذا الحكم وقيد استئنافهما برقم ٩٠٠ سنة ٦٦ ق القاهرة. فدفع الطاعن بعدم جواز الاستئناف لأن الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد صدر منها في نزاع نشأ عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فهو غير قابل لأي طعن. وفي ١٨ من أبريل سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة برفض الدفع وبجواز الاستئناف وبوقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة أول درجة وحددت ١٩٥٣/٥/٣٠ للرافعة في موضوع الدعوى مؤسسة قضاءها على أن الفقرة الثالثة من المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تنص على أن المذاكرات المدنية الأخرى التي تنشأ بين المؤجر والمستأجر تبقى خاضعة للقواعد القانونية العامة من حيث الموضوع والاختصاص القضائي والإجراءات، وأن الظاهر من العقد المحرر في ١٢ من مارس سنة ١٩٤٦ أن الإيجار ومقداره ٦٠ جنيه شهريا يشمل أجرة المكان المؤجر كما يشمل عملية مالية أخرى وهي أن المالكين دفعا إلى الطاعن ٣٧٥٣ جنيه أنفقت في تجديد وتجميل السينا، وقد اتفق الطرفان على أن يدفع هذا الدين لا بطريق الوفاء الكامل في أجل معين، وإنما يستهلك

بأقساط شهرية تدفع كأجرة لدار السينما بكل محتوياتها ، على أن تسلم هذه الدار وما شملته إلى المالكين في نهاية عقد الإيجار ، وقد لوحظ في تقدير هذه الأجرة ما أدخل على الدار من تحسين ، وما يستهلك من قيمة الدين وما يقدر من فائدة له ، وما يستهلك من الأدوات والإثنيات وهي جملة عوامل متداخلة ، يصعب التفرقة بينها ، فلا يمكن أن تفصل أجرة الأرض الفضاء المستأجرة من الشركة في سنة ١٩٣٩ عن باقي الاعتبارات المشار إليها ، لأن في ذلك تجزئة لتعاقد واحد معترف من الطاعن بوجوده وبجميع عناصره ، وأن هذا الاتفاق لم يعقد بقصد التحايل على أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . وأنه يخرج عن نطاق ما قصده الشارع من هذا القانون .

ومن حيث ان المطعون عليهما دفعا بعدم جواز الطعن لأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بجواز الاستئناف ، ولم يتعرض لموضوع الدعوى ، فانه يعتبر حكما صادرا قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي به الخصومة كلها أو بعضها ، فلا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع وفقا لنص المادة ٣٧٨ مرافعات .

ومن حيث ان هذا الدفع في غير محله ذلك بأن الأحكام التي لا يجوز الطعن فيها استقلالاً هي التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ، ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها ، فإذا كان الحكم قد فصل في منطوقه أو في أسبابه المتعلقة بالمنطوق في بعض الخصومة القائمة بين طرفي النزاع ، فإنه يجوز الطعن فيه استقلالاً عملاً بالمادة ٣٧٨ مرافعات . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بجواز الاستئناف قد أسس قضاءه في هذا الخصوص على أن الإيجار المحدد في العقد المحرر في ١٢ من مارس سنة ١٩٤٦ ومقداره ٦٠ جنيه شهرياً لا ينصب على أجرة المكان وحده بل يشمل عملية أخرى متداخلة فيها ولا يمكن الفصل بينهما ، لأن في الفصل بينهما تجزئة لتعاقد واحد معترف من الطاعن بوجوده وبجميع عناصره ، وأن هذا الاتفاق يخرج عن نطاق ما قصده الشارع في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . وكان يبين من هذا أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الاستئناف المرفوع من المطعون عليهما قد أقام قضاءه على تكييف العقد



المبرم بين الخصوم تكييفاً أخرجه عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وبذلك يكون قد فصل بصفة قطعية في شق من الموضوع كان مدار النزاع بين الخصوم وبالتالي أنهى الخصومة في هذا الشأن فان الطعن فيه يكون جائزاً وفقاً للسنتين ٣٧٨ و ٤٢٥ مرافعات .

ومن حيث ان الطعن بني على خمسة أسباب يتحصل السببان الأول والثاني منها في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف ، وإذ قرر أن العقد الذي حرر بين الأخصام في ١٢ من مارس سنة ١٩٤٦ وحدد الإيجار بمبلغ ٦٠ جنيه شهرياً يشتمل على عملية مالية أخرى يفصل فيها بتناصرها بمجتمعة ، فإنه يكون خالف القانون من وجهين الأول أن الحكم الابتدائي قد صدر على أساس أنه فصل بصفة نهائية ، وعلى هذا الاعتبار رأى عند تحديد الأجرة الرجوع إلى الإيجار الأصلي ومقداره ٤ جنيه شهرياً عن أرض السيما .

تضاف إليه العلاوة المرخص بها قانوناً ، وقضى برد الإيجار المتحصل بغرض حق عملاً بالمادة السادسة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وترك مسألة القرض يفصل فيها بين الطرفين من المحكمة المختصة وبذلك تكون المحكمة قد فصلت في النزاع في حدود اختصاصها تطبيقاً للقانون السالف الذكر ، ويكون قضاؤها غير قابل للطعن عملاً بالمادة ١٥٥ من القانون المذكور . والثاني أن العقد المحرر في ١٢ من مارس سنة ١٩٤٦ وهو موضوع الدعوى وصف بأنه عقد إيجار وحدد الإيجار بمبلغ ٦٠ جنيه شهرياً ، أما القرض فهو عملية مستقلة وبفرض وجود علاقة بين تأجير السيما وطريقة انفاق المبلغ المقرض . فإن هذه العلاقة ليس من شأنها أن تغير طبيعة كل من العقدين إذ للإيجار أحكام خاصة وردت في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أما عملية القرض فإنها خاضعة لأحكام القانون العام . ومن ثم يكون منزع عملية القرض بالإيجار مخالفاً للواقع والقانون .

ويتحصل السبب الثالث في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالتناقض والتخاذل في الأسباب ، لأنه وقد قرر أن المبلغ الذي اقترضه الطاعن كان لاستعماله في غرض معين بمعرفة الطاعن نفسه ، فكان لزاماً أن يأخذ هذا القرض حكمه القانوني مستقلاً عن إيجار المكان ، أما ما أشار إليه الحكم من التحسينات في الغبن المؤجرة

اففيه تسليم باختصاص دائرة الإيجارات التي تفصل في مثل هذه المسائل بصفة  
أتمائية . ولما كانت هذه التحسينات قد قام بها الطاعن نفسه ، ولم يكن من  
المطعون عليهما إلا إقراضه بعض ما أنفقه في هذا الممد فلا ينتج هذا الدين إلا  
الفوائد التي يسمح بها القانون خلافا لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه لتسوية  
قضائه بجواز الاستئناف .

ومن حيث أن النعي على الحكم في السبب الأول مردود بأن الطاعن وإن كان  
أقام دعواه بطلب تحديد قيمة الإيجار بمبلغ ٤٠٠ قرش شهريا خلاف الزيادة  
القانونية ، وبإلزام المطعون عليهما برد المبالغ التي حصلها زيادة على الإيجار  
المستحق قانونا استنادا إلى حكم المادة السادسة من القانون رقم ١٢١ لسنة  
١٩٤٧ ، إلا أن المطعون عليهما دفعا الدعى بأن عقد الاتفاق المحرر بينهما وبين  
الطاعن في ١٣ من مارس سنة ١٩٤٦ تضمن استهلاك مبلغ ٣٧٥٣ جنيه أنفقهها  
المطعون عليهما في تجديد وتجميل السينا المؤجرة . ولما كان الحكم المطعون فيه  
إذ قضى بجواز الاستئناف استند في ذلك إلى أن الاتفاق يشمل أجرة المكان كما  
يشمل عملية مالية أخرى وهي أن المسالكين دفعا إلى الطاعن مبلغ ٣٧٥٣ جنيه  
أنفقت في تجديد وتجميل السينا ، وأن المتعاقدين قد اتفقوا على أن هذا المبلغ  
يستهلك بأقساط شهرية تدفع كأجرة للسينا بكل محته . ياتها على أن تسلم هذه الدار  
وما شملته عدا آلة السينا إلى المسالكين في نهاية عتد الإيجار ، وإلى أنه قد  
لوحظ في تقدير المبلغ الواجب دفعه شهريا ما أدخل على دار السينا من تحسين  
وما يستهلك من الأدوات والإنشاءات وهي جملة عناصر متداخلة ، يتعذر  
التفرقة بينها ، إذ لا يمكن أن يفصل مقابل إيجار الأرض الفضاء السابق تأجيرها  
من الشركة في سنة ١٩٣٩ — لأول مستأجر لها من اقي هذه الاعتبارات ، لأن  
في ذلك تجزئة لتعاقد واحد معترف من الطاعن بوجوده وبجميع عناصره وإلى أن  
هذا الاتفاق لم يعقد بقصد التحايل على أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ،  
وكان عقد الاتفاق كما وصفه الحكم المطعون فيه يشمل إيجار المكان المؤجر كما  
يشمل عملية مالية أخرى مرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة ، فإن النزاع الناشء  
عن هذا الاتفاق يخرج عن نطاق أحكام القانون المشار إليه ، ومن ثم يكون

خاضعا للقواعد القانونية العامة من حيث موضوعه والاختصاص القضائي والإجراءات وفقا لنص الفقرة الرابعة من المادة ١٥٥ من هذا القانون ، ويكون الحكم الصادر في المنازعة الناشئة عنه جائزا استثنافه وفقا لنص المادة ٣٩٤ مرافعات ، ومردود في السببين الثاني والثالث بأن النعي على الحكم فيهما لا يعدو أن يكون ترددا لما أثاره الطاعن في السبب الأول وبأن الحكم إذ قضى بجواز الاستئناف فإنه قد استند إلى الأسباب السابق بيانها وهي أسباب سليمة لا تناذل ولا تناقض فيها وتكفي لجملة .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن عقد الإيجار المؤرخ في ١٢ من مارس سنة ١٩٤٦ قد اشتمل على جميع الالتزامات والنصوص والشروط الإيجابية التي من خصائص عقد التأجير ، وأن الطاعن قد تمسك بذلك أمام محكمة الموضوع وبأن رفع الإيجار إلى ستين جنيها شهريا نحت ستار استهلاك الدين إنما كان في الواقع للحصول على رفع الإيجار بالطرق غير المشروعة وهذا مخالف لقانون الإيجارات ، ولكن الحكم المطعون فيه إذ فسر عقد الإيجار بأنه قد نأى عن مدلوله والغرض منه ، فضلا عن قصوره في التسييب إذ لم يرد على كل ما تمسك به الطاعن . ويتحصل السبب الخامس في أن الحكم مشوب بالبطلان لقصوره في التسييب لأنه إذا اعتبر أن الإيجار والقروض عمالية واحدة ذات عناصر متعددة ، وأن الاتفاق لم يعمل كحيلة بقصد رفع الأجرة عما يقتضيه القانون ، فإنه لم يورد الأسباب الدالة على ما ذهب إليه .

ومن حيث إن هذين السببين مردودان بأن المحكمة إذ فسرت عقد الاتفاق لمحرف في ١٣ من مارس سنة ١٩٤٦ على النحو السابق بيانه إذ قررت أن هذا عقد لم يقصد به التحايل على أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فإنها أقامت ضاها على أسباب مسوغة ، ولا يعدو النعي على الحكم في هذين السببين أن يكون جدلا في تقدير الدلائل مما يستقل به قاضي الموضوع ،

وحيث إنه يبين مما تقدم أن الطعن على غير أساس ، ومن ثم يتعين رفضه .



( ٥٨ )

## القضية رقم ٣٠٥ سنة ٢٠ قضاية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد زكي شرف المستشارين .

( أ ) استئناف . أثر الاستئناف . نقل القضية إلى محكمة ثاني درجة بأدلتها ودفعوها في  
حدود طلبات المستأنف . مثال . دفع من الطاعن لدى محكمة أول درجة بعدم  
اختصاصها بنظر الدعوى . رفض هذا الدفع وعدم استئنافه من الطاعن . صدور  
الحكم في موضوع الدعوى في ظل قانون المرافعات القديم . استئناف المطعون عليهما  
الحكم بالنسبة للوضوع دون الاختصاص . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة ثاني درجة  
بالدفع بعدم الاختصاص وطلبه تأييد الحكم الصادر في الموضوع . عدم تعرض محكمة  
ثاني درجة للدفع بعدم الاختصاص . لا خطأ .

( ب ) تسجيل . بيع . تسجيل المشتري الأول صحيفة دعواه بصحة ونفاذ عقده في ظل  
قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ قبل أن يسجل المشتري الثاني الحكم الصادر  
بصحة عقده . تسجيل حكم المشتري الثاني لا يحول دون الحكم بصحة ونفاذ عقد  
المشتري الأول الذي متى أثر به يكون حجة على المشتري الثاني . حكم . تسببه .  
انتهاؤه إلى هذه النتيجة . لا يعيبه ورود تقارير خاطئة بأسبابه .

( ج ) حكم . تسببه . استخلاصه من التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة أن عقد المشتري  
الأول هو عقد جدي . النعي عليه بالفصور لعدم بحثه الدفع بصورية عقد المشتري  
الأول . في غير محله .

١ - إن الاستئناف إنما ينقل القضية إلى محكمة ثاني درجة بأدلتها ودفعوها  
في حدود طلبات المستأنف . وإذن فمتى كان الاستئناف الذي رفعه المطعون  
عليهما مقصوراً على ما قضت به محكمة أول درجة في الموضوع دون الاختصاص  
وكان الطاعن لم يتمسك لدى المحكمة الاستئنافية بالدفع بعدم الاختصاص بعد أن  
صدر حكم برفضه لم يستأنفه بل طلب لدى محكمة الدرجة الثانية تأييد الحكم  
الابتدائي الصادر في ظل قانون المرافعات القديم والفاصل في موضوع النزاع،  
فإن محكمة ثاني درجة إذ لم تتعرض للدفع بعدم الاختصاص لا تكون  
قد أخطأت في تطبيق القانون .

٢ - إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهما الأولين سجلا عريضة دعواهما بصحة عقد البيع الصادر لهما من المطعون عليه الثالث في ١٩٤٦/١٢/٢٨ قبل أن يسجل الطاعن في ١٩٤٧/٦/١٥ الحكم الصادر له بصحة عقد البذل الذي تم بينه وبين المطعون عليه الثالث فإن هذا التصرف الحاصل للطاعن من نفس البائع للمطعون عليهما الأولين لا يحتاج به الأخيران عملا بالمادة ١٢ من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ وبالتالى لا يحول تسجيل الطاعن الحكم بصحة عقد بدله بعد تسجيل عريضة دعوى المطعون عليهما الأولين دون أن يقضى لهما بصحة عقدهما حتى إذا أثر بهذا الحكم وفق القانون يكون حجة على الطاعن ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون عليهما الأولين بصحة ونفاذ عقدهما قد انتهى إلى نتيجة سليمة ولا يبطله ما ينعاه عليه الطاعن من تقارير خاطئة وردت بأسبابه .

٣ - متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة استخلصت من التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة أن عقد البيع الصادر للمطعون عليهما الأولين هو عقد جدى فيكون ما ينعاه الطاعن على هذا الحكم من أن المحكمة لم تبحث دفعه بصورية عقد المطعون عليهما الأولين هو نوعى فى غير محله .

### نوافع

فى يوم ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة طنطا الكلية الصادر بهيئة استئنافية فى ٩ من مارس سنة ١٩٥٠ فى القضية رقم ٤٤٢ سنة ١٩٤٩ س - وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه بكامل أجزائه والحكم أصليا بتأييد الحكم المستأنف واحتياطيا بإحالة الدعوى على دائرة أخرى للفصل فيها مجددا . وفى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليهم بتقرير الطعن - وفى ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليهم بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداته - وفى ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ أودع المطعون عليهما الأولان مذكرة

بدفاعهما مشفوعة بمستنداتهما طلبا فيها رفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات وأتعاب المحاماة — ولم يقدم المطعون عليه الثالث دفاعا .

وفي ١١ من يونيو سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعن بالمصروفات .

وبجلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطاعن والمطعون عليهما الأولين والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم — والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطاعن والمطعون عليهما الأولين والنيابة العامة وبعد المداولة . من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه الثالث باع إلى المطعون عليهما الأولين ووالدتهما أم على بنت على محمد ترايينه المنزل المبين بالعقد الابتدائي المحرر في ١٩٤٦/١١/١٩ بثمن مقداره ٢٥٠ جنيها . وفي ١٩٤٦/١٢/١ أقام المشترون على البائع لهم الدعوى المدنية رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٧ محكمة سمنود الجزئية بصحة ونفاذ العقد المذكور . وفي ١٩٤٦/١٢/٢٨ سجلوا صحيفة هذه الدعوى وبجلسة ١٩٤٧/١/٢٢ طعن المطعون عليه الثالث بالتزوير في عقد البيع وأوقفت الدعوى حتى يفصل في هذا الطعن . وفي ١٩٤٧/١٢/٣٠ قضى ابتدائيا برفض دعوى التزوير لاعتراف البائع بصحة العقد وبتغريمه ٢٠ جنيها للخرانة . وفي ١٩٤٨/١٠/٣٠ قضى استئنافيا بإلغاء الغرامة وعجأت الدعوى الموضوعية بجلسة ١٩٤٨/١٢/٨ وتدخل فيها الطاعن خصما ثانيا وطلب برفض الدعوى استنادا إلى أنه تملك المنزل بموجب عقد بدل صادر إليه من نفس البائع في ١٩٤٦/٧/١٥ وقدر فيه ثمن البديل بمبلغ ٣٥٠ جنية واتفق فيه على اختصاص محكمة طلخا الجزئية . وأنه رفع لديها



في ١٩٤٦/١٢/١ الدعوى رقم ١٧٢ لسنة ١٩٤٧ ف قضى له فيها حضوريا  
في ١٩٤٦/١٢/٢٢ على المطعون عليه الثالث بصحة ونفاذ العقد المذكور ف سجل  
هذا الحكم وصحيفة دعوى صحة التماقذ في ١٩٤٧/٦/١٥ بعد تسجيل صحيفة دعوى  
المطعون عليهما الأولين وقضت المحكمة بقبول الطاعن خصما ثالثا ثم دفع بعدم  
اختصاصها لأن قيمة العقار تزيد على نصاب القاضى الجزئى وفى ١٩٤٩/١/١٩ .  
قضت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفى صورية عقد البدل .  
وفى ١٩٤٩/٤/٢٧ قضت برفض الدفع بعدم الاختصاص ورفض الدعوى  
استنادا إلى أن الطاعن بدخوله خصما ثالثا فى دعوى المطعون عليهما الأولين  
أمام محكمة ممنود يكون قد قبل اختصاصها وإلى أنه فيما يتعلق بموضوع الدعوى  
قد انتقلت الملكية إلى الطاعن بتسجيل حكم صحة عقد البدل ولا يقبل  
من المطعون عليهما الأولين احتجاجهما بسبق تسجيل صحيفة دعواهما اعتمادا  
على أن الحكم الذى سيصدر فيها سيرجع أثره إلى تاريخ تسجيل هذه الصحيفة  
لأن قاعدة الأثر الرجعى للتسجيل مقيدة بعدم ترتيب حق عيى للغير على العقار  
فى الفترة . ا بين رفع الدعوى وتسجيل الحكم الصادر فيها وإلى ما ثبت من التحقيق  
من أن عقد الطاعن هو عقد جدى . استأنف المطعون عليهما الأولان .  
وفى ١٩٥٠/٣/٩ قضت محكمة طنطا الابتدائية فى الاستئناف رقم ٤٤٢ سنة ١٩٤٩  
بالغاء الحكم المستأنف وبصحة ونفاذ عقد المطعون عليهما الأولين استنادا إلى أنه  
وإن كانت ملكية المنزل قد انتقلت إلى الطاعن بتسجيل عقد البدل الذى سجل  
قبل أن يصدر حكم فى دعوى صحة البيع التى رفعها المطعون عليهما الأولان  
على الرغم من سبق تسجيل عريضة دعواهما قبل تسجيل حكم صحة عقد البدل  
إلا أنه نبين من التحقيق الذى أجرته محكمة الدرجة الأولى أن عقد البدل المشار إليه قد  
حرر بقصد عرقلة البيع الصادر إلى المطعون عليهما الأولين وأن الطاعن كان يعلم بهذا  
البيع ودفع البائع إلى التصرف بزيادة الثمن ، وإلى أن المادة ١٧ من قانون  
الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ نصت على أنه يترتب على تسجيل صحف  
الدعاوى الميينة بالمادة ١٥ أن حق المدعى إذا تقرر بالحكم المؤشر به طبقا  
للقانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل

الدعوى وأن هذا الحق لا يكون حجة على الغير الذى كسب حقه بحسن نية قبل التسجيل المشار إليه وتبين من شهادة الشهود أن الطاعن كان متواطئاً مع المطعون عليه الثالث وذلك لأنه أغراه على عقد البذل لإضراراً بالمطعون عليهما الأولين وظل البائع لهما يماطلهما أمام محكمة أول درجة فتارة يطلب التأجيل للاطلاع وأخرى يطعن بالتروير فى عقد البيع الصادر منه ثم يعود بعد ذلك ويعترف بصحة هذا العقد ويجرد أن اطمأن الطاعن أو المطعون عليه الثالث إلى تمام إجراءات تسجيل عقد البذل والحكم الصادر بصحته من محكمة طليخا ظهر الطاعن نخصم ثالث فى دعوى صحة التعاقد التى رفعها المطعون عليهما الأولان ليهدر حقوقهما ، وأنه لما كان يخلص مما تقدم أنه لا يجوز للطاعن أن يحتج على المطعون عليهما الأولين بعقد البذل لما يغشاه من تواطؤ وسوء نية وكان المطعون عليه الثالث قد أقر بصحة عقد البيع للمطعون عليهما الأولين فتكون دعواهما صحيحة . فقرر الطاعن الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث أن الطعن بنى على ثلاثة أسباب يتحصل أولها فى أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن محكمة أول درجة قضت برفض الدفع بعدم الاختصاص ورفض الدعوى فلم يجد الطاعن مصلحة له فى استئناف هذا الحكم ولما كان المطعون عليهما الأولان قد استأنفاه تكون الدعوى قد نقلت برمتها إلى محكمة الدرجة الثانية وعلى الرغم من قيام الدفع بعدم الاختصاص وهو متعلق بالنظام العام لأن الاختصاص نوعى فإنها خرجت عن ولايتها وبحثت عقد البذل مع أن قيمته ٣٥٠ جنيها وتزيد على نصاب اختصاص القاضى الجزئى النهائى .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الاستئناف إنما ينقل القضية إلى محكمة ثانى درجة بأدلتها ودفعوها فى حدود طلبات المستأنف ، ولما كان الاستئناف قصوراً على ما قضت به محكمة أول درجة فى الموضوع دون الاختصاص وكان الطاعن لم يتمسك لدى المحكمة الاستئنافية بالدفع بعدم الاختصاص بعد أن صدر حكم برفضه لم يستأنفه بل طلب لدى محكمة الدرجة الثانية تأييد الحكم الابتدائى الصادر فى ٢٧ / ٤ / ١٩٤٩ فى ظل قانون المرافعات القديم الفاضل

في موضوع النزاع لما كان ذلك لا تكون محكمة ثاني درجة قد أخطأت في تطبيق القانون إذ لم تتعرض للدفع بعدم الاختصاص .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم خالف القانون وذلك بأن المحكمة قالت إن الملكية قد انتقلت إلى الطاعن من تاريخ تسجيل عقد البديل ولو أن المطعون عليهما الأولين سجلا صحيفة دعوى صحة عقد البيع الصادر لهما قبل تسجيل حكم صحة عقد البديل ثم قررت أنه لا يجوز للطاعن أن يتمسك بأسبقية تسجيل عقده إلا إذا كان حسن النية غير متواطئ مع البائع وذلك اعتمادا على نص المادة ١٧ من قانون الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ مع أن هذا القانون لا ينطبق على حالة الدعوى إذ لم يعمل به إلا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٧ ومع أن المادة ١٧ لا تتناول حالة الدعوى إنما تتناول أثر تسجيل صحف الدعاوى على التسجيلات السابقة عليها .

ومن حيث أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهما الأولين سجلا عريضة دعواهما بصحة عقد البيع الصادر لهما من المطعون عليه الثالث في ١٩٤٦/١٢/٢٨ قبل أن يسجل الطاعن في ١٩٤٧/٦/١٥ الحكم الصادر له بصحة عقد البديل الذي تم بينه وبين المطعون عليه الثالث فإن هذا التصرف الحاصل للطاعن من نفس البائع للمطعون عليهما الأولين لا يحتاج به الأخيران عملا بالمادة ١٢ من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ وبالتالي لا يحول تسجيل الطاعن الحكم بصحة عقد بدله بعد تسجيل عريضة دعوى المطعون عليهما الأولين دون أن يقضى لهما بصحة عقدهما حتى إذا أشر بهذا الحكم وفق القانون يكون حجة على الطاعن ؛ ولما كانت النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه في قضائه للمطعون عليهما الأولين بصحة ونفاذ عقدهما هي نتيجة سليمة فلا يبطله ما ينعاه عليه الطاعن من تقارير خاطئة وردت بأسبابه .

ومن حيث أن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم شابه القصور ذلك بأن الطاعن دفع في جميع مراحل الدعوى بصورية عقد المطعون عليهما الأولين



غير أن محكمة الدرجة الثانية لم تلق بالآ إلى هذا الوجه من الدفاع مع أنه جوهري ويتأثر به الفصل في الدعوى .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بمأقرره الحكم من أن المحكمة "تطمئن إلى صحة شهادة شهود المستأنفين (المطعون عليهما الأولين) من أن المستأنف عليه الثاني "الطاعن"، كان يعلم حين تبادل مع المستأنف عليه الأول "المطعون عليه الثالث"، بسابقة بيع المنزل موضوع النزاع للمستأنفين بل إنه أغراه على عقد هذا البديل إضرارا بالمستأنفين برفع قيمة البديل موضوع النزاع" — وهذا الذى قرره الحكم يفيد أن المحكمة استخلصت من التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة أن عقد المطعون عليهما الأولين هو عقد جدى دفع المقابل المسمى فيه بدليل قولها إن الطاعن أغرى البائع "المطعون عليه الثالث" على التصرف له بالبديل بزيادة الثمن ومن ثم يكون ما يتعاه الطاعن على الحكم من أن المحكمة لم تبحث دفعه بصورية عقد المطعون عليهما الأولين هو نعى فى غير محله .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

( ٥٩ )

## القضية رقم ٣٢٢ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد زكي شرف المستشارين .

( أ ) إعلان . تحديد التاريخ الذي حصل فيه . هو يوم تسليم صورته إلى جهة الإدارة . لا عبرة بتاريخ وصول الخطاب الموصى عليه ولا بيوم تسلم المعلن إليه الصورة من جهة الإدارة . المادة ١٢ مرافعات .

( ب ) نقض . طعن . شفعة . حكم صادر في دعوى شفعة في عقار بيع لشخصين مشاعاً بينهما . موضوع غير قابل للتجزئة . الطعن فيه من أحد المشتريين بعد الميعاد القانوني . إفادته من الطعن المرفوع من المشتري الثاني في الميعاد متى كان منضمّاً إليه في طلباته . الدفع بعدم قبول طعنه شكلاً . في غير محله . المادة ١١ من قانون الشفعة القديم والمادة ٣٨٤ — مرافعات .

( ج ) شفعة . التنازل عنها . التزام لا يرتبط به إلا من ارتضاء . مثال . تنازل صاحب العقار عن حق الشفعة في عقد شرائه لهذا العقار . عدم مريان هذا التنازل على من اشترى منه العقار .

( د ) نقض . طعن . سبب جديد . النعي على الحكم القاضي بالشفعة بأن الشفعين تنازل ضمناً عن حق الشفعة أو أنه تواطأ مع البائع له على عدم النص في عقد شرائه على التنازل عن هذا الحق . عدم ثبوت إثارته لدى محكمة الموضوع . لإثارته لأول مرة لدى محكمة النقض . لا تجوز .

( هـ ) شفعة . الشفعين بالنسبة لعقد البيع يعتبر من طبقة الغير . عدم جواز الاحتجاج عليه إلا بالعقد الظاهر . حكم . تسييبه . قضاؤه للشفيع بالشفعة مقابل الثمن الوارد بالعقد الظاهر . نفيه بأسباب مسوّغة عدم علم الشفعين بالثمن الحقيقي . لا خطأ .

١ — إنه وإن كان القانون يوجب في المادة ١٢ من قانون المرافعات على المحضر في ظرف أربع وعشرين ساعة أن يوجه إلى المعلن إليه في موطنه الأصل أو المختار كتاباً موصى عليه بنخبره فيه بأن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة

وكان الغرض من هذا الإجراء هو التأكد من علم الخصم بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة حتى لا تتخذ الإجراءات في غيبته إذا لم يسلمها رجل الإدارة، إلا أن العبرة في تحديد تاريخ الإعلان هي يوم تسليم ورقة الإعلان إلى جهة الإدارة لا يوم وصول الخطاب الموصى عليه إلى المعلن إليه أو يوم تسليمه الإعلان من جهة الإدارة .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة وهو حق الشفعة في عقار بيع لشخصين مشاعا بينهما بحيث لا تجوز الشفعة إلا فيه يتنازع كقضية المادة ١١ من قانون الشفعة القديم الذي يحكم النزاع، فإن للطاعن الأول وهو أحد المحكوم عليهم والذي قرر طعنه بعد الميعاد القانوني أن يفيد من الطعن المرفوع من الطائفة الثانية متى كان منضمًا إليها في طلباتها كما هو الحال في الدعوى عملا بنص المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول طعن الطاعن الأول شكلا في غير محله .

٣ - إن الشفعة رخصة والتنازل عنها التزام لا يرتبط به إلا من ارتضاه، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لم يخطئ إذ لم يعتد بتنازل البائع إلى المطعون عليها في عقد شرائه من الشركة البائعة له عن حق الشفعة لأن هذا التنازل لا يعتبر حقا عينيا يتبع العقار في يد كائن من كان .

٤ - إذا كان ما يعيبه الطاعنان على الحكم هو أن المطعون عليها الأولى تنازلت تنازلا ضمنيا عن استعمال حق الشفعة للاعتبارات التي أوضحتها في طعنهما، وأنها توافقت مع البائع إليها على إغفال النص على شرط التنازل في عقد شرائها، وكانت لم يثبت أن الطاعنين سبق لهما أن تمسكا بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فخانه يكون وجهها جديدا يخالطه واقع فلا يجوز لهما إثارتها لأول مرة لدى هذه المحكمة .

٥ - الشفيع - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة بحكم أنه صاحب حق في أخذ العقار بالشفعة يعتبر من طائفة الغير بالنسبة لطرفي عقد البيع سبب الشفعة ومن ثم لا يحتج عليه إلا بالعقد الظاهر . وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه بإدقضي للمطعون عليها الأولى بالشفعة مقابل الثمن الوارد بالعقد المسجل الصادر



من الشركة البائعة إلى الطاعنين قد نفى بأدلة سبغة دلم الطعون عليها الأولى بأن الثمن الحقيقي يختلف عن الثمن الوارد بالعقد ، فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

### الوقائع

في يوم ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر في ٦ من يونية سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ٨٧٦ سنة ٦٦ ق وذلك بتقرير طلب فيه الطاعنان الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى على دائرة أخرى للفصل فيها مجددا مع إلزام المطعون عليها الأولى بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن درجات التقاضى جميعها .

وفي ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليهم بتقرير الطعن . وفي ١٩ منه أودع الطاعنان أصل ورقة إعلان المطعون عليهم بالطعن ومصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافظتين بمستنداتهما . وفي ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ أودعت المطعون عليها الأولى مذكرة بدفاعها مشفوعة بمستنداتها طابت فيها أولا : عدم قبول الطعن شكلا من الطاعن الأول لتقديمه بعد الميعاد ثانيا : رفض الطعن بجميع أجزائه مع إلزام الطاعنين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وفي ٢٠ منه أودع الطاعنان مذكرة بالرد وحافضة بمستنداتهما . وفي ٩ من يناير سنة ١٩٥١ أودعت المطعون عليها الأولى مذكرة بملاحظاتها على الرد . ولم يقدم باقي المطعون عليهم دفاعا .

وفي ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعنين بالمصروفات .

وبجلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطاعنين والمطعون عليها الأولى والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسته اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطاعنين والمطعون عليها الأولى والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن واقعة الدعوى حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وشا ئر الأوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليها الأولى رفعت الدعوى رقم ٣١٢٥ - سنة ١٩٤٨ قضائية أمام محكمة مصر المختلطة تطلب الحكم فيها بأحققتها في أن تأخذ بطريق الشفعة قطعت أرض مساحتها ١٣٦٣ مترا مربعا وهى البيعة من شركة باطنى الدلتا إلى الطاعنين بموجب عقد رسمى فى ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٣ . مقابل الثمن وقدره ٥٨٢ جنيهًا و ٥ مليا والملاحقات القانونية فأدخل الطاعنان بعريضة أعلنت فى ١ و ٢ و ٤ من مايو سنة ١٩٤٤ جورجى منسى وجبريل بقطى وأحمد زكى فى الدعوى وقالوا فيها أن شركة أراضى الدلتا باعت الأرض المشفوع فيها وألا إلى مستر أندراوس بموجب عقد مبرم فى ١٤ من مايو سنة ١٩٠٦ وأن هذا الأخير باع إلى جورج منسى بموجب عقد عرفى فى ٨ من مارس سنة ١٩٤٣ ثم باعها الأخير فى ٥ من أبريل سنة ١٩٤٣ إلى فكتور داتى وأحمد زكى القرشى بملصوع ثمانين قرشا للتر المربع وبموجب عقد فى ١٩ من أبريل سنة ١٩٤٣ باع الأخيران قطعتى الأرض إلى الطاعنين بسعر ٥٧,٥ قرشا للتر وأنه لما كانت هذه البيعة كلها قد تمت بعقود دوفية ، فقد حرر عقد البيع النهائى مع شركة أراضى الدلتا مباشرة فى ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٣ تحت رقم ٣٢٢٥ وأثبت فيه أن الثمن مقلراوه ٥٨٢ جنيه و ٥ مليم بواقع ٣٥ قرشا للتر المربع وطلبا فى ختام الإعلان المذكور سماع الخصوم المدخلين بأن يدفعوا إليهما فرق الثمن من ٣٥ إلى ٩٧٥ قرشا للتر المربع فى حالة صدور الحكم للمطعون عليها الأولى (الشفعة) . وفى ٢٤ من يونيو سنة ١٩٤٨ حكمت المحكمة برفض دعوى المطعون عليها الأولى والزياتها بالمطيار غيظ وفى دعوى الضمان بعدم اختصاصها بنظرها فاستأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم بعريضة أعلنت فى ١١ من يناير سنة ١٩٤٩ لدى محكمة استئناف الاسكندرية المختلطة ثم أحيل هذا الاستئناف إلى محكمة استئناف القاهرة . وقيد بجدولها تحت

رقم ٨٧٦ لسنة ٢٦ قضائية وفي ٦ من يونيو سنة ١٩٥٠ قضت حضرة يا بة وز  
الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالناء الحكم المستأنف وأحقبة المستأنفة (المطعون  
عليه الأولي) في أخذ العين المبينة بصحيفة الدعوى بالشفعة مقابل الثمن الوارد  
بالقدس ومقداره ٥٨٢ جنيه و ٥ مليم والملحقات القانونية مع إلزام الطاعنين  
بمطالبة نفقات الترخين فقرر الطاعنان الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث أن المطعون عليها الأولى دفعت بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه  
بعد الميعاد بالنسبة للطاعن الأول - ذلك بأن الحكم المطعون فيه أعلن في  
٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ولم يقرر وكيله الطعن فيه إلا في ٣١ من أكتوبر  
سنة ١٩٥٠ فيكون قد مضى بين إعلان الحكم والتقرير بالطعن ثلاثة وثلاثون يوما  
أكثر من المدة المقررة في المادة ٤٢٨ من قانون المرافعات وأنه لا يؤثر على  
صحته الإعلان وبالتالي احتساب مواعيد الطعن أن زوجة الطاعن امتنعت عن تسليم  
صوره والحكم - على أنه إذا احتسبت المدة من تاريخ تسليم صورة إعلان الحكم  
إلى الضابط المنوب بقسم عابدين في الثلاثين من شهر سبتمبر سنة ١٩٥٠ وتاريخ  
الطعن فإنه يكون قد مضى واحد وثلاثون يوما أي أكثر من المدة المقررة قانونا  
للطعن وأنه ليس للطاعن الأول أن يستفيد من الطعن المقدم من ورثة جالك سالتو  
لأنه لا يراد أن يكون قابلا للتجزئة وكل من الطاعنين ما هو إلا مشترعين مشفوع فيها  
فيحوز قبول الشفعة بالنسبة لأحدهما عن القطعة مشتراه سواء أكانت شائعة  
أم مفوضة وقد رد الطاعن الأول على هذا الدفع بأن المادة ١٢ من قانون  
المرافعات التي تنص على أنه « إذا لم يجد المحضر الشخصي المطلوب إعلانه في  
موطئه كان عليه أن يسلم الورقة إلى وكيله أو خادمه أو من يكون ساكنا معه  
من أقاربه أو أصدقائه فإذا لم يجد أحدا منهم أو امتنع من وجده عن تسليم الصورة  
فوجب أن يسلمها على حسب الأحوال لما مزر القسم أو البندر أو العمدة أو شيخ  
البلد الذي يقع موطن الشخص في دائرته ويجب على المحضر في ظرف أربع وعشرين  
ساعة أن يوجه إلى المعلن إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتابا وصى عليه  
بالتوقيع فيه بأن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة وعلى المحضر أن يبين كل ذلك في  
حجته بالتفصيل في أصل الاعلان وصورته » وأنه لما كان يبين من النص المشار



إليه أن إخطار المعلن إليه بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة هو من الأركان الجوهرية اللازمة لصحة الإعلان أى أنه لا يتم الإتمام وصول هذا الكتاب للراد إعلانه وكان الثابت أن المحضر حرر الإخطار في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ مما لا يتصور معه أن يكون الكتاب الموصى عليه قد سلم إلى الطاعن الأول قبل يوم أول أكتوبر سنة ١٩٥٠ - لما كان ذلك وكان التقرير بالطعن قد حصل في يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٠ - فانه يكون بذلك قد تم في الميعاد القانوني على أنه من ناحية أخرى فانه لما كانت الطاعنة الثانية قررت بالطعن في الميعاد وكان الطاعنان قد اشتريا الأرض المشفوع فيها على الشيوع معا فحق الشفعة فيها لا يتجزأ والحكم الصادر بشأنها ضد الأخوين لا يمكن تجزئته إذ لا يمكن إلا أن يكون الحكم فيها واحدا في حق المشتري وإذن يكون للطاعن الأول بفرض رفعه الطعن بعد الميعاد أن يستفيد من طعن الطاعنة الثانية الذي قرر في الميعاد .

ومن حيث إنه وإن كان القانون يوجب على المحضر في ظرف أربع وعشرين ساعة أن يوجه إلى المعلن إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتابا موصى عليه يخبره فيه بأن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة وكان الغرض من اتخاذ هذا الإجراء التأكد من علم المصمم بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة حتى لا تتخذ الإجراءات في غيبته إذا لم يسلمها إليه رجل الإدارة وكانت العبرة في تحديد تاريخ إعلان الحكم هي بيوم تسليم ورقة الإعلان إلى جهة الإدارة لا بيوم وصول الخطاب الموصى عليه إلى المعلن إليه أو بيوم تسلمه الإعلان من جهة الإدارة ومن ثم كان التقرير بالطعن في الحكم من الطاعن الأول قد حصل بعد انقضاء الميعاد المقرر قانونا إذا احتسب بدء مريانه من تاريخ تسليم ورقة الإعلان إلى جهة الإدارة ، إلا أنه لما كان طعن الطاعنة الثانية قد حصل في الميعاد وكان الحكم المطعون فيه صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة وهو حق الشفعة في عقار مبيع لشخصين مشاعا بينهما فلا تجوز الشفعة إلا فيه بتمامه كمقتضى المادة ١١ من قانون الشفعة القديم الذي يحكم النزاع ، فإن للطاعن الأول وهو أحد المحكوم عليهما أن يفيد من الطعن المرفوع من الطاعنة الثانية متى كان منضميا إليها في طلباتها كما هو الحال في الدعوى عملا بنص المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطعن شكلا في غير محله .

ومن حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشككية .

ومن حيث أنه بنى على ثلاثة أسباب حاصل أولها هو خطأ الحكم في تكييفه مركز الشفعية من الالتزام بعدم المطالبة بالشفعة فيما يتم من البيوع التي تتولاها شركة أراضى الدلتا بضاحية المعادى وفى مدى تقييد المطعون عليها الأولى بهذا الالتزام فقد ناقش الحكم طبيعة الالتزام المنصوص عليه بالبند العاشر من قائمة شروط بيع أراضى الشركة ثم ناقش طبيعة حق الشفعة أهو حق شخصى أم عينى وانتهى الى أنه حق شخصى لا يتبع العقار ولا يترتب به إلا من أخذ عليه الميثاق فى عقده صراحة وأنه نظرا لخلو عقد المطعون عليها من هذا الشرط فلا التزام عليها بالتنازل عن الشفعة فى حين أنه مع التسليم جدلا بما قرره الحكم من أن حق الشفعة هو حق شخصى فإنه بهذا الوصف يمكن التنازل عنه صراحة أو ضمنا وقد تنازلت عنه الشفعية ضمنا ولو لم يرد بعقد شرائها نص صريح على قبول شروط قائمة ببيع الشركة ذلك بأن شرط التنازل قد فرضته الشركة على كل مشتر منها وعلى كل من يتلقى حق الملكية عن المشتري منها مباشرة وأصبح الشرط مشهورا معروفا بالتواتر للناس وخصوصا لكل من يتعامل بالشراء والبيع فى أراضى الشركة التى وضعت هذه الشروط لحماية جميع المتعاملين فى أراضيها فكما حمت المشتري من الاستشفاع فيما يشترونه منها كذلك فرضت عليهم التزاما بعدم المطالبة بحق الشفعة من المشتري الآخرين ومن ثم لا يكون صحيحا ما ذهب اليه الحكم من أن الالتزام كان خالصا لمصاحبة الشركة بل هو لمصلحة كل متعامل فى أراضى المعادى التى قسمتها الشركة وطرحتها للبيع بهذه الشروط التى يعلم الجميع وجوب احترامها فالشخص الذى يقدم على شراء أرض من أراضى هذه المنطقة يعلم بطبيعة هذه الالتزامات واغفال النص فى عقد شراء المطعون عليها الأولى ( الشفعية ) على هذا الالتزام ليس إلا إهمالا فى ذكر ما هو معلوم أو نوتا من الغش تواطأ عليه طرفا العقد ولو خلصت النية لوجب الحصول مقدما على موافقة من الشركة نفسها ثم النص صراحة فى عقد المطعون عليها الأولى على عدم التقييد بهذه القيود التى تواترت بين الناس حتى أصبحت فى الواقع شرطا ضمنا لا يكفى للتحلل منه مجرد اغفاله ومن ثم يكون الحكم إذ أغفل جزءا

هاما من أركان تكليف مركز الشفعية القانوني أزاء الالتزام بالتنازل عن حق الشفعة وقضى بعدم التزام المطعون عليها به استنادا إلى أسباب لا تؤدي إلى ذلك قانونا شابه قصور يستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون عليها الأولى بالشفعة قال "ومن حيث أنه وإن اختلف رجال القضاء والفقهاء فيما إذا كانت الشفعة حقا عينيا أو شخصيا فإن هذه المحكمة ترى مع القانون الجديد مادة (٩٣٥) أن الشفعة رخصة تجيز في بيع العقار الحلال محل المشتري في الأحوال والشرط المنصوص عليها في المواد التالية وقد نصت المادة (٩٤٨) على "سقوط الحق في الشفعة إذا نزل الشفيع عن حقه في الأخذ بالشفعة ولو قبل البيع" . ومن حيث أن المستأنفة تملك العتار بعقد ٢ فبراير سنة ١٩٣٥ المسجل في ٢٢ مارس سنة ١٩٣٥ وقد ذكر في البند الرابع أصل الملكية لهذه القطعة أي العقد المحرر في ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٩ . المسجل في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩ . ومن حيث أن هذا العقد المسجل في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩ وإن كان قد ورد به أن البيع قد تم وفقا لما نصت عليه القائمة إلا أن هذا الشرط لم يرد بعقد ٢٢ مارس سنة ١٩٣٥ الذي تملك المستأنفة بمقتضاه مباشرة مما يفيد أن البائعين للمستأنفة (المبايعون عليها الأولى) لم يعيروا موضوع الشفعة أي اهتمام ولم يفرضوا على المستأنفة أي قيد في هذا الصدد ولم تترك للمستأنفة عن حقه في الشفعة فلا محل لتمسك المستأنف عليهم (الطاعين) بالأصل العام لعقود التملك وهي قائمة شروط شركة الدلتا .

ومن حيث إن القيد الذي فرضته الشركة على المشتريين منها بأن يمتنعوا عن المطالبة بالشفعة في أي جزء من الأراضي التي تباعها لغيرهم والذي تقول عنه محكمة أول درجة أنه حق عيني يتبع العقار في أيدي ملاك المتعاقبين هذا القيد ليس حق ارتفاق وإنما هو منع للمشتريين من استعمال حق أجازة القانون لهم وهو حق شخصي لا يلتزم به إلا من رضيه" . وهذا الذي ذهب إليه الحكم صحيح في القانون ذلك بأن الشفعة رخصة والتنازل عنها التزام لا يرتبط به إلا من ارتضاه ، ومن ثم لم يخطئ الحكم إذ لم يعتمد بتنازل البائع إلى المطعون عليه في عقد شرائه من الشركة عن حق الشفعة لأن هذا التنازل لا يعتبر حفا عينيا يتبع العقار في يد كائن من كان



أما ما يعيبه الطاعنان على الحكم من أن المطعون عليها الأولى تنازلات تنازلا ضمنيا عن استعمال حق الشفعة للاعتبارات التي أوضحتها في طعنهما أو أنها توافقت مع البائع إليها على إغفال النص على شرط التنازل في عقد شرائها فهو وجه جديد يخالفه واقع لم يثبت أن الطاعنين سبق لهما أن تمسكا به أمام محكمة الموضوع فلا يجوز لهما إثارة لدى هذه المحكمة . ومن ثم يكون هذا النعي غير مقبول .

ومن حيث أن السبب الثاني يتحصل في خطأ الحكم في رفض الدفع بعدم قبول دعوى الشفعة وهو الدفع المؤسس على أن عرض الثمن لم يتم وفقا لنص المادة ١٤ من قانون الشفعة إذ قصرت المطعون عليها الأولى طلبها على عرض يبلغ ٥٨٢ جنيه و ٥ مليات وهو الثمن الوارد بالعقد المبرم بين الشركة وبين الطاعنين بحجة أنه الثمن الحقيقي مع أن المطعون عليها تدرك من ظروف الدعوى ما يقطع في علمها أن تقدير ثمن المتر بمبلغ ٣٥ قرشا إنما هو تقدير سنة ١٩٠٦ الذي بيعت به الأرض من الشركة لاستر أندروس أول مشترطا وأن الثمن قد ارتفع إلى أضعاف ذلك من سنة ١٩٠٦ إلى سنة ١٩٤٣ ومن ثم كان عرضها ناقصا غير مستوف لشرائطه القانونية كما أن المطعون عليها لم تبد استعدادها لدفع الثمن الحقيقي وهذا يستلزم حقها في الشفعة .

ومن حيث أن الحكم قال في خصوص ذلك "لا محل للدفع بعدم قبول الدعوى بناء على المادة ١٤ من قانون الشفعة لأن العقد الرسمي المحرر في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٢ بين شركة أراضى الدلتا والمستأنف عليهما ( الطاعنين ) قد ذكر فيه أن الثمن ٥٨٢ جنيه و ٥ مليات بواقع المتر ٣٥ قرشا فتم العرض على أساس هذا الثمن الوارد في العقد الرسمي فيكون إعلان الرغبة في الشفعة صحيحا إذ لم يثبت أن المستأنفة (المطعون عليها الأولى) كانت تعلم أن الثمن الحقيقي للأرض يختلف عما ورد في العقد الرسمي بحيث إذا تبين أن الثمن الحقيقي يزيد عما ورد في العقد قضت المحكمة بالشفعة على أساس الثمن الذي يتبين لها أنه الثمن الحقيقي .

ومن حيث فيما يتعلق بالثمن الواجب دفعه على الشفعية فإنه ظاهر من الأوراق أن المستأنفة حينما علمت بالبيع أرسلت وكيلها إلى المستأنف عليهما يستفسر عن حقيقة هذا البيع ويسأل عن شروطه وأركانه فأرسل إليه وكيل المستأنف عليهما

بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٤٣ عقد البيع الرسمي المحرر في ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٣ بين شركة أراضى الدلتا والمستأنف عليهما وقد ورد به أن الثمن ٥٨٢ جنيهًا و٥ مليات بواقع المتر ٣٥ فرشًا ثم قام وكيل المستأنفة بعرض هذا الثمن وجميع ملكاته القانونية كما هو ظاهر من إنذار الشفعة المحرر في ١٠ مايو سنة ١٩٤٣ ومن الاطلاع على الخطاب المؤرخ في ٢٧ مايو سنة ١٩٤٣ الذي أرسله محامي المستأنف ضدتهما إلى وكيل المستأنفة وأرسل معه العقد الرسمي تبين أنه لم يذكر في هذا الخطاب أن الثمن يختلف عما ورد في العقد المذكور ولم يشير إلى أى عقود أخرى خلاف هذا العتمد فضلًا عن أن العقود الأخرى التي أشار إليها المستأنف عليهما وزعما أنها تمت بين أشخاص متعددين لم تقدم في ملف الدعوى كما لم يتقدم أى دليل يثبت أن المستأنف ضدتهما دفعا أكثر من الثمن المسمى في العقد ولذلك تكون الشفعة قد أعلنت البائع الحقيقي وهو الشركة وعرضت الثمن الحقيقي وهو الوارد في العقد وهذا الذى قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون إذ المطعون عليها الأولى - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة بحكم أنها صاحبة حق في أخذ العقار بالشفعة تعتبر من طبقة الغير بالنسبة لطرفي عقد البيع سبب الشفعة ومن ثم لا يحتج عليها إلا بالعقد الظاهر وهو العقد المسجل الصادر من الشركة إلى الطاعنين والمثبت به أن الثمن هو ٥٨٢ جنيهًا و ٥ مليات وقد نفى الحكم بأدلة مسوعة علم المطعون عليها الأولى بأن الثمن الحقيقي يختلف عن الثمن الوارد بالعقد وتقرير الحكم فى نفى هذا العلم هو تقرير موضوعى لا يجوز الجدل فيه أمام هذه المحكمة ومن ثم يتعين رفض هذا السبب ..

ومن حيث أن السبب الثالث يتحصل فى أن الحكم شابه بطلان جوهرى لقصور أسبابه كما أخطأ فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى ذلك أن الحكم إذ تحدث من حقيقة الثمن استند إلى قصور خطاب محامى المشتري لمحامى الشفعة عن ذكر مغايرة الثمن الحقيقي لما جاء بالعقد المبرم بين الشركة والطاعنين وأخذ على الخطاب المذكور عدم إشارته إلى وجود عقود أخرى واستخلص من ذلك أن العقود التى ذكرها الطاعنان وقالوا إنها تمت بين أشخاص متعددين تداولات أيديهم ملكية الأرض المشفوع فيها إنما هى عقود مزعومة ثم قرر أنه لم يثبت

له أن الطاعنين دفعا أكثر من الثمن المسمى بالعقد وانتهى إلى أن المطعون عليها الأولى قد أعلنت البائع الحقيقي وهي الشركة وعرضت عليها الثمن الحقيقي وهو الوارد في العقد . مع أن الثابت من ملف الدعوى أن الطاعنين أدخلوا أمام محكمة أول درجة البائعين السابقين مطالبين بإياهم بفرق الثمن إلا أن المحكمة قضت بعدم اختصاصها بالفصل في تلك الطلبات مما كان يتعين معه على المحكمة أن لا تتجاهل هذه البيوع المتعاقبة والتي لا تترك مجالا للشك في تداول الأرض المشفوع فيها بينهم وفي بيعها بثمن غير المذكور بالعقد كما أن الحكم بنقض قضاءه على ن العقود السابقة هي عقود مزعومة ، مع أن ملف الدعوى حافل بمذكرات هؤلاء المتبايعين وكلها تدل على جدية هذه البيوع مما كان ينبغي معه على المحكمة أن تشير إليها - لا أن تقيم قضاؤها على هذا الفهم الخاطئ .

ومن حيث أن هذا السبب مردود بأنه ليس إلا مجادلة موضوعية فيما تستقل به محكمة الموضوع من فهم الواقع في الدعوى ووزن الدليل إذ أن ما أورده الحكم من أسباب سبق بيانها يكفي لجملة .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن الطعن على غير أساس ويتمين رفضه .

---



(٦٠)

## القضية رقم ٣٣٩ سنة ٢٢ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة سليمان تاسي ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد زكي شرف المستشارين :

(١) دفاع إجراءات تقاضى . حكم . تسببه . ثبوت أن إجراءات الخصومة كانت إجرائية في حق طرفيها وأن الطاعن استكمل دفاعه قبل حجز القضية للحكم . إعادته بالقلم إلى المرافعة لنفس الجلسة لتعذر المداولة بسبب مرض أحد أعضائها . تصيم المحامي والطاعن في هذه الجلسة على طلباته وعدم طلبه التأجيل لأي سبب كان . عدم تقديم الطاعن ما يدل على أن المحامي الذي حضره بالجلسة الأخيرة لم يكن ذا صفة في تمثيله . نعى الطاعن على الحكم بالاخلال بحقه في الدفاع وبطلان الإجراءات . في غير محله .

(ب) تزوير . قضاء المحكمة برد وبطلان ورقة مطعون فيها بالتزوير . استخلاصها من الوثائق المدروسة عليها وحالة الورقة المطعون فيها الوسيلة التي لجأ إليها مرتكبي التزوير في ارتكابه . ثبوت أن هذه الوسيلة لم تكن من بين الأدلة التي بنى عليها مدعى التزوير ادعواه . لا تأثير على المحكمة .

١ - متى كان يبين من الحكم أن إجراءات الخصومة كانت إجرائية في حق طرفيها وأن الطاعن استكمل فيها دفاعه قبل حجز القضية للحكم ، ولم يسل الجلسة الأخيرة التي أعيدت فيها القضية للمرافعة لتعذر المداولة بسبب مرض أحد أعضاء الهيئة صمم الحاضر منه على طلباته ، ولم يطلب أحد إلى المحكمة التأجيل لأي سبب كان ولم يقدم الطاعن إلى هذه المحكمة ما يثبت أن المحامي الذي حضر نيابة عن الطاعن بالجلسة الأخيرة لم يكن ذا صفة في تمثيله ، فإنه لا يكون هناك مبرر لمنطهيناه الطاعن على المحكمة من إخلال بحقه في الدفاع أو بطلان في الإجراءات .

٢ - يجوز للمحكمة - وفقاً للسادة ٢٩٢ من قانون المرافعات القديم للوجاهة التطبيق على واقعة الدعوى - سواء ادعى أماءها بالتزوير أم لم يدع به أن الحكم تحكم برد وبطلان أية ورقة يتحقق لها أنها مزورة من غير استناد إلى أدلة التزوير

التي يبنى عليها مدعى الزوير دعواه متى كانت قد استخلصت من حالة السند المطعون فيه ومن الوقائع المطروحة أمامها الوسيلة التي لجأ إليها مرتكب التزوير ولو كانت غير ما قال عنها مدعى التزوير في أدلته .

## الوقائع

في يوم ٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف المنصورة الصادر في ٢١ من مارس سنة ١٩٥١ في الاستئناف رقم ٨٥ سنة ١٩٥١ وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه واحتياطيا بأحالة الدعوى على دائرة أخرى للفصل فيها مجددا ليجتمع إلزام المطعون عليه بالمصروفات وأتعاب المحاماة .

وفي ١١ من أغسطس سنة ١٩٥١ أعلن المطعون عليه بتقرير الطعن .  
وفي ١٦ من أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليه بالطعن وصورة مطابقة لأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداته اتوفي ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٥١ أودع المطعون عليه مذكرة بدفاعه مشفوعة بمستنداته طلب فيها رفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات وأتعاب المحاماة .  
وفي ٣ من أكتوبر سنة ١٩٥١ أودع الطاعن مذكرة بالرد مشفوعة بمستنداته اتوفي ١٧ منه أودع المطعون عليه مذكرة بملاحظاته على الرد مشفوعة بمستنداته .

وفي ١٩ من يوليو سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا وتورفضه موضوعا وإلزام الطاعن بالمصروفات .

وبجلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث حجت محامي المطعون عليه والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتهما . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامي عن المطعون عليه والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى المدنية رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٤٣ محكمة الزقازيق الابتدائية على المطعون عليه يطالبه فيها بمبلغ ٥ جنيه من أصل مطلوبه من سند محرر في ١٩٣٨/١٠/٨ بمبلغ ٦٧٢٠ جنيهاً وتثبيت الججز التحفظي الموقع منه تحت يده وفاء للمطالب به استنزالا من دينه للمطعون عليه بمقابل أتعاب المحاماة في القضية رقم ٢٢٠٣ لسنة ١٩٤٠ مدني بلبليس . فطعن المطعون عليه في السند الآنف ذكره بالتزوير وأعلن أدلته . وفي ٧ من يناير سنة ١٩٤٦ قبلت المحكمة الدليل الأول منها ويتضمن أن بصمة الختم الموقع بها على السند المطعون فيه ، منقولة من بصمة ختم صحيح للمطعون عليه بواسطة المداد الذي تنتقل به بصمات الأختام بأحدى وسائل التزوير كالبيضه أو باللوظه أو اليد ونثبت المحكمة قسم أبحاث الزيف بمكتب الطب الشرعي لتحقيق هذا الدليل ومضاهاة بصمة الختم الموقع بها على بصمات الأختام الموقعة على أوراق المضاهاة ، وقدم الخبير المنتدب تقرير انتهى فيه إلى أن بصمة الختم الموقع بها على السند المطعون فيه مأخوذة من نفس قالب الختم الموقع به على أوراق المضاهاة . وفي ٣ من مارس سنة ١٩٤٧ أعادت المحكمة المأمورية لمكتب الطب الشرعي لبيان ما إذا كانت البصمة التي على السند المطعون فيه قد وقع بها بالختم الصحيح أو أنها نقلت عن بصمة أخرى ، منه ، وقدم الخبير المنتدب ملحقاً لتقريره ذهب فيه إلى أن بصمة الختم المطعون فيه ليست منقولة بأي من طرق النقل . وقدم المطعون عليه تقرير خبير استشاري ذكر فيه أن السند موضوع الدعوى قد زور بوضع بصمة ختم المطعون فيه على بياض أولاً ثم ملأ فراغه بمحتويات صلب السند ، وفي ١٩٤٨/٣/٢٩ حكمت



المحكمة تمهيداً بنسب خير آخر من غير خبراء مكتب الطب الشرعي لمضاهاة البصمة المطعون فيها على بصمات أوراق المضاهاة وبيان ما إذا كانت مطابقة لها أو منقولة بأي من وسائل التزوير وفي حالة ما إذا كان التطابق موجوداً فعلى الخبير المنتدب أن يتحقق مما إذا كانت بصمة الختم قد وضعت على بياض ملء فراغه. واستأنف الطاعن الحكم التمهيدى استناداً إلى أنه قضى بتحقيق دليل جديد غير ما تضمنه دليل التزوير الذى قبلته المحكمة . وفى يوم ١٩٤٩/٤/٢٧ قضت محكمة استئناف مصر بتأييد الحكم التمهيدى المستأنف . وقد الخبير الثانى تقريراً أثبت فيه أن بصمة الختم المطعون فيها مطابقة لبصمات أختام أوراق المضاهاة وأنها ليسب منقولة بأية وسيلة من وسائل التزوير إلا أنه رأى بعد بحثه أنه كان تحت يد الطاعن ورقة مسطرة بأسطر أفقية مكتوب عليها نص : معاملة صحيحة أو صيغة ما وقع المطعون عليه على هذه الورقة بخطه الصحيح بتوقيع . منحرف إلى اليمين وكان تحت موضع البصمة فراغ رأى الطاعن أن يستفيد منه ففصل ذيل الورقة التى بها هذا الفراغ من أعلى بصمة الختم وبذلك حصل على ورقة بيضاء عليها بصمة الختم المطعون فيه فحول القسم المفصول إلى اتجاه رأسى وكتب بالفراغ نص السند المطعون فيه وقد بدأ الكاتب للسند بكتابة الأسطر الثلاثة الأولى بانضمام وتضييق فى الأسطر والكلمات ثم أخذ يتدرج فى أبعاد الأسطر التالية وامتداد كلماتها وتوسعة حروفها حتى يصل ربط آخر السند بموضع البصمة وفى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة برد وبطلان السند المطعون فيه للأسباب التى أوردها الخبير الثانى فى تقريره ولأنه اتضح وجود آثار قطع ظاهر للعين المجردة بالجانب الأيسر من السند ولأن بصمة الختم موضوعة فى آخر السند عند نهايته من الجهة اليسرى ومائلة ميلاً ظاهراً ولأن صيغة السند حرت على خلاف الممتد على ورقة صغيرة أسطرها رأسية وليست أفقية مما يقطع فى أن السند مزور وأنه لو كان صحيحاً لبادر الطاعن إلى رفع الدعوى بقيمته ولكنه آثر السكوت إلى أن نفذ المطعون عليه بحكم مقابل أتعاب المحاماة فى الدعوى رقم ٢٢٠٣ لسنة ١٩٤٠ مدنى بليس ثم رفع الدعوى بمبلغ خمسة جنيهات فقط . استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٨٥ لسنة ١ ق محكمة استئناف المنصورة التى قضت فى ٢١ من مارس

سنة ١٩٥١ بتأييد الحكم المستأنف لما ورد بأسبابه ولأسباب أخرى أضافتها — فقرر الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه شابه بطلان في الإجراءات لإخلاله بحق الطاعن في الدفع ذلك بأن محكمة الاستئناف قررت فتح باب المرافعة في الدعوى واعتبرت النطق بهذا إعلانا لطرفي الخصومة وأثبتت أن وكيلهما اكتفيا بما قدم من مذكرات ودون من مرافعات ثم أصدرت حكمها في نهاية الجلسة التي فتح فيها باب المرافعات مع أن الطاعن لم يحضر تلك الجلسة ولم يوكل أحدا من المحامين للحضور عنه وإنما كان يحضر معه أحد مدون توكيل ومن ثم تكون الإجراءات التي أجرتها المحكمة بغير علم الطاعن هي إجراءات ترتب عليها حرمانه من إبداء دفاعه في الجلسة الأخيرة .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن طرفي الخصومة قد حضرا وأبديا دفاعهما وتبادلا مذكراتهما بعد أن ترافعا بما هو مدون بحضور الجلسة وحجزت القضية للحكم بجلسته ١٩٥١/٣/٢١ ، ثم فتح باب المرافعة لنفس الجلسة لتعذر المداولة بسبب مرض أحد أعضاء الهيئة ، وصمم وكيل طرفي الخصومة على طلباتهما ومذكراتهما السابق تقديمهما وحجزت المحكمة الدعوى للحكم آخر الجلسة وبعد المداولة أصدرت حكمها — ويبين من ذلك أن إجراءات الخصومة كانت حضورية في حق طرفيها وأن الطاعن استكمل فيها دفاعه قبل حجز القضية للحكم وصمم الحاضر عنه في الجلسة الأخيرة على طلباته ولم يطلب أحد إلى المحكمة التأجيل لأي سبب كان ولم يقدم الطاعن إلى هذه المحكمة ما يثبت أن المحامي الذي حضر عنه بجلسته المرافعة الأخيرة لم يكن ذا صفة في تمثيله ومن ثم لا يكون هناك مبرر لما يتعاه الطاعن على المحكمة من إخلال بحقه في الدفاع أو بطلان في الإجراءات .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد خاف القانون ذلك بأن المحكمة حققت بناء على طلب مدعى التزوير دليلا جديدا لم يكن من بين أدلة التزوير وهو أن السند مزور بتوقيع بصمة ختم المطعون عليه

على بياض ملء فراغه بمحتويات السند ثم أخذت بهذا الدليل بعد تحقيقه وهو غير ما قبلته في الدليل الأول من أدلة التزوير الذى يتضمن أن بصمة وختم المطعون عليه قد نقات من ختم له صحيح وإن كان يجوز للمحكمة عملاً بالمادة ٢٩٠ مرافعات «جديد» أن تحكم برد وبطلان أى ورقة بناء على ما يظهر لها من حالتها أو من ظروف الدعوى إلا أنه ما كان يجوز لها أن تحكم بناء على دليل آخر يظهر أثناء سير الدعوى بدون مراعاة الاجراءات والمواعيد الواجب اتباعها فى دعوى التزوير .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه وفقاً للمادة ٢٩٢ من قانون المرافعات القديم الواجب تطبيقه فى الدعوى يجوز للمحكمة سواء ادعى أمامها بالتزوير أم لم يدع به أن تحكم برد وبطلان أية ورقة يتحقق لها أنها مزورة من غير استناد إلى أدلة التزوير التى يبنى عليها مدعى التزوير دعواه متى كانت قد استخلصت من حالة السند المطعون فيه رمن الوقائع المطروحة أمامها الوسيلة التى لجأ إليها مرتكب التزوير ولو كانت غير ما قال عنها مدعى التزوير فى أدلته .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور ومخالفة الثابت بالأوراق إذ لم ترد المحكمة على دفاع الطاعن بأن محكمة أول درجة قضت ببطلان السند استناداً إلى أن بصمة ختم المطعون عليه قد وقع بها على ورقة بها بياض ملء فراغه وكانت قد نزع من ورقة بها معاملة صحيحة بين الطرفين مع أن الطاعن أنكر فى الشكوى رقم ٢٠٤١ لسنة ١٩٤٩ إدارى بلبليس وجود أية معاملة سابقة بينه وبين المطعون عليه وإذا أغفلت المحكمة الرد على ما قاله الطاعن من أن محكمة أول درجة قالت إن الدعوى الموضوعية كانت مرفوعة أصلاً بمبلغ ٥ جنيه فقط مع أن الثابت أن الدعوى رفعت بمبلغ الدين وتثبت الجز التحفظى وإذا لم تلق المحكمة بالا إلى ما قرره الطاعن من أن لديه مستندات تثبت ملاءته وقت تحرير السند المطعون فيه ولا إلى ما قرره من أن الخبر لم يقطع بتزوير السند .



ومن حيث إن هذا السبب مردود أولا بما قرره الحكم المطعون فيه من أنه لا صحة لما يزعمه الطاعن من عدم وجود علاقة بينه وبين المطعون عليه وذلك لما ثبت من القضية رقم ١٤١٤ لسنة ١٩٤٣ جنح بابيس التي قرر فيها المطعون عليه أن الطاعن كان متزوجا أخته واعتاد أن يعطيه ختمه لاستعماله في قضاء مصالحه ومردود ثانيا بما قرره الحكم من أن الدعوى رفعت بمبلغ خمسة جنيهاً وتثبت الجحز التحفظي في حين السند المطعون فيه كانت قيمته ٦٧٢ قرشا وأن مسالك الطاعن بمطالبته بتثبيت الجحز التحفظي بما لا يزيد على خمسة جنيهاً يدل على أنه كان حذرا من مسئلكه وما قد يجره إليه من نتائج فضلا عن أنه لم يستطع أن يذكر من أين تيسر له المبلغ الذي دفعه للمطعون عليه مما يدل على أن السند للمطعون فيه لا شك في تزويره وفي هذا الذي قرره الحكم الرد على الدفاع السالف الذكر ولم يقدم الطاعن ما يدل على أن ما استخلصته المحكمة يخالف الثابت بالأوراق إنما ما يدعيه من ملائته فهو جدل موضوعي لا تجوز إثارته لدى هذه المحكمة .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

## جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٣

(٦١)

### القضية رقم ٢٠ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلى وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عباد المستشارين .

(١) قضاة مستعجل . اشكال في التنفيذ . البحث في كون الحكم المستشكل فيه بني على مستندات ليست خاصة بموضوع التقاضي . نروجه عن ولاية القضاء المستعجل لمساسه بأصل الحق .

(ب) قضاة مستعجل . اشكال في التنفيذ . حكم . تسببه . عدم قضائه بسقوط الحكم الغيابي وفصره البحث على مجرد استعراض أقوال الطرفين وظاهر مستندات الدعوى ليستخلص منها مظاهر الجدل في النزاع وما اذا كان في أسباب المنازعة المستشكل ما يبرر وقف التنفيذ . النعي عليه بالخطأ في القانون والتناقض . على غير أساس .

١ - البحث في كون الحكم المستشكل فيه قد بني على مستندات ليست خاصة بموضوع التقاضي يخرج عن نطاق القضاء المستعجل لمساسه بأصل الحق .

٢ - اذا كان بين من الحكم أن محكمة الأمور المستعجلة لم تقض بعدم سقوط الحكم الغيابي وإنما استعرضت أقوال الطرفين وبحثت مستندات الدعوى وهي بسبيل الفصل في الاشكال المقدم اليها لتقضي بوقف التنفيذ أو بالاستمرار فيه بناء على ما يوحيه اليها ظاهر تلك المستندات وما تسخلصه منها من مظاهر الجدل في النزاع وما اذا كان في أسباب المنازعة الطاعن ما يبرر وقف التنفيذ ، فإنها اذا سارت على هذا النهج لم تخطيء في تطبيق القانون ولا يشوب حكمها تناقض .

## الوقائع

في يوم ٢٢ من يناير سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض في حكم محكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ في القضية رقم ١٢٩٤ سنة ١٩٥٠ وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والحكم بقبول الاشكال شكلا وفي الموضوع بوقف تنفيذ الحكم رقم ٤٥٠ سنة ٧١ ق الصادر من محكمة مصر المختلطة حتى يفصل نهائيا في الدعوى المرفوعة بطلب بطلان الحكم وهي الدعوى رقم ١٧٤١ سنة ٥٠ تجارى كلى مصر واحتياطيا باحالة الدعوى على دائرة أخرى للفصل فيها من جديد مع إلزام الطعون عليها في جميع الأحوال بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي نفس اليوم أعلنت المطعون عليها بتقرير الطعن - وفي ٣١ من يناير سنة ١٩٥١ أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليها بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداته - وفي ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥١ أودعت المطعون عليها مذكرة بدفاعها مشفوعة بمستنداتها طالبت فيها رفض الطعن وإلزام رافعه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة - وفي ١٧ مارس سنة ١٩٥١ أودع الطاعن مذكرة بالرد - وفي أول ابريل سنة ١٩٥١ أودعت المطعون عليها مذكرة بملاحظاتها على الرد .

وفي ٢١ من ١٠ ايو سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعن بالمصروفات .

وبجلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطاعن والمطعون عليها والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .



## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وممّاع تقرير حفرة المستشار المقرر ومرافعة  
الحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .  
من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكائية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن  
تتوصل في أنه صدر للمطعون عليها حكم غيابي في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ على  
الطاعن بالتضامن مع آخر اسمه محمد جمال الدين سليم بمبلغ ١٩٠٧ جنيه في القضية ٤٥٠  
سنة ٧١ ق مصر المختلطة ونفذته ضد الطاعن بتوقيع حجز تنفيذي على ماله تحت  
يد شركة مصر للنقل والمقاولات في ٢٤ من يولييه سنة ١٩٥٠ فأقام الطاعن  
الإشكال ٢٥٨٠ سنة ١٩٥٠ مستعجل مصر على المطعون عليها طالبا وقف تنفيذ  
الحكم حتى يفصل في الدعوى رقم ١٧٤١ سنة ١٩٥٠ تجارى مصر التي أقامها  
بطلب بطلان الحكم وسقوطه وبني إشكاله على أوجه منها أن المستندات التي  
بني عليها الحكم ليست خاصة بموضوع التقاضي وأن الحكم لم يعلن إليه إعلانا  
قانونيا وأنه لم يعلن بالحجز تحت يد الشركة في خلال الأيام الثمانية التالية لتوقيعه  
وأن الحكم لم ينفذ إلا بعد انقضاء ستة أشهر على النطق به رغم أنه غيابي - وفي  
٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة الدرجة الأولى بصفة مستعجلة بقبول  
الإشكال شكلا وفي الموضوع بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه حتى يتم الفصل  
في الدعوى ١٧٤١ سنة ١٩٥٠ . فاستأنفت المطعون عليها وقيّد استئنافها  
برقم ١٢٩٤ سنة ١٩٥٠ استئناف القاهرة . وفي ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٠  
حكمت محكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية بقبول الاستئناف شكلا وفي  
الموضوع بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من قبول الاشكال وبإلغائه فيما  
عدا ذلك وبرفض الإشكال والاستمرار في تنفيذ الحكم رقم ٤٥٠ سنة ٧١ ق .  
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يتوصل أولها في أن الحكم شابه  
القصور وأخطأ في تطبيق القانون إذ كان ضمن ما تمسك به الطاعن أن الحكم

المستشكل فيه بنى على مستندات ليست خاصة بموضوع التقاضى فكان رد الحكم أن هذا القول أو صحيح ليس من شأنه أن يبطل الحكم المستشكل فيه . مع أن واجب محكم الاشكال هو تحقيق هذا الدفاع لتبين وجه الصحة فيه وما إذا كان الحكم بنى على أساس سليم .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن البحث فيه خارج عن نطاق القضاء المستعجل لمساسه بأصل الحق .

ومن حيث إن الأسباب الثلاثة الباقية تحصل فى أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور والتناقض إذ لم يأخذ بدفاع الطاعن بسقوط الحكم الغيابي لمضى ستة أشهر على صدوره دون تنفيذه بمقولة إن محضر إيقاف التنفيذ المحرر فى ١٩ من يونيو سنة ١٩٤٦ يعتبر محضر عدم وجود وهو من أعمال التنفيذ التى تحول دون سقوط الحكم الغيابي . مع أن هذا المحضر عمل بجهة البياضية وهى ليست محل إقاعة المحكوم عليهما ومع أنه لكى يكون محضر عدم الوجود مانعاً من سقوط الحكم الغيابي يجب أن يحصل التنفيذ فى محل المدين الحقيقي أو القانوني وأن لا يكون لدى المدين المطلوب الجزر التنفيذى على منقولاته أشياء يمكن الجزر عليها أصلاً وأن يعلن المدين المحجوز عليه بصفة قانونية بصورة من محضر عدم الوجود وبتطبيق هذه القواعد على محضر ١٩ من يونيو سنة ١٩٤٦ يتبين أنها لم تتوافر فيه . وقد أعلن للحكوم عليهما فى ٢٧ من يونيو سنة ١٩٤٩ أى بعد مضى ستة شهور من تاريخ صدور الحكم — وإذ قرر أن التنفيذ على أحد المحكوم عليهما بالتضامن يمنع من سقوط الحكم بالنسبة للآخر وهو الطاعن وفقاً للمادة ١١٠ من القانون المدنى القديم مع أن ذلك موضع خلاف بين الشراح والمحاكم إذ يرى بعض الشراح أن المادة ١١٠ تتعلق بإجراءات التقاضى لا بالإجراءات الخاصة بسقوط الأحكام الغيابية . وقد نسخ القانون المدنى الجديد حكم المادة ١١٠ واستبدل بها المادتين ٢٩٣ و ٢٩٦ . وإذ فصلت المحكمة فى أمر لم يطلب منها الفصل فيه بتقريرها أن الحكم الغيابي لم يسقط لحصول البدء فى تنفيذه قبل انقضاء ستة شهور على صدوره مع أنها ذكرت فى حكمها أنها وهى بسبيل معرفة ما إذا

كان الحكم الغيابي قد ظل بغير تنفيذ أم تنفذ في خلال السنة التالية لصدوره إنما تستعمل حقها لالتقضى بالسقوط أو البطلان إنما لتستظهر سبب وقف التنفيذ أو المضى فيه .

ومن حيث إن هذه الأسباب مردودة بما جاء في الحكم المطعون فيه من أنه هو الحكم ( الغيابي ) قد صدر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٥ وأعلن الى المحكوم ضدهما في ١٢ من مارس سنة ١٩٤٦ مع التنبية عليهما بالوفاء وأخيرا وفي ١٩ من شهر يونيو سنة ١٩٤٦ توجه المحضر ومعه نسخة من الحكم (التنفيذية) وإعلانها والتوكيل الصادر إليه من المستأنفة (المطعون عليها) بتوقيع الججز التنفيذي إلى ناحية البياضية لإجراء التنفيذ ضد المحكوم عليهما ومن بينهما المستأنف عليه (الطاعن) وكان برفقته شيخا البلد سيد احمد ابراهيم ورشيدى احمد يعقوب اللذان أبلغاه أن المطلوب التنفيذ ضدهما لا يقمان في تلك الناحية وإنما في الأقصر وأن المستأنف عليه ليس له بناحية البياضية منقولات ولا زراعات ولا ماشى ولا عقارات أما المحكوم ضده الآخر وهو الضامن المتضامن معه بنص الحكم فقد ذكر الشيخان أنه باع كل ما يملكه فيها من عقارات ورثها عن أبيه ولم يبق له شئ مما ورد في كشوف المساحة من الأطيان المكافئة باسم مورثه المرحوم أحمد بك سليم ولهذا حرر المحضر محضر بإيقاف التنفيذ ثم قصد إلى مدينة الأقصر في يوم ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٠ حيث أعلن به كلا من المحكوم ضدهما شخصيا . وأن المحكمة ترى مما ورد في كشوف المساحة السبعة عشرة المستخرجة في ٢٠ مايو سنة ١٩٤٥ أن المرحوم أحمد بك سليم مورث الضامن المتضامن محمد جمال الدين سليم وهو المحكوم ضده مع المستأنف عليه كان يمتلك في زمام ناحية البياضية أرضا زراعية بلغ مجموعها في تلك الكشوف نيفا وتسعة وعشرين فدانا . وقد بدا للمستأنفة بحق أثر استخراج الكشوف أن مدينها محمد جمال الدين لاشك مالك بعض هذه الأطيان بطريق الميراث عن والده فإذا رأت أن تعهد إلى المحضر تنفيذ الحكم بتوقيع الججز التنفيذي على ما يكون موجودا من زراعة أو ماشية أو محصولات بناء على ما استقته من الكشوف وقصد المحضر إلى تلك الناحية ففوجئ بعدم وجود شئ من ذلك للمحكوم ضده كانت الورقة التي يحورها :



لإثبات ما انتهى إليه نشاطه إنما هو محضر عدم وجود أوفى قوته حتى لو أسماها  
بغير ذلك كما هو الحال في الدعوى الماثلة إذ أطلق على محرره محضر إيقاف ثم  
قام بإعلانه للمحكوم ضدهما بعد ما أثبت عنهما ما ادلى إليه به شيخا الناحية ...  
وأنه متى تقرر هذا كان ذلك المحضر معتبر من أعمال التنفيذ التي تحول دون سقوط  
الحكم الغيابي ما دام المحكوم له ( الشركة ) أرادت التنفيذ فلم تستطعه لعدم  
وجود مال للمحكوم ضده مجد جمال الدين ... وأن التنفيذ على أحد المحكوم عليهما  
المتضامين قد بدئ ثم أوقف بمحضر عدم الوجود وقد حال ذلك دون سقوط  
الحكم الغيابي بالنسبة له فقد امتنع سقوطه بالنسبة للمتضامين معه وهو المستأنف  
ضده وذلك تطبيقاً للسادة ١١٠ من القانون المدني القديم ... وأن المحكمة وهي  
بمسبيل بحث ما تقدم إنما تستعمل حقها في سبيل الوصول إلى معرفة ما إذا كان  
الحكم الغيابي قد ظل بغير تنفيذ أم لا لمدة الستة الشهور التالية لصدوره لا لتقضي  
بالسقوط والبطالان وإنما لتستظهر سبب إيقاف تنفيذه أو المضي فيه أي أنه  
بمسبيل مجرد التعرف على أي الفريقين أولى بالحماية المؤقتة منها في ظل القانون ...  
وأنه على هدى ما تقدم يكون الحكم قد شرع في تنفيذه قبل انقضاء ستة أشهر  
بحيث امتنع عليه أن يلحقه السقوط وبالتالي يكون طالب الإيقاف غير مؤسس ...  
ومن ذلك يبين أن المحكمة لم تقض بعدم سقوط الحكم الغيابي وإنما استعرضت  
أقوال الطرفين وبحثت مستندات الدعوى وهي بسبيل الفصل في الاشكال  
المقدم إليها لتقضي بوقف التنفيذ أو بالاستمرار فيه بناء على ما يوحيه إليها ظاهر  
تلك المستندات وما تستخلصه منها من مظاهر الجدل في النزاع وما إذا كان في أسباب  
منازعة الطاعن ما يبرر وقف التنفيذ والمحكمة إذ سارت على هذا النهج لم تخطئ  
في تطبيق القانون وجاء حكمها سليماً من التناقض ولذلك يكرن الطعن على غير  
أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٣

(٦٢)

القضية رقم ٢٦٨ سنة ٢١ القضائية

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسي المستشارين

استئناف . تزوير . حكم صادر في دعوى تزوير فرعية . صدره بعد أن قررت المحكمة في ظل قانون المرافعات القديم وقف الدعوى الأصلية حتى يفصل نهائيا في الطعن بالتزوير . هذا الحكم يكون قد أنهى الخصومة في دعوى التزوير الفرعية . جواز الطعن فيه استقلالا . المادة ٣٧٨ مرافعات

متى كان الحكم الابتدائي اذ قضى برفض دعوى التزوير الفرعية بعد أن قررت المحكمة في ظل قانون المرافعات القديم وقف الدعوى الأصلية التي طلب فيها صحة ونفاذ عقد البيع حتى يفصل نهائيا في الطعن فيه بالتزوير ، فإنه يكون قد أنهى الخصومة في موضوع التزوير ، وبالتالي يكون استئناف الحكم الصادر فيها استقلالا جائزا عملا بالمادة ٣٧٨ مرافعات . ولا يبطل الحكم المطعون فيه رده على الدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه قبل الفصل في الدعوى الأصلية بأن الاستئناف قد استوفى شرائطه القانونية دون تفصيل أوفى متى كان قضاؤه بذلك موافقا للقانون .

### الوقائع

في يوم أول يولييه سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف المنصورة الصادر في ٩ من مايو سنة ١٩٥١ في الاستئناف رقم ٢/٤٦ ق وذلك بتقرير طلبت فيه الطاعنة الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والحكم بعدم قبول الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر من محكمة

المنصورة الابتدائية بتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ برفض الادعاء بتزوير عقد البيع المؤرخ في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٤٨ لرفعه قبل الأوان وإلزام المدعى عليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وفي ٢ من يوليو سنة ١٩٥١ أعلن المطعون عليه بتقرير الطعن - وفي ٢١ منه أودعت الطاعنة أصل ورقة إعلان المطعون عليه بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداتهما - ولم يقدم المطعون عليه دفاعا . وفي ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرة و قالت فيها بقبول الطعن شكلا ونقض الحكم المطعون فيه وإلزام المطعون عليه بالمصروفات وبجلسة ٨ من يناير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامى الطاعنة على ما جاء بمذكرة وعدلت النيابة عما جاء بمذكرة و طلبت رفض الطعن . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامى عن الطاعنة والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية

ومن حيث إن واقعة الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه حسبما يبين منه ومن سائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعنة رفعتها على المطعون عليه لدى محكمة المنصورة الابتدائية بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٤٨ الصادر لها من المدعى عليه ( المطعون عليه ) عن أربعة أفدنة على المشاع في ١٦ س و ١٣ ط و ٦ ف مينة الحدود والمعالم بالعقد المذكور نظير ثمن مقداره ٨٠٠ ج الخ فطعن المدعى عليه في هذا العقد بالتزوير . فقررت المحكمة في ١٩٤٩/٦/٤ وقف الدعوى حتى يفصل نهائيا في الطعن المذكور . وفي ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة الابتدائية في دعوى التزوير برفضها . فرفع المطعون عليه استئنافا عن هذا الحكم قيد برقم ٢/٤٦ ق المنصورة وطلب الحكم بقبوله شكلا



وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وقبول أدلة التروير والحكم برد وبطلان عقد البيع السالف الذكر ، فدفعت المستأنف عليها (الطاعنة) في مذكرتها المقدمة إلى محكمة الاستئناف بعدم قبول الاستئناف لرفعه قبل الحكم في موضوع الدعوى الأصلية مستندة في هذا الدفع إلى المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات وطلبت إحتياطيا القضاء لها بتأييد الحكم المستأنف . وفي ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وبقبول الدليل الأول من أدلة التروير وإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المستأنف (المطعون عليه) بكافة الطرق القانونية أنه لم يعقد مع المستأنف عليها عقد البيع المظنون فيه وإنما عقد معها عقد الصلح المحرر في ١٩٤٨/٨/٢٨ المودع ملف الدعوى ووقع عليه وعلى عقد آخر هو عقد البيع المطعون فيه الذي قدم إليه على اعتباره أنه نسخة ثانية من عقد الصلح ولتنف المستأنف عليها ذلك بالطرق عينها . وبعد انتهاء التحقيق قضت المحكمة في ٩ من مايو سنة ١٩٥١ حضور يافي موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبتروير عقد البيع وإلزام المستأنف عليها (الطاعنة) بالمصروفات عن الدرجتين وبمبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة عنهما . فقررت الطاعنة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين حاصل أولهما مخالفة الحكم للقانون ذلك بأن الحكم الابتدائي وقد صدر في ١٩٤٩/١٢/١٠ برفض دعوى التروير ما كان يجوز استئنافه مستقلا وقبل صدور الحكم في موضوع دعوى صحة ونفاذ العقد عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات الذي جرى العمل به قبل صدور الحكم المستأنف لأن هذا لم يمهله الخصومة كلها أو بعضها في الدعوى الأصلية والحكمة في هذا المنع هي على ما جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور منع تقطيع أوصال الدعوى الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتما من زيادة نفقات التقاضي وأن الإدعاء بالتروير هو حسبا جاء بالمذكرة الإيضاحية المشار إليها لا يعلمو أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى فالسير في تحقيقه لا يكون إلا من قبيل المضي في إجراءات الخصومة الأصلية شأنه في ذلك شأن أية منازعة عارضة كدفع مانع

من قبول الدعوى أو كأية منازعة في واقعة من وقائعها يحتاج إثباتها إلى تحقيق ويتوقف عليها الحكم“. وحاصل السبب الثانى هو بطلان الحكم لقصور أسبابه ذلك بأن الطاعة تمسكت فى المذكرة المقدمة منها إلى محكمة الاستئناف بـجلسة ١٩٥٠/١٠/٨ بالدفع السالف الذكر ولم تكن المحكمة تبحثه والرد عليه مع أنه دفاع جوهرى وكل ما قالته فى حكمها التمهيدى الصادر فى ١٩٥٠/١١/٨ هو أن الاستئناف استكمل شرائطه القانونية فىكون مةبولا شكلا وهذا القول لا يعتبر تسببيا كافيا .

ومن حيث إن هذين السببين مردودان بأن الحكم الابتدائى إذ قضى برفض دعوى التروير الفرعية التى رفعت من المطعون عليه على الطاعة بعد أن قررت المحكمة فى ١٩٤٩/٦/٤ وقف الدعوى الأصلية التى طلب فيها صحة ونفاذ عمدة البيع حتى يفصل نهائيا فى الطعن فيه بالتروير — إذ قضى بذلك يكون قد أنهى الخصومة فى موضوع دعوى التروير ، ومن ثم يكون استئناف الحكم الصادر فيها مستقلا جائزا عملا بالمادة ٣٧٨ مرافعات . ولا يبطل الحكم المطعون فيه رده على الدفع السالف الذكر بأن الاستئناف قد استوفى شرائطه القانونية دون تفصيل أوفى متى كان قضاؤه بذلك موافقا للقانون .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

## جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٥٣

( ٦٣ )

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي ، وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأسانذة عبد العزيز  
محمد وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العرومي ومحمود عباد المستشارين .

### القضية رقم ١٥٣ سنة ٢٠ قضائية :

( أ ) أوراق تجارية . سندات أذنية . حكم . تسببه . تقريره . أن السندات الأذنية  
موضوع النزاع هي أوراق تجارية وأن تظهيرها عمل تجاري . استناده في ذلك إلى  
أنها كانت عن أعمال تجارية وأن المدينين فيها تجار . لا خطأ .

( ب ) أوراق تجارية . سند أذني تجاري . تظهيره . ضمان الحيل قبول السند ودفع قيمته  
ما لم يوجد اتفاق خاص بين الطرفين على خلاف ذلك . المادة ١٣٧ من قانون  
التجارة .

( ج ) أوراق تجارية . سندات أذنية تجارية . حكم . تسببه . قضاؤه براءة ذمة المظهر  
إليه من مبلغ معين وبصفة العرض الحاصل منه عن هذه السندات . استناد الحكم في  
ذلك إلى قواعد التظهير التي تقضى بضمان المظهر وفاء قيمة السندات الأذنية المحولة إلى  
المظهر إليه وإلى أن هذا الأخير عجز عن تحصيل قيمتها بعد استيفاء الإجراءات القانونية .  
إجراؤه المقاصدة بين هذه السندات وبين سند يقل عن قيمتها كان المظهر إليه مدينا به  
للمظهر . لا مخالفة في ذلك للقانون .

١ - متى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قرر  
أن السندات الأذنية موضوع النزاع تجارية وأن تظهيرها عمل تجاري قد استند  
إلى أنها كانت عن أعمال تجارية ؛ وأن المدينين فيها تجار كما يبين من إعلان  
البروتستات ؛ فإن هذا التقرير في الحكم لا خطأ فيه وكاف لحمله متى كان الطاعن  
لم يقدم ما يثبت به عدم صحة ما استند إليه الحكم في هذا الخصوص .



٢ - الأصل هو أن المظهر وفقا للمادة ١٣٧ تجارى يضمن لمن ظهر إليه دفع قيمة السند المظهر كما يضمن قبوله ولا تخلى مسؤوليته من هذا الضمان إلا إذا كان متفقا بين الطرفين على استبعاده . وإذن فتى كانت المحكمة إذ أعملت القواعد الخاصة بأحكام التظهير فى قانون التجارة قد استندت فى هذا الخصوص إلى أن السندات الأذنية موضوع النزاع كانت عن ديون تجارية وأن تظهيرها كان عملا تجاريا ، لأن المظهر ( الطاعن ) والمدينين فيها تجار ، وقد ظهرت إلى المطعون عليه عن الديون التجارية الواردة فيها ، فأصبح من المتعين أعمال حكم قانون التجارة على هذه السندات الأذنية التجارية ، وكان الاتفاق الحاصل بين الطاعن والمطعون عليه والمشار إليه فى الحكم لا يتضمن صراحة أو ضمنا إعفاء الطاعن من الضمان الذى توجبه قواعد التظهير وليس فى أوراق الطعن ما يفيد وجود ورقة ضد بالمعنى الذى ذهب إليه الطاعن ، فإنه يكون مسئولا بقيمة السندات الأذنية المظهرة إلى المطعون عليه متى كان المدينون بمقتضاها قد رفضوا دفع قيمتها كما يكون تمسك الطاعن بتطبيق المادتين ٣٥١ و ٣٥٢ من القانون المدنى القديم فى غير محله .

٣ - لما كان الحكم إذ قضى ببراءة ذمة المطعون عليه من مبلغ معين وبصححة عرض السندات المحولة إليه من الطاعن لم يبن قضاءه على أساس فسخ الاتفاق الذى تم بين الطرفين ، وإنما أقامه على أساس أعمال قواعد التظهير فى قانون التجارة التى تنضى بضمان المظهر وفاء قيمة السندات الأذنية المحولة إلى المظهر إليه وعلى أن هذا الأخير قد استوفى الإجراءات القانونية بالنسبة لهذه السندات التى أعلن عنها بروتستو عدم الدفع للمدينين وللمحيل فصار له حق الرجوع عليه بقيمتها ولما كان مدينا للطاعن بسند إذنى تقل قيمته عن قيمتها فقد قضى ببراءة ذمته من الدين الثابت فى هذا السند ، وكان لم يقض للمطعون عليه بشئ لم يطلبه ، ذلك بأن المطعون عليه شفع طلب براءة ذمته بعرض السندات المحولة إليه عرضا حقيقيا على الطاعن بعد أن عجز عن تحصيل قيمتها وطلب الحكم بصحة هذا العرض وكان ما ذكرته المحكمة عن الفرق بين قيمة

السندات المحولة إلى المطعون عليه وقيمة السند الأذنى المشار إليه إنما هو بصدد الاستدلال على حصول المقاصة بين أقل المبلغين قيمة لتقرير براءة ذمة المطعون عليه ، ولم يكن ذلك منها قضاء بالفرق بينهما للمطعون عليه أو تقريراً لحقه فيه . لما كان ذلك فإن النعى عليها بخالفة القانون يكون على غير أساس .

### الوقائع

في يوم ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر في ١٢ من يناير سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ٨٦ سنة ٦٦ ق وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإلغاء حكم محكمة أول درجة وإلزام المطعون عليه بأن يدفع إلى الطاعن مبلغ ألفى جنيه ورفض دعواه الخاصة ببراءة ذمته وصحة عرضه للسندات المحولة إليه مع إلزامه بكافة مصروفات التقاضى عن جميع درجاته وأتعاب المحاماة عنها في الدعويين أى المرافعة ضده أو منه وذلك لأى سبب من الأسباب الأربعة الأولى ثانياً نقض الحكم وإعادة القضية إلى المحكمة الاستئنافية للفصل فيها بمعرفة دائرة أخرى وذلك للسبب الخامس مع إلزام المطعون عليه بمصروفات النقض وأتعاب المحاماة عنه .

وفي ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليه بتقرير الطعن — وفي ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٠ أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليه بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداته — وفي أول يولييه سنة ١٩٥٠ أودع المطعون عليه مذكرة بدفاعه مشفوعة بمستنداته طلب فيها رفض الطعن وإلزام رافعه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة — وفي ١٣ منه أودع الطاعن مذكرة بالرد — وفي ٣٠ عنه أودع المطعون عليه مذكرة بملاحظاته على الرد .

وفي ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً وإلزام الطاعن بالمصروفات .

وبجلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطرفين والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم — والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن واقعة الدعوى — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه رغب في تجارة الخضر والفاكهة وتحقيقا لهذه الرغبة تقابل في القاهرة مع الطاعن وأحمد سباق وكانا شريكين في هذه التجارة ، وفي ٢٤ من مايو سنة ١٩٤٦ اتفق مع الطاعن على أن يقرضه ٢٠٠٠ جنيه لم تدفع له نقدا وإنما ظهر له بها سندات أذنية تحت الطلب محررة لأمر الطاعن من عملائه بالوجه القبلي ، وفي مقابل ذلك حرر المطعون عليه ورقة تتضمن قبوله رهن ١٧ سهم و ٥ قراريط و ١١ فدان إلى الطاعن نظير مبلغ ٢٠٠٠ جنيه ونص فيها على أنه قد حرر في نفس التاريخ سند إذني بمبلغ الدين ، كما حرر كشف موقع عليه من المطعون عليه وأحمد سباق ببيان السندات المحولة إلى المطعون عليه والباقي من قيمتها في ذمة المدينين ومقداره ٢٨٤٨ جنيها و ١٩٠ مليا — وفي ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٦ حرر عقد شركة بين المطعون عليه وأحمد سباق برأس مال مقداره ٢٩٠٠ جنيه عبارة عن سندات أذنية على عملاء بالأقصر وقوص وقنا محولة من الطاعن إلى المطعون عليه ويحصى أحمد سباق فيه ٧٠٠ جنيه والمطعون عليه ٢٢٠٠ جنيه . ولما كان هذا المبلغ يزيد على المبلغ الباقي من السندات الأذنية المحولة إلى المطعون عليه ، فإن الطاعن حول له سدين آخرين الباقي من قيمتهما ٥١ جنيه و ٨١٠ مليا وفي هذا



التاريخ حرر المطعون عليه على نفسه سنداً لإذنيا لأمر الطاعن بمبلغ ٢٠٠ جنيهاً نص فيه على أن قيمته وصلت نقداً . ثم عاد المطعون عليه إلى بلده قوص ليباشـر شئون شركته الجديدة ، وسعى في تحصيل المبالغ المحولة إليه إلا أنه عجز عن تحصيل شيء منها ، فطلب من شريكه أحمد سباق أن يتسلم بعضاً من "السندات لتحصيل قيمتها" ، وحرز بها كشف في ١٩٤٦/٦/٢٢ . ولكنه أيضاً لم يحصل شيئاً — ولما وجد المطعون عليه أن السندات المحولة إليه لا قيمة لها سعى في استرداد أوراقه والسندين المحررين عليه ، إلا أن الطاعن أقام عليه دعوى بطالب صحة توقيعه على ورقة الرهن ، ثم أردفها بالدعوى رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٤٦ القاهرة الابتدائية طلب فيها الحكم بمبلغ ٢٠٠ جنيهاً قيمة السند الذي المحرر في ١٩٤٦/٥/٢٥ وفي ١٩٤٦/١٠/٦ قضت المحكمة غيابياً بالزام المطعون عليه بالمبلغ المطالب به ، فعارض في هذا الحكم ، وفي ١٩٤٧/٢/٨ قضى بالتأييد ، فاستأنف المطعون عليه وقيد استئنائه برقم ٢١٤ لسنة ٦٤ قى القاهرة ، ومن أجل أن يثبت المطعون عليه أن السندات المحولة إليه لا قيمة لها أعلن مداولها ببروتينات عدم الدفع ، فأجاب هؤلاء جميعاً بأنها مسددة بمقتضى حساب جار في دفاتر الطاعن ، وأنهم صدروا إليه بضائع تغطي قيمتها ما كانوا مدنيين به ، ثم أعلن المطعون عليه الطاعن بهذه البروتينات وأقام عليه الدعوى رقم ٩٨٣ لسنة ١٩٤٦ القاهرة الابتدائية وطلب فيها الحكم ببراءة ذمته من مبلغ ٢٢٠٠ جنيهاً التي حرز بها السندان الإذنيان وورقة الرهن ، وببضحة العرض الحاصل في ١٩٤٦/١٠/١٥ والتصريح للطاعن بتسلم السندات المودعة بملف الدعوى . فرفع الطاعن الدعوى رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٨ القاهرة الابتدائية على المطعون عليه وطلب فيها الحكم بإلزامه بمبلغ ٢٠٠ جنيهاً قيمة السند المحرر في ١٩٤٦/٥/٢٤ والذي يستحق الوفاء في ١٩٤٧/٥/٣٠ ، ثم رفع أحمد سباق الدعوى رقم ٨٤٣ لسنة ١٩٤٨ القاهرة الابتدائية على الطاعن والمطعون عليه وطلب فيها الحكم بإلزامهما متضامين بمبلغ ١٣٠٠ جنيهاً من ذلك ٧٠٠ جنيهاً ما يخصه في رأس مال الشركة و ٦٠٠ جنيهاً على سبيل التعويض . وفي ٢٠ من مارس سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة أولاً بضم الدعوى ٩٨٣ لسنة ١٩٤٦ و ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ إلى الدعوى رقم ٨٤٣ لسنة ١٩٤٨

وثانيا بعدم قبول طلب المطعون عليه براءة ذمته من مبلغ ٢٠٠ جنيها المحرر عنه  
السند المؤرخ ١٩٤٦/٥/٢٥ ، وثالثا براءة ذمة المطعون عليه من مبلغ ٢٠٠٠ جنيها  
المحرر به السند المؤرخ ١٩٤٦/٥/٢٤ ، ورابعا برفض الدعويين رقمي ١٢٦  
سنة ١٩٤٨ و ٨٤٣ سنة ١٩٤٨ ، وخامسا بصحة العرض الحاصل عن السندات  
الأذنية والبروتستات المرفقة بمحافظة المطعون عليه في الدعويين رقمي ٩٨٣  
سنة ١٩٤٦ و ٨٤٣ سنة ١٩٤٨ والتصريح للطاعن ولأحمد سباق بتسلم هذه  
السندات . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنائه برقم ٨٦ سنة ٦٦ ق  
القاهرة ، فقررت المحكمة ضم هذا الاستئناف الى الاستئناف رقم ٢١٤ سنة ٦٤ ق  
القاهرة المرفوع من المطعون عليه . وفي ١٢ من يناير سنة ١٩٥٠ قضت  
المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضهما وبتأييد الحكيم  
المستأنفين . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على خمسة أسباب ، يتحصل الوجه الأول من  
السبب الخامس في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان لأن الطاعن تمسك  
في صحيفة استئنائه بأنه ليس صحيحا أن المدينين تجار ، بل هم زراع كانوا  
يبيعون له محاصيلهم ، وأن المطعون عليه أضنى عليهم وصف التجار في البروتستات  
حتى تعتبر المعاملة تجارية إلا أن محكمة ثاني درجة أغفلت الرد على هذا  
الدفاع الجوهرى .

ومن حيث إنه لما كان وجه الرأى في الدعوى يختلف في حالة اعتبار السندات  
المشار إليها تجارية عنه في حالة اعتبارها مدنية ، فإنه يتعين البدء بالرد على هذا  
الوجه من الطعن .

ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم  
المطعون فيه إذ قرر أن السندات الإذنية موضوع النزاع تجارية وأن تظهيرها  
عمل تجارى ، فإنه قد استند الى أنها كانت عن أعمال تجارية ، وأن المدينين  
فيها تجار كما يبين من إعلان البروتستات ، وهذا التقرير فى الحكم لا خطأ فيه  
وكاف لحمله ، والطاعن لم يقدم ما يثبت به عدم صحة ما استند إليه الحكم في  
هذا الخصوص .

ومن حيث إن السببين الأول والثالث يتحصلان في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون من وجهين : الأول إذ قرر أن هناك اتفاقا بين الطرفين يتضمن أن المطعون عليه حرر على نفسه سند دين يبلغ ٢٠٠٠ جنيها بعقد وصفه بأنه عقد رهن تأميني وسند قابل للتحويل ، وأنه لم يقبض المبلغ نقدا بل حولت إليه به سندات تزيد قيمتها عليه ، وأن هذا الاتفاق لا شائبة فيه ، إلا أنه رغم ذلك أطرح هذا الاتفاق تغليباً لقواعد القانون التجاري ، وهذا يناقض القواعد العامة التي تقضى باحترام ورقة الضد بين طرفيها ما لم يكن هناك طعن خاص بها ، وفيما قرره الحكم مخالفة لقاعدتين قانونيتين هما أن الاتفاق الخفي بين الطرفين والمعترف به لا الاتفاق الظاهر هو الذي يحكم علاقتهما ، وأنه لا يصح إعطاء جزء من اتفاق حكما يتنافى مع الاتفاق في مجموعه . والثاني أن الديون التجارية يصح أن تباع كالديون المدنية ، وفي هذه الحالة يسرى على البيع قواعد الحوالة في القانون المدني — إلا أن الحكم بعد أن فسر الاتفاق الحاصل بين الطرفين بشأن الديون المحولة بأنه بيع لها بالسعر المتفق عليه لا بما جاء بالتطهيرات ، أجاز للمطعون عليه حق الرجوع على الطاعن وقرر أنه يداينه في أكثر من ٢١٦٠ جنيها خلاف المبالغ الأخرى التي حرر بسنداتها بروتينات لم تقدم ، وقرر أن الطاعن يدين المطعون عليه في مبلغ ٢٠٠٠ جنيها وهو الثمن وأسقط هذا المبلغ من المبلغ السابق . ولم يسقط الدين المحول كله ، وفي هذا ما يخالف المادة ٣٥١ مدني قديم التي تقضى بأن البائع لا يضمن للمشتري إلا وجود الشيء في وقت البيع ، وأن ضمانته مقصورة على ثمن البيع والمصاريف ، والمادة ٣٥٢ التي تقضى بأن المحيل لا يضمن يسار المدين في الحال ولا في الاستقبال إلا إذا وجد شرط لكل من الحالتين المذكورتين .

ومن حيث إن النعي على الحكم في هذين السببين مردود بأن المحكمة إذ أعتمدت القواعد الخاصة بأحكام التطهير في قانون التجارة فإنها قد استندت في هذا الخصوص إلى أن السندات الإذنية ووضوع النزاع كانت عن ديون تجارية ، وأن تطهيرها كان عملاً تجارياً ، لأن المظهر ( الطاعن ) والمدينين فيها تجار ، وقد ظهرت إلى المطعون عليه عن الديون التجارية الواردة فيها ، فأصبح



من المتعين إعمال حكم قانون التجارة على هذه السندات الإذنية التجارية . وهذا الذى قرره الحكم صحيح فى القانون ذلك بأن الأصل هو أن المظهر وفقاً للمادة ١٣٧ تجارى يضمن لمن ظهر إليه دفع قيمة السند المظهر كما يضمن قبوله ، ولا تخلى مسؤوليته من هذا الضمان إلا إذا كان متفقاً بين الطرفين على استبعاده ، ولما كان الاتفاق الحاصل بين الطاعن والمطعون عليه فى ٢٤ من مايو سنة ١٩٤٦ والمشار إليه فى الحكم لا يتضمن صراحة أو ضمناً إعفاء الطاعن من الضمان الذى توجبه قواعد التظهير وليس فى أوراق الطعن ما يفيد وجود ورقة ضد بالمعنى الذى ذهب إليه ، فإنه يكون مسئولاً بقيمة السندات الإذنية المظهرة الى المطعون عليه متى كان المدينون بمقتضاها قد رفضوا دفع قيمتها . ومن ثم يكون تمسك الطاعن بتطبيق المادتين ٣٥١ و ٣٥٢ مدنى قديم فى غير محله .

ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل فى أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون إذ قضى ببراءة ذمة المطعون عليه وإعادة السندات المحولة إليه إلى الطاعن ، مع أن فى ذلك قضاء بفسخ الاتفاق ومع أنه لا يوجد فى قواعد قانون التجارة ما يجيز للمظهر إليه أن يعيد السند إلى المظهر بل له حق الرجوع عليه بالمبلغ الوارد بالتظهير . وأن المحكمة لم تبين وجه فسخ هذا الاتفاق . بل ردت على كل الطاعن التى وجهت إليه وانتهت إلى تقرير أن عملية التحويل ظاهرها الجرد ولا تنطوى على صورية أو إيهام ، وأن التحويل له مقابل ، هو الثمن المؤجل . ورغم ذلك فإن المحكمة أعادت الحالة إلى ما كانت عليه قبل الاتفاق ، دون أن تبين المسارة التى منى بها المطعون عليه ، مع أن هذا الأخير كان همه أن يتخلص من مطالبة الطاعن له بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه وأن المحكمة إذ قررت أن المطعون عليه يدين الطاعن فى مبلغ ٢١٦٠ جنيه خلاف المبالغ الأخرى التى حرر بسنداتها بروتينات ولم تقدم ، فإنها تكون قد أثبتت له حقاً لم يطالب بالحكم به .

ومن حيث إن هذا السبب صحيح ونجوهه مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة ذمة المطعون عليه من مبلغ ٢٠٠٠ جنيه فإنه لم يبين قضاءه على أساس فسخ الاتفاق الذى تم بين الطرفين وإنما أقامه على أساس أعمال قواعد التظهير

في قانون التجارة التي تقضى بضمان المظهر ( الطاعن ) وفاء قيمة السندات الأذنية المحولة إلى المطعون عليه ، وعلى أن هذا الأخير قد استوفى الإجراءات القانونية بالنسبة لهذه السندات التي أعلن عنها برؤسوة عدم الدفع للمدينين فيها وللحيل ( الطاعن ) فصار له حق الرجوع عليه بقيمتها . ولما كان لدينا للطاعن بسند إذنى نقل قيمته عن قيمتها فقد قضى ببراءة ذمته من قيمته ولم يقض للطاعن عليه بشيء لم يطلبه ، ذلك بأن المطعون عليه شفع طالب براءة ذمته بعرض السندات المحولة إليه عرضاً حقيقياً على الطاعن بعد أن عجز عن تحصيل قيمتها ، وطلب الحكم ببراءة ذمته من السند الاذنى المحرر عليه بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه وبصححة هذا العرض . وأما ما ذكرته المحكمة عن الفرق بين قيمة السندات المحولة إلى المطعون عليه وقيمة السند الاذنى المشار إليه ، فانما كان بصدد الاستدلال على حصول المقاصة بين أقل المبالغين قيمة لتقرير براءة ذمة المطعون عليه ، ولم يكن ذلك منها قضاء بالفرق بينهما للمطعون عليه أو تقريراً لحقه فيه .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن السندات الأذنية موزوعة النزاع محررة في سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر وديسمبر سنة ١٩٤٥ ، وأنها ظهرت في يومى ٢٤ و ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٦ أى بعد مضى ستة شهور بعضها وقبل ذلك للبعض الآخر ، ولم يفرق في الحكم بينها ، وإذا أخذ بالرأى القائل بأن التظهير الحاصل بعد ميعاد الاستحقاق لا يجعل التحويل مدنياً فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم لم يفرق بين السندات المذكورة استناداً إلى أنها نتيجة معاملة واحدة ، وأغفل الاتفاق المحرر بين الطرفين ، وكان يقتضى الأمر أن يعطى لكل سند حكمه ، وأن يعطى لهذه التظهيرات أثرها القانونى ، وهو أن تدوالها بعد تاريخ استحقاقها لا يجعل منها أداة وفاء .

ومن حيث إن النعى على الحكم في هذا السبب غير منتج ، ذلك أنه لو صح اعتبار التظهير اللاحق لميعاد الاستحقاق تظهيراً ناقصاً فإن الطاعن لا يستفيد من ذلك لأنه هو الذى ظهر بعض السندات الأذنية بعد تاريخ استحقاقها ، فسواء كان

هذا التظهير تاما أو ناقصا فانه ليس له أن يتمسك بسقوط حق المطعون عليه في الرجوع عليه بقيمة هذه السندات ، لأنه هو الذى يكون قد أضاع بعمله — فيما لو اعتبر التظهير ناقصا — على المظهر الفرصة في المطالبة بقيمتها ، وذلك بتحويلها بعد ميعاد الاستحقاق . وهو في هذا السبب لا يجوز للمطعون عليه أى تقصير في المطالبة بالسندات المحولة إليه .

ومن حيث إن الوجه الثانى من السبب الخامس يتحصل في أن محكمة أول أخطأت إذ أضافت اليوم التاسع لميعاد المسافة بطريقة جرافية ، ولم تبين سبب اعتبارها المسافة بين محطة مصر وسوق الخضر والمسافة بين الأقصر وبلاد المدنيين تزيد على ٤٠ كم مع أن قبول الدعوى أو عدم قبولها يتوقف على تحقيق هذه المسألة .

ومن حيث إن النعى على الحكم في هذا الوجه مردود بأن المحكمة إذ أضافت تسعة أيام على الخمسة عشر يوما التى يجب أن ترفع فيها الدعوى على المحيل كما تقضى بذلك المادة ١٦٥ من قانون التجارة ، وقررت أن دعوى الرجوع على المحيل قدرفعت في الميعاد القانونى ، فانها قد استندت إلى أن إعلان البروتستات إلى المدنيين حصل في ٢١ و ٢٣ و ٢٥ و ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ وأن الدعوى رفعت في ١٥/١٠/١٩٤٦ ولما كانت المسافة بين سوق الخضر بالقاهرة وبين بلاد مركز الأقصر الذى أعلن فيها المدنيون بالبروتستات تزيد على ٦٨٠ كم — كما يبين من جدول السكة الحديدية — فإن ميعاد المسافة الذى يتعين إضافته وفقا لنص المادة «١٧» من قانون المرافعات «القديم» هو تسعة أيام ، من ذلك ثمانية أيام لمسافة ٦٤٠ كم ويضاف إلى ذلك يوم آخر نظير باقى المسافة ، ولما كان الطاعن لم يقدم ما يثبت به خطأ الحكم في تقدير المسافة بين محل إقامة المدنيين في السندات وبين محطة الأقصر، وأنه بإضافة هذه المسافة إلى الأربعين كم الباقية فإن مجموع المسافتين لا يسمح بإضافة يوم تاسع . لما كان ذلك يكون النعى على الحكم في هذا الوجه مجردا عن الدليل .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .



( ٦٤ )

## القضية رقم ٢١١ سنة ٢٠ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلى وكيل المحكمة و بحضور حضرات الأساتذة : عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عباد المستشارين .

( ا ) نقض . طعن . حكم تمهيدى بنذب خبير . قضاؤه بصفة قطعية في أسبابه بأن حكم صحة  
التعاقد الذى أسس عليه الطاعن دعواه قبل المطعون عليهم لا حججة له قبلهم لأنهم لم  
يكونوا خصوما حقيقيين في دعوى صحة التعاقد . هذا الحكم صادر في صميم الموضوع  
وانهى جزءا أساسيا من الخصومة لانتك المحكمة إعادة النظر فيه . جواز الطعن في هذا  
الحكم على استقلال . المادتان ٣٧٨ و ٤٢٥ مرافعات .

( ب ) قوة الأمر المقضى . حكم صادر في دعوى صحة تعاقد أقامها المشتري على البائع له وعلى  
أخوته الذين اقتصموا الأطنان مع البائع . قضاؤه بصحة التعاقد في مواجهة البائع  
وأخوته . عدم حضور أخوة البائع في الدعوى وعدم منازعتهم المدعى في طلباته لا يمنع  
من اعتبارهم خصوما حقيقيين فيها . الحكم الصادر فيها يعتبر حجة عليهم .

( ج ) نقض . وعن . سبب جديد . الدفع بأن الحكم النهائي قد سقط لعدم تنفيذه في خلال  
سنة أشهر من تاريخ صدوره . لا تجوز أثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - متى كان الحكم اذ قضى بنذب خبير لأداء المأمورية الميينة فيه لم يصل  
الى هذه النتيجة إلا بعد أن فصل في أسبابه بأن حكم صحة التعاقد المسجل الصادر  
للطاعن في مواجهة البائع له وأخوته ليس حجة قبل الأخيرين اذ لم يكونوا خصوما  
حقيقيين في دعوى صحة التعاقد المشار اليها وبالتالي لا يكون حجة على المطعون  
عليها السادسة التى اشترت الأطنان . موضوع النزاع من هؤلاء الأخوة ورتب على  
ذلك تعيين خبير لبحث أصل ملكية البائع للطاعن لمعرفة ما اذا كان قد باع  
ما يملك أو غير ذلك مهدرا بذلك حججة الحكم السابق المشار اليه قبل أخوة  
البائع في حين أن دعوى الطاعن كانت مؤسسة على الحكم السابق وحده استنادا  
الى ما له من حججة قاطعة قبل البائع له وأخوته الذين اشترت منهم المطعون

عليها السادسة نفس الأطيان وسجلت حكم صحة التعاقد الصادر لها بعد تسجيل الحكم الصادر للطاعن وبذلك يكون هذا الحكم المطعون فيه قد ثبت في أساس الخصومة فهو بهذه المثابة ليس حكما صادرا قبل الفصل في الموضوع بل هو حكم في صميم موضوع النزاع وقد انتهى بصفة قطعية جزءا أساسيا من الخصومة لا تملك المحكمة التي أصدرته إعادة النظر فيه ، ومن ثم يكون الطعن فيه استقلالا جائزا عملا بالمادتين ٣٧٨ و ٤٢٥ من قانون المرافعات .

٢ - إذا كان يبين من الحكم الصادر للطاعن في دعوى صحة التعاقد أنه أقام تلك الدعوى على البائع له وباقي أخوته من الورثة الذين كانت الأطيان المبيعة له مكلفة باسم مورثهم واستند في دعواه الى عقد البيع الصادر له والى أن البائع له اختص بالأطيان المبيعة بموجب قسمة حصلت بينه وبين أخوته فلم ينازعه سوى واحد من هؤلاء الاخوة ولم يكن ثمة ما يمنع أيا منهم من منازعته لو كان له وجه فاجابهم عن منازعته لا يننى أنهم كانوا خصوما ذوى شأن في تلك الدعوى وقد صدر له الحكم في مواجهتهم فلا يصح والحالة هذه اعتبارهم خصوما غير حقيقيين في تلك الدعوى . واذن متى كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بنسب خبير لاداء المأمورية المدينة فيه أقام قضاءه على أن أخوة البائع لم يكونوا خصوما حقيقيين في دعوى صحة التعاقد المشار اليها مهدرا بذلك حجج الحكم الصادر فيها قبل هؤلاء الأخوة فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

٣ - الدفع بأن الحكم الصادر في دعوى صحة التعاقد قد سقط بالنسبة لمن صدر عليهم غيابيا لعدم تنفيذه في خلال سنة أشهر من تاريخ صدوره لا تجوز اثنائه لأول مرة لدى محكمة النقض .

### الوقائع

في يوم ٦ من يولييه سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف أميوط الصاير بتاريخ ١٨ من مايو سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ٥٨ سنة ٢٤٤٠ وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض

الحكم المطعون فيه والحكم بتثبيت ملكيته إلى ٣ أفدنة و ٤ قرار يط. و ٨. أنهم  
الموضحة بمريضة افتتاح الدعوى وكف منازعة المطعون عليها السادسة له فيها  
وتسليمها له مع الزام المطعون عليها السادسة والمطعون عليهم الخمسة الأولين  
بصفةهم ورثة المرحوم عزيز جرجي البائع للطاعن ومن تركته بالمصروفات  
وأتعاب المحاماة من جميع درجات التقاضي مناصفة بين المطعون عليها السادسة  
والمطعون عليهم الخمسة الأولين بصفةهم المذكورة .

وفي ٩ و ١٣ و ٢٠ من يوليوسنة ١٩٥٠. أعلن المطعون عليهم بتقرير الطعن .  
وفي ٢٢ منه أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليهم بالطعن وصدرت مطابقة  
للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحواظ بمستنداته  
وفي ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥٠ أودعت المطعون عليها السادسة مذكرة بدفاعها  
طلبت فيها رفض الطعن والزام الطاعن بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة —  
وفي ٣٠ منه أودع الطاعن مذكرة بالرد ولم يقدم باقي المطعون عليهم دفاعا .  
وفي ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٠ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها  
بعدم جواز الطعن والزام الطاعن بالمصروفات .

وبجلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو بين بحضور  
الجلسة حيث صمم محامي المطعون عليها السادسة على ما جاء بمذكرته وعللت  
النيابة العامة عما جاء بمذكرتها وطلبت قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .  
والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة  
الحامي عن المطعون عليها السادسة والنيابة العامة . وبعد المداولة .

من حيث إن واقعة الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه — حسبما يبين  
منه ومن سائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقامها أمام محكمة سواهج  
الابتدائية على عزيز جرجي عيـد الله ( مورث المطعون عليهم الخمسة الأولين )



والمطعون عليها السادسة وآخرين يطلب الحكم له بملكية ٤ فدادين و ٤ قرار يط  
و ٨ أسهم مبينة الحدود والمعالم بعريضتها . ثم انحصر النزاع بينه وبين خصومه  
في ملكية ٣ فدادين و ٤ قرار يط و ٨ أسهم استند في ملكيتها إلى عقد شرائها  
من عزيز جورجى عبيد الله ضمن عقد بيع ابتدأ مؤرخ في ٧ من سبتمبر سنة  
١٩٤٠ ذكر فيه أن البائع تملكها بطريق الميراث عن والده الذى اشتراها بدوره  
من نحرى بك عبد النور ، وأنه حصلت قسمة بين البائع وإخوته اختص بموجبها  
بهذه الأطنان ، وإلى أنه صدر له حكم بصفة هذا العقد فى لدعوى رقم ٣٧  
سنة ١٩٤٣ كلى سوهاج السابق رفمها منه على البائع له وإخوته وورثة المالك  
الأصلى ، وأنه سجل صحيفة تلك الدعوى فى ١٥/١/١٩٤٣ وأشر بمنطوق الحكم  
الصادر فيها الذى سجل فى ٢٨/٢/١٩٤٥ ونقل تكليف الأطنان لإسمه ، إلا أن  
عزيز جورجى البائع له وإخوته باعوا هذه الأطنان مرة ثانية للسيدة بهية ونيس  
عبيد الله (المطعون عليها السادسة) ببيعاً صوريا فأقامت دعوى صحة التعاقد عن  
هذه الأطنان وسجلت صحيفة بعد تسجيل صحيفة دعواه وأشر بالحكم الصادر فيها  
بعد التأشير بالحكم الصادر له ، وأنها رغم ذلك تنازعه فى ملكيتها . وفى ٢٥ من  
ديسمبر سنة ١٩٤٨ أصدرت محكمة سوهاج الابتدائية حكماً بندب مكتب الخبراء  
الزراعيين لتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة وبيان مقدار ما تركه جورجى  
عبيد الله من أراض زراعية بناحية أولاد خلف مركز البايضا بحوض الذكر القبلى  
نمرة ١١ وما خص كل وارث مع بيان تصرفات الورثة فى الحوض المذكور  
وتحقيق وضع اليد ومدته وسببه ، وأوردت فى أسباب حكمها رداً على تمسك  
الطاعن بحكم صحة التعاقد الصادر له أن هذا الحكم إنما حاز قوة الأمر المقضى  
بالنسبة إلى عزيز (مورث المطعون عليهم الخمسة الأولين) ونصيف ولدى جورجى  
عبيد الله دون باقى الخصوم الذين لم يكن لهم شأن فى دعوى صحة التعاقد إذ لم  
يكن بينهم وبين الطاعن نزاع فصلت فيه المحكمة ، وأنه لما كان المدعى (الطاعن)  
لم يقدم دليلاً على ما كان يملكه جورجى عبيد الله . وورث البائع له بحوض الذكر  
نمرة ١١ أو عدد ورثته وما يخص كل وارث ومدى تصرفاته فإنه يتعين ندب خبير  
لتحقيق ذلك . استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٥٨ سنة ٢٤ ق  
أسيوط . وفى ١٨ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت محكمة الاستئناف بتأييد : فقرر  
الطاعن طأنه فيه بطريق النقض .

ومن حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها في مذكرتها بأن الطعن في الحكم غير جائز استقلالاً مستندة إلى أنه حكم تمهيدى صدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولم تنه به الخصومة كلها أو بعضها ولا يغير من هذا النظر أنه اشتمل على قضاء قطعى فيما قرره من عدم حجية حكم صحة التعاقد الصادر للطاعن بالنسبة إلى من عدا عزيز ونصيف ذلك بأن المادة المشار إليها لم تفرق في هذا الخصوص بين الأحكام القطعية وغير القطعية متى كانت صادرة قبل الفصل في موضوع الدعوى ولم تنه بها الخصومة كلها أو بعضها .

ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأن الحكم المطعون فيه وإن كان الظاهر من منطوقه أنه حكم تمهيدى بنذب خبير لأداء المأمورية اليبينة فيه إلا أنه قبل أن ينتهى إلى هذه النتيجة فصل في أسبابه بأن حكم صحة التعاقد المسجل الصادر للطاعن في مواجهة البائع له وأخيه نصيف وباقي أخوته ليس حجة قبل الآخرين إذ لم يكونوا خصوما حقيقيين في دعوى صحة التعاقد المشار إليها وبالتالي لا يكون حجة على المطعون عليها السادسة التى اشترت الأطيان موضوع النزاع من هؤلاء الورثة ورتب على ذلك تعيين خبير يبحث أصل ملكية البائع للطاعن لمعرفة ما إذا كان قد باع ما يملك أو غير ذلك وبذلك أهدر حجية الحكم السابق المشار إليه قبل من عدا عزيز (مورث المطعون عليهم الخمسة الأولين) ونصيف من ورثة جورجى عبيد الله وقد كانت دعوى الطاعن مؤسسة على الحكم السابق وحده، استناداً إلى ماله من حجية قاطعة قبل البائع له وأخوته الذين اشترت منهم المطعون عليها السادسة نفس الأطيان وسجلت حكم صحة التعاقد الصادر لها بعد تسجيل الحكم الصادر للطاعن وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد ثبت في أساس الخصومة فهو هذه المثابة ليس حكماً صادراً قبل الفصل في الموضوع بل هو حكم في صميم موضوع النزاع وقد أنهى بصفة قطعية جزء أساسياً من الخصومة لا تملك المحكمة التى أصدرته إعادة النظر فيه ومن ثم يكون الطعن فيه جائزاً عملاً بالمسادين ٣٧٨ و ٤٢٥ من قانون المرافعات .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في القانون .  
إذ أصدر حجية الحكم الصادر له في الدعوى رقم ٣٧ سنة ١٩٤٣ كلى سوهاج  
بصحته ونفاذ عقده عن الـ ٣ فدادين و ٤ قراريط و ٨ أسهم موضوع النزاع  
في هذه القضية مع أن هذا الحكم صدر في مواجهة البائع له وإخوته وهم ورثة  
المـ لك الأصيل جورجى عبيد الله وسجلت عريضة تلك الدعوى في ٥ من يناير  
سنة ١٩٤٣ وسجل الحكم الصادر فيها في ١٩٤٥/٣/٢٨ بعد أن صار نهائيا بعدم  
المعارضة فيه أو استئنافه وأشر بمنطونه وفقا للقانون ونقل تكليف الأطيان  
لإسمه بمقتضاه ، وإذ استند الحكم المطعون فيه في عدم اعتداده بحجية الحكم  
السابق إلى أن من عدا عزيز ونصيف من ورثة جورجى عبيد الله لم يكونوا  
خصوصا حقيقيين في دعوى صحة التعاقد المشار إليها في حين أنه أقام الدعوى  
عليهم جميعا وصدر الحكم في مواجهتهم .

ومن حيث إن الدفاع عن المطعون عليها السادسة رد على هذا النعى بأن حكم  
صحة التعاقد المشار إليه لم يصبح نهائيا بل إنه بطل بالنسبة لمن صدر عليهم فيايبا  
عملا بالمادة ٣٤٤ مرافعات ( قديم ) إذ لم ينفذ عليهم في خلال ستة أشهر من  
تاريخ صدوره وأن ما قرره الحكم المطعون فيه من أن من عدا عزيز ونصيف لم  
يكونوا خصوصاً حقيقيين في دعوى صحة التعاقد رقم ٣٧ سنة ١٩٤٣ هو تقرير  
صحيح إذ اقتصر الحكم الصادر فيها على اعتبار التعاقد صحيحا بالنسبة إلى الطاعن  
والبائع له وبالأ محل للفاضلة التي يتمسك بها الطاعن إلا في حالة اعتماد البائعين  
وهم في حالة الدعوى غير متعدين إذ اشترى الطاعن من عزيز جورجى وعده  
الأطيان المتنازع عليها باعتبار أنه اختص بها بموجب عقد القسمة مع إخوته  
أما هي ( المطعون عليها السادسة ) فقد اشترت الأطيان من جميع الورثة قبل  
القسمة وبأن مسألة المفاضلة باقية على كل حال لم تفصل فيها المحكمة وبأن  
المشتري لا يملك من الحقوق أكثر من البائع له .

ومن حيث إن النعى السالف الذكر في محله ذلك بأنه يبين من الاطلاع على  
الحكم الصادر للطاعن في دعوى صحة التعاقد رقم ٣٧ سنة ١٩٤٣ كلى سوهاج  
والمقدمة صورته المسجلة ضمن أوراق الطعن أن الطاعن أقام تلك الدعوى على



عزيز البائع له وباقي إخوته ورثة جورجي عبيد الله الذين كانت الأطيان المبيعة له مكلفة باسم مورثهم واستند في دعواه إلى عقد البيع الصادر له من عزيز وإلى أن البائع له اختص بالأطيان المبيعة بموجب قسمة حصصات بينه وبين إخوته فلم ينازعه أحد من الورثة سوى نصيف ولم يكن ثمة ما يمنع أيا منهم من منازعته لو كان له وجه فإحجامهم عن منازعته لا ينفى أنهم كانوا خصوما ذوى شأن في تلك الدعوى وقد صدر الحكم في مواجعتهم فلا يصح والحالة هذه اعتبارهم خصوما غير حقيقيين في تلك الدعوى كما ذهب الحكم المطعون فيه . أما ما تدفع به المطعون عليها السادسة من أن الحكم المشار سقط بالنسبة لمن صدر عليهم غيابيا لعدم تنفيذه في خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره فهو دفاع جديد لم تقدم ما تثبت أنها أثارته لدى محكمة الموضوع ولم يتعرض له الحكم المطعون فيه . ولما كان هذا الحكم إذ أهدر حجية الحكم الصادر للطاعن في دعوى صحة التعاقد وقضى بتعيين خير للقيام بالمأورية السابق بيانها إنما أقام قضاءه على ما قرره من أن من عدا عزيز ونصيف من ورثة جورجي عبيد الله لم يكونوا خصوما حقيقيين في تلك الدعوى وهو تقدير غير صحيح كما سلف بيانه فإنه يكون من المتعين نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

(٦٥)

## القضية رقم ٣٤٣ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة . وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد زكي شرف المستشارين .

(١) نقض . طعن . إجارة . نزاع قائم على ما إذا كانت العين المؤجرة بمقتضى العقد أرضاً  
فضاءاً أم مكاناً مؤجراً تسرى عليه أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . هذا النزاع  
ليس مما تفصل فيه دائرة الإيجارات فصلاً نهائياً . جواز الطعن في الحكم الصادر  
منها في هذا النزاع .

(ب) إجارة . العين المؤجرة كما هو ثابت من عقد الإيجار أرض فضاء - عدم سرعان أحكام  
القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على النزاع الخاص بإخلاء هذه العين . لا يغير من  
ذلك كون المستأجر قد أقام أبنية على هذه العين أو عدلت الأجرة الواردة بالعقد الأصلي  
وأرفق به رسم للباني التي أقامها المستأجر ، إدام لم ينص فيه على أن الإيجار الجديد يشمل  
الأرض وما عليها من المباني .

١ - لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد نصت  
على أنه يسرى على الأماكن وأجزاء الأماكن المؤجرة للسكن أو لغير ذلك من  
الأغراض واستثنت صراحة الأرض الفضاء ، وكان النزاع يدور على ما إذا  
كانت العين المؤجرة بمقتضى العقد الذي تستند إليه الطاعنة أرضاً فضاءاً كما  
تذهب الطاعنة أو مكاناً مؤجراً تسرى عليه أحكام القانون المشار إليه كما يقول  
المطعون عليه ، فإن هذا النزاع لا يكون مما تفصل فيه دائرة الإيجارات فصلاً  
نهائياً عملاً بالمادة ١٥ من القانون المذكور ، ذلك بأن حكم هذا النص لا يسرى  
إلا على المنازعات الخاضعة للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧

٢ - لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ نصت  
على أنه يسرى على الأماكن وأجزاء الأماكن المؤجرة للسكن أو لغير ذلك من  
الأغراض واستثنت صراحة الأرض الفضاء ، وكان الثابت من عقد الإيجار أن

العين المؤجرة من الطاعة إلى المطعون عليه هي أرض فضاء ، وكانت إقامة المستأجر منشآت على هذه الأرض لإمكان - الانتفاع بها لا يغير من وصف العين المؤجرة بأنها أرض فضاء لا يسرى عليها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وكان لا يغير من هذا النظر تعديل مبلغ الايجار في العقد وارقاق رسم به موضح فيه معالم النادى الذى أقامه المستأجر لأن كل ذلك لا يبدل على أن عقد الايجار الجديد تناول تأجير مبنى النادى أسوة بالأرض التى أقيم عليها متى كان لم يذكر فى أى نص من نصوص العقد أن الايجار الجديد يشمل الأرض وما عليها من مبان - لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب الاخلاء تأسيسا على أن - العين المؤجرة هي من الأماكن التى يسرى عليها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ يكون قد خالف القانون .

### الوقائع

فى يوم ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف مصر الصادر بتاريخ ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ فى الاستئناف رقم ١١٦٢ لسنة ٢٦ ق - وذلك بتقرير طلبت فيه الطاعة الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من رفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بالمصروفات وأتعاب المحاماة ومن باب أصلى إلغاء الحكم المستأنف الصادر من محكمة مصر الابتدائية المختلطة بتاريخ ٧ من يونيه سنة ١٩٤٩ فى الدعوى رقم ١٥٨٠ سنة ٧٤ ق وإلزام المطعون عليه بصفته باخلاء الأرض المؤجرة إليه من الطاعن ومن باب الاحتياط بإحالة الدعوى إلى محكمة استئناف مصر للفصل فيها مجددا مع إلزام المطعون عليه بجميع المصروفات وأتعاب المحاماة .

وفى ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليه بتقرير الطعن وفى ٢٨ منه أودعت الطاعة أصل ورقة إعلان المطعون عليه بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداتها - وفى ١٧ من يناير سنة ١٩٥١ أودع المطعون عليه مذكرة بدفاعه وشفوعة



بمستنداته طلب فيها أصليا الحكم بعدم قبول الطعن واحتياطيا برفضه وإلزام الطاعنة في الحالين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة - وفي ٢٨ منه أودعت الطاعنة مذكرة بالرد - وفي ١٧ من فبراير سنة ١٩٥١ أودع المطعون عليه مذكرة بملاحظاته على الرد .

وفي ١٠ من يولييه سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها أولا برفض الدفع وقبول الطعن شكلا وثانيا بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى على محكمة استئناف مصر للفصل فيها مجددا وإلزام المطعون عليه بالمصروفات .

وبجلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بحضور الجلسة حيث صمم محاميا الطاعنة والمطعون عليه والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم - والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وتبنيها تقرير حضرة المستشار المقرر ومترافعة المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المناقشة .

من حيث إن واقعة الدعوى - على ما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أنه بموجب عقد إيجار محرر في ١٣ من نوفمبر سنة ١٩١١ أجرت الطاعنة إلى جمعية الشبان المسيحيين قطعة أرض بالجزيرة من أملاك المصاغة مساحتها ٥ ف و ٢٠ ط و ٨ من لمدة عشر سنوات بإيجار قدره ١٧ ج و ٦٠ م سنويا للفدان ثم تجدد العقد لمدة أخرى تلتها في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٣١ بموجب بند أضيف إلى العقد في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٣١ وفي ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٣٣ استأجرت الجمعية الشبان المسيحيين ( الفرع الإنجليزي الأمريكاني ) التي يتوث عليها المطعون عليه ذات القطعة لمصافا إلى ١١ ط و ٤٠ من لمدة تسع سنوات اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٣٩ بمواقع ١٧ ج و ٦٠ م للفدان الواحد فتكون جملة الإيجار الأتبع والمكسب في البند الثالث من

العمد على أن الغرض من التأجير هو لاستعمال الأرض المؤجرة للألعاب الرياضية كما نص في البند السادس على أنه لا يجوز للمستأجر أن يقيم أية مبان ثابتة على الأرض المؤجرة إلا بعد الحصول على تصريح كتابي بذلك من وزارة المالية كما يتعهد أيضا بإزالة كافة ما يحدث من مبان في نهاية مدة عقد الإيجار أو عند انتهائه قبل ذلك في الحالة المنصوص عنها في البند الأول ، وهي الحالة التي خول فيها المستأجر إلغاء الإجارة في اليوم الأول من نوفمبر من أية سنة خلال مدة التأجير وذلك بعد إعلان المؤجر كتابة قبل هذا الميعاد بثلاثة شهور ... وفي ٨ من ديسمبر سنة ١٩٣٧ صدر قرار المصلحة بتغيير اسم النادي ( المستأجر ) لاسم نادى ويلكوكس الرياضى وذلك بناء على الاتفاق الذى حصل بين المصلحة والنادى . وفي ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ أخطرت الطاعنة رئيس النادي بعدم رغبتها في تجديد العقد بعد ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٩ ونهت عليه باتخاذ اللازم لتسليم الأرض المؤجرة في يوم أول مايو سنة ١٩٤٩ الذى حدد للتسليم . وفي ٨٢ من أبريل سنة ١٩٤٩ أقامت الطاعنة دعوى أمام محكمة مصر المختلطة قيدت بجدولها تحت رقم ١٥٨٠ سنة ٤ ق يطلب الحكم بطرد المطعون عليه من العين المؤجرة . وقد طلب المطعون عليه الحكم برفض الدعوى تطبيقا لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بإيجار الأماكن وردت الطاعنة على ذلك بأن العين المؤجرة هي أرض فضاء ولا تسرى عليها أحكام هذا القانون . وفي ٧ من يونيو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة حضوريا في مادة إيجارات وبدرجة انتهائية بقبول دعوى الطاعنة شكلا وبرفضها موضوعا تأسيسا على أن الأرض المؤجرة مخصصة للألعاب الرياضية نظرا ليعدها وتنظيمها وصيانتها صيانة مستديمة ومن ثم فلا يجوز اعتبارها أرضا فضاء . واستأنفت الطاعنة لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها بجدولها تحت رقم ١١٦٢ سنة ٦٦ قضائية وطابت الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والأمر بإخلاء الأرض المؤجرة فدفع المطعون عليه بعدم قبول الاستئناف شكلا وطلب احتياطيا الحكم بتأييد الحكم المستأنف - وفي ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا تأسيسا على أن أساس الاستئناف هو

تمسك المستأنفة ( الطاعة ) بأن محكمة أول درجة أخطأت في تطبيق القانون إذ  
اعتبرت الأرض المؤجرة أرضاً مبنية ينطبق عليها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧  
في حين أن المستأنفة تقول إنها أرض فضاء طبقاً لنصوص عقد الإيجار -  
وأن البحث فيما إذا كانت الأرض موضوع النزاع أرضاً مبنية أو أرضاً فضاء  
أمر جوهري للوصول إلى الحقيقة التي تبتغيها محكمة ثاني درجة وهي لا تقطع  
في ذلك إلا إذا قبلت الاستئناف شكلاً - وقالت عن الموضوع "إن النادي  
لا يمكن اعتباره أرضاً فضاء للاعتبارات الآتية : أولاً - لأن المادة الأولى  
صریحة بشأن سريان القانون على الأماكن وأجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها  
كما أن المادة الرابعة من القانون المذكور خصت الأندية بالذكر أسوة بالمدارس  
والمحاكم والمستشفيات . أما مادعيه المستأنفة ( الطاعة ) من أن المادة الرابعة  
سالفة الذكر إنما تقصد الأندية الحكومية دون الخصوصية فلا يمكن الأخذ به  
إذ لو صحت نظرية المستأنفة لحاز الحكم بالغاء عقود إيجارات المستشفيات  
والمدارس الخصوصية أسوة بالأندية الخصوصية وهو مالا يحتمله منطوق القانون  
رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وثانياً - لأن النادي موضوع الدعوى يشتمل على مبنى  
النادي "House Club" وهو مكون من دورين ويحتوى على غرف المكتب  
وصالات وحمامات وهو مبنى بالطوب منذ سنة ١٩٢٧ كذلك يشتمل النادي  
على كشك من الخشب مخصص للبوفيه فضلاً عن الحديقة التي يحدها سور من  
الخشب والأراضي المتسعة للعب الكروكيت وكرة القدم وملاعب التنس المفروشة  
بالرمل الخاص يضاف إلى ذلك أن النادي مسور من جميع نواحيه وثالثاً - أن  
الرسم المرفق بعقد الإيجار يظهر فيه بشكل واضح مبنى النادي كما أن الغرض من  
تأجير هذا النادي موضح بالبند الرابع من هذا العقد "لاستعمال الأرض المؤجرة  
للألعاب الرياضية" ورابعاً - تبين من خريطة المساحة المودعة بالأوراق أنها  
تشتمل على جميع منشآت النادي وملحقاته ومن بينها مبنى النادي الظاهر في الرسم  
المرفق بعقد الإيجار وأن هذه الأوصاف وهذه المنشآت تدل دلالة واضحة على  
أن النادي موضوع النزاع ناد رياضي كامل الأبنية والملاعب والحدائق لا يجوز  
معه وصفه بأنه أرض فضاء . فقرررت الطاعة الطعن في هذا الحكم بطريق  
الينقض ... الخ .



ومن حيث إن المطعون عليه دفع بعدم قبول الطعن شكلا استنادا إلى المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التي تقضى بأن الأحكام في المنازعات التي تنشأ عن تطبيقه لا تكون قابلة لأي طعن ومن ثم يكون ما قضت به محكمة أول درجة من أن حكمها نهائي في علمه ويكون الطعن في هذا الحكم سواء عن طريق الاستئناف أو عن طريق النقض كلاهما غير مقبول ولا يضير المطعون عليه ما قضت به محكمة الاستئناف من قبول الاستئناف شكلا ذلك لأن النتيجة التي وصلت إليها المحكمة هي عين النتيجة التي انتهت إليها محكمة أول درجة .

ومن حيث إن الطاعنة طلبت رفض هذا الدفع تأسيسا على : أولا — أن قضاء محكمة ثاني درجة بقبول الاستئناف شكلا هو قضاء بعدم انتهائية حكم محكمة أول درجة وبأنه قابل للطعن فيه وقد أصبح هذا القضاء انتهائيا في حق المطعون عليه ومن ثم لا سبيل لاثارة هذا الدفع من جديد أمام محكمة النقض مادام المطعون عليه لم يطعن على هذا الحكم . ثانيا — أن المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ صريحة النص على عدم سرية هذا القانون على الأرض القضاء وقد كان مدار النزاع لدى محكمتي الموضوع هو مدى انطباق هذا القانون على واقعة الدعوى .

ومن حيث إن النيابة العامة طلبت رفض هذا الدفع استنادا إلى أن الطاعنة نعت على الحكم المطعون فيه تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على واقعة الدعوى في حين أنه لا ينطبق عليها فلا يصح أن تحتاج بأحكامه المتعلقة بالاجراءات أو طرق الطعن أو المسائل التي لا تخضع لهذا القانون تظل سواء من حيث الموضوع أو الاجراءات خاضعة للقواعد القانونية العامة .

ومن حيث إن دفع المطعون عليه مردود بأن المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ نصت على أنه يسرى على الأماكن وأجزاء الأماكن المؤجرة للسكن أو لغير ذلك من الأغراض واستثنت صراحة الأرض القضاء . ولما كان النزاع يدور على ما إذا كانت المين المؤجرة بمقتضى العقد الذي تستند إليه الطاعنة أرضا قضاء كما تذهب الطاعنة أو مكانا مؤجرا تسرى عليه أحكام القانون المشار

اليه كما يقول المطعون عليه فإن هذا النزاع لا يكون مما تفصل فيه دائرة الايجارات فضلا نهائيا عملا بالمادة ١٥ من القانون المشار اليه ذلك بأن حكم هذا النص لا يسرى إلا على المنازعات الخاضعة للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .  
ومن حيث إن الطعن قد استوفى اوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم أنه إذ قضى برفض دعوى الاخلاء خالف القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذي تنص المادة الأولى منه على أن احكامه " تسرى فيما عدا الأرض الفضاء على الأماكن واجزاء الأماكن على اختلاف انواعها المؤجرة للسكنى أو غير ذلك من الأغراض " وأنه لما كان موضوع الدعوى أرضا فضاء فضاء حسبما هو ثابت من عقد الايجار كان لا وجه لاعتداد الحكم بوجود الابنية على جزء من الأرض لأن هذه الابنية لم تدخل في عقد الايجار ولم تعتبر مؤجرة للطعون عليه .

ومن حيث إن هذا النعى في محله ذلك بأن المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ نصت على أنه يسرى على الأماكن المؤجرة للسكنى أو غير ذلك من الأغراض واستثنت صراحة الأراضي الفضاء . ولم كان الثابت من عقد الايجار أن الأرض المؤجرة هي أرض فضاء إذ ورد به " حيث إنه مؤجر للجمعية ٥ أفدة و ٢٠ قيراط و ٨ أسهم بالجزيرة تبع عابدين بموجب عقد مؤرخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩١١ لمدة عشر سنوات تجددت الى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣١ بمقتضى البند الاضافى المؤرخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢١ المدون ببذيل العقد المذكور وذلك بايجار قدره ١٧ جنيها و ٢٠٠ مليا للفدان سنويا . وحيث إنه بناء على طلب الجمعية قد وافقت وزارة المالية بكتابها المؤرخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٣ رقم ف ١/١١٢٠٨٠ على تجديد تأجير هذه الأراضي لمدة تسع سنوات اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٣١ بواقع ١٧ جنية و ٢٠٠ مليا للفدان سنويا . بما في ذلك ١١ قيراط و ٢٠ سها التي اتضح أن الجمعية وضعت يدها عليها زيادة عن المؤجر اليها " ونص في البند الأول من العقد على أن " يؤجر الطرف الأول للطرف الثانى بذلك ٦ أفدنة و ٨ قيراط و ٤ أسهم بتفتيش الجزيرة والجزيرة مبينة

حدودها على الرسم المرفق الموقع عليه من الطرفين وذلك لمدة تسع سنوات من أول نوفمبر سنة ١٩٣١ لغاية ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٠ غير أن للطرف الثاني (المطعون عليه) حق الغاء هذه الايجاره في اليوم الأول من نوفمبر من أى سنة خلال مدة التأجير وذلك بعد إعلان الطرف الأول كتابة قبل هذا الميعاد بثلاثة شهور كما نص في البند الثاني على أن فئة التأجير هي ١٧ جنيه و ٦٠٠ مليا للفدان سنويا وجملة الايجار السنوى ١١١ حنيها و ٥٨٨ مليا تدفع لخزينة ممساحة الأملاك على قسطين متساويين... ولا يدخل في هذا الايجار ثمن المياه اللازمة لهذه الأرض الذي سيتحملة الطرف الثاني (المطعون عليه)» كما ذكر في البند الخامس انه "إذا لزمّت الأرض جميعها أو جزء منها لغرض من اغراض المنافع العامة فيصبح هذا العقد ملغيا من تلقاء نفسه بالنسبة للجزء المأخوذ لهذه المنفعة بدون لزوم اتخاذ اجراءات قضائية". ونص في البند السادس على أنه "يقر الطرف الثاني (المطعون عليه) بأنه لا يقيم أية مبان ثابتة على الأرض المؤجرة إلا بعد الحصول على إذن كتابي بذلك من وزارة المالية ويتعهد أيضا بإزالة كافة ما يحدثه من مبان في نهاية مدة عقد التأجير أو عند انتهائه قبل ذلك في الحالة المنصوص عنها في البند الأول" — ولما كانت هذه النصوص جميعا تدل على أن العين المؤجرة من الطاعة الى المطعون عليه هي أرض فضاء ، وكانت اقامة المستأجر منشآت على هذه الأرض لا مكان الانتفاع بها لا يغير من وصف العين المؤجرة بأنها أرض فضاء لا يسرى عليها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وكان لا يغير من هذا النظر تعديل مبلغ الايجار في العقد المبرم في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٣٣ وارفاق رسم به موضح فيه معالم النادى لأن كل ذلك لا يدل على أن عقد الايجار الحديد تناول تأجير مبنى النادى الذى أقامه المستأجر أسوة بالأرض التى أقيم عليها اذ لم يذكر فى أى نص من نصوص العقد أن الايجار الحديد يشمل الأرض وما عليها من مبان ، بل بالعكس ورد نص صريح فى العقد على أنه لا يجوز للمطعون عليه أن يقيم بناء على هذه الأرض المؤجرة الا بترخيص كتابي من وزارة المالية — لما كان ذلك كذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه .



( ٦٦ )

### القضية رقم ٧٥ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلى وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد زكي شرف المستشارين :

تروير . حكم . تسببه . تمسك المدعى عليه في دعوى التروير بأن ما حدث في العقد من تغيير إما كان بعد تقديمه لكتاب الجلسة . استناده في تأييد دفاعه الى أن تقرير الطعن بالتروير قد خلا من أية اشارة الى وجود تمزق بالعقد وإلى أن الحكم الابتدائي قد أشار إلى هذا الدفاع . عدم تناول الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع الجوهرى . قصور مبطل للحكم .

متى كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن ما أشار اليه الخبير من تغيير في العقد إنما حدث بعد تقديمه إلى كاتب الجلسة مستنداً إلى أن محضر التقرير بالطعن بالتروير قد خلا من أية اشارة الى وجود تمزق بالعقد كما أن حكم محكمة أول درجة الذى قضى بالغائه الحكم المطعون فيه قد أشار إلى هذا الدفاع من جانب الطاعن وبالرغم من هذا وذاك لم تلق المحكمة بالا اليه مع أنه جوهرى وقد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ومن ثم يكون قد مار الحكم قصور يبطله .

### الوقائع

فى يوم أول مارس سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة مصر الابتدائية الصادر بهيئة استئنافية بتاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ فى القضية رقم ٨٤٤ سنة ١٩٤٩ س — وذلك بتقرير طاب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه بجميع مشتملاته وإحالة القضية على دائرة أخرى للفصل فيها مجدداً مع إلزام المطعون عليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وفى ٧ من مارس سنة ١٩٥١ أعلن المطعون عليه بتقرير الطعن — وفى ١٣ منه أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليه

بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداته . وفي ٩ من ابريل سنة ١٩٥١ أودع المطعون عليه مذكرة بدفاعه طلب فيها رفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات وأتعاب المحاماة . وفي ٢٣ منه أودع الطاعن مذكرة بالرد . وفي ٢٨ من يونيو سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعن بالمصروفات . وبجلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطاعن والمطعون عليه والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .  
من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

... ومن حيث إن مجمل الدعوى أن مورث المطعون عليه أقامها على الطاعن طالبا الحكم بقبول أدلة التزوير ورد وبطلان عقد الإيجار الصادر في ١٠/١٠/١٩٤٤ والمنسوب صدوره منه للدعى عليه والمطعون فيه بالتزوير في القضية رقم ٣٨٧١ سنة ١٩٤٧ مدنى مستمجل مصر ، فتقضت المحكمة تمهيدا بقبول الدليل الأول من أدلة التزوير ويتحصل في أن بصمة الختم الموقع به على العقد ليست بصمة ختم مورث المطعون عليه وقد نذبت المحكمة قسم أبحاث التزوير بمصلحة الطب الشرعى لإجراء عملية المضاهاة وانتهى في تقريره إلى أولا - أن بصمة الختم المنسوب إلى على السيد المصرى - مورث المطعون عليه - الموقع بها على العقد المطعون فيه أخذت من نفس القالب الذى أخذت منه بصمات المضاهاة . ثانيا - إن الجزء المنفصل بأهلا الورقة الأولى من العقد المطعون فيه لا يكمل باقى ورقة العقد ولكنه من عقد آخر نزع منه وأرفق بالعقد الحالى وذلك بعد نزع الجزء الأصيل ، وقضت المحكمة برفض الدعوى استنادا إلى " أنه إذا أعلنت

بعض أدلة التزوير للدعى عليه دون البعض الآخر فلا يمكن التكلم أمام المحكمة إلا على ما أعلن دوت سواه " ولا يجوز للمحكمة أن تقبل كدليل من أدلة التزوير واقعة ظهرت أثناء عمل الخبير . فاستأنف المطعون عليه وقيد الاستئناف برقم ٨٤٤ سنة ١٩٤٩ استئناف القاهرة . وفى ١٧/١٢/١٩٥٠ قضت المحكمة بإلغاء الحكم وبرد وبطلان العقد — فقرر الطاعن بالطعن بطريق النقض فى هذا الحكم .

ومن حيث إن الطعن بنى على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم القصور فى التسبيب والإخلال بحقه فى الدفاع إذ لم يرد على دفاعه بأن العقد المطعون فيه بالتزوير بعد أن قدمه إلى كاتب جلسة محكمة الأمور المستعجلة أرسله هذا الأخير بدوره إلى قلم الكتاب وأن العقد لم يكن ممزقا وإلا لاثبت الموظف المختص ذلك ولقرره الطاعن بالتزوير فى طعنه وهو لم يطعن فى العقد إلا بعد أن شاهده وكان من الواجب على المحكمة أن تحقق دفاع الطاعن هذا ومؤداه أن ما أثبتته الخبير من تغيير بالصفحة الأولى بالعقد إنما حصل بعد تقديمه إلى المحكمة ، أما وهى لم تحقق هذا الدفاع فإن الحكم يكون مشوبا بقصور يبطله .

ومن حيث إن هذا النعى فى محله إذ سبق أن أبداه الطاعن أمام محكمة الموضوع كما يبين من المذكرة التى قدمها إلى محكمة ثانى درجة والمقدمة صورتها الرسمية إلى هذه المحكمة فتمسك الطاعن فيها بأن ما أشار إليه الخبير من تغيير فى العقد إنما حدث بعد تقديمه هذا العقد لكاتب جلسة قضاى الأمور المستعجلة مستندا إلى أن محضر التقرير بالطعن بالتزوير قد خلا من أية إشارة إلى وجود تمزيق بالعقد كما أن حكم محكمة أول درجة الذى قضى بإلغاء الحكم المطعون فيه قد أشار إلى هذا الدفاع من جانب الطاعن وعلى الرغم من هذا وذلك فإن المحكمة لم تلق بالآلية مع أنه جوهرى وقد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ولذلك يكون قد عار الحكم قصور يبطله ويتعين نقضه .



( ٦٧ )

## القضية رقم ١٦٤ سنة ٢١ القضاية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلى وكيل المحمة ، وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت  
ومجد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومجد زكي شرف المستشارين .

بيع . تسجيل . بيع صدر من المورث إلى مشتري لم يسجل عقده . بيع صدر من الوارث إلى مشتري  
آخر سجل عقده . انتقال الملكية إلى المشتري من الوارث . حكم . تسببه . قضاؤه بصحة ونفاذ  
البيع الصادر من المورث في مواجهة المشتري من الوارث الذي سجل عقده دون أن يبين سببا  
قانونيا لإهدار عقد المشتري من الوارث الذي انتقلت إليه الملكية بالتسجيل . عدم بحثه في نفاذ  
التصرف في حق دائي التركة وما إذا كانت التركة مستغرقة أم غير مستغرقة بالدين . خطأ في تطبيق  
القانون . المادة الأولى من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ والمادة ٥٤ من القانون  
المدني القديم .

البيع الصادر من المورث لا ينقل ملكية المبيع إلى المشتري منه إلا بالتسجيل  
فاذا لم يسجل عقد شرائه بقي العقار على ملك البائع وانتقل إلى ورثته من بعده  
بالإرث وإذا هم باعوه وسجل المشتري منهم عقد شرائه انتقلت إليه ملكيته ،  
أما الاحتجاج بقاعدة أن لا تركة إلا بعد سداد الديون ، وأن شخص الوارث  
يغير شخص مورثه فلا محل لإجراء حكم التفاضل بين البيعين على اعتبار أنهما  
صادران من متصرف واحد في حين أنهما صادران من شخصين مختلفين — هذا  
الاحتجاج لا تأثير له على حكم انتقال الملكية بالتسجيل وفقا للمادة الأولى من القانون  
رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى والتي من مقتضاها  
لا تنتقل الملكية حتى بين المتعاقدين إلا بالتسجيل وأن ليس للمشتري بعقد غير مسجل  
إلا حقوقا شخصية قبل البائع له فكما أن البائع بعقد غير مسجل يستطيع أن يبيع  
مرة ثانية لمشتري آخر تنتقل إليه الملكية بتسجيل عقده فكذلك الوارث الذي حل  
محل مورثه فيما كان له من حقوق وما عليه من التزامات في حدود التركة يملك  
أن يتصرف في العين التي يتلقاها بالميراث عن مورثه لمشتري آخر إذا لم يسجل المشتري

من مورثه عقد شرائه وتنقل الملكية إلى هذا المشتري الآخر بالتسجيل لبقائها حكما على ملك المورث، أما كون تصرف الوارث نافذا أو غير نافذ في حق دائي التركة فهو بحث آخر ويظل حق الدائنين قائما في الطعن في هذا التصرف بما يخولهم القانون من حقوق في هذا الخصوص كما يبقى لهم حق تتبع أعيان التركة استيفاء لديونهم وفقا لأحكام الشريعة الغراء الواجب تطبيقها في هذا الخصوص عملا بالمادة ٥٥ من القانون المدني القديم . وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد أقيم على خلاف ذلك بأن قضى بصحة ونفاذ البيع الحاصل من مورث الطاعن الثالث إلى مورث المطعون عليهم رغم صدور عقدي بيع مسجلين للطاعنين الأولين من ورثة نفس البائع دون أن يبين سببا قانونيا لإهدار هذين العقدين اللذين انتقلت بتسجيلهما ملكية المبيع إلى الطاعنين الأولين ودون أن يبحث فيما إذا كانت تركة المورث البائع مستغرقة أم غير مستغرقة بالدين مع اختلاف الحكم شرعا في الحالتين بالنسبة إلى نفاذ أو عدم نفاذ التصرف في حق الدائنين ؛ فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

### الوقائع

في يوم ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض في حكم محكمة بنى سويف الابتدائية الصادر بهيئة استئنافية في ٢٩ من مارس سنة ١٩٥١ في القضية رقم ١٩١ سنة ١٩٤٩ س — وذلك بتقرير طلب فيه الطاعنون الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض دعوى صحة التعاقد المرفوعة من المدعى عليهم ضد ورثة المرحوم على خليل مع إلزامهم بالمصروفات وأتعاب المحاماة عن جميع درجات التقاضي .

وفي ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥١ أعلن المطعون عليهم بتقرير الطعن . وفي ٢٧ منه أودع الطاعنون أصل ورقة إعلان المطعون عليهم بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافضة بمستنداتهم وفي ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥١ أودع المطعون عليهم مذكرة بدفاعهم مشفوعة بمستنداتهم طلبوا فيها رفض الطعن وإلزام الطاعنين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ٢٤ من يولية سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتقضى الحكم المطعون فيه والإحالة مع إلزام المطعون عليهم بالمصروفات .

وبجلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمما محاميا الطرفين والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .  
من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليهم وعم ورثة المرحوم محمد خليل وهيب أقاموا على ورثة المرحوم على خليل وهيب ومنهم الطاعن الثالث حسين خليل وهيب الدعوى المدنية رقم ٥٠٩ لسنة ١٩٤٥ محكمة بنى سويف الجزئية بصحة ونفاذ عقد البيع المحرر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٠ والصادر من على خليل وهيب إلى محمد خليل وهيب ببيع ٢ قيراط و ١٦ سهما المبينة بالدعوى . وفي ١٠ من مارس سنة ١٩٤٥ قضت المحكمة حضوريا بالنسبة إلى حميدة على الجندى من ورثة البائع وفي غيبة الباقيين بطلبات المطعون عليهم ، فعارض الطاعن الثالث حسين خليل وهيب في هذا الحكم ، وبجلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ أثناء نظر المعارضة تدخل الطاعنان الأولان خصمين في الدعوى وطلبيا رفضها استنادا إلى أنهما اشتريا الأرض موضوع التعاقد من ورثة البائع بعقدين مسجلين في ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٤ و ٧ من فبراير سنة ١٩٤٥ صدر أولهما من حميدة على الجندى وأبراهيم وفاطمة ولدى على خليل وهيب إلى متولى حسنين الطاعن الثاني ببيع ١ ط و ٢ نس وصدر ثانيهما من حسين على خليل الطاعن الثالث إلى عبد العزيز محمد عبد الله الطاعن الأول ببيع ١ ط و ١٤ سهما . وبجلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٥



قررت المحكمة قبول الخصمين الثالثين . وفي ١٤ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت بتأييد الحكم المعارض فيه استنادا إلى أن البيع الصادر من المورث حجة على ورثته إذ يعتبر الوارث في هذه الحالة خلفا لمورثه ، ولا يجوز له بيع ما سبق أن باعه مورثه بعقد لم يسجل ، فإن هو فعل فلا قيمة لتصرفه اللاحق لتصرف مورثه ، واستأنف الطاعنون هذا الحكم وقيد استئنافهم برقم ١٩١ لسنة ١٩٤٩ مدني مستأنف محكمة بني سويف الابتدائية التي قضت في ٢٩ من مارس سنة ١٩٥١ بتأييد حكم محكمة أول درجة للأسباب التي بنى عليها . فقرر الطاعنون الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على سبب واحد ينعي به الطاعنون على الحكم مخالفته للقانون ذلك بأن المحكمة قضت بأن عقد البيع الصادر من المورث البائع رغم عدم تسجيله مفضل على عقد البيع المسجل الصادر من أحد ورثته على عين من أعيان التركة مع أن هذا يخالف القانون ويخالف ما جرى عليه قضاء محكمة النقض من أن البيع المسجل الصادر من الوارث يفضل على البيع الصادر من مورثه بعقد لم يسجل .

ومن حيث إن هذا النعي في محله ذلك أن البيع الصادر من المورث لا ينقل ملكية المبيع إلى المشتري منه إلا بالتسجيل فإذا لم يسجل عقد شرائه بقي العقار على ملك البائع وانتقل إلى ورثته من بعده بالإرث وإذا هم باعوه وسجل المشتري منهم عقد شرائه انتقلت إليه ملكيته لأنه يكون قد تلقاه من مالك وسجل عقده وفقا لقانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ الواجب التطبيق على واقعة الدعوى . ولما كان كل من عقدي الطاعنين الأول والثاني المشتريين من ورثة البائع مسجلا في ظل القانون المذكور وبذلك انتقلت بهما الملكية ولم تنتقل بعقد المشتري من المورث الذي لم يسجل عقد شرائه ، وكانت الحكم المطعون فيه قد أقيم على خلاف ذلك فإنه يكون قد خالف القانون مخالفة تستوجب نقضه . أما احتجاج المطعون عليهم بقاعدة أن لا تركة إلا بعد سداد دين ، وأن شخص الوارث يغير شخص مورثه فلا محل لإجراء حكم التفاضل بين البيعين على اعتبار أنهما صادران

من متصرف واحد في حين أنهما صادران من شخصين مختلفين . هذا الاجتجاج لا تأثير له على حكم انتقال الملكية وفقا للسادة الأولى من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ التي من مقتضاها لا تنتقل الملكية حتى بين المتعاقدين إلا بالتسجيل وأن ليس للمشتري بعقد غير مسجل إلا حقوقا شخصية قبل البائع له فكما أن البائع بعقد غير مسجل يستطيع أن يبيع مرة ثانية لمشترا آخر تنتقل إليه الملكية بتسجيل عقده فكذلك الوارث الذي حل محل مورثه فيما كان له من حقوق وما عليه من التزامات في حدود التركة يملك أن يتصرف في العين التي يتلقاها بالميراث من مورثه لمشتري آخر إذا لم يسجل المشتري من مورثه عقد شرائه وتنتقل الملكية إلى هذا المشتري الآخر بالتسجيل لبقائها حكما على ملك المورث . أما كون تصرف الوارث نافذ أو غير نافذ في حق دائي التركة فهو بحث آخر ويظل حق الدائنين قائما في الطعن في هذا التصرف بما ينحولهم القانون من حقوق في هذا الخصوص كما سبق لهم حق تتبع أعيان التركة استيقاءا لديونهم وفقا لأحكام الشريعة الغراء الواجب تطبيقها في هذا الخصوص عملا بالمادة ٤٥ من القانون المدني ( القديم ) . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة ونفاذ التعاقد الحاصل بين المرحوم علي خليل وهيب — مورث الطاعن الثالث — وبين المرحوم محمد خليل وهيب مورث المطعون عليهم رغم صدور عقدي بيع مسجلين للطاعنين الأولين من ورثة نفس البائع دون أن يبين سببا قانونيا لإهدار هذين العقدين اللذين انتقلت بتسجيلهما ملكية المبيع إلى الطاعنين الأولين ودون أن يبحث فيما إذا كانت تركة المورث البائع مستغرقة أم غير مستغرقة بالدين مع اختلاف الحكم شرطا في الحالتين بالنسبة إلى نفاذ أو عدم نفاذ التصرف في حق الدائنين ، فإنه يكون من المتعين نقضه .

## جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٣

( ٦٨ )

### القضية رقم ١٩٢ سنة ٢٠ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلى ، وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأسانذة سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد عبد العزيز سليمان ومحمد زكى شرف المستشارين .

( أ ) تزوير . إثبات . جواز إثبات التزوير بكل الطرق . عجز مدعى التزوير عن إثباته  
بالبينة . إعتداد المحكمة في قضائها بتزوير المدعى ما استخلصته من قرائن استنبطتها من  
مستندات قدمها المدعى . لاخطأ .

( ب ) تزوير . حكم . تسببه . قضاؤه بالتزوير . إقامته على ما استنبطته المحكمة من قرائن مؤدية .  
رده استقلالاً على كل ما يدلى به الخصوم من حجج . غير لازم .

١ - لما كان الإثبات بكل الطرق جائزاً في دعوى التزوير كان لقاضي  
الموضوع السلطة في تقدير الأدلة التي يأخذها في ثبوت التزوير . وإذن فلا على  
المحكمة إن عجز المدعى بالتزوير عن إثباته بالبينة إن هي اطمأنت إلى ثبوته من  
القرائن ما دامت مؤدية إلى ما استخلصته منها .

٢ - متى كان الحكم قد أقيم على ما استنبطته المحكمة من قرائن إطمأنت إليها  
في ثبوت التزوير ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي استخلصتها منها فليس عليها  
بعد ذلك أن ترد استقلالاً على كل ما يدلى به الخصوم من حجج .

### الوقائع

في يوم ٢١ من يونيو سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف  
القاهرة الصادر بتاريخ ١٤ من مايو سنة ١٩٤٩ في الاستئناف رقم ٦٨٢ سنة ٦٥ ق  
وذلك بتقرير طلب فيه الطاعنان الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بقبول  
الأوجه ونقض الحكم المطعون فيه ورفض دعوى التزوير أو باحالة الدعوى على  
دائرة أخرى للفصل فيها مجدداً مع إلزام المطعون عليها بالمصروفات وأتعاب المحاماة



وفي ٢٨ من يونيه سنة ١٩٥٠ أعلنت المطعون عليها بتقرير الطعن . وفي ١٠ من يوليه سنة ١٩٥٠ أودع الطاعنان أصل ورقة إعلان المطعون عليها بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن . ولم تقدم المطعون عليها دفاعا .

وفي ٣ من يونيه سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعنين بالمصروفات .

وبجلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامي الطاعنين والنيابة العامة على ما جاء بمذكريتهما والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامي عن الطاعنين والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن واقعة الدعوى تتحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى على المطعون عليها طالبين الحكم بصحة ونفاذ العقد العرفي الصادر في ١٢/٣١/١٩٤٥ من المطعون عليها إليهما ببيع ١٦ قيراطا شيوعا في المنزل المين بصحيفة الدعوى بثمن قدره ٢٠٠ جنيه فأنكرت المدعى عليها صدور هذا العقد منها وقررت بالطعن فيه بالتزوير في ٢١/١١/١٩٤٦ . أمام قلم كتاب محكمة مصر الابتدائية ورفعت هذه الدعوى الفرعية وأعلنت أدلة التزوير فقبلت المحكمة الدليل الأول منها ويتحصل في أن المدعية لا تعرف القراءة ولا الكتابة وأن أختها عز حسن عبد الفتاح توفيت وتركها المنزل موضوع النزاع فأرادت المدعية استخراج إهلام شرعي لإثبات وراثتها لأختها المتوفاة والتي لا وارث لها سواها فكلفت بذلك محمود حسن سرور وذهبوا سويا إلى منزل إمام على سرور وطلب الأول منها ختمها للتوقيع به على الطلب

فساهمته له مع ختم ابنها وكان يجمعهما رباط واحد فوق به على الورقة كما بصمت  
هي عليها بأصبعها على اعتبار أنها طلب الإعلام الشرعى ولكن ظهر بعد ذلك أن  
هذه الورقة هي عقد البيع المطعون فيه بالتزوير . فتمضت المحكمة بإحالة الدعوى  
على التحقيق لثبت المدعية بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة أنها لم توقع بختمها  
على العقد المطعون فيه مع التصريح للدعى عليهما بالنفى بالطرق عينها وقد نفذ  
الحكم إلا أن المطعون عليها قررت أن ليس لديها شهود فاستشهد الطاعنان إبراهيم  
حسن سرور وإمام على سرور ثم قضت المحكمة بعد سماع الشهود برفض دعوى  
التزوير ، فاستأنفت المطعون عليها وقسيد الاستئناف أمام محكمة استئناف مصر  
برقم ٦٨٢ سنة ٦٤ قضائية . وفى ١٩٤٩/٤/٣ قررت المحكمة مناقشة طرفي الخصومة  
غير أن الطاعنين لم يحضرا وحضرت المطعون عليها وحدها وحصلت المناقشة .  
وفى ١٩٤٩/٤/١٤ قضت محكمة استئناف مصر بالغاء الحكم المستأنف وبرد بطلان  
عقد البيع . فقرر الطاعنان بالطعن بطريق النقض فى هذا الحكم .

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين ينعى الطاعنان بالأول منهما على الحكم  
الخطأ فى تطبيق القانون إذ قضت محكمة أول درجة بتهديا بأحالة الدعوى على  
التحقيق وألقت عبء إثبات التزوير على عاتق المطعون عليها وكلفت الطاعنين  
بالنفى وقد عجزت المطعون عليها عن الإثبات على ما هو ثابت بمحضر الجلسة  
وفى هذا العجز ما يكفى للقضاء برفض دعوى التزوير دون حاجة للاستدلال بأقوال  
شهود النفى ولكن الحكم المطعون فيه اعتمد فى قضائه برد وبطلان العقد على أقوال  
هؤلاء الشهود دون أن يرد على أن الطاعنة عجزت عن الإثبات .

ومن حيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم التمهيدى كلف المطعون عليها  
إثبات التزوير بطرق الإثبات كافة ولم يقصره على الإثبات بالبيئة وقد اعتمد  
الحكم فى قضائه برد وبطلان العقد على القرائن التى استنبطها من المستندات التى  
قدمتها المطعون عليها . ولما كان الإثبات بكل الطرق جائزا فى دعوى التزوير  
كان لقاضى الموضوع السلطة فى تقدير الأدلة التى يأخذ بها فى ثبوت التزوير ولا  
على المحكمة أن عجز الطاعن بالتزوير عن إثباته بالبيئة إن هى اطعأنت إلى ثبوته  
من القرائن مادامت مؤدية إلى ما استخلصه منها .

ومن حيث إن الطاعنين ينعينان بالسبب الثاني على الحكم القصور في التسبب والإخلال بحقوقهما في الدفاع من ثلاثة وجوه ( الأول ) إذ استند في قضائه برد وبطلان العقد إلى القول بأن شهود النفي اختلفوا في وقت التوقيع على العقد وهما تم صيفا أو شتاء وقالت المحكمة إن شهادتهم مشكوك فيها ولم تقل أنها شهادة كاذبة ( والثاني ) إذ لم تتحدث المحكمة عما شهد به الشهود وما ثبت بالعمد من أن المشتريين — الطاعنين — دفعا مائتي جنيه ثمننا للبيع كما لم ترد على ما أدلى به الطاعنان من أنهما لو أرادا اغتيا لا لزورا عقدا بالمنزل كله ( والثالث ) إذ طالب الطاعنان بعد سماع أقوال شهودهما أمام محكمة أول درجة سماع ابن المطعون عليها لمناسبة توقيعه على العقد ولكن محكمة أول درجة لم تر إجابة هذا الطالب اقتناعا منها بصحة العمد فكان لزاما على محكمة ثاني درجة إذا مارأت إلغاء الحكم الابتدائي أن ترد على طالب سماع هذا الشاهد أما وهي لم تفعل فذلك منها إخلال بحق الطاعنين في الدفاع وهذا الإخلال وذلك القصور مبطل للحكم .

ومن حيث إن هذا السبب بجميع وجوهه مردود ففيا يتعلق بالوجهين الأولين بأن الحكم أقيم على ما استنبطته المحكمة من قرائن اطمأنت إليها في ثبوت التزوير ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي استخلصتها منها فليس عليها بعد ذلك أن ترد استقلالاً على كل ما يدلى به الخصوم من حجج ومردود ففيا يتعلق بالوجه الثالث بأنه غير مقبول إذا لم يقدم الطاعنان ما يدل على تمسكهما بسماع شهادة ابن المطعون عليها أمام محكمة ثاني درجة .



(٦٩)

## القضية رقم ٣٥٠ سنة ٢٠ القضية

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد زكي شرف المستشارين .

(أ) امتياز . بيع . حق امتياز مقدم الثمن للشئرى . شرط الاحتجاج به قبل من ترتب له حق عين على العقار . أن يكون قد تم شهره وفقاً للقانون قبل ترتب هذا الحق . مثال المادة ٢٠١ من القانون المدنى القديم .

(ب) فضالة . تقادم . بدء مريان المدة المسقطه لحق الفضولى فى المطالبة بالمصروفات التى صرفها هو من وقت قيامه بالفعل الذى ترتب عليه منفعة وب العمل . المادة ١٤٤ مدنى قديم .

١ — متى كان يبين من الحكم أنه قد رسا من اذ حصه فى عقار على البائعة للمطعون عليها الأولى ولمّا لم تدفع الثمن حددت جلسة لاعادة البيع على ذمتها وفى تلك الجلسة تقدم الطاعن ودفع الثمن من ماله الخاص ، ثم باعت الراى عليها المزداد هذه الحصه للمطعون عليها الأولى ، وكان الحكم اذ نفى وجود حق امتياز للطاعن على الحصه المذكورة بالثمن الذى دفعه أقام قضاءه على أن الطاعن لم يشهر حق امتيازه بالقييد وفقاً لنص المادة ٢٠١ من القانون المدنى ( القديم ) اكتفاء بتسجيل حكم مرسى المزداد مع أن تسجيل هذا الحكم سابق على دفعه النقود فهو بذلك لا يفيد شيئاً ذلك أن تسجيل البيع لا يحفظ حق الامتياز إلا إذا ذكر فيه مقدار الباقي من الثمن وما دام الحال لم يكن كذلك بالنسبة للطاعن ولم يقم هو بقيد حقه للثابت فى محضر جلسة إعادة البيع فلا يكون له حق امتياز يصح الاحتجاج به قبل المطعون عليها الأولى . فان هذا الذى قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون .

٢ — متى توافرت شروط الفضالة المنصوص عليها فى المادة ١٤٤ من القانون المدنى ( القديم ) كان للفضولى بحكم القانون أن يطالب رب العمل بالمصاريف

التي صرفها والخسارات التي خسرها ، والتزام رب العمل في هذه الحالة مصدره قاعدة عدم جواز الاثراء على حساب الغير اذ هو قد أفاد من عمل الفضولي ولا يتوقف الالتزام على إرادة رب العمل ، ومن ثم يبدأ سقوط حق الفضولي في استرداد المصروفات التي صرفها من وقت قيامه قصدا بالفعل الذي ترتب عليه منفعة رب العمل .

### الوقائع

في يوم ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر بتاريخ ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ١١٨٢ سنة ٦٤ ق — وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على دائرة أخرى للفصل فيها مجددا مع إلزام المطعون عليها الأولى بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن درجات التقاضي الثلاث . وفي ٢٧ و ٢٨ من يناير أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليهما بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداته — وفي ٢٥ منه أودعت المطعون عليها الأولى مذكرة بدفاعها مشفوعة بمستندات طلبت فيها رفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات وأتعاب المحاماة — ولم يقدم المطعون عليه الثاني دفاعا . وفي ١٤ من يولييه سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعن بالمصروفات وبجلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بحضور الجلسة حيث صمم محاميا الطاعن والمطعون عليها الأولى والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطاعن والمطعون عليها الأولى والنيابة العامة وبعد المداولة .  
من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن واقعة الدعوى — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٧٣١ كلى سنة ١٩٤٦ على المطعون عليها وكاتب أول محكمة الأذربكية طلب فيها الحكم بإلزام المطعون عليها الأولى بأن تدفع إليه مبلغ ٢٢٤ جنيها و ٥٨٠ مليم والمصاريف مع تثبيت الحجز الموقع تحت يد المطعون عليه الثانى تأسيسا على أنه شريكا للمطعون عليها الأولى في المنزل رقم ٤٧ بشارع الفجالة ولعدم إمكان قسمته بيع بالمزاد العلنى ورسا عليه مزاده في القضية رقم ٤٣٤٩ مدنى الأذربكية بحكم صدر في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ثم أودع الباقي من ثمنه في ١٧ من يناير سنة ١٩٤٦ بخزانة محكمة الأذربكية الجزئية وأنه لما كان هذا المنزل سبق أن رفعت دعوى قسمة بشأنه أمام المحكمة المختلطة وتحلفن الراسى عليهن المزاد وهن والدته وخالاته — عن إيداع الثمن ، حددت جلسة ١٠ من يوليو سنة ١٩٣٠ لإعادة البيع على ذمتن فتقدم وكيل الطاعن في تلك الجلسة ودفع المبلغ من مال الطاعن . وأثبت في المحضر المذكور ما يأتى : ” وتدخل الأستاذ شملا المحامى عن على حسين البارودى وأودع خزينة هذه المحكمة من مال هذا الأخير مبلغ ٥٩٢ جنية و ٣٥٦ مليا عبارة عن باقى الثمن والفوائد ومبلغ ١٦ جنيها و ٨٣٠ مليا للمصاريف وأنه لما كانت جملة ذلك مبلغ ٦٠٨ جنيها ، وكانت المطعون عليها الأولى قد اشترت من والدتها وهى خالته حصتها وقدرها الربع في هذا المنزل ، وكانت تلك الحصة مثقلة بحق امتياز وفاء لما دفعه وهو امتياز يتبع العقار فى يد كل من تنتقل إليه ملكيته ، فهو يطالب الحكم له بما وفاه عن خالته وقدره ١٥٢ جنيها مع فوائد من تاريخ الوفاء فى ١٠ من يوليو سنة ١٩٣٠ — وقد دفعت المطعون عليها الأولى الدعوى بسقوط حق الطاعن فى المطالبة بمضى أكثر من خمسة عشر عاما بفرض وجود حق له قبل السيدة نجية البائة إليها — فرد الطاعن على هذا الدفع بأنه كان فيما قام بدفعه عن السيدة نجية فضوليا ، ولا يسقط حقه بالتقادم إلا من تاريخ إقرار السيدة نجية لعمله وهى لم تقره إلا بتصرفها فى هذه الحصة سنة ١٩٤١ ومن ثم لا تبدأ مدة السقوط إلا من تاريخ البيع إلى المطعون عليها الأولى ، وأن المطعون عليها الأولى أقرت بهذا الدين فى مذكرتها المقدمة فى قضية



أخرى بجلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٤٣ . وفي ٩ من أبريل سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة برفض دعوى الطاعن تأسيسا على أن الدين وقد ترتب للطاعن في ذمة السيدة نجية البائعة إلى المطعون عليها في ١٠ من يوليو سنة ١٩٣٠ وأنه لا يوجد ثمة إقرار منها به قاطع للتقدم — فإنه يكون قد سقط بمضى المدة وفقا للمواد ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٨ من القانون المدني (القديم) . فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف مصر وقيد استئنافه برقم ١١٨٢ سنة ٦٤ قضائية — وفي ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ أيدته لأسبابه ولما أضافته من أسباب . فقرر الطاعن الطعن فيه بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل الأول منهما في خطأ الحكم في تطبيق القانون إذ اعتبر أن ماتم في جلسة إعادة البيع لتخلف الراسى عليهن المزاى عن دفع الثمن وقيام الطاعن بدفعه من ماله الخاص لا يخوله حق امتياز مقدم التزود وهو الامتياز المنصوص عليه في الفقرة السابعة من المادة ٦٠١ من القانون المدني (القديم) تأسيسا على أن الطاعن لم يقيد هذا الامتياز مستقلا عن تسجيل حكم رسو المزاى في حين أن هذا الحكم قد اشتمل على كل ماتم في جاستى رسو المزاى وإعادة البيع على ذمة المشتريات المتخلفات كما تضمن واقعة قيام الطاعن بدفع الثمن من ماله الخاص بحيث أصبح الحكم كالا لا يتجزأ وقد سجل متضمنا البيع والدفع معا الأمر الذى ما كان يصح معه القول بوجوب قيد هذا الامتياز استقلا . ويتحصل السبب الثانى فى أن الحكم أخطأ إذ قرر أن يبدأ سقوط الحق فى المطالبة بالدين هو من التاريخ الذى دفع فيه المبلغ بجلسة ١٠ من يوليو سنة ١٩٣٠ وهى التى كانت محددة لإعادة البيع على ذمة المشتريات المتخلفات فى حين أن الصحيح فى القانون هو أن مدة السقوط فى العقود التى تصدر فى بدايتها من طرف واحد كمقود الفضالة والوكالة إنما يكون من تاريخ تصديق صاحب الشأن على عمل الفضولى . ولما كانت مورثة المطعون عليها لم تقر عمل الطاعن إلا فى تصديقها الى المطعون عليها فى الحصص التى رسا عليها مزادها فى سنة ١٩٤١ ، فكان يتعين احتساب مبدأ السقوط من تاريخ هذا التصرف لا من تاريخ وفاء الثمن بجلسة إعادة البيع — كما شاب الحكم المقصور

إذ أهدر اعتراف البائعة في عقد البيع الصادر منها الى المطعون عليها بمصار ملكيتها  
للقدر المبيع ، واعترافها أيضا بالدين في المذكرة المقدمة من وكيلها في إحدى  
قضايا النزاع — وهى اعترافات قاطعة للتقدم السارى لمصلحة المطعون عليها .

وحيث إن المحكم قال في خصوص السبب الأول ” وحيث إنه لا نزاع  
في أن من الديون الممتازة وفقا لنص الفقرة السابعة من المادة ٦٠١ من القانون  
المدنى ( القديم ) ثمن المبيع المستحق للبائع أو المبلغ المدفوع من غير المشتري بعقد  
ذى تاريخ ثابت بوجه رسمى المخصص لأداء الثمن المذكور تخصيصا صريحا  
ويكون امتياز هذا على الشئ المبيع ما دام في ملك المشتري إذا كان منقولا  
مع عدم الإخلال بالأصول المتعلقة بالمواد التجارية فإذا كان المبيع عقارا كان  
ثمنه ممتازا إذا كان تسجيل البيع حصل على الوجه الصحيح — ولايجرى مقتضى  
هذا الامتياز إلا على حسب الدرجة التى ترتب له بناء على تاريخ التسجيل  
وحيث إنه يستفاد صراحة من هذا النص أنه لكى يثبت حق الامتياز لمثل  
المستأنف ( الطاعن ) أن مقدمى النقود أو مقرضيهامشتري العقار ( Bailleur  
de fonds ) فانه يشترط أولا أن يكون دفع النقود للمشتري بعقد ذى تاريخ ثابت  
بوجه رسمى ( ثانيا ) تخصيص المبلغ المدفوع لأداء الثمن تخصيصا صريحا ( ثالثا )  
أن يحصل شهر ذلك لأنه يترتب عليه نقل امتياز عقارى أى تأمين عيني لا تأمين  
شخصى وإذا كانت المسألة لم تذكر إلا وجوب تسجيل البيع ( Transcription )  
فان هذا يكون كافيا إذا ذكر الحلول في العقد ولكن إذا حصل أن أخذ المشتري  
النقود بعد عقد البيع فانه لا يكون كافيا ويجب قيد الامتياز ( Inscription )  
وتكون درجته من وقت هذا القيد ” وحيث إنه يتضح من الاطلاع على  
الأوراق والمستندات المقدمة من الطرفين أنه عند ما رسا الزاد على السيدة نجية  
حسن على الأقعدى وأخواتها السيدات عقيلة وزنوبة وعائشة بجلسة ٢ من ابريل  
سنة ١٩٣٠ . بمحكمة مصر المختلطة بادر قلم كتاب هذه المحكمة بتسجيل حكم رسمى  
المراد فى نفس يوم صدوره فلما أن تخلفت المشتريات عن دفع الثمن وحدد يوم  
١٠ يوليه سنة ١٩٣٠ لإعادة البيع على ذمتهم تقدم المستأنف ( الطاعن ) ودفع  
المستحق من ثمن القدر الراسى به المزاد علين ونص فى محضر الجلسة على أنه  
يدفع من ماله الخاص وقد كان من الجائزان يؤهله ذلك للاحتفاظ بحق الامتياز  
المقرر لمقدم النقود فى حدود نص الفقرة السابعة من المادة ٦٠١ سالفه الذكر

والشرح المتقدم لو أنه قام بقيد حق الامتياز ولكنه لم يفعل اكتفاء منه على ما يظهر بتسجيل حكم مرسى المزاو مع أن تسجيل هذا الحكم سابق على دفعة النقود فهو بذلك لا يفيد شئاً إذ أن تسجيل البيع لا يحفظ حق الامتياز كما تقدم إلا إذا ذكر فيه الحلول صراحة ونص فيه على مقدار الباقي من الثمن وما دام الحال لم يكن كذلك بالنسبة للمستأنف (الطاعن) ولم يقم هو بقيد حقه الثابت في محضر جلسة ١٠ يوليو سنة ١٩٣٠ فلا يلزم إلا نفسه ولا يكون له ثمة حق امتياز يصح الاحتجاج به قبل المستأنف عليها الأولى (المطعون عليها الأولى) بحسبانها مشتريه من الست نجية التي دفع عنها المستأنف (الطاعن) ثمن القيراط الراسى به المزاو في ٢ من أبريل سنة ١٩٣٠ وهذا الذى قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون — أما ما يزعمه الطاعن من أن حكم مرسى المزاو المسجل قد تناول البيع والدفع الذى حصل في ١٠ من يوليو سنة ١٩٣٠ فمردد بمقتضى الحكم من أن حكم مرسى المزاو ليس فيه أية إشارة إلى واقعة الدفع التى تمت بعد تسجيله في ٢ من أبريل سنة ١٩٣٠ — ولم يقدم الطاعن ما يدل على أنه قام بما يفرضه عليه القانون من قيد امتياز كقدم للنقود في تاريخ لاحق لتسجيل حكم مرسى المزاو ومن ثم يكون هذا السبب على غير أساس .

ومن حيث إن السبب الثانى مردود أيضاً بأن الفضالة متى توافرت شروطها المنصوص عليها في المادة ١٤٤ من القانون المدنى (القديم) كان للفضولى بحكم القانون أن يطالب رب العمل بالمصاريف التى صرفها والخسائر التى خسرها والتزام رب العمل في هذه الحالة مصدره قاعدة عدم جواز الإثراء على حساب الغير إذ هو قد أفاد من عمل الفضولى ولا يتوقف الإثراء على إرادته (أى إرادة رب العمل) ومن ثم يبدأ سقوط حق الفضولى في استرداد المصروفات التى صرفها من وقت قيامه قصداً بالفعل الذى ترتب عليه منفعة رب العمل (المستفيد) وهو في حالة الدعوى ١٠ من يوليو سنة ١٩٣٠ تاريخ دفع الطاعن باقى ثمن مرسى المزاو عن البائنة للمطعون عليها — أما ما ينهه الطاعن على الحكم من إهدار إقرار السيدة نجية بهذا الدين في عقد البيع الصادر منها الى المطعون عليها أو في مذكرتها المشار إليها في سبب النعى فإن الحكم قد تقي حصول هذا الاعتراض ولم يقدم الطاعن دليلاً على أن الحكم — الف في ذلك الثابت بالأوراق — ومن ثم يكون تعيينه في هذا الخصوص عارياً عن الدليل . ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الطاعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .



(٧٠)

## القضية رقم ٥٩ سنة ٢١ قضائية

برئاسة الأستاذ أحمد حلى وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأستاذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة  
ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عباد المستشارين .

(١) استئناف . إجارة . دفع . موضوع الدعوى مما تفصل فيه المحكمة فصلا نهائيا .  
اختصاصها بالفصل نهائيا فيما يقدم من الدفوع . مثال . نزاع على زيادة أجرة .  
اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل فيه نهائيا وفقا للادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة  
١٩٤٧ . الحكم الصادر منها في الدفع بعدم قبول زيادة الأجرة لتقدمه قبل  
الأوان . عدم جواز استئنافه .

(ب) قوة الأمر المقضى . لا مانع من أن يكون بعض المقضى به في الأسباب . مثال .  
حكم قضى في أسبابه بصفة قطعية في بعض المسائل . صيرورته نهائيا بعدم الطعن فيه  
في الميعاد . الحكم بعدم قبول الاستئناف المرفوع عن هذه المسائل . لا خطأ .

(ج) إجارة . استئناف . تحديد مبدأ زيادة الأجرة واستحقاق أجر المثل . من المنازعات  
التي تفصل فيها دائرة الإيجارات نهائيا وفقا للادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة  
١٩٤٧ . حكم . قضائه بعدم قبول الاستئناف الخاص بهذا النزاع . صحيح في  
القانون .

١ - إذا كانت المحكمة مختصة بالفصل في موضوع الدعوى فصلا نهائيا فإنها  
تكون بطريق اللزوم مختصة كذلك بالفصل في الدفع بعدم قبول هذه الدعوى  
لرفعها قبل الأوان . وسواء أخطأت أم أصابت في ذلك فإن حكمها يكون غير قابل  
للطعن - إذ يسرى على الحكم الصادر في هذا الدفع من حيث جواز الطعن فيه  
وعلمه ما يسرى على الحكم الصادر في موضوع الدعوى . واذن فتى كان يبين  
من الحكم الصادر من محكمة أول درجة أنه فصل في أسبابه في أن العين المؤجرة  
لا تشمل الأرض الفضاء وبذلك انحصر النزاع فيما دفع به الطاعن من عدم قبول  
طلب زيادة الأجرة لتقدمه قبل الأوان فإن الحكم في هذا الدفع يكون قد صدر

في منازعة ايجارية ينطبق عليها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ولا تكون المحكمة الاستئنافية قد أخطأت اذ قضت بعدم قبول الاستئناف عملا بالمادة ١٥ من القانون المشار إليه .

٢ — لا مانع من أن يكون بعض المقضى به في الأسباب . واذن فمتى كان يبين من الحكم الصادر في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٨ الذي أصبح نهائيا أنه فصل في أ-بابه فصلا قطعيا (أولا) في أن الأرض الفضاء لا تدخل ضمن عقد ايجار المنزل و(ثانيا) في وجوب الأخذ بأجر المثل في تحديد أجرة المنزل و(ثالثا) في اعتبار عقد الايجار منتهيا فان المحكمة لا تكون قد أخطأت اذ قضت بعدم قبول استئناف هذا الحكم لفوات ميعاده فيما يختص بهذه المسائل .

٣ — النزاع الخاص بتحديد مبدأ زيادة الأجرة واستحقاق أجر المثل من المنازعات التي تفصل فيها دائرة الايجارات فصلا نهائيا وفقا للمادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . واذن فان محكمة الاستئناف لم تخالف القانون اذ قضت بعدم قبول الاستئناف المتعلق بهذا النزاع .

### الوقائع

في يوم ١٧ من فبراير سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض في حكم محكمة الاسكندرية الابتدائية الصادر بتاريخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ في القضية رقم ١١٨٣ لسنة ١٩٤٦ كلى وفي حكم محكمة استئناف الاسكندرية الصادر بتاريخ ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ٩٦ سنة ٥ ق وذلك بتقرير طلب فيه اطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكمين المطعون فيهما والحكم بقبول الاستئناف شكلا والحكم أصليا في الموضوع بعدم قبول دعوى المطعون عليه لرفعها قبل الأوان واحتياطيا بالحكم أولا بأن العين المؤجرة أى الفيلا تشمل العقار بما فيه الحديقة وبدون استثناء أى جزء منها ثانيا باعتبار التعاقد الايجارى ساريا الى آخر سبتمبر سنة ١٩٤٧ بالايجار المتفق عليه سنويا أى مائة وخمسين جنيها مصريا وهذا طبقا لاتفاق الطرفين على العين السابقة ثالثا باحتماب

الزيادة القانونية على أساس الايجار السنوى وقدره — ١٥٠ جنيه — ابتداء من أول اكتوبر سنة ١٩٤٧ إلى يوم إخلاء العين جميعها رابعا إعادة القضية إلى المحكمة الاستئنافية أو المحكمة الابتدائية للحكم فيها تطبيقا للقواعد المبينة بهذه الطلبات ومن باب الاحتياط الكلى إعادة القضية إلى محكمة استئناف الاسكندرية للنظر فيها مجددا من هيئة أخرى وفي جميع الأحوال إلزام المطعون عليه بالمصروفات وأتعاب المحاماة عن جميع درجات التقاضى بما فى ذلك النقص .

وفى ٢١ من فبراير سنة ١٩٥١ أعلن المطعون عليه بتقرير الطعن — وفى ٨ من مارس سنة ١٩٥١ أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليه بالطعن وصورة مطابقة للأصل من كل من الحكيم المطعون فيهما ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافظتين بمستنداته — وفى ٢٩ منه أودع المطعون عليه مذكرة بدفاعه طلب فيها رفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة — وفى ١٢ من ابريل سنة ١٩٥١ أودع الطاعن مذكرة بالرد مشفوعة بمستنداته .

وفى ٣٠ من ابريل سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها أولا برفض الطعن بالنسبة إلى السببين الأول والثانى ثانيا بعدم جواز الطعن بالنسبة إلى باقى الأسباب وإلزام الطاعن بالمصروفات واحتياطيا بقبول السبب الثانى من أسباب الطعن ونقض الحكم المطعون فيه جزئيا وقول الاستئناف بالنسبة لما قضى به الحكم الابتدائى من احتساب بدء سريان أجرة المثل أول سبتمبر سنة ١٩٤٧ وإلزام المطعون عليه بالمصروفات المناسبة لذلك .

وبجلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم المحامى الطاعن والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتيهما . والمحكمة أرجأت لإصدار الحكم إلى جلسة اليوم .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامي الطاعن والنيابة العامة وبعد المناقشة .  
من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكائية .

ومن حيث إن الوقائع كما يبين من الحكيم المطعون فيهما وباقي أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن استأجر من البرت وأخيه مارك بموجب عقد محرر في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٣٨ عقارا وصف في العقد بأن فيلا بسبورتنج كاوب لاستعماله مدرسة تبدأ من أول أكتوبر سنة ١٩٣٨ وتنتهى في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٠ تتجدد لمثلها إذا لم ينخطر أحد طرفي العقد الطرف الآخر قبل نهاية المدة بستة أشهر مقابل إيجار سنوى مقداره ١٥٠ جنيه - وفى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ حرر اتفاق بين الطرفين قبل بموجبه المؤجران أن يقوم الطاعن بتأجير العقار من باطنه للسلطة البريطانية ، مقابل أجرة سنوية قدرها ٤٨٠ جنيتها يصيب منها المؤجران ٢٧٠ جنيتها على أن تود الحالة إلى ما كانت عليه بعد انتهاء هذا التعاقد من الباطن ويصبح الإيجار السنوى ١٥٠ جنيتها كما كان ويمتد العقد بهذه الأجرة لمدة سنتين من تاريخ إخلاء البريطانيين للعقار . وفى ٢٣ من مايو سنة ١٩٤٦ باع المؤجران العقار إلى الحاج عاشور السيد المختون المطعون عليه وحولا إليه عقد الإيجار في ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٦ فأقام المطعون عليه الدعوى رقم ١١٨٣ سنة ١٩٤٦ كلى الاسكندرية بصحيفة أعلنها للطاعن في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ ذكر فيها أنه اشترى من المؤجرين الفيلا وماحققاتها وأنه أنذر الطاعن في ٥ من يونية سنة ١٩٤٦ ليتفق معه على الإيجار فرفض وأن هذه الإجارة لأشأن لها بقطعتى الأرض اللتين اشتراها ضمن عقد الفيلا وأنه أعد رسما للبناء وطالب تقدير الإيجار بمبلغ ٣٢٢ جنيتها و ٥٦٠ مليا ثم دلى طلباته إلى تحديد قيمة الإيجار السنوى بمبلغ ٤٨٠ جنيتها ثم أضاف طلبا جديدا هو فسخ العقد إستنادا إلى أن الطاعن أجر من باطنه الدور العلوى للفيلا وأنشأ له مدخلا خاصا كما اغتصب الأرض المجاورة ومنع المفاول من البناء . وفى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ حكمت

المحكمة تمهيداً بالإحالة على التحقيق ليثبت المطعون عليه بكافة الطرق ما يقول به ولينف الطاعن ذلك ولم يسفر التحقيق عن إثبات واقعة التأجير من الباطن ولكن تبين منه أن للقبلا أرضاً فضاء بها حديقة يلعب بها الأطفال ويحيط بالمساحتين سور وإلى جوار ذلك من الجهة اليمنى أرض فضاء مسورة لها باب مستقل قال شهود المطعون عليه أن الطاعن يستعمل هذه الأرض كفضاء لبعض الألعاب الرياضية بعد أن أزال السور الفاصل ، وعلى أثر ذلك عدل المطعون عليه طلباته بصحيفة أعلنها في ٣١ من مايو سنة ١٩٤٨ استند فيها لتدعيم طالب الإخلاء إلى سبب جديد هو إزماعه إقامة مبنى واحد يشملهما ويكون أكثر منفعة . وفي ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ حكمت المحكمة أولاً بالنسبة لطلب تقدير الإيجار تمهيداً بئندب مكتب الخبراء لأداء المأمورية الميمنة بأسباب الحكم ، وفي موضوع طالب الإخلاء باخلاء الأرض والمباني موضوع النزاع في ظرف شهرين من يوم صدور الحكم . وبأمر الخبير المأمورية وقدم تقريره وقدر أجر المنزل للقبلا بمبلغ ٣١٥ جنيه في السنة ومقابل ارتفاع الطاعن بالأرض الفضاء بمبلغ ١٥٠ جنيه في السنة ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٤٦ . وبعد أن قدم الخبير تقريره دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان إذ أقامها المطعون عليه في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ بينما كانت مدة الإجارة السابقة لانزال قائمة إذ هي لم تنته إلا في آخر . بتمبر سنة ١٩٤٧ كما دفع بأن الحكم التمهيدى أخطأ في احتساب مبدأ المطالبة من أول سبتمبر سنة ١٩٤٧ واعترض على التفرقة بين أجر المنزل عن القبلا ومقابل الانتفاع بالأرض الفضاء . وفي ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ حكمت المحكمة : أولاً برفض الدفع بعدم قبول الدعوى . ثانياً : بتحديد أجر القبلا بمبلغ ٣١٥ جنيه سنوياً بما في ذلك الزيادة القانونية ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٤٧ . ثالثاً : بتحديد أجر الأرض الفضاء بمبلغ ١٥٠ جنيه سنوياً ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٤٦ . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنائه برقم ٩٦ سنة ٥ قضائية الاسكندرية ، فدفع المطعون عليه بعدم قبول الاستئناف بالنسبة للشق الأول من الحكم القاضي بتحديد أجر القبلا استناداً إلى المادة ١/١٥ من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ . وفي ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة

استئناف الاسكندرية أولا : بعدم قبول الاستئناف شكلا بالنسبة لما قضى به الحكم المستأنف من تحديد إيجار الفيلا . ثانيا : بالنسبة لتقدير إيجار الأرض القضاء بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل المبلغ المحكوم به من ١٥٠ جنيهها سنويا إلى ٥٠ جنيهها سنويا . فطعن الطاعن في الحكم الابتدائي الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وفي الحكم الصادر من محكمة استئناف الاسكندرية في ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٠ بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن في الحكم الاستئنافي بني على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم خالف القانون إذ رفض الدفع الذي أدلى به الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان بقوله إن القضية وقد ظلت قائمة أمام المحكمة إلى ما بعد انتهاء مدة الاجارة لم يكن هناك محل للقضاء بعدم قبولها بعد أن أصر للدعي الحق في طلب الزيادة إذ يصبح النزاع قائما على المصاريف وإن الفصل في هذه المسألة وهي مبدأ الزيادة مما يدخل في اختصاص المحكمة الابتدائية النهائي فملي فرض أن المحكمة أخطأت فيها فإنها قد فصلت في منازعة من المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون فحكمها في ذلك يكون غير قابل للطعن — مع أن دفاع الطاعن في النزاع قد اشتمل على دفين أولهما أن العين المؤجرة تشمل الأرض المجاورة لها ، والثاني أن مدة التعاقد المتفق عليها لم تنته بعد . وهذان الدفاعان يعتبران من المنازعات الموضوعية التي يحكم فيها وفقا للقواعد العامة لا لقانون إيجارات المساكن كما تقضى بذلك المادة ١٥ منه ومع أن المادة ١٤٢ من قانون المرافعات تنص على أن الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز إبدائه في أية حالة تكون عليها الدعوى .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه يبين من الحكم الصادر في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ أنه فصل في أسبابه في أن العين المؤجرة لا تشمل الأرض القضاء وبذلك انحصر النزاع فيما دفع به الطاعن من عدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان تأسيسا على أن مدة الإيجار لم تكن قد انتهت وقت رفعها وقضاء المحكمة الابتدائية في هذا الشأن مما يدخل في اختصاصها النهائي ذلك بأنها متى كانت



مختصة بالفصل في موضوع طلب الزيادة فصلاً نهائياً كانت بطريق اللزوم مختصة كذلك بالفصل في الدفع الخاص بعدم قبول طلب هذه الزيادة لتقديمه قبل الأوان — وسواء أخطأت أم أصابت في ذلك فإن حكمها غير قابل للطعن — إذ يسرى على الحكم الصادر في هذا الدفع من حيث جراز الطعن فيه وعدمه ما يسرى على الحكم الصادر في موضوع الدعوى — ولما كان الحكم الصادر في طلب الزيادة هو حكم في منازعة إيجارية ينطبق عليها نص القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ فإن محكمة الاستئناف لا تكون قد أخطأت إذ قضت بعدم قبول الاستئناف عملاً بالمادة ١٥ من القانون المشار إليه .

ومن حيث إن السبب الثاني للطعن يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً فيما يتعلق بالشق الأول منه الخاص بتحديد إيجار الفيلا وعدم شمول عقد الإيجار للأرض المجاورة لها بمقولة إن الحكم التمهيدي الصادر في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ قضى بصفة قطعية بأن الأرض الفضاء لا يشملها عقد الإيجار وأن هذا الحكم أصبح نهائياً ، وأن ما قضت به المحكمة من وجوب الأخذ بأجر المثل في تحديد إيجار الفيلا وما قضت به من انتهاء مدة عقد الإيجار السابق في آخر أغسطس سنة ١٩٤٧ لا في آخر سبتمبر سنة ١٩٤٧ مما يدخل في اختصاص المحكمة الابتدائية النهائي عملاً بالمادة ١٥ من القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ ، مع أن العبرة في تعرف وتحديد طبيعة ما يقضى به الحكم هي بما ورد في منطوقه لا بما ورد في أسبابه ، ولم يفصل الحكم الصادر في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ في منطوقه في أي طلب من الطلبات . وهو أن كان قد كاف الخبير تقدير إيجار كل من الفيلا والأرض الفضاء على حدة مما يشمر بانجاء المحكمة إلى الأخذ بوجهة نظر المطعون عليه إلا أن هذا الاتجاه هو مما تتميز به الأحكام التمهيدية — وقد جر هذا الخطأ المحكمة إلى الوقوع في خطأ آخر هو أنها أخضعت الفيلا لحكم قانون الإيجارات الاستثنائي وأخضعت الأرض لأحكام القانون المدني ولما أنها أعطت للحكم وصفه الحقيقي لقبحت الاستئناف برمته .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء في الحكم المطعون فيه من أنه عن "تعرض محكمة أول درجة للفصل فيما إذا كانت الأرض الفضاء داخلية أو غير داخلية في عتد إيجار الثيلا وهذه المسألة قد يكون المستأنف وجهه في استئنافها لولا أنه قد فصل فيها من محكمة أول درجة بحكم قطعى سابق بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٨ ضمن الحكم التمهيدى القاضى بنسب خبير لتقدير أجر المثل وقد أعلن هذا الحكم للحكوم عليه بتاريخ ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ فانقضى بذلك ميعاد الاستئناف ولا يجدى في هذا قول المستأنف أن استئنافه يشمل ضمنا الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع وذلك لأن هذا الحكم قطعى فيما قضى به فيجب استئنافه في الميعاد وإلا أصبح نهائيا . وأن ما يقوله المستأنف من أن المحكمة أخطأت في قضائها بأجر المثل مع وجود عتد إيجار محددة قيمته وكان الواجب الأخذ به إذ لا يجوز البحث عن أجر المثل إلا في حالة عدم وجود عقود كتابية طبقا للمادة ٥ من القانون المذكور وما يقوله المستأنف من أن محكمة أول درجة أخطأت إذ اعتبرت عتد الإيجار ينتهى في آخر أغسطس سنة ١٩٤٧ في حين أنه لا ينتهى إلا في آخر سبتمبر سنة ١٩٤٧ هذان الوجهان متعلقان بمسألتين من المسائل التى يشملها القانون الخاص بالمساكن ، المسألة الأولى خاصة بكيفية تحديد الإيجار والثانية بتحديد مبدأ الزيادة فقضاء محكمة أول درجة فيهما مما لا يقبل أى طعن طبقا للمادة ١٥ . وهذا الذى قرره الحكم لا خطأ فيه : ذلك بأنه يبين من الحكم الصادر فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٨ الذى أصبح نهائيا أنه فصل فى أسبابه فصلا قطعيا أولا فيما إذا كانت الأرض الفضاء تدخل ضمن عقد إيجار الثيلا أولا تدخل فقر : "إن العقد يصف العين المؤجرة بأنها ثيلا ولم يشر إلى أن الأرض الفضاء المجاورة تدخل فى التعاقد كما أن الثابت من خريطة المساحة التى أرفقها المدعى ( المطعون عليه ) رقم ٢ بحافطة مستندات رقم ١٦ دوسيه أن الأرض الفضاء تجاور أرض الثيلا من الشرق وأن هناك سورا حاجزا خشبيا يفصل بينهما وهذا يتفق مع ما أدلى به الشهود . فى التحقيق الذى أجرته المحكمة وترى المحكمة أن تلاصق العقارين وبساطة الفاصل بينهما إلى سكوت المبكين السابقين وتساخهما هو ما حدا بإدارة المدرسة أن تستخدم هذه الأرض

كفرق من مراق العين المؤجرة - وأن المدعى وقد اشترى الفيلا والأرض الفضاء بمبلغ طائل يبلغ الـ ٧٠٠٠ جنيه قد قصد إلى استغلال العقارين فلم تقم عنده نية تسامح المالكين السابقين فأنكر على المدعى عليه انتفاعه بهذه الأرض وطالبه بمقابل ذلك الانتفاع ومن حقه الرجوع على المدعى عليه الأول بمقابل انتفاعه بهذه الأرض الفضاء وذلك من تاريخ مطالبته الرسمية الحاصلة بصحيفة افتتاح الدعوى في أواخر سبتمبر سنة ١٩٤٦ وأن الأرض لا تشتملها الفيلا الواردة بتماند سنة ١٩٣٨» وفصل ثانيا في وجوب الأخذ بأجر المثل في تحديد أجرة الفيلا فقرر في أسبابه : " إنه طبقا لنصوص القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ من حق المالك أن يطالب بإيجار المثل عن هذه الفيلا في أى من شهرى أغسطس سنة ١٩٣٩ أو أبريل سنة ١٩٤١ مع زيادة قدرها ٢٥ ٪ ولا يرد على ذلك بأن الإيجار سنة ١٩٣٨ كانت قيمته ١٥٠ جنيه ، ذلك لأن بقاء المدعى عليه بالعين المؤجرة بعد إخلاء البريطانيين لها كانت تنفيذا لتعاقد جديد فضلا عما أثاره المدعى بخصوص ظروف التأجير الأصلية". وفصل ثالثا في اعتبار عقد الإيجار منتهيا في آخر أغسطس سنة ١٩٤٧ وأن لاطعون عليه حق المطالبة بزيادة الأجرة ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٤٧ فقرر في أسبابه : " إن الإخلاء وقد حصل في أواخر أغسطس سنة ١٩٤٥ فكان الستين تنهيان في آخر أغسطس سنة ١٩٤٧ حيث بدأ حق المدعى في المطالبة باحتساب الإيجار حسب نص القانون السابق وليس للمدعى أن يتظلم من ذلك فإنه قد قبل أن يحل محل المؤجرين في عقد الإيجار المشار إليه بما احتواه من شروط والتزامات . وأنه يتعين لتقدير الأجرة القانونية (١) بالنسبة للفيلا عن المدة ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٤٧ ندب خبير مهندس تكون مأموريته تقدير قيمة ما تساويه ( الفيلا ) من الإيجار السنوى عن شهرى أغسطس سنة ١٩٣٩ وأبريل سنة ١٩٤١ (ب) بالنسبة للأرض الفضاء ندب الخبير السابق لتقدير ما يقابل الانتفاع بها في المدة من أول أكتوبر سنة ١٩٤٦ لغاية تقديم التقرير". والحكم المذكور إذ فصل في هذه المسائل الثلاث في أسبابه وانتهى بعد الفصل فيها إلى ندب خبير فإنه يكون قطعيا فيما قضى به من منازعات ولو كان هذا الفضاء واردا ضمن الأسباب إذ لا مانع من أن يكون بعضى المقضى به



في الأسباب ، على أن ما قضى به الحكم المذكور من حيث تحديد مبدأ الزيادة المطلوبة واستحقاق أجر المثل هو من المنازعات التي تفصل فيها دائرة الإيجارات فصلاً نهائياً كما قرر ذلك الحكم الاستثنائي المطعون فيه .

ومن حيث إن الطاعن نعى أيضاً على الحكمين الابتدائي والاستثنائي أخطاء بينها في أربعة أسباب أخرى يتحصل أولها في أن الحكمين أخطأا في تطبيق القانون إذ قضيا برفض الدفع الذي أبداه بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان مع مخالفة ذلك للمادة ٤ من قانون الإيجارات التي تقضى بأنه لا يجوز المطالبة بالزيادة إلا بعد انتهاء مدة الإيجار المتفق عليها — وقد ثبت أن عقد الإيجار لا ينتهي إلا في آخر سبتمبر سنة ١٩٤٧ في حين أن الدعوى رفعت في سبتمبر سنة ١٩٤٦ . ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم الابتدائي مثابه القصور إذ أغفل أدلة جوهرية تقطع في دخول الأرض الفضاء ضمن العين المؤجرة ، وأورد الطاعن في تقريره هذه الأدلة ، ويتحصل السبب الثالث في أن الحكم الابتدائي أخطأ في تطبيق القانون إذ لم يعول على عقد الإيجار ولم يتخذ أساساً لتقدير الزيادة بل ندب خبيراً لتقدير أجر المثل مع مخالفة ذلك لقانون إيجار المساكن ، ويتحصل السبب الرابع في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ قرر أن ارتفاع المدرسة بالأرض كان من قبيل التسامح من المالك الأصلي مع أن المالك الأصلي لم يكن خصماً في الدعوى ولم يصدر منه هذا القول .

ومن حيث إن السبب الأول من هذه الأسباب مردود بما جاء في الرد على السبب الأول من أسباب الطعن على الحكم الاستثنائي . وأما باقي الأسباب فردود بأن ما ينعاه فيها الطاعن على الحكمين إنما ينصب على ما فصلت به محكمة الدرجة الأولى فصلاً نهائياً على ما سلف بيانه ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر من دائرة الإيجارات تطبيقاً للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه

(٧١)

## القضية رقم ١٧٧ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلى وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومحمد مجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد زكى شرف المستشارين .

نقض . طعن . إجراءات الطعن . إيداع أصل ورقة إعلان الطعن وصورة الحكم المطعون فيه والمذكرة الشارحة في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٣٢ مرافعات . إجراء جوهرى يترتب على تفويته سقوط الحق في الطعن . عدم جواز إضافة ميعاد مسافة للميعاد المشار إليه .

جرى قضاء محكمة النقض على أن إيداع أصل ورقة إعلان الطعن وصورة الحكم المطعون فيه والمذكرة الشارحة للطعن في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٣٢ مرافعات هو إجراء جوهرى يترتب على تفويته سقوط الحق في الطعن ، وأن هذا الميعاد لا يضاف إليه ميعاد مسافة . من محل إقامة الطاعن إلى قلم كتاب محكمة النقض لأنه قد أضيف له ميعاد مسافة على ميعاد تقرير الطعن من قبل وكذلك على ميعاد إعلانه للطعن عليه ، والطاعن بعد أن اختار محاميه وقرر عنه الطعن وأعلن ورقته لخصمه بالقاهرة لا يكون له سوى ما يلزم من الوقت لتحضير أوراقه ومستنداته ومذكرة بدفاعه وإيداعها قلم الكتاب وقد حدد القانون هذا الوقت بعشرين يوما تبدأ من تاريخ التقرير ولا علة لإعطائه ميعاد مسافة جديدا يضاف إلى هذا الميعاد المحدد وليس في المادة ٢١ مرافعات المقابلة للمادة ١٧ مرافعات قديم ما يغير من هذا النظر .

### الوقائع

في يوم ٧ من مايو سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف بالقاهرة الصادر بتاريخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٥١ في الاستئناف رقم ٦٦ سنة ٦١ ق وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والحكم أصليا بالغاء الحكم الابتدائى الصادر فى الدعوى رقم ٤١١

سنة ١٩٤١ مدنى كلى مصر بأحقية الطاعن فى الأَطِيان الموضحة الحدود والمعالم بعريضة افتتاح الدعوى وبمقد ملكية المودع بدوسية رقم ٤٩٩ والتي رسا مزادها على الشركة العقارية المصرية ضمن أَل ٢٦ فدان و ٢٢ قيراط و ١٩ سهم ملك المطعون عليه الثالث وكف منازعة المطعون عليهم الثلاثة الأولين له فيها ومحو التسجيلات وجميع الحقوق العينية المتوقعة على هذه الأَطِيان وثانيا بالزام المطعون عليها الثانية بأن تدفع إلى الطاعن ٢ جنيه يوميا عن كل يوم تتأخر فيه المصلحة عن تسليم الأَطِيان للطاعن من تاريخ إعلانه بالحكم الذى يصدر لصالحه حتى التسليم مع إلزام المطعون عليهم متضامنين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه عن جميع درجات التقاضى واحتياطيا بعد نقض الحكم المطعون فيه إحالة القضية على دائرة أخرى للفصل فيها مجددا مع إلزام المطعون عليهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه .

وفى ٢٨ من مايو سنة ١٩٥١ حضر إلى قلم كتاب المحكمة محامى الطاعن وأراد إيداع أصل ورقة إعلان الطعن وصورة رسمية من كل من الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائى ومذكرة بشرح أسباب الطعن فلم يقبلها قلم الكتاب لأن آخريه ماعد لتقديم أوراق الطاعن كان يوم ٢٧ من مايو سنة ١٩٥١ وحرر محضر بذلك . وفى ١٦ من يونيه سنة ١٩٥١ أودعت المطعون عليهم الأوليان مذكرة بدفاعهما طلبتا فيها الحكم بعدم قبول الطعن شكلا واحتياطيا رفضه وإلزام الطاعن بالمصروفات .

وفى ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بعدم قبول الطعن شكلا مع إلزام الطاعن بالمصروفات .

وبجلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث طلب محامى الطاعن رفض الدفع بعدم قبول الطعن المقدم من المطعون عليهم الأولين والنيابة العامة وصمم محامى المطعون عليهم الأولين والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتيهما — والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطاعن والمطعون عليهما الأولين والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطاعن قرر طعنه في ٧ من مايو سنة ١٩٥١ ولم يودع أصل ورقة إعلان الطعن وصورة من الحكم المطعون فيه والمذكرة الشارحة لطحنه إلا في ٢٨ من مايو سنة ١٩٥١ أى بعد أكثر من عشرين يوما من تاريخ تقرير الطعن

ومن حيث أن المطعون عليهما الأولين دفعتا بعدم قبول الطعن شكلا لعدم إيداع الأوراق المشار إليها في ميعاد العشرين يوما المنصوص عليه في المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات وانضمت إليهما النيابة في ذلك وقد رد الطاعن بالجلسة على هذا الدفع بأنه إذا احتسب له ميعاد مسافة من محل إقامته بنبروه مركز طلخا إلى مقر محكمة النقض فانه يكون قد أودع أوراقه في الميعاد القانونى عملا بالمادة ٢١ من قانون المرافعات .

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة جرى على أن إيداع الأوراق المشار إليها في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٣٢ مرافعات هو إجراء جوهري يترتب على تفويته سقوط الحق في الطعن ، وأن هذا الميعاد لا يضاف إليه ميعاد مسافة من محل إقامة الطاعن إلى قلم كتاب محكمة النقض لأنه قد أضيف له ميعاد مسافة على ميعاد تقرير الطعن من قبل وكذلك على ميعاد إعلانه للمطعون عليه والطاعن بعد أن اختار محاميه وقرر عنه الطعن وأعلن ورقته لخصمه بالقاهرة لا يكون له سوى ما يلزم من الوقت لتحضير أوراقه ومستنداته ومذكرة بدفاعه وإيداعها قلم الكتاب وقد حدد القانون هذا الوقت بعشرين يوما تبتدىء من تاريخ التقرير بالطعن ولا علة لإعطائه ميعاد مسافة جديدا يضاف إلى هذا الميعاد المحدد وليس في المادة ٢١ مرافعات المقابلة للمادة ١٧ مرافعات قديم ما يغير هذا النظر ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

(٧٢)

### القضية رقم ٤٢١ سنة ٢١ القضائية :

رياسة حضرة الأستاذ أحمد حاي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت وعبد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد زكي شرف المستشارين .

بيع . حكم . تسببه . تقريره أن البائع يستحق المبلغ المدفوع من المشتري نتيجة امتناع هذا الأخير عن إتمام العقد سواء اعتبر هذا المبلغ عربونا أم جزءا من الثمن . عدم تمحيصه دفاع المشتري الذي مؤداه أن عدوله عن الصفقة كان برضاء البائع وبسبب عيب خفي في المبيع . عدم بيانه ما إذا كان المبلغ المدفوع هو عربون أم جزء من الثمن والقضاء في الدعوى وفقا لطبيعة هذا المبلغ . قصور مبطل للحكم .

إذا كانت المحكمة لم تبين في أسباب حكمها في خصوص المبلغ المدفوع للبائع بموجب عقد البيع إن كان عربونا فيفقده المشتري كقدية يتحمل بها عند نكوله عن إتمام ما اتفق عليه مع البائع أم أنه كان جزءا من الثمن لا يحكم به للبائع كتعويض إلامتى ثبت خطأ المشتري وحق ضرر بالبائع ، بل قررت أن المشتري قد فقد المبلغ الذي دفعه نتيجة تقصيره في إتمام العقد سواء اعتبر المبلغ المدفوع عربونا أم جزءا من الثمن دون أن تخص دفاع المشتري ومؤداه أن عدوله عن إتمام الصفقة كان بسبب عيب خفي في المنزل المبيع سلم له به البائع وبسببه اتفق وإياه على التفاسخ وعرض المنزل على المشتري آخر ، وكان هذا الدفاع جوهريا يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه كان لزاما على المحكمة أن تتعرض له وتفصل فيه وتبين ما إذا كان المبلغ المدفوع من المشتري هو في حقيقته عربون أم جزء من الثمن لاختلاف الحكم في الحالتين وإذ هي لم تفعل يكون حكمها قد شاب قصور يبطله ويستوجب نقضه .

### الوقائع

في يوم ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف اسكندرية الصادر بتاريخ ١٢ من يونيو سنة ١٩٥١ في الاستئناف رقم ٦٣ سنة ٧ ق . وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وأصليا الحكم

بطلباته وهى إلزام المطعون عليه الأول فى مواجهة الثانى بأن يدفع إلى الطاعن مبلغ ٤٠٠ جنيه والمصروفات وأتعاب المحاماة عن درجات التقاضى الثلاث وإحتياطيا إحالة القضية على دائرة أخرى للفصل فيها مجددا مع إلزام المطعون عليه الأول بالمصروفات وأتعاب المحاماة .

وفى ٢٧ من نوفمبر وأول ديسمبر سنة ١٩٥١ أعان المطعون عليهما بتقرير الطعن . وفى ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥١ أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليهما بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداته — وفى ٥ من يناير سنة ١٩٥٢ أودع المطعون عليه الأول مذكرة بدفاعه مشفوعة بمستنداته طلب فيها رفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة — ولم يقدم المطعون عليه الثانى دفاعا .

وفى ٣٠ من يولييه سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ونقض الحكم المطعون فيه مع الإحالة وإلزام المطعون عليه الأول بالمصروفات .

وبجلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطاعن والمطعون عليه الأول والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم — والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطاعن والمطعون عليه الأول والنيابة العامة وبعد المداولة .  
من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن وقائع الدعوى حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعن أقام فى ١٦/١١/١٩٤٩ الدعوى المدنية رقم ٢٠٣٣ لسنة ١٩٤٩ محكمة الاسكندرية الابتدائية بإلزام المطعون عليه الأول فى مواجهة المطعون عليه الثانى بأن يدفع إليه مبلغ ٤٠٠ جنيه إستنادا إلى أنه اشترى من المطعون عليه الأول المنزل المبين بالدعوى بموجب عقد ابتدائى محرر



في ١٩/٨/١٩٤٩ بثمن مقداره ١١٠ جنيه دفع منه مائتي جنيه ولكن البائع فسخ البيع بأن باع المنزل إلى المطعون عليه الثاني في ٣٠/٨/١٩٤٩ مما أدى بالطاعن إلى رفع الدعوى بطلب رد ما دفع منه بجزء من الثمن ومبلغ ٢٠٠ جنيه تعويضا له عما فاتته من فائدة وما لحقه من خسارة . ودفع المطعون عليه الأول بأنه باع المنزل إلى الطاعن لا بالعقد الذي قدمه ولكن بعقد آخر محرر في ١٩/٢/١٩٤٩ وطلب منه أن يحور له عقد بيع جديد يرفع فيه الثمن إلى ١١٠٠ جنيه لتحسين قيمة المنزل ولكي يتسنى له بيعه للراغبين فيه ولما لم يتقدم أحد لشراؤه امتنع الطاعن عن تنفيذ عقده على الرغم من التنبيه عليه في الإنذار المرسل إليه في ١١/٨/١٩٤٩ بالحضور إلى مكتب توثيق الشهر العقاري لدفع مبلغ ٨٠٠ جنيه باقى الثمن المتفق عليه وإلا اعتبر ما دفع منه عربونا يستحقه البائع ، ورد الطاعن على هذا الدفاع بأن البيع قد فسخ برضاء البائع وأنه لا مانع لديه من أن يحكم له بطلابه بمقتضى العقد الذى قدمه المطعون عليه الأول . وفي ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة برفض الدعوى استنادا إلى أن المبلغ الذى دفع بعقد البيع المؤرخ في ١٩/٢/١٩٤٩ والذي وصفه الطاعن في صحيفة دعواه بأنه جزء من الثمن لم يكن إلا عربونا كما هو ظاهر من اعترافه بالإنذار المرسل منه للمطعون عليه الأول في ٢٠/٨/١٩٤٩ والذي قال فيه أن بالمنزل عيبا خفيا يمنعه من إتمام البيع وأن البائع قد أقره على هذا العيب واتفقا على التفاوض وعرض المنزل للبيع ولما لم يتقدم مشتر جديد فقد طالبه برد مبلغ الـ ٢٠٠ جنيه المدفوع كعربون ، وإلى أنه وفقا للمادة ١٠٣ من القانون المدنى يفقد الطاعن هذا المبلغ اعدوله عن البيع بالإنذار الآنف ذكره . استأنف الطاعن وقيد استئنافه برقم ٦٣ لسنة ٧ ق محكمة استئناف الاسكندرية التي قضت بتأييد الحكم المستأنف في ١٢ من يونيو سنة ١٩٥١ . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسببين الأول والثاني أنه قد شابه القصور إذ لم تعتد المحكمة بما ورد بالبندين الثاني والثالث من عقد البيع المحرر في ١٩/٢/١٩٤٩ من أن ما دفع ليس عربونا يستحقه البائع عند نكول المشتري بل هو جزء من أصل الثمن في بيع بات مما لا يجوز معه الحكم برده متى

كان البيع قد انفسخ برضاء البيع . واذ لم ترد على دفاع الطاعن بأنه أنذر المطعون عليه الأول في ١٩٤٩/٨/٢٠ بأن بالمنزل عيبا خفيا لوجود تشريكات بحوائطه فأقره المطعون عليه الأول على هذا العيب بعد أن شاهده ثم اتفقا على عرض المنزل للبيع لمن يتقدم لشرائه من الراغبين وحررا عقدا آخر رفع فيه الثمن باتفاق الطرفين إلى ١١٠٠ جنيه رفعا لقيمته وكان هذا الاتفاق بعد أن اعتذر البائع بأنه لا يستطيع رد العربون لاحتياجه إليه في تسوية أموره ، ولما لم يتقدم أحد لشراء المنزل عدل عن البيع باتفاق الطرفين ، مع أن هذا الدفاع جوهرى وله أثره في الدعوى .

ومن حيث إنه جاء بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص "بما أن كون محكمة أول درجة طبقت مقتضى المادة ١٠٣ من القانون المدنى الجديد لا يؤثر على صحة ما وصلت اليه هذه المحكمة من اعتبار المستأنف "الطاعن" قد فقد المبلغ الذى دفعه بالعقد الابتدائى نتيجة تقصيره فى إتمام العقد سواء بدمم اتخاذه أى إجراء نحو ذلك بعد استلامه عقد الملكية أو باعتباره العقد الابتدائى أصبح منسوخا لما زعمه من أن فى المنزل عيوباً خفية ولحصول الاتفاق بينه وبين البائع على عرض المنزل المبيع على خلافه فلم يكن البائع بعد هذا فى حاجة إلى الحصول من المحكمة على حكم بفسخ البيع إذ بهد أن صرح المستأنف فى إنذاره المؤرخ ١٩٤٩/٨/٢٠ أنه غير راغب فى إتمام الصفقة للأسباب التى أشار إليها أصبح البائع فى حل من بيع المثل الذى لم تؤل عنه ملكيته لغير المستأنف .

ومن حيث إنه يبين من هذا الذى ذهبت اليه المحكمة أنها لم تبين فى أسباب حكمها فى خصوص المبلغ المدفوع للبائع بموجب عقد البيع إن كان عربونا فيفقده المشتري كفدية يتحلل بها عند نكوله عن إتمام ما اتفق عليه مع البائع أم أنه كان جزءا من الثمن لا يحكم به للبائع كتعويض إلا متى ثبت خطأ المشتري وحق ضرر بالبائع ، بل قررت إن الطاعن قد فقد المبلغ الذى دفعه نتيجة تقصيره فى إتمام العقد سواء اعتبر المبلغ المدفوع عربونا أم جزءا من الثمن دون أن تخصص دفاع الطاعن ومؤداه أن عدوله عن إتمام الصفقة كان بسبب عيب

خفى في المنزل سلم له به المطعون عليه الأول وبسببه اتفق وإياه على التفاسخ وعرض المنزل على مشتر آخر واستدل على ذلك بتحرير العقد الثاني المؤرخ في ١٩٤٩/٨/١٩ الذي رفع فيه الثمن إلى ١١٠٠ جنيه برضاء البائع ، ولما كان هذا الدفاع جوهريا يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه كان لزاما على المحكمة أن تتعرض له وتفصل فيه وتبين ما إذا كان المبلغ المدفوع من الطاعن هو في حقيقته عربون أو جزء من الثمن لاختلاف الحكم في الحالتين ، وإذ هي لم تفعل يكون حكمها قد شابه قصور يبطله ويستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

---



جاسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣

(٧٣)

القضية رقم ٢٥٧ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عياد المستشارين .

(١) وضع يد . اثبات . جواز اثبات واقعة وضع اليد بكافة الطرق . حكم . تسببه . اقامة  
قضائه في واقعة وضع اليد على ما استخلصه من أوراق عرقية وأقرار وردت في  
شكوى إدارية . لا خطأ .

(ب) اثبات . شهادة . تقدير أقوال الشهود . مسألة موضوعية . ما استخلصته محكمة  
ثاني درجة من أقوال الشهود بغاير ما استخلصته منها محكمة أول درجة . لا يعيب الحكم .

١ — لما كان وضع اليد واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات .  
وكان القانون لا يشترط مصدرا معيناً يستقي منه القاضى الدليل فإنه لا حرج  
على المحكمة إذ هي أقامت قضاءها في هذا الخصوص على ما استخلصته من أوراق  
أو مستندات تملك أو حتى من أقوال وردت في شكوى إدارية .

٢ — تقدير شهادة الشهود الذين سمعوا أمام المحكمة مسألة موضوعية لا يصح  
الجلل فيها أمام محكمة النقض متى كان استخلاص المحكمة سائغا ولا يعيب الحكم  
أن تكون محكمة ثاني درجة قد استخلصت من أقوال الشهود استخلاصا بغاير  
لما استخلصته منها محكمة الدرجة الأولى .

### الوقائع

في يوم ٣ من أغسطس سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة قنا  
الابتدائية الصادر بهيئة استئنافية بتاريخ ٥ من يوليو سنة ١٩٥٠ في القضية  
رقم ١٨٥ سنة ١٩٤٩ س — وذلك بتقرير طلب فيه الطاعنون الحكم بقبول

الطعن شكلا وفي الموضوع إلغاء الحكم المطعون فيه والحكم أصليا بتأييد الحكم الابتدائي واحتياطيا بإحالة الدعوى على دائرة أخرى للفصل فيها مجددا مع إلزام المطعون عليه بالمصروفات وأتعاب المحاماة .

وفي ٨ من أغسطس سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليه بتقرير الطعن — وفي ٢٠ منه أودع الطاعنون أصل ورقة إعلان المطعون عليه بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافضة بمستنداتهم ، ولم يقدم المطعون عليه دفاعا .

وفي ٨ من يوليو سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعنين بالمصروفات .

وبجلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامي الطاعنين والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتهما . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامي عن الطاعنين والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية فهو مقبول شكلا .

ومن حيث أن الوقائع تتحصل في أن المطعون عليه رفع الدعوى أمام محكمة الأقصر الجزئية طالبا منع تعرض الطاعنين وآخرين في فدان بين حدوده في العريضة وإعادة وضع يده عليه واستند في ذلك إلى أنه وضع اليد على الفدان المذكور من وقت شرائه له بمقتضى عقد بيع مؤرخ في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٣ صادر من محمود غالب ومن جمال الدين أحمد سليم . يؤيد بإقرار صادر من علي عبدالله عمر السليمي والد مورث الطاعنين وأن وضع يده استمر من تاريخ الشراء حتى أكتوبر

سنة ١٩٤٧ إذ تعرض له المتعرضون فقدم الشكوى رقم ٤٤٦٢ سنة ١٩٤٧ إدارى الأقصر التي انتهت بالاتفاق على تسليم العين المتنازع عليها إلى يونس نوبى جاد الله حتى يفصل فى النزاع — وقد أنكر الطاعنون على المطعون عليه دعواه وادعوا أنهم وضعوا اليد على الفدان لأنهم تلقوه بطريق الميراث عن بغدادى على عبد الله المتوفى فى سنة ١٩٤٤ فقضت محكمة أول درجة بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المطعون عليه وضع يده على العين وضع يد مستوفيا الشروط القانونية ، وبعد سماع شهود الطرفين قضت برفض الدعوى استنادا إلى أسباب تحصل فى أنه ثبت من التحقيق أن الطاعنين هم الذين كانوا يضعون اليد وأنه لا عبرة بالمستندات التى اعتمد عليها المطعون عليه إذ "فضلا عن أنها عرفية فإن الطاعنين لم يعترفا بصحتها بل أظهروا الاستعداد للطعن فيها بالتزوير وهى خارجة عن موضوع الدعوى التى ينحصر البحث فيها على وضع اليد فقط" استأنف المطعون عليه الحكم أمام محكمة قنا الابتدائية التى قضت فى ٢٢ مايو سنة ١٩٥٠ بالغائه ومنع تعرض الطاعنين وإعادة وضع يد المطعون عليه على الفدان مع إلزام الطاعنين بالمصروفات . فطعن الطاعنون فى الحكم بالنقض .

وحيث أن الطعن يقوم على ثلاثة أسباب يتحصل السبب الأول منها فى أن الحكم المطعون فيه إذ حصل من أقوال الشهود الذين سمعوا أمام محكمة أول درجة أن المطعون عليه هو اضع اليد على الفدان قد استند إلى ما ليس له أصل فى الأوراق إذ يبين من مراجعة أقوال الشهود عكس ذلك وهو ما حصله بحق حكم محكمة أول درجة الذى انتهى بعد استعراض أقوال الشهود إلى أن البيئة مع الطاعنين فى أن الفدان فى وضع يدهم ولذلك قضى برفض دعوى المطعون عليه . ويتحصل السبب الثانى فى أن الحكم إذ أعتمد فى قضائه لمصلحة المطعون عليه فى دعوى وضع يد على أوراق عرفية لم يعترف بها الطاعنون يكون قد أعتمد على دليل خاطئ لم يكن محل بحث . ويتحصل السبب الأخير فى أن الحكم المطعون فيه إذا استند إلى أقوال من سمعوا فى الشكوى الإدارية فى القضاء لمصلحة المطعون عليه يكون قد استند إلى دليل خاطئ لإثبات وضع اليد .



وحيث أن هذه الأسباب جميعا مردودة — أولا — بأنه لما كان وضع اليد واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات ، وكان القانون لا يشترط مصدرا معيناً يستقي منه القاضى الدليل كان لا حرج على المحكمة إذ هى أقامت قضاءها على ما استخلصته فى هذا الخصوص من أوراق أو مستندات تملك أو حتى من أقوال وردت فى شكوى إدارية. ، ومردودة ثانية بأن تقدير شهادة الشهود الذين سمعوا أمام المحكمة هى مسألة موضوعية لا يصح الجدل فيها أمام محكمة النقض متى كان استخلاص المحكمة سائغا كما هو الشأن فى الدعوى ولا يعيب الحكم أن تكون محكمة أول درجة قد استخلصت من أقوال الشهود استخلاصا مغايرا لما استخلصته منها محكمة الدرجة الثانية .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

---

( ٧٤ )

## القضية رقم ١٥ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد ومحمد العزيز سليمان ومحمد زكي شرف المستشارين .

( ١ ) شفعة . عرض ملحقات الثمن . شرط وجوبه . أن يكون الشفيع عالماً بهذه  
الملحقات . عدم سقوط حق الشفيع في الشفعة إلا بإثبات هذا العلم واغفاله إبداء الرغبة  
في الالتزام بها .

( ب ) شفعة . حكم . تسببه . فضاؤه . بعدم جدية منازعة المشتري في جوار ملك الشفيع  
للأرض المشفوع فيها من حدين . استناده إلى إقرار المشتري بهذا الجوار في عقد  
البيع سبب الشفعة وفي دعوى صحة التعاقد المرفوعة من المشتري عن القدر المشفوع  
فيه وإلى ما ورد في عقد شراء الشفيع لأطبائه المجاورة للأرض المشفوع فيها ،  
لا خطأ في القانون ولا قصور .

١ - عرض ملحقات الثمن لا يكون واجباً على الشفيع إلا إذا كان عالماً  
بوجودها وحقه في الشفعة لا يسقط إلا بإثبات هذا العلم واغفاله إبداء الرغبة  
في الالتزام بها . واذن متى كان المشتري لم يقدم إلى محكمة الموضوع ما يفيد  
أن الشفيع كان عالماً بأن للثمن ملحقات قبل أن تثيرها محكمة أول درجة من  
تلقاء نفسها . وكان الشفيع بمجرد أن علم بأن للثمن ملحقات أبدى في استئنافه  
استعداده لدفعها مع الثمن ، وكانت المحكمة فضلاً عن ذلك قد استخلصت بأدلة  
مسوقة من العبارات التي أوردها الشفيع في إنداء الرغبة وفي صحيفة الدعوى أنها  
تفيد استعداده لدفع ما تكلفه المشتري من ثمن وملحقات ، فإن الحكم المطعون  
فيه إذ قضى برفض الدفع بسقوط حق الشفيع في الشفعة لعدم عرضه ملحقات  
الثمن لم يخالف القانون ، أما ما يعيبه المشتري على الحكم فيما قرره من أن المادة ٢١  
من قانون الشفعة ( القديم ) لم تستوجب النص على الملحقات في التكليف الرسمي  
المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة التاسعة عشر لاعتبارها جزءاً من الثمن  
فانه تزيد لا يؤثر الخطأ فيه على سلامة الحكم .

٢ - اذا كان يبين من الحكم أنه بنى قضاءه بعدم جدية منازعة المشتري في جوار ملك الشفيح للأرض المشفوع فيها من حدين على اقرار المشتري الوارد بعقد البيع سبب الشفعة من أن أرض الشفيح تجاوز القدر المبيع من الحدين الشرقي والغربي وعلى تسليم المشتري بهذا الجوار في صحيفة دعوى صحة التعاقد المرفوعة منه عن الأرض المشفوع فيها وعلى عقد شراء الشفيح لأطيانه التي تجاوز الأرض المشفوع فيها من حدين ، فان هذه الدلائل التي أوردها الحكم كافية لحمل قضائه في هذا الخصوص ويكون النعي عليه بالقصور ومخالفة القانون على غير أساس .

### الوقائع

في يوم ١٦ من يناير سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض في حكم محكمة سوهاج الابتدائية بهيئة استئنافية الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ٢٤٧ سنة ١٩٥٠ وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع - أولاً - في حالة قبول السبب الأول بنقض الحكم المطعون فيه وإلغائه وقبول الدفع المقدم من الطاعن بسقوط حق المطعون عليه الأول في الأخذ بالشفعة - ثانياً - في حالة قبول السبب الثاني بنقض الحكم وإلغائه ورفض دعوى المطعون عليه الأول المذكور - ثالثاً - في حالة قبول أي من السببين الثالث أو الرابع بنقض الحكم وإحالة القضية على محكمة سوهاج للفصل فيها مجدداً من دائرة أخرى وإلزام المطعون عليه في جميع الأحوال بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ١٧ و ١٨ من يناير سنة ١٩٥١ أعان المطعون عليهما بتقرير الطعن ، وفي ٢٨ منه أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليهما بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافظه بمستنداته . وفي ١٢ من فبراير سنة ١٩٥١ أودع المطعون عليه الأول مذكرة بدفاعه مشفوعة بمستنداته طلب فيها رفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وفي ١١ من مارس سنة ١٩٥١ أودع الطاعن مذكرة بملاحظاته على الرد . ولم يقدم المطعون عليه الثاني دفاعاً .



وفي ٦ من يولييه سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعن بالمصروفات .

وفي ٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطاعن والمطعون عليه الأول والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطاعن والمطعون عليه الأول والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشككية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٤٨٥ سنة ١٩٤٩ يطلب فيها الحكم بأحقية في أن يأخذ بالشفعة الثلاثة قرار يطمئنه بصحتها والمبيعة من المطعون عليه الثاني إلى الطاعن مقابل الثمن الحقيقي سواء كان ٥٤ جنيه أو أقل أو أكثر والتسليم . وفي ٣١ من يناير سنة ١٩٥٠ قضت محكمة أول درجة تمهيدا بأحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المشتري ( الطاعن ) علم الشفيع بالبيع وعدم إظهاره الرغبة في الأخذ بالشفعة في الميعاد القانوني واينف الشفيع ذلك . وبعد أن سمعت شهود الطرفين قضت في ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٠ بسقوط حق المطعون عليه الأول في الشفعة تأسيسا على أنه لم يعرض ملحقات الثمن في إنذار الرغبة ولا في صحيفة دعوى الشفعة عملا بنص المادتين ١٤ و ١٩ من قانون الشفعة ( القديم ) . فاستأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم لدى محكمة سوهاج الابتدائية وقيد استئنافه بجدولها برقم ٤٧ سنة ١٩٥٠ وطلب الحكم بقبوله شكلا والقضاء في موضوعه بإلغاء الحكم المستأنف والحكم له بطلباته الواردة في صحيفة افتتاح الدعوى وزاد في مذكرته رقم ٧ بملف الاستئناف أنه يقبل قصرا لأمد التداعي — أن يقضى له بالشفعة مقابل دفع الثمن الوارد به مقدم البيع مضافا إليه

ما يكون هناك من ملحقات قانونية . مؤسسا استثنافه على — أولا — أن الحكم قضى بسقوط الحق في الشفعة دون أن يدفع به المستأنف ضده الأول (المشتري) في حين أنه ليس من أسباب النظام العام التي تسوغ للمحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها — وثانيا — أن كل ما دفع به المستأنف ضده الأول (المشتري) هو أن حق المستأنف (المطعون عليه الأول) في الشفعة قد سقط لتواثيه في إعلان رغبته في الموعد المقرر قانونا من تاريخ علمه بالبيع وقد استجابت المحكمة لطلبه إثبات هذا الدفع فعجز عن الإثبات كما تضمنت المحكمة ذلك أسباب قضائها — ودفع الطاعن الاستئناف بدفعين — الأول — بسقوط حق المستأنف في الشفعة لعدم عرضه . ملحقات الثمن في إعلان الرغبة أو صحيفة الدعوى في حين أن هناك ملحقات قانونية هي مصاريف دعوى صحة التعاقد رقم ١٢٢٧ سنة ١٩٤٨ مدنى المنشأة — والثانى — بعدم ثبوت حقه فيها لأنه لا يجاور العين المبيعة من حدين — وفى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف و بقبول الدعوى وبأحقية المستأنف (المطعون عليه الأول) فى أن يأخذ بالشفعة الثلاثة القرار يبط الموصحة الحدود بصحيفتها وتسليمها إليه مقابل دفع الثمن والملحقات وقدرها واحد وسبعين جنيها مع إلزام المستأنف ضده الأول (الطاعن) بالمصاريف ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فقرر الطاعن فيه بطريق النقض .

ومن حيث إن الظمن . قام على أربعة أسباب حاصل أولها أن الحكم إذ قرر أن عرض الثمن وحده من الشفيع دون الملحقات يكفى لصحة العرض خالف المادة ١٤ من قانون الشفعة (القديم) التى توجب عرض الثمن والملحقات الواجب دفعها . ولما كان المطعون عليه الأول (الشفيع) لم يبد فى إعلان الرغبة فى الشفعة ولا فى صحيفة الدعوى استعدادا لدفع ملحقات الثمن ، وكان عرض الثمن لا يدخل فيه عرفا أو قانونا الملحقات ، كما ذهب إليه الحكم — بحجة أن كلمة الثمن تفيد تكلفة المبيع فتشمل الملحقات باعتبارها جزءا منه ، وكان استناد الحكم إلى المادة ٢١ من قانون الشفعة (القديم) لا يغير من هذا النظر

لأنها خاصة بالتكليف الرسمي الذي قد يعمله المشتري للشفيع ، لما كان ذلك كذلك ، كان ما قرره المحكم وأقام عليه قضاءه برفض الدفع بسقوط الحق في الشفعة مخالفا للقانون .

ومن حيث إن هذا السبب مردود — أولا : بأن عرض مايجبات الثمن لا يكون واجبا على الشفيع إلا إذا كان عالما بوجودها وحقه في الشفعة لا يسقط إلا بإثبات هذا العلم وإغفاله إبداء الرغبة في الالتزام بها والطاعن لم يقدم إلى محكمة الموضوع ما يفيد أن الشفيع ( المطعون عليه الأول ) كان عالما بأن للثمن ملحقات قبل أن تثيرها محكمة أول درجة من تلقاء نفسها . ومردود ثانيا بأن الشفيع بمجرد أن علم بأن للثمن ملحقات أبدى في استئنائه استعداده لدفعها مع الثمن — ومردود أخيرا بأن المحكمة استخلصت بأدلة مسوقة من العبارات التي أوردها المطعون عليه الأول في إنذار الرغبة وفي صحيفة الدعوى أنها تفيد لاستعداده لدفع ما تكلفه الطاعن من ثمن وملحقات . أما يعيبه الطاعن على المحكم فيما قرره من أن المادة ٢١ من قانون الشفعة ( القديم ) لم تستوجب النص على الملحقات في التكليف الرسمي المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة التاسعة عشرة لأعتبارها جزء من الثمن فإنه لا يؤثر الخطأ فيه على سلامة الحكم .

ومن حيث إن الأسباب الثاني والثالث والرابع تتحصل في أن الحكم أخطأ في القانون وشابه القصور في التسييب من ثلاثة أوجه — الأول — إذ اعتبر المظنون عليه الأول جارا للأطيان المشفوع فيها من حدين استنادا إلى أنه ذكر في عقد شراء الطاعن أن المطعون عليه الأول يجاور الأرض المبيعة من جهتين الشرقية والغربية كما كرر ذلك في عريضة صحة التعاقد ، في حين أن ما أورد بهما لا يعتبر في حكم القانون إقرارا بملكية المطعون عليه الأول للأرض المشفوع فيها كما أن المحكمة لم ترفيهما إقرارا تاما بالملكية للاحتتمالات التي ذكرها الطاعن ومن أن الجوارق قد يكون مرجعه شيئا آخر غير الملك — على أنه مع التسليم بقيام هذا الإقرار وإن من شأنه نقل عبء الإثبات إلى عاتق الطاعن فإن الدليل على عدم جوار المطعون عليه الأول بوصفه مالكاً كان قائماً لدى المحكمة



من نفس المستندات المقدمة منه ، ذلك أنه قدم عقدين ليستدل بكل واحد منهما على الجوار من أحد الحدين وقد اتضح أن أحدهما عقد رهن غير ناقل للملكية وبذا سقط الاحتجاج به وأصبح القائم عقدا واحدا لم يقل المطعون عليه الأول عنه بأنه يثبت جواره للأرض المشفوع فيها من الحدين الشرق والغربى وحتى هذا العقد لم يسلم الطاعن بأنه يثبت الجوار من أى حد . والوجهان الثانى والثالث إذ اعتبر الطاعن عاجزا عن إثبات دفاعه بعدم جوار المطعون عليه الأول بوصفه مالكا مع أنه يفرض أن الطاعن هو المكف بالإثبات فإن هذا الإثبات كان قائما فى الدعوى ولا يهم إذا كان مقدمه هو الطاعن أو المطعون عليه الأول ونفس المستندات المشار إليها فيما سلف تنفى الجوار ، وأنه لا يغير من هذا النظر استناد الحكم إلى عقد البيع المسجل فى ١٥ من يونيو سنة ١٩٣٦ والذى اشترى المطعون عليه الأول بمقتضاه عشرة قراريط شائعة فى سبعة عشر قيراطا لأن القدر المبيع يقع فى حوض الطونى رقم ٢٩ وهو غير الحوض الكائنة به العين المشفوع فيها والكائنة فى حوض حقول حسين رقم ٣ .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال فى هذا الخصوص "وحيث إنه عن الوجه الثانى من دفاع المستأنف ضده ( الطاعن ) بأن هذا الشفع ليس نجارا للعين المشفوع فيها من حدين فإنه يندو غير جدى لأنه مقبر سواء فى عقد البيع محل المنازعة أو بصحيفة دعوى إثبات التعاقد المنضمة بأن المستأنف (المطعون عليه الأول) جار للأرض المشفوع فيها من الحدين الشرق والغربى هذا إلى أنه لم ينكر عليه هذا الجوار فى رده على إبداء الرغبة وإنما بلغ فيه وفى دفاعه مدعىا سقوط حقه فى الشفعة لتراخيه فى المدة المقررة بالقانون فى إبداء رغبته . وحيث إن ما أدعاه بأن ما أثبت بالعقد وبصحيفة دعوى إثبات التعاقد عن جوار قد يكون مرده أن المستأنف مرتهن أو متبادل بدلا زراعيا إنما هو قول لا دليل عليه وعبء إثباته عليه ولم يبد منه ما يدل على رغبته فى إثباته ذلك لأنه أرسل فيه القول وصوره احتمالا . وحيث إنه يكون إذن قد تجل أن هذا الدفع هو الآخر لا سند له من الواقع والأوراق وأن المستأنف الك لعشرة قراريط من الأرض

الزراعية . بحوض الطونى الغربى رقم ٢٩ ضمن القطعة رقم ١١ بعقد مسجل فى ١٥ من يونيو سنة ١٩٣٦ وهذا القدر البالغ ثمنه سبعين جنيهاً يحاور الأرض الأرض المشفوع فيها بإقرار نفس المشتري ( الطاعن ) من الحدين الشرقى والغربى " ... ويبين من هذا الذى أورده الحكم أنه بنى قضاءه بعدم جدية منازعة الطاعن فى جوار ملك المطعون عليه الأول للأرض المشفوع فيها من حدين على ماورد بعقد البيع سبب الشفعة وعلى تسليم الطاعن فى صحيفة دعوى صحة التعاقد المرفوعة منه بهذا الجوار وعلى عقد شراء المطعون عليه الأول للعشرة القواريط السالف ذكرها والمجاورة للأطيان المشفوع فيها من حدين ، وهذه الدلائل كافية لحمل قضائه فى هذا الخصوص . ولم يقدم الطاعن ما يثبت أن المطعون عليه الأول قدم عقد الرهن ليثبت به الجوار من أحد الحدين وأنه قدم عقد الشراء ليثبت به الجوار من الحد الآخر بل إن الاستفادة من الحكم هو أن المطعون عليه الأول قدم العقد الأول ليستدل به على أن الأطيان الواردة فيه هى بعض الأطيان التى اشتراها بالعقد الآخر الذى يثبت الجوار للأرض المشفوع فيها من حدين كما استخلص الحكم — أما ما أورده الطاعن من ذلك فى أسباب الطعن فلا يعدو أن يكون جدلاً فى تقدير الدلائل مما تستقل به محكمة الموضوع .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

(٧٥)

## القضية رقم ٢٤ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد ومحمد زكي شرف ومحمود عباد المستشارين .

( أ ) قضاء مستعجل . اشكال في التنفيذ . حكم صادر من المحكمة الشرعية بتقرير نفقة .  
اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بتقدير حجية هذا الحكم وما اذا كان قد صدر من  
جهة ذات ولاية أم غير ذلك عند تنفيذه على أموال المدين سواء بدئ فعلا بالتنفيذ  
أم لم يبدأ به .

( ب ) قضاء مستعجل . اشكالات التنفيذ . هي بطبيعتها مستعجلة . اختصاص قاضي  
الأمور المستعجلة بنظرها . قضاؤه بوقف التنفيذ أو السير فيه هو تقدير مؤقت  
ولا أساس له بأصل الحق .

( ج ) اختصاص . متى يختص المجلس الملى . قضاء مستعجل . حكم . تسببيه .  
قضاؤه بإيقاف تنفيذ حكم نفقة صادر من المحاكم الشرعية لزوجة على زوجها الذي  
ينحى لطائفة السريان الكاثوليك . تأسيس قضائه على أن المجلس الملى لطائفة  
السريان الكاثوليك هو صاحب الولاية بنظر ما ينشأ بين الزوجين من منازعات  
متعلقة بالزواج وإلى أن الزوجة وإن لم تكن أصلاً من أبناء هذه الطائفة  
إلا أنها ارتضت في عقد الزواج أن تخضع لأحكامها . لا مخالفة في ذلك  
للقانون .

١ — إنه وإن كانت محاكم الأحوال الشخصية هي صاحبة الولاية في تقرير  
النفقة باعتبار أنها من مسائل الأحوال الشخصية إلا أنه متى صدر الحكم مقررًا  
لها يصبح سنداً يمكن التنفيذ به على أموال المحكوم عليه ومن ثم يكون ما تقرره  
محاكم الأحوال الشخصية من نفقة هو حكم . آله التنفيذ على المال والمحاكم  
المدنية أن تبحث فيما إذا كان قد صدر من محكمة ذات ولاية حتى يصح التنفيذ  
بمقتضاه على مال المدين أم غير ذلك وبالتالي يكون لقاضي الاشكال تقدير حجية  
هذا الحكم سواء بدئ فعلا بالتنفيذ به أم لم يبدأ .



٢ — المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام هي من اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بحكم الفقرة الأولى من المادة ٤٩ مرافعات لأنها بطبيعتها مستعجلة ، ولا يستطيع قاضى الأمور المستعجلة أعمال ولايته دون أن يتحسس الموضوع ليصل إلى ما يستهدفه من وقت التنفيذ أو السير فيه على أن تقديره فى ذلك هو تقدير مؤقت ولا أساس له بأصل الحق . وإذن فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقت تنفيذ حكم نفقة لصدوره من جهة غير مختصة لم يخالف القانون .

٣ — متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائى فيما انتهى إليه من أن المحاكم الشرعية غير مختصة بفرض نفقة للطاعنة على زوجها المطعون عليه أقام قضاءه على أن المجلس الملى لطائفة السريان الكاثوليك هو وحده صاحب الولاية بنظر ما ينشأ بين الزوجين من منازعات بشأن الزواج الذى ارتضت فيه الطاعنة أحكام هذه الطائفة حتى وإن لم تكن أصلا من أبنائها ، فليس فى هذا التقرير مخالفة للقانون أو تناقض يبطله .

### الوقائع .

فى يوم ٢٧ من يناير سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة الاسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية الصادر فى ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ فى الاستئناف رقم ٢٤٩ سنة ١٩٥٠ وذلك بتقرير طلبت فيه الطاعنة الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والقضاء أصليا بعدم اختصاص القضاء المستعجل واحتياطيا برفض دعوى المطعون عليه . ومن باب الاحتياط الكلى إحالة القضية على محكمة الاسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى وإلزام المطعون عليه بالمصروفات .

وفى ٥ من فبراير سنة ١٩٥١ أعلن المطعون عليه بتقرير الطعن . وفى ٨ منه دعت الطاعة . صل ورقة إعلان المطعون عليه بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن . وفى ٧ من مارس سنة ١٩٥١ أودع المطعون عليه مذكرة بدفاعه مشفوعة بمستندات طلب فيها القضاء

أصلها ببطلان الطعن واحتياطيا بعدم قبول الطعن بالنسبة للسببين الأول والثاني ورفضه بالنسبة للسببين الثالث والرابع . ومن باب الاحتياط الكلي برفض الطعن والزام الطاعنة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة في جميع الحالات . وفي ٢٢ منه أودعت الطاعنة مذكرة بالرد .

وفي ٣١ من مايو سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها برفض الدفع ببطلان إعلان تقرير الطعن وقبوله شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعنة بالمصروفات .

وفي ٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على مadero مدين بمحضر الجلسة حيث تنازل محامي المطعون عليه عن الدفع بعدم قبول الطعن وطالب برفض الطعن وصمم محامي الطاعنة والنيابة العامة على ما جاء بمذكريتهما . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطاعنة والمطعون عليه والنيابة العامة وبعد المداولة . من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل في أن المطعون عليه تزوج من الطاعنة في ١٩٣١/٦/٢٨ بالكنيسة البطريركية السريانية وقد جاء بعقد الزواج أن الزوجة قبلت إتباع زوجها في طائفته وأحواله الشخصية إلا أن الخلاف دب بينهما . وفي ١٩٤٨/٧/٩ انفقا على أنه من تاريخه إلى حين الطلاق بينهما يظلان منفصلين وألا يطالب أحدهما الآخر بأى التزام مالى وأن تبقى بناتهما الثلاث في كنف والدهن . وفي ١٩٤٩/٦/١ أقام المطعون عليه دعوى على الطاعنة أمام مجلس السريان الكاثوليك طالب الفراق المؤقت من زوجته والحكم بحضانة بناته . وفي ١٩٤٩/٨/١٨ قضى المجلس المذكور باعتبار الزوجة منفصلة مؤقتا من زوجها وبحضانة الزوج للبنات وقد نفذ الحكم وتسلم الزوج بناته ثم رفعت الزوجة دعوى أمام محكمة العطارين الشرعية تطالب فيها المطعون عليه بنفقة لها قد دفع هذا الأخير بعدم الاختصاص . وفي ١٩٤٩/١٢/١٤ قضت المحكمة بقبول الدفع وبعدم اختصاصها تأسيسا على ما ثبت لها من أن الطرفين من طائفة السريان الكاثوليك

وأن لها مجلسا مليا يفصل في قضايا أحوالها الشخصية . فاستأنفت الطاعة أمام محكمة الاسكندرية الشرعية . وفي ١٩٥٠/١/٢٣ قضت محكمة الاسكندرية الشرعية بإلغاء الحكم وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة مؤسسة حكمها على "أن طائفة السريان الكاثوليك التي منها المتداعيان وإن كانت من الطوائف التي قدمت إلى الحكومة قوانينها إلا أنه لم يصدر إلى الآن مرسوم باعتمادها" فعادت بعد ذلك القضية أمام محكمة العطارين الشرعية إلى سيرتها الأولى . وفي ١٩٥٠/٢/٢٨ قضت فيها بفرض نفقة للطاعة على المطعون عليه كل شهرين إثنا عشر جنيها تأسيسا على أن الشريعة الاسلامية لا تعترف بما أسماه المجلس الملى تفريقا جسيما وأن الطاعة لا تزال زوجة للمطعون عليه تلزمه نفقتها . وفي ١٩٥٠/٤/٢٥ رفع المطعون عليه دعوى أمام قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة الاسكندرية مستشكلا فى تنفيذ هذا الحكم وطلب وقف تنفيذه فقضت بقبول الإشكال شكلا ووقف تنفيذ الحكم . وتتحصل أسبابه فى أن لإحاكم المدنية الولاية العامة ولها بهذا الوصف الهيمنة على ما تصدره الجهات الأخرى من أحكام لتراقب إلتزام كل منها الحدود التى رسمها لها القانون فان استبان لها أنها تجاوزت هذه الحدود حق لها أن تعتبر الحكم المستشكل فيه غير حائز لقوة الأمر المقضى وتوقف تنفيذه وأن المجلس الملى للسريان الكاثوليك وإن لم يصدر به مرسوم إلا أنه معترف من الحكومة المصرية بوجوده وبولايته فى المسائل الشخصية المتصلة بأفراد هذه الطائفة . فاستأنفت الطاعة وقيد الاستئناف برقم ٤٢٩ سنة ١٩٥٠ أمام محكمة الاسكندرية منعقدة بهيئة استئنافية . وفى ١٩٥٠/١٢/٢١ قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعننت الطاعة بطريق النقض فى هذا الحكم .

ومن حيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب تنهى الطاعة بالأول منها على الحكم مخالفة القانون إذ خول لقاضى الأمور المستعجلة سلطة الرقابة على الأحكام الشرعية — فيوقف تنفيذها من غير قيد متى خرجت عن ولايتها مع أن لائحة ترتيب المحاكم تجعل اختصاصها مقصورا على المسائل المدنية والتجارية والجنائية وتمنعها من النظر فى مسائل الأحوال الشخصية كالنفقة بين الزوجين المصيرين



على أن للمحاكم حق الرقابة على الأحكام الصادرة من جهات الأحوال الشخصية إذا جاوزت هذه الجهات اختصاصها وتعرضت للفصل في مسائل مالية بحتة كالملكية مثلا وليست كذلك حالة الدعوى، ولم تمنع لائحة المحاكم الشرعية المحاكم الشرعية من الفصل في المنازعات الخاصة بالأحوال الشخصية مهما كانت الديانة أو الملة أو المذهب التابع له الطرفان أو أحدهما .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه وإن كانت محاكم الأحوال الشخصية هي صاحبة الولاية في تقرير النفقة باعتبار أنها من مسائل الأحوال الشخصية إلا أنه متى صدر الحكم مقررا لها يصبح سنداً يمكن التنفيذ به على أموال المحكوم عليه ومن ثم يكون ما تقرره محاكم الأحوال الشخصية من نفقة هو حكم مآله التنفيذ على المال وللمحاكم المدنية أن تبحث فيما إذا كان قد صدر من محكمة ذات ولاية حتى يصح التنفيذ بمقتضاه على مال المدين أم غير ذلك وبالتالي يكون لقاضي الاشكال تقدير حجية هذا الحكم سواء بدئ فعلا بالتنفيذ به أم لم يبدأ .

ومن حيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثاني على الحكم مخالفة القانون مؤسسة نعيها على أن اختصاص قاضي الأمور المستعجلة مقيد بشرطين هما الاستعجال وعدم المساس بالحقوق وأن كليهما غير متوافر في النزاع الذي فصل فيه الحكم فليس ثمة استعجال في وقف تنفيذ حكم النفقة بل على العكس يجب تقدير نفقة مؤقتة للطاعة إلى أن يقضى في موضوع النزاع مادامت الزوجية ليست محل نزاع ، كما أن قضاء قاضي الأمور المستعجلة بوقف تنفيذ حكم النفقة دون تعليق على حكم يصدر من قاضي الموضوع هو إنهاء للنزاع في موضوعه ومن ثم يكون قاضي الأمور المستعجلة غير مختص بالفصل في الدعوى على فرض أن للقضاء الوطني ولاية الفصل فيما إذا كانت المحكمة الشرعية قد جاوزت اختصاصها .

ومن حيث إن هذا السبب على غير أساس ذلك بأن المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام هي من اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بحكم الفقرة الأولى من المادة ٩٤ مرافعات لأنها بطبيعتها مستعجلة ، وأن قاضي الأمور المستعجلة لم

يكن ليستطيع اعمال ولايته دون أن يتحسس الموضوع ليصل إلى ما يستهدفه من وقف التنفيذ أو السير فيه على أن تقديره في ذلك هو تقدير مؤقت ولا مساس له بالحق .

ومن حيث إن الطاعة نعى بالسبب الثالث على الحكم الخطأ في القانون إذ جرى حكم قاضى الأمور المستعجلة فيما أخذه من أنه مادام الزواج قد انعقد بين الزوجين بمعرفة أحد قساوسة كنيسة السريان الكاثوليك ووفقا لطقوس هذه الطائفة فإن المجلس الملى لتلك الطائفة يكون وحده صاحب الولاية بنظر ما ينشأ بين الطرفين من منازعات يستوى في ذلك أن تكون الزوجة من أهل تلك الطائفة أو أنها لم تكن كذلك وبذلك قرر خطأ أن الفصل في المنازعات الزوجية يكون دائما من اختصاص المجلس الملى الذى توات كنيسة إبرام عقد الزواج وإن كان الزوجان مختلفين في المذهب والطائفة ويكون بذلك قد أسقط ولاية المحاكم الشرعية عن جميع المصريين من غير المسلمين . وتنعى الطاعة بالسبب الرابع على الحكم التناقض في الأسباب إذ بعد أن قرر أن للمجلس الملى لطائفة السريان الكاثوليك ولاية الفصل في الأحوال الشخصية لأفراد هذه الطائفة وإن لم يصدر بذلك مرسوم جعل هذه الولاية تمتد على غير أفراد هذه الطائفة لجرد أن أحد قساوسة تلك الكنيسة قام بتوثيق العقد .

ومن حيث إن هذين السببين مردودان بأن تأييد الحكم المطعون فيه لما انتهى إليه حكم محكمة أول درجة إنما كان على أساس أن المجلس الملى لطائفة السريان الكاثوليك هو وحده صاحب الولاية بنظر ما ينشأ بين الزوجين من منازعات بشأن الزواج "الذى ارتضت فيه المستأنفة أحكام هذه الطائفة حتى وإن لم تكن أصلا من أبنائها" ووضح من هذا الذى جاء بالحكم أنه أقام قضاءه على ما قبلته الزوجة عند الزواج من أن تكون خاضعة لأحكام طائفة زوجها حتى ولو لم تكن أصلا من أبنائها وليس في هذا التقرير مخالفة للقانون أو تناقض بطلاله ومن ثم يتعين رفض الطعن .

(٧٦)

## القضية رقم ٢٩ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عياد المستشارين .

(١) ضرائب . الأصل هو فرض الضريبة على الأرباح الحقيقية للمول ؛ إجازة المشرع على  
سبيل الاستثناء . في المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إتخاذ التقدير الذي  
تجريه المصلحة عن سنة ١٩٣٩ أساسا لربط الضريبة عن السنة التالية . إلغاء المادة ٥٥  
والتقدير الذي رتب عليها . وجوب الرجوع إلى الأصل وأن يكون الإلغاء ذا أثر رجعي  
بحيث يشمل كل تقدير رتب على أساس المادة المذكورة ويجعله باطلا . المادة ٥٥  
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤

(ب) خير . حكم . تسببه . أخذ المحكمة بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى . في ذلك الرد  
الضمني الكافي على التقرير الاستشاري .

١ — الأصل هو أن الضريبة تفرض على الأرباح الحقيقية التي يجنيها المول  
ولكن الشارع رأى عندما وضع القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إتخاذ التقدير الذي  
تجريه المصلحة عن سنة ١٩٣٩ أساسا لربط الضريبة عن السنة التالية بصرف  
النظر عن الأرباح الحقيقية التي يجنيها المول في السنة المذكورة خروجا على الأصل  
ثم أصدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ وهو ينص على أنه " تلغى المادة ٥٥  
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . ويبطل كل تقدير رتب على المادة المذكورة  
لأكثر من سنة واحدة " وهو إذ نص على ذلك فقد أعلن عن رغبته الصريحة  
في العدول عن الاستثناء والرجوع إلى الأصل وأن يكون هذا القانون ذا أثر  
رجعي يشمل كل تقدير رتب على أساس المادة المذكورة ويجعله باطلا .

٢ — إذا كان الحكم قد أخذ بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى فإنه أفاد عدم  
اقتناعه بما ورد بتقرير الخبير الاستشاري وفي هذا الرد الكافي على ما تضمنه من  
اعتراضات .



## القائم

في يوم ٢٩ من يناير سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر أولهما بتاريخ ١٩ من مايو سنة ١٩٤٨ و ثانيهما بتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ٢٤٤ سنة ٦٤ ق تجارى - وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكمين المطعون فيهما والحكم أصليا في موضوع الدعوى بتأييد الحكم الابتدائي واحتياطيا بحالة الدعوى على دائرة أخرى للفصل فيها مجددا مع إلزام المطعون عليها بالمصروفات وأتعاب المحاماه عن الاستئناف والنقض .

وفي ٣٠ من يناير سنة ١٩٥١ أعلنت المطعون عليها بتقرير الطعن - وفي ١٧ من فبراير سنة ١٩٥١ أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليها بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداته - وفي ١٠ من مارس سنة ١٩٥١ أودعت المطعون عليها مذكرة بدفاعها مشفوعة بمستنداتها طلبت فيها رفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات وأتعاب المحاماه . وفي ٢٥ من مارس سنة ١٩٥١ أودع الطاعن مذكرة بالرد .

وفي ٨ من يولييه سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا وقبول السبب الأول ونقض الحكمين المطعون فيهما نقضا جزئيا في خصوصه وإحالة الدعوى على محكمة استئناف القاهرة للفصل في الاستئناف من جديد على هذا الأساس وإلزام المطعون عليها بالمصروفات المناسبة .

وبجلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطرفين والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة :

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

من حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وبقاى أوراق الطعن الطعن تتحصل فى أن الطاعن يدير محلات مشروبات روحية وغازية وبقالة وقدرت لجنة التقدير أرباحه عن المدة من سنة ١٩٣٩ إلى ١٩٤٣ فعارض الطاعن فى تقديرها بالدعوى رقم ١٠٤ سنة ١٩٤٦ شين الكوم وأسس معارضته على أن مأمورية الضرائب سبق لها أن قدرت أرباحه عن هذه السنين بمبالغ أقل مما قدرته اللجنة وأنه وافق على تقديرات المأمورية ودفع الضرائب على أساسها وأنه ما كان يحق للمأمورية بعد ذلك عرض الأمر على اللجنة . وفى ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٧ حكمت محكمة شين الكوم الابتدائية بإلغاء قرار لجنة تقدير ضرائب المنوفية الصادر فى ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ وتمهيدا وقبل الفصل فى تقدير أرباح الطاعن عن سنة ١٩٤٤ بنسب خبير . وفى ٩ من يونيو سنة ١٩٤٧ قرر الطرفان أن سنة ١٩٤٤ لم تكن محل بحث وإنما وردت بصحيفة الدعوى خطأ فحكمت المحكمة فى ٩ من يونيو سنة ١٩٤٧ بانتهاء الخصومة فى الدعوى . استأنفت المطعون عليها الحكم وقيد استئنافها برقم ٢٤٤ تجارى سنة ١٩٤٧ استئناف مصر وطلبت إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إبطال قرار لجنة التقدير عن سنتى ١٩٤٠ و ١٩٤٣ وتأييد قرار اللجنة الذى حدد أرباح الطاعن عن سنة ١٩٤٠ بمبلغ ١٠٤٠ جنيها وعن سنة ١٩٤٣ بمبلغ ١٢٦٠ جنيها عدلت إلى ٢٤٧٣ جنيها . وفى ١٩ من مايو سنة ١٩٤٨ حكمت محكمة استئناف مصر تمهيدا بنسب خبير لتقدير أرباح الطاعن عن سنتى ١٩٤٠ و ١٩٤٣ وأسست حكمها على أنه فيما يختص بضريبة عام ١٩٤٠ فقد ربطت على أساس التماثل لضريبة سنة ١٩٣٩ وذلك وفقا للسادة ٥٥ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ غير أن القانون رقم ١٢٠ سنة ١٩٤٤

قد ألغى المادة المذكورة وأبطل كل ما رتب عليها من تقدير ومن ثم كان لمصلحة الضرائب الحق في العدول عن هذا التقدير . وفيما يختص بضريبة عام ١٩٤٣ فليس هناك اتفاق بشأنها وما ذكرته المحكمة الابتدائية خاصا بتقدير الأرباح عن تلك السنة بمبلغ ٣١٠ جنيها و ٧٦٠ مليا وقبول الطاعن لهذا التقدير لم يكن خاصا بعام ١٩٤٣ بل كان خاصا بعام ١٩٤٢ . أما ضريبة سنة ١٩٤٣ وقدرها ١٨ جنيها فقد بعث بها الممول رأسا إلى مصلحة الضرائب بناء على تقديره ، وإذن فليس هناك اتفاق على مقدار هذه الضريبة يمنع من تقديرها ، وأنه إزاء الخلاف بين تقديرى اللجنة والمأمورية عن سنتى ١٩٤٠ و ١٩٤٣ رأت المحكمة ندب الخبير الحسابى . وباشر الخبير المأمورية وقدم تقريره . وفى ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف واعتبار أرباح الطاعن عن سنة ١٩٤٠ ٦٣٩ جنيها وعن سنة ١٩٤٣ مبلغ ٢٤٤٨ جنيها . فقرر الطاعن بالطعن بطريق النقض فى الحكم التمهيدى الصادر فى ١٩ من مايو سنة ١٩٤٨ وفى الحكم القطعى الصادر فى ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

ومن حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب يتحصل أولها فى أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون إذ لم يأخذ بالاتفاق الحاصل بين الطاعن والمطعون عليها بشأن أرباح سنة ١٩٤٠ بمقولة أن الضريبة على أرباح هذه السنة ربطت على سبيل التماثل لضريبة عام ١٩٣٩ وإن القانون رقم ١٢٠ سنة ١٩٤٤ ألغى المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ التى كانت تقرر الربط على أساس التماثل ومن ثم كان واجبا تقدير أرباح السنة المذكورة على استقلال . مع أن القانون رقم ١٢٠ سنة ١٩٤٤ لا ينطبق إلا على حالات التقدير التى لم تنته إجراءاتها أما التى انتهت سواء بقبول من الممول أو بحكم نهائى فلا يسرى عليها القانون المذكور . ومع أن القوانين ذات الأثر الرجعى لا يمكن أن تنس الحالات المستقرة المترتبة على اتفاقات أو أحكام نهائية تم تنفيذها . وقد كانت أرباح سنة ١٩٤٠ محل اتفاق بين الطاعن والمطعون عليها ودفع الطاعن الضريبة عنها قبل صدور القانون رقم ١٢٠ سنة ١٩٤٤ .



ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء في الحكم المطعون فيه من أنه فيما يختص بضريبة عام ١٩٤٠ "فقد ربطت الضريبة على سبيل التماثل على ضريبة عام ١٩٣٩ وذلك طبقا للمادة ٥٥ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ غير أن القانون رقم ١٢٠ سنة ١٩٤٤ قد ألغى المادة المذكورة وأبطل جميع آثارها ومن ثم كان لمصلحة الضرائب العدول عن هذا التقدير الذي تم عن طريق المماثلة". وهذا الذي جاء في الحكم صحيح في القانون ذلك بأن الأصل هو أن الضريبة تفرض على الأرباح الحقيقية التي يجنيها الممول ولكن رأى الشارع عندما وضع القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ اتخاذ التدبير الذي تجريه المصلحة عن سنة ١٩٣٩ أساسا لربط الضريبة عن السنة التالية بصرف النظر عن الأرباح الحقيقية التي يجنيها الممول في السنة المذكورة خروجا على الأصل ثم أصدر القانون رقم ١٢٠ سنة ١٩٤٤ وهو ينص على أنه "تلغى المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩... ويبطل كل تقدير رتب على المادة المذكورة لأكثر من سنة واحدة". وهو إذ نص على ذلك فقد أعلن عن رغبته الصريحة في العدول عن الاستثناء والرجوع إلى الأصل وأن يكون هذا القانون ذا أثر رجعي يشمل كل تقدير رتب على أساس المادة المذكورة ويجعله باطلا فلا محل بعد ذلك للتحدى بما ورد في سبب الطعن.

ومن حيث إن السببين الثاني والثالث يتحصلان في أن الحكم شابه القصور من وجهين الأول إذ لم يتقيد بالاتفاق الذي تم عن أرباح سنة ١٩٤٣ بمقولة أن تقدير أرباح السنة المذكورة بمبلغ ٣١٠ جنيها و ٧٦٠ مليا وقبول الطاعن لهذا التقدير لم يكن خاصا بأرباح سنة ١٩٤٣ بل كان خاصا بأرباح سنة ١٩٤٢ وإن الطاعن بعث بالضريبة عن سنة ١٩٤٣ وقدرها ١٨ جنيها للمصلحة بناء على تقديره هو. مع أن الحكم الابتدائي أثبت أن أرباح سنة ١٩٤٢ هي ٣٠٢ جنيها ٣٨١ مليا وأن أرباح سنة ١٩٤٣ هي ٣١٠ جنيها و ٧٦١ مليا وأنه حصل الاتفاق بين الطاعن والمصلحة على أرباح هذه السنة الأخيرة. وكان لزاما على الحكم المطعون فيه وقد خالف الحكم الابتدائي فيما قرره في هذا الشأن أن يبين سنده في هذه المخالفة. والوجه الثاني إذ لم يأخذ بما ورد في التقرير الاستشاري المقدم من الطاعن مع أن التقرير المذكور حوى اعتراضات جوهرية على تقرير الخصم.

المتدب منها أن ماقرره الخبير المذكور من أن المحول لا يقوم بجرد البضاعة سنويا أمر لا يتفق مع المنطق فضلا عن مخالفته للواقع وإن قيد المبيعات والمشتريات بحملة في دفتر اليومية لا يعيب القيد مادام يؤيد بمستندات وأن عدم الاحتفاظ باليومية الزفرة لا ينهض سببا لاستبعاد هذه الدفاتر وكان على المحكمة إذ هي لم تعتد بهذه الاعتراضات أن تعنى بالرد عليها .

وإن حيث إن هذين السببين مردودان أولا بأن ماقرره الحكم المطعون فيه خاصا بأن ما جاء بالحكم الابتدائي من قبول الطاعن تقدير أرباحه عن سنة ١٩٤٣ بمبلغ ٣١٠ جنيها و ٧٦١ مليا غير صحيح وأن هذا التقدير هو عن سنة ١٩٤٢ وأن المبلغ الذي دفعه الطاعن عن سنة ١٩٤٣ إنما كان بناء على تقديره هو وليس بناء على اتفاق تم بينه وبين المصلحة — هذا التقرير قد خلصت إليه المحكمة من الاطلاع على أوراق الدعوى وهو تحصيل موضوعي متعلق بفهم الواقع في الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع ولم يقيم دليل على أن الحكم فيما حصله خالف الثابت في الأوراق . ومردود ثانيا بأن الحكم إذ أخذ بتقرير الخبير المتدب في الدعوى فقد أفاد عدم اقتناعه بما ورد بتقرير الخبير الاستشاري وفي هذا الرد الكافي على ما تضمنه من اعتراضات .

ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

( ٧٧ )

## القضية رقم ١٢٩ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلمي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عياد المستشارين .

( أ ) . تقض . اعلان الطعن . يكون لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المبين  
في ورقة اعلان الحكم . تعيين محل مختار في ورقة اعلان الحكم يعتبر قرينة قانونية  
على أن المطعون عليه قبل اعلانه بالطعن في هذا المحل ولو لم يصرح بذلك . لا يهم  
أن يكون المحامي الذي عين مكتبه مقرا أم غير مقرا أمام محكمة التقض . لا تعارض  
بين حكمي المادتين ٣٨٠ ، ٤٦٠ أو المادتين ٨٣ ، ٣٨٠ من قانون المرافعات  
في هذا الخصوص .

( ب ) ضرائب . شرط استحقاق ضريبة الأرباح التجارية . وجوب قيام المنشأة في  
مصر ومزاوتها أعمالا تجارية أو صناعية . في حالة قيام المنشأة في الخارج يجب أن  
يكون لها ممثلون في مصر خاضعون لأوامرها فإذا لم يكن لها ممثلون أن تقوم في مصر  
بعمليات تجارية تنسم بصفة الأعتياد . مثال . منشأة قائمة في الخارج وليس لها  
ممثلون ولا نشاط تجاري في مصر . قيامها بعملة تجارية واحدة في مصر . عدم  
خصوع هذه العملية لضريبة الأرباح التجارية . المادة ٣٣ من القانون رقم ٤١  
لسنة ١٩٣٩ .

١ — إن المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات صريحة في النص على أن يكون  
الاعلان بالطعن لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقة  
اعلان الحكم لما في تعيين هذا المحل من الدلالة على رغبة معلن الحكم في قيام  
المحل المختار مقام موطنه الأصلي في اعلان الأوراق الخاصة بالحكم ومنها الطعن  
فيه . وليس ثمت تعارض بين حكمي المادتين ٣٨٠ ، ٤٦٠ أو المادتين ٨٣ ،  
٣٨٠ من قانون المرافعات لأن عبارة " في درجة التقاضي الموكل هو فيها "   
الواردة في المادة ٨٣ قد أضيفت بقصد بيان أن الطعن في الحكم الذي يصدر  
في الدعوى لا يصح إعلانه في محل وكيل من يراد توجيه الطعن اليه اعتبارا بأن



هذه الوكالة تعد منتهية بصددز الحكم في الدعوى ، إلا إذا اتخذ المحكوم له دذا المحل في ورقة اعلان الحكم ، كما هو الحال في الدعوى ، فعندئذ يصبح إعلانه فيه بالطمع في الحكم اعتبارا بأن اتخاذه ذاك المحل قرينة قانونية على أنه قابل لاعلانه بالطمع فيه وتقوم هذه القرينة ولو لم يصرح المطعون عليه بذلك ولا بهم بعد أن يكون المحامي الذي عين مكتبه مقررا أم غير مقرر أمام محكمة النقض .

٢ — إن المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ نصت على أن "تستحق الضريبة على أرباح كل منشأة مشغلة في مصر" فانها تستلزم قيام المنشأة في مصر ومزاواتها أعمالا تجارية أو صناعية وفي حالة قيام المنشأة في الخارج أن يكون لها ممثلون في مصر خاضعون لأوامرها فإذا لم يكن لها ممثلون أن تقوم في مصر بنشاط تجارى أى عمليات تجارية تسم بصفة الاعتياد. وإذن متى كان ذلك كله غير متوافر في العملية المفردة التي قامت بها المطعون عليها الأولى فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم خضوعها لضريبة الأرباح التجارية لم يخالف ائمانون ، أما قول الطاعنة بأن نشاط المطعون عليها الأولى يعتبر مستمرا لاعتيادها شراء القطن من مصر وتصديره إلى الخارج فمردود بأن المقصود بالنشاط المستمر هو النشاط الذي يكون في ذاته خاضعا للضريبة وهو غير متوافر في هذه الدعوى إذ اقتصر نشاط المطعون عليها الأولى الذي حقق لها أرباحا في مصر على عمالية واحدة .

### الوقائع

في يوم ٥ من أبريل سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف الاسكندرية الصادر في ٢ من يناير سنة ١٩٥١ في الاستئناف رقم ١٢١ سنة ٥٠ ق تجارى وذلك بتقرير طلبت فيه الطاعنة الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والقضاء في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم الابتدائى الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة في ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٩ في القضية رقم ٧١٤ سنة ٧٤ ق تجارى كلى الاسكندرية ورفضها وإلزام المطعون عليها الأولى بالمصروفات مقابل أتعاب المحاماة من جميع درجات التقاضى .

وفي ٩ من ابريل سنة ١٩٥١ أعلن المطعون عليهم بتقرير الطعن ،  
وفي ٢٤ منه أودعت الطاعنة أصل ورقة إعلان المطعون عليهم بالطعن وصورة  
مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن .  
وفي ١٤ من مايو سنة ١٩٥١ أودعت المطعون عليها الأولى مذكرة بدفاعها  
مشفوعة بمستنداتها طلبت فيها أصليا القضاء ببطلان الطعن شكلا لبطلان إعلان  
تقريره واحتياطيا رفض الطعن موضوعا وإلزام الطاعنة بالمصروفات ومقابل  
أتعاب المحاماة . وفي ٢٩ منه أودعت الطاعنة مذكرة بالرد . وفي ١٣ من يونيه  
سنة ١٩٥١ أودعت المطعون عليها الأولى مذكرة بملاحظاتهما على الرد . ولم  
يقدم المطعون عليهما الأخيران دفاعا .

وفي ٢٤ من يوايه سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول  
الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعنة بالمصروفات .

وفي ٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة  
حيث صمم محاميا الطاعنة والمطعون عليها الأولى والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم .  
والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة  
المحاميين عن الطاعنة والمطعون عليها الأولى والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن المطعون عليها الأولى دفعت ببطلان الطعن استنادا إلى أن  
التقرير به لم يعان إليها في موطنها الأصلي بل أعلن إليها في المحل المختار المبين  
في ورقة إعلان الحكم رغم أنه ليس في ورقة الإعلان المذكورة ما يستدل منه  
على أن ذكر الموطن المختار كان الغرض من تعيينه محلا مختارا لتعلن فيه المطعون  
عليها الأولى بإجراءات النقض ، ورغم أن المحامي الذي عين مكتبه ليس مقررا  
أمام محكمة النقض ، ولا يمكن أن يستفاد من أعمال المطعون عليها الأولى لما  
أوجبه المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات بتعيين محل مختار في ورقة إعلان

الحكم — نزولا منها عن حقها في أن تعلن في موطنها الأصلي خصوصا وأن الطعن بالنقص مستقل عن إجراءات الدعوى الموضوعية ، وتقضى المادة ٨٣ من قانون المرافعات بأنه بمجرد صدور التوكيل من أحد الخصوم يكون موطن وكيله معتبرا في "إعلان الأوراق اللازمة لسير الدعوى في درجة التقاضى الموكل هو فيها" ولا يمكن التوفيق بين هذه المادة والمادة ٣٨٠ من قانون المرافعات إلا بتفسير المادة الأخيرة بأن المقصود بعبارة "الموطن المختار المبين في ورقة الحكم" الواردة فيها هو أن يذكر في ورقة إعلان الحكم أن اختيار الموطن المختار هو بقصد أن تعلن فيه إجراءات الطعن بالنقص ، وما لم يذكر ذلك صراحة فإن هذا المحل لا يعتبر محلا مختارا للإعلان بالنقص .

ومن حيث إن هذا الدفع في غير محله لأن المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات صريحة في النص على أن يكون الإعلان إلى الطعن لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقة إعلان الحكم لما في تعيين هذا المحل من الدلالة على رغبة معلن الحكم في قيام المحل المختار مقام موطنه الأصلي في إعلان الأوراق الخاصة بالحكم ومنها الطعن فيه . وليس ثمت تعارض بين حكمي المادتين ٣٨٠ ، ٤٦٠ أو المادتين ٨٣ ، ٣٨٠ من قانون المرافعات لأن عبارة "في درجة التقاضى الموكل هو فيها" الواردة في المادة ٨٣ قد أضيفت بقصد بيان أن الطعن في الحكم الذي يصدر في الدعوى لا يصح إعلانه في محل وكيل من يراد توجيه الطعن إليه اعتبارا بأن هذه الوكالة تعد منتهية بصدور الحكم في الدعوى إلا إذا اتخذ المحكوم له هذا المحل في ورقة إعلان الحكم ، كما هو الحال في هذه الدعوى ، فعندئذ يصح إعلانه فيه بالطعن في الحكم اعتبارا بأن اتخاذه ذلك المحل قرينة قانونية على أنه قابل لإعلانه بالطعن فيه وتقوم هذه القرينة ولو لم يصرح بذلك ولا يهم بعد أن يكون المحامي الذي عين مكتبه مقررًا أم غير مقرر أمام محكمة النقض .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن وقائعه كما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن تتحصل في أنه في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ اشترت شركة وود التجارية



— المطعون عليها الأولى — ٣٠٠ بالة قطن من شركة الأقطان التجارية —  
المطعون عليها الثانية — واستلمت من المبيع مائة بالة ، أما الباقي فأنها نظرا  
لارتفاع الأسعار باعتته بدورها لشركة الأقطان في ٤ من فبراير سنة ١٩٤٨  
وحققت من ذلك ربحا مقداره ٣٤٢٩ جنيتها أرادت تحويله لمقرها في الخارج  
فطلبت منها مراقبة النقد — المطعون عليها الثالثة — أن تدفع إلى مصلحة  
الضرائب — الطاعنة — الضريبة المستحقة على هذه الأرباح فرفضت وأقامت  
الدعوى رقم ٧١٤ سنة ٧٤ ق الاسكندرية المختلطة في ٢٤ من يناير سنة ١٩٤٩  
وطالبت الحكم بأن ما حققته من أرباح بسبب إعادة بيع القطن السابق لها  
شراؤه لا يخضع للضريبة المقررة على الأرباح التجارية أو غيرها. وفي ٢٥ من مايو  
سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة للمطعون عليها الأولى بطلبتها . فاستأنفت الطاعنة  
الحكم وقيدها باستئنافها برقم ١٢١ سنة ٥ ق استئناف الإسكندرية . وفي ٢ من يناير  
سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . فقررت الطاعنة  
بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد يتحصل في أن الحكم أخطأ  
في تطبيق القانون إذ قضى بعدم سريان الضريبة على الأرباح الى تحقيقها  
المطعون عليها الأولى بمقولة إنه يشترط لتطبيق المادة ٣٣ من القانون ١٤  
سنة ١٩٣٩ أن يكون للمطعون عليها الأولى مركز أو فرع في مصر أو أن يكون  
لها بها نشاط تجارى مستمر ، مع أن المادة ٣٣ لا تستلزم سوى مجرد اشتغال  
الشركة ولو بعملية واحدة . ولو سلم جدلا بصحة ما ذهب اليه الحكم في خصوص  
شرط الاستمرار فإنه أخطأ في فهم معناه ذلك بأن للمطعون عليها الأولى نشاطا  
مستمر في مصر . والعبرة بمجموع النشاط لا بمفرداته .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء بالحكم المطعون فيه من أن  
المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أنه تستحق الضريبة  
على الأرباح على كل منشأة مشغلة في مصر ومفاد هذا النص يستلزم لكي تصبح  
الضريبة مستحقة الأداء توافر ركنين : الركن الأول أن تكون هناك منشأة

والركن الثاني أن تكون مشغلة في مصر . وأن هذين الركنين غير متوافرين في الشركة المستأنف عليها (المطعمون عليها الأولى) لأنه ليس لها منشأة مشغلة في مصر ولأن مركز عمالها ونشاطها في شنتهاى وما صفقة شراء القطن التي قامت بها في مصر إلا صفقة منفردة وليست لها صفقة مستديمة وقد استقر الرأى فقها وقضاء على عدم اخضاع الصفقات المنفردة للضريبة في مثل هذه الأحوال . وهذا الذى قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ذلك بأن المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وقد نصت على أن "تستحق الضريبة على أرباح كل منشأة مشغلة في مصر" . فأنها تستلزم قيام المنشأة في مصر ومزاواتها أعمالا تجارية أو صناعية وفي حالة قيام المنشأة في الخارج أن يكون لها ممثلون في مصر خاضعون لأوامرها فإذا لم يكن لها ممثلون أن تقوم في مصر بنشاط تجارى أى عمليات تجارية تنسم بصفة الاعتياد وذلك كله غير متوافر في العملية المنفردة التي قامت بها المطعمون عليها الأولى . أما قول الطائفة بأن نشاط المطعمون عليها الأولى يعتبر مستمرا لاعتيادها شراء القطن من مصر وتصديره إلى الخارج فردود بأن المقصود بالنشاط المستمر هو النشاط الذى يكون في ذاته خاضعا للضريبة وهو غير متوافر في هذه الدعوى إذ اقتصر نشاط الشركة الذى حقق لها أرباحا في مصر على عملية واحدة .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(٧٨)

## القضية رقم ٣٧٠ سنة ٢١ القضائية

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وبحضور حفترات الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد زكي شرف المستشارين .

(١) نقض . طعن . إجراءات الطعن . ايداع الأوراق التي نصت عليها المادة ٣٢ مرافعات خلال عشرين يوما من تاريخ الطعن . إجراء جوهرى . يترتب على تفويته بطلان الطعن

(ب) نقض . طعن . إعلان . وجوب إعلان المطعون عليه في خلال الخمسة عشر يوما التالية للتقرير بالطعن . عدم مراعاة هذا الإجراء . الطعن غير مقبول شكلا . المادة ٣١ مرافعات .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن ايداع الأوراق التي أوجبت المادة ٣٢ مرافعات ايداعها خلال عشرين يوما من تاريخ الطعن هو من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على تفويتها بطلان الطعن .

٢ — أوجب القانون في المادة ٣١ مرافعات إعلان المطعون عليه في خلال الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن وإلا كان الطعن باطلا . وإذن فمتى كان الطاعن لم يقدم ما يثبت أنه قام بهذا الإجراء فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

## الوقائع

في يوم ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض في حكم محكمة الجيزة الكلية يهيئة استئنافية الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٥١ في القضية رقم ١١ سنة ١٩٤٩ — وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه بكامل أجزائه واحتياطيا باعادة القضية إلى دائرة أخرى للفصل فيها مجددا مع إلزام المطعون عليه بالمضروفات وأتعاب المحاماه — ولم يقدم الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليه بالطعن ولا صورة مطابقة



للأصل من الحكم المطعون فيه ولا مذكرة بشرح أسباب الطعن — وفي ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ أودع المطعون عليه مذكرة بدفاعه طلب فيها الحكم ببطلان الطعن وعدم قبوله شكلا مع إلزام الطاعن بالمصروفات وأتعاب المحاماة.

وفي ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بعدم قبول الطعن شكلا وإلزام الطاعن بالمصروفات .

وبجلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى عل ١٠ هو مدون بمحضر الجلسة حيث صمم محامى المطعون عليه والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتيهما . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامى عن المطعون عليه والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطاعن قرر طعنه في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥١ ولم يودع قلم كتاب محكمة النقض الأوراق التى أوجبت المادة ٤٣٢ مرافعات إيداعها خلال عشرين يوما من تاريخ الطعن ولم يثبت أنه أعلن طعنه إلى المطعون عايه في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الطعن عملا بالمادة ٤٣١ مرافعات .

ومن حيث إن المطعون عليه دفع بعدم قبول الطعن شكلا للسببين سالفى الذكر وانضمت إليه النيابة العامة في هذا الدفع استنادا إلى المادة ٤٣١ مرافعات .

ومن حيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن إيداع الأوراق المشار إليها في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٣٢ مرافعات هو على ما جرى به قضاء هذه المحكمة من الإجراءات الجوهرية التى يترتب على تفويتها بطلان الطعن كما أن القانون أوجب في المادة ٤٣١ مرافعات إعلان الطعن إلى المطعون عليه في خلال خمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن ولا كان الطعن باطلا ولم يقدم الطاعن ما يثبت أنه قام بهذا الاجراء ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

( ٧٩ )

القضية رقم ٣٧٣ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة - حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عياد المستشارين .

( أ ) نقض . طعن . المصلحة في الطعن . الحكم القاضي بطرد المستأجر من العين المؤجرة والتي انتهت مدة إيجارها عند رفع الطعن ألزمه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . تحقق مصلحته في الطعن في هذا الحكم .

( ب ) نقض . طعن . سبب جديد . إعلانه . بطلانه . الطعن بإعلان . مؤسس على عدم تحرير محضر مستقل بجميع خطوات المحضر . عدم تمسك الطاعن بهذا البطلان لدى محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة لدى محكمة النقض .

١ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بطرد الطاعن من الأطنان المؤجرة والتي انتهت مدة إيجارها عند رفع الطعن قد ألزمه بمصروفات التقاضي من الدرجتين ومقابل أتعاب المحاماة عنهما فإن مصلحته في الطعن في الحكم تكون قائمة .

٢ - إذا كان الطاعن قد بنى طعنه ببطلان إعلانه بالإندار على عدم تحرير محضر مستقل يتضمن جميع خطوات المحضر الذي قام بالإعلان ، وكان لم يتمسك بهذا الدفع لدى محكمة الموضوع بل انحصر دفاعه أمامها في إنكار صحة ما ورد في ورقة إعلان الإندار من امتناعه عن الاستلام وفي بطلان الاعلان لعدم قيام المحضر بإخباره بخطاب موصى عليه بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة وفقا لنص المادة ١٢ من قانون المرافعات فإن وجه الطعن يكون سببا قانونيا جديدا يخالطه واقع مما لا تجوز إثارته لأول مرة لدى محكمة النقض .

## الوقائع

في يوم ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض في حكم محكمة المنصورة الكلية الصادر بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥١ في القضية رقم ٤٣٠ سنة ١٩٥٠ وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكمين المطعون فيهما الصادر أولهما من حضرة قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة بندر المنصورة في القضية رقم ١١١ سنة ١٩٥٠ مستعجل والصادر ثانيهما من محكمة المنصورة الابتدائية بهيئة استئنافية مستعجل في القضية رقم ٤٣٠ سنة ١٩٥٠ مدني مستأنف والحكم في موضوع الدعوى برفضها واحتياطيا بإعادة القضية إلى محكمة المنصورة الابتدائية للفصل فيها مجددا من دائرة استئنافية أخرى مع إلزام المطعون عليها في جميع الحالات بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٥١ أعلنت المطعون عليها بتقرير الطعن — وفي ٣ من أكتوبر سنة ١٩٥١ أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليها بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن . وفي ٢٥ منه أودعت المطعون عليها مذكرة بدفاعها طلبت فيها رفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات واتعاب المحاماة .

وفي ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعن بالمصروفات كما وضعت في نفس اليوم مذكرة تكميلية قررت في ختامها أنها تضع ماورد بالمذكرة تحت نظر المحكمة .

وبجلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطرفين والنيابة العامة على اجراء بمذكراتهم . والمحكمة أرجأت لإصدار الحكم إلى جلسة اليوم .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن وقائع الدعوى حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليها أجرت للطاعن ٣٤ فدان و ١٠ قراريط الموضحة بصحيفة افتتاح الدعوى الابتدائية لمدة سنة ابتداء من أكتوبر سنة ١٩٤٧ وذلك بعقد إيجار محرر في أول نوفمبر سنة ١٩٤٧ — وفي ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٠ أقامت عليه دعوى أمام محكمة شرين الجزئية طلبت فيها الحكم بصفة مستعجلة بتسكينها من تهيئة الأرض المؤجرة للزراعة الحديدية مع إلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل بلا كفالة وب نسخة الحكم الأصلية ثم أحيت الدعوى إلى محكمة بندر المنصورة لاختصاصها وأمامها عدات المطعون عليها دعواها إلى طلب الحكم بصفة مستعجلة بطرد الطاعن من الأطيان المؤجرة مستندة في طلب الطرد إلى أنها أُنذرت الطاعن في ٢١ مايو سنة ١٩٥٠ بعدم رغبتها في تجديد الإجارة . وبجلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة بندر المنصورة برفض الدفع بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة وباختصاصها وفي الموضوع بطرد الطاعن من الأطيان المؤجرة مع إلزامه بالمصاريف وبمبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة — مؤسسة حكها فيما يتعلق بالموضوع على صحة الإنذار المؤرخ في ٢١ مايو سنة ١٩٥٠ وعلى أن هذا الإنذار أعلن للطاعن قبل انقضاء الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ٥٦٣ من القانون المدني . فرفع الطاعن استئنافا عن الحكم أمام محكمة المنصورة الابتدائية قيد في جدولها برقم ٤٣٠ سنة ١٩٥٠ وحكمت فيه بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٥١ بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف مع إلزام

الطاعن بالمصروفات وبمبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة — مؤسسة حكمها على أسباب الحكم المستأنف وعلى أن مدى ما أمكنها استخلاصه من صحيفة الاستئناف الغامضة هو أن الطاعن يدفع ببطلان الإنذار الموجه اليه من المطعون عليها مدعيا أنه لم يستلم صورة منه وأن ما ورد في إعلان الإنذار من امتناعه عن الاستلام غير صحيح وأنه على كل حال لم يخطر به عملا بنص المادة ١٢ من قانون المرافعات ، وعلى أن هذا الادعاء مردود بأن المادة المشار إليها لا تستلزم الإخبار إذا كان الممتنع هو المطلوب إعلانه شخصيا ، وإنما توجبه في حالة امتناع وكيله أو خادمه أو من يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصهاره — فقرر الطاعن طعنه في الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن المطعون عليها دفعت في مذكرتها بعدم قبول الطعن لانتفاء مصلحة الطاعن فيه بمقولة إن سنة ١٩٥١ الزراعية قد انتهت وإنه قد بدأت سنة جديدة تكفي دعوى الطرد لتكون إخطارا جديدا بالنسبة إليها — وهذا الدفع مردود بأنه وقد قضى بطرد الطاعن من الأطنان المؤجرة عن سنة ١٩٥١ الزراعية وبإلزامه بمصروفات الدرجتين وبمقابل أتعاب المحاماة عنهما فإن مصلحته في الطعن في الحكم تكون قائمة .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إنه مبنى على سبب واحد حاصله خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون إذ اعتبر الإنذار الموجه إلى الطاعن صحيحا مع أن القانون يوجب على المحضر متى كان الأمر متعلقا بورقة من أوراق المحضرين يترتب عليها ميلاد حق أو سقوطه أن يثبت كل خطوات الإعلان بمحضر مستقل وإلا كان الإعلان باطلا — وأنه يبين من مراجعة ورقة إعلان الإنذار أنه — أى الطاعن — أعلن به مخاطبا مع محمود المنزلاوى شيخ القسم لامتناعه عن الاستلام .

ومن حيث إن الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بدفع مؤسس على عدم تحرير محضر مستقل يتضمن جميع خطوات المحضر الذى قام بالإعلان بل انحصر

دفاعه أمامها في إنكاره صحة ما ورد في ورقة إعلان الإنذار من امتناعه عن الاستلام وفي أن المحضر لم يقم بإخباره وفقا لنص المادة ١٢ من قانون المرافعات ومتى كان الأمر كذلك كان وجه الطعن سببا قانونيا جديدا يخالطه واقع مما لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض — أما ما ذهبت إليه النيابة في مذكرتها الأولى من أن سبب الطعن يدخل في عموم ما أبداه الطاعن أمام محكمة الاستئناف فإنه ينفى ما أورده الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص من أن وجه تمسك الطاعن ببطالان ورقة إعلان الإنذار كان مقصورا على أن المحضر لم يوجه إليه خطابا موصى عليه يخبره فيه بأن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة ولم يقدم الطاعن ما يثبت أنه تمسك لدى محكمة الموضوع بالوجه الذي أثاره في سبب طعنه .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين الحكم برفضه .

---



جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٣

(٨٠)

القضية رقم ١٩٦ سنة ٢٠ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلى وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عباد المستشارين .

إعلان . إعلان الشخص للنيابة . متى يصبح . وجوب قيام المعلن بالتحريات الدقيقة الكافية  
لتقصي عن إقامة المعلن اليه . لا يكفي ورود الورقة بدون إعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي .  
مثال .

إن إعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلا من إعلانها لشخص المراد إعلانه  
أو في محل إقامته إنما أجازته القانون على سبيل الاستثناء ولا يصبح اللجوء اليه  
إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة للتقصي عن محل إقامة المراد  
إعلانه فلا يكفي أن ترد الورقة بدون إعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي .  
وإذن فمتى كان يبين من الأوراق أن تقرير الطعن حرر بقلم كاتب المحكمة  
في يوم ٢٦ من يونيو وتبعاً لذلك يكون آخر ميعاد لإعلان هذا التقرير هو يوم  
١١ يوليو وأن الطاعنين طلبوا في بادئ الأمر إعلان التقرير للطعون عليهم في بلدة  
معينة ولما توجه المحضر لإعلانهم أجابه نائب العمدة بأنهم غير مقيمين في هذه  
البلدة وبأن العمدة الذي يتبعونه مقيم بدائرة بلدة أخرى وعلى أثر ذلك اكتفى  
الطاعنان بطلب إعلان المطعون عليهم للنيابة باعتبار أنهم غير معروف لهم محل إقامة  
في القطر المصري وتم الاعلان على هذه الصورة في ٥ من يوليو ولم يثبت الطاعنان  
أنهما حاولا قبل الاعلان للنيابة التحري عن محل إقامة المطعون عليهم من عمدتهم  
المقيم في البلدة المعينة في إجابة نائب عمدة البلدة الأولى ولم يقدم الطاعنان ما يدل  
على أنهما بذلا جهدا في سبيل الاهتداء إلى محل إقامة المذكورين، فإن إعلان

ورقة الطعن يكون قد وقع باطلا عملا بنص المواد ١١ و ١٤ و ٢٤ من قانون المرافعات والمحكمة أن تقضى بهذا البطلان من تلقاء نفسها في غيبة المطعون عليهم وفقا لنص المادة ٩٥ من قانون المرافعات وينبنى على بطلانه عدم قبول الطعن شكلا .

## الوقائع

في يوم ٢٦ من يونيه سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف الاسكندرية الصادر في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ٩٣ سنة ٥ ق تجارى وذلك بتقرير طلب فيه الطاعنان الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والقضاء أصليا بإلغاء الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية في ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٩ في القضية رقم ١٦١ سنة ١٩٤٧ تجارى كلى ورفض دعوى المطعون عليهم . واحتياطيا إحالة القضية على محكمة الاستئناف للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى . وإلزام المطعون عليهم في كلتا الحالتين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ٥ يوليه سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليهم بتقرير الطعن في نيابة دمنهور ، وفي ١٣ منه أودع الطاعنان أصل ورقة المطعون عليهم بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافضة بمستنداتهما ، ولم يقدم المطعون عليهم دفاعا .

وفي ١١ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها أصليا بعدم قبول الطعن شكلا وإلزام الطاعنين بالمصروفات . واحتياطيا في حالة قبوله شكلا بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة الاستئناف للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى وإلزام المطعون عليهم بالمصروفات .

وفي ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامى الطاعنين على ما جاء بمذكرته . والنيابة نزلت عن الدفع بعدم قبول الطعن إذا صح ما قاله محامى الحكومة ردا عليه . وصممت على ما جاء بمذكرتها في موضوع الطعن . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامي عن الطاعنين والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث أن واقعة الدعوى حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تتحصل في أنه بتاريخ ٩ من أبريل سنة ١٩٤٧ صدر قرار من اللجنة الجمركية في مدينة الإسكندرية بإدانة المطعون عليهم في تهمة تهريب مسندة إليهم وإلزامهم متضامنين بدفع غرامة مقدارها ١٥١ جنيا و ٤١٠ مليا مع مصادرة الجمال والمواد المضبوطة فرفع المطعون عليهم معارضة في هذا القرار أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية ، وبتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٤٩ حكمت محكمة الإسكندرية بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع ببطالان قرار اللجنة وباعتباره كأن لم يكن . فاستأنف الطاعنان هذا الحكم . وفي ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة استئناف الإسكندرية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعنان بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وأعلن تقرير الطعن إلى المطعون عليهم في ٥ يوليو سنة ١٩٥٠ لنيابة دمنهور الكلية على أساس أنه غير معلوم لهم محل إقامة في القطر المصري .

ومن حيث أن النيابة العامة طابت الحكم بعدم قبول الطعن شكلا لعدم إعلان المطعون عليهم بتقرير الطعن إعلانا صحيا ومؤسسة طلبها هذا على أن الطاعنين طلبا في بادئ الأمر إعلان التقرير للمطعون عليهم باعتبارهم من ناحية حوش عيسى مركز أبو المطامير ومن عربان القطيفة شياخة العمدة محمد لطيف فلما توجه المحضر في أول يوليو سنة ١٩٥٠ لإعلانهم أجابه نائب عمدة حوش عيسى بأن المطعون عليهم غير مقيمين بتلك الناحية وبأن العمدة محمد لطيف تابع لمركز الدلنجات ، فعمد الطاعنان إلى إعلان المطعون عليهم للنيابة دون محاولة إعلانهم حيث يقيم العمدة الذي قرر الطاعنان في طلب الاعلان أنهم يتبعونه وأنه كان لدى الطاعنين سعة من الوقت بين تاريخ الإجابة وبين آخر ميعاد للاعلان يستطيعان في خلالها الاعلان على الوجه السابق بيانه وأنه لم يقدم في الأوراق ما يدل على أن الطاعنين حاولا التحري عن محل إقامة المطعون عليهم فلم يوفقا .



وحيث إن هذا الدفع في محله - ذلك لأنه يبين من مراجعة الأوراق أن تقرير الطعن حرر بقلم كتاب هذه المحكمة في ٢٦ من يونيه سنة ١٩٥٠ وتبعاً لذلك يكون آخر ميعاد لإعلان تقرير الطعن هو يوم ١١ بوليه سنة ١٩٥٠ وأن الطاعنين طلبوا في بادئ الأمر إعلان التقرير للطعون عليهم بمحل الإقامة السابق الإشارة إليه فتوجه المحضر في أول يوليه سنة ١٩٥٠ لإعلانهم بمحل إقامتهم هذا وأجابه نائب العمدة بأنهم غير مقيمين بناحية حوش عيسى وبأن العمدة الذي يتبعوته مقيم بدائرة مركز الدلنجات وعلى أثر ذلك اكتفى الطاعنان بطلب إعلان المطعون عليهم لنيابة دمنهور الكلية باعتبار أنهم غير معروف لهم محل إقامة في القطر المصري وتم الإعلان على هذه الصورة في ٥ يوليه سنة ١٩٥٠ ولم يثبت الطاعنان أنهما حاولا قبل الإعلان للنيابة التحري عن محل إقامة المطعون عليهم من عمدتهم المفول في الإجابة السابقة بأنه تابع لمركز الدلنجات . ولم يقدم الطاعنان ما يدل على أنهما بذلا جهداً في سبيل الاهتداء إلى محل إقامة المذكورين .

ومن حيث أن إعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلاً من إعلانها لشخص المراد إعلانه أو في محل إقامته إنما أجازها القانون على سبيل الاستثناء ولا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعان بالتحريات الكافية الدقيقة للتقصي عن محل إقامة المراد إعلانه فلا يكفي أن ترد الورقة بدون إعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون إعلان ورقة الطعن باطلاً عملاً بنص المواد ١١ و ١٤ و ٢٤ من قانون المرافعات والمحكمة أن تقضى بهذا البطلان من تلقاء نفسها في غيبة المطعون عليهم وذلك وفقاً لنص المادة ٥٩ من قانون المرافعات ، وينبني على بطلانه عدم قبول الطعن شكلاً .

( ٨١ )

## القضية رقم ٣٠٩ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ احمد حطبي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل واحمد العروبي ومحمود عياد المستشارين

( أ ) شفعة . حكم . تسببه . قضاؤه بسقوط حق الشفيع في الشفعة لعدم اظهار رغبته فيها  
في ظرف ١٥ يوما من وقت علمه بالبيع لاعلى أساس مجرد علمه باسم المشتري  
وحده بل على ما استخلصه من علمه بكافة شروط البيع . تحصيله علم الشفيع بشروط  
البيع من ثبوت اطلاعه على عقد البيع . لا خطأ .

( ب ) شفعة . متى يتم البيع ؟ . من اتفاق العاقدين على أركانه . إثبات هذا الاتفاق  
في عقد يوصف بأنه عقد ابتدائي . لا ينفي تمام البيع . وجوب اظهار الرغبة في مدى  
١٥ يوما من وقت العلم به . المادة ١٩ من قانون الشفعة القديم .

١ - متى كان يبين من الحكم أنه لم يقض بسقوط حق الشفيع في الشفعة  
لابداء الرغبة بعد أكثر من خمسة عشر يوما من العلم باسم المشتري فقط بل بناء  
على ما حصله من علمه بشروط البيع كافة اعتمادا على شهادة شاهد الاثبات  
الذي قرر أن الشفيع اعترف أمامه في تاريخ سابق على إبداء الرغبة بأكثر من خمسة  
عشر يوما بأنه أطلع على عقد البيع ، فانه يكون في غير محله ما نعاه الشفيع على  
الحكم في هذا الخصوص . ولا يعاب على الحكم أنه اعتبر الاطلاع على عقد  
البيع دليلا على العلم الشامل بكافة شروطه .

٢ - ان المادة ١٩ من قانون الشفعة كانت تقضى بسقوط حق الشفيع  
إذا لم يظهر رغبته في الأخذ بالشفعة في ظرف خمسة عشر يوما من وقت علمه  
بالبيع ، والبيع يتم باتفاق المتعاقدين على أركانه ، وإثبات هذا الاتفاق في عقد  
يوصف بأنه عقد ابتدائي لا ينفي تمام البيع ووجوب ابداء الشفيع رغبته في ظرف  
خمسة عشر يوما من وقت علمه به . واذن فتى كانت محكمة الموضوع بما لها

من سلامة تقدير الواقع قد حققت دفاع الشفيح وانتهت بالاعتناع بأن البيع قد تم في تاريخ معين وعلم به الشفيح قبل ابداء رغبته في الأخذ بالشفعة بمدة تزيد على خمسة عشر يوما فلا معقب على هذا التقرير .

## الوقائع

في يوم ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر في ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ٦٨٢ سنة ٦٦ ق وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والقضاء أصليا بأحقية في أخذ أربعة أفدنة وقيراط. وأربعة أسهم المبينة بصحيفة الدعوى الابتدائية رقم ١١٤ سنة ١٩٤٩ كلى بنى سويف بالشفعة مقابل ٧٢٧ جنيها وما يظهر من الملحقات أو الثمن الحقيقي الذي يظهر وذلك طبقا لنص المادة ٢٩ من قانون انشاء محكمة النقض وطبقا لنص المادة ٤٤٥ من قانون المرافعات الجديد رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٧ واحتياطيا إحالة القضية على محكمة الاستئناف لفصل فيها مجددا من دائرة أخرى وإلزام المطعون عليهما الأول والثاني بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وفي ١١ و ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليهم بتقرير الطعن ، وفي ٢٥ منه أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليهم بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداته . ولم يقدم المطعون عليهم دفاعا . وفي ٥ من أبريل سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعن بالمصروفات . وفي ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بنحضر الجلسة حيث صمم محامي الطاعن والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتيهما . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .



## المحكمة

... بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامي عن الطاعن والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع الدعوى تتحصل في أن الطاعن رفع الدعوى أمام محكمة بنى سويف الابتدائية في ١٣ و ١٩ من فبراير سنة ١٩٤٩ طالبا الحكم بأحقية في أخذ الأطيان الميينة بالصحيفة بالشفعة وهى التى باعها المطعون عليهما الأخيران للمطعون عليهما الأول والثانى فدفعت المشتريان بسقوط حق الطاعن لأنه لم يبد رغبته في الأخذ بالشفعة في مدى خمسة عشر يوما من تاريخ علمه بالبيع فقضت المحكمة في ١٩٤٩/٤/٢ بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المشتريان أن الشفيع أبدى رغبته بعد أكثر من خمسة عشر يوما من تاريخ علمه بالبيع وبعد التحقيق قضت المحكمة بسقوط حق الطاعن لعدم إبداء رغبته في الميعاد اذ رأت أنه علم بالبيع في ١٠ من يناير سنة ١٩٤٩ وأنه لم يبد رغبته إلا في ١٣ و ١٩ فبراير سنة ١٩٤٩ فاستأنف الطاعن واستعرضت محكمة استئناف القاهرة في أسبابها أقوال الشهود الذين سمعوا أمام محكمة أول درجة استعراضا انتهت فيه الى تأييد الحكم بناء على ما ذكرته من أسباب وعلى ما لا يتعارض معها من أسباب حكم محكمة أول درجة فطعن الطاعن في الحكم الصادر من محكمة القاهرة في ١٩٥٠/٣/٢٨ بالنقض

وحيث أن السبب الأول من أسباب الطعن يقوم على وجهين الأول هو أن الطاعن تمسك بأن العلم المسقط لحق الشفعة يجب أن يكون محيطا بكافة شروط البيع ولا يكفى أن يكون ورادا على اسم المشتري فقط ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يلق بالا لذلك واعتمد في ثبوت علم الطاعن على شهادة الشاهد عبد الحكيم محمد صالح وهى شهادة ليس فيها ما يفيد علم الطاعن بكافة شروط البيع فضلا عن أنها شهادة ملفقة بدليل أن الشاهد أدلى بشهادته في ١٨ مايو سنة ١٩٤٩ مقررًا أنه يذكر واقعة حدثت في تاريخ معين بالذات وهو ١٠ يناير أى قبل أربعة شهور في حين أن هذه الواقعة لا تهمه في شيء ويؤكد عدم الثقة بشهادته هذه

صداقته للمشتريين . ويتحصل الوجه الثانى فى أن الحكم المطعون فيه أغفل أنه يجب أن يكون البيع أساس الشفعة بيعا نهائيا لا يبدأ ميعاد العلم المسقط لحق الشفعة إلا من تاريخ البيع النهائى لا من تاريخ البيع الابتدائى ولذا أخطأ الحكم اذ بنى على حساب مدة الخمسة عشر يوما من تاريخ العلم بالعقدين الابتدائيين . أما عطاء شراء أبو عليه فكان تاريخه ١٩٤٩/١/٢٥ فشطب هذا التاريخ ووضع له تاريخ آخر فى ١٩٤٩/١/٥ وهو عقد عرفى كتبت على ظاهره العبارة الآتية " ١٥ جنيه باقى طرفى أنا عليه مبهوب من مبلغ ١٥٠ جنيه العربون المدون بهذا العقد ومتعهد بسدادها فى ظرف عشرة أيام " وعقد مشتري رمضان عبد الله موضوع له تاريخ ١٩٤٩/١/٥ وعلى ظاهره العبارة الآتية " إقرار منى أنا رمضان عبد الله مرعى بأن مبلغ ١٥٠ جنيه الوارد بهذا العقد كعربون المسدد منه فعلا هو ١٢٠ جنيها الوارد بهذا العقد والباقى وقدره ثلاثون جنيها فقط أتعهد بسداده فى بحر شهرين من تاريخه . . " وقد تمسك الطاعن بأنه يتضح من هذين العقدين أن العربون لم يدفع فى التاريخ الموضوع للعقدين وإنما حصل الاتفاق على الثمن ومقدار ما يدفع عربونا وانصرف كل من المشتريين لإحضار العربون ولكنهما لم يتمكنوا من الحصول على العربون فعادا فى يوم ١٩٤٩/١/١٩ ودفع كل منهما ما تيسر له الحصول عليه وأشر على كل عقد بموعده دفع باقى العربون وأول تاريخ حدد لدفع الباقى هو ١٩٤٩/١/٢٩ والثانى يوم ١٩٤٩/٢/٢٩ — وعلى ذلك يكور القول بمحصول البيع فى ١٩٤٩/١/٥ فى غير محله .

وحيث إن هذا السبب بوجهيه مردود أولا — بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يقض باستتوط حق الطاعن فى الشفعة لإبداء الرغبة بعد أكثر من خمسة عشر يوما من العلم بالبيع بناء على ما ثبت له من علم الطاعن باسم المشتري فقط بل بناء على ما حصله من علم الطاعن بشروط البيع كافة اعتمادا على شهادة شاهد الإثبات عبد الحكيم محمد صالح الذى قرر أن الشفع ( الطاعن ) اعترف أمامه فى ١٠ يناير سنة ١٩٤٩ بأنه أطلع على عقد البيع ولا يعاب على الحكم أنه اعتبر الاطلاع على عقد البيع دليلا على العلم الشامل بكافة شروطه — ومردود ثانيا — بأن الجدل فى صدق الشاهد أو فى زاهته هو جدل موضوعى لا شأن

لمحكمة النقض به ، ومردود أخيراً بأن المادة ١٩ من قانون الشفعة كانت تقضى بسقوط حق الشفيع اذا لم يظهر رغبته في الأخذ بالشفعة في ظرف خمسة عشر يوماً من وقت علمه بالبيع ، والبيع يتم باتفاق المتعاقدين على أركانه . وإثبات هذا الاتفاق في عقد يوصف بأنه عقد ابتدائي لا ينفي تمام البيع ووجوب إبداء الشفيع رغبته في ظرف خمسة عشر يوماً من وقت علمه به . وقد حققت محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الواقع دفاع الطاعن وانتهت بالاعتناع بأن البيع تم في ٥ يناير سنة ١٩٤٩ ، فلا معقب على هذا التقرير .

ومن حيث إن السبب الآخر يتحصل في أن الحكم قد عاره بطلان جوهري إذ يبين من حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه ورد في أسبابه الجملة " اعترف المدعى عليه الأول ( رمضان عبد الله مرعي ) بحقيقة الشراء " وذلك في معرض بيان محصل شهادة شاهد الإثبات المذكور مما يوهم بأن هذه الجملة هي مما حوته الشهادة مع أن هذا القول لم يرد في شهادته بل ما ورد فيها هو عكس ذلك وقد تمسك الطاعن بذلك أمام محكمة الاستئناف في مذكرته المؤرخة في ١٩٥٠/١/٢ ولم تلق المحكمة بالا لدفاعه .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم الاستئنافي المطعون فيه لم يعتمد في قضائه على العبارة التي يشكو منها الطاعن إذ جاء سرده لشهادة الشاهد آنف الذكر خلوا منها .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه .



(٨٢)

## القضية رقم ٢ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومجا زكي شرف المستشارين .

نقض . طعن . إعلان الطعن . وجوب قيام المحضر بأثبات الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إلى شيخ البلدة . اكتفائه بأثبات أن المعلن إليه لا يعرف له محل إقامة . بطلان الإعلان . عدم قبول الطعن شكلا لعدم إعلانه في الميعاد . المادتان ١٢ ، ٣١ مرافعات .

لما كانت المادة ٣١ من قانون المرافعات توجب على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن على أن يكون هذا الإعلان بورقة من أوراق المحضرين وبالأوضاع العادية وكانت المادة ١٢ مرافعات توجب على المحضر قبل أن يسلم الإعلان إلى شيخ البلد أن يكون قد توجه إلى محل إقامة المطلوب لإعلانه وتحقيق من غيابه هو ومن عساه يكون مقيما معه ، وكان المحضر قد اكتفى بأن أثبت في أصل الإعلان وصورته أن المطعون عليه لا يعرف له محل إقامة ولم ينتقل إلى منزله ولم يثبت في محضره باقي الخطوات التي أوجبها قانون المرافعات في المادة ١٢ المشار إليها ، فإن هذا الإعلان يكون باطلا وبالتالي يكون الطعن غير مقبولا شكلا لعدم إعلانه في الميعاد وفقا للمادة ٣١ — مرافعات .

## الوقائع

في يوم ٣ من يناير سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض في حكم محكمة الجيزة الابتدائية بهيئة استئنافية الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ١٧٩٠ سنة ١٩٤٨ الجيزة وذلك بتقرير طلبت فيه الطاعنة الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والقضاء أصليا برفض الاستئناف

المرفوع عن حكم محكمة امبابه الجزئية في القضية رقم ١٧٩١ سنة ١٩٤٧ القاضي  
يرد وبطلان السند اؤرخ في ١٩٤٦/١٢/٥ بالنسبة للرقم ٤ وعبارة أربعة آلاف  
واحتياطيا إحالة القضية على محكمة الحيزة الابتدائية بهيئة استئنافية للفصل فيها  
مجددا من دائرة أخرى وإلزام المطعون عليه في كلتا الحالتين بالمصروفات ومقابل  
أتعاب المحاماه

وفي ١٦ و ١٨ من يناير سنة ١٩٥١ أعلن لمطعون عليه بتقرير الطعن بنيابة  
عابدين . وفي ٢٣ منه أودعت الطاعنة أصل ورقة إعلان المطعون عليه بالطعن  
وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة  
بمستنداتها . وفي ٣٠ منه أودع المطعون عليه مذكرة بدفاعه طلب فيها أصليا الحكم  
ببطلان إعلان تقرير الطعن و بالتالي بطلان الطعن نفسه . واحتياطيا برفضه  
وإلزام الطاعنة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه . وفي ١٤ من فبراير سنة  
١٩٥١ أودع الطاعن مذكرة بالرد .

وفي ٢٨ من يونيو سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها  
ببطلان الطعن وإلزام الطاعنة بالمصروفات .

وفي ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ سمعت لدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة  
حيث صمم محاميا الطرفين والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم . والمحكمة أرجأت  
إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة  
المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن المطعون عليه دفع بعدم قبول الطعن شكلا لأن المحضر اكتفى  
بأن أثبت في محضر إعلانه أنه خاطب شيخ البلد بناحية برطس مركز امبابه فقرر  
أن المطلوب إعلانه مسجون ولا يعلم في أى سجن هو فأعلته الطاعنة بنيابة عابدين

مع أنه مقيم ببلدة برطس مع زوجته وولده وأخيه ولم يبين المحضر في أصل الإعلان أنه انتقل إلى موطنه وأنه اتخذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٢ مرافعات وعلى ذلك يكون الاعلان باطلا الأمر الذي يترتب عليه بطلان الطعن .

ومن حيث إن هذا الدفع في محله إذ توجب المادة ٤٣١ مرافعات على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم في الخمسة عشر يوما التالية — لتقرير الطعن على أن يكون هذا الاعلان بورقة من أوراق المحضرين وبالأوضاع العادية ، ولما كانت المادة ١٢ مرافعات توجب على المحضر قبل أن يسلم الاعلان إلى شيخ البلد أن يكون قد توجه إلى محل إقامة المطلوب لإعلانه وتحقيق من خيا به هو ومن عساه يكون مقبلا معه فاذا هو اكتفى بأن أثبت في أصل الإعلان وصورته أن المراد إعلانه لا يعرف له محل إقامة ولم ينتقل إلى منزله ولم يثبت في محضره باقي الخطوات التي أوجبها القانون في المادة ١٢ مرافعات فإن الاعلان يكون باطلا وبالتالي يكون الطعن غير مقبول شكلا لأنه لم يعان في الميعاد وفقا للمادة ٤٣١ مرافعات .



(٨٣)

القضية رقم ١١ سنة ٢١ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمد عياد المستشارين .

(١) وصية . بيع . بيع لوارث يستر تبرعا مضافا إلى ما بعد الموت هذا التصرف يعتبر وصية لا تنفذ  
في حق الوارث الآخر إلا إذا أجازها وفقا للقانون الذي كان يحكمها . منازعة هذا الوارث  
الآخر في بعض المقارنات التي شملها التصرف . عدم نفاذ التصرف بالنسبة لهذه العقارات  
وبقائه صحيحا فيما لم يطعن عليه فيه .

(ب) وصية . إثبات . بيع لوارث يتضمن تصرفا مضافا إلى ما بعد الموت قصد به الاحتيال  
على أحكام الإرث المقررة شرعا والإضرار بحق وارث آخر . لهذا الوارث أن يثبت  
بكافة طرق الإثبات أن التصرف يتضمن تبرعا مضافا إلى ما بعد الموت وأنه وصية لا تنفذ  
في حقه إلا بالاجازة .

١ - إذا كان قد بان للحكمة للأسباب التي أوردتها والتي تؤدي إلى مارتبة  
عليها أن العقد المختلّف على تكيفه بين طرفي الخصومة وإن كان في ظاهره عقد بيع  
منجز إلا أنه في حقيقته يستر تبرعا مضافا إلى ما بعد الموت ، فهو وصية لا تنفذ  
في حق المطعون عليها الوارثة بالنسبة لنصيبها في الميراث إلا إذا أجازتها وفقا  
للقانون الذي كان يحكمها ، وكانت المطعون عليها قد قصرت نزاعها على زعمها  
الشرعي في المنازل الواردة بعقد البيع ، فإن الوصية لا تعتبر نافذة بالنسبة إلى هذا  
النصيب ، ويبقى العقد صحيحا فيما لم يطعن عليه فيه ويكون ما أورده الحكم  
في هذا الخصوص لا خطأ فيه ولا يناقض . اقرره من أن العقد صدر صحيحا  
متوقفا على الاجازة ، كما لا يكون للطاعن مصلحة في النعي على الحكم بأنه لم يقض  
للمطعون عليها بطلب بطلان عقد البيع موضوع النزاع متى كان هو قد نازعها  
في هذا الطلب متمسكا بصحة العقد .

٢ — إذا كان البيع الصادر من المورث لأحد الورثة يمس حق وارث آخر في التركة، وقصد به الاحتيال على أحكام الإرث المقررة شرعاً، كان لهذا الأخير أن يطعن في هذا التصرف، وأن يثبت بكافة طرق الإثبات القانونية أن عقد البيع في حقيقته يستتر تبرعاً مضافاً إلى ما بعد الموت فهو وصية لا تنفذ في حقه متى كان هو لم يجرها. وإذن فمضى كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من ظروف الدعوى ومن الأدلة والقرائن التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها أن نية الطرفين قد انصرفت إلى الوصية لا إلى البيع المنجز فإنه إذ قضى للطعون عليها بنصيبها الشرعي في العفارات موضوع التراجع لا يكون قد خالف القانون .

### الوقائع

في يوم ١٤ من يناير سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض في حكم محكمة المنيا الابتدائية بهيئة استئنافية الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ٢٤٩ سنة ١٩٤٩ وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والقضاء بتأييد الحكم الابتدائي رقم ١٥٣٥ سنة ١٩٤٨ مدني أبو قرقاص القاضي برفض دعوى المطعون عليها وإلزامها بجميع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ١٦ من يناير سنة ١٩٥١ أعلنت المطعون عليها بتقرير الطعن، وفي ٢٩ منه أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليها بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن . وفي ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥١ أودعت المطعون عليها مذكرة بدفاعها طلبت فيها رفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ٦ من يولييه سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً وإلزام الطاعن بالمصروفات .

وفي ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بحضور الجلسة حيث صمما محاميا الطرفين والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جاسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .  
من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكائية .

من حيث إن واقعة الدعوى — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها أقامت على الطاعن الدعوى رقم ١٥٣٥ سنة ١٩٤٨ أبوقرقاص . وقالت شرحا لها إن والدهما غالى عبد الملاك ترك الأطنان والمنازل المبيعة بصحيفتها ، وأن المدعى عليه (الطاعن) يتمسك بعقد بيع مسجل في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٣٧ صادر له من والده ، وأن عقد البيع المذكور ينفي وصية لأن نية المتعاقدين لم تنصرف إلى نقل الملكية في الحال ، بل كان المقصود منه إضافة التملك إلى ما بعد الموت بدليل أن الورث استمر واضعا يده على الأعيان المبيعة حتى وفاته سنة ١٩٣٨ وأنها بعد وفاة والدهما كانت تنتفع بنصيبها في هذه العقارات حتى نازعها الطاعن أخيرا في ملكيتها ، ولأن الثمن الوارد بعقد البيع صوري ، وطلبت الحكم بتثبيت ملكيتها إلى ٦٩ مترا و ٩٠ سم مشاعا في المنازل الموضحة بصحيفة الدعوى ، وكف منازعة الطاعن لها فيها وتسليمها إليها وبطلان عقد البيع الصادر من والدهما إلى الطاعن ، محذرة بجهة المطالبة بما يخصها في الأطنان . ندفع الطاعن الدعوى بأن عقد البيع الصادر له من والده هو عقد بيع منجز ، وأن والديه والمطعون عليها إنما استمروا ينتفعون بالعقارات المبيعة إليه بسبب صلة الرحم بينهم . وفي ٢٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة تمهيدا بحالة الدعوى على التحقيق لثبوت المطعون عليها أنه لم يقصد من عقد البيع تملك الطاعن المنازل الواردة به تمايكا منجزا ، بل كان القصد الحقيقي منه هو إضافة التملك إلى ما بعد الموت باعتباره وصية ، مع التصريح للطاعن بالنفي . وفي ١٦ من أبريل سنة ١٩٤٩ قضت برفض الدعوى . فاستأنفت المطعون عليها هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٢٤٩ سنة ١٩٤٩ المنيا الابتدائية ، وفي ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ قضت بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع



بالغاء الحكم المستأنف وتثبيت ملكية المطعون عليها إلى ٦٩ متر و ٩ س مشاعا في المنازل الميينة بصحيفة الدعوى ، وكف منازعة الطاعن لها فيها ، وتسليمها إليها ، ومحو التسجيلات الموقعة عليها بموجب العقد الصادر للطاعن والمسجل في ١٤/٩/١٩٣٧ برقم ٢٤٩٦ . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يتحصل السبب الأول في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان ، لأنه قضى بتثبيت ملكية المطعون عليها إلى ٦٩ متر و ٩ س ، في حين أنه قضى في الوقت نفسه برفض طلب بطلان عقد البيع الصادر للطاعن في سنة ١٩٣٧ والمسجل برقم ٢٤٩٦ استنادا إلى أنه صدر صحيحا متوقفا على إجازة المطعون عليها ، وفي هذا الذي قرره الحكم تناقض يبطله .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن ما قرره الحكم من أن المورث أراد أن يهب العقار الوارد بعقد البيع إلى الطاعن دون أن يجعل هبته منجزة ، وأنها لذلك تكون وصية مضافة إلى ما بعد الموت لا تصح إلا إذا أجازتها المطعون عليها ، لا خطأ فيه ولا يناقض ما أورده من أن العقد قد صدر صحيحا متوقفا على هذه الإجازة ، ذلك أنه متى كان قد بان للحكمة للأسباب التي أوردتها والتي تؤدي إلى مارتبته عليها أن العقد المختلف على تكييفه بين طرفي الخصومة وإن كان في ظاهره عقد بيع منجز إلا أنه في حقيقته يستتر تبرعا مضافا إلى ما بعد الموت ، فهو وصية لا تنفذ في حق الوارث المطعون عليها بالنسبة انصيبها في الميراث إلا إذا أجازتها وفقا للقانون الذي كان يحكمها ، وكانت المطعون عليها قد قصرت نزاعها على انصيبها الشرعي في المنازل الواردة بعقد البيع ، فإن الوصية لا تعتبر نافذة بالنسبة إلى هذا النصيب ، ويبقى العقد صحيحا فيما لم يطعن عليه فيه . على أنه لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم بأنه لم يقض للمطعون عليها بطلب بطلان عقد البيع موضوع النزاع متى كان هو قد تازع المطعون عليها في هذا الطلب متمسكا بصحة هذا العقد .

ومن حيث أن السببين الثاني والثالث يتحصلان في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحة العقد موضوع النزاع ، وقرر أن المقصود به هو الوصية استنادا

إلى أن الطاعن لم يضع يده على العقار الوارد به ولم يدفع له ثمنه ، وإلى أن المورث أراد أن يهب الطاعن هذا العقار دون أن يجهل هبته منجزة ، وأن عدم إنجازها يجعلها وصية مضافة إلى بعد الموت ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون من وجهين : الأول لأن انتقال الملكية في العقار يتم بمجرد تسجيل العقد وفقا للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ، ولأن المطعون عليها لم تدع أنها تملك العقار بطريق وضع اليد المكسب للملك . والوجه الثاني لأن تيجز الهبة في العقار لا يكون بالتسليم كما هو في المنقول ، وإنما يكون بتسجيل العقد سواء كان رسميا أو كان عرفيا في صورة عقد آخر سائر للهبة ، ولأن الهبة التي تتم في صورة عقد آخر تكون صحيحة وفقا للمادتين ٤٨ مدني قديم و ٤٨٨ مدني جديد . وأما قول الحكم بأن المورث لم يكن يقصد حرمان ابنته المطعون عليها من ريع نصيبها بعد وفاته ، فإنه خارج عن موضوع صحة أو بطلان العقد ، كما أنه لا سند لما قرره الحكم من أن المورث أخذ على الطاعن موثقا بأن يعطى أخته المطعون عليها ريع ما يخصها في التركة . ويتحصل السبب الرابع في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بإحالة الدعوى على التحقيق في خصوص عقد معترف بصدوره ممن صدر منه ، فضلا عن أن التحقيق لا يؤدي إلى النتيجة التي استخلصتها المحكمة من شهادة الشهود .

ومن حيث إن المعنى على الحكم في هذه الأسباب مردود أولا بأن الحكم إذا اعتبر أن العقد الذي أفرغ في صيغة عقد بيع إنما يستر تبرعا مضافا إلى بعد الموت فهو في حقيقة وصية أسس قضاءه على أن مدلول العقد الظاهر لا يمنع الوارثة ( المطعون عليها ) من أن تطعن في صحة البيع الصادر من مورثها إلى أخيها ( الطاعن ) وأن العبرة في تكييف العقد هي بحقيقته ، وعلى أن الطاعن قد سلم عند مناقشته أمام محكمة أول درجة بأن المورث ظل واجبا يده على المنازل موضوع النزاع حتى وفاته ، وعلى أنه قد تبين من أقوال شهود المطعون عليها أن المورث لم يقصد بتصرفه إلى ابنه الطاعن أن يحرم ابنته المطعون عليها من نصيبها في تركته بعد وفاته ، وأنه لهذا السبب أخذ على ابنه موثقا بأن يدفع

اليها ريع ما ينقصها في تركته ، وعلى أن الطاعن سلم أيضا في إندارين صادرين منه بأن المطعون عليها وضعت يدها بعد وفاة مورثها على هذه المنازل وعلى ثلاثة قراريط من الأطياف ، وعلى أن الطاعن وهو موظف وله أولاد كثيرون لم يكن راتبه يزيد باعترافه أمام محكمة أول درجة على ١٦,٥ جنيها وأن حالته المالية كانت في سنة ١٩٣٧ وقت تحرير العقد أقل من ذلك فليس في مكنته أن يدفع ثمن العقار الوارد بعقد البيع ، وخلصت من ذلك إلى أن المورث أراد أن يهبه هذا العقار دون أن يجعل هبته منجزة ، وأن عدم إنجازها يجعلها وصية مضافة إلى بعد الموت ، فهي لا تنفذ في حق المطعون عليها إلا إذا أجازتها . وهذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه ذلك لأنه متى كان التصرف الصادر من المورث لأحد الورثة يمس حق وارث آخر في التركة ، وقد قصد به التحايل على أحكام الارث المقررة شرعا ، كان لهذا الأخير أن يطعن في هذا التصرف ، وأن يثبت بكافة طرق الإثبات القانونية أن عقد البيع في حقيقته يستر تبرعا مضافا إلى بعد الموت فهي وصية لا تنفذ في حقه متى كان هو لم يجزها ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من ظروف الدعوى ومن الأدلة والقرائن التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها أن نية الطرفين قد انصرفت إلى الوصية لا إلى البيع المنجز فانه لا يكون قد خالف القانون إذ قضى للمطعون عليها بنصيبها الشرعي في العقارات موضوع للنزاع . ومردود ثانيا بأن ما أورده المحكمة من أن وضع اليد هو المظهر الفعلي الناقل للملك ، لم يكن في صدد تقرير أن المطعون عليها قد استندت في إثبات ملكيتها إلى وضع يدها على هذا العقار ، وإنما كان تعبرا منها غير دقيق قصدت به كإيدين من سياق الأسباب أن تستمد من وضع المطعون عليها يدها على ما ينقصها في الميراث بعد وفاة مورث الطرفين قرينة مضافة إلى القرائن والأدلة الأخرى التي أوردتها لتستدل بها على أن



عقد البيع يستر تبرعا مضافا إلى ما بعد الموت . وأما القول بأن لاسندا أورد  
الحكم من أن المورث أخذ على الطاعن موثقا بأن يعطى أخته المطعون عليها ريع  
ما يخصها في التركة ، فإنه يبين من الحكم أنه استند في ذلك إلى ما قرره الشاهدان  
المذكوران . فيه واللذان أورد الحكم محصل أقوالهما ، ولم يقدم الطاعن ما ينفي به  
صحة ما أثبتته الحكم في هذا الخصوص ، ومردود أخيرا بأن ما يتعاه الطاعن  
على الحكم في السبب الثالث لا يعدو أن يكون ترديدا لما ورد بالسببين الأول  
والثاني ، وقد سلف الرد عليهما .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الطعن بجميع أسبابه على غير أساس ومن ثم  
يتعين رفضه .

( ٨٤ )

## القضية رقم ٢٥٦ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة - حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأمانة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل واحد العروسي ومحمود عياد المستشارين .

( أ ) : ضرائب . حكم . تسببه . تقريره أن القيد بدفاتر الممول غير مستظم وغير مؤيد بالمستندات  
في ذلك ما يكفي لإطراحها وتبرير الأخذ بالتقدير الجزائي . جواز الاسترشاد بهذه  
الدفاتر كعنصر من عناصر التقدير .

( ب ) : حكم . تسببه . تأسيسه على المعلومات المستقاة من الخبرة بالشئون العامة المفروض  
إلزام الكافة بها . النعي عليه بأنه مؤسس على معلومات القاضي الشخصية . في غير محله .  
مثال في قضية ضرائب .

١ - متى كان يبين من وصف الحكم لدفاتر الممول أن القيد بها غير مستظم وغير  
مؤيد بالمستندات فيكون ما ذكره كاف لإطراحها وتبرير الأخذ بالتقدير الجزائي  
وإن كان ذلك غير مانع من الاسترشاد بها كعنصر من العناصر التي تؤدي إلى  
الوصول إلى هذا التقدير .

٢ - متى كانت المحكمة إذ أخذت بتقدير اللجنة لأرباح الطاعن قد قررت  
أن تجارة الحديد الحردة كانت رائجة طوال سني النزاع ذلك أنه في الفترة الأولى  
منه عندما انعدم استيراد الحديد الجديد من الخارج حل محله الحديد الحردة  
في التعامل وحقق المتعاملون فيه أرباحا كبيرة ، وفي الفترة الأخيرة عندما باعت  
جيوش الحلفاء الموجود لديها من الحديد نشطت سوق الحديد الحردة نشاطا  
كبيرا لا بد وأن الطاعن استفاد منه ، فإن ما ذكرته المحكمة في هذا الخصوص  
ليس من قبيل المعلومات الشخصية المخطور على القاضي أن يبنى حكمه عليها بل  
هي معلومات مستقاة من الخبرة بالشئون العامة المفروض إلزام الكافة بها .

## الوقائع

وفي يوم ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر في ١١ من أبريل سنة ١٩٥١ في الاستئناف رقم ٣٣٤ سنة ٦٧ ق تجاري وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتقضى الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة استئناف القاهرة للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى وإلزام المطعون عليها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ٢٧ من يونيه سنة ١٩٥١ أعلنت المطعون عليها بتقرير الطعن ، وفي ١٤ من يولييه سنة ١٩٥١ أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليها بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن . وفي ٤ من أغسطس سنة ١٩٥١ أودعت المطعون عليها مذكرة بدفاعها حشوة بمسنداتها طلبت فيها رفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ١٣ من يولييه سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعن بالمصروفات .

وفي ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطرفين والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .

نحن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع كما بين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن يتجر في الحديد الخردة بالحل رقم ١٢ شارع حمام الجمعة



وقد قدم إقرارات بأرباحه من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٦ لم تأخذ بها مأمورية الضرائب وبعد أن ناقشته فيها قدرت أرباحه في سنوات النزاع تقديرا لم يقبله فأحيل الخلاف على لجنة التقدير فأصدرت قرارا بتقدير أرباحه عن السنوات السالفة الذكر بالمبالغ الآتية : ٢٧٣ و ٢٩٦ و ٣٣٣ و ٤٧٢ و ٦٧٩ و ٩٩٨ و ٩٨٤ و ٩٠٠ جنيتها على التعاقب فعارض الممول في قرار اللجنة بالدعوى رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٤٨ تجارى كلى مصر . وفى ١١ من مايو سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية بتأييد قرار اللجنة . فاستأنف الطاعن وقيد استئنافه برقم ٣٣٤ تجارى سنة ٦١ ق القاهرة . وفى ١١ من أبريل سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

وحيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل أولهما فى أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون من وجهين : الأول إذ لم يأخذ بدفاتر الطاعن دون بيان السبب فى إهدار حجتها واعتمد تقدير اللجنة الجزافى مع أن الطاعن يمسك حسابات منتظمة ابتداء من سنة ١٩٤٤ ويجب وفقا للسادة ٤٧ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ أن تفرض الضريبة على الأرباح الحقيقية من واقع هذه الحسابات . والوجه الثانى إذ استبعد الحكم أجور العتالين والخفير من بند المصروفات الإدارية بمقولة أنها تدخل ضمن مصروفات التشغيل مع أن التطبيق الصحيح للقانون يقتضى اعتبار العتالين والخفير من مستخدمى المحل ووجوب احتساب أجورهم ضمن المصاريف العامة .

ومن حيث إن هذا السبب بوجهيه مردود أولا بما جاء فى الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه خاصة بالدفاتر من أنه : " فيما يختص بالفترة بين أول يناير سنة ١٩٣٩ وآخر ديسمبر سنة ١٩٤٣ لم يكن الممول يمسك حسابات إطلاقا واعتبارا من أول يناير سنة ١٩٤٤ بدأ الممول فى إمساك حسابات شبه نظامية والدفاتر التى كان يستعملها خلال تلك الفترة كانت عبارة عن أجنيدات يقيدها الممول جميع عملياته ودفتر أستاذ ، وفيما يتعلق بالمشتريات وجدت المأمورية أن الممول لا يحتفظ بفواتيرها فى الفترة بين أول يناير سنة ١٩٣٩

وآخر ديسمبر سنة ١٩٤٣ نظرا لعدم تعامله مع الجيش البريطاني وعدم إمساكه حسابات في هذه المدة . أما في الفترة بين أول يناير سنة ١٩٤٤ وآخر ديسمبر سنة ١٩٤٦ فكان الممول يحتفظ بقواتير مشترياته من المزايدات وبعض فواتير مشترياته من الأفراد وفيما يتعلق بالمبيعات وجدت المأمورية أنها غير مؤيدة بمستندات إطلافاً فسر الممول ذلك بأنه يتعامل مع فئة من الجمهور لا تعرف القراءة والكتابة . وفيما يتعلق بالمصروفات وجدت المأمورية أن الممول لا يحتفظ بمستندات المصروفات فيما عدا الإيجار وتفتيش الرخصة والغرفة التجارية كما أن أجور العمال لا تدفع لهم من واقع سراكي ولهذا الأسباب أخضعت المأمورية أرباح الممول للتقدير الجزائي مسترشدة في ذلك بما جاء في دفاتره عن الفترة التي يحتفظ فيها بدفاتره . ومن هذا يبين أن ما ذكره الحكم في وصف الدفاتر كاف لإطراحها وتبرير الأخذ بالتقدير الجزائي وإن كان ذلك غير مانع من الاسترشاد بها كمصدر من العناصر التي تؤدي إلى الوصول إلى هذا التقدير . ومردود ثانياً بأن الطاعن لم يبين وجه الخطأ في القانون في اعتبار أجور العتالين والخفير ضمن المصروفات العامة . ويبين من قرار اللجنة أن هذه الأجور تدخل ضمن المصاريف اللازمة للتجارة لأن عمل هؤلاء العمال لا يمكن اعتباره عملاً إدارياً وإنما طبيعته هو فرز ونقل البضائع وحراستها ، وقد أخذ الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بهذا النظر . وهو تقدير موضوعي لا رقابة فيه لهذه المحكمة على الحكم متى كان قائماً على أسباب مسوغة كما هو الحال في الدعوى .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم شابه القصور إذ لم يعن بتحقيق ما دفع به الطاعن من أن تجار الحديد الحردة عانوا الكساد منذ سنة ١٩٣٦ وانحصر عملهم في تصدير الحديد للخارج لإعادة صهره ثم صدرت الأوامر بمنع التصدير فعانى تجار هذا الصنف كثيراً من الضيق في أرزاقهم . مع أنه طاب ندب خبير والاطلاع على سجلات وزارة التجارة ولم تلق المحكمة بالآلة إلى هذا الطاب ، واستند الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه في عدم الأخذ بهذا الدفاع إلى أن " اعتراض الطاعن في هذا الخصوص لا محل له لأن تجارة الحديد الحردة كانت رائجة طوال سني النزاع ففي الفترة الأولى منه عندما

انعدم استيراد الحديد من الخارج حل محله الحديد الخردة في التعامل وحقق المتعاملون فيه أرباحا كبيرة وفي الفترة الأخيرة عندما باعت جيوش الحلفاء الموجود لديها من الحديد نشطت سوق الحديد الخردة نشاطا كبيرا لا بد وأن الطاعن استفاد منه " وهذا الذي ذكره الحكم لا أصل له في أوراق الدعوى وهو مبني على معلومات شخصية لا تصلح أساسا للحكم ولو أن المحكمة عنيت بتحقيق دفاع الطاعن لبان لها صدقه ولتغير وجه الرأى فى الدعوى .

ومن حيث إن هذا السبب مردود أولا بأنه يبين من الحكم الابتدائى أنه إذ أخذ بتقدير اللجنة أرقام قضائه على : " أنه فيما يختص برقم المبيعات الذى قدرته اللجنة تحكيا لكل سنة من سنوات النزاع فإن المحكمة ترى أنه يتناسب مع ما يتبين من الأوراق من مدى نشاط الطاعن وقد استرشدت اللجنة والمأمورية بما ظهر فى دفاتر الطاعن من أن مبيعاته سنة ١٩٤٤ بلغت ٣٠٠٣ جنيها وترى المحكمة أن اعتراض الطاعن فى هذا الخصوص لا محل له لأن تجارة الحديد الخردة كانت رائجة طوال سنى النزاع ففى الفترة الأولى منه عندما انعدم استيراد الحديد الجديد من الخارج حل محله الحديد الخردة فى التعامل وحقق المتعاملون فيه أرباحا كبيرة . وفى الفترة الأخيرة عندما باعت جيوش الحلفاء الموجود لديها من الحديد نشطت سوق الحديد الخردة نشاطا كبيرا لا بد وأن الطاعن استفاد منه . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن أقوال الطاعن تضاربت فى هذا الخصوص فيما يختص بالسنوات ١٩٣٩ — ١٩٤٣ فبعد أن أظهرت إقراراته خسارة فى معظم تلك السنوات وهو أمر بعيد التصور تراه يعود ويقرر أمام لجنة التقدير أن متوسط مبيعاته السنوية فى تلك السنوات هو ٧٠٠ جنيها — كل هذا من شأنه أن يدعو للتشكك فى أقوال الطاعن وعدم التعويل عليها ... وبما أنه فيما يختص بنسب مجمل الربح التى طبقها اللجنة فإن المحكمة ترى أنها نسب معقولة وليس مبالغا فيها ولذا ترى اعتمادها وخاصة لأن دفاتر الطاعن أظهرت نسب مجمل ربح قدرها ١٧ ٪ فى سنة ١٩٤٤ و ٢٦ ٪ فى سنة ١٩٤٥ و ٣٣ ٪ فى سنة ١٩٤٦ ولم تخرج اللجنة عن هذه النسب كثيرا بل استرشدت بها ... وبما أنه فيما يختص بالمصروفات فإن المحكمة ترى أن اعتراض الطاعن



عليها في غير محله وذلك لأنها أخذت من واقع إقراراته عن سنتي ١٩٣٩ و ١٩٤٦ وأخذت باقي السنوات بحيث تتمشي معها " . ومردود ثانيا بأن ماذكرته المحكمة مما ينعاه عليها الطاعن في هذا السبب ليس من قبيل المعلومات الشخصية المحظور على القاضي أن يبنى حكمه عليها بل هي معلومات مستقاة من الخبرة بالشئون العامة المفروض إلمام الكافة بها ، وإيس في هذا ما يؤخذ على الحكم . وقد كان بحسب المحكمة أن تأخذ بقرار اللجنة لأسبابه ما دام أن الطاعن لم يقدم الدليل على صحة اعتراضاته إذ هو الذي يقع عليه عبء إثبات ما يخالفه وفقا للمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ ( قبل تعديلها بالقانون رقم ١٧٤ في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ ) ومردود أخيرا بأن لاوجه للنعي على المحكمة بأنها لم ترندب خبر في الدعوى ما دام أنها بعد أن بسطت أوجه اعتراضات الطاعن على تقدير اللجنة ردت عليها ردا كافيا ولم تر حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء كما أشار إلى ذلك الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

( ٨٥ )

### القضية رقم ٣٥٧ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت  
ومجد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومجد زكي شرف المستشارين .

شفعة . حكم . تسببه . تقريره أن التصرف الصادر إلى المشتري لا تجوز فيه الشفعة لأنه يقع  
ذو طابع خاص روعي فيه إثارة المتصرف إليه بالأولوية في الشراء لاعتبارات منها ما يتعلق بشخصه  
لقيامه بإصلاح الأرض المتصرف له فيها ومنها ما يتعلق بمصالح اجتماعية واقتصادية ترمي إلى رفع  
مستوى صغار الزراع . لا مخالفة فيما قرره هذا الحكم للقانون .

متى كان الحكم اذ قضى برفض دعوى الشفعة أقام قضاءه على أن التصرف  
الصادر من المطعون عليها الأولى إلى المطعون عليه الثاني ليس بيعا تجوز فيه  
الشفعة وإنما هو تصرف ذو طابع خاص روعي فيه إثارة المتصرف إليه  
بالأولوية في شراء الأقطان المبيعة موضوع طلب الشفعة لاعتبارات متعلقة  
بما يتعلق بشخص المتصرف إليه لقيامه بإصلاح الأرض المتصرف له فيها ومنها  
ما يتعلق بمصالح اجتماعية واقتصادية ترمي إلى رفع مستوى صغار المزارعين  
وتوفير أسباب العيش لهم والتشجيع على إصلاح الأراضي البور — فضلا عن أنه  
التمن المسمى بالعقد لا يمثل حقيقة قيمة العين المبيعة وقت البيع ، فإن هذا  
الحكم لا يكون قد خالف القانون ، ذلك بأن القضاء بالشفعة في مثل هذه الحالة  
يتنافى مع طبيعة العقد وفيه تفويت للأغراض المنشودة منه .

### الوقائع

في يوم ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض في حكم محكمة المتصرف  
الأبتدائية بهيئة استئنافية الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٥١ في الاستئناف  
رقم ٧٦ سنة ١٩٥١ جدول خاص وذلك بتقرير طلب فيه الطاعنون الحكم بقبول  
الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والقضاء أصليا بطلبات  
الطاعنين في دعوى الشفعة — واحتياطيا إحالة القضية على محكمة المتصرف

الابتدائية بهيئة استئنافية للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى وإلزام المطعون عليهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ٢٨ من أغسطس و ٢ من سبتمبر سنة ١٩٥١ أعلن المطعون عليهما بتقرير الطعن ، وفي ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥١ أودع الطاعنون أصل ورقة إعلان المطعون عليهما بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافضة بمستنداتهم . وفي ٣٠ منه أودع المطعون عليه الثاني مذكرة بدفاعة مشفوعة بمستنداته طلب فيها رفض الطعن وإلزام الطاعنين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وفي ٤ من أكتوبر سنة ١٩٥١ أردعت المطعون عليهما الأولى مذكرة بدفاعة مشفوعة بمستنداتها طلبت فيها رفض الطعن وإلزام الطاعنين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ١٤ من يولييه سنة ١٩٥٢ وضمت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعنين بالمصروفات .

وفي ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامو الطرفين والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم ، والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

#### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن واقعة الدعوى حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتمصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ١٢٨٢ سنة ١٩٤٨ أمام محكمة طلخا الجزئية يطلبون الحكم فيها بأحقيتهم في أن يأخذوا بطريق الشفعة الأتيان المبيعة من مصلحة الأملاك الأميرية ( المطعون عليها الأولى )



إلى المطعون عليه الثانى فى مقابل الثمن وفى ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة برفض الدعوى . فاستأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة المنصورة الابتدائية . بهيئة استئنافية وقيد بجدولها تحت رقم ٧٦ سنة ١٩٥١ استئناف . وفى ٢٦ من مايو سنة ١٩٥١ أبدته المحكمة تأسيساً على أن عقد البيع الصادر من المطعون عليها الأولى إلى المطعون عليه الثانى ليس بيعاً عادياً ولكن بيع ذو طابع خاص هو أقرب إلى الهبة منه إلى البيع روعيت فيه وفى تقدير الثمن اعتبارات تتعلق من جهة بشخصية المشتري ومن جهة أخرى بأغراض ومصالح عليا اجتماعية وسياسية . فقرر الطاعنون بالطعن فيه بطريق النقض .

... ومن حيث إن الطعن بنى على سببين حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه إذ كيف التصرف الصادر من المطعون عليها الأولى إلى المطعون عليه الثانى بأنه عقد ذو طابع خاص هو أقرب إلى الهبة منه إلى البيع وإذ رتب على ذلك قضاءه بأن هذا التصرف لا تجوز فيه الشفعة مع أنه تصرف لا يخرج فى حقيقته عن كونه بيعاً مستوفياً لكافة أركانه القانونية — أخطأ فى القانون — ذلك أنه بفرض أن الحكومة نزلت عن جزء من الثمن فإن هذا النزول لا ينصب إلا على هذا الجزء ولا يغير من طبيعة العقد بوصفه بيعاً .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الشفعة استناداً إلى أن التصرف الصادر من المطعون عليها الأولى إلى المطعون عليه الثانى ليس بيعاً تجوز فيه الشفعة وإنما هو تصرف ذو طابع خاص روعى فيه إثارة المتصرف إليه بالأولوية فى شراء الأتبان المباعة، ووضوح طلب الشفعة لاعتبارات منها ما يتعلق بشخص المتصرف إليه لقيامه بإصلاح الأرض المتصرف له فيها ومنها ما يتعلق بمصالح اجتماعية واقتصادية ترمى إلى رفع مستوى صغار المزارعين وتوفير أسباب العيش لهم والتشجيع على إصلاح الأراضى البور — فضلاً عن أن الثمن المسمى بالعقد لا يمثل حقيقة قيمة العين المباعة وقت البيع — إذ أسس الحكم قضاءه على ذلك لا يكون قد خالف القانون . ذلك بأن القضاء بالشفعة فى مثل هذه الحالة يتنافى مع طبيعة العقد وفيه تفويت للأغراض المذشودة منه ومن ثم يكون هذا السبب مردوداً .

ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل فى أن المحكمة إذ قررت فى أسباب حكمها أن المطعون عليه الثانى قام بإصلاح الأرض المبيعة وأجرى فيها من التحسينات ما يحوله حق الأولوية فى شرائها عملاً بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من مايو سنة ١٩٤٦ ، دون أن تبين قيمة هذه الإصلاحات والتحسينات التى روعيت فى تقدير الثمن أو المصدر الذى استقت منه هذا التقرير الذى رتبت عليه قضاءها بعدم جواز الشفعة ، مع أن الأرض المبيعة هى طرح بحر ولم تكن فى حاجة إلى أى إصلاح . إذ قرر الحكم ذلك شأبه القصور فى التسبيب والخطأ فى الاسناد .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما يبين من الصورة الرسمية لمذكرة المطعون عليها الأولى المقدمة إلى محكمة الاستئناف — والتى تمسكت فيها بعدم جواز الشفعة فى العين المتصرف فيها وفقاً لقرار مجلس الوزراء السابق بالإشارة إليه لقيام المطعون عليه الثانى بإصلاحها ولسبق استئجاره إياها — ولما كان الطاعن لم يقدم دليلاً رسمياً على أنه كان ينازع فى ثبوت ذلك . فلا على المحكمة إن هى اعتبرت أن أمر الإصلاح لم يكن محل نزاع وقالت فى أسباب حكمها " إن العين المبيعة هى من أراضى الحكومة وكانت من قبل مؤجرة للاستئناف عليه الثانى ( المطعون عليه الثانى ) الذى قام بإصلاحها وإعدادها للزراعة وتكلم فى هذا السبيل نفقات وجهودا كان لها أثرها واعتبارها فى تقدير الثمن عندما تقدم للشراء كما كان لها أثرها فى تفضيل المستأنف عليه على غيره من راغبي الشراء " — ولم تكن فى حاجة بعد هذا التقرير الذى أثبتت فيه أن العقد ليس بيعاً صرفاً وإنما هو تصرف من نوع خاص — لم تكن فى حاجة إلى تقدير قيمة ما قام به المطعون عليه الثانى من إصلاح — أما ما يعيبه الطاعن على الحكم فى قوله إن الأطنان المبيعة هى طرح بحر لا ينطبق عليها قرار مجلس الوزراء فهو وجه دفاع جديد لم يثره الطاعن لدى محكمة الموضوع ومن ثم يكون غير مقبول منه إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

( ٨٦ )

القضية رقم ٤٢٦ سنة ٢١ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلمى وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد زكى شرف المستشارين .

(١) تزوير . حكم . تسببه . تقريره أن الأوراق المقدمة للمضاهاة لم يحصل اعتراض عليها من الطاعن وأنه ورد ضمن أدلة التزوير أن الشخص المنسوب إليه كتابة الورقة المطعون فيها لم يكتبها ولم يوقع عليها وإذا شملت المضاهاة ما ورد بهذا الدليل وأن خط كاتب الورقة وامضاءه فى الأوراق التى قدمها الطاعن للمضاهاة يخالفان الخط والامضاء فى الورقة المطعون فيها مما يجزى للمحكمة أن تحكم بالتزوير دون مضاهاة . لا مخالفة فيما قرره الحكم للقانون ولا يشوبه بطلان فى الاجراءات .

(ب) تزوير . خبير . حكم . تسببه . أخذه تقرير الخبير المتدب فى الدعوى . فى ذلك الرد الضمنى الكافى على طالب تدب خبير مرجح وعلى التقرير الاستشارى .

١ - متى كان الحكم إذ قضى بتزوير العقد المطعون فيه قد قرر أن الخبير المتدب فى الدعوى أجرى المضاهاة على الأوراق الرسمية والعرفية المقدمة وأنه لم يحصل اعتراض عليها من الطاعن ، وأن محكمة أول درجة قد قبلت دليل التزوير وكلفت الخبير بتحقيقهما ويتضمن الدليل الثانى منهما أن الشخص المنسوب إليه كتابة العقد لم يكتبه ولم يوقع عليه بامضائه ولهذا شملت المضاهاة ما ورد بهذا الدليل ، وأن من بين الأوراق المقدمة من الطاعن لإجراء المضاهاة عليها عقدين تبين من الاطلاع عليهما ومضاهاتهما على العقد المطعون فيه أن كتابة صلبه والامضاء الموقع بها عليه من كاتبه تختلفان عن خطه وامضائه بالعقدين المشار إليهما مما حدا بالمحكمة أن تقرر أن ذلك وحده ، يكفى لأن تحكم من تلقاء نفسها بتزوير العقد عملاً بالمادة ٢٩٠ مرافعات ، فإن هذا الذى استخلصته المحكمة هو استخلاص سليم لا مخالفة فيه للقانون ولا يشوبه بطلان فى الاجراءات .



٢ - متى كان الحكم إذ قضى بتروير العقد المطعون فيه أقام قضاءه على استخلاص موضوعي سائق يكفى لجملة أخذاً بتقرير الخبير المتدب في الدعوى ، فإن في هذا الرد الضمني الكافي على طالب نذب خبير مرجح وعلى تقرير الخبير الاستشاري .

### الوقائع

في يوم أول ديسمبر سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف أسيوط الصادر في ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥١ في الاستئناف رقم ٧٠ سنة ٢٤ ق وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة الاستئناف للفصل فيها مجدداً من دائرة أخرى وإلزام المطعون عليهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥١ أعلن المطعون عليهم بتقرير الطعن ، وفي ١٩ منه أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليهم بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحانطة بمستنداته ولم يقدم المطعون عليهم دفاعاً .

وفي ٢٤ من يولييه سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً وإلزام الطاعن بالمصروفات .

وفي ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامي الطاعن والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتيهما . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على لأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامي عن الطاعن والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن الطاعن أقام الدعوى المدنية رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٤٣ محكمة سوهاج الابتدائية على إخوته المطعون عليهم بطلب تثبيت ملكيته إلى ١٣ ف ١٩ ط ٦ و ١٤ ط ٢٠ و ٥ ف المبيعة إليه من والده محمد مصطفى حسن وجده مصطفى حسن بموجب عقد البيع المؤرخ في ١٥ من مارس سنة ١٩١٤ والمسجل بطريق الإبداع بقلم الرهون في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٩ فطعن المدعى عليهم في هذا العقد بالتزوير وأوقفت الدعوى الأصلية وأعلنت أدلته في ١٧ من مارس سنة ١٩٤٦ ، وفي ٨ من مارس سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بقبول دليلين منها وهما يتضمنان أن بصمته ختمى البائعين الموقع بهما على العقد فختلفان عن بصمتهما الصحيحتين وأن المداد الذي كتب به لا يتفق مع التاريخ الموضوع عليه في سنة ١٩١٤ وأن اسكندر بولص المنسوب إليه كتابته والموقع عليه كشاهد يختلف خطه عن خط العقد ، فندبت المحكمة خبيراً من قسم أبحاث التزييف والتزوير بالطب الشرعي لتحقيق دليلي التزوير السالف ذكرهما بإجراء المضاهاة على وثيقة زواج رسمية محررة في ٢٢/٦/١٩٢٤ وعقد إيجار محرر في ١٣/١١/١٩٢٥ وعلى أوراق المضاهاة الأخرى التي يقدمها طرقات الخصومة للتحقيق من صحة العقد أو عدم صحته وبيان ما إذا كان قد كتب في تاريخ تحريره أم أنه كتب بعد ذلك . وقدم الخبير المنتدب تقريراً انتهى فيه إلى أن الورقة التي حرر عليها العقد أونها أبيض من وجهيها وغير متأكدة من مواضع الشئ منها وخالية من الاصفرار الذي يلزم الأوراق القديمة وأن المداد الذي كتبت به الورقة لونه أزرق حديث ويعطى تفاعلات كيميائية لا تتناسب مع التاريخ الموضوع في العقد أي سنة ١٩١٤ وأن عباراتها لم تكتب بخط اسكندر بولص المنسوب إليه كتابتها . وفي ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة برد و بطلان عقد البيع المعطون فيه أخذاً بما ثبت من تقرير الخبير . فاستأنف الطاعن وقيد استئنائه برقم ٧٠ لسنة ٢٤ ق محكمة استئناف أسسوط التي قضت في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥١ بتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين ينعى الطاعن بأولهما على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون وبطلان في الإجراءات ذلك بأنه أخذ بتقرير الخبير المنتدب الذى أجرى عملية المضاهاة على أوراق عرقية سلمت إليه من الخصوم دون أن يتحقق من صحتها ودون أن يكون معترفا بها مخالفا في ذلك المادة ٢٦١ من قانون المرافعات "القديم" المنطبق على واقعة الدوى . كما أنه أجرى مضاهاة خط كاتب العقد اسكندر بولص على خط العقد مع أن الحكم التمهيدى الصادر في ١٩٤٧/٣/٨ لم يكافئه ذلك .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم الابتدائى الذى أخذ به الحكم المطعون فيه من أن الخبير المنتدب أجرى المضاهاة على الأوراق الرسمية والعرقية المقدمة وأنه لم يحصل اعتراض عليها من الطاعن وبما قرره الحكم المطعون فيه من أن محكمة أول درجة قبلت دليلي التزوير السالف ذكرهما وكلفت الخبير المنتدب تحقيقهما ويتضمن الدليل الثانى منهما أن اسكندر بولص لم يكتب العقد ولم يوقع عليه بأعضائه ولهذا شملت المضاهاة ماورد بهذا الدليل . أما فيما يختص بأوراق المضاهاة فقد عرض وكيل المطعون عليه أوراقا رسمية محررة بخط اسكندر بولص وسلمها إلى الخبير ولم يعترض عليها الطاعن وكان من بين الأوراق التى قدمها الطاعن إلى محكمة الاستئناف لتجرى عليها المضاهاة عقدان مؤرخان في ١٩٤٩/٢/١٧ تبين من الاطلاع عليهما ومضاهاتهما على العقد المطعون فيه أن كتابة صلبه والامضاء الموقع بها عليه من اسكندر بولص تختلفان عن خطه وإمضائه بالقدمين المشار إليهما مما حدا بالمحكمة أن تقرر أن ذلك وحده يكفى لأن تحكم من إلقاء نفسها بتزوير العقد عملا بالمادة ٢٩٠ مرافعات . وهذا الذى استخلصه الحكم هو استخلاص سليم لا مخالفة فيه للقانون ولا بطلان فيه في الإجراءات .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم قصوره في التسبيب من ثلاث أوجه الأول إذ لم ترد المحكمة على دفاع الطاعن بأن ماقرره الخبير المنتدب من جدائة حالة الورقة المطعون فيها والمداد الذى كتبت به لا يتفق مع إيداعها



بدار الحفظ بالمحكمة المختلطة من زمن بعيد في سنة ١٩٣٩ . والوجه الثاني - إذ لم ترد على ما تمسك به الطاعن من طلب خبير آخر للترجيح بين تقرير الخبير المتأب وتقرير الخبير الاستشاري . والوجه الثالث - إذ أخذت بتقرير الخبير المتدب واطرحت تقرير الخبير الاستشاري دون أن ترد ردا سائغا على ما ورد به من أسباب منها أن المطعون في توقيعه كان يستعمل أكثر من ختم فعدم انطباق بصمة الختم المنسوبة إليه بالعقد على البصمات المنسوبة إليه في أوراق المضاهاة لا يدل في ذاته على التزوير وأن ما قاله الحكم ردا على هذا الدفاع هو قول يشوبه القصور .

ومن حيث إن هذا السبب بجميع أوجهه مردود بما قرره الحكم أخذا بتقرير الخبير المتدب من أن الخبر المحرر به العقد لونه أزرق ويعطى تفاعلات كيميائية لا تتناسب مع التاريخ المعطى للعقد في سنة ١٩١٤ وأنه لو كان صحيحا ومحررا في سنة ١٩١٤ اظهرت عليه آثار القدم نتيجة تداوله بين أيدي حامليه في مدى خمس وعشرين سنة إلى أن أودع بقلم الرهون في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٩ ولكنه لم يظهر عليه شيء من الاستعمال يتفق مع تداوله هذه المدة الطويلة الأمر الذي يدل على تزويره ويؤيده ما انتهى إليه الخبير المتدب من أن لون ورق العقد وحدثة الخبر المحرر به ينفيان أنه حرر في التاريخ الموضوع عليه - وهذا الذي قرره الحكم هو استخلاص موضوعي سائق يكفى لجملة وفيه الرد الضمني على طلب تدب خبير مرجح وعلى تقرير الخبير الاستشاري . أما ما أثاره الطاعن في سبب طعنه هذا ذلك فهو لا يخرج عن كونه جدلا في تقدير الدليل مما يستقل به قاضي الموضوع .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه .

جاسدة ٥ من مارس سنة ١٩٥٣

(٨٧)

القضية رقم ٢٣٦ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وبحضور - حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل واحد العروسي ومحمود عباد المستشارين .

إثبات . مبدأ ثبوت بالكتابة . سلطة المحكمة في تقديره . اعتبارها لأسباب مسوغة أن عقد  
البيع الصادر من الطاعن إلى المطعون عليهم هو مبدأ ثبوت بالكتابة يميز لهم لإثبات أن المبلغ الذي  
يطالبون به الطاعن والثابت في سند منفصل ليس قرضا وإنما هو ثمن للبيع . لا مخالفة في ذلك  
القانون .

متى كان الواقع هو أن الطاعن أقام الدعوى على المطعون عليهم وطالب  
الحكم بإلزامهم بمبلغ معين بموجب سند ذكر فيه أن هذا المبلغ سلم لهم على سبيل  
القرض ، فدفع المطعون عليهم الدعوى بأن المبلغ المطالب به ليس قرضا وإنما  
هو ثمن حصة في ما كينة اشتريها من الطاعن بموجب عقد بيع محرر في تاريخ  
تحرير السند وكان الحكم المطعون فيه إذا اعتبر عقد البيع مبدأ ثبوت بالكتابة  
يميز للمطعون عليهم تكملة لإثبات دفاعهم بالبيينة قد قرر أن هذا العقد هو ورقة  
صادرة من الطاعن ومحركة مع السند موضوع الدعوى في مجلس واحد علاوة  
على اتحادهما في خط الكاتب لهما والشهود الموقعين عليهما والمداد المحررين به ،  
كما أنه يستبعد أن يشتري المطعون عليهم حصة الطاعن في الماكينة وأن  
يدفعوا إليه الثمن ويقترضوا في نفس مجلس العقد بالمبلغ المحرر به السند — إذ  
قرر الحكم ذلك فإنه يكون قد استند إلى أدلة مسوغة تؤدي إلى النتيجة التي  
رتبها عليها ، وليس فيما قرره مخالفة للقانون .

## الوقائع

في يوم ٢٣ من يولييه سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف  
أسيوط الصادر في ٧ من يونيه سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ١٠ سنة ٢٥ ق ٠  
وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض  
الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة الاستئناف للفصل فيها مجددا  
من دائرة أخرى وإلزام المطعون عليهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .  
وفي ٢٩ من يولييه سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليهم بتقرير الطعن . وفي ٩ من أغسطس  
سنة ١٩٥٠ أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليهم بالطعن وصورة  
مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه وحافطة بمستنداته . وفي ١٤ منه أودع  
المطعون عليهم مذكرة بدفاعهم مشفوعة بمستنداتهم طلبوا فيها رفض الطعن  
وإلزام الطاعن بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وفي ١٣ من يولييه سنة ١٩٥٢  
وضعت النيابة العامة مذكرتها ، قالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا  
وإلزام الطاعن بالمصروفات . وفي ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى  
على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطرفين والنيابة العامة على ما جاء  
بمذكرتهم . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومراقبة  
المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أرضاعه الشككية .

ومن حيث إن واقعة الدعوى — حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر  
أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن وآمرين باءوا إلى المطعون عليهم ٢٠ ط  
من ٢٤ ط في ما كينة لطحن الغلال بمشتملاتها والأرض المقامة عليها بمقتضى  
عقد حرر في ١٩ من يناير سنة ١٩١٧ نص فيه على أن البائعين قبضوا ثمن  
العقار المبيع ومقداره ١٥٥٤ جنيه ، وفي هذا التاريخ حرر سند موقع عليه



عن المطعون عليهم للطاعن بمبلغ ٤٥٨ جنيها و ٦٠ مليا نص فيه على أنه قرض يدفع على قسطين متساويين يستحق كل منهما في شئس من كل سنة ،

وفي ٢٧ من يناير سنة ١٩٤٧ أرسل المطعون عليهم إلى الطاعن وآخرين إنذارا قالوا فيه إنهم حرروا لهم سندات بالثمن الوارد بعقد البيع ، وطلبوا منهم تقديم الأوراق اللازمة لمكتب الشهر العقاري لتسجيل العقد ، ثم أفاءوا عليهم الدعوى رقم ٣٥١ سنة ١٩٤٧ قنا الابتدائية وطلبوا فيها الحكم بفسخ عقد البيع وبراءة قسّمهم من ثمن العقار المبيع . وفي ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بفسخ العقد بالنسبة للدعى عليهم هذا الطاعن . وفي ١٢/٣١/١٩٤٧ أقام الطاعن الدعوى رقم ٣٠ سنة ١٩٤٨ قنا الابتدائية على المطعون عليهم وقال فيها إنهم عديتونه بالتضامن بمبلغ ٤٥٨ جنيها و ٦٠ مليا بالسند المحرر في ١٩ من يناير سنة ١٩٤٧ ، وطلب الحكم بإلزامهم بهذا المبلغ ، فدفع المطعون عليهم الدعوى بأن المبلغ المطالب به ليس قرضا وإنما هو عبارة عن مجموع ثمن القيراطين حصة الطاعن في الماكينة المبيعة و ثمن حصة زوجته بزاده عبد الرحمن والقاصرين أحمد ونورية ولدى علي جبريل حسن و فرق ثمن حصص باقي الشركاء التي باعها الطاعن لهم على أساس أن ثمن الماكينة ١٨٦٥ جنيها وكان قد اشتراها بثمن أقل من ذلك ، وأن السند المطالب بقيمته حرر في نفس المجلس الذي حرر فيه عقد البيع ويحيط للكاتب له وموقع عليه من شاهدين من شهوده ، وأن عقد البيع يعتبر ورقة صادرة من الطاعن تجعل دفاعهم قريب الاحتمال فهو مبدأ ثبوت الكتابة يحيز لهم الإثبات بالبينة وفي ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بحالة الدعوى على التحقيق ، وفي ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ قضت بإلزام المطعون عليهم متضامين بأن يدفعوا إلى الطاعن ١٥٥ جنيها و ٤٦٥ مليا ثمن حصته في العقار المبيع والتي لم يقض بفسخ العقد بالنسبة إليها في الدعوى رقم ٣٥١ سنة ١٩٤٧ . قامتائف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٠ سنة ٢٥ ق الأسوطة ، وفي ٧ من يونيو سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ، ووفق الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن الطعن في هذا الأحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على سبب واحد يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ أجاز للطعون عليهم أن يثبتوا بالبينة سبب الدين المطالب به تأسيسا على أن عقد البيع الصادر من الطاعن وآخرين إلى المطعون عليهم يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة . قد خالف القانون . لأنه لا اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة يجب أن يكون ما يراد إثباته قريب الاحتمال بما هو ثابت بالورقة نفسها ، وعقد البيع المذكور لا يتضمن أية إشارة لسبب الدين المطالب به ، بل إن الثابت به أن الثمن دفع نقدا ، وهو ما ينفي ادعاء المطعون عليهم بأن المبلغ الوارد بالسند موضوع الدعوى هو ثمن العقار المبيع ، أما وجه مخالفة الحكم للقانون فهو — أولا — أنه أباح الإثبات بالبينة في غير الأحوال التي يجيز فيها القانون ذلك — وثانيا — إن الحكم التمهيدى الذى أيدته محكمة ثانى درجة أخذا بأسبابه اعتبر عقد البيع مبدأ ثبوت بالكتابة لا لأنه يتضمن نصا معيننا يجعل الواقعة المراد إثباتها قريبة الاحتمال بل لمجرد أنه موقع عليه من الطاعن وأنه حرر مع السند موضوع الدعوى فى مجلس واحد ، وهذا يجعل ما قرر الحكم إفادته من عقد البيع لا وجود له أصلا وكأنه منتزع من غير دليل قائم

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من أنه يقر ما ذهب إليه محكمة أول درجة من اعتبار عقد البيع مبدأ ثبوت بالكتابة يجيز للطعون عليهم إثبات دفاعهم بالبينة ، لأن هذا العقد ورقة صادرة من المستأنف (الطاعن) ، وهو محرر مع السند موضوع الدعوى فى مجلس واحد علوة على اتحادهما فى خط الكاتب لهما والشهود الموقعين عليهما والمداد المحررين به ، ولأنه يستبعد أن يشتري المطعون عليهم من الطاعن عن نفسه وبصفته ويكلا عن زوجته عن نفسها وبصفتها وصية على ولديها القاصرين حصصهم فى الماكينة وأن يدفعوا إليه الثمن ، ويقترضوا فى نفس مجلس العقد المبلغ المحرر به السند . ويبين من هذا الذى ذكرته المحكمة أنها إذ اعتبرت فى حدود سلطتها الموضوعية عقد البيع المحرر فى ١٩ من يناير سنة ١٩٤٧ والصادر من الطاعن فى نفس تاريخ السند المطالب بقيمته يجعل الأمر المراد إثباته قريب الاحتمال فهو مبدأ ثبوت

بالكتابة يجيز تكملة الدليل المستفاد منه، بالبينة والقرائن على أن المبالغ الوارد بالسند هو جزء من ثمن العقار المبيع — قد استندت إلى أدلة مسوغة تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها ، وايس فيما قرره مخالفة للقانون . وأما ما ينعاه الطاعن على الحكم التمهيدى الصادر فى ٢٨/١٠/١٩٤٨ والذي أيده محكمة ثانى درجة لأسبابه من أن عقد البيع يعتبر مبدأً ثبوت بالكتابة لمجرد أنه وقع عليه من الطاعن ومحرر مع السند . ووضوح الدعوى فى مجلس واحد ، وأن ما قرر إفادته من هذا العقد لا وجود له أصلاً وكأنه . منترع من غير دليل ، فإنه لا يعدو أن يكون مجادلة فى فهم الواقع فى الدعوى مما يستقل به قاضى الموضوع ، ولم يقدم الطاعن ما يثبت أن الحكم فيما قرره قد خالف الثابت بالأوراق .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .



( ٨٨ )

## القضية رقم ٢٦٠ سنة ٢٠٠٢ القضائية

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد دحلبي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأمادة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومحمد زكي شرف ومحمود عياد المستشارين .

( أ ) إجراءات تقاضى . دفاع . حجز القضية للحكم مع الاذن بتقديم مذكرات تكميلية .  
تقديم المستأنف عليه مذكرة مشتملة على استئناف فرعى . عدم قبول المحكمة لهذا  
الاستئناف الفرعى . لا خطأ .

( ب ) إثبات . تحقيق . محكمة الموضوع . رفضها طلب الاحالة على التحقيق اعتمادا على أن  
الأوراق التي قدمت بالدعوى والقرائن التي استنبطها منها تغنى عن التحقيق . لا مخالفة  
في ذلك للقانون

١ - انه وان كان ترخيص المحكمة للخصوم في تقديم مذكرات تكميلية في الأجل  
الذى حجزت فيه القضية للحكم من شأنه أن يخول كلا الطرفين استيفاء دفاعه في  
مذكرة تكميلية الا أن هذه الرخصة لا يصح أن تتجاوز الحد الذى رسمته المحكمة  
لها فلا يجوز اذا لآى من الخصمين أن يستغل هذه الرخصة ليفاجئ خصمه  
بطلبات جديدة بعد أن قطعت القضية جميع مراحل التحضير وتهيأت للحكم  
فيها ، ومن ثم لا تكون المحكمة قد أخطأت اذ قالت إنها لم تقصد بالاذن في  
تقديم مذكرات تكميلية لاستيفاء بعض نقط المرافعة الشفوية أن يكون للمستأنف  
عليه رفع استئناف فرعى في مذكرته الختامية .

٢ - متى كانت المحكمة اذ رفضت طلب الاحالة على التحقيق قد وجدت  
فيما قدم بالدعوى من أوراق وقرائن استنبطتها منها ما يبنى عن هذا التحقيق  
فانها لا تكون قد خالفت القانون .

## الوقائع

في يوم ٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر في ١٣ من أبريل سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقمي ٣٧ سنة ٦٦ ق و ٥٧ سنة ٦٧ ق وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة الاستئناف للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى وإلزام المطعون عليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ٨ من أغسطس سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليه بتقرير الطعن ، وفي ٩ منه أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليه بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة مستنداته . ولم يقدم المطعون عليه دفاعا .

وفي ٥ من يولييه سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعن بالمصروفات .

وفي ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامي الطاعن والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتهما . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامي عن الطاعن والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن مجمل الوقائع أن الطاعن أقام الدعوى على المطعون عليه وقال في صحيفة الإنه تعاقد مع المدعى عليه على أن يشتري منه الأخير ٢٥٠ سهما من

أسهم شركة الأوبرج بسعرها الأصلي وقدره ٤ جنيهات للسهم إلا أنه قد مضت مدة طويلة دون أن يدفع المدعى عليه الثمن لذلك رأى المدعى أن يعرض عليه الاسهم عرضا حقيقيا على أن يدفع المدعى عليه عند تسلمها مبلغ ١٠٠٠ جنيه . وفي ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بحكم تمهيدى بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفى أن التعاقد تم فعلا على بيع هذه الأسهم بسعرها الأصلي وذلك بطرق الإثبات كافة بما فيها البينة . وفي ١٩٤٩/١/٣١ رفع المطعون عليه استئنافا عن هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ٦٦/٣٧ أمام محكمة استئناف مصر الدائرة التجارية الأولى طالبا إلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أولى درجة للحكم فيها على هذا الأساس واحتياطيا الحكم بإلغاء حكم محكمة أول درجة ورفض دعوى المستأنف عليه — الطاعن — وبعد أن تم تحضير القضية أحيلت إلى المرافعة ، وفي الجلسة الأخيرة طلب المستأنف عليه حجز القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات ، وقد قررت المحكمة التأجيل للحكم بالجلسة ١٩٥٠/٤/١٣ مع تبادل المذكرات ، وفي أثناء حجز القضية للحكم قدم المستأنف عليه مذكرة وفيها وقع استئنافا فرعيا قيد برقم ٥٧ لسنة ٦٦ قضائية وطالب الحكم بقبول هذا الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والحكم بصحة العرض ونفاذ البيع . وفي جلسة ١٩٥٠/٤/٣٠ قضت المحكمة بقبول الاستئناف الأصلي شكلا وعدم قبول الاستئناف الفرعي شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه . فقرر بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم مخالفة القواعد إذ أسس قضاءه بعدم قبول الاستئناف الفرعي المرفوع من الطاعن شكلا على أنه قدم بعد إقفال باب المرافعة في الدعوى وحجزها للحكم مع أن التقرير بحجز الدعوى للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات هو استمرار للمرافعة فيها حتى يتبين الأجل المضروب لتقديم المذكرات من الطرفين في الخصومة وهذا ما تشير إليه عبارة المادة ١٤ من لائحة الإجراءات الداخلية للمحاكم وعندئذ يصح القول بأن باب المرافعة أقفل وما دام الأجل المحدد لتقديم المذكرات وهي مرافعة مكتوبة



لم ينقض كان لدى الشأن في الخصومة أن يستعمل جميع الرخص المزرعة له  
قانونا ومنها الحق في رفع استئناف فرعى ومن ثم كان تطبيق الحكم للسادة ٣٥٧  
مرافعات قديم خطأ يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم استند في قضائه بعدم قبول الاستئناف الفرعى شكلا  
إلى أنه ليس في التصريح بتقديم مذكرات بعد إقفال باب المرافعة الشفوية  
مما يبيح لأى الخصمين رفع استئناف فرعى لأن المحكمة لم تأذن في تقديم هذه  
المذكرات إلا لاستكمال أوجه الدفاع التي لم يبدؤها الطرفان المتساجلان في جلسة  
المرافعة كما أن في تقديم المستأنف عليه — الطاعن — هذا الاستئناف في ختام  
مذكرته بعد أن حجزت القضية للحكم ما يفوت على خصمه الرد على هذا الطلب  
الجديد . وهذا الذى قرره الحكم صحيح في القانون ذلك بأنه وإن كان ترخيص  
المحكمة للخصوم في تقديم مذكرات تكميلية في الأجل الذى حجزت فيه القضية  
للحكم من شأنه أن يخول كلا الطرفين استيفاء دفاعه في مذكرة تكميلية إلا أن  
هذه الرخصة لا يصح أن تتجاوز الحد الذى رسمته المحكمة لها فلا يجوز إذا لأى  
من الخصمين أن يستغل هذه الرخصة ليفاجأ خصمه بطلبات جديدة بعد أن  
قطعت القضية جميع مراحل التحضير وتهيأت للحكم فيها ومن ثم لا تكون المحكمة  
قد أخطأت إذ قالت إنها لم تقصد بالإذن في تقديم مذكرات تكميلية لاستيفاء  
بعض نقط المرافعة الشفوية أن يكون للمستأنف عليه رفع استئناف فرعى في  
مذكرته الختامية على أنه لم يكن للطاعن مصلحة في رفع استئناف فرعى ذلك  
أن استئناف المطعون عليه وقد طالب فيه أن تعمل المحكمة حقها في التصدى بعد  
إلغاء الحكم التمهيدى كان من شأنه أن يخول الطاعن إبداء جميع طلباته في الموضوع  
دون حاجة إلى رفع استئناف فرعى . ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم الخطأ في القانون ومخالفة  
الثابت بالأوراق إذ أطلق القانون طرق الإثبات في المواد التجارية ولم يقيد بها  
بقيد وخول لكل من طرفي الخصومة إثبات ما يدعيه بشتى الوسائل المؤدية إليه  
على عكس ما سار عليه في المرات المدنية وعلى الرغم من أن الحكم يقول إن العملية

تجارية فقد جعل قبول الإثبات بالبينة أمرا جوازا متروكا تقديره للمحكمة مع أنه حق وجوبى لطالب الإثبات على المحكمة، ثم إن الحكم يتحدث عن الخطابات التي قدمها الطاعن على أنها الدليل الوحيد الذي يناقشه في الدعوى موردا عليه خلاف الحقيقة أن الطاعن لم يختار طريق البينة لإثبات ما يدعيه مع أن الطاعن طلب في مذكرته المقدمة في ١٣/٤/١٩٥٠ لدى محكمة الاستئناف إحالة الدعوى على التحقيق ومن ثم يكون الحكم قد خالف القانون كما خالف النابت بالأوراق.

ومن حيث إنه جاء بالحكم بهذا الخصوص "إنه على فرض التسليم جدلا بأن العملية تجارية وأنه يجوز إثباتها بالبينة فإن إجابة طلب المستأنف عليه إلى إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات واقعة شراء المستأنف هذه المائتين وخمسين سهما منه بقصد المضاربة والربح هو أمر جوازي متروك تقديره للمحكمة ... فهي حرة أن ترفض هذا الطلب إن رأت من ظروف الدعوى ما يغني عن الإثبات بالبينة ... " ويبين من هذا الذي جاء بالحكم أن المحكمة لم تغفل طلب الطاعن بالإحالة على التحقيق وقد ردت عليه بما لا يخالف القانون إذ وجدت ما يغني عن التحقيق فيما قدم بالدعوى من أوراق وقرائن استنبطتها منها وقد استخلصت منها المحكمة في حدود ساطتها الموضوعية ما ينفي التعاقد المدعى به أماما استطردت إليه المحكمة من إن الطاعن لم يطلب الإحالة على التحقيق أمام محكمة أول درجة وأنه في مذكرته الختامية لم يرتض الحكم بالإحالة على التحقيق وطلب إلغائه فهو تزيد لم يكن له تأثير في النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها الحكم .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الطاعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

(٨٩)

القضية رقم ٣٤٩ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلمي وكيل المحكمة وبحضرة ور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عباد المستشارين .

(أ) إثبات . حكم . تسببه . إقامة قضائه في ثبوت واقعة مادية على تقرير الخبير المعين  
في دعوى إثبات الحالة . المدعى في دعوى الموضوع هو الذي رفع دعوى إثبات الحالة .  
النفي على الحكم بأنه قتل عبء الإثبات من عاتق المدعى إلى عاتق المدعى عليه .  
في غير محله .

(ب) إثبات . اتخاذ المحكمة من تقرير الخبير المعين في دعوى إثبات الحالة دليلا على المدعى  
عليه في دعوى الضمان ولو لم يكن ممثلا في تلك الدعوى . لاختلافه في ذلك للقانون متى كان  
المدعى عليه في الدعوى الأصلية ممثلا في دعوى إثبات الحالة وكان المطلوب إثباته  
هو واقعة مادية .

(ج) إثبات . حكم . تسببه . تقريره أن المستند الذي استند إليه الطاعن في مقام انكاره  
الواقعة المستند إليه لا ينفي عنه هذه الواقعة . النفي عليه بأنه قتل عبء الإثبات من عاتق  
المدعى إلى عاتقه . في غير محله .

١ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على ثبوت قيام الطاعن  
بسد فتحة المصرف مما ترتب عليه غرق أطيان المطعون عليهما الرابع والخامس  
قد استند في ذلك إلى تقرير الخبير المعين في الدعوى المستعجلة وإلى أن الخبير  
قرر صراحة في تقريره أنه تحقق من أن الطاعن هو المسئول عن سد المصرف  
بسبب قيامه بسد الفتحة فإن هذا الذي قرره الحكم لاختلافه فيه لقواعد الإثبات .  
ذلك أن محكمة الموضوع كان معروضا عليها التحقق من واقعة مادية جائرة لإثباتها  
بكافة الطرق بما فيها البيئة والفرائن وقد قام المطعون عليهما الرابع والخامس  
بالإثبات المفروض عليهما بأن رفعا دعوى إثبات الحالة في مواجهة المطعون عليهم  
الثلاثة الأولين - وهم المدعى عليهم في دعواهما - وطلبوا فيها تعيين خبير



لتحقيق الضرر الذى لحق بزراعتهما وبأرضهما وقد أجابتهما محكمة المواد المستعجلة إلى طلبهما ثم أردفا ذلك برفع دعواهما الموضوعية إستنادا إلى تقرير خبير دعوى إثبات الحالة ، ومن ثم يكون القول بأن محكمة الموضوع قد أعنت المدعين من الاثبات فى غير محله .

٢ — لا على المحكمة ان هى اتخذت من تقرير خبير دعوى إثبات الحالة دليلا على الطاعن ولو لم يكن حاضرا فى تلك الدعوى متى كان المطعون عليهم الثلاثة الأولون وهم المدعى عليهم فى الدعوى الأصلية — ممثلين فيها ولم يستند هؤلاء بمينا إلى هذا التقرير سوى قوله إن الخبير استند فى ثبوت مسئوليته إلى مجرد اعتراف المطعون عليهم الثلاثة الأولين وكان لم يقدم دليلا على صحة إستناده هذا .

٣ — متى كان الحكم المطعون فيه إذ قرر أن المستند الذى تمسك به الطاعن فى مقام إنكار واقعة قيامه بسد الفتحة لا يؤيد نفى هذه الواقعة عنه ، فإن لا يكون قد نقل عبء الاثبات من عاتق المدعين فى الدعوى الأصلية أو دعوى الضمان وألقاه على عاتق الطاعن وإنما يعتبر ما قرره الحكم فى هذا الخصوص نفيا لدفاع أبداه الطاعن ولا مخالفة فى ذلك للقانون .

### الوقائع

فى يوم ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف الاسكندرية الصادر فى ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ فى الاستئناف رقمى ٥٢٠ سنة ٥ ق و ١٤٢ سنة ٦ ق وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه فيما هو خاص بدعوى الضمان ( الشق الثانى من الحكم ) والحكم أصلا برفض دعوى الضمان . واحتياطيا لإحالة القضية على محكمة الاستئناف للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى وإلزام المطعون عليهم الثلاثة الأولين رافعى دعوى الضمان بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ وأول يناير سنة ١٩٥١ أعان المطعون عليهم بتقرير الطعن وفي ١٣ من يناير سنة ١٩٥١ أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليهم بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحفاظة بمستنداته . وفي ٣ من فبراير سنة ١٩٥١ أودع المطعون عليهما الرابع والخامس مذكرة بدفاعهما طلبا فيها إخراجهما من هذا الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وفي نفس اليوم أودع المطعون عليهم الأول والثاني والثالث مذكرة بدفاعهم مشفوعة بمستنداتهم طلبوا فيها رفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعن بالمصروفات .

وفي ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامو الطرفين والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .  
من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشككية .

وهن حيث إن وقائع الدعوى تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن المطعون عليهم الرابع والخامس أقاما على المطعون عليهم الثلاثة الأولين الدعوى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة قيدت في جدولها برقم ٢١٣٥ سنة ٧٣ ق طلبا فيها الحكم بالزامهم بأن يدفعوا إليهما مبلغ ٥٤٥ جنيها و ٣٤ مليا وفوائده القانونية ابتداء من ٨ يونيو سنة ١٩٤٨ مع كافة المصروفات بما فيها مصروفات الدعوى المستعجلة وأتعاب الخبير المعين فيها ، وقررا في بيان دعواهما أنهما كانا يستغلان بطريق الزراعة ١٥ فدان و ١١ قيراط

و ٢٠ سهم تقع بناحية الرأس السوداء من ضواحي مدينة الاسكندرية وأن هذه الأطنان المستغلة جزء من أطنان تديرها وزارة الأوقاف تنصرف مياهها في مصرف عمومي وأنه أثناء تطهير هذا المصرف بمعرفة موظفي تفتيش الري وتحت مراقبتهم صار سد المصرف في وقت غير مخصص للتطهير وترتب على ذلك تراكم مياه الصرف وفيضانها على الأطنان المستغلة وترتب على بقاء المياه بها عدة أيام متوالية تلف الزراعة فأقاما دعوى على المطعون عليهم الثلاثة الأولين أمام محكمة المواد المستعجلة ندب فيها خبير قدر قيمة الخسائر إلى أصابتهما بمقدار ما طلباه في دعواهما الموضوعية — وفي خلال نظر هذه الدعوى الموضوعية اختصم المدعى عليهم الطاعن وهو المقاول الذي كان قد عهد إليه القيام بأعمال تطهير المصرف وطلبوا في عريضة اختصاصه الحكم بإخراجهم من الدعوى بلامصاريف وبالزامه مباشرة بما عسى أن يحكم به للمطعون عليهم الرابع والخامس واحتياطيا سماعه الحكم بأن يقللهم من كافة الأحكام المحتمل صدورها عليهم . وفي ٢١ من أبريل سنة ١٩٤٩ حكمت محكمة الدرجة الأولى بإلزام المطعون عليهم الثلاثة الأولين بأن يدفعوا إلى المطعون عليهم الرابع والخامس مبلغ ٤٠٠ جنيه مصري وتسعة أعشار المصاريف بما فيها مصاريف الدعوى المستعجلة وأتعاب الخبير المعين فيها وبمبلغ ١٢ جنيه و ٥٠٠ ملليم أتعابا للمحاماة وإلزام الطاعن بأن يقلل المطعون عليهم الثلاثة الأولين من هذا الحكم في حدود نصف ما حكم به عليهم ورفض ما عدا ذلك من الطلبات مع إلزام المطعون عليهم الرابع والخامس ببقية المصاريف : مؤسسة قضاءها هذا على أنه ثبت من تقرير الخبير المعين في الدعوى المستعجلة أنه لما كان المصرف العمومي الذي يقوم بصرف مياه الأطنان تحت الرمي رأي المقاول الذي رست عليه أعمال التطهير رغبة منه في تسهيل مأموريته في العمل على الجفاف سد السحارة الموجودة تحت ترعة المنتزه العمومية والتي توصل المصرف الخاص بوزارة الأوقاف الذي يمر بالأطنان المؤجرة للمطعون عليهم الرابع والخامس بالمصرف العمومي المشار إليه ، وأن هذه الحالة ظلت بدون تغيير في المدة من أول يونيه سنة ١٩٤٨ لغاية ٥ يونيه سنة ١٩٤٨ رغم اعتراض المستأجرين عليها وأنه نشأ عن ذلك تجمع كمية كبيرة من المياه في مصارف أطنان الخير وارتفاع



مستواها تدريجيا حتى جاوزت جسورها وفاضت على المزروعات ، وعلى أن الخبير قد تحقق من أن مقال تفتيش الرى كان هو المسئول عن سد المصرف وعلى أن تمسك الطاعن بعدم جواز الاحتجاج قبله بتقرير الخبير لأن الطاعن لم يكن طرفا فى الدعوى المستعجلة ، واعتراض فى غير محله — ذلك لأن عمل الخبير لم يكن سوى إجراء من إجراءات التحقيق لم يكن ليتغير بحضور الطاعن فضلا عن أن الحكومة التى طلب هذا الإجراء فى مواجهتها قد حضرت أعمال الخبير رقدت دفاعها ، وعلى أنه لا محل لما دفع به الطاعن من قيامه بتسليم أعمال التطهير لتفتيش الرى قبل يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٤٨ وهو اليوم المحدد لانتفاء العمل وفقا لعقد المقاولة — ذلك لأن الثابت من المستند الوحيد الذى قدمه الطاعن هو أن عقد المقاولة استمر نافذا وأن عمليات التسوية النهائية استمر إنجازها حتى يوم ٢٥ يونيه سنة ١٩٤٨ أى إلى تاريخ لاحق لتاريخ السد — وبعد صدور ذلك الحكم رفع المطعون عليهم الثلاثة الأولون استئنافا عنه أمام محكمة استئناف الاسكندرية قيد فى جدولها برقم ٥٢٠/٥ ق ثم رفع الطاعن استئنافا قيد فى جدولها برقم ١٤٢/٦ ق وطلب الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض كافة الطلبات الموجهة إليه من المطعون عليهم الثلاثة الأواين مع إلزامهم وحدهم بالمصروفات وأتعاب المحاماه عن الدرجتين وبجلسة ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلا ورفضهما موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف مع إلزام كل من المستأنفين بمصاريف استئنافه و بمبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة للمطعون عليهم الرابع والخامس . فقرر الطاعن بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل السبب الأول منهما فى مخالفة الحكم المطعون فيه لقواعد الإثبات المقررة قانونا ، ذلك أن الخبير المعين فى دعوى إثبات الحالة قال إن سبب غمر أطيان المطعون عليهم الرابع والخامس إنما كان نتيجة لسد الفتحة عند مصب المصرف الخصوصى فى المصرف العمومى ، وأنه لما كان الطاعن لم يختصم فى دعوى إثبات الحالة وأنكر عند نظر الدعوى الموضوعية

أنه قام بسد هذه الفتحة وقرر أنه قام بتسليم عملية التطهير قبل يوم أول يونيه سنة ١٩٤٨ وهو اليوم المقول بحصول سد الفتحة فيه ، فانه كان يتعين عند نظر هذه هذه الدعوى تكليف المدعى في الدعوى الأصلية أو مدعى الضمان بإثبات هذه الواقعة تطبيقاً لقواعد الإثبات التي تلزم المدعى عند الإنكار إثبات دعواه ، وإنه لا يمكن اعتبار تسليم الحكومة بمسئوليتها قبل المطعون عليها الرابع والخامس دليلاً على الطاعن . ويتحصل السبب الثاني في النعي على الحكم بقصور أسبابه وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم أغفل بيان دليل الإثبات من واقع أوراق الدعوى ولم يفصح عما إذا كان هذا الدليل هو إفراز المطعون عليهم الثلاثة الأولين أو في الدعوى أدلة أخرى يمكن أن يحاج الطاعن بها — وكان لزاماً على محكمة الاستئناف وندتمسك الطاعن أمامها بانكار الواقعة من أساسها وبالتالي نسبة الإهمال أو الخطأ إليه أن تناقش أدلة الإثبات من واقع أوراق الدعوى .

ومن حيث إن هذين السببين مردودان : أولاً — بأن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على ثبوت قيام الطاعن بسد الفتحة قد استند في ذلك إلى تقرير الخبير المعين في الدعوى المستعجلة وإلى أن الخبير قرر صراحة في تقريره أنه تحقق من أن الطاعن هو المسؤول عن سد المصرف بسبب قيامه بسد الفتحة — وهذا الذي قرره الحكم لا يخالف فيه لقواعد الإثبات — ذلك لأن محكمة الموضوع كان معروضا عليها التحقق من واقعة مادية جائز إثباتها بكافة الطرق بما فيها البيئة والقرائن . وقد قام المطعون عليهما الرابع والخامس بالإثبات المفروض عليهما بأن رفعاً دعوى إثبات الحالة في مواجهة المطعون عليهم الثلاثة الأولين — وهم المدعى عليهم في دعواهم — وطلباً فيها تعيين خبير لتحقيق الضرر الذي لحق بزراعتهم وبأرضهم وقد أجابتهما محكمة المواد المستعجلة إلى طلبهما ثم أردفا ذلك برفع دعواهما الموضوعية استناداً إلى تقرير خبير دعوى إثبات الحالة . ومن ثم يكون القول بأن محكمة الموضوع قد أعفت المدعين من الإثبات في غير محله . ولا عليها إذ اتخذت من تقرير خبير دعوى إثبات الحالة دليلاً على الطاعن ولو لم يكن حاضراً في تلك الدعوى متى كانت الحكومة ممثلة فيها ولم يسند هو عيباً معيناً

إلى تقرير الخبير سوى قوله إن الخبر استند في ثبوت مسؤوليته إلى اعتراف الحكومة ولم يقدم الطاعن دليلا على صحة إسناده هذا — ومردودان أيضا بأن الحكم المطعون فيه — إذ قرر أن المستند الذي تمسك به الطاعن في مقام إنكاره واقعة قيامه بسد الفتحة لا يؤيد نفي هذه الواقعة عنه — لا يعتبر أنه نقل عبء الإثبات من عاتق المدعين في الدعوى الأصلية أو دعوى الضمان وألقاه على عاتق الطاعن وإنما يعتبر ما قرره الحكم في هذا الخصوص نفيا لدفاع أبداه الطاعن ولا يخالفة للقانون في ذلك — ومردودان أخيرا بأنه لا يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه قد استند في تقرير مسؤولية الطاعن إلى مجرد اعتراف المطعون عليهم الثلاثة الأوائل بأنه هو الذي قام بسد الفتحة، ولم يقدم الطاعن إلى هذه المحكمة صورة من تقرير الخبير أو من محاضر أعماله ليثبت صحة ما يعيجه على الحكم في هذا الخصوص ومن ثم يكون نعيه عليه مجردا عن الدليل .

ون حيث إنه يبين مما تقدم أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .



( ٩٠ )

### القضية رقم ٤٦ سنة ٢١ قضائية .

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد دحلبي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عياد المستشارين .

نقض . طعن . حكم صادر من محكمة الاستئناف برفض دفع بعدم قبول الدعوى بقبولها  
شكلا . هذا الحكم يعتبر صادرا قبل الفصل في الموضوع . عدم جواز الطعن فيه بطريق نقض على  
استقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات .

الحكم الصادر من محكمة الاستئناف برفض الدفع بعدم قبول دعوى مصلحة  
الضرائب وبقبولها شكلا لرفعها في الميعاد هو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع  
وغير منه للتخصيم كلها أو بعضها بل هو مجرد إيدان بافتتاح الخصومة وسماعها  
وعلى ذلك لا يجوز الطعن فيه استقلالا وفقا لصريح نص المادة ٣٧٨ مرافعات  
ولا يعترض على هذا بأن الحكم المذكور ليس حكما صادرا قبل الفصل في الموضوع  
بل هو حكم أنهى الخصومة التي طرحت على محكمة الاستئناف بشأن الدفع بعدم  
قبول الدعوى — لا محل لهذا الاعتراض لأن الخصومة التي ينظر إلى إنهاؤها وفقا  
لنص المادة ٣٧٨ مرافعات ليست هي الخصومة التي تثار عرضا بشأن دفع  
شكلي بل هي الخصومة الأصلية المترددة بين الخصمين ، وهي لا شك لم يبدأ سماعها  
بعد بل أصبح اطالب التعجيل — بعد صدور الحكم المطعون فيه — أن يدعو  
محكمة أول درجة للبت فيها ، دون حاجة إلى تصريح محكمة الاستئناف بذلك كما  
أن قضاء الحكم المطعون فيه بالزام من خسر المسألة الفرعية بمروقات الاستئناف  
لا يفيد أنه أنهى خصومة موضوعية .

### الوقائع

في يوم ١٢ من فبراير سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف  
القاهرة الصادر في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ٢٧٣ سنة ٦٧ ق  
تجاري وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع

بنقض الحكم المطعون فيه والقضاء أصليا — وتطبيقا للمادتين ٤٢٥ و ٤٤٥ من قانون المرافعات — باعتبار الطعن الذي رفعت به مصلحة الضرائب في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ غير مقبول شكلا لرفعه بعد فوات الميعاد لأن ميعاد الخمسة عشر يوما المنصوص عنه في المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو من المواعيد المحددة لطرق الطعن في قرارات لجنة التقدير ولا يمكن أن يقطع الطعن الأول الذي رفعت به مصلحة الضرائب في ٩ من أغسطس سنة ١٩٤٨ إلى محكمة لا ولاية لها — واحتياطيا — في حالة رفض الوجه الأول الذي بنى عليه هذا الطعن وتطبيقا للمادة ٤٤٥ مرافعات نقض الحكم المطعون فيه لمخالفته للقاعدة المطبقة على التقادم المنصوص عليها في المادة ٣٨٠ من القانون المدني والمادة ٣٤٧ مرافعات واعتبار الطعن الأول الذي رفعت به مصلحة الضرائب في ٩ من أغسطس سنة ١٩٤٨ غير مقبول شكلا لرفعه بعد الميعاد الذي ينتهي في ٦ من أغسطس سنة ١٩٤٨ ولا يجوز امتداده لأن اليوم الأخير يوم عطلة أخذ في ذلك بالقواعد المعمول بها في التقادم، وإلزام المطعون عليها في كلتا الحالتين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن جميع الدرجات .

وفي ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ أعلنت المطعون عليها بتقرير الطعن ، وفي أول مارس سنة ١٩٥١ أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليها بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداته . وفي ٢١ منه أودعت المطعون عليها مذكرة بدفاعها طلبت فيها عدم جواز الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وفي ٤ من أبريل سنة ١٩٥١ أودع الطاعن مذكرة بالرد .

وفي ٦ من يولييه سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بعدم جواز الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات .

وفي ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محايي الطرفين والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع تتحصل في أن لجنة تقدير الضرائب أصدرت في ٢١ من يونيه سنة ١٩٤٨ قرارا بتقدير أرباح الطاعن . فطعن فيه وقيد طعنه تحت رقم ٢٦١٣ سنة ١٩٤٩ ضرائب . وفي ١٩/٨/١٩٤٨ رفعت مصاحبة الضرائب طعننا في قرار اللجنة أمام محكمة القاهرة فقضت المحكمة بعدم الاختصاص لأن الطاعن يوناني الجنسية ، فرفعت المصاحبة طعننا أمام محكمة مصر المختلطة قيد تحت رقم ٦٠١ سنة ٧٤ ق بعريضة أعلنت في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وبعد انتهاء أجل الحاكم المختلطة أحيلت الدعويان على محكمة القاهرة الابتدائية فقررت ضمهما . دفع الطاعن دعوى مصلحة الضرائب بعدم القبول لرفعها بعد الميعاد إذ القرار لمطعون فيه صدر في ٢١ يونيه سنة ١٩٤٨ وأعلن إليه بخطاب موصى عليه في ٢١ يوليه سنة ١٩٤٨ فكان يجب على المصاحبة — إذا أرادت — أن ترفع دعواها خلال خمسة عشر يوما من ذلك التاريخ وهي لم تفعل إذ لم ترفع دعواها أمام المحكمة المختلطة إلا في ٢/١٢/١٩٤٨ ، أما الدعوى التي سبق أن رفعتها أمام محكمة القاهرة فقد رفعت أمام محكمة غير مختصة فهي لا تقطع المدة . وفي ٧ يونيه سنة ١٩٥٠ قضت محكمة أول درجة — أولا — بعدم قبول الطعن المرفوع من مصلحة الضرائب شكلا لرفعه بعد الميعاد مع إلزامها بالمصروفات — ثانيا — بقبول الطعن المرفوع من الطاعن وقبل الفصل في الموضوع بتدب مكتب الخبراء لأداء المأمورية المبينة بالحكم . استأنفت مصاحبة الضرائب الحكم في خصوص ما قضى به في دعواها طالبة إلغاء الحكم الصادر في القضية رقم ٢٦١٤ سنة ١٩٤٩ تجارى والحكم بقبول الطعن المرفوع منها شكلا لرفعه في الميعاد وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوع الطعن مع إلزام المستأنف عليه بالمصروفات . وفي ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بقبول الطعن المرفوع من مصلحة الضرائب شكلا لرفعه في الميعاد وألزمت المستأنف ضده ( الطاعن ) بالمصروفات . فطعن في هذا الحكم بطريق النقض .



ومن حيث إن مصلحة الضرائب دفعت بعدم جواز الطعن لأن الحكم المطعون فيه هو حكم صادر بقبول الدعوى فهو صادر قبل الفصل في موضوعها وغير منه الخصومة كلها أو بعضها فلا يجوز الطعن فيه استقلا لا وفقا لنص المادة ٣٧٨ مرافعات .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه هو حكم صادر من محكمة الاستئناف برفض الدفع بعدم قبول دعوى مصلحة الضرائب وبقبولها شكلا لرفعها في الميعاد فهو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغير منه الخصومة كلها أو بعضها بل هو مجرد إيداع الخصومة وسماعها وعلى ذلك لا يجوز الطعن فيه استقلا لا وفقا لمصرح نص المادة ٣٧٨ مرافعات . ولا يعترض على هذا بأن الحكم المطعون فيه ليس حكما صادرا قبل الفصل في الموضوع بل هو حكم أنهى الخصومة التي طرحت على محكمة الاستئناف بشأن الدفع بعدم قبول الدعوى - لا محل لهذا الاعتراض لأن الخصومة التي ينظر إلى إنهاؤها وفقا لنص المادة ٣٧٨ مرافعات ليست هي الخصومة التي تثار عرضا بشأن دفع شكلي بل هي الخصومة الأصلية المترددة بين الخصمين ، وهي لا شك لم يبدأ سماعها بعد بل أصبح لطالب التعجيل - بعد صدور الحكم المطعون فيه - أن يدعو محكمة أول درجة للبت فيها ، دون حاجة إلى تصريح بمحكمة الاستئناف بذلك - كما أن قضاء الحكم المطعون فيه بالإلزام من خسر المسألة الفرعية بمصروفات الاستئناف لا يفيد أنه أنهى خصومة موضوعية .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الدفع وعدم جواز الطعن .

( ٩١ )

## القضية رقم ٣٦٨ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكين المحكمة ، وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت  
ومجد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومجد زكي شرف المستشارين .

استئناف . أثر الاستئناف . نقل موضوع الخصومة إلى محكمة الدرجة الثانية بأدائه الواقعيه  
وأسانيده القانونية في حدود مآرفع عنه الاستئناف . مثال . بيع صدر من والد الطاعنين إلى المطعون  
عليه عن المنزل موضوع النزاع . تمسك الطاعنين أمام محكمة أول درجة بجهلهم توقيع مورثهم على العقد  
وبصفة احتياطية بأن المورث سبق أن تصرف لابنه الطاعن الأول الذي كان قاصرا في نصف المنزل  
ودفع الثمن تبرعا من مال والدته ، ولذلك فإن تصرف المورث في هذا النصف إلى المطعون عليه  
يؤثر باطلا وفقا للسادة الثامنة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ . قضاء محكمة أول درجة بعدم  
 صحة عقد المطعون عليه . إلغاء محكمة ثاني درجة الحكم الابتدائي وقضاؤها بصحة عقد المطعون  
عليه . عدم تعرضها لدفاع الطاعنين الاحتياطي . قصور مبطل للحكم .

لما كان رفع الاستئناف من المحكوم عليه يترتب عليه طرح النزاع المحكوم فيه  
على محكمة الدرجة الثانية أي نقل موضوع الخصومة إلى محكمة الاستئناف في حدود  
مآرفع عنه الاستئناف وإعادة عرضه عليها مع أسانيده القانونية وأدائه الواقعية ،  
وكان الثابت من محاضر جلسات محكمة الدرجة الأولى أن الطاعنين قد تمسكوا  
بصفة احتياطية بأن مورثهم وقد تصرف بالبيع في نصف المنزل موضوع النزاع  
إلى ولده الطاعن الأول الذي كان قاصرا مشمولا بولايته ودفعت والدته المشتري  
الثن تبرعا من مالها وتم تسجيل البيع - فانه يعتبر باطلا أي تصرف لولي  
فما يملكه القاصر من مال متبرع له به لعدم دخوله ضمن الأموال المشمولة بالولاية .  
وفقا للسادة الثامنة من قانون المحاكم الحسبية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ ، وكان رفع  
الاستئناف من المطعون عليه يستتبع أن يعتبر هذا الدفاع معروضا على المحكمة  
للفصل فيه متى كان لم يصدر من الطاعنين ما يفيد ترك تمسكهم به ولا يستفاد  
ذلك من عدم إثارته لدى محكمة الدرجة الثانية لأن الحكم الابتدائي قد صدر

لمصالحهم فكان بحسبهم أن يطلبوا تأييده فاذا ما رأت محكمة الاستئناف إلغاءه واعتبار العقد الصادر من المورث والمطعون فيه بالجهالة صحيحا ، كان لزاما عليها أن تناول بالبحث والتمحيص الدفاع الاحتياطي الذي أبداه الطاعنون أمام محكمة أول درجة ولم تر حاجة إلى التعرض له لاقتناعها بعدم صحة العقد ، لما كان ذلك وكان هذا الدفاع الذي أبدى من الطاعنين من شأنه لو صح أن يؤثر في مصير الدعوى فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل الرد عليه يكون قاصر البيان في هذا الخصوص ويتعين نقضه .

### الوقائع

في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض في حكم محكمة بنها الابتدائية بهيئة استئنافية الصادر في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ٢٥ سنة ١٩٤٩ وذلك بتقرير طلب فيه الطاعنون الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة بنها الابتدائية بهيئة استئنافية للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى أو التصدي للموضوع وإلزام المطعون عليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥١ أعلن المطعون عليه بتقرير الطعن ، وفي ٢٧ منه أودع الطاعنون أصل ورقة إعلان المطعون عايه بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداتهم . ولم يقدم المطعون عليه دفاعا .

وفي ٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعنين بالمصروفات .

وفي ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامي الطاعنين والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتهما ، والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامي عن الطاعنين والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن واقعة الدعوى — على ما يبين من الأوراق تتحصل في أن الطاعنين أقاموا على المطعون عليه وأخرى تنازلوا عن مخاصمتها فيما بعد الدعوى رقم ٧١٨ سنة ١٩٤٥ مدنى طوخ وطلبوا فيها تثبيت ملكيتهم للمنزل المبين بصحيفتها وقالوا بيانا لدعواهم إن مورثهم المرحوم حسنين دسوقي حسنين واكد كان يمتلك ذلك المنزل وأنه في ٩ من اكتوبر سنة ١٩٣٧ باع نصفه إلى ولده القاصر في ذلك الوقت أحمد حسنين دسوقي ( أول الطاعنين ) وسجل العقد في ١٥ من فبراير سنة ١٩٣٨ ثم توفى المورث بعد ذلك فأصبح المنزل ملكا خاصا لهم بصفتهم ورثته فدفمها المطعون عليه بأنه اشترى المنزل جميعه من المورث بعقد عرفى تاريخه ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ قدمه — فطعن الورثة ( الطاعنون ) على ذلك العقد بجهالة توقيع مورثهم عليه نقضت محكمة أول درجة في ٩ من مارس سنة ١٩٤٨ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه أن العقد صدر من المورث ولينف الطاعنون ذلك وبعد سماع شهود الطرفين تمسك الطاعنون بجلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٨ بطلب احتياطى مؤداه أن أولهم يعتبر ما لكا لنصف المنزل فيما لو اعتبر عقد المطعون عليه صحيحا استنادا إلى المادة الثامنة من قانون المحاكم الحسبية . فقضت محكمة أول درجة في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ بتثبيت ملكية الطاعنين إلى المنزل موضوع النزاع مؤسسة حكمها على عدم اطمئنانها لصحة العقد الذى يتمسك به المطعون عليه للاعتبارات التى أوردتها فى حكمها . فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة بنها الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية وتمسك بصحة صدور عقده المؤرخ فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ الصادر من

مورث الطاعنين واستدل على ذلك بسبق صدور عقد منه بتاريخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ يتضمن بيعه لثلاث المنازل فلما اتفق مع المورث على مشتري الثلث الباقي صدر العقد المحرر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ شاملا المنزل جميعه وطلب من المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق لسماع شهوده الذين لم يتمكن من إعلانهم أمام محكمة أول درجة . وبعد أن أجابته المحكمة إلى طابعه وسمعت شهود الطرفين قضت في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف ضد ( الطاعنين ) مؤسسة حكمها على صحة صدور العقد للطعون عليه من مورث الطاعنين قبل وفاته . وأنه بناء على ذلك تكون دعوى تثبيت ملكية المنزل المبيع المرفوعة من الطاعنين بصفتهم ورثة البائع على غير أساس . فطعن الماعنون في هذا الحكم بطريق النقض .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنهم تمسكوا ضمن دفاعهم أمام محكمة الموضوع بأن مورثهم وقد تصرف بالبيع في نصف المنزل موضوع النزاع إلى ولده أحمد حسين دسوقي أول الطاعنين الذي كان قاصرا . شمولاً بولايته وادعت والدته المشتري الثمن تبرعا من مالها وتم تسجيل البيع . فانه يعتبر باطلا أى تصرف للولى فيما يملكه القاصر من مال متبرع له به لعدم دخوله ضمن الأموال المشمولة بالولاية وذلك وفقا لأداة الثامنة من قانون المحاكم المحلية رقم ٩٩ سنة ١٩٤٧ وأن المحكمة الاستئنافية وقد اعتبرت عقد المطعون عليه صحيحا فانها لم تتناول ارد على هذا الدفاع مما يجعل حكمها مشوبا بالقصور الذى يبطله .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن الثابت من الصورة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة أول درجة المقدمة بحافظة مستندات الطاعنين أنهم أبدوا هذا الدفاع أمامها بجلسته ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ بعد تنفيذ الحكم التمهيدى وذلك بصفة احتياطية فيما لو اعتبرت المحكمة عقد المطعون عليه صحيحا — وما كان رفع الاستئناف من المحكوم عليه يترتب عليه طرح النزاع المحكوم فيه على محكمة الدرجة الثانية أى نقل موضوع الخصومة إلى محكمة الاستئناف فى حدود ما رفع عنه

الاستئناف وإعادة عرضه عليها مع أسانيده القانونية وأدلته الواقعية ، وكان  
النائب من محاضر جلسات محكمة الدرجة الأولى أن الطاعنين قد أبدوا الدفاع  
المشار إليه أمامها بصفة احتياطية فإن رفع الاستئناف من المطعون عليه يستتبع  
أن يعتبر هذا الدفاع . وعرض على المحكمة للفصل فيه متى كان لم يصدر من الطاعنين  
أي قيد ترك تمسكهم به ولا يستفاد ذلك من عدم إثارته لدى محكمة الدرجة الثانية  
لأن الحكم الابتدائي قد صدر لمصلحتهم فكان بحسبهم أن يطلبوا تأييده ، فإذا  
ما رأت محكمة الاستئناف إلغاءه واعتبار العقد المطعون عليه بالجهالة صحيحا ، كان  
لزما عليها أن تتناول بالبحث والتجسس الدفاع الاحتياطي الذي أبداه الطاعنون  
أمام محكمة أول درجة ولم ترهى حاجة إلى التعرض له لاعتناعها بعدم صحة العقد  
ولما كان هذا الدفاع الذي أبدى من الطاعنين من شأنه لو صح أن يؤثر في مصير  
الدعوى وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد عليه فإنه يكون قاصر البيان في هذا  
الخصوص واجب النقص دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .



( ٩٢ )

## القضية رقم ٤٢٨ سنة ٢٢ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة صليان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز صليان ومحمد زكي شرف المستشارين .

( أ ) رقاء . إثبات . حكم . تسببه . اعتماد صحة الوفاء الحاصل للمالك الظاهر لأسباب مسوغة . تقريره بأن المكاتبات الحاصلة بين الطاعن والمطعون عليه الثاني ليست حجة على المطعون عليه الأول لأنها ليست صادرة منه ولا توقيع له عليها . لا مخالفة في ذلك للقانون ولا قصور .

( ب ) إثبات . تحقيق . حكم . تسببه . رفضه طلب الطاعن بالإحالة على التحقيق لاقتناع المحكمة من أوراق الدعوى بعدم صحة دعواه . لا خطأ .

( ج ) نقض . طعن . سبب الطعن . اغفال محكمة الموضوع مهوا الفصل في طلب من الطلبات . سبب غير مقبول .

١ — متى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ اعتمد الوفاء الحاصل من المطعون عليه الأول إلى المطعون عليه الثاني فقد قرر أن الخطاب الذي يعتمد عليه الطاعن في إثبات علم المطعون عليه الأول بملكيته للبصل المبيع صريح في أن المطعون عليه الأول يعلم من بوالبيص الشحن المرسله إليه باسم المطعون عليه الثاني أن هذا البصل مملوك لشاحنه ولما لم يفده الطاعن عما يجب اتباعه في شأن تخزين البصل سلم ثمنه للمطعون عليه الثاني على اعتبار أنه هو المالك الظاهر له ثم أخذ عليه وصولاً بقبض الثمن ، وأن المكاتبات المتبادلة بين الطاعن والمطعون عليه الثاني ليست حجة على المطعون عليه الأول لأنها ليست صادرة منه ولا توقيع له عليها ، فإن هذا الذي قرره الحكم هو استخلاص موضوعي سائق يكفي لحمله ولا مخالفة فيه للقانون ولا يشوبه قصور .

- ٢ — لا أثر يرب على المحكمة إذ هي لم تجب الطاعن إلى طالب الإحالة على التحقيق لإثبات علم المطعون عليه الأول بملكية الطاعن للبيع ما دامت قد اقتنعت من الأوراق المقدمة في الدعوى بما ينفي هذا العلم .
- ٣ — إغفال محكمة الموضوع سهوا الفصل في طلب من الطلبات ليس سبباً من أسباب الطعن بطريق النقض .

### الوقائع

في يوم أول ديسمبر سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر في ٢٥ من يناير سنة ١٩٥١ في الاستئناف رقم ٣٤٩ سنة ٦٦ قـ تجارى وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والقضاء أصلياً بإلزام المطعون عليهما متضامين بمبلغ ٧٦٦ جنهما و٦٥٦ ملياً والمصروفات . واحتياطياً إحالة القضية على محكمة الاستئناف للفصل فيها مجدداً من دائرة أخرى وإلزام المطعون عليهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ٣ ، ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥١ أمان المطعون عليهما بتقرير الطعن . وفي ٢٠ منه أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليهما بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداته . وفي ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ أودع المطعون عليه الأول مذكرة بدفاعه مشفوعة بمستنداته طلب فيها رفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . ولم يقدم المطعون عليه الثاني دفاعاً .

وفي ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بعدم قبول السبب الثاني من أسباب الطعن ورفض الطعن المؤسس على باقى الأسباب وإلزام الطاعن بالمصروفات .

وفي ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطاعن والمطعون عليه الأول والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطاعن والمطعون عليه الأول والنيابة العامة وبعد المداولة .  
من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن الطاعن أقام الدعوى التجارية رقم ١٠ لسنة ١٩٤٨ محكمة مصر الابتدائية وطلب فيها الزام المطعون عليهما بأن يدفعوا إليه متضامنين مبلغ ٧٦٦ جنيهًا و ٦٥٦ مليًا تأسيسًا على أن هذا المبلغ هو ثمن ٧٩٢ جوالًا من البصل باعها المطعون عليه الأول بصفته وكيلًا بالعمولة وكان قد تسلمها لتصرفها من المطعون عليه الثاني الذي اشتراها من الأسواق من مال الطاعن تنفيذًا لشركة قامت بينهما منذ سنة ١٩٤٢ . وفي ٩ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة أولاً برفض الدعوى بالنسبة إلى المطعون عليه الأول وثانياً بالنسبة إلى المطعون الثاني بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفي ما هو مبين بالحكم المذكور . استأنف الطاعن وقيد استئنافه برقم ٣٤٩ لسنة ٢٦ ق محكمة استئناف مصر وطلب إلغاء الحكم المستأنف بشقيه والقضاء له بالطلبات التي أبدأها لدى محكمة الدرجة الأولى . وفي ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها قضاءه برفض الدعوى بالنسبة إلى المطعون عليه الأول . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن بالأول منها على الحكم خطأه في القانون لمخالفته قواعداً للإثبات كما ينعي عليه القصور في التسيب ذلك بأن الطاعن قال في دفاعه إن المطعون عليه الأول أرسل إليه خطاباً في ١٩٤٤/٦/٨ يتضمن علمه بملكية الطاعن للبصل المبيع وأنه على الرغم من ذلك سلم ثمنه للمطعون عليه الثاني ، كما طلب إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات هذا العلم ومع ما لهذا الدفاع من أثر في الدعوى فإن المحكمة لم تعره اهتماماً وأجازت تسليم المطعون عليه الأول ثمن البصل المبيع إلى المطعون عليه الثاني مع أنه مملوك للطاعن .



ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أن خطاب ١٩٤٤/٦/٨ صريح في أن المطعون عليه الأول يعلم من بوالص الشحن المرسله إليه باسم المطعون عليه الثاني أن البصل مملوك لشاحنه ولما لم يفده الطاعن عما يجب اتباعه في شأن تخزين البصل سلم ثمنه للمطعون عليه الثاني على اعتبار أنه هو المالك الظاهر له ثم أخذ عليه إيصالا محررا في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ بقبض الثمن ، وبما قرره أيضا من أن المكتابات المتبادلة بين الطاعن والمطعون عليه الثاني ليست حجة على المطعون عليه الأول لأنها ليست صادرة منه ولا توقيع له عليها — وهذا الذي قرره الحكم هو استخلاص موضوع سائق يكفي لجملة ولا مخالفة فيه للقانون ولا يشوبه القصور ولا تريب على المحكمة إن هي لم تجب الطاعن إلى طاب الإحالة على التحقيق لإثبات علم المطعون عليه الأول بملكية الطاعن للبصل المبيع مادامت قد اقتنعت من الأوراق المقدمة في الدعوى بما ينفي هذا العلم .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم مشوب بالقصور ذلك أن الطاعن طلب إلغاء الحكم المستأنف بشقيه و إلزام المطعون عليهما بأن يدفعوا إليه متضامين ثمن البصل المبيع استنادا إلى وجود مكاتبات بينه وبينهما غير أن المحكمة أغفلت 'فصل في طلبات الطاعن التي وجهها في استئنائه إلى المطعون عليه الثاني .

ومن حيث إن هذا السبب غير مقبول لأن إغفال محكمة الموضوع بهوا الفصل في طلب من الطلبات ليس سببا من أسباب الطعن بطريق النقض .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل فيما ينعاه الطاعن على الحكم من بطلان لتناقض أسبابه وتهاورها ذلك أنه نارة يقول إن المطعون عليه الثاني هو مدير لأعمال الطاعن وأخرى يقول إنه شريك له مع أنه على الفرض الأول كان يتحتم الحكم للطاعن بكامل طلباته وعلى الفرض الثاني كان يتعين الحكم له بمقدار حصته في الشركة ، على أن الحكم فيما قرره قد خالف الثابت بالأوراق .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى قبل المطعون عليه الأول على انتفاء علمه بملكية الطاعن للبصل ولم يقدم الطاعن ما يثبت أن الحكم خالف في ذلك الثابت بالأوراق .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

( ٩ ٣ )

القضية رقم ٢ سنة ٢٢ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وقيل المحكمة ، وبحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
يحيى المحكمة ومضطفي فاضل وأحمد العروى ومحمود عياد المستشارين .

( أ ) نقض . طعن . قرار من قاضى الأمور الوقتية بمحكمة الأحوال الشخصية بمجرد  
موجودات شركة لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الشريك المتوفى رغم معارضة  
الشركة فى ذلك . تأييد غرفة المشورة لهذا القرار . حكمها هو حكم صادر فى منازعة  
مدنية . جواز الطعن فيه بطريق النقض . المادة ٢٥٤ مرافعات .

( ب ) اختصاص . اختصاص نوعى . قاضى الأمور الوقتية بمحكمة الأحوال الشخصية .  
إصداره قرارا بمجرد موجودات شركة لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية  
الشريك المتوفى . مخالفة هذا القرار لقواعد الاختصاص النوعى . للمحكمة أن تقضى  
من تلقاء نفسها بعدم الاختصاص .

١ — متى كانت غرفة المشورة قد قضت بقبول تدخل الشركة الطاعنة خصما  
فى الدعوى ، وفى موضوع التظلم برفضه وتأيد الأمر الصادر من قاضى الأمور  
الوقتية بمجرد موجودات الشركة الطاعنة التى لها شخصية اعتبارية مستقلة عن  
أشخاص الشركاء فيها ، ولها ذمة مالية منفصلة عن ذمتهم ، فإن قضاءها فى هذا  
الخصوص هو فى حقيقته حكم صادر بصفة انتهائية فى منازعة مدنية يجوز الطعن  
فيه عملا بالمادة ٢٥٤ من قانون المرافعات ، وليس قرارا مما لا يجوز الطعن  
فيه بطريق النقض ، ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز الطعن على غير أساس .

٢ — قرار قاضى الأمور الوقتية بمحكمة الأحوال الشخصية بمجرد موجودات  
الشركة التى لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الشريك المتوفى مع منازعة  
الشركة فى ذلك هو قرار خارج عن اختصاصه بالنسبة لنوع الدعوى وإذن فمتى  
كانت غرفة المشورة إذ قضت بتأييد هذا القرار ورفض التظلم المرفوع عنه

أقامت قضاءها على أنه "من المقرر طبقا لنص المادة ٥٢٨ من القانون المدني أن الشركة تنتهى بموت أحد الشركاء وأنه مع ذلك يجوز الاتفاق على أنه إذا مات أحد الشركاء تستمر الشركة فيما بين الباقيين من الشركاء الأحياء ، وفي هذه الحالة لا يكون لورثة الشريك المتوفى إلا نصيب فى أموال الشركة ويقدر هذا النصيب بحسب قيمته بموجب جرد المحل يوم الوفاة ويدفع لورثته نقدا ولا يكون لهم نصيب فيما يستجد بعد ذلك من الحقوق إلا بقدر ما تكون تلك الحقوق ناتجة من عمليات سابقة على الوفاة ... وأنه تطبيقا لذلك فإن نصيب الشريك المتوفى فى حالة استمرار الشركة فيما بين باقى الشركاء الأحياء يصبح حكمه حكم أى دين عادى فى حيازة الشركة يجوز اتخاذ الاجراءات التحفظية ضدها من أجله ، ولا يحق للشركة بحال أن تحتج فى هذا الصدد بشخصيتها المعنوية المستقلة عن أشخاص شركائها ، وذلك على أساس أن موت هذا الشريك قد حول نصيبه فى الشركة من حصة مشاركة مندوجة بها إلى حق دائن عادى مستقل عنها" .

إذ قررت المحكمة ذلك فإنها تكون قد فصلت فى منازعة لا تعتبر من مسائل الأحوال الشخصية التى خولها القانون سلطة الفصل فيها . وكان لزاما عليها أن تقضى من تلقاء نفسها بإلغاء الأمر المتظلم منه بالنسبة إلى جرد موجودات الشركة الطاعنة لعدم اختصاص قاضى الأمور الوقتية بحاكم الأحوال الشخصية بإصداره ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه لمخالفته لقواعد الاختصاص النوعى .

### الوقائع

فى يوم ٥ من أبريل سنة ١٩٥٢ طعن بطريق النقض فى أمر حضرة قاضى الأمور الوقتية رقم ١٤٠ سنة ١٩٥١ شركات (دائرة الأحوال الشخصية) الصادر بتاريخ ١٨/١٠/١٩٥١ وفى الحكم رقم ١٧٢٩ سنة ١٩٥١ كلى الأسكندرية (دائرة الأحوال الشخصية) الصادر بتاريخ ١٨ من مارس سنة ١٩٥٢ - وذلك بتقرير طلبت فيه الطاعنة الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من جرد موجودات الشركة وإلغاء أمر الجرد بالنسبة لها مع



إلزام المطعون عليها بمصروفات الدعوى ومقابل أتعاب المحاماة - وفي نفس اليوم أودعت الطاعنة صورة مطابقة للأصل من كل من الحكم المطعون فيه وأمر قاضي الأمر الوقتية رقم ١٤٠ سنة ١٩٥١ ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحفاظت بالمستندات .

وفي ٧ من أبريل سنة ١٩٥٢ عرضت أوراق الطعن على حضرة رئيس المحكمة قاصر بإعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليها وحدد لها خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانها لإيداع مذكرة بدفاعها مشفوعة بالمستندات التي ترى تقديمها .

وفي ٩ من أبريل سنة ١٩٥٢ أعلنت المطعون عليها بتقرير الطعن - وفي ١٢ منه أودع بالملف أصل ورقة إعلان الطعن - وفي ٢٤ منه أودعت المطعون عليها مذكرة بدفاعها مشفوعة بمستنداتها طلبت فيها الحكم بعدم قبول الطعن شكلا وإلا فرفضه موضوعا وإلزام الطاعنة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ١٢ من مايو سنة ١٩٥٢ وضمت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها أولا برفض الدفع بعدم جواز الطعن وبقبول الطعن شكلا وثانيا بالحكم أصليا بنقض القرار المطعون فيه وفي الموضوع بعدم اختصاص قضاء الأحوال الشخصية فيما قضى به من جرد موجودات الشركة الطاعنة واحتياطيا بنقض القرار المطعون فيه فيما قضى به من جرد موجودات الشركة الطاعنة وإلغاء أمر الجرد بالنسبة لها مع إلزام المطعون عليها في الحالتين بالمصروفات .

وبجلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطرفين والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم - والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن واقعة الدعوى - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أنه في سنة ١٩٠٥ تكتوئ بالأسكندرية شركة بين

قسطنطين كوتاريللى وأخويه ديمترى والبسياد للانجار فى الدخان وصناعة السجائر ، ثم عدت بعد ذلك وأصبحت شركة توصية بسيطة الشركاء المتضامنون فيها البسياد وأنجلو وأشيل وديمترى كوتاريللى — وقد نص فى البند الثامن من عقد الشركة على أنه فى حالة وفاة أحد الشركاء تستمر الشركة قائمة لحين انتهاء المدة المتفق عليها ، وأنه ليس لورثة المتوفى حق التدخل فى إدارتها ولا وضع الاختتام على أموالها أو العمل على تصفيتها ، ويقصر حقهم على تسلم الأرباح التى يستحقونها وفقا لعقد الشركة وعلى أساس الميزانية السنوية ، وأنه فى حالة وفاة أحد الشركاء أثناء الثلاث سنوات الأولى لكل فترة خمس سنوات ، يكون لورثته أن ينسحبوا من الشركة باخطار باقى الشركاء ، ولهم فى هذه الحالة قبض رأس المال المدفوع من المتوفى والباقى له من الحسابات الجارية حسبما يتضح من آخر ميزانية ، دون أن يكون لهم الحق فى المطالبة بشيء من الأموال المخصصة لاحتياطى الاستهلاكات ، لأن هذه الأموال ملك الشركاء الذين تكون لهم هذه الصفة عند تصفية الشركة نهائيا . وفى ٢٦ من مايو سنة ١٩٥١ توفى أشيل كوتاريللى وهو أحد الشركاء المتضامين ، وفى ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥١ قدمت المطعون عليها طلبا إلى قاضى الأمور الوقتية للأحوال الشخصية بالإسكندرية وقالت فيه إن المتوفى كان قد تزوج منها فى ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٩ على مذهب الأروام الأرثوذكس ، وأنه قبل ذلك أوصى لها بالربع فى جميع تركته كما أوصى بالباقى لأولاد أخته — وطلبت — مع حفظ حقها فى التركة عن طريق الوصية وعن طريق الميراث — جرد تركة زوجها وفنا للسنتين ١٩٤٩ و ١٩٥٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥١ ، ولأن معظم تركته تتمثل فى نصيبه فى شركة إخوان كوتاريللى "W.E.T.E.C." لصناعة الدخان والسجائر فان عملية الجرد يجب أن تشمل جميع موجودات الشركة من أصول وجميع محتويات مصانع الدخان والسجائر مع جميع توابعها . وفى ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ أصدر القاضى أمرا بتدب ممدوح زكى حمدى لإجراء هذا الجرد على أن يتم فى أسبوعين . فأقام أنجلو كوتاريللى الدعوى رقم ١٧٢٩ سنة ١٩٥١ أمام غرفة المشورة — دائرة الأحوال الشخصية — على المطعون عليها من أجل من أمر

الجرد ، وطلب الحكم بالغائه واعتباره كأن لم يكن ، وقال ثمرحا لدعواه إن أخاه أشيل كوتاريللي توفي بختة وترك وصية محررة في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٩ أوصى فيها بنصف تركته لولدى المتظلم كما أوصى بربعها لابنة أخته ماري هيلين والرابع الباقي لزوجته المقبلة من عائلة أوسباتشي ، وأنه فيما يتعلق بحصته في المشاريع العائلية تتأخران كوتاريللي وبيتك " فيتم تقديرها على أساس الميزانيات الأخيرة دون أن يكون لزوجته حق التدخل في هذه المشروعات أو أن تتخذ الطرق التحفظية التي تعرقل إدارتها . وفي ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥١ طببت شركة إخورن كوتاريللي ( الطاعنة ) التدخل في الدعوى منضمة إلى المتظلم ، وأضافت أن الأمر بالجرد قد صدر دون أن يطلع القاضي الأمر على المستندات المؤيدة له . يعتبر الأمر الصادر منه باطلا وفقا للمادة ٣٦٩ مرافعات ، وأن اتخاذ الإجراءات التحفظية على أموال الشركة فيه مساس بحقوقها وبشخصيتها المعنوية المنقصة عن شخصية الشركاء ، فضلا عن أن العقد التأسيسي لشركة كوتاريللي يخصص على منع الشركاء أو ورثتهم من اتخاذ الإجراءات التحفظية التي من شأنها عرقلة أعمال الشركة . وفي ١٨ من مارس سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة في مادة لأحوال شخصية بقبول تدخل الطاعنة خصما في الدعوى ، وفي موضوع التظلم برفضه وتأيد الأمر الصادر من قاضي الأمور الوقفية بمجرد تركه أشيل كوتاريللي من عقار ومنقول ، وموجودات شركة إخورن كوتاريللي "وتيك" . فقررت للاطعنة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

نومن حيث إن المطعون عليها دفعت بعدم قبول الطعن لرفعه عن قرار غير جائز الطعن فيه بطريق النقض ، لأن الطعن بهذا الطريق إنما يرد على الأحكام بحون القرارات وفقا لنص المادة ٤٢٥ مرافعات . ولأن المادة ١٠٢٥ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ أوردت على سبيل الحزم القرارات التي يجوز فيها للطعن بطريق النقض وليس من بينها جرد التركات ، ولما كان هذا الطعن حاز قوعا عن قرار صادر من محكمة منعقدة بهيئة غرفة مشورة في تظلم من أمر صادر بمجرد تركه ، وهي ليست من مسائل الولاية على المال ، فإن القرار الصادر عنها يكون نهائيا وفقا للمادة ٨٧٢ مرافعات ولا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .



ومن حيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أن غرفة المشورة إذ قضت بقبول تدخل الشركة الطاعنة خصما في الدعوى ، وفي موضوع التظلم برفضه وتأيد الأمر الصادر من قاضي الأمور الوقفية في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ بجرد موجودات الشركة الطاعنة التي لها شخصية اعتبارية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها ، ولها ذمة مالية منفصلة عن ذممهم فإن قضاءها في هذا الخصوص هو في حقيقته حكم صادر بصفة انتهائية في منازعة مدنية يجوز الطعن فيه عملا بالمادة ٤٢٥ من قانون المرافعات ، وليس قرارا مما لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض ، ومن ثم يتعين رفض الدنع بعدم جواز الطعن .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى ارضاءه الشكلية .

ومن حيث إن مما تنمى الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، لأنه أجاز جرد أموال الشركة الطاعنة استنادا إلى أن المتوفى كان أحد الشركاء فيها وله حصة في رأس مالها ، مع أن للشركة المذكورة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الشريك المتوفى ، وما كان يجوز أن يتناول أمر جرد تركة موجودات الشركة .

ومن حيث إن النيابة دفعت في مذكرتها بأن غرفة المشورة إذ قضت بأن الأمر الصادر من قاضي الأمور الوقفية لمسائل الأحوال الشخصية يشمل موجودات الشركة الطاعنة ، قد تجاوزت اختصاصها ، لأن الفصل في هذه المسألة يخرج عن الاختصاص النوعي لمحاكم الأحوال الشخصية .

ومن حيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بجرد موجودات الشركة الطاعنة فإنه قد استند في هذا الخصوص إلى أن "من المقرر طبقا لنص المادة ٥٢٨ من القانون المدني أن الشركة تنتهى بموت أحد الشركاء ، وأنه مع ذلك يجوز الاتفاق على أنه إذا مات أحد الشركاء تستمر الشركة فيما بين الباقيين من الشركاء الأحياء ، وفي هذه الحالة لا يكون لورثة الشريك المتوفى إلا نصيبه في أموال الشركة ويقدر هذا النصيب بحسب قيمته بموجب جرد المحل يوم الوفاة ويدفع لورثته نقدا ولا يكون لهم نصيب فيما يستجد

بعد ذلك من الحقوق إلا بقدر ما تكون تلك الحقوق ناتجة من عماليات سابقة على الوفاة... وأنه تطبيقاً لذلك فإن نصيب الشريك المتوفى في حالة استمرار الشركة فيما بين باقى الشركاء الأحياء يصبح حكمه حكم أى دين عادى في حيازة الشركة يجوز اتخاذ الإجراءات التحفظية ضدهما من أجله ، ولا يحق للشركة بحال أن تمنع في هذا الصدد بشخصيتها المعنوية المستقلة عن أشخاص شركائها ، وذلك على أساس أن موت هذا الشريك قد حوّل نصيبه في الشركة من حصة مشاركة مندمجة بها إلى حق دائن عادى مستقل عنها“ . ويبين من هذا الذى قرره الحكم أن غرفة المشورة قد فصلت في منازعة لا تعتبر من مسائل الأحوال الشخصية التى خولها القانون سلطة الفصل فيها . وكان لزاماً عليها أن تقضى من تلقا . نفسها بإلغاء الأمر المتظلم منه بالنسبة إلى جرد موجودات الشركة الطاعنة لعدم اختصاص قاضى الأمور الوقتية بمحاكم الأحوال الشخصية بإصداره .

ومن حيث إن موضوع الدعوى صالح للحكم فيه .

ومن حيث إنه يبين مما سلف بيانه أن نظام الطاعنة من الأمر الصادر من قاضى الأمور الوقتية بمحكمة الأحوال الشخصية بمجرد موجودات الشركة التى لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الشريك المتوفى ، هو متظلم في محله ذلك أن قاضى الأمور الوقتية بمحاكم الأحوال الشخصية إذ قضى بمجرد موجودات الشركة مع منازعتها في ذلك ، فإنه يكون قد خرج عن اختصاصه بالنسبة لنوع الدعوى ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه ، والحكم في موضوع التظلم بإلغاء الأمر المتظلم منه بالنسبة إلى جرد موجودات الشركة الطاعنة وبعدم اختصاص قاضى الأمور الوقتية بمحكمة الأحوال الشخصية بإصدار هذا الأمر .

( ٩٤ )

## القضية رقم ٥ سنة ٢٢ قضائية :

برئاسة حفصة الأستاذ أحمد حلى وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة : عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العرومى ومحمود عياد المستشارين .

( أ ) اعلان . استئناف . - وجه البطلان هو أن ورقة التكليف بالحضور أعلنت للنصم في غير  
موطنه وأن المحضر لم يثبت بها أنه في ظرف ٢٤ ساعة من تاريخ الاعلان وجه إلى  
المان إليه كتابا موصى عليه يتسلم الصورة إلى جهة الادارة . ذوال هذا البطلان  
بحضور المعان إليه في أول جلسة . المواد ١١ و ١٢ و ٢٤ و ١٤٠ مرافعات .

( ب ) أحوال شخصية . تبني . جنسية . اختصاص . حكم . تسببه . ثبوت أن المطعون  
عليه اليوناني الجنسية تبني لقيطا مجهول الأبوين وجد بالديار المصرية . تصديق المحكمة  
القنصلية على هذا التبني . اعتبار الحكم المطعون فيه أن الطاعن المتبني مصرى وأن  
الحكم الصادر من المحكمة القنصلية باطل . لا مخالفة في ذلك للقانون . المادة ٣/١٠  
من المرسوم بقانون الصادر في ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦ والمادة ٣/٦ من المرسوم  
بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ .

( ج ) أحوال شخصية . تبني . حكم . تسببه . اعتباره الطاعن . مرياً لأصابع سائنة  
وفضائه ببطلان حكم المحكمة القنصلية بالتصديق على التبني . التمسك بأحكام القانون  
اليوناني الخاصة بأحوال الرجوع في التبني - لا محل له .

( د ) أحوال شخصية . اختصاص . محاكم قنصلية يونانية . اختصاصها بمسائل الأحوال  
الشخصية في الفترة التي تلت إلغاء الامتيازات الأجنبية متصور على منازعات الأحوال  
الشخصية المتعلقة بالرعايا اليونانيين فقط .

( هـ ) أحوال شخصية . اختصاص . حكم صادر من محكمة قنصلية يونانية بالتصديق على تبني  
شخص ثبت أنه مصرى . بطلان هذا الحكم . البطلان متعلق النظام العام . جواز  
التمسك به ممن طلب التبني .

( و ) أحوال شخصية . تبني . نقض . طعن . المصلحة في الطعن . تمسك اليوناني بالتبني  
ببطلان حكم التبني الصادر من القنصلية . توافق هذه المصلحة وفقاً للواد من ١٥٧٩  
إلى ١٥٨٦ من القانون اليوناني



١ — إذا كان وجه البطلان هو أن ورقة التكليف بالحضور أعلنت للنصم في غير موطنه ، وأن المحضر لم يثبت بها في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ الاعلان أنه وجه إلى المعلن اليه في موطنه الأصلي كتابا موصى عليه يخبره فيه بأن صورة الاعلان سلمت إلى جهة الادارة كما توجب ذلك المادتان ١٠ و ١٢ مرافعات وأنه يترتب على عدم مراعاة هذا الاجراء بطلان ورقة التكليف بالحضور وفقا لنص المادة ٢٤ مرافعات ، فان حضور الطاعن في أول جلسة حددت لنظر الدعوى يزيل العيب الذي لحق الاعلان المشار إليه وفقا لنص المادة ١٤٠ مرافعات . وإذن متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع الخاص ببطلان صحيفة الاستئناف والدفع الخاص بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد وبقبول الاستئناف شكلا أقام قضاءه على أنه وإن كان اعلان الطاعن بصحيفة الاستئناف في ٩ من يوليو قد وقع باطلا لأن المحل الذي أعلن فيه لم يكن هو الذي يقيم فيه وقت الاعلان ، وأن هذه الصحيفة قد خلت من الاجراءات الخاصة بالاختار الذي توجبه المادة ١٢ من قانون المرافعات وأن الورقة المستقلة المرافقة لصحيفة الاستئناف محررة في ١٠ من سبتمبر أي بعد حصول الاعلان بشهرين ، الا أن هذا البطلان قد زال بحضور الطاعن في جلسة المرافعة الأولى فان هذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ، ولا يؤثر على النتيجة التي انتهى إليها ما قرره من أن أثر هذا التصحيح لا يبدأ الا من تاريخ الحضور ولا يسرى على الاجراءات السابقة عليه ، ذلك أن الاجراء القابل للإبطال متى كان من الجائز قانونا أن تلحقه الصحة ، فان زوال هذا البطلان يجعل الاجراء معتبرا صحيحا من وقت صدوره ومن ثم يكون غير منتج البحث فيما إذا كان اعلان الطاعن الحكم الابتدائي الى المطعون عليه في يوم ١١ من أغسطس قد وقع صحيحا فيعتبر تاريخ اعلانه مبدأ لسريان ميعاد الطعن أم أنه غير صحيح فيعتبر باب الطعن مازال مفتوحا حتى يوم حضور المطعون عليه بالجلسة كما ذهب الحكم المطعون فيه ذلك أن الاستئناف على كلا الاعتبارين صحيح لحصوله في الميعاد القانوني .

٢ - متى كان يبين من الحكم الصادر من المحكمة القنصلية اليونانية باعتبار الطاعن ابنا متبنى للطعون عليه وزوجته أن هذين الأخيرين قررا في طلبهما إلى المحكمة القنصلية أنهما عثرا على طفل لقيط حديث الولادة أمام مسكنهما وأخطرا البوليس بذلك ، وأن التحريات التي أجراها البوليس لم تسفر عن معرفة والدي اللقيط وقرر هذا الحكم في أسبابه ومنطوقه أن الطاعن ولد طبيعي لأبوين مجهولين ، وكان الحكم المطعون فيه اذ قرر أن الطاعن ليس ابنا غير شرعي للطعون عليه قد استند الى ما ورد بحكم المحكمة القنصلية ، والى أن ما دفع به الطاعن من أنه ابن غير شرعي لا دليل عليه سوى مجرد قوله ، وأن الأوراق التي قدمها لا تكفى لإثبات هذه البتة لأن ما ذكر بها كان الباعث عليه العلاقة التي نشأت بينهما بعد العاد والتبني ، والى الأسباب الأخرى التي أوردها والتي تؤدي الى ما رتبته عليها ، وهو أن الطاعن يعتبر مصريا وأن قضاء المحكمة القنصلية باطل لأنه لم يكن لها ولاية الفصل في طلب التبني الذي قدم اليها من المطعون عليه وزوجته ، فان هذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه ، ذلك أنه لما كان قد ثبت مما سلف بيانه أن الطاعن لقيط من أبوين مجهولين عثر عليه في القولة المصرية ، وكان الطاعن قد عجز عن إثبات دفاعه بأنه ابن غير شرعي للطعون عليه من أم يونانية كان يعيشها هذا الأخير معاشرة الأزواج فإنه يعتبر مصريا مولودا في مصر وفقا للسادة ١٠/٣ من المرسوم بقانون الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٢٦ الذي كان ساريا وقت العثور عليه وكذلك وفقا للسادة ٦/٣ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الذي كان ساريا وقت صدور حكم المحكمة القنصلية بالتبني ولا تكون المحكمة القنصلية ذات ولاية في الفصل في موضوع التبني وليس بممتنع بعد ذلك البحث فيما اذا كان الطاعن هو فلان أو أنه شخص آخر خلافا لأنه لا يمكن اعتبار في كلتا الحالتين مصريا متى كان الثابت أنه لقيط مجهول الأبوين عثر عليه في مصر .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه اذ قرر أن الطاعن يعتبر مصريا ورتبته على ذلك أن المحكمة القنصلية اليونانية لم تكن مختصة بالتصديق على التبني للأسباب السابقة بيانها ، فإنه لم يخطئ في تطبيق القانون ، ولا محل بعد ذلك لتبني

الطاعن بتطبيق أحكام القانون اليوناني الخاصة بأحوال الرجوع في التبني إذ يجب أولاً تعيين المحكمة التي لها ولاية التصديق على التبني والقانون المصري هو الذي يجب الرجوع إليه لتحديد ولاية القضاء في داخل الدولة المصرية .

٤ - اختصاص المحاكم القنصلية اليونانية عند الغاء الامتيازات الأجنبية بمقتضى اتفاقية منترو في ٨ من مايو سنة ١٩٣٧ كان مقصوراً في فترة الانتقال التي انتهت في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ على المنازعات الخاصة بالأحوال الشخصية المتعلقة بالرعايا اليونانيين فقط . واذن فمضى كان الثابت أن الطاعن كان لقيطاً من أبوين مجهولين عثر عليه في الدولة المصرية ، فانه يعتبر في التاريخ الذي عثر عليه فيه ، وفي تاريخ صدور حكم التبني من المحكمة القنصلية مصرياً ، ومن ثم لا تكون المحكمة القنصلية ذات ولاية في خصوص طلب تبنيه ، ويكون الحكم الصادر منها باطلاً بطلاناً مطلقاً ولا يغير من هذا النظر أن تكون دعوى البطلان قد رفعت بعد بلوغ الطاعن سن الرشد ، لأنه ليس لأهليته شأن في تصحيح حكم باطل صدر من محكمة ليست ذات ولاية للفصل في طلب تبنيه .

٥ - بطلان حكم التصديق على التبني الصادر من محكمة لا ولاية لها هو بطلان يتعلق بالنظام العام ، ومن ثم فانه يكون للطاعن عليه أن يتمسك به ولو كان هو الذي قدم طلب التبني الى القنصلية اليونانية .

٦ - مصلحة المطعون عليه في اعتبار أن الاجراءات التي اتخذت أمام المحكمة القنصلية اليونانية غير صحيحة وأن الحكم الصادر منها بالتصديق على التبني وقع باطلاً ، هذه المصلحة متوافرة متى كان هذا الحكم من شأنه أن ينشئ حجة وفاقاً للطاعن قبل المطعون عليه مقررة بمقتضى المواد ١٥٧٩ - ١٥٨٦ من القانون اليوناني الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤١ .

### الوقائع

في يوم ١٦ من يونيو سنة ١٩٥٢ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر أولها بتاريخ ٩ من مارس سنة ١٩٥٢ وثانيها بتاريخ ٣ من يونيو سنة ١٩٥٢ في الاستئناف رقم ٦٢٤ سنة ٦٨ ق - وذلك بتقرير



طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكمين المطعون  
فيهما والحكم أصليا بقبول الدفيعين ببطلان إعلان صحيفة الاستئناف رقم ٦٢٤  
سنة ٦٨ ق و بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد مع إلزام المطعون عليه  
بالمصروفات وأتعاب المحاماة عن جميع درجات التقاضى واحتياطيا بإحالة القضية  
على دائرة أخرى للفصل فيها مجددا مع إلزام المطعون عليه بالمصروفات وأتعاب  
المحاماة - وفي نفس اليوم أودع الطاعن صورة مطابقة للأصل من كل من  
الحكمين المطعون فيهما ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداته .

وفي ٢٩ من يونيو سنة ١٩٥٢ عرضت أوراق الطعن على حضرة رئيس المحكمة  
فأمر بإعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليه وحدد له خمسة عشر يوما من تاريخ  
إعلانه لإيداع مذكرة بدفاعه مشفوعة بالمستندات التي يرى تقديمها .

وفي ٢ من يوليو سنة ١٩٥٢ أعلن المطعون عليه بتقرير الطعن - وفي ٦ منه  
أودع بالملف أصل ورقة إعلان الطعن - وفي ١٧ منه أودع المطعون عليه مذكرة  
بدفاعه مشفوعة بمستنداته طلب فيها رفض الطعن .

وفي ٢ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها  
بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه للسبب الوارد  
في الطعن والمبنى على مخالفة القانون وبإلغاء الحكم المطعون فيه والحكم في موضوع  
الاستئناف المرفوع من المطعون عليه برفضه وبتأييد الحكم المستأنف وبإلزام  
المطعون عليه بجميع المصروفات .

وبجلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ المحددة أنظر الطعن سمعت الدعوى على ما هو  
مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطرفين على ما جاء بمذكرتيهما وعدلت النيابة  
للأمانة عن رأيها وطلبت أصليا رفض الطعن واحتياطيا السماح لها بتقديم مذكرة  
تكميلية للرد على دفاع المطعون عليه - والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة  
أول يناير سنة ١٩٥٣ وفيها قررت المحكمة إعادة القضية إلى المرافعة لجلسة ١٩  
من فبراير سنة ١٩٥٣ وصرحت بتقديم مذكرات تكميلية .

وفي ١٤ من يناير سنة ١٩٥٣ أودع الطاعن مذكرة تكميلية صمم فيها على الطلبات الواردة بتقرير الداعن — ولم يقدم المطعون عليه مذكرة تكميلية .

وفي ٧ من فبراير سنة ١٩٥٣ وضعت النيابة العامة مذكرتها التكميلية وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا مع إلزام الداعن بالمصروفات .

وبمجلس ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على مادو ميين بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطاعن والمطعون عليه على ما جاء بمذكراتهم وصممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها التكميلية — والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن واقعة الدعوى — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٧٦٣ سنة ١٩٥٠ القاهرة الابتدائية وقال فيها إنه في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٢٦ عثر بقرب مسكنه على طفل حديث الولادة . فأبلغ بوليس قسم عابدين الذي سلم الطفل إلى مستشفى القصر العيني وسمى محمد جمعه ، ولما لم يكن هو وزوجته قد أنجبها فانهما تسلماه من المستشفى للعناية به وتربيته ، وفي ٢٢ من مايو سنة ١٩٢٧ عمدها وفقا لقواعد الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية وسمياه ديمتري . وفي سنة ١٩٤٠ قدم هو وزوجته إلى المحكمة القنصلية اليونانية بالأسكندرية طلبا بتبني الطفل المذكور ، وفي ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٤٠ حكمت المحكمة القنصلية باعتبار ديمتري البالغ من العمر أربعة عشر عاما المجهول الأبوين ابنا متبني لهما ، ولما كانت إجراءات التبني وقعت باطلة قانونا لأن الطفل المتبني يعتبر مصري الجنسية مسلما ، ولا يعترف

قانونه بنظام التبني وتنكره ديانتته وكان هذا البطلان جوهريا وفقا لقواعد القانون الدولي الخاص التي تستلزم مرافقة قانون الأحوال الشخصية للتبني والتبني وبحكم المواد ٨٤٤-٨٤٦ من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ ، ونظرا لأن زوجته قد توفيت وأنه أراد أن تستقر حقوقه وأمواله على أساس قانوني صحيح فقد طلب الحكم ببطلان إجراءات التبني التي تمت أمام المحكمة القنصلية اليونانية وبعدم أحقية الطاعن في الاحتفاظ بلقب ليمونيا واستند المطعون عليه في تأييد دعواه إلى شهادة ميلاد محررة في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٢٦ لطفل لقيط عثر عليه في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٢٦ باسم محمد جمعه ، وإلى كتاب من مستشفى القصر العيني محرر في ٢ من يولييه سنة ١٩٢٨ بطلب تقديم الطفل لمناظرته ، وإلى شهادة من النائب البطريركي تدل على عماد الطاعن في ٢٢/٥/١٩٢٧ ، وإلى ترجمة الحكم الصادر في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٤٠ من المحكمة القنصلية القاضى باعتبار ديمتري البالغ من العمر أربع عشرة سنة وتولد الطبيعي المجهول الأبوين ابنا متبنى للطمرن عليه وزوجته كاليوبي. فدفع الطاعن الدعوى بأنه ابن غير شرعي للمطعون عليه ، وأن والده تسلمه من أمه وقدمه إلى زوجته الشرعية باعتبار أنه عثر عليه أمام باب مسكنهما وقد احتضناه وعمداه ثم تبنيه ، وأن الإجراءات التي تمت بالمحكمة القنصلية صحيحة لأنه يوناني الجنسية تبعا لوالده اليوناني ، وأن اللقيط محمد جمعه هو شخص آخر غيره . وفي ١٢ من يونيو سنة ١٩٥١ قضت المحكمة برفض الدعوى وألزمت المطعون عليه بالمصروفات . فاستأنف الأخير هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٦٢٤ سنة ٦٨ ق القاهرة ، فدفع الطاعن أولا ببطلان صحيفة الاستئناف لأن المطعون عليه أعلمه في مسكنه القديم بمصر الجديدة مع علمه بأنه قد ترك هذا المنزل وأقام بالعجزة رقم ٢ يشارع سراي الأزبكية وثانيا بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد لأن صحيفة الاستئناف لم تصل إليه ولم يعلم به إلا عرضا أثناء دعوى أخرى ، وفي ٩/٣/١٩٥٢ قضت المحكمة برفض الدفعين وبقبول الاستئناف شكلا . وفي ٣/٦/١٩٥٢ قضت في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وببطلان حكم المحكمة القنصلية اليونانية بالاسكندرية الصادر في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٤٠ في موضوع تبني الطاعن واعتباره كأن



لم يكن مع إلزام الطاعن بالمصروفات عن الدرجتين و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب  
للحاماة ورفضت ، أما عدا ذلك من الطلقات ، تأسيسا على أن الطاعن ليس ابنا غير  
شرعى للطعون عليه ، وأنه اقيط مجهول الأبوين ولد بالقاهرة فهو مصرى بحكم  
المادة ٦/٣ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ ، وأن جنسيته تختلف عن  
جنسية المطعون عليه وهو يوناني فكان يتعين اتخاذ إجراءات التبني أمام المحكمة  
المختلطة وفقا للواد ٨٤٤ - ٨٤٦ من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ ، وعلى أنه  
لا ولاية للمحكمة القنصلية اليونانية بالفصل في طلب التبني فيكون قضاؤها في هذا  
الخصوص باطلا ، وبالنسبة لطلب المطعون عليه حرمان الطاعن من التسمية  
باسم ليونيا فإن الثابت من شهادة العماد أن "طفل المعمد سمي باسم ديمتري فقط  
فلم تر المحكمة محلا للنظر فيه لأن الطاعن في حل من أن يتسمى بأى اسم يشاء .  
فقررت الطاعن الطعن في الحكمين الصادرين في ٩ من مارس سنة ١٩٥٢ و ٣ من  
يونيه سنة ١٩٥٢ بطريق النقض .

ومن حيث إن الطاعن ينهى على الحكم الصادر في ٩ من مارس سنة ١٩٥٢  
في سبب واحد يتحصل في أنه إذ قضى برفض الدفيعين الخاص أولها ببطلان  
صحيفة الاستئناف والآخر بعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد ، قد أخطأ في تطبيق  
القانون ، لأن المطعون عليه أعلنه بصحيفة الاستئناف بمصر الجديدة ، مع أنه  
يعلم أن الطاعن لا يقيم بها ، بل يقيم بدائرة قسم الأزبكية ، وأنه سبق أن أعلنه  
بها في ١٢ من مارس سنة ١٩٥١ في دعوى التصفية ، فأعلانه في غير محله باطل  
وفقا لاص المسادين ١١ و ٢٤ مرافعات . أما وجه الخطأ فهو أن الحكم قرر  
أن هذا الإعلان لا بد أن يكون قد وصل الطاعن عن طريق قسم مصر الجديدة  
لأن المحضر أثبت في محضره أنه وجد مسكنته مغلقة ، كما أخطأ إذ قرر أنه قد  
يكون للطاعن محلا إقامة أحدهما بمصر الجديدة والآخر بالأزبكية ، وهذا يخالف  
الثابت بالمستندات . وفي حين أنه قرر - دون أن يدفع بذلك المطعون عليه -  
أن إعلان الطاعن الحكم الابتدائي للطعون عليه في ١١/٨/١٩٥١ في المخبر  
بميدان التوفيقية باطل ، لأن المخبر ليس محل إقامة المطعون عليه أو محل عمله ،  
مع أن المطعون عليه معترف بأن له محل إقامة أحدهما في مصر الجديدة والآخر

بميدان توفيق رقم ٣ قسم الأربكية ، وأن المستندات تؤيد ذلك . أما قول الحكم بأن حضور الطاعن بجلاسة المرافعة قد أزال بطلان عريضة الاستئناف استنادا إلى المادة ١٤٠ مرافعات فإنه غير صحيح لأن إعلان صحيفة الاستئناف الباطل لا يترتب عليه أى أثر ، وكان لزاما على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بسقوط الحق فى الطعن بطريق الاستئناف .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه الصادر فى ٩ من مارس سنة ١٩٥٢ أنه إذ قضى برفض الدفع الخاص ببطلان صحيفة الاستئناف والدفع الخاص بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفع بعد الميعاد وبقبول الاستئناف شكلا فإنه قد أسس قضاءه على أنه وإن كان إعلان الطاعن بصحيفة الاستئناف فى ٩ من يولييه سنة ١٩٥١ قد وقع باطلا لأن المحل الذى أعان فيه لم يكن هو الذى يتم فيه وقت الإعلان ، وأن هذه الصحيفة قد خلت من الإجراءات الخاصة بالإخطار الذى توجبه المادة ١٢ من قانون المرافعات ، وأن الورقة المستقلة المرافقة لصحيفة الاستئناف محررة فى ١٠/٩/١٩٥١ أى بعد حصول الاعلان بشهرين ، إلا أن هذا البطلان قد زال بحضور الطاعن جلاسة المرافعة فى ٢١/١١/١٩٥١ ، وذلك وفقا للمادة ١٤٠ مرافعات . وهذا الذى قرره الحكم صحيح فى القانون ذلك أنه متى كان وجه البطلان هو أن ورقة التكليف بالحضور أعانت إلى الطاعن فى غير موطنه ، وأن المحضر لم يثبت بها فى ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ الاعلان أنه وجه إلى الطاعن فى موطنه الأصيل أو المختار كتابا موصى عليه يخبره فيه بأن صورة الاعلان سلمت إلى جهة الادارة كما توجب ذلك المادتان ١١ و ١٢ مرافعات ، وأنه يترتب على عدم مراعاة هذا الاجراء بطلان ورقة التكليف بالحضور وفقا لنص المادة ٢٤ مرافعات ، فإن حضور الطاعن فى أول جلسة حددت انظر الدعوى فى ٢١/١١/١٩٥١ يزيل العيب الذى لحق الاعلان المشار إليه وفقا لنص المادة ١٤٠ مرافعات . ولا يؤثر على النتيجة التى انتهى إليها الحكم ما قرره من أن أثر هذا التصحيح لا يبدأ إلا من تاريخ الحضور ولا يسرى على الاجراءات السابقة عليه ، ذلك أن الاجراء القابل للإبطال متى كان من الجائز قانونا أن تلحق الصحة ، فإن زوال هذا البطلان يجعل الاجراء معتبرا صحيحا من

وقت صدوره في ١٩٥١/٧/٩ . لما كان ذلك يكون غير منتج البحث فيما إذا كان إعلان الطاعن الحكم الابتدائي إلى المطعون عليه في ١٩٥١/٨/١١ قد وقع صحيحا فيعتبر تاريخ إعلانه مبدأ لسريان إعلان الطعن أم أنه غير صحيح فيعتبر باب الطعن مازال مفتوحا حتى يوم حضور المطعون عليه بالجلسة كما ذهب الحكم المطعون فيه ، ذلك أن الاستئناف على كلا الاعتبارين صحيح لحصوله في الميعاد القانوني ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .

ومن حيث إن الطاعن ينحى على الحكم الصادر في ٣ من يونيو سنة ١٩٥٢ في سبعة أسباب يتحصل الأول والثالث والسابع منها في أن الحكم مشوب بالقصور من ثلاثة وجوه ، الأول لأن الطاعن دفع الدعوى بأن والده المطعون عليه وهو المدعى يقع عليه عبء إثبات أن شهادة ميلاد محمد جمعة المحررة في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٢٦ هي له ( الطاعن ) وقد استدل هو على نفي هذه الواقعة بأن المطعون عليه لم يقدم صورة التحقيق الذي أجراه قسم هابدين عند تسليم اللقيط إليه يوم العثور عليه في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٢٦ لبيان ارتباط هذه الواقعة بشخص محمد جمعة الثابت بشهادة ميلاده المحررة في ٢ يوليو سنة ١٩٢٨ أنه ولد في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ مع أنه يبين من حكم التبنى أن الطاعن الذي تبناه المطعون عليه ولد في ٢١ يوليو سنة ١٩٢٦ ، وبأن المطعون عليه قد اعترف في حكم التبنى أن الطفل الذي تبناه هجرته أمه مما يؤيد دفاع الطاعن بأنه ولد غير شرعي له ، وبأن الحكومة المصرية لا تسمح بتسليم طفل مسلم لشخص أجنبي ومسيحي ، وبأنه ثابت من شهادة العمد المحررة في ٢٢ مايو سنة ١٩٢٧ أن الطفل مسيحي تبعا لدين والديه ، وبأن إجراءات التبنى تمت بعد أن ثبت دين الطاعن المسيحي من شهادة العمد ومن الشهادات المدرسية الصادرة من المدارس التي التحق بها من سنة ١٩٣٤ ، بأن المطعون عليه قد اعترف بأبوته أمام القضاء بعد رفعه هذه الدعوى ، كما أن شهوده الذين استشهد بهم في بعض القضايا شهدوا بوجود هذه العلاقة . والوجه الثاني هو أن النيابة دفعت بأنه ثابت من الأوراق ودفاع ناظرين أن الطاعن ليس محمد جمعه وأنه ابن غير شرعي للمطعون عليه ، وعلى هذا تكون إجراءات التبنى تمت صحيحة وأمام الجهة المختصة . والوجه الثالث هو أن



النيابة قررت في مذكرة أنها أن الطاعن حسب أقوال المطعون عليه ومستنداته لا يمكن أن يعتبر لقيطا ، وعلى هذا يكون الطاعن ابنا غير شرعى للمطعون عليه وله حكمه الخاص ، ويكون التبنى قد وقع صحيحا . والحكم المطعون فيه إذ قضى بإبطال حكم المحكمة القنصلية اليونانية . قد أغفل الرد على هذه الدفوع . ويتحصل السبب السادس في أن الحكم قد خالف القانون ، لأن المطعون عليه يونانى خاضع للقانون اليونانى ، وقد قام بإجراءات التبنى وفقا لنصوص القانون اليونانى وأمام المحكمة اليونانية المختصة ، فليس له أن يطلب إبطال التبنى ، ولكن له الرجوع فيه بشروط معينة غير متوافرة في هذه الدعوى .

ومن حيث إن النعى على الحكم في هذه الأسباب مردود أولا بأنه يبين من الحكم الصادر من المحكمة القنصلية اليونانية بالاسكندرية في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٤٠ باعتبار الطاعن ابنا متبنى للمطعون عليه وزوجته كاليوبي ، أن الأخيرين قرارا في طلبهما إلى المحكمة القنصلية أنهما عثرا في ٢١ من يولييه سنة ١٩٢٦ على طفل لقيط حديث الولادة أمام مسكنهما ، وأنهما أخطرا البوليس بذلك ، وأن التعديلات التي أجراها البوليس لم تسفر عن معرفة والدى اللقيط ، وقرر هذا الحكم في أسبابه ومنطوقه أن الطاعن ولد طبيعى لأبوين مجهولين ، ويبين من الحكم المطعون فيه أنه إذ قرر أن الطاعن ليس ابنا غير شرعى للمطعون عليه ، وأنه لقيط من أبوين مجهولين ولد بمدينة القاهرة ، فإنه قد استند إلى ماورد بحكم المحكمة القنصلية مما سبق بيانه ، وإن أن مادفع به الطاعن من أنه ابن غير شرعى لا دلائل عليه سوى مجرد قوله ، وأن الأوراق التي قدمها لا تكفى لإثبات هذه البتة ، لأن ما ذكر بها كان الباعث عليه العلاقة التي نشأت بينهما بعد العمد والتبنى ، وإلى الأسباب الأخرى التي أوردتها والتي تؤدي إلى ما رتبته عليها ، وهو أن الطاعن يعتبر مصريا ولم يكن للمحكمة القنصلية ولاية الفصل في طلب التبنى الذى قدم إليها من المطعون عليه وزوجته ، ومن ثم يكون قضاؤها باطلا ، وهذا الذى قرره الحكم لا خطأ فيه ، ذلك أنه لما كان قد ثبت مما سلف بيانه أن الطاعن لقيط من أبوين مجهولين عثر عليه في الدولة المصرية ، كان الطاعن قد عجز عن إثبات دناعه بأنه ابن غير شرعى للمطعون عليه من أم يونانية كان

يعاشرها الأخير مباشرة الأزواج ، فإنه يعتبر مصريا مولودا في مصر وفقا للسادة  
١٠٣ من المرسوم بقانون الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٢٦ الذي وكان سارية  
وقت المنور عليه وكذلك وفقا للسادة ٦/٣ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩  
التي كان نافذا وقت صدر حكم المحكمة القنصلية بالتبني . ومن ثم لا تكون  
المحكمة القنصلية ذات ولاية في الفصل في موضوع التبني ، وليس بمتج  
بعد ذلك البحث فيما إذا كان الطاعن هو محمد جمعه أو أنه شخص آخر خلافاً لأنه  
يعتبر في كلتا الحالتين مصريا متى كان الثابت أنه لقيط مجهول الأبوين عز عليه  
في مصر ، ومردود ثانياً بأن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن الطاعن يعتبر مصريا  
ورتب على ذلك أن المحكمة القنصلية اليونانية لم تكن مختصة بالتصديق على التبني  
للاسباب السابق بيانها ، فإنه لم يخطئ في تطبيق القانون ، ولا محل بعد ذلك  
لتمسك الطاعن بتطبيق أحكام القانون اليوناني الخاصة بأحوال الرجوع في التبني  
إذ يجب أولا تعيين المحكمة التي لها ولاية التصديق على التبني والقانون المصري  
هو الذي يجب الرجوع إليه لتحديد ولاية القضاء في داخل الدولة المصرية .

ومن حيث إن السببين الثاني والخامس يتحصلان في أن الحكم مشوب  
بالقصور من وجهين : الأول لأن الطاعن دفع بأن الدعوى الحالية رفعت بعد  
أن بلغ سن الرشد واستقر دينه وجنسيته اليونانية ، وأن المطعون عليه يهدف  
من طلبه إلى أن يتبعه للجنسية المصرية ، وأن هذا الطلب ليس من اختصاص  
قضاء الأحوال الشخصية ، وإنما هو من اختصاص القضاء الإداري ، والوجه  
الثاني لأن النيابة دفعت أمام محكمة ثاني درجة بأن حكم التبني قد صدر من المحكمة  
القنصلية في خدر ولايتها القضائية ، فله حجته ولا يطعن عليه إلا بطريق من  
طرق الطعن على الأحكام ، لا بدعوى مبتدأة ، إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل  
الرد على هذين الدفعين .

ومن حيث إن النمي على الحكم في هذين السببين مردود بأن اختصاص  
الحكم القنصلية اليونانية عند إلغاء الامتيازات الأجنبية بمقتضى اتفاقية منترو  
في ٨ من مايو سنة ١٩٢٧ كان مقصورا في فترة الانتقال التي انتهت في ١٤ من

أكتوبر سنة ١٩٤٩ على المنازعات الخاصة بالأحوال الشخصية المتعلقة بالرعايا اليونانيين فقط . ولما كان الثابت مما سبق بيانه أن الطاعن كان لقيطا من أبوين مجهولين عثر عليه في الدولة المصرية ، فإنه يعتبر في التاريخ الذي عثر عليه فيه ، وفي تاريخ صدور حكم التبني من المحكمة القنصلية مصريا ، ومن ثم لا تكون المحكمة قنصلية ذات ولاية في خصوص طلب تبنيه ، ويكون الحكم الصادر منها باطلا بطلانا مطلقا ولا يغير من هذا النظر أن تكون دعوى البطلان قد رفعت بعد بلوغ الطاعن من الرشد ، لأنه ليس لأهلية الطاعن شأن في تصحيح حكم باطل صدر من محكمة ليست ذات ولاية في الفصل في طلب تبنيه .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم مشوب بالقصور ، لأن الطاعن دفع بأن لا مصلحة للطعون عليه في هذه الدعوى . فهو كالمبتدئ لا يرث المطعون عليه وفقا للقانون اليوناني ، وبأن إجراءات التبني تمت بين ثلاثة أطراف الطاعن والمطعون عليه وزوجته المتوفاة كاليوبي ليمونيا ، وبأنه لا يجوز للمطعون عليه أن يطعن في تصرف صادر منه لأجل الإضرار بالطاعن ، وبأن الطاعن يتمتع بكل الحقوق التي ينحولها له حكم التبني ومنها حقه في حمل اسم ليمونيا وقد أثبت الحكم الصادر من محكمة أول درجة هذا الدفاع . إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود — أولا — بأن مصلحة المبتدئ (المطعون عليه) في اعتبار أن الإجراءات التي اتخذت أمام المحكمة القنصلية اليونانية كانت غير صحيحة ، وأن الحكم الصادر منها بالتصديق على التبني وقع اطلا ، هذه المصلحة متوافرة متى كان هذا الحكم من شأنه أن ينشئ حقوقا للطاعن قبل المطعون عليه مقررمة بمقتضى المواد ١٥٧٩ — ١٥٨٦ من القانون اليوناني الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ . ومن ثم يكون غير منتج النعمى على الحكم أنه أغفل الرد على هذا الدفاع . ومردود — ثانيا — بأن بطلان حكم التصديق على التبني لصدوره من محكمة لا ولاية لها هو بطلان متعلق بالنظام العام وللمطعون عليه أن يتمسك به ولو كان هو الذي قدم طلب التبني إلى القنصلية اليونانية . ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الطاعن على غير أساس ويتعين رفضه .



## جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٥٣

( ٩٥ )

### القضية رقم ١١٧ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة . وبحضور حميرات الأساتذة سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد زكي شرف المستشارين .

(١) شركة . ضرائب . متى يكون الشريك موصيا ؟ رأس مال الشركة دفع بأكمله من الطاعن الأول . مساهمة الطاعن الثاني في الشركة بعمله فقط وورد اسمه في عنوان الشركة . وجوب اعتبار الطاعن الثاني شريكا متضامنا مع الطاعن الأول في شركة تضامن بالرغم مما أثبت بالعقد من أن الطاعن الأول هو وحده المسئول عن التزامات الشركة وبالرغم من تسمية الشركة في العقد بأنها شركة توصية . وجوب ربط الضريبة الم-تحقة على أرباح الشركة على كل شريك شخصيا بنسبة حصته في أرباحها . المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(ب) ضرائب . المقصود بالحسابات المنتظمة . حكم . تسببه . تقريره سقوط حق الطاعنين في اختيار رقم المقارنة لعدم قيامهما بالاختيار في الميعاد القانوني . تأسيس قضائه على أن حساباتهما منتظمة بغض النظر عن عدم استيفاء دفاترهما الشروط المنصوص عليها في المادة ١١ من قانون التجارة . لا مخالفة في ذلك للقانون . القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ والقرارات الوزارية رقم ٢٢ و ٢٦ سنة ١٩٤٢ .

١ — الشريك الموصى في شركة التوصية يجب أن يسهم فيها بنصيب في رأس المال ومحظور عليه أن يتدخل في إدارة الشركة فلا يمكن أن يكون شريكا موصيا بمجرد عمله . وإذن فمتى كان من المسلم أن رأس مال الشركة دفع بأكمله من الطاعن الأول وأن الطاعن الثاني شريك بعمله فقط واسمه وارد في عنوان الشركة فإنه يعتبر شريكا متضامنا مع الطاعن الأول في شركة تضامن بالرغم مما

أثبت في العقد بأن الطاعن الأول هو وحده المسئول عن التزامات الشركة وبالرغم من تسمية الشركة في العقد بأنها شركة توصية إذ العبرة في ذلك بحقيقة الواقع لا بعبارة العقد وينبئ على هذا الاعتبار وجوب ربط الضريبة المستحقة على أرباح الشركة على كل شريك شخصيا بذمة حصته في أرباحها عملا بالمادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أى بواقع ثلاثة الأرباع على الأول وأربع على الثاني ويكون الحكم المطعون فيه — إذ أقيم على خلاف ذلك — قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

٢ — أفصح الشارع في المادة الثانية من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ والصادر بها القرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ عن المقصود بالحسابات المنتظمة فلم يشترط لاعتبارها كذلك أن تكون الدفاتر المتضمنة هذه الحسابات قد استوفت الشروط المنصوص عليها في المادة ١٤ من قانون التجارة وليس ثمة علة لهذا الاشتراط في صدد اختيار الممول رقم المقارنة لأرباحه الاستثنائية إذ الظاهر من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ أن الحكمة في تحويل الممول اختيار ربح أية سنة من سني ١٩٣٧ و ١٩٣٨ و ١٩٣٩ رقما للمقارنة تربط على أساسه ضريبة الأرباح الاستثنائية هي أن حساباته مطابقة للحقيقة فحق له هذا الاختيار ولا عبرة في هذا الخصوص بأن تكون الدفاتر مؤشرا عليها من الأمور المختصة وبما للمادة ١٤ من قانون التجارة أو غير مؤشرا عليها متى كانت بريئة من الشوائب التي تثير الريب في صحتها فقد تكون الدفاتر مؤشرا عليها بينما الحسابات التي تحتويها غير صادقة أما القول بأن وزير المالية في تعريفه للحسابات المنتظمة قد جاوز نطاق التفويض المخول له بمقتضى المادة ١٤ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ فهو قول لا سند له وينفيه نص المادة المذكورة الصريح في تحويل وزير المالية أن يتخذ من القرارات ما يقتضيه تنفيذ القانون المشار إليه . وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على اعتبار حسابات الطاعنين منتظمة ورتب على هذا الاعتبار أنه كان يجب عليهما اختيار رقم المقارنة في الميعاد المنصوص عليه في القرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ لم يخطئ في تطبيق القانون .

## الوقائع

في يوم ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر في ٩ من يونيو سنة ١٩٤٩ في الاستئناف رقم ٣٤٤ سنة ٦٥ ق تجارى وذلك بتقرير طلب فيه الطاعنان الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتقضى الحكم المطعون فيه والقضاء أولا بأن الطاعن الثانى يجب اعتباره شريكا متضامنا لاشريكا موصيا وأنه يتعين لهذا السبب ربط الضريبة باسمه شخصا بمقدار ربع أرباحه فى الشركة. ثانيا بأحقية الطاعن الأول فى اختيار رقم أرباح سنة ١٩٣٩ أساسا للمقارنة فيما يتعلق بالضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية. ثالثا بإلزام المطعون عليها بإعادة ربط الضريبة على الأساسين المتقدمين وبرد كل ماحصلته فوق ما هو مستحق بموجب هذا الربط الحديد وإلزامها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٠ أعانت المطعون عليها بتقرير الطعن . وفي ٩ من مايو سنة ١٩٥٠ أودع الطاعنان أصل ورقة إعلان المطعون عليها بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداتها . وفي ٢٩ منه أودعت المطعون عليها مذكرة بدفاعها مشفوعة بمستنداتها طلبت فيها رفض الطعن وإلزام الطاعنين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ٢٢ من يولييه سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بقبول السبب الأول من أسباب الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة وإلزام المطعون عليها بالمصروفات .

وفي ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطرفين والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .



## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .  
من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن مأمورية ضرائب شين الكوم اعتبرت أن المنشأة التي يديرها الطاعن الأول للاتجار في الدخان هي مؤسسة فردية وأنه مسئول عن الضريبة التي تربط على أرباحها . وفي ١٤/٨/١٩٤٠ قدرت المأمورية أرباح المنشأة المستخلصة من حساباتها المنتظمة عن سنة ١٩٣٩ بمبلغ ٩٠٥ جنيها و ٢٠٩ مليا وفي ١٠/١٢/١٩٤٠ أخطرت المأمورية الطاعن الأول بأنها قدرت أرباحه ابتداء من سبتمبر سنة ١٩٣٨ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٣٩ بمبلغ ٩١٩ جنيها و ٦٠٩ مليا . وفي ١٧/١٢/١٩٤٠ رد الطاعن الأول على المأمورية معترضا على هذا التقدير ، ولما أن صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ الخاص بتقدير الأرباح الاستثنائية بالنسبة إلى المولين الذين لهم حسابات منتظمة والذي بمقتضاه يجوز للمول أن يختار رقما للمقارنة إما ربح إحدى سنوات ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ وإما ١٢٪ من رأس المال المستثمر الحقيقي ، حررت المأمورية مذكرة في ٢١/١٠/١٩٤١ بتقدير رأس مال المؤسسة من واقع دفاتها المنتظمة بمبلغ ٢٠٣٢ جنيها عن سنة ١٩٤٠ وبمبلغ ٢٢٦٤ جنيها و ٣٤٥ مليا عن سنة ١٩٤١ على أساس أن هذين المبالغين يتخذان رقما للمقارنة للتقدير الحكيم بالنسبة إلى رأس المال . وفي ٢٧/١/١٩٤٣ تظلم الطاعن الأول إلى المأمورية طالبا إنخاذ ربح سنة ١٩٣٩ رقما للمقارنة فردت عليه المأمورية في ٢٧/٢/١٩٤٣ و ١٦/١٠/١٩٤٧ بأنه لم يستعمل حقه في الاختيار المشار إليه في بند أولا وثانيا بالمادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ حتى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٢ وهو الميعاد المنصوص عليه في القرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ والمحدد للاختيار بالنسبة للمولين الذين لهم حسابات منتظمة . وفي ٢٤/١١/١٩٤٧ أخطرت المأمورية الطاعن الأول بأنها أصدرت قرارا بتحديد

رأس المال عن سنتي ١٩٤٠ ، ١٩٤١ بالتقديرين الآنف ذكرهما إعمالا لنص المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ . وفي الأول من ديسمبر سنة ١٩٤٧ أقام الطاعنان دعوى المماضة رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٤٧ تجارية محكمة شبين الكوم الابتدائية وطلبا الحكم أولا باعتبارهما شريكين في المنشأة التي يديرانها وربط الضريبة على كل منهما شخصا ومنفردا بمقدار نصيبه في ربح الشركة أي بمقدار ثلاثة أرباعه بالنسبة إلى الطاعن الأول والرابع بالنسبة إلى الطاعن الثاني . ثانيا — الحكم بأن رقم المقارنة الذي يكون أساسا لتحديد الأرباح الاستثنائية وفقا للقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ عن أرباح سنتي ١٩٤٠ ، ١٩٤١ هو ربح سنة ١٩٣٩ . ثالثا — الحكم بالزام المطعون عليهما بأن ترد للطاعنين ما سبق لها تحصيله من الضريبة زيادة على ما هو مستحق عليهما على الأساس المتقدم . وفي ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة برفض الطلب الأول استنادا إلى أنه لا توجد شركة بين الطاعنين ورفض الطلبين الثاني والثالث استنادا إلى أن الطاعن الأول الذي يدير المنشأة يمسك حسابات منتظمة فليس له حق اختيار رقم المقارنة وفقا للقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ الذي لا ينطبق إلا بالنسبة للمولين الذين ليست لهم حسابات منتظمة وأن حقه في اختيار رقم المقارنة عملا بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ على اعتبار أن المنشأة لها حسابات منتظمة قد سقط لأنه لم يبد رغبته في الاختيار وفقا للقانون المذكور حتى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٢ وهو الميعاد المنصوص عليه في القرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ . استأنف الطاعنان وقيد استئنافهما برقم ٣٤٤ لسنة ٦٥ ق تجارية محكمة استئناف مصر التي قضت في ٩ من يونيو سنة ١٩٤٩ أولا — بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قيام الشركة واعتبار منشأة الطاعنين شركة توصية تربط الضريبة على أرباحها بنسبة ثلاثة أرباع على الطاعن الأول باعتباره الشريك المسئول فيها والرابع على الشركة باعتبار الطاعن الثاني شريكا موصيا ثانيا . بتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . فقرر الطاعنان الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينحى الطاعنان بالأول منها على الحكم خطاه في تطبيق القانون ذلك بأن المحكمة بعد أن قررت قيام الشركة على خلاف ما قضى به الحكم الابتدائي قد أخطأت في اعتبارها شركة توصية واعتبار الطاعن الثاني شريكا موصيا فيها تربط الضريبة على حصته في مال الشركة بنسبة ربع أرباحها مع أن الشركة حقيقة شركة تضامن والطاعن الثاني شريك فيها بعمله واسمه مذكور في عنوان الشركة وهو القائم بإدارتها وذلك كله ينفي أنه شريك موص في شركة توصية . وعلى فرض أن الشروط الشكائية لشركة التضامن لم تتوافر في خصوص شركة الطاعنين فإنها على الأقل تعتبر شركة واقع فيها الشريكان متضامنان مما كان يقتضى أن تربط الضريبة على كل شريك في ماله بقدر نصيبه في أرباح الشركة .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ كيف العقد المحرر بين الطاعنين في سنة ١٩٣٧ والمسجل في يناير سنة ١٩٤١ بأنه يفيد قيام شركة توصية أسس قضاءه على أن الطاعن الأول دفع فيها كل رأس ماله النقدي البالغ مقداره ألفين من الجنيهات وأن الطاعن الثاني وإن لم يدفع شيئا من رأس مال الشركة إلا أنه يعتبر شريكا موصيا نظير قيامه بأعمالها التي يسأل عنها الطاعن الأول وحده بصفته المدير المسئول وعلى أن الطاعن الثاني يستحق ربع أرباح المنشأة في مقابل عمله في إدارتها وانقطاعه للقيام بها ، وأن القول بأنه لم يسهم في رأس مال الشركة ليس سببا مقبولا لبطلان عقدها لأنه من المسلم قانونا جواز أن يكون الشريك شريكا بعمله فقط وأنه يترتب على اعتبار الشركة شركة توصية وجوب ربط الضريبة على أرباحها بنسبة ثلاثة أرباع على الطاعن الأول باعتبار الشريك المسئول فيها والربع على الشركة باعتبار الطاعن الثاني شريكا موصيا .

ومن حيث إن هذا الذي ذهب إليه الحكم غير صحيح في القانون ذلك أن الشريك الموصى في شركة التوصية يجب أن يسهم فيها بنصيب في رأس المال ومحظور عليه أن يتدخل في إدارة الشركة فلا يمكن أن يكون شريكا موصيا بمجرد عمله . ولما كان من المسلم أن رأس مال الشركة دفع بأكمله من الطاعن الأول وأن



الطاعن الثاني شريك بعينه . فقط واسمه وارد في عنوان الشركة فانه يعتبر شريكا متضمنا مع الطاعن الأول في شركة تضامن بالرغم مما أثبت في العقد بأن الطاعن الأول هو وحده المسئول عن التزامات الشركة وبالرغم من تسمية الشركة في العقد بأنها شركة توصية إذ العبرة في ذلك بحقيقة الواقع لا بعبارة العقد وينبني على هذا الاعتبار وجوب ربط الضريبة المستحقة على أرباح الشركة على كل شريك تنصيا بنسبة حصته في أرباحها عملا بالمادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أى بواقع ثلاثة الأرباع على الأول والربع على الثاني . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقيم على خلاف ذلك فانه يكون قد خالف القانون مخالفة تستوجب نقضه في هذا الخصوص مع إعادة القضية إلى محكمة الاستئناف للفصل في تعيين مبلغ الضريبة الواجب ربطه على كل من الشريكين بنسبة حصته في الأرباح وتقدير ما يحق لكل منهما استرداده من الضريبة المحصلة بغير حق .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون من وجهين : الأول : إذ اعتبرت المحكمة دفاتر المنشأة غير المسجلة دفاتر منتظمة في معنى المادة الثامنة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ورتبت على ذلك سقوط حق الطاعن الأول في اتخاذ رقم المقارنة انذى بحرى على أساسه تقدير الأرباح الاستثنائية بمقولة إنه لم يبد اختياره حتى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٢ وهو الميعاد المنصوص عليه في القرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ الصادر تنفيذا للقانون السابق الذكر . أما استناد الحكم إلى اللائحة التنفيذية في تحديد معنى الحسابات المنتظمة فلا يؤيد ما ذهب إليه ، ذلك أولا - إن هذه اللائحة إذا كانت قد عرفت الحسابات المنتظمة بأن المقصود بها الحسابات في الدفاتر المنصوص عنها بالمواد ١١ و ١٢ و ١٣ من قانون التجارة «الأهلى» والتي جرى عليها العرف بشرط أن تكون مسوكة على حسب الأصول الفنية المعترف بها وتؤديها مستندات حقيقية محفوظة بطريقة منظمة يسهل معها مراجعة القيود الحسابية ... الخ دون الإشارة إلى المادة ١٤ من القانون المذكور فليس معناه إغفال الشروط الواردة في هذه المادة ، وإنما قصد واضح اللائحة بالإشارة إلى المواد ١١ و ١٢ و ١٣ فحسب بيان الدفاتر التي يسكنها التجار دون الإحفاء من شروط تسجيلها . وثانيا -

أنه يفرض أن واضع اللائحة قصد المعنى الذي ذهب إليه الحكم فإنه لم يكن مفوضاً بمقتضى القانون بتحديد معنى الحسابات المنتظمة والوجه الثاني : إذ اعتبرت المحكمة حسابات المنشأة منتظمة استناداً إلى اقرار الطاعن الأول بانتظامها وإلى أن مصلحة الضرائب قد أقرته على ذلك مع أن هذه الصفة إنما يقررها القانون ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تقريره بسقوط حق الطاعن الأول في اختيار أرباح سنة ١٩٣٩ رقماً للمقارنة .

ومن حيث إن هذا السبب بوجهيه مردود بما قرره الحكم ومن أن المقصود بالحسابات المنتظمة بالمعنى الوارد بالمادة الثالثة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ واللائحة التنفيذية الخاصة به هي الحسابات المقيدة في الدفاتر المنصوص عليها بالمواد ١١ و ١٢ و ١٣ من قانون التجارة أو التي جرى عليها العرف بشرط أن تكون مسجلة على حسب الأصول الفنية المعترف بها تؤيدها في كل حالة مستندات حقيقية محفوظة بطريقة منظمة يسهل معها مراجعة القيود الحسابية وتكفل لموظفي مصلحة الضرائب الاطلاع عليها لتحقيق من قيمة الأرباح والخسائر ، وبما قرره الحكم أيضاً من أنه ابتداء من سنة ١٩٤٠ نظم الممول دفاتره وحساباته واتباع طريقة القيد المزدوج في إثبات العمليات التجارية وقد بدأت الدفاتر بنتيجة جرد سنة ١٩٣٩ وأضيف إلى هذا الجرد باقي أصول المحل وكذا ما كان عليه من مطلوبات وبذلك أمكن تحديد قيمة رأس مال المنشأة في بداية السنة بما رأت معه المحكمة أن ما اعترفت به المأمورية في ١٤/٨/١٩٤٠ قبل صدور القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بأكثر من سنة قاطع الدلالة في انتظام حسابات منشأة الطاعنين وأن توّلها بأن الدفاتر المذكورة بالمواد ١١ و ١٢ و ١٣ من قانون التجارة يجب أن تتوافر فيها الشروط الواردة بالمادة ١٤ من القانون المذكور من تأشير المأمور المسجل عليها وإلا لا تعتبر الحسابات الواردة بها منتظمة بالمعنى المقصود في المادة الثالثة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ هو قول لا سند له . وهذا الذي قرره الحكم لا يخالف فيه للقانون ذلك أن الشارع أفصح في المادة الثانية من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ والصادر بها القرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ عن المقصود بالحسابات المنتظمة فلم يشترط لاعتبارها كذلك أن تكون الدفاتر المتضمنة هذه الحسابات قد استوفت الشروط

المنصوص عليها في المادة ١٤ من قانون التجارة وليس ثمة حلة لهذا الارتباط في صدد اختيار الممول رقم المقارنة لأرباحه الاستثنائية إذ الظاهر من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ أن المحكمة في تحويل الممول اختيار ربح أية سنة من سني ١٩٢٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩ رقما للمقارنة تربط على أساسه ضريبة الأرباح الاستثنائية هي أن حساباته مطابقة للحقيقة فحق له هذا الاختيار ولا عبرة في هذا الخصوص بأن تكون الدفاتر مؤشرا عليها من الأمور المختصة وفقا للمادة ١٤ من قانون التجارة أو غير مؤشرا عليها متى كانت بريئة من الشوائب التي تثير الريب في صحتها فقد تكون الدفاتر مؤشرا عليها بينما الحسابات التي تحتويها غير صادقة. أما القول بأن وزير المالية في تعريفه للحسابات المنتظمة قد جاوز نطاق التفويض المخول له بمقتضى المادة ١٤ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ فهو قول لا سند له وينفيه نص المادة المذكورة الصريح في تحويل وزير المالية "أن يتخذ ما يقتضيه تنفيذ (أى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١) من القرارات" وما كان للطاعنين أن يتلک في إبداء اختيارهما رقم المقارنة للأرباح الاستثنائية بعد أن تبين لها من تقرير أمور الضرائب عن أرباح منشأتهما في سنة ١٩٣٩ أن حساباتهما منتظمة ومن ثم يكون الحكم إذا أدام قضاءه على اعتبار حسابات الطاعنين منتظمة ورتب على هذا الاعتبار أنه كان يجب عليهما اختيار رقم المقارنة في الميعاد المنصوص عليه في القرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ لم يخطئ في القانون .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم مشوب بالقصور ذلك بأن المحكمة إذ قررت قيام الشركة بين الطاعنين خلافا لما قضى به الحكم الابتدائي كان لزاما عليها أن تقضى بما طلباه من إلزام مصاحبة الضرائب برد الضريبة التي حصتها زيادة على ما هو مستحق لها وذلك على أساس أنها شركة تضامن يلزم فيها الطاعنان بأن يدفعوا من مالهما الشخصي الضريبة المستحقة بنسبة ما يخص كل منهما في الأرباح ، غير أنها أغفلت طلب رد المستحق وهذا قصور يبطل حكمهما .

ومن حيث إنه تبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما عدا ما ألغاه منه خاصة بعدم قيام شركة بين الطاعنين ومفاد ذلك أنه قضى برفض طلب الرددين أن يبرر قضاءه بذلك وهذا قصور يعيبه بما يستوجب نقضه .



( ٩٦ )

### القضية رقم ١٧٣ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عياد المستشارين .

حكم . وجوب التوقيع على مسودته المشتملة على أسبابه من جميع أعضاء الهيئة سواء صدر  
عقب المرافعة مباشرة أم في جلسة أخرى غير جلسة المرافعة . التوقيع على مسودة الحكم المشتملة  
على الأسباب من أحد أعضاء الهيئة دون باقي الأعضاء . بطلان الحكم . لا يغير من ذلك  
توقيع جميع أعضاء الهيئة على منطوق الحكم من كان هذا المنطوق قد أثبت في ورقة منفصلة عن  
الورقة المشتملة على الأسباب . المادة ٣٤٦ مرافعات .

لما كانت المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات تنص على أنه إذا نطق بالحكم  
عقب المرافعة وجب أن تودع مسودته المشتملة على أسبابه موقعا عليها  
من الرئيس والقضاة ومبيناً بها تاريخ إيداعها وذلك في ظرف ثلاثة أيام من يوم  
النطق بالحكم في القضايا المستعجلة وسبعة أيام في القضايا التي يحكم فيها على وجه  
السرعة وخمسة عشر يوماً في القضايا الأخرى وإلا كان الحكم باطلاً . فان  
كان النطق بالحكم في جلسة أخرى غير جلسة المرافعة — كما هو الحال في الدعوى  
— وجب أن تودع مسودته عقب النطق به وإلا كان الحكم باطلاً ، فانه  
يبين من ذلك أن القانون يوجب أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه  
موقعا عليها من جميع أعضاء الهيئة التي أصدرته سواء أصدر الحكم عقب المرافعة  
مباشرة أم في جلسة أخرى غير جلسة المرافعة ، فان كانت المسودة المشتملة  
على الأسباب غير موقعة عليها إلا من عضو واحد من أعضاء الهيئة كان الحكم  
باطلاً — ولا يرد على ذلك القول بأنه إذا ما ثبت أن النطق بالحكم لم يحصل  
عقب الانتهاء من سماع المرافعة مباشرة وإنما أرجىء إلى جلسة أخرى مقبلة  
ثم نطق به بمعرفة نفس الهيئة وصار إيداع المسودة عقب ذلك مباشرة فقد  
تحققت في هذه الحالة المحكمة التي توخاها الشارع من شمول المداولة للأسباب

والمنطوق معا بصرف النظر عن ثبوتهما في ورقة واحدة أو ورقتين منفصلتين متى كان الثابت أن الإيداع قد حصل وفقا للقانون — ذلك أن إيجاب تسييب الاحكام مقصود به حمل القضاة على ألا يحكموا في الدعاوى على أساس فكرة مبهمة لم تستب معالمتها أو مجملة غابت أو خفيت تفاصيلها وأن يكون الحكم دائما نتيجة أسباب معينة محصورة جرت على أساسها المداولة بين القضاة قبل النطق به — وذلك لا يدل عليه سوى توقيع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه ، فمن هذا التوقيع يبين أنهم طالعوا الأسباب وتناقشوا فيها وأقروها على الوضع الذي أثبتت به في المسودة ، ولا يغنى عن هذا الإجراء توقيعهم على الورقة المتضمنة منطوق الحكم وحده متى كانت منفصلة عن الورقة المشتملة على أسبابه وبدون ذلك لا تتحقق الحكمة التي توخاها الشارع من إيجاب توقيع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه لأنه إذا كان تأجيل النطق بالحكم دليلا على حصول المداولة فيه قبل صدوره ، فإن توقيع أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه دون باقي الأعضاء لا يقوم دليلا على أن المداولة استقرت على اعتماد أسباب الحكم كما ثبتت في المسودة .

### الوقائع

في يوم ١١ من يونيو سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر في ٢ من مارس سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ٢ سنة ٦٦ ق وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والقضاء أصليا بإلغاء الحكم بالنسبة لما قضى به من رفض الدعوى الموجهة إلى المطعون عليه الأول ونشيت دينه والحكم أولا باعتبار المطعون عليه الأول شريكا مع المطعون عليه الثالث ومستثولا مدنيا وجنائيا وبطريق التدليس عن دين الطاعن وتكليف وكيل الدائنين باتخاذ الإجراءات التحفظية ضده على أماله . ثانيا باستبعاد دين المطعون عليه الأول من تفليسة

المطعون عليه الثالث . واحتياطيا إحالة القضية على محكمة الاستئناف للفصل فيها من جديد من دائرة أخرى وإلزام المطعون عليه الأول بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن جميع الدرجات .

وفي ١٢ من يونيو سنة ١٩٥٠ أعان المطعون عليهم بتقرير الطعن . وفي ٢٧ من أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليهم بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداته . ولم يقدم المطعون عليهم دفاعا .

وفي ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعن بالمصروفات .

وفي ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامي الطاعن والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتهما . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامي عن الطاعن والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

... ومن حيث إن الوقائع حسبما بين من الحكم المطعون فيه و باقي أوراق الطعن تتحصل في أن على البرير قدم عريضة إلى رئيس محكمة مصر ذكر فيها أنه يدان فهم طلبه المطعون عليه الأخير بمبلغ ٣٤٧ جنيها و ٢٥٠ مليا بموجب سند محرر في ٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ يستحق الوفاء في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ ولم يقم بالدفع رغم إعلانه بروتستو عدم الدفع وطلب وضع الأختام على محله وتحديد جلسة للحكم بإشهار إفلاسه . وصدر الأمر بوضع الأختام وتحديد جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٤٧ وفي هذه الجلسة تدخل دلي السيد حسن ومحمد محمد



المفلس ومدام فان خصوما متضمنين الى طالب الإفلاس وحكمت المحكمة بقبولهم وإشهار الإفلاس فهم طلبه واجتبار يوم ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ تاريخا مؤقتا للتوقف عن الدفع وتعيين الأستاذ ابراهيم فؤاد حسنى المطعون عليه الثانى وكيل الدائنين . وقام وكيل الدائنين بتحرير محضر جرد أثبت فيه أن المفلس أخبره بأن مفتاح محله التجارى ومفتاح الخزانة الحديدية الكائنة به موجودان لدى إيلي كوهين - المطعون عليه الأول - الذى أنكر . ثم نزل على البرير طالب الإفلاس عن السير فى إجراءات التفليسة لعدم وجود مال كاف بها ، وأثار المفلس اعتراضات بشأن ديون الطاعن وإيلي كوهين وغيرهما من الدائنين . وقدم على السيد الطاعن وآخرون معه عريضة طلبوا فيها الحكم باعتبار إيلي كوهين المطعون عليه الأول شريكا مع المفلس وضامنا متضامنا معه فى الوفاء بديون التفليسة ومستثولا معه جنائيا . وفى ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ حكمت محكمة مصر فى الدعوى المرفوعة من على السيد - الطاعن - ومن معه بصفتهم من دائنى التفليسة ومن الأستاذ ابراهيم فؤاد حسنى بصفته وكيل الدائنين على إيلي كوهين المطعون عليه الأول برفضها ، كما حكمت فى المنازعة فى الديون لمصلحة الطاعن ومن معه . وأسست حكمها على أن الشبهات التى استند اليها الطاعن ومن معه فى إثبات اشتراك إيلي كوهين مع المفلس لا تدل على وجود شركة بينهما وذكرت تلك الشبهات ، وقالت إن سندات الدين خالية من توقيع إيلي كوهين وأنه لا تضامن بغير نص ، وإن التضامن غير مفروض فى المسائل التجارية . فاستأنف الطاعن ومن معه وقيد استئنافهم برقم ٢ تجارى سنة ٢٦ ق إستئناف محضر . وفى ٢ من مارس سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن مما ينعاز الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حكم باطل إذ لم يوقع على مسودة الأسباب من الهيئة التى أصدرت الحكم سوى أحد أعضائها مع مخالفة ذلك للسادة ٣٤٦ من قانون المرافعات التى توجب التوقيع على مسودة الحكم من رئيس الدائرة وعضوينا وإلا كان الحكم باطلا .

ومن حيث إنه ثابت بالشهادة الرسمية المقدمة من الطاعن " أنه يبين من الإطلاع على ملف الاستئناف رقم ٢ سنة ٦٦ ق تجارى المرفوع من الحاج على السيد ( الطاعن ) وآخرين على الحواجه إيلي كوهين ( المظنون عليه الأول ) وآخرين أنه قضى فيه قطعيا بجلسة ٢ مارس سنة ١٩٥٠ وقد أودعت مسودة الحكم موقعا على أسبابه من حضرة الأستاذ عبد العزيز سليمان المستشار بتاريخ النطق بالحكم ووقع على منطوق الحكم المذكور في نفس التاريخ حضرات الأساتذة حسن الطوبى رئيس الدائرة وإسماعيل زهدى وعبد العزيز سليمان المستشاران — أعضاء الهيئة الذين سمعوا المرافعة وحضروا المداولة " . ويدل الإطلاع على الصورة المطابقة للأصل للحكم المطعون فيه أنه بجلسة المرافعة الأخيرة حجت المحكمة القضية للحكم فيها بجلسة ٢ مارس سنة ١٩٥٠ وهى التى صدر فيها الحكم . ولما كانت المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات تنص على أنه " إذا نطق بالحكم عقب المرافعة وجب أن تودع مسودته المشتملة على أسبابه موقعا عليها من الرئيس والقضاة ومبين بها تاريخ إيداعها وذلك في ظرف ثلاثة أيام من يوم النطق بالحكم في القضايا المستعجلة وسبعة أيام في القضايا التى يحكم فيها على وجه السرعة وخمسة عشر يوما في القضايا الأخرى . وإلا كان الحكم باطلا " . " فإن كان النطق بالحكم في جلسة أخرى غير جلسة المرافعة ( كما هو الحال في هذه الدعوى ) وجب أن تودع مسودته عقب النطق به وإلا كان الحكم باطلا " ، فإنه يبين من ذلك أن القانون يوجب أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعا عليها من جميع أعضاء الهيئة التى أصدرته سواء أصدر الحكم عقب المرافعة مباشرة أم في جلسة أخرى غير جلسة المرافعة فإن كانت المسودة المشتملة على الأسباب غير موقعا عليها إلا من عضو واحد من أعضاء الهيئة كان الحكم باطلا — ولا يرد على ذلك ما قالته النيابة العامة من أنه إذا ما ثبت أن النطق بالحكم لم يحصل عقب الانتهاء من سماع المرافعة مباشرة وإنما أرجئ إلى جلسة أخرى متبلة ثم نطق به بمعرفة نفس الهيئة وصار إيداع المسودة عقب ذلك مباشرة فقد تحققت في هذه الحالة الحكمة التى توخاها الشارع من شمول المداولة للأسباب والمنطوق معا بصرف النظر عن ثبوتهما في ورقة واحدة أو ورقتين متفصلتين متى كان

الثابت أن الإيداع قد حصل وفقا للقانون . ذلك بأن إيجاب تسبيب الأحكام مقصود به حمل النضارة على ألا يحكموا في الدعاوى على أساس فكرة مبهمة لم تستب معالمتها أو مجملة غابت أو خفيت تفاصيلها وأن يكون الحكم دائما نتيجة أسباب معينة محصورة جرت على أساسها المداولة بين القضاة قبل النطق بالحكم — وذلك لا يدل عليه سوى توقيع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه فمن هذا التوقيع يبين أنهم طالعوا الأسباب وتناقشوا فيها وأقروها على الوضع الذي أثبتت به في المسودة ، ولا يغنى عن هذا الإجراء توقيعهم على الورقة المتضمنة منطوق الحكم وحده متى كانت منفصلة عن الورقة المشتملة على الأسباب وبدون ذلك لا تتحقق الحكمة التي توخاها الشارع من إيجاب توقيع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه لأنه إذا كن تأجيل النطق بالحكم دليلا على حصول المداولة فيه قبل صدوره كما تقول النيابة ، فإن توقيع أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه دون باقي الأعضاء لا يقوم دليلا على أن المداولة استقرت على اعتماد أسباب الحكم كما ثبتت في المسودة .

ومن حيث إنه لذلك يكون هذا النعى على أساس ويتعين قبوله ونقض الحكم دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .



(٩٧)

## القضية رقم ٢٥١ سنة ٢٠ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد زكي شرف المستشارين .

( أ ) إعلان . نقض . إعلان تقرير الطعن إلى خصم أجيب بوفاته . هذا الخصم في خصوصية الدعوى ليس محكوما له . إعلان ورثته جملة دون ذكر صفاتهم وأسمائهم وعدم إعلانهم بعد ذلك لأشخاصهم . الإعلان غير صحيح . قوات ميعاد الطعن . عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة لهؤلاء الورثة . المادتان ٣٨٣ و ٤٣١ مرافعات .

( ب ) إعلان . نقض . إعلان تقرير الطعن إلى خصم في مواجهة البياية مباشرة . عدم توجيه الإعلان إليه في محله الذي عينه العمدة في محضر الإعلان السابق بطلان الإعلان .

( ج ) دعوى استحقاق أصلية . إعلان . نقض . طعن . إعلان تقرير الطعن رقم بإطلا بالنسبة لبعض المطعون عليهم . الحكم المطعون فيه صادر في دعوى استحقاق أصلية . عدم بطلان الطعن بالنسبة لمن صح إعلانه . اختلاف دعوى الاستحقاق الأصلية عن لدعوى الفرعية في هذا الخصوص .

( د ) دعوى استحقاق . نزاع ملكية . حكم . تسببه . فضاؤد بثبوت ملكية واضع اليد لا طيان التي يضع اليد عليها دون تقديم سند قانوني للملكية . تأسيس قضائه على أن عبء إثبات ملكية مدين نازع الملكية يقع على عاتق الدائن متى كان رافع دعوى الاستحقاق يضع اليد على الأعيان وكان الدائن نازع الملكية يستند إلى حق انتصاص لا إلى رهن تأمين أخذا بما استقر عليه قضاء المحاكم المختلطة وعلى أن الدائن لم يقدم دليلا على ملكية مدينه . النعي على الحكم بالقصور . في غير محله .

( هـ ) قوة الأمر المقضى . حكم نهائي في مواجهة الخلف الخاص . لا حجية له قبل مناح الحق إذا كان لم يمتصم في الدعوى .

١ - لما كان الثابت من إعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليها الثالثة أنه قد أوجب بوفاتها ولم يثبت إعلان من عدا المطعون عليه الأول من ورثتها في خلال الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن وفقا للمادة (٣١) مرافعات ، وكان لا يفتى عن ذلك إعلان ورثتها بجملة دون ذكر أسمائهم وصفاتهم في آخر موطن لمورثتهم تطبيقا للمادة ٣٨٣ مرافعات ذلك أن هذه المادة إنما أجازت لنحصر المحكوم له ، في حالة وفاة هذا الأخير أثناء ميعاد الطعن في الحكم ، أن يعلن الطعن إلى ورثته بجملة دون ذكر أسمائهم وصفاتهم في آخر موطن كان مورثهم ولم تكن المطعون عليها الثالثة في خصوصية الدعوى محكوما لها حتى يصح إعلان ورثتها بجملة ، كما أن المادة ٣٨٣ مرافعات أوجبت بعد إتمام الإعلان على الوجه المتقدم إعادة إعلان جميع الورثة بأسمائهم وصفاتهم لأشخاصهم أو في موطن كل منهم وهو ما لم يحصل في الدعوى ، وكان يجب على الطاعن أن يراقب ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة قبل اختصاصهم وإعلانهم بالطعن ليعلن من يصح اختصاصه قانونا بصفته التي يجب أن يتصف بها فإن وجد أن خصمه قد توفي كان عليه إعلان ورثته بتقرير الطعن في الميعاد المقرر في القانون - لما كان ذلك يكون إعلان تقرير الطعن لمن عدا المطعون عليه الأول من ورثة المطعون عليها الثالثة غير صحيح وبالتالي يكون الطعن بالنسبة اليهم غير مقبول شكلا عملا بالمادة (٣١) مرافعات .

٢ - متى كان الطاعن قد أعان المطعون عليها الثانية بتقرير الطعن في النيابة مباشرة دون توجيه الإعلان إليها في موطنها الأصلي الذي أرشد عنه الممثلة بمحضر الإعلان السابق ، فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلا .

٣ - إذا كان إعلان تقرير الطعن قد وقع باطلا بالنسبة لمن عدا المطعون عليه الأول وكانت الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه هي دعوى استحقاق أصلية فإنه لا ينبغي على هذا البطلان بطلان الطعن بجملة ذلك أن القانون لم يوجب في دعوى الاستحقاق الأصلية ما أوجبه في دعوى الاستحقاق الفرعية من اختصاص أشخاص معينين بحيث يترتب على بطلان الطعن بالنسبة لأحدهم بطلانه بالنسبة للجميع .

٤ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتثبيت ملكية المطعون عليه الأول للأطيان التي يضع اليد عليها دون أن يقدم سنداً قانونياً يثبت به ملكيته أقام قضاءً على أن عبء إثبات ملكية مدين الطاعن للأطيان المتزوعة ملكيتها يقع على عاتق الدائن نازع الملكية إذا كان رافع دعوى الاستحقاق هو الواضع اليد عليها وكان الدائن نازع الملكية يستند إلى حق اختصاص لا إلى رهن تأميني على الأعيان التي يترع ملكيتها وذلك جرياً على ما استقر عليه قضاء المحاكم المختلطة في هذا الصدد وعلى أن الطاعن لم يقدم الدليل الذي تطمئن إليه المحكمة لإثبات ملكية مدينه الذي نزع ملكيته ، وكان هذا الذي أقيم عليه الحكم من تحميل الطاعن عبء إثبات ملكية مدينه للأطيان التي نزع ملكيتها لم يكن محل طعن من الطاعن ، فإن النعي على الحكم بالقصور في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

٥ - لا حجية للأحكام النهائية التي تصدر في مواجهة الخلف الخاص قبل منح الحق متى كان هذا الأخير لم يختصم في الدعوى .

### الوقائع

في يوم ٢٧ من يولييه سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف الاسكندرية الصادر في ٢٤ من ابريل سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ٤٢٨ سنة ٥٠ وذلك بتقرير طالع فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة الاستئناف للفصل فيها مجدداً من دائرة أخرى وإلزام المطعون عليه الأول بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ٣١ من يولييه سنة ١٩٥٠ و ١٠ و ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليهم بتقرير الطعن عدا المطعون عليها الثانية فإنها لم تعلن .

وفي ١٦ من أغسطس سنة ١٩٥٠ أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليهم بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحفاظة بمستنداته . ولم يقدم المطعون عليهم دفاعاً .



وفي ٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلاً بالنسبة للمطعون عاينه الأول وعدم قبوله شكلاً بالنسبة لباقي المطعون عليهم . وفي الموضوع برفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات .

وفي ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامى الطاعن والنيابة العامة على ما جاء بمذكريتهما . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامى عن الطاعن والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها بعدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة إلى من مداه المطعون عاينه الأول من الخصوم لعدم إعلانهم بتقرير الطعن إعلاناً صحيحاً في الخمسة عشر يوماً التالية لتقرير الطعن وفقاً للمادة ٤٣١ من قانون المرافعات .

وحيث إن الثابت من أوراق الطعن أن الطاعن قرر الطعن بالنقض في يوم ٢٧ من يولييه سنة ١٩٥٠ وأعلن تقرير الطعن للطعن عليه الأول عن نفسه وبصفته أحد ورثة والده محمد محمد اسماعيل خليفه في ٣١ من يولييه سنة ١٩٥٠ — أما بالنسبة لباقي الورثة فإن المحضر حينما توجه لإعلانهم بناحية الصالحية مركز فاقوس في يوم ٣١ يولييه سنة ١٩٥٠ أجيب من جهة بأن كريمة المتوفى آمنة محمد محمد اسماعيل ليس لها سكن بالصالحية وأنها تقيم بناحية المناجاة الكبرى مركز الحسينية — وأن أرملة السيدة فاطمة عابيد توفيت وأرملة الأخرى الست فهيمه أحمد على عن نفسها وبصفتها وصية على قصر المتوفى تقيم بناحية كفر علام مركز دكرنس — فلما أراد الطاعن إعادة إعلان هؤلاء الورثة طلب إعلان الست فهيمه أحمد على عن نفسها وبصفتها بناحية المناجاة الكبرى مركز الحسينية

على خلاف ما جاء بالإجابة السابقة من أنها تقيم بناحية كفر علام مركز دكرنس فأجيب المحضر بتاريخ ٩ من أغسطس سنة ١٩٥٠ بأنها غير معروفة في هذه الناحية ولا يعرف لها محل إقامة أو سكن شرعى فطلب الطاعن إعلانها للنيابة فأعلنت في مواجهتها في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٠ - أما باقى المطعون عليهم فإنه لم يثبت من الأوراق إعلان الست آمنة محمد محمد اسماعيل ، وقد أعلن ورثة الست فاطمة عابيد جملة ودون ذكر أسمائهم وصفاتهم في آخر موطن لها بناحية الصالحية في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ وكذلك أعلن المطعون عليه بصفته وارثا لها في ذلك التاريخ .

وحيث إنه عن المطعون عليه الأول فقد تمت إجراءات الطعن بالنسبة اليه مستوفية شكلها القانونى سواء بصفته الشخصية أم بصفته وارثا لوالده محمد محمد اسماعيل أو والدته فاطمة عابيد .

وحيث إنه بالنسبة لباقي المطعون عليهم فإنه لم يثبت من الأوراق إعلان المطعون عليها الثانية أممة محمد محمد اسماعيل بتقرير الطعن - أما المطعون عليها الثالثة فاطمة عابيد فإنها وقد أجيب بوفاتها في إعلان ٣١ من يولييه سنة ١٩٥٠ لم يثبت إعلان من عدا المطعون عليه الأول من ورثتها في الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن وفقا للمادة ٣١٤ مرافعات ولا يغنى عن ذلك إعلان ورثتها جملة دون ذكر أسمائهم وصفاتهم في يوم ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ في آخر موطن لمورثتهم تطبقا للمادة ٣٨٣ مرافعات ذلك أن هذه المادة إنما أجازت للحصم المحكوم له - وفي حالة وفاة هذا الأخير أثناء ميعاد الطعن في الحكم - أن يعلن الطعن إلى ورثته جملة دون ذكر أسمائهم وصفاتهم في آخر موطن كان لمورثهم وفي خصوصية هذه الدعوى لم تكن المطعون عليها الثالثة محكوما لها حتى يصبح إعلان ورثتها جملة ، كما أن المادة ٣٨٣ أوجبت بعدم إتمام الإعلان على الوجه المتقدم إعادة إعلان جميع الورثة بأسمائهم وصفاتهم لأشخاصهم أو في موطن كل منهم وهو ما لم يحصل في الدعوى وكان يجب على الطاعن أن يراقب ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة قبل اختصاصهم وإعلانهم بالطعن ليعلن

من يصبح اختصاصه قانونا بصفته التي يجب أن يتصف بها فإن وجد أن خصمه قد توفي كان عليه إعلان ورثته بتقرير الطعن في الموعد المقرر في القانون ، وأما بالنسبة إلى المطعون عليها الأخيرة فإنها وإن أعلنت للنيابة في يوم السبت ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٠ إلا أن هذا الإعلان قد وقع باطلا إذ لم يسبقه توجيه الإعلان إليها في موطنها الأصلي الذي أرشد عنه العمدة بمحضر إعلان ٣١ يوليه سنة ١٩٥٠

وحيث إنه وقد ثبت عدم قيام الطاعن بإعلان تقرير الطعن إعلانا صحيحا لمن عدا المطعون عليه الأول فإنه يترتب على ذلك بطلان الطعن بالنسبة لمن عداه وبالتالي عدم قبوله شكلا عملا بالمادة ٣١ مرافعات . ولا ينشئ على هذا البطلان بطلان الطعن بحالة لأن الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه وهي دعوى استحقاق أصلية لم يوجب القانون فيها ما أوجبه في دعوى الاستحقاق الفرعية من اختصاص أشخاص معينين بحيث يترتب على بطلان الطعن بالنسبة لأحدهم بطلانه بالنسبة للجميع .

وحيث إن واقعة الدعوى - على ما يستفاد من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق المودعة ملف الطعن تتحصل في أن الطاعن كان يداين والد المطعون عليه الأول بضمانة هذا الأخير في مبلغ استصدر الدائن به حكما على الوالد وحده واستصدر بمقتضاه أمر اختصاص وقع على أظيان المدين ثم سار ضده في إجراءات نزع ملكيته من ٤ أفدنة و ٣ قراريط و ٧ أسهم كائنة بناحية الصالحية مركز فافوس ، التي وقع عليها الاختصاص حتى رسا المزااد على الطاعن - وقد تخلل هذه الإجراءات دعوى استحقاق فرعية أقيمت من المدعو إبراهيم حسين محمود أمام محكمة المنصورة المختلطة قيدت بجدولها تحت رقم ٦٣ سنة ٦١ ق أسست على عقد تاريخه ٧ من فبراير سنة ١٩٣٤ ومسجل في ١٣ من فبراير من نفس السنة صدر إليه من والد المطعون عليه ومن شخص آخر يدعى عبيد المال إبراهيم عثمان الذي ذكر في العقد أنه تلقى الملكية من المطعون عليه الأول بعقد عرفي تاريخه ١٥ فبراير سنة ١٩٢٣ - وقد قضت المحكمة المختلطة في تلك الدعوى في ١٣ فبراير سنة ١٩٤٦ بالرفض تأسيسا على أن ذلك العقد صوري تواطأ رافع الدعوى



مع المدين على اصطناعه — ثم أقام المطعون عليه الأول دعوى الاستحقاق الحالية — بصفة أصاية بعد صدور حكم مرسى المزداد — أمام محكمة المنصورة الابتدائية المختلطة واختصم فيها الطاعن ممثلا في شخص الحارس العام على أموال الإيطاليين كما اختصم والده المدين وطلب بصحيفتها المعلنة في ١٤ من يناير سنة ١٩٤٢ الحكم بأحقية في ملكية ال ٣ أفدنة و ١٢ فراط و ١٥ سهم وكذلك المنزلين الموضحة جميعها بصحيفة الدعوى وإلغاء ما اتخذ عليها من إجراءات نزع الملكية وحكم مرسى المزداد المؤرخ في ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٠ ومحضر التسليم المؤرخ في ٢٧ من مارس سنة ١٩٤٠ فيما يختص بهذه الأعيان وبدفع ريعها حسب المبين بصحيفة الدعوى مع المصروفات والتسليم — وفي ٢٣ من يونيو سنة ١٩٤٣ قضت محكمة المنصورة المختلطة تمهيدا بنذب خبير لأداء المأمورية المبينة في أسبابه وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت محكمة أول درجة في ٢٨ يناير سنة ١٩٤٧ بتثبيت ملكية المطعون عليه الأول إلى ٣ أفدنة و ١١ فراط و ١١ سهم من الأعيان المذكورة وإلى المنزلين وإلغاء إجراءات نزع الملكية وحكم مرسى المزداد ومحضر التسليم فيما يختص بها وشطب التأشير والتسجيلات التي وقعت لمصلحة الطاعن على تلك الأعيان وحفظت للمطعون عليه الأول الحق في المطالبة بالريع من تاريخ التسليم بدعوى على حدة . فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافه برقم ٤٢٨ سنة ٥ ق طالبا إلغاء الحكم ورفض دعوى المطعون عليه الأول فقضت محكمة الاستئناف في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٠ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف مؤسسة قضاها على أنه مما لا نزاع فيه أن المطعون عليه الأول هو الواضع اليد على الأرض المتروعة ملكيتها — وأن الطاعن سار في إجراءات نزع الملكية بناء على حق اختصاص وليس بمقتضى رهن تأميتي وأنه يجب على نازع الملكية في هذه الحالة وجريا على ما استقر عليه القضاء المختلط أن يقدم الدليل على ملكية مدينه للأرض التي يترع ملكيتها — وأن الطاعن لم يقدم هذا الدليل بل قدم كشف مكلف باسم مدينه وأن هذا الكشف في ذاته لا يصلح سنداً للملكية — وأن الاعاء بأن العقود المقدمة من المطعون عليه الأول قد كتبت خطأ باسمه بدلا من اسم أبيه لم يقيم

عليه دليل — وأن قصر المطعون عليه الأول وتشابه اسمه مع اسم أبيه لا يؤيدان حتماً إلى النتيجة التي يقول بها الطاع إذ ليس ثمة ما يمنع من شراء أطيان باسم القاصر — وبعد أن استعرضت ما جاء بتقرير الخبير وردته إلى العقود والمستندات المقدمة من المطعون عليه الأول وبعد أن استندت كذلك إلى أسباب حكم محكمة أول درجة انتهت إلى أن المطعون عليه الأول هو المالك للأطيان التي حكم بها .

وحيث إن الطعن بني على سببين : حاصل أولها قصور الحكم في التسبيب ومخالفة المادة ٣٤٧ مرافعات ذلك أن الطاعن أبدى في دفاعه أمام محكمة الاستئناف طلباً صريحاً بعدم قبول دعوى المطعون عليه الأول لانهدام مصالحته فيها بعد أن صدر حكم نهائى برضى دعوى الاستحقاق التي كانت مرفوعة من المدعو ابراهيم حسين محمود والتي كان سنده فيها عقد شرائه المحرر في ٧ فبراير سنة ١٩٣٤ والذي جاء فيه أن المدين محمد محمد اسماعيل خليفة كان يملك ٢ ف و ٢٠ ط و ١٩ س باعها إلى حسين محمد ابراهيم وأن ولده المطعون عليه الأول كان يملك ١ ف و ٦ ط و ١٢ س باعها إلى عبد الباق ابراهيم عثمان وهذا باعها بدوره إلى ابراهيم حسين محمود رافع دعوى الاستحقاق وتجرد بهذا البيع من ملكه . فاكفى الحكم المطعون فيه في الرد على هذا الدفاع بقوله ”وحيث إن القول بأن المستأنف عليه الأول سبق وأن باع ١ ف و ٦ ط و ١٢ س إلى ابراهيم حسين محمود فهو قول قد أكره المستأنف عليه المذكور — هذا فضلاً عن أن هذا البيع قد قضى بصوريته في النضية رقم ٦٣ سنة ٦١ ق ومن ثم فلا محل للتمسك به في الدعوى الحالية بمعرفة المستأنف إلا في القدر الذي يخص مدينه المتزوع ملكيته“ — وهذا القول لا يصحح رداً على دفاع الطاعن وكان يجب على محكمة الاستئناف تحقيق ماورد في العقد المؤرخ في ٧ فبراير سنة ١٩٣٤ خاصاً ببيع المطعون عليه الأول لنصيبه ومقداره ١ ف و ٦ ط و ١٢ س لأنه دفاع جوهرى متصل بمسعى النزاع — أما اكتفاؤها بأن تقرر في صدره أن هذا قول أنكره المستأنف عليه (المطعون عليه الأول) فإنه يجعل حكمها قاصراً معيباً — كما أن المحكمة وقد ذكرت أن

الطاع ليس له أن يتمسك إلا بالقدر الذى يخص مدينه المزوع ملكيته كان ذلك يقتضى أن يستبعد من الف ٣ و ١٢ ط و ١٥ س القدر الذى يخص المدين وهو ٢ ف و ٢٠ ط و ١٩ س .

وحيث إن هذا السبب مردور بأن الحكم المطعون فيه مؤسس "على أن عبء إثبات ملكية مدين الطاعن للأعيان المتزوعة ملكيتها يقع على عاتق الدائن نازع الملكية متى كان رافع دعوى الاستحقاق هو الواضع اليد عليها وكان الدائن نازع الملكية يستند إلى حق اختصاص لا إلى رهن تأميني على الأعيان التى ينزع ملكيتها وذلك جريا على ما استقر عليه قضاء المحاكم المختلطة فى هذا الصدد . وعلى أن الطاعن لم يقدم الدليل الذى تطمئن إليه المحكمة " — وهذا الذى أقيم عليه الحكم من تحميل الطاعن عبء إثبات ملكية مدينه للأطيان التى نزاع ملكيتها لم يكن محل طعن من الطاعن . ولا محل للنقض على الحكم المطعون فيه بأنه صدر على خلاف الحكم الصادر فى دعوى الاستحقاق رقم ٦٣ سنة ٦١ ق المنصورة السابق رفعها من ابراهيم حسين محمود لأن المطعون عليه لأول لم يكن خصما ولا ممثلا فى تلك الدعوى — ولا يرد على ذلك بأن مركز رافعها لا يعدو مركز الخلف الخاص إلى السلف فإنه حتى يفرض أن المطعون عليه الأول يعتبر سلفا له فإنه لا حجة للأحكام النهائية التى تصدر فى مواجهة الخلف الخاص قبل مانح الحق متى كان هذا الأخير لم يختصم فى الدعوى . أما ما يتعاه الطاعن على الحكم من قصور لا كفافه بانكار المطعون عليه الأول صدور بيع منه إلى عبد العال ابراهيم عثمان دون تحقيق فردود بما قرره الحكم . من أن المطعون عليه الأول قد أنكر حصول هذا البيع ، ومادام لم يثبت أن المطعون عليه الأول كان طرفا فى ذلك العقد المحرر فى ٧ فبراير سنة ١٩٣٤ ولم يقدم من الطاعن دليل على عكس ذلك مع وجوب تقديم هذا الدليل منه حتى يتقيد به المطعون عليه الأول فإنه لا على المحكمة إذ هى لم تعتد بحصول البيع من المطعون عليه الأول لأن عبء الإثبات فى ذلك إزاء إنكاره واقع على الطاعن وهو لم يقدم هذا الدليل — وأما عبارة الحكم بأنه "لا محل لمتسك المستأنف (الطاعن) بعقد ابراهيم حسين محمود إلا فى القدر الذى يخص مدينه المزوع ملكيته" فإنها لا تؤدى إلى وجوب



استترال هذا القدر من المطالب به في الدعوى لأن هذه العبارة وردت في آخر الحكم محمولة على ما سبقها من أسباب قام الحكم على أساسها وهي تحميل الطاعن عبء إثبات ملكية مدينه وقد عجز عن هذا الإثبات . ومن ثم يكون هذا السبب في غير محله .

وحيث إن حاصل السبب الثاني هو مخالفة الحكم المطعون فيه لأحكام القانون وقصوره في التسبيب ذلك أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن عقود المطعون عليه الأول غير مسجلة فلا تنتقل بها الملكية وأنه كان قاصرا وقت صدورها وأنها صدرت في الواقع لمدينه محمد محمد اسماعيل خليفه فنسبها المطعون عليه الأول لنفسه لما بين اسمه واسم أبيه من تشابه — ولكن المحكمة لم ترد على موضوع عدم التسجيل بكلمة اكتفاء بقولها إن المطعون عليه لأول هو الواضع اليد ولم تذكر شيئا عن ماهية وضع اليد ولا الدليل الذي استندت إليه في إثباته — وقد خلت أوراق الدعوى من هذا السند مع أن المطعون عليه الأول وقد ادعى هذه الواقعة كان عليه عبء إثباتها كما أن المحكمة لم تنه بتحقيق صحة العقود التي تمسك بها المطعون عليه الأول ولم تبحث فيمن عقدها وهل هي ممهورة بتوقيع المطعون عليه الأول شخصيا وهل كان قاصرا أو بالغاً أم هي بتوقيع والده عن نفسه أو بصفته وليا على ولده ومع أن كل هذه الأمور جوهرية في الدعوى فإن المحكمة لم تتناولها إلا بعبارات عامة مبهمه تجعل حكمها قاصرا معيبا هذا فضلا عن أنها أخطأت في الأسس التي استندت إليها بفناء حكمها متناقض الأجزاء إذ بينما يقرر أن المطعون عليه الأول مالك للقطعة التي مساحتها ١ فدان و ١٧ قيراط إذ بالمطعون عليه الأول نفسه يعترف لوالده بملكية ١ فدان و ٣ قراريط منها ثم يعود فيقرر بالنسبة لباقي المساحات أن المطعون عليه الأول يملكها بشهادة صادرة من رجال الإدارة أو بالظاهر . وهذا وذاك لا يعتبران دليلا قانونيا على الملكية .

وحيث إن هذا النعى بجميع وجوهه في غير محله ذلك أن الحكم المطعون فيه بنى على عدم قيام منازعة بشأن وضع يد المطعون عليه الأول على الأعيان المتروعة ملكيتها ومن ثم لا يقبل من الطاعن إثارة منازعة بصدد وضع اليد لأول مرة

أمام محكمة النقض — وأن الحكم قد ألقى عبء إثبات ملكية المدين للأعيان المتزوعة ملكيتها على عاتق الطاعن كما سبق البيان ولم ينبع الطاعن على الحكم في هذا الخصوص — ولما كان وضع اليد بمنأى عن المجادلة أمام محكمة النقض وقد أثبت الحكم أن الطاعن قد عجز عن تقديم الدليل المقنع على ملكية مدينه للأعيان المتزوعة ملكيتها فإنه لا يقل منه مطالبة المطعون عليه الأول واطع اليد على هذه الأعيان بتقديم الدليل القانوني على ملكيته — لأن تحقيق ذلك يكون غير منتج ما دام هو لم يقدم دليلا على ملكية مدينه أو وضع يده على الأعيان المتزوع ملكيتها وقد ألزاه الحكم إقامة هذا الدليل وسجل عليه عجزه عن تقديمه أما ما يجادل فيه الطاعن به ذلك فإنه متعلق بمناقشة الدليل وتقديره وهو ما تستقل به محكمة الموضوع — وأما ما أثاره الطاعن بصدد قصر المطعون وتشابه اسمه مع اسم أبيه فإن الحكم قد رد عليه ردا سائغا .

وحيث إنه بناء على ما تقدم جميعه يكون هذا الطعن في غير محله ويتعين رفضه .

( ٩٨ )

## القضية رقم ٢٧٥ سنة ٢٠ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلى وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأمانة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عياد المستشارين .

فوائد . فوائد ربوية . إثبات . حكم . تسببه . اعتماده في ثبوت الربا الفاحش على قرائن  
غير مؤدية . عدم إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات حتمية المبالغ المقرضة . إعفاء المدين من  
إثبات الفوائد الربوية استنادا إلى القرائن المشار إليها . مخالفة لقواعد الإثبات وقصور .

لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع أسست قضاءها  
بثبوت الربا الفاحش على أن القروض قد عقدت في ظروف أليمة خلال مدة  
الحرب في بلد يحتله العدو على أن تسدد بالعملة المصرية ودونت في مستندات  
غير مؤرخة ولم يبين فيها مكان تحريرها وعلى أن ظروف الاستدانة تدل على أن  
المقرضين كانوا في حالة ضيق شديد أثناء وجودهم بفرنسا إذ سببت لهم الحرب  
انقطاع سبل معاشهم فاضطروا للجوء إلى الطاعن الثاني وغيره للاقتراض منهم ،  
وكانت هذه الظروف التي اعتبرها الحكم دليلا على ثبوت الربا الفاحش لا تؤدي  
عقلا إلى ثبوته — ذلك لأن كل مدين لا يلجأ إلى الاقتراض عادة إلا إذا كان  
في ظروف تضطره إليه فليست هذه الضرورة في حد ذاتها دليلا على ثبوت الربا  
الفاحش وكذلك لا تؤدي إلى اثباته خلو مستندات الدين من بيان تاريخ ومكان  
تحريرها ، وكان للمحكمة متى رجح لديها من قرائن الحال في الدعوى احتمال  
مظنة الربا الفاحش أن تحيل الدعوى على التحقيق ليثبت المدينون بمقتضى  
السندات دفاعهم بأنهم لم يستلموا في مقابلهما سوى المبالغ التي أقروا بها ، لما  
كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ثقل عبء الإثبات من عاتق المدينين  
بمقتضى السندات موضوع الدعوى إلى عاتق الدائن استنادا إلى قرائن غير مؤدية  
لإثبات الربا الفاحش فانه يكون قد خالف قواعد الإثبات فضلا عن قصره  
في التسبب مما يستوجب نقضه .



## الوقائع

في يوم ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف الأسكندرية الصادر في ١٣ من يونيه سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ٤٧٨ سنة ٥ ق وذلك بتقرير طلب فيه الطاعنان الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة الاستئناف للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى وإلزام المطعون عليهم الثلاثة الأولين متضامين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجات الثلاث .

وفي ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٥٠ و ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليهم بتقرير الطعن ، وفي ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أودع الطاعنان أصل ورقة إعلان المطعون عليهم بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداتهم . وفي ٣٠ منه أودع المطعون عليهم الثلاثة الأولون مذكرة بدفاعهم مشفوعة بمستنداتهم طلبوا فيها رفض الطعن وإلزام الطاعنين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وفي ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ أودع الطاعنان مذكرة بالرد . ولم يقدم المطعون عليه الرابع دفاعا .

وفي ٢٨ من يونيه سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعنين بالمصروفات .

وفي ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطاعنين والمطعون عليهم الثلاثة الأولين والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطاعنين والمطعون عليهم الثلاثة الأولين والنيابة العامة وبعد المداولة من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن وقائع الدعوى تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن — في أن المطعون عليهم الثلاثة الأولين أقاموا على الطاعنين وعلى المطعون عليه الرابع دعوى أمام محكمة الأسكندرية الابتدائية المختلطة قيدت في جدولها برقم ٢٤٧ سنة ٧٢ ق وقرروا في بيان دعواهم أن مورثهم المرحوم ميخائيل بك ريزيان كان قد اتخذ مدينة نيس بفرنسا مقر إقامة له واستمر مقيم بها إلى أن توفي في ٩ مارس سنة ١٩٤٣ وأن الطاعن الثاني كان مقيما أيضا بتلك المدينة أقرض مورثهم في خلال شهر يونيو من سنة ١٩٤١ مبلغ سبعين ألف فرنك فرنسي في مقابل اعتراف المورث بدين مقداره ألف جنيه مصري وأنه بعد بضعة أشهر أقرض المورث أيضا ثلاثمائة ألف فرنك فرنسي مقابل اعتراف المورث بدين مقداره ثلاثة آلاف جنيه مصري وأنه أقرض المطعون عليهما الأول والثاني بعد وفاة مورثهما مبلغ مائتي ألف فرنك فرنسي في مقابل اعترافهما بدين مقداره ألفا جنيه مصري وأن هذا الطاعن أثبت في القروض الثلاثة أن الدائن هو عديله الطاعن الأول ، وأنه في شهر يونيو سنة ١٩٤١ ومايو سنة ١٩٤٢ كان الجنيه المصري يصرف في السوق الحرة بفرنسا بسعر يتراوح بين تسعمائة فرنك وألف فرنك وأنه في سبيل إخفاء أصل القروض الثلاثة استصدر الطاعن الثاني من المطعون عليهما الأول والثاني خطابا خلوا من التاريخ موجهها إلى عديله الطاعن الأول يتضمن التزاما بدفع مبلغ ثلاثة آلاف جنيه مصري بسندات الدين الموحد ٤ ٪ مرافقا لها الكوبون الخاص بشهر يونيه كما استصدر منهما أيضا خطابا بدون تاريخ موجهها إلى المطعون عليه الرابع يتضمن إذن البنك الأهلي بأن يسلم السندات المذكورة والمبالغ المنوه عنه إلى الطاعن الأول — وأنه لما كانت القروض الثلاثة قد عقدت في فرنسا فانهم — أي المطعون عليهم الثلاثة الأولين — لا يلتزمون إلا بالوفاء بمبلغ ٥٧٠.٠٠٠ فرنك فرنسي بالسعر الرسمي وطلب المدعون في دعواهم الحكم ببطلان التعهدين المثبتين في هذين الخطابين وبالتصريح للبنك الأهلي بأن يدفع إلى البطاعتين أو لأحدهما مبلغ خمسمائة وسبعين ألف فرنك فرنسي بسعر البديل الرسمي خصما من أموال تركه مورثهم مقابل استلامه إقرارات الديون الثلاثة مؤشرا عليها بالوفاء . وفي خلال نظر هذه الدعوى رفع الطاعن الأول

دعوى فرعية طاب فيها الحكم بالحكم المطعون عليهم الثلاثة الأولين بأن يدفعوا اليه مبلغ ٣٠٠٠ جنيه مصرى نقدا أو مبلغ ٣٠٠٠ جنيه مصرى بسندات القرض الوطنى  $\frac{1}{4}$  ٣٪ ومبلغ ٦٤٣ جنيه و ٥٠٠ ملجم قيمة كويونات سندات الدين الموحد من يونيو سنة ١٩٤١ لغاية ديسمبر سنة ١٩٤٣ وكويونات القرض الوطنى من مايو سنة ١٩٤٤ لغاية نوفمبر سنة ١٩٤٦ وفوائد هذه المبالغ من تاريخ المطالبة الرسمية وإذن للبنك الأهلى بأنه يدفع اليه المبالغ ويسلمه السندات المذكورة وبجلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٨ أصدرت المحكمة حكما تحدثت فى أسبابه عن وقائع الدعوى ودفاع الطاعن الأول فيها ومحصله أن الطاعن الثانى كان مقيما بمدينة نيس يستغل فيها مصنعا لأدوات الكهرباء واستثمر فيه دوة زوجته — أى زوجة الطاعن الأول — وأنه لما كان المرحوم ميخائيل بك ريزيان فى حاجة إلى المال نظرا لتجميد أهله سلمه الطاعن الثانى مجوهراته وأوراقه المالية وما كان بيده من نقد وقدر ذلك بمعرفة المورث بالجنميات المصرية وأن الاعتراف بالدين الموقع عليه من المطعون عليهما الأول والثانى صحيح قانونا وملزم لهما — ثم قررت المحكمة أن المحررات الصادرة من المطعون عليهما الأول والثانى لا تحمل تاريخا وأنه لم يرد فيها بيان المكان الذى تم فيه التوقيع على هذه المحررات وأن ملاسبات الدعوى يستفاد منها أن الطاعن الأول كان يسخر اسمه لمصلحة الطاعن الثانى وهو الدائن الحقيقى الذى كان يقوم بالإقراض وأن هذه الملاسبات تجيز قبول قرينة الربا الفاحش التى تمسك بها المدعون وأنه فى حالة احتمال قيام الربا الفاحش ينقلب الوضع بحيث يقع عبء إثبات صحة المبلغ المفترض على عاتق الدائن فإن لم يقدمه جاز للمحاكم قبول إقرار المدين فيما يتعلق بحقيقة قيمة المبالغ التى اقترضها وأنه فى خصوص الدعوى فإن المدعين أقروا باقتراض مبلغ ٥٧٠٠٠٠ فرنك فرنسى ولم يقدم الدائن أى دليل على قيمة المبلغ المقرض ، وأنه لما كانت القروض قد عتمدت فى ظل القانون الفرنسى فانه يتعين مراجعة نصوصه كما يتعين معرفة أحكام القانون المصرى فيما يتعلق بمبادلة النقد وأنه من جهة أخرى إذا تبينت صحة الاتفاق على الوفاء بعملة أجنبية يتعين معرفة قيمة الفرنك الفرنسى بالنسبة للجنيه المصرى وقت إبرام كل قرض من القروض الثلاثة وأنه لما كانت هذه



العناصر غير مستوفاة يتعين فتح باب المرافعة وتمكين الخصوم من استيفاء دفاعهم في خصوصها — وبمجلس ٨ يناير سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة بتحديد قيمة الدين الذي اقترضه في فرنسا ميخائيل بك ريزيان وورثته من الطاعن الثاني بمبلغ ٧٥٠٠٠٠ فرنك فرنسي وبإلزام الورثة بأن يدفعوا اليه مبلغ ٧٥٠ جنيه على أن يكون الوفاء به مبرئا لذمة الورثة من أى دين له أو للطاعن الأول وبرفض الطلانات المقدمة من الطاعنين مع إلزامهما بالمصروفات وبمبلغ ١٢ جنيه أتعابا للمحاماة وبرفض ما عدا ذلك من الطلبات — مؤسسة قضاءها على ذات الأسباب التي وردت بالحكم الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٨ في خصوص ثبوت قرينة الربا الفاحش وعلى أنه بفرض صحة القروض التي عقدت في ظروف أليمة في بلد يحتله العدو فإنه يتعين التحقق من قيمة المبلغ المقرض الذي استلمه المدين فعلا وعلى أن هذا المبدأ مبنى على قواعد الإنصاف وعلى أنه لما كان المدعون لم يعترفوا في دعواهم إلا باستلامهم مبلغ ٧٥٠٠٠٠ فرنك فرنسي فانهم بذرض صحة تهمة مدعى — لا يلتزمون إلا بدفع مبلغ ٥٧٠ جنيه مصري وفقا لإقرارهم — ثم رفع الطاعنان استئنافا عن هذا الحكم وعن الحكم الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٨ أمام محكمة استئناف الأسكندرية قيد في جدولها برقم ٤٧٨ سنة ٥٠٠ وكان من أسباب هذا الاستئناف أن محكمة الدرجة الأولى أخطأت في اقتراض الربا الفاحش لأن المستأنف عليهم لم يتمسكوا به في صحيفة افتتاح دعواهم ولا في مذكرتهم كما أخطأت في تكليم الدائنين لإثبات حقيقة دينهم مع أن هذا الدين ثابت بالكتابة بإقرار المدينين بمحض إرادتهم ومع أن المدينين لم يقدموا أى دليل يثبت ما تآبى بالمستأنفات وأخطأت أيضا في الأخذ بقول المدينين فيما يتعلق بقيمة الدين وبسعر الفرنك وبمجلس ١٣ يونيه سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكمين المستأنفين مع إلزام الطاعنين بالمصروفات وبمبلغ ١٥ جنيرا مقابل أتعاب المحاماة بطعون عليهم الثلاثة الأوائن . فقرر الطاعنان بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الظعن قد بنى على ثلاثة أسباب يتحصل السبب الأول منها في النعي على الحكم المطعون فيه بقصوره في التسييب وخطئه في تطبيق ابقانون

بتحميل الطاعنين عبء إثبات دينهما اعتمادا على قرينه غير مسوغة لذلك . ويقول الطاعنان في بيان ذلك إن دينهما ثابت بإقرارات ضريحة من المدنيين ببيعة الدين وبالتراميم بوفائه مهما كانت الظروف والأحوال وإن المدنيين طعنوا على سندات الدين في بادئ الأمر بالبطلان بمقولة إنه لم يكن يجوز أن يشترط فيها وفاء الدين في القطر المصري وبالعملة المصرية وإن محكمة الدرجة الأولى حين أوحى لهم بقرينة الربا الفاحش تمسكوا بها وتناسوا في سبيلها الأساس الذي أقيمت عليه دواهم وإن الطاعنين لا ينكران على القضاء حقه في تحرى الناحية الربوية في القروض ولا ينكران حقه في اللجوء إلى البيئة وقراء الأحوال في سبيل استظهار التعامل الربوي ولكن يشترط في هذا بداهة أن تكون القرينة التي تستند إليها المحكمة في هذا الخصوص ذات صلة بالدعوى ومبتجى في كشف الواقعة المطلوب إثباتها ومؤدية إليها عقلا في حين أن محكمة الموضوع قد استخاضت ثبوت قرينة الربا الفاحش من كون معاملة القرض قد عقدت أثناء الحرب ودونت في مستندات لا تحمل توارينها ومن الضيق المالي الذي كان يعانيه المدنيون مع أن هذه الاعتبارات لا تمت بصلة مطلقة إلى واقعة الربا الفاحش .

ومن حيث إن هذه النجى في محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع قد أسست قضاءها بثبوت الربا الفاحش على أن القرض قد عقدت في ظروف أليمة خلال مدة الحرب في بلد يحتله العدو على أن تستد بالعملة المصرية ودونت في مستندات غير مؤرخة ولم يبين فيها مكان تحريرها وعلى أنه ظروف الاستدانة تدل على أن المقرضين كانوا في حالة ضيق شديد أثناء وجودهم بفرنسا إذ سببت لهم الحرب انقطاع سبل معاشهم فاضطروا للجوء إلى الطاعن الثاني وغيره للاقتراض منهم . ولما كانت هذه الظروف التي

اعتبرها الحكم دليلا على ثبوت الربا الفاحش لا تؤدي عقلا إلى ثبوته — ذلك لأن كل دين لا يلجأ إلى الاقتراض عادة إلا إذا كان في ظروف تضطره إليه فليست هذه الضرورة في حد ذاتها دليلا على ثبوت الربا الفاحش وكذلك لا يؤدي إلى اثباته خلو سندات الدين من بيان تاريخ ومكان تحريرها ، وكان للحكمة متى رجع لديها من قرائن الحال في الدعوى احتمال مظنة الربا الفاحش أن تحيل الدعوى على التحقيق ليثبت المدينون بمقتضى السندات دفاعهم بأنهم لم يستلموا في مقابلها سوى المبالغ التي أقروا بها والتي تبلغ في مجموعها ٥٧٠٠٠٠ فرنك فرنسي ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عبء الإثبات من عاتق المدينين بمقتضى السندات موضوع الدعوى إلى عاتق الدائن استنادا إلى قرائن غير مؤدية لإثبات الربا الفاحش كما سلف بيانه ، فإنه يكون قد خالف قواعد الإثبات فضلا عن قصوره في التسبيب مما يستوجب نقضه ، بلا حاجة إلى بحث بقية أسباب الطعن .



( ٩٩ )

القضية رقم ٢٨٤ سنة ٢٠ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلى وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومحمد  
محيب أحمد ومحمد زكى شرف ومحمود عياد المستشارين .

( ١ ) نقض . طعن . سبب الطعن هو مخالفة الحكم للثابت بالأوراق . عدم بيان وجه  
المخالفة في تقرير الطعن . سبب غير مقبول . المادة ٤٢٩ مرافعات .

( ب ) تزوير . حكم . تسببه . عدم تعيين المحكمة خبيراً لتحقيق العبارة التي قال الطاعن  
إنها أضيفت للعقد بعد تحريره . عدم تقديم الطاعن ما يثبت أنه طلب من محكمة الموضوع  
تعيين خبير لتحقيق هذا الدفاع . النفي على الحكم بأنه أخل بحقه في الدفاع غير مقبول

١ — متى كان سبب الطعن هو أن الحكم قد خالف الثابت بالأوراق دون  
بيان وجه المخالفة بتقرير الطعن مما تفرضه المادة ٤٢٩ مرافعات فإن هذا  
السبب يكون غير مقبول .

٢ — إذا كان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الإخلال بحقه في الدفاع  
لعدم تعيين المحكمة خبيراً فنياً لتحقيق ما تمسك به من أن المحرر المطعون فيه بالتزوير  
قد أضيفت إليه عبارة بعد كتابته ، وكان لم يقدم ما يثبت أنه تمسك أمام محكمة  
الموضوع بطلب تعيين خبير فني في هذا الخصوص حتى كانت تفصل المحكمة  
في هذا الطلب فإن هذا النعي يكون غير مقبول .

### الوقائع

في يوم ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة  
استئناف القاهرة الصادر في ١٨ من مايو سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ١٤٧  
سنة ٦٥ ق تجارى وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلاً  
وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة الاستئناف

للفصل فيها مجدداً من دائرة أخرى وإلزام المطعون عليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليه بتقرير الطعن ، وفي ١٩ منه أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليه بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداته ولم يقدم المطعون عليه دفاعاً .

وفي ٦ من يولييه سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً وإلزام الطاعن بالمصروفات .

وفي ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامى الطاعن والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتيهما . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على لأوراق وممراع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامى عن الطاعن والنيابة العامة وبعد المداولة .  
من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن محصل الوقائع أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢٢٥ سنة ١٩٤٦ تجارى مصر على الطاعن قل فيها إنه بمقتضى عقد بيع محرر فى ١٩/١١/١٩٤٥ اشترى من الطاعن ماكينة رى كريستوف شورزل رقم ٢١٧ ل ٢١٠١ قوة ٣٥ حصان جديدة غير مستعملة حسب ورودها من الخارج بجميع مشتعلاتها خالية من اليرب الفئيه بثن مقداره ٤٥٠ جنيه تسلم منه البائع عند التوقيع على العقد ٣٥ جنيه واتفق على دفع مبلغ ٦٥ جنيه بعد ثمانية أيام و ٣٠٠ جنيه عند تسلم الماكينة من محل البائع بعد شهرين من تاريخ التعاقد ومبلغ ٥٠ جنيه بعد إدارة الماكينة وأنه دفع إلى البائع فى ٢٦/١١/١٩٤٥

مبلغ ٦٥ جنيه باقى العربون كما دفع له فى اليوم ذاته ١٥٠ جنيه من أصل مبلغ ٣٠٠ جنيه وطالب الحكم بأحقية فى الماكينة ومشتملاتها مقابل دفع ١٥٠ جنيه الباقى من المبلغ المتفق عليه عند تسلمها وتثبيت الحجز التحفظى الاستحقاقى السابق توقيعه منه — المشتري — على الماكينة المباعة واستند فى دعواه إلى عقد البيع السابق ذكره ووصول محرر فى ١٩٤٥/١١/٢٦ بمبلغ ٢١٥ جنيه على ما سبق بيانه غير أن المدعى عليه — الطاعن — قرر فى ١٩٤٧/٣/١ بالطعن بالتزوير فى هذين المستندين وتحصل أدلة التزوير بالنسبة إلى عقد البيع فى أن عبارة "أن الماكينة جديدة وغير مستعملة حسب ورودها من الخارج" دست وقت تحرير العقد بمعرفة المشتري وأن البائع لا يتجر فى ما كينات جديدة ، أما طعنه على الإيصال فلا أنه لم يتسلم إلا مبلغ ٦٥ جنيه وهو قيمة المبلغ الباقى من العربون بعد أن تسلم منه عند التعاقد مبلغ ٣٥ جنيه وأن المدعى عليه فى دعوى التزوير قد انتهز فرصة جهل الطاعن بالقراءة والكتابة إلا كتابة اسمه وحشر عبارة "وأيضاً استلمت مبلغ ١٥٠ جنيه" فى آخر عبارة الوصول وسطر هذه العبارة فى الفراغ الذى بنهاية الوصول مستدلاً بأنه ليس يعقل أن يدفع المشتري هذا المبلغ قبل مرعد استحقاقه إذ كان متفقاً فى العقد على دفعه بعد شهرين من تاريخ التعاقد كما أن الإيصال لم يحزر على أنه بمبلغ ٢١٥ جنيه ، بل حرر على أنه عن مبلغ ٦٥ جنيه ، ثم عن مبلغ ١٥٠ جنيه . وقد قضت محكمة أول درجة برفض دعوى التزوير ، فاستأنف مدعى التزوير بعريضة معلقة فى ١٩٤٨/٥/١٢ وقيسد الاستئناف برقم ١٤٧ تجارى سنة ٦٥ ق القاهرة . وفى ١٩٥٠/١/١٢ قضت المحكمة تهديداً بأحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفى الادعاء بتزوير العبارة الواردة فى الوصول الصادر فى ١٩٤٥/١١/٢٦ والمطعون فيها بالتزوير ، وبعد أن نفذ الحكم وسمعت المحكمة شهادة شهود الطرفين قضت فى ١٩٥٠/٥/١٨ بالتأييد . فقرر الطاعن بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على ستة أسباب ينعى الطاعن بالأول منها على الحكم الإخلال بحقه فى الدفاع إذ تضمنت دعوى التزوير شقين الأول الخاص بالطعن على عقد البيع المؤرخ فى ١٩٤٥/١١/١٩ والثانى خاص بالوصول المؤرخ فى ١٩٤٥/١١/٢٦



ولما أن أصدرت المحكمة حكمها التمهيدى بالإحالة على التحقيق قصرت على الوصول وأرجأت الفصل فى قبول الأدلة بالنسبة للعقد إلى ما بعد تنفيذ الحكم التمهيدى وإجراء التحقيق ولكنها بعد تنفيذه قضت بحكمها المطعون فيه برفض دعوى التزوير بشقيها دون أن تمكن الطاعن من إبداء دفاعه عنه وبذلك أخلت بحقه فى الدفاع عنه بما يوجب نقضه .

ومن حيث إنه ليس صحيحا ما جاء بهذا السبب من أن الحكم التمهيدى أرجأ الفصل فى شق الدعوى الخاص بتزوير العقد إلى ما بعد تنفيذ ما قضى به من تحقيق بالنسبة للطعن بالتزوير فى الوصول بل على العكس من ذلك فقد جاء بأسبابه «أما فيما يختص بعقد البيع فهو عقد صحيح وأن ما كتب به عن نمرة الماكينة قد تحقق صحته من إقرار الطاعن باظهار استعداده لتسليم هذه الماكينة بذاتها وأن ما كتب فى العقد من أن الماكينة جديدة وغير مستعملة وواردة من الخارج فبحسب إملائه وسواء كانت قديمة أو جديدة فهو يريد استلام الماكينة التى رقمها ٢١٠١ وقد وافقه الطاعن على ذلك فلا مصلحة للطعن بالتزوير على عقد البيع » ووضح من هذا الذى جاء بالحكم أنه قطع بصحة البيع ومن ثم يكون ما جاء بهذا السبب على غير أساس .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم القصور فى التسيب والإخلال بحقه فى الدفاع والتناقض إذ تمسك الطاعن أمام محكمتى الموضوع بأن محله كائن بوكالة البلح التى لا يباع فيها إلا الخردة والأدوات المستعملة وأن ليس مقبولا والحالة هذه أن يتعهد ببيع ما كينة حسب ورودها من الخارج وأن المطعون عليه قرر بلسان وكيله أنه على استعداد لإستلام الماكينة على أنها ليست جديدة وأنه لو كان الاتفاق على ما كينة جديدة موجودة وقت التعاقد لما كان هناك من داع لتأخير موعد التسليم شهرين بل ولما تمسك المشتري بتأخير دفع خمسين جنيها من الثمن إلى ما بعد تركيبها وتجربتها ومع ذلك لم يرد الحكم على هذا الوجه بأكثر من قوله إنه أصبح ولا مصلحة للطاعن فى الاستمرار فى طعنه بعد قبول المطعون عليه تسليم الماكينة على ما سبق بيانه وبذلك يكون الحكم قد شاب قصور

وإخلال بحقه في الدفاع وتناقض مما يوجب نقضه . وينعى الطاعن بالسبب الرابع على الحكم التناقض إذ يبينا يقرر أن عقد البيع صحيح بما جاء فيه خصوصاً ما قيل من أن الماكينة المبيعة جديدة غير مستعملة يعود الحكم ويعمل دفع المطعون عليه مبلغ أ ل ١٥٠ جنيه يوم ١٩٤٥/١١/٢٦ بأنه كان لتشدده في سرعة تسليم الماكينة قبل الموعد المتفق عليه وهو ١٩٤٦/١/١٨ والتناقض بين القوانين ظاهر إذ لو كانت الماكينة جديدة وغير مستعملة لتسلمها المشتري وقت التعاقد ولما اتفق على مهلة شهرين حتى يعدها البائع ويجعلها صالحة للاستعمال بل اتفق على تأخير مبلغ خمسين جنيهًا من الثمن إلى ما بعد تركيبها وإدارتها . وينعى بالسبب الخامس على الحكم تقصير في التسيب إذ تمسك بأنه لا يعرف القراءة والكتابة فكان رد الحكم على هذا الدفاع أنه ظاهر من حسن توقيع الطاعن أنه يحسن الكتابة مع أنه لا علاقة بين كونه يحسن الامضاء وبين معرفة القراءة وكثيراً ما يوجد رسامون يجيدون الرسم ولا يعرفون الكتابة .

ومن حيث إن هذه الأسباب مردودة جميعاً بما جاء بأسباب الحكم الذي اعتمد في قضائه بصحة العقد على ما سبق بيانه في أسباب الحكم التمهيدى التى سبق إيرادها في الرد على السبب الأول ثم أضاف إليها « أما قول المستأنف — الطاعن — أن المستأنف عليه — المطعون عليه — انتهر فرصة جهله للقراءة والكتابة ودس عبارة أن الماكينة جديدة غير مستعملة حسب ورودها من الخارج فهذا ليس دليلاً على التزوير بل هو صميم الإدعاء بالتزوير ويحتاج إلى ما يدعمه والذي ينقضه ما شهد به الشاهدان إلياس بنايوتى وابنه باسيلي إلياس في التحقيق من أن العقد إنما كتب بإملاء نفس المستأنف وعلى قهوة عمومية مجاورة لمحله وبعد تلاوته عليه وقع عليه على خلاف ما يدعيه من جهل للقراءة والكتابة إذ ظاهر من توقيعه جودة خطه — أما قول المستأنف كيف ينقل أن يبيع هو ما كينة جديدة مع أن المتعارف أن مثله من تجار وكالة البيع إنما يتعاملون في القديم والمستعمل من الماكينات فليس دليلاً على تزوير هذه العبارة إذ من الجائز أن يكون ذكر هذه العبارة من المستأنف وإملائها على المستأنف عليه هو من باب التحسين لبضاعته . » أما عن دفع مبلغ ١٥٠ جنيه قبل ميعاد استحقاقه فقد استند الحكم

في الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص إلى ما شهد به الشهود الذين استشهدهم المطعون عليه من أن السبب في ذلك يرجع إلى طلب المطعون عليه من الطاعن الاسراع في تسليم الماكينة فطلب الأخير منه « ليقوم بهذا التجهيز قبل الميعاد أن يمدّه بالمال فلم ير المسأنف عليه بدا من أن يدفع له الـ ١٥٠ جنيهه ». ويدين من هذا الذي جاء بالحكم أنه أسس قضاءه بصحة العقد على ما شهد به الشهود من أن الطاعن يعرف القراءة والكتابة وأن العقد كتب بإملائه . كما استخلص من جودة توقيعه أنه يعرف القراءة والكتابة ولم يغفل الرد على ما ذهب إليه الطاعن من أن محله بوكالة البيع التي لا يباع فيها إلا القديم من البضائع ثم أشار إلى القرائن التي استند إليها الحكم الابتدائي في قضائه بصحة العقد والتي جراه فيها الحكم التمهيدى الاستئنافي ومن ثم يكون النعي عليه بالقصور أو الاختلال بحق الطاعن في الدفاع والتناقض على غير أساس .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم مخالفة الثابت بالأوراق إذ قبلت محكمة الاستئناف بعض أدلة التزوير التي قدمها عن الوصول المحرر في ٢٦/١١/١٩٤٥ وأدالت الدعوى على التحقيق لإثبات واقعتين الأولى خاصة بدفع مبلغ ٦٥ جنيهه فقط والأخرى خاصة بإعتراف إلياس أمام آخرين بأن ما دفع من الثمن جميعه هو مبلغ ١٠٠ جنيهه وقد نفذ هذا الحكم واستحضر الطاعن شهوده كما تمسك بالشكاوى الإدارية التي قدمها والتي أشار إليها ، ولكن محكمة ثانية درجة خرجت هذا التحقيق بما لا يتحمله وأبدت حكم محكمة أول درجة ، وأضاف الطاعن أنه سيفصل ذلك في مذكرته الشارحة .

ومن حيث إن هذا السبب غير مقبول إذ لم يبين الطاعن في تقرير طعنه وجه مخالفة الحكم المطعون فيه لما هو ثابت بالأوراق وبيان ذلك بتقرير الطعن مما تقرضه المادة ٢٤٩ من أفعات .



ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب السادس على الحكم الإخلال بحقه في الدفاع إذ تمسك أمام محكمة الموضوع بأن عبارة دفع مبلغ ١٥٠ جنيه أضيفت بعد كتابة الوصول عن مبلغ ٦٥ جنيه المتفق على دفعه فقط في ١١/٢٦/١٩٤٥ وكان لزاما على المحكمة أن تعين خيرا فنيا لتحقيق هذا الدفاع .

ومن حيث إن هذا السبب غير مقبول إذ لم يقدم الطاعن ما يثبت أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بطلب تعيين خبير فني في هذا الخصوص حتى كانت تفصل المحكمة في هذا الطلب .

ومن حيث إنه ينخلص مما سبق بيانه أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه.

( ١٠٠ )

## القضية رقم ٣٣٧ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد و تيل  
المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العرومي ومحمود عباد المستشارين .

( أ ) إعلان . نقض . تقرير الطعن . شركة . إعلان تقرير الطعن موجه للشركة باعتبارها  
شخصاً معنوياً . وجوب تسليم الصورة في مركز الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس  
مجلس الإدارة أو للمدير في مركز الشركة فإن لم يكن للشركة مركز تسلم الصورة لأحد من  
هؤلاء لشخصه أو في موطنه . توجيه الإعلان إلى الشركة في مواجهة — تابعها الذي  
تسلم الصورة . بطلان الإعلان . لا يزال هذا البطلان حضور محامي الشركة إلى قلم  
الكتاب لتقديم مذكرة بدفاعه . المادتان ١٤ / ٢٤ و ٢٤ مرافعات .

( ب ) نقض . طعن . خصوم الطعن . الخصومة في الطعن لا تكون إلا بين من كانوا  
خصوماً في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه . مثال . محكمة أول درجة  
حكمت في الدعوى الأصلية وقررت فصل دعوى الضمان الفرعية . الطاعن تنازل أمام  
محكمة الاستئناف عن طلباته الموجهة إلى المدعى عليه في دعوى الضمان . الحكم  
المطعون فيه لم يفصل في دعوى الضمان . اختصاص المدعى عليه في دعوى الضمان أمام  
محكمة النقض . عدم قبول الطعن بالنسبة إليه .

١ — لما كانت الفقرة الرابعة من المادة الرابعة عشر من قانون المرافعات  
توجب فيما يتعلق بالشركات التجارية تسليم صورة الاعلان في مركز الشركة لأحد  
الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير ، فإن لم يكن للشركة مركز  
تسلم لواحد من هؤلاء لشخصه أو في موطنه ، وكان المطعون عليه الأول ( البنك  
التجاري ) باعتباره شخصاً معنوياً لا يوجه إليه الاعلان إلا في شخص أحد ممثليه  
من نصت عليه المادة المشار إليها ، وكان الثابت من محضر الإعلان أنه وجه  
إلى البنك في مواجهة تابعة الذي تسلم الصورة ، فإن هذا الاعلان يكون قد وقع  
باطلاً وفقاً للمادة ٢٤ من قانون المرافعات . ولا يزال هذا البطلان حضور  
محامي المطعون عليه الأول الى قلم كتاب المحكمة ليقدم مذكرة بدفاعه ، ذلك أن

إعلان تقرير الطعن - على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - لا يعتبر تكليفا بالحضور يزول البطلان الذي يلحقه بحضور المعلن إليه بالمعنى الذي يتأدى من مفهوم نص المادة ١٤٠ مرافعات بل هو إجراء من الإجراءات التي يجوز للمعلن إليه أن يتمسك - رغم حضوره - ببطلانه ، ولا يزول هذا البطلان إلا إذا كان من شرع لمصلحته قد نزل عنه صراحة أو ضمنا وفقا للمادة ٢٦ مرافعات .

٢ - الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه . وإذن فمتى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة إذ قضى في الطلبات الموجهة من المطعون عليه الأول إلى الطاعن قد قضى بفصل دعوى الضامن الموجهة من الطاعن إلى المطعون عليه الثاني وكان الطاعن قد طلب من محكمة ثاني درجة إستبعاد طلباته الموجهة إلى المطعون عليه الثاني واحتفظ بحقه في مقاضاته بدعوى مستقلة وبذلك لم تعد له طلبات قبله ولم يفصل الحكم المطعون فيه في النزاع الذي كان قائما بينهما ، فإن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض يكون غير مقبول بالنسبة إلى المطعون عليه الثاني .

### الوقائع

في يوم ٧ من أغسطس سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف الاسكندرية الصادر في ٢٢ من مايو سنة ١٩٥١ في الاستئناف رقم ٢٣٤ سنة ٥٥ ق تجارى وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والقضاء أصليا بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون عليه الأول واحتياطيا إحالة القضية على محكمة الاستئناف للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى وإلزام المطعون عليه الأول بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ١١ و ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥١ أعلن المطعون عليهما بتقرير الطعن ، وفي ٢١ منه أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليهما بالطعن وبصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وجافطة



بمستنداته . وفي ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥١ حرر قلم الكتاب محضرا يتضمن  
عدم قبول أوراق المطعون عليه الأول لأن آخر ميعاد لتقديمها كان يوم ١٦ من  
سبتمبر سنة ١٩٥١ عملا بالمادة ٤٣٧ من قانون المرافعات . ولم يقدم المطعون  
عليه الثاني دفاعا .

وفي ١٠ من يولييه سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها  
ببطلان الطعن لعدم إعلان التقرير للمطعون عليه الأول إعلانا قانونيا وإلزام الطاعن  
بالمهر وفات .

وفي ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث  
صمم محامي الطاعن والنيابة العامة على ما جاء بمذكريهما . والمحكمة أرجأت إصدار  
الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة .

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامي  
عن الطاعن والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن واقعة الدعوى — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر  
أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ١٥٧٦  
سنة ٧٠ في الاسكندرية الابتدائية المختلطة على الطاعن وطلب فيها الحكم بإلزامه  
بمبلغ ٩٣٧٨٧ قرشا و ٢ مليا قيمة شيك بمبلغ ٥٨٨١٣٣,٥ ليره إيطالية — وقال  
إن الطاعن كلفه بشرائها لأمر افتريو بنكي في ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٠ ، فأدخل  
الطاعن المطعون عليه الثاني في الدعوى للانضمام إليه في دفاعه وسماع الحكم بعدم  
جواز قبول الدعوى ، واحتياطيا في حالة الحكم عليه يحل محله في نصف ما عسى  
أن يحكم عليه به ، وفي ٢ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة أولا بإلزام الطاعن  
بأن يدفع إلى المطعون عليه الأول مبلغ ٩٣٧٨٧ قرشا و ٢ مليا والفوائد . بواقع ٦٪  
من تاريخ إقامة الدعوى حتى تسلم الوفاء وثانيا بفصل دعوى الضمان الموجهة  
من الطاعن إلى المطعون عليه الثاني عن الدعوى الأصلية وحددت جلسة ١٤ من

يؤنيه سنة ١٩٤٩ ليقدم طرفا الخصومة طلباتهما . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٢٣٤ سنة ٥٠ ق تجارى الاسكندرية وطلب الطاعن استبعاد طلبه الموجه إلى المطعون عليه الثانى مع حفظ حقه فى مقاضاته بدعوى مستقلة . وفى ٢٢ من مايو سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى موضوعه بتأييد الحكم المستأنف .

ومن حيث إن الطاعن قرر الطعن بطريق النقض فى ٧ من أغسطس سنة ١٩٥١ ، وفى ١١ منه أعلن التقرير إلى المطعون عليه الأول ، وقد أثبت المحضر أنه سلم صورة الإعلان لتابعه هاجاز المقيم فى البنك ، وفى ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥١ حضر محامى المطعون عليه الأول إلى قم كتاب المحكمة ، وطلب تقديم مذكرة بدفاعة ردا على تقرير الطعن والمذكرة الشارحة وقال إن الطعن باطل لأنه لم يعلن إلى المطعون عليه الأول إعلانا صحيحا وفقا للمادتين ١٤ و ٢٤ من قانون المرافعات . ولما كان آخر ميعة لتقديم هذه المذكرة فى ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥١ فان قلم الكتاب امتنع عن قبولها عملا بالمادة ٤٣٧ مرافعات .

ومن حيث إن النيابة العامة دفعت ببطلان الطعن بالنسبة إلى المطعون عليه الأول لعدم إعلانه بالتقرير إعلانا صحيحا وقالت إن الطعن بالنسبة إلى المطعون عليه الثانى غير مقبول لأنه لا مصلحة للطاعن فى الاستمرار فيه ذلك أن الدعوى الضمان الموجهة إليه قد فصلت عن الدعوى الأصلية كما أشار إلى ذلك الحكم المطعون فيه والطاعن فى مذكرته .

ومن حيث إن هذا الدفع فى محله ، ذلك بأن الفقرة الرابعة من المادة الرابعة عشر من قانون المرافعات توجب فيما يتعلق بالشركات التجارية — تسليم صورة الإعلان فى مركز الشركة لأحد الشركاء المتضامين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للدير ، فان لم يكن للشركة مركز تسلم لواحد من هؤلاء اشخصه أو فى موطنه ، ولما كان المطعون عليه الاول ” البنك التجارى ” باعتباره شخصا معنويا ، فان الإعلان لا يوجه إليه إلا فى شخص أحد ممثليه ممن نصت عليه المادة المشار إليها ، وكان الثابت من محضر الإعلان أنه وجه إلى البنك فى مواجهة تابعه هاجاز الذى تسلم صورة

الإعلان، ومن ثم يكون هذا الإعلان باطلا وفقا للمادة ٢٤ من قانون المرافعات. ولا يزيل هذا البطلان حضور محامي المطعون عليه الأول إلى قلم كتاب المحكمة فيقدم مذكرة بدفاعه، ذلك أنه فضلا عن أن تقديم هذا الطلب كان بعد الميعاد المحدد له وفقا للمادة ٣٣٣ مرافعات، فإن إعلان تقرير الطعن — على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — لا يعتد تكليفا بالحضور يزول البطلان الذي ياحتمه بحضور المعلن إليه بالمعنى الذي يتأدى من مفهوم المادة ١٤٠ مرافعات، بل هو إجراء من الإجراءات التي يجوز للمعلن إليه أن يتمسك — رغم حضوره — ببطلانه، ولا يزول هذا البطلان إلا إذا كان من شرع لمصلحته قد نزل عنه صراحة أو ضمنا وفقا للمادة ٢٦ مرافعات.

ومن حيث إنه بالنسبة إلى المطعون عليه الثاني، فإنه يبين من الحكم الصادر من محكمة أول درجة أنه إذ قضي في الطلبات الموجهة من المطعون عليه الأول إلى الطاعن، فإنه قضي بفصل دعوى الضمان الموجهة من الطاعن إلى المطعون عليه الثاني عن الدعوى الأصلية، ويبين من الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة ثاني درجة أن الطاعن طلب استبعاد طلباته الموجهة إلى المطعون عليه الثاني، واحتفظ بحقه في مقاضاته بدعوى مستقلة، وبذلك لم تعد له طلبات قبله في هذه الدعوى ولم يقض الحكم المطعون فيه بشيء عليه للمطعون عليه. ولما كانت الخصومة في الطعن أمام هذه المحكمة لا تكون إلا بين من كانوا خصوما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه، وكان الطاعن قد استبعد الطلبات الموجهة منه إلى المطعون عليه الثاني، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قضي بفصل دعوى الضمان الموجهة إليه، لما كان ذلك يكون الحكم المطعون فيه لم يفصل في النزاع الذي كان قائما بين الطاعن والمطعون عليه الثاني، ومن ثم يكون الطعن في هذا الحكم بطريق النقض غير مقبول بالنسبة إلى المطعون عليه الثاني أيضا.



جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٥٣

(١٠١)

القضية رقم ٢٣٨ سنة ٢٠ قضائية

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عياد المستشارين .

( أ ) نقض . طعن . أوراق الطعن . متى يجب تقديم صورة مطابقة للأصل من الحكم  
الابتدائي ومتى لا يجب .

( ب ) نقض . طعن . أوراق الطعن . الصورة المعلنة من الحكم المطعون فيه . تعتبر  
مطابقة لأصله في معنى المادة ٤٣٢ مرافعات .

( ج ) نقض . طعن . أوراق الطعن . عدم تقديم المستندات المؤيدة لسبب الطعن في الميعاد .  
عدم قبول السبب . الاحتجاج بأن قوة قاهرة حالت دون تقديم هذه المستندات في  
الميعاد . عدم تقديم ما يدل على قيام القوة القاهرة . عدم قبول هذا المدعى . مطالبة  
محكمة النقض بضم تحقيقات تثبت وجود القوة القاهرة . لا يجوز .

١ — متى كان الحكم المطعون فيه لم يأخذ بأسباب الحكم الابتدائي الذي  
قضى بتأييده بل أقام قضاءه على أسباب مستقلة فصلها فإنه لا يلزم تقديم صورة  
مطابقة للأصل من الحكم الابتدائي ويكون في غير محله الدفع بعدم قبول الطعن  
شكلا استنادا إلى أن الطاعنة لم تقدم هذه الصورة في ميعاد العشرين يوما التالية  
للتقرير بالطعن

٢ — جرى قضاء محكمة النقض على أن الصورة المعلنة للحكم المطعون فيه تعتبر  
صورة مطابقة للأصل في معنى المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات .

٣ — متى كانت المستندات المؤيدة لسبب الطعن لم تقدم في ميعاد العشرين  
يوما التالية للتقرير بالطعن فإن هذا السبب يكون عاريا عن الدليل ، ولا يقبل

من الطاعة ما تمسكت به في مذكرتها الشارحة من أن قوة القاهرة حالت بينها وبين تقديمها في الميعاد المستندات المؤيدة لسبب الطعن ، ذلك أنها قالت استدلالا على القوة القاهرة أن وكيلها لم يجد المستندات بالملف الاستئنافي عندما أراد تسليمها فاتصل بحاميها السابق ولما لم يجد منه مساعدة شكاه إلى رئيس المحكمة الذي أجرى تحقيقا وأمر بحفظ ملفات القضايا حتى انتهاء التحقيق فامتنع على الطاعة بحج مستنداتها وأن وكيلها طاب إعطاءه شهادة أو صورة ، أن التحقيق فرفض طلبه وتبين أن كتابا قد أرسل إليه من قلم الكتاب يتضمن أن المستندات موجودة بقلم الحفظ تحت تصرف أصحاب الشأن وهذا الكتاب لم يصل إليه بل رد إلى قلم كتاب المحكمة ولذلك فانه لم يعان بما جاء فيه إلا بعد انقضاء الميعاد وطلبت ضم التحقيق — لا يقبل منها هذا الدفاع الذي لا دليل عليه كما لا يجوز قبول طلبها ضم التحقيق المشار إليه إذ الخصوم في الطعن بطريق النقض هم المكلفون بتقديم ما يرونه لازما من المستندات لتأييد طلباتهم .

### الوقائع

في يوم ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف الاسكندرية الصادر في أول مايو سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ٥٧١ سنة ٥٠ وذلك بتقرير طالبت فيه الطاعة بالحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والقضاء بادراج مطلوب الطاعة في قائمة التوزيع بدرجة الاختصاص المقيد لمصلحتها في ١٩ من أبريل سنة ١٩٢٨ برقم ٤٩٠ و بوجوب خصم مبلغ ٢٩٥٥ جنيها و ٨٩٠ مليم و ١٣٨٩ جنيها و ٨٢٠ مليم المدفوع أولها للارسالية الافريقية والثاني وفاء للأموال من مطلوب المطران كامل غاني و بقبول استئناف قسطنطين روسوس الخاص بوزارة الأوقاف — وإحالة القضية على محكمة الاستئناف للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى وإلزام المطعون عليهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن جميع الدرجات .

وفي ٢٩ ، ٣١ من يولية سنة ١٩٥٠ و ٢٠ ، ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٠ أعان المطعون عليهم بتقرير الطعن .

وفي ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٠ أودعت الطاعنة أصل ورقة إعلان المطعون عليهم الطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن . وفي ٣٠ منه أودعت المطعون عليهم الرابعة مذكرة بدفاعها مشفوعة بمستنداتها طلبت فيها رفض الطعن وإلزام الطاعنة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وفي ٣١ منه أودع المطعون عليه الأول مذكرة بدفاعه طلب فيها الحكم أصليا بعدم قبول الطعن لعدم تقديم الطاعنة الأوراق الواجبة قانونا وفقا للمادة ٤٣٢ مرافعات واحتياطيا رفضه موضوعا وإلزام الطاعنة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وفي نفس اليوم أيضا أودعت المطعون عليها الثانية مذكرة بدفاعها طلبت فيها الحكم بعدم قبوله لعدم تقديم المستندات أو لانعدام المصلحة فيه أو رفضه موضوعا وإلزام الطاعنة في كل حالة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وفي نفس اليوم أيضا أودع المطعون عليه الثاني عشر مذكرة بدفاعه طلب فيها الحكم بعدم إدخاله في هذا الطعن وإلزام الطاعنة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وفي ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ أودع المطعون عليه السادس مذكرة بدفاعه قال فيها أنه قد اتخذ في الدعوى موقفا بعيدا عن المتخاصمين سواء أكان ذلك أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة الاستئناف ودون نفس المرقف الذي يتخذه أمام محكمة التخص . وفي ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أودعت الطاعنة مذكرة بالرد . وفي ٣٠ منه أودع المطعون عليه الأول مذكرة بملاحظاته على الرد - ولم يقدم باقي المطعون عليهم دفاعا .

وفي ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها: أصليا بعدم قبول الطعن شكلا واحتياطيا رفضه موضوعا وفي كلتا الحالتين بإلزام الطاعنة بالمصروفات .

وفي ٥ من مارس سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامي الطاعنة والمطعون عليهم الأول والثانية والرابعة والسادس والثاني عشر والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة  
المدعين عن الطاعنة والمطعون عليهم الأول والثانية والرابعة والسادس والثاني  
عشر والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن المطعون عليه الأول دفع بعدم قبول الطعن شكلا استنادا إلى  
أن الطاعنة لم تقدم صورة مطابقة للأصل من الحكم الابتدائي الصادر في ٢٨  
من يناير سنة ١٩٤٧ في ميعاد العشرين يوما التالية للتقرير بالطعن مع أن الحكم  
المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الابتدائي المذكور وأحال عليه في أسبابه  
وانضمت إليه النيابة في هذا الدفع ودفع المطعون عليه الأول أيضا بعدم قبول  
الطعن شكلا استنادا إلى أن الصورة المعلقة للحكم المطعون فيه المقدمة من الطاعنة  
لا تعتبر مطابقة لأصله .

ومن حيث إن هذين الدفعين في غير محلها أولا لأن الطعن منصب على ماورد  
بالحكم المطعون فيه وهو لم يأخذ بأسباب الحكم الابتدائي الذي قضى بتأييده  
بل أقام قضاءه على أسباب مستقلة فصلها كما يجب عن البيان وثانيا لأن الصورة  
المعلقة للحكم المطعون فيه المقدمة من الطاعنة تعتبر وفقا لما جرى عليه قضاء هذه  
المحكمة صورة مطابقة للأصل في معنى المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أرضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما بين من الحكم الصادر من محكمة استئناف  
الأسكندرية في أول مايو سنة ١٩٥٠ تتحصل في أن المرحوم كامل غالى سبق أن  
رفع الدعوى على جورج عيد يطلب فسخ عقد بدل أطيان كان قد أبرم بينهما  
وقضى فيها استئنافيا في ١٨ من مارس سنة ١٩٣٠ بالفسخ وبالتسليم وبالزام  
جورج عيد بأن يدفع إلى كامل غالى ٢٠٠٠ جنيه تعويضا والريع بواقع ٦ جنيه  
سنويا عن كل فدان من ١٧٨ فدانا ابتداء من ٤ أغسطس سنة ١٩٢١ حتى  
تاريخ تسليم الأطيان ، ٢٧١٠ جنيه مقابل أتعاب المحاماة والمصروفات وبموجب

هذا الحكم حصل كامل غالى على اختصاص على أطيان لجورج عيد مقدارها ١١٢٣ فداناً — ولما كان كامل غالى لم يستلم الأطيان إلا فى ١٠ من مارس سنة ١٩٣١ فقد أصبحت قيمة الحكم بما استحق من ريع ١٥٠٣٤ جنيه دفع منه جورج عيد مبلغ ٢٨٠٠ جنيه إلى وكيل كامل غالى ، ٢٦١٠ جنيه مصروفات قلم الكتاب وأصبح الباقي ٩٦٢٤ جنيه حوله إلى آخرين وهؤلاء حواله بدورهم إلى غيرهم حتى انتهت التحويلات إلى عطيات حمدى المطعون عليها الثانية وإبراهيم عثمان المطعون عليه الحادى عشر الأولى بمبلغ ٦٦٢٤ ج والثانى بمبلغ ٢٩٠٠ ج وكان كامل غالى قد نزع ملكية مدينه جورج عيد من الأطيان الموقع عليها الاختصاص وبيعت هذه الأطيان على أربعة أقسام وفتح عن الثمن توزيعان الأول رقم ٤٣/٥٦ — ٤٤ عن مبلغ ٦٩٥٠ ج ثمن ٣٢٤ فداناً والثانى رقم ٤٣/٦٩ — ٤٤ عن مبلغ ٤٨٧٥ ج وتقدم فى التوزيع مديرية البحيرة المطعون عليها العاشرة وطلبت اختصاصها بمبلغ ٧٨٥ ج ووزارة الأوقاف المطعون عليها الرابعة وطلبت اختصاصها بمبلغ ١٠٥٧٢ ج على قيمة دينها المؤمن باختصاص موقع على ٢٥٠ فداناً من ٤٣٥ فدان التى فتح عن ثمنها التوزيعان وعطيات حمدى المطعون عليها الثانية وطلبت اختصاصها بمبلغ ٦٧٢٤ ج وإبراهيم عثمان المطعون عليه الحادى عشر بمبلغ ٢٩٠٠ ج ومارى استوليدس المطعون عليها الخامسة بمبلغ ١٩٤٢ ج و ٣٠٣ م قيمة الفوائد التى احتفظت بها عند تحويل دينها إلى إبراهيم عثمان وسميون فان ليرد الطاعنة بمبلغ ٦٢٥ م و ٨٨٦١ ج قالت أنه مؤمن باختصاص على الأعيان المتروعة ملكيتها حصلت عليه ضد ورثة جورج عيد وحررت قائمة التوزيع المؤتممة بين الدائنين المذكورين عدا مارى استوليدس وسميون فان ليرد الطاعنة باعتبار أن اختصاصها بعد وفاة جورج عيد فلا يكون اقتضاء دينها إلا بعد اقتضاء الديون المسجلة ومجموعها يستغرق مجموع المبلغين المقترح عنهما التوزيع فناقض فى القائمة إبراهيم عثمان وعطيات حمدى ومارى استوليدس وسميون فان ليرد الطاعنة وأمسوا مناقضتهم على أن اختصاص وزارة الأوقاف لا يقع على الأطيان المتروعة ملكيتها وبنت الطاعنة مناقضتها أيضاً على أن جورج عيد ليس مديناً إلا بمبلغ ٣٢٠ م و ٤٢٣٥ ج إذ سبق له دفع مبالغ من الدين لم تخصم وأن

الاختصاص الموقع لصالحها ضد ورثة مدينتها يسرى عليهم كما لو كان صدر وهو  
حي وفقا للقانون البلجيكي الذي ينطبق على ميراث المتوفى . وفي ٢٨ من يناير  
سنة ١٩٤٧ حكمت محكمة الأسكندرية الابتدائية المختلطة بنسب خبر لتطبيق  
اختصاص وزارة الأوقاف على الأقطان المتروكة ملكيتها وبخصم المبالغ التي  
طالبته الطاعنة بخصمها من الدين فيما عدا قيمة ما أدعت أنه دفع من المدين  
لإرسالية إفريقيا وما دفع منه وفاء للأموال الأميرية تأسيسا على أن هذين المبلغين  
هما موضوع نزاع بين الطرفين ولا تجوز فيهما المقاصة وكلفت الطاعنة بتقديم  
ما يفيد أن تركة المرحوم جورج عيد يحكمها القانون البلجيكي . فاستأنف هذا  
الحكم كل من قسطنطين روسوس المطعون عليه الأول الذي حل محل إبراهيم  
عثمان وهاري استوليدس . وفي أول مارس سنة ١٩٤٩ حكمت محكمة الأسكندرية  
الابتدائية المختلطة في شأن صحة اختصاص الطاعنة باستيعاده لعدم تقديم  
المستندات المطلوبة ورفض المناقضات فيما يخص المبلغ الذي اختصمت به  
وزارة الأوقاف فاستأنف هذا الحكم قسطنطين روسوس كما استأنفته الطاعنة  
وعطيات حمدي . وفي أول مايو سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة استئناف الأسكندرية  
بتأييد الحكم المستأنف الصادر في ٢٨ من يناير سنة ١٩٤٧ وتعديل الحكم  
المستأنف الصادر في أول مارس سنة ١٩٤٩ وتخصيص وزارة الأوقاف بدرجة  
رهنها بنسبة ٤٣٢/٢٣٢ من مجموع ثمن ٣٢٤ فدانا المبينة في التوزيع ٤٣/٥٦-٤٤  
وثن ١٠٨ فدانا المبينة في التوزيع رقم ٤٣/٦٩-٤٤ وأسست حكمها فيما يخص  
الطاعنة على أن استئنافها مقصور على ما تدعيه من أن تركة المرحوم جورج عيد  
يحكمها القانون البلجيكي وأنه على هذا الاعتبار يكون اختصاصها الذي أخذته  
بعد وفاته قائما ويتعين دخولها في التوزيع بدرجة وعلى ما تدعيه من وجوب  
حصول المقاصة في مبلغين أحدهما ٨٦٠ م و ٢٩٥٥ ج قيمة ما دفعه جورج عيد  
إلى الإرسالية الإفريقية مما كان على كامل غالي والآخر مبلغ ٩٥ م و ١٣٨٩ ج  
قيمة ما سدده جورج عيد من أموال خاصة بالأقطان التي استردها كامل غالي بموجب  
الحكم الصادر في سنة ١٩٣٠ وأنه عن الأمر الأول فلا محل للخوض فيه بعد أن  
تنزات عنه المستأنفة ( الطاعنة ) في مذكرتها التكميلية رقم ١٢ دوسيه استئناف



بعد أن تبين لها أن جورج عيد كان متزوجا تحت نظام قانون الملكية المشتركة وبمجرد وفاته تنتقل نصف تركته إلى أرملته ... وأنه عن المبلغ المقول بدفعه إلى شركة إرسالية إفريقية فيلا حظ أن هذا المبلغ كما قال الحكم المستأنف بحق هو موضع نزاع بين الطرفين كما أن السيدة عطيات حمدي تنازع أيضا في مسئولية كامل غالى عن هذا المبلغ ولهذا لا يمكن إجراء المقاصة فيه وخصمه من دين جورج عيد قبل كامل غالى وعن قيمة الأموال المدعى بسدادها فهو أيضا محل نزاع بين الطرفين فضلا عن أن المستأنفة لم تقدم الدليل على دفعها بمعرفة جورج عيد فقررت الطاعة بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم أخطأ في فهم الواقع في الدعوى إذ قرروا وهو بسبيل الرد على استئناف الطاعة فيما يتعلق بصحة اختصاصها الموقع على أطيان جورج عيد ووجوب إدخاله في التوزيع بدرجة تأسيسا على أن شركة المرحوم جورج عيد يحكمها القانون البلجيكي قرر الحكم أنه لا محل للنقض فيه بعد أن تنازلت عنه المستأنفة في مذكرتها التكميلية رقم ١٢ دوسيه استئناف بعد أن تبين لها أن جورج عيد كان متزوجا تحت نظام قانون الملكية المشتركة وبمجرد وفاته تنتقل نصف تركته إلى أرملته مع أنه تبين من مراجعة مذكرة الطاعة التي أشار إليها الحكم أنه لا يوجد فيها أى عبارة تم عما أكدته الحكم المذكور ويتحصل السبب الثانى في أن الحكم أخطأ في القانون إذ رفض خصم المبالغ المدفوعة من جورج عيد لشركة الإرسالية الإفريقية ووفاء للأموال الأميرية المطلوبة من كامل غالى بمقولة أنها موضع نزاع بين الطرفين مع أن المأزعة غير جدية . ولو سلم جدلا بأن تحديد المبلغ المراد خصمه يحتاج إلى تدخل القضاء لما كان ذلك مانعا من إجراء المقاصة ويكون التحديد من اختصاص قاضى التوزيع .

ومن حيث إن هذين السببين مردودان بأنه لا دليل عليهما . إذ لم تقدم صورة رسمية من المذكرة التي أشارت إليها الطاعة والمستندات المتعلقة بوفاء الديون إلا في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ مع أنها باعتبارها مستندات مؤيدة

لسبب الطعن المذكورين كان يجب أن تقدم في ميعاد العشرين يوما التالية للتقرير بالطعن في ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٠ ولا يقبل من الطاعة ما تمسكت به في مذكرة الشارحة من أن قوة القاهرة حالت بينها وبين تقديمها في الميعاد المستندات المؤيدة لسبب الطعن المذكورين ذلك أنها قالت استدلالا على القوة القاهرة أن وكيلها الأستاذ أحمد حمروش لم يجد المستندات بالملف الاستثنائي عند ما أراد تسليمها فاتصل بمحاميه في الاسكندرية ولما لم يجد منه مساعدة شكاه إلى رئيس محكمة الاسكندرية الذي أجرى تحقيقا في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٠ وأمر بحفظ ملفات القضايا حتى انتهاء التحقيق فامتنع على الطاعة سحب مستنداتها وأن وكيلها طلب إعطاءه شهادة أو صورة من التحقيق فرفض طلبه وتبين أن كتابا محررا في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ ومرسلا إليه من قلم الكتاب يتضمن أن المستندات موجودة بقلم الحفظ تحت تصرف أصحاب الشأن . وهذا الكتاب لم يصل إليه بل رد إلى قلم كتاب المحكمة ولذلك فإنه لم يعلم بما جاء فيه إلا بعد انقضاء الميعاد وطلب ضم التحقيق — لا يقبل منها هذا الدفاع الذي لا دليل عليه كما لا يجوز قبول طلبها ضم التحقيق المشار إليه إذ الخصوم في الطعن بطريق النقص هم المكلفون بتقديم ما يرونه لازما من المستندات لتأييد طلباتهم .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم شابه القصور إذ لم يعن بالرد على ما قدمته الطاعة من دفاع يستند إلى القانون البلجيكي ويؤيد مسؤولية زاهية عيد كزوجة وشريكة ومدينة أصيلة مع جورج عيد كما لم يعن بالرد على ما قدمته الطاعة من دفاع لإثبات قيام دين الارسالية الافريقية والأموال التي وناها جورج عيد نيابة عن كامل غالى ولم يعن بالرد كذلك على مادفع به قسطنطين روسوس المطعون عليه الأول الذي انضمت إليه الطاعة في شأن اختصاص وزارة الأوقاف وتقرير الخبير .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في شقيه الأولين بما جاء في الرد على السببين الأولين من أن الطاعة لم تقدم في الميعاد المستندات المؤيدة لنعياها ومردود في شقه الأخير بأن الطاعة لم تقدم دليلا عليه ومن ثم يتعين رفض طعنها .

( ١٠٢ )

القضية رقم ٢٤٨ سنة ٢٠ قضاية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلمى وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العرومى ومحمود عياد المستشارين .

( أ ) تقادم . استبدال دين بإيجار . حكم . تسببه . إقرار تعهد فيه المستأجر بدفع دين  
الإيجار الذى تجدد بانهاء مدة الإجارة وأصبح مبلغا ثابتا فى الذمة . اتفاق الطرفين  
فى هذا الإقرار على نفي الاستبدال واستبقاء وصف الدين كدين إيجار : خضوع هذا  
الدين لأحكام التقادم الخمسى . تقرير الحكم بحصول استبدال فى الدين وبخضوعه  
لأحكام التقادم الطويل . مسخ لعبارة الإقرار ومخالفة للقانون .

( ب ) تقادم . حكم . تسببه . حلول الدين فى التاريخ الوارد فى الإقرار . دخول الدائن  
فى إجراءات توزيع وتوقيعه الجز على المدين ثم اعلانه بتسببه عقارى . عدم بحث الحكم  
فى أثر هذه الإجراءات فى قطع التقادم الخمسى . قصور يعيب الحكم .

١ — لما كان استبدال الدين يتم باحلال التزام جديد . كان التزام قديم بذمة  
التجديد ، وكان الطرفان قد حرصا فى الإقرار بموضوع الدعوى على نفي نية  
الاستبدال نفيا تاما فنصا على ذلك صراحة فى صلب الاتفاق كما نصا على استبقاء  
وصف الدين كدين إيجار وهو سبب الإلتزام الأصيل وما أعقبه من إجراءات  
قضائية وما صحبه من تأمينات ، وكان من شأن بقاء سبب الإلتزام الأصيل أن  
يظل وصف دين الأجرة قائما لا يؤثر فيه التعهد بالوفاء الذى اقترن به الإقرار  
ما دام أن هذا الإقرار لم يغير من طبيعة الدين أو يتضمن استبدال دين جديد به  
ولا يترتب على مجرد زوال صفتى الدورية والتجدد عن دين الأجرة أن يصبح ديناً  
عاديا خاضعا للتقادم الطويل — كما ذهب الحكم — ذلك بأن الدورية والتجدد  
هما — صفتان لاصقتان بدين الأجرة وهما مفترضتان فيه ما بقى حافظا لوصفه  
واو تجدد بانهاء مدة الإيجار وأصبح فى الواقع مبلغا ثابتا فى الذمة لا يدور  
ولا يتجدد — لما كان ذلك فإن التقادم الخمسى هو الذى يسرى عليه من تاريخ



استحقاقه المنصوص عنه في الإفراج ويكون الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على حصول استبدال في دين الإيجار وعلى أن هذا الدين أصبح خاضعا للتقادم لتطويل قد مسخ الاتفاق موضوع النزاع وأخطأ في تطبيق القانون ، أما قول الحكم في تفسير الاتفاق المشار اليه بأن ما قصد به نية الاستبدال فيه إنما كان الغرض منه استبقاء التأمينات المتفق عليها في عقد الإيجار الرسمي فهو خروج عن صريح لفظه لا تسوغه الحجة التي قال بها الحكم .

٢ — إذا كان يبين من الحكم الابتدائي أن الطاعنين أخلا بالاتفاق المشار اليه فأنذرتهما المطعون عليهما في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ بإلغاء التقسيط ودخلت في التوزيع الحاصل بالمحكمة المختلطة بكامل دينها في سنة ١٩٣٧ وظلت إجراءات التوزيع حتى ديسمبر سنة ١٩٣٩ ثم أوقعت حجرا على الطاعنين في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ وأعلنتهما بتنبيه عقارى في ٤ من يوليو سنة ١٩٤٥ ، وكانت المحكمة لم تكن تبحث أثر ذلك كله في مدة التقادم الخمسى التي ابتدأت في السريان من تاريخ استحقاق دين الأجرة بأكمله أى بعد شهر من تاريخ الإنذار وما إذا كانت هذه المدة انقطعت أم لم تنقطع مع ما يترتب على ذلك من أثر في الدعوى فإن الحكم المطعون فيه يكون أيضا قاصر البيان قصورا يستوجب نقضه .

### الوقائع

في يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر في ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ٤١١ سنة ٦٤ ق وذلك بتقرير طلب فيه الطاعنان ضم القضية رقم ٤١١ سنة ٦٤ ق والحكم بقبول طعنهما شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم في القضية رقم ٤١١ سنة ٦٤ ق علما بحزئه الخاص بقبول الاستئناف شكلا والحكم أصليا بوقف تنفيذ العقد الرسمي الصادر في ١٩٢٦/٩/٢٧ برقم ٧٦٠ ، والمسجل في ١٠/٤/١٩٤٦ برقم ٢٤٦ أسيوط والحكم أيضا بإلغاء التنبيه الحاصل في ١٩٤٥/٧/٤ وكافة ما ترتب أو يترتب عليه من إجراءات واعتبار كل ذلك كأن لم يكن وإلزام المطعون عليها بالمصروفات

وأتعاب المحاماة عن درجات التقاضى الثلاث واحتياطيا بإحالة القضية على دائرة أخرى للفصل فيها مجددا على الأسس المتقدمة وبالطلبات الواردة فى صحيفة الاستئناف ومذكرات الطاعنين عدا الجزء الخاص بقبول الاستئناف شكلا فإنه مقضى به فى ١٩٥٠/٣/٢ وإلزام المطعون عليها بالمصروفات وأتعاب المحاماة عن القبض .

وفى ٣٠ من يولييه سنة ١٩٥٠ أعانت المطعون عليها بتقرير الطعن . وفى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٥٠ أودع الطاعنان أصل ورقة إعلان المطعون عليها بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداتها . وفى ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أودعت المطعون عليها مذكرة بدفائها مشفوعة بمستنداتها طلبت فيها رفض الطعن وإلزام الطاعنين بالمصروفات وأتعاب المحاماة .

وفى ٨ من يونيو سنة ١٩٥٢ وضمت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعنين بالمصروفات . وبجلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ سمعت الدعوى على ما هو مبين بحضور الجلسة حيث صمم محاموا الطاعنين والمطعون عليها والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٥٣ — وفيها فتح باب المرافعة إلى جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٥٣ مع تقديم مذكرات تكميلية .

وفى ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٣ أودع الطاعنان مذكرتهما التكميلية . وفى ٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ أودعت المطعون عليها مذكرتها التكميلية . وفى ٢٦ منه أودعت النيابة العامة مذكرتها التكميلية .

وبجلسة ٥ من مارس سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بحضور الجلسة حيث صمم محاميا الطرفين والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم — والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وبقاى أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعنين استأجرا من وزارة الأوقاف المطعون عليها أطيانا وقديما تأميذا لوفاء الأجرة قدرا من أطيانهما وحرر بذلك عقد رسمى بالإيجار والرهن فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٢٦ ثم تأخرا عن وفاء الإيجار فاتخذت الوزارة ضدهما إجراءات التنفيذ على المنقولات . وفى ٥ من نوفمبر سنة ١٩٣٣ وقع الطاعنان إقرارا بتقسيط المبالغ المستحقة للطعون عليها ورد فيه " أن مقدار هذه المبالغ ٥٠٤ جنيه و ٧٣٢ مليم وأن وزارة المالية قبلت أن تدفع لوزارة الأوقاف مبلغ ١٥١ جنيه و ٤٢٠ مليم مع تقسيط هذا المبلغ وفوائده باعتبار ٤,٥ ٪ سنويا لمدة ١٥ سنة على أقساط سنوية متساوية كل منها ١٤ جنيه و ٩٩ مليم وذلك بشرط أن تتنازل وزارة الأوقاف لها من مقدار الدين المذكور أعلاه عما يوازى المبلغ المدفوع وفوائده وأن تحمل محل وزارة الأوقاف فى كافة حقوقها وفى الدعاوى والتسجيلات وحقوق الامتياز الضامنة للدين بقدر ما يوازى المبلغ المتنازل عنه وأن يكون لدين وزارة المالية حق الأولوية على دين وزارة الأوقاف " . وأن وزارة الأوقاف تقبل هى أيضا تقسيط باقى المطالب وقدره ٣٥٣ جنيه و ٣١٢ مليم لنفس المدة على أقساط سنوية متساوية كل منها ١٣ جنيه و ٥٥٥ مليم بدون فوائد " وبموجب هذا الإقرار تعهد الطاعنان بأن يدفعوا إلى المطعون عليها " مجموع الدين على أقساط سنوية كل منها ٣٧ جنيه و ٦٥٤ مليم يشمل قسط وزارة المالية وأن يكون دفع القسط الأول فى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٧ " . فإذا تأخرا عن سداد أى قسط أو جزء من قسط فى ميعاد استحقاقه ولم يدفعاه فى خلال شهر واحد من تاريخ إنذارهما بالدفع بحل الدين جميعه ولا يعتبر هذا الإقرار استبدالاً للدين



ولا يؤثر على أى حق من حقوق الوزارة الناتجة عن العقود أو الأحكام أو الإجراءات المنوه عنها . كما أقر بقبولها تنازل وزارة الأوقاف لوزارة المالية عن المبلغ السابق ذكره ، وحلول الوزارة محل وزارة الأوقاف فى كافة الحقوق والتسجيلات التى لها بقدر ما يوازى المبلغ المتنازل عنه “ . وفى ٤ من يوليو سنة ١٩٤٥ أعلنت وزارة الأوقاف الطاعنين بتنبيه عقارى فعارضا فيه بالدعوى رقم ١٠١ سنة ١٩٤٦ كلى المنيا وطلبا الحكم بإلغاء التنبيه . وفى ٦ من يونيو سنة ١٩٤٦ حكمت محكمة المنيا الابتدائية برفض المعارضة ، فاستأنف الطاعنان وقيد استئنافهما برقم ٤١١ سنة ٦٤ ق استئناف مصر . وفى ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة استئناف مصر بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث أن مما ينعاه الطاعنان على الحكم أنه أخطأ فى القانون وشاب أسبابه التناقض والقصور إذ رتب على اتفاق ٥ من نوفمبر سنة ١٩٣٣ قطع التقادم وتجديد الدين وتغيير مدته من خمس سنين إلى خمس عشرة سنة مع مخالفته ذلك لعبارات الاتفاق ولل قانون ، أما مخالفته للاتفاق فلأنه نص فيه صراحة على أنه لا يتضمن تجديدا ، وأما مخالفته للقانون فلأن التجديد لا يفترض — ولا يترتب على مجرد تغيير طريقة الدفع أو زيادة التأمينات أو تقسيط الدين أو تعيين محال بالدين غير الدائن الأول وتظل مدة سقوط دين الإيجار خمس سنين حتى فى الأحوال التى تتوافر فيها شروط انقطاع التقادم ولا يعدو اتفاق ٥ من نوفمبر سنة ١٩٣٣ أن يكون اقراراً بدين إيجارى نص فيه على نية الاستبدال واقتصر على تنظيم طريقة الدفع — وأما وجه القصور فلأنه ترتب على التكييف الخاطئ الذى أخذ به الحكم لاتفاق ٥ من نوفمبر سنة ١٩٣٣ أن المحكمة لم تكن يبحث أثر دخول المطعون عليها بالدين فى التوزيع الذى فتح أمام محكمة مصر المختلطة فى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٣٧ ودفاع الطاعنين بأنه هو إجراء ليس من شأنه قطع التقادم الذى بدأ بعد حصول الاتفاق كما لم تكن تبحث ما دفعوا به من بطلان الجزأ الذى أوقعته المطعون عليها فى ٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ — وأما وجه التناقض فهو أن الحكم

قرر أن اتفاق هـ من نوفمبر سنة ١٩٣٣ لا يتضمن استبدال الدين ومع ذلك رتب عليه أن التقادم الذي يسرى عليه هو التقادم الطويل لا التقادم الخمسى المنصوص عنه فى المادة ٢١١ مدنى قديم .

ومن حيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه على أنه " وإن كان منصوصا فى الورقة ( اتفاق هـ نوفمبر سنة ١٩٣٣ ) المذكورة على أن هذا القرار لا يعتبر استبدالاً من المستأنفين " اطاعين " للدين ولا يؤثر على أى حق من حقوق الوزارة الناتجة عن العقود والأحكام أو الاجراءات المنوه عنها فإن هذه العبارة لا تتنافى مع ما هو مستفاد من نصوص الورقة فى مجموعها من أن الدين فقد بمقتضاها صفة الدورية والتجدد التى شرع من أجلها التقادم الخاص بخمس سنين فأصبح ديناً عادياً خاضعاً للتقادم المسقط الأسمى بخمس عشرة سنة وهذا لا يتعارض مع تلك العبارة التى كان المقصود منها قبول المستأنفين بقاء التأمينات التى كانت تكفل لوزارة الأوقاف بصفتها دين الأجرة المستحقة لها وأن يبقى لها الحق فى الاستمرار فى اجراءات التنفيذ بموجب العقد الرسمى المؤمن بالرهن العقارى الذى لديها ابتداء من آخر اجراء عمل قبل التسيط محفظة بكافة الحقوق الناتجة من هذا العقد والاجراءات السابقة . . وأن فقد الدين صفة الدورية والتجدد بمقتضى ورقة القرار والتعهد المذكورة لا يستتبع فقد عقد الإيجار الرسمى قوته التنفيذية وذلك لرضاء المدينين فى تلك الورقة بالتنازل عن التقادم المسقط للدين مع استبقاء الحق لوزارة الأوقاف فى التنفيذ بمقتضى السند التنفيذى المذكور كما أنه لا ينفى قوة عقد الإيجار الرسمى التنفيذية بالنسبة لما يخص وزارة المالية من الدين لأنه خارج عن متناول ذلك العقد باعتباره ديناً لوزارة المالية وذلك لأن ورقة القرار والتعهد المذكورة قد تضمنت رضاء المدينين بابقاء الحق لوزارة الأوقاف فى التنفيذ بالمبلغ الوارد بتلك الورقة جميعه وهو لها من الأصل بمقتضى السند التنفيذى فىكون ذلك الاستبقاء قيماً على ما تتخلى عنه لوزارة المالية من حقوق بسبب سدادها لها بعض الدين وأنه لم يمض خمس عشرة سنة على تاريخ الاستحقاق بمقتضى ورقة الاتفاق والتعهد المذكورة قبل تاريخ اعلان تليه نزع الملكية المعارض فيه فىكون الدفع بالسقوط فى غير محله

ولا محل بعد ذلك للبحث في بطلان محضر حجز ١٠/١٠/١٩٤٠ ولا في أثر دخول المستأنف عليها في التوزيع من جهة قطع التقادم " وهذا الذي قرره الحكم مبنى على مسح للاتفاق وخطا في تطبيق القانون ذلك بأن الاستبدال يتم بإحلال التزام جديد مكان التزام قديم بنية التجديد . وفي الاقرار موضوع الطعن حرص الطرفان على نفي نية الاستبدال نفيا تاما . فنصا على ذلك صراحة في صلب الاتفاق كما نصا على استبقاء وصف الدين كدين إيجار وهو سبب الالتزام الأصلي وما أعقبه من إجراءات قضائية وما صحبه من تأمينات . وببقاء سبب الالتزام الأصلي يظل وصف دير الأجرة قائما لا يؤثر فيه التعمد بالوفاء الذي اقترن به الاقرار ما دام أن هذا الاقرار لم يغير من طبيعة الدين أو يتضمن استبدال دين جديد به ولا يترتب على مجرد زوال صفة الدورية والتجدد عن دين الأجرة أن يصبح ديننا عاديا خاضعا للتقادم الطويل - كما ذهب الحكم ذلك بأن الدورية والتجدد هما صفتان لصفة تان بدين الأجرة وهما مفترضان فيه ما بقي حافظا لوصفه ولو تجدد بانتهاء مدة الإيجار وأصبح في الواقع مبلغا ثابتا في الذمة لا يدور ولا يتجدد ولما كان الاقرار موضوع الدعوى لم يغير من صفة الدين الذي ظل بعده دين أجرة كما كان فإن التقادم الخمسى هو الذى يسرى عليه من تاريخ استحقاقه المنصوص عنه في الاقرار أما قول الحكم في تفسير الاتفاق المشار إليه بأن ما قصد بنفى نية الاستبدال فيه إنما كان الغرض منه استبقاء التأمينات المتفق عليها في عقد الإيجار الرسمى وهو خروج عن صريح لفظه لا تسوغه اللمحة التى قال بها الحكم ومن حيث إنه لما كان بين من الحكم الابتدائى أن الطاعنين أخلا بالاتفاق فأنذرتهما اطعون عليها فى ٦ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ بإلغاء التقسيط ودخلت فى التوزيع رقم ٥٧٣ سنة ٦٣ بالمحكمة المختلطة بكامل دينها فى سنة ١٩٣٧ وظلت إجراءات التوزيع حتى ديسمبر سنة ١٩٣٩ ثم أوقفت حجرا على الطاعنين فى ٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ وأعلنتهما بتأنيبه عقارى فى ٤ من يوليو سنة ١٩٤٥ ولم تكن المحكمة تبحث أثر ذلك كله فى مدة التقادم الخمسى التى ابتدأت فى السريان من تاريخ استحقاق دين الأجرة بأكمله أى بعد شهر من تاريخ الانذار وما إذا كانت هذه المدة قد انقطعت أم لم تنقطع مع ما يترتب على ذلك من أثر فى الدعوى فإن الحكم يكون أيضا قاصر البيان قصورا يستوجب نقضه .



( ١٠٣ )

القضية رقم ٢٨٨ سنة ٢٠٠٠ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد زكي شرف المستشارين .

(أ) تزوير . أدلة التزوير . ساطة المحكمة في استخلاص المقصود منها . عدم ترويجها في هذا الاستخلاص عما يحتمله مفاد الأدلة . النعى عليها بقبول دليل جديد على غير أساس .

(ب) استئناف . طلبات جديدة . الدفع بعدم قبولها . متعلق بالنظام العام . على محكمة الاستئناف أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبولها . جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . المادة ٤١١ مرافعات .

(ج) حكم . أسبابه تعتبر محكمة لمنطوقه في إفادة ما قضى به . مثال .

١ - متى كانت محكمة الاستئناف قد استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية أن مضمون الدليلين الأول والثالث من أدلة التزوير يكون في الواقع دليلاً واحداً هو ارتكاب التزوير في العقد بتغيير القدر المبيع وأن هذا التزوير قد يكون مادياً أو معنوياً ورتبت على ذلك أن تحقيقه يكون عن طريق أهل الخبرة أو سماع الشهود أو الطريقتين معاً ، وأن الدليل الثالث هو في الواقع سبيل تحقيق الدليل الأول ، فإنها لا تكون قد قبالت دليلاً لم تتضمنه أدلة التزوير التي أعلنتها المطعون عليها للطاعتين .

٢ - الدفع بعدم قبول طلبات جديدة أمام محكمة الاستئناف يتعلق بنظام التقاضي فهو على هذا الاعتبار متعلق بالنظام العام وعلى محكمة الاستئناف إذا ما تبين أن المعروض عليها هو طلب جديد أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبوله عملاً بالمادة ٤١١ من قانون المرافعات ويجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - متى كانت الطاعنة لم تبد طلبا جديدا في استئنافها ولم تخرج فيه عن نطاق دعواها أمام محكمة أول درجة وكان الحكم المطعون فيه وإن قضى في منطوقه بإلغاء الحكم المستأنف وبرد وبطلان العقد الصادر من مورثة المطعون عليها إلى الطاعنين ببيع ١ فدان و ١٩ قيراط إلا أنه واضح من أسبابه أن تزوير العقد مقصور على تغيير القدر المبيع فيه وأن المطعون عليها لم تنازع في صحة العقد إلا فيما زاد على فدان وتسعة قيراط ومن ثم يكون في غير محله نعي الطاعنين على الحكم بأنه قضى للمطعون عليها بطلب جديد هو رد وبطلان العقد فيما يتعلق بكل المقدار المبيع ، ذلك أن منطوق الحكم المطعون فيه تكلمه أسبابه وتوضحه بما لا يدع مجالا للبس في حقيقة ما قضى به .

### الوقائع

في يوم ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف المنصورة الصادر في الاستئناف رقم ٦٧ سنة ١ ق وذلك بتقرير طلب فيه الطاعنان الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والقضاء أصليا بتأييد الحكم الاستدائي القاضي بتزوير عقد البيع المؤرخ في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٣٧ ببيع ١ فدان و ١٩ قيراط الصادر من السيدة امباركة عطا إلى الطاعنين واحتياطيا إحالة القضية على محكمة الاستئناف للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى وإلزام المطعون عليها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أعلنت المطعون عليها بتقرير الطعن ، وفي ٢٤ منه أودع الطاعنان أصل ورقة إعلان المطعون عليها بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداتهما . وفي ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ أودعت المطعون عليها مذكرة بدفاعها طلبت فيها رفض الطعن وإلزام الطاعنين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعنين بالمصروفات .

وفي ٥ من مارس سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامو الطرفين والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .  
ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يستفاد من أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعنين وآخرين قضى بإبطال المرافعة بالنسبة إليهم أقاموا الدعوى رقم ١٤٣ سنة ١٩٤٥ كلى الزقازيق على المطعون عليها وآخرين طالبوا فيها الحكم بصحة توقيع مورثهم مباركة عطا على عقد البيع الصادر منها إليهم بتاريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٣٧ ببيع فدان و ١٩ قيراطا مبينة المعالم بصحيفة الدعوى مقابل ثمن مقداره ٢٠٠ جنيه فطعن المدعى عليها على هذا العقد بالتزوير وأقامت دعواها بذلك طالبة الحكم برده وبطلانه فيما يتصل بلق برقم واحد المضاف إلى رقم حرف ٩ المكتوب تحت حرف ط وكلمة (١٠) المضافة بين كلمتي تسعة وقيراط واستندلت على هذا التزوير بثلاثة أدلة : أولا وجود الإضافة والتحشير المتقدم ذكرهما — والثاني أن المدعى عليهما — الطاعنين في هذا الطعن واخوتهما وقعوا في نفس اليوم الذي حرر فيه العقد على إقرار يستفاد منه أن عقد البيع لا يتناول إلا فداناً وتسعة قراريط والثالث أن شهود العقد يشهدون بأنه من فدان و ٩ قراريط لا من فدان و ١٩ قيراطا فقبلت محكمة أول درجة الدليل الأول وأمرت بتحقيقه بمعرفة خبير خطوط قدم تقريراً انتهى فيه إلى عدم وجود تزوير مادي لأن رقم ١ وكلمة عشرة كتباً بحالة طبيعية وبنفس مداد صلب العقد — فقضت محكمة أول درجة في ٢٧ من مايو سنة ١٩٤٨ برفض دعوى التزوير استناداً إلى تقرير الخبير وإلى أن ما قرره المطعون عليها من أن التزوير حدث بالإتفاق مع كاتب العقد على تحريره بأكثر



مما اتفق على بيعه لا يتفق مع أدلتها المعلنة من أن التزوير مادي الأمر الذي يدل على عدم جدية هذا القول وأنه لا محل لبحث الدليلين الثاني والثالث لأن أساسهما حدوث تغيير في مقدار المبيع وهو ما قطع الخبير بعدم صحته . فاستأنفت المطعون عليها هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة (ذات الاختصاص في ذلك الوقت) وطابت للأسباب الواردة بصحيفة استئنافها المعلنة في ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ إلغاء الحكم المستأنف والحكم برد و بطلان العقد المؤرخ في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧ واعتباره منورا ناعية على حكم محكمة أول درجة قضائه برفض دعواها دون تحقيق باقى الأدلة التى قدمتها فرأت محكمة الاستئناف بحكمها التمهيدى الصادر فى ١٤ من أبريل سنة ١٩٤٩ أن مضمون الدليلين الأول والثالث يكون فى الواقع دليلا واحدا هو ارتكاب تزوير فى العقد بتغيير القدر المبيع وأن هذا التزوير قد يكون ماديا أو معنويا وتحقيقه قد يكون بطريق أهل الخبرة أو سماع الشهود أو بالطريقتين معا وعلى ذلك فالدليل الثالث هو فى الواقع وسيلة التحقيق للدليل الأول ثم تعرضت المحكمة للدليل الثانى المتعلق بالاقرار الموقع عليه من الطاعنين فى تاريخ عقد البيع وناقشته وانتهت إلى أنه دليل منتج وقبلته ونالت أنه مع قبول هذا الدليل فإنها لا ترى مانعا من تحقيق الدليل الأول بسماع الشهود اذ لا عبرة بقول المطعون عليها فى بادئ الأمر بأن التزوير حصل بالاضافة والتحشير ثم قولها أخيرا بأن التزوير معنوى اذ حصل عقب تحرير العقد بمعرفة كاتبه لأن المطعون عليها امرأة غير منقنة و كل ما تعلمه أن والدتها لم تبع للطاعنين سوى ١ فدان و ٩ قراريط ١٠ كيف أصبح العقد بفدان وتسعة عشر قيراطا فإنها حاولت تفسيره بطريق الاستنتاج الذى قد يصيب أو يخطئ وعلى هذا الأساس قضت بتهديا باحالة الدعوى الى التحقيق لتثبت المطعون عليها بكافة طرق الاثبات القانونية ان والدتها مباركة وقعت على عقد البيع المطعون فيه باعتباره متضمنا بيع ١ فدان و ٩ قراريط لا ١ فدان و ١٩ قيراطا وأباحث للطاعنين نفي ذلك بذات الطرق وبعد سماع شهود الطرفين أمام محكمة استئناف المنصورة التى آل اليها الاختصاص قضت بتاريخ ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٠ بإلغاء الحكم المستأنف ورد وبطلان العقد المطعون فيه بالتزوير مؤسدة قضاها على ما استخلصته من أقوال شهود المطعون عليها ومنهم من حضر

مجلس العقد وأن شهادتهم تستقيم مع ما بالدعوى من أدلة كتابية لا يرقى إليها شك ومنها الاقرار الصادر من الطاعنين بأن البائعة لم تبع الا ١ فدان و٩ قراريط ومنها محضر جرد تركة المرحوم عبد المقصود سلامة مورث البائعة وانتهت الى القول بأنه لا معدى من اعتبار ما جاء بعقد البيع مخالفا لقرار الطاعنين الذى ثبتت جديته من زورا تزويرا ان لم يكن ماديا بالحشر أو الاضافة فلا أقل من كونه معنويا بأن أدخل المشترون فى روع البائعة أن القدر المبيع هو ١ فدان و٩ قراريط فى حين أن ما ورد بالعقد هو ١ فدان و ١٩ قيراط وقد ساعد على تبسير هدف المزورين تقدم البائعة فى السن وجهلها وتقارب العبارات الصحيحة والعبارات المزورة أرقاما وحروفا فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض.

وحيث إن الطعن أقيم ثلاثة أسباب حاصل أولها خطأ الحكم المطعون فيه فى القانون ذلك لأن محكمة الاستئناف اذ قضت فى حكمها التمهيدى بقبول دليل التزوير المعنوى وامرت بتحقيقه قد خالفت القانون اذ ما كان يجوز لها أن تقبل أو تتناول بالبحث والتحقيق دليلا جديدا لم يسبق ابدائه واعلانه مع باقى الأدلة فى الميعاد القانونى مع أن المطعنين عليها حينما رفعت دعوى التزوير وأعلنت أدلتها لم تذكر شيئا عن التزوير المعنوى بل قصرت ادعاءها على حصول التزوير بطريق الاضافة والتحشير ولم تنسك بالتزوير المعنوى الا بعد أن قدم الخبير تقريره بها ينهى دعواها .

وحيث ان هذا النعى فى غير محله ذلك أن محكمة الاستئناف اذ استخلصت فى حدود سلطتها الموضوعية أن مضمون الدليلين الأول والثالث يكون فى الواقع دليلا واحدا هو ارتكاب التزوير فى العمد بتغيير القدر المبيع وأن هذا التزوير قد يكون ماديا أو معنويا ورتبت على ذلك أن تحقيقه يكون عن طريق أهل الخبرة أو سماع الشهود أو بالطريقين معا وأن الدليل الثالث هو فى الواقع سبيل تحقيق الدليل الأول ، فانها لا تكون قد قبلت دليلا جديدا لم تتضمنه أدلة التزوير التى أعلنتها المطعون عليها للطاعنين .

وحيث إن حاصل السبب الثاني هو أن الحكم المطعون فيه قاصر في التسبيب لأنه بدلا من قصره التحقيق على أدلة التزوير وبيان الطريقة التي وقع بها اعتماد في اثبات التزوير على ما كانت تملكه البائعة وبني قضائه على قرائن غير متجة وأغفل الرد على ما دفع به الطاعنان من أنه لا يجوز للحكمة أن تفحص من الأدلة إلا ما أعلمه مدعى التزوير لخصمه ولا يحق لها أن تقبل دليلا جديدا قدم بالجلسة .

وحيث أن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه لم يستند في قضائه بالتزوير الى مقدار ما كانت تملكه البائعة فحسب بل ان المحكمة استعرضت أقوال الشهود ووقائع الدعوى ومستنداتها وانتهت في استخلاص سائغ الى اقتناعها بتزوير العقد ولم يغفل الحكم التمهيدى الرد على دفاع الطاعنين بقوله أن مضمون الدليلين الأول والثالث يكون في الواقع دليلا واحدا هو ارتكاب التزوير في العقد بتغيير القدر المبيع وأن هذا التزوير قد يكون ماديا أو معنويا .

وحيث أن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الاستناد ذلك لأنه أخذ بأقوال شهود المطعون عليها ومن بينهم من حضر مجلس العقد وقال انهم اجمعوا على أن ما كانت تملكه البائعة هو ١ فدان و ٩ قراريط مع أن هذه الأقوال لا تؤدي الى التزوير خصوصا وأن غالبية شهود الطاعنين ومنهم شهود العقد قد شهدوا بأن البائعة كانت تعرف أن القدر المبيع منها هو ١ فدان و ١٩ قيراطا كما أن الحكم استند في بحث ملكية البائعة الى محضر حصر التركة بينها هو لاحق على البيع وقد قدم الطاعنان أوراذا الاموال السابقة والمعاصرة للبيع وكذلك استند الحكم الى الاقرار الموقع عليه من الطاعنين مع أنه اقرار صوري كما استند الى كبر سن البائعة وجهلها مع أن ذلك لا ينقض دليلا على التزوير .

وحيث أن هذا الذي ينعاه الطاعنان على الحكم باعتباره خطأ في الاستناد ما هو الا جدل موضوعي في أخذ المحكمة بأقوال بعض الشهود دون البعض الآخر واستنادها الى ورقة في الدعوى مما يحتمله مضمونها و كل هذا وذلك من اطلاقات محكمة الموضوع ولم يقدم الطاعنان ما يثبت أن المحكمة قيا استخلاصته قد خالفت الثابت بالأوراق .



وحيث أن وكيل الطاعنين تمسك بالجلسة لسبب جديد . وؤداه بطلان الحكم لقضائه بطلب جديد أبدى لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ذلك لأن المطعون عليها طلبت بصحيفة دعواها الاستئنافية الحكم برد و بطلان عقد البيع العرفي المؤرخ في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٣٧ فيما يتعلق برقم واحد المضاف إلى رقم ٩ المكتوب بالهندي تحت حرف ط وكلمة عشرة المضافة بين كلمتي تسعة وقيراط بينما طلبت في صحيفة استئنافها الحكم برد بطلان العقد المذكور واعتباره منورا وما كان يجوز لمحكمة الاستئناف أن تجاريها في ذلك فتقضى لها بهذا الطلب الجديد وإذا فعلت فإن حكمها يكون باطلا .

وحيث إن هذا السبب وإن كان جديدا إلا أنه يتعلق بنظام النقاضي فهو على هذا الاعتبار متعلق بالنظام العام ويمكن إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض وكان لمحكمة الاستئناف إذا صح أن ما أبدى أمامها كان طلبا جديدا أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبوله عملا بالمادة ٤١١ مرافعات إلا أن السبب مردود بأن الطاعنة لم تبد طلبا جديدا في استئنافها ولم تخرج فيه عن نطاق دعواها أمام محكمة أول درجة وإن كان منطوق الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء الحكم المستأنف و برد و بطلان العقد المشار إليه انتضمن بيع الست مباركة عطا إلى الطاعنين فدان و ١٩ قيراط إلا أنه واضح من أسبابه أن تزوير العقد مقصور على تغيير القدر المبيع فيه وأن المطعون عليها لم تنازع في صحة العقد إلا فيما زاد على فدان وتسعة قراريط ومن ثم يكون نعي الطاعنين على الحكم في هذا السبب في غير محله ذلك أن منطوق الحكم المطعون فيه تكلمه أسبابه وتوضحه بما لا يدع مجالا للبس في حقيقة ما قضى به .

وحيث أنه بناء على ذلك يتعين رفض الطعن .

( ١٠٤ )

القضية رقم ٢٩٨ سنة ٢٠ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت  
ومجد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومجد زكي شرف المستشارين .

( أ ) عقد . تفسيره . سلطة المحكمة في ذلك . حكم . تسببه . استخلاصه استخلاصا سائفا  
أن النية المشتركة للتعاقدین انصرفت إلى قسمة الأموال المشتركة قسمة تملك لا قسمة  
انتفاع مستعينا في ذلك بمدلول عبارة العقد وطريقة تنفيذه . النعي عليه بالخطأ في الوصف .  
في غير محله .

( ب ) حكم . تسببه . الرد على كل حجج الخصوم على استقلال . غير لازم .

( ج ) إثبات . تحقيق . ما قدم من الأدلة يكفي لتكوين اقتناع المحكمة . لا إلزام عليها  
بإجراء تحقيق .

١ — لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير العقود وتقرير ما ترى أنه كان  
مقصود المتعاقدین مستعينة بظروف الدعوى وملايساتها . وإذن فمتى كان الحكم  
قد استخلص النية المشتركة للتعاقدین على أنها قد انصرفت إلى قسمة الأموال  
المشتركة قسمة تملك لا قسمة انتفاع مستهديا في ذلك بمدلول عبارة العقد  
وبطريقة تنفيذه ، وكان هذا الذي استخلصه الحكم هو استخلاص سائغ  
مما تحتمله عبارة العقد ، فإن النعي عليه بالخطأ في وصف العقد يكون على  
غير أساس .

٢ — المحكمة غير مازمة بأن ترد على كل حجة من حجج الخصوم استقلالا متى  
كانت الأدلة التي استندت إليها من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها .

٣ — لا تثريب على المحكمة إن لم تأمر بإجراء التحقيق بالبيئة متى رأت  
فيما قدم إليها من أدلة ما يكفي لاقتناعها بوجه الحق في الدعوى بغير اتخاذ  
هذا الإجراء .

## الوقائع

فى يوم ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر فى ٢١ من يونيه سنة ١٩٥٠ فى الاستئناف رقم ٢٢٩ سنة ٢٦ ق وذلك بتقرير طلب فيه الطاعنون الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والقضاء أصليا بتأييد الحكم الابتدائى واحتياطيا إحالة القضية على محكمة الاستئناف للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى وإلزام المطعون عليهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفى ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليهم بتقرير الطعن — وفى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ أودع الطاعنون أصل ورقة إعلان المطعون عليهم بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداتهم . وفى ٢٥ منه أودع المطعون عليهم الثلاثة الأولون مذكرة بدفاعهم طلبوا فيها رفض الطعن وإلزام الطاعنين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وفى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ أودع الطاعنون مذكرة بالرد . ولم يقدم المطعون عليه الرابع دناما .

وفى ٥ من يوليه سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعنين بالمصروفات .

وفى ٥ من مارس سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطاعنين والمطعون عليهم الثلاثة الأولين والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

## الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطاعنين والمطعون عليهم الثلاثة الأولين والنيابة العامة وبعد المداولة .



من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية

ومن حيث إن واقعة الدعوى حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعنين وهم ورثة المرحومة تفيد، يوسف عوض أقاموا الدعوى رقم ٤٠٨ سنة ١٩٤٦ كلى بنى سويف على المطعون عليهم طلبوا فيها الحكم بأحقيتهم في أن يأخذوا بالشفعة الـ ٢٢ فدان والـ ١٨ قيراط الشائعة في الـ ٦٩ ف والـ ١٠ ط والـ ٨ س المينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى — والمبوعة من المطعون عليه الأخير (عزيز غالى) إلى المطعون عليهم الثلاثة الأولين بثن قاره ١٥٠ ج للفدان الواحد أو ما يتبين أنه الثمن الحقيقي — وكان مما دفع به المطعون عليهم الثلاثة الأولون (المشترون) دعوى الطاعنين هو أن الشيوع وهو سبب الشفعة، غير قائم استنادا إلى قسمة انعقدت في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٢٧ ما بين المرحوم غالى عربان (مورث البائع) وورثة المرحوم يوسف عوض (مورث مورثة الطاعنين) . — وفي ١٢ من مايو سنة ١٩٤٧ قضت محكمة أول درجة تمهيدا بنسب الخبير الزراعى الحكومى صاحب الدور لتطبيق مستندات الطرفين وأخذ ملاحظاتهم ومعاينة الأطيان موضوع الدعوى والأطيان الأخرى المقول بقرام الشيوع فيها لمعرفة ما إذا كان الفدر المشفوع فيه وهو الـ ٢٢ ف والـ ١٨ ط شائما في الـ ٦٩ ف والـ ١٠ ط والـ ٨ س أو مفرزا وهل تنفذت هذه القسمة بين الشركاء بالفعل بوضع يد كل منهم على نصيبه مفرزا أم أن هذه القسمة لا تعدو أن تكون قسمة زراعية الغرض فيها تيسير الانتفاع مع بقاء الشيوع . وبعد أن باشر الخبير ما موريته حكمت محكمة أول درجة برفض الدفيعين المقدمين من المطعون عليهم وبقبول الدعوى وعدم سقوط الحق في طلب الشفعة . وبإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنون بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة أن ثمن الفدان ١٥٠ ج لا ٣٠٠ ج كما هو وارد بعقود البيع وللدعى عليهم التفتى بذات الطرق . فاستأنف المطعون عليهم الثلاثة الأولون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد بمجلدوها العمومى برقم ٣٢٩ سنة ٦٦ قضائية وطلبوا للاستئناف الواردة بصحيفة الاستئناف الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بجميع أجزائه والحكم أصليا بعدم قبول دعوى الشفعة ومن باب الاحتياط

الحكم بأحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات علم الشفعاء بالبيع قبل إظهار رغبةهم في الأخذ بالشفعة، منذ أكثر من المدة المقررة قانونا... الخ... وفي ٢١ من يونيو سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فيها على الأساس المبين بأسباب هذا الحكم مؤسسة قضاءها على انعدام حالة الشيوخ. فقرر الطاعنون الطعن في هذا الحكم بطريق النقض.

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب يتحصل الأول منها في أن الحكم إذ اعتبر القسمة التي أبرم عتمدها بن غالى عريان وورثه المرحوم يوسف عوض قسمة نهائية مع أنها بصريح عبارة العقد ليست إلا قسمة مهاياة يكون أخطا في تكييف العقد وخالف القانون. ذلك أن ألفاظ العقد تدل بذاتها على غرض المتعاقدين وهو أن الأرض تبقى على الشيوخ ولهذا بقيت المساقى كما هي لكل من الفريقين حق الانتفاع منها وري أرضه منها حتى تتم قسمتها بواسطة المساحة. أما قول الحكم بأن بعض الورثة تصرف في حصصة مفرزة فهو بالرغم من عدم حصوله لا يقدم ولا يؤخر إذ ليس الشركاء على الشيوخ محرومين من البيع محددًا حتى مع قيام الشيوخ ويكون البيع في هذه الحالة معلقا على حصول القسمة كما أن الحكم أهدر دلالة المستندات التي استند إليها الطاعنون في القول بقيام حالة الشيوخ ذلك أنهم استدلوا على ذلك أولا بالتفويض الصادر من المطعون عليه الأخير — البائع — إلى أحمد خليل ببيع ١٨ ف على الشيوخ في ٨٤ ف. مما يقطع في أن ملكية من صدر منه هذا التفويض كانت إلى ٥ من يناير سنة ١٩٤٢ وهو تاريخ التفويض لا تزال على الشيوخ — ثانيا — بوصول مؤرخ في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ بتسليم عزيز غالى عريان عقد بيع كان مزما صدوره منه إلى المرحومة تقيده يوسف وزد إليه لعدم الاتفاق على إتمامه وهو يقر فيه بأن نفس الأطيان موضوع النزاع شائعة في ٨٤ ف تركبة المرحوم يوسف عوض ومورثه — وثالثا — بعقود إيجار تفيد أن الأطيان المؤجرة والتي من ضمنها الأرض المشفوع فيها لا تزال على حالة الشيوخ — ورابعا —

بكشوف رسمية من واقع فك الزمام الحديث وغيرها من المستندات التي تقطع في قيام حالة الشيوع . وإذا أغفل الحكم دلالة هذه المستندات مع ما لها من أثر حاسم في الدعوى فإنه يكون معيبا بقصور في التسيب .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في بطلان الحكم لقصور أسبابه .

ذلك أن المحكمة انسأقت خطأ إلى النتيجة التي انتهت إليها الخبر في تقريره مستندة إلى أقوال عزيز غالى التي كتبها له الخصوم ولم تلق بالالزام قدمه الطاعنون من مستندات تثبت عدم صحة هذه الأقوال — ولم تعتبر بالقرارات التي قدمها الطاعنون من عزيز غالى نفسه لدحض مزاعم الخصوم وفيها يعترف بأن الأطيان لا تزال على الشيوع كما أغفلت طعن الطاعنين على الإقرار الذي استند إليه المطعون عليهم الثلاثة الأولون وهو المنسوب صدوره إلى أحمد خليل والذي يقوم فيه أنه لم يصله تفويض من عزيز غالى ببيع أطيانه موضوع الشفعة بأنه إقرار كاذب ومفتعل بدليل أن أحمد خليل المذكور أقر أمام مجلس القضاء بجلسة أول أكتوبر سنة ١٩٤٢ في القضية رقم ٣٩٣٥ سنة ١٩٤٢ مدنى بنى سوييف بصحة التفويض المشار إليه والذي يقطع في قيام حالة الشيوع — كما أغفل الحكم الرد على المستندات المشار إليها في السبب الأول — مع ما لها من أثر على مصير الدعوى .

ومن حيث إن حاصل السبب الثالث هو وقوعه في التسيب ذلك أنه بالرغم من ثبوت الشيوع بالإقرارات المشار إليها فيما سبق وبغيرها من المستندات فإن المحكمة عملت على تقيضها بحجة أن الخصوم قد حصلوا على إقرار من أحمد خليل يفيد عدم وصول خطاب التفويض من عزيز غالى إليه وبحجة أن عزيز غالى قد كتب في مذكرته أن بعض الطاعنين قد ألحوا عليه فساعدتهم بكتابة إقرارات خدعة لهم في القضية الحالية — مع أنه كان متعينا على المحكمة إذا لم تنع بصحة هذه المستندات أن تحيل الدعوى إلى التحقيق وإذ هي لم تفعل فإن الحكم يكون مشوبا بعيوب جوهرية تبطله وتستوجب نقضه .



ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وقبول الدفع الخاص بانتضاء الشيع أقام قضاءه على الأسباب الآتية أولا — أن القسمة التي أبرم عقدها بين مورث الطاعنين ومورث المطعون عليه الأخير وإن وصفت بأنها قسمة زراعية إلا أنها في الواقع وحقيقة الأمر نهائية إذ نص في العقد على أن "لا حق لأحد من الطرفين في العدول عنها" "وإن هذا هو المميز بين القسمة النهائية وقسمة المهايأة التي لا تستمر عادة إلا لأوقات قصيرة متقاربة يتناوب فيها الشركاء وضع اليد" — وثانيا — أن "ما ورد بمقد القسمة من أنها تبقى حتى تتم بواسطة المساحة لا ينفي أنها نهائية لأن المساحة غير مختصة بالقسمة بين الشركاء واختصاصها قاصر على تسجيل العقود" — وثالثا — أن العبارة "التي تنص على استمرار القسمة الزراعية حتى تتم قسمتها قانونا ليست إلا إحالة على العبارة الأولى والخاصة بالتسجيل بالمساحة". ورابعا — ما أثبتته خير الدعوى "من أن ورثة يوسف عوض (الطاعنين) اقتسموا فيما بينهم الأطنان المكلفة باسم والدهم واسم غالى عريان لأجل نقل التكليف وذلك بالعقد المسجل رقم ١٧١ في ١١ من يناير سنة ١٩٢٩ والمؤرخ في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٢٨ وأن القسمة الزراعية قد نفذت بالطبيعة في وضع اليد واستمرت حسب العقد المذكور الذي يرجع تاريخه إلى ما قبل أول نوفمبر سنة ١٩٢٩ على الأقل للآن".

وخامسا أن المتقاسمين قصدوا أن تكون "القسمة نهائية لا رجوع فيها وليس لأحد منهم العدول عنها وتصرفوا على هذا الأساس من بيع وإيجار واقتسامهم مع بعضهم مما ينفي نفيانا قيام حالة الشيع".

ومن حيث إن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير العقود وتقرير ما ترى أنه كان مقصود المتعاقدين مستعينة بظروف الدعوى وملايساتها — ولما كان الحكم قد استخلص النية المشتركة للمتعاقدين على أنها قد انصرفت إلى قسمة الأموال المشتركة قسمة تملك لا قسمة انتفاع مستهديا في ذلك بمدلول عبارات العقد وبطريقة تنفيذه — وكان هذا الذي استخلصه الحكم هو استخلاص

سائغ مما تحتمله عبارة العقد — لما كان ذلك كان النعى عليه بالخطأ في وصف العقد لا مبرر له — أما ما يعيبه الطاعنون على الحكم في بقية أسباب الطعن فهو مردود — أولا — بما قرره المحكمة من أنها لا ترى عملا للأخذ بورقة التفويض المقدمة من الطاعنين إذ هي تفويض بالبيع ليس إلا وليست عقدا تنحصر فيه الدقة في الكتابة ومردود ثانيا — بما قرره الحكم من أن باقي المستندات التي قدمها المستأنف عليهم (الطاعنون) للاستدلال بها على بقاء حالة الشيوع لا تدل في ذاتها على هذا الشيوع وأن علة تحريرها على هذا النحو هي بقاء التكليف مشتركا بسبب عدم تسجيل عقد القسمة مؤيدا لتقريره هذا بما قرره عزيز غالى في مذكرته المقدمة لجلسة ٩ من مايو سنة ١٩٥٠ (مع ملف الدعوى) بتاريخ ٢٣ ابريل سنة ١٩٥٠ من أن القسمة التي تمت بين الطرفين وإن كان قد ذكر فيها أنها قسمة زراعية إلا أنهم جميعا قد ارتضوا فيما بينهم أن تكون القسمة نهائية لا رجوع فيها ووضع كل فريق يده على نصيبه مستقلا عن أنصبة الآخرين بدون تعرض منذ عقد القسمة إلى الآن وقد حصل التصرف من كثير من أفراد كل فريق حسب الحدود الموضحة في عقد القسمة المذكور واعتبرت الحدود الواردة فيه حدودا ثابتة لا تتغير والذين اشتروا سجلوا عقودهم على أن القطعة المبيعة لهم مفرزة وأن حالة الشيوع انضمت نهائيا بعد تلك القسمة وأصبح نصيب كل صاحب قسم مفرزا. وأن هذه الأقوال تتفق مع التعريفات التي أثبتتها الخبر في تقريره — ولم يقدم الطاعنون ما يدل على أن الحكم خالف الثابت في الأوراق فيما قرره في هذا الخصوص ومردود أخيرا بأن المحكمة غير ملزمة بأن ترد على كل حجة استقلال متى كانت الأدلة التي استندت إليها من شأنها كما هو الحال في الدعوى — ان تؤدي إلى النتيجة التي اتهمت إليها — ولا تثريب عليها إن لم تأمر بإجراء التحقيق بالبيئة متى رأت فيما قدم إليها من أدلة ما يكفي لاقتناعها بوجه الحق في الدعوى بنير اتخاذ هذا الإجراء .

ومن حيث إنه يبين مما سبق أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

( ١٠٥ )

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حليم وكيل المحكمة ؛ وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عباد المستشارين .

### القضية رقم ١٣ سنة ٢١ قضائية :

أوراق تجارية . شيك . تضامن الموقعين عليه . حكم . تسويه . اعتباره الشيك المعيب  
بعبء شكلي سنداً لإذنية تجارياً وإلزام الموقعين عليه بالتضامن . تأسيس قضائه على أن هذا الشيك  
محرم عن عملية تجارية وأن الموقعين غاوه تجار وأنه مشتمل على شرط الإذن . لا مخالفة في ذلك  
للقانون .

متى كان الحكم إذقضى بإلزام الطاعنين والمطعون عليه الثانى متضامنين  
بدفع المبلغ المحرر به الشيك قد قرر أنهم موقعون جميعاً على هذا الشيك وأن تعليق  
الطاعن الثانى الدفع فى يوم معين لايجرد السند من صفته التجارية لأنه وإن كان  
قد فقد صفته كشيك فإنه يعتبر سنداً لإذنية تجارياً ما دام موقعاً عليه من تجار  
والعملية تجارية وقابل للتحويل بجرد التظهير إذ قرر الحكم ذلك ، فإنه لم يخالف  
القانون .

### الوقائع

فى يوم ١٦ من يناير سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة القاهرة  
الابتدائية بهيئة استئنافية الصادر فى ٤ من يناير سنة ١٩٥١ فى الاستئناف رقم ١٣٠  
سنة ١٩٥٠ تجارى مصر وذلك بتقرير طاب فيه الطاعنون الحكم بقبول الطعن شكلاً  
وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والقضاء أصلياً برفض استئناف المطعون  
عليه الأول . واحتياطياً إحالة القضية على محكمة الاستئناف للفصل فيها مجدداً  
من دائرة أخرى وإلزام المطعون عليه الأول بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفى ٢٠ و ٢٤ من يناير سنة ١٩٥١ أعلن المطعون عليهما بتقرير الطعن ،  
وفى ٣١ منه أودع الطاعنون أصل ورقة إعلان المطعون عليهما بالطعن وصورة



مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمسنداتهم . وفي ٢٥ من فبراير سنة ١٩٤١ أودع المطعون عليه الأول مذكرة بدفائه طلب فيها رفض الطعن وإلزام الطاعنين بالمصروفات ومنازل أتعاب المحاماة ولم يقدم المطعون عليه الثاني دفاعا .

وفي ٢٨ من يونيو سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعنين بالمصروفات .

وفي ٥ من مارس سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطاعن والمطعون عليه الأول والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطاعن والمطعون عليه الأول والنيابة العامة وبعد المداولة . من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكائية .

ومن حيث إن المطعون عليه الأول أقام الدعوى على الطاعنين والمطعون عليه الثاني أمام محكمة القاهرة التجارية طالبا الحكم بالزامهم بأن يدفعوا إليه متضامين مبلغ ١٢٠ جنيه بناء على اتفاق معقود بينه وبين المطعون عليه الثاني بأن يقوم الأول بتوريد فاكهة للثاني الذي يوردها للطاعنين ثم عمل الحساب في ١٩٤٩/٣/٧ وبموجبه أعطى المطعون عليه الثاني للمطعون عليه الأول شيكا على البنك الأهلي بمبلغ ١٢٠ جنيه محررا من الطاعنين الأول والثالث ، وقد طلب المطعون عليه الأول من الطاعن الثاني التوقيع على الشيك فأشرف باللغة الأجنبية بما يفيد تحديد يوم ١٩٤٩/٣/٩ لصرف الشيك ووقع على هذه الجملة وقد رفض البنك الأهلي صرف الشيك لعدم استكمال الأوضاع القانونية فأبلغ المطعون عليه الأول الأمر للنيابة التي انتهت بعد تحقيقه إلى حفظ الشكوى لمدينة الموضوع وفي ١٩٥٠/٥/٢٢ قضت المحكمة بطلبات المطعون عليه الأول على المطعون عليه الثاني وحده ورفضت الدعوى بالنسبة إلى الطاعنين مؤسسة قضائها على أن الشيك فقد

صفة من أخص صفاته وهي أن يكون قابلا للدفع بمجرد الاطلاع فضلا عن عدم قابليته للتحويل . فاستأنف المطعون عليه الأول وقيد الاستئناف برقم ١٣٠ سنة ١٩٥٠ أمام الدائرة التجارية الاستئنافية بمحكمة القاهرة التي قضت في ١٩٥١/١/٤ بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعنين والمطعون عليه الثاني متضامنين بدفع المبلغ استنادا إلى أنهم موقعون جميعا على الشيك ومعترفون في جميع أدوار التحقيق بذلك وأن ما أجراه الطاعن الثاني من تأجيل الدفع إلى يوم ١٩٤٩/٣/٩ لا يجرد الشيك من صفته التجارية لأن الموقعين عليه تجار والمعملية تجارية وهو قابل للتحويل بمجرد التظهير فإذا لم تدفع قيمته فيكون المدينون ( الطاعنون ) والمجمل ( المطعون عليه الثاني ) مسئولين عن دفع قيمته ، أما ادعاء الطاعنين بأن المجمل مدين لهم فمما لا يمس حقوق المطعون عليه الأول وهم وشأنهم معه بدعوى أخرى إذا شاءوا فقرر الطاعنون بالطعن بطريق النقض في هذا الحكم .

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينعي الطاعنون بالأول منها على الحكم مخالفته لما جاء بسند الدعوى إذ وصف سند الدعوى بأنه موقع عليه من الطاعنين مع أنه خال من توقيع الطاعن الثاني — الدكتور حسن حسين عيسى — وقد اعترف المطعون عليه الأول في صحيفة الدعوى بعكس ذلك ، وينعون بالسبب الثاني على الحكم الخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر السند موضوع الدعوى ورقة تجارية ملزمة للطاعنين بالتضامن مع أن الطاعن الثاني لم يوقع عليه والورقة التجارية لا بد أن يكون موقعا عليها من المدينين وفقا للقانون ، وعلى هذا يكون وصف سند الدعوى بأنه ورقة تجارية مخالفا للقانون . وينعون بالسبب الثالث على الحكم خلوه من الأسباب إذ لم يرد على ما استندوا إليه أمام محكمتي أول وثاني درجة من أن الطاعن الثاني لم يوقع على هذا السند وبذلك يكون الحكم خاليا من الأسباب مما يغيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن هذه الأسباب جميعا مردودة بما جاء بالحكم من أن المستأنف عليهم الثلاثة الإواين — الطاعنين — موقعون على الشيك ومعترفون في التحقيقات المشار إليها بتوقيعاتهم وتعاقب المستأنف عليه الثاني — الطاعن الثاني — الدفع

في يوم ١٩٤٩/٣/١ لا يحرم السند من الصفة التجارية وبما قرره من أن الشيك وإن كان قد فقد صفته كشيك إلا أنه يعتبر ورقة تجارية محررة بين تجار إذ الموقعون عليه كلهم تجار وهو قابل للتحويل بمجرد التظهير أما ما استدل به الطاعنون أمام هذه المحكمة على أن الطاعن الثاني لم يوقع على الشيك بما جاء بصورة عريضة افتتاح هذه الدعوى — والمقدمة منهم إلى هذه المحكمة — فغير مقبول إذ فضلا عن أن الصورة المقدمة من الطاعنين بعريضة الدعوى عرقية فانهم لم يقدموا إلى هذه المحكمة صورة رسمية من التحقيقات التي لم تستند المحكمة إلا إليها في تقريرها أن الطاعنين والمطعون عليه الثاني معترفون فيها بتوقيعهم جميعا على الشيك وعلى ذلك لا يكون الحكم قد خالف الثابت بالأوراق أو شابه قصور كما أنه ليس فيما قرره من أن الشيك الذي فقد صفته كشيك يعتبر سندا إذنيا قابلا للتحويل بمجرد التظهير مادام موقعا عليه من تجار والعملية تجارية ما يخالف القانون ومن ثم يتعين رفض الطعن .

---



جاسمة ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٣

(١٠٦)

القضية رقم ٢١٠ سنة ٢٠ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت  
ومجد نحيث أحمد وعبد العزيز سليمان ومجد زكي شرف المستشارين .

( أ ) حكم . تسببه . إقامة قضائه على أسباب مستقلة عن الحكم الابتدائي . عدم اعتياده  
من أسباب الحكم الابتدائي إلا ما لا يتعارض مع أسبابه . النعي على الحكم الابتدائي  
فيما لم يأخذ به الحكم المطعون فيه . غير مقبول .

( ب ) شفعة . حكم . تسببه . احتمال لإسقاط حق الشفيع في الشفعة . استخلاصه من  
رفائع مسوعة . لا خطأ في القانون ولا قصور .

( ج ) شفعة . حكم . تسببه . احتمال لإسقاط حق الشفيع في الشفعة . اعتماد الحكم في ثبوته  
على أحكام صدرت بعد رفع دعوى الشفعة وانقضاء مواعيدها . ما اعتمد عليه الحكم  
هو الوقائع الثابتة في تلك الأحكام والسابقة على رفع دعوى الشفعة والمعاصرة لها .  
لا خطأ .

( د ) شفعة . منازعة المشتري للشفيع في ملكه الذي يشفع به . هذه المنازعة لا تسقط حق الشفيع  
متى كانت على غير أساس .

( هـ ) شفعة . حكم . تسببه تعليق الشفيع المضي في دعوى الشفعة على نتيجة الفصل في دعوى  
صحة تعاقدته على بيع العقار الذي يشفع به إلى المشفوع منه . اضطراره إلى هذا المسلك  
بسبب الخلل التي استعملها المشفوع منه لإسقاط حقه . النعي على الحكم بأنه أجاز الجمع  
بين حقين متناقضين . في غير محله .

( و ) شفعة . حكم . تسببه . اطراحه دفع بسقوط حق الشفيع في الشفعة لآخره في رفاء الثمن .  
استناده إلى أنه من غير المستساغ أن يدفع الشفيع الثمن في الوقت الذي يتمسك فيه ببيع  
عقاره الذي يشفع به إلى المشفوع منه . لا خطأ .

(ز) فسخ . تفاسخ . شفعة . حكم . تسببه . اتفاق العاقدین على أن يكون للتفاسخ أثره عدم للعقد . استخلاص الحكم هذا الاتفاق من ظروف الدعوى وملابساتها استخلاصا مائفا . لا خطأ في القانون . مثال في دعوى شفعة .

(ح) شفعة . حكم . تسببه . تقريره أن دعوى الشفعة تعتبر قائمة إذا رفعت في خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة ولو لم تقيد . ترتيبه على ذلك عدم مريان . يعاد السقوط المنصوص عليه في المادة ٢٢ من قانون الشفعة القديم . لا مخالفة في ذلك القانون .

(ط) شفعة . حكم . تسببه . رفضه الدفع بسقوط حق الشفيع في الشفعة لعدم رفعه الدعوى خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبداء رغبته بخطاب موصى عليه . تأسيس قصانه على أن الشفيع أبدى رغبته على يد محضر في خلال ١٥ يوما من تاريخ علمه بالبيع وأنه رفع الدعوى .

خلال ٣٠ يوما من تاريخ إبداء الرغبة على يد محضر . لا مخالفة في ذلك القانون .  
(ي) شفعة . قيد دعوى الشفعة . عدم خضوعه للإعاد المنصوص عليه في المادة ٢٥ من قانون الشفعة القديم .

١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أسباب أخرى مستقلة ولم يعتمد من أسباب الحكم الابتدائي إلا ما لا يتعارض مع أسبابه كما صرح بذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم الابتدائي فيما لم يأخذه به الحكم المطعون فيه يكون غير مقبول .

٢ - إذا كان كل ما قصده الحكم بالغش أو التدليس الذي أسنده إلى الطاعن إنما هو الاحتيال بقصد تعطيل حق مقرر بمقتضى القانون وهو عمل لا يجوز إقرار مرتكبه عليه ويجب رد سعيه عليه ، وكان الحكم قد استخلص عناصر الاحتيال من الوقائع التي أوردها والتي يبين منها بلاء أن الطاعن قد لجأ إلى الحيلة لإسقاط حق المطعون عليه الأول في الشفعة فإن النعي عليه بالقصور أو مخالفة القانون في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

٣ - لا يعيب الحكم أنه استند في ثبوت الاحتيال قبل الطاعن على أحكام صدرت بعد رفع دعوى الشفعة وبعد إنقضاء مواعيدها المقررة قانونا متى كان استناده قائما على استخلاص عناصر الاحتيال من الوقائع الثابتة في تلك الأحكام وكانت هذه الوقائع سابقة على رفع دعوى الشفعة ومعاصرة لها .

٤ - مجرد منازعة المشتري للشفيع في ملكه لا يترتب عليها إسقاط حقه متى ثبت أن هذه المنازعة على غير أساس

٥ — إذا كان الشفيع قد علق المضي في دعوى الشفعة على نتيجة الفصل في دعوى صحة تعاقدته ببيع العقار الذي يشفع به إلى المشتري المشفوع منه وكان هذا الأخير هو الذي اضطره إلى هذا المسلك بالحيل التي استعمالها لإسقاط حقه في الشفعة ، فإنه يكون في غير محله النعي على الحكم المطعون فيه بأنه أجاز للشفيع أن يجمع بين حقيقتين متناقضتين .

٦ — إذا كانت المحكمة قد رأت أنه من غير المستساغ أن يدفع الشفيع الثمن إلى المشتري في الوقت الذي — يتمسك فيه ببيع عقاره المشفوع به إلى هذا المشتري فلا عليها إن هي أطرحت ما دفع به المشتري من سقوط حق الشفيع في الشفعة التأخره في الوفاء بالثمن .

٧ — للمتعاقدين أن يتفقا على أن يكون للتفاسخ أثر معدم لكل ما يترتب على تعاقدتهما من حقوق والتزامات وللمحكمة أن تستخلص هذه النية المشتركة من ظروف الدعوى وملابساتها ، وإذن فتى كانت المحكمة بعد أن استعرضت ظروف التفاسخ قالت إن من شأنه أن يجعل البيع كأن لم يكن مؤسسة قضائية في ذلك على أن المطعون عليه الأول إنما اضطر إلى انتهاز عن دعواه بصحة التعاقد بل وعن حقه في البيع أزاء إصرار الطاعن على إنكاره في البداية فلما لاحت للطاعن مصلحة في التمسك بهذا العقد الذي سبق أن أهدره بإنكاره رفع الدعوى بصحته بعد أن عدل عنه المطعون عليه الأول نهائيا واستخلصت من هذه الظروف أن العقد يفرض أنه سبق أن تم أصبح بارادة المتعاقدين منفسخا وكأله لم يكن ، فإنها لا تكون في تقريرها هذا قد أخطأت في القانون .

٨ — إذا كان الحكم قد قرر أن رفع دعوى الشفعة في ميعاد الثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة تعتبره الدعوى قائمة وإن لم تقيد بالجدول ورتب على ذلك بأنه لا يسرى على الحق الشفعة ميعاد السقوط الوارد في المادة ٢٢ من قانون الشفعة القديم فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٩ — لما كان قانون الشفعة القديم إذ نص في المادة ١٤ منه على أنه يجب على من يرغب الأخذ بالشفعة أن يعلن للبائع والمشتري طلبه لها كتابة على يد محضر ،



وإذ نص في المادة ١٥ منه على أن ترفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ الإعلان المنصوص عنه في المادة ١٤ ، فقد دل بذلك على أن ميعاد الثلاثين يوما الواجب رفع دعوى الشفعة خلاله إنما يبدأ من تاريخ إعلان هذه الرغبة كتابة وعلى يد محضر ، ولما كان المطعون عليه الأول لم يكتف بإبداء رغبته في الشفعة بخطابه الموصى عليه بل عمل بما أوجبه القانون بإبداء رغبته على يد محضر في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ علمه بالبيع وأردف هذا الإنذار برفع دعوى الشفعة قبل انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة وفقا للقانون — لما كان ذلك فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون إذ قضى برفض دفع الطاعن بسقوط حق المطعون عليه الأول في الشفعة لعدم رفعه الدعوى في خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبداء الرغبة بخطابه الموصى عليه .

١٠ — جرى قضاء محكمة النقض على أن قيد دعوى الشفعة غير خاضع للميعاد المنصوص عليه بالمادة ١٥ من قانون الشفعة فإذا أعلنت صحيفة الدعوى في الميعاد القانوني ثم قيدت بعد ذلك فإن الشفع يمكن أن يكون قد قام بالواجب عليه قانونا .

### الوقائع

في يوم ٦ من يولييه سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر بتاريخ ١٣ من يونيه سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ١٣٥٥ سنة ٦٦ وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والحكم في موضوع الدعوى بإلغاء الحكم الابتدائي وبسقوط حق المطعون عليه الأول في الشفعة وعدم قبولها منه أو رفضها مع إلزامه بجميع مصروفات التقاضي عن جميع الدرجات بما فيها درجة النقض وأتعاب المحاماة عن هذه الدرجات كذلك .

وفي ١٠ من يولييه سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليهم بتقرير الطعن وفي ٢٣ منه أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليهم بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافظتين بمستنداته —

وفي ١٣ من أغسطس سنة ١٩٥٠ أودع المطعون عليه الأول مذكرة بدفاعه وشفوعه بمستنداته طلب فيها رفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات وأتعاب المحاماة عن جميع الدرجات — وفي ٣٠ منه أودع الطاعن مذكرة بالرد — وفي ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أودع المطعون عليه الأول مذكرة بملاحظاته على الرد — ولم يقدم المطعون عليهما الثاني والثالث دفاعا .

وفي ٥ من يولييه سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعن بالمصروفات .

وبجلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محاموا الطرفين والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن واقعة الدعوى على ما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن الطاعن كان قد اشترى في ٥ من مايو سنة ١٩٤١ من المطعون عليهما الثاني والثالث أرضا مقاما على جزء منها فيلا بثمن مقداره عشرة آلاف جنيه — ولما كان المطعون عليه الأول مجاورا بملكه للعقار المبيع وجه إليه الطاعن إنذارا على يد محضر في ١٢ من مايو سنة ١٩٤١ يكلفه فيه إبداء رغبته في أخذ العقار المبيع بالشفعة في الميعاد القانوني وإلا سقط حقه فيها . وفي ١٧ من مايو سنة ١٩٤١ أرسل محامي المطعون عليه الأول إلى محامي الطاعن كتابا يقرر باستعداده لأخذ العقار المبيع بالشفعة مقابل الثمن والملاحقات راجيا أن يرسل إليه عقد شراء موكله حتى يتمكن من كتابة عقده على أساسه قبل انقضاء الميعاد

القانونى . إلا أنه فى خلال المدة من ١٨ - ٢١ من مايو سنة ١٩٤١ جرت بين الطاعن والمطعون عليه الأول مفاوضات على أن يشتري الطاعن عمارة المطعون عليه الأول المشفوع بها مقابل ٨٨ ألف جنيه وعيننا يوم ٢١ من مايو سنة ١٩٤١ للتوقيع على العقد الابتدائى الذى كتبت نسخته فعلا -- إلا أن الطاعن تراجع فلم يتم التوقيع على العقد واعتبر أن كل ما دار بينه وبين جاره مجرد محادثات مبدئية لا ترقى إلى حد التعاقد والارتباط . وتمسك المطعون عليه الأول بأن البيع قد انعقد فعلا مستوفيا كافة أركانه فرفع فى ٢٥ من مايو سنة ١٩٤١ دعوى على الطاعن لدى محكمة مصر الابتدائية قيدت بجدولها تحت رقم ١٠٤٣ سنة ١٩٤١ بطلب الحكم بصحة ونفاذ البيع المتعاقد عليه فى ٢٠ من مايو سنة ١٩٤١ وفى نفس الوقت وخشية عدم نجاح دعواه هذه وجه فى اليوم التالى - ٢٦ من مايو - انذارا إلى الطاعن وإلى المطعون عليهما الثانى والثالث قال فيه إنه مع إصراره على وقوع البيع فعلا وعلى أن حصوله يجعل إنذار ١٢ من مايو غير ذى موضوع إذ لا يصبح لحق الشفعة محل إلا أنه احتياطيا لما قد يوجد من شك - مهما كان ضعيفا فى قيام البيع يقرر أنه يعتبر هذا الانذار إبداء لرغبته فى أخذ الدار التى اشتراها الطاعن بالشفعة لقاء الثمن وملحقاته ويقرر بقيام حقه هذا بناء على هذا الأنداز فى حالة فشله فى دعوى البيع . فرد الطاعن على هذا الانذار فى ٣١ من مايو سنة ١٩٤١ بخطاب من محاميه يسأل فيه محامى المطعون عليه الأول عما إذا كان موكله مستعدا لأداء الثمن وملحقاته ويطلب إتيه الجواب خلال يومين أو يتحمل عواقب التأخير . وفى ٢ من يونيو سنة ١٩٤١ رد محامى المطعون عليه الأول على ذلك بأن موكله مصر على انعقاد البيع وأن أخذه بالشفعة متوقف على ما يقضى به فى دعوى البيع وأحاله على ما قرره فى إنذاره المعلن فى ٢٦ من مايو ثم إن هرارى ( المطعون عليه الأول ) رفع دعوى الشفعة وأعلنها فى الثالث والعشرين من شهر يونيو وحدد لها أمام محكمة مصر الابتدائية المختلطة جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٤١ إلا أنه لم يقيد بها للجلسة المذكورة بل تركها معلقة وسار فى دعوى البيع سنة أجلت فيها الدعوى مرارا ثم انتهى أمره فيها إلى التنازل عنها بجلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٤٢ وما أن تم هذا التنازل حتى عجل دعوى الشفعة فى ١٨



من مايو سنة ١٩٤٢ وأخذ يواليها حتى قضت فيها محكمة مصر الابتدائية المختلطة لمصلحته في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وكان الطاعن أثناء سير دعوى الشفعة قد عاد إلى البيع ورفع دعوى جديدة إلى محكمة مصر قيدت بجدولها برقم ١٧٢٧ سنة ١٩٤٤ على مصر يطلب فيها الحكم بصحة ونفاذ البيع الذي وقع بينه وبين هراري في العشرين من مايو سنة ١٩٤١ ولكن هراري ( المطعون عليه الأول ) أنكر عليه العود إلى طلب صحة عقد بجمده واعتبر أن دعوى الطاعن إنما قصد بها الكيد وتفويت حقه في الشفعة وأنه يرمى بها أخذ عقاره المشفوع به بثمن بخس كان قد اتفق عليه في سنة ١٩٤١ يوم أن كان للنقد قيمته المرتفعة وقد نزلت هذه القيمة وارتفعت أثمان العقارات بعد ذلك ولهذا قابل دعواه بدعوى فرعية يطلب فيها الحكم له بمبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض . وفي ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٥ قضت محكمة مصر برفض دعوى الطاعن وبإلزامه بمبلغ مائة جنيه تعويضا للمطعون عليه الأول عن سلوكه الكيدي وغير النزيه في تقاضيه . وأسست حكمها من الناحية القانونية فيما يتعلق بواقعة البيع على أن وجود الطاعن للبيع وتنازل المطعون عليه الأول عن دعواه بصحته يؤكد تلاقى الإرادتين على التفاسخ ولا يجوز للطاعن بعد ذلك وبعد انقضاء عامين على التنازل عن الدعوى الأولى وبعد هبوط قيمة العقار وبعد ارتفاع أثمان العقارات أن يعدل عن جموده ويؤد إلى المطالبة بتنفاذه فقد انفسخ وزال أثره من الوجود فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٢٨١٤ سنة ٢٣ قضائية فأيدته محكمة الاستئناف في ١٧ من يونيو سنة ١٩٤٦ وقالت في أسباب حكمها ”أما تقطيع بأن التعاقد الذي تم بين الطرفين على العمارة قد انفسخ برضاء ويتوافق الطرفين وذلك بانكار الشوربجي ( الطاعن ) له وتنكره لحصوله وتنازل هراري عن حقه المترتب على هذا التعاقد بتنازله عن الدعوى التي أقامها بطلب صحته ونفاذه فتبلاقت الإرادتان على التفاسخ فيه وبذلك زالت آثاره وأصبح وكأن لم يكن وحادت الحالة إلى ما كانت عليه قبل التعاقد “ . فطعن الطاعن في ذلك الحكم بالنقض . وفي ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ رفضت محكمة النقض الطعن وقررت ” أن التفاسخ كما يكون بإيجاب وقبول صريحين يكون بهما ضمنين وأن محكمة الموضوع قد كشفت من الوقائع التي عرضت عليها

• أيؤيد تلاقى الإرادتين على الفسخ “ . وبهذا الحكم انتهى أمر النزاع على العبارة وكانت دعوى الشفعة لا تزال معلقة في المحكمة المختلطة فقدمت إليها هذه الأحكام وفي ١٤ من يناير سنة ١٩٤٨ قضت محكمة مصر الابتدائية المختلطة في دعوى الشفعة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فاستأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٢٨٥ سنة ٧٣ ق . وفي ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٩ حكمت محكمة الاستئناف المختلطة بإلغاء الحكم المستأنف وباختصاص القضاء المختلط بنظر الدعوى . فأعاد المطعون عليه الأول دعواه الأولى رقم ٢٥٠٥ بموجب إعلان في ٢ و ٣ من مارس سنة ١٩٤٩ بناء على الحكم الاستئنافي السالف الذكر وطلب إثبات تنازله من تلقاء نفسه عن الحق المخول له بموجب المادة ١٠ من المرسوم الصادر في ٢٦ من مارس سنة ١٩٠٠ عن المطالبة بهدم المباني المقامة من الطاعن بعد تقرير الأخذ بالشفعة بل إنه يتعهد بدفع ثمن مواد البناء وأجور العمال بقيمتها الحقيقية كما طلب الحكم بالزام الطاعن بكافة المصاريف والأتعاب وبمبلغ جنيته واحد على سبيل التعويض بسبب الدفاع الكيدى . وفي ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بقبول دعوى المطعون عليه الأول وفي الموضوع بأحقية في أخذ قطعة الأرض والمباني المقامة عليها والكائنة بالزمالك بالقاهرة على تقاطع شارعى قواد الأول والصالح أيوب المبينة الحدود والمعلم بإعلان ١٢ مايو سنة ١٩٤١ مقابل الثمن ومقداره ١٠٠٠٠ جنيته وملحقاته ومصاريفه القانونية وإثبات تنازل الطالب ( المطعون عليه الأول ) من تلقاء نفسه عن الانتفاع بالحق المخول له بالمادة العاشرة من المرسوم الصادر في ٢٣ من مارس سنة ١٩٠٠ في المطالبة بهدم المباني المقامة من الطاعن بعد إعلان طلب الشفعة كما أثبتت تعهده بدفع ثمن المواد وأجور العمال حسب قيمتها الحقيقية وألزم المطعون عليه الأول بأن يدفع إلى الطاعن ثمن المواد المذكورة وأجور العمال في حالة اتفاقهما على تقدير قيمة هذه المباني وإلا يعرض الأمر على القضاء وألزم الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليه الأول مبلغ ١ جنيته على سبيل التعويض عن دفاعه الكيدى كما ألزمه بمصاريف أو درجة وألأتعاب الخ ... فاستأنف الطاعن هذا لدى محكمة استئناف مصر وقيد استئنافه بمجدولها برقم ١٣٥٥ سنة ٦٦ ق . وفي ١٣ من يونيو سنة ١٩٥٠ أيدته محكمة الاستئناف لأسبابه ولما أضافته عليها من أسباب . فقرر الطاعن الطعن فيه بطريق النقض .

ومن حيث أن الطعن بنى على ثمانية أسباب : حاصل أولها — هو خطأ الحكم الابتدائي في إهدار أحكام القانون على أساس الفهم الخاطئ لأركان التدليس المدنى وبطلانه لقصور أسبابه ، ذلك أن الطاعن تمسك بأوجه دفاع ودفع لدى محكمة أول درجة هي : ١ — وجوب تفسير أحكام الشفعة تفسيراً ضيقاً — ٢ — بطلان تقرير الأخذ بالشفعة — ٣ — انعدام تقرير الأخذ بالشفعة — ٤ — تنازل هرارى ( المطعون عليه الأول ) عن الشفعة — ٥ — سقوط حق الشفعة لامتناع هرارى عن دفع الثمن — ٦ — بطلان المطالبة بالشفعة لعدم قيد الدعوى في الميعاد القانوني — ٧ — سقوط الحق في الشفعة لانقضاء أكثر من ستة أشهر على تسجيل عقد البيع — ٨ — سقوط حق الشفعة بناء على بيع هرارى العقار المشفوع به للطاعن — ٩ — اعتبار أن الشرط المعلق عليه استعمال حق الشفعة لم يتحقق رغم تنازل هرارى عن دعواه — ١٠ — بطلان الشفعة لاستعمالها بقصد المضاربة . ومع أن الحكم الابتدائي سلم بحجية هذه الدفعات إلا أنه لم يأخذ بها بحجة أن هرارى ( المطعون عليه الأول ) كان محققاً بسبب ما نسبته الحكم إلى الطاعن من تدليس مسوغاً به إهدار المبادئ القانونية المقررة دون أن يبين ما اقترفه الطاعن هل هو غش — أو تدليس — إذ لكل منهما أحكام قانونية خاصة فالغش يقصد به الإضرار بالغير وهو ما لم يقصده الحكم ولو أنه لم يستعمل سوى لفظ الغش ( fraude ) أو ما يقوم مقامه كسوء النية ولكنه نحاشى استعمال كلمة ( dol ) مع أنها هي المقصودة بالذات ومن ثم جاءت تعبيرات الحكم غير دقيقة ومخالفة للواقع وحكم القانون ومع ذلك فإن الحكم لم يتحرر أركان التدليس التي يقتضيها القانون ويطبقها على ما كان من الطاعن ليخرج منها بأنه كان في حقيقة الأمر مداساً بل دمع الطاعن بالتدليس في تصرفاته دون أن يبين ما هو هذا التدليس الذي اقترفه حتى يستحق من أجله السخط وحتى يرتب على ذلك استحقاق المطعون عليه الأول الغفران في كل ما ارتكب من مخالفات لأحكام القانون — والحكم الابتدائي إذ أغفل ذلك قد جاء مشوباً بقصور يعيبه — أما الحكم الاستثنائي فهو وإن نحا منحى الحكم الابتدائي إلا أنه كان مقصداً في الذهاب إلى مداه البعيد وقد يكون ذلك



اكتفاء منه بما سماه «إشكال البيع الذي خاقه الشوريجي» وفي الحالتين يكون الحكم قد أخذ بنظرية التدليس بعبارة أخرى غير التي استعملها الحكم الابتدائي إذ هو رأى أن هرارى كان محتما في تصرفاته ومن ثم فلا تريب عليه في مخالفته أحكام القانون . على أنه من ناحية أخرى فإن الحكم إذ انتهى إلى ثبوت التدليس . فإنه جاء معيبا أيضا إذ استخلص عناصره من الأحكام الصادرة في دعوتي صحة التعاقد المرفوعة أولاها من المطعون عليه الأول والأخرى من الطاعن مع أن هذه الأحكام إنما صدرت بعد فوات المواعيد المنصوص عليها في قانون الشفعة بفرض ثبوت التدليس بهذه الأحكام فإنه لا يكون له تأثير على المواعيد المقررة في قانون الشفعة .

ومن حيث أن هذا السبب مردود أولا بأن ما ينعاه الطاعن على الحكم الابتدائي فيما لم يأخذ به الحكم المطعون فيه غير مقبول متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أسباب أخرى مستقلة — ولم يعتمد من أسباب الحكم الابتدائي إلا ما لا يتعارض مع أسبابه كما صرح بذلك — ومردود ثانيا — بأن كل ما قصده الحكم بالغش أو التدليس الذي أسنده إلى الطاعن إنما هو الاحتيال بقصد تعطيل حق مقرر بمقتضى القانون وهو عمل لا يجوز إقرار مرتكبه عليه ويجب رد سعيه عليه وقد استخلص الحكم عناصر الاحتيال من مسلك الطاعن منذ أن وجه إلى المطعون عليه الأول في ١٢ من مايو سنة ١٩٤١ إنذارا يخبره فيه بالبيع ويطلب إليه فيه إبداء رغبته في الشفعة إن شاء فقال في بيان ذلك "ومن حيث أن واقعة البيع بحسب ما يصورها المستأنف ضده الأول البير هرارى (المطعون عليه الأول) تحصل في أن الشوريجي (الطاعن) وقد تبين أن جاره الحديد ينبغي أخذ الدار التي اشتراها بالشفعة وأنه جاد في رغبته أراد التحيل لأسقاط هذا الحق عنه فسلط وسيطين هما ليشع وزهار تقدا إلى عارضين رغبة الشوريجي في شراء عمارته مساومين في الثمن وكان هذا يوم ١٩ مايو وفي يوم ٢٠ قابل الشوريجي نفسه ووسيطاه هرارى في مكتبه واتفق الطرفان على البيع والشراء وعلى الثمن وعلى أن يدفع الشوريجي عشرة آلاف جنيه في الغد عند اتوقيع على العقد الابتدائي يكملها أربعين يوم العتد النهائي ويقسط الهباقي

أقساطا شهرية تضاف إليها فوائد لها . ويقول هرارى إن الشوربجي وإن ظهر بمظهر الجاد في عرضه وإيجابه لم يكن في حقيقة الأمر إلا خادعا موهما آتلا أن تطول المساومة حتى يضيع الوقت على الشفييع فيسقط حقه في الشفعة فلما رأى إيجابه قد صادفه قبول حاسم نكص على عقبه . أما من ناحيته هو أى من ناحية هرارى فقد اعتقد صحة الرض ثم الإيجاب فقبل الشراء وحدد الشروط وأرسل لمحامييه فأعد العمد الابتدائي ، أرسل المستندات الى الامتياز زنايرى ليطلع عليها — ومن حيث أن هرارى يقول أن الأحكام الصادرة في القضايا ١٧٥٧ سنة ١٩٤٤ مصر كلى و ٢١٤ سنة ٦٣ ق استئناف مصر و ١٢٥ سنة ١٦ نقض قد دعت تصرف الشوربجي ، البعد عن النزاهة القضائية وسجلت عليه سوء النية فيه . وقد حازت هذه الأحكام قوة نهائية لا مرد لها وأصبحت دليلا قبله لا يدفع . لكن الشوربجي يجادل في هذا القيل ويضع أن هذه الأحكام إنما تناولات المرحلة الثانية من تصرفه أى العودة الى المطالبة بصحة ونفاذ عقد قيل أنه كان ينكره في المرحلة الأولى وبالرجوع الى الحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية الوطنية في القضية ١٧٥٧ سنة ١٩٤٤ يبين أن المحكمة قالت ” إن المدعى ( الشوربجي ) قد وقف من المدعى عليه ( هرارى ) موقفا بعيدا عن النزاهة في الخصومة قصد اعنائه والكيد له إذ لو كان راغبا اتمام البيع جادا فيه لما تردد في مصادقة المدعى عليه على دعواه رقم ١٠٤٣ سنة ١٩٤١ كلى وقد ظل هذا الأخير يطلب مصادقته عليها زهاء سنة كاملة دون جدوى — فهى إذن قد سجلت على الشوربجي أنه لم يكن راغبا في اتمام البيع جادا فيه ، منذ أن تعاقد عليه كذلك أبدت محكمة الاستئناف هذا الحكم بحكمها الصادر في القضية ٢٨١٤ سنة ٦٣ ق وزادته تفصيلا بما أوردت فيه من بيان المفاوضات والمراسلات بين الطرفين من ١٩ / ٥ الى ٢ / ٦ / ١٩٤١ ومن عباراتها ” وحيث إن هرارى أزاء هذا ، لانكار القاطع المتكرر من الشوربجي رأى أن يضع حدا لهذه المنازعة القائمة على التعاقد بشأن العمارة فرفع الدعوى ١٠٤٣ سنة ١٩٤١ كلى مصر بعريضتها المعلقة للشوربجي يوم ٢٥ / ٥ / ١٩٤١ وقد ضمنها التفصيلات المتعلقة بالتعاقد وطلب أن يقضى له فيها بصحة ونفاذ التعاقد الذى تم بينهما

على بيع العمارة مقابل الثمن المشار إليه وأشار في صحيفة دعواه الى أنه يرفع الى القضاء المختلط دعوى الشفعة عن الفيلا من باب الاحتياط في حالة عدم نجاحه في دعوى اثبات التعاقد عن العمارة ثم ذكرت المحكمة أن الدعوى المذكورة ١٠٤٣ سنة ١٩٤١ ظات في الجلسات عاما كاملا تؤجل خلاله لخلف الأسباب ولم يبد من الشوريجي اطلاقا ما يدل على اعترافه بالبيع وقد ألزم سلوكه هذا هراري أن يتنازل عن دعواه وانحصرت حقوقه في دعوى الشفعة فعاد إليها وقرر للقضاء المختلط أنه يرفع التحفظ الذي كان مقترنا بها لأنه تنازل عن دعوى صحة التعاقد عن العمارة — أما محكمة النقض فقد رفضت الطعن الذي وجهه الشوريجي إلى حكم الاستئناف ولم تر فيما قضى به مأخذا من المآخذ التي وجهها الشوريجي — ومن حيث أنه يخلص من الأحكام المتقدمة أنها سجلت على الشوريجي عدم الجدل في تعاقد مع هراري لأنه لو كان جادا لما نكل عن هذا التعاقد كما سجلت عليه العنت والكيد وعدم النزاهة في خصومته — وهذا الذي أورده الحكم يبين منه بجلاء أن الطاعن قد لجأ إلى الحيلة لاسقاط حق المطعون عليه الأول في الشفعة وليس فيما أورده قصور أو مخالفة للقانون — ومرتدود أخيرا — بأن الحكم المطعون فيه إذ استند في هذا الخصوص إلى أحكام صدرت بعد رفع دعوى الشفعة وبعد انقضاء مواعيدها المقررة قانونا وإنما كان ذلك ليستخلص عناصر الاحتيال من الوقائع الثابتة فيها وهي وقائع سابقة على رفع دعوى الشفعة ومعاصرة لها ولا عيب في هذا الاستدلال . أما القول بأنه بفرض ثبوت الغش أو التدليس فلا تأثير لكليهما على المواعيد الثابتة التي أوجب القانون مراعاتها . فمرتدود بأن الحكم لم يعف المطعون عليه الأول من مراعاة المواعيد المقررة قانونا لقبول دعوى الشفعة كما سيبين عند الرد على باقي أسباب الطعن .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم إذ قرر " أن الشفعة لا تكون إلا لمالك ولا بد أن يبقى الملك على الشفيع فيما يشفع به إلى أن يمتلك العين المشفوع فيها قضاء أو رضاء ولكن النزاع الطارئ على الملك لا يسقط حق الشفيع وإنما يؤجله إذا احتفظ به " إذ قرر الحكم ذلك خالف القانون إذ لم يرد فيه



نص يفيد أن النزاع الطارئ على ملك الشفيع يؤجل حق الشفعة ولا يسقطه ولا يتصور أن الشارع يأتي بمثل هذه القاعدة التعسفية المعطلة للحقوق على أنه من ناحية أخرى فإن المطعون عليه الأول هو الذى بدأ — النزاع وهو الذى بفعله أغلق باباً بالتنازل المفاجئ عن دعوى إثبات التعاقد والقاعدة أن الشخص لا يمكنه أن يتذرع قبل الغير بتصرفه المتروك لمحض اختياره ويتخذ من ذلك سبيلاً لمخالفة أحكام القانون .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن ما قرره الحكم لا خطأ فيه لأن مجرد منازعة المشتري للشفيع فى ملكه لا يترتب عليها إسقاط حقه متى ثبت أن هذه المنازعة — كما هو الحال فى الدعوى — على غير أساس وأن ملكية الشفيع لم تزل عن العين المشفوع بها — أما القول بأن المطعون عليه الأول هو الذى بدأ النزاع الخاص ببيع العين المشفوع بها وهو الذى أغلق باباً بالتنازل عنه فلا تأثير له على صحة القاعدة التى قررها الحكم والتى ينعى عليها الطاعن : على أن الحكم قد عني ببيان أن الطاعن هو الذى ألبأ بحجته المطعون عليه الأول إلى أن يسلك السبيل الذى يعير به عليه .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل فى أن الحكم إذ قرر : "أنه يمكن الجمع بين حقين متناقضين فى صورة إذ ما طالب صاحبهما بواحد محتفظاً بحقه فى الثانى إذا لم ينجح فى الأول ما دام عمله غير مشوب " دون أن يبين سنده فى هذا القول — أخطأ فى القانون . ذلك أنه إذا كان من الممكن المطالبة بذات الحق بدعويين متتاليتين وبصفتين مختلفتين دون مساس بقاعدة قوة الأمر المقضى ، فإن الأمر فى الدعوى الحالية متعلق بالشفعة بناء على أن الجمار مالك فاذا لم يكن كذلك فلا شفعة وإذا كان قصد المطعون عليه الأول إثبات التعاقد على أساس أنه باع عقاره الذى يشفع به فليس له والحالة هذه أن يطلب الشفعة فى الوقت ذاته وإذن يكون الجمع بين الحقين فى حكم المستحيل .

ومن حيث إن الحكم قال فى هذا الخصوص "ومن حيث إن الشورى يحى يقول إن هرارى ما كان له أن يتردد بين الأمرين بل كان عليه أن يقطع

بواحد منهما وكانت أمامه فسحبه من الوقت يقرر فيها خطته التي تحفظ عليه حقه فقد فهم منذ ٢٣ مايو سنة ١٩٤١ أن الشوريجي لا يعتبر أن التعاقد قد تم وإنما يأخذ الأمر على أنه مجرد مباحثات مبدئية وفهم من خطاب ٣١ مايو أن الشوريجي صامد عند موقفه فكان عليه أمام هذا المركز الواضح أن يقدر ظروفه وينظر ماله من حقوق وما بين يديه من دليل ثم يتخذ مسيله الى ما تمليه عليه مصلحته في حدود القانون فلم يكن له أن يتردد ولا أن يجمع بين أمرين متناقضين دعوى البيع ودعوى الشفعة — وإنما كان عليه أن يختار بينهما وقد اختار فعلا ولكن بعد عام كامل — ومن حيث إن هذا الجدل له ما يقايله فإن لكل إنسان أن يتسك بكامل حقوقه في حدود القانون وله في هذه الحدود أن يختار لنفسه والشوريجي لا ينكر واقعة البيع بل هو يصر حتى في هذه الدعوى الحالية على أنها كانت واقعة جدية وأنه كان راغبا في إتمامها وأن هراري هو الذي تعجل فتنازل عن دعواه في ١٢ مايو سنة ١٩٤٢ فإذا كان مظهر البيع — على الأقل — جديا وكان هراري واجدا لنفسه مصاحبة محققة فيه فقد أثره على الشفعة وأصر على تنفيذه بكل الوسائل ورفع دعواه برقم ١٠٤٣ سنة ١٩٤١ إلى القضاء ليظهر خصمه على تنفيذ عهده لكن الشوريجي لم يمكنه ولم يعترف بشيء مما يعترف به الآن حتى اضطره إلى التنازل عن قضيته اضطارا على حد ما ذكرته محكمة الاستئناف في حكمها رقم ٢٨١٤ سنة ٦٣ ق وكان هراري أمام نكول الشوريجي عن إتمام البيع وقوله أن ما تم في شأنه لا يعدو أن يكون مباحثات مبدئية يخشى أن لا يكون الرجل جادا وأن لا تسهفه القواعد القانونية على إقامة الدليل القانوني عليه حتى ولو احتكم الى ذمته فقد رأى أن لا يفات من يده حقه الثابت المعترف به وهو حقه في الشفعة فاحتفظ في صحيفة دعواه رقم ١٠٤٣ سنة ١٩٤١ المعلقة في ٥/٢٥ وفي إنذاره المؤرخ ٥/٢٦ وجعله معلقا على فشله في دعوى البيع.

ومن حيث أن تصرف هراري لاغبار عليه من الناحية القانونية فهو في دعواه بصحة ونفاذ البيع كان جادا إذ كان في يده ما يدل على المفاوضة وعلى أن مستندات التملك أرسلها محاميه الى محامي الشوريجي فكان يعتقد أنه واصل

الى إثبات حقه وهو في احتفاظه بحقه في الشفعة كان أيضا محقا إذ أنه غير ضامن تصرف خصمه ولا هو ضامن رأى القاضى .

وليس للشوريجى أن يعيب عليه هذا الموقف فهو بنفسه خلق حق البيع بقبوله الشراء وهو بنفسه الذى نكص على عقبيه وتخلّى عما التزم به فاستوجب من خصمه أن يخطأ للأمر « ثم قال » أنه لما تقدم تترتب النتائج الآتية :

أولا — لا يمكن أن يعتبر هرارى متنازلا عن حقه في الشفعة بقبوله البيع ما دام المشتري نفسه المشفوع ضده هو الذى أوجد هذا الإشكال ومظنة الحياة في تصرفه ظاهرة . ثانيا — يمكن الجمع بين حقين متناقضين في صورة ما إذا طالب صاحبها به واحد محتفظا بحقه في الثانى إذا لم ينبجح في الأول ما دام عمله غير مشوب خصوصا إذا كان خصمه هو الذى اضطره الى هذا المسلك " وليس في هذا الذى قرره الحكم ما يخالف القانون متى كان المطعون عليه الأول لم يجمع بين الحقين المتناقضين في وقت واحد وإنما دلق المضى في دعوى الشفعة على نتيجة الفصل في دعوى صحة التعاقد وقد اضطره الى هذا التعليق مسلك الطاعن السابق بيانه .

ومن حيث أن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم مشوب بالقصور من خمسة أوجه — الأول — اذ تمسك الطاعن بوجوب أن يكون عرض الثمن بغير قيد ولا شرط وأن المطعون عليه الأول بتعليقه الشفعة على الفصل في دعوى أخرى مرفوعة منه وهى دعوى صحة التعاقد قد عرقل دعوى الشفعة بإجراء صادر منه . وأنه ( الطاعن ) من ناحية أخرى دعا المطعون عليه الأول في ١٧ من مايو سنة ١٩٤١ الى دفع ثمن العقار المشفوع فيه فلم يلب الطلب متمسكا في خطابه الرقم ٢ من يونيو سنة ١٩٤١ بهذا الشرط وهو أن يفصل القضاء في دعوى صحة التعاقد وهو الشرط الذى انتهى الى نزوله عنه عند ما لاح له وجه المصاححة في ذلك . في حين أن المقرر أن العقار المشفوع به اذا كان على نزاع فان دعوى الشفعة تصبح غير مقبولة — على أنه من ناحية أخرى فان الطاعن رغم النزاع الدائر على عقار المطعون عليه الأول الذى يشفع به رغم ذلك أبدى استعدادا لتسليم العقار المشفوع فيه اذا قام بدفع الثمن والملاحقات الا أنه لم يستجب



متمسكا بشرطه الذي علق عليه دعوى الشفعة ولم يعرض الثمن بعدمضى سنة الأمر الذي يترتب عليه سقوط حقه — والثاني — اذ تمسك الطاعن بأن المطعون عليه الأول علق حق استعمال الشفعة على أنه "إذا فرض المستحيل وقضت المحكمة بأن البيع لم يحصل" كما تمسك بأن احكام القضاء الوطني صدرت كلها على أساس أن البيع قد تم ثم انفسخ بتوافق ارادتي الطرفين مما يسفاد منه أن البيع انعقد بإيجاب وقبول ، وبالتالي لا يكون لهذا البائع — المطعون. عليه الأول — استعمال حق الشفعة — لأن التناسخ هو بيع ثان ينقلب فيه البائع — مشتريا والمشتري بائعا وعلى هذا الاعتبار لا يتسنى للبائع اعتبار نفسه مالكا واستعمال حق الشفعة بناء على ذلك — الا أن الحكم اهدر اثر هذا التناسخ — وامتساح ما كان من المطعون عليه الأول من التردد أولا ثم اتباع مصلحته في التزول عن دعوى البيع والسير في دعوى الشفعة لما قدره هو من مسوغات لهذا التصرف بحجة أن الطاعن نكص على عقبيه عن البيع بعد أن قبله مع أنه من مستلزمات التناسخ أن ينتج التعاقد كل آثاره القانونية حتى تاريخ التناسخ — واذ أغفل الحكم ذلك شابه قصور يبطله — والثالث — اذ لم يعتد الحكم بما جاء في صحيفة دعوى صحة التعاقد — المرفوعة من المطعون عليه الأول من أن أمر الشفعة أصبح مفروضا منه وبما كان منه من أمر رفضه لدفع الثمن حين طلب اليه الطاعن حسبا للنزاع بخطابه الرقم ٣١ من مايو سنة ١٩٤١ أن يقوم بدفعه مع المالحقات فأبى مصرأ على أن يفصل في دعوى البيع مما يستفاد منه نزوله عن دعوى الشفعة . وإزداد الحكم على ذلك بأن هرارى كـ متمسكا بالتعاقد فلم يكن له أن يدفع ثمن العقار المشفوع فيه الا بعد أن يخلص من أمر البيع — مع أن هذا العذر الذي التمس به الحكم لا يمتد به في هذا المقام خصوصا بعد أن نزل عن دعوى صحة التعاقد اختيارا — والرابع — اذ رفض الحكم الدفع بسقوط الحق في الشفعة بمضى أكثر من سنة شهور من يوم تسجيل عقد البيع قولا منه بأنه ما دام رفع الدعوى يعتبر كافيا وتعتبر قائمة وان لم تقيد في الحدود فلا يسرى ميعاد السقوط الوارد في المادة ٢٢ من قانون الشفعة — مع أن هذا الذي ذهب اليه الحكم فيه اعفاء للشفيع من اجراءين لازمين وقد أراد القانون بأحدهما قطع دابر — الشفعة اذا

انقضى على تسجيل عقد الشراء أكثر من ستة أشهر قبل رفعها — وحاصل الوجه الخامس — قصور الحكم في الرد على — ما تمسك به الطاعن من أن المطعون عليه الأول إنما يقصد بطاب الشفعة المضاربة إذ لما رأى أن الطاعن أدخل على الفيلا المشفوع فيها شتى الاصلاحات والاضافات بعد أن رفض هو دفع الثمن وأصر على المضي في دعوى صحة التعاقد فاجأ الطاعن بالتزول عنها وهو في ذلك لا بد كاسب سواء باستبقائه على الأقل دماره وحده أو مضافا اليه الفيلا بعد الاصلاحات التي طرأت عليها وأراد هرارى أن يستفيد منها ويفيد من ارتفاع ثمن العقار ارتفاعا عظيما — تمسك الطاعن بذلك فكان رد الحكم " أن هرارى علق حق الشفعة على الخلاص من دعوى البيع التي استغرقت زمنا طويلا في الأتمان " وهو بهذا الرد أغفل واقعة جوهرية هي أن هرارى هو الذي وضع الشرط الذي علق عليه دعوى الشفعة وهو الذي تحكم في مصيره مما يفيد قصد الاستئلال .

ومن حيث أن هذا السبب مردود في وجهه الأول : بما قرره الحكم من أن " الشفعين أبدى استعدادا في أول الأمر لدفع الثمن والملاحقات ولم يحل دون انجازه ما وعد إلا تدخل واقعة البيع التي خلفها الشوربجي وما دام هرارى كان متمسكا بالتعاقد على البيع فلم يكن له أن يدفع ثمن العقار المشفوع فيه إلا بعد أن ينخلص من أمر البيع إلى الشوربجي " . ويبين من ذلك أن المحكمة رأت أنه من غير المستساغ أن يدفع المطعون عليه الأول إلى الطاعن الثمن في الوقت الذي يستمسك فيه بواقعة البيع التي ثبت أن الشوربجي لم يكن فيها جادا في عرضه ومردود في وجهيه الثاني والثالث بأن الطاعن غير محق في دفاعه بسقوط حق الشفعة لحصول البيع المشار إليه ثم التفاسخ عنه ، ذلك أنه إن كان يقصد بهذا الدفاع أنه بانعقاد البيع يعتبر الشفعين متخليا عن جميع حقوقه المتعلقة بالعقار المبيع منه ومنها حق الشفعة . فإن هذا مردود بأن الشفعين ( المطعون عليه الأول ) إزاء جحود الطاعن هذا البيع ظل محتفظا بحق الشفعة من وقت حصول الشراء سبب الشفعة حتى قضى لها وإن كان قد علق المضي في دعوى الشفعة على الفصل في دعوى صحة التعاقد عن البيع الذي قال الحكم إن الطاعن لم يكن جادا فيه وإنما

كان يقصد منه الاحتيال على اسقاط حق الشفيع وإن هذا البيع صار بالتفاسخ عنه كأنه لم يكن — أما ما يذهب إليه الطاعن من أن ليس لهذا التفاسخ أثر رجعي ومن ثم يعتبر أن البيع قد تم وترتبت عليه جميع آثاره قبل حصول التفاسخ عنه فليس صحيحا على إطلاقه ذلك أن المتعاقدين أن يتفقا على أن يكون للتفاسخ أثر معدم لكل ما ترتب على تعاقدتهما من حقوق والتزامات ، وبالحكمة أن تستخلص هذه النية المشتركة من ظروف الدعوى وملابساتها . فإذا كانت المحكمة بعد أن استعرضت ظروف التفاسخ قالت إن من شأنه أن يجعل البيع كأن لم يكن ، وتوسعة قضاءها في ذلك على أن المطعون عليه الأول إنما اضطر إلى التنازل عن دعواه بصحة التعاقد بل وعن حقه في البيع إزاء اصرار الطاعن على انكاره في البداية فلما أن لاحت للطاعن مصلحة في التمسك بهذا العقد الذي سبق أن أهدره بانكاره رفع الدعوى بصحته بعد أن عدل عنه المطعون عليه الأول نهائيا ، واستخلصت من هذه الظروف أن العقد يفرض أنه سبق أن تم أصبح بإرادة المتعاقدين منفسخا وكأنه لم يكن ، فإنها لا تكون في تقريرها هذا قد أخطأت في القانون — ومردود في وجهه الرابع بما قرره الحكم من أن رفع دعوى الشفعة في ميعاد الثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة تعتبر به الدعوى قائمة وإن لم تقيد بالجدول ومن ثم لا يسرى على حق الشفعة ميعاد السقوط الوارد في المادة ٢٢٢ من قانون الشفعة . وليس في هذا الذي قرره أية مخالفة للقانون — ومردود في وجهه الأخير بما أورده الحكم من " أن المستأنف ( الطاعن ) ينسب إلى المستأنف عليه ( المطعون عليه الأول ) أنه يضارب بشفعته ويبغى بها الاتجار والاستغلال وينعى عليه طلبه إذ تساوى الآن أضعاف ما دفع فيها سنة ١٩٤١ . ثم يعتبر بخسها الآن ، ظاهرا أن هذا الدفع لا دليل عليه فإن هراري حين طلب الشفعة سنة ١٩٤١ لم يكن تمت محل للقول بمضاربه وقد أصر على حقه وإنما علقه للظروف السائدة الذكر فلما فرغ منها عاد إلى دعواه وإذا كانت الأثمان قد ارتفعت فعلا ارتفاعا فاحشا فلماذا إطالة النزاع هي التي أحرزت الحكم إلى اليوم وأما ما أدخله المستأنف ( الطاعن ) من التحسينات وما بناه في الدار فراجع إلى خطأ المستأنف نفسه وعدم اعتداده بحق الشفيع " — ويبرن من ذلك أن



المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية وبالأدلة السائغة التي أوردتها نفت عن الشفيع قصد المضاربة — وليس فيما أوردته قصور .

ومن حيث إن السبب الخامس يتحصل في أن الحكم إذ رفض الدفع بسقوط حق المطعون عليه الأول في الشفعة لعدم رفعه الدعوى خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبدائه الرغبة بكتاب محاميه الرقم ١٧ من مايو سنة ١٩٤١ عملا بالمادة ١٥ من قانون الشفعة تأسيسا على أن العبرة في إعلان الرغبة في الشفعة هي بالإنداز على يد محضر الذي وجهه المطعون عليه الأول إلى الطاعن في ٢٦ من مايو سنة ١٩٤١ مع أن هذا القول متعلق بالدليل فاذا ما توافر هذا الدليل قبل الشفيع بالكتابة المصادرة منه على رغبته في الأخذ بالشفعة فقد تحقق غرض الشارع وكان في هذا ما يكفي ، بل ليس للشفيع وهو مصدر الاعلان في الرغبة أن يتمسك بوجوب حصول الاعلان على يد محضر — وإذ قضى الحكم على خلاف ذلك مهدرا إبداء الرغبة بالكتاب الموجه من محامى المطعون عليه الأول إلى الطاعن ، فإنه يكون مخالفا للقانون .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم من أن الرغبة التي أبدأها للمطعون عليه الأول في خطابه المرسل من محاميه إلى الطاعن في ١٧ من مايو سنة ١٩٤١ ليست هي الرغبة التي أوجب القانون في المادة ١٤ من قانون الشفعة أن تكون بإنداز على يد محضر ولذلك كرر المطعون عليه الأول هذه الرغبة بالشكل الذي أوجبه القانون واعتبر إندازه المؤرخ في ٢٦ من مايو سنة ١٩٤١ هو بداية الثلاثين يوما التي يجب أن ترفع الدعوى في غضوننها وقد رفع المطعون عليه دعواه في خلالها — وليس فيما قرره الحكم في هذا الخصوص ما يخالف القانون ذلك أن قانون الشفعة ( القديم ) إذ نص في المادة ١٤ منه على أنه يجب على من يرغب الأخذ بالشفعة أن يعلن للبائع والمشتري طلبه لها كتابة على يد محضر ، وإذ نص في المادة الخامسة عشرة منه على أن ترفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان المنصوص عنه في المادة الرابعة عشرة ، فقد دل بذلك على أن ميعاد الثلاثين يوما الواجب رفع دعوى الشفعة خلاله إنما يبدأ من تاريخ إعلان هذه الرغبة كتابة وعلى يد محضر والى

كان المطعون عليه الأول لم يكتشف بإبداء رغبته في الشفعة كتابة بخطابه الموصى عليه والمرسل إلى الطاعن في ١٧ من مايو سنة ١٩٤٧ بل عمل بما أوجبه القانون بإبداء رغبته بإصدار على يد محضر في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ علمه بالبيع وذلك في ٢٦ من مايو سنة ١٩٤١ وأردف هذا الإنذار برفع دعوى الشفعة في ٢٣ من يونيو سنة ١٩٤١ أى قبل انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة وفقا للقانون — لما كان ذلك فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون إذ قضى برفض دفاع الطاعن السالف ذكره .

ومن حيث إن السبب السادس يتحصل في أن الحكم إذ قرر أن دعوى الشفعة تعتبر قائمة رغم عدم قيدها في الجدول بجلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٤١ التي كانت محددة لها في صحيفة الدعوى — مع أن قانون الشفعة قد حدد مواعيد ثابتة لإبداء الرغبة ورفع الدعوى ولم يسمح بالمعارضة في الحكم الصادر فيها وقصر مبادئ الاستئناف وأوجب الفصل فيها على وجه السرعة — وكل ذلك وغيره لغرض معين وهو أن لا تستعمل تلك الدعوى للاستغلال — وجاءت المادة ٩٤٣ من القانون المدني الجديد صريحة في هذا المعنى . إذ قرر الحكم ذلك خطأ في القانون .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن قيد دعوى الشفعة غير خاضع للميعاد المنصوص عليه بالمادة ١ من قانون الشفعة فإذا أعلنت صحيفة الدعوى في الميعاد القانوني ثم قيدت بذلك فإن الشفعي يكون قد قام بالواجب عليه قانونا — على أنه من ناحية أخرى فإن عدم قيد المطعون عليه الأول الدعوى قبل الجلسة التي كانت محددة لها لم يكن إهمالا منه أو مطلا على ما أوضحه الحكم المطعون فيه ، وإنما كان اضطرابا بسبب قيام دعوى صحة التعاقد التي دفع الطاعن إليها المطعون عليه الأول .

ومن حيث إن السبب السابع يتحصل في أن الطاعن تمسك لدى محكمة الموضوع بأن المطعون عليه الأول هو الذي وضع في صحيفة دعواه التي أقامها لإثبات التعاقد الشرط الذي علق عليه استعمال الشفعة وهكذا فعل أيضا في رده الرقيم

٢ من يونيه سنة ١٩٤١ على كتاب الطاعن المؤرخ في ٣١ من مايو سنة ١٩٤١ كما أنه طلب إليه دفع الثمن والملاحقات ، فكان في كليهما مصرا على المضي في دعوى صحة التعاقد — وأن ينزوله عن دعواه بجلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٤٢ قد حل بفعله دون تحقق الشرط الذي علق عليه استعمال حق الشفعة فرد الحكم على ذلك بأن "تصرف هرارى لا غبار عليه من الناحية القانونية فهو في دعواه بصحة ونفاذ البيع كان جادا وكان في يده ما يدل على المفاوضة وعلى أن مستندات التملك أرسلها محاميه إلى محامي الشوربجي وكان يعتقد أنه وأصل إلى إثبات حقه وهو في احتفاظه بحقه في الشفعة كان أيضا محقا إذ أنه غير ضامن تصرف خصمه ولا هو ضامن رأي القاضى وليس للشوربجي أن يعيب عليه هذا الموقف فهو بنفسه خالق حق البيع بقبوله الشراء وهو بنفسه الذى نكص على عقبيه وتخلى عما التزم به فاستوجب من خصمه أن يحتاط للأمر" — ومن هذا الرد يبين أن الحكم يصرح لهرارى بأن يختار ما يقدره في مصلحته مع أن ذلك مردود بأن هذا الاختيار قد جاء بعد الأوان وكان يجب أن يقع في بادئ الأمر على أنه على كل حال ليس لهرارى أن يتحكم بفعله هذا التحكم الجائر في الشرط الذى وضعه أساسا للتزاع والذى أصر عليه رغم تسليم الطاعن له بأخذ العقار بخطاب ٣١ من مايو سنة ١٩٤١ ويتصرف في هذا الشرط وفق هواه اضرارا بخصمه حتى أنه إذ رأى هذا الخصم قد كلف الفيلا مبالغ طائلة عندئذ فقط نزل بسوء نية عن دعوى صحة التعاقد ليصرف جهوده نحو دعوى الشفعة مع أن القانون لا يسمح لصاحب الشرط التصرف فيه وفق شهواته .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم من أن الطاعن هو الذى أوجد بفعله المطعون عليه الأول في خيرة من أن يتمسك بصحة التعاقد أو بحق الشفعة ولا حرج على الشخص في أن يراعى مصلحته من الناحيتين متى كان سلوك خصمه وما لجأ إليه من حيلة هو الذى ألجأ إلى ذلك ولا يصح أن يستفيد الطاعن من حيلته .

ومن حيث إن السبب الثامن يتحصل في أن الطاعن تمسك في دفاعه بأن دعوى الشفعة مستقلة عن صحة دعوى التعاقد وأن ما جاء بأسباب الأحكام



الصادرة في دعوى صحة التعاقد المرفوعة منه لا أهمية له في دعوى الشفعة إلا أن الحكم المطعون فيه لم يلق بالآ إلى هذا الدافع واستند فيما نسبته إلى الطاعن من احتيال إلى ماورد بأسباب الحكم الصادر في دعوى صحة البيع المشار إليها مع أن هذه الأسباب غير مرتبطة بمنطوق الحكم فيها ولا حجية لها — وإذ فعل الحكم ذلك خطأ في القانون وشابه القصور في التسبيب .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه لا على المحكمة إذا اتخذت من أسباب الحكم الصادر في مواجهة الطاعن في الدعوى المشار إليها ما تستدل به على ما لجأ إليه من حيلة لاسقاط حق المطعون عليه الأول في الشفعة .

ومن حيث إنه يتضح من جميع ما سبق بيانه أن الحكم المطعون فيه لم يعف المطعون عليه الأول من مراعاة المواعيد التي أوجب قانون الشفعة مراعاتها لأن الطاعن سلك معه طريق الحيلة لاسقاط حقه في الشفعة وإنما تحدث الحكم عن احتيال الطاعن في معرض تبرير تعليق المطعون عليه الأول المضي في دعوى الشفعة على مصير دعوى صحة ونفاذ البيع ، وهو تعليق برهن الحكم على أن الطاعن هو الذي أُلجأ إليه المطعون عليه الأول بحيلته .

و ن حيث إنه يبين مما سبق أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

---

( ١٠٧ )

## القضية رقم ٢٢٦ سنة ٢٠ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة : سليمان ثابت  
ومجد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومجد زكي شرف المستشارين .

( أ ) قوة الأمر المقضى . شرطه . اتحاد الموضوع والسبب والخصوم في كل دعوى .  
لا يحوز قوة الأمر المقضى ما يرد في الحكم من قرارات في شأن موضوع آخر لم يعرض  
على المحكمة ولو كان مرتبطا بالموضوع المقضى فيه . مثال في نزاع خاص بفسخ عقد  
معارضة .

( ب ) معاوضة . حكم . تسببه . التمسك بعدم جواز الرجوع في البذل بعدمضى خمس سنوات  
من تاريخ العقد وفقا للمادة ٣٥٩ مدني ( قديم ) . عدم رد الحكم على هذا الدفاع  
الباوهري . قصر .

١ - لا يحوز الحكم قوة الأمر المقضى الا إذا اتحد الموضوع في كل دعوى  
واتحد السبب المباشر الذي تولدت عنه كل منهما هذا فضلا عن وحدة الخصوم  
كما لا يحوز قوة الأمر المقضى ما يرد فيه من القرارات في شأن موضوع آخر  
لم يعرض على المحكمة ولو كان مرتبطا بالموضوع المقضى فيه . واذن فتنى كان  
النزاع الذي فصل فيه الحكم الأول خاصا بأطيان كائنة بجهة معينة وكان سببه  
تمسك الدائن الأجنبي والطاعن الأول الذي رسا عليه المزايد بحقهما المقيسد على  
هذا العقار وعدم تأثره بعقد البذل غير المسجل الذي كانت تملك به البائعة الى  
المطعون عليهم الثلاثة الأولين - في حين أن موضوع النزاع الحالي هو ملكية  
الأطيان الكائنة بجهة أخرى وسببه قائم على فسخ عقد البذل بسبب نزاع ملكية  
الأطيان المتبادل عليها وتمسك الطاعنين بكسب الملكية بوضع يدهما ويدمن تلقيا  
الملك عنها ، وكان يبين من ذلك أن الدعويين مختلفتان موضوعا وسببا ، فإن  
الحكم المطعون فيه اذ قرر أن للحكم السابق حجية ملزمة فيما تضمنه من عدم  
الاعتداد بعقد البذل ووضع اليد يكون منطويا على خطأ في القانون ، وقد ترتب

على هذا الخطأ ان رفض دفاع الطاعنين المؤسس على أن البائنة لهما وهما من بعدها قد كسبا ملكية الأطنان المتنازع عليها بوضع اليد المدة الطويلة من تاريخ عقد البذل في سنة ١٩٠٩ واعتبر وضع يد البائنة لا يبدأ الا من سنة ١٩٢٦ بحجة أنه لم يثبت تاريخ عقد البذل الا في تلك السنة بوفاة أحد طرفيه مع أن وضع اليد هو واقعة مادية يسيطر بها الشخص بنفسه أو بالواسطة سيطرة فعلية على ما يجوز التعامل فيه فهو بهذا الوصف لا يستلزم وجود عقد ولا ثبوت تاريخه .

٢ — متى كان الطاعنان قد استندا في دفع الدعوى الى عدم جواز الرجوع في البذل بعد مضي خمس سنوات من تاريخ عقد المعاوضة تطبيقا للمادة ٣٥٩ من القانون المدني ( القديم ) الذي يحكم النزاع ولم يرد الحكم على هذا الدفاع مع ماله من أثر في محمير الدعوى فإنه يكون قاصر البيان قصورا يستوجب نقضه .

### الوقائع

في يوم ١٩ من يرايه سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة شبين الكوم الابتدائية بهيئة استئنافية الصادر في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ٢٢٣ سنة ١٩٤٨ وذلك بتقرير طلب فيه الطاعنان الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والقضاء أصليا بإلغاء الحكم المستأنف الصادر من محكمة أشمون الجزئية في ٢٤ من مارس سنة ١٩٤٨ ورفض دعوى المطعون عليهم الثلاثة الأولين واحتياطيا احالة القضية على محكمة شبين الكوم الابتدائية بهيئة استئنافية للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى والزام المطعون عليهم الثلاثة الأولين في كلتا الحالتين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه وفي ٢٢ و٢٤ و٢٧ من يولييه سنة ١٩٥٠ و٣ من أغسطس سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليهم بتقرير الطعن . وفي ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٠ أودع الطاعنان أصل ورقة اعلان المطعون عليهم بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومدكرة بشرح أسباب



الطعن وحافطة بمستنداتها ولم يقدم المطعون عليهم دفاعا . وفي ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ وضمت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ونقض الحكم المطعون فيه في خصوص السبب السادس وإحالة القضية على محكمة شين الكوم الابتدائية بهيئة استئنافية للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى والزام المطعون عليهم الثلاثة الأولين بالمصروفات وفي ١٢ من مارس سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما عومل بين محضر الجلسة حيث صمم محامي الطاعنين والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتهما والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامي عن الطاعنين والنيابة العامة بعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

...وحيث إن واقعة الدعوى على ما بين من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق المودعة ملف هذا الطعن تتصل في أنه بعقد بدل عرفي حرر في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٠٩ تبادل كل من المرحوم بسيوني أحمد شاهين والست تفيده مجدعت على أطيان زراعية وانفقا على أن تأخذ الأخيرة ١ ف و ١ ط بحوض بنك بناحية كفر أبورقبة مركز أشمون من تكليف بسيوني شاهين وتعطية بدلا منها مساحة مماثلة بحوض ترعة عبد الله بذات الناحية من تكليف أولادها قصر المرحوم محمد توفيق رضا - ونظرا لأن البديل المأطى من الست تفيده كان مملا مع أطيان أخرى قدرها ١ س و ٢٣ ط و ١٧ ف بقيد عقارى مسجل في سنة ٩٢٣ لمصاحبة دائن أجنبي ضد ورثة اسماعيل رضا فقد سار هذا الأجنبي في إجراءات نزاع الملكية أمام محكمة مصر المختلطة في قضية البيع رقم ١٠٨١ سنة ٥٨ ق حتى رسا المزاد بتاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٣٤ على الطاعن الأول ولما أراد لاستلام الأطيان التي رسا مزادها عليه ومن بينها القدر الذي اختص به المرحوم بسيوني أحمد شاهين بحوض ترعة عبد الله بمقتضى عقد البديل وذلك في ٢٩ من يناير

سنة ١٩٣٥ نازعته الست مرزوقه بسيوني وتمسكت بعقد البذل المبرم بين مورثها وبين الست تفيده وقالت إن إجراءات نزع الملكية لم تكن في مواجهتها وإن حكم مرسى المزارد ليس حجة عليها. فأقام عليها الطاعن الأول دعوى منع التعرض رقم ٣٢٦١ سنة ١٩٣٦ مدنى أشمون فقضى فيها بالرفض فى ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٣٦ تأسيسا على أن وضع اليد ثابتا لمرزوقه ومن يمثلها دون الراسى عليه المزارد والمدينين المزوعة ملكيتهم فاضطر الطاعن الأول أزاء ذلك إلى رفع دعوى الملكية أمام محكمة مصر المختلطة فأقام فى ٧ و ٨ من ديسمبر سنة ١٩٣٦ القضية رقم ١٧٩٨ سنة ٦٢ ق على الست مرزوقه والست تفيده والدائن فازع الملكية بطلب تثبيت ملكيته إلى القدر المتنازع عليه بحوض ترعه عبد الله فقضت له المحكمة فى ١٨ من فبراير سنة ١٩٣٩ بانيه حكما على أن عقد البذل غير مسجل ولم يثبت تاريخه بوجه رسمى إلا فى سنة ١٩٢٦ بوفاة بسيوني وأنه بناء على ذلك لا يسرى على الغير لعدم تسجيله ولعدم مضى خمسة عشر عاما من تاريخه الثابت ولأن وضع اليد لم يثبت إلا من سنة ١٩٣٦ أثناء نظر قضية وضع اليد التى رفعت أمام المحكمة الوطنية فلما استأنفت الست مرزوقه هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية المختلطة قضت فى ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٢ بتأييده فى القضية رقم ٥٢٢ سنة ٦٤ ق مؤسسة قضاها على أسباب حكم محكمة أول درجة مضافا إليها أن مرزوقه لم تقدم أى دليل على وضع يدها المدة الطويلة . وفى أثناء قيام إجراءات نزع الملكية حينما رأت الست مرزوقه بسيوني أن الأطميان التى اختص بها مورثها بمقتضى عقد البذل والكائنة بحوض ترعه عبد الله قد اتخذت فى شأنها إجراءات نزع الملكية أمام المحكمة المختلطة ونظرا لأن القدر الذى أعطى من مورثها إلى الست تفيده عزت والمكان بحوض بنك لا يزال فى تكليفه فانها تصرفت فى هذا القدر باعتبارها وارثة له إلى المطعون عليهم الثلاثة الأولين بعقد تاريخه ٢٣ من يولييه سنة ١٩٣٥ فاستصدر هؤلاء حكما بصحة توقيعها على ذلك العقد فى ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٥ فى القضية رقم ٦٠١ سنة ٩٣٦ مدنى أشمون وسجلوا هذا الحكم أمام محكمة أشمون الشرعية فى ١٦ من فبراير سنة ١٩٣٦ وفى ٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ أقام المطعون عليهم الثلاثة

الأولون دعواهم الحالية أمام محكمة أشمون الوطنية على الطاعن الأول وآخرين وسردوا فيها الوقائع التي سلفت ذكرها وقالوا إنه وقد انتزع حكم مرسى المزداد المختلط الـ ١ ط و ١ ف بحوض ترعة عبد الله التي كان مختصا بها بسيوني أحمد شاهين بموجب عقد البديل فقد أصبح خلفائه من ورثة ومشتريين الحق في اعتبار عقد البديل معدوم الأثر وكأنه لم يكن والمطالبة باسترداد الـ ١ ط و ١ ف التي بحوض بنك والمطاة من بسيوني شاهين في مقابل المساحة السابقة وطلبوا تثبيت ملكيتهم للقدر المذكور وتسليمه لهم مع نحو التسجيلات التي وقعت عليه لمصاحبة الطاعن الأول .

وبجلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ حكمت محكمة أشمون بإبطال المرافعة بالنسبة للدعية الثالثة (المطعون عليها الثالثة) فعُدل المطعون عليهما الأول والثاني طلباتهما إلى تثبيت ملكيتهما إلى ١٦ قيراطا ١٦ سهما على الشيوع في الفدان والقيراط موضوع النزاع وبجلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٤٥ تدخل الطاعن الثاني في الخصومة فقبضت المحكمة تدخله بجلسة ٧ من مايو سنة ١٩٤٦ وكان دفاعه هو ووالده الطاعن الأول أن الست تفيده عزت باعت إليهما جميع ما تملك بحوض بنك بما في ذلك المساحة المتنازع عليها وذلك بعقود عرفية ثلاثة حررت في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٣١ و ٢٦ من يونيو سنة ١٩٣٢ و ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٢ وأنه قد رفع عنها دعوى صحة التوقيع رقم ٥٤١ سنة ١٩٣٣ كلى مصر والمسجل حكمها في ديسمبر سنة ١٩٣٣ وهذا عدا عقد بيع آخر صادر لهما منها في ذات القطعة وسجل في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٣١ وعقد عرفي آخر تاريخه ٢٢ من مارس سنة ١٩٣١ صدر منها للطاعن الثاني ببيع أربعة فدادين في هذه القطعة وكان الدائن الأجنبي نازع الملكية طرفا ثالثا في ذلك العقد لقبض ما يقابل اختصاصه على الأرض المبيعة وأقر على هامش العقد بأنه استلم كافة حقوقه من والد المشتري وقالوا أنهما بناء على ذلك أحق بالأرض موضوع النزاع خصوصا وإن عقد البديل تنفذ من سنة ١٩٠٩ وأن البائنة لهما المرحومة تفيده عزت وضعت يدها على هذه الأرض بصفتها مالكة لها حتى سنة ١٩٣١ وأنهما وضعها اليد من بعدها حتى تاريخ رفع الدعوى الحالية في ٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ فالبائنة على أسوأ فرض تملككت بمضى



المدة الطويلة وهما من يدها تلقيا الملك منها بوضع اليد بحسن نية مدة تقرب من الاثنى عشر عاماً مع السبب الصحيح كما أنهما تمسكاً بالمادة ٣٥٩ من القانون المدني القديم التي تقيد حق المتعاضض في استرداد العين المتعاضض عليها إن كانت عقاراً إذا مضى على عقد المعاوضة خمس سنوات و بعد أن قضت محكمة أول درجة بنوب خير لأداء المأجور المبينة بأسباب حكمها التمهيدى المؤرخ فى ٧ من يناير سنة ١٩٤٧ قضت فى موضوع الدعوى فى ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٨ بنسبى ملكية المدعى إلى جميع القدر الذى كان مطلوباً أصلاً قبل الحكم بإبطال المرافعة بالنسبة إلى المدعية الثالثة ( المطعون عليها الثالثة ) وقدره فدان وقيراط المبينة بالعريضة و بمقد البدل ومحو التسجيلات الموقعة عليها وكف . نازعة المدعى عليه الأول والخمى الثالث ( الطاعنين ) ... الخ . فاستأنف الطاعنان هذا الحكم أمام محكمة شين الكوم الابتدائية منقذة بهيئة استئنافية وذلك للأسباب التى أورداها بصحيفة الاستئناف فمضت محكمة الاستئناف فى ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٠ بتأييد الحكم المستأنف و بنت حكمها على أن حقيقة النزاع يدور على عقد البدل المحرر فى سنة ١٩٠٩ وأن المجادلة فى شأنه قد قطع فيها الحكم الصادر من محكمة مصر المختلطة بتاريخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٣٩ والمؤيد باستئنافاً والصادر فى مواجهة الطاعن الأول والمرحومين تقيده عزت ومرزوقة بسيرى وأن هذا الحكم قد أهدر عقد البدل واعتبر وضع اليد على الأرض التى تحدث عنها حاصل بطريق الغصب وأنه لا يحق للطاعنين وهما من خلفاء الست تقيده أن يقولوا عنها أنها تملك أرض حوض بنك بوضع اليد المدة الطويلة لأن وضع اليد كان سنة ١٩٢٦ فقط كما جاء بالحكم المختلط وقد باعت الاستأنفين ( الطاعنين ) فى سنة ١٩٣١ فلم ينض على وضع يدها المدة الطويلة المكتسبة للملك كما لا محل لتمسكها بالتملك بوضع اليد المدة القصيرة بحسن النية وبالسبب الصحيح لأنهما كانا يعلمان بفساد سند تملك البائعة لهما . وأن الطاعن الثانى وإن لم يكن طرفاً فى الحكم المختلط إلا أن صلاته الوثيقة بالطاعن الأول وقيام هذا الأخير بالوفاء بالثمن نيابة عنه لهما أقوى دليل على تواطؤهما لإهدار حقوق المطعون عليهم الثلاثة الأولين . فقرر الطاعنان الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

وحيث ان ما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أولا أنه أخطأ في تطبيق القانون وخاطأ الوقائع وشوهها ذلك أنهما تمسكا أمام محكمة الاستئناف بأنهما ومن تلقيا الملك عنها قد كسبوا ملكية الاطيان المتنازع عليها والكائنة بحوض بنك بوضع اليد عليها المدة الطويلة من تاريخ عقد البديل المحرر في سنة ١٩٠٩ الا أن الحكم أهدر هذا الدفاع كما رفض دفاعهما بأنهما تملكاها بالتقادم الخمسى وذلك بمقولة أن حكم محكمة مصر المختلطة الصادر في ١٨ من فبراير سنة ١٩٣٩ في مواجهة الطاعن الأول والسيدتين تفيده عزت ومرتزوقه بسيوني شاهين والدائن الاجنبى والذي أبدته محكمة استئناف الاسكندرية المختلطة قد أصبحت له حجية الشئ المحكوم فيه بين من صدر في مواجهتهم وان ذلك الحكم قد قرر فيما قرره ان عقد البديل العرفى لم يثبت تاريخه الا في سنة ١٩٢٦ برفاة بسيوني وان هذا التاريخ هو الذى يصبح الاحتجاج به من التملك بوضع اليد المدة الطويلة وأن عقد البديل لا يمكن اعتباره سببا صحيحا لعدم تسجيله أو اثبات تاريخه . ورتب الحكم المطعون فيه على ذلك وبناء على حجية الحكم المختلط أنه لا يجوز للطاعنين وهما من خلفاء الست تفيده عزت أن يتمسكا بوضع اليد المدة الطويلة لأن وضع اليد لم يبدأ الا في سنة ١٩٢٦ كما قرر الحكم المختلط ولم يمض من ذلك التاريخ على وضع يدها المدة الطويلة المكسبة للملك إلى أن باعت للطاعنين في سنة ١٩٣١ كما انساق الحكم وراء الحكم المختلط في أن عقد البديل لا يصلح أن يكون سببا صحيحا للتملك بالتقادم الخمسى مع أن الحكم المختلط قد قرر ما قرره بصدد نزاع آخر يختلف في موضوعه وسببه عن هذا النزاع الحالى كذلك افترض الحكم سوء نية الطاعنين في شأن عقود البيع المحرره في السنوات ١٩٣١ ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٣ ووضع اليد المترتب عليها مع أن هذا الافتراض لا سند له إذ في ذلك التاريخ لم يكن هناك نزاع أو علم بفساد سند تملك البائعة ولا يصح أن يستفاد عقلا من مشترى الطاعن الأول للاطيان المتروعة ملكيتها بالمزاد في سنة ١٩٣٥ دليل على علمه بفساد عقد البيع الحاصل في سنة ١٩٣١ . ثانيا : أن الطاعنين تمسكا في دفع دعوى المطعون عليهم أمام محكمة الموضوع بدفاع جوهري هو عدم جواز الرجوع في البديل بعد مضي خمس سنوات من تاريخ عقد المعايضة تطبيقا لاحكام

المادة ٣٥٩ من القانون المدني القديم التي تحكم النزاع واستنادا الى حكم محكمة النقض الصادر في ٧ من يناير سنة ١٩٣٧ في الطعن المدني رقم ٣٩ سنة ٦ قضائية ورغم أن الحكم أثبت هذا الدفاع في وقائعه فانه أغفل الرد عليه اغفالا تاما مع ماله من أثر في مصير الدعوى وهذا قصور في التسبيب يعيب الحكم .

وحيث ان هذا النعي يسقيه في محله ذلك لأن الحكم لا يحوز قوة الأمر المقضى إلا إذا اتحد الموضوع في كل دعوى واتحد السبب المباشر الذي تولدت عنه كل منهما هذا فضلا عن وحدة الخصوم كما لا يحوز قوة الأمر المقضى ما يرد فيه من القرارات في شأن موضوع آخر لم يعرض على المحكمة ولو كان مرتبطا بالموضوع المقضى فيه ولما كان الثابت من الأوراق أن النزاع الذي فصلت فيه المحكمة المختلطة كان خاصا بالأطيان الكائنة بحوض ترعة عبد الله وكان سببه تمسك الدائن الأجنبي والراعي عليه المزارع (الطاعن الأول) بحقوقهما المقيده على هذا العقار وعدم تأثره بعقد البذل غير المسجل الذي كانت تتمسك به مرزوقه شاهين . بينما النزاع الحالي موضوعه ملكية الأطيان الكائنة بحوض بنك وسببه قائم على انفساخ عقد البذل بسبب نزع ملكية الأطيان المتبادل عليها وتمسك الطاعنين بكسب الملكية بوضع يدهما ويد من تلقا الملك عنها منذ سنة ١٩٠٩ استنادا الى عقود بيع صدرت اليهما في السنوات ١٩٣١ و ١٩٣٢ و ١٩٣٣ فانه يبين مما تقدم اختلاف الدعويين موضوعا وسببا ولا يغير من هذا الوضع تناول النزاع في الدعويين عقد البذل فيما يتصل بموضوع كل منهما إذ العبرة بموضوع النزاع ذاته . لما كان ذلك فإن ما قرره الحكم المطعون فيه من أن للحكم المختلطة حجية ملزمة فيما تضمنه من عدم الاعتداد بعقد البذل وفي شأن وضع اليد يكون منظويا على خطأ في القانون وقد ترتب على هذا الخطأ أن رفض دفاع الطاعنين المؤسس على أن البائعة لهما وهما من بعدها قد كسبا ملكية الأطيان المتنازع عليها بوضع



اليده المدة الطويلة من تاريخ البذل في سنة ١٩٠٩ واعتبر وضع يد البائعة لا يبدأ إلا من سنة ١٩٢٦ بحجة أنه لم يثبت تاريخه إلا في تلك السنة بوفاة أحد طرفيه وهو بسيوني أحمد شاهين مع أن وضع اليده واقعة مادية يسيطر بها الشخص بنفسه أو بالواسطة سيطرة فعالية على ما يجوز التعامل فيه فهو بهذا الوصف لا يستلزم وجود عقد ولا ثبوت تاريخه .

وحيث إنه فضلا عن ذلك فإن الثابت من أوراق الدعوى ومن بيانات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين استندا في دفع الدعوى إلى عدم جواز الرجوع في البذل بعد مضي خمس سنوات من تاريخ عقد المعاوضة تطبيقا للسادة ٣٥٩ من القانون المدني (القديم) الذي يحكم النزاع ولم يرد الحكم على هذا الدفوع مع ما له من أثر في مصير الدعوى وهذا قصور يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه بناء على ما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

(١٠٨)

### القضية رقم ٢٣١ سنة ٢٠ قضاية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عباد المستشارين .

إعلان . محل الوكيل بالخصومة : اعتباره محلا مختارا بمجرد صدور التوكيل . جواز إعلان  
الحكم في هذا المحل في ظرف الستة أشهر التالية لصدوره وفقا لقانون المرافعات القديم . بدء  
مر يان ميعاد الطعن بهذا الإعلان . المواد ٧٥ ، ٣٦٤ ، ٣٨٤ ، ٤٠٤ من قانون المرافعات القديم

إنه وإن كان الأصل في توجيه الإعلان أن يعان به الخصم لشخصه أو في موطنه  
الأصل وأن الأحكام لا يجوز الشروع في تنفيذها قبل إعلانها على هذه الصورة  
إلا أن قانون المرافعات القديم والذي لم ينته العمل به إلا في ١٥ أكتوبر  
سنة ١٩٤٩ قد ورد به أنه بمجرد صدور التوكيل لأحد الخصام يكون محل الوكيل  
هو المعتبر في أحوال الإعلان وما يتفرع عنها (المادة ٧٥) وأنه يجب على طالب  
الاستئناف أن يعين في ورقة الاستئناف محلا له في البلدة المكان بها مقر المحكمة  
الاستئنافية إن لم يكن ساكنا في تلك البلدة وإلا صح إعلان الأوراق إليه بقلم كتاب  
المحكمة (المادة ٣٦٤) وأن الإعلانات الحاصلة في المحل المعين تعتبر صحيحة  
إذا حصل الشروع في التنفيذ في ظرف ستة أشهر من تاريخ صدور الحكم ما لم  
ينص القانون على غير ذلك (المادة ٤٠٤) ويبين من هذه النصوص — على ما جرى به  
قضاء محكمة النقض — أن الشارع قد أجاز إعلان الأوراق إلى محل الوكيل  
في الخصومة واعتبره محلا مختارا لموكله بمجرد صدور التوكيل منه وأبقى للمحل المختار  
هذا الاعتبار بالنسبة لإعلان الحكم الصادر في الدعوى إذا حصل هذا الإعلان  
في ظرف الستة أشهر التالية لصدور الحكم — وقرر استثناء من القاعدة العامة  
المشار إليها جواز الشروع في التنفيذ في خلال هذه المدة إذا كان الحكم قد أعلن  
في المحل المختار ولم يوجب على المحكوم له في هذه الحالة مراعاة ما تقتضيه المادة ٣٨٤

من ضرورة إعلان الأحكام قبل تنفيذها لشخص المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي ولا يغير من هذا النظر أن المادة ٤٠٤ قد جاءت في باب التنفيذ ، ولم تتحدث عن أثر إعلان الحكم للمحل المختار بالنسبة إلى بدء سريان ميعاد الطعن فيه - ذلك أن إعلان الحكم هو من إجراءات تنفيذه وأن القانون قد اعتبر الإعلان في المحل المختار خلال المدة المنوّه عنها بمثابة إعلان المحكوم عليه لشخصه أو في موطنه الأصلي ومن ثم يترتب عليه جميع آثاره ومنها سريان ميعاد الطعن فيه . وإذن فمضى كان الحكم المطعون قد أعلن للطاعنين في محل وكيلهم في الخصومة أمام محكمة الاستئناف إعلانا صحيحا ولم يقرروا بالطعن فيه في الميعاد القانوني فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا عملا بالمادة ٢٨٤ مرافعات .

### الوقائع

في يوم ٢٢ من يولييه سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف الاسكندرية الصادر في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٩ في الاستئناف رقم ٦٨ سنة ٤ ق وذلك بتقرير طلب فيه الطاعنون الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة الاستئناف للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى وإلزام المطعون عليهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه .

وفي ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ من يولييه سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليهم بتقرير الطعن . وفي ٢٩ منه أودع الطاعنون أصل ورقة إعلان المطعون عليهم بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداتهم . وفي ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ أودعت المطعون عليها الأولى مذكرة بدفاعها مشفوعة بمستنداتها طلبت فيها أصليا الحكم بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد ، واحتياطيا برفضه وإلزام الطاعنين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه .

وفي ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أودع الطاعنون مذكرة بالرد . وفي ٢٧ منه أودعت المطعون عليها الأولى مذكرة بملاحظاتها على الرد . ولم تقدم المطعون عليهما الثانية والثالثة دواطا .



وفي ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها :  
أولا — إن الطعن غير مقبول شكلا لرفعه بعد الميعاد . ثانيا — إنه غير مقبول  
كذلك لأنه وارد على حكم صادر قبل التوصل في الموضوع ، ولم تنته به الخصومة  
كلها أو بعضها وغير مصطبح بطعنه في الموضوع . وإلزام الطاعنين بالمعروفات .

وفي ١٢ من مارس سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة  
حيث صمم محامي الطاعنين والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتيهما . والمحكمة أرجأت  
إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ورافعة  
المحامي عن الطاعنين والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن وقائع الدعوى تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن  
سائر أوراق الطعن في أن المطعون عليها الأولى أقامت على الطاعنين وعلى المطعون  
عليهما الثانية والثالثة دعوى أمام محكمة طنطا الابتدائية قيدت في جدولها برقم ٥٠٩  
سنة ١٩٤٥ طابت فيها الحكم بأحقيتها في أخذه أفدنه وع قراريط بالشفعة  
في مقال ثمن مقدارة ٢٢٥ جنيه للفدان الواحد والملحقات ورسوم التسجيل  
مع إلزام المدعى عليهم بالمصاريف وأنعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل  
وبلا كفالة . وعند بدء نظر الدعوى دفع الطاعنون بسقوط حق المطعون عليها  
الأولى في الشفعة وبجلسة ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٦ حكمت المحكمة الابتدائية برفض  
هذا الدفع وتحديد جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٤٦ لنظر الموضوع . وبجلسة  
١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ حكمت المحكمة تمهيدا بحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت  
الشفعة صحة الثمن الذي تدعيه . فاستأنف الطاعنون هذا الحكم التمهيدى وقيد  
استئنافهم أمام محكمة استئناف الاسكندرية برقم ١٠٠ سنة ٣ ق . وبجلسة  
١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٧ صدر حكم المحكمة الاستئنافية برفض هذا الاستئناف ورفع  
الطاعنون طنا عن هذا الحكم بطريق النقض قضى فيه بنقض الحكم المطعون

فيه وبإحالة القضية الى محكمة الاستئناف . وفي خلال ذلك كان الطاعنون قد رفعوا في ٧ من أبريل سنة ١٩٤٨ استئنافا آخر عن الحكم الصادر بتاريخ ٣٥ فبراير سنة ١٩٤٦ والذي قضى برفض الدفع بسقوط الحق في الشفعة وقيد الاستئنافهم هذا برقم ٦٨ سنة ٤ ق وبجلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٤٩ حكمت محكمة الاستئناف الاسكندرية برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف مع إلزام الطاعنين بالمصروفات وبمبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب محاماه للطعون عليها الأولى — وبتاريخ ٢٢ من يوليو سنة ١٩٥٠ قرر الطاعنون بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن المطعون عليها الأولى دفعت بعدم قبول الطعن شكلا لأن التقرير به حصل بعد الميعاد محسوبا من تاريخ إعلان الطاعنين بالحكم المطعون عليه في ١٦ من يوليو سنة ١٩٤٩ في محامهم المختار بطنطا وهو مكتب الأستاذ يوسف فهمي المحامي — وانضمت النيابة الى المطعون عليها الأولى في التمسك بهذا الدفع .

ومن حيث إن الطاعنين ردوا على هذا الدفع أولا — بأنه لم يكن من الجائز إعلان الحكم في المحل المختار استنادا الى نص المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات (القديم) لأن هذه المادة إذ نصت على اعتبار الاعلانات الحاصلة في المحل المعلن في مدة المرافعة صحيحة إذا حصل الشروع في التنفيذ في ظرف ستة أشهر حتى تاريخ صدور الحكم — لم يرد بها ما يدل على اعتبار الاعلانات الحاصلة خلال المدة المشار إليها مبدأ لسريان مواعيد الطعن وإنما اعتبرت هذه الاعلانات أساسا صالحا للشروع في التنفيذ بلا حاجة الى إعادة الاعلان لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي . ثانيا — بأن الأستاذ يوسف فهمي المحامي كان قد أنهت وكالته عنهم وقت صدور الحكم المطعون فيه ولم يكن يصح لهذا السبب إعلان الحكم إليهم في مكتبه باعتباره محلا مختارا لهم واستندوا في القول بإنهاء الوكالة الى طلب كان قد قدمه الأستاذ يوسف فهمي المحامي الى محكمة الاستئناف بعد أن حجزت القضية للحكم بجلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٤٩ التي صدر

فيها الحكم المطعون فيه على اعتبار أن هذا الطلب يتضمن تنازله عن التوكيل وطلبوا من باب الاحتياط الإحالة على التحقيق لإثبات واقعة هذا التنازل بكافة الطرق القانونية .

ومن حيث إنه وإن كان الأصل في توجيه الإعلان أن يعلن به الخصم لشخصه أو في موطنه الأصلي وأن الأحكام لا يجوز الشروع في تنفيذها قبل إعلانها على هذه الصورة إلا أن قانون المرافعات ( القديم ) والذي لم ينته العمل به إلا في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ قد ورد به أنه بمجرد صدور التوكيل لأحد الأخصام يكون عمل الوكيل هو المعتبر في أحوال الإعلان وما يتفرع عنها المادة ٧٥-، وأنه يجب على طالب الاستئناف أن يعين في ورقة الاستئناف محله في البلدة السكان بها مقر المحكمة الاستئنافية إن لم يكن ساكناً في تلك البلدة والاصح إعلان الأوراق إليه بقلم كتاب المحكمة - المادة ٣٦٤ - وأن الإعلانات الحاصلة في المحل المدين تعتبر صحيحة إذا حصل الشروع في التنفيذ في ظرف ستة أشهر من تاريخ صدور الحكم مالم ينص القانون على غير ذلك - المادة ٤٠٤ - وبين من هذه النصوص - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الشارع قد أجاز إعلان الأوراق إلى محل الوكيل في الخصومة واعتبره محلاً مختاراً لموكله بمجرد صدور التوكيل منه وأبقى للمحل المختار هذا الاعتبار بالنسبة لإعلان الحكم الصادر في الدعوى إذا حصل هذا الإعلان في ظرف الستة أشهر التالية لصدور الحكم - وقرر استثناء من القاعدة العامة المشار إليها جواز الشروع في التنفيذ خلال هذه المدة إذا كان الحكم قد أعلن في المحل المختار ولم يوجب على المحكوم له في هذه الحالة مراعاة ما تقتضيه المادة ٣٨٤ من ضرورة إعلان الأحكام قبل تنفيذها لشخص المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي - ولا يغير من هذا النظر أن المادة ٤٠٤ قد جاءت في باب التنفيذ ولم تتحدث عن أثر إعلان الحكم للمحل المختار بالنسبة إلى بدء سريان ميعاد الطعن فيه - ذلك أن إعلان الحكم هو من مقدمات تنفيذه ولأن القانون قد اعتبر الإعلان في المحل المختار خلال المدة الممنوعة عنها بمثابة إعلان المحكوم عليه لشخصه أو في موطنه الأصلي ومن ثم تترتب عليه جميع آثاره ومنها



سريان ميعاد الطعن فيه ولم يبد الطاعنون سببا قانونيا يبنى عليه زوال آثار هذا الإعلان الذي حصل صحيفا في خلال الستة أشهر التالية لصدور الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إنه عما أثاره الطاعنون في خصوص انتهاء وكالة الأستاذ يوسف فهمى عنهم قبل صدور الحكم المطعون فيه فإنه لا يبين من الصورة الرسمية للطلب — المقدم من وكيلهم المذكور قبيل صدور الحكم أنه تنازل عن التوكيل بل الثابت منها أنه طلب فتح باب — المرافعة لتقديم المستندات ومن باب الاحتياط للتنازل عن التوكيل — ويبين على العكس من ذلك من المستندات المقدمة من المطعون عليهم الأولى أن الأستاذ يوسف فهمى لم يتنازل عن التوكيل بل استمرت وكالته عن الطاعنين بعد ذلك إذ حضر أمام محكمة استئناف الاسكندرية بجملة ٢١ مايو سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ١٠٠ سنة ٣ ق والمرفوع من الطاعنين عن الحكم التمهيدى الصادر فى الدعوى الابتدائية بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ وكان حضوره عنهم فى تلك الجلسة بناء على التوكيل الذى صدر له منهم — عند بدء النزاع وهو التوكيل المصدق عليه من محكمة طنطا برقم ١٠٠٢ سنة ١٩٤٥ .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الدفع فى محله إذ أعان الحكم للطاعنين فى ١٦ من يوايه سنة ١٩٤٩ وقرر الطاعنون طعنهم فيه فى ٢٢ من يوايه سنة ١٩٥٠ ، ويتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا عملا بالمادة ٤٢٨ منرافعات .

( ١٠٩ )

القضية رقم ٢٤٢ سنة ٢٠ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلى وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومضطفي قاضل وأحمد العروى ومحمود عياد المستشارين .

حكم . تسببه . فرائد . قضاء الحكم بالدين مع رفض طلب الفوائد . عدم إirاده الأسباب  
التي تبرر هذا الرفض . قصور يعيب الحكم .

متى كانت المحكمة إذ قضت للطاعة بالمبلغ الذى تستحقه قبل المطعون عليها  
قد رفضت طلب الفوائد دون أن تورد الأسباب التى تبرر هذا الرفض ، فإن  
حكمها يكون قاصرا فى هذا الخصوص بما يستوجب نقضه .

## الوقائع

فى يوم ٢٤ من يوليه سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف  
القاهرة الصادر فى الاستئناف رقم ١٨ تجارى و ٢٥٤ سنة ٦٣ ق وذلك بتقرير  
طلبت فيه الطاعة الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون  
فيه وإحالة القضية على محكمة الاستئناف للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى وإلزام  
المطعون عليها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفى ٣ من أغسطس سنة ١٩٥٠ أطلنت المطعون عليها بتقرير الطعن . وفى ٨  
منه أودعت الطاعة أصل ورقة إعلان المطعون عليها بالطعن وصورة مطابقة  
للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداتها

وفي ٢٦ منه أودعت المطعون عليها مذكرة بدفاعها مشفوعة باستنداتها طابت فيها رفض الطعن وإلزام الطاعنة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وفي ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أودعت الطاعنة مذكرة بالرد .

وفي ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ونقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من رفض الفوائد وإحالة القضية على محكمة الاستئناف للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى وإلزام المطعون عليها بالمصروفات .

وفي ١٢ من مارس سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث جهم محاميا الطرفين والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل في أن الطاعنة رفعت الدعوى أمام محكمة القاهرة الابتدائية بعريضة أعانت في ١٩٤٣/٣/٢٣ قالت فيها أنه رست عليها مناقصة إنشاء سقف مسلح بجرك الأسكندرية ، وبعد أن وقعت في ١٩٣٩/١٢/١٢ على عقد المقاولة عادت المطعون عليها وأصدرت لها في ١٩٤٠/١/٣٠ أمرا بوقف الأعمال ثم سلمتها في ١٩٤٠/٤/١٨ ر. وما جديدة من شأنها زيادة التكاليف فاحتفظت الطاعنة بحقوقها وقامت بالعمل وفقا للأوصاف الجديدة وبعد انتهاء العمل تبين أن الطاعنة بسبب تغير الرسم مبلغ ٢٨٣ م و ١٥٦١ ج وذلك بعد خصم مادفعته لها المطعون عليها لذلك رفعت الدعوى تطالب بهذا المبلغ مع فوائده بواقع ٦٪ من سنة ١٩٤١ حتى تمام الرفاء وبعد أن عينت



محكمة أول درجة خيرا قضت للطاعة بمبلغ ٥٠٠ ج أما فيما يختص بالفوائد فلم تحكم بها . فاستأنفت الطاعة كما استأنفت المطعون عليها وطلبت الطاعة تعديل الحكم المستأنف إلى مبلغ ٢٨٢ م و ١٥٦١ ج مع الفوائد بواقع ٦٪.٦ ابتداء من يناير سنة ١٩٤١ فعينت محكمة الاستئناف خيرا اعتمدت المحكمة تقريره الذى تحصل نتيجته فى أن الطاعة تستحق ٣٤ ج وكسورا نظير الزيادة فى ثمن الحديد فى الحرسانة الزائدة على المشروع الأول ومبلغ ٦٤٧ ج وكسور قيمة الحديد الزائد فى المشروع الحديد و ٣١ ج وكسورا فرقا فى الأخشاب بالكمرات الرئيسية والأعمدة ومبلغ ٢٤٩٠ ج وكسور قيمة أعمال الحرسانة المساحة بحسب العطاء الأول فىكون المجموع ٤٩٩ م و ٣٢٠٤ ج تستتر من المبالغ السابق صرفها للشركة وتمتدأرها ١١٢ م و ٢٦١٧ ج فىكون الباقي للطاعة فى ذمة المطعون عليها مبلغ ٣٨٧ م و ٥٨٧ ج وهو ماعدات المحكمة الحكم إليه بتاريخ ١٨/١٢/١٩٤٩ "ورفضت ماعدا ذلك من طلبات الطرفين" . فطعن الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن سبب الطعن يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور مبطل له فى خصوص قضائه برفض طلب الفوائد وذلك لأنه خلا من بيان الأسباب التى — استند إليها فيما حكم .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الطاعة رفعت الدعوى طالبة الحكم لها بما طلبت الحكم به مع الفوائد بواقع ٦٪ من يناير سنة ١٩٤١ فقضت محكمة أول درجة برفض طلب الفوائد دون بيان الأسباب التى — سوغت عندها رفض هذا الطلب فاستأنفت الطاعة وطلبت تعديل الحكم المستأنف مع الحكم لها بالفوائد ولكن محكمة الاستئناف أيدت الحكم فيما يختص برفض طلب الفوائد دون أن تورد الأسباب التى تبرر ما قضت به لذلك كان حكمها قاصرا فى هذا الخصوص ويتعين نقضه .

( ١١٠ )

## القضية رقم ٢٥٨ سنة ٢٠ القضية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلمى وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ، مصطفى فاضل وأحمد العروسى ومحمود عياد المستشارين .

( أ ) قوة القاهرة . تهديدات . إجازة . حكم . تسببه . استظهاره شروط اعتبار الحادث  
قوة القاهرة . اعتباره استيلاء السلطات العسكرية على الشركة المستأجرة وجميع أدواتها  
ومعدات من قبيل القوة القاهرة التى جعلت وفاءها بالتزاماتها مستحيلا . لا مخالفة  
للقانون ولا قصور .

( ب ) قوة القاهرة . تهديدات . إجازة . حكم . تسببه . تقريره أن القوة القاهرة لم تحل  
دون تنفيذ عقد الإيجار وأن تنفيذ هذا العقد كان مفروضا بحكم قرار وزير التكوين  
والأمر العسكرى بالاستيلاء على الشركة المستأجرة ومعدات وأنها أن السلطات العسكرية  
حلت محلها رغم إرادتها فى تنفيذ العقد . تقريره أن التنفيذ كان موقونا بالنسبة  
للشركة المستأجرة حتى زالت القوة القاهرة . طلب المؤجر اعتبار عقد الإيجار مفسوخا  
بسبب القوة القاهرة والى هذا بالمواد ١١٩ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ من القانون  
المدنى القديم . فى غير محله .

( ج ) فسخ . شرط . إجازة . النص فى عقد الإيجار على اعتبار العقد مفسوخا بحكم القانون  
معد التأخر فى دفع الأجرة . هذا لا يمنع المستأجر من المنازعة فى تحقق الشرط كما  
لا يمنع المحكمة من تمحيص دفاعه لتحقيق من وقوع المخالفة الموجبة للفسخ من عدمه .

١ — إذا كان الحكم بعد أن استظهر الشروط الواجب توافرها لاعتبار  
الحادث قوة القاهرة قرر أن صدور الأمر الإدارى الواجب التنفيذ وهو القرار  
الوزارى رقم ١٠ الصادر فى ٨ من يناير سنة ١٩٤١ بالاستيلاء على الشركة  
المطعمون عليها وجميع وجوداتها وأموالها هو الذى حال دون وفائها بالأجرة  
المستحقة عليها فى المدة التى استتوت فيها السلطة العسكرية البريطانية على جميع  
مصانعها وأموالها بمقتضى الأمر العسكرى رقم ١٥٩ الصادر فى ١٥ من يوليو  
سنة ١٩٤١ ، واعتبر هذا الحادث عملا من أعمال السلطان التى لها حكم القوة

القاهرة ، وانه كان من شأن هذا الأمر جعل وفاء الشركة بالتزاماتها ، مستحيلا  
وليس مرهقا أو عسيرا فحسب للاعتبارات المسوغة التي ساقها ، فانه لا يكون  
قد خالف القانون أو شابه القصور .

٢ — لما كان الحكم اذ قرر أن القوة القاهرة لم تحل دون تنفيذ عقد الايجار  
بل أن تنفيذ هذا العقد كان مفروضا بحكم قرار وزير التكوين الصادر في ٨ من يناير  
سنة ١٩٤١ بالاستيلاء على الشركة المستأجرة وجميع موجوداتها ، وانما حالت  
هذه القوة القاهرة دون قيام الشركة بدفع الأجرة في المواعيد المحددة للوفاء بها ،  
ران مكتب البلاد المحتلة قد حل محل المستأجرة فيما كان لما من حقوق وفيما كان  
عليها من التزامات ، وذلك بقتضى الأمر العسكري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٤١ ، اذ قرر  
الحكم ذلك فانه قد أفاد أن عقد الايجار ظل بحكم الأمر العسكري المشار اليه  
وبحكم قرار الاستيلاء مستمرا وناظرا بحلول السلطات العسكرية محل المستأجرة  
رغم ارادتها ، وأنه لم يكن من أثر القوة القاهرة فسخ العقد ، وانما كان من  
شأنه رقف تنفيذه ، وثقنا بالنسبة الى الشركة المطعون عليها حتى زالت تلك القوة  
التي كانت تعوق تنفيذه ، وسلمت السلطة العسكرية ، مصالح الشركة وأموالها اليها ،  
ومن ثم يكون في غير محله القول بأن عقد الايجار قد انفسخ لاستحالة تنفيذه  
والإحدى بنصوص المواد ١١٩ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ من القانون المدني القديم .

٣ — الشرط الوارد في عقد الايجار بأن التأخر في الوفاء بالأجرة في موعدها  
المحدد يؤدي الى اعتبار العقد منسوخا بحكم القانون ، هذا الشرط لا يمنع المستأجر  
من المنازعة في تحققه ، ومن حق المحكمة أن تتمحص دفاعه لتحقيق مما اذا  
كانت المخالفة الموجبة للفسخ قد وقعت فتقضى بموجبه أم غير ذلك . واذن  
فتمت كانت المحكمة قد قررت أن الفسخ المنصوص في العقد على وقوعه بمجرد حصول  
مخالفة اشروطه يحتاج الى حكم يقرر وقوع المخالفة ويثبت مسؤولية المتعاقد عنها ،  
وكان تقرير المحكمة في هذا الخصوص ، مقصورا على النزاع الخاص بتحقيق الشرط  
الفاسخ فإنها لا تكون في تقريرها المشار اليه قد خالفت القانون .



## الوقائع

في يوم ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر في ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ٨٨٠ سنة ٦٦ ق وذلك بتقرير طالب فيه الطاعنون الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والقضاء أصليا بتأييد الحكم المستأنف الصادر من محكمة مصر الابتدائية المختلطة في ٢٤ من يناير سنة ١٩٤٨ برفض دعوى المطعون عليها برقم ٢٩٨٨ سنة ٧٠ ق واحتياطيا إحالة القضية على محكمة الاستئناف للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى وإلزام المطعون عليها في الحالتين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٠ أعلنت المطعون عليها بتقرير الطعن ، وفي ١٢ منه أودع الطاعنون أصل ورقة إعلان المطعون عليها بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن . وفي ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أودعت المطعون عليها مذكرة بدفائها طلبت فيها أصليا عدم قبول السبب الثاني واحتياطيا رفضه وبالنسبة إلى السببين الأول والثالث رفضهما وإلزام الطاعنين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وفي ٣٠ منه أودع الطاعنون مذكرة بالرد . وفي ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ أودعت المطعون عليها مذكرة بملاحظاتها على الرد وحافطة بمستنداتها .

وفي ٣ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعنين بالمصروفات .

وفي ١٢ من مارس سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطرفين والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة  
الحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشككية .

ومن حيث إن واقعة الدعوى — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه، وسائر  
أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها استأجرت من «ورث الطاعنين» (صالح  
حزين السيد) أرضاً مساحتها ١٠٧٩ متراً و ٧٠٠ سم، بما يؤول على ١٢٨ متراً و ٨٠٠ سم، منها  
منها بناء من الأشجار لمدة عشرين سنة تبدأ من أول يولييه سنة ١٩٢٧ وتنتهى  
في ٣٠ يولييه سنة ١٩٤٧، وذلك بمقتضى عقد إيجار رسمي محرر في ١٦ ن يولييه  
سنة ١٩٢٧ ومسجل في ١٩٢٩/٦/٢٦، وقد نص في البند الثامن منه على وعد  
من المؤجر ببيع الأرض المؤجرة إلى المطعون عليها بثمن مقداره ٢٠٠٠ جنيه إذا  
رغبت في شرائها في أى وقت خلال مدة العقد، وقد أبدت المطعون عليها  
رغبتها في شراء قطعة الأرض بالثمن المتفق عليه بخطاب موصى عليه أرسلته إلى  
المؤجر في ١٩٤٥/١٠/٦ وطابت الحكم بثبوت ملكيتها إلى الأرض المبينة بعقد  
الايجار. فدفع المدعى عليه الدعوى بأن عقد الايجار الذى تضمن الوعد بالبيع  
قد انقضى لأن الشركة المطعون عليها تأخرت عن الوفاء بالأجرة ابتداء من أول  
أبريل سنة ١٩٤١، وأنه نبه عليها في ٣١ من أبريل و ٣ مايو سنة ١٩٤١ بالوفاء  
فلم ترد عليه ولهذا أصبح عقد الايجار مفسوخاً وفقاً للشرط الوارد بالبند الثالث  
منه، وأن المؤجر قد اعتبر هذا الفسخ واقعاً بالفعل فتعاقد مع السلطة العسكرية  
التي شغلت الأرض وظل يقبض الأجرة منها مباشرة حتى رفع الدعوى، وأن  
المطعون عليها لم تتخذ أى احتياطات للحفاظ على تعاقدتها مع المؤجر فلا هى دفعت  
الأجرة اليه ولا هى كلفت السلطة العسكرية بدفعها نيابة عنها أو أجرت الأرض  
من باطنها إلى السلطة المذكورة لتظل محتفظة بحقوقها على العين المؤجرة — فردت  
المطعون عليها على هذا الدفاع بأنها مؤسسة فرنسية مركزها الرئيس في باريس

وأن السلطة العسكرية وقد استولت على الأرض المؤجرة إليها وعلى ممتلكاتها وأدواتها ، وقد تولى مكتب البلاد المحتلة إدارة أموالها من يولييه سنة ١٩٤١ وبذلك تكون وقد وضعت بقوة القاهرة — في مركز يمنع عليها فيه أن توفى بالتزاماتها قبل المؤجر ، فهي لم تكن مقصرة أو متخلفة عن الوفاء بتعهداتها قبل المؤجر . أما تعاقد المؤجر مع السلطات العسكرية فإنه لا يؤثر على عقدتها المستمر وفي ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى لإنقضاء عقد الأيجار ووقوع الفسخ بسبب تأخر الشركة المطعون عليها في الوفاء بالأجر المستحقة عليها في الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ التنبيه عاينها بالوفاء ، ولم يصدر من الشركة أى عمل إيجابى يدل على احتفاظها بتعاقداتها ، وإنما تعاقد المالك مع السلطة العسكرية مباشرة باعتباره مؤجرا . فاستأنفت الشركة المطعون عليها هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٨٨٠ سنة ٦٠ ق القاهرة . وفي ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت محكمة الاستئناف بقبوله شكلا ، وفي مرضوعه بالغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون عليها في ملكية الأرض المبينة بصحيفة الدعوى وبعقد الأيجار المؤرخ في ١٦ من يولييه سنة ١٩٢٧ . فقرر الطاعنون الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ومن حيث أن الطعن مبنى على ثلاثة أسباب ، يتحصل السبب الأول منها في أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن قوة القاهرة وهي الاستيلاء على مصانع الشركة ووضعها تحت إشراف مكتب البلاد المحتلة قد حالت دون وفائها بالأجرة المستحقة دليها قد أخطأ في تطبيق القانون كما شابه القصور في التسبب لأن القوة القاهرة لا تصاح لأن تكون عذرا للمتزم عن التقصير في الوفاء إلا إذا كان من شأنها أن تجعل الوفاء مستحيلا ، ولا يكفي في ذلك أن يصبح الوفاء مرهقا أو عسيرا ، ولأنه لم يكن ثمة ما يمنع الشركة المطعون عليها من دفع الأجرة المستحقة عليها من الأموال التي كانت تحت تصرفها وقت المطالبة بها قبل صدور الأمر العسكرى وقبل وضع الشركة تحت إشراف مكتب البلاد المحتلة . على أن خضوع الشركة لإشراف هذا المكتب من يولية سنة ١٩٤١ ليس من شأنه إلغاء الشركة من مسؤولية التقصير في الوفاء بالتزاماتها إذ كان من مهمة المكتب النيابة عنها في دفع ما عليها من الديون . وقد جاءت أسباب



الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص قاصرة عن بيان ما توافرت به الاستحالة مع كونها ركنا لازما لانعدام المسؤولية بسبب القوة القاهرة ولنفي أسبابه التقصير التي يكون للملتزم يد فيها .

ومن حيث ان هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن القوة القاهرة هي التي حالت دون استمرار طرفي التعاقد في تنفيذ العقد ، فانه قد استند في ذلك إلى أن المطعون عليها ظلت موفية بالتزاماتها بمقتضى عقد الإيجار حتى يناير سنة ١٩٤١ إذ دفعت الأجرة المستحقة عليها عن الثلاثة الأشهر الأولى من تلك السنة ، فلما صدر قرار وزير التكوين في ٨ من يناير سنة ١٩٤١ بالاستيلاء على جميع موجداتها ومنتجاتها وآلاتها وتم هذا الاستيلاء فعلا بمقتضى محضر محرر في ٢٠ يناير سنة ١٩٤١ رفعت يدها تماما عن مصانعها ثم وضعت كل أموالها وكل ما يتعلق بها تحت إشراف مكتب البلاد المحتلة تنفيذا للأمر العسكري رقم ١٥٩ الصادر في ١٥ من يولية سنة ١٩٤١ ، فتكون إرادة السلطان وقوله قد حالا دون استمرار تنفيذ التعاقد ، فامتنع على المؤجر أن يترك العين المؤجرة في يد الشركة وامتنع على الشركة أن تدير مصانعها القائمة على الأرض لتوفى بالتزاماتها ، وقد وقع فعل القوة القاهرة على موضوع التعاقد نفسه فاتزع الأرض المؤجرة وما عليها من الطرفين وحلت السلطة العسكرية البريطانية محلهاما لتصرف على الوجه الذي تقتضيه ظروفها دون أي ارتباط أو استناد إلى إرادة أو رغبة المنعاقدين ، واستمرت تلك السلطة حائزة لما استولت عليه تدير مصانع الشركة المطعون عليها حتى تعاقدت معها في أكتوبر سنة ١٩٤٤ وقدرت لها التعويض الذي تدفعه إليها في كل سنة وتعهدت بأن تسلمها مصانعها متى انتهت حاجتها إليها ، وأخذت على عاتقها أن تدفع أجرة الأرض إلى المؤجر مباشرة . وفي سنة ١٩٤٥ سلمت الأرض بما عليها إلى الشركة المطعون عليها ، وأن عقد الإيجار المحرر في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ بين السلطة العسكرية والمؤجر ليس حجة على الشركة المطعون عليها ، ولا يدل على أنها تنازلت عن حق من حقوقها أو أنها تخلت عن اجارة الأرض أو أنها أذنت بكتابته على الصورة التي حررها ، وكونها قد سمحت للسلطة بأن تدفع الأجرة مباشرة إلى المؤجر فانه لا يفيد أكثر من مقتضاها وهو أن تتولى السلطة

الوفاء عنها بالأجرة المستحقة ، وخلصت المحكمة من ذلك إلى أن عقد الإيجار المحرر بين المطعون عليها ومورث الطاعنين في سنة ١٩٢٧ ظل قائماً ولم تتخل عنه الشركة أو تتنازل عنه ، كما أنها لم تقصر في الوفاء بالتزاماتها وإن كانت القوة القاهرة قد أوقفت تنفيذه ردحا من الزمن . وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ، ذلك أنه بعد أن استظهر الشروط الواجب توافرها لاعتبار الحادث قوة قاهرة ، وقرر أن صدور الأمر الإداري الواجب التنفيذ وهو القرار الوزاري رقم ١٠ الصادر في ٨ من يناير سنة ١٩٤١ بالاستيلاء على الشركة المطعون عليها وجميع موجوداتها وأموالها هو الذي حال دون وفائها بالأجرة المستحقة عليها في المدة التي استولت فيها السلطة العسكرية البريطانية على جميع مصانعها وأموالها بمقتضى الأمر العسكري المشار إليه ، واعتبر هذا الحادث عملاً من أعمال السلطان التي لها حكم القوة القاهرة ، وأنه كان من شأن هذا الأمر جعل وفاء الشركة بالتزاماتها مستحيلاً ، وليس مرهقاً أو عسيراً فحسب للاعتبارات المسوغة التي ساقها والسابق بيانها فإنه لا يكون قد خالف القانون أو شابه القصور .

ومن حيث أن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم إذ اعتبر أن ائتمان الملتزم بالقوة القاهرة عن الوفاء بالتزامه يحول دون فسخ العقد في حقه ، وإذ بنى على ذلك عدم فسخ عقد الإيجار متى كان الملتزم بالأجرة غير قادر على الوفاء بها وغير مسئول عن تأخره في دفعها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، لأن القوة القاهرة لا تقيل الملتزم المتخلف إلا من التعويض عن الامتناع عن الوفاء أو التأخر فيه وفقاً للمواد ١١٩ ، ١٧٧ - ١٧٩ مدني قديم ، أما الفسخ فإنه يقع بسبب الامتناع أو التأخر في الوفاء ولو كانا بسبب قوة قاهرة أو لسبب آخر لا شأن للملتزم فيه ، بل أن الالتزام ينقضي حتماً إذا أصبح الوفاء غير ممكن ، وينقضي بانقضائه جميع الالتزامات المرتبطة به والمقابلة له ، ويقع الفسخ في هذه الحالة بقوة القانون .

ومن حيث إن المطعون عليها دفعت بعدم قبول هذا السبب إذ لم يتسك به الطاعنون أمام محكمة الموضوع فلا تجوز إثارتها لأول مرة أمام هذه المحكمة ،

وأن هذا الدب بفرض قبواه هو في غير محله ، لأن الاستحالة في هذه الحالة كان من شأنها وقف تنفيذ العقد مدة الاستيلاء على موجوداتها لا فسخه .

ومن حيث إن الدفع بعدم قبول هذا السبب مردود بأن تمسك الطاعنين به لدى محكمة الموضوع مستفاد من دفاعهم بأن العقد قد انفسخ بسبب تأخر الشركة المطعون عليها في الوفاء بالأجرة في ميعاد استحقاقها ، ومن مقتضى هذا الدفاع أن تتناول المحكمة بحث ما إذا كان العقد قد انفسخ رغم قيام القوة القاهرة أو أنه ظل قائما .

ومن حيث إن هذا السبب وإن كان لا يعتبر جديدا لدخوله في عموم طلبات الطاعنين لدى محكمة الموضوع على ما سبق بيانه إلا أنه مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن القوة القاهرة لم تحل دون تنفيذ عقد الإيجار ، بل أن تنفيذ هذا العقد كان مفروضا بحكم قرار الاستيلاء الصادر في ٨ من يناير سنة ١٩٤١ ، وإنما حالت هذه القوة دون قيام الشركة المطعون عليها بدفع الأجرة في المواعيد المحددة للوفاء بها ، وأن مكتب البلاد المحتلة قد حل محل المستأجرة فيما كان لها من حقوق وفيما كان عليها من التزامات ، وذلك بمقتضى الأمر العسكري رقم ١٥٩ سنة ١٩٤١ إذ قرر الحكم ذلك فانه قد أفاد أن عقد الإيجار ظل بحكم الأمر المشار إليه وبحكم قرار الاستيلاء مستمرا وناظرا بحلول السلطات العسكرية محل المستأجرة رغم إرادتها وأنه لم يكن من أثر القوة القاهرة فدمخ العقد ، وإنما كانت من شأنها وقف تنفيذه بالنسبة إلى الشركة المطعون عليها حتى زالت تلك القوة التي كانت تعوق تنفيذه ، وسلمت السلطة العسكرية مصانع الشركة وأموالها إليها في سنة ١٩٤٥ . ومتى كان لم يترتب على القوة القاهرة سوى وقف تنفيذ العقد مؤقتا ، فإن التحدى بالمواد المشار إليها يكون على غير أساس .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم إذ قرر أن الفسخ المنصوص في العقد على وقوعه لمجرد حصول المخالفة لشروطه يحتاج إلى حكم يقرر وقوع المخالفة ويثبت مسؤولية المتعاقد عنها ، ورتب على ذلك رفض دعوى الفسخ لانعدام مسؤولية الشركة المطعون عليها عن تأخرها في أداء



الأجرة، وقد أخطأ في القانون، لأنه ثابت من الحكم أن عقد الإيجار كان منصوصا فيه على أنه يعتبر مفسوخا بحكم القانون إذا لم يحصل الوفاء بأى قسط من أقساط الأجرة خلال خمسة عشر يوما من التنبيه بالدفع، وأن الحكم الابتدائي أثبت أن تخاب الشركة عن الوفاء بالأجرة كان بعد خمسة عشر يوما من حصول التنبيه عليها ومتى كان متفقا في العقد على أن مخالفة شروطه تستلزم فسخه بقوة القانون — كما هي صورة الدعوى — فإن الفسخ يقع حتما ولا يكون للمحكمة أى تقدير فى إجابة طلبه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن الفسخ المنصوص فى العقد على وقوعه لمجرد حصوله مخالفة لشروطه يحتاج إلى حكم يقرر وقوع المخالفة ويثبت مسئولية المتعاقد عنها، لم يخالف القانون، ذلك أن الشرط الوارد فى العقد بأن التأخر فى الوفاء بالأجرة فى موعدها المحدد يؤدى إلى اعتبار العقد مفسوخا بحكم القانون، هذا الشرط لا يمنع الشركة المطعون عليها من المنازعة فى تحققه، ومن حق المحكمة أن تخصص دفاع الشركة لتحقيق مما إذا كانت المخالفة الموجبة للفسخ قد وقعت من المطعون عليها فتقضى بوجبه أم غير ذلك. وما كان تقدير المحكمة فى هذا الخصوص مقصورا على النزاع الخاص بتحقيق الشرط الفاسخ فإنها لا تكون فى تقديرها المشار إليه قد خالفت القانون .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

( ١ ١ ١ )

## القضية رقم ٢٧٣ سنة ٢٠ قضاية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وبحضرة الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروص ومحمود عياد المستشارين .

(١) ضرائب . حق الطعن في تقديرات مصلحة الضرائب المخول للشركات المساهمة . ميعاد  
هذا الطعن هو ١٥ يوما . مريان هذا الميعاد على كافة التعديلات التي تجريها مصلحة  
الضرائب سواء أكانت هذه التعديلات تقوم على خلاف في الأرقام أم على الأساس  
الذي تربط عليه الضريبة . التفرقة في ميعاد الطعن بين الخلاف الخاص بالأرقام وبين  
الخلاف القائم على أساس ربط الضريبة . في غير محله . المادتان ٤٥ و ٩٧ من  
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية .

(ب) ضرائب . حكم . تسببه . إعلان الشركة بالأوراد الخاصة بالضريبة العادية والإستثنائية .  
عدم طعنها في التقدير خلال ١٥ يوما . صيرورة التقدير نهائيا . عدم جواز المنازعة  
بعد ذلك في هذا التقدير حتى ولو كانت المنازعة متعلقة بإعلان الإجراءات . المادة ٥٥  
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ١١ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ .

١ — رأى الشارع في مسائل الضرائب أن في تقصير المواعيد واختصار  
بعض الإجراءات فائدة للوصول إلى تقدير الضريبة في أقرب وقت وأن ذلك  
في مصلحة الممول كما هو في مصلحة الحكومة فوضع المادة ٤٥ من القانون رقم  
١٤ لسنة ١٩٣٩ وحدد ميعاد الطعن في تقديرات مصلحة بخمسة عشر يوما ولا  
تتحقق هذه الفائدة إذا أخذ بالتفرقة التي تقول بها الشركة الطاعنة وهي أنه إذا  
كان الطعن متعلقا بالأرقام التي حددتها مصلحة الضرائب للأرباح فيسرى عليه  
الميعاد الوارد في المادة ٤٥ أما إذا كانت متعلقا بمبدأ فرض الضريبة في ذاته  
فيسرى عليه الميعاد الوارد بالمادة ٩٧ من القانون الآنف الذكر . كما أن هذه  
التفرقة تنجافي مع غرض الشارع الموضح في تقرير اللجنة المالية بمجلس النواب عند  
نظره مشروع القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بتعديل المادة ٤٥ إذ ورد فيه

بشأن المادة المذكورة "أن بعض المحاكم ظنت أن حق الطعن في تقديرات مصلحة الضرائب المخول للشركات المساهمة بمقتضى المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ إنما يكون عند المنازعة في تقدير الأرقام التي تلتزم بها الشركة بخلاف أسس الربط نفسها . . . وطبيعى أن المشرع وقد حدد أجلا للطعن في تقديرات المصلحة يكون غرضه الانتهاء من كل منازعة سواء أكانت هذه المنازعة قائمة على خلاف في الأرقام أم على أسس التقدير أو على التطبيق القانوني وإلا لظلت الأمور بغير ضابط عددا طويلا من السنين وهو أمر له خطورته يضاف إلى ذلك أن حق الطعن هو حق موضوعي إذا تقرر فإنما يتحدد بما وضحه له المشرع من صوابه وأحكامه" كما ورد فيه بشأن المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أنه "لما كانت المحاكم المختلطة قد ارتأت أن الطعون المنصوص عليها بالمادتين ٤٥ و ٥٤ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ تعتبر قاصرة على مناقشة الأرقام دون سواها وبهذا خلفت حقا موضوعيا غير مقرر بالتشريع الحالى فضلا عما يصيب الأموال العامة من تقلقل إذ تظل الدولة مهددة زمنا طويلا برد ضرائب حصلتها ولم يقدم طعن عنها وهو ما لا يتفق وقواعد القانون والنظام المالى". ومن ذلك كله يبين أن الميعاد الوارد في المادة ٤٥ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ لم يتخصص بقيد ولا ترد عليه التفرقة المشار إليها فهو يشمل كافة ما تجريه مصلحة الضرائب من تعديلات على إقرارات الشركة سواء أكانت هذه التعديلات تقوم على خلاف في الأرقام أم على الأساس الذى تربط عليه الضريبة وأن عبارة "الأرقام المقدمة من الشركة" وعبارة "يحق للمصلحة تصحيح هذه الأرقام" - الواردتين في المادة ٤٥ لا تفيدان أن الأمر يقف عند حد تصحيح الأرقام والأخطاء المادية بل هما مرادفتان لكلمة (الحسابات) الواردة في المادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقرار رقم ٣١ الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٥١ وتصحيح هذه الحسابات لا يكون إلا بتناولها من كافة النواحي ويؤكد هذا النظر ما نصت عليه المادة المذكورة من أنه "إذا كان الممول شركة مساهمة وقد قامت بما تقرضه عليها المادتان ٤٣، ٤٤ من القانون وتبين للأبور بعد تقديم الإيضاحات



والأدلة التي يكون قد طلبها أو بعد فحص حساباتها أن هناك ما يحمله على ربط الضريبة على أساس يختلف عما ورد في الإقرار فيجب عليه أن يخطر الشركة بذلك على النموذج رقم ١٨ ضرائب طالبا إليها ملاحظاتها بصفة نهائية فإن لم يقتنع المأمور بالملاحظات الجديدة كان له أن يربط الضريبة على الأساس الذي يستقر رأيه عليه وذلك طبقا للمادة ٤٥ من القانون .

٢ — متى كان الثابت أن الشركة الطاعنة أعلنت بالأوراد الخاصة بالضريبة على الأرباح العادية والاستثنائية فكان لزاما عليها أن تقدم طعنها في هذا التقدير في خلال خمسة عشر يوما المقررة بالمادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهي التي أحالت عليها المادة ١١ من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٤١ في شأن الطعن في تقدير الضريبة على الأرباح الاستثنائية أيا كان سبب الطعن في التقدير ولو كان مبنيا على بطلان الإجراءات وعندئذ كان لها أن تدلى فيه بكافة دفوعها أما وقد فوتت هذا الميعاد فقد أغلق أمامها باب الطعن وأصبح التقدير نهائيا ومن ثم فلا يعيب الحكم بعد أن قضى بعدم قبول الطعن لتقدمه بعد الميعاد أن لا يكون قد تعرض لدفاعها المؤسس على بطلان في الإجراءات .

### الوقائع

في يوم ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف الاسكندرية الصادر في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ٤٧٠ سنة ٧٤ ق مختلط و ١٧٥ سنة ٥ ق تجارى وذلك بتقرير طلبت فيه الطاعنة الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة الاستئناف للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى وإلزام المطعون عليها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٥٠ أعلنت المطعون عليها بتقرير الطعن . وفي ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أودعت الطاعنة أصل ورقة إعلان المطعون عليها بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب

الطعن . وفي أول أكتوبر سنة ١٩٥٠ أودعت المطعون عليها مذكرة برفعها بدفعها مشفوعة بمستندات طلبت فيها رفض الطعن وإلزام الطاعنة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وفي ١٥ منه أودعت الطاعنة مذكرة بالرد .

وفي ٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرة برفعها وقالت فيها بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بقبول الوجه الأول من السبب الأول و بقبول السبب الثاني ونقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة الاستئناف وإلزام المطعون عليها بالمصروفات .

وفي ٢١ من مارس سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطرفين والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .

ومن حيث ان الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه و باقى أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعنة وهى شركة مساهمة أرسلت فى ٢٠ من يولييه سنة ١٩٤٥ إلى مصلحة الضرائب المطعون عليها لإقرارا بأرباحها مصحوبا بميزانياتها عن سننى ١٩٤٣ - ١٩٤٤ و ١٩٤٤ - ١٩٤٥ وقيمة الضرائب العادية والاستثنائية المستحقة وفقا لإقرارها . وفى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ أعلن مأمور الضرائب الشركة على نموذجين رقم ١٨ بالتعديلات التى رأى إدخالها على الإقرار المذكور مع تكليفها بابتداء ملاحظاتها فى خلال عشرين يوما . وفى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ أرسلت الشركة ملاحظاتها . وفى ٥ من مارس سنة ١٩٤٦ أعلن المأمور والشركة بأربعة أورداد ضرائب على النماذج رقم ٤ مع التنبيه عليها بالدفع . وردان منها يتعلقان بالضريبة العادية والآخران يتعلقان بضريبة الأرباح الاستثنائية وفى ٨ من مارس سنة ١٩٤٦ كتبت الشركة إلى المأمور تطلب موافاتها بتفاصيل أرقام الأرباح

الضافية التي قدرها بعد التعديلات التي أدخلها . وفي ١٩ من مارس سنة ١٩٤٦ رد المأمور موافيا إياها بالبيانات المطلوبة وفي ٣١ من مايو سنة ١٩٤٦ أرسلت الشركة إلى مصلحة الضرائب شيكا بمبلغ ٢٧٠٠ جنيهها وفي ١٨ من يونيه سنة ١٩٤٦ طلبت الشركة إعادة فحص التقديرات الأولى الصادرة بها النماذج رقم ٤ المؤرخة في ٥ من مارس سنة ١٩٤٦ وفي ١٧ من أغسطس سنة ١٩٤٦ وبعد أن فحص المأمور من جديد حسابات الشركة ومستنداتها أعلنها بثلاثة نماذج جديدة رقم ١٨ يبين منها أن أرقام الأرباح الخاضعة للضريبة بعد التعديل الثاني بقيت كما هي معتمدة بموجب أربعة النماذج رقم ٤ المعلنة في ٥ من مارس سنة ١٩٤٦ مع فرق بضعة جنيهات ثم طلبت المصلحة من الشركة دفع الضريبتين العسادية والاستثنائية كما حددت في النماذج المعلنة في ٥ من مارس سنة ١٩٤٦ — وفي ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ أعانت الشركة مصلحة الضرائب بصحيفة الدعوى رقم ٥٠٣ سنة ٧٠ قضائية اسكندرية المختلطة وطلبت الحكم بعدم صحة تقدير مصلحة الضرائب لأرباحها وبالتالي عدم صحة الضريبة التي فرضت على أساس هذا التقدير وبراءة ذمتها من الضريبة المستحقة عن السنتين الحاليتين محل النزاع وبالإزام مصلحة الضرائب برد مبلغ ١٨٨٧ جنيهها و ٩٢٩ مليا مع القوائد والمصروفات ثم عدلت الطاعنة طلباتها إلى مبلغ ١٠٨٣٥ جنيهها و ٩٨٤ مليا والفوائد من تاريخ كل مبلغ دفعت إلى المصلحة وفوائد مبلغ ١٠٨١ جنيهها و ٢٤٩ مليا اعتبارا من ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ تدفعت المطعون عليها بعدم قبول الطعن لتقديمه بعد الميعاد المنصوص عنه في المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ وفي ١٩ من يناير سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة بقبول هذا الدفع وبعدم قبول الطعن بالنسبة لقيمة الهدايا المدعى بتقديمها من الشركة وقرق مصاريف السفر وسقوط حق الشركة بالنسبة إليهما ورفض الدفع فيما يتعلق بباقي الطلبات فاستأنفت المطعون عليها الحكم كما استأنفته الشركة فيما لم يحكم لها به وقيد الاستئنافان برقمي ٤٧٠ سنة ٧٤ ق مختلط، ١٣٥ سنة ٥ تجاري وفي ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة استئناف الاسكندرية أولا برفض استئناف الشركة وثانيا فيما يتعلق باستئناف مصلحة الضرائب بالغاء الحكم المستأنف وقبول الدفع وعدم



قبول الطعن المقدم من الشركة لرفضه بعد الميعاد فقررت الشركة بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض

ومن حيث إن الطعن بني على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم أخطأ في تطبيق المادتين ٤٥ و ٩٧ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ وشابه القصور إذ لم يأخذ بالفرقة التي وردت في الحكم الابتدائي بين ما إذا كان الطعن متعلقا بالأرقام التي حددتها مصلحة الضرائب للأرباح فيسرى عليه الميعاد الوارد في المادة ٤٥ وبين ما إذا كان متعلقا بمبدأ فرض الضريبة في ذاته فيسرى عليه الميعاد الوارد بالمادة ٩٧ من القانون الآنف الذكر مع أن هذه الفرقة قد استقر عليها القضاء. ومع أن طابات الطاعنة بشأن الأرقام محل النزاع كما هي واردة بالحكم الابتدائي تتعلق بمبدأ فرض الضريبة لا بمقدارها أما وجه القصور فهو أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن مصلحة الضرائب بعد ربط الضريبة وإعلان الشركة بها على النموذج رقم ٤ تكون قد استنفذت اختصاصها لم يبين الأسباب التي تمنع المأمور من أن يعيد النظر في تقديراته بعد إعلان الممول بها على النموذج رقم ٤ حتى أو ظهر له ما يستوجب إعادة النظر وحتى لو أدخل في الربط عناصر لم تعلن من قبل للممول على النموذج رقم ١٨ وفقا لأحكام القانون مما يستوجب استبعاد المرتبط الأول وإعادة الإجراءات بارسال نموذج رقم ١٨ جديد كما هو الحال في الدعوى .

ومن حيث إن الشق الأول من هذا السبب مردود بما جاء بالحكم المطعون فيه "من أن الفرقة التي أخذت بها محكمة أول درجة ليس لها أي سند من القانون إذ أن المادة ٤٥ حين نصت على حالة الطعن في الأرقام إنما قصدت جميع حالات الطعن وذلك لأن كل طعن أيا كان سببه يؤدي دائما فيما يتعلق بالضريبة إلى أرقام وأو أن القانون افترض وجود حالات لا يكون النزاع فيها متعلقا بأرقام لنص على هذه الحالات وجعل لها حكما في نفس المادة أو في الباب الذي وردت فيه هذه المادة أما وهو لم يفعل فمدلول هذا أن حكم هذه المادة شامل لكل ألوان المنازعات وهذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه . ذلك بأن الشارع رأى أن في تقصير المواعيد واختصار بعض الإجراءات فائدة للوصول إلى تقدير الضريبة في أقرب وقت وأن ذلك في مصلحة الممول كما هو في مصلحة الحكومة فوضع

المادة ٤٥ وحدد ميعاد الطعن في تقديرات المصلحة بخمسة عشر يوما ولا تتحقق هذه الفائدة إذا أخذ بالتفرقة التي تقول بها الطاعة وهي بعد تتجافى مع غرض الشارع الموضح في تقرير اللجنة المالية يجلس النواب عند نظره مشروع القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ بتعديل المادة ٤٥ إذ ورد فيه بشأن المادة المذكورة "أن بعض المحاكم ظنت أن حق الطعن في تقديرات مصلحة الضرائب المنول للشركات المساهمة بمقتضى المادة ٤٥ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ إنما يكون عند المنازعة في تقدير الأرقام التي تلتزم بها الشركة بخلاف أسس الربط نفسها... وطبيعى أن المشرع وقد حدد أجلا للطعن في تقديرات المصلحة يكون غرضه الانتهاء من كل منازعة سواء أكانت هذه المنازعة قائمة على خلاف في الأرقام أو على أسس التقدير أو على التطبيق القانوني وإلا اظلت الأمور بغير ضابط عددا طويلا من السنين وهو أمر له خطورته. يضاف إلى ذلك أن حق الطعن هو حق موضوعي إذا تقرر فإلما يتحدد بما وضعه له المشرع من صوابه وأحكامه" كما ورد فيه بشأن المادة ٩٧ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ أنه "إلما كانت المحاكم المختلطة قد ارتأت أن الطعون المنصوص عليها بالمادتين ٤٥ و ٤٥ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ تعتبر قاصرة على مناقشة الأرقام دون سواها وبهذا خلفت حقا موضوعيا غير مقرر بالتشريع الحالي فضلا عما يضيّب الأموال العامة من تقلق إذ تظل الدولة مهددة زمنا طويلا برد ضرائب حصلتها ولم يقدم طعن عنها وهو ما لا يتفق وقواعد القانون والنظام المالى" ومن ذلك كله يبين أن الميعاد الوارد في المادة ٤٥ قبل تعديلها بالقانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ لم يتخصص بقيد ولا ترد عليه التفرقة المشار إليها فهو يشمل كافة ما تجريه مصلحة الضرائب من تعديلات على إقرارات الشركة سواء أكانت هذه التعديلات تقوم على خلاف في الأرقام أم على الأساس الذي تربط عليه الضريبة وأن عبارة "الأرقام المقدمة من الشركة" وعبارة "يحق للمصلحة تصحيح هذه الأرقام" الواردتين في المادة ٤٥ لا تعنيان أن الأمر يقف عند تصحيح الأرقام والأخطاء المادية بل هما مرادفتان لكلمة "الحسابات" الواردة في المادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٤ سنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقرار رقم ٣١ الصادر في ١١ من مارس سنة ١٩٥١ وتصحيح هذه الحسابات

لا يكون إلا بتناولها من كافة النواحي ويؤكد هذا النظر ما نصت عليه المادة المذكورة من أنه "إذا كان الممول شركة مساهمة وقد قامت بما تفرضه عليها المادتان ٤٣ و ٤٤ من القانون وتبين للأمور بعد تقديم الإيضاحات والأدلة التي يكون قد طلبها أو بعد فحص حساباتها أن هناك ما يحمله على ربط الضريبة على أساس يخالف عما ورد في الإقرار فيجب عليه أن يخطر الشركة بذلك على النموذج رقم ١٨ ضرائب طالبا اليها ملاحظاتها بصفة نهائية فإن لم يقتنع المأمور بالملاحظات الجديدة كان له أن يربط الضريبة على الأساس الذي يستقر رأيه عليه وذلك طبقا للمادة ٤٥ من القانون".

ومن حيث أن الشق الثاني من هذا السبب مردود بما جاء في الحكم المطعون فيه من أن ما تقوله الشركة "بأن ميعاد الطعن لم ينته إذ أنه فتح ثانية عندما أعادت المصلحة التقدير وأخطرت به الشركة بمقتضى النموذج رقم ١٨ بتاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٤٩ ثم لم تربط الضريبة نهائيا بعد ذلك بمقتضى النموذج رقم ٤ مردود بأن مصلحة الضرائب بعد ربط الضريبة وإعلان الشركة بقيمتها على النموذج رقم ٤ قد استنفدت اختصاصها فليس لها أن تعيد النظر في تقديرها الذي أعلنت به الممول بل يعتبر هذا التقرير مقيدا لها وكل ما صدر من المأمور بعد ذلك لا يعتد به ولا يترتب عليه أى أثر قانوني" وهذا الذى جاء بالحكم لا قصور فيه إذ لم تكن المحكمة بحاجة إلى التمرض للأحوال التي تستوجب إعادة الربط وما يترتب على الربط الجديد من نتائج لأن الشركة الطاعنة لم تقدم ما يثبت أنها تمسكت لديها بأن حالتها هي من ضمن تلك الأحوال بل أن الثابت من واقعات الدعوى أن المأمورية أصرت على تقديرها الأول المعلن للشركة الطاعنة في ٥ من مارس سنة ١٩٤٦

ومن حيث أن السبب الثانى يتحصل في أن الحكم أخطأ في القانون إذ قضى بعدم قبول الدعوى مع أن الطاعنة تمسكت في دفاعها بأن مأمور الضرائب خالف القانون ولم يعلن الطاعنة على النموذج رقم ١٨ بتقديره لرأس المال المستثمر تمهيدا لتحديد الأرباح الإستثنائية حتى يتسنى لها ابداء ملاحظاتها على هذا التقدير وإنما أعلنها بالربط على النموذج رقم ٤ بدفع الضريبة دون أن يأخذ



بالزيادة التي أضافتها الشركة إلى رأس مالها في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٥ رالتي كان يجب اعتبارها في تحديد رأس المال المستثمر في شهري مارس وأبريل سنة ١٩٤٥ قولا منه أنها بقيت في البنك بدون استعمال في الشهرين المذكورين. مع ما في ذلك من الخطأ في تطبيق المادة ٤ من القانون ٦٠ سنة ١٩٤١ والمادة الخامسة من اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأن الثابت من الأوراق أن الطاعنة أعلنت بالأوراد بالضريبة على الأرباح العادية والاستثنائية في ٥ من مارس سنة ١٩٤٦ فكان لزاما أن تقدم طعنها في هذا التقدير في خلال الخمسة عشرة يوما المقررة بالمادة ٤٥ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ وهي التي أحالت عليها المادة ١١ من القانون رقم ٦٠ سنة ١٩٤١ في شأن الطعن في تقدير الضريبة على الأرباح الاستثنائية أيا كان سبب الطعن في التقدير ولو كان مبنيًا على بطلان الاجراءات وعندئذ كان لها أن تدلى فيه بكافة دفوعها . أما وقد فوتت هذا الميعاد على ما سبق بيانه فقد أغلق أمامها باب الطعن وأصبح التقدير نهائيا ومن ثم لا يجب الحكم بعدم أن قضى بعدم قبول الطعن لتقديمه بعد الميعاد أن لا يكون قد تعرض لدفاعها المشار اليه .

ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على أساس ويتعين رفضه .

( ١١٢ )

## القضية رقم ١ . ٣ سنة . ٢ القضائية

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب  
أحمد ومبد العزيز سليمان ومحمد زكي شرف المستشارين .

(١) تزوير . اثبات . محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الأدلة . ثبوتها بأدلة وقرائن  
مسوغة . ما يزعمه الطاعن من أن العبارة المطعون فيها بالتزوير أضيفت إلى العقد بعد  
التوقيع عليه . عدم تعويلها على اقرار مدون في ورقة من كاتب العقد يتضمن تزوير  
العبارة المشار إليها . لا خطأ .

(ب) تزوير . اثبات . محكمة الاستئناف . رفضها سماع شاهد طلب إليها أحد الخصوم سماع  
أقواله . استنادها إلى أن هذا الخصم لم يكن لديه عذر في عدم إعلان الشاهد أمام  
محكمة أول درجة التي أحالت الدعوى على التحقيق وإلى أن أوراق الدعوى والأدلة  
المقدمة فيها كافية لتكوين رأيها . لا إخلال بحق الدفاع .

(ج) تزوير . اثبات . تحقيق . إحالة المحكمة الدعوى على التحقيق من تلقاء نفسها .  
شرطه . أن ترى فائدة من هذا التحقيق لإظهار الحقيقة . المادة ١٩٠ مرافعات .

١ — لا تثريب على محكمة الموضوع وهي تباشر سلطتها في تقدير الأدلة أن  
تأخذ بدليل دون آخر متى أقامت قضاها على أسباب سائغة . واذن فمتى كانت  
المحكمة إذ نفت ما يزعمه الطاعن من أن الجملة المطعون فيها بالتزوير أضيفت  
على العقد بعد التوقيع عليه قد استندت إلى أدلة وقرائن مسوغة ، فلا عليها أن  
هي لم تعول على اقرار مدون في ورقة من كاتب العقد يتضمن تزوير العبارة  
المشار إليها .

٢ — إذا رفضت محكمة الاستئناف سماع شاهد طلب إليها أحد الخصوم  
سماع أقواله استناداً إلى أنه لم يكن لديه عذر في عدم إعلانه أمام محكمة أول  
درجة بعد أن أحالت الدعوى على التحقيق أمامها وأن أوراق الدعوى  
والأدلة المقدمة فيها كافية لتكوين رأيها في الحكم فإنها لا تكون قد أخلت بحقه  
في الدفاع .

٣ — التحدى نص المادة ١٩٠ مرافعات قولاً بأنه كان للمحكمة أن تأمر من تلقاء نفسها بسماع أقوال كاتب العقد المطعون فيه بالتزوير مردود بأن المادة المذكورة إنما أجازت للمحكمة أن تأمر من تلقاء نفسها بالتحقيق في الأحوال التي يجيز فيها القانون الاثبات بشهادة الشهود متى رأت فائدة لظهور الحقيقة .

### الوقائع

في يوم ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف الاسكندرية الصادر في ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ٢٢٩ سنة ٥٢٥ وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة الاستئناف للفصل فيها مجدداً من دائرة أخرى وإلزام المطعون عليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أعلن المطعون عليه بتقرير الطعن وفي ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠ أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليه بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداته . ولم يقدم المطعون عليه دفاعاً .

وفي ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرة فيها وقالت فيها بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً وإلزام الطاعن بالمصروفات .

وفي ١٢ من مارس سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة

حيث صمم محامى الطاعن والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتيهما والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامى عن الطاعن والنيابة العامة وبعد المداولة .



من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن واقعة الدعوى حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق المودعة ملف هذا الطعن تتحصل في أن المطعون عليه أقامها أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية على الطاعن يطالبه بمبلغ ٦٢٥ جنيه و ٥٩٠ مليم قيمة صافي حساب قبله استنادا إلى أنهما كانا شريكين في شركة وأن العلاقة بينهما قد انتهت باتفاق تاريخه ١٩٤٦/٧/٢٤ على أن يتنازل المطعون عليه عن كافة حقوقه في الشركة بصفته مستأجرا وشريكا وتعهد الطاعن في مقابل ذلك بأن يؤدي للمطعون عليه جميع ما صرفه مع الخسائر . واستند المطعون عليه في إثبات دعواه إلى الاتفاق السالف ذكره ، فطعن الطاعن فيه بالتزوير فيما تضمنه من جملة وردت في آخره نصها الآتي :

« وذلك بدون الاخلال بحق حضرته في محاسبتي عن المنصرف والخسائر في مدة إدارته » مقرر أن هذه العبارة أضيفت إلى الإقرار بعد التوقيع عليه بدون علمه ورضائه بعد أن تمت المحاسبة بينهما — وبعد إعلان أدلة التزوير قضت المحكمة الابتدائية في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٨ بقبول الدليلين الأول والثاني وإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أن العبارة المطعون فيها لم تكن موجودة بالإقرار حين وقع عليه وأنها أضيفت إليه فيما بعد بدون علمه وبعد انصرافه وأذنت للمطعون عليه في نفي ذلك . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطاعن قضت برفض دعوى التزوير واستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية التي قضت بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في الحكم بطريق النقض .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب حاصل أولها أن محكمة الموضوع إذ قررت رفض إجابة الطاعن إلى سماع شهادة محرر الورقة المطعون فيها بالتزوير قد أسست قضاؤها على سبب غير مطابق للواقع لأنهم لم تستوعب دفاع الطاعن أمامها وفهمته على غير وجهه — ذلك أن دفاعه كان قائما على أن الجملة المطعون فيها أضيفت بعد التوقيع على الورقة في الفراغ الواقع بين آخر الصاب وبين الإمضاء وحلب سماع شهادة محرر الورقة على ذلك فرفضت المحكمة هذا الطلب بحجة أن العبارة المطعون فيها كتبت قبل التوقيع لا بعده وأدقبتها علامة الانتهاء (التقفيلة)

وحيث إن هذا السبب مردود بما ورد في الحكم المطعون فيه من أنه فضلا عما جاء بالحكم المستأنف فإن هذه المحكمة أطلعت على الاتفاق المطعون فيه فلاحظت أن الفقرة الأخيرة وهي المقول بتزويرها إنما جاءت في نهاية الاتفاق وأعقبها علامة الانتهاء (التقفيلة) ثم جاء توقيع المستأنف بامضائه كما هو الشأن في سائر المحررات وليس هناك شيء يثير الشك أو يدعو إلى الظن في أن هذه الفقرة أضيفت بعد أن وقع المستأنف بامضائه على الاتفاق ولو صح هذا القول لجاءت هذه الفقرة بعد التوقيع لا قبله . وأنه بناء على ذلك لا يكون هناك ما يدعو إلى اجابة المستأنف إلى ما يطلبه من سماع أقوال كاتب العقد خصوصا وأنها الآن متأخرة ولا يمكن التعويل عليها ومؤدى هذا الذي ذهب إليه الحكم أنه نفى ما يزعمه الطاعن من أن الجملة المطعون فيها بالتزوير أضيفت على الإقرار بعد أن وقع عليه استنادا إلى أسباب حكم محكمة أول درجة وما بان لمحكمة ثانی درجة من الاطلاع على السند وبعد أن اطمأنت إلى نفى هذا الزعم بأدلة وقرائن سائغة رأت عدم وجود ما يدعو لسماع أقوال كاتب العقد ولما كان لمحكمة الموضوع وهي تباشر سلطتها في تقدير الأدلة أن تأخذ بدليل دون آخر فانه لا أثر لبطلانها إذ هي اكتفت في تكوين عقيدتها بدليل دون آخر متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة كما هو الحال في الدعوى ومن ثم يكون هذا السبب مرفوضا .

وحيث أن حاصل السبب الثاني هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون وخالف الثابت بالأوراق وذلك فيما ذهب إليه من عدم التعويل على سماع شهادة محرر العقد لأنها جاءت متأخرة ذلك أن القانون لم يحدد وقتا معيناً لسماع أقوال الشاهد إلا إذا حدد الحكم التمهيدى ميعادا يتم فيه التحقيق هذا فضلا عن أنه قدم لمحكمة أول درجة إقرارا صادرا من هذا الشاهد بضمون الواقعة التي شهد بها فقرر الحكم الابتدائي عدم التعويل على هذا الإقرار بحجة أن صاحبه لم يعان لأداء الشهادة أمام المحكمة مع أنه كان واجبا عليها في هذه الحالة أن تعمل نص المادة ١٩٠ مرافعات فتأخر من تلقاء نفسها بسماع شهادة هذا الكاتب وإذ هي لم تفعل تكون قد خالفت القانون .

وحيث إن هذا السبب مردود بما سبق لإيضاحه في الرد على السبب الأول من أن محكمة الاستئناف بما لها من سلطة مطلقة في تقدير الأدلة بعد أن رأت عدم وجود ما يدعو لسماع شهادة محرر العقد اكتفاء بما اطمأنت إليه من أدلة استخلصتها من أوراق الدعوى أضافت العبارة الآتية : ” خصوصا وأنها الآن تكون متأخرة ولا يمكن التعويل عليها “ . وهذه العبارة تفيد أنها لم تمبرر لإجابة طلب الطاعن إلى سماع أقوال هذا الشاهد الذي لم يكن له عذر في عدم إعلانه لأداء شهادة أمام محكمة أول درجة وهذا من حقها . وأما ما ينعاه الطاعن على الحكم الابتدائي من أنه لم يعول على الإقرار الصادر من محرر العقد لأنه لم يعلن في الدعوى كشاهد والتحدى بنص المادة ١٩٠ مرافعات بأن المحكمة كان لها أن تأمر من تلقاء نفسها بسماع أقواله فإنه مردود بأن المادة ١٩٠ مرافعات إنما أجازت للمحكمة أن تأمر ولو من تلقاء نفسها بالتحقيق في الأحوال التي يجيز القانون فيها الإثبات بشهادة الشهود متى رأت في ذلك فائدة لإظهار الحقيقة — أما وقد كان باب التحقيق مفتوحا أمام طرفي الدعوى بعد أن صدر حكم محكمة أول درجة بذلك فإنه كان لزاما على الطاعن أن يتولى دعوة شهوده فإذا قررت محكمة أول درجة أنها لا تستطيع الأخذ بالإقرار لعدم صدوره من المقر به أمامها أثناء التحقيق الذي لم يكن هناك ما يحول دون قيام الطاعن بدعوة هذا الشخص للحضور كشاهد للإدلاء بأقواله فيه فإنها لا تكون قد خالفت القانون إذ لا تثير عليها في إطارح دليل والأخذ بما عداه لأن هذا من قبيل فهم الواقع في الدعوى ومن ثم يكون هذا السبب مرفوضا .

وحيث أن حاصل السبب الثالث هو أن حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ وصف شهادة الشاهد الثالث من شهود الطاعن وهو مختار غازي بأنها سماعية مع أنه كان يروى ما رآه بنفسه كما أنه شابه قصور في التسبب لإغفاله التحدث عن شهادة هذا الشاهد والرد عليها ردا خاصا .



وحيث أن هذا السبب مردود بما أثبتته المحكمة الابتدائية إذ جاء فيه .  
”وحيث أن ما تستبينه المحكمة من أقوال شهود المدعى الثلاثة المذكورين أن  
أحدا منهم لم يحضر كتابة الإقرار موضوع الدعوى كما لم يطلع أحد منهم بنفسه  
على صيغة الإقرار قبل التوقيع عليه لبيان ما إذا كانت الجملة المطعون بتزويرها كانت  
موجودة فعلا قبل أن يوقع المدعى على الإقرار أو أنها أضيفت بعد التوقيع عليه  
وأن ما قرره الشاهدان الأولان كان نقلا عن المدعى نفسه “ . وبعد أن  
تحدثت المحكمة عن الشهادة السماعية وأنها لا تنشأ عن إدراك مباشر وأنها لا يعول  
عليها انتهى إلى القول بأن المحكمة لا تستطيع الأخذ بأقوال شهود المدعى أو التعويل  
عليها . ومن هذا الذي أورده الحكم يبين أنه لم يصف شهادة الشاهد الثالث بأنها  
سماعية وأنه لم ير الأخذ بشهادة جميع شهود الطاعن ومنهم الشاهد الثالث لأن  
أحدا منهم لم يحضر كتابة الإقرار المطعون فيه بالتزوير كما لم يطلع أحد منهم على  
صيغة الإقرار قبل التوقيع عليه وهذا تسبب كاف لتبرير عدم تعويل المحكمة على  
أقوال الشاهد الثالث وهذا من حقه متى كانت قد استندت إلى أسباب سائغة  
كما هو الحال في الدعوى .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

( ١١٣ )

## القضية رقم ٣٢٤ سنة ٢٠ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد زكي شرف المستشارين .

( أ ) نقض . طعن . ضرائب . حكم بئدب خيريت في أساس النزاع ولم يستبق من موضوع الدعوى الا تقدير صافي الربح بعد خصم التكاليف . صدور حكم لاحق بتقدير الربح . اعتبار الحكم الاول منها للخدومة فيما فصل فيه فصلا قطعيا . صدوره في ظل قانون المرافعات القديم الذي كان يجيز الطعن فيه . عدم الطعن في الحكم الاول وقصر الطعن على الحكم اللاحق المترتب عليه . طعن غير منتج .

( ب ) ضرائب . حكم . تسببه تقريره أن تقدير الأرباح التجارية والصناعية الناتجة من بيع آلات المصنع القابلة للاستهلاك يكون بتقدير ثمن تكلفتها وقت الشراء مخصوصا منه قيمة ما فقدته من جدة بسبب القدم والاستهلاك . لا مخالفة في ذلك للقانون ولا قصور .

( ج ) ضرائب . نيابة عامة . وجوب تدخلها في الدعاوى الناشئة عن تطبيق قانون الضرائب رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . اغفال هذا الاجراء يترتب عليه بطلان الحكم . هذا البطلان متعلق بالنظام العام . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

( د ) ضرائب . نيابة عامة . عدم ذكر اسم ممثل النيابة مهو في محضر إحدى الجلسات . ثبوت تمثيل النيابة العامة في تلك الجلسة . لا بطلان .

١ - لما كان سبب الطعن غير موجه الى الحكم المطعون فيه وإنما ينصب على حكم سابق بئدب خيريت في أن الضريبة تستحق على مانتج من ربح بسبب بيع المصنع بعد خصم تكاليفه وفقا للسادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولم يستبق من موضوع الدعوى الا تقدير صافي الربح بعد خصم التكاليف ، وكان الحكم المشار اليه منها للخدومة فيما فصل فيه فصلا قطعيا وبهذه المثابة كان الطعن فيه بطريق النقض - جائزا وفقا لقانون المرافعات القديم الذي صدر الحكم وقت سريانه ، وكان الطاعن لم يطعن فيه بطريق النقض بل قصر طعنه

على الحكم الأخير فيما قرره من استحقاق الضريبة لما كان ذلك كان الطعن في هذا الحكم المترتب على الحكم السابق غير مجد في خصوص سبب الطعن ولا يغير من هذا أن النظر أن الحكم المطعون فيه تعرض في أسبابه لأسباب الحكم السابق وقومها بأسباب جديدة لأن المحكمة بعد أن استنفدت ولايتها في الفصل في أصل استحقاق الضريبة بمحكمها السابق ما كانت تملك تعديل أسبابه ومن ثم يكونه ما ورد بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص تزييدا غير منتج النعى عليه .

٢ - متى كان الحكم قد قرر أن تقدير الأرباح التجارية والصناعية الناتجة من بيع آلات المصنع القابلة للاستهلاك بطبيعتها يقتضى تقويمها على أساس قوتها الانتاجية وأن هذا التقدير لا يكون الا بتقدير ثمن تكلفتها وقت الشراء مخصوصا منه قيمة ما فقدته من جدة بسبب القدم وبسبب استهلاكات تقلل من ثمن شرائها وهي جديدة فإنه ليس في هذا التقرير ما يخالف القانون أو يعيب الحكم بالقصور

٣ - لما كانت المادة ٨٨ من قانون الضرائب رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ توجب تمثيل النيابة في الدعاوى الناشئة عن تطبيق هذا القانون بحيث يترتب على اغفال هذا الاجراء بطلان الأحكام الصادرة فيها بطلانا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه من الأسباب القانونية للصرف المتعاقبة بالنظام العام ، فإن النعى بهذا السبب يكون مقبولا من حيث الشكل حتى ولو كان الطاعن لم يسبق له التمسك به أمام محكمة الموضوع ولا في أسباب طعنه ما دام قد أثير أثناء نظر الطعن .

٤ - لا يبطل اجراءات المحكمة ولا يعيب الحكم الصادر منها في نزاع ناشئ عن تطبيق قانون الضرائب عدم ذكر اسم وكيل النيابة مهوا في أحد محاضر الجلسات متى كان الثابت أن النيابة العامة كانت ممثلة في تلك الجلسة وأن محاضر الجلسات التالية والحكم ومحضر جاسنه قد تضمنت جميعا ذكر اسم وكيل النيابة الذي كان حاضرا في الدعوى .



## الوقائع

وفي يوم ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ طعن بطريق النقض في حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر في ١٤ من يونية سنة ١٩٥٠ في الاستئناف رقم ٨٢ تجارى عدد ٦٥ ق وذلك بتقرير طلب فيه الطاعن الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة الاستئناف للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى والزام المطعون عليها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفي ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ أعلنت المطعون عليها بتقرير الطعن ، وفي ١٨ منه أودع الطاعن أصل ورقة إعلان المطعون عليها بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداته . وفي ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ أودعت المطعون المطعون عليها مذكرة مشفوعة بمستنداتها طالت فيها عدم قبول الطعن فيما يتعلق بالسببين الأولين وبالسبب الأخير ورفضه فيما يتعلق بالسبب الثالث والزام الطاعن بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وفي ٣١ منه أودع الطاعن مذكرة بالرد .

وفي ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرة قالت فيها بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع أصليا بعدم قبول سببي الطعن الأولين ورفض باقي الأسباب واحتياطيا في حالة قبول السببين المذكورين رفضهما مع رفض باقي الأسباب والزام الطاعن بالمصروفات .

وفي ١٢ من مارس سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محاميا الطرفين والنيابة العامة على ما جاء بمذكراتهم . والمحكمة أرجأت إصدار الحكم الى جلسة اليوم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقررة ومرافعة المحامين عن الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أنه في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٤٧ قدرت لجنة ضرائب المنيا أرباح الطاعن في سنة ١٩٣٥ من تجارة في الأقمشة ومن بيع منشآته المعدة لصناعة الصابون بمبلغ ٣٧١٢ جنيها فأقام الدعوى رقم ٣١١ لسنة ١٩٤٧ محكمة المنيا الابتدائية على المطعون عليها معارضا في قرار اللجنة وطالبا الغاء فيما قضى به من تقدير الأرباح عن مصنع الصابون وقال إنه لا ينزع في أرباحه من الأقمشة والمقدرة بمبلغ ١١١ جنيها و ٥٠٦ ملجم . وفي ١٩ من يناير سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة حضوريا بتعديل قرار اللجنة واعتبار صافي أرباح الطاعن من تجارة الأقمشة في سنة ١٩٤٥ مبلغ ١١١ جنيها و ٥٠٦ ملجم ورفض تقدير الأرباح فيما عدا ذلك استنادا إلى أن الطاعن كان يملك مصنعا للصابون في سنة ١٩١٦ ولكنه أغلقه في سنة ١٩١٨ وتركه معطلا حتى سنة ١٩٤٣ إذ فكر في إعادته فأخذ في إعداده للعمل من جديد . وفي ٢٧ من مارس سنة ١٩٤٥ باعه إلى الياس كرم وهو في مرحلة الإعداد بمبلغ ٤٦٠٠ جنيها استنزلت منه مصاحبة الضرائب مبلغ ١٠٠٠ جنيه قيمة تكاليفه التي تتضمن ثمن أدواته ومصاريف إعداده وأن الباقي ومدة داره ٣٦٠٠ جنيها لا تستحق عليه ضريبة لأنه لا تتوافر فيه صفة الدورية للدخل ولا صفة الدوام لعدم قيام منشأة تستغل فعلا مما تعتبر معه مصدرا لهذا الدخل لأن المصنع لم يجاوز دور الإعداد فلا يمكن اعتباره منشأة تنطبق عليها المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي تنص على أنه يكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها المنشأة ويدخل في ذلك ما ينتج من بيع أي شيء من ممتلكاتها سواء في أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها بعد خصم جميع التكاليف . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٨٢ تجاري لسنة ٦٥ ق محكمة استئناف مصر التي قضت في الأول من ديسمبر سنة ١٩٤٨ حضوريا وتمهيدا بنذب مكتب الخبراء لتحقيق تكاليف المصنع من تاريخ إنشائه لتمام إعداده على أن يدخل في ذلك مصروفات الإنشاء والانتقالات وأجور الفنيين ورسم

استخراج. لرخصة وقيمة السميرة الحقيقية وذلك لبيان الباقي من ثمن بيع المصنع الذي تستحق عليه الضريبة مؤسسة قضائها باستحقاق الضريبة على أن الطاعن اعترف بالصحف ١٠٠٠ ، ١١٠٠ من الملف الفردي بأنه استغل المصنع وأداره وباع منه كميات كبيرة من الصابون المصنوع في محله وعلى أنه إزاء صراحة نص المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي توجب خضوع المنشأة للضريبة بالنسبة لما ينتج من بيع أى من ممتلكاتها بعد خصم التكاليف لا محل لما ذهبت إليه محكمة أول درجة من اشتراط صفة الدورية في الدخل وصفة دوام استغلال المنشأة لأنه إن صح توافر هذين الشرطين بالنسبة إلى أرباح المنشأة السنوية فإنه لا محل لهما في حالة بيع ممتلكاتها التي وضع لها الشارع نصا خاصا في الشطر الثاني من المادة ٣٩ الآنف ذكرها . وقدم الخبير المتدب تقريرا انتهى فيه إلى أن تكاليف المصنع بلغت ١١٢٠ جنيها و ٢٥٠ مليم وأن الربح الخاضع للضريبة من صافي ثمن البيع هو مبلغ ٣٤٧٩ جنيها و ٧٥٠ مليم . وفي ١٤ من يونيو سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة في موضوع الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف واعتبار أرباح الطاعن في سنة ١٩٤٥ مبلغ ٣٤٦٦ جنيها و ٣٥٦ مليم وفقا للتفصيل المبين في الحكم واستنادا إلى أنه وإن كان يبين من مراجعة الملف بالصحف ١٠٠٠ ، ١١٠٠ أن الطاعن لم يعترف بأنه استغل المنشأة وأن الأقوال الواردة بها كانت مسندة إلى مشتري المصنع إلا أن مباشرة الطاعن للعمل في المصنع أو عدم مباشرته له لا اثر له في خضوع صافي ثمن ما بيع من ممتلكات المنشأة للضريبة إذ العبرة في ذلك هي باعتباره هذا الصافي بعد خصم التكاليف خاضعا للضريبة سواء استغلت المنشأة أم لم تستغل وأنه رغم ما يستهدف له هذا المبدأ أن نند فإن المحكمة تأخذ به نزولا على إرادة الشارع في المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب أضاف إليها الطاعن سببا رابعا بمذكرته الشارحة ، ويحصل السببان الأول والثاني منها في أن الحكم المطعون فيه باطل لتناقضه ومخالفته للقانون ، أما التناقض فلأنه يمد أن أثبتت المحكمة أن الرأي الذي استظهرته هو رأي منتقد عادت وأخذت به . وأما مخالفته القانون



فلا أن المحكمة أخطأت في تفسير المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ذلك أنه ورد بأسباب حكمها أنه لخضوع باقي ثمن بيع المنشأة للضريبة بعد خصم تكاليفها لا عبرة بتعطّلها أو إدارتها مع أنه وفقا للمادة ٣٩ لا تعتبر المنشأة قائمة وتخضع أرباحها للضريبة إلا إذا أعدت إعدادا كاملا واستغلتها الممول استغلالا فعليا ، والواقع في الدعوى هو أن الطاعن أغلق مصنعه في سنة ١٩١٨ وفي سنة ١٩٤٣ استأجر له مكانا آخر واستحضر آلاته واستخرج رخصته ، وفي ٢٧/٣/١٩٤٥ باع المصنع لإلياس كرم في الوقت الذي لم يكن قد استكمل فيه إعداده ومن ثم فلا تستحق عليه ضريبة . ولما كان الحكم التمهيدى الصادر في ١/١٢/١٩٤٨ قد بنى على أن الطاعن أدار المصنع واستغله لاعترافه بذلك في المائف الفردى مع أن الثابت أن إلياس كرم هو الذى قرر بالمئات المذكور أنه اشترى المصنع ثم أداره واستغله بعد أن نقله إلى القاهرة ، وكان الحكم المطعون فيه قد بنى على الحكم التمهيدى وهو خاطيء من أساسه ، لما كان ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ كذلك .

ومن حيث إن المطعون عليها دفعت بعدم قبول هذين السببين وانضمت إليها النيابة في هذا الدفع استنادا إلى أن الحكم التمهيدى الاستثنائى قد فصل في أسبابه نصلا قطعيا في استحقاق الضريبة على ما أفاده الطاعن من ربح بسبب بيع المصنع بعد خصم تكاليفه ، ولما كان الطاعن لم يطعن بطريق النقض على الحكم المذكور مع أنه وانقا للرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ الذى صدر هذا الحكم في ظله كان يجوز الطعن فيه استقلالا لأنه فصل فصلا قطعيا في استحقاق الضريبة ، وكان قد قصر طعنه الحالى على الحكم الأخير فإن طعنه عليه في هذا الخصوص يكون غير منتج لأن ما قرره الحكم المطعون فيه ما هو الا تريد لما سبق الفصل فيه قطعيا بالحكم السابق .

ومن حيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن سبب الطعن غير موجهين الى الحكم المطعون فيه إنما ينصبان على الحكم الصادر في ١/١٢/١٩٤٨ وقد بت هذا الحكم في أن الضريبة تستحق على ما نتج من ربح بسبب بيع المصنع بعد خصم

تكاليفه وفقا للادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولم يستتب من موضوع الدعوى إلا تقدير صافي الربح بعد خصم التكاليف ، ولما كان الحكم المشار اليه منها للخصومة فيما فصل فيه فصلا قطعيا وبهذه المثابة كان الطعن فيه بطريق النقض جائزا وفقا لقانون المرافعات القديم الذي صدر الحكم وقت سريانه ، وكان الطاعن لم يطعن فيه بطريق النقض بل قصر طعنه على الحكم الأخير فيما قرره من استحقاق الضريبة لما كان ذلك كان الطعن في هذا الحكم المترتب على الحكم السابق غير مجدي في خصوص السببين الآنف ذكرهما . ولا يغير من هذا النظر أن الحكم المطعون فيه تعرض في أسبابه لأسباب الحكم السابق وقومها بأسباب جديدة لأن محكمة الاستئناف بعد أن استنفدت ولايتها في الفصل في أصل استحقاق الضريبة بحكمها الصادر في ١٢/١/١٩٤٨ ما كانت تملك تعديل أسباب الحكم السابق ومن ثم يكون ما ورد بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص تزييدا غير منتج النعي عليه .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم خالف القانون وشابه الفصور ذلك بأن المحكمة عند خصم تكاليف المنشأة من ثمن البيع قدرت ثمن آلات المصنع وأدواته بحسب ما تساوية ثمن التكلفة وقت شرائها في سنة ١٩١٤ مع أن الضرائب على الأرباح التجارية لم تفرض الا ابتداء من سنة ١٩٣٩ وكان لزاما على المحكمة تقدير ثمنها في تلك السنة حين بدأ سريان الضريبة واذ هي لم تفعل تكون قد خالفت القانون كما عاب حكمها قصور يبطله .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من أن الطاعن نعى على تقدير الخبير ومأمورية الضرائب ولجنة التقدير استنزال قيمة استهلاك الآلات من ثمنها وتقدير ثمنها على أساس ثمن الشراء في سنة ١٩١٤ دون ما تساويه من ثمن في وقت البيع الحاصل في سنة ١٩٤٥ وأن هذا النعي مردود بأن من المتفق عليه بين المحاسبين هو تقويم الأصول يوم البيع بثمن تكلفتها منقوصا منه كافة الاستهلاكات السابقة كما أن تقويم الآلات بثمن التكلفة وقت شرائها لا غبار عليه . وليس فيما قرره الحكم في هذا الخصوص من أن تقدير

الأرباح التجارية والصناعية الناتجة من بيع آلات المصنع القابلة للاستهلاك بطبيعتها يقتضى تقويمها على أساس قوتها الانتاجية وأن هذا التقدير لا يكون إلا بتقدير ثمن تكلفتها وقت الشراء مخصوصا منه قيمة ما فقدته من جدة بسبب القدم وبسبب استهلاكات تقلل من ثمن شرائها وهى جديدة - ليس فى هذا التقرير ما يخالف القانون أو يعيب الحكم بالقصور .

ومن حيث أن السبب الرابع الذى أورده الطاعن بمذكرته الشارحة يتحصل فى أن الحكم شابه البطلان لعدم اشتغال محضر جلسة ١٩٥٠/١/١٨ على اسم وكيل النيابة الذى حضر بتلك الجلسة مما يترتب عليه بطلان الحكم بطلانا مبنيا على النظام العام لعدم تمثيل النيابة فى الدعوى فيجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

ومن حيث إنه وإن كانت المادة ٨٨ من قانون الضرائب توجب تمثيل النيابة فى الدعوى الناشئة عن تطبيق هذا القانون بحيث يترتب على إغفال هذا الاجراء بطلان الأحكام الصادرة منها بطلانا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه من الأسباب القانونية للصرف المتعلقة بالنظام العام مما يكون معه النعى بهذا السبب مقبولا من حيث الشكل إلا أنه من ناحية موضوعه مردود أولا بأن محضر جلسة ١٩٥٠/١/١٨ واضح منه حضور وكيل النيابة بالجلسة وإن لم يذكر اسمه وهذا يكفى لإثبات أن النيابة كانت ممثلة فى الدعوى ولا يبطل إجراءات المحكمة عدم ذكر اسم وكيل النيابة سهوا فى أحد محاضر الجلسات متى كان الثابت منها أن النيابة كانت ممثلة فيها ، ومردود ثانيا بأن محاضر الجلسات التالية والحكم المطعون فيه ومحضر جلسته قد تضمنت جميعا ذكر اسم وكيل النيابة الذى كان حاضرا فى الدعوى مما يترتب عليه أن يكون النعى ببطلان الحكم على غير أساس .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن فى غير محله متعينا رفضه .



( ١١٤ )

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلمي ، وكيل المحكمة و بحضور حضرات الأسانذة سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد زكي شرف المستشارين .

القضية رقم ٤٢٣ سنة ٢١ قضائية .

( أ ) نض . طعن . ميعاد الطعن . حكم صادر في دعوى رفعت بوصفها دعوى مدنية .  
فصل المحكمة في مسألة أولية متعلقة بالأحوال الشخصية للأجانب وتأسيس قضائها  
في الدعوى المدنية على نتيجة الفصل فيها . ميعاد الطعن في الحكم هو الميعاد المنصوص  
عليه في المادة ٤٢٨ مرافعات لا الميعاد الذي حددته المادة ٨٨١ من القانون  
رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ .

( ب ) أحوال . شخصية . نيابة عامة . نزاع على النظام المالي بين زوجين من الأجانب .  
وجوب تكليف هذا النزاع وفقا لأحكام القانون المصري . وجوب اعتبار النظام  
المالي من مسائل الأحوال الشخصية . عدم تدخل النيابة العامة في هذا النزاع يجعل  
الحكم باطلا . لا يغير من هذا النظر كون الدعوى رفعت أصلا بوصفها دعوى مدنية  
متى كانت قد أثرت فيها مسألة أولية متعلقة بالأحوال الشخصية تقضى تدخل النيابة  
العامة . المادتان ١٠ و ١٣ من القانون المدني والمادة ١٣ من القانون رقم ١٤٧  
لسنة ١٩٤٧ والمادة ٩٩ مرافعات .

( ج ) استئناف . حكم . إبطال الحكم الابتدائي لعيب في الشكل . يجب على محكمة الاستئناف  
الفصل في موضوع النزاع . اقتصارها على تقرير البطلان دون الفصل في الموضوع .  
خطأ في القانون .

١ - متى كانت الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه هي دعوى رفعت  
بوصفها دعوى مدنية طالبت فيها المطعون عليها تثبيت ملكيتها لأعيان يانيتها  
كما طالبت قسمة هذه الأعيان وصدر الحكم فيها على هذا الوصف وكانت قد أثرت  
أثناء نظرها مسألة أولية متعلقة بالأحوال الشخصية للأجانب مما تختص بنظره  
المحكمة المدنية عملا بالفقرة الثانية من المادة ٨٦٤ من القانون رقم ١٢٦  
لسنة ١٩٥١ فنصبت فيها وبنت على نتيجة هذا الفصل قضاءها في الدعوى المدنية

فإن الحكم الصادر فيها يكون خاضعا من حيث إجراءات الطعن لما تخضع له الأحكام المدنية من نصوص مبينة في الباب الثاني عشر من الكتاب الأول من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية إذ الفرع يتبع الأصل وتبعاً يسرى على الطعن بالنقض في الحكم الصادر فيها الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٨ مرفعات لا الميعاد الذي حددته المادة ٨٨١ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ الخاص بالطعن بطريق النقض في مسائل الأحوال الشخصية للأجانب .

٢ - لما كان المرجع في تكييف ما إذا كانت المسألة المعروضة على المحكمة هي من مسائل الأحوال الشخصية أم هي ليست كذلك هو القانون المصري وفقا للمادة ١٠ من القانون المدني ، وكان يبين من المادة ١٣ من القانون المدني والمادة ١٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٧ بإصدار قانون نظام القضاء أن المنازعات المتعلقة بالنظام المالي بين الزوجين هي من مسائل الأحوال الشخصية ، وكانت المادة ٩٩ من قانون المرافعات إذ أوجبت على النيابة العامة أن تتدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلا لم تفرق بين حالة وأخرى بل أطلقت النص ، ومن ثم لا تكون المحكمة إذ قضت من تلقاء نفسها بإبطال الحكم الابتدائي لعدم تدخل النيابة في هذه المسألة استنادا إلى المادة ٩٩ مرافعات قد أخطأت في تطبيق القانون ، كما يكون في غير محله استناد الطاعنين إلى القانون السويدي في تكييف النظام المالي بين الزوجين تكييفاً يخرج مسأله عن متناول نص المادة ٩٩ المشار إليها . ولا يغير من هذا النظر أن تكون الدعوى رفعت أصلا بوصفها دعوى مدنية يطلب ملكية حصبة معينة وطلب قسمتها متى كانت قد أثبت فيها مسألة أولية من مسائل الأحوال الشخصية تقتضي تدخل النيابة في الدعوى . أما القول بأن المسألة تركت في عيوب الرضا الخاصة بالاتفاق على النظام المالي بين الزوجين من حيث وجود الرضا أو انعدامه ومن حيث تقادم دعوى الإبطال في هذا الخصوص أو عدم تقادمها وبأن الحكم شابه قصور إذ أغفل الواقعة الجوهرية التي أثارها الطاعنون وهي

أن نظام اتحاد الأموال قد استبدل به غيره بمقتضى الاتفاق المشار إليه ، كل هذه الاعتراضات لا تخرج المسألة المتنازع عليها من حيزها القانوني الصحيح وهو أن النظام المالي الذى يخضع له الزوجان هو مسألة أولية متعلقة بتصميم الأحوال الشخصية .

٣ — إذا استنفدت محكمة أول درجة ولايتها بالحكم فى موضوع الدعوى ، ورأت محكمة الاستئناف أن الحكم المستأنف باطل لعيب فى الإجراءات ، فإنه يتعين عليها أن لا تقف عند حد تقرير هذا البطلان بل يجب أن تمضى فى الفصل فى موضوع الدعوى بحكم جديد تراعى فيه الإجراء الصحيح الواجب اتباعه . وإذن متى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة — إذ فعل فى موضوع الدعوى — قد شابه البطلان لعدم تدخل النيابة العمومية فى مسألة أو أية متعلقة بالأحوال الشخصية للأجانب ، وكانت محكمة الاستئناف قد أنهت الخصومة كلها بحكمها المطعون فيه وذلك بتقريرها بطلان الحكم الابتدائى متخية عن الفصل فى موضوع الدعوى فإنها تكون قد خالفت القانون .

### الواقعة

فى يوم ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر فى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ فى الاستئناف رقم ٤٢٧ سنة ٦٧ ق وذلك بتقرير طلب فيه الطاعنون الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة الاستئناف للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى وإلزام المطعون عليها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وفى ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١ أعلنت المطعون عليها بتقرير الطعن .

وفى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١ أودع الطاعنون أصل ورقة إعلان المطعون عليها بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافطة بمستنداتهم . ولم تقدم المطعون عليها دفاعا .



وفي ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة، مذكرتها وقالت فيها بعدم قبول الطعن شكلا للنقيرير به بعد الميعاد المنصرص عليه في المادة ٨٨١ من قانون المرافعات وإلزام الطاعنين بالمصروفات .

وفي ٣ من يوليه سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرة تكميلية قالت فيها إنها تصمم على ما جاء في المذكرة الأولى ومن باب الاحتياط ترى قبول الطعن شكلا وفي الموضوع قبول الشق الثاني من السبب الأول من أسباب الطعن المؤسس على مخالفة حكم المادة ٩٩ مرافعات وتقتض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة الاستئناف للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى وإلزام المطعون عليها بالمصروفات .

وفي ١٢ من مارس سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامى الطاعنين والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتهما والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المفرر ومرافعة المحامى عن الطاعنين والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث أن واقعة الدعوى حسبا يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون عليها وهى يونانية الجنسية تزوجت بمورث الطاعنين — أشيل جروبي — السويسرى الجنسية فى ١٩ من يوليو سنة ١٩٢٠ وعقد الزواج فى بلدة دفيو، من أعمال سويسرا وفقا لنظام اتحاد الأموال . إذ لم يحرر بينهما عقد ينظم العلاقات المالية بينهما « المادة ١٧٨ من القانون المدنى السويسرى » وفى ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٦ حرر بين الزوجين عقد بتغيير النظام المالى لهما من نظام اتحاد الأموال إلى نظام انفصال الأموال . وقررت الزوجة فى هذا العقد أنها لم تأت بشيء عند الزواج بحيث يكون كل المال للزوج وحده دون أن يكون لهما الادعاء بحق ما بسبب الزوجية . وفى ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٢٦ صدق

مجلس الوصاية السويسرى على عقد النغير وفقا للمادة ١٨١ من القانون المدنى السويسرى وفى ١٢ من أبريل سنة ١٩٢٧ اشترى أشيل جروبي من والده جاك جروبي جميع مؤسسة جروبي ودفع الثمن بطريق المفاصة بين المتأخرات التى كانت له فى ذمة أبيه من قيمة حصته فى ربح المؤسسة من سنة ١٩٢٠ إلى أول يوليو سنة ١٩٢٦ وبين الثمن المتفق عليه ومقداره ٣٤٠٢٠ جنيه و ٧٦١ مليم وفى ٦ من أكتوبر سنة ١٩٣٩ استصدر الزوج - اشيل جروبي حكما من محكمة مقاطعة لوجانوا بسويسرا بتطليقه من زوجته المطعون عليها فاجأت الأخيرة إلى القضاء المختلط تطلب الحكم لها بالزام زوجها بأن يدفع إليها نفقة زوجية مقدارها خمسة وثمانون جنيا فى الشهر ابتداء من ٢٢ من يوليو سنة ١٩٣٨ . وفى ١٩ من مارس سنة ١٩٤٢ قضت محكمة الاستئناف - المختطة بالاسكندرية برضى الدعوى تأسيسا على أن الحكم الصادر بالطلاق من مقاطعة لوجانو صدر من محكمة مختصة وقد حاز قوة الأمر المقضى بالنسبة للطلاق فلا معقب عليه . وفى ١٠ و ٩ من مارس سنة ١٩٤٨ رفعت المطعون عليها الدعوى رقم ١٣٥١ سنة ٧٣ قضائية لدى محكمة مصر المختلطة والتى أحيلت به ذلك إلى محكمة مصر الكلية وقيدت بجدولها برقم ٤٣٣٩ سنة ١٩٤٤ كلى مصر - تطلب فيها الحكم - أولا - بتثبيت ملكيتها بصفقتها مالكة وشريكة لحصة مقدارها الثلث فى مؤسسة جروبي الكائنة بمدينة القاهرة وفيما يتبعها من ممتلكات - ثانيا - الحكم بقسمة جميع هذه الأموال المملوكة على الشيوع بينها وبين المرحوم اشيل جروبي وبالتالي الحكم بتصفيتها وكذا تصفية الأموال المقيدة باسم اشيل جروبي شخصيا..... باعتبار الثالث للطالبة والثلثين لأشيل جروبي - ثالثا - بتعيين خير أو ثلاثة خبراء من الجدول بصفة مصفين تكون مهمتهم تقويم وتوزيع وتسليم جميع الأموال التى يمكن توزيعها بحسب النسب الممينة بعاليه وبيع ما لا يمكن قسمته وأخيرا الحكم على اشيل جروبي بالمصاريف والاعتاب وفى مذكرة قدمت بجماعة ٤ من أبريل سنة ١٩٥٠ طلبت المطعون عليها - إلى أن ينتهى الخبراء من مأموريتهم - الحكم لها بنفقة مقدارها ٣٠٠ جنيه شهريا فدفعت الطاعنون الدعوى بسقوط حق المطعون عليها فى رفعها اذى مدة التقادم المنصوص عليها فى المادة ٣١ من قانون الالتزامات

السويسرى دون رفعها استنادا إلى أن المطعون عليها وقد أقامت دعواها على أساس أن نظام انفصال الأموال المبرم عقده في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٦ باطل لعيوب جوهرية شابت رضاها به فهي إذن لا تملك التحدى بهذا البطلان لمضى سنة على العلم بأسبابه دون أن ترفع الدعوى وقد ردت المطعون عليها على الدفع بأن لا وجه لتطبيق المادة ٣١ المشار إليها لأنها وردت في باب الالتزامات والمادة المراد تطبيقها عليها خاصة بنظام مالى بين زوجين هو من مسائل الأحوال الشخصية التى لا يحكمها إلا النصوص الخاصة بها وأنه حتى بفرض جواز تطبيق المادة المذكورة فإن المطعون عليها لم تكشف الغش والتدليس في ذلك الإقرار إلا أخيرا وقبل مضى سنة من كشفها أقامت دعواها . وفي ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت محكمة أول درجة حضوريا يرفض دعوى المطعون عليها تأسيسا على أن حقها في الطعن على عقد ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٦ لغيب ما من عيوب الرضا قد سقط بالتقادم لمضى سنة بعد تاريخ هذا العقد وقبل رفع الدعوى .

فاستأنفت المطعون عليها هذا الحكم لدى محكمة استئناف مصر وقيد بمجدولها برقم ٤٢٧ سنة ٦١٧ قضائية . وطابت لما جاء بصحيفة استئنافها من أسباب الحكم بقبوله شكلا — وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه والحكم بإبطالها السابق إبدائها أمام محكمة أول درجة . وقد أخطرت النيابة بالاستئناف وقدمت مذكرة تقرر فيها أنها لا ترى وجها للتدخل وإبداء الرأى في موضوع الدعوى لخروجه عن نطاق الأحوال الشخصية . وفي ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وبإلغاء الحكم المستأنف بإطلاله وبالزام المستأنفة بالمعروفات عن الدرجتين ، وأمرت بالمفاصة في أتعاب المحاماة تأسيسا على أن النظام المالى للزواج معدود من صميم الأحوال الشخصية عملا بالمادة ١٣ من قانون نظام القضاء والنيابة ملزمة بالتدخل في الذموى الخاصة بالأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلا وفقا للمادة ٩٩ من قانون المرافعات وأنه لما كانت النيابة لم تتدخل في الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى فإن الحكم المستأنف يكون باطلا دون حاجة إلى دفع بهذا المعنى من أحد الخصوم لأن تدخل النيابة في صورة هذه الدعوى واجب يقتضية النظام العام — وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها — فقرر الطاعنون بالطعن في هذا الحكم بطريق التماس .



ومن حيث أن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بمد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٨٨١ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ والمعمول — به ابتداء من ١٥ من سبتمبر سنة ٩٥١ تأسيسا على أن الحكم وقد صدر في ٨ من أكتوبر سنة ٩٥١ في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية للأجانب فإن ميعاد الطعن بالنقض فيه هو ثمانية عشر يوما من تاريخ النطق به ، وإنه لما كان الطاعنون لم يقرروا بالطعن إلا في ٢٦ نوفمبر سنة ٩٥١ فإن طعنهم والحالة هذه يكون غير مقبول شكلا ، ولا يغير من هذا النظر كون الدعوى رفعت أمام المحكمتين الابتدائية والاستئنافية وفقا للإجراءات الواجب اتباعها في الدعاوى المدنية إذ المعمول عليه هو تطبيق القانون على وجهه الصحيح على إجراءات الطعن لا مسaire الأخصام في خطأ وقعوا فيه . متناسين أن الحكم المطعون فيه صادر في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية مما يضمن معه أعمال المادة ٨٨١ من القانون السالف الإشارة إليه لأنه هو القانون الذي كان قائما وقت صدور الحكم ولأن حق الطاعنين في الطعن إنما يتولد لهم من وقت صدوره .

ومن حيث أن هذا الدفع مردود بأن الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه هي دعوى رفعت بوصفها دعوى مدنية طلبت فيها المطعون عليها — على ما سبق ذكره في الوقائع تثبت ملكيتها لأعيان بينتها كما طابت قسمة هذه الأموال وصدر الحكم فيها على هذا الوصف وقد أثبت أثناء نظرها مسألة أولية متعلقة بالأحوال الشخصية للأجانب مما تختص بنظره المحكمة المدنية عملا بالفقرة الثانية من المادة ٨٦٤ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ٩٥١ ففصلت فيها وبنّت على نتيجة هذا الفصل — قضاءها في الدعوى المدنية ومن ثم يكون الحكم الصادر فيها خاضعا من حيث إجراءات الطعن لما تخضع له الأحكام المدنية من نصوص مبينة في الباب الثاني عشر من الكتاب الأول من القانون رقم ٧٧ لسنة ٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية إذ الفرع يتبع الأصل وتبعاً يسرى على الطعن بالنقض في الحكم الصادر فيها الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٨ مرافعات .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشككية .

ومن حيث أن الطعن مقام على ثلاثة أسباب . ينهى الطاعنون على الحكم في السبب الأول منها خطأه في تطبيق القانون من وجهين . يتحصل الأول منهما في أن المحكمة أخطأت في تطبيق المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ذلك أنه وفقاً لنصها ينقل الاستئناف الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فإذا رأت محكمة الاستئناف أن الحكم المستأنف باطل من حيث الشكل لأي سبب من الأسباب كان من واجبه إذا ما قضت ببطلانه أن تمضي في نظر الموضوع وتقول كلمتها فيه ، وهي إذ لم تفعل وقضت بالغاء الحكم المستأنف لبطلانه مع إلزام المستأنفة بالمصروفات عن الدرجتين دون أن تفصل في موضوع الدعوى بحجة أن النيابة لم تتدخل حيث كان يجب تدخلها أمام محكمة أول درجة — تكون قد خالفت القانون . ويتحصل الوجه الثاني من هذا السبب في أن المحكمة أخطأت إذ قضت من تلقاء نفسها ببطلان الحكم الابتدائي استناداً إلى المادة ٩٩ من قانون المرافعات لعدم تدخل النيابة في الخصومة مع تعلقها بالأحوال الشخصية مع أن البطلان المنصوص عليه في هذه المادة ليس متعلقاً بالنظام العام في جميع الأحوال بل هناك من الأحوال ما يعتبر فيه البطلان نسبياً ومنها نظام الأموال بين الزوجين وفقاً للمادتين ١٧٨ و ١٧٩ من القانون المدني السويسري الذي يحكم موضوع النزاع في هذا الخصوص .

ومن حيث أن السبب الثاني : يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق المادة ١٠ من القانون المدني ذلك أن المسألة الأولية التي كانت محل النزاع بين طرفي الخصومة كانت تتركز في عيوب الرضاء من حيث الوجود والانعدام ومن حيث تقادم دعوى إبطال التعاقد وهذه المسألة هي التي كيفها الحكم الابتدائي ورأى أنها تتصل بنظام العقود وطبق عليها من ناحية أخرى قانون الأحوال الشخصية للزوج باعتباره القانون الواجب التطبيق ومثل هذا التكييف لم يكن يستتبع تدخل النيابة بصورة أو أخرى لأن عيوب الرضاء وتقادم دعوى الإبطال

الخاصة بها تعرض في العقود الخاصة بالأحوال الشخصية كما تعرض في غيرها من العقود وقد يطبق عليها أما قانون الأحوال الشخصية في الحالة الأولى وإما قانون آخر في الحالة الثانية دون أن تعتبر هي في ذاتها من مسائل الأحوال الشخصية — ولما كانت المطعون عليها وصفت دعواها أمام محكمة أول درجة ولدى محكمة الاستئناف بأنها دعوى ملكية وقسمة دون أن تتمسك بأي ادعاء قبل مورث الطاعنين أو قبل الطاعنين من بعده إلا على أساس الطعن في اتفاق ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٦ قاصرة طعنها على عيوب الرضا مجتمة — فنفي الطاعنون احتمال وجود هذه العيوب ودفعوا طلب الإبطال استناداً إلى التقدم وفقاً لأحكام القانونين السويسري والمصري — وهذا القانون الأخير هو المرجع في تكييف العلاقات عندما يطلب تحديد نوع هذه العلاقات في قضية تتنازع فيها القوانين لمعرفة القانون الواجب تطبيقه من بينها — وكان الحكم المطعون فيه قد انحرف عن الأحكام المقررة في المادة ١٠ من القانون المدني في شأن التكييف باغفاله وصف المسألة الأولية في النزاع على الوجه الصحيح فلم يبين أنها في ذاتها مجرد ادعاء بتوافر عيب في الرضا ومنازعة في هذا الادعاء ودفع بتقادمه ، وهذه أمور كلها لا تعتبر في ذاتها من مسائل الأحوال الشخصية وإن طبق عليها قانون الأحوال الشخصية بحكم اتصال العقد بها — فإنه يكون قد خالف القانون .

ومن حيث أن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم شابه القصور في التسبيب . ذلك أن المطعون عليها بنت دعواها على الطعن في الاتفاق الذي تم في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٦ في شأن فصل أموال الزوجين على أساس أنه معيب بعيوب شتى من عيوب الرضاء بمقولة إنه كان نتيجة غش وتدليس وخطأ قانوني وفعل . وأن القانون الواجب التطبيق على عيوب الرضا والالتزامات التعاقدية هو قانون موطن المتعاقد أو محل التنفيذ وبالتالي يجب تطبيق القانون المصري وإنه لذلك يتعين عدم قبول الدفع بالتقادم لأن القانون المصري لا يعرف سقوط الحق بمضي سنة في مثل حالة لدعوى بل بمضي خمسة عشرة سنة — مما كان يجب معه على المحكمة أن تفصل في الدعوى على هذا الأساس قبل الخوض في نظام اتحاد الأموال في القانون السويسري . لا أن لا تعتد به قولاً منها .



” إن ماتراه النيابة فيه إنكار للخصومة في صورتها الحقيقية ذلك أن النزاع .  
في جوهره يقوم على الحقوق التي تدعيها المستأنفة ( المطعون عليها ) في المنشآت  
التي آلت لزوجها بمقتضى عقد بيع صادر له من والده وهي حقوق منشأها  
القانون المدني السويسرى الذى يقرر للزوجة في نظام اتحاد الأموال حق الثلث  
في المغانم التي تحققت أثناء قيام هذا النظام وقد أسست المستأنفة ( المطعون  
عليها ) دعواها على الحقوق التي رتبها لها هذا القانون بزعم أن تلك زوجها  
للنشآت المذكورة قد تم بحصيلة تلك المغانم “ — مع أن هذا الذى قالته فيه  
إغفال لواقعة جوهرية في الدعوى هي أن نظام اتحاد الأموال قد استبدل به الزوجان  
غيره بمقتضى اتفاق ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٦ وهو اتفاق رسمى تم التراضى  
فيه على اختيار نظام فصل الأموال وأقرت الزوجة فيه بانتفاء كل حق لها يستند  
إلى النظام السابق كما أقرت بأن الأموال جميعها ملك خالص للزوج — وهو أمر  
يعيب الحكم ويبطله .

ومن حيث إن ما ينعاه الطاعنون على الحكم في الوجه الثانى من السبب الأول  
وفى السببين الثانى والثالث — مردود بأن المادة ٩٩ من قانون المرافعات  
إذ أوجبت على النيابة العامة أن تتدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية  
وإلا كان الحكم باطلا ، لم تفرق بين حالة وأخرى منها بل أطلقت النص .  
ولما كان المرجع في تكييف ما إذا كانت المسألة المعروضة على المحكمة هي من  
مسائل الأحوال الشخصية أم هي ليست كذلك هو القانون المصرى وفقه  
للمادة ١٠ من القانون المدنى فيكون في غير محله استناد الطاعنين إلى القانون  
السويسرى في تكييف النظام المالى بين الزوجين تكييفاً يخرج مسأله عن  
م تناول نص المادة ٩٩ المشار إليها . ولما كان يبين من المادة ١٣ من القانون  
المدنى المصرى والمادة ١٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٧ بإصدار قانون  
نظام القضاء — أن المنازعات المتعلقة بالنظام المالى بين الزوجين هي من  
مسائل الأحوال الشخصية ، فإن المحكمة إذ قضت من تلقاء نفسها ببطلان  
الحكم الابتدائى لعدم تدخل النيابة في هذه المسألة استنادا إلى المادة ٩٩  
من قانون المرافعات التي أوجبت هذا التدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال

الشخصية. وإلا كان الحكم باطلا ، لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .  
ولا يغير من هذا النظر أن الدعوى رفعت أصلا بوصفها دعوى مدنية بطلب ملكية حصة معينة وطلب قسمتها متى كانت قد أثرت فيها مسألة أولية من مسائل الأحوال الشخصية تقتضى تدخل النيابة في الدعوى . أما القول بأن المسألة تركزت في غيوب الرضا الخاصة باتفاق ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٦ من حيث وجود الرضا أو انعدامه ومن حيث تقادم دعوى الإبطال في هذا الخصوص أو عدم تقادمها وبأن الحكم شابه القصور إذ أغفل الواقعة الجوهرية التي أثارها الطاعنون وهي أن نظام اتحاد الأموال قد استبدل به غيره بمقتضى الاتفاق المشار إليه ، كل هذه الاعتراضات لا تخرج المسألة المتنازع عليها من حيزها القانوني الصحيح وهو أن النظام المالي الذي يخضع له الزوجان هو مسألة أولية متعلقة بصميم الأحوال الشخصية .

ومن حيث أن ما ينعاه الطاعنون على الحكم في الوجه الأول من السبب الأول هو في مجمله ذلك أنه بعد أن استنفدت محكمة أول درجة ولايتها في الحكم في موضوع الدعوى ورأت محكمة الاستئناف أن الحكم المستأنف باطل لعيب في الإجراءات فإنه كان يتعين عليها أن لا تقف عند حد تقرير هذا البطلان بل كان لزاما عليها أن تقضى في الفصل في موضوع الدعوى بحكم جديد تراعى فيه الإجراءات الصحيحة الواجب اتباعه ، أما وقد أنهت الخصومة كلها بحكمها المطعون فيه وذلك بتقويرها بطلان الحكم الابتدائي متخاية بذلك عن الفصل في موضوع الدعوى فإنها تكون قد خالفت القانون ..

ومن حيث إنه لكل ذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه تقضا جزئيا في خصوص الوجه الأول من السبب الأول وبرفض ما عدا ذلك من أوجه الطعن .

( ١١٥ )

## القضية رقم ٤٣٥ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة . وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد زكي شرف المستشارين .

( أ ) قرض . طعن . اجارة . حكم صادر على خلاف حكم سابق بين نفس الخصوم في منازعات  
الأماكن المؤجرة الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . جواز الطعن  
فيه بطريق النقض عملاً بالمادة ٤٢٦ مرافعات ولو كان الطعن فيه غير جائز وفقاً  
للمادة ٤٢٥ مرافعات .

( ب ) قوة الأمر المقضى . حكم . تسببه . قضاؤه . رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق  
الفصل فيها . ما جاء بأسبابه مـوـخـ لاختلاف السبب في الدعويين . النعى عليه بخالفه  
القانون . في غير محله . مثال في دعوى اخلاء تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١٢١  
لسنة ١٩٤٧ .

١ — إنه وإن كان قضاء هذه المحكمة قد جرى بعدم جواز الطعن بطريق  
النقض في الأحكام التي تصدرها المحاكم الابتدائية تطبيقاً للقانون رقم ١٢١  
لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين  
إلا أنه لما كانت المادة ٤٢٦ مرافعات تميز الطعن بالنقض في أي حكم نهائي  
أيا كانت المحكمة التي أصدرته — فتصل في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر  
بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به سواء أذفع بهذا الدفع أم لم يدفع ؛  
وكان الطعن مقصورياً على خطأ الحكم المطعون فيه، إنه قضى برفض الدفع بعدم  
جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بحكم صادر في دعوى كانت قائمة بين نفس  
الخصوم، فإنه عملاً للمادة المذكورة المطلق نصها بحيث يشمل كل حكم انتهائي —  
صدر على خلاف حكم سابق بين الخصوم أنفسهم أيا كانت المحكمة التي أصدرته —  
يكون الطعن بطريق النقض في هذه الحالة جائزاً حتى ولو كان الحكم المطعون  
فيه صادراً من محكمة ابتدائية تطبيقاً للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .



٢ — لما كان الحكم إذ رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها استند إلى أن المدعين قد طلبوا في الدعوى السابقة الإخلاء لهدم المنزل وإقامة طابقين جديدين مكان الطابقين المزمع هدمهما وقد رفضت المحكمة الدعوى لأن إعادة البناء كما كان وعلى نفس المساحة وبذات الارتفاع لا يتحقق معه قصد الشارع من إجازة الإخلاء للهدم وإعادة البناء وهي التوسعة في الأماكن فإذا عاد المدعيان الآن وطلبوا الهدم لإعادة البناء بحيث يحتوى على أكثر من دورين فقد اختلف السبب في الدعويين لتحقيق غرض الشارع في هذه الدعوى بمحصول التوسعة بالفعل، وكان هذا الذي جاء بأسباب الحكم مسوغا لاختلاف السبب في الدعويين، فإن النعي عليه بخالفة القانون يكون على غير أساس .

### الوقائع

في يوم ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١ طعن بطريق النقض في حكم محكمة الزقازيق الابتدائية الصادر في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ في القضية رقم ٣١٤ سنة ١٩٥١ مدنى كلى وذلك بتقرير طلب فيه الطاعنان الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والقضاء أصليا بقبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى رقم ٣١٤ سنة ١٩٥١ مدنى كلى لسبق الفصل فيها في القضية رقم ٣٥٨ سنة ١٩٥٠ مدنى كلى الزقازيق واحتياطيا بإحالة القضية على محكمة الزقازيق الابتدائية للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى وإلزام المطعون عليهما في الحالتين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه .

وفي ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥١ أعلن المطعون عليهما بتقرير الطعن وفي ٢٣ منه أودع الطاعنان أصل ورقة إعلان المطعون عليهما بالطعن وصورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة بشرح أسباب الطعن وحافضة بمستنداتهما . وفي ١٢ من يناير سنة ١٩٥٢ أودع المطعون عليهما مذكرة بدفاعهما طلبا فيها الحكم أصليا بعدم جواز الطعن واحتياطيا برفضه وإلزام الطاعنين في الحالتين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه .

وفي ٨ من يولية سنة ١٩٥٢ وضعت النيابة العامة مذكرتها وقالت فيها بعدم جواز إلزام الطاعنين بالمصروفات .

وفي ١٢ من مارس سنة ١٩٥٣ سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامى المطعون عليهما والنيابة العامة على ما جاء بمذكرتيهما والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير حضرة المستشار المقرر ومرافعة المحامى عن المطعون عليهما والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع تتحصل فى أن المطعون عليهما أقاما هذه الدعوى على الطاعنين والأستاذ عبد الحميد لطفى وقد جاء بعريضتها أنهما اشتريا المنزل المؤجر للمدعى عليهما بعقد مسجل ولما كان مكونا من طابقين ويريد المدعيان هدمه وإعادة بنائه حتى يتكون من أربعة طوابق وبحيث يشتمل كل منها على شقق ومرافق أكثر من الموجودة الآن فقد اندرا المدعى عليهم بوجوب الإخلاء فى المواعيد التى حددها القانون واستندوا إلى الترخيص الصادر لهما من بلدية فاغوس بالهدم والبناء مصحوبا بالرسم الهندسى المعتمد من البلدية . وفى أثناء نظر الدعوى قرر الأستاذ عبد الحميد لطفى أنه لا ينازع المدعين فيما يطلبانه ودفع الطاعنان الدعوى بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها فى الدعوى رقم ٣٥٨ سنة ١٩٥٠ كلى الزقازيق وفى الموضوع برفضها لأنها كيدية الغرض منها إكراه المستأجرين على رفع الأجرة . وفى ١٥/١٠/١٩٥١ قضت المحكمة برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى وفى الموضوع بإلزام المدعى عليهم بالإخلاء والتسليم فى مدى أربعة أشهر من تاريخ صدور الحكم . فقرر الطاعنان بالطعن فى الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن على سبب واحد ينعى به الطاعنان على الحكم الخطأ فى تطبيق القانون إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فى الدعوى رقم ٣٥٨ سنة ١٩٥٠ بحجة أن السبب مختلف فى الدعوى مع أن السبب فى الدعوى المذكورة والدعوى موضوع هذا الطعن واحد وهو طلب الإخلاء لهدم المنزل وإعادة بنائه بشكل أوسع .

ومن حيث إن المطعون عليهما دفعا بعدم جواز الطعن تطبيقا للسادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين إذ هى صريحة فى أن الأحكام التى تصدر من محكمة ابتدائية تطبيقا

لهذا القانون لا تكون قابلة لأي طعن وقد انضمت النياية إليهما في هذا الدفع مستندة إلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية تطبيقاً للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ غير جائز .

ومن حيث إنه وإن كان قضاء هذه المحكمة قد جرى بعدم جواز الطعن بطريق النقض في الأحكام التي تصدرها المحاكم الابتدائية تطبيقاً للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين إلا أنه لما كانت المادة ٤٢٦ من أفعاب تجيز الطعن بالنقض في أي حكم نهائي — أيا كانت المحكمة التي أصدرته — فصل في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به سواء أرفع بهذا الدفع أم لم يرفع ، وكان الطعن مقصوداً على خطأ الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٠ . كل الزقازيق بين الخصوم أنفسهم فإن هذه المحكمة ترى إعمالاً للمادة المذكورة المطابق نصها بحيث يشمل كل حكم انتهائي صدر على خلاف حكم سابق بين الخصوم أنفسهم أيا كانت المحكمة التي أصدرته أن الطعن بطريق النقض في هذه الحالة جائز حتى ولو كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة ابتدائية تطبيقاً للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ولذلك يتعين رفض الدفع بعدم جواز الطعن .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الحكم إذ رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها استند إلى أن المدعين — الطاعنين — طلبوا في القضية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٠ كلى الزقازيق الإخلاء لهدم المنزل وإقامة طابقين جديدين مكان الطابقين المزمع هدمهما وقد رفضت المحكمة الدعوى لأن إعادة البناء كما كان وعلى نفس المساحة وبذات الارتفاع لا يتحقق معه قصد الشارع من إجازة الإخلاء للهدم وإعادة البناء وهي التوسعة في الأماكن فإذا عاد المدعيان الآن وطلبوا الهدم لإعادة البناء بحيث يحتوى على أكثر من دورين فقد اختلف السبب في الدعويين لتحقيق غرض الشارع في هذه الدعوى بحصول التوسعة بالفعل ولما كان هذا الذي جاء بأسباب الحكم مسوغاً لاختلاف السبب في الدعويين فإن هذا التعلل يكون على غير أساس ويتعين رفض الطعن .



## فهرس

### الأحكام الصادرة في طعون النقابات

رقم القاعدة	رقم الصفحة	المحتوى
		طعن (ر. نقابة المحامين) .
		نقابة المحامين :
٢٦٧	١	نقض . طعن . ميعاد الطعن في قرارات الجمعية العمومية أو في تشكيل مجلس النقابة . دو ١٨ يوما كاملة من تاريخ تبليغ القرارات إلى وزير العدل . لافرق في تحديد بدء الميعاد بين الطعن المرفوع من وزير العدل والطعن المرفوع من ثلاثين محامية حضرُوا الجمعية . المادة ٨٥ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ...
٢٦٧	١	انتخاب أعضاء مجلس نقابة المحامين . الشروط اللازم توافرها في الأعضاء الموقعين على الإخطار . المادتان ٧٠ و ٧٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ والمادة ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين ... ..
		نقابة المهن الهندسية :
٢٧٢	٢	الأعضاء الذين تتكون منهم الجمعية العمومية . متى يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحا ؟ ( المواد ٢ و ٥ و ٦ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ ) ... ..
٢٧٢	٢	انتخاب . تقرير أعضاء الجمعية العمومية انفضاضها على أثر حصول هرج وانصراف بعض الأعضاء . استمرار من بقى من الأعضاء رغم ذلك في عملية الانتخاب . بطلان الانتخاب ...

( ب )

رقم الصفحة	رقم القاعدة	نقابة الأطباء :
٢٧٩	٣	انتخاب . قيام أعضاء اللجنة المشرفة على عملية الانتخاب بوضع قواعد تحدد كيفية إبداء الناخب صوته بما يكفل سرية الانتخاب . إذاعة هذه القواعد على الأعضاء قبل البدء في عملية الانتخاب . لا عذر لمن لم يلاحظ هذه القواعد من الناخبين ... ..
٢٧٩	٣	انتخاب . وضع قاعدة من مقتضاها إلغاء العلامة المصطلح عليها إذا كانت موضوعة على الخط الفاصل بين اثنين . لا عيب ... انتخاب وضع قاعدة من مقتضاها إبطال كل ورقة بها شطب أو علامة غير المصطلح عليها . لا خطأ ... ..
٢٧٩	٣	انتخاب . وضع قاعدة تتضمن اعتبار الجزء من القائمة الخاص بكل فئة من المرشحين ورقة قائمة بذاتها . لا خطأ ... ..
٢٧٩	٣	انتخاب . وضع قاعدة تتضمن إلغاء كل ورقة يوجد بها طبع من الحبر ناشئ من طي الورقة قبل أن يحف مدادها . قاعدة تعسفية لا محل لها ... ..
٢٧٩	٣	نقض : ( ر . نقابة المحامين ) .

## فهرس للأحكام الصادرة من الدائرة المدنية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		( ١ )
		إثبات ( ر أيضا . تزوير . طلاق . فوائد . وصية . وضع يد . وفاة ) .
		شهادة . تقدير أقوال الشهود . مسألة موضوعية . ما استخلصته محكمة ثانى درجة من أقوال الشهود يغير ما استخلصته منها محكمة أول درجة . لا يعيب الحكم ... ..
٥٠٠	٧٣	مبدأ ثبوته بالكتابة . سلطة المحكمة في تقديره . اعتبارها لأسباب مسوغة أن عقد البيع الصادر من الطاعن إلى المظنون عليهم هو مبدأ ثبوته بالكتابة يجوز لهم إثبات أن المبلغ الذى يطالبهم به الطاعن والثابت فى سند منفصل ليس قرضا وإنما هو ثمن للبيع . لا مخالفة فى ذلك للقانون ... ..
٥٧٠	٨٧	تحقيق . محكمة الموضوع . رفضها طلب الإحالة على التحقيق اعتمادا على أن الأوراق التى قدمت بالدعوى والقرائن التى استنبطها منها تغنى عن التحقيق . لا مخالفة فى ذلك للقانون ... ..
٥٧٥	٨٨	اتخاذ المحكمة من تقرير الحبير المعين فى دعوى إثبات الحالة دليلا على المدعى عليه فى دعوى الضمان ولو لم يكن ممثلا فى تلك الدعوى . لا مخالفة فى ذلك للقانون متى كان المدعى عليه فى الدعوى الأصلية ممثلا فى دعوى إثباته الحالة وكان المطلوب إثباته هو
٥٨٠	٨٩	واقعة مادية ... ..



رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٨٩	٥٨٠	حكم . تسببيه . إقامة قضاائه في ثبوت واقعة مادية على تقرير الخبير المعين في دعوى إثبات الحالة . المدعى في دعوى الموضوع هو الذى رفع دعوى إثبات الحالة . النعى على الحكم بأنه نقل عبء الإثبات من عاتق المدعى إلى عاتق المدعى عليه . في غير محله ... ..
٨٩	٥٨٠	حكم . تسببيه . تقريره أن المستند الذى استند إليه الطاعن في مقام إنكاره الواقعة المستندة إليه لا ينفي عنه هذه الواقعة . النعى عليه بأنه نقل عبء الإثبات من عاتق المدعى إلى عاتقه . في غير محله ... ..
٩٢	٥٩٦	حكم . تسببيه . رفضه طلب الطاعن الإحالة على التحقيق لاقتناع المحكمة من أوراق الدعوى بعدم صحة دعواه . لا خطأ .. تحقيق . ما قدم من الأدلة يكفى لتكوين اقتناع المحكمة . لا إلزام عليها بإجراء التحقيق ... ..
١٠٤	٦٨٧	إجارة : (ر أيضا استئناف . تقادم . فسخ . قوة قاهرة . نقض ) : عقد الإيجار — كما وصفه الحكم المطعون فيه يشمل إيجار المكان المؤجر كما يشمل عملية مالية أخرى مرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة . خروج النزاع الناشئ عن هذا العقد عن نطاق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وخضوعه للقواعد العامة من حيث موضوعه والاختصاص القضائي والإجراءات . المادة ١٥٠/٤ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ... ..
٥٧	٣٩٥	

رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

- العين المؤجرة كما هو ثابت من عقد الايجار أرض قضاء .  
عدم سريان أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على النزاع  
الخاص باخلاء هذه العين . لا يغير من ذلك كون المستأجر قد  
أقام أبنية على هذا العين أو عدت الأجرة الواردة بالعقد الأصلي  
وأرفق به رسم للباني التي أقامها المستأجر ما دام لم ينص فيه على  
أن الايجار الجديد يشمل الأرض وما عليها من المباني ...  
استئناف . تحديد مبدأ زيادة الأجرة واستحقاق أجر المثل .  
من المنازعات التي تفصل فيها دائرة الايجارات نهائياً وفقاً للمادة  
١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . حكم . قضاؤه بعدم  
قبول الاستئناف الخاص بهذا النزاع . صحيح في القانون ...

٤٥٦

٦٥

٤٨٢

٧٠

### إجراءات ( ر أيضاً ) تزوير . دفاع :

- إجراءات التقاضي . دفاع . حجز القضية للحكم مع الإذن بتقديم  
مذكرات تكميلية . تقديم المستأنف عليه مذكرته مشتملة على  
استئناف فرعى . عدم قبول المحكمة لهذا الاستئناف الفرعى  
لا خطأ .. ...  
... ..

٥٧٥

٨٨

### أحوال شخصية ( ر أيضاً . طلاق . نقض ) :

- تبنى . جنسية . إختصاص . حكم . تسييه . ثبوت . أن  
المطعون عليه اليوناني الجنسية تبنى لقيطا مجهول الأبوين وجد  
بالديار المصرية . تصديق المحكمة القنصلية على هذا التبنى . اعتبار  
الحكم المطعون فيه . أن الطاعن المتبنى مصرى وأن الحكم الصادر  
من المحكمة القنصلية باطل . لا مخالفة في ذلك للقانون . المادة  
١٠/٣ من المرسوم بقانون الصادر في ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦ والمادة  
٦/٣ من المرسوم بقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٢٩ ...  
... ..

٦٠٧

٩٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٦٠٧	٩٤	تبنى . حكم . تسببه . اعتباره الطاعن مصر يا لأسباب سائغة وقضاؤه ببطلان حكم المحكمة القنصلية بالتصديق على التبنى . التمسك بأحكام القانون اليونانى الخاصة بأحوال الرجوع فى التبنى . لا محل له ... ..
٦٠٧	٩٤	اختصاص . محاكم قنصلية يونانية . اختصاصها بمسائل الأحوال الشخصية فى الفترة التى تلت إلغاء الامتيازات الأجنبية . مقصور على منازعات الأحوال الشخصية المتعلقة بالرعايا اليونانيين فقط ... ..
٦٠٧	٩٤	حكم صادر من محكمة قنصلية يونانية بالتصديق على تبني شخص ثبت أنه مصرى . بطلان هذا الحكم . البطلان متعلق بالنظام العام . جواز التمسك به ممن طلب التبنى ... ..
٦٠٧	٩٤	نقض . المصلحة فى الطعن . تمسك اليونانى المتبنى ببطلان حكم التبنى الصادر من القنصلية . توافر هذه المصلحة وفقا للواد من ١٥٧٩ إلى ١٥٨٦ من القانون اليونانى ... ..
٧٧٠	١١٤	نيابة عامة . نزاع على النظام المالى بين زوجين من الأجانب . وجوب تكيف هذا النزاع وفقا لأحكام القانون المصرى . وجوب اعتبار النظام المالى من مسائل الأحوال الشخصية . عدم تدخل النيابة العامة فى هذا النزاع يجعل الحكم باطلا . لا يغير من هذا النظر كون الدعوى رفعت أصلا بوصفها دعوى مدنية متى كانت قد أثبت فيها مسألة أولية متعلقة بالأحوال الشخصية تقتضى تدخل النيابة العامة . المادتان ١٠ و ١٣ من القانون المدنى والمادة ١٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٧ والمادة ٩٩ مرافعات ...



## اختصاص : ( ر أيضا . أحوال شخصية ) :

حكم . إثباته أن التعاقد الذي أسست عليه الدعوى تم في مصر بين المطعون عليها الأولى والمطعون عليها الثانية بصفتها وكيلا عن الطاعة . قضاؤه باختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى بالنسبة للطاعة . هذا الحكم يكون قد طبق المادة ١٤ مدني مختلطة تطبيقا صحيحا . التحدى بالمادة ٣٥ مرافعات مختلط الخاصة بالاختصاص المحلي . في غير محله ... ..

٣٢٨ ٤٧

متى يختص المجلس الملى . قضاء مستعجل . حكم . تسييه قضاؤه بإيقاف تنفيذ حكم نفقة صادر من المحاكم الشرعية لزوجة على زوجها الذي ينتمى لطائفة السريان الكاثوليك . تأسيس قضائه على أن المجلس الملى لطائفة السريان الكاثوليك هو صاحب الولاية بنظر ما ينشأ بين الزوجين من منازعات متعلقة بالزواج وأن الزوجة وإن لم تكن أصلا من أبناء هذه الطائفة إلا أنها ارتضت في عقد الزواج أن تخضع لأحكامها . لا مخالفة في ذلك للقانون ... ..

٥١١ ٧٥

اختصاص نوعي . قاضي الأمور الوقفية بمحكمة الأحوال الشخصية . إصداره قرارا بجرد موجودات شركة لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الشريك المتوفى . مخالفة هذا القرار لقواعد الاختصاص النوعي . للمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم الاختصاص ... ..

٦٠٠ ٩٣

استئناف : (ر . أيضا إجازة . إجراءات . اعلان) :

حكم . ضامن . طعنه بطريق الاستئناف وطلبه القضاء له  
على المدين بما قضى عليه به للدائن . هذا الطلب يتضمن حتما  
وبطريق اللزوم إلغاء الحكم الابتدائي القاض بعدم اختصاص  
المحاكم المصرية بالنسبة للمدين . القضاء للضامن بما طلب .  
النعي على الحكم بأنه ألغى حكم عدم الاختصاص الذي حاز قوة  
الأمر المقضى أو أنه قضى بما لم يطلبه الخصوم . على غير

أساس ... ..

٣٢٨

٤٧

تصدى . حكم قضى بالزام الضامن بالمدين وبعدم اختصاص  
المحاكم المصرية بالنسبة للمدين . استئنافه من الضامن . قضاء محكمة  
الاستئناف بإلغاء حكم عدم الاختصاص وبالزام المدين والضامن  
بالمدين . هذه الحالة ليست من حالات التصدي الذي لم يجزه قانون

المرافعات ... ..

٣٢٨

٤٧

أثر الاستئناف . نقل القضية إلى محكمة ثاني درجة بأدلتها  
ودفعها في حدود طلبات المستأنف . مثال . دفع من الطاعن  
لدى محكمة أول درجة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى . رفض  
هذا الدفع وعدم استئنافه من الطاعن . صدور الحكم في موضوع  
الدعوى في ظل قانون المرافعات القديم . استئناف المطعون  
عليهما الحكم بالنسبة للموضوع دون الاختصاص . عدم تمسك  
الطاعن أمام محكمة ثاني درجة بالدفع بعدم الاختصاص وطلبه  
تأييد الحكم الصادر في الموضوع . عدم تعرض محكمة ثاني درجة

للدفع بعدم الاختصاص . لا خطأ ... ..

٤٠٤

٥٨

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٦٢	٤٣٥	تزوير . حكم صادر في دعوى تزوير فرعية . صدوره بعد أن قررت المحكمة في ظل قانون المرافعات القديم وقف الدعوى الأصلية حتى يفصل نهائيا في الطعن بالتزوير . هذا الحكم يكون قد أنهى الخصومة في دعوى التزوير الفرعية . جواز الطعن فيه استقلالاً . المادة ٣٧٨ مرافعات ... ..
٧٠	٤٨٢	إجارة . دفع . موضوع الدعوى مما تفصل فيه المحكمة فصلاً نهائياً . اختصاصها بالفصل نهائياً فيما يقدم من الدفوع . مثال . نزاع على زيادة أجرة . اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل فيه نهائياً وفقاً للمادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . الحكم الصادر منها في الدفع بعدم قبول زيادة الأجرة لتقديمه قبل الأوان . عدم جواز استئنافه ... ..
٩١	٥٩١	أثر الاستئناف . نقل موضوع الخصومة إلى محكمة الدرجة الثانية بأدلة الواقعية وأسانيده القانونية في حدود ما رفع عنه الاستئناف . مثال . بيع صدر من والد الطاعنين إلى المظعون . عليه عن المنزل موضوع النزاع . تمسك الطاعنين أمام محكمة أول درجة بجهلهم بتوقيع مورثهم على العقد وبصفة احتياطية بأن المورث سبق أن تصرف لابنه الطاعن الأول الذي كان قاصراً في تصف المنزل ودفع الثمن تبرعاً من مال والدته ، ولذلك فإن تصرف المورث في هذا النصف إلى المظعون عليه يعتبر باطلاً وفقاً للمادة الثانية من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ . قضاء محكمة أول درجة بعدم صحة عقد المظعون عليه . إلغاء محكمة ثاني درجة الحكم الابتدائي وقضاؤها بصحة عقد المظعون عليه . عدم تعرضها لنزاع الطاعنين الإحتياطي . قصور مبطل للحكم ...



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٦٨٠	١٠٣	طلبات جديدة. الدفع بعدم قبولها. متعلق بالنظام العام. على محكمة الاستئناف أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبولها. جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض. المادة ١١٤ مرافعات...
٧٧٠	١١٤	حكم. إبطال الحكم الابتدائي لعيب في الشكل. يجب على محكمة الاستئناف الفصل في موضوع النزاع. اقتصارها على تقرير البطلان دون الفصل في الموضوع. خطأ في القانون ... ..
		اشكالات التنفيذ (ر قضاء مستعجل) :
		إعلان (ر أيضا نقض "إجراءات الطعن") .
٤١١	٥٩	تحديد التاريخ الذي حصل فيه . هو يوم تسليم صورته إلى جهة الإدارة . لا عبء بتاريخ وصول الخطاب الموصى عليه ولا يوم تسليم المعان إليه الصورة من جهة الإدارة . المادة ١٢ مرافعات ... ..
٥٣٦	٨٠	إعلان الشخص للنيابة . متى يصح . وجوب قيام المعلن بالتحريرات الدقيقة الكافية للتقصي عن إقامة المعلن إليه . لا يكفي ورود الورقة بدون إعلان ليسلك المعان هذا الطريق الاستئنافي . مثال ... ..
٦٠٧	٩٤	استئناف . وجه البطلان هو أن ورقة التكليف بالحضور أعلنت للخصم في غير موطنه وأن المحضر لم يثبت بها أنه في ظرف ٢٤ ساعة من تاريخ الاعلان وجه إلى المعلن إليه كتابا موصى عليه بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة. زوال هذا البطلان بحضور المعان إليه في أول جاسة . المواد ١١ و ١٢ و ٢٤ و ١٤٠ مرافعات ... ..

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٩٧	٦٣٥	نقض . إعلان تقرير الطعن إلى خصم أجيب بوفاته . هذا الخصم في خصوصية الدعوى ليس محكوما له . إعلان ورثته جملة دون ذكر صفاتهم وأسمائهم وعدم إعلانهم بعد ذلك بأشخاصهم . الإعلان غير صحيح . قوات ميعاد الطعن . عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة لهؤلاء الورثة . المسادتان ٣٨٣ و ٤٣١ مرافعات ... ..
٩٧	٦٣٥	نقص . إعلان تقرير الطعن إلى خصم في مواجهة النيابة مباشرة . عدم توجيه الإعلان إليه في محله الذي عينه العمدة في محضر الإعلان السابق . بطلان الإعلان ... ..
١٠٠	٦٦٠	نقض . تقرير الطعن . شركة . إعلان تقرير الطعن موجهها للشركة باعتبارها شخصا معنويا . وجوب تسليم الصورة في مركز الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير في مركز الشركة إن لم يكن للشركة مركز تسليم الصورة لأحد من هؤلاء لشخصه أو في موطنه . توجيه الإعلان إلى الشركة في مواجهة تابعها الذي تسلم الصورة . بطلان الإعلان . لايزيل هذا البطلان حضور محامى الشركة إلى قلم الكتاب لتقديم مذكرة بدفاعه . المسادتان ٤/١٤ و ٢٤ مرافعات ... ..
١٠٨	٧٢٩	محل الوكيل بالخصومة . اعتباره محلا مختارا بمجرد صدور التوكيل . جواز إعلان الحكم في هذا المحل في ظرف الستة الشهر المالية لصدوره وفقا لقانون المرافعات القديم . بدء سريان ميعاد الطعن بهذا الإعلان . المواد ٧٥ و ٣٦٤ و ٣٨٤ و ٤٠٤ من قانون المرافعات القديم ... ..

رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

## امتياز :

بيع . حق امتياز مقدم الثمن لا يشتري . شرط الاحتجاج به  
قبل من ترتب له حق عيني على العقار . أن يكون قد تم شهره  
وفقا للقانون قبل ترتب هذا الحق . مثال . المادة ٩٠١ من  
القانون المدني القديم ... ..

٤٧٦ ٦٩

## أوراق تجارية :

سندات إذنية . حكم . تسببيه . تقريره أن السندات  
الإذنية موضوع النزاع هي أوراق تجارية وأن تظهيرها عمل  
تجاري . استناده في ذلك إلى أنها كانت عن أعمال تجارية وأن  
المدينين فيها تجار . لا خطأ ... ..

٤٣٩ ٦٣

سند إذني تجاري . تظهيره . ضمان الجبل قبول السند ودفع  
قيمه ما لم يوجد اتفاق خاص بين الطرفين على خلاف ذلك .  
المادة ١٣٧ من قانون التجارة ... ..

٤٣٩ ٦٣

سندات إذنية تجارية . حكم . تسببيه . قضاؤه براءة ذمة  
المظهر إليه من مبلغ معين وبصحة العرض الحاصل منه عن هذه  
السندات . استناد الحكم في ذلك إلى قواعد التظهير التي تقضي  
بضمان المظهر وفاء قيمة السندات الإذنية المحولة إلى المظهر  
إليه وإلى أن هذا الأخير عجز عن تحصيل قيمتها بعد استيفاء  
الإجراءات القانونية . إجراؤه المقاصة بين هذه السندات وبين  
سند يقل عن قيمتها كان المظهر إليه مدينا به للمظهر . لا مخالفة  
في ذلك للقانون ... ..

٤٣٩ ٦٣



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٦٩٤	١٠٥	شيك . تضامن الموقعين عليه . حكم . تسببيه . اعتباره الشيك المعيب بعيب شكلي سندا إذنيا تجاريا وإلزام الموقعين عليه بالتضامن . تأسيس قضاؤه على أن هذا الشيك محرر عن عملية تجارية وأن الموقعين عليه تجار وأنه مشتمل على شرط الإذن . لا مخالفة في ذلك للقانون ... ..
		(ب)
		بيع : ( ر أيضا . امتياز . تسجيل . قوة الأمر المقضي . وصية ) :
٣١٨	٤٥	رهن . شرط الاسترداد اللاحق لعقد البيع الموصوف بأنه بات . تبين المحكمة من الأدلة والقرائن التي أوردتها أن نية المتاعدين انصرفت منذ البداية إلى الرهن لا إلى البيع . القبض بطلان هذا العقد . لا خطأ . المادة ٣٣٩ مدني ( قديم ) ... ..
٢١٨	٤٥	رهن . حكم . تسببيه . اعتباره عقد البيع يخفى رهنا لأسباب سائغة . النعي عليه بالقصور ومخالفة حكم سابق بمنع التعرض . لا يبطله متى كان الثابت أن هذا الحكم انصب على وضع اليد عن سنة واحدة تالية للمدة التي قال الحكم أن الراهن استمر واضعا يده فيها
٤٦٧	٦٧	تسجيل . بيع صدر من المورث إلى مشتر لم يسجل عقده . بيع صدر من الوارث إلى مشتر آخر سجل عقده . انتقال الملكية إلى المشتري من الوارث . حكم . تسببيه . قضاؤه ببيعة ونفاذ البيع الصادر من المورث في مواجهة المشتري من الوارث الذي سجل عقده دون أن يبين سببا قانونيا لإهدار عقد المشتري من الوارث الذي انتقلت إليه الملكية بالتسجيل . عدم بحثه في نفاذ التصرف في حق دائي التركة وما إذا كانت التركة مستغرقة أم غير مستغرقة بالدين . خطأ في تطبيق القانون . المادة الأولى من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ المادة ٥٤ من القانون المدني القديم .

رقم  
الصفحة

رقم  
القاعدة

حكم . تسببه . تقريره أن البائع يستحق المبلغ المدفوع من المشتري نتيجة امتناع هذا الأخير عن إتمام العقد سواء اعتبر هذا المبلغ عربونا أم جزءا من الثمن . عدم تحصيله دفاع المشتري الذي مؤداه أن عدوله عن الصفقة كان برضاء البائع وبسبب عيب خفي في المبيع . عدم بيانه ما إذا كان المبلغ المدفوع هو عربون أم جزء من الثمن والقضاء في الدعوى وفقا لطبيعة هذا المبلغ : قصور مبطل للحكم ... ..

٤٩٥

٧٢

(ت)

تزوير : (ر أيضا استئناف) :

إثبات . إجراءات تقاضى . حكم بإحالة الدعوى على التحقيق . انقضاء عبء إثبات صحة الورقة المطعون فيها على هاتق المدعى عليه في دعوى التزوير . عدم اعتراضه على خطأ الحكم في هذا الخصوص أثناء التحقيق الذى استمر عدة جلسات أو على أن واقعة الصالح التى حقةها القاضى المشتدب للتحقيق ليست من عناصر دليل التزوير . فى هذا ما يفيد اعتباره هذه الإجراءات صحيحة . خطأ الحكم فى هذا الخصوص على فرض حصوله لا يترتب عليه بطلان ... ..

٣٠٣

٤٣

إثبات . حكم . تسببه . قضاؤه بتزوير الورقة المطعون فيها . تأسيس قضاؤه على الأدلة التى قدمها المطعون عليهم الذين يقع عليهم عبء الإثبات أصلا ودعمها بأدلة أخرى مستمدة من الأوراق والتحقيقات . النعى عليه بأنه نزل عبء الإثبات من هاتق المطعون عليهم إلى هاتق الطاعن . نعى غير منتج ... ..

٣٠٣

٤٣

رقم الفاصلة	رقم الصفحة	
٤٣	٣٠٣	إثبات . تكوين المحكمة اقتناعها بتزوير الورقة المطعون فيها من الدلائل التي أسفر عنها التحقيق والقرائن التي عرضت عليها ومما استخلصته من مناقشة الخصوم أنفسهم . لا تثريب عليها مادامت قد أقامت قضاءها على أسباب مسوغة ... ..
٥٢	٣٥٨	حكم . تسمييه . تقرير المحكمة أنها اطلمت على المظروف المحتوى على المحرر المطعون فيه بالتزوير . هذه العبارة تفيد اطلاعها على المحرر ذاته . تحرير محضر بفض المظروف . غير لازم ... ..
٥٢	٣٥٨	حكم . تسمييه . أخذه بتقرير الخبير المعين في الدعوى دون الرد على تقرير الخبير الاستشاري . لا يعييه .. ..
٥٢	٣٥٨	إثبات . حكم . تسمييه . استدلال المحكمة على صحة الإمضاء المطعون فيها بقرائن استخلصتها من أوراق الدعوى ووقائعها . لانخالفة لقواعد الإثبات .. ..
٦٠	٤٢٢	قضاء المحكمة برد وبطلان ورقة مطعون فيها بالتزوير . استخلاصها من الوقائع المعروضة عليها وحالة الورقة المطعون فيها الوسيلة التي لجأ إليها مرتكب التزوير في ارتكابه . ثبوت أن هذه الوسيلة لم تكن من بين الأدلة التي بنى عليها مدعى التزوير دعواه . لا تثريب على المحكمة ... ..
٦٦	٤٦٤	حكم . تسمييه . تمسك المدعى عليه في دعوى التزوير بأن ما حدث في العقد من تغيير إنما كان بعد تقديمه لكتاب الجلالة . استناده في تأييد دناحه إلى أن تقرير الطعن بالتزوير قد خلا من أية إشارة إلى وجود تمزق بالعقد وإلى أن الحكم الابتدائي قد أشار إلى هذا الدفاع . عدم تناول الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع الجوهرى . قصور مبطل للحكم ... ..



رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		جواز اثبات التزوير بكل الطرق . عجز مدعى التزوير عن إثباته بالبينة . إعتداد المحكمة في قضائها بتزوير المحرر على ما استخلصته من قرائن استنبطتها من مستندات قدمها المدعى .
٤٧٢	٦٨	لا خطأ . ... ..
		حكم . تسببيه . قضاؤه بالتزوير . إقامته على ما استنبطته المحكمة من قرائن مؤدية . رد الحكم استقلالاً على كل ما يدلى به الخصوم من حجج . غير لازم . ... ..
٤٧٢	٦٨	حكم . تسببيه . تقريره أن الأوراق المقدمة للمضاهاة لم يحصل اعتراض عليها من الطاعن وأنه ورد ضمن أدلة التزوير أن الشخص المنسوبة إليه كتابة الورقة المطعون فيها لم يكتبها ولم يقع عليها ولذا شتمت المضاهاة ما ورد بهذا الدليل وأن خط كاتب الورقة وإمضاءه في الأوراق التي قدمها الطاعن للمضاهاة يخالفان الخط والإمضاء في الورقة المطعون فيها مما يجيز للمحكمة أن تحكم بالتزوير دون مضاهاة . لا مخالفة فيما قرره الحكم للقانون ولا يشوبه بطلان في الإجراءات . ... ..
٥٦٥	٨٦	خبير . حكم . تسببيه . أخذه بتقرير الخبير المشدب في الدعوى . في ذلك الرد الضمني الكافي على طالب نذب خبير مرجح وعلى التقرير الاستشاري . ... ..
٥٦٥	٨٦	حكم . تسببيه . عدم تعيين المحكمة خبيراً لتحقيق العبارة التي قال الطاعن إنها أضيفت للعقد بعد تحريره . عدم تقديم الطاعن ما يثبت أنه طلب من محكمة الموضوع تعيين خبير لتحقيق هذا الدفاع . النعي على الحكم بأنه أدخل بحقه في الدفاع . غير مقبول . ... ..
٦٥٣	٩٩	... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أدلة التزوير . ساطة المحكمة في استخلاص المقصود منها .
		عدم خروجها في هذا الاستخلاص عما يحمله مفاد الأدلة .
٦٨٠	١٠٣	النعي عليها بقبول دليل جديد . على غير أساس . ...
		إثبات . محكمة الموضع . سلطتها في تقدير الأدلة .
		نفيها بأدلة وقرائن مسوغة ما زعمه الطاعن من أن العبارة المطعون
		فيها بالتزوير أضيفت إلى العقد بعد التوقيع عليه . عدم تعويلها
		على إقرار مدون في ورقة من كاتب العقد يتضمن تزوير العبارة
٧٥٦	١١٢	المشار إليها . لا خطأ . ...
		إثبات . محكمة الاستئناف . رفضها سماع شاهد طاب
		إليها أحد الخصوم سماع أقواله . استنادها إلى أن هذا الخصم
		لم يكن لديه عذر في عدم إعلان الشاهد أمام محكمة أول درجة
		إلى أحالت الدعوى على التحقيق وإلى أن أوراق الدعوى
		والأدلة المقدمة فيها كافية لتكوين رأيها . لا إخلال بحق
٧٥٦	١١٢	الدفاع . ...
		إثبات . تحقيق . إحالة المحكمة الدعوى على التحقيق من
		تلقاء نفسها . شرطه . أن ترى فائدة من هذا التحقيق لإظهار
٧٥٦	١١٢	الحقيقة . المادة ١٩٠ مرافعات . ...
		تسجيل : ( ر أيضا بيع ) :
		شفعة . حكم تسديده . دفع المشتري بسقوط حق الشفيع
		في الشفعة لعدم إظهار رغبته في الأخذ بالشفعة قبل مضي ستة
		شهور على تسجيل صحيفة دعوى صحة البيع سبب الشفعة رفض
		الحكم هذا الدفع . تأسيس قضائه على أن ميعاد سقوط حق
		الشفيع في الشفعة المنوه عنه في المادة ٢٢ من قانون الشفعة
		القديم يبدأ من تاريخ تسجيل حكم صحة ونفاذ البيع لا من تاريخ
٣٠٩	٤٤	تسجيل صحيفة الدعوى . النعي عليه بخالفة القانون على غير أساس ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		بيع . تسجيل المشتري الأول صحيفة دعواه بصحة ونفاذ عقده في ظل قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ قبل أن يسجل المشتري الثاني الحكم الصادر بصحة عقده . تسجيل حكم المشتري الثاني لا يحول دون الحكم بصحة ونفاذ عقد المشتري الأول الذي متى أشربه يكون حجة على المشتري الثاني . حكم . تسببه . انتهاءه إلى هذه النتيجة . لا يبيح ورود تقارير خاطئة بأسبابه ... ..
٤٠٤	٥٨	تقديم : ( ر أيضا عمل . فضالة ) : وقف التقديم . النزاع على قيام عقدا أو نسخه بعقد لا حق أمام القضاء . واقف للتقديم لا قاطع له . حكم . تسببه . خطؤه في اعتبار هذا النزاع قاطعا للتقديم في غير الحالات المنصوص عليها قانونا في حين أنه واقف له . لا يستوجب نقضه متى كان يمكن إقامته تطبيقا لأحكام وقف التقديم ... ..
٣٧٥	٥٥	استبدال دين إيجار . حكم . تسببه إقرار تعهده المستاجر بدفع دين إيجار الذي تجدد بانتهاء مدة الإيجار وأصبح مبالغاً ثابتاً في الذمة . اتفاق الطرفين في هذا الإقرار على نفي الاستبدال واستبقاء وصف الدين كدين إيجار خضوع هذا الدين لأحكام التقديم الخمسى . تقرير الحكم بحصول استبدال في الدين وبخضوعه لأحكام التقديم الطويل . مسخ لعبارة الإقرار ومخالفته للقانون ... ..
٦٧٣	١٠٢	حلول الدين في التاريخ الوارد في الإقرار . دخول الدائن في إجراءات توزيع وتوقيه الجرز على المدين ثم إعلانه بتنبيه عقارى . عدم بحث الحكم في أثر هذه الإجراءات في قطع التقديم الخمسى قصور يعيب الحكم ... ..
٦٧٣	١٠٢	



رقم  
القاعدة

رقم  
الصيغة

(ج)

جنسية (ر . أحوال شخصية)

(ح)

حكم :

النطق به :

النطق به في جلسة أخرى غير جلسة المرافعة . إيداع مسودته في يوم صدوره غير موقع عليها من عضوي الدائرة اللذين اشتركا في المداولة . بطلان الحكم بما يستوجب نقضه . المادة ٣٤٦

٣٥٥

٥١

... .. مرافعات

تأجيل النطق بالحكم إداريا لليوم التالي ثم النطق به في جلسة علنية من المحكمة بكامل هيئتها . لا بطلان . التحدى بما ورد في الجدول الاستثنائي لاقية له . العبرة بالثابت

٣٥٨

٥٢

... .. في محاضر الجلسات

توقيعه :

وجوب التوقيع على مسودته المشتملة على أسبابه من جميع أعضاء الهيئة سواء صدر عقب المرافعة مباشرة أم في جلسة أخرى غير جلسة المرافعة . التوقيع على مسودة الحكم المشتملة على الأسباب من أحد أعضاء الهيئة دون باقي الأعضاء . بطلان الحكم . لا يغير من ذلك توقيع جميع أعضاء الهيئة على منطوق الحكم متى كان هذا المنطوق قد أثبت في ورقة منفصلة عن الورقة المشتملة

٦٢٩

٩٦

... .. على الأسباب . المادة ٣٤٦ مرافعات

رقم  
القاعدة

رقم  
المادة

تسببه : ( ر أيضا . إثبات . أوراق تجارية .  
بيع . تزوير . تسجيل . تقادم . خبير . دعوى  
استحقاق دفاع رهن . شفعة ضرائب . عقد . فوائد .  
قضاء مستعجل . قرة قاهرة . معاوضة . وفاء .  
نقض . وضع يد ) :

٣٤٤

٤٩

دعوى ملكية . تأسيس الحكم على ما ورد في تقرير الخبير  
من انطباق . تنديات المطعون عليها على الأرض موضوع النزاع .  
إدعاء الطاعن تملك الأرض المتنازع عليها بوضع اليد ، المدة  
الطويلة المكسبة للملكية وعجزه عن إثبات هذا الادعاء .  
ورود تقرير في الحكم بفرض خطئه لا تأثير له على سند تملك  
المطعون عليها . لا يبطله ... ..

٣٧٥

٥٥

تمسك الطاعن في صحيفة استئنائه بأن المبلغ الذي حكم به عليه  
هو تعويض لا يستحق إلا بعد إعداره وأن الإعداء لم يحصل .  
عدم تمسكه بهذا الدافع في مذكرته الختامية وقصر دفاعه على أنه  
أرفى بالمبلغ . إغفال الحكم الرد على الوجه المشار إليه .  
لا قصور ... ..

٣٧٥

٥٥

قضاؤه بنسب خبير لتصفية الحساب بين الطاعن والمطعون عليه .  
تمسك الطاعن بأنه أرفى بمبالغ بموجب وصولات . عدم تناول  
الحكم هذا الدافع . لا يعنيه متى كان المستفاد من أسبابه أنه  
أرجأ الفصل فيه إلى ما بعد تقديم الخبير تقريره ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٤٠٤	٥٨	استخلاصه من التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة أن عقد المشتري الأول هو عقد جدى . النعى عليه بالقصور لعدم بحته الدفع بصورية عقد المشتري الأول . فى غير محله ... ..
٥٥٥	٨٤	تأسيسه على المعلومات المستقاة من الخبرة بالشئون العامة المفروض إمام الكافة بها . النعى عليه بأنه مؤسس على معلومات القاضى الشخصية . فى غير محله . مثال فى قضية ضرائب ... ..
٦٨٠	١٠٣	حكم . أسبابه تعتبر مكملة لمنطوقة فى إفادة . اقضى به . مثال الرد على كل حجج الخصوم . على استقلال . غير لازم ... ..
٦٨٧	١٠٤	إقامة قضاؤه على أسباب مستقلة عن الحكم الابتدائى . عدم اعتماده من أسباب الحكم الابتدائى إلا مالا يتعارض مع أسبابه . النعى على الحكم الابتدائى فيما لم يأخذ به الحكم المطعون فيه . غير مقبول ... ..
٦٩٨	١٠٦	فوائد . قضاء الحكم بالدين مع رفض طلب الفوائد . عدم إيراده الأسباب التى تبرر هذا الرقض . قصور يعيب الحكم .
٧٣٥	١٠٩	القبول المانع من الطعن فيه :
٢٧٥	٥٥	شرطه . حضور الخصم أمام الخبير وإبداء دفاعه . تنفيذ الحكم . واجب النفاذ . هذا العمل غير قاطع الدلالة فى الرضاء بالحكم . بقاء حق الخصم فى الطعن فى هذا الحكم ... ..
		( خ )
		خبير : ( ر أيضا . تزوير ) :
		حكم . تسببه . أخذ المحكمة بتقرير الخبير المتدب فى الدعوى . فى ذلك الرد الضمنى الكافى على التقرير الاستشارى ... ..
٥١٦	٧٦	



رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

( د )

### دعوى استحقاق :

دعوى استحقاق أصلية . إعلان . نقض . إعلان تقرير  
الطعن وقع بإطلا بالنسبة لبعض المطعون عليهم . الحكم  
المطعون فيه صادر في دعوى استحقاق أصلية . عدم بطلان الطعن  
بالنسبة لمن صح إعلانه . اختلاف دعوى الاستحقاق الأصلية  
عن الدعوى الفرعية في هذا الخصوص ... ..

٦٣٥ ٩٧

نزع الملكية . حكم . تسببه . قضاؤه بتثبيت ملكية واضع  
اليده للأطيان التي يضع اليدها دون تقديم سند قانوني للملكية .  
تأسيس قضاؤه على أن عبء إثبات ملكية مدين نازع الملكية  
يقع على عاتق الدائن متى كان رافع دعوى الاستحقاق يضع اليده  
على الأعيان وكان الدائن نازع الملكية يستند إلى حق اختصاص  
لا إلى رهن تأميني أخذا بما استقر عليه قضاء المحاكم المختلطة  
وإلى أن الدائن لم يقدم دليلا على ملكية مدينه . النعى على الحكم  
بالقصور . في غير محله ... ..

٦٣٥ ٩٧

دعوى ملكية ( ر . حكم " تسببه " ) .

دفاع : ( ر أيضا . إجراءات . تزوير ) :

إجراءات تقاضى . حكم . تسببه . ثبوت أن إجراءات  
المقصومة كانت حضورية في حق طرفيها وأن الطاعن استكمل  
دفاعه قبل حجز القضية للحكم . إعادة القضية إلى المرافعة لنفس  
الجلسة لتعذر المداولة بسبب مرض أحد أعضائها . تصميم  
محامي الطاعن في هذه الجلسة على طلبانه وعدم طابه التأجيل  
لأى سبب كان . عدم تقديم الطاعن ما يدل على أن المحامي  
الذى حضر عنه بالجلسة الأخيرة لم يكن ذا صفة في تمثيله .  
نعى الطاعن على الحكم بالإخلال بحقه في الدفاع وبطلان  
الإجراءات . في غير محله ... ..

٤٢٢ ٦٠

دفع ( ر . استئناف ) :

رقم  
القاعدة

الصفحة

( ر )

رهن ( ر . بيع )

( ش )

شركة : ( ر . أيضا اختصاص . إعلان ) :

ضرائب . متى يكون الشريك موصيا ؟ رأس مال الشركة  
دفع بأكله من الطاعن الأول . مساهمة الطاعن الثاني في الشركة  
بعمله فقط وورود اسمه في عنوان الشركة . وجوب اعتبار الطاعن  
الثاني شريكا متضامنا مع الطاعن الأول في شركة تضامن بالرغم  
مما أثبت بالعقد من أن الطاعن الأول هو وحده المسئول  
عن التزامات الشركة وبالرغم من تسمية الشركة في العقد بأنها  
شركة توصية . وجوب ربط الضريبة المستحقة على أرباح  
الشركة على كل شريك شخصيا بنسبة حصته في أرباحها . المادة  
٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ... ..

٦٢٠

٩٥٠

شفعة : ( ر أيضا تسجيل . فسخ . نقض ) .

شرط الأخذ بالشفعة . وجوب إيداع الثمن الحقيقي الذي  
حصل به البيع خزانة المحكمة الكائن بدائرتها العقار في خلال ثلاثين  
يوما على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة وأن يتم هذا الإيداع قبل  
رفع الدعوى . تفويت أحدهذين الشرطين موجب لسقوط الحق  
في الشفعة . المادة ٢/٩٤٢ مدني ... ..

٣٩١

٥٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٩١	٥٦	إيداع الثمن . وجوب حصول الإيداع قبل رفع الدعوى لا قبل قيدها . القول بأن المادة ٢/٩٤٢ مدني قصدت حصول الإيداع قبل التقييد لا قبل رفع الدعوى . غير صحيح في القانون ...
٤١١	٥٩	التنازل عنها . التزام لا يرتبط به إلا من ارتضاه . تنازل صاحب العقار عن حق الشفعة في عقد شرائه لهذا العقار . عدم سر يان هذا التنازل على من اشترى منه العقار ... ..
٤١١	٥٩	الشفيع بالنسبة لعقد البيع يعتبر من طبقة الغير . عدم جواز الاجتجاج عليه إلا بالعقد الظاهر . حكم . تسببيه . قضاؤه للشفيع بالشفعة مقابل الثمن الوارد بالنقد الظاهر . نفيه بأسباب مسوغة علم الشفيع بالثمن الحقيقي . لا خطأ ... ..
٥٠٤	٧٤	عرض مباحقات الثمن . شرط وجوبه . أن يكون الشفيع علما بهذه المباحقات . عدم سقوط حق الشفيع في الشفعة إلا بإثبات هذا العلم وإغفاله إبداء الرغبة في الالتزام بها ... ..
٥٠٤	٧٤	حكم . تسببيه . قضاؤه بعدم جدية منازعة المشتري في جوار ملك الشفيع للأرض المشفوع فيها من حدين . استناده إلى إقرار المشتري بهذا الجوار في عقد البيع سبب الشفعة وفي دعوى صحة التعاقد المرفوعة من المشتري عن القدر المشفوع فيه وإلى ماورد في عقد شراء الشفيع لأطيانه المجاورة للأرض المشفوع فيها ، لا خطأ في القانون ولا قصور ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥٤٠	٨١	حكم . تسببيه . قضاؤه يسقط حق الشفيع في الشفعة لعدم إظهار رغبته فيها في ظرف ١٥ يوما من وقت علمه بالبيع لا على أساس مجرد علمه باسم المشتري وحده بل على ما استخلصه من علمه بكافة شروط البيع . تحصيله علم الشفيع بشروط البيع من ثبوت إطلاعه على عقد البيع . لا خطأ ... ..
٥٤٠	٨١	متى يتم البيع ؟ من اتفاق العاقدین على أركانه . إثبات هذا الاتفاق في عقد يوصف بأنه عقد ابتدائي . لا ينفي تمام البيع . وجوب إظهار الرغبة في مدى ١٥ يوما من وقت العلم به . المادة ١٩ من قانون الشفعة القديم ... ..
٥٦١	٨٥	حكم . تسببيه . تقريره أن التصرف الصادر إلى المشتري لا تجوز فيه الشفعة لأنه بيع ذو طابع خاص روعي فيه إثار التصرف إليه بالأولية في الشراء لإعتبارات منها ما يتعلق بشخصه لقيامه باصلاص الأرض المتصرف له فيها ومنها ما يتعلق بمصلحة اجتماعية واقتصادية ترمي إلى رفع مستوى صغار الزراع . للمخالفة فيما قرره هذا الحكم للقانون ... ..
٦٩٨	١٠٦	حكم . تسببيه . احتيال لإسقاط حق الشفيع في الشفعة . استخلاص من وقائع مسبوقة . لا خطأ في القانون ولا قصور ...
٦٩٨	١٠٦	حكم . تسببيه . احتيال لإسقاط حق الشفيع في الشفعة . اعتماد الحكم في ثبوته على أحكام صدرت بعد رفع دعوى الشفعة وانقضاء مواعيدها . ما اعتمد عليه الحكم هو الوقائع الثابتة في تلك الأحكام والسابقة على رفع دعوى الشفعة والمعاصرة لها . لا خطأ ... ..
٦٩٨	١٠٦	منازعة المشتري للشفيع في ملكه الذي يشفع به . هذه المنازعة لا تسقط حق الشفيع متى كانت على غير أساس ... ..

رقم  
القاعدة  
رقم  
الصفحة

- حكم . تسببيه . تعليق الشفيع المضى في دعوى الشفعة على  
نتيجة الفصل في دعوى صحة تعاقدته على بيع العقار الذي يشفع به  
إلى المشفوع منه . اضطراره إلى هذا المسلك بسبب الحبل التي  
استعملها المشفوع منه لإسقاط حقه . النعي على الحكم بأنه أجاز  
الجمع بين حقين متناقضين . في غير محله ... .. ٦٩٨ ١٠٦
- حكم . تسببيه . اطراحه دفعا بسقوط حق الشفيع في الشفعة  
لتأخره في وفاء الثمن . استناده إلى أنه من غير المستساغ أن يدفع  
الشفيع الثمن في الوقت الذي يتمسك فيه ببيع عقاره الذي يشفع  
به إلى المشفوع منه . لا خطأ ... .. ٦٩٨ ١٠٦
- حكم . تسببيه . تقريره أن دعوى الشفعة تعتبر قائمة إذا رفعت  
في خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة ولو لم تقيد بترتيبه  
على ذلك عدم سريان ميعاد السقوط المنصوص عليه في المادة  
٢٢ من قانون الشفعة القديم . لا مخالفة في ذلك للقانون ... .. ٦٩٩ ١٠٦
- حكم . تسببيه . رفضه الدفع بسقوط حق الشفيع في الشفعة  
لعدم رفع الدعوى خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابداء رغبته  
بخطاب موصى عليه تأسيس قضائه على أن الشفيع أبدى رغبته  
على يد محضر في خلال ١٥ يوما من تاريخ علمه بالبيع وأنه رفع  
الدعوى خلال ٣٠ يوما من تاريخ ابداء الرغبة على يد محضر .  
لا مخالفة في ذلك للقانون ... .. ٦٩٩ ١٠٦
- قيد دعوى الشفعة . عدم خضوعه للميعاد المنصوص عليه  
في المادة ١٥ من قانون الشفعة ... .. ٦٩٩ ١٠٦

شيك ( ر أوراق تجارية )

رقم  
الصفحة

رقم  
القاعدة

(ض)

ضامن (ر استئناف)

ضرائب : (ر أيضا ، شركة ، نقض)

الأصل هو فرض الضريبة على الأرباح الحقيقية لأول .  
إجازة المشرع على سبيل الاستثناء في المادة ٥٥ من القانون  
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ اتخاذ التقدير الذي تجريه المصلحة عن سنة  
١٩٣٩ أساسا لربط الضريبة عن السنة التالية . إلغاء المادة ٥٥  
والتقدير الذي رتب عليها . وجوب الرجوع إلى الأصل وأن  
يكون الإلغاء ذا أثر رجعي بحيث يشمل كل تقدير رتب على  
أساس المادة المذكورة وبجمله باطلا ... ..

٥١٧

٧٦

شرط استحقاق ضريبة الأرباح التجارية . وجوب قيام  
المنشأة في مصر ومنزوتها أعمالا تجارية أو صناعية . في حالة  
قيام المنشأة في الخارج يجب أن يكون لها ممثلون في مصر خاضعون  
لأوامرها فإذا لم يكن لها ممثلون أن تقوم في مصر بعمليات  
تجارية تتسم بصفة الاعتياد . مثال . منشأة قائمة في الخارج  
وليس لها ممثلون ولا نشاط تجاري في مصر . قيامها بعمليات  
تجارية واحدة في مصر عدم خضوع هذه العملية لضريبة  
الأرباح التجارية ... ..

٥٢٣

٧٧

حكم . تسديده . تقريره أن القيد بدفاتر الممول غير مستظم وغير  
مؤيد بالاستندات . في ذلك ما يكفي لإطراحها وتبرير الأخذ  
بالتقدير الحزافي جواز الاسترشاد بهذه الدفاتر كعنصر من عناصر  
التقدير ... ..

٥٥٥

٨٤



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٩٥	٦٢٠	المقصود بالحسابات المنتظمة . حكم تسببيه . تقريره سقوط حق الطاعنين في اختيار رقم المقارنة لعدم قيامهما بالاختيار في الميعاد القانوني . تأسيس قضائه على أن حساباتهما منتظمة بغض النظر عن عدم استيفاء دوائرها الشروط المنصوص عليها في المادة ١٤ من قانون التجارة . لا مخالفة في ذلك للقانون . الذانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ وقرارات الوزاريان رقم ٢٢ و٢٦ لسنة ١٩٤٢ . . . . .
١١١	٧٤٧	حق الطعن في تقديرات مصلحة الضرائب المخول للشركات المساهمة . ميعاد هذا الطعن هو ١٥ يوما . سريان هذا الميعاد على كافة التعديلات التي تجريها مصلحة الضرائب سواء أكانت هذه التعديلات تقوم على خلاف في الأرقام أم على الأساس الذي تربط عليه الضريبة . التفرقة في ميعاد الطعن بين الخلاف الخاص بالأرقام وبين الخلاف القائم على أساس ربط الضريبة . في غير محله . . . . .
١١١	٧٤٧	حكم . تسببيه . إعلان الشركة بالأوراد الخاصة بالضريبة العادية والامتنائية . عدم طعنها في التقدير خلال ١٥ يوما . صيرورة التقدير نهائيا . عدم جواز المنازعة بعد ذلك في هذا التقدير حتى ولو كانت المنازعة متعلقة ببطلان الاجراءات . . .
١١٣	٧٦٢	حكم . تسببيه . تقريره أن تقدير الأرباح التجارية والصناعية الناجمة من بيع آلات المصنع القابلة للاستهلاك يكون بتقدير ثمن تكلفتها وقت الشراء مخصوما منه قيمة ما فقدته من جدة بسبب القدم والاستهلاك . لا مخالفة في ذلك للقانون ولا قصور . . . . .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١١٣	٧٦٢	نيابة عامة . وجوب تدخلها في الدعاوى الناشئة عن تطبيق قانون الضرائب رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . إغفال هذا الإجراء يترتب عليه بطلان الحكم . هذا البطلان متعلق بالنظام العام . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض ... ..
١١٣	٧٦٢	نيابة عامة . عدم ذكر اسم ممثل النيابة سهوا في محضر إحدى الجلسات . ثبوت تمثيل النيابة العامة في تلك الجلسة . لا بطلان ... ..

( ط )

طعن ( ر . نقض ) :

طلاق :

٥٠	٣٤٩	إثبات . خطابات متبادلة بين أحد الزوجين وشخص أجنبي . شرط قبولها كدليل في الإثبات في دعوى طلاق بين فرنسيين . القانون الذي يحكم العلاقة بين الطرفين هو الذي يحدد إذا كان دليل الإثبات في الدعوى مقبولا أم غير مقبول . مثال . حكم قضى بالطلاق بين فرنسيين استنادا إلى مذكرات وخطابات متبادلة بين الزوجة والغير . تمسك الزوجة بعدم قبول هذه المحررات كدليل في الدعوى لحصول الزوج عليها بطريق السرقة . اطراح المحكمة هذا الدفع وقبولها المحررات كدليل في الإثبات دون تمحيص دفاع الزوجة . خطأ في تطبيق القانون ... ..
----	-----	--

رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

(ع)

عقد :

تفسيره . سلطة المحكمة في ذلك . حكم . تسببيه . استخلاصه  
استخلاصا سائغا أن النية المشتركة للتعاقد انصرفت إلى  
قسمة الأموال المشتركة قسمة تملك لا قسمة انتفاع مستعينا  
في ذلك بمدلول عبارة العقد وطريقة تنفيذه . النعي عليه بالخطأ  
في الوصف في غير محله .. ... ..

٦٨٧ ١٠٤

عمل :

تقادم . انقطاع التقادم . المدة المنصوص عليها في المادة  
العاشرة من قانون إصابات المال رقم ٦٤ لسنة ١٩٤٦ . عدم  
خضوعها لتواعد انقطاع التقادم ... ..

٣٣٩ ٤٨

(ف)

فسخ :

تفاسخ . شفعة . حكم . تسببيه . اتفاق العاقدين على أن  
يكون للتفاسخ أثر مدمم للعقد . استخلاص المحكمة هذا الاتفاق  
من ظروف الدعوى ولا أساسا استخلاصا سائغا لا خطأ  
في القانون . مثال في دعوى شفعة ... ..

٦٩٩ ١٠٦

شرط . إجارة . النص في عقد الإيجار على اعتبار العقد  
منسوخا بحكم القانون عند التأخر في دفع الأجرة . هذا لا يمنع  
المستأجر من المنازعة في تحقق الشرط كما لا يمنع المحكمة من  
تمحيص دفاعه لتحقيق من وقوع المخالفة الموجبة للفسخ

٧٣٨ ١١٠

من عدمه ... ..



رقم  
القائمة

رقم  
الصفحة

فضالة :

تقدم . بدء سرعان المدة المسقطه لحق الفضولى فى المطالبة  
بالمصروفات التى صرفها . هو من وقت قيامه بالفعل الذى ترتب  
عليه منقبة رب العمل . المادة ١٤٤ مدنى قديم ... .. ٤٧٦ ٦٩

فوائد : ( ر أيضا . حكم "تسبيهه" )

فوائد ربوية . حكم . تسبيهه . إعتاده فى إثبات الربا الفاحش  
على قرائن غير مؤدية . عدم إحالة الدعوى على التحقيق لإثباته  
حقيقة المبالغ المقرضة . إعفاء المدين من إثبات الفوائد الربوية  
استنادا إلى الغرائن المشار إليها . مخالفة لقواعد الإثبات وقصور . ٦٤٦ ٩٨

(ق)

قسمة ( ر . قوة الأمر المقضى )

قضاء مستعجل :

إشكال فى التنفيذ . البحث فى كون الحكم المستشكل فيه  
بنى على مستندات ليست خاصة بموضوع التقاضى . نخروجه  
عن ولاية القضاء المستعجل لمساسه بأصل الحق ... .. ٤٢٩ ٦١

إشكال فى التنفيذ . حكم . تسبيهه . عدم قضائه بسقوط  
الحكم الغيابى وقصره البحث على مجرد استعراض أقوال الطرفين  
وظاهر مستندات الدعوى ليستخلص منها مظاهر الجدل فى النزاع  
وما إذا كان فى أسباب منازعة المستشكل ما يبرر وقف التنفيذ .  
التمس عليه بالخطأ فى القانون والتناقض . على غير أساس ... .. ٤٢٩ ٦١

رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

إشكال في التنفيذ . حكم صادر من المحكمة الشرعية بتقرير نفقة . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بتقدير حجية هذا الحكم وما إذا كان قد صدر من جهة ذات ولاية أم غير ذلك عند تنفيذه على أموال المدين سواء بدئ فعلا بالتنفيذ أم لم يبدأ .

٥١١ ٧٥

إشكالات التنفيذ . هي بطبيعتها مستعجلة . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظرها . قضاؤه بوقف التنفيذ أو السير فيه . هو تقدير مؤقت ولا مساس له بأصل الحق ... ..

٥١١ ٧٥

### قوة الأمر المقضى : ( ر أيضا نقض )

حكم مقام على أسباب مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمنطوق . هذه الأسباب تحوز قوة الأمر المقضى . الاستناد إليها في دعوى لاحقة بين نفس الخصوم باعتبار أن لها قوة الأمر المقضى . صحيح . مثال ... ..

٢٩٣ ٤٢

بيع . قسمة . بيع الشريك حصته في الملك الشائع بعد رفع دعوى القسمة وقيام المشتري بتسجيل عقد البيع قبل انتهاء إجراءات القسمة . عدم تمثيل البائع للمشتري . الحكم الصادر بتخصيص كل من الشركاء بنصيب مفرز . لا حجية له على المشتري الذي لم يمثل في الدعوى ... ..

٣٧٠ ٥٤

حكم صادر في دعوى صحة تعاقد أقامها المشتري على البائع له وعلى إخوته الذين اقتسموا الأطنان مع البائع . قضاؤه بصحة التعاقد في مواجهة البائع وإخوته . عدم حضور إخوة البائع في الدعوى وعدم نازعتهم المدعى في طلباته لا يمنع من اعتبارهم خصوما حقيقين فيها . الحكم الصادر فيها يعتبر حجة عليهم ... ..

٤٤٩ ٦٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٤٨٢	٧٠	لا مانع من أن يكون بعض المقضى به في الأسباب . مثال . حكم قضى في أسبابه بصفة قطعية في بعض المسائل . صيرورته نهائيا بعدم الطعن فيه في الميعاد . الحكم بعدم قبول الاستئناف المرفوع عن هذه المسائل . لا خطأ ... ..
٦٣٥	٩٧	حكم نهائي في مواجهة الخلف الخاص . لا حجية له قبل مانح الحق إذا كان لم يختصم في الدعوى ... ..
٧٢٠	١٠٧	شرطه . اتحاد الموضوع والسبب والخصوم في كل دعوى . لا يجوز قوة الأمر المقضى ما يرد في الحكم من قرارات في شأن موضوع آخر لم يعرض على المحكمة ولو كان مرتبطا بالموضوع المقضى فيه . مثال في نزاع خاص بفسخ عقد معاوضة ... ..
٧٨١	١١٥	حكم . تسببيه . قضاؤه برفض الدفع بعدم جوار نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . ما جاء بأسبابه مسوغ لإختلاف السبب في الدعويين . النعي عليه مخالفة القانون . في غير محله . مثال في دعوى إخلاء تطبيقا لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧
		قوة قاهرة :
١٣٨	١١٠	تهدات . إجارة . حكم . تسببيه . استظهاره شروط اعتبار الحادثة قوة قاهرة . اعتباره استيلاء السلطات العسكرية على الشركة المستأجرة بجميع أدواتها ومعدات من قبيل القوة القاهرة التي جعلت وفاءها بالتزاماتها مستحيلا . لا مخالفة للقانون ولا قصور ...



رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

تعهدات . إجارة . حكم . تسببيه . تقريره أن القوة القاهرة  
لم تحمل دون تنفيذ عقد الإيجار وأن تنفيذ هذا العقد كان مرفوضا  
بحكم قرار وزير التموين والأمر العسكري بالاستيلاء على الشركة  
المستأجرة ومعداتهما وأن السلطات العسكرية حامت محامها  
ورغم إرادتها في تنفيذ العقد . تقريره أن التنفيذ كان موقوفا  
بالنسبة للشركة المستأجرة حتى زالت القوة القاهرة . طلب المؤجر  
اعتبار عقد الإيجار منسوخا بسبب القوة القاهرة والتحدى بالمواد  
١١٩ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ من القانون المدني القديم .  
في غير محله ... ..

٧٣٨ ١١٠

( م )

مجالس مالية ( ر اختصاص )

معاوضة :

حكم . تسببيه . التمسك بعدم جواز الرجوع في البذل بعد  
مضى خمس سنوات من تاريخ العقد وفقا للمادة ٣٥٩ مدني  
( قديم ) . عدم رد الحكم على هذا الدفاع الجوهري . قصور ...

٧٢٠ ١٠٧

( ن )

نزاع ملكية ( ر دعوى استحقاق )

نقض :

التقرير بالطعن وتقديم الأسباب

طعن . سبب الطعن . وجوب بيانه في تقرير الطعن . مثال .  
التمنى على الحكم إغفاله الرد على دفاع جدى وارد بحضور الجلسة .  
عدم بيان هذا الدفاع في تقرير الطعن التمنى غير مقبول ...

٣٣٩ ٤٨

رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

نقض :

إجراءات الطعن : (ر أيضا . إعلان) :

طعن . إجراءات الطعن . حكم . تسببه . النعي عليه بخالفة  
الثابت بالأوراق استنادا إلى ثلاثة عقود . أحد هذه العقود قدم  
في خلال العشرين يوما التالية للتقرير بالطعن ولكنه غير مؤثر  
عليه بما يفيد سبق تقديمه لمحكمة الموضوع وعدم تقديم دليل يثبت  
سبق تقديمه . العقدان الآخران مع تعلقهما بسبب الطعن لم  
يقدم في خلال العشرين يوما التالية للطعن بالنقض . النعي مجرد  
عن الدليل ... ..

٣١٨

٤٥

طعن . تقرير طعن عن حكم صادر في موضوع غير قابل  
للتجزئة أو يجب اختصاص أشخاص معينين فيه . عدم إعلان أحد  
المطعون عليهم بهذا التقرير . عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة إلى  
جميع المطعون عليهم . المادتان ٣٨٤ و ٤٢١ مرافعات ... ..

٣٢٥

٤٦

إعلان تقرير الطعن . إعلان التقرير بالمطعون عليه في خلال  
الخمس عشرة يوما التالية للطعن . صحة الطعن شكلا . خلاصة  
الإعلان المسلمة للمطعون عليه مهوا من تاريخ الشهر الذي حصل  
فيه الإعلان . اشتمال الصورة على جميع البيانات التي أوجبتها  
المادة العاشرة مرافعات ما عدا تاريخ الشهر الذي يمكن كشفه  
من البيانات الأخرى لا بطلان . المادتان ١٠ و ٤٣١ مرافعات

٣٢٨

٤٧

أحوال شخصية . عدم وجود نص في القانون يوجب إعلان  
المطعون عليه بنص الأمر الصادر من رئيس المحكمة بتعيين  
الأشخاص الذين يمثلون بالطعن وتحديد أجل تقديم دفاعهم  
وستنداتهم . يكفي أن يشمل الإعلان مضمون الأمر دون  
نصه . المادة ٨٨٢ مرافعات ... ..

٣٤٩

٥٠

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٥٠	٣٤٩	أحوال شخصية . إعلان مخصص طلبات المدعى إلى المدعى عليه . قلم الكتاب هو المنوط بهذا الإجراء دون المدعى . سريان هذه القاعدة على الطعن بطريق النقض . المادة ٨٧٠ مرافعات
٥٥	٣٧٥	طعن . إعلان . عدم إثبات المحضر الخطوات التي سبقت تسليم صورة الحكم إلى شيخ البلد . بطلان الإعلان . عدم جواز اعتباره مبدأ لسريان ميعاد الطعن ... ..
٧١	٤٩٢	طعن . إيداع أصل ورقة إعلان الطعن وصورة الحكم المطعون فيه والمذكرة الشارحة في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٣٢ مرافعات . إجراء جوهرى يترتب على تفويته سقوط الحق في الطعن . عدم جواز إضافة ميعاد مسافة للميعاد المشار اليه ...
٧٧	٥٢٣	إعلان الطعن . يكون لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المدين في ورقة إعلان الحكم . تعيين محل مختار في ورقة إعلان الحكم يعتبر قرينة قانونية على أن المطعون عليه قبل إعلانه بالطعن في هذا المحل ولولم يصرح بذلك . لا يهم أن يكون المحامي الذى عين مكتبه مقرا أم غير مقرا أمام محكمة النقض . لا تعارض بين حكمى المادتين ٣٨٠ و ٤٦٠ أو المادتين ٨٣ و ٣٨٠ من قانون المرافعات في هذا الخصوص ... ..
٧٨	٥٢٩	طعن . إيداع الأوراق التي نصت عليها المادة ٤٣٢ مرافعات خلال عشرين يوما من تاريخ الطعن . إجراء جوهرى يترتب على تفويته بطلان الطعن ... ..
٧٨	٥٢٩	طعن . إعلان . وجوب إعلان المطعون عليه في خلال الخمسة عشر يوما التالية للتقرير بالطعن . عدم مراعاة هذا الإجراء . الطعن غير مقبول شكلا . المادة ٤٣١ مرافعات ... ..



رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		إعلان الطعن . وجوب قيام المحضر بإثبات الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إلى شيخ البلدة . إكتفاؤه بإثبات أن المعلن إليه لا يعرف له محل إقامة . بطلان الإعلان . عدم قبول الطعن شكلا لعدم إعلانه في الميعاد . المسادقات ١٢
٨٢	٤٤٥	و ٤٣١ مرافعات ... ..
١٠١	٦٦٥	أوراق الطعن . متى يجب تقديم صورة مطابقة للأصل من الحكم الابتدائي ومتى لا يجب ؟ ... ..
١٠١	٦٦٥	أوراق الطعن . الصورة المأمنة من الحكم المطعون فيه تعتبر مطابقة لأصله في معنى المادة ٤٣٢ مرافعات ... ..
١١٤	٧٧٠	ميعاد الطعن . حكم صادر في دعوى رفعت بوصفها دعوى مدنية . فصل المحكمة في مسألة أولية متعلقة بالأحوال الشخصية للأجانب وتأسيس قضائها في الدعوى المدنية على نتيجة الفصل فيها . ميعاد الطعن في الحكم هو الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٨ مرافعات لا الميعاد الذي حددته المادة ٨٨١ من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥١ ... ..
		أحكام يجوز الطعن فيها :
		طعن حكم . مناط عدم جواز الطعن في الحكم على استقلال . أن يكون صادرا قبل الفصل في الموضوع . فصل الحكم في الموضوع أو في شق منه . جواز الطعن فيه . مثال . الدفع بسقوط حتى الشفيع في الشفاعة . هذا دفع وارد على ذات الحق المطالب به . الحكم الصادر بقبوله أو برفضه يجوز الطعن فيه استقلالاً . المادة ٣٧٨ مرافعات ... ..
٤٤	٣٠٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٢٨	٤٧	حكم . قضاؤه بما لم يطلبه الخصوم . ابتناؤه على قاعدة قانونية خاطئة . جواز الطعن فيه بطريق النقض ... ..
٣٧٥	٥٥	طعن . حكم صادر في ظل قانون المرافعات القديم . فصله فصلا قطعيا نهائيا في بعض نقط من النزاع . جواز الطعن فيه استقلالاً ... ..
٣٩٥	٥٧	طعن . حكم صادر قبل الفصل في الموضوع . متى يجوز الطعن فيه استقلالاً . إذا كان قد فصل في منطوقه أو في أسبابه المتعاقبة بالمنطوق في بعض الخصومة القائمة . مثال . حكم قضى بجواز الاستئناف . تأسيس قضاؤه على أن الإيجار المحدد في العقد لا ينصب على أجرة المكان وحده بل يشمل عملية أخرى مرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً لا يقبل التجزئة . جواز الطعن فيه بطريق النقض . المسادتان ٣٧٨ و ٤٢٥ مرافعات ... ..
٤٤٩	٦٤	طعن . حكم تمهيدى بنذب خير . قضاؤه بصفة قطعية في أسبابه بأن حكم صحة التعاقد الذي أسس عليه الطاعن دعواه قبل المطعون عليهم لا حجية له قبلهم لأنهم لم يكونوا خصوماً حقيقيين في دعوى صحة التعاقد . هذا الحكم صادر في صميم الموضوع وأنهى جزءاً أساسياً من الخصومة لا تملك المحكمة إعادة النظر فيه . جواز الطعن في هذا الحكم على استقلال . المسادتان ٣٧٨ و ٤٢٥ مرافعات ... ..
٤٥٦	٦٥	طعن . إجارة . نزاع قائم على ما إذا كانت العين المؤجرة بمقتضى العقد أرضاً فضاء أم مكاناً مؤجراً تسرى عليه أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . هذا النزاع ليس مما تفصل فيه دائرة الإيجارات فصلاً نهائياً . جواز الطعن في الحكم الصادر منها في هذا النزاع ... ..

رقم القاعدة	رقم الصحيفة	
٩٣	٦٠٠	طعن . قرار صادر من قاضي الأمور الوقتية بمحكمة الأ-وال الشخصية بمجرد موجودات شركة لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الشريك المتوفى رغم معارضة الشركة في ذلك . تأييد غرفة المشورة لهذا القرار . حكمها هو حكم صادر في منازعة مدنية . جواز الطعن فيه بطريق النقض . المادة ٤٢٥ مرافعات ... ..
١١٥	٧٨١	إجارة . حكم صادر على خلاف حكم سابق بين نفس الخصوم في منازعات الأماكن المؤجرة الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . جواز الطعن فيه بطريق النقض عملاً بالمادة ٤٢٦ مرافعات ولو كان الطعن فيه غير جائز وقتنا للمادة ٤٢٥ مرافعات ... ..
		أحكام لا يجوز الطعن فيها :
٩٠	٥٨٧	حكم صادر من محكمة الاستئناف برفض دفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها شكلاً . هذا الحكم يعتبر صادراً قبل الفصل في الموضوع . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض على استقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات ... ..
		أسباب جديدة أو موضوعية :
٥٩	٤١١	طعن . سبب جديد . النعي على الحكم القاضي بالشفعة بأن الشفيع تنازل ضمناً عن حق الشفعة أو أنه تواطأ مع البائع له على عدم النص في عقد شرائه على التنازل عن هذا الحق . عدم ثبوت إثارته لدى محكمة الموضوع . إثارته لأول مرة لدى محكمة النقض . لا يجوز ... ..



رقم الصفحة	رقم القائمة	
٤٤٩	٦٤	طعن . سبب جديد . الدفع بأن الحكم الغيابي قد سقط لعدم تنفيذه في خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره . لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ... ..
٥٣١	٧٩	إعلان . بطلانه . الطعن ببطلان الإعلان مؤسس على عدم تحرير محضر مستقل بجميع خطوات المحضر . عدم تمسك الطاعن بهذا البطلان لدى محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة لدى محكمة النقض ... ..
٥٣١	٧٩	المصلحة في الطعن : ( ر أيضا . أحوال شخصية ) : طعن . الحكم القاضي بطرد المستأجر من العين المؤجرة والتي انتهت مدة إيجارها عند رفع الطعن الزمه بالمصروفات ومقابل أنساب المأماة . تحقق مصاحته في الطعن في هذا الحكم ... ..
٧٦٢	١١٣	ضرائب . حكم بنسب خيريت في أساس النزاع ولم يستبق من موضوع الدعوى إلا تقدير صافي الربح بعد خصم التكاليف صلور حكم لاحق بتقدير الربح . اعتبار الحكم الأول منها لخصومة فيما فصل فيه فصلا قطعيا . صدوره في ظل قانون المرافعات القديم الذي كان يجيز الطعن فيه . عدم الطعن في الحكم الأول وقصر الطعن على الحكم اللاحق المترتب عليه . طعن غير متج ... ..
٣٥٨	٥٢	ما يقبل وما لا يقبل من الأسباب : طعن . حكم . تسيديه . النعي عليه بالقصور لعدم رده بأسباب خاصة على الأوجه الواردة في صحيفة الاستئناف . عدم بيان هذه الأوجه . النعي غير مقبول ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		طعن . موضوع الدعوى هو طلب تملك بطريق الشفعة . وجوب اختصاص البائع والمشتري في جميع مراحلها . اختصاص المشتري وحده دون البائع الذى كان حاضرا في الاستئناف . الطعن غير مقبول شكلا ... ..
٣٦٧	٥٣	طعن . شفعة . حكم صادر في دعوى شفعة في عقار بيع لشخصين مشاعا بينهما . موضوع غير قابل للتجزئة . الطعن فيه من أحد المشتريين بعد الميعاد القانوني . إفادته من الطعن المرفوع من المشتري الثانى في الميعاد متى كان انضماما إليه في طلباته . الدفع بعدم قبول طعنه شكلا . في غير محله . المادة ١١ من قانون الشفعة القديم والمادة ٣٨٤ مرافعات ... ..
٤١١	٥٩	سبب الطعن . إغفال محكمة الموضوع سهوا الفصل في طلب من الطلبات . سبب غير مقبول ... ..
٥٩٦	٩٢	سبب الطعن هو مخالفة الحكم للثابت بالأوراق . عدم بيان وجه المخالفة في تقرير الطعن . سبب غير مقبول . المادة ٤٢٩ مرافعات ... ..
٦٥٣	٩٩	بخصوص الطعن . الخصومة في الطعن لا تكون إلا بين من كانوا خصوما في النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه مثال . محكمة أول درجة حكمت في الدعوى الأصلية وقررت فصل دعوى الضمان الفرعية . الطاعن تنازل أمام محكمة الاستئناف عن طلباته الموجهة إلى المدعى عليه في دعوى الضمان . الحكم المطعون فيه لم يفصل في دعوى الضمان اختصاص المدعى عليه في دعوى الضمان أمام محكمة النقض عدم قبول الطعن بالنسبة إليه ... ..
٦٦٠	١٠٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٦٦٥	١٠١	أوراق الطعن . عدم تقديم المستندات المؤيدة لسبب الطعن في الميعاد . عدم قبول السبب . الاحتجاج بأن قوة القاهرة حالت دون تقديم هذه المستندات في الميعاد . عدم تقديم ما يدل على قيام القوة القاهرة . عدم قبول هذا العذر . مطالبة محكمة النقض بضم تحقيقات تبت وجود القوة القاهرة . لا يجوز ... ..
		نيابة عامة ( ر أحوال شخصية . ضرائب ) :
		( و )
		وصية :
٥٤٨	٨٣	بيع . بيع لوارث يستر تبرعا مضافا إلى ما بعد الموت . هذا التصرف يعتبر وصية لا تنفذ في حق الوارث الآخر إلا إذا أجازها وفقا للقانون الذي كان يحكمها . منازعة هذا الوارث الآخر في بعض العقارات التي شملها التصرف . عدم نفاذ التصرف بالنسبة لهذه العقارات وبقاؤه صحيحا فيما لم يطعن عليه فيه ... ..
٥٤٨	٨٣	إثبات . بيع لوارث يتضمن تصرفا مضافا إلى ما بعد الموت قصده الاحتياطي إلى أحكام الإرث المقررة شرعا والإضرار بحق وارث آخر . لهذا الوارث أن يثبت بكافة طرق الإثبات أن التصرف يتضمن تبرعا مضافا إلى ما بعد الموت وأنه وصية لا تنفذ في حقه إلا بالأجازة ... ..
		وضع يد :
٥٠٠	٧٣	إثبات . جواز إثبات واقعة وضع اليد بكافة الطرق . حكم تسليمه . إقامة قضائه في واقعة وضع اليد على ما استخلصته من أوراق عرفية وأقوال وردت في شكوى إدارية . لا خطأ ... ..



رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

## وفاء :

إثبات . حكم . تسببه . اعتماد صحة الوفاء الحاصل للمالك  
الظاهر لأسباب مسوقة . تقريره بأن المكاتبات الحاصلة بين  
الطاعن والمطعون عليه الثانى ليست حجة على المطعون عليه  
الأول لأنها ليست صادرة منه ولا توقيع له عليها . لا مخالفة  
في ذلك للقانون ولا قصور ... ..

٥٩٦

٩٢

## وكالة :

جواز اتفاق العاقدين على استمرارها رغم وفاة أحدهما . هذا  
الاتفاق قد يكون صريحا أو ضمنيا . مثال ... ..  
حوالة بقصد التحصيل وتسديد المبلغ المتحصل للغير . صلح  
الوكيل مع المدين بتنازله عن جزء من الدين . اعتبار الحكم أن  
الوكيل مسئول عن الضرر الذى لحق الموكل بسبب هذا الصلح .  
لا خطأ . القول بأن هذه الحوالة هى اشتراط لمصلحة الغير .  
غير صحيح في القانون ... ..

٣٧٥

٥٥

٣٧٥

٥٥

## تصويبات

سطر	صفحة	خطأ	حساب
٦	٣٠٩	المادة ٣٨٧ مرافعات	المادة ٣٧٨ مرافعات
٦	٣٦٧	موضوع لدعوى	موضوع الدعوى
٢٠	٤١١	عدم علم الشفيع	علم الشفيع
١٠	٤٥٦	ادام	ما دام
٣	٤٧٧	يبدأ سقوط	يبدأ ميعاد سقوط
٧	٥٦٥	يجز	يجيز
٧	٥٧٥	استلبطها	استنبطتها
١٢	٥٨١	فا	فانه

تم طبع هذا العدد من مجموعة الأحكام الصادرة من الجمعية العمومية  
والدائرة المدنية بالمطبعة الأميرية الفرعية بدار القضاء العالي  
في ١٣ ربيع الثاني سنة ١٣٧٢ (الموافق ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٣).

مدير المطبعة الأميرية والمطابع الفرعية

حسن علي كليوه

مَجْلَدُ النَّقَضِ

---

المكتب الفني لقبوينا الأحكام

---

مَجْلُودَاتُ

الأحكام الصادرة من الجمعية العمومية

والدائرة المدنية

---

السنة الرابعة

---

العدد الثالث : من أبريل إلى يونيو سنة ١٩٥٣

إتبعه الأميرية الفرعية بدار القضاء العالي

١٩٥٣





## الأحكام الصادرة

من

## الجمعية العمومية

جلسة ٢٧ من يونيه سنة ١٩٥٣

(١)

الطلب رقم ٣٠ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ سليمان ثابت المستشار وبحضور حضرات الأساتذة محمد نجيب أحمد  
ومصطفى قاضل ورامي عيل مجدي وعبد العزيز سليمان ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود ابراهيم  
اسماعيل ومحمود عياد وأنيس غالي ومصطفى كامل المستشارين .

اختصاص . اختصاص محكمة النقض بطعون رجال القضاء . شرطه . أن تكون لهم صفات  
رجال القضاء أو النيابة أو الموظفين القضائيين بعد العمل بقانون نظام القضاء في ١٥ أكتوبر  
سنة ١٩٤٩ . مثال

إن المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء قد نصت على أن الجمعية العمومية  
لمحكمة النقض تختص دون غيرها في الفصل في الطلبات المقدمة من رجال القضاء  
والنيابة والموظفين القضائيين بالديوان العام بالغاء المراسيم والقرارات المتعلقة  
بإدارة القضاء ، ومدلول هذا النص الصريح أنه يشترط فيمن يقدمون طلبات  
إلى هذه المحكمة بمقتضاها أن تكون لهم صفات رجال القضاء أو النيابة أو الموظفين  
القضائيين بعد العمل به في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ . وإذن فممن كان  
الطاعن قد زالت عنه صفته كقاضى قبل العمل بهذا القانون بعد إحالته على

المعاش بمرسوم ١٩٤٦/١/٣١ الذي نزل عن الطعن فيه ثم استمرت حالته بعد ذلك على هذا الحال من انقطاع صلاته بالقضاء فإنه يترتب على ذلك أن لا تكون له صفة في الطعن أمام هذه المحكمة وفقا لقانون نظام القضاء ذلك أن حقوقه في هذا الشأن أصبحت كحقوق أى فرد آخر من غير رجال القضاء المنصوص عليهم في هذا القانون .

### المحكمة

... من حيث إن الوقائع حسبما تبين من تقرير الطعن وموائر أوراقه نتجصل في أن الطالب رفع طعنه يطلب إلغاء المرسوم الصادر في ١٩٤٦/١/٣١ والمنشور بالجريدة الرسمية في ١٩٤٦/٢/٤ بأحواله على المعاش وقت أن كان قاضيا من الدرجة الثانية وكذلك إلغاء المرسوم الصادر في ١٩٥٠/٩/١٣ والمنشور في ١٩٥٠/٩/١٨ بتعيينات قضائية دون إعادته للخدمة ودون تحديد مركزه حسب إقامته وتعيين مقر عمله وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/٣/٥ بأعادة المفصولين سياسيا إلى أعمالهم مع إلزام المطعون عليهما بأن يدفعوا إليه متضلعين مبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض وفي مذكرته المقدمة بجلسة ١٤ أبريل سنة ١٩٥٣ نزل عن طلبه بإلغاء مرسوم ١٩٤٦/١/٣١ وقصر طلبه فيما يتعلق بهذا المرسوم على طلب التعويض لأحواله على المعاش لأسباب سياسية لأنه وإن كان قد نزل عن الطعن في المرسوم المذكور لأن قضاء الإلغاء لم يكن ينفردا بوقت صدوره إلا أن حقه في التعويض مازال قائما لأنه لا يسقط إلا بمضى جلسة عشرة سنة وصمم على طلب إلغاء مرسوم ١٩٥٠/٩/١٣ والتعويض الناشئ عن تخطيطه في التعيين بهذا المرسوم وذلك لامتناع السلطة الإدارية عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه بعد أن قدم لوزار العدل في ١٩٥٠/٥/٥ طلبا بإعادته للخدمة وفقا لما قرره مجلس الوزراء ولكنها لم تفعل مع أنه كان لزاما عليها أن تعرض حالته على المنظمات القضائية لتنفيذ القاعدة العامة بإعادة الموظفين الذين تعرضوا سياسيا وفقا للقرار الآنف ذكره .



ومن حيث أن وزارة العدل دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر طلب التعويض المتفرع عن مرسوم ١٩٤٦/١/٣١ لأن الطالب نزل عن الطاب الأصل بالغاء المرسوم المذكور الموجب للطلب التبعي كما دفعت بعدم قبول الطعن شكلا في مرسوم ١٩٥٠/٩/١٣ وارتب عليه من تويض لانتفاء صفة طالب في الطعن لأنه لم يكن وقت صدور هذا المرسوم من رجال القضاء النيابة .

ومن حيث إن النيابة العامة قالت في مذكرتها الختامية أن الطالب وإن كان قد أحيل على المعاش بمرسوم ١٩٤٦/١/٣١ في وقت سابق على العمل بقانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الذي استحدث قضاء الإلغاء مما لا يجوز منه للطالب أن يطلب إلغاء المرسوم الآنف بيانه إلا أن حق الطالب في طلب التعويض عنه مازال باقيا وأما فيما يختص بطلب إلغاء مرسوم ١٩٥٠/٩/١٣ وطلب التعويض عنه فانه وإن كان قد صدر قرار من مجلس الوزراء في ١٩٥٠/٣/٥ بإعادة الموظفين المفصولين سياسيا إلا أن هذا القرار لا يصلح أداة بذاته لاعادة من فصل من رجال القضاء إلى عمله ووظيفته لأنه لا ينطبق عليهم ولأن تعيينهم لا يكون إلا وفقا للاوضاع التي نص عليها قانون استقلال القضاء مما يترتب عليه أن لا يكون مرسوم ١٩٥٠/٩/١٣ محلا لاعادة من فصلوا سياسيا ومن ثم فلا يجوز طلب إلغائه أو طلب تعويض عنه .

ومن حيث إن المادة ٢٣ من قانون نظم القضاء قد نصت على أن الجمعية التأسيسية لمحكمة النقض تختص دون غيرها في الفصل في الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بالديوان العام بالغاء المراسيم والقرارات المتماثلة بإدارة القضاء عدا النذب ... ومداول هذا النص الصريح

أنه يشترط فيمن يقدمون طلبات إلى هذه المحكمة بمقتضاه أن تكون لهم صفات رجال القضاء أو النيابة والموظفين القضائيين بعد العمل به في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ ولما كان الطاعن قد زالت عنه صفته كقاض قبل العمل بهذا القانون بعد إحالته على المماش بمرسوم ١٩٤٦/١/٣١ الذي نزل عن الطعن فيه ثم استمرت حالته بمدئد على هذا الحال من انقطاع صلته بالقضاء فإنه يترتب على ذلك أن لا تكون للطالب صفة في الطعن أمام هذه المحكمة وفقا لقانون نظام القضاء إذ أصبحت حقوقه في هذا الشأن كحقوق أى فرد آخر من غير رجال القضاء المنصوص عليهم في هذا القانون ومن ثم تكون طلباته جميعا غير مقبولة شكلا .

---

جلسة ٢٧ من يونيه سنة ١٩٥٣

(٢)

الطلب رقم ٣٩ سنة ٢١ القضائية

برئاسة حضرة الأستاذ سليمان ثابت المستشار وبحضور حضرات الأساتذة محمد نجيب أحمد ومصطفى قاضل واسماعيل مجدى وعبد العزيز سليمان وأحمد العرومى ومصطفى حسن وحسن دارف ومحمود ابراهيم اسماعيل ومحمود عياد وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين .

نقض . طعن . كفالة . عدم وجوب ايداعها عن الطلبات المقدمة من رجال القضاء .

إنه وإن كانت المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء قد نصت على اتباع القواعد والإجراءات المقررة للنقض فى المواد المدنية فى تقديم طلبات رجال القضاء بإلغاء المراسيم أو القرارات المتعلقة بإدارة القضاء إلا أن المادة ٤٣٠ من قانون المرافعات حين أوجبت على الطاعن بطريق النقض أن يودع خزنة المحكمة كفالة قبل التقرير بطعنه قد جعلتها عشرة جنهيات إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة استئناف أو خمسة جنهيات إذا كان من محكمة ابتدائية أو محكمة مواد جزئية الأمر الذى يجعل قياس المرسوم أو القرار على الحكم فى هذا الخصوص ممتهما ما دام مقدار الكفالة المنصوص عليها فى قانون المرافعات يختلف باختلاف درجة المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه وهو ما لا يتحقق فى المرسوم أو القرار ومؤدى ذلك أنه ليس فى قانون المرافعات ما يستوجب إيداع كفالة ما عن طلبات رجال القضاء .

### المحكمة

من حيث إن وزارة العدل دفعت بعدم قبول الطلب شكلا لتقديمه بمعد الميعاد لأن القرار المطعون فيه صدر فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥١ ولم يقرر الطالبان الطعن فيه إلا فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ فلا يكون طلبهما مقبولا شكلا



تطبيقا للمادة ٢٣ من قانون نظام القضاء و ٤٢٨ من قانون المرافعات التي  
تحدد ميعاد الطعن بطريق النقض بثلاثين يوما . كما دفعت النيابة العامة بعدم  
قبول الطلب شكلا لأن الطالبين قدما طلبيهما بتقرير واحد وأودعا عنهما كفالة  
واحدة . وأنه إذا كان لاختيارهما الاجراء على هذه الصورة مبررا فيما يتلقى بالتقرير  
الواحد لتماثل ظروفهما واتحاد وجهة نظرهما في الأساس الذي يقيم عليه كل  
منهما طلبه إلا أن هذا لا يبرر إيداعهما كفالة واحدة لأن لكل منهما طالبا  
قائما بذاته وصالحه فيه مستقلة عن مصاحبة الآخر ولا تعود لإعليه وحده والقضاء  
في أحد الطلبين إجابة أو رفضا لا يؤثر على القضاء في الثاني فمدم إيداع الكفالة  
من كل منهما يحمل الطلب المقدم من الطالبين مما غير مقبول شكلا .

وحيث إنه وإن كان ميعاد الطعن بطريق النقض ثلاثين يوما وفقا للمادة  
٤٢٨ من قانون المرافعات إلا أن هذا الميعاد لا يبدأ طبقا للمادة ٣٧٩ من ذلك  
القانون إلا من تاريخ إعلان الحكم ما لم ينص القانون على غير ذلك — ولما  
كانت المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء إذ نصت على أن تتبع في تقديم طلبات  
رجال القضاء بإلغاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء القواعد والإجراءات  
المقررة للنقض في المواد المدنية فإنها لم تنص على احتساب ميعاد تقديم تلك  
الطلبات من تاريخ آخر غير تاريخ الإعلان وكان مقتضى ذلك ألا يبدأ ميعاد  
تقديم طلب الإلغاء إلا من تاريخ إعلان القرار إلى ذوى الشأن فيه أو من تاريخ  
نشره بالجريدة الرسمية أو من تاريخ العلم به علم اليقين — ولما كان لا يبين من  
الأوراق أن القرار المطعون فيه قد نشر بالجريدة الرسمية ولم تقدم وزارة العدل  
ما يدل على أنه أعان إلى الطالبين قبل ثلاثين يوما سابقة على تقريرهما بطلب إلغاء  
أو على علمهما به قبل ذلك الميعاد — لما كان ذلك كان الدفع المقدم من وزارة  
العدل بعدم قبول الطاب شكلا لتقديمه بعد الميعاد يكون على غير أساس متعين  
الرفض —

وحيث إنه بالنسبة إلى الدفع الثاني المقدم من النيابة العامة فإنه لما كانت  
المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء إذ نصت على اتباع القواعد والإجراءات

المقرررة للنقض في المواد المدنية في تقديم طلبات رجال القضاء بالغاء المراسيم أو القرارات المتعلقة بإدارة القضاء — ولما كانت المادة ٤٣٠ من قانون المرافعات حين أوجبت على الطاهن بطريق النقض أن يودع خزانة المحكمة كفالة قبل التقرير بطونه قد جعلتها عشرة جنيهاً إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة استئناف أو خمسة جنيهاً إذا كان من محكمة ابتدائية أو محكمة مواد جزئية وكان قياس المرسوم أو القرار على الحكم في هذا الخصوص ممتنعاً ما دام مقدار الكفالة المنصوص عليها في قانون المرافعات يختلف باختلاف درجة المحكمة التي تصدرت الحكم المطعون فيه وهو مالا يتحقق في المرسوم أو القرار ومؤدى ذلك أنه ليس في قانون المرافعات ما يستوجب إيداع كفالة ما عن طاهات رجال القضاء مع أن هذا القانون صدر وعمل به في وقت واحد مع قانون نظام القضاء الذي أحال عليه بهذا الخصوص ومن ثم يتعين رفض هذا الدفع .

وحيث إنه يبين مما سلف أن الدفوع المقدمة من الطلبين المتقدمين من الطاعنين على غير أساس ومن ثم يكون الطلبان مقبولين شكلاً .

جلسة ٢٧ من يونيه سنة ١٩٥٣

( ٣ )

الطلب رقم ٨ سنة ٢٢ القضائية :

برئاسة حنيرة الأستاذ سليمان ثابت المستشار. وبحضور حضرات الأساتذة : محمد نجيب أحمد ومصطفى فضل واسماعيل مجدى وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومحمود عياد وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين .

ترقية . إلغاء مرسوم بتخلى الطالب فى الترقية . هذا الإلغاء مؤسس على أن الطالب مساو على الأقل لجميع من كانوا يلونه فى الأقدمية ورقوا بمقتضى المرسوم المشار إليه ، أثر ذلك ، وجوب إلغاء جميع المراسيم والقرارات اللاحقة . شرطه . أن يكون المرسوم الملغى أساسا لها ولم يطرأ على أهلية الطالب ما يحول دون ترقية أسوة بزملائه .

إذا كانت محكمة النقض قد ألغت مرسوما بتخلى الطالب فى الترقية لماتين لها من أنه مساو فى الأهلية على الأقل لجميع من كانوا يلونه فى الأقدمية ورقوا بمقتضى المرسوم المشار إليه فإن هذا الإلغاء يترتب عليه إلغاء جميع المراسيم والقرارات اللاحقة عملا بنص المادة ٤٤٧ مرافعات حتى بالنسبة لم يطلب الطالب إلغاءه من هذه المراسيم والقرارات متى كان المرسوم الملغى أساسا لها وكان لم يطرأ على أهلية الطالب ما يحول دون ترقية أسوة بزملائه الذين كانوا يلونه فى الأقدمية .

### المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشككية .

ومن حيث إن الطالب يبنى طعنه فى المرسوم الصادر فى ٢١ من يناير سنة ١٩٥٢ على سببين ينبى عليه بالأول منهما أنه أخطأ فى تطبيق القانون إذ خالف مقتضى الحكم الصادر من هذه المحكمة فى طلبه المقيّد بجدولها برقم ٢٤ لسنة ١٩٠٩ (رجال



القضاء ) وفي تفصيل هذه المخالفة يقول الطالب أن الجمعية العمومية لمحكمة النقض قضت بحكمها الصادر في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بإلغاء المرسوم الصادر في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ فيما تضمنه من عدم ترقية الطالب إلى درجة وكيل محكمة من الفئة "ب" وقد جاء بأسباب حكمها أنه لم يكن هناك مسوغ لتصرف وزارة العدل بتخطي الطالب وعدم ترقيته في ترتيبه الطبيعي قبل من كانوا يلونه في الأقدمية وقت ذلك ولا يفضلونه في الأهلية ومع أن مفهوم هذا الحكم أن تعود للطالب أقدميته وترتيبه بالنسبة لمن كانوا يلونه أصلاً قبل صدور مرسوم سنة ١٩٤٩ الملغى على ما سبق ذكره ويبدأون بالأستاذ ... خصوصاً وأنه لم يحدث بين صدور الحكم المشار إليه وصدر مرسوم ٢١ من يناير سنة ١٩٥٢ المطعون فيه مانع جديد يمنع وزارة العدل من تنفيذ الحكم على الوجه الصحيح، إلا أن الوزارة خالفت القاعدة الأصولية التي تقضي بأن قبول طلب ما يستتبع حتماً تقرير النتائج المترتبة عليه ، هذا فضلاً عن أن الوزارة مفرة بأهلية الطالب وبعدم وجود مانع يحول دون ترقيته إذ رفته قبل أن يصدر الحكم في دعواه، رفته في قرار سنة ١٩٥٠ إلى درجة وكيل محكمة من الفئة "ب" كما رفته في أكتوبر سنة ١٩٥١ إلى وكيل محكمة من الفئة "أ" ، كما أنها رفته في المرسوم الصادر في ٢١ من يناير سنة ١٩٥٢ — وهو المرسوم المطعون فيه — إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة "ب" مما يقطع بأن أهليته لم يطرأ عليها ما يحول دون تحقيق جميع النتائج المترتبة على القضاء له بإلغاء مرسوم ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ بوضع الطالب في مكانه الطبيعي وذلك بترقيته إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة "أ" ، سابقاً في الترتيب على الأستاذ ... الذي رقي في نفس المرسوم المطعون فيه والصادر في ٢١ من يناير سنة ١٩٥٢ إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة "أ" لأنه لو كان الطالب رقي في الحركة التي صدر بها المرسوم السابق المطعون فيه والمحكوم بإلغائه لكان الطالب سابقاً في ترتيب الأقدمية عليه ولذلك يطلب الحكم بإلغاء المرسوم الصادر في ٢١ من يناير سنة ١٩٥٢ وكذلك القرارات الوزارية المكملة له فيما تضمنته في تخطي الطالب إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة "أ" ، على أن تكون أقدميته سابقة على الأستاذ ... رئيس المحكمة من الفئة "أ" في المرسوم المطعون فيه .

وحيث إن الطالب عدل طالباته بجاسة ٩ من مايو سنة ١٩٥٣ إلى الطعن كذلك في المرسوم الصادر بالحركة القضائية في أول يناير سنة ١٩٥٣ والمنشور بالوقائع المصرية بالعدد الأول مكرر فيما تضمنته من تخطي الطالب إلى وظيفة مستشار — على أساس أن إلغاء هذا المرسوم فيما تضمنته من تخطي الطالب في الترقية إلى الدرجات الأعلى ليس إلا أثرا من الآثار الحتمية لإلغاء المرسوم المطعون فيه بداءة .

ومن حيث إن وزارة العدل طالبت رفض الدعوى تأسيسا على أن الطاعن اقتصر في دعواه المحكوم فيها على طلب إلغاء مرسوم واحد هو الصادر في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ ولم يعدل طالباته إلى طلب إلغاء أى مرسوم لاحق لذلك المرسوم وأن الوزارة تقيدت بما فصل فيه من نزاع ومن ثم اعتبرت الطاعن في درجة وكيل محكمة من الفئة "ب" اعتبارا من تاريخ صدور ذلك المرسوم الذى قضى بإلغائه وتبعها نفذت الحكم واحتسبت أقدمية الطاعن بين زملائه على هذا الأساس .

ومن حيث أن النيابة العامة أبدت رأيها فى الطلب بأن الحكم السابق قد نفذ تنفيذا خاطئا على خلاف مقتضى القانون بل وعلى خلاف ما قرره الحكم وانضمت إلى الطالب فيما طالبه من إلغاء المرسومين المطعون فيهما .

ومن حيث أن هذه المحكمة سبق لها أن قضت في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ في الطلب رقم ٢٤ سنة ١٩ ق بإلغاء المرسوم الصادر بحركة قضائية في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ فيما تضمنته من عدم ترقية الطالب إلى درجة وكيل محكمة من الفئة "ب" على أساس مخالفته للمادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء لما تبين لها من أن الطالب مساو فى الأهلية على الأقل لجميع من كانوا يلونه فى الأقدمية ورفقوا بمقتضى المرسوم المشار إليه ، ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه متى ثبتت أهلية الطالب لدرجة قضائية معلومة رقى إليها من يلونه فى الأقدمية فإن أهليته تعتبر باقية على وضعها بالنسبة إلى أهلية زملائه الذين كانوا يلونه

في الأقدمية وسبقوه في الترقية ما لم تقدم الوزارة الدلائل على وجود مسرع طارئ يحول دون ترقية الطالب إلى الدرجات التي رقى إليها زملاؤه الذين كانوا يلونه في الأقدمية ، وكان الثابت من أوراق الطلب رقم ٢٤ لسنة ١٩٠١ ق أن الطالب كان سابقا في الأقدمية على الأستاذ ... الذي رقى بمقتضى المرسوم الصادر في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ إلى درجة وكيل محكمة من الفئة "ب" ورقى في ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٠ إلى رئيس نيابة من الدرجة الأولى وإلى رئيس نيابة من الدرجة الأولى الممتازة في أغسطس سنة ١٩٤٠ وإلى رئيس محكمة "أ" في ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٢ ، وعين مستشارا في أول يناير سنة ١٩٥٣ ، وكان تنفيذا للحكم الصادر لمصاحبة الطالب يقتضى ترقيته إلى الدرجات العليا التي رقى إليها زميله الأستاذ ... لأنه على ما سبق بيانه كان تاليا للطالب في الأقدمية ولا يفضل في الأهلية باعتبار أن ترقية الطالب إلى هذه الدرجات هي أثر من آثار إلغاء مرسوم ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، وأن أثر هذا الإلغاء ينسحب على كل مرسوم أو قرار يكون قد صدر تاليا له متى كان من شأنه إقصاء الطالب عن مجال الترشيح أسوة بزملائه الذين كانوا يلونه في الأقدمية خصوصا وأن الوزارة لم تقدم دليلا على وجود منوع كان من شأنه أن يحول دون ترقية الطالب بل على العكس فقام الدليل على أن أحدا من الطالب لا تزال باقية على أوضاعها إذ رقت الوزارة في ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٠ إلى وكيل محكمة من الفئة "ب" كما رقت في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ إلى وكيل محكمة من الفئة "أ" كما رقت في ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٢ إلى رئيس محكمة من الفئة "ب" كما رقت في أول يناير سنة ١٩٥٣ إلى رئيس محكمة من الفئة "أ" ، أما ما تذهب إليه وزارة العدل من أنها نفذت الحكم بمنطوقه واعتبرت الطالب صرقى إلى درجة وكيل محكمة من الفئة "ب" من سبتمبر سنة ١٩٤٩ واعتبرت أقدميته في درجة وكيل محكمة من الفئة "أ" على هذا الأساس استنادا إلى أن الحكم الصادر لمصاحبه لم يقض إلا بإلغاء مرسوم سبتمبر سنة ١٩٤٩ وأن الطالب لم يعدل طلباته إلى إلغاء المراسيم اللاحقة - فهو دفاع مردود بما جرى به قضاء هذه المحكمة بأنه يترتب على إلغاء مرسوم ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ إلغاء جميع المراسيم والقرارات اللاحقة للمرسوم الملغى متى كان هذا المرسوم الأخير أساسا لها عملا



بنص المادة ٤٧ من قانون المرافعات حتى بالنسبة لما لم يطالب إلغاؤه من المراسيم أو القرارات، مما كان يتعين معه تنفيذ الحكم الصادر من هذه المحكمة على الوجه المشار إليه في أسباب هذا الحكم متى كان الثابت على ما سبق بيانه أنه لم يطرأ على أهلية الطالب ما يحول دون ترقيته أسوة بزلائه الذين كانوا يلونه في الأقدمية.

ومن حيث أن هذه المخالفات ظلت قائمة بالمرسوم الصادر في أول يناير سنة ١٩٥٣ ذلك لأن تخطي الطالب في المرسوم الأول كان نتيجة إيماده عن مجال الترشيح للوظيفة الأعلى في المرسوم الأخير — واذ تناول مرسوم أول يناير سنة ١٩٥٣ الاستاذ ... بالترقية الى وظيفة مستشار وهو ممن كانوا يلون الطالب في الأقدمية ولم تقدم الوزارة دليلا على وجود مسوغ لهذا التخطي يحول دون ترقية الطالب الى الدرجة التي رقي اليها زميله المشار اليه الذي يتساوى على الأقل معه في الأهلية وكان يليه في الأقدمية — لما كان ذلك — فانه يتعين أيضا إلغاء هذا المرسوم .

ومن حيث ان الطالب طالب اعتبار تربيته في الأقدمية سابقا على الاستاذ ... ومن حيث أن ولاية هذه المحكمة مقصورة على قضاء الإلغاء على أنه من ناحية أخرى فان هذا الطلب نتيجة لازمة لإلغاء المرسوم الصادر في ١٩٤٩/٩/٢٦ في الطعن رقم ٢٤ لسنة ١٩ ق وما تلاه من قرارات تبعا على ما سبق بيانه وإلغاء المرسومين الصادرين في ١٩٥٢/١/٢١ وفي ١٩٥٣/١/١ .

## الأحكام الصادرة من محكمة النقض في طعون النقابات

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٣

(٤).

الطعن رقم ١ . سنة ٢٣ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
كل المحكمة وعبد العزيز سليمان ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل المستشارين .

( أ ) نقابة . صياغة . نقض . طعن . الطعن في تشكيل مجلس النقابة . من يحق له الطعن ؟  
المادة ٥١ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ .

( ب ) نقابة . صياغة . انتخاب . حصول انتخاب أعضاء مجلس النقابة تحت سمع وبصر  
أعضاء الجمعية السومية . لا يصح ما شاب من عيوب .

( ج ) نقابة . صياغة . انتخاب . كثرة الواقدين من الناخبين . لا يبرر مخالفة القواعد  
الموضوعة من قبل لضمان التحقق من شخصية الناخبين ودرء ما قد يشوب إجراءات  
الانتخاب من دواعي البطلان .

( د ) نقابة . صياغة . انتخاب . ثبوت استمرار دخول الناخبين محل الانتخاب إلى ما بعد  
الموعد الذي حدد من قبل . بطلان عملية الانتخاب .

( هـ ) نقابة . صياغة . انتخاب . ثبوت اختلال النظام الموضوع من قبل للتحقق من شخصية  
الناخبين وحصول بعضهم على أكثر من قائمة من قوائم الانتخاب . بطلان  
عملية الانتخاب .

( و ) نقابة . صياغة . انتخاب . حصول انتخاب النقيب بواسطة كتابة أمم المرشح بخط  
الناخب . مخالفة هذه الطريقة لمبدأ سرية الانتخاب .

- ١ - أن القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص بإنشاء نقابات واتحاد نقابات المهن الطبية إذ خول في المادة ٥١ منه لعشرين عضوا ممن حضروا الجمعية العمومية وصدق على إمضاءاتهم من الجهة المختصة الطعن في تشكيل مجلس النقابة بتقرير يبلغ إلى محكمة النقض في ظرف ١٨ يوما كاملة من تاريخ تشكيل مجلس النقابة - إذ خولهم ذلك لم يشترط أن لا يكون الطاعنون قد اشتركوا فعلا في الانتخاب وإلا سقط حقهم في الطعن كما لم يفرق بين من كان منهم مرشحا لعضوية مجلس النقابة وبين من لم يكن كذلك فلا يحول دون قبول طعن الطاعنين في عملية انتخاب أعضاء مجلس النقابة أنهم اشتركوا في انتخاب النقيب المترتب على نتيجة هذه العملية كما لا يحول دون ذلك أن أغلبهم لم يكن مرشحا لعضوية مجلس النقابة.
- ٢ - حصول إجراءات انتخاب أعضاء مجلس نقابة المهن الطبية تحت سمع وبصر أعضاء الجمعية العمومية ليس من شأنه أن يصحح ما شابه من غيوب .
- ٣ - كثرة عدد الوافدين من الأعضاء الناجين لا يسوغ مخالفة القواعد المقررة من قبل وإلى قصد من وضعها ضمان التحقق من أشخاص الناجين ودرء ما قد يشوب إجراءات الانتخاب من دواعي البطلان .
- ٤ - متى كان النظام الذي وضعه مجلس نقابة الضيافة في اجتماعه السابق على تاريخ الانتخاب يقضي أن ميعاد انتخاب أعضاء مجلس النقابة يبدأ في الساعة الرابعة مساء وأن باب مكان الانتخاب يغلق في الساعة السادسة تماما وأن من يحضر من الأعضاء بعد هذا الميعاد لا يسمح له بالدخول إلى مكان الانتخاب ، وكان الثابت من محضر الجمعية العمومية أن ميعاد الانتخاب قد بدأ في الساعة والنصف ، فانه يترتب على هذه المخالفة بطلان عملية الانتخاب ذلك لأنه بعد أن تقرر من قبل تحديد ميعاد اقفال باب مكان الانتخاب وعلم بذلك جميع أعضاء النقابة من الصيادلة المقيمين بأثناء القطر المضرى من تذاكر الدعوة الموجهة إليهم ما كان يضح للأعضاء الحاضرين أن يمدوا لهذا الميعاد في يوم الانتخاب مهذبات آلهة وآيات كانت الطريقة التي أخذت بها الآراء على هذا المد لأن الميعاد الجديد كان مجهولا من الأعضاء الغائبين ومن المحتمل أنهم لو كانوا يعلمون به من قبل كان يتسنى لبعضهم على الأقل الحضور فيه .



٥ - متى كان مجلس نقابة الصيادلة قد وضع قبل تاريخ الانتخاب نظاما معيناً لتسليم واستعمال بطاقات التعرف على أشخاص الناخبين ، وكان الثابت أن هذا النظام قد اختل على أثر اشتداد الزحام حول أعضاء اللجنة وتدخل في توزيع البطاقات أشخاص لم يكن منوطاً بهم ذلك من مجلس النقابة كما أن بطاقات التعرف كانت تصرف للعضو إما بإبرازه وصول دفع رسم الاشتراك وإما بإبراز البطاقة البيضاء التي تسلم لمن دفع هذا الرسم وبهذه الوسيلة كان يتسنى للعضو أن يحصل على أكثر من بطاقة تعرف مرة بالبطاقة البيضاء وأخرى بوصول دفع رسم الاشتراك وبذلك يتمكن من الحصول على أكثر من قائمة انتخاب تبعا لعدد بطاقات التعرف التي يكون قد حصل عليها ، وكان قد ثبت بالفعل صرف أكثر من بطاقة تعرف بهذه الوسيلة لبعض الأعضاء ، فانه يترتب على ذلك إعلان عمية الانتخاب .

٦ - متى كان الثابت هو أن انتخاب النقيب قد حصل بكتابة اسم العضو المرشح المراد انتخابه بخط الناخب في قائمة الانتخاب ، فمن هذا يتبنا في مع سرية الاقتراع ذلك بأن خط الشخص هو من العلامات المميزة له .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال مستشار الرأي اوزارة الصحة بمجلس الدولة ومحامي النقابة وكذا محامي الطاعنين وأقوال الدكتور ... .. رئيس لجنة التعرف ، وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشككية .

ومن حيث أن ما ينعاه الطاعنون على عملية انتخاب بدل من انتهت عضويتهم من أعضاء مجلس نقابة الصيادلة ، وهي العملية التي تمت في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ ، وكذلك على عملية انتخاب النقيب التي تلتها في اليوم المذكور - يتحصل في أن كلتا العمليتين - وقعت باطلة للأسباب الآتية :

( أولا ) أن مجلس نقابة الصيادلة حدد في اجتماعه الحاصل في ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ الوقت الذي يبدأ فيه اجتماع الجمعية العمومية لانتخاب أعضاء مجلس النقابة

الجدد والوقت الذي يقفل فيه باب هذا الانتخاب وذلك من الساعة الرابعة حتى الساعة السادسة من مساء يوم ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ وبالرغم من هذا التحديد مآ ميعاد الانتخاب يوم حصوله إلى الساعة السابعة والنصف مساء بحجة أن الجمعية العمومية المنعقدة في ذلك اليوم وافقت على هذا المد نظرا للعدد الكبير من الأعضاء الذين حضروا في ذلك اليوم وفضلا عن أن هذا المد استمر في الواقع وحقيقة الأمر حتى الساعة الثامنة مساء فإنه مخالف لما قرره مجلس النقابة في اجتماعه السابق الإشارة إليه وأخطر به الأعضاء في الدعوة الموجهة إليهم لحضور الانتخاب .

( ثانيا ) عدم التحقق من شخصية كل عضو قبل تسليمه قائمة الانتخاب ، ذلك بأن لجنة التعرف على الأعضاء التي كان يرأسها الدكتور ... .. لم تتمكن من تحقيق شخصية جميع الأعضاء الحاضرين وبذلك استطاع كثيرون ممن اشتركوا في عملية الانتخاب أن يحصلوا على بطاقات تعرف دون أن يقوم رئيس لجنة التعرف بالتوقيع عليها ودون أن تتمكن هذه اللجنة من الحصول على توقيعاتهم على الكشف التي أعدت لهذا الغرض بعد التأكد من أشخاصهم . وذلك بسبب تدخل أعضاء لم يكن منوطا بهم التعرف على الأعضاء وقيامهم بتوزيع بطاقات التعرف على أشخاص لم تحقق اللجنة منهم وبالتالي لم تثبت أحقيتهم في الاشتراك في الانتخاب وبهذا سارت عملية الانتخاب في فوضى لا ضابط لها مما أدى إلى استعمال هذه البطاقات استعمالا غير مشروع من أشخاص ليسوا من الصيادلة الأعضاء أو من صيادلة غير الثابتة أسماؤهم — بالبطاقات .

( ثالثا ) حصول بعض الأعضاء على أكثر من بطاقة تعرف إما بإبراز وصول دفع الاشتراك وإما بإبراز بطاقة اندفع البيضاء في حين كان يجب استعمال هذه البطاقة الأخيرة وحدها لتسلم بطاقة التعرف ، وبمقتضى بطاقات التعرف المتكررة التي حصل عليها بعض الأعضاء بهذه الوسيلة أمكنهم إبداء أصواتهم أكثر

من مرة لأن كل من كان يقدم بطاقة التعرف إلى لجنة الانتخاب كان يحصل منها على قائمة الانتخاب المشتملة على أسماء المرشحين .

(رابعاً) عدم توافر العدد الكافي من بطاقات التعرف الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس النقابة إذ الثابت من محضر جلسة الجمعية العمومية المنعقدة في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ أن بطاقات التعرف الحمراء الخاصة بعملية انتخاب النقيب استعملت في انتخاب أعضاء مجلس النقابة علاوة على البطاقات الزرقاء المخصصة لهذا الانتخاب وقد أدى هذا الخلط إلى التلاعب بهذه البطاقات كما ترتب على نقص عدد البطاقات الزرقاء أن انصرف كثير من الأعضاء دون إبداء أصواتهم في الانتخاب لعدم تمكنهم من الحصول عليها بسهولة وقد أعيد استعمال هذه البطاقات في انتخاب النقيب مع أن هذا لم يكن جائزاً بحسب النظام المقرر من قبل لضبط عملية الانتخاب .

(خامساً) إن عملية انتخاب النقيب لم تخل هي الأخرى من الشوائب ذلك أنه بسبب بدء هذه العملية بعد منتصف الليل انصرف كثيرون من أعضاء النقابة دون أن يشتركوا في انتخاب النقيب وكانت طريقة توزيع بطاقات التعرف على الناخبين في هذه العملية معيبة إذ وزعت عليهم بطريقة النداء بالاسم على العضو صاحب البطاقة دون التحقق من شخصية متسلمها ولم تحط هذه العملية بالسرية الواجبة قانوناً .

(سادساً) لم تحتفظ اللجنة المشرفة على الانتخابات ببطاقات التعرف لإمكان مراجعتها للتحقق من صحة إجراءات الانتخاب .

ومن حيث أن هذا الطعن على أساس ذلك بأن النظام الذي كان يجب اتباعه وفقاً للقواعد التي وضعها مجلس النقابة في اجتماعه الحاصل في ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ كان يقتضي أن ميعاد انتخاب أعضاء مجلس النقابة يبدأ في الساعة الرابعة مساءً وأن باب مكان الانتخاب يغلق في الساعة السادسة تماماً وأن من يحضر من الأعضاء بعد هذا الميعاد المحدد في الدعوة المطبوعة الموجهة إلى الناخبين لا يسمح له بالدخول إلى مكان الانتخاب وأن العضو الذي يحضر في الميعاد إنما



ان يكون قد سبق له أن دفع رسم الاشتراك أولاً يكون قد دفعه بعد ، فان كان قد دفعه من قبل يكشف عن اسمه في كشف المسددين وتعطى له بطاقة بيضاء يدون عليها رقم قيده بالنقابة تثبت دفعه رسم الاشتراك وان لم يكن قد دفعه فلا يسمح له بالدخول الى مكان الانتخاب إلا بعد الوفاء به ثم تسلم له بطاقة بيضاء فضلاً عن وصول توريد رسم الاشتراك وبعد ذلك يمر الأعضاء الحاملون لبطاقات تسديد رسم الاشتراك البيضاء على أحد الموظفين ليتسلم كل منهم بطاقة تعرف زرقاء مقابل تسليمه لهذا الموظف البطاقة البيضاء ثم يقدم كل منهم البطاقة الزرقاء الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس النقابة إلى رئيس لجنة التعرف فيوقع عليها بامضاءه بعد التحقق من شخص حاملها إما لكونه معروفاً له شخصياً وإما بإبراز بطاقته الشخصية الخاصة بالنقابة ثم يؤثر رئيس اللجنة أمام اسم العضو في كشف لديه بعد هذا الغرض ويطلب إليه التوقيع أمام اسمه دلالة على أنه تسلم البطاقة الزرقاء لكي لا يتسنى للعضو أن يحصل على أكثر من بطاقة تعرف ويحفظ هذا الكشف لدى رئيس لجنة التعرف ثم يضم إلى أوراق الانتخاب للرجوع إليه عند اللزوم للتحقق من صحة العملية وبعد ذلك يدخل الأعضاء بحالة بطاقات التعرف الزرقاء الموقعة من رئيس لجنة التعرف غرفة الانتخاب حسب النظام المقرر فيتسلمون من أعضاء لجنة الانتخاب قوائم الانتخاب المستعملة على أسماء المرشحين لعضوية مجلس النقابة مقابل تسليمهم البطاقات الزرقاء الماثلة لشخصية كل منهم وبعد إبداء الناخب صوته بالتأشير في قائمة الانتخاب بالعلامة المصطلح عليها أمام أسماء المرشحين الذين يريد انتخابهم يضع الدائرة بعد طيها في أحد الضناديق المعدة لذلك وتحفظ — بطاقات التعرف لدى لجنة الانتخاب ولا يجوز إعادة — استعمالها وبعد فرز قوائم الانتخاب وظهور نتيجة الفرز بالنسبة لأعضاء مجلس النقابة تبدأ عملية انتخاب النقيب بنفس النظام وإنما بفارق واحد هو أن يسلم للأعضاء بطاقات تعرف حمراء بدل بطاقات التعرف الزرقاء المستعملة في انتخاب أعضاء مجلس النقابة — كان هذا هو النظام الواجب اتباعه لتكون العملية سليمة من الشرائب سواء بالنسبة إلى انتخاب أعضاء مجلس النقابة بالحد

أو بالنسبة لا انتخاب النقيب إلا أنه في الواقع اختل نظام هذه العملية في يوم ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ منذ البداية واستمر هذا الاختلال في كل مرحلة من مراحلها ، ذلك :

أولا - أن ميعاد الانتخاب مد إلى الساعة السابعة ونصف مساء كما هو وارد في محضر الجمعية العمومية وليس هذا جائزا لأنه بعد أن تقرر من قبل أن باب مكان الانتخاب يقفل في تمام الساعة السادسة مساء وعلم بذلك جميع أعضاء النقابة من الصيادلة المقيمين بأنحاء القطر المصري من تذاكر الدعوة الموجهة إليهم ما كان يصح للأعضاء الحاضرين أن يمدوا هذا الميعاد في يوم الانتخاب مهما كانت العلة وأية ما كانت الطريقة التي أخذت بها الآراء على هذا المد لأن الميعاد الجديد كان مجهولا من الأعضاء الغائبين ومن المحتمل أنهم لو كانوا يعلمون به من قبل كان يتسنى لبعضهم على الأقل الحضور فيه . أما قول محامي النقابة بأن هذا المد كان مقصورا على عملية أخذ الأصوات وأنه كان ضرورة اقتضتها كثرة عدد الحاضرين من الأعضاء ولم يترتب عليه أن من حضر إلى مكان الاجتماع بعد الساعة السادسة مساء أمكنه الاشتراك في الانتخاب - هذا القول ينفيه أن محضر الجمعية العمومية صريح في أن باب الانتخاب لم يغلق إلا في الساعة السابعة والنصف مساء مما كان يسمح لمن حضر من الأعضاء حتى ذلك الوقت أن يدخل إلى مكان الاجتماع ويتسلم بطاقة تعرف يؤكد ذلك ما قرره الدكتور ... .. رئيس لجنة التعرف أمام هذه المحكمة من أنه سلم بيده بطاقة تعرف لأحد الأعضاء في الساعة السابعة و٤ دقيقة مساء وأن أعضاء شكوا له يوم الانتخاب وأثناء إجرائه من أن الباب الخارجي ظل مفتوحا حتى الساعة السابعة و٣٥ دقيقة مساء ، ويؤكد أيضا ما ثبت من الاطلاع على الأوراق المقدمة من النقابة من أنه على أثر احتجاج بعض الأعضاء الحاضرين كتابة على مد هذا الميعاد أشر أحد أعضاء لجنة الانتخاب على عريضة الاحتجاج بما يأتي «امتد الميعاد لكثرة العدد الذي لم يكن متظرا وتغيب صيادلة الأقليم عن ميعادهم» وهذه العبارة الأخيرة تفيد أن من حضر من هؤلاء الصيادلة بعد الساعة السادسة مساء كان يسمح له بالدخول إلى مكان الانتخاب . . .

ثانياً — ثبت من أقوال الدكتور ... .. أمام هذه المحكمة أن لجنة التعرف سارت في البداية بحسب النظام المقرر من قبل فكان كل عضو يحضر أمام اللجنة ويقدم إليه البطاقة الزرقاء الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس النقابة يوقعها بامضائه بوصفه رئيس لجنة التعرف بعد التأكد من شخص حاملها ويؤشر أمام اسمه في كشف الأعضاء ويطلب إليه التوقيع بامضائه أمام اسمه في الكشف المذكور دلالة على تسلمه بطاقة التعرف واستمرت العملية بهذا النظام حتى بلغ عدد متسلمي هذه البطاقات حوالي ١٥٠ وبعدئذ اشتد الزحام حول أعضاء اللجنة وحصل هرج ومرج واختل النظام واختفى الكشف وتدخل في توزيع بطاقات التعرف بعض أشخاص لم يكن منوطاً بهم ذلك من مجلس النقابة منهم الدكتور ... .. وكانوا يوزعون بطاقات التعرف الحمراء الخاصة بانتخاب النقيب مع بطاقات التعرف الزرقاء الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس النقابة مع أن البطاقات الزرقاء لم تكن قد نفذت بعد واستمرت العملية على هذا النحو المخالف للنظام المقرر فتعذر عليه التأكيد من أشخاص كثيرين من الناخبين وكان يوقع على مجموعات من هذه البطاقات قدمت إليه من الدكتورين ... .. دون أن يتحقق بنفسه من أشخاص أصحابها اعتماداً على تعرف هذين الطبيبين عليهم و يقدر عدد هذه البطاقات بما لا يقل عن المائتين وأنه لما طلب إليه عند الفرز امضاء حوالي عدد ٦٠ بطاقة تعرف وجدت خالية من توقيعه رفض لعدم تحققه من أشخاص أصحابها . وقال في مناقشته ان من الجائز بسبب اختلال النظام أن يكون بعض الأعضاء قد حصل على أكثر من بطاقة تعرف واستعملها في الحصول على عدد مماثل من قوائم الانتخاب . وبين من ذلك أن زمام ضبط العملية أفلت من أيدي المشرفين عليها .

ثالثاً — ان بطاقات التعرف كانت تصرف للعضو اما بابرازه وصول دفع رسم الاشتراك واما بابرازه البطاقة البيضاء التي تسلم لمن دفع هذا الرسم وبهذه الوسيلة كان يتسنى للعضو ان يحصل على أكثر من بطاقة تصرف مرة بالبطاقة البيضاء وأخرى بوصول دفع رسم الاشتراك وبذلك يتمكن من الحصول على أكثر من قائمة انتخاب تبعاً لعدد بطاقات التعرف التي يكون قد حصل عليها وقد ثبت



صرف أكثر من بطاقة تعرف بهذه الوسيلة لبعض الأعضاء — بدليل بطاقتي التعرف الخاصتين بالدكتور... وهما رقما ٥١ و ٢٩ — والبطاقتين الخاصتين بالدكتور... وهما رقما ٥٠ و ٤٢ — وكان يجب تفاديا لهذا الذي حصل ان لا تعرف بطاقة التعرف للعضو إلا مقابل تقديمه البطاقة البيضاء التي تثبت دفعه رسم الاشتراك دون وصول التوريد .

رابعا — ان توزيع بطاقات التعرف الخاصة بانتخاب النقيب — حصل بالنداء على الاسم وهذه الطريقة لا يؤمن معها تحقيق شخصية . تسلم البطاقة اذ ثبت من أقوال الدكتور... أمام المحكمة انه كان ينادى وهو على منصبه بالميكروفون على اسم العضو صاحب البطاقة فكان يرد عليه أحد الحاضرين من آخر الغرفة فيرسل اليه البطاقة دون ان يتحقق من شخصه ثم ترك اتمام النداء على باقى الأسماء لزميله الدكتور...

خامسا — إن النقابة لم تقدم إلى المحكمة بطاقات التعرف — المستعملة أسوة بقوائم الانتخاب المستعملة التي قدمتها رغم طلب المحكمة بجميع الأوراق المتعلقة بالانتخابات حتى يتسنى لها حصر المكرر منها وغير المكرر والموقع عليها بامضاء رئيس لجنة التعرف والحالية من توقيعهم ، على أن الثابت من البطاقات المقدمة من الطاعنين والتي امكنهم الحصول عليها ان بعض هذه البطاقات مكرر أى أنه صرف منها للعضو أكثر من بطاقة كما سلف بيانه خاصا بالآنتين السالف ذكرهما وأن بعضها غير موقع عليه من رئيس لجنة التعرف وقد قرر الدكتور... أمام المحكمة أن عدد البطاقات التي لم يقع عليها يتراوح بين ٦٠ و ٧٠ بطاقة كما قرر أنه عند الفرز وجد عدد قوائم — الانتخاب يزيد بثلاثة على عدد بطاقات التعرف وهذا كان ينتفى حصوله لو كانت العملية منضبطة . وما كان يجوز لأعضاء لجنة الانتخاب تسليم قوائم الانتخاب لحملة بطاقات التعرف الحالية من توقيع رئيس لجنة التعرف .

سادسا - حصل انتخاب النقيب بكتابة اسم العضو - المرشح المراد انتخابه بخط الناخب في قائمة الانتخاب وهذا يتنافى مع سرية الاقتراع ذلك بأن خط الشخص هو من العلامات المميزة له وكان يجب أن يكون الانتخاب بطريقة لا تتنافى مع السرية .

ومن حيث إن دفاع مجلس النقابة يتحصل فيما يأتى : - أولا - ان الطاعنين وقد اشتركوا في عملية انتخاب أعضاء مجلس النقابة ثم في عملية انتخاب النقيب المترتبة عليها فإن ذلك يفيد التنازل منهم عن التمسك ببطلان العمالية الأولى فلا يجوز لهم بعد ذلك الطعن فى أى إجراء من إجراءاتها ، وثانيا - إن العمليتين حصلتا تحت سمع وبصر أعضاء الجمعية العمومية ومنهم من كانوا مرشحين لعضوية مجلس النقابة وبذلك لا يكون ثمة محل للتمسك بما يدعيه الطاعنون من بطلان الانتخابات ، وثالثا - ان ليس لغير المرشحين من الأعضاء لعضوية مجلس النقابة الحق فى الطعن فى الانتخاب إذ لا مصلحة فيه الا لهم وأغلب الطاعنين هم من الأعضاء الناكبين وقليل منهم من كانوا مرشحين لعضوية مجلس النقابة ، ورابعا - ان ما حصل من تعديل فى النظام المقرر من قبل انما دعت اليه الضرورة الملجئة لكثرة عدد الحاضرين من الأعضاء كثرة لم يسبق لها مثيل فى الانتخابات السابقة مما اضطر المشرفين على الانتخاب الى الخروج على القواعد المقررة من قبل تحت ضغط هذه الكثرة واذعانا لتذمر الأعضاء الحاضرين من طول الانتظار .

من حيث ان هذا الدفاع بجميع وجوهه مردود - أولا - بأن القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بانشاء نقابات واتحاد نقابات المهن الطبية اذ خول فى المادة ٥٦ منه لعشرين عضوا ممن حضروا الجمعية العمومية - وصدق على امضاءاتهم من الجهة المختصة الطعن فى تشكيل مجلس النقابة بتقرير يبلغ الى محكمة النقض فى ظرف ١٨ يوما كاملة من تاريخ تشكيل مجلس النقابة اذ خول لهم ذلك لم يشترط

ان لا يكون الطاعنون قد اشتركوا فعلا في الانتخاب والا سقط حقهم في الطعن كما لم يفرق بين من كان منهم مرشحا لعضوية مجلس النقابة وبين من لم يكن كذلك فلا يحول دون قبول طعن الطاعنين في عملية انتخاب أعضاء مجلس النقابة انهم اشتركوا في انتخاب النقيب المترتب على نتيجة هذه العملية كما لا يحول دون ذلك ان اغابهم لم يكن مرشحا لعضوية مجلس النقابة ، ومردود ثانيا بأن حصول اجراءات الانتخاب تحت سمع وبصر أعضاء الجمعية العمومية ليس من شأنه أن يصحح ما شابه من عيوب سبق بيانها . ومردود أخيرا بأن كثرة عدد الوافدين من الأعضاء الناخبين لا يسوغ مخالفة القواعد المقررة من قبل والتي قصد من وضعها ضمان التحقيق من أشخاص الناخبين ودرء ما قد يشوب اجراءات الانتخاب من دواعي البطلان .

ومن حيث انه يبين من جميع ما سبق ان الطعن على أساس ويتعين الحكم ببطلان انتخابات نقابة الصيادلة التي تمت في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٣



## جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٥٣

( ٥ )

### الطعن رقم ٢ سنة ٢٣ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ عبد العزيز محمد وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين .

( أ ) نقابة . مهندسون . قصر حضور اجتماعات الجمعية العمومية على الأعضاء الذين صادوا  
رسم الاشتراك . ما هو المقصود بسنة الاجتماع ؟ المادتان ٥ و ٣٠ من القانون  
رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ .

( ب ) قرض . طعن . نقابة . مهندسون . ثبوت أن متين عضوا من الطاعنين لم يحضروا  
اجتماع الجمعية العمومية المطعون فيه بسبب عدم دفعهم رسم الاشتراك وأن الذي حضره  
ثمانية منهم فقط . انعدام صفة الطاعنين في الطعن . المادة ٢٠ من القانون  
رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ .

١ - إن القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ إذ تحدث بالمادة الخامسة عن الجمعية  
العمومية نقابة المهن الهندسية وتكويها شرط أن لا يحضر اجتماعاتها إلا الأعضاء  
الذين أدوا قيمة رسوم الاشتراكات السنوية لغاية آخر سنة الاجتماع وسنة الاجتماع  
كمدلول لفظها الصريح هي السنة التي حصل فيها الاجتماع فملا ولو أن الشارع  
قصد كما يقول الطاعنون الاجتماع الذي يحصل في ديسمبر من كل سنة لنص  
صراحة على ذلك ، ولما نص بالمادة الخامسة على " ألا يحضر هذه الاجتماعات "   
أي اجتماعات الجمعية أيما ما كانت لا اجتماعا بذاته إلا من سدد اشتراك  
سنة الاجتماع ، وعلى ذلك فانه إذا كانت الجمعية العمومية قد عقدت في ١٩٥٢/١٢/٣٦  
وقضى ببطالان الانتخابات التي أجرتها ، فانها إذ دعت بعد ذلك للاجتماع  
في ١٠ أبريل سنة ١٩٥٣ فسنة الاجتماع التي يعينها القانون هي سنة ١٩٥٣ ويؤكد

هذا المعنى أن القانون قد شرعت به "في واجبات أعضاء النقابة" نصوص مدة منها ما جاء بالمادة ٣٠ من أن "على كل عضو أن يؤدي خلال شهرين من كل سنة لصندوق النقابة رسم اشتراك قيمته جنيهان للمهندس وجنيه واحد للمهندس تحت التمرين والمهندس المساعد" وهذا النص عام ومطلق إذ على كل عضو أن يوفى رسم الاشتراك في الميعاد المذكور سواء أكان مدعوا للحضور إلى الجمعية العمومية أم لم يكون مدعوا لها فان هذا واجب فرضه القانون على كل عضو وقد يترتب على الإخلال به شطب اسمه من السجل وحرمانه من العضوية ومن ثم فقرار مجلس النقابة المؤقت الصادر في ١٢/٢/١٩٥٣ بقصر حضور الجمعية العمومية المنعقدة في ١٠/٤/١٩٥٣ على مسددي اشتراك سنة ١٩٥٣ ليس إلا إعمالا لنص القانون .

٢ - متى كان الثابت هو أنه لم يحضر اجتماع الجمعية العمومية لنقابة المهن الهندسية المطعون فيه ستون عضوا من الطاعنين بسبب عدم دفع رسم الاشتراك وإنما حضره ثمانية منهم فقط فانه لا يكون لهم صفة في هذا الطعن عملا بالمادة ٢٠ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ .

### المحكمة

من حيث إن الوقائع تتصل في أنه في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٣ قدم المهندس الدكتور ... .. الأستاذ بكلية الهندسة بجامعة الاسكندرية إلى قلم كتاب محكمة النقض طعنا عن ثمانية وتسعين مهندسا جامعا في صحة انعقاد الجمعية العمومية للنقابة الحاصل في ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٣ وماتم فيه من انتخابات وقد ذكروا في طعنهم أنهم من المهندسين أعضاء نقابة المهن الهندسية وأن بعضا منهم هم أعضاء هيئة التدريس بكلية الهندسة بجامعة الاسكندرية ومهندسيها والمقيدين بها والبعض الآخر من المهندسين التابعين لمصلحة الموانئ والمناثرو بلدية الاسكندرية وتفتيش مباني الغرب ومصلحة السكة الحديد بالقبارى وإدارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية ووارد بالطعن ما يثبت صحة توقيعاتهم عليه وهذه هي

الأسباب المبينة به : أولا — أصدر مجلس النقابة المؤقت قرار في ١٢/٢/١٩٥٣ بقصر حضور اجتماع الجمعية العمومية المشار إليه على مسددي اشتراكات النقابة لعام ١٩٥٣ في حين أن هذا الاجتماع ماهو إلا اجتماع متم للاجتماع العادي للجمعية العمومية بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢ الغرض منه إكمال تأليف مجلس النقابة ( انتخاب الأربع أعضاء المكملين ) فكان يتعين أن يسرى على الاجتماعين شرط تسديد اشتراكات عام ١٩٥٢ دون غيرها وتطبيق قرار مجلس النقابة المؤقت المشار إليه حرم ألوف من المهندسين من مباشرة حقهم الانتخابي في اعتماد انتخاب جميع أعضاء مجلس النقابة لعام ١٩٥٣ . ثانيا — أصدر مجلس النقابة المؤقت بتاريخ ١٢/٢/١٩٥٣ قرارا بإعادة فتح باب الترشيح للانتخابات الممثلة المشار إليها في أولا واعتبار الترشيحات لهذه المراكز التي سبق اعتمادها قبل اجتماع ٢٦/١٢/١٩٥٢ لاغية . وبما أن حكم محكمة النقض الصادر في ٥/٢/١٩٥٣ قضى بطلان الانتخابات التي تمت بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٥٢ ولم يتعرض إطلاقا للترشيحات القانونية السابق اعتمادها والمتعلقة بهذه الانتخابات بل اعتمد صحة كافة الإجراءات السابقة للانتخابات يكون قرار مجلس النقابة المؤقت المذكور مجافيا لحكم المحكمة بالإضافة إلى مخالفته للمادة ٥ من القانون والمواد ٩٩ إلى ١٠٣ من اللائحة الداخلية للنقابة . ثالثا — أصدر مجلس النقابة قرارا بعقد اجتماع الجمعية العمومية في ١٠/٤/١٩٥٣ أي بعد ٦٥ يوما من تاريخ صدور حكم محكمة النقض الصادر في ٥/٢/١٩٥٣ والقاضي بطلان الانتخابات التي تمت في اجتماع ٢٦/١٢/١٩٥٢ ، وفي هذا مخالفة للمادة ٢١ من قانون النقابة إذ كان يجب عقد الاجتماع المذكور في خلال ثلاثين يوما من تاريخ الحكم المذكور وقد دفع مستشار الرأي لوزارة الأشغال بعدم قبول هذا الطعن لرفعه من غير ذي صفة بدفعين — أحدهما — أنه بمقتضى المادة ٢٠ من قانون نقابة المهن الهندسية رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ يجوز لستين عضوا على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية بشرط التصديق على إمضاءاتهم الطعن في تلك القرارات وأنه على فرض أن هؤلاء الأعضاء أن يطعنوا في صحة انعقاد الجمعية كالوزير فإنه يشترط فيهم أن يكونوا ممن حضروا الجمعية العمومية



غير أنه يتضح من محضر انعقادها في ١٠/٤/١٩٥٣ والكشوف المرافقة المتضمنة أسماء وأرقام الأعضاء الذين حضروا اجتماع الجمعية وأدلو بأصواتهم أن ثمانية أعضاء فقط من الطاعنين هم الذين حضروا وصدق على إمضاءاتهم ومن ثم يكون الطعن غير مقبول شكلاً إذ شرط حضور الجمعية العمومية في الطاعنين لم يتوافر فيهم ثم رد مستشار الرأي على ما جاء بأسباب الطعن . وقد انضم نقيب المهندسين إلى مستشار الرأي في دفعه بعدم قبوله شكلاً لرفعته من غير ذي صفة وفيما أبداه من أسباب لرفض الطعن كما انضم إليه أيضاً وكيل النقابة الحاضر بالجلسة وقد طالب الحاضر عن الطاعنين رفض الدفوع وقال بخصوص الدفع الذي آنف ذكره أن اجتماع الجمعية العمومية الحاصل في ١٠/٤/١٩٥٣ يعتبر مكملاً لاجتماع الجمعية العمومية السابق والحاصل في ٢٦/١٢/١٩٥٢ والذي قضى بإبطال الانتخابات التي أجراها مما يترتب عليه بداهة أن يخضع لنفس الشروط التي يخضع لها الاجتماع السابق وإن لا يطلب من المدعويين إلى اجتماع ١٠/٤/١٩٥٣ إلا تسديد اشتراك سنة ١٩٥٢ كما حدث في الاجتماع السابق وأن المادة (٥) من القانون إذ تشترط فيمن يحضر اجتماعات الجمعية العمومية أن يكون سدد اشتراك سنة الاجتماع يكون المقصود منها الاجتماع الأصلي الحادث في ديسمبر سنة ١٩٥٢ لا الاجتماع المكمل له في أبريل سنة ١٩٥٣ وأنه ترتب على ما اشترطه مجلس النقابة المؤقت بقراره الصادر في ١٢/٢/١٩٥٣ من ألا يحضر من الأعضاء الجمعية العمومية إلا من سددوا اشتراك سنة ١٩٥٣ وإعلان النقابة هذا القرار أن تخلف أوفاء من أعضاء النقابة منهم كثيرون من الطاعنين عن حضور الجمعية العمومية المطعون في صحة انعقادها ولم يكن ذلك بحض اختيارهم وإنما الجأهم إلى ذلك مخالفة هذا القرار للقانون .

ومن حيث إن هذا الدفع في محله لأن القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ إذ يتحدث بالمادة (٥) عن الجمعية العمومية وتكوينها شرط أن لا يحضر اجتماعاتها إلا الأعضاء الذين أدوا قيمة رسوم الاشتراكات السنوية لغاية آخر سنة الاجتماع وسنة الاجتماع كدلول لفظها الصريح هي السنة التي حصل فيها الاجتماع فعلاً ولو أن الشارع قصد كما يقول الطاعنون الاجتماع الذي يحصل في ديسمبر من كل

سنة على النحو الآنف ذكره لنص صراحة على ذلك ولما نص بالمادة الخامسة على "ألا يحضر هذه الاجتماعات" أى اجتماعات الجمعية العمومية أياما كانت لا اجتماعا بذاته إلا من سدد اشتراك سنة الاجتماع وعلى ذلك فإنه إذا كانت الجمعية العمومية قد عقدت في ١٩٥٢/١٢/٢٦ وقضى ببطلان الانتخابات التي أجرتها فإنها وقد دعيت بعد ذلك للاجتماع في ١٩٥٣/٤/١٠ فسنة الاجتماع التي يعينها القانون هي سنة ١٩٥٣ ويؤكد هذا المعنى أن القانون قد شرعت به "في واجبات أعضاء النقابة" نصوص عدة منها ما جاء بالمادة ٣٠ من أن "على كل عضو أن يؤدي خلال شهر يناير من كل سنة لصندوق النقابة رسم اختزال قيمته جنيهاً للمهندس وجنيه واحد للمهندس تحت التمرين والمهندس المساعد" وهذا النص عام ومطلق إذ على كل عضو أن يوفي رسم الاشتراك في الميعاد المذكور سواء أكان مدعوا للحضور إلى الجمعية العمومية أم لم يكن مدعوا لها فإن هذا واجب فرضه القانون على كل عضو وقد يترتب على الإخلال به شطب اسمه من السجل وحرمانه من العضوية ومن ثم فقرار مجلس النقابة المؤقت الصادر في ١٩٥٣/٢/١٢ بقصر حضور الجمعية العمومية المنعقدة في ١٩٥٣/٤/١٠ على مسددي اشتراك سنة ١٩٥٣ ليس إلا أعمالا لنص القانون ولم يكن للطاعنين أن يتخلفوا عن حضور الجمعية العمومية لسببه على ما يقولون. ومما هو جدير بالإشارة إليه أن رسم الاشتراك ليس في حد ذاته ممّا يشق أو يهبط أدائه فما كان أهون على الطاعنين أدائه عن سنة ١٩٥٣ لو كانوا صادقي الرغبة في حضور الجمعية العمومية أما وقد ثبت من الكشف المقدم إلى هذه المحكمة من نقابة المهن الهندسية المبين به أسماء وأرقام الأعضاء الذين حضروا اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة في يوم ١٩٥٣/٤/١٠ أنه لم يحضرها ستون عضوا من الطاعنين إذ حضرها ثمانية منهم فقط ومن ثم لا تكون لهم صفة في هذا الطعن عملا بالمادة ٢٠ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ ويتعين قبول الدفع .

## جلسة ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٣

( ٦ )

### الطعن رقم واحد سنة ٢٣ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ عبد العزيز محمد وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسي المستشارين .

نقابة . أطباء . نقض . طعن . التظلم من قرار هيئة الدرجة الأولى لتأديب الأطباء بمحو  
اسم طبيب من السجل والجدول . وجوب رفع هذا التظلم إلى هيئة الدرجة الثانية . رفعه  
مباشرة إلى هيئة الدرجة الثالثة بمحكمة النقض . لا يجوز . المادتان ٢٥ ، ٢٧ من القانون رقم  
٦٢ لسنة ١٩٤٩ .

التظلم من القرار الصادر من هيئة الدرجة الأولى لتأديب الأطباء بمحو اسم  
الطبيب من السجل ومن الجدول يكون إلى هيئة الدرجة الثانية كما تقضى بذلك  
المادتان ٢٥ ، ٢٧ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ الذى نظم هيئات تأديب  
أعضاء نقابة المهن الطبية وجعلها على درجات ثلاث وذلك على نسق درجات  
التقاضى أمام المحاكم . وإذن فتى كان الطاعن لم يتظلم من القرار الصادر من  
هيئة الدرجة الأولى بمحو اسمه من سجلات وزارة الصحة ومن جدول النقابة إلى  
هيئة الدرجة الثانية بل أغفل هذه الدرجة ورفع تظلمه مباشرة إلى محكمة النقض  
وهى هيئة الدرجة الثالثة فإن هذا التظلم على حاله يكون غير جائز القبول .

### المحكمة

من حيث ان واقعة الدعوى تحصل فى أن المتظلم حصل فى ١٩٤٩/١/٦ على  
ترخيص من وزارة الصحة بمزاولة مهنة طب الأسنان بالقطر المصرى  
وفى ١٩٥٠/١٠/١١ قيد بالنقابة برقم ٦٥٢ وفقاً للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٠ ، وقد اتهم  
فى قضية اللجنة رقم ٥٥١ سنة ١٩٤٨ بأنه فى ١١ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ أحرز جواهر



مخدرة "حشيش" بدون مسوغ قانوني. وفي ٦ من فبراير سنة ١٩٤٩ قضى غيابيا بحبسه ستة شهور مع الشغل والنفاذ وبتغريمه ٣٠ جنيتها والمصادرة. فعارض في هذا الحكم وفي ٣ من فبراير سنة ١٩٥١ قضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وبتأييد الحكم المعارض فيه، فاستأنف هذا الحكم وقضى بتأييد الحكم المستأنف، فتمر الطعن فيه بطريق النقض وحكم برفضه، فأبلغت إدارة مكافحة المخدرات وزارة الصحة بالحكم الصادر على المتظلم، وعرض الأمر على مجلس النقابة الذي قرر باحاليته على لجنة التحقيقات، ثم أحيل على الهيئة التأديبية للدرجة الأولى لنقابة أطباء الأسنان، وفي ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ قررت الهيئة بالإجماع الحكم غيابيا على المتظلم بشطب اسمه من سجلات وزارة الصحة العمومية ومن جدول النقابة، فعارض المتظلم من هذا الحكم أمام الهيئة المشار إليها، وفي ٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ قررت رفض المعارضة وتأييد الحكم الذي أصدرته في ٢٠/١٠/١٩٥٢ وذلك بأغلبية أربعة أصوات، ورفع المحكوم عليه تظلماته من هذا الحكم إلى هذه الهيئة وهي هيئة الدرجة الثالثة المنصوص عليها في المادة ٢٠ من القانون رقم ٦٢ سنة ١٩٤٩.

ومن حيث ان النيابة العامة أبدت رأيها بعدم جواز هذا التظلم، ذلك لأن المتظلم قد لجأ مباشرة إلى هيئة الدرجة الثالثة يتظلم من القرار الصادر من الهيئة التأديبية للدرجة الأولى لنقابة أطباء الأسنان القاضي بشطب اسمه من سجلات وزارة الصحة ومن جدول النقابة، مع أن القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ نظم للتأديب ثلاث درجات، وقد نصت المادة ٢٥ منه على أنه يجوز لمن صدر ضده حكم أن يتظلم أمام هيئة الدرجة الثانية، ولمن صدر قرار بنحو اسمه من السجل والجدول أن يتظلم أمام هيئة الدرجة الثالثة، ومفاد ذلك أن الانجاء إلى محكمة النقض لا يكون إلا بعد استفاد الدرجة الثانية كما هو الشأن في الأحكام.

ومن حيث ان المادة ٢١ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٠ كانت تنص على أن الهيئات التأديبية للنقابة تشكل من ثلاث درجات، وكانت المادة ٢٦ منه تجيز لمن صدر قرار بوقفه أو بنحو اسمه من السجل والجدول أن يتظلم أمام هيئة

الدرجة الثانية كما أن لمجلس النقابة أن يستأنف القرار في كل الأحوال أمام الهيئة نفسها ، وأجازت المادة ٢٧ من هذا القانون أن صدر ضده قرار من هيئة الدرجة الثانية بمحو إسمه من السجل والجدول أن يتظلم أمام هيئة الدرجة الثالثة وهي محكمة النقض ، وذلك في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ إعلان القرار ، فلما صدر القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ أتبع القاعدة الأساسية التي كان يقضى بها القانون السابق فنص في المادة العشرين منه على أن الهيئات التأديبية لكل نقابة تشكل من ثلاث درجات وتشكل الدرجة الثالثة منها من إحدى دوائر محكمة النقض ، وقد كانت المادة ٢٥ من الاقتراح بمشروع هذا القانون مستمدة من حكم المادة ٢٦ من القانون السابق إذ كانت تقدم بحق التظلم أمام هيئة الدرجة الثانية على من صدر قرار بوقفه أو بمحو إسمه من هيئة الدرجة الأولى إلا أن لجنة الشؤون الصحية بمجلس النواب رأت تعديل هذا النص فأجازت للعضو أن يتظلم أمام هيئة الدرجة الثانية من أى حكم يصدر ضده من هيئة الدرجة الأولى ، ولا يكون هذا الحق مقصورا على القرارات التي تصدر بالوقف أو بمحو الاسم كما كان الشأن في القانون السابق . وقد أقر المشرع هذا التعديل فأجاز في المادة ٢٥ منه لمن صدر ضده حكم أن يتظلم أمام هيئة الدرجة الثانية أيا كان الحكم الصادر عليه أما التظلم أمام هيئة الدرجة الثالثة فظل مقصورا على القرار الذي يصدر بمحو اسم العضو من السجل والجدول ، ومن مقتضى هذا النص أنه لا يجوز التظلم أمام هيئة الدرجة الثالثة إلا من القرارات الصادرة من هيئة الدرجة الثانية في الحدود المشار إليها ، وذلك لأن القانون قد نظم درجات التظلم وهذا التنظيم هو من المبادئ الأساسية التي لا يجوز مخالفتها ، يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة ٢٧ من هذا القانون من أن القرار يصدر من هيئة الدرجة الأولى والثانية بأغلبية الأصوات ، ومع ذلك لا يصدر قرار بمحو الاسم من هاتين

الهيئتين إلا بأغلبية أربعة أصوات ، ومؤدى هذا النص أن القانون يتطلب أغلبية خاصة يجب توافرها في حالة صدور قرار بحو الاسم سواء من هيئة الدرجة الأولى أو هيئة الدرجة الثانية وإلا كان القرار غير صحيح ، وأنه لا يجوز التظلم من هذا القرار أمام هيئة الدرجة الثالثة إلا إذا كان المتظلم قد استنفذ درجات التظلم السابقة لها .

ولما كان الطاعن لم يتظلم من القرار الصادر من هيئة الدرجة الأولى بحو اسمه من سجلات وزارة الصحة ومن جدول النقابة إلى هيئة الدرجة الثانية كما تقضى بذلك المادتان ٢٥ ، ٢٧ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٦ الذى نظم هيئات تأديب أعضاء نقابة المهن الطبية وجعلها على درجات ثلاث وذلك على نسق درجات التقاضى أمام المحاكم بل أغفل هذه الدرجة ورفع تظلمه مباشرة إلى هذه المحكمة وهى هيئة الدرجة الثالثة فيكون هذا التظلم على حالته غير جائز القبول .



الأحكام الصادرة

من

الدائرة المدنية



جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٥٣

(١١٦)

القضية رقم ٢٢٠ سنة ٢٠ قضاية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلمى وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين .

(١) شفعة . حكم . تسببه . تقرير المشتري أنه سبق أن تصرف فى جزء من العين المشفوع فيها إلى مشتر آخر وأن هذا الجزء هو الذى يجاور ملك الشفيع . القضاء للشفيع بالشفعة دون محيص هذا الدفاع الجوهري وبيان مدى أثره على حق الشفيع . قصور . يعيب الحكم .

(ب) شفعة . حكم . تسببه . القضاء بملحقات الثمن دون بيان مقدارها . ثبوت أن هذه الملحقات كانت محل نزاع بين الخصوم . قصور .

١ - متى كان دفاع الطاعن هو أنه تصرف بالبيع فى جزء من العين المشفوع فيها إلى المطعون عليه السادس وأن هذا الجزء هو الذى يجاور ملك الشفيع وتأييد هذا الدفاع بتدخل المطعون عليه السادس أمام محكمة الاستئناف منضما إلى الطاعن فى طلب رفض دعوى الشفعة وكان ما أورده الحكم المطعون فيه ردا على هذا الدفاع لا يفهم منه إن كانت المحكمة قد رأت أن هذا الشراء صوري فلا يكون له أثر فى مصير الحكم فى الدعوى أو أنه جدى - وإن كان الشفيع لم يعلم به إلا من وقت تدخل هذا المشتري فى الدعوى - مع أن هذا البيان كان واجبا لاختلاف الحكم فى الحالتين إذ لو صح أن عقد المطعون عليه السادس هو عقد جدى وكان شراؤه منصبا على القطعة المجاورة للملك الشفيع فانه كان يتعين توجيه طلب الشفعة إليه عن الأرض مشتراه متى كان طلب الشفعة لم يسجل قبل



البيع الصادر له ، أ.أ. وقد قضى الحكم للمطعون عليه الأول بالشفعة في الأرض المشقوع فيها كلها دون أن يوضح وجهة نظره في ذلك فانه يكون قاصر البيان قصورا يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

٢ - متى كانت المحكمة إذ قضت بملحقات الثمن في دعوى الشفعة لم تبين مقدارها ، وكان الثابت من المستندات المقدمة في الطعن أنها موضع نزاع بين الخصوم مما كان يتعين معه تحديد مقدارها في الحكم فان حكمها يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

### المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع على ما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٤٦٦ لسنة ١٩٤٨ على المنياء على الطاعن وبقية المطعون عليهم عدا السادس يطلب الحكم بأحقية في أن يأخذ بطريق الشفعة الـ ٩٠٠ متروالتي حقيقتها ٩٢٨ متر و ٢٥ سم المبيعة من المطعون عليه الثاني إلى الطاعن في مقابل دفع الثمن ومقداره ٦٠٠ ج أ.أ. الثمن الذي تثبت صحته والملحقات القانونية وتسليمه هذا القدر . وقد دفع الطاعن الدعوى بسقوط الحق في الشفعة لمضى أكثر من خمسة عشر يوما على تاريخ العلم . وفي ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ حكمت المحكمة تمهيدا بحالة الدعوى على التحقيق لإثبات وثى واقعة العلم بالبيع - وفي ٢٤ من مارس سنة ١٩٤٩ قضت للمطعون عليه الأول بطلباته مقابل قيامه بدفع الثمن البالغ مقداره تسعماية جنيه والملحقات القانونية . استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٧٢٧ سنة ٦٦ قضائية محكمة استئناف القاهرة وطلب للأسباب الواردة بعريضته الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بجميع مشتملاته ورفض دعوى المطعون عليه الأول - وبجلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٥٠ طلب ابراهيم أحمد الجنائني ( المطعون عليه السادس )

دخوله خصما في الدعوى تأسيسا على أنه مشترك لجزء من قطعة الأرض المشفوع فيها وانضم إلى المستأنف ( الطاعن ) في طاباته - وبجلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٠ قررت المحكمة قبوله خصما منضما إلى المستأنف - وفي ١٤ من مارس سنة ١٩٥٠ حكمت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنف ( الطاعن ) و ابراهيم أحمد الجنايني بالمصاريف ومبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة للطعون عليه الأول فقرر الطاعن الطعن في الحكم المذكور بتاريخ النقض .

ومن حيث إن الطعن مقام على أربعة أسباب : حاصل الأول والثالث منها هو قصور الحكم في التسبيب من وجهين ( الأول ) هو أن المطعون عليه السادس ( الجنايني ) تدخل خصما منضما إلى جانب الطاعن لدى محكمة الاستئناف وتمسكا في إثبات علم المطعون عليه الأول بالبيع وقت إبرامه بأن المطعون عليه السادس اشترى من الطاعن أربع مائة متر مربع من ضمن الأرض المشفوع فيها بعقد محرر في ١٧ من يونيو سنة ١٩٤٨ وأثبت تاريخه في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٤٨ وأن المشتري ( المطعون عليه السادس ) قام برفع الأتقاض التي كانت على الأرض المباعة ووضع عليها لافتة كبيرة تفيد أنه سيقم على هذه الأرض "فابريكة غازوزة" بل أنه أتم بناءها ووضع ماكيناتها وأعدّها إعدادا كاملا إذ قام بكافة الاشتراطات الصحية اللازمة لإدارة المصنع - تمسك الطاعن بهذا الدفاع في إثبات واقعة العلم بالبيع فكان رد الحكم "أنه فيما يختص بالخصم الثالث الذي دخل في الاستئناف ولم يتناوله الحكم المستأنف بطبيعة الحال في أسبابه فإن المستأنف ( الطاعن ) أنذر المستأنف عليه الأول ( الشفيع ) في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٨ وحدد في إنذاره أسماء المشتريين منه ولكنه لم يذكر اسم ابراهيم الجنايني مع أن العقد الصادر إليه من المستأنف ( الطاعن ) مؤرخ في ١٧/٧/١٩٤٨ أي قبل الإنذار بحوالي شهرين فلذلك اقتضت دعوى الشفعة على أسماء المذكورين في الإنذار سالف الذكر" وهو رد قاصر في نفي العلم بالبيع من ناحية ولا يصلح ردا على دفاع الطاعن من ناحية أخرى لأن من ذكرت أسماءهم من المشتريين في الإنذار المشار إليه لم يكن ذكرهم على سبيل الحصر حتى يؤخذ الطاعن باغفال

ذكر اسم أحدهم ( والثاني ) أن الطاعن تمسك بأنه اشترى الأرض لتقسيمها قطعا وبيعها للغير وأنه باع أجزاء منها إلى المطعون عليهم من الثالث إلى السادس وأن المطعون عليه الأول لم يرفع دعوى الشفعة في الميعاد على المطعون عليه السادس الذي اشترى أربع مائة مترا ملاصقة لمتر الشفيع برغم علم الأخير بهذا البيع من تدخل هذا المشتري أمام محكمة الاستئناف وتقديمه عقد البيع — تمسك الطاعن بهذا الدفاع الذي كان من مقتضاه إسقاط حق الشفيع في الشفعة سواء بالنسبة لما اشتراه الجنايني (المطعون عليه السادس) لعدم رفع الدعوى عليه في الميعاد ثم بالنسبة للأرض المشفوع فيها كلها لأن الجوار قد انعدم بالبيع للجنايني — إلا أن الحكم لم يرد على هذا الدفاع الجوهري الذي يتغير به وجه الرأي في الدعوى .

ومن حيث إنه عن الوجه الأول من هذا السبب الخاص بالدفع بسقوط حق الشفعة لمضى أكثر من خمسة عشر يوما على علم الشفيع بالبيع فقد أقام الحكم قضاءه في هذا الخصوص على ما استخلصته المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية بالأدلة السائغة التي أوردتها من أن الطاعن عجز عن إثبات علم المطعون عليه الأول بالبيع وشروطه الأساسية ومنها الثمن عند صدوره في ٥ من يونيو سنة ١٩٤٨ أما ما ينهيه الطاعن في الوجه الثاني من قصور على الحكم في رده على الدفاع الذي أبداه من أنه تصرف بالبيع في الأربع مائة متر المجاورة لملك الشفيع وهو الدفاع الذي أيده تدخل الجنايني (المطعون عليه السادس) أمام محكمة الاستئناف بانضمامه إلى الطاعن في طلب رفض دعوى الشفعة — هذا النعي في محله ، ذلك أن ما أورده الحكم ردا على هذا الدفاع لا يفهم منه إن كانت المحكمة قد رأت أن هذا الشراء صوري فلا يكون له أثر في مصير الحكم في الدعوى أو أنه جدي — وإن كان الشفيع لم يعلم به إلا من وقت تدخل هذا المشتري في الدعوى — مع أن هذا البيان كان واجبا لاختلاف الحكم في الحالتين إذ لو صح أن عقد الجنايني هو عقد جدي وكان شراؤه منصبا على القطعة المجاورة لملك الشفيع فإنه كان يتعين توجيه طلب الشفعة إليه عن الأرض مشتراه متى كان طلب الشفعة لم يسجل قبل البيع الصادر له ، أما وقد قضى الحكم للمطعون عليه الأول بالشفعة في الأرض المشفوع فيها كلها دون أن يوضح وجهة نظره في ذلك فإنه يكون قاصر البيان قصورا يستوجب نقضه في هذا الخصوص .



ومن حيث إن حصل السبب الثانى هو إخلال الحكم بحق الطاعن في الدفاع، ذلك أنه تمسك بأن الشفيع مضارب واستدل على ذلك بورقة مؤرخة في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٤٨ - أى قبل إبداء الرغبة في الشفعة - محررة بين الشفيع وشحاته ميخائيل على أساس أن يكون للشفيع ١٠٥ متر المجاورة للملكه والباقي له الثلثان فيه ولشحاته الثلث إلا أن الحكم فسر هذه الورقة تفسيراً لا تحتمله عباراتها الأمر الذي يعيب الحكم وينبطله .

ومن حيث إن الحكم قال في خصوص ذلك "وحيث إن المدعى ( المطعون عليه الأول ) فسر إصدار هذه الورقة بقوله إنه كان يهدف في تحريرها إلى التثبت من حصول البيع حتى يكون مطمئناً لإجراءاته التي سيتخذها لأن شحاته ميخائيل كاتب لدى البائع المدعى عليه ( المطعون عليه الثانى ) وحيث إنه سواء صح هذا التفسير أو لم يصح فإن هذه الورقة ليست مثبته في دحض دعوى المدعى لسبيين - الأول - أنها وعد من جانب المدعى ببيع جزء من العقار لا يمكن تحقيقه بالطبع إلا بعد الحكم له بالشفعة - الثانى - أن الحصة التي اختص بها المدعى لنفسه في هذه الورقة هي الحصة الغالبة فإنه فضلاً عن اختصاصه بمقدار ١٠٥ متراً الملاصقة له فقد احتفظ بشئ ٧٩٥ متراً الباقية أى ما يزيد على ١٧/١٩ من جملة القدر وفي هذا كل الدلالة على جدية المدعى الشفيع". ويبين من ذلك أن المحكمة فسرت الورقة المشار إليها في سبب الطعن تفسيراً مقبولاً تحتمله عباراتها وانتهت بالأدلة السائغة التي أوردتها إلى نفي نية المضاربة عن الشفيع ، ومن ثم يكون هذا السبب مردوداً .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه عاره قصور إذ قضى بالملاحقات دون أن يبين مقدارها مع قيام النزاع بشأنها بين الطرفين .

ومن حيث إن هذا النعى في محله ذلك أن المحكمة إذ قضت بالملاحقات لم تبين مقدارها مع أن الثابت من المستندات المقدمة في الطعن أنها كانت موضوع نزاع بين الخصوم مما كان يتعين معه تحديد مقدارها في الحكم وإذ هو لم يفعل فإنه يكون قاصر قصوراً يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٥٣

(١١٧)

القضية رقم ٣١١ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العرومي ومحمود عباد المستشارين .

قوة الأمر المقضى . حكم . تسيبته . تقريره أن الدعوى التي يرفعها المستأجر على المؤجر  
بطلب تسليم العين المؤجرة تختلف في موضوعها وسببها عن دعوى استرداد الحيازة السابق رفعها من  
المستأجر على المؤجر . لا خطأ ولا قصور .

متى كان الحكم إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل  
فيها قرر أن الدعوى الأولى هي دعوى استرداد حيازة أساسها وضع اليد وما  
يستوجب القانون من حماية لو اضع اليد على العقار متى توافرت في وضع يده الشروط  
المقررة لذلك قانونا في حين أن الدعوى الثانية تتضمن في موضوعها طلب الحكم  
بتسليم العين المؤجرة باعتبار هذا التسليم حقا من حقوق المستأجر والتزاما من  
التزامات المؤجر وأن السبب الذي يستند إليه المستأجر في رفعها هو عقد الإيجار  
الذي يطالب بتنفيذه وليس مجرد وضع يده كما هو الحال في الدعوى الأولى وأن  
هذا الخلاف في الموضوع والسبب يمنع من التمسك بحجية الحكم السابق لعدم توافر  
الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٣٢ من القانون المدني (القديم) — إذ قرر  
الحكم ذلك فإنه يكون قد بين وجوه الخلاف بين الدعويين بياها وإيالا قصور فيه .

### المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .  
ومن حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن  
تتحصل في أن السيدة عنايات قطري المطعون عليها أقامت على الطاعن الدعوى

رقم — ٢٣٠٣ كلى مصر سنة ١٩٤٨ بصحيفة ذكرت فيها أنها — استأجرت من الطاعن جميع السراى وملحقاتها رقم ٢ تنظيم بشارع لوران برمل الاسكندرية بموجب عقد إيجار محدد فى ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٣٩ لاستعمالها سكناً خاصاً لها لمدة سنة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤١ ثم تجدد العقد لمدة أخرى وأنها وفقاً لنص العقد وضعت يدها على السراى وملحقاتها غير أن المؤجر عدا على السلامك الكائن بالحديقة ووضع يده عليه وجعل من الحديقة منفعة مشتركة بينهما واتخذ من المدخل الرئيسى لها وهو الكائن بشارع لوران ممراً مع أنه وفقاً للعقد ملزم بتسليمها كامل الحديقة الملاحقة بالسراى وطلبت الحكم بإلزامه بتسليمها جميع الحديقة المشار إليها فى عقد الإيجار والمحاطة بسور السراى . فدفع الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فى القضية رقم ١٣٥٨ سنة ١٩٤٧ م دنى العطارين . وكانت المطعون عليها أقامت طالبة الحكم باسترداد حيازتها للحديقة المحاطة بسور السراى وقضى برفضها — ودفعها موضوعاً بأن عقد الإيجار لا يشمل الحديقة وأن نية الطرفين فيه — انصرفت إلى أن يكون الإيجار مقصوراً على المنزل الكبير وحده وأنه على هذا الأساس نفذ العقد . وقررت المحكمة الانتقال لمعينة السراى والمبنى الحديد الذى أقامه الطاعن والحديقة وكيفية استعمالها ومدى إمكان ارتفاع المطعون عليها بها والمنافذ من الحديقة وإليها وتم الانتقال فى ٩ من يونيه سنة ١٩٤٩ . وفى ١٢ من يونيه سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة بإلزام الطاعن بتسليم المطعون عليها الحديقة الملاحقة بالمنزل عدا مستطيل يقع فى الركن الشرقى القبلى منها ويدخل فيه المبنى الحديد ، حده الشرقى طوله يساوى طول المبنى الحديد زائداً مسافة تنتهى بنهاية الباب الحديدى الذى يفتح على شارع عبد المنعم الدليل ، وحده القبلى طوله يساوى عرض المبنى الحديد زائداً مترين . فاستأنف الطاعن الحكم وقيد استئنافه برقم ٥٣٦ سنة ٦٦ ق القاهرة — واستأنفته المطعون عليها وقيد استئنافها برقم ٦٢١ سنة ٦٦ ق طالبة شمول الحكم بالتنفيذ . وفى ٤ من يونيه سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئناف شكلاً ورفضها موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .



ومن حيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم شابه القصور في رده على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى إذ قضى برفض هذا الدفع بناء على اختلاف السبب في كلتا الدعويين بمقولة إن سبب الدعوى الحالية هو عقد الايجار . مع أن المطعون عليها لا تطالب إلا بتنفيذ عقد الايجار في كلتا الدعويين ومع أن موضوع الدعويين واحد وهو طاب تسليم الحديقة وقد قطع حكم محكمة العطارين في الدعوى رقم ١٣٥٨ سنة ١٩٤٧ في إثبات رضا المطعون عليها باستعمال الطاعن للحديقة منذ بدء التأجير ، وفي أن النزاع بينهما لا يدور إلا على استعمال الباب الرئيسى للحديقة فلا يغير من هذا الوضع أن المطعون عليها صورت نفس الدعوى تصويرا جديدا .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء بالحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أنه "عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في القضية ١٣٥٨ سنة ١٩٤٧ فإن القضية المذكورة هي دعوى استرداد حيازة فهي دعوى من دعاوى اليد يقتصر أمر البحث فيها على ما إذا كان لرافعتها حيازة فعلية مادية نزع عنها بالقوة أم لا ولا يسمح لقاضى دعوى استرداد الحيازة أن يتغلغل في البحث في الأسانيد ومدى حق المدعى في وضع يده بل أمر بمحثة قاصر على حماية الحيازة التي رفعت بالعنف والاكره فإذا كانت هناك حيازة فعلية مادية ونزعت وإنما بغير عنف وإكره فلا يحكم برد الحيازة ... .. ويحكم بردها متى توافرت الشروط اللازمة فيها حتى ولو كانت الحيازة لا تستند إلى سبب قانونى صحيح وأن الدعوى الحالية ليست دعوى استرداد حيازة بل هي دعوى بطلب الحكم بتسليم عين تنفيذ لعقد إيجار فهي مختلفة اختلافا بينا عن دعوى استرداد الحيازة إذ مجال البحث في هذه الدعوى تفسير عقد الايجار والبحث حقوق كل من طرفيه قبل الطرف الآخر ومدى ما تضمنه العقد المذكور . " وبما جاء في الحكم الاستئنافى المطعون فيه مضافا على هذه الأسباب من أن "الخلاف في موضوع وسبب كل من الدعويين ظاهر فبينما الدعوى الأولى استرداد حيازة أساسها وضع اليد وما يستوجبه القانون من حماية لواضع اليد على العقار متى

توافرت في وضع يده الشروط المقررة لذلك قانوناً إذا بالدعوى الحالية تتضمن في موضوعها طلب الحكم بتسليم بعض العين المؤجرة باعتبار هذا التسليم حقاً من حقوق المستأجرة والتزاماً من التزامات المؤجر والسبب الذي تستند إليه المستأجرة في رفعها هو عقد الإيجار الذي تطالب بتنفيذه وليس مجرد وضع اليد كما هو الحال في الدعوى الأولى وهذا الخلاف في الموضوع والسبب يمنع من التمسك بحجية الحكم السابق لعدم توافر الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٣٢ من القانون المدني "ويبين من هذا الذي ورد في الحكمين أنهما بينا وجوه الخلاف بين الدعويين بيانا وافيا لا قصور فيه ، أما ماورد في النعي من أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٣٥٨ سنة ١٩٤٧ قطع في إثبات رضا المطعون عليها باستعمال الطاعن للحديقة منذ بدء التأجير وأن النزاع بينهما أصبح مقصوراً على استعمال الباب الرئيسي للحديقة فإن الطاعن لم يقدم عليه دليلاً .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون من أربعة وجوه : الأول إذ لم تعمل المحكمة بنصوص عقد الإيجار وجاءت بحل عمل لا سند له في العقد أو القانون بقولها إن الحل الذي اهتمت إليه محكمة الدرجة الأولى هو حل عملي له مبرراته من مقتضيات العدالة مع أن ولاية المحكمة مقصورة على تنفيذ نصوص العقد وتفسيرها وفقاً للمادة ١٤٧ من القانون المدني . والثاني إذ تحلل الحكم من الاعتبار بالحقائق المسادية والمستندات القاطعة في الدعوى في قضائه بتسليم الحديقة للطعون عليها على النحو الوارد به مع أن التسليم بوجود المالك والمستأجرة داخل الحديقة يستتبع اشتراكهما في الانتفاع بها . وإذ بني قضاءه في ذلك على القول بأن التسامح من قبل المطعون عليها في بناء الطاعن للسلامك لا ينحوله حق منازعته في الانتفاع بالحديقة مع أن التسامح إنما يكون من صاحب الحق الأصلي وهو المالك لا من المستأجرة والوجه الثالث إذ أخطأ في استعراض وفائع الدعوى فوصف الطاعن بأنه مدعى على السلامك مع أن ملكية "طاعن وحيارته" لا شك فيهما والوجه الرابع إذ أضاف الحكم إلى عقد الإيجار فقرات لا وجود لها فقال إن العقد يشمل جميع السراى بملحقاتها بما فيها الحديقة مع أن عبارة جميع

ملحقاتها بما فيها الحديقة ليست واردة في العقد وقد جر هذا الخطأ المحكمة إلى الوقوع في خطأ قانوني هو ما قرره من أن العين المؤجرة هي العقار رقم ٢ شارع لوران بكامل مشتملاته مع أن العين المؤجرة هي السراى وحدها، ومع أن الحديقة معدة لمنفعة السراى والسلامك وحق المستأجرة فيها مقصور على المرور والمطال، ومع أن الملحقات التي تفترض ولا يرد عنها نص في عقد الإيجار هي الضرورية لاستعمال الشيء بحيث لا يصالح للاستعمال بدونها وليس هذا هو وضع الحديقة التي حكم بتسليمها، ويتحصل السبب الثالث في أن الحكم شابه التناقض إذ قضى بأن استئجار المنزل يستتبع الحديقة مع أن ذلك كان يقتضى أن يكون لالك وهو صاحب الحق المبنى الشامل الذي احتفظ بالدور الأرضي للعين المؤجرة وبمنزل آخر داخل نفس السور حيازة الحديقة واستعمالها خصوصا وأن الثابت أن حيازة الحديقة كانت له منذ بدء التأجير وأن المبنى الذي أقامه ليس له باب إلامن داخل الحديقة .

ومن حيث إن هذين السببين بجميع وجوههما مردودان بأن الحكم الابتدائي بعد أن سرد وقائع الدعوى بين أن العين المؤجرة حددت في العقد بأنها جميع السراى رقم ٢ بشارع لوران برمل الاسكندرية وأن العقد ألزم المطعون عليها بدفع مصاريف الكهرباء والمياه الخاصة بالمنزل والمياه العكرة الخاصة بالحديقة وخلصت المحكمة من ذلك إلى أن التأجير ينصرف إلى المنزل جمعة بسائر مشتملاته بما فيه الحديقة وغرف الخدم والسلامك وأن المستأجرة إذا كانت قد تساحت وتركت السلامك للطاعن يقيم مكانه بناء جديدا فإن ذلك لا يبيح له حق التعرض في الانتفاع بباقي العين أو مشاركتها في الانتفاع بالحديقة التي يشتملها عقد الإيجار ثم تعرضت المحكمة لبحث ما إذا كان استئلال الطاعن للبناء الجديد يستدعى استخدام الحديقة والباب الواقع على شارع لوران وتمهيدا للفصل في ذلك انتقلت إلى العين المؤجرة وأثبتت حالتها وتبينت من معاينتها أن المبنى الجديد يمكن الوصول إليه من طريقين أولهما الباب الخشبي التابع لنفس المبنى، والآخر الباب الحديدي الواقع في الناحية الغربية ويفتح على شارع عبد المنعم الدليل وأنه لا حاجة له إلى استعمال الباب الرئيسي الواقع بشارع لوران وأضاف إلى



ذلك الحكم الاستثنائي أنه ثبت من محضر المعاينة التي أمرت بها محكمة الدرجة الأولى أن المطعون عليها هي التي تتولى رعاية الحديقة والمنرف عليها حسبما قرره البستانى الذى وجد بها أثناء الانتقال وأنه يتقاضى أجره منها وأن ذلك جميعه لا يدع مجالاً للشك فى أن الحديقة الملحقة بالسراى هي من توابعها ومن حق المطعون عليها أن تطلب تسليمها إليها على أساس أن هذا التسليم من الالتزامات المقررة على المؤجر وفقاً للمادة ٣٦٩ من القانون المدنى (القديم) وعلى أساس أنه لا يجوز للمؤجر أن يعترض المستأجر فى انتفاعه ولا أن يحدث فى العين المؤجرة أوفى ملحقاتها تغييرات تخل بذلك الانتفاع وفقاً للمادة ٣٧٣ مدنى (قديم) وأنه متى ثبت هذا فإن التسامح من جانب المطعون عليها بأن أباحت للطاعن الانتفاع بالسلامك وتغيير بنائه وتأجيره لآخرين وكذلك تركها إياه يشغل بعض غرف الدور السفلى ببعض أدوات ومهمات البناء كل ذلك لا يؤثر على حقوقها المستمدة من العقد وأن ما يقوله المؤجر من أنه كان يحتفظ منذ بدء الإجارة بهذه الملحقات وأن ذلك يدل على أن له حقاً فيها — ما يقوله المؤجر من ذلك لا تقره المحكمة لمخالفته لصريح نص العقد وأن الحل الذى ائتمت إليه محكمة الدرجة الأولى فى قضائها بتسليم الحديقة جميعاً للمطعون عليها فيما عدا الجزء الكائن به المبنى الحديد هو حل عملى له مبرراته من مقتضيات العدالة ومن تسامح المستأجر فى إحداث هذه التغييرات وقد قبلت المطعون عليها هذا الحل ولم تستأنف الحكم. ومن هذا الذى جاء فى الحكمين يبين أولاً أن المحكمة فسرت نصوص العقد تفسيراً سائفاً تحتمله عباراته وأعملت نصوصه ولم تأت بحل يخالف القانون بل أجابت المطعون عليها إلى ما طلبته أخيراً من إلزام الطاعن بتسليم الحديقة ما عدا السلامك بحيث يترك الأبراج المواجه للسلامك زائداً متراً من الناحية الغربية للسلامك وبطوله حتى الباب الشرقى تأسيساً على أن تسامح المطعون عليها مع الطاعن فى حيازته للسلامك يستتبع تحويله ما يقتضيه ذلك من حق المظل والمرو فى النطاق المبين فى الحكم وثانياً أن المحكمة لم تغفل الاعتبار بالحقائق المادية ومستندات الدعوى بل سردتها سرداً وافياً وخلصت منها إلى النتيجة التى تؤدي إليها ولم تسلم بوجود المالك والمستأجر فى الحديقة على نحو يبيح للمالك مشاركة

المستأجرة في الانتفاع بها كما جاء بسبب النعي بل قررت أن المستأجرة هي صاحبة الحق في الانفراد بالانتفاع بالحديقة وأن تسامحها مع المالك انصر على بناء السلامك وحيازته له وما يقتضيه ذلك من حق المثل والمرور في النطاق الذي حددته . ثالثا : أن المحكمة لم تحطى في استعراض وقائع الدعوى ولم تصف الطاعن بالعدوان على السلامك بل قالت أنه أقام فيه البناء بتسامح المطعون عليها . ورابعا : أنها لم تضيف إلى عقد الإيجار فقرات لا وجود لها فيه بل فسرتة بما تحمله عباراتها .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم أخطأ في القانون إذ استند في قضائه إلى عقد امتنعت أغراضه واستبدل به علاقة جديدة بين المالك والمستأجرة . ذلك بأن العقد حرر في سنة ١٩٣٩ لمدة سنتين تلتها بزيادة سنة ١٩٤١ قابلة للتجديد لمدة ستة أشهر فقط وأصبحت العلاقة بين الطرفين بعد ذلك يحكمها عقد جديد وقد أزال المالك المباني التي كانت في حيازته في عام ١٩٤٢ وشيد مكانها مبنى جديدا وهذا الوضع الجديد من شأنه أن يغير الوضع السابق ويجعل للنزاع من الحقوق في المثل والمرور بالحديقة منفعة مشتركة وقد قرر الحكم أن تنفيذ العقد حصل على خلاف نصه فكان من مقتضى ذلك أن يحترم نية العاقدين ويفسر العقد على ضوء ما ظهر له من هذه النية لأن العبرة في العقود هي بالمقاصد والمعاني وليست بالالفاظ والمباني .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في وجهه الأول بأنه سبب جديد لم يسبق للطاعن إثارته لدى محكمة الموضوع فلا يقبل منه التحدى به لدى هذه المحكمة ومردود في بقى أوجهه بأنه ترديد لما جاء بالأسباب السابقة وجدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة .

ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

## جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٥٣

( ١١٨ )

### القضية رقم ٢٤ سنة ٢١ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلمي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الاساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين .

(١) نقض . طعن . التماس إعادة النظر . الحكم الماتمس فيه صادر من محكمة الاستئناف المختلطة . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .

(ب) التماس إعادة النظر . حكم . تسوية . فضاؤه بعدم قبول التماس . استناده إلى أن الطريقة التي اتبعتها الحكم الماتمس فيه في تقدير أرباح المول مهما كان مبلغها من صواب أو خطأ لا يمكن اعتبار الأخذ بها قضاءاً بما لم يطلب الخصوم لأنها وجهة نظر اتخذتها المحكمة وهي عامة ينتأجها . لا مخالفة في ذلك للقانون .

(ج) نقض . طعن . حكم . طلب تصحيحه . الحكم المطلوب تصحيحه غير جائز الطعن فيه بطريق النقض . عدم جواز الطعن في القرار الصادر برفض طلب تصحيحه . المادة ٣٦٥ . مرافعات .

(د) التماس إعادة النظر . حكم . تسوية . فضاؤه بعدم قبول التماس . عدم تعرض الحكم بعد ذلك للزاع الخاضع بموضوع التماس . في محله .

١ — جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا يجوز الطعن بطريق النقض في الحكم الماتمس فيه الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة لأن قانون المرافعات المختلط الذي صدر الحكم المذكور وقت سريانه لم يكن يجيز الطعن بالنقض في الأحكام المدنية النهائية الصادرة من المحاكم المختلطة .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه الصادر في دعوى التماس إذ قضى بعدم قبوله قد استند إلى أن الطريقة التي اتبعتها الحكم الماتمس فيه مهما كان مبلغها



من صواب أو خطأ لا يمكن أن يعتبر الأخذ بها قضاء بما لم يطلبه الخصوم لأنها وجهة نظر اتخذتها المحكمة وهي طامة بنتائجها ، فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق التماون ذلك أن محكمة الاستئناف المختلطة بعد أن ناقشت حجج الطرفين وأوجه دقائهما قضت بتعديل الحكم المستأنف لمصلحة الطاعن مع تغيير الأسس التي رأت أن يبنى عليها تقدير أرباحه في سني النزاع مبدئية الأسباب المبررة لأخذها بهذه الأسس ، ولا يهم في دعوى الالتماس البحث فيما إذا كانت قد أخطأت أم أصابت فيما اتخذته من أسس بذت عليها حساب أرباح الطاعن متى كانت قد أخذت بهذه الأسس عن قصد وإدراك لما قضت به وعلى اعتبار أنها لم تخرج في قضائها عن نطاق طلبات الطرفين الختامية في الدعوى ذلك أن خطأها في هذا الخصوص يفرض وقوعه لا يكون وجها للالتماس .

٣ - لما كانت المادة ٣٦٥ من قانون المرافعات لا تجيز الطعن في القرار الصادر برفض التصحيح على استقلال ، وكان الحكم الذي طلب تصحيحه صادرا من محكمة الاستئناف المختلطة فهو غير قابل للطعن فيه بطريق النقض ، ومن ثم فلا يجوز تبعا الطعن بالنقض في القرار الصادر برفض تصحيحه .

٤ - متى كان الحكم الصادر في دعوى الالتماس قد قضى بعدم قبوله فانه لا يجوز له بعد ذلك أن يتعرض لما أثاره الطاعن في سبب طعنه من طلبات متعلقة بموضوع الالتماس .

### المحكمة

من حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن مأمورية ضرائب عابدين قدرت أرباح الطاعن من ١٩٣٩ و ١٩٤٠ بمبلغ ٦٥ ج و ٤٠٤٠ ج و ٥٣٧٠ ج و ٣٧٩٥ ج على التوالي فلم يوافق على هذا التقدير . وفي ١٩٤٦/٤/٤ قدرت بآلة الضرائب أرباحه في السنوات المذكورة بمبلغ ٩١٥ ج و ٥٧٧٦ ج و ٨٦٩٠ ج و ٨٢٨٠ ج فعارض في هذا التقرير في الدعوى رقم ١٩٥٩ لسنة ٧١ ق

محكمة مصر الابتدائية المختلطة التي قضت في ٨ من يناير سنة ١٩٤٨ بتحديد أرباحه بمبالغ ٣٧٦ ج و ٧٥٤ م ، ٤٢٦٢ ج و ٤٣٦ م ، ٧٢٤٤ ج و ٦١٥ م ، ٦٧٩٩ ج و ٤١ م أى بأقل من تقدير اللجنة في السنوات المذكورة استنادا إلى أنها تحددها في الأرباح على طريقة تقدير تكلفة المبيعات من واقع فواتير مشتريات الطاعن مع تنزيل ١٠٪ من قيمة التكلفة نظير التوالف من الفضلات والكسر وغذاء الخدم وإلى أنها تقدر إجمالي الربح بنسبة مئوية تنسب إلى المبالغ الناتجة ثم تخصم المصروفات العمومية مضافا إليها نسبة الـ ١٠٪ المشار إليها تأسيسا على أن تلك النسبة يجب أن تستبعد من قيمة التكلفة لأن الطاعن لم يربح في مقابلها شيئا في إجمالي الربح كما يجب أن تستبعد مرة أخرى بإضافتها على المصروفات لأن الممول دفع مقابلها من ماله وقت الشراء. استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٤٧٧ لسنة ٧٣ ق محكمة استئناف الاسكندرية المختلطة التي قضت في ١٦ من مايو سنة ١٩٤٩ بتقدير أرباح الطاعن في السنوات السابقة ببيانها بمبالغ ٢٥٠ ج و ٣١٩٧ و ٤٣٧٦ ج و ٢٧٤٦ ج أى بأقل مما قدرته اللجنة ومحكمة أول درجة ، وكان مما راعته في هذا التقدير أن نسبة الـ ١٠٪ التي تمثل باتفاق الطرفين التوالف من الفضلات والكسر وطعام الخدم والتي خصمت من تكلفة المبيعات للوصول إلى رقم إجمالي الربح ليس ما يبرر خصمها مرة أخرى ضمن المصروفات العمومية لأنها لو حسبت مرتين فستعمل نتيجة الحساب إلى خسارة الطاعن في سنتي ١٩٤١ و ١٩٤٣ مع أنه معترف بأنه حقق أرباحا خلال السنتين المذكورتين . وفي ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ رفع الطاعن التماسا عن هذا الحكم قيد برقم ٤٢٨ لسنة ٦٦ ق محكمة استئناف مصر الوطنية وطلب فيه الحكم له : أولا — بقبول الالتماس وبإعادة النظر في الحكم المتمس فيه وفقا للمادة ١٧/٥ من قانون المرافعات إذ قضى برفع نسبة الـ ١٠٪ قيمة التوالف من المصروفات وهو ما لم يطلبه مصلحة الضرائب لأنها قبلت الحكم الابتدائي في هذا الخصوص ولم تسأنفه وثانيا — بتصحيح الخطأ الذي وقعت فيه محكمة الاستئناف المختلطة في تطبيق نسبة الـ ١٠٪ تطبقا لم يطلبه الخصم وبتحديد الأرباح وفقا للمبالغ التي بينها الطاعن . وفي ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة في الالتماس

بعدم قبوله وتغريم الملتمس ٤٠٠ قرش تأسيساً على أن القول بأن الحكم الملتمس فيه قد قضي بما لم يطلبه الخصوم لا يتفق مع الواقع لأن المحكمة رأت أن تناول الطلبات المعروضة عليها في الاستئناف بالتعديل وفقاً للقواعد التي اتخذتها لتقدير الأرباح وتبعاً للطريقة الحسابية التي أخذت بها للوصول إلى النتيجة النهائية وأنه مهما كان مبلغ هذه الطريقة من صواب أو خطأ فلا يمكن أن يعتبر الأخذ بها قضاءً بما لم يطلبه الخصوم كما أنه لا يصح اعتبارها خطأ مادياً وقعت فيه المحكمة إذ هي وجهة نظر اتخذتها وهي طامة بنتائجها مهما تؤدي إليه وقد أدت فعلاً إلى النتائج التي تدخل ضمن طلبات مصلحة الضرائب فهي لم ترفع أرقام الأرباح التي تعتبر أساساً للضريبة إلى أكثر مما ورد بالحكم الابتدائي الذي طلبت المصلحة تأييده حتى يقال إنها جاوزت طلباتها بل خفضت تلك الأرقام كما يبين من حكمها وإذا كانت في سبيل الوصول إلى هذا التخفيض اتبعت طريقة حسابية يبينها الملتمس ويرى أنها كانت تؤدي إلى تخفيض أكبر أو أنها أعملت القاعدة الحسابية التي يراها هو فليس ذلك بالخطأ الكتابي أو الحسابي الذي يبرر الاتجاه إلى المحكمة لتصحيحه وفقاً للمادة ٣٦٤ مرافعات ولا هو قضاءً بما لم يطلبه الخصوم. فقرر الطعن الطعن في هذا الحكم وفي الحكم الملتمس فيه بطريق النقض.

ومن حيث إنه وفقاً لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة لا يجوز الطعن بطريق النقض في الحكم الملتمس فيه الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة في ١٦ من مايو سنة ١٩٤٩ لأن قانون المرافعات المختلط الذي صدر بالحكم المذكور وقت سريانه لم يكن يحيز الطعن بالنقض في الأحكام المدنية النهائية الصادرة من المحاكم المختلطة. ومن حيث إن الطعن في الحكم الصادر في دعوى الالتماس في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ قد استوفى أوضاعه الشكلية.

ومن حيث إن الطعن في هذا الحكم بني على سببين أضاف إليهما الطعن سبباً ثالثاً بمذكرته الثانية ويتكون أولها من وجهين - اصل الأول منهما في أن الحكم الصادر في دعوى الالتماس أخطأ في تطبيق القانون إذ قال بأن وجه الالتماس المنصوص عليه في المادة ١٧/٥ مرافعات وهو المبني على قضاء الحكم بما لم يطلبه



الخصوم لا يتحقق إذا كان الحكم لم يقض بأكثر من المبلغ المطلوب في الدعوى مع أن الطلبات قد تكون أرقاما أوقاعدة قانونية أوقاعدة حسابية اتفق الطرفان على تطبيقها ولما كان الحكم الملتبس فيه لم يضيف نسبة الـ ١٠٪ قيمة التوالف إلى المصروفات بعد أن خصمها من تكلفة المبيعات استخلاصا لإجمالي الربح مع أنه كان يجب خصمها مرة ثانية من إجمالي الربح باضافتها على المصروفات لأنها دفعت من مال الممول وقت شراء التوالف وكان الطاعن ومصلحة الضرائب قد قبلا خصم قيمة النسبة المشار إليها مرتين وفقا للحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى الذي لم تستأنفه المطعون عاينها وطابت تأييده — فإن الحكم الملتبس فيه يكون قد قضى بما لم يطلبه الطرفان بما يجيز الالتماس ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبوله قد أخطأ في تطبيق القانون .

ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأن الحكم المطعون فيه الصادر في دعوى الالتماس إذ قضى بعدم قبوله استنادا إلى أن الطريقة التي اتبعها الحكم الملتبس فيه مهما كان مبلغها من صواب أو خطأ لا يمكن أن يعتبر الأخذ بها قضاء بما لم يطلبه الخصوم لأنها وجهة نظر اتخذتها المحكمة وهي عامة بنتائجها إذ قضى الحكم بذلك لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن محكمة الاستئناف المختلة بعد أن ناقشت حجج الطرفين وأوجه دفاعهما قضت بتعديل الحكم المستأنف لمصلحة الطاعن مع تغيير الأسس التي رأت أن يبنى عليها تقدير أرباحه في سني النزاع مبدية الأسباب المبررة لأخذها بهذه الأسس . ولا يهم في دعوى الالتماس البحث فيما إذا كانت قد أخطأت أم أصابت فيما اتخذته من أسس بنت عليها حساب أرباح الطاعن متى كانت قد أخذت بهذه الأسس عن قصد وإدراك لما قضت به وعلى اعتبار أنها لم تخرج في قضائها عن نطاق طلبات الطرفين الختامية في الدعوى ذلك أن خطأها في هذا الخصوص يفرض وقوعه لا يكون وجها للالتماس .

ومن حيث إن الوجه الثاني من السبب الأول يتحصل في أن الحكم المطعون فيه الصادر في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ أخطأ في تفسير المادة ٣٦٤ مرافعات إذ راض طالب التصحيح استنادا إلى أن التصحيح المشار إليه في هذه المادة

مقصود على الخطأ المادى والحسابى غير المقصود مع أن المادة المذكورة تجيز التصحيح كلما اعتور الحكم المطلوب تصحيحه خطأ كتابى أو حسابى بغض النظر عن تعدد المحكمة هذا الخطأ أو وقوعها فيه سموا .

ومن حيث إن الطعن فى الحكم المذكور فيما قضى به فى خصوص هذا الوجه غير جائز ذلك أنه وفقاً للمادة ٣٦٥ من قانون المرافعات لا يجوز الطعن فى القرار الصادر برفض التصحيح على استقلال . ولما كان الحكم الذى طلب تصحيحه صادراً من محكمة الاستئناف المختلطة فهو غير قابل للطعن فيه بطريق النقض فلا يجوز تبعا الطعن بالنقض فى القرار الصادر برفض تصحيحه .

ومن حيث إن السبب الثانى للطعن يتحصل فى أن الحكم الصادر فى دعوى الالتماس قد شابه القصور إذ لم تبين المحكمة مدى صحة أو خطأ العملية الحسابية التى أجزاها الحكم الملتمس فيه وإذ أغفلت طالب الطاعن ندب خبير ليحقق خطأ أو صواب الطريقة التى اتبناها الحكم المذكور فى إجراء حساب صافى الأرباح .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم الصادر فى دعوى الالتماس إذ قضى بعدم قبوله ما كان له بعد ذلك أن يتعرض لما أثاره الطاعن فى سبب طعنه من طلبات متعاقبة بموضوع الالتماس .

ومن حيث إن السبب الثالث الذى أبداه الطاعن فى مذكرته الثانية يتحصل فى أن حكم الالتماس مشوب بالقصور إذ اكتفى فى منطوقه بعدم قبول الالتماس دون أن يفصل فى طلب التصحيح مكتفياً بما قاله عن هذا الطلب فى أسبابه .

ومن حيث إن هذا السبب غير مقبول لأن الطاعن لم يبيده فى تقرير الطعن عملاً بالمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات وهو ليس من الأسباب المبينة على النظام العام حتى يصبح إبدائه فى أية مرحلة كانت عليها الدعوى .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن فى غير محله ومن ثم يتعين رفضه

جلسة من ٢ أبريل سنة ١٩٥٣

(١١٩)

القضية رقم ٣٤٣ سنة ٢١ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عباد المستشارين .

ضرائب . تركة . رسم الأيلولة على التركات . الأساس الذي يبنى عليه تحصيل رسم الأيلولة  
على تركة أجنبي له مال مستثمر في مصر . المادة ٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤

نص القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ في الفقرة الثالثة من المادة الثانية على أن  
رسم الأيلولة على التركات يسرى على الأموال المنقولة الموجودة في مصر والمخلفة  
عن مورث أجنبي له محل توطن شرعي في مصر أو له عمل أو مال يستثمر  
في المملكة المصرية . ومفاد ذلك أن هذا الرسم لا يفرض إلا في الأحوال  
التي وردت في المادة المذكورة على سبيل الحصر ، ومنها أن يكون للأجنبي  
مال مستثمر في مصر ، فإذا كان له مال منقول غير مستثمر فيها فإنه لا يخضع  
لرسم الأيلولة على التركات بالغة ما بلغت قيمته ولما كانت الالة في اقتضاء الرسم  
في هذه الحالة هي أن يكون المال مستثمرا في مصر ، وكان المعلوم يدور مع ذاته  
وجودا أو عدما ، فإن رسم الأيلولة في هذه الحالة إنما يتحدد بمقدار المال  
المستثمر في مصر ولا يتعداه إلى الأموال المنقولة الأخرى التي لا تستثمر فيها  
إذ ليس من المستساغ القول بأنه مجرد وجود مال منقول لأجنبي مستثمر في مصر  
مهما قلت قيمته يفرض رسم الأيلولة على جميع أمواله المنقولة الأخرى الم. جودة  
في مصر والتي لا تكون مستثمرة فيها ويؤكد هذا النظر ماورد بالذاكرة الإيضاحية  
للقانون السالف الذكر من أنه " إذا لم يكن للأجنبي المتوفي محل توطن شرعي  
في مصر فإن تركته تكون مع ذلك خاضعة لرسم الأيلولة إذا كان له مال يستثمر



في مصر وبقدر هذا المال . وإذن فمتى كان الحكم إذ قضى بأن المبالغ المودعة ببنك باركليز والمخلفة عن مورثة المطعون عليهما لا تخضع لرسم الأيلولة على التركات أسس قضاءه في هذا الخصوص على أنه لا خلاف بين الطاعنة والمطعون عليهما في أن المبالغ المودعة في البنك المذكور لا تستثمر في ذاتها ، وعلى أنه يشترط لإخضاع الأموال المنقولة الموجودة في مصر والمخلفة عن مورث أجنبي لهذا الرسم أن تكون مستثمرة في مصر ، فإن هذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه .

### المحكمة

من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وبن حيث أن واقعة الدعوى — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن مورثة المطعون عليهما — زين أسبانيان الإيرانية الجنسية توفيت في ٢٦ من يونيو سنة ١٩٤٥ بمدينة لوزان بسويسرا ، وأنها كانت قبل ذلك تقيم بمدينة نيس بفرنسا ، وقد خلفت في مصر تركة قدرتها لجنة تقدير التركات بمبلغ ٥٠١٥٨ جنيها و ٦٧ مليا فعارض المطعون عليهما في هذا التقدير وأقاما الدعوى رقم ٤٣٥ سنة ١٩٤٨ تجارى القاهرة الابتدائية على الطاعنة وقالوا فيها إن اللجنة قدرت قيمة الأرض الزراعية بمبلغ ٢٥٣٩ جنيها و ٢٢٣ مليا في حين أن قيمتها الحقيقية لا تزيد على ربع هذا المبلغ ، وإن المورثة لم يكن لها موطن شرعى بمصر . ولم تكن تراول بها أى عمل ، ولهذا لا يخضع لرسم الأيلولة على تركتها إلا الأموال الثابتة والمنقولة المستثمرة في مصر ، فلا تخضع النقود المودعة ببنك باركليز والتي لا يعطى عنها البنك فوائد ، وكذلك شهادات تحفظات شركة قناة السويس . وطالبا أصليا تقدير الأرض الزراعية على أساس ما يدفع عنها من الأموال ، واعتبار النقود والأوراق الأخرى المودعة ببنك باركليز غير خاضعة لرسم الأيلولة على التركات . واحتياطيا تعيين خبير لتقدير قيمة الأرض وقيمة تحفظات شركة قناة السويس والأسهم والسندات الأخرى على أساس سعرها وقت وفاة المورثة . وفي ٥ من مايو سنة ١٩٤٥ قضت المحكمة بقبول الطعن شكلا ،

وفي موضوعه باعتبار المبالغ المودعة في بنك باركليز غير خاضعة لرسم الأيلولة على التركات ، وبرفض ما عدا ذلك من الطلبات . وقد استند الحكم في قضائه بعدم إخضاع النقود المودعة بالبنك لرسم الأيلولة على التركات إلى أن إخضاع هذه الأموال للضريبة لا يكون إلا بتوافر الشروط الثلاثة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الثانية من قانون ضرائب التركات وهذه الشروط الثلاثة هي : ١- وجود محل توطن شرعى في مصر للأجنبي المتوفى وإما وجود عمل له في مصر ، أو وجود مال يستثمره في مصر ”وهي شروط لا نزاع في أن واحدا منها لا يتحقق بالنسبة إلى مورثة الطاعنين“ ، وإلى أنه يتعين وفقا للسادة المشار إليهم أن يكون المال في ذاته مستثمرا في مصر ، ولا شأن في ذلك للمصدر الذي نتج منه هذا المال ولو كان هذا المصدر هو مال مستثمر في مصر ، فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٤١ سنة ٦٧ ق تجارى القاهرة وطابت فيه إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من اعتبار المبالغ النقدية غير خاضعة لرسم الأيلولة على التركات وبمجلس ١٩٥١/٢/٧ رفع المطعون عليهما استئنافا فرعيا قيد برقم ٤٩ سنة ٦٨ ق وطلبا إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من اعتبارا تخفيضات شركة قناة السويس والأسهم والسندات المودعة في بنك باركليز خاضعة لرسم الأيلولة وفيما قضى به من تقدير قيمة الأرض بمبلغ ٢٥٣٥ جنيهها و ٢٢٣ مايا وفي ١٦ من مايو سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ، وفي موضوعهما برفضهما وتأييد الحكم المستأنف فقررت الطاعنة الطعن في هذا الحكم بطريق التقصص .

ومن حيث إن الطعن بنى على سبب واحد يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من اعتبار المبالغ المودعة ببنك باركليز غير خاضعة لرسم الأيلولة على التركات استنادا إلى أن الأموال المنقولة الموجودة في مصر والمخلفة عن مورث أجنبي — لا تخضع لرسم الأيلولة على التركات إلا إذا توافرت الشروط الثلاثة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه

وتأويله ، لأن نص المادة المشار إليها صريح في سر يان الرسم على كل الأموال المنقولة الموجودة في مصر والتي يتوفى عنها أجنبي إذا توافر شرط واحد من الشروط الثلاثة التي أوردتها ، وهي التوطن الشرعي بمصر أو العمل بها أو وجود مال له مستثمر فيها ، فإذا كان للمورث الأجنبي مال مستثمر في مصر خضعت جميع أمواله المنقولة الموجودة بمصر لرسم الأيلولة على التركات ، ما كان منها مستثمرا أو غير مستثمر ، ذلك لأن حق الدولة في فرض الضرائب والرسوم يرجع إلى مبدأين هما التبعية السياسية والتبعية الاقتصادية وقد أخذ المشرع المصري بهما في المادة الثانية من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قرر في أسبابه أن مورثة المطعون عليهما تركت أموالا مستثمرة في مصر أخضعها فعلا لرسم الأيلولة ، كان لزاما أن يقضى بإخضاع كافة أموالها المنقولة الموجودة لهذا الرسم .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قضى بأن المبالغ المودعة ببنك باركليز والمخزنة عن مورثة المطعون عليهما لا تخضع لرسم الأيلولة على التركات ، فإنه قد أسس قضاءه في هذا الخصوص على أنه لا خلاف بين الطاعنة وبين المطعون عليهما في أن المبالغ المودعة ببنك باركليز لا تستثمر في ذاتها وعلى أنه يشترط لإخضاع الأموال المنقولة الموجودة في مصر والمخلفة عن مورث أجنبي لهذا الرسم أن تكون مستثمرة في مصر . وهذا الذي قرره لا خطأ فيه ذلك أن القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ نص في الفقرة الثالثة من المادة الثانية منه على أن رسم الأيلولة على التركات يسرى على الأموال المنقولة الموجودة في مصر والمخلفة عن مورث أجنبي له محل توطن شرعي في مصر أو له عمل أو مال يستثمر في المملكة المصرية ومقاد ذلك أن هذا الرسم لا يفرض إلا في الأحوال التي وردت في المادة المذكورة على سبيل الحصر ، ومنها أن يكون للأجنبي مال مستثمر في مصر ، فإذا كان له مال منقول غير مستثمر فيها فإنه لا يخضع لرسم الأيلولة على التركات بألغة ما بلغت قيمته ، ولما كانت الالة في اقتضاء الرسم في هذه الحالة أن يكون المال مستثمرا في مصر ، وكان المعلول



يدور مع علته وجودا أو عدما ، فان رسم الأيلولة في هذه الحالة إنما يتحدد بمقدار المال المستثمر في مصر ولا يتعداه إلى الأموال المنقولة الأخرى التي لا تستثمر فيها إذ ليس من المستساغ القول بأنه لمجرد وجود مال منقول لأجنبي مستثمر في مصر مهما قلت قيمته يفرض رسم الأيلولة على جميع أمواله المنقولة الأخرى الموجودة في مصر والتي لا تكون مستثمرة فيها . ويؤكد هذا النظر ما ورد بالمذكرة الايضاحية للقانون السالف الذكر من أنه ”إذا لم يكن للأجنبي المتوفى محل توطن شرعى في مصر فان تركته تكون مع ذلك خاضعة لرسم الأيلولة إذا كان له مال يستثمر في مصر وبقدر هذا المال ...“ .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٥٣

(١٢٠)

القضية رقم ٤٠٦ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عياد المستشارين .

(١) دفاع . حكم . تسببه . رفض المحكمة طلب إحالة الدعوى على التحقيق أو إدخال خصوم فيها . استنادها في ذلك إلى أسباب سائغة بعد سماع دفاع الطاعنين وتمحيصه . لا إخلال بحق الدفاع .

(ب) تعهدات . إثبات . سبب الالتزام . كفية إثباته . على من يقع عبء الإثبات . السبب الصوري والسبب غير المشروع . المادة ١٣٧ مدني .

١ - متى كان يبين من الحكم أن المحكمة بعد أن أثبتت دفاع الطاعنين ومحضت الأسانيد التي استندوا إليها في طلب إحالة الدعوى على التحقيق أو إدخال بعض الدائنين فيها قضت برفض إجابة هذا الطلب استنادا إلى الأسباب السائغة التي أوردتها والتي تبرر قضاءها في هذا الخصوص فإنه يكون في غير محله النعي عليها بأنها أخلت بحق الطاعنين في الدفاع ولا يعدو أن يكون النعي على الحكم في هذا السبب جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة للأداة المقدمة إليها من الخصوم في الدعوى

٢ - نصت المادة ١٣٧ من القانون المدني على أن كل التزام لم يذكر له سبب في العقد يفترض أن له سببا مشروعا ، ما لم يقم الدليل على غير ذلك ويعتبر السبب المذكور في العقد هو السبب الحقيقي حتى يقوم الدليل على ما يخالف ذلك فإذا قام الدليل على صورية السبب فعلى من يدعى أن للالتزام سببا آخر مشروعا أن يثبت ما يدعيه . ومؤدى ذلك أن القانون وضع قرينة قانونية يفترض بمقتضاها أن للعقد سببا مشروعا ولو لم يذكر هذا السبب ، فإن ذكر في العقد فإنه يعتبر

السبب الحقيقي الذي قبل المدين أن يلتزم من أجله فاذا ادعى المدين عدم مشروعية السبب ، فإن عبء إثبات ذلك يقع على عاتقه ، أما إذا كان دفاعه مقصورا على أن السبب المذكور بالعقد هو سبب ضروري فعليه أن يقدم للمحكمة الدليل القانوني على هذه الصورية ، وبذلك ينتقل عبء إثبات أن للعقد سببا آخر مشروعاً إلى عاتق المتمسك به . وإذن فمتى كان الطاعنان لم يقدموا الدليل على صورية السبب المدون في السندات موضوع الدعوى ، وكانت المحكمة قد رأت في حدود سلطتها الموضوعية أن القرائن التي ساقها الطاعنان ليستدلا بها على عدم مشروعية سبب الدين غير جدية وغير كافية لضعاف الدليل الذي قدمه المطعون عليه وهو إثبات قرضه بسندات إذنية ثابت بها أن قيمتها دفعت للمفلس أو لضمانه وأن هذه القرائن لا تبرر إجابة الطاعنين إلى طلب إحالة الدعوى على التحقيق فاسمها لا تكون قد خالفت مقتضى المادة ١٢٧ من القانون المدني .

### المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن واقعة الدعوى تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن في أن المطعون عليه أنام الدعوى رقم ٦٧٦ سنة ١٩٤٩ في الاسكندرية الابتدائية على الطاعنين بصفتهم وكيل تفليسه محمد عبد الرحمن هيكل وقال بيانا لها أنه يدين للمفلس في مبلغ ٧٧٠٠ جنيه قيمة خمسة سندات بحسرة لإذنه الأول في ١٩٤٧/١١/٥ بمبلغ — ١٠٠٠ جنيه والثاني في أول نوفمبر سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه والثالث في ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه والرابع في ١٩٤٨/٤/١٩ بمبلغ ١٢٠٠ جنيه والخامس في ١٩٤٧/٤/١٩ بمبلغ ١٥٠٠ جنيه وأنه على أثر القرار الصادر من مأمور التفليسة بإقفال عملية تقديم الطلبات ، قد اضطر إلى أن يتبع الإجراءات التي نصت عليها المادة ٣٢١ من قانون التجارة المختلط ، وطلب الحكم بقبوله في التفليسه دائنا دافيا بمبلغ ٧٧٠٠ جنيه . فدفعت الطاعنان الدعوى بأن القرض المدعى به سببه ارهان على سباق الخيل مما يعهد



باطلاقا قانونا ، و طلبا إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات دفاعهما . وفى ٣١/٥/١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول المطعون عليه دائئا عاديا فى تفايضة محمد عبد الرحمن هيكى بمبلغ ٧٧٠٠ جنيه . فاستأنف الطاعنان هذا الحكم وقيدا استئنافهما برقم ١٧٣ سنة ١٩٥٠ ق تجارى الاسكندرية وقالوا أن سبب الدين ليس قرضا كما يدعى المطعون عليه ، بل مراهنات على سباق الخيل غير مشروعة مما يبطل الالتزام بطلانا مطلقا ، و طلبا إدخال بعض الدائنين فى الدعوى وبإحالتها على التحقيق ، وفى ٩ من يناير سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ورفضت إجابة الطاعنين إلى طلبهما استنادا إلى الأسباب التى أوردها الحكم المستأنف وإلى أن الدائنين المطلوب إدخالهم لأشأنهم فى طلبات المطعون عليه ولا ينطبق عليهم حكم المادة ١٤٤ مرافعات ، وإلى أن القرائن التى قدمها الطاعنان غير جدية وغير كافية لتقص من قيمة الدليل القاطع الذى قدمه المطعون عليه وهو إثبات قرضه بخمسة سندات إذنية ، فقرر الطاعنان الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل أولهما فى أن الحكم المطعون فيه إذ رفض إجابة الطاعنين إلى طلب إحالة الدعوى على التحقيق ، فقد أخل بحقوقهما فى الدفاع . لأنهما طالبا أمام محكمة أول درجة الإحالة على التحقيق لإثبات عدم مشروعية القروض الصادرة من المطعون عليه المفلس محمد عبد الرحمن هيكى بمبلغ ٧٧٠٠ جنيه وبمبالغ أخرى بلغت بإضافتها إلى هذا المبلغ ٢٩٣٥٠ جنيه ، وذلك لأن سبب الالتزام مخالف للنظام العام إذ كان المطعون عليه يدفع بعض هذه المبالغ للمفلس لتمكينه من المقامرة على سباق الخيل ، كما أن بعض القروض كان صوريا ، وقد استدلل الطاعنان على صحة دفاعهما بقرائن تجعل سبب الالتزام محل شك ، وهى تتحصل فى أن رحيد دين المطعون عليه هو مبلغ ٢٢٠٠٠ جنيه فى حين أنه رفع دعواه بمبلغ ٧٧٠٠ جنيه فقط وأن الأشخاص آخرين سندات صادرة من المفلس ويجب إدخالهم فى الدعوى لاتحاد السبب فى هذه السندات وأن ثلاثين سندا حررها المفلس للمطعون عليه فى فترات متقاربة وكلها مستحقة الأداء بعد مدة وجيزة مما يجعل الوفاء بها متعذرا ، وأنه من غير المعقول

أن يقرض المطعون عليه المفلس هذه المبالغ دون أن يطالب بضمان أو رهن ، هذا إلى جانب ما عرف عن المطعون عليه من احترافه إعطاء وتلقي الرهان على سباق الخيل ، ومع أن الطاعنين قد حددوا الوقائع التي طلبوا تحقيقها ، إلا أن المحكم المطعون فيه رفض إجابة هذا الطالب .

ومن حيث أن هذا السبب مردود بأن المحكم المطعون فيه إذ رفض إجابة الطاعنين إلى طلب إحالة الدعوى على التحقيق ، فإنه قد استند إلى أن ادعاء الطاعنين بأن المفلس قد قامر بقيمة القرض لا تأثير له على الالتزام برد المقابل ، لأنهما لم يثبتا أن المطعون عليه كان يقامر مع المدين بالمبالغ التي أقرضها له أو أنه كان له شأن أو علم بحصول المقامرة بها ، يؤيد ذلك أن المطعون عليه كان يتعامل مع المفلس قبل هذه القروض كما هو وارد بكشف الحساب المقدم منه والذي يستفاد منه أنه سلم المفلس في سنتي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ عدة شيكات منها اثنا عشر قيمتها ١٣٠٠ جنيه حولها المفلس للبنك العربي لتحصيلها وقيدها لحسابه وأما ادعاء الطاعنين بأن السندات سلمت إلى المفلس عقب المراهنات ليسدد فوراً بقيمتها خسارته فهو قول يعوزه الدليل وينفيه أن توارىخ هذه السندات لا تتفق . وتوارىخ سباق الخيل في يومى السبت والأحد من كل أسبوع ، كما ينقضه طريقة قبضها ذلك أن عدداً منها قيدها البنك العربي لحساب المفلس الذي تصرف فيها فيما بعد . وخلص المحكم من ذلك إلى أنه لا يوجد مبرر لإجابة طلبة الطاعنين إدخال بعض الدائنين في هذه الدعوى أو إحالتها على التحقيق لأن هؤلاء الدائنين لا شأن لهم فيها ولا ينطبق على حالتهم نص المادة ١٤٤ من قانون المرافعات التي تجيز للحكمة في أحوال معينة فيها أن تأمر بإدخال خصوم آخرين في الدعوى ، وأن القرائن التي قدمها الطاعنان غير جدية وغير كافية لتضعف من قوة الدلائل القاطعة التي قدمه المطعون عليه وهو إثبات قرضه بسندات إذنية دفع قيمتها للمفلس أو لضامنه . ويبين من هذا الذي قرره المحكم أن المحكمة بعد أن أثبتت دفاع الطاعنين ومحضت الأسانيد التي استندوا إليها في طلب إحالة الدعوى على التحقيق أو إدخال بعض الدائنين فيها قضت برفض إجابة هذا الطالب .

استنادا إلى الأسباب السابق بيانها ، والتي تبرر قضاءها في هذا الخصوص .  
ولا يعدو أن يكون النعي على الحكم في هذا السبب جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة  
للأدلة المقدمة إليها من الخصوم في الدعوى .

ومن حيث أن السبب الثاني للطعن فيه الآتي : ”وقد أخطأت كلتا المحكمتين  
الابتدائية والاستئنافية من جهة ثانية في تطبيق القانون حيث تحكم المادة ١٣٧  
من القانون المدني على الخصم متى قدم الأدلة على صورية السبب أن يقوم بعد  
ذلك بإثبات عدم مشروعية السبب ، ومما يدل على التحتم هنا استعمال المشرع  
لفظة «وعلى» من ادعى الالتزام أن يثبت الخ..... ولم يقل « لمن » ادعى الالتزام  
أن يثبت . وهذا الارغام والتحتم من جانب المشرع بوجود إثبات الخصم  
ما يدعيه بشأن عدم مشروعية السبب لا يتأتى عملا إلا بالاحالة على التحقيق  
لإعطاء هذا الخصم الفرصة للإثبات الواجب عليه كنص القانون . وعلى ذلك  
يكون في عدم إحالة المحكمتين الدعوى على التحقيق بعد أن قدم الطاعنان من الأدلة  
الملموسة ما ينهض على عدم مشروعية السبب خطأ في تطبيق القانون بالنسبة  
لمادة ١٣٧ مدني يستوجب نقض الحكم المطعون فيه «

ومن حيث أن هذا السبب يكتنفه الغموض والابهام ذلك أن الطاعنين لم  
يكشفا عن وجه مخالفة الحكم المطعون فيه لمقتضى المادة ١٣٧ من القانون المدني  
فإن كانا يقصدان من هذا السبب أن المادة المذكورة توجب على المحكمة في  
حالة الدعوى أن تجيبهما إلى طاب إحالتها على التحقيق ، فإن النعي على الحكم في  
هذا الوجه يكون على غير أساس . ذلك لأن المادة ١٣٧ نصت على أن كل  
الزام لم يذكر له سبب في العقد يفترض أن له سببا مشروعاً ما لم يقدّم الدليل على  
غير ذلك . ويعتبر السبب المذكور في العقد هو السبب الحقيقي حتى يقوم الدليل  
على ما يخالف ذلك ، فإذا قام الدليل على صورية السبب فعلى من يدعى أن  
للالزام سببا آخر مشروعاً أن يثبت ما يدعيه . ومؤدى ذلك أن القانون وضع  
قرينة قانونية يفترض بمقتضاها أن للعقد سببا مشروعاً وأولم يذكر هذا السبب ،



فإن ذكر في العقد فانه يعتبر السبب الحقيقي الذي قبل الدين أن يتم من أجله .  
فإذا ادعى المدين عدم مشروعية السبب ، فإن عبء إثبات ذلك يقع على عاتقه ،  
أما إذا كان دفاعه مقصورا على أن السبب المذكور بالسند هو سبب صوري ،  
فعليه أن يقدم بالحكمة الدليل القانوني على هذه الصورية ، وبذلك ينتقل عبء  
إثبات أن للعقد سببا آخر مشروعاً إلى عاتق المتهم به ، ولما كان الطاعن لم يقدم  
الدليل على صورية السبب المدون في السندات ، موضوع الدعوى ، وكانت المحكمة قد  
رأت في حدود سلطتها الموضوعية أن القرائن التي ساقها الطاعن أن ليسند لا بها على عدم  
مشروعية سبب الدين غير جدية وغير كافية لإضعاف الدليل الذي قدمه المبطعون  
عليه وهو إثبات قرضه بسندات إذنية ثابت بها أن قيمتها دفعت للفنس أو  
لضامنه ، وأن هذه القرائن لا تبرر إجابة الطاعنين إلى طاب إحالة الدعوى  
على التحقيق ، فانها لا تكون قد خالفت مقتضى المادة ١٣٧ من القانون المدني .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٥٣

(١٢١)

القضية رقم ٣١٤ سنة ٢٠ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمد عباد المستشارين .

(١) اثبات . مبدأ ثبوت بالكتابة . حكم . تسببه . استناد المدعى عليه في إثبات وفاة  
الدين الى محضر صلح صادر من المدعى بعد تاريخ الدين لم يذكر فيه مديونية المدعى عليه  
بأي الزام . طلب المدعى عليه اعتبار هذا المحضر مبدأ ثبوت بالكتابة وإحالة الدعوى  
للتحقيق لإثبات دفاعه . إغفال الحكم هذا الطلب . تصور .

(ب) أوراق تجارية . شيك . حكم . تسببه . استخلاصه من ظروف الدعوى أن الطاعن  
فرض قيمة الشيك بومفه وكلا مصرفه في شئون الوكالة . لا مخالفة في ذلك لقاعدة  
أن الشيك أداة وفاة لا سند دين .

١ — متى كان الحكم الابتدائي قد قضى بالزام الطاعن بمبلغ مقابل ثمن  
أطيان كلف بيعها من مورث المطعون عليهم وكان الطاعن قد تمسك في دفاعه  
لدى محكمة الاستئناف بأنه أوفى ثمن هذه الأطيان للمورث المذكور مستندا إلى  
محضر صلح موقعا عليهما من المورث باعتبارهما ورقتين صارتين من خصمه  
في تاريخ لاحق لتاريخ بيع الأطيان لم ينص فيهما على مديونيته للمورث بأي الزام  
لا بمديونية الشخصية ولا بصفته وكيل عنه وأنها يصلحان لأن يكونا مبدأ ثبوت  
بالكتابة يجعلان دفاعه بعدم مديونيته في ثمن الأطيان قريبا الاحتمال وطلب  
إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات هذا الدفاع ، فإن الحكم المطعون فيه إذ  
أغفل الرد على هذا الطلب يكون قد عاره قصور مبطل له بما يستوجب  
تقصيره في هذا الخصوص .

٢ - متى كان يبين مما أورده الحكم أن المحكمة لم تغفل الاعتبار بقاعدة أن الشيك يعتبر أصلاً أداة وفاء لاسند دين . لا أنها استخلصت من ظروف الدعوى وبلاستها أن الطاعن إنما قبض مبيع الشيك بوصفه وكيلًا عن مورث المطعون عليهم لصرفه في شئون الوكالة فإن النعي عليها بخالفة القانون فيما استخلصته يكون في غير محله .

## المحكمة

.. من حيث ان الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .  
ومن حيث ان وقائع الدعوى نتحصل حسبها يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق الطعن في أن المرحوم الحاج أحمد حسن عطوي أقام بصفته الشخصية وبصفته وصيًا على أولاد أخويه المرحومين علي حسن عطوي ومحمد حسن عطوي دعوى على الطاعن أمام محكمة الزقازيق الابتدائية قيدت في جدولها برقم ٣٥ سنة ١٩٤٣ كلى وكانت طلباته الجنائية فيها الحكم بالزام الطاعن بأن يدفع اليه مبلغ ١٤٥٩ جنيها مع المضاريف وأتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وقال في بيان دعواه انه بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٣٩ صدر منه بصفاته المذكورة توكيل شرعى للطاعن يبيع له الاصرف بالبيع والشراء والاستثمار والقبض ووفاء الديون وإعطاء المحالصات وغير ذلك من التصرفات الممنوه عنها في التوكيل وكان سبب صدور التوكيل منه له هو تغيبه سنويا في الأراضي الجازية وثقته في الطاعن وهو ابن أخيه ولكن يبين له بعد ذلك أن الطاعن جاوز حدود الوكالة إذ تصرف في بعض أموال موكله وأقطانه واستباح الثمن لنفسه كما تسلم بصفته وكيلًا من مال موكله المودع في بنك مصر فرع الزقازيق مبلغ ٢٤٠ جنيها وأن المبلغ المطلوب الحكم به شمل ما استلمه الطاعن من البنك ومبلغ ٣٣٣ جنيها ثمن أطيان مملوكة للوكل خاصة كان قد تولى الطاعن بيعها نيابة عنه ومبلغ ٨٨٨ جنيها ثمن القطن الناتج من محصول أرض الموكل في سنة ١٩٣٨ واستند المدعى في المطالبة بالمبلغ الأول إلى دفتر شيكات مسحوب على بنك مصر يبين فيه بالجزء الباقي في الشيك رقم ٣٩٧١٧٧ أن المبلغ صرف لأمر الطاعن واستند في المطالبة بالمبلغ الثاني الى



عقدي البيع المؤرخين في أول فبراير سنة ١٩٣٩ والمقدمين في القضيتين رقمي ١٣٦ و ٣٨٤ سنة ١٩٤٢ كلى المنصورة . وعند نظر الدعوى دفع الطاعن بعدم قبولها تأسيسا على أنه كان يتعين على المدعى أن يبدأ بطالب تقديم الحساب كما أبدى دفاعه في الموضوع وبجلسة ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ حكمت المحكمة الابتدائية برفض الدفع وبقبول الدعوى وبالزام الطاعن بأن يدفع إلى المدعى مبلغ ٣٣٣ جنيتها مع المصاريف المناسبة ومبلغ أربع مائة قرش مقابل أتعاب محاماه وقبل الفصل في باقي الطلبات بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفي مادون بالأسباب .

ولما كان هذا الحكم متضمنا في أسبابه رفض الدعوى بالنسبة إلى مبلغ الـ ٢٤٠ جنيتها فقد رفع المدعى استئنافا عنه طلب فيه الحكم بقبول الاستئناف شكلا وبإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى بالنسبة إلى هذا المبلغ وفيما قضى به من إحالة الدعوى إلى التحقيق بالنسبة إلى مبلغ الـ ٨٨٨ جنيتها وطلب الحكم بالزام الطاعن بأن يدفع إليه هذين المبلغين مع المصاريف عن الدرجتين ومقابل أتعاب المحاماه عنهما واحتياطيا إحالة الطلب الخاص بثن الأقطان إلى المحكمة الابتدائية للفصل فيها . ثم رفع الطاعن استئنافا طلب فيه الحكم بقبوله شكلا وبإلغاء الحكم المستأنف والحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها مع إلزام المستأنف عليه بمصاريف الدرجتين . رفع هذان الاستئنافان أمام محكمة استئناف القاهرة فقررت ضمهما أحدهما إلى الآخر وفي خلال نظرهما توفي الحاج أحمد حسن عطوي فوقف الفصل فيهما لوفاته ثم أحيلتا على محكمة استئناف المنصورة عقب انشائها وقيدا في جدولها برقم ٢٣٢ سنة ١٩٤٠ ق ، ولما كان المتوفى لم يترك فرعاً وارثاً فقد عجلت المطعون عليها الأولى وهي زوجته الاستئنافين مصممة في طلب التعجيل على الطلبات المبينة في عريضة الاستئناف المرفوع من مورثها في حدود نصيبها بنسبة الربع فيها . وبجلسة ٢٣ مايو سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفض الاستئناف المرفوع من الطاعن مع إلزامه بالمصاريف وفي الاستئناف المرفوع من المطعون عليها الأولى أولا بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في أسبابه من رفضه الدعوى في خصوص مبلغ الـ ٢٤٠ جنيتها وبالزام الطاعن بأن يدفع إلى

المطعون عليها الأولى مبلغ ٦٠ جنيها والمصاريف المناسبة عن الدرجتين . ثانيا بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به فيما عدا ذلك بالنسبة لنصيب المطعون عليها الأولى في تركة المرحوم أحمد حسن عطوي ومقداره الربع في التركة ثالثا : بالزام الطاعن بالمصاريف المناسبة لذلك النصيب و بمبلغ ألف قرش مقابل أتعاب محاماه للمطعون عليها الأولى . فقرر الطاعن بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث أن الطعن بني على سببين يتحصل السبب الأول منهما في أن الحكم المطعون فيه قد عاره بطلان جوهرى لقصور أسبابه ذلك أن الطاعن تمسك في مذكرته المقدمة الى محكمة الاستئناف بجلسته ١٦ مايو سنة ١٩٥٠ بدفاع جديد لم يسبق له عرضه على محكمة الدرجة الأولى محصله أنه حرر بينه وبين المرحوم الحاج أحمد حسن عطوي محضرا صالح أولها في أغسطس سنة ١٩٣٩ والثاني في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٩ يفيدان أن هذا الأخير لم يكن يداين الطاعن في المبلغ الذى يدعى أن الطاعن استلمه بصفته وكيله عنه ثمنا للأطيان المبيعة وأنه لو كان الطاعن قد استلم هذا المبلغ لحرض الحاج أحمد على أن ينص في كلا المحضرين أو في أحدهما وإنه إذا لم يكن لهذين المحضرين دلالتهم على اطاعة في عدم مديونية الطاعن في ثمن الأطيان فإنهما على الأقل يعتبران مبدأ ثبوت بالسكابة لأنهما ورقتان صادرتان من خصمه مؤديتان الى اعتبار دفاعه قريب الاحتمال وأن المحكمة لم تعن بالرد على هذا الدفاع الجوهرى إذ جاءت أسباب حكمها في هذا الخصوص مقصورة على القول بأن الطاعن لم يأت بمستند وبمحجة من شأنها تعديل ما قضت به محكمة الدرجة الأولى .

ومن حيث أن هذا النعى في محله . ذلك أنه يبين من الصورة الرسمية للمذكرة المشار اليها في سبب الطعن أن الطاعن طلب في ختامها احتياطيا إحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت أن الحاج أحمد كان قد استلم بنفسه ثمن الأطيان قبل تحرير عقدي البيع . مؤسسا طلبه هذا على دفاعه المبين في صلب المذكرة والذي يتحصل في أنه عندما أثار الحاج أحمد النزاع خشى أصدقاء الأسرة من تفاقم الخلاف

بينهما بجمعوا الطرفين في شهر أغسطس سنة ١٩٣٩ واستعرضوا أسباب النزاع وحسموها بمحضر الصلح المودع ملف الدعوى رقم ٤٨٦١ سنة ١٩٣٩ مدنى ميت غمر المضمومة للفردات وتضمن هذا الصلح تعهد الحاج أحمد بوقف ٢٦ فدانا كان قد اشتراها بمال الأسرة باسمه خاصة على فروع أخوته الأربعة وعلى زوجته كما تضمن إلزام الحاج أحمد بأن يدفع إلى الطاعن قيمة الإيجار الشئى عن الأطيان المؤجرة اليه من الطاعن وبأن يدفع إلى بنك التسليف ثمن البنود والأسمدة وأنه لهذا المحضر دلالة البالغة الأهمية لأنه لم ينص فيه على مديونية الطاعن للحاج أحمد بأى التزام لا بصفته الشخصية ولا بصفته وكبلا عنه وأنه حر بين الطرفين محضر صلح آخر فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٩ وأن محضرى الصلح يعتبران على أبعد الفروض مبدأ ثبوت بالكتابة لأنهما ورقتان صادرتان من الخصم تجعلان واقعة عدم مديونية الطاعن فى ثمن الأطيان قريبة الاحتمال ويبين من المستندات المقدمة من الطاعن بملف الطعن أن محضرى الصلح المشار اليهما كانا مقدمين ضمن الأوراق عند صدور الحكم المطعون فيه ، مع أن الحكم المطعون فيه إذا قضى برفض الاستئناف المرفوع من الطاعن فى خصوص ثمن الأطيان قد أسس قضاءه على أن المستأنف الطاعن لم يأت بمسند أو بحجة من شأنها تعديل حكم محكمة الدرجة الأولى . ولما كان الطاعن قد تمسك فى دفاعه لدى محكمة الاستئناف بمحضرى الصلح المنوه عنهما باعتبارهما ورقتين صادرتين من خصمه فى تاريخين لاحقين لتاريخ بيع الأطيان وأنهما يصلحان لأن يكونا مبدأ ثبوت بالكتابة يجعلان دفاعه بعدم مديونيته فى ثمن الأطيان قريب الاحتمال وطاب إحالة الدعوى الى التحقيق لإثبات هذا الدفاع فان الحكم المطعون فيه إذا أغفل الرد على هذا الطلب قد عاراه قصور مهمل له ومن ثم يتعين نقضه فى هذا الخصوص .

ومن حيث أن السبب الثانى يتحصل فى أن الحكم إذا ورد فى أسبابه أن الشيك الخاص بمبلغ لا ٢٤٠ جنيها يعتبر أداة قرض لا أداة وفاء يكون مخالفا للقانون .



ومن حيث أن هذا السبب مردود بأن الحكم إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليها الأولى نصيبها في مبلغ الـ ٢٤٠ جنيه أسس قضاءه على الطاعن لم يذكر استلامه لهذا المبلغ وإن كان قد قرر أنه تسلمه لا بصفته وكيلًا بل بصفته الشخصية وفاء لدين كان مستحقا له قبل موكله نتيجة لحسابات كانت متبادلة بينهما وإن الطاعن قد تجاهل أنه حصل على قيمة الشيك في عهد توكيل الحاج أحمد له وأنه لا يكفي لاستبعاد هذه الصفة ادعاء الطاعن بأنه كان دائنًا للموكل أو أن يقال أن الشيك أداة وفاء لا أداة قرض ذلك لأن صفة الوكالة كانت تحتم على الطاعن تقديم ما يثبت دينه المزعوم وعلى أنه إذا صح القول مبدئيًا بأن الشيك ليس في ذاته سندًا من سندات الدين فإنه اكتسب في الحالة المطروحة على المحكمة هذه الصفة بفضل المقدمات التي سبقتها والتأثير التي ترتبت عليه ويبين من هذا الذي قرره الحكم أن المحكمة لم تغفل الاعتبار بقاعدة أن الشيك يعتبر أصلًا أداة وفاء لا سند دين إلا أنها استخلصت من ظروف الدعوى وملاحظات أن الطاعن إنما قبض بمبلغ شيك بوصفه وكيلًا عن الحاج أحمد حسن عطوي لصرفه في شؤون الوكالة وليس فيما استخلصته ، أي يخالف القانون ومن ثم يتعين رفض الطعن في هذا الخصوص .

## جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٥٣

(١٢٢)

### القضية رقم ٧٤ سنة ٢١ قضائية :

.. برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة . وحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عياد المستشارين .

( أ ) سقوط الخصومة . وجوب تقديم طلب الحكم به إلى المحكمة المقامة أمامها الخصومة المطلوب إسقاطها . المادة ٣٠٢ مرافعات قديم والمادة ٣٠٣ مرافعات جديد .

( ب ) إعلان على يد محضر . الطعن على عمل المحضر بأنه أثبت ببيانات غير صحيحة في الإعلان بتواطؤه مع الخصم . وجوب اتخاذ طريق الطعن بالتزوير .

( ج ) دفاع . إجراءات تقاضي . طلب إعادة الدعوى إلى المرافعة لتقرير بالطعن بالتزوير . رفض المحكمة لإجابة هذا الطلب لأسباب سائغة . لا إخلال بحق الدفاع .

( د ) سقوط الخصومة . أثر الحكم به من محكمة الاستئناف . المادة ٣٠٤ مرافعات قديم والمادة ٣٠٥ مرافعات جديد .

١ - دعوى سقوط الخصومة أي بطلان المرافعة لانقطاعها ثلاث سنوات  
وفقاً لأحكام قانون المرافعات القديم يجب أن ترفع للمحكمة المنظورة أمامها  
الدعوى ، فإذا كانت الدعوى مطروحة أمام محكمة الاستئناف وجب رفعها  
أمامها ، ولا يعتبر هذا إخلالاً بمبدأ وجوب نظر الدعوى لدى درجتين ، ذلك  
أن دعوى بطلان المرافعة هي في الواقع دفع للخصومة أوجب القانون رفعه  
بصحيحة ، وقد أقر قانون المرافعات الحالي هذا النظر حتى أنه أجاز تقديم  
حطاب سقوط الخصومة في صورة دفع أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى

إذا عجل المدعى دعواه بعد انقضاء السنة المقررة للسقوط ( م ٣٠٣ مرافعات ) ولا يحول دون اختصاص محكمة الاستئناف بنظر دعوى بطلان المرافعة أن يكون الاستئناف الذى رفع أمام محكمة الاستئناف المختلطة لم يقيد ، إذ وفقا لأحكام قانون المرافعات المختلط كان الاستئناف يعتبر مرفوعا أمام المحكمة بمجرد إعلان صحيفته وما كان يترتب على عدم قيده اعتبار الاستئناف كأن لم يكن .

٢ - متى كان يتضح من وقائع لدعوى أن الطاعن ادعى أن المحضر - خلافا لما أثبتته - لم ينتقل إلى منزله وأنه فيما أثبتته من بيانات خاصة بتسليم صورة الإعلان كان متواطئا بنية عدم إيبصال صورة الإعلان إليه ، فإنه كان من المتعين عليه أن يسلك في إثبات زعمه سبيل الادعاء بالتزوير لا طلب الإثبات بكافة طرق الإثبات ويكون الحكم المطعون فيه إذ أسس قضاءه بصحة الإعلان على أن الطاعن لم يقرر الطعن بالتزوير لم يخالف القانون .

٣ - إذا كان الطاعن قد طلب في مذكرته الأخيرة بعد حجز القضية للحكم إعادة الدعوى إلى المرافعة ليقرر الطعن بالتزوير في محضر إعلان باشره المحضر ورفضت المحكمة الاستجابة لهذا الطلب استنادا إلى أنه قد مضت مدة سنة من تاريخ رفع معارضته في الحكم الغيابي دون أن يقرر بالتزوير واستخلصت من ذلك أنه طلب كيدى يبنى من ورائه إطالة أمد التقاضى فإنها لا تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

٤ - متى كانت محكمة الاستئناف إذ قضت ببطلان المرافعة لم تجب الطاعن إلى ما طلبه في مذكرته التكميلية من إعادة الدعوى إلى المرافعة لتنظر مع استئناف جديد رفعه عن الحكم ولم ترد في حكمها على هذا الطلب فإنها لا تكون قد أخطأت ذلك أن الحكم ببطلان المرافعة في الاستئناف وفقا لقانون المرافعات القديم يحمل الحكم المستأنف نهائيا ولو لم يكن قد أعلن كما هو شأن سقوط الخصومة في قانون المرافعات الجديد ( م ٣٠٥ مرافعات جديد و ٣٠٤ مرافعات قديم ) .



## المحكمة

من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل في أن المطعون عليها رفعت الدعوى على الطاعن أمام محكمة المنصورة المختلطة طلبت فيها الحكم عليه بمبلغ ١٠٨٢ جنيه وكسور فقضت المحكمة في ١٣ من مارس سنة ١٩٤٦ برفض الدفع بعدم الاختصاص وفي الموضوع بإلزام الطاعن بالمبلغ المطلوب ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم بعريضة أمانت في ١٣ أبريل سنة ١٩٤٦ وحدت لنظر الاستئناف جلسة أول مايو سنة ١٩٤٦ ولكنه لم يقيد الاستئناف ثم عجل في ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦ بجلاسة ٢ يونيو سنة ١٩٤٦ ولكنه لم يقيده أيضا — وفي ١٧ من مايو سنة ١٩٤٩ رفعت المطعون عليها الدعوى أمام محكمة الاستئناف طالبة الحكم بسقوط المرافعة في دعوى الاستئناف على أن يصبح الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ١٣ مارس سنة ١٩٤٦ نهائيا وذلك لا تقضاء أكثر من ثلاث سنوات على عدم تحريك الدعوى في الاستئناف وبجلسة ١٥ من يونيو سنة ١٩٤٩ قضت محكمة استئناف المنصورة المختلطة غيابيا بسقوط الخصومة في الاستئناف المرفوع من الطاعن . فرفع الطاعن معارضة في هذا الحكم الغيابي وطالب الحكم أولا — بعدم اختصاص محكمة الاستئناف بنظر الدعوى . ثانيا — بطلان عريضة التكليف بالحضور المزعوم إعلانها له في ١٧ من مايو سنة ١٩٤٩ . ثالثا — إلغاء الحكم ورفض الدعوى . وبتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ قضت محكمة استئناف المنصورة أولا — بقبول المعارضة شكلا . ثانيا — برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واختصاصها بنظرها ، ثالثا — برفض الدفع ببطلان صحيفة افتتاح الدعوى ، رابعا — وفي موضوع المعارضة برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه مع إلزام المعارض بالمصروفات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بالنقض .

وحيث أن السبب الأول من أسباب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه برفضه الدفع بعدم اختصاص محكمة الاستئناف بنظر الدعوى قد خالف القانون

لأن دعوى سقوط الحصومة هي دعوى جديدة يجب أن ترفع أمام محكمة الدرجة الأولى وعدم قيد الاستئناف لا يجعل لمحكمة الاستئناف اختصاص بالفصل في الدعوى لأن عدم قيد الاستئناف يحول دون اتصال المحكمة بالدعوى وعلى ذلك لم يكن ثمة أصل أمام محكمة الاستئناف يصبح القول معه بأن الفرع يتبعه ، هذا فضلا عن أن الحصومة التي تسقط هي التي تنعقد فعلا ، وعدم قيد الاستئناف لا يسمح بالقول بانعقاد الحصومة .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن دعوى سقوط الحصومة أي بطلان المرافعة لانقطاعها ثلاث سنوات وفقا لأحكام قانون المرافعات القديم يجب أن ترفع للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى فإذا كانت الدعوى مطروحة أمام محكمة الاستئناف وجب ردها أمامها ، ولا يعتبر هذا إخلالا بمبدأ وجوب نظر الدعوى لدى درجتين ، ذلك لأن دعوى بطلان المرافعة هي في الواقع دفع للحصومة أوجب القانون رده بصحيفة ، وقد أقر قانون المرافعات الحالي هذا النظر حتى أنه أجاز تقديم طلب سقوط الحصومة في صورة دفع أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى إذا عجل المدعى دعواه بعد انقضاء السنة المقررة للسقوط ( م ٣٠٣ مرافعات ) . وما كان يحول دون اختصاص محكمة الاستئناف بنظر دعوى بطلان المرافعة عدم قيد الاستئناف ، إذ وفقا لأحكام قانون المرافعات المختلط كان الاستئناف يعتبر مرفوعا أمام المحكمة بمجرد إعلان صحيفة الاستئناف وما كان يترتب على عدم قيده اعتبار الاستئناف كأن لم يكن .

وحيث أن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ قضى برفض الدفع ببطلان صحيفة الدعوى الذي أسسه الطاعن على أنه لم يعان إعلانا صحيحا إذ أثبت المحضر أنه انتقل إلى منزل الطاعن وأنه خاطب شخصا ذكر اسمه زعم أنه قريب الطاعن ويساكنه ثم سلمه صورة الإعلان مع أن الطاعن ينكر أن له قريبا يساكنه بهذا الاسم وأظهر استعداد لإثبات ذلك بالتحقيق بل قرر أنه مستعد للطعن بالزوير في هذا الإعلان لأن المحضر لم يتنقل أصلا إلى منزله ولكن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى برفض هذا

الدفع وأخل بدفاع الطاعن وشابه القصور إذ لم يمكنه من الطعن بالتزوير بفتح باب المرافعة ولم يحل الدعوى على التحقيق ليثبت الطاعن صحة دفاعه .

وحيث إنه يبين من مراجعة أوراق الدعوى أن المطعون عليها أعلنت الطاعن للحضور أمام محكمة الاستئناف المختلطة بالإسكندرية بإعلان حرره المحضر في ١٧ من مايو سنة ١٩٤٩ وذكر فيه أنه انتقل إلى محل إقامة الطاعن وخاطب عثمان السيد مصطفى الذي قرر أنه ابن أخي الطاعن وقيم معه وسلمه صورة الصحيفة ، فلما عارض الطاعن في الحكم الغيابي الذي صدر بناء على هذا التكليف دفع ببطلانه لأنه لم يعلن به ، إذ التكليف أعلن لشخص يزعم أنه قريب له وقيم معه مع أن هذا الزعم لا أساس له من الصحة فليس له ابن أخ يقيم معه — بل هو يقرر أن المحضر لم يتوجه في ذلك اليوم إلى البلدة ولم يدخل منزله ، وقال في مذكرته المقدمة بجلاسة ٢ أبريل سنة ١٩٥٠ أن الظاهر أن في الأمر توطؤا مكشوفاً بقصد تفويت الميعاد على المعارض ( الطاعن ) وبقصد منعه من الحضور وإبداء دفاعه ” . وقد رتب الطاعن على هذا في مذكرته المقدمة بجلاسة ٧ فبراير سنة ١٩٥٠ التي كانت محددة للنطق بالحكم أنه يقرر بالطعن بالتزوير في الإعلان لأن المحضر لم يتوجه في ذلك اليوم إلى بلده ولم يدخل منزل الطاعن وأنه يلتمس إعادة الدعوى إلى المرافعة ليقرر بالطعن بالتزوير ف قضى الحكم المطعون فيه برفض دفاع الطاعن لأنه : ” بالاطلاع على أصل الإعلان المؤرخ في ١٧ مايو سنة ١٩٤٩ يتبين أن المحضر قرر أنه ترك صورة منه إلى المعارض ( الطاعن ) في منزله في غيابه مخاطباً مع ابن أخيه عثمان السيد مصطفى الذي قرر أنه يقيم معه وإذن يكون المحضر خلافاً لما ادعاه المعارض ( الطاعن ) قد ذكر في الإعلان كلمة ” مخاطباً ” ولا عبرة بادعاء المعارض ( الطاعن ) من أنه ليس له ابن أخ يقيم في منزله ذلك لأنه ليس من عمل المحضر تحقيق قرابة من يخاطبه في منزل المعان إليه اكتفاء بوجوده في هذا المنزل — وأن إعلان دعوى سقوط الحصومة قد استوفى أوضاعه الشكلية المقررة بالقانون فلا يقبل من المعارض ( الطاعن ) أي طعن إلا عن طريق التقرير بالتزوير



وهو ما لم يحصل — ولا محل لإجابة طلب المعارض فتح باب المرافعة المقدم في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ لرغبته في الطعن بالتزوير وذلك لأنه انقضت سنة من تاريخ رفع المعارضة دون أن يقوم بالطعن بالتزوير مما يتطع في أن هدفه من طاب فتح باب المرافعة الآن هو مجرد تعطيل الدعوى ” .

وحيث أنه يبين من هذا أن لا محل لتعيب الحكم المطعون فيه فيما قضى به إذ يتضح من وقائع الدعوى أن الطاعن كان يدعى أن المحضر خلافا لما أثبتته — لم ينتقل إلى منزله وأنه فيما أثبتته من بيانات خاصة بتسليم صورة الإعلان كان متوطئا بغية عدم إعمال صورة الإعلان إليه وتفويت الميعاد عليه فكان من المنتمين على الطاعن أن يسلك في إثبات زعمه سبيل الادعاء بالتزوير — لا طلب الإثبات بكافة طرق الإثبات ولا محل للنعي على المحكمة أنها لم تستجب للطلب الذي قدمه الطاعن بمد حجز القضية للحكم بفتح باب المرافعة ليقرر الطعن بالتزوير إذ المحكمة في حل من عدم إجابة هذا الطلب متى كانت الدعوى قد حجزت للحكم ولها بل عليها أن لا تجيب هذا الطلب متى بدا لها كما صرحت في أسبابها — أنه لم يقصد به غير تعطيل الدعوى .

وحيث إن السبب الأخير يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ لم يجب الطاعن إلى ما طلبه في مذكرته التكميلية من إعادة الدعوى إلى المرافعة لتنظر مع استئناف جديد رفعه عن الحكم بل ولم يعن الحكم بالرد على هذا الطلب .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن هذا الطلب ما كان يستأهل ردا لأن الحكم ببطلان المرافعة في الاستئناف وفقا لقانون المرافعات القديم يجعل الحكم المستأنف نهائيا ولو لم يكن قد أعلن وذلك شأن سقوط الخصومة في قانون المرافعات الجديد (م ٣٠٥ مرافعات جديد و ٣٠٤ مرافعات قديم) .

وحيث إنه لذلك يكرن الطاعن في غير محله ويتعين رفضه .

جلسة ٩ من ابريل سنة ١٩٥٣

(١٢٣)

القضية رقم ٣٥٤ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي ، وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد المستشارين .

( أ ) نقض . طعن . سبب جديد . مطالبة عامل بمكافأة عن مدة خدمته وفقا للسادة  
١/٣ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ . طعنه في الحكم بأنه حرره من المكافأة  
دون أن يتحقق من شروط الحرمان المنصوص عنها في المادة ٣/٣٠ . لا يعتبر  
سببا جديدا .

( ب ) عمالي . حكم . تسببه . فسخ عقد العمل دون مكافأة . شرطه . عدم تحقق الحكم  
من شرط حرمان العامل من مكافأته . خطأ في تطبيق القانون . المادة ٣/٣٠  
من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ .

١ - متى كان الطاعن قد أسس دعواه بطلب المكافأة على القانون رقم ٤١  
لسنة ١٩٤٤ الذي تنص المادة ١/٣٣ منه على أنه إذا كان الفصل صادرا  
من جانب صاحب العمل وجب عليه أن يدفع للعامل مكافأة عن مدة خدمته  
تحتسب على النحو المبين في هذه المادة ، فإنه يكون قد تمسك ضمنا بجميع الشروط  
الواردة في هذا القانون لاستحقاق هذه المكافأة أو الحرمان منها وبالتالي يكون  
قد أنكر تحقق أى سبب يسقط استحقاقه لها ومن ثم لا يعتبر تحديه بعدم توافر  
الأسباب المبررة لفصله والمسقطه لحقه في المكافأة وفقا للسادة ٣/٣٠ من القانون  
الآنف ذكره سببا جديدا لم يثره أمام محكمة الموضوع .

٢ - إن المادة ٣/٣٠ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ إذ أجازت لصاحب  
العمل نسخ العقد دون مكافأة ودون سبق إعلان العامل في الحالات التي بينها  
ومنها وقوع فعل من العامل عمدا أو وقوع تقصير يقصد به إلحاق خسارة مادية

بصاحب العمل نصت على أنه لا يجوز الاستناد إلى هذا السبب لفسخ عقد العمل دون مكافأة إلا إذا ثبت أن صاحب العمل قد أبلغ الجهات المختصة بالحادث في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت علمه بوقوعه وذلك حتى يتسنى للجهة المختصة تحقيق صحة ما عزى إلى العامل فلا يفصل لمجرد ادعاء من صاحب العمل لم يتم عليه دليل. وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب الطاعن المكافأة المستحقة له بمقتضى المادة ٢٣/١ من القانون السالف الذكر لم يبحث فيما إذا كان المطعون عليه قد قام بما فرضه عليه القانون من إبلاغ الجهات المختصة بالحادث خلال المدة المنصوص عليها فيه أم لم يتم بذلك مع وجوب تحقق هذا الشرط للقضاء بحرمان الطاعن من المكافأة المستحقة له ، فإن هذا الحكم يكون منعدم الأساس القانوني مما يستوجب تنفيه في هذا الخصوص .

## المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

... ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون عليه الدعوى المدية رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٤٩ محكمة العطارين الجزئية بصحيفة أعلنها في ١٦/٣/١٩٤٩ ذكر فيها أنه التحق في ٥/٢/١٩٤٣ بخدمة المطعون عليه عاملاً بمحله المعد لمقاولات وأعمال الأدوات الصحية بأجر يومية مقداره ٢٩ قرشا وفي ٥/٢/١٩٤٩ أرسل إليه رب العمل خطابا مسجلا يخبره فيه بالاستغناء عن خدمته بحجة أنه استوى على بعض أدوات المحل واستعمالها في أشغاله الخاصة وأنه لذلك يمهله للبحث عن عمل آخر خلال ثلاثة أيام. وفي ٨/٢/١٩٤٩ فصله رب العمل بلا مبرر برفق الدعوى بالزامه بأن يدفع إليه مبلغ ٢٩ جنيا و ٣٠٠ مليم باقى حسابه قبل فصله بقيمة مكافأته وأجراجازاته وفقا للسنتين ٢٣/١ ، ٣٧/ من قانون العمل المردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ . وفي ٦ من أبريل سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بالسماة بالدعوى



على التحقيق لإثبات ونفى مدة الخدمة والأجر اليومي وأن الفصل كان بدون سبب وسمعت أقوال شاهدى الطاعن ولم يعان المطعون عليه شهوده — وفى ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة فى غيبة المطعون عليه برأى الدعوى استنادا إلى أنها لا تأخذ بأقوال شاهدى الطاعن لأنهما وإن كانا قد قررا أنه التحق بخدمة المطعون عليه فى سنة ١٩٤٣ وأنه استمر يعمل إلى يوم فصله إلا أنهما اختلفا فى تحديد قيمة أجره اليومي فضلا عن قولهما بأنهما لا يعرفان شيئا عن سبب فصله مما تستتج معه المحكمة عجز الطاعن عن إثبات دعواه وأن الاستغناء عنه دون أن يكون له حق فى المكافأة كان له ما يبرره — استأنف الطاعن وقيد استئنافه برقم ٤٥٦ لسنة ١٩٤٩ مبنى استئناف محكمة الاسكندرية الابتدائية التى قضت فى ١٤ من يناير سنة ١٩٥٠ بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفى أن الطاعن يبد أن قضى فى خدمة المطعون عليه سبع سنين فصله فى وقت غير لائق وبدون سبب وأن أجره اليومي الأخير كان ٢٩ قرشا وأنه خلال السنوات الثلاث الأخيرة لم يمنح الاجازات المحولة له قانونا ولا إثبات ونفى أنه استولى على أدوات رب العمل واستعملها بدون علمه . وفى ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها ولما أضافته من أسباب أخرى تحصل فى أن شاهدى الطاعن هما زميلان له فى العمل وأن أولهما قال إن سبب فصل الطاعن هو طابعه من المطعون عليه الاجازات السنوية التى حرم منها وأن ثانيهما قال إنه لا يعرف سبب الفصل مما رأت معه المحكمة إطرار شهادتهما لما يشوبها من ميل لأنهما زميلاه ولأنه لم يشهدهما أمام محكمة الدرجة الأولى وترجيح أقوال شاهدى المطعون عليه اللذين شهدا باستيلاء الطاعن على ماسورة وثلاث قطع من الصاج لاستعمالها فى أعماله الخاصة الأمر الذى يبرر فصله — فقرر الطاعن الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين ينعى الطاعن بأولهما على الحكم مخالفته للقانون ذلك أن المحكمة قررت أن فصله كان له ما يبرره فلا يستحق مكافأة لاستيلائه على أدوات المطعون عليه واستعمالها فى عمل خاص به مع أن سبب

الفصل المنسوب إلى الطاعن مما تسرى عليه الفقرة الثالثة من المادة ٣٠ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ التي وإن كانت تجيز فصل العامل دون مكافأة إذا وقع منه عمداً أى فعل أو تقصير يقصد به إلحاق خسارة مادية بصاحب العمل إلا أنه وفقاً للمادة المذكورة لا يجوز الاستناد إلى هذا السبب إلا إذا ثبت أن صاحب العمل قد أبغى الجهات المختصة بالحادث في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت علمه بوقوعه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بجواز فصل الطاعن دون أن يتحقق من توافر شرط التبليغ الذى تستلزمه المادة ٣/٣٠ فإنه يكون قد أغفل تطبيق ركن أساسى للمادة المذكورة مما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن النيابة العامة قالت بعدم قبول هذا السبب استناداً إلى أنه لم يثبت أن الطاعن سبق أن تحدى به لدى محكمة الموضوع فلا يجوز له إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

ومن حيث إن هذا القول مردود بأن الطاعن إذ أسس دعواه بطلب المكافأة على القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الذى تنص المادة ١/٢٣ منه على أنه إذا كان الفصل صادراً من جانب صاحب العمل وجب عليه أن يدفع للعامل مكافأة عن مدة خدمته تحسب على النحو المبين فى هذه المادة فإنه يكون قد تمسك ضمناً بـ "جميع" الشروط الواردة فى هذا القانون لاستحقاق هذه المكافأة أو الحرمان منها وبالتالى يكون قد أنكر تحقق أى سبب يسقط استحقاقه لها ومن ثم لا يعتبر تحديه بعدم توافر الأسباب المبررة لفصله والمسقطه لحقه فى المكافأة وفقاً للمادة ٢/٣٠ من القانون الآنفع ذكره سبباً جديداً لم يثره أمام محكمة الموضوع .

ومن حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا السبب فى محله ذلك أن المادة ٣/٣٠ من القانون المشار إليه التى أجازت لصاحب العمل فسخ العقد دون مكافأة ودون سبق إعلان العامل فى الحالات التى ينتهى ومنها وقوع فعل من العامل عمداً أو وقوع تقصير يقصد به إلحاق خسارة مادية بصاحب العمل

نصت على أنه لا يجوز الاستناد إلى هذا السبب لفسخ عقد العمل دون مكافأة إلا إذا ثبت أن صاحب العمل قد أبلغ الجهات المختصة بالحادث في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت علمه بوقوعه ، وذلك حتى يتسنى للجهة المختصة تحقيق صحة ما عزى إلى العامل فلا يفصل لمجرد ادعاء من صاحب العمل لم يتم عليه دليل .

ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب الطاعن المكافأة المستحقة له بمقتضى المادة ٣٣/١ من القانون السالف الذكر لم يبحث فيما إذا كان المطعون عليه قد قام بما فرضه عليه القانون من إبلاغ الجهات المختصة بالحادث خلال المدة المنصوص عليها فيه أم لم يتم بذلك مع وجوب تحقق هذا الشرط للقضاء بحرمان الطاعن من المكافأة المستحقة له ، لما كان ذلك فان الحكم يكون منعهد الأساس القانوني مما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون ، إذ لم تنض المحكمة للطاعن بأجر أجازاته عن ثلاث سنوات لم يحصل فيها على مقابلها مع أن المادة ٣٧/١ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ تنص على أن لكل عامل الحق في الحصول على أجازة بأجر كامل يقدر لعامل المياومة بسبعة أيام في السنة إذا كان لا يشتغل في عمل خطر ، مع أن شهوده قد أيدوه في دعواء وقد رفضت المحكمة طلبه استنادا إلى أنه لا يستحق المكافأة مع أن عدم استحقاقه المكافأة لا يبنى عليه رفض طلبه أجرة ما حرم منه من أجازات .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم من أن الطاعن عجز عن إثبات استحقاقه لأجر أجازاته وأن المحكمة لا تطمئن في هذا الخصوص إلى شهادة شاهديه اللذين أشهدهما أمام المحكمة الاستئنافية ، وهذا الذي قرره الحكم هو استخلاص موضوعي لا مخالفة فيه للقانون ولا يخرج الجدل فيه عن كونه جدلا في تقدير الدليل مما يستقل به قاضي الموضوع ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .



جلسة ٩ من ابريل سنة ١٩٥٣

( ١٢٤ )

القضية رقم ٣٧٢ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلى وكيل المحكمة ، وحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت  
ومجد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد المروسي المستشارين .

حق الحبس . التخلي الاختياري عن الحيابة المسقط لحق الحبس . هو واقعة مادية . للحكمة  
استخلاصها من ظروف الدعوى وملابساتها . مثال .

التخلي عن الحيابة المسقط لحق الحبس واقعة مادية لمحكمة الموضوع أن  
تستخلصها من ظروف الدعوى وملابساتها ومن المستندات المقدمة فيها . وإذن  
فتى كان الحكم المطعون فيه قد استخلص تخلي الطاعن باختياره عن حيابة العين  
التي يطلب تمكينه من وضع يده دائما من توقفه عن أعمال البناء قبل رفع المطعون  
عليها دعوى إثبات حالة البناء وإصراره على عدم إتمام البناء مما اضطر المطعون  
عليها إلى الاتفاق مع مقاول آخر لإتمام ما لم يتم الطاعن بتنفيذه ، ومن أن مذكرة  
الطاعن بقسم البوئيس لم تتضمن ما يدل على صحة دعواه من أنه طرد من البناء  
في تاريخ تحريرها أو أن تابعا للمطعون عليها قد اعترف بأنها أمرته بمنع الطاعن  
من دخول العقار ، وخلصت المحكمة من استعراض هذه الوقائع ومن مراجعة  
الخطابات والإنذارات المتبادلة بين الطرفين إلى أن تخلي الطاعن عن حيابته كان  
بمحض اختياره ، وكانت هذه القرائن التي استند إليها الحكم من شأنها أن تؤدي  
إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإن النعي عليه بخالفه القانون يكون على غير أساس .

## المحكمة

من حيث ان الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن واقعة الدعوى — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢١٣ سنة ١٩٥٠ الجمرک علی المطعون علیها ، وطلب فیها الحكم بتسکینه من إعادة وضع یدہ علی العقار المبين بصحیفتهما ، وقال شرحا لدعواه أن المطعون علیها قد عهدت الیه بإقامة عمارة لها بالاسکندرية بمقتضى عقد مقاوله محرر فی ١٠ من فبرایر سنة ١٩٤٩ والتزمت فیہ بأن ترهن الأرض والعمارة ضمانا لمبلغ ١٢٨٠٠ جنية فلما امتنعت عن إجراء الرهن رفع علیها دعوى بإثبات التعاقد فأقامت المطعون علیها دعوى استعجالة بإثبات حالة البناء وفي صباح يوم ٢٧ من ینایر سنة ١٩٥١ حضر زوج المطعون علیها مع عدد کبیر من العیال واقتحموا المبنى موضوع التعاقد وأخرجوه منه عنوة ، فخرر مذکرة — رقم ٢١ أحوال قسم الجمرک وقد أقر فیها أحد تابعی المطعون علیها بأنها أمرته بالتعدى بالقوة والتزاع المبنى منه ، وأنه يؤسس دعواه علی أن حق حبس العین المذکورة مقرر له بالقانون وبالعقد المحرر بینه وبين المطعون علیها ضمانا لحقوقه الناشئة من البناء الذى قام به ، وأنه من حقه طلب استرداد حیازته . فردت المطعون علیها بأن الطاعن هو الذى توقف عن إتمام البناء من تلقاء نفسه بسبب الخلاف الذى قام بينهما علی شروط عقد الرهن . إذ الطاعن وضع شروطا لا تتفق مع شروط عقد المقاوله ، وأنكرت علیه ادعاءه بأنها طردته من المبنى وقالت أنه هو الذى تخلى بمحض اختیاره عن حیازته وامتنع عن إتمام البناء التى التزم به فی عقد المقاوله وفي ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥١ قضت المحكمة للطاعن بطالباته فاستأنفت المطعون علیها وقید استئنافها برقم ٢٨٢ سنة ١٩٥١ الاسکندرية الابتدائية ، وفي ١٤ من یونیة سنة ١٩٥١ قضت المحكمة فی موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن فقرر الطعن فی هذا الحكم بطریق النقض .

ومن حيث أن الطعن بنى على سببين يتحصل السبب الأول منهما في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ لم يفرق بين توقف الطاعن عن أعمال البناء بسبب عدم توقيع المطعون عليها على عقد الرهن التأميني وبين تخليه عن حيازة العقار فاعتبر مجرد التوقف عن العمل تخليا عن الحيازة ومسقطا لحقه في استردادها ، في حين أن العمل أمر مستقل بذاته ولا يستتبع حتما التخلي عن الحيازة .

ومن حيث أن هذا السبب مردود بأنه لما كان التخلي عن الحيازة واقعة مادية لمحكمة الموضوع أن تستخلصها من ظروف الدعوى وملابساتها ومن المستندات المقدمة فيها ، وكان الحكم المطعون فيه قد امتثل لتخلي الطاعن باختياره عن حيازته العين التي يطلب تمكينه من وضع يده عليها من توقفه عن أعمال البناء من قبل رفع المطعون عليها دعوى إثبات حالة البناء وإصراره على عدم إتمام البناء مما اضطر المطعون عليها إلى الاتفاق مع مقاول آخر لإتمام ما لم يقم الطاعن بتنفيذه . ومن أن مذكرة الطاعن رقم ١٢١ أحوال قسم بوليس الجمرک لم تتضمن ما يدل على صحة دعواه من أنه طرد من البناء في تاريخ تحريرها أو أن تابعا للمطعون عليها قد اعترف بأنها أمرته بمنع الطاعن من دخول العقار وخلصت المحكمة من استعراض هذه الوقائع ومن مراجعة الخطابات والإنذارات المتبادلة بين طرفي الخصومة إلى أن تخلى الطاعن عن حيازته كان بمحض اختياره . ولما كانت هذه القرائن التي استند إليها الحكم من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فإن النعي عليه بخالفه القانون يكون على غير أساس .

ومن حيث أن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم أخطأ في فهم الواقع في الدعوى ، لأنه ثابت من أوراقها أن المطعون عليها اعترفت في مرافعتها أمام قاضي الأمور المستعجلة بأنها قد أحضرت خفيرا لتحويل دون تعرض الطاعن للقائمين بآتمام أعمال البناء ، وهذا إقرار صريح بسلب الحيازة بالقوة وأنه ثابت أيضا أن أدوات الطاعن قد ظلت بالعين محل النزاع ولم يتمكن من استلامها إلا في ١١ من أبريل سنة ١٩٥٠ بمقتضى محضر تسليم حرر بين الطرفين وثابت



كذلك من الأوراق أن دعوى استرداد الحيازة رُفُت بعد ثلاثة أيام من تحرير  
المذكرة رقم ٢١ أحوال قسم بوليس الجمرك في ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٠ ، ومن  
هذا يكون ما استخلصته المحكمة من أن الطاعن قد تنحى باختياره عن حيازته قد  
جاء مناقضا لما هو ثابت بالأوراق .

ومن حيث أن هذا السبب غير مقبول ذلك لأن الطاعن لم يقدم ما يدل على  
أنه تمسك بهذا الدفاع لدى محكمة الموضوع فلا يجوز له إثارتها لأول مرة أمام  
هذه المحكمة .

ومن حيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٥٣

(١٢٥)

القضية رقم ٤٤٩ سنة ٢١ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عياد المستشارين .

حكم . تسببه . إقامة الحكم على أساس يكفى لجملة . عدم الطعن على هذا الأساس . توجيه  
الطعن الى ما ورد في الحكم تريدا . غير متبع .

حتى كان الحكم لم يقم قضاءه على الخطاب المرسل من المطعون عليهما الى  
الطاعن فحسب ، وهو موضوع نعى الطاعن ، بل أقام قضاءه على أساس آخر  
هو أن الثابت من الاتفاق المحرر بين طرفي الخصومة أن من حق المطعون عليهما  
تأمين الأقطان الى باعها إليهما الطاعن في أى يوم دون أى اعتراض من البائع ،  
وكان الطاعن لم ينع عيبا على الأساس الآخر من الحكم ، وكان هذا الأساس  
يكفى وحده لجملة ، فإنه يكون غير متبع البحث في صحة أو بطلان الإعلان  
الحاصل للطاعن بالخطاب الموصى عليه وهو ما قصر الطاعن نعيه عليه .

المحكمة .

... من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن واقعة الدعوى حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسانر أوراق  
الطعن تتحصل في أن المطعون عليهما أقاما الدعوى رقم ٧٧٣ سنة ١٩٤٨ بيب  
على الطاعن طلبا فيها الحكم بالزامه بمبلغ ٢٠٢ ج و ٧٠ م وهو الباقي من مبالغ  
سحبها الطاعن بعد امتثال ثمن القطن الذى ورده إليهما ثم أقام الطاعن الدعوى

رقم ١٠٣ سنة ١٩٤٩ ببا على المطعون عليهما وطالب فيها الحكم بالزامها متضامتين بمبلغ ٩٣٦ ج و ٨٢٠ م وهو باقى له من ثمن القطن الذى ورده لهما فى موسم ١٩٤٦ - ١٩٤٧ فقررت المحكمة ضم الدعويين إحداهما الى الأخرى لتقضى فيهما بحكم واحد وفى ١٣ من يناير سنة ١٩٤٩ حكمت تمهيديا بنسب مكتب الخبراء الحكوميين لتصفية الحساب بين طرفى الخصومة وبعد أن قدم تقريره وأثبت فيه أن صافي ما للمطعون عليهما قبل الطاعن مبلغ ١٦٠ ج و ٣٩٦ م قضت المحكمة فى ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ فى الدعوى رقم ٧٧٣ سنة ١٩٤٨ ببا بالزام الطاعن بالمبلغ المذكور وفى الدعوى الأخرى المرفوعة من الطاعن برفضها فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٤٧ سنة ١٩٥٠ بنى سويف الابتدائية وفى ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى موضوعه برفضه وبتأييد الحكم المستأنف فقرر الطاعن الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على سبب واحد ، يتحصل فى أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه بعد أن قرر أنه ليس هناك خلاف بين طرفى الخصومة على المبالغ التى تسلمها الطاعن ومقدار الأقطان التى وردها الى المطعون عليهما وأن الخلاف بينهما انحصر فى تحديد اليوم الذى كان يجب قطع السعر فيه . استند فى قضائه بتعيين هذا اليوم الى الخطاب الذى زعم المطعون عليهما أنها أرسلته الى الطاعن وأنه يتضمن اخباره بأن حسابه قد أصبح مكشوفاً ويجب عليه تغطيته خلال ثلاثة أيام وأن الطاعن قد رفض تسلم هذا الخطاب ووجه الخطأ فى ذلك هو أن المستندات لا يحتاج بها إلا على الأشخاص الصادرة منهم أو الذين يقرون بها ويعترفون بما ورد فيها وأن الطاعن لم يصل إليه خطاب من المطعون عليهما . كما أنه لم يوقع على الخطاب برفضه أو بأنه يعرف مضمونه .



ومن حيث إن النعى على الحكم في هذا السبب غير منتج ذلك أنه لم يتم قضاءه على الخطاب المرسل من المطعون عليهما إلى الطاعن فحسب وهو موضوع نعى الطاعن بل أقام قضاءه على أساس آخر هو أن الثابت من الاتفاق المحرر بين طرفي الخصومة في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ أن من حق المطعون عليهما تمثيل الأقطان في أي يوم دون أي اعتراض من البائع ولما كان الطاعن لم ينع عيباً على الأساس الأخير من الحكم وكان هذا الأساس يكفي وحده لحمله فإنه يكون غير منتج البحث في صحة أو عدم صحة الاعلان الحاصل للطاعن بالخطاب الموصى عليه وهو ما قصر الطاعن نعيه عليه .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٥٣

(١٢٦)

القضية رقم ١ سنة ٢٣ قضائية "أحوال شخصية" :

• برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلى وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العرومي ومحمود عياد المستشارين .

استئناف . أحوال شخصية . حكم صادر في دعوى أحوال شخصية . عدم إعلانه قبل العمل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ . ميعاد استئناف هو خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القانون . المادتان ٨٧٥ و ١٨٧ مرافعات والمادة ٣/٣ من القانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥١ .

ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية قبل العمل بالقانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥١ لا يرجع فيه إلى القواعد السابقة على العمل بهذا القانون وفقا لنص المادة الأولى من قانون المرافعات ، إلا إذا كان ميعاد الاستئناف قد بدأ سريانه قبل العمل بالقانون الجديد وذلك بإعلان الحكم الصادر من محكمة أول درجة فإن لم يكن الميعاد قد بدأ — وذلك لعدم إعلان الحكم — مرت أحكام القانون الجديد ووجب تطبيق نص المادة ٨٧٥ مرافعات التي تقضى بأن ميعاد الاستئناف هو خمسة عشر يوما من تاريخ النطق بالحكم . ولكن لما كان هذا الميعاد مستحدثا بالقانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥١ وجب أعمالا لنص الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون المذكور أن يسرى هذا الميعاد من تاريخ العمل به أى من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥١ وعلى ذلك يكون ميعاد استئناف حكم صدر في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية ولم يعلن قبل ١٥ سبتمبر هو خمسة عشر يوما تبدأ من التاريخ المذكور . وإن فتي كان الثابت أن الحكم المستأنف الذى صدر فى ٩ أبريل سنة ١٩٥١ لم يعان للطاعن الذى لم يستأنفه إلا فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥١ فيكون استئنافه بعد الميعاد ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط حقه فى الاستئناف عملا بالمادة ٣٨١ مرافعات لم يخطئ فى تطبيق القانون .

## المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع الدعوى تتحصل في أن المطعون عليها رفعت على الطاعن الدعوى رقم ١٣١٠ سنة ١٩٥١ كلى الاسكندرية أمام محكمة الأحوال الشخصية طالبة الحكم لها بالطلبات المبينة بالصحيفة وهى ، أولا - الحكم بالفرقة بينها وبين الطاعن بسبب خطئه وعلى مسؤوليته ، ثانيا - الحكم بالزامه بأن يدفع لها نفقه شهرية مقدارها ٢٠ ج من يوم صدور الحكم ، ثالثا - الحكم بالزامه بأن يدفع إليها مبلغ ١٢٥ ج قيمة المصاريف التى أنفقتها فى المدة من ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٩ الى ٢٠ يولييه سنة ١٩٥١ . وفى ٩ من أبريل سنة ١٩٥١ حكمت محكمة الاسكندرية لمصلحة المطعون عليها ، فاستأنف الطاعن الحكم بعريضة أعلنت لها فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥١ - فدفعت النيابة بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد . وفى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢ حكمت محكمة استئناف الاسكندرية بقبول هذا الدفع وبسقوط الحق فى الاستئناف مع إلزام المستأنف بالمصاريف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بالنقض .

وحيث إن سبب الطعن يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك لأن الحكم المستأنف صدر فى ٩ أبريل سنة ١٩٥١ أى فى ظل المرسوم بقانون رقم ٩٤ سنة ١٩٣٧ فلا يبدأ ميعاد الاستئناف فى السريان إلا من تاريخ إعلانه وهو لم يعلن بعد ولا يجوز تطبيق المادة ٨٧٥ من القانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥١ التى تنص على أن ميعاد الاستئناف خمسة عشر يوما تجرى من تاريخ النطق بالحكم ذلك لأن القانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥١ صدر ونشر وعمل به بعد صدور الحكم المستأنف فلا تنسحب أحكامه على ميعاد استئناف حكم صدر فى ظل القانون القديم ، وقد أخطأ الحكم المطعون فيه فى القول بعكس ذلك تأسيسا على تفسير غير سليم للفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥١ التى تنص على أن المواعيد التى استحدثها القانون المذكور تسرى من تاريخ العمل



به وأنه على ذلك يكون ميعاد استئناف الحكم الصادر قبل العمل به أى قبل ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥١ — والذي لم يعلن حتى هذا التاريخ — هو خمسة عشر يوماً تبدأ من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥١ — ذلك لأن المواعيد وبدئها هي من الأمور التي لا يمكن أن تؤخذ بطريق الاستنتاج بل لا يؤخذ فيها إلا بنصر صريح وعند الغموض يؤخذ بالأصلح كما أن القول بأن ميعاد استئناف الأحكام الصادرة قبل العمل بالقانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥١ يبدأ من تاريخ العمل به هو قول يؤدي الى استحداث حالة لم ينص القانون عليها .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية قبل العمل بالقانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥١ لا يرجع فيه الى القواعد السابقة على العمل بهذا القانون وفقاً لنص المادة الأولى من قانون المرافعات إلا إذا كان ميعاد الاستئناف قد بدأ قبل العمل بالقانون الجديد وذلك باعلان الحكم الصادر من محكمة أول درجة . فان لم يكن الميعاد قد بدأ وذلك لعدم اعلان الحكم — سرت أحكام القانون الجديد ووجب تطبيق نص المادة ٨٧٥ مرافعات التي تقضى بأن ميعاد الاستئناف هو خمسة عشر يوماً من تاريخ النطق بالحكم — ولكن لما كان هذا الميعاد مستحدثاً بالقانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٩٥١ وجب أعمالاً لنص الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون المذكور أن يسرى هذا الميعاد من تاريخ العمل به أى من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥١ وعلى ذلك يكون ميعاد استئناف حكم صدر في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية ولم يعلن قبل ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥١ هو خمسة عشر يوماً تبدأ من التاريخ المذكور .

وحيث إنه ثابت أن الحكم المستأنف الذي صدر في ٩ أبريل سنة ١٩٥١ لم يعلن للطاعن الذي لم يستأنفه إلا في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥١ فيكون استئنافه بعد الميعاد ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط حقه في الاستئناف عملاً بالمادة ٣٨١ مرافعات لم يخطئ في تطبيق القانون .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه .

جلسه ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٣

(١٢٧)

القضية رقم ٦٤ سنة ٢٠ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلمى وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين .

نقض . طعن . المأوى المقرر بالطعن . وجوب أن يكون موكلا بتوكيل سابق على تقرير الطعن . تاريخ التوكيل لاحق للتقرير بالطعن . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة . المادة ٤٢٩ مرافعات .

توجب المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات أن يكون المحامى الذى يقرر الطعن بالنقض موكلا عن الطالب ومن مقتضى هذا النص أن يكون التوكيل سابقا على تقرير الطعن . وإذن فمضى كان التوكيل المقدم من محامى الطاعن تاليا فى التاريخ لتقرير الطعن فان التقرير به يكون باطلا لصدوره من غير ذى صفة على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ويتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

### المحكمة

من حيث أن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى المدنية رقم ٢١٠٧ لسنة ١٩٤٧ محكمة كرموز الجزئية وطالب فيها منع تعرض المطعمون إليها له فى حيازته للمنزل . وضوع الدعوى . وفى ٢٣ من أبريل سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة برفض الدعوى . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٤٢٣ لسنة ١٩٤٩ مدنى مستأنف محكمة الاسكندرية الابتدائية التى قضت فى من ١٧ يناير سنة ١٩٥٠ بالتأييد . فقرر الطاعن الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن النيابة العامة قالت في المذكرة المقدمة منها بعدم قبول الطعن شكلا لتقديمه من غير ذى صفة تأسيسا على أن المحامي الذى قرر الطعن أمام قلم كتاب محكمة النقض لم يكن موكلا من الطاعن عند تقريره .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الأستاذ محمد صادق فهمى المحامى حضر إلى قلم كتاب محكمة النقض فى يوم ٨ من مارس سنة ١٩٥٠ وقرر الطعن بصفته وكلا عن الطاعن ثم قدم توكيلا صادرا له من الطاعن ومصدقا عليه فى ٩ من مارس سنة ١٩٥٠ أى فى اليوم التالى لتقرير الطعن .

ومن حيث إن المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات توجب أن يكون المحامى الذى يقرر الطعن موكلا عن الطالب ومن مقتضى هذا النص أن يكون التوكيل سابقا على تقرير الطعن ولما كان التوكيل المقدم من محامى الطاعن تاليا فى التاريخ لتقرير الطعن فإن التقرير به يكون باطلا لصدوره من غير ذى صفة على ما جرى به قضاء هذه المحكمة . ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا ..



## جلسة ١٦ من ابريل سنة ١٩٥٣

(١٢٨)

### القضية رقم ٢١٤ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وبل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد المستشارين .

توزيع . عدم قبول طلبات توزيع بعد انقضاء ميعاد الشهر المنصوص عليه في المادة ٥١٥ من قانون المرافعات القديم . سقوط حق الدائن بانقضاء هذا الأجل . السقوط يحصل بقوة القانون ويحكم به القاضي ولو من تلقاء نفسه . لا يفتى عن تقديم الطلب في الميعاد المشار اليه مجرد تقديم سندات الدين . المادتان ٥١٥ ، ٥١٦ من قانون المرافعات القديم .

يؤخذ مما جاء بالمادة ٥١٦ من قانون المرافعات القديم من أنه لا تقبل طلبات توزيع من أحد بعد مضي الشهر المذكور بالمادة ٥١٥ أنه بمجرد انقضاء هذا الشهر لا يجوز تقديم أى طلب من الطلبات لأن حق الدائن يكون قد سقط بانقضاء الأجل وهو سقط واقع حتما بقوة القانون فإعماله القاضي ولو من تلقاء نفسه ولا يغنى عن تقديم الطلب في الميعاد مجرد تقديم سندات الدين فيه لأن الطلب هو بمثابة صحيفة افتتاح الدعوى وهو الذى يبين فيه على وجه محدد مقدار المبلغ المطلوب وملحقاته ولذلك أوجبت المادة ٥١٥ المشار إليها تقديم الطلبات المتعلقة بالتوزيع والمستندات المؤيدة لها في ميعاد الشهر المذكور .

### المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل في أن وزارة الأوقاف قدمت في مارس من سنة ١٩٤٧ طلبا للشروع في توزيع مبلغ ٤٠٤ جنيه و ٤٧٠ مليم ثمن عقار لها عليه دين مسجل وقد تزعت ملكيته وبيع في المزاد الجبرى بناء على طلبها وطالب دائن آخر يسبقها في الدرجة هو البير بلاتشى — الطاعن — ضد ورثة مدينها عباس

مصطفى زكريا ورسا مراده في ١٠/١٢/١٩٤٤ في قضية البيع رقم ١٠٦٦ سنة ١٩٣٨  
الواسطى على أحمد مصطفى زكريا الذى أودع الثمن المطلوب توزيعه خزانة المحكمة  
في ١٩/١٢/١٩٤٤ فأمر قاضى التوزيع بقيد الطلب في ٢٢/٣/١٩٤٧ في الدقر  
المخصص للتوزيع على حسب درجات الدائنين ثم قام قلم الكتاب بالتنبيه على  
الدائنين بتقديم طلباتهم ومستنداتهم المتعلقة بالتوزيع في ميعاد شهر كما جاء بالمادة  
٥١٥ مرافعات ( قديم ) فأعلن البير بلا تشي في ٢٤/٧/١٩٤٧ ووزارة الأوقاف  
في ٣١/٧/١٩٤٧ ووزارة المالية في ٣/٨/١٩٤٧ وأعلن البنك العقارى الزراعى  
في ١١/٩/١٩٤٧ وقدم البير بلا تشي في ٢٣/٨/١٩٤٧ أول حافظة بمستنداته وبها  
حكم أن ومحضر حجز وتنبيه نزع ملكية ثم قدم في ٢/٩/١٩٤٧ حافظة ثانية بها  
اختصاصه على العقار المراد توزيع ثمنه وأوقفت بعد ذلك الإجراءات لعدم  
إعلان ورثة المدين ثم أعلن الوارث الوحيد له وهو أحمد مصطفى زكريا السابق  
إعلانه في ٢١/٧/١٩٤٧ باعتباره الراسى عليه المزاد . وفي ٢٤/١٠/١٩٤٨ قدم  
الدائن - الطاعن - طلبا بمقدار دينه الذى يطلب أن يخص به في التوزيع  
وفي هذا اليوم بالذات حرب قائمة التوزيع المؤقت المناقض فيها وقد خصص  
فيها لوزارة المالية ١ جنيه و ٤٣١ مليا وقلم كتاب بنى سوييف ٢٨٠ مليم ومجموعهما  
١ جنيه و ٧١١ مليم وخصص للطاعن مبلغ ٥١ جنيه و ٣٥ مليم وخصص لوزارة  
الأوقاف مبلغ ٣٥١ جنيه و ٩٢٤ مليا وقد أعلنت هذه القائمة لوزارة الأوقاف  
في ١/١٢/١٩٤٨ فقررت بالمناقضة فيها يوم ١٣/٢/١٩٤٨ وبلت المناقضة  
على سببين ( الأول ) أن الطاعن قدم حافظته الثانية المصحوب بها اختصاصه  
في ٢/٩/١٩٤٧ بعد فوات شهر من تاريخ إعلانه ولهذا السبب ترى الوزارة  
استبعاد اختصاصه فيصبح دائئا عاديا فتقدم عليه في الدرجة (الثاني) عدم تقديم  
الطاعن طلبا بمقدار دينه حتى يوم ٢٤/١٠/١٩٤٨ أى بعد مضي خمسة عشر شهرا  
على إعلانه وقد حكمت محكمة الواسطى بقبول المناقضة شكلا ورفضها موضوعا .  
فاستأنفت وزارة الأوقاف أمام محكمة بنى سوييف الكلية بهيئة استئنافية وقيد  
الاستئناف برقم ٢١٢ سنة ١٩٤٩ ، وفي ١٤/١/١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول  
المناقضة وتعديل قائمة التوزيع المؤقت وتخصيص وزارة الأوقاف بمبلغ ٤٠٢ جنيه  
و ٧٥٩ مليم . فقرر البير بلا تشي بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقد

دفعت وزارة الأوقاف بعدم قبول الطعن شكلاً لأن التقرير بالطعن كان بعد الميعاد إلا أنها زلت عن هذا الدفع بعد أن تبين لها أن تاريخ إعلان الحكم المطعون فيه حقيقته ١٢/٦/١٤٥٠ لا ١٢/٥/١٩٥٠ كما ورد فيه خطأ بدليل تاريخ قيد رسم إعادة الإعلان . ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد ينحى به الطاعن على الحكم مخالفة القانون إذ أسس قضاءه على أن الطاعن لم يشفع المستندات المقدمة منه في التوزيع بطلب دخوله فيه وتخصيصه بالمبلغ الذي يطلبه من أصل وملحقات وأن مجرد تقديمه مستنداته في الميعاد غير مشفوعة بطلب واضح به مقدار الدين الذي يريد تخصيصه له لا يحول دون سقوط حقه بقوة القانون مع أن مجرد تقديمه المستندات ومن بينها الاختصاص الصادر لمصلحة الدائن المبين به دينه ومصاريفه وفوائده في الميعاد القانوني مانع من سقوط حقه في التوزيع وفيه معنى الطلب الذي يقصده المشرع وفوق هذا فقد قام الطاعن بتقديم كشف بمقدار دينه ومصاريفه وفوائده قبل تحرير القائمة المؤقتة وبذلك تدارك النقص إذا كان هناك نقص ما ويكون ما ذهب إليه الحكم قد جاء مخالفاً للقانون .

ومن حيث إن الحكم أسس على أن عدم تقديم الطلب في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٥١٥ منرافعات (قديم) ينهني عليه سقوط الحق في التقديم بقوة القانون كما "لا يفيد مجرد إيداع المستندات معنى الطلب لعدم كفايتها في بيان مقدار الدين المطلوب تخصيصه ثم فائده ومصاريفه ولأن إيداعها لا يتضمن معنى الطلب الذي يرتب عليه القانون سريان الفوائد وقطع التقادم . . " وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون إذ يؤخذ مما جاء بالمادة ٥١٦ منرافعات قديم من أنه لا تقبل طلبات من أحد بعد مضي الشهر المذكور بالمادة ٥١٥ أنه بمجرد انقضاء هذا الشهر لا يجوز تقديم أى طلب من الطلبات لأن حق الدائن يكون قد سقط بانقضاء الأجل وهو سقوط واقع حتماً بقوة القانون فيراعيه القاضي ولو من تلقاء نفسه ولا يغني عن تقديم الطلب في الميعاد مجرد تقديم سندات الدين فيه لأن الطلب هو بمثابة صحيفة افتتاح الدعوى وهو الذي يبين فيه على وجه محدد مقدار المبلغ المطلوب وملحقاته ولذلك أوجبت المادة ٥١٥ المشار إليها تقديم الطلبات المتألفة بالتوزيع والمستندات المؤيدة لها في ميعاد الشهر المذكور .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .



جاسة ١٦ من ابريل سنة ١٩٥٣

(١٢٩)

المقضية رقم ٢٣٤ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلمي وكيل المحكمة وحضور الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة  
ومصطفى قاضل وأحمد العرومي ومحمود عياد المستشارين .

(١) حكم . تسببه . تمسك الطاعن بأن الاتفاق الذي تم بينه وبين المطعون عليه الثاني لا يمكن  
وصفه قانونا بأنه عقد بيع وتمسكه أيضا بأن هذا الاتفاق . معلق على شرط واقف لم يتحقق .  
رد الحكم على الشطر الأول . من الدفاع واعتباره الاتفاق عقد بيع . عدم رده على  
الشطر الثاني من الدفاع مع أنه جوهري . قصور .

(ب) بيع . دائن . حكم . تسببه . للشري امتعالا لحق مدينه أن يطلب من البائع للبائع له  
أن يوقع على عقد بيع صالح للتسجيل لمن اشترى منه . ليس للشري أن يطلب من البائع  
لبيائه أن يوقع له هو على عقد صالح للتسجيل . تقرير الحكم أن البائع الأصلي مسئول  
لعدم استجابته لإنداز المشتري من المشتري منه بأن يوقع له مباشرة على عقد بيع صالح  
للتسجيل . مخالفة للقانون وقصور . . .

١ - متى كان يبين من الأوراق أن الطاعن تمسك بأن الاتفاق الذي تم بينه وبين  
المطعون عليه الثاني لا يمكن أن يوصف قانونا بأنه عقد بيع كما تمسك بأن نفاذ  
هذا الاتفاق قصد أن يكون معلقا على شرط واقف هو قيام المطعون عليه الثاني  
في يوم معين بالوفاء بالالتزامات التي رتبها حكم رسوم المزايدة على الطاعن وأن عدم  
تحقق هذا الشرط الواقف يترتب عليه عدم قيام التزام الطاعن أصلا ، وكان  
الحكم المطعون فيه قد اكتفى بالرد على الشطر الأول من دفاع الطاعن مقررًا أن  
الاتفاق المشار إليه هو بيع صحيح ولكنه أغفل الرد على الشطر الآخر من الدفاع  
وهو دفاع جوهري لا يغني التقرير بأن الاتفاق يتضمن عقد بيع عن التعرض له  
والأبت فيه ، فإنه يكون قد عاراكم قصور مبطل له في هذا الخصوص .

٢ - إنه وإن كان المطعون عليه الأول عند رفع الدعوى لم يرفعها استعمالاً لحق مباشر له قبل الطاعن بل رفعها بوصفه دائماً يستعمل حق مدينه إذ هو بطلبه الأول وهو الحكم في مواجهة المطعون عليه الثاني بصحة ونفاذ العقد الصادر من الطاعن للطعون عليه الثاني إنما يطالب الحكم لمصلحة مدينه ، إلا أنه في إنذاره الذي أعلن به الطاعن لم يطلب منه التوقيع على عقد بيع صالح للتسجيل صادر منه "طعون عليه الثاني بل طلب منه التوقيع على عقد بيع صالح للتسجيل صادر منه له هو مباشرة، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أخذ على الطاعن أنه لم يستجب لهذا الإنذار وبني على ذلك أن الطاعن هو المتخلف عن القيام بالتزاماته مع أن المشتري من مشتر لم يسجل عقده لا يستطيع أن يكلف البائع الأصلي بالتوقيع له هو على عقد بيع صالح للتسجيل إذ هو لم يتعاقد معه بل كل ماله - حتى لو قيل بوجود حق مباشر له قبله - هو أن يطلب منه التوقيع على عقد بيع صالح للتسجيل لمن اشترى منه، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون فضلاً عن قصوره قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

## المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن وقائع الدعوى تحصل في أن الطاعن رسا عليه مزاد عقارات أمام محكمة مصر المختلطة بتمسك بمقداره ٧٨٦ جنيها و ٧٠٥ ملياً بما في ذلك المصروفات . وفي ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ حرر اتفاق بين الطاعن والمطعون عليه الثاني . صافي إسماعيل أحمد - ورد به أن الطاعن يقر باستلامه من المطعون عليه الثاني مبلغ سبعين جنيها وذلك من ضمن "ثمن الأعيان التي رسا مزادها على الطاعن والتي يبلغ ثمنها الأساسي والمصاريف مبلغ ٧٨٦ جنيها و ٧٠٥ ملياً . وأن مبلغ الـ ٧٠ جنيها المدفوعة كبذل عربن يخصم من الثمن المذكور وتهد صوفي إسماعيل بأنه تعهد بالقيام بسداد باقي الثمن والمصاريف وقدره ٧١٦ جنيها و ٧٠٥ ملياً في يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٤٧ بحيث إذا لم يرقم بدفع المبلغ

الباقى فى الميعاد بدون تنبيه أو إنذار رسمى يصبح المبلغ المدفوع وهو ٧٠ جنيها من حق سيداروس توماسوس بدون الرجوع عليه بأى شىء مطلقا والثمن والمصاريف من ضمنها الأمانة الخاصة ( بالأعيان المباعة ) التى سناخذها المحكمة لتسجيل حكم مرسى المزاد وتصفية الدوسيه مع الفوائد التى تستجد وتصفيها المحكمة من يوم حكم مرسى المزاد إلى يوم الدفع يكون ملزما بها صوفى إسماعيل... بعد ذلك باع المطعون عليه الثانى الأعيان محل الاتفاق السانف الذكر للمطعون عليه الأول فى ٣ من يناير سنة ١٩٤٧ — وفى ٢٠ يناير سنة ١٩٤٧ أنذر المطعون عليه الأول ( المشتري الجديد ) الطاعن بإنذار ذكر فيه أن المطعون عليه الثانى تنازل له عن الصفقة وأنهما حضرا لا سويا فى ٢٠ يناير سنة ١٩٤٧ ( أى فى نفس اليوم الذى أعان فيه الانذار ) لدفع باقى الثمن وتحرير عقد البيع النهائى ولكن — الطاعن تهرب من المقابلة " بغية تفويت الميعاد المحدد وضياع حقوق المشتري وأنه لذلك يكانه بالحضور فى غضون سبعة أيام " من تاريخ إنذاره للتوقيع على العقد النهائى ببيع العقارات المذكورة للطالب ( المطعون عليه الأول ) واستلام الباقى من الثمن ... الخ " ولما لم يستجب الطاعن لما جاء بهذا الانذار رفع المطعون عليه الأول فى ١١ و ١٧ مايو سنة ١٩٤٧ الدعوى أمام محكمة الفيوم الابتدائية طالبا الحكم أولا — بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر من الطاعن للمطعون عليه الثانى المؤرخ فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ وثانيا — بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر من المطعون عليه الثانى له فى ٣ يناير سنة ١٩٤٧ وعند نظر الدعوى حضر المطعون عليه الأول وأودع خزانة المحكمة باقى الثمن ومقداره ٧١٦ جنيها و ٧٠٥ مليما على ذمة الطاعن على شرط ألا يصرف له إلا بعد صيرورة الحكم نهائيا وتسجيله ، ولم يحضر الطاعن فى حكم غيابيا بالنسبة له بطلبات المدعى فعارض وبني معارضته على أن العقد المبرم بينه وبين المطعون عليه الثانى إنما هو وعد بالبيع لم يستوف أركان عقد البيع وأن باقى الثمن لم يدفع إليه فى الميعاد كما لم تدفع فوائده — فقضت المحكمة فى — ٩ يونيه سنة ١٩٤٨ برفض المعارضة وتأيد الحكم المعارض فيه فاستأنف الطاعن . وفى ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٠ قضت محكمة استئناف القاهرة برفض الاستئناف وتأيد الحكم وذلك للأسباب التى فصلتها وللأسباب التى بني عليها الحكم المستأنف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بالنقض .



وحيث إن السبب الأول من أسباب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تكييف الاتفاق الذي تم في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ بين الطاعن والمطعون عليه الثاني وجاء قاصرا في هذا الخصوص ، فقد تمسك الطاعن في مذكرته بأن ظروف الدعوى تتلخص في أن الطاعن بعد أن رسا عليه مزاد مابيع جبرا على أنحي المطعون عليه الثاني بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ حضر إليه المطعون عليه الثاني راجيا أن يتنازل له عما آل إليه بالمزاد الذي أبحرته محكمة مصر المختلطة فرحمة من الطاعن بمائلة المدين المتروعة ملكيته قبل ذلك بشرط أن ترتفع أولا عن عاتقه المسؤوليات والالتزامات التي ترتبت عليه بحكم رسوالمزاد واتفق مع المطعون عليه الثاني على أنه إذا دفع باقي الثمن وقدره — ٧٨٦ جنيهها و ٧٠٥ مايا والمصاريف والفوائد حسب تصفية الدوسيه وذلك في ٢٠ يناير سنة ١٩٤٧ فإنه يتنازل له عن الصفقة وإذا تأخر عن القيام بهذا في الميعاد المحدد سقط حقه في الالتزام وضاع عليه العربون بغير حاجة إلى تنبيه — وواضح من هذا الدفاع أن الطاعن تمسك بأن التزامه بالبيع لا يمكن أن يذشا وفقا للاتفاق إلا بعد وفاء المطعون عليه الثاني بما التزم ولكن الحكم المطعون فيه انتهى إلى القول بأن اتفاق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ تضمن بيعا صحيحا مستوفيا لجميع الأركان ، وهو قول تنقضه عبارات المحرر والصحيح أن المطعون عليه الثاني قد التزم بالقيام أولا بوفاء كل ما هو مطلوب من الطاعن للحكمة المختلطة حتى تبرأ ذمته من كافة الالتزامات وذلك لغاية ٢٠ يناير سنة ١٩٤٧ فإذا أقام به — إذا تنازل له عن الصفقة أما إن لم يفعل فإنه يصبح لاحق له في مطالبة الطاعن بشيء ويضيع عليه مبلغ الـ ٧٠ جنيهها الذي دفعه ” مثل عربون “ وهذا بغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن أيضا على الحكم في السبب الثاني من أسباب الطعن أنه أقام قضاءه على أن المشتري من مشتري عقار لم يسجل عقده لا الحق المباشر قبل البائع وأن تأسيسا على هذا ما كان للطاعن أن ينكل عن الاستجابة للإنذار الذي وجهه إليه المطعون عليه الأول وأخطره فيه بخلوله محل المطعون عليه

الثاني والذي طالبه فيه بتنفيذ اتفائه وهذا النظر مخالف للقانون لأن عقد البيع غير المسجل لا يرب قبل البائع إلا الزامات شخصية فليس للمشتري من المشتري حق مباشر قبل البائع .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك بأن الاتفاق الذي تم بينه وبين — المطعون عليه الثاني في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ لا يمكن أن يوصف قانوناً بأنه عقد بيع كما تمسك في مذكرته المقدمة في ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٩ بما ورد في سبب الطعن الأول وفاده أن نفاذ الاتفاق قصد أن يكون معلقاً على شرط واقف وهو قيام المطعون عليه الثاني في ٢٠ من يناير سنة ١٩٤٧ بالوفاء بالالتزامات التي رتبها حكم رسو المزاد على الطاعن وأن عدم تحقق هذا الشرط الواقف يترتب عليه عدم قيام التزام الطاعن أصلاً ولكن الحكم المطعون فيه اكتفى بالرد على الشرط الأول من دفاع الطاعن مقررًا أن اتفاق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ هو عقد بيع صحيح ولكنه أغفل الرد على الشرط الآخر من الدفاع وهو دفاع جوهرى لا يغنى التقرير بأن الاتفاق يتضمن عقد بيع عن التمرض له والبت فيه وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد عاراه في هذا الخصوص قصور مبطل له .

وحيث إنه يبين أيضاً من الوقائع السابق إيرادها أن المطعون عليه الثاني بعد اتفائه مع الطاعن في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ومع عدم تسجيل هذا الاتفاق بإع الأعيان محل الاتفاق للمطعون عليه الأول في ٣ من يناير سنة ١٩٤٧ وفي ٢٠ من يناير سنة ١٩٤٧ وجه المطعون عليه الأول إلى الطاعن إنذاراً ذكر فيه أن المطعون عليه الثاني تنازل له عن الصفقة وأنه يكلفه بالحضور في غضون سبعة أيام من تاريخ إنذاره للتوقيع على العقد النهائي ببيع العقارات المذكورة له — المطعون عليه الأول — واستلام الباقي من الثمن ... فلما لم — يستجب الطاعن لهذا الإنذار رفع المطعون عليه الأول هذه الدعوى طالباً بالحكم أولاً — بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر من الطاعن للمطعون عليه الثاني في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ وثانياً — بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر من المطعون عليه الثاني للمطعون عليه

الأول في ٣ من يناير سنة ١٩٤٧... ومن هذا يتضح أن المطعون عليه — الأول وإن كان عند رفع الدعوى لم يرفعها امتعاضاً لحق مباشر له قبل الطاعن بل رفعها بوصفه دائناً يستعمل حق مدينة، إذ هو بطله الأول وهو الحكم في مواجهة — المطعون عليه الثاني بصحة ونفاذ العقد الصادر من الطاعن للمطعون عليه الثاني في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ إنما يطالب الحكم لمصاحبة مدينة (يراجع الحكم الصادر من هذه المحكمة في ٦ من أبريل سنة ١٩٤٤ طعن رقم ١٠٢ سنة ١٣ ق والحكم الصادر في ٢٠ من أبريل سنة ١٩٤٤ طعن رقم ٨٨ سنة ١٣ ق) إلا أنه في إنذاره الذي أعلن به الطاعن في ٢٠ من يناير سنة ١٩٤٧ لم يطلب منه التوقيع على عقد بيع صالح للتسجيل صادر منه للمطعون عليه الثاني بل طلب منه التوقيع على عقد بيع صالح للتسجيل صادر منه له هو مباشرة وقد أخذ الحكم المطعون فيه على الطاعن أنه لم يستجب لهذا الإنذار وبني على ذلك أن الطاعن هو المتخلف عن القيام بالتزاماته مع أن المشتري من مشتر لم يسجل عقده لا يستطيع أن يكلف البائع الأصلي بالتوقيع له هو على عقد بيع صالح للتسجيل إذ هو لم يتعاقد معه بل كل ما له — حتى لو قيل بوجود حق مباشر له قبله — هو أن يطلب منه التوقيع على عقد بيع صالح للتسجيل لمن اشترى منه ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه فضلاً عن قصوره قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب — نقضه .



جاسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٣

(١٣٠)

القضية رقم ٢٣٩ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود نجاد المستشارين .

ضرائب . الأرض التي ربطت عليها الضريبة كما وصفها الحكم هي أرض فضاء مسورة بسور من الخشب . عدم خضوعها لضريبة الأملاك . لا يسبغ عليها صفة الأملاك المبنية مجرد الانتفاع بها أو كونها تغل ريعا بتأجيرها للغير أو استعمالها مخزنا للبضائع الأمر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤

متى كانت قطعة الأرض التي فرضت عليها الضريبة التي تقررها المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ هي كما وصفها حكم محكمة أول درجة نقلا عن مذكرة الطاعن أرض فضاء لا بناء فيها ومسورة بسور من خشب وحديد ولم يناع الطاعن في هذا الوصف أمام محكمة الاستئناف فلا تجوز المنازعة فيه أمام محكمة النقض ، فإن الأرض المشار إليها لا يصبح على هذا الاعتبار أن تكون محلا لهذه الضريبة الخاصة بالأملاك المبنية ولا يسبغ عليها صفة الأملاك المبنية مجرد الانتفاع بها أو كونها تغل ريعا بتأجيرها للغير أو استعمالها لتخزين البضائع .

المحكمة

من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن وقائع الدعوى تتحصل في أن للشركة المطعون عليها قطعة أرض فضاء كائنة بجى القبارى بالاسكندرية وقد أجزت هذه القطعة اشخص كان مختصا في الدعوى أمام محكمة أول درجة بمقتضى عقد إيجار مؤرخ في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٥ وقد صرح للمستأجر بأن يؤجر العين من باطنه لتخزين القطن أو أى

بضاعة أخرى. وفي ١٢ من فبراير سنة ١٩٤٧ أعلنت بلدية الاسكندرية الشركة المطعون عليها بدفع مبلغ ١٥٨ جنيه و ٩٥٠ مليم قيمة الضريبة المستحقة على هذا العقار عن سنة ١٩٤٦ وذلك وفقاً لما يقضى به الأمر العالى الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ بفرض ضريبة على الأملاك المبنية فنازعت الشركة المطعون عليها في استحقاق الضريبة ولكن المجلس البلدى لم يحفل بهذه المنازعة وأوقع حجزاً إدارياً في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٧ فاضطرت الشركة لدفع المبلغ مع الاحتفاظ بحقوقها ثم رفعت الدعوى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة طالبة الحكم بإلغاء الحجز الإدارى وإلزام البلدية بأن تدفع إليها مبلغ ١٥٨ جنيه و ٩٥٠ مليم مع الفوائد ٥٪ واحتياطياً إذا رفضت الدعوى قبل البلدية إلزام المستأجر بدفع المبلغ إلى الشركة. وفي ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٩ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة بإلزام بلدية الاسكندرية بأن تدفع للطعون عليها مبلغ ١٥٨ جنيه و ٩٥٠ مليم والفوائد وبإلغاء الحجز الإدارى مستندة في ذلك إلى أن العين التى ربطت عليها الضريبة هى أرض فضاء فهى لا تخضع للضريبة التى يقررها الأمر العالى الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ بشأن الضريبة على الأملاك المبنية وأن مجرد تسوير الأرض بسور من خشب وحديد لا يجعلها أملاكاً مبنية فاستأنفت البلدية هذا الحكم فقضت محكمة استئناف الاسكندرية في ٦ يونيو سنة ١٩٥٠ برفض الاستئناف وتأييد الحكم. فطعن المجلس البلدى في هذا الحكم بطريق النقض. وحيث أن سبب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق المادة الأولى من الأمر العالى الصادر في ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤ إذ قرر أنها لا تسرى على الأرض الفضاء التى تملكها الشركة المطعون عليها مع ما هو ثابت من أن هذه الأرض مسورة بالبناء ومستعملة مخزناً ومستغلة بطريق الإيجار ولا يخرجها عن حكم المادة الأولى أن لا يكون ما بها من بناء غير مسقوف وأنه يبين من نص هذه المادة أن المشرع أراد فرض الضريبة على الأملاك التى تغل إيراداً وكذلك على الجناين الملحقة بالمبانى وأن التعبير الفرنسى لكلمة مخازن لا يفيد ضرورة أن تكون هذه المخازن مبنية على أنه من الثابت أن الأرض محل الدعوى بها بناء وهو السور الذى يحيط بها وهى مستغلة بوصف كونها مخزناً للذطن.

وحيث أن هذا السبب مردود بأنه ثابت أن قطعة الأرض التي فرضت عليها  
الضريبة التي تقررها المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ١٣ من مارس  
سنة ١٨٨٤ هى كما وصفها حكم محكمة أول درجة نقلا عن مذكرة الطاعن أرض  
فضاء لا بناء فيها ومسورة بسور من خشب وحديد ولم ينازع الطاعن فى هذا  
الوصف أمام محكمة الاستئناف فلا تجوز له المنازعة فيه أمام هذه المحكمة وهى على  
هذا الاعتبار لا يصح أن تكون محلا لهذه الضريبة الخاصة بالأمالك المبينة ولا  
يسبغ عليها صفة الأملاك المبينة مجرد الانتفاع بها أو كونها تغل ريعا بتأجيرها  
للزير أو استعمالها لتخزين البضائع .



جلسة ١٦ من ابريل سنة ١٩٥٣

(١٣١)

القضية رقم ٢٨٠ سنة ٢٠ فضائية :

برئاسة حفرة الأستاذ أحمد حلى وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عباد المستشارين .

- (١) حكم . حكم تهيدى . عدم فصله على وجه قطعى فى أية نقطة من نقط النزاع . المحكمة  
بعد تنفيذه أن تفصل فى الدعوى على ضوء المستندات المقدمة فيها .  
(ب) حكم . تسببه . قضاؤه بتثبيت ملكية الطاعن للأطيان شائعة لا مفرزة . تأسيس قضاؤه  
على ماورد بعقد شرائه . لا تصور .

١ — متى كانت المحكمة لم تفصل على وجه قطعى فى حكمها التمهيدى فى أية  
نقطة من نقط النزاع فإن هذا الحكم لا يكون مانعا لها — بعد تنفيذه — من  
الفصل فى الدعوى على ضوء المستندات المقدمة فيها .

٢ — متى كان الحكم إذ قضى بتثبيت ملكية الطاعن إلى المقدار الذى اشتراه  
شائعا لا مفرزا قد استند إلى ما ورد بعقد شرائه فليس له أن يتمسك بما ينطأ  
على الحكم لعدم قضاائه له بالملكية مفرزة استنادا إلى أن ملكية البائعين له كانت  
منموزة وأن ما ورد بالعقد من أن البيع شائع فى مساحة معينة إنما كان بناء على أمر  
المساحة إذ أن مؤدى هذا النعى مخالفة ، اورد بسند ملكيته فى هذا الخصوص .

### المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .  
ومن حيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر  
أوراق الطعن فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٧٥ سنة ١٩٤٦ بالجزيرة الابتدائية

على المطعون عليهم وقال بيانا لها إنه تملك بمقتضى عقد بيع مسجل في ٢ مايو سنة ١٩٤٤ فدانين بما عليهما من نخيل وأشجار في مسطح ٣ فدادين و ٧ قراريط و ٨ أسهم ضمن القطعة رقم ٢١٠ المستجدة التي كان يملكها البائعون له وهم ورثة كارتون دى فيار وآخرون مفرزة بمقتضى عقد بيع مسجل في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٠٦ ، وإنه لما قدم عقد شرائه إلى مصلحة المساحة للتأشير عليه اعتبرت المقدار الذى اشتراه شائما في ٧ فدادين و ١ قيراط و ٤ أسهم وهى القطعة رقم ٢١٥ المستجدة بأكملها . وطلب أصليا الحكم بثبوت ملكيته إلى فدانين شائعين في ٣ فدادين و ٧ قراريط و ٨ أسهم واحتياطيا بثبوت ملكيته إلى هذا العقار مشاعا في ٧ فدادين و ١ قيراط و ٤ أسهم . وفى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة تمهيدا بئدب خير هندسى لتطبيق مستندات طرفى الخصومة على الطبيعة ، وبيان ما يملكه البائعون للطاعن بمقتضى العقد المسجل في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٠٦ وبمقتضى وضع اليد ، وهل كان ما يملكونه حسب عقد البيع المشار إليه ووضع اليد مفرزا أم كان شائما في أطيان أخرى ، وفحص ما إذا كان العقار موضوع النزاع مشاعا في ٣ فدادين و ٧ قراريط و ٨ أسهم أو في ٧ فدادين و ١ قيراط و ٤ أسهم . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة في ٢٠ من مايو سنة ١٩٤٨ بتثبيت ملكية الطاعن إلى فدانين مشاعين في ٧ فدادين و ١ قيراط و ٤ أسهم مسطح القطعة رقم ٢١٥ المستجدة من القطعة رقم ١٩٣ وذلك وفق عقد شرائه وما جاء بتقرير الخبير . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنائه برقم ٩٨٥ سنة ٦٥ ق القاهرة . وفى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ، وفى موضوعه برفضه وبتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على خمسة أسباب يتحصل الأول منها فى أن الحكم مشوب بالبطلان لحاوه من الأسباب ، لأن موضوع النزاع فى الدعوى هو ما إذا كان الفران الميهمان للطاعن شائعين فى ٧ فدادين و ١ قيراط و ٤ أسهم كما ورد بمقتضى مشتراه أم أنهم شائعان فى ٣ فدادين و ٧ قراريط و ٨ أسهم وفقا للمساحة الحديثة المحددة فى عقد تملك البائعين له وحسب وضع يدهم ،

وحقيقة الواقع أن عقد تملك الطاعن مذكور فيه صراحة أن الفدائين المبيعين إليه شائعان في ٧ فدادين و ١ قيراط و ٤ أسهم ، إلا أن ذلك كان نزولا على أمر المساحة ، وأن الخبير أثبت أن ملكية كارتون دى فيار محددة حسب عقده ووضع يده ، في حين أنها شائعة مع غيرها كما ورد بعقد الطاعن ، ولكن محكمة أول درجة خلت أسبابها من تقرير هذه المسألة ومن علة عدولها عما ورد في حكمها التمهيدى الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٧ ، وأما ما أضافته محكمة ثانى درجة على أسباب الحكم الابتدائى فإنه لا يعتبر ردا على هذا الوجه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أساس سند الطاعن وهو عقد البيع الصادر له من ورثة كارتون دى فيار وآخرين والمسجل في ٢ من مايو سنة ١٩٤٤ ، والثابت به أن الفدائين المبيعين له شائعان في ٧ فدادين و ١ قيراط و ٤ أسهم ، ولا محل لما ينعاه الطاعن على المحكمة الابتدائية من أنها عدلت عما رأته في حكمها التمهيدى الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٧ متى كانت المحكمة لم تفصل على وجه قطعى في هذا الحكم في أية نقطة من نقاط النزاع ، ومن ثم لا يكون مانعا لها - بعد تنفيذه - من الفصل في الدعوى على ضوء المستندات المقدمة فيها .

ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه مشوب بالتمصير فى التسيب ، لأن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يبين كيفية انتقال الملك من حالة التحديد إلى حالة الشيوع ، وقد اعتمد الحكم فى قضائه على تقرير الخبير ، فى حين أن الخبير لم يقرر شيئا فى هذا الخصوص أما ما أضافه الحكم الاستئنائى فى أسبابه فإنه لا يؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الطاعن قد استند فى ملكيته إلى عقد البيع المسجل السابق الإشارة إليه والبين به أن ما اشتراه شائع فى ٧ فدادين و ١ قيراط و ٤ أسهم ، فليس له أن يتمسك بما ينعاه على الحكم فى هذا السبب ، إذ أن مؤدى هذا التمسك مخالفة ما ورد بسند ملكيته فى هذا الخصوص .



ومن حيث إن السببين الثالث والرابع يتحصلان في أن المحكم أخطأ في تطبيق القانون وشابه التناقض والقصور في التسبيب ، لأن المحكمة لم تقض للطاعن بملكيته شائعة في ٧ فدادين و ١ قيراط و ٤ أسهم ، بل قضت له بفدادين شائعين في قطع مختلفة بالمقدار الزائد في وضع يد كل من الخصوم على مقدار ما يملكه وكان لزاما على المحكمة وقد قررت أن الفدادين المذكورين شائعان في ٧ فدادين و ١ قيراط و ٤ أسهم أن تقضى بذلك لا بنسب متفاوتة ، وهي إذ قضت على خلافه فإنها لم تبين الأساس القانوني الذي استندت إليه في قضائها الذي يتناقض مع عهد تملك البائعين للطاعن ، إلا أن تكون قد احترمت وضع اليد بالحالة المدعاة أمام الخبير ، وهذا لا يعتبر أساسا من الوجهة القانونية ، لأن المحكمة لم تبين سبب وضع اليد ولم تأخذ بها ورد به نقد البيع الصادر إلى الطاعن الذي حرر حسب إشارة المساحة من اعتبار ملكه شائعا في كل ذرة فيما يملكه كل شريك .

ومن حيث إن هذين السببين مردودان بأن الحكم بعدم انقضاء انقضاء الطاعن بثبوت ملكيته إلى فدادين شائعين في ٧ فدادين و ١ قيراط و ٤ أسهم وهي مستطع القطعة رقم ٢١٥ المستجدة من القطعة رقم ١٩٣ أضاف " وذلك وفق ما جاء بتقرير الخبير " . ولا تعني هذه العبارة أن ملكية الطاعن أصبحت موزعة على قطع مفرزة ، بل إن المقصود منها كما يستفاد من أسباب الحكم الإشارة إلى ما أثبتته الخبر في تقريره من بيان مقدار ما يوضع كل من الشركاء المشتاعين يده عليه غصبا أكثر مما يملكه على الشيوع مما يؤيد دعوى الطاعن قبلهم ، يؤكد هذا المعنى أن الحكم بعد أن أورد في أسبابه المقدار الذي يملكه كل من الشركاء المشتاعين وسند ملكيته قرر أن المدعى عليه الثاني ( المطعون عليه الثاني ) يضع يده على ٤ فدادين و ٥ قراريط و ٢١ سهم أحاطها بسور ، فيكون قد وضع يده على أكثر مما يملك بمقدار ١ فدان و ٥ قراريط و ٧ أسهم ، وأن المدعى عليه الثالث يملك ٧ قراريط في حين أنه يضع يده على ١٢ قيراط و ٥ أسهم أي أكثر مما يملك بمقدار ٥ قراريط و ٥ أسهم ، وأن باقي المدعى عليهم يملكون ( فدان و ١٠ قراريط و ١٦ سهم ) في حين أنهم يضعون اليد على ١ فدان و ٢٣ قيراط

أى أكثر مما يملكون بمقدار ١٣ قيراط و ٣ أسهم ، وأن مجموع ما يضع المدعى عليهم يدهم عليه زيادة عما يملكون هو ٢ فدان وهو مقدار ما يمتلكه المدعى ( الطاعن ) بمقتضى عقد البيع المقدم منه . ثم خالص الحكم من ذلك إلى القول بأن الثابت من تقرير الخبير أن الفدانين اللذين يملكهما الطاعنان شائمان في ٧ فدادين و ١ قيراط و ٤ أسهم وهو مسطح القطعة رقم ٢١٥ المستجدة من القطعة رقم ١٩٣ بحوض الماقوله كما هو ثابت بعقد تملكه ، وكما وضح من معاينة الأرض موضوع النزاع ، وهذا الذى أوردته الحكم ينفى ما ذهب إليه الطاعن فى هذا السبب وليس فيه أى تناقض ومن ثم يكون على غير أساس النعى على الحكم بأنه جزء ما يملكه الطاعن على عدة قطع مفرزة بنسب معينة أو أنه احترام وضع يد شركائه فى الملك الشائع دون مبرر مع أنه قضى له بملكية الفدانين على الشيوع فى مساحة مقدارها ٧ فدادين و ١ قيراط و ٤ أسهم حسب عقد شرائه المسجل .

ومن حيث إن الدبيب الخامس نصه الآتى : أنه إذا كان هذا الوجه منصب على تقرير الخبير فى الظاهر إلا أنه فى حقيقة منه منصب على الحكم الذى أخذ بهذا التقرير ، وفى شرح هذا الوجه نقول : ثابت من تقرير الخبير ما يأتى : أولا — أن المساحة التى أدخلها المطعون عليه الثانى فى داخل السور الذى بناه هى ٤ فدادين و ٥ قراريط و ٢١ سهما وفيها تقع ٣ فدادين و ٧ قراريط و ٨ أسهم المملوكة للبائعين . ثانيا — أن ملك المطعون عليه الثانى المذكور ٣ فدادين و ١٤ سهما . ثالثا — بطرح ملكيته من مقدار ما أحاطه بالسور يكون واضعا يده على ١ فدان و ٥ قراريط و ١٧ سهما من ملك الطاعن . ومفاد هذا أن الخبير جمع كل ما يملكه المطعون عليه الثانى واحتسبه له مما أحاطه بالسور معتبرا فى نهاية الأمر أن المحوط بالسور هو كل ما يضع يده عليه . وانفسد نسي الخبير أو تنامى ما أثبتته فى محاضر أعماله بل وفى تقرير وذلك فى قوله " وهذه الأرض مما يتوضح حدودها على الخريطة مقام عليها سور فى جميع الجهات ما عدا الحد القبلى حيث يضع الشيخ محمد شلقوف يده على جزء بمرض ١٥ مترا حسب الرسم

المبين خلف السور من الجهة القبليّة . هذا الجزء الذي يضع الشيخ محمد شاقوف يده عليه خلف السور من الجهة القبليّة لم يحسبه الخبير ضمن وضع يده .

وهذا خطأ ، أدى يؤدي إلى نتيجة ضارة بالطاعن هي نقص الجزء الذي يعينه من وضع يد الشيخ محمد شاقوف المشار إليه بمقدار قطعة الأرض التي أخرجها من وضع يده . وذلك لو صححت النظرية التي أخذت بها المحكمة . وإذا لم يعتبر ذلك خطأ في الإسناد يعيب الحكم ويبطله “ .

ومن حيث إن ما أسكن استخلاصه من هذا السبب هو قول الطاعن إن الاستفادة من تقرير الخبير ومن محاضر أعماله أن أحد الشركاء المشتاعين وهو المطعون عليه الثاني يضع اليد على أكثر من المقدار الذي أورده الحكم نقلا عن تقرير الخبير مما يجعل الحكم في هذا الخصوص باطلاً بالإسناد ، ولما كان هذا الزمى منصبا على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، وكان تقرير الخبير المشار إليه مقدما إلى محكمة أول درجة ، وكان الطاعن لم يقدم ما يثبت أنه تمسك بما ينعاه على الحكم الابتدائي في هذا الخصوص لدى محكمة ثاني درجة فإنه لا يجوز له التحدى بهذا الوجه لأول مرة أمام هذه المحكمة . ومن ثم يكون نفيه على الحكم في هذا السبب غير مقبول .



## جلسة ١٦ من ابريل سنة ١٩٥٣

(١٣٤)

### القضية رقم ٣٢١ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلمي وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العرومي ومحمود عباد المستشارين .

(١) جمارك . رسوم جمركية . الاعفاء الخاص بالجيش البريطانية . متى يسرى هذا  
الاعفاء ومتى تستحق الرسوم . القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ والمادة ٣٣ من  
اللائحة الجمركية .

(ب) جمارك . اثبات . اجراءات تقاضى . سماع اللجنة الجمركية شهودا على صييل الاستدلال  
دون حاف يمين . لا تثريب عليها . حكم . تسببه . إدانة الطاعنين في تهمة التهريب .  
استناده إلى الأدلة التي استند بها من محضر اللجنة وباقي أوراق الدعوى . عدم سماع  
المحكمة الشهود . لا خطأ متى كان الطاعنان لم يقدم ما يثبت أنهما طلبا إلى المحكمة  
سماع الشهود .

(ج) جمارك . رسوم جمركية . اختصاص . جرائم تهريب الكبريت . اختصاص اللجان  
الجمركية بجرائم التهريب الخاصة بالرسوم الجمركية . الرسوم الصادر في ٧ أغسطس  
سنة ١٩٣٨ والذي جعل الاختصاص للقضاء العادى مقصور على رسم الانتاج .

١ - ان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ الذى قرر اعفاء الجيوش البريطانية  
من أداء الرسوم الجمركية إنما جعل هذا الاعفاء مقصورا على ما تستورده هذه  
الجيوش لحاجتها . أما ما يملكه أفرادها ملكا خاصا وما يخرج عن حاجة الجيوش  
وحصل التصرف فيه للغير فلا يسرى عليه الاعفاء ويكون واجبا تحصيل الرسم  
الجمركى عنه . فاذا وصل إلى يد فرد من الأفراد كان عليه المبادرة إلى دفع  
الرسوم الجمركية عنه فان لم يفعل وأطلقه للتداول فى السوق خفية أعتبر مهربا

وفقا للمادة ٣٣ من اللائحة الجمركية وصح تعقبه وضبط البضاعة أينما وجدت سواء داخل الدائرة الجمركية أو خارجها واستحقت عليه الرسوم سواء ضبطت البضاعة المهربة ، أديا أو لم تضبط متى قام على تهريبها وكيتم الدليل من مستندات أو شهادة شهود .

٢ - لا تثريب على اللجنة الجمركية إذ سمعت شهودا على سبيل الاستدلال دون حلف يمين اكتفاء منها بالمحاضر المكتوبة والذواتير المثبتة للتهريب إذ لا نص يوجب عليها تحليف الشهود اليمين قبل سماع أقوالهم وإلا كان الإجراء باطلا ، كما أنه لا تثريب على المحكمة إذ كونت عقيدتها بإدانة الطاعنين في تهمة التهريب من الأدلة التي استندت إليها من محضر اللجنة وأوراق الدعوى الأخرى ولم تر حاجة إلى إعادة سماع الشهود متى كانت الطاعنان لم يقدم ما يثبت أنهما طلبا إليها سماعهم .

٣ - إن المرسوم بتنظيم تحصيل رسوم الإنتاج أو الاستهلاك المقررة على الكبريت الصادر في ٧ من أغسطس سنة ١٩٣٨ إنما هو خاص برسوم الإنتاج لا بالرسوم الجمركية ولا أثر له على اختصاص اللجنة الجمركية بالنظر في المخالفات التي تنطبق عليها اللائحة الجمركية . وإذن فمتى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ رفض ما دفع به الطاعنان من أن المرسوم المشار إليه أخرج جرائم تهريب الكبريت من اختصاص اللجان الجمركية وأسند هذا الاختصاص إلى القضاء العادي قد قرر أن "القول بعدم اختصاص اللجنة الجمركية بنظر الواقعة هو قول في غير محله إذا ما لوحظ أن الكبريت المستورد من الخارج يجب أن يسدد عليه نوءان من الرسوم الأول - هي الرسوم الجمركية والثاني - هي رسوم الإنتاج ، ولا شك أن الهرب من أداء الرسوم الجمركية يدخل في اختصاص اللجنة الجمركية" . إذ قرر الحكم ذلك فإنه لم يخالف القانون ولا يشوبه فتور .

## المحكمة

من حيث إن الطمن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

... ومن حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وبقاى أوراق الطمن تتحصل فى أن إدارة الانتاج لاحظت فى أوائل سنة ١٩٤٦ تداول كميات من الكبريت فى الأسواق دون أن يكون ملصقا عليها بطاقات تفيد دفع الرسوم الجمركية وأسفرت التحقيقات والتحريرات عن الاهتداء إلى بعض الأشخاص الذين يحرزون كميات من هذا الكبريت وأنهم اشتروه من عبد الرحمن عطيه الشناوى الطاعن الأول بموجب فواتير وأن مصدر الكبريت هو معسكر الجيش الأفريقى بجلوان - وقرر رئيس المعسكر أنه باع ١٧٠٠ صندوق من الكبريت للطاعن الأول بوساطة الطاعن الثانى وقدم قاتورتين محررتين فى ١٤ ابريل و ١٨ ابريل سنة ١٩٤٦ - فأصدرت اللجنة الجمركية قرارا فى ٢٨ من يناير سنة ١٩٤٨ بتفريم الطاعنين وآخرين بالتضامن ٢٥٦٧ جنيها و ١٦٨ مليا . فعارض الطاعنان فى هذا القرار أمام الدائرة التجارية بمحكمة مصر الابتدائية وقيدت معارضتهما برقم ٩٨ سنة ١٩٤٨ وفى ٨ من فبراير سنة ١٩٤٨ حكمت المحكمة بتأييد قرار اللجنة الجمركية . فاستأنف الطاعنان وقيد استئنافهما برقم ١٨٩ تجارى سنة ٦٦ ق استئناف مصر . وفى ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة الاستئناف بالتأييد . فقرر الطاعنان بالطمن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطمن بنى على خمسة أسباب تتحصل الأسباب الأول والثالث والخامس والشق الأول من السبب الثانى منها فى أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله من أربعة وجوه . الأول . إذ اعتبر اخراج الكبريت من الدائرة الجمركية تهريبا كما اعتبر المعسكر البريطانى امتداد الدائرة الجمركية ، مع أن المادة ٣٣ من لائحة الجمارك صريحة فى الدلالة على أن القانون يبنى بالتهريب إخراج البضائع من الدائرة الجمركية خفية وباستعمال الحيلة وبطرق غير مشروعة يؤيد ذلك عبارة " أدوات التهريب " الواردة فى المادة المذكورة إذ هى تدل على أن التهريب المعاقب عليه عملية غايتها إخفاء البضاعة عن نظر الموظفين



بالاستعانة "بأدوات" كما يؤيده ما ورد في المادة الثانية من اللائحة الجمركية من أن "تهريب ونقل البضائع التي قطعت خط الجمرک يكونان تحت مراقبة عمال الجمرک على مسافة كيلومترين من الحدود البرية . وفيما وراء هذه الحدود يجوز نقل البضائع بالحرية . غير أن البضائع المهربة التي يطاردها عمال الحكومة يجوز ضبطها ولو بعد قطعها حدود دائرة المراقبة" . مما يفيد أن القانون رسم الدائرة التي تخضع فيها البضائع لمراقبة موظفي الجمرک فاذا تجاوزت هذا النطاق فإنه لا يكون لهم أن يطاردوها إلا اذا كان خروج البضاعة منه بطريق غير مشروع وكان صاحبها استعمل الحيلة ويؤيد هذا النظر أيضا ما ورد في المادة ٣٤ من أنه "تكون العقوبات في مواد التهريب مستوجبة بطريقتي التضامن على الفاعلين والمشاركين في الاحتيال" ولفظ الاحتيال لا يستقيم مع حالة خروج البضاعة بطريق مشروع . وفي حالة الدعوى أخرجت البضاعة من الدائرة الجمركية بمعرفة الانكليز جهيرة فاذا كانوا هم لم يؤدوا عنها الضريبة فتبعة ذلك تقع عليهم لا على الطاعنين — والوجه الثاني — إذ اعتبر الحكم ما وقع من الطاعنين تهريبا حكما مع أن المادة ٣٥ تكفلت ببيان أحوال التهريب الحكمي على سبيل الحصر وليس من بينها الحالة موضوع الدعوى . والوجه الثالث — إذ قرر الحكم أنه لا يلزم لتوقيع العقاب أن يكون الضبط مابدا مع أن المادة ٣٣ تستلزم أن تحدد البضاعة المضبوطة وأن تذكر وتقرر الغرامة على أساس الكمية المضبوطة وقيمتها — والوجه الرابع — إذ استتمت اللجنة إلى شهادة الشهود دون أن يحلفوا البمين . وإذا وصفت المحكمة الاستئنافية عمل اللجنة بأنه من قبيل جمع الاستدلالات ورغم ذلك اعتبرته حجة على الطاعنين . مع أن اللجنة الجمركية تباشر عملا قضائيا وكان لزاما أن تسير في إجراءاتها وفق قانون المرافعات ، ومع أن الأصل هو أن العبرة بما تجر به المحكمة من تحقيقات .

ومن حيث إن هذا النعي بجميع وجوهه مردود بما جاء بالحكم الاستئنافي من أن "التهريب" الجمركي للكبريت الذي هربه المستأنفان (الطاعنان) ثابت في هذه الدعوى إذ أن استثناء الجيش الأفريقي بحلولان وحمايته من دفع

الرسوم أمر فاصر على وقت دخول البضاعة المعسكرو كأنما هي بالدائرة الجمركية لم تخرج منها في حدود هذه الحماية فاذا زال هذا الامتياز فهي قد خرجت بماديتها وذاتيتها ويعتبر خروجها من المعسكر تهريبا تنطبق عليه النصوص التي طابقتها القرار الجمركي ومحكمة أول درجة ... وأن التهريب لا يعتبر تهريبا فقط داخل خط الجمرك بل يعتبر تهريبا بغض النظر عن كيفية دخول البضائع من الجمرك أو من طريق غيره دون التفات الى ما اذا كانت البضاعة هربت أو ضبطت داخل خط الجمرك أو خارجه أو في جهة من جهات القطر لأن المادة الثانية من اللائحة الجمركية نصت على أن الضبط داخل الجمرك بواسطة رجال الجمرك وعلى مطاردة البضاعة خارج خط الجمرك بواسطة عمال الحكومة فالتهريب يعتبر ولو بعد قطع حدود المراقبة دون تحديد هذه التعدية لا مسافة ولا زمنا واذن فالتهريب يمكن أن يكون فعليا وماديا أو حكما خارج الدائرة الجمركية بتتبع أثر الحرية واكتشافها أيما وجدت .. وأنه اذا كانت المادة ٢٣ من اللائحة الجمركية تشترط أن يذكر في قرار اللجنة تاريخ الضبط والظروف التي وقع فيها فما ذلك إلا لأن حالة التهريب عادة تكون مادية، مقرونة بالضبط الفعلي ولا يمكن تفسير هذا النص بأن اللجنة تختص فقط بنظر القضايا التي يقع فيها ضبط مادي فحسب بل المفهوم من عبارة الضبط أنها تشمل الضبط الفعلي أو الحكمي ولذلك تحسب الغرامة على حسب قيمة البضاعة المضبوطة فعلا أو حكما لا فعلا فقط بل وقيل في بعض الأحكام أنه يكفي في ثبوت جريمة التهريب ثبوت المكاتبات والفواتير ومن الممكن ثبوت التهريب وتحديد كمية البضاعة من شهادة الشهود فليس من محل لها إثارة المستأنفان من أن الحادثة لا تعتبر تهريبا ولا خروجا ماديا فحسب بل المفهوم من عبارة الضبط أنها تشمل الضبط الفعلي أو الحكمي ولذلك تحسب الغرامة على قيمة البضاعة المضبوطة فعلا أو حكما لا فعلا فقط كما أنه لا محل للقول بأن الضبط الفعلي لم يحصل ... وأنه عن الدفع ببطلان اجراءات اللجنة الجمركية لأنها لم تسمع الشهود بعد حلف اليمين ففضلا عما ذكره حكم محكمة أول درجة فهذه المحكمة تضيف إليه أن اللجنة سواء كانت لجنة ادارية ليس لها اختصاص قضائي أو هي لها هذا الاختصاص فان اللائحة الجمركية لم تلزمها عند التحقيق

تحليف الشهود اليمين ولم ينص على البطلان لمخالفة ذلك بكزاء ولا بطلان بلا نص  
الا أن كان جوهريا كما أن اجراءات قانون تحقق الجنايات أو المرافعات  
لا التزام باتباعها كقواعد خاصة في اللائحة الجمركية بحيث يترتب على عدم مراعاتها  
البطلان ... وأنه اذا كانت اللجنة الجمركية في حدود حقها من سماع شهود بلا يمين  
بجمع استدلالات فليس من التزام على محكمة أول درجة ولا على هذه المحكمة بسماع  
أقوال الشهود اذا كان فيها ما يكفي للاقتناع بثبوت التهمة على المستأنفين - وهذا  
الذي قرره الحكم صحيح في القانون ذلك بأن القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٤١ الذي قرر  
إعفاء الجيوش البريطانية من أداء الرسوم الجمركية إنما جعل هذا الاعفاء مقصورا  
على ما تستورده هذه الجيوش لحاجتها . أما ما يملكه أفرادها ملكا خاصا وما خرج  
عن حاجة الجيوش وحصل التصرف فيه للغير فلا يسرى عليه الاعفاء ويكون  
واجبا تحصيل الرسم الجمركي عنه . فاذا وصل الى يد فرد من الأفراد كان عليه  
المبادرة الى دفع الرسوم الجمركية عنه فان لم يفعل وأطاقة للتداول في السوق  
خفية اعتبر مهربا وفقا للمادة ٣٣ من اللائحة الجمركية وصح تعقبه وضبط البضاعة  
أينما وجدت سواء داخل الدائرة الجمركية أو خارجها واستحقت عليه الرسوم  
سواء ضبطت البضاعة المهربة ماديا أو لم تضبط متى قام على تهريبها وكيبتها الدليل  
من مستندات أو شهادة شهود ، ولا تثريب على اللجنة الجمركية إذ سمعت الشهود  
دون حلف يمين على وجه الاستدلال أو كتفاء منها بالمحاضر المكتوبة والفواتير  
المثبتة للتهريب إذ لا نص يوجب عليها تحليف الشهود اليمين قبل سماع أقوالهم  
والا كان الاجراء باطلا ، كما أنه لا تثريب على المحكمة إذ كونت عقيدتها بادانة  
الطاعنين في تهمة التهريب من الأدلة التي استندت عليها من محضر اللجنة وأوراق  
الدوى الأخرى ولم تر حاجة الى اعادة سماع الشهود ولم يقدم الطاعنان ما يثبت  
أنهما طلبا إليها سماعهم .

ومن حيث إن الشق الثاني من السبب الثاني والسبب الرابع يتحصلان في أن  
الحكم شابه القصور من وجهين : الأول - إذ لم تكن المحكمة بالرد على ما دفع به  
الطاعنان من أن حالة التهريب المنسوبة إليهما لا تدخل ضمن الحالات الواردة



على سبيل الحصر في المادة ٣٥ من اللائحة الجمركية ، وأن خروج الكبريت من الجمر ك وفقا لأحكام القانون لا يعد تهريبا . والوجه الثاني — اذ لم تكن بالرد على ما دفع به الطاعنان من أن المرسوم بقانون الصادر في ٧ من أغسطس سنة ١٩٣٨ أخرج تهريب الكبريت من اختصاص اللجان الجمركية واسند هذا الاختصاص إلى القضاء العادي .

ومن حيث إن هذا النعي بوجهيه مردود أولا — بأن الحكم اذ اعتبر ما وقع من الطاعنين تهريبا قد استدل على ذلك بأسباب سبق بيانها وهي لا قصور فيها ومردود. ثانيا بما جاء بالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أن "القول بعدم اختصاص اللجنة الجمركية بنظر الواقعة هو قول في غير محله أيضا اذا ما لوحظ أن الكبريت المستورد من الخارج يجب أن يسدد عليه نوعان من الرسوم الأول — هي الرسوم الجمركية والثاني — هي رسوم الانتاج ، ولا شك أن التهريب من أداء الرسوم الجمركية يدخل في اختصاص اللجنة الجمركية ."

وهذا الذي أورده الحكم لا قصور فيه ذلك بأن المرسوم بتنظيم تحصيل رسوم الانتاج أو الاستهلاك المقررة على الكبريت الصادر في ٧ من أغسطس سنة ١٩٣٨ إنما هو خاص برسوم الانتاج لا بالرسوم الجمركية ولا أثر له على اختصاص اللجنة الجمركية بالنظر في المخالفات التي تنطبق عليها اللائحة الجمركية .

ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٣

( ١٣٣ )

القضية رقم ٣٣٠ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلى وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد الدروبي ومحمود عواد المستشارين

نقض . طعن . حكم صادر من محكمة ابتدائية في مناقضة . توزيع وقابل للطعن فيه بطريق الاستئناف وفقاً للمادتين ٧٤٣ ، ٧٤٤ مرافعات . تقويت ميعاد الاستئناف والطعن فيه مباشرة بطريق النقض . عدم جواز الطعن . المادة ٤٢٥ مرافعات .

لما كان الطعن بالنقض لا يجوز وفقاً للمادة ٤٢٥ من قانون المرافعات إلا في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف أو من المحاكم الابتدائية بصفة انتهائية ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه صدر من محكمة ابتدائية في موضوع مناقضة في توزيع وكان قابلاً للاستئناف وفقاً للمادتين ٧٤٣ ، ٧٤٤ من قانون المرافعات إذ كان المبلغ المتنازع فيه يزيد على النصاب النهائي للمحكمة الابتدائية ويبدأ ميعاد استئنافه من تاريخ صدوره وهذا الميعاد هو عشرة أيام وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات التي تنص على أن يكون الميعاد عشرة أيام في المواد المستعجلة والمواد التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرية ومنها مواد المناقضات وفقاً للمادة ٧٤٣ من قانون المرافعات ، وكانت الطاعنة لم ترفع استئنافاً عن الحكم بل فوتت ميعاد استئنافه وطعنت فيه بالنقض — لما كان ذلك فإن الطعن على الحكم المذكور بطريق النقض يكون غير جائز .

### المحكمة

من حيث إن المطعون عليهم الأولين دفعا بعدم قبول الطعن شكلا استنادا إلى أن الحكم المطعون فيه الصادر برفض مناقضة الطاعنة في قائمة التوزيع صدر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٠ ولم ترفع عنه الطاعنة استئنافها في ظرف عشرة أيام التالية لصدوره وفقا للمادة ٧٤٤ من قانون المرافعات ومن ثم فلا يجوز لها الطعن فيه بطريق النقض إذ لا يجوز ذلك إلا في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف أو من المحاكم الابتدائية بصفة انتهائية وفقا للمادة ٤٢٥ من قانون المرافعات .

ومن حيث إن هذا الدفع على أساس ذلك بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه صدر من محكمة القامرة الابتدائية في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٠ في موضوع مناقضة في توزيع وهذا الحكم كان قابلا للاستئناف وفقا للمادتين ٧٤٣ ، ٧٤٤ من قانون المرافعات إذ كان المبلغ المتنازع فيه يزيد على النصاب النهائي للمحكمة الابتدائية ويبدأ ميعاد استئنافه من تاريخ صدوره وهذا الميعاد هو عشرة أيام وفقا للفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات التي تنص على أن يكون الميعاد عشرة أيام في المواد المستعجلة والمواد التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة ومنها مواد المناقضات وفقا للمادة ٧٤٢ من قانون المرافعات . ولما كانت الطاعنة لم ترفع استئنافا عن الحكم في الميعاد ، وكان الطعن بالنقض لا يجوز وفقا للمادة ٤٢٥ من قانون المرافعات إلا في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف أو من المحاكم الابتدائية بصفة انتهائية ، وكان الحكم المطعون فيه لم يصدر من المحكمة الابتدائية بصفة انتهائية بل كان قابلا للاستئناف وفوتت الطاعنة ميعاد استئنافه لما كان ذلك فان الطعن على الحكم المذكور بالنقض يكون غير جائز .



جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٣

(١٣٤)

القضية رقم ٣٧٩ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عباد المستشارين .

اثبات . تقديم المدعى ضمن مستنداته خطاباً مرسله من المدعى عليه . اتخاذ المحكمة من هذا الخطاب دليلاً قبل المدعى لصلحة المدعى عليه . لا خطأ .

إذا كان الطاعن قد قدم إلى المحكمة ضمن مستنداته خطاباً مرسله من المطعون عليه فإنها لا تكون قد أخطأت إذ استخلصت من هذا الخطاب دليلاً قبل الطاعن ذلك أن تقديم الطاعن للخطاب مستنداً له في الدعوى يفيد تمسكه بما ورد فيه فيصبح الاحتجاج عليه بمضمونه .

### المحكمة

من حيث الطعن إن قد استوفى أوضاعه الشكائية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى المدنية رقم ١٠٤٢ لسنة ١٩٤٧ محكمة الموصلي الجزئية وطلب فيها إلزام الطاعن بأن يدفع إليه مبلغ ١٢٨ جنيه ثمن كمية من كبريت العمود الزراعي المستعمل في تسميد الأرض كان قد اشتراه من الطاعن ثم تبين رداءة الصنف المباع إليه فردّه البائع بعد أن اتفق معه على رده واسترداد الثمن الذي قبضه الأخير وكذلك طلب المطعون عليه إلزام الطاعن بأن يدفع إليه مبلغ ٦ جنيه صرفه في نقل المبيع وشحنه عند رده . فدفع الطاعن الدعوى بأن

بضاعة السماد المردودة هي بضاعة أخرى غير التي باعها من قبل للمطعون عليه وقد أرسلها له هذا الأخير لبيعها لحسابه فحزنها عنده وبذل في المحافظة عليها وتخزينها مصروفات بلغت خمسة وسبعين جنهما مما حدا به إلى رفع دعوى فرعية بمطالبة المطعون بهذا المبلغ وفي ٢٥ من يناير سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بأحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المطعون عليه أنه رد إلى الطاعن نفس البضاعة التي اشتراها منه والمحور بشأنها الفاتورة المؤرخة في ١٩٤٤/٣/٢١ وليثبت الطاعن أن المطعون عليه أرسل إليه بضاعة غير التي سبق أن باعها له لتصرفها لحسابه فتبين أنها رديئة فاحتفظ بها في مخزنه وفي ١١ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليه مبلغ ١٢٨ جنيه وبرفض ما عدا ذلك من الطلبات مؤسسة حكمها على أن بضاعة السماد التي حررت عنها الفاتورة المؤرخة في ١٩٤٤/٣/٢١ والتي دفع المطعون عليه ثمنها قد ردت إلى الطاعن في ١٩٤٥/٦/١ ببوليسة الشحن رقم ٣٨١٠٧ ويدل على ذلك خطاب ١٩٤٥/٦/٨ المقدم من الطاعن والمرسل إليه من المطعون عليه إذ ورد به أن الكبريت الزراعي المرتجع قد شحن إلى الطاعن بالبوليسة الآنف ذكرها كما ورد به عبارة نصها: "الرجاء تأخير شحنكم لنا الكبريت البديل لحين إفادتكم عن الجهة التي سيرسل إليها أو إذا أمكن تصريفه لحسابنا تحت الحساب يكون أحسن" وهذه العبارة لا تتشبه مع ما يدعيه الطاعن من أن السماد الذي رده المطعون عليه هو سماد آخر غير الذي باعه له وأن المطعون عليه أرسله إليه لتصرفه لحسابه لأنه أوضح ما يدعيه الطاعن لما استقام مفهوم عبارة الكبريت البديل التي تدل على أن المطعون عليه اتفق مع الطاعن على استبدال كبريت آخر بالكبريت المرتجع واستخلصت من ذلك ومن شهادة شاهدي المطعون عليه اللذين قررا أنه لما تبين له عدم صلاحية السماد الذي اشتراه أعاده إلى الطاعن استخلصت أن البيع الحاصل بالفاتورة المحررة في ١٩٤٤/٣/٢١ قد فسخ باتفاق الطرفين وأنه لا يغير من هذا النظر تأخر المطعون عليه في رد السماد من مارس سنة ١٩٤٤ إلى يونيو سنة ١٩٤٥ لما ثبت من شهادة شاهده الثاني من أنه كان مريضا مدة من الزمن عجز فيها عن أداء عمله ، كما أن اختلاف الوزن بين البضاعة المبينة بالفاتورة ومقدارها ثلاثة أطنان وبين البضاعة المردودة

ومقدارها أربعة أطنان وربيع لا تأثير له في دعوى المطعون عليه لما ثبت من شهادة الشاهد الأول الذى أشهده من أن الطاعن كان قد أرسل المقدار الزائد على الفاتورة ومقداره طن وربيع إلى المطعون عليه بناء على طلب هذا الشاهد وأن لا محل للبحث فيما أثاره الداعن من أن العيب الذى كشفه المطعون عليه في البضاعة المتفق عليها هو عيب خفى يستلزم اتخاذ إجراء قانونى بشأنه ذلك أن الدعوى في غنى عن الخوض فيه طالما أن البيع قد فسخ باتفاق الطرفين مما يجب معهود ثمن البضاعة الذى يطالب به المطعون عليه وهو أقل من الثمن الوارد في الفاتورة ولم ينازع فيه الطاعن ، أما مصروفات الشحن والنقل فلم يقدم المطعون عليه ما يدل على أن الطاعن تحمل بها. استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٥٧١ لسنة ١٩٤٩ مدنى مستأنف محكمة مصر الابتدائية التى قضت في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بتأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تفسير خطاب ١٩٤٥/٦/٨ إذ مسخت المحكمة معنى عبارته واستخلصت منها اتفاق الطرفين على نسخ تعاقد ١٩٤٤/٣/٢١ مع أنها لا تفيد الفسخ، وإذا اتخذت منه وهو صادر من المطعون عليه دليلاً على الطاعن مع أن المحرر لا يصح الاحتجاج به إلا على من صدر منه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أن عبارة خطاب ١٩٤٥/٦/٨ المقدم من الطاعن والمرسل إليه من المطعون عليه تدل على أن السداد أعيد للطاعن ببرليسة الشحن رقم ٣٨١٠٧ وأن ما ورد فيه من طلب المطعون عليه تأخير شحن الكبريت البديل يفيد اتفاق الطرفين على رد السداد وفسخ البيع الحاصل بالفاتورة المحررة في ١٩٤٤/٣/٢١ كما شهد شاهد المطعون عليه بأنه رد البضاعة المتفق عليها لعدم صلاحيتها وهذا الذى قرره الحكم هو استخلاص موضوعى سائغ لا مخالفة فيه للقانون لأن تقديم الطاعن خطاب ١٩٤٥/٦/٨ مستنداً له في الدعوى يفيد تمسكه بما ورد فيه فيصح الاحتجاج عليه بمضمونه .



ومن حيث أن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم مشوب بالبطلان لخلوه من الرد على ما أثاره الطاعن من دفاع بصحيفة استئنافية ومذكرته يتضمن أن المطعون عليه ليس له أن يخلق لنفسه حجة من خطابه الصادر في ١٩٤٥/٦/٨ وأنه تناقض في أقواله عن البضاعة المذكورة بالفاتورة المحررة في ١٩٤٤/٣/٢١ من حيث الكمية الواردة بها والسعر المقدر به ثمن البضاعة والثمن المدفوع منه ودفع الطاعن بأنه لم يتعاقد عن صفقة أخرى غير ما ورد بالفاتورة وأنه لو حصل ذلك لوجب إثباته بالكتابة غير أن المحكمة لم ترد على دفاعه مع أنه جوهري في الدعوى بل أخذت بأقوال المطعون عليه وشهوده وأطرحت الثابت بالفاتورة مع أنه لا يبرز لإثبات ما يخالفها بين المتعاقدين إلا بالكتابة .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في شقه الأول بما سبق الرد عليه في خصوص استدلال الحكم بالخطاب المؤرخ ١٩٤٥/٦/٨ على فسخ البيع براضى الطرفين ومردود في شقه الثاني بما قرره الحكم من أن المطعون عليه محق في طلب رد مبلغ الـ ١٢٨ جنيناً المدفوع منه ثمناً للبضاعة التي ردها للبائع وهو أقل من الثمن الوارد بالفاتورة .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم مشوب بالقصور إذ قرر حصول التفاوض عن عقد ١٩٤٤/٣/٢١ دون أن يبرر ذلك بأدلة مقبولة وإذا أخذ بشهادة شاهدي المطعون عليه فيما قرراه عن عدم صلاحية السداد المبيع وأنه رد في ١٩٤٥/٦/١٥ مع أن هذين الشاهدين لم يحضرا وقت بيعه في ١٩٤٤/٣/٢١ وإذا لم يتحدث عن العيب الخفى الذي دفع به الطاعن مع أنه كان يجب الرد عليه مادام لم يثبت حصول التفاوض عن البيع .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في شقه الأول بأنه تكرر لما ورد بالسبب الأول وهو ما سبق الرد عليه ومردود في شقه الثاني بما قرره الحكم من أنه لا محل للبحث في العيب الخفى مادام قد ثبت فسخ العقد براضى الطرفين ، أما ما ورد في هذا السبب مما ذكره فهو لا يخرج عن كونه جدلاً في تقدير الدليل مما تستعمل به محكمة الموضوع .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الطاعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

جلسة ١٦ من ابريل سنة ١٩٥٣

(١٣٥)

القضية رقم ٤٤٨ سنة ٢١ القضائية :

رئاسة حنيفة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة : عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومعتقى فاضل وأحمد العرومي ومحمود عياد المستشارين .

حراسة . إجارة . اشكال في التنفيذ . قضا . مستعجل حكم . تسببه . قضاؤه برفض الاشكال الذي رفته  
المستأجر في تنفيذ حكم الحراسة . عدم رده على ما تمسك به المستأجر من أنه لا يجوز للحارس انتزاع  
الأطيان المؤجرة من تحت يده تنفيذا لحكم الحراسة وأن كل ماله هو الاستيلاء على الأجرة في  
مواعيدها . عدم ترجيحه من ظاهر الأوراق ما إذا كان عقد الإيجار صوريا أم غير صوري  
مع أن هذا الأمر كان محل نزاع بين الخصوم . قصور بسبب الحكم .

لما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الاشكال في تنفيذ حكم الحراسة  
أقام قضاؤه على أسباب جاءت قاصرة في الرد على ما تمسكت به المستشكلة  
من حيازتها لجزء من الأطيان موضوع الحراسة بمقتضى عقد إيجار صحيح وعلى  
ما تمسكت به من أن الحارس القضائي لا يجوز له أن ينزع هذه الأطيان  
من تحت يدها تنفيذا لحكم الحراسة بل كل ما ينحوله هذا الحكم من حقوق  
قبلها هو أن يستولى منها على الأجرة المتفق عليها في مواعيد استحقاقها ، وكان  
ما قرره الحكم المطعون فيه ، أن حكم الحراسة يعتبر حجة على المستشكلة بوصفها  
مستأجرة وأنها كانت ممثلة في دعوى الحراسة في شخص المؤجر لها وأن ما ترمى  
إليه من وراء الاشكال إنما هو احترام عقد الإيجار الصادر لها من أحد خصوم  
دعوى الحراسة وأن هذا لا يجوز أن يقف في طريق تنفيذ حكم الحراسة باستلام  
الأطيان لإدارتها واستغلالها في حدود منطوق ذلك الحكم لأن إدارة الحارس  
للأطيان لا يضيع على المستشكلة أي حق لها — هذا القول لا يبرر القضاء

برفع يد المستشكلة عن الأطيان المؤجرة لها تنفيذاً لحكم الحراسة ذلك أن صفة الحارس في قبض الأجرة من المستشكلة لم تكن محل نزاع . منها في الدعوى وأن تنفيذ حكم الحراسة عليها برفع يدها عن الأطيان المؤجرة لها لا يصح إلا إذا تراءى لمحكمة الأشكال من ظاهر المستندات المقدمة في الدعوى ترجيح مظنة صورية عقد الإيجار الذي تمسك به ، وكان الحكم المطعون فيه لم يتعرض لهذا البحث الذي كان مدار النزاع بين الخصوم في الدعوى — لما كان ذلك فإن هذا الحكم يكون قاصر البيان قصوراً يستوجب بقضه .

### المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن وقائع النزاع تتحصل — حسباً يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن في أن المطعون عليه الأول أقام على المطعون عليهم من الثاني إلى السادس دعوى أمام محكمة المنصورة الابتدائية طلب فيها الحكم بصفة مستعجلة بوضع الأطيان المبينة بصحيفة افتتاحها ومساحتها ٥٤ فدانا تحت الحراسة القضائية وفي الموضوع بتسليمها إليه مع شمول الحكم بالنفاذ المذجل ، وبتاريخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ حكمت محكمة المنصورة بالتسليم وشمكت الحكم بالنفاذ ، وبتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤ نفذ الحكم بالتسليم وكان المطعون عليهم من الثاني إلى الرابعة قد رفعوا استئنافاً عنه حكم فيه بجلاسة ٢٨ مارس سنة ١٩٤٥ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وعادت الأطيان إلى حيازة هؤلاء المستأنفين في ١٢ مايو سنة ١٩٤٥ تنفيذاً للحكم الاستئنافي وقد تمخض هذا الحكم بناء على طعن قدمه المطعون عليه الأول وأعيدت القضية إلى محكمة الاستئناف وبتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٤٦ حكمت تلك المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لوصف النفاذ وقررت تأجيل نظر الموضوع لجلسة أخرى ثم جدد المطعون عليه الأول طاب الحراسة أمامها وحكمت المحكمة في هذا الطلب بجلاسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ بتعين المطعون عليه الأخير حارساً



على الأطيان وعلى الأقطان الناتجة منها ونفذ هذا الحكم بتسليم الحارس الأطيان في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦ . وفي ٢٠ من يونيو سنة ١٩٤٧ حكمت المحكمة في الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف الذي قضى بالتسليم ورفض دعوى المطعون عليه الأول وعلى أثر صدور ذلك الحكم رفع المطعون عليهم من الثاني إلى الخامسة دعوى أمام محكمة مركز المنصورة طلبوا فيها الحكم بإلغاء الحراسة تأسيسا على أن أسباب الحراسة قد زالت بصدر الحكم الاستثنائي الأخير . وفي ٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ حكم بإلغاء الحراسة وكان المطعون عليه الأول قد طعن في ذلك الحكم بطريق النقض . وبتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٠ حكم بقبول الطعن وبنقض الحكم وإعادة القضية إلى محكمة الاستئناف . ثم أقام المطعون عليه الأول دعوى أمام محكمة مركز المنصورة على المطعون عليهم من الثاني إلى الخامسة طلب فيها الحكم بصفة مستعجلة بإعادة وضع الأطيان تحت حراسة المطعون عليه الأخير لإدارتها واستغلالها وبيع الأقطان الناتجة منها وإيداع الناتج من ريعها خزانة المحكمة وقد تدخل المطعون عليه السادس في تلك الدعوى وبعد أن قبلت المحكمة تدخله دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل في موضوعها وحكمت المحكمة بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٥١ بقبول الدفع وبعدم جواز نظر الدعوى . ثم استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم أمام محكمة المنصورة الابتدائية بهيئة استئنافية وقيدت استئنافه في جدولها برقم ٩٠ سنة ١٩٥١ مستأنف . وبتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلا وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى وبإعادة وضع الأطيان تحت الحراسة القضائية وبتعيين المطعون عليه الأخير حارسا عليها لاستلامها وإدارتها واستغلالها ودفع ما يستحق عليها سنويا من الأموال الأميرية والضرائب الأخرى وإيداع صافي الربح سنويا خزانة المحكمة محررا بكشف حساب عما حصله وأنفقه مؤيدا بالمستندات المثبتة له وذلك حتى ينتهي الفصل في النزاع القائم بشأن الأطيان . وفي يونيو من سنة ١٩٥١ أنامت الطاعة لدعوى على المطعون عليهم أمام محكمة مركز المنصورة قيدت في جدولها برقم ١٥٩٦ سنة ١٩٥١ طلبت فيها الحكم بصفة

مستعجلة بوقف تنفيذ حكم الحراسة الأخير بالنسبة لثلاثة عشر فدانا مبنية حدودها ومعالمها بصحيفة افتتاح دعواها مع إلزام المطعون عليه الأول بالمصاريف وأتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ الميعجل وبلا كفالة وبنسخة الحكم الأصلية وقالت في بيان دعواها أنها استأجرت هذه الأطنان بمقتضى عقد إيجار صادر لها من المطعون عليه الثانى ثابت تاريخه رسميا فى ٢ يوليو سنة ١٩٤٧ لمدة ثلاث سنوات نهايتها أكتوبر سنة ١٩٥٠ وامتدت لمدة ثلاث سنوات أخرى بمقتضى البند الأخير من العقد وبموجب عقد جديد مؤرخ فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠ وثابت التاريخ فى نفس اليوم. وأنها كانت قد حصلت على أمر اختصاص ضد مدينها المؤجر لها على أطنان تدخل ضمنها الأطنان المؤجرة لها وسجلت هذا الاختصاص فى ٧ من أغسطس سنة ١٩٤٠ وجلدت تسجيله فى سنة ١٩٥٠ وأن حكم الحراسة المطلوب وقف تنفيذه لم يصدر فى مواجهتها فلا يعتبر حجة عليها - وقد دفع المطعون عليه الأول دعوى الطاعة بأنه كان قد حكم له فى أول يناير سنة ١٩٢٤ بتثبيت ملكيته لأطنان تدخل ضمنها الأطنان موضوع الاستشكال وأن المطعون عليه الثانى وهو زوج الطاعنة قد استشكل فى تنفيذ ذلك الحكم وقضى بوقف تنفيذه تأسيسا على عدم النص فيه على التسليم وأنه بعد أن حكم لأول مرة وفى سنة ١٩٤٦ بوضع الأطنان تحت الحراسة القضائية أخذ المطعون عليه الثانى يحرر لزوجه الطاعنة عقود إيجار صورية منها العقدان المشار إليهما فى دعواها وأن أمر الاختصاص الصادر لمصاحبة الطاعنة لا يرتب لها حقا على العقار إلا إذا أثبتت الطاعنة ملكية مدينها له ويكون حقا عند ذلك منصبا على ذات العقار لا على غلته وردت الطاعنة على هذا الدفاع مستندة فى النول بجدية التأجير لها إلى أحكام صدرت لمصلحتها فى قضايا كانت قد رفعت منها بطلب إلغاء حجوز تحفظية موقعة على زراعة الأطنان بناء على طلب المطعون عليه الأول - وبتاريخ ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ حكمت محكمة مركز المنصورة بما طلبته الطاعنة مؤسسة قضاءها على أن الأحكام لا يحتاج بها إلا على من كان طرفا فيها وعلى أن المطعون عليه الأول لم يكن قد اختصم الطاعنة فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المستشكل فى تنفيذه ثم رفع

المطعون عليها الأول استئنافا عن هذا الحكم أمام محكمة المنصورة الابتدائية  
بهيئة استئنافية قيد في جدولها برقم ٤١١ سنة ١٩٥١ مستأنف وطلب الحكم  
بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى  
وبالاستمرار في تنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذه وبتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥١  
حكمت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم  
المستأنف ورفض الإشكال والاستمرار في تنفيذ حكم الحراسة مع إلزام الطاعنة  
بالمصروفات عن الدرجتين وبمبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب عمادة . فقررت  
الطاعنة بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن سبب الطعن يتحصلان في النتي على الحكم المطعون فيه مخالفته  
للقانون وقصوره في التسبيب وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن المطعون عليه  
الأول بنى استئنافه على المجادلة في جدية التأجير لها زاعما أنه صوري وسلم  
في دفاعه بأنه وإن لم يكن من اختصاص القضاء المستعجل الحكم بالصورية  
إلا أن له أن يقدّر ظروف الحال ليستبين منها جدية أو عدم جدية النزاع في صحة  
عقد الإيجار وأنها — أي الطاعنة — أقرت المطعون عليه الأول على نظريته  
هذه وقررت أن لقاضي الأمور المستعجلة أن يستعرض ما يقدم إليه  
من مستندات ليرجح ما توحى به من جدية أو صورية الإيجار وقدمت للمحكمة  
الاستئنافية أداة حسيمة على جدية التأجير لها إلا أن المحكمة أغفلت دفاع الطرفين  
وأسانيد كل منهما في هذا الخصوص وأسست حكمها على تقارير مخالفة  
للقانون منها أنه لا يصح القول بأن المستشكلة لم تكن طرفا في دعوى الحراسة  
لأنها تضع يدها على بعض أطياف الحراسة بالنيابة عن أحد الخصوم بصفتها  
مستأجرة منه وهي لم تطلب وقف تنفيذ حكم الحراسة على أساس حق متعلق  
بشخصها تدعى ترتيبه على هذه الأطياف يحول دون وضعها تحت الحراسة  
القضائية ، ومنها أن مجال الأخذ بنظر الطاعنة من وجوب احترام الحارس  
القضائي لعقد الإيجار الصادر من أحد الخصوم في دعوى الحراسة هو انعدام  
الطعن على ذلك العقد من الخصم بما يؤثر في حقوقه ، ومنها أنه ليس للمستشكلة



أن تقرر على تنفيذ حكم صدر في غير مواجهتها وأن أمامها أن تطالب بحقوقها أمام محكمة الموضوع في القضية التي كان محمدا لها جلسة ١٥ يناير سنة ١٩٥٢ ووجه المخالفة في التقرير الأول هو أن الحكم المطعون فيه أغفل نص المادة ٤٠٥ من القانون المدني التي تقرر قاعدة أساسية هي أن الأحكام لا يحتاج بها على من كان شخصا طرفا فيها وأنه وإن كان المستأجر يستمد وضع يده على الأطيان المؤجرة من المؤجر إلا أنه صاحب الحق الأصلي في الانتفاع بالأطيان المؤجرة واستغلالها مما لا يجوز معه القول باتحاد مصلحته ومصلحة المؤجر أو أنه ينوب عنه في هذا الخصوص — ووجه الخطأ في التقرير الثاني أنه ينبني عليه أن طعن الخصم على سند رافع الإشكال مهما كان هذا الطعن هزيبا يستوجب رفض الإشكال — ووجه المخالفة في التقرير الثالث أن دعوى الموضوع التي أشار إليها الحكم المطعون فيه لم يكن النزاع فيها يدور على جدية عقد الإيجار أو صوريته بل كان النزاع فيها مقصورا على ملكية زراعة القطن الناتجة من الأطيان المؤجرة والتي وقع الحارس القضائي حجزا تحفظيا استحقاقيا عليها — أما وجه القصور فمحصله أن الطاعنة تمسكت بمقدي إيجار واستدلت على جدية التأجير لها بأحكام صادرة لمصاحبتها في مواجهة المطعون عليه الأول مما كان يترتب معه قبول أشكاها أو عدم رفع يدها عن الأطيان المؤجرة لها وعدم تسليمها للحارس القضائي تسليما فعليا إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل دلالة ما تمسكت به الطاعنة من مستندات وقضى برفض الإشكال بناء على أسباب قاصرة لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها .

ومن حيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه برفض دعوى الطاعنة وبالاستمرار في تنفيذ حكم الحراسة على الأسباب الآتية : — من حيث إن مجال الأخذ بنظر المستشكلة فيما يتعلق باحترام الحارس القضائي لعقد الإيجار الصادر من أحد الخصوم في دعوى الحراسة هو إنعدام الطعن على ذلك العقد من الخصم بما يؤثر في حقوقه — ومن حيث إنه لا يدخل في ولاية القضاء المستعجل وزن دفاع كل من طرفي الخصومة في شأن قيمة عقد الإيجار وما إذا كان جديا أو صوريا إلا أن المحكمة ترى أن دفاع المستشكلة لا يترتب

عليه إيقاف تنفيذ حكم الحراسة ذلك لأن استلام الحارس للأطيان لإدارتها واستغلالها لا يمس حقوقها في شيء إنما هو إجراء تحفظي يقصد به المحافظة على حقوق الخصوم حتى يفصل في موضوع النزاع وتنفيذ حكم الحراسة لا يتعارض مع دفاع الخصوم ولا يرتب لأيهما إثبات أى حق قبل الآخر فإذا استلم الحارس الأطيان موضوع الدعوى ثم شجر بينه وبين المستشكلة نزاع فيما يتعلق بكيفية الاستغلال وتقدير قيمة عقد الإيجار الذى تتمسك به المستشكلة فإن مجال ذلك دعوى الموضوع المحدد لها أخيراً جلسة ١٩٥٢/١/١٥ أمام المحكمة الابتدائية واسكل منهما كامل الحق في الأدلاء بجميع أوجه دفاعه أمام محكمة الموضوع وهى الجهة المختصة بوضع الأمور في نصابها بعد تحقيق دفاع الخصوم جميعاً وتأسيساً على ذلك لا يصح القول بأن المستشكلة لم تكن طرفاً في دعوى الحراسة فلا يكون للحكم الصادر فيها أية حجية قبلها وأنه لذلك يجب إيقاف تنفيذ حكم الحراسة — ذلك لأن المستشكلة توضع اليد على بعض أطيان الحراسة بطريق الإنابة عن أحد الخصوم في دعوى الحراسة بصفقتها مستأجرة منه الأطيان موضوع الدعوى وهى لم تطالب بإيقاف تنفيذ حكم الحراسة على أساس حق متعاق بشخصها خاصة وتدعى ترتيبه على تلك الأطيان على أنه يحول دون وضعها تحت الحراسة القضائية بل إن ما رعى إليه من وراء هذا الإشكال إنما هو إحترام عقد الإيجار الصادر إليها من أحد خصوم دعوى الحراسة وهذا لا يجوز أن يقف عقبة في طريق تنفيذ حكم الحراسة باستلام الأطيان لإدارتها واستغلالها في حدود منطوق ذلك الحكم لأن إدارة الحارس لها لا تضيع عليها أى حق لها ولا تفوت على المتخاصمين في دعوى الحراسة حقوقهم فإن في ميدان دعوى الموضوع كما سلف شرحه متسعاً للجميع ليدافع كل عن نفسه ” .

ومن حيث إن النزاع الذى كان مطروحاً على محكمة الاشكال هو على ما أثبتته الحكم المطعون فيه أن المستشكلة تذهب إلى أن الحارس القضائي لا يجوز له قانوناً تجاهل عقد الإيجار الذى توضع يدها بمقتضاه على الأطيان موضوع الدعوى بل يجب عليه تأنينا احترامه بجميع ما جاء به على أساس أنه وكيل الخصوم في دعوى

الحراسة وأنه يجب تنفيذ العقد الصادر إليها من أحدهم بمعنى أنه ليس للحارس إلا أن يقبض منها ما قد يستحق دفعه من الإيجار دون أن ينفذ حكم الحراسة بالاستلام وأن المستأنف - المطعون عليه الأول - يقرر أن عقد الإيجار صوري ولا يصح أن يرتب أى حق للمستشكلة وأن من حقه أى الحارس - الحصول على كامل غلة الأطيان تنفيذا لحكم الحراسة .

ومن حيث إن أسباب الحكم السابق بيانها جاءت قاصرة عن الرد على ما تمسكت به الطاعة من حيازتها لثلاثة عشر فدانا من الأطيان موضوع الحراسة بمقتضى عقد إيجار صحيح وعلى ما تمسكت به من أن الحارس القضائي لا يجوز له أن يزرع هذه الأطيان من تحت يدها تنفيذا لحكم الحراسة بل كل ما يخوله هذا الحكم من حقوق قبلها هو أن يستولى منها على الأجرة المتفق عليها في مواعيد استحقاقها - أما قول الحكم المطعون فيه أن حكم الحراسة يعتبر حجة على الطاعة بوصفها مستأجرة وأنها كانت ممثلة في دعوى الحراسة في شخص المؤجر لها وإن ما ترمى إليه المستشكلة من وراء الإشكال إنما هو احترام عقد الإيجار الصادر لها من أحد خصوم دعوى الحراسة وإن هذا لا يجوز أن يقف في طريق تنفيذ حكم الحراسة باستلام الأطيان لإدارتها واستغلالها في حدود منطوق ذلك الحكم لأن إدارة الحارس للأطيان لا يضيع على المستشكلة أى حق لها - هذا القول لا يبرر القضاء برفع يد الطاعة عن الأطيان المؤجرة لها تنفيذا لحكم الحراسة ذلك أن صفة الحارس في قبض الأجرة من الطاعة لم تكن محل نزاع منها في الدعوى وأن تنفيذ حكم الحراسة عليها برفع يدها عن الأطيان المؤجرة لها لا يصح إلا إذا تراءى لمحكمة الإشكال من ظاهر المستندات المقدمة في الدعوى ترجيح مظنة صورية عقد الإيجار الذي تمسك به ولما كان الحكم المطعون فيه لم يتعرض لهذا البحث الذي كان مدار النزاع في الدعوى بين الخصوم فإنه يكون قاصر البيان قصورا يستوجب نقضه .



جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٣

(١٣٦)

القضية رقم ٢٥٥ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وحضور حضرات الأماتدة عبد العزيز محمد  
وکیل المحكمة وسليمان ثابت وأحمد العروسي ومحمود عباد المستشارين .

(١) محكمة الموضوع . إثبات . ترجيح شهادة على أخرى هو من إطلاقات قاضي الموضوع .  
عدم ملزوميته ببيان أسباب الترجيح .

(ب) محاماة . وكالة . مسئولية . مسئولية محام لخطئه في الدفاع عن موكله . حكم .  
تسببه . إقامته على خطأ المحامي في الدفاع أمام محكمة أول درجة وعدم حضوره في  
الاستئناف رغم اتفائه مع الموكل على ذلك . لا تناقض .

١ - ترجيح شهادة شاهد على شهادة آخر هو من إطلاقات قاضي الموضوع  
لا شأن فيه لغير ما يطمئن إليه وجدانه وهو ليس بملزم أن يبين أسباب هذا  
للترجيح ، فإذا ذكر أن قرائن الحال تؤيد ترجيحه فلا يعيب حكمه أن لا يكون  
قد حوى تفصيلا لهذه القرائن .

٢ - متى كان الحكم الابتدائي قد أقام قضاءه بمسئولية المحامي عن تعويض  
موكلته على خطئه في الدفاع عنها في قضية شرعية خطأ أدى إلى رفض دعواها ،  
وكان الحكم المطعون فيه رغم تأييده الحكم الابتدائي لأسبابه أضاف أن المحامي  
مقصر أيضا لعدم حضوره عن موكلته في الاستئناف المرفوع منها عن الحكم  
الابتدائي رغم اتفائه معها على الحضور ، فإن الحكم لا يكون متناقضا في أسبابه  
تناقضا يبطله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه يقرر مسئولية المحامي سواء صح  
دفاعه بأنه لم يخطئ فيما أبداه من دفاع عن موكلته لدى المحكمة الشرعية أم لم يصح  
لأنه كان لزاما عليه في الحالة الأولى أن يباشر الاستئناف عن موكلته ليتوصل  
إلى إلغاء الحكم الابتدائي لمصلحتها بعد أن اتفق معها على ذلك .

## المحكمة

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل في أن المطعون عليها رفعت الدعوى رقم ٦٢٧ سنة ١٩٤٦ السيدة زينب وطلبت فيها الحكم بالزام الطاعن بأن يدفع إليها مبلغ خمسين جنيها بصفة تعويض وذلك لأنها وكلت الطاعن وهو محام أمام المحاكم الشرعية في أن يرفع دعوى لها على مطلقها بمطالبته بمبلغ - خمسة وعشرين جنيها أجر الطبيب الذي باشر ولادتها إذ هو ملزم بأدائه ودفعت للطاعن أتعابه وسألمته مستندات الدعوى وهي شهادة من الطبيب الذي باشر ولادتها يفيد أنه قبض منها مبلغ ٢٥ ج لقاء عايتة بها قبل الولادة - ومباشرة عملية الولادة فرفع الطاعن الدعوى رقم ٢٥٩٨ سنة ١٩٤٤ السيدة زينب الشرعية على مطلقها الدكتور محمد محفوظ عبد المتعال بالمبلغ المذكور ، ولكن الطاعن أهمل الحضور عنها فلم يحضر في أية جلسة من الجلسات . وفي جلسة ١٩٤٥/٧/٢٨ حضر محام عنه وترافع بما ينقض الدعوى من أساسها - إذ ذكر "أن المدعى عليه هو الذي استدعى الطبيب لإجراء عملية الولادة وأجراها فعلا ولم يأخذها ( كذا ) وأن موكلتي لم تدفعها للطبيب ولكن الطبيب يطالبنا بها فطالب وكيل المدعى عليه رفض الدعوى بناء على هذا الإقرار فعلا قضت المحكمة في ١٩٤٥/٩/٣ برفض الدعوى . فاستأنفت المطعون عليها الحكم واكن الطاعن لم يحضر أمام محكمة ثانية درجة فقضت المحكمة باعتبار الاستئناف كأن لم يكن - وفي ١٣ من مارس سنة ١٩٤٦ قضت محكمة السيدة زينب الجزئية بالزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليها مبلغ خمسين جنيها . فاستأنف الطاعن الحكم فقضت محكمة القاهرة الابتدائية في ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٩ بأحالة الدعوى على التحقيق لتثبت المطعون عليها بكافة الطرق أن الطاعن هو الذي كلفها برفع الاستئناف على أن يحضر فيه غدا ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت في ١٩٥٠/٣/١٤ برفض الاستئناف وتأييد الحكم فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن أسباب الطعن تحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه الفصير والتناقض وذلك أولاً أن الحكم أقام قضاءه على أن المحامي وكيل كسائر الركلاء وأن مسئوليتهم كمسئوليتهم من جميع النواحي مع أن المحامي يختلف عن الوكيل العادي في أن من حقه بل من واجبه على مقتضى التقاليد النبيلة للمهنة التي ينتمى إليها أن يترافع في الدعوى الموكلة فيها على الوجه الذي يراه هو بوصف كونه من رجال الفن والعلم والفسان خصباً إذا كان لم يبد من الموكلة أنه يريد السير في دعواه على نحو خاص وقبل عنه المحامي ذلك وقد أبدى الطاعن أمام محكمة ثانية درجة صواب الخطوة التي اتبعها نائبه في مرافعته أمام المحكمة الشرعية ورأى أن فيها وحدها دون الخطوة التي تدعيها المطعون عليها ما يحقق مصابحة موكلته وأن خطتها كانت تؤدي حتماً إلى فشلها في دعواها وأن الحكم الصادر من المحكمة الشرعية برفض دعوى المطعون عليها بناء على الإقرار الذي ذكر بالجلسة هو حكم غير سليم وأن هذا الإقرار الذي استند إليه الحكم الشرعي في رفض الدعوى ما كان من شأنه من الناحية الفقهية أن يؤدي إلى رفض الدعوى — تمسك الطاعن بهذا أمام محكمة ثانية درجة ولكن الحكم المطعون فيه لم يحفل بهذا الدفاع الجوهرى ولم يحققه . ثانياً — اكتفى حكم محكمة أول درجة في إقامة مسئولية الطاعن على خطأ نائبه فيما قرره بالجلسة أمام محكمة السيدة زينب الشرعية الجزئية ولم ير محلاً لبحث مسئوليته عن عدم الحضور في الاستئناف الذي رفعته المطعون عليها معللاً ذلك بأنه من العبث التعرض لذلك لأن الاستئناف كان بعد الإقرار الذي ذكر أمام محكمة أول درجة — غير منتج — أما محكمة ثانية درجة فقد أقامت قضاءها على أن الطاعن أخطأ في التخلّف عن الحضور في — الاستئناف ولم يتحدث عما إذا كان هذا الحضور مستجاً أم غير منتج وهذا تناقض واضح . ثالثاً — أقامت محكمة أول درجة قضاها على أن إقرار المحامي أمام المحكمة الشرعية هدم كل ما جاء بعريضة دعوى المدعية من أساسه وهذا غير صحيح بل هو يتفق معه وقد تمسك الطاعن بأن الدعوى الشرعية إنما رفعت على الأساس الذي تضمنه الإقرار الذي ذكر أمام المحكمة الشرعية . رابعاً — إن محكمة ثانية درجة استندت في ترجيح شهادة شاهدى المطعون عليها على شهادة



شهود الطاعن بخصوص مرحلة استئناف لا أمام المحكمة الشرعية إلى "أن قرأت  
الأحوال تفيد ذلك" دون أن تذكر ما هي هذه القرأت مع أن كل القرأت  
في مصالحة الطاعن .

وحيث إن هذه الأسباب جميعا مردودة بأنه يبين من مراجعة الأوراق أن  
الحكم الصادر من محكمة أول درجة أقام مسئولية الطاعن على أن المحامي الذي  
حضر نيابة عنه أمام محكمة السيدة زينب الشرعية أقرباً من المطعون عليها لم تدفع  
للطبيب الذي باشر ولادتها أجره وأن هذا الإقرار هدم دعوى المدعية من  
أساسها فحكمت المحكمة الشرعية برفضها وكان السبب الوحيد الذي بنت عليه  
حكمها هو الإقرار المذكور ... ولم ير الحكم بعد ذلك محلاً للبحث في مسئولية  
الطاعن لعدم حضوره في الاستئناف الذي رفعت المطعون عليها ، فتبطل فيه لهذا  
السبب باعتباره كأن لم يكن .

لم ير الحكم محلاً لهذا البحث لأن الاستئناف أصبح في تقدير المحكمة غير منتج  
بعد هذا الإقرار الذي سجله وبني عليه حكم المحكمة الشرعية الجزئية - فلما استأنف  
الطاعن الحكم الذي قضى بمسئوليته على هذا الوجه، تمسك بأن الإقرار الذي ورد  
على لسان المحامي الذي حضر عنه أمام المحكمة الجزئية الشرعية لم يكن من شأنه من  
الناحية الفقهاء أن يضر بمصلحة المطعون عليها وأن المحكمة الشرعية هي التي أخطأت  
من الناحية "فقهاء برفضها الدعوى تأسيساً على هذا الإقرار - وقد رأت محكمة  
القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية بعد سماع دفاع الطاعن أن تحيل الدعوى على  
التحقيق لتثبت - المطعون عليها أن الطاعن كلفها برفع استئناف عن حكم المحكمة  
الشرعية وأنه وعدّها بالحضور فيه وبعد سماع شهود الطرفين ثبت لها صحة  
دعوى المطعون عليها من أن الطاعن اتفق معها على رفع استئناف عن حكم  
المحكمة الشرعية الجزئية وأنه وعدّها بالحضور فيه ولم يفعل وذلك لترجيحها شهادة  
شهود المطعون عليها على شهادة شهود الطاعن ورأت في هذا ما يؤكد مسئولية  
الطاعن قبل المطعون عليها - ويبين من هذا أن الحكم المطعون فيه لم يكن بحاجة  
إلى تقدير دفاع الطاعن الذي يتحصل في أن إقرار المحامي الذي حضر نيابة عنه

أمام محكمة السيدة زينب الشرعية لم يكن من شأنه الإضرار بدعوى المطعون عليها وأن الحكم الصادر من المحكمة الشرعية إذ بنى رفض الدعوى على هذا الإقرار قد أخطأ من الناحية الفقهية ، وذلك لأن لو صح هذا الدفاع لأصبح استئناف حكم محكمة السيدة زينب الشرعية منتجا ومحتمل الكسب ويكون تخلف الطاعن عن الحضور فيه حتى قضى باعتباره كأن لم يكن ، وجبا مسئولية ، فالحكم المطعون فيه يقرر إذن مسئولية الطاعن سواء أضح دناءه أم لم يصح ، فلا محل للنعي عليه بالفصور أو التناقض ذلك أن حكم محكمة ثانى درجة بتقريره مسئولية الطاعن عن عدم الحضور فى المرحلة الاستئنافية لا يناقض بل يكمل حكم محكمة أول درجة الذى رأى عدم جدوى البحث عن مسئولية الطاعن فى تلك المرحلة إذ فى هذا الذى قرره ما يعبر ردا على دفاع الطاعن الذى تمسك به أمامها . ولا محل لتعيب الحكم المطعون فيه لأنه رجع شهادة شهود المطعون عليها على شهادة شهود الطاعن استنادا إلى قرائن لم يفصلها ذلك لأن ترجيح شهادة شاهد على آخر هو من إطلاقات قاضى الموضوع لا شأن فيه لغير ما يطمئن إليه وجدانه وهو ليس بملزم أن يبين أسباب هذا الترجيح فإذا ذكر أن قرائن الحال تؤيد ترجيحه فلا يعيب حكمه أن لا يكون قد حوى تفصيلا لهذه القرائن ، ومع هذا فقد قرر الحكم المطعون فيه " أن المحكمة ترى الأخذ بأقوال شاهدى المستأنف عليها ( المطعون عليها ) وترجح شهادتهما على ما أدلى به شهود المستأنف ( الطاعن ) إذ أن رواية هذين الشاهدين هى الرواية التى يؤيدها المنطق ويستسيغها العقل بعكس رواية شهود المستأنف - ذلك لأنه من غير المعقول أن تكون المستأنف عليها غير راغبة فى استئناف الحكم الابتدائى القاضى برفض دعواها ثم تعود ترفع هذا الاستئناف كما أن من المستبعد أن ترفع الاستئناف بالفعل ثم لا تحضر فيه وتهمله إهمالا يترتب عليه اعتباره كأن لم يكن وقرائن الأحوال كلها تدل على أن المستأنف عليها رفعت الاستئناف وعهدت إلى المستأنف باعتباره محاميا الحضور عنها عند نظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية ولم تحضر اعتمادا على ذلك ولما لم يحضر المستأنف قضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن .

وحيث إنه لذلك يكون الطاعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٣

( ١٣٧ )

القضية رقم ٣١٣ سنة ٢٠ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وبحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين .

تروير . نقض . طعن . حكم قضى برفض دعوى التروير الفرعية بعد أن قررت المحكمة  
وقف الدعوى الأصلية حتى يفصل نهائيا في موضوع دعوى التروير . جواز الطعن فيه على استقلال .  
المادة ٣٧٨ مرافعات .

متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دعوى التروير الفرعية بعد  
أن قررت المحكمة وقف الدعوى الأصلية حتى يفصل نهائيا في الطعن بالتروير ،  
فانه يكون قد أنهى الخصومة في موضوع دعوى التروير التي تعتبر قائمة بذاتها .  
وان تفرعت من الدعوى الأصلية ، ويجوز الطعن فيه على استقلال .

### المحكمة

من حيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتحصل في أن جوهره شنوده روفائيل مورثة المطعون عليهم أقامت على أحمد  
خليفة وولده فرج مورثي الطاعنين الدعوى المدنية رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٣٧ محكمة  
سوهاج الابتدائية وطابت فيها : أولا - بطلان عقد البيع الوفاي المحرر  
في ١٩٢٦/٥/٦ والمسجل في ١٩٢٦/٧/١٠ والصادر منها لمورثي الطاعنين ببيع  
٤ ف و ١٢ ط المبينة بالدعوى واعتبار هذا العقد عقد رهن والحكم ببطلانه  
وباستهلاك الدين المقدر فيه بمبلغ ٤٥٠ جنيه . ثانيا - توجيه اليمين الحاسمة  
إلى أحمد خليله وولده فرج فيما يختص بمبلغ المائة جنيه المحرر به وصول على فرج



أحمد خليفة شخصيا باستلامه من مورثة المطعون عليهم وذلك بأن يحلف بأن هذا المبلغ لم يكن خصما من دين الـ ٤٥٠ جنيه . ثلثا — إلزام فرج أحمد خليفة بالمبلغ المذكور وفوائده في حالة حلفه اليمين هو ووالده . وفي ٨ من نوفمبر سنة ١٩٣٩ قضت المحكمة بإلزام فرج أحمد خليفة بمبلغ المائة جنيه وفوائده ورفض ما عدا ذلك من الطلبات . قاستأنفت مورثة المطعون عليهم هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٧٤ لسنة ١٥ ق محكمة استئناف أسيوط . وأثناء نظر الاستئناف قدمت المستأنفة إلى المحكمة مستنديين محررين في ١٠/٥/١٩٢٦ وموقعا عليهما ببصمة ختم لأحمد خليفة ويتضمن أولهما تأجيل تنفيذ عقد البيع الوفاؤى من ٦/٥/١٩٢٦ إلى شهر أغسطس سنة ١٩٢٦ ويتضمن الآخر تأجير الأتيان . وضوع العقد المذكور إلى البائنة وقائما لمدة سنة ابتداء من أغسطس سنة ١٩٢٦ . فطعن أحمد خليفة في هذين المستنديين بالتزوير وأوقف الاستئناف إلى أن يفصل نهائيا في الطعن فيهما . وفي ١٤/١١/١٩٤١ أعلن مدعى التزوير أدلته . وفي ١٦/٥/١٩٤٢ قضت المحكمة بقبول الدليل الأول منها وهو يتضمن أن بصمتي الختم الموقع به على المستنديين المطعون فيهما ليستا لأحمد خليفة ، وأمرت بتحقيق هذا الدليل بكافة الطرق بما فيها البيئة وندبت خبرا لمضاهاة البصمتين على بصمات الأختام الموقع بها على أوراق المضاهاة سواء أكانت رسمية أم عرفية معترف بها . وأثناء سير الاستئناف توفي أحمد خليفة وولده فرج ، وتوفيت جوهرة شنوده وحل ورثتهم عنهم في الخصومة وقدم الخبير المنتدب تقريرا ذهب فيه إلى أن بصمتي الختم في الورقتين المطعون فيهما هما من ختم معدنى واحد وهو نفسه الختم الموقع به على عقد البيع الوفاؤى . وبعد أن سمعت المحكمة شهود طرفي الخصومة قضت في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٠ برفض دعوى التزوير وبالغرامة . فقرر الطاعنون الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن النيابة الدامة قالت بعدم جواز الطعن في الحكم بالمطعون فيه على استقلال قبل الفصل في موضوع الدعوى الأصلية الخاصة بطلب بطلان عقد البيع الوفاؤى وذلك عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات الذى جرى

العمل به قبل صدور الحكم المطعون فيه لأن هذا الحكم لم ينفذ الخصومة كلها أو بعضها في الدعوى الأصلية ولأن المحكمة في منع الطعن في هذا الحكم على استقلاله هي على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون المذكور منع تقطيع أوصال الدعوى الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك من تعويق الفصل في موضوع الدعوى فالسير في تحقيقه لا يكون إلا من قبل المضي في إجراءات الخصومة الأصلية شأنه في ذلك شأن أية منازعة عارضة كدفع مانع من قبول الدعوى أو كاية منازعة في وقائعها يحتاج إثباتها إلى تحقيق ويتوقف عليها الحكم.

ومن حيث إن هذا الذي ذهبت إليه النيابة مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى التروير الفرعية التي رفعت من أحد مورثي الطاعنين على مورثة المطعون عليهم يعد أن قررت المحكمة وقف الدعوى الأصلية حتى يفصل نهائيا في الطعن بالتروير — إذ قضى الحكم بذلك يكون قد أنهى الخصومة في موضوع دعوى النزوير التي تعتبر قائمة بذاتها وإن تفرعت عن الدعوى الأصلية. ومن ثم يكون جائزا الطعن فيه على استقلاله.

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية.

ومن حيث إن النيابة العامة لم تبد رأيها في موضوع الطعن اكتفاء بما ارتأته من عدم جوازه ومن ثم يتعين إعادة الدعوى إلى المرافعة لتبدي رأيها في ذلك.

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٣

( ١٣٨ )

القضية رقم ٣٥١ سنة ٢٠ الغضائية :

برئاسة حضرة الاستاذ احمد حلي وكيل المحكمة وحضور حضرات الاساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل واحمد العروى ومحمود عباد المساشارين .

( ا ) بيع بضاعة مشحونة على ظهر سفينة . مسئولية . تدويز . حكم . تسببه . تقريره  
أن القول بتعليق البيع بسفينة معينة على شرط وصول البضاعة سالمة لا يؤثر في التزام  
البائع بوجوب شحن البضاعة . تقريره أن البائع مسئول عن عدم شحن البضاعة سواء كان  
ذلك راجعا الى فعله شخصا أم الى فعل ربان السفينة — لا خطأ .

( ب ) تقض . طعن . سبب جديد . القول بأن التعاقد هو بيع بالعربون . عدم جـواز  
اثارته لأول مرة أمام محكمة التقض .

( ج ) تدويز . بيع . حكم . تسببه . تأسيس قضائه بالتعويض لعدم تسليم المبيع على  
أصناف سائفة . النتي عليه بخالفة القانون لقضائه بالتعويض على خلاف التفسير  
الجبرى . عدم تقديم ما يدل على أن التعويض المحكوم به مخالف للتفسير الجبرى .  
النتي على غير أساس .

متى كان الحكم اذ بنى مسئولية الطاعن عن التعويض لعدم تنفيذ التزامه  
بتسليم المبيع على أن القول بتعليق البيع بسفينة معينة على شرط وصول البضاعة  
سالمة لا يؤثر في التزام البائع بشحن البضاعة فاذا لم تشحن البضاعة أصلا كما هو  
الحال في الدعوى اعتبر البائع مقصرا سواء أكان عدم شحنها راجعا الى فعله  
شخصيا أم الى فعل المتعاقد معه ، فان هذا الذى أسس عليه الحكم قضاءه  
لا خطأ فيه .



٢ — إذا كان الطاعن لم يقدم ما يثبت أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن حقيقة التعاقد ببنه وبين المطعون عليها كان يبيعا بالعربون فلا يقبل منه التمسك بهذا الوجه لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — إذا كانت المحكمة قد استدلت في حدود سلطتها الموضوعية بالمستندات التي أشارت إليها في أسباب حكمها على أن أسعار الشاي لم تكن في هبوط في الوقت المحدد لتسليم المقدار المبيع من الطاعن وأن الشهادة التي قدمها هذا الأخير والموقعة من أحد التجار هي شهادة مجاملة لا نطمئن إليها وأن الطرفين لم يقدموا شهادة رسمية عن أسعار الشاي في السوق وعن مقدار ما يجنيه تجاره من ربح وانتهت من ذلك إلى تقدير التعويض المستحق للشركة المشتريّة التي لم تتسلم الشاي المبيع على أساس ربح تجاري معقول حددته بعشرين في المائة من قيمة الصفقة ، فإن المحكمة تكون قد أسست قضاءها بالتعويض على أسباب تؤدي إلى النتيجة التي خصلت إليها . ويكون في غير محله النعي عليها بأنها قضت بالتعويض على أساس يختلف عن التسعير الجبري للشاي متى كان الطاعن لم يقدم دليلا على أن ما قضى به من تعويض يختلف عن التسعير الجبري الذي كان مفروضا على أسعار الشاي وقت انعقاد الصفقة .

### المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن تتحصل في أنه في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ اشترى جابر عبد الحميد الشريدي الطاعن — من شركة تريدينج كيماني ليمتد ٢٥ ألف ليرة شاي سيف بور سعيد " ترانسيت عمان وشرق الأردن " بسعر ٤٢ بذنا لليرة والشحن من سفنا فورة خلال شهر من تاريخه ودفع ٢٠ ٪ من أصل الثمن والباقي ، مقابل تسليم أوراق الشحن وذلك بواسطة ريمون خوري . وفي ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ باع الطاعن لشركة ورده وكباب — المطعون عليها — ٢٥ ألف ليرة شاي بسعر

٤٨ ينسب لليرة معبأة في صناديقها الأصلية والتسليم بميناء بور سعيد ترانزيت شرقى الأردن والبضاعة على ظهر الباخرة مارينا واستلم من الثمن ٥٠٠ جنيه والباقي يدفع متقابل تقديم القواتير بالاسكندرية — ووصلت الباخرة مارينا ميناء بور سعيد فى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ ولكن الطاعن لم يقيم بتسليم الشاى المبيع فكسب اليه محامى المطعون عليها كتابا — موصى عليه فى ٣١ من يناير سنة ١٩٤٧ يكلفه بتقديم البوالس حتى تستلم المطعون عليها الشاى وتدفع باقى الثمن . وفى ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٧ أقامت المطعون عليها الدعوى رقم ٢٤٢ سنة ١٩٤٧ كلى دمنهور بصحيفة كلفت فيها الطاعن بالوفاء وطلبت فيها فسخ العقد ورد العربون ومقدار ٥٠٠ جنيه والحكم لها بتعويض مقداره ١٤٤٠ جنيه . مقابل الربح الذى فاتها بنسبة ٣٠٪ من قيمة البضاعة . وفى ٢٤ من مايو سنة ١٩٤٧ حكمت المحكمة غيابيا بفسخ عقد الاتفاق والزام الطاعن أن يدفع للشركة ١٩٤٠ جنيه والمصروفات . فمارض الطاعن فى هذا الحكم — وفى ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما قضى به من الفسخ ومن الزام الطاعن بتعويض مقداره ١٤٤٠ جنيه وبالغائه فيما يختص بمبلغ العربون ومقداره ٥٠٠ جنيه . فاستأنف الطاعن هذا الحكم رقيدا استئنافه برقم ٦٠ تجارى سنة ٥ قضائية استئناف الاسكندرية وفى ١٤ من مايو سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة استئناف الاسكندرية بتعديل الحكم المستأنف والزام الطاعن بأن يدفع الى المطعون عليها ٩٦٠ جنيه فقرر الطاعن بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث ان الطعن بنى على أربعة أسباب يتحصل أولا فى أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون اذ تضى بالزام الطاعن بالتعويض بمذولة أنه للأخذ بأحكام البيع بسفينة معينة يشترط أن تكون البضاعة شحنت فلا فإذا لم تشحن اعتبر البائع مقصرا فى الوفاء ولا تبرأ ذمته الا اذا قدم الدليل على عذره من قوة قاهرة أو نحوها . مع انه فى البيع بسفينة معينة تبرأ ذمة البائع لا فى حالة استحالة التنفيذ بقوة قاهرة فحسب بل أيضا فى حالة ما اذا وضعت البضاعة تحت تصرف

الباخرة في ميناء الشحن ولم يتم الشحن بفعل الربان . ولو تحققت المحكمة من ذلك لبان لما أن عدم الشحن راجع الى فعل الربان لسبب لاشان لإدارة الطاعن فيه . ومن حيث ان هذا السبب غير مقبول اذ لم يقدم الطاعن ما يثبت انه سبق له التمسك به امام محكمة الموضوع .

ومن حيث ان السبب الثاني يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون اذ قضى بالتعويض على الطاعن ولم يتم وزنا لاستحالة قيامه بتنفيذ التزامه من أي مصدر آخر بسبب أن الشاى لم يكن حر التداول في مصر . وليس يبرر قضاءه في هذا الخصوص قوله ان المطعون عليها لم تطالب بتنفيذ العقد مع التعويض وانما طلبت فسخ ذلك أن التعويض لا يستحق في الحالتين الا اذا كان عدم الوفاء راجعا الى فعل البائع فاذا تبين أن الطاعن كان في استحالة مادية تحول بينه وبين تنفيذ الالتزام سواء بسبب عدم وصول البضاعة على الباخرة أو بسبب نظام حصص الاستيراد الذي فرضته وزارة التموين على تجارة الشاى كان واجبا اعفاؤه من التضمينات .

ومن حيث ان هذا السبب مردود بأن المحكمة بنت مسؤولية الطاعن عن التعويض على أن القول بتعليق البيع بسفينة معينة على شرط وصول البضاعة مسألة لا يثير في التزام البائع بشحن البضاعة فاذا لم تشحن البضاعة أصلا كما هو الحال في الدعوى اعتبر البائع مقصرا سواء أكان عدم شحنها راجعا الى فعله شخصية ام الى فعل المتعاقد معه وهذا الذى اسس عليه الحكم قضاءه لا خطأ فيه .

ومن حيث ان السبب الثالث يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون اذ قضى بالتعويض على الطاعن مع أن مسؤوليته في حالة عدم تنفيذ العقد تكون مقصورة على رد العربون وقد رده فعلا ومع ان نية الطرفين كانت واضحة في اعتبار ال . . . التي دفعت وقت التعاقد عربونا .

ومن حيث أن هذا السبب مردود بأن الطاعن لم يقدم ما يثبت انه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن حقيقة التعاقد بينه وبين المطعون عليها كان بيعا بالعربون فلا يقبل منه التمسك بهذا الوجه لأول مرة أمام هذه المحكمة .



ومن حيث ان السبب الراح يتحصل في أن الحكم اخطأ في تطبيق القانون اذ قضى بالتعويض على اساس يختلف عن التسعير الجبرى الذى كان مفروضا على اسعار الشاى وقت انعقاد الصفقة .

ومن حيث ان هذا السبب مردود بأن المحكمة امتدت في حدود سلطاتها المبرموية بالمستندات التى اشارت اليها في اسباب حكمها على أن اسعار الشاى لم تكن في هبوط وقت وصول الباخرة مارينا في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ وان الشهادة المقدمة من الطاعن والموقعة من الفريد سلامة هى شهادة بجملة لا تطمئن المحكمة اليها وان الطرفين لم يقدموا شهادة رسمية عن اسعار الشاى سواء في سوق شرق الأردن أو في مصر وعن مقدار ما يجنيه تجاره من ربح وانتهت من ذلك الى تقدير التعويض على أساس ربح تجارى معقول حددته بعشرين في المائة من قيمة الصفقة ومن ذلك بين ان المحكمة اصبحت قضاءها بالتعويض على أسباب تؤدي الى النتيجة التى خلص اليها الحكم ولم يقدم الطاعن دليلا على أن ما قضى به الحكم من تعويض يختلف عن التسعير الجبرى الذى كان مفروضا على اسعار الشاى وقت انعقاد الصفقة .

ومن حيث انه لذلك يكون الطعن على غير اساس ويتعين رفضه

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٣

(١٣٩)

القضية رقم ٢٧٦ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فضل وعبد العزيز سليمان المستشارين .

- (١) اعلان . نقض . طعن . اعلان تقرير الطعن للطعون عليه في محله بالاسم الذي اعتادت مصلحة الضرائب أن تخاطبه به دون اعتراض منه حتى بعد التاريخ الذي يزعم أن صلته بالمحل انقطعت فيه . ثبوت وصول الاعلان للطعون عليه وتقديم أوراقه في الميعاد القانوني . لا الزام على المعلن بأن يوجه الاعلان إلى المحل المختار في ورقة اعلان الحكم بل الأمر مترك لاختياره . الدفع بعدم قبول الطعن شكلا هل غير أساس .
- (ب) ضرائب . حكم . تسية . اجابة الممول تفيد عدم تمسكه باتفاقه السابق مع مصلحة الضرائب . تناقض أسباب الحكم بشأن هذه الاجابة والخروج في تأويلها عن ظاهر مدلولها . قصور يعيب الحكم .

١ — لما كانت الطاعنة قد أعلنت المطعون عليه بتقرير الطعن في موطنه بالاسم الذي اعتادت مخاطبته به دون اعتراض منه حتى بعد التاريخ الذي يزعم أنه انقطعت فيه صلته بالمحل المذكور ، وكان قد ثبت وصول اعلان تقرير الطعن اليه باعترافه في الميعاد القانوني ، وكان فوق ذلك لم يالحقه أى ضرر من جراء اعلانه في هذا المحل إذ قدم أوراقه في الميعاد القانوني ، وكان القانون لا يلزم الطاعنة باعلان المطعون عليه في المحل المختار بالحكم المطعون فيه ، بل ترك لها الخيار في الاعلان لشخص المطعون عليه أو لموطنه الأصلي أو المحل المختار عملا بالمادة ٣٨٠ مرافعات . لما كان ذلك فإن الدفع بعدم قبول الطعن شكلا لعدم اعلان المطعون عليه بتقرير الطعن إعلانا صحيحا يكون على غير أساس .

٢ — متى كان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه أن المحكمة بعد أن قررت في صدر حكمها أن مفهوم إجابات المطعون عليه هو محاولة الوصول إلى اتفاق جديد مع الطاعنة أو السعي إلى تقدير أرباحه من جديد مما يدل على أن المطعون عليه لم يكن متمسكا باتفاقه السابق على وعاء الضريبة — بعد أن قررت المحكمة ذلك أغفلت دلالة هذه المقدمة في قولها إن إجابات المطعون عليه المشار إليها لا تفيد نزوله عن التمسك بالاتفاق مع ما بين الأمرين من تناقض ، فإن حكمها يكون قاصرا كما يكون في خروج المحكمة في تأويل أقوال المطعون عليه عن ظاهر مدلولها ، سيما لما يبطل الحكم ويستوجب نقضه .

### المحكمة

من حيث إن وقائع الدعوى حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن تفحص في أن المطعون عليه عارض لدى محكمة المنصورة الابتدائية في تقدير لجنة الضرائب . التي قدرت أرباحه في السنوات من ١٩٤٢ إلى ١٩٤٤ بالمبالغ ١٩٠٠ جنيها ، ٣١٠٥ جنيها ، ٥٩٠ على التوالي — وطلب الحكم بتعديل قرار اللجنة وجعله مقصورا على مبلغ ١٠٠ جنيها عن نصف سنة ١٩٤٢ ومبلغ ٢٠٠ جنيها عن سنة ١٩٤٣ ومبلغ ٨٤ جنيها عن سنة ١٩٤٤ وبإلغاء فيما زاد على هذه المبالغ . كما طالب الحكم بعدم جواز إعادة الربط على أرباح سنتي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ مستندا في ذلك إلى أن ماورية الضرائب سبق أن قدرت أرباحه عن سنة ١٩٤٢ بمبلغ ٢٠٠ جنيها وعن سنة ١٩٤٣ بمبلغ ٤٠٠ جنيها وأنه وافق على هذا التقدير وسدد فعلا مبلغ ٣٧ جنيها و ٦٨٠ مليا قيمة الضريبة المستحقة على أرباحه عن هاتين السنتين فلا يجوز للأموارية بعد ذلك العدول عن قرارها الذي أصبح نهائيا أو تعديله أو إحالة على لجنة التقدير لهذا الغرض عملا بنص المادة ٥٢ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٩ . وفي ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة حضوريا وتمهيدا بنذب مكتب خبراء الدقهلية لفحص حسابات الممول وبيان رأس ماله ومعدل أرباحه في صناعته ومقدار ربحه في السنوات ١٩٤٢ و ١٩٤٣ و ١٩٤٤ ولم تتعرض للدفع السابق الإشارة إليه



الذي تمسك به المطعون عليه في مذكرته وبعد أن باشر الخبير مأموريته قضت المحكمة في ٢٢ من إبريل سنة ١٩٥٠ . أولا - برفض الدفع ببطلان قرار لجنة التقدير وجواز إعادة الربط عن سنتي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ وبندب . مكتب خبراء الدفعية لأداء المأمورية التي بيتهها . فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم في شقه الأول لدى محكمة استئناف المنصورة وقيد بجدولها تحت رقم ١/٥ تجارى سنة ٢ ق وطاب الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع ببطلان قرار لجنة التقدير وجواز إعادة الربط و بقبول الدفع وبعدم جواز إعادة الربط عن أرباح سنتي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصاريف الخ ...

وفي ٢١ من مايو سنة ١٩٥١ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الشرط الأول من الحكم المستأنف الخاص برفض الدفع ببطلان قرار لجنة التقدير عن سنتي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ و بقبول هذا الدفع وببطلان قرار اللجنة المذكورة وبعدم جواز إعادة الربط عن سنتي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ و بتعديل الحكم فيما يختص بشطره الثاني القاضي بنذب خبير يجعل مأموريته مقصورة على فحص أرباح المستأنف ( المطعون عليه ) عن سنة ١٩٤٤ . تقرر الطاعة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن المطعون عليه دفع بعدم قبول الطعن شكلا تأسيسا على أن التقرير به لم يعلن إليه إعلانا صحيحا إذ أثبت المحضر أنه أعلن إلى عبد الحكيم صقر في حين أن اسمه الصحيح هو ( عبد الحكيم الشبراوي صقر ) كما أثبت أنه انتقل إلى محل إقامته بمصنع تريكو بشارع ابن لقمان بالمنصورة " مخاطبا مع تابعه وابن شقيقته محمد أحمد القداح المقيم معه " مع أن هذا المحل ليس محل إقامته بل انقطعت صلته به بالبيع إلى أحمد محمد القداح منذ سنة ١٩٤٥ . وكانت مصلحة الضرائب توجه إليه خذاباتها ببلدته سلامون مما يستفاد منه أنها كانت على بينة بمحله الأصلي و بانقطاع صلته بالمصنع ، هذا فضلا عن أنه اتخذ له في إعلان الحكم المطعون فيه محلا مختارا بالمنصورة هو مكتب محاميه مما كان

يتعين ، على مصاحبة الضرائب إن لم تعلنه بتقرير الطعن في موطنه الأصلي أن  
تعلنه إليه في المحل المختار أما وهي لم تفعل فإن الإعلان الذي وصل إلى يده  
عن طريق الصدفة يكون بإطلا و يترتب على إعلانه بطلان الطعن عملاً بنص  
المادة ٤٣١ من قانون المرفعات .

ومن حيث أنه يبين من مراجعة أوراق الطعن أن المطعون عليه مقيد  
بمصاحبة الضرائب باسم « عبد الحكيم الشبراوى صقر » صاحب مصنع تريكو  
بشارع ابن اقمان ببندر المنصورة - وكانت مصاحبة الضرائب توجه إليه لإخطارات  
لجنة التقدير وغيرها من الأوراق بهذا الاسم وفي نفس العنوان حتى ٦ من يناير  
سنة ١٩٤٨ فكان يتسلمها ويرد عليها كما أن في صحيفة دعواه الابتدائية بالمعارضة  
في قرار لجنة التقدير ذكر فيها أنه مقيم بالمنصورة مجهلاً محل إقامته بها . ولما  
كانت الطاعنة قد أعلنت المطعون عليه بتقرير الطعن في موطنه وبالاسم الذي  
اعتادت مخاطبته به دون اعتراض منه حتى بعد التاريخ الذي يزعم أنه انقطعت  
فيه صلته بالمحل المذكور وكان قد ثبت وصول إعلان تقرير الطعن له باعترافه  
في الميعاد القانوني وكان فوق ذلك لم ياحقه أى ضرر من جراء إعلانه في هذا  
المحل إذ قدم أوراقه في الميعاد القانوني وكان القانون لا يلزم الطاعنة بإعلان  
المطعون عليه في المحل المختار بالحكم المطعون فيه بل ترك لها الخيار في الإعلان لشخص  
المطعون عليه أو لموطنه الأصلي أو المحل المختار عملاً بالمادة ٣٨٠ مرفعات .  
لما كان ذلك يكون الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً على غير أساس ويتعين رفضه

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ أقام قضاءه  
على أن الذي يفهم من ظروف إجابات المطعون عليه أنه يحاول الوصول إلى اتفاق  
جديد مع المصلحة أو يسعى لتقدير أرباحه بمعرفة اللجنة تقديراً يقبله فإذا  
لم يتحقق هذا القصد وأخفق هذا المسعى يتعين رد هذه الإجابات إلى قصدوا  
الأصل واعتبارها في مجموعها مجرد اعتراض على هذه التقديرات الجديدة لا أقل  
ولا أكثر . إذ أقام الحكم قضاءه على ذلك يكون قد مسخ إجابات المطعون عليه

وخالف الواقع الثابت في أوراق الدعوى وذلك أن الثابت من أقوال المطعون عليه في الأورنيك رقم ١٩ ضرائب المؤرخ في ١٩٤٦/٩/٢٦ أنه أظهر استعداده لدفع مبلغ معقول يتناسب مع أرباحه الحقيقية كما طلب في حالة عدم الموافقة إحالته على لجنة التقدير وأظهر استعداده لدفع ما تقدره عليه اللجنة كما أنه في الأورنيك رقم ٢٠ ضرائب المؤرخ ١٩٤٦/١٠/١٦ قرر أن "هذا التقدير كثير ولا يتناسب مع أرباحي الحقيقية فأرجو إحالتي إلى لجنة التقدير" كما أنه في محضر مناقشته أمام لجنة التقدير المؤرخ ١٩٤٦/١٢/٢٥ قرر « أن لا اعترض له على الكمية المسلمة له من مكتب الغزل » "وهي الكمية التي أعيد الربط على مقتضاها. هذا فضلا عن أن المطعون عليه لم يتمسك بحصول الاتفاق المسانع من إعادة التقدير في صحيفة دعواه وأنه لما كانت هذه الإجابات الثابتة في أوراق الملف الفردي المقدم إلى محكمة الموضوع صريحة في الدلالة على عدم تمسك المطعون عليه بالاتفاق المشار إليه وذلك لطلبه إحالة الأمر على لجنة التقدير وإقراره باستعداده لدفع ما تقدره اللجنة ، يكون الحكم قد أقام قضاءه على خلاف الثابت بالأوراق .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال في هذا الخصوص . "ومن حيث إنه بالرجوع إلى الحكم المستأنف . يبين أن الحكم المذكور استخلص تنازل المستأنف ( المطعون عليه ) عن التمسك باتفاقه السابق مع المصلحة ( أولا ) من أقواله في النموذج رقم ١٩ ضرائب المؤرخ في ١٩٤٦/٩/٢٦ رقم ٣٧ ملف الخاص بإعادة تقدير أرباحه عن سنتي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ وأرباح ١٩٤٤ بالمبالغ الآتية : ١٩٠٠ ، ٣١٠٥ ، ٥٩٠ جنيه على التوالي حيث أجاب على النموذج بقوله : « سبق للأمورية أن قدرت على مبالغ أقل من تقدير حضرتكم بكثير عن سنة ١٩٤٢ و ١٩٤٣ ولم أقبل فإذا كان حضرتكم تقدرون علينا مبلغ معقول يتناسب مع أرباحنا الحقيقية فأنا على استعداد لدفعه وإذا حضرتكم لم توافق على كلا من هذا فأرجو إحالتي على لجنة التقدير وأنا مستعد لدفع ما تقدره اللجنة علينا » . (ثانيا) من النموذج رقم ٢٠ ضرائب المؤرخ ١٩٤٦/١٠/١٦ رقم ٤٠ ملف حيث قرر « هذا التقرير كثير ولا يتناسب مع أرباحي الحقيقية فأرجو إحالتي إلى لجنة التقدير بعد عودتي من الأقطار الحجازية في هذا العام (ثالثا) في محضر لجنة التقدير



حيث أُنْجِب فيه « ليس لي اعتراض على الكمية المسلمة إلى من مكتب الغزل (رابعاً) ما استخلصه الحكم المستأنف من إغفال أية إشارة إلى اتفاقه السابق مع المصلحة في عريضة تظلمه في التقدير ». ثم قال « وحيث إن التنازل لكي يكون صحيحاً يجب أن يكون واضحاً وضوحاً لا لبس فيه وأن يكون المتنازل عالمياً بمضمونه وأنه قصد فعلاً التخلي عن حقه هذا وعدم التمسك به » ثم انتهى إلى القول « بأن الذي يفهم من ظروف إجابات المستأنف سالفه الذكر أنه قصد منها التظلم من تقدير أرباحه من جديد بأكثر مما سبق الاتفاق عليه ولهذا يتعين تفسير إجابته في حدود هذا القصد بغض النظر عما في هذه الإجابات من خروج غير متعمد إلى غيره لأنه لو خرج لم يكن مقصوداً لذاته بل كان المقصود منه محاولة الوصول إلى اتفاق جديد مع المصلحة أو السعي لتقدير أرباحه بمعرفة اللجنة تقديراً يقبله فإذا لم يتحقق هذا القصد وأخفق هذا السعي تعين رد هذه الإجابات إلى قصدتها الأصلي واعتبارها في مجموعها مجرد اعتراض على هذه التقديرات الجديدة لا أقل ولا أكثر - وهو اعتراض تمسك به المستأنف إلى النهاية وبمجرد عدم تمسكه بهذا الدفع لا يعني النزول عنه وهو عالم بمضمونه ولهذا يكون تفسير الحكم المستأنف لهذه الإجابات مستقلة الواحدة عن الأخرى واستخلصه من ظاهر ألفاظها تنازل المستأنف عن التمسك بحقه دون تحري القصد الحقيقي منها وما تفيد في جهاتها من الظروف المحيطة بها وهو تفسير في غير محله واستخلاص خاطيء » ويبين من ذلك أن المحكمة بعد أن قررت في صدر حكمها أن مفهوم إجابات المطعون عليه هو محاولة الوصول إلى اتفاق جديد مع الطاعنة أو السعي إلى تقدير أرباحه من جديد مما يدل على أن المطعون عليه لم يكن متمسكاً باتفاقه السابق على وعاء الضريبة بعد أن قررت المحكمة ذلك أغفلت دلالة هذه المقدمة في قولها إن إجابات المطعون عليه المشار إليها لا تفيد نزوله عن التمسك بالاتفاق مع ما بين الأمرين من تناقض يعيب الحكم بالفصور ويجعل خروج المحكمة في تأويل أقوال المطعون عليه عن ظاهر مدلولها مسخاً لها مما يبطل الحكم ويستوجب نقضه .

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٣

(١٤٠)

الطلب رقم ٢٩٨ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلى وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة سامان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى قاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين .

(١) اعلان . تقض . طعن . اعلان الخصم في النيابة . شرطه . قيام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة للتحري عن محل إقامة المعلن إليه . لا يكفي ورود الورقة بغير اعلان يسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي .

(ب) اعلان . تقض . طعن . اعلان الخصم في المحل المختار . متى يصح . إذا كان الخصم قد اتخذ محله في دولة اعلان الحكم . المادة ٣٨٠ مرافعات .

١ - اعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلا من الإعلان لشخص أو محل إقامة المعلن إليه لا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التي تلزم كل باحث مجد للتقص عن محل إقامة المعلن إليه فلا يكفي أن ترد الورقة بغير إعلان يسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي . وإذن فمتى كان الطاعنون قد سدوا لإعلان المطعون عليه بتقرير الطعن في محل إقامته فرد المحضر الإعلان لأن المنزل الموضح فيه خال من السكان وتجري إزالته وهدمه فأعلنوه بالتقرير في النيابة باعتبار أنه لا يوجد له محل إقامة بالقطر المصري ولم يحاولوا البحث عن محل إقامته الحقيقي لاسيما وأنه تاجر بانقاهرة فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلا .

٢ — مناط صحة إعلان الطعن في المحل المختار عملاً بنص المادة ٣٨٠ مرافعات  
هو أن يكون الخصم قد اتخذ محلاً له في ورقة إعلان الحكم لأنه بذلك يكون  
قد أفصح عن رغبته في قيام المحل المختار بمقام موطنه في إعلان الأوراق الخاصة  
بالطعن . وإذن متى كان الطاعنون قد أعلنوا المطعون عليه بتقرير الطعن  
في مكتب أحد المحامين ولم يقدموا ما يدل على أن المطعون عليه قد اتخذ مكتب  
هذا المحامي في ورقة إعلان الحكم محلاً له فإن الإعلان يكون قد وقع باطلاً ويكون  
الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً في محله ويتعين الحكم برفضه في غية المطعون عليه  
عملاً بالمادة ٩٥ من قانون المرافعات .

### المحكمة

من حيث إن النياية العامة أبدت رأيها بعدم قبول الطعن شكلاً لبطلان إعلان  
التقريرين .

ومن حيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن الطاعنين قرروا طعنهم الحالي  
في ١٤ من يوليو سنة ١٩٥١ وفي نفس اليوم سمعوا لإعلان المطعون عليه في محل  
إقامته وهو شارع طلعت حرب بأشرف رقم ١٤ قسم عابدين بمصر "فرد المحضر  
الإعلان" لأن المنزل رقم ١٤ بشارع طلعت حرب خالي الآن وتجرى إزالته  
وهدمه "فاعلم الطاعنون في ١٩ من يوليو سنة ١٩٥١ التقرير للمطعون عليه في النياية  
لعدم وجود محل إقامة له بالقطر المصري" وفي ٢٢ من يوليو سنة ١٩٥١ أعاد  
الطاعنون إعلان تقرير الطعن في مكتب الأستاذ مصطفى محمد عاشور المحامي بشارع  
خيرت رقم ٣٣ قسم السيدة برصفه المحل المختار للمطعون عليه أمام محكمة مركز الجيزة  
الجريئة ومحكمة الجيزة الابتدائية .

ومن حيث إن إعلان الأوراق القضائية في النياية بدلاً من الإعلان لشخص  
أو محل إقامة المعلن إليه لا يصح اللجوء إليه إلا إذا نام المعان بالتحريات الكافية  
الدقيقة التي تلزم كل باحث مجرد بالتقصي عن محل إقامة المعان إليه فلا يكفي



أن ترد الورقة بغير إعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الا . متئائى لاسيما إذا كان المعلن إليه تاجرا بالقاهرة ومع ذلك لم يحاول الطاعنون البحث عن محل إقامته الحقيقى . ومن ثم يكون الإعلان للنيابة باطلا . أما إعادة إعلان المطعون عليه بمكتب الأستاذ مصطفى محمد عاشور المحامى . فهو باطل كذلك إذ مناط صحة إعلان الطعن فى المحصل المختار عملا بنص المادة ٣٨٠ مرافعات هو أن يكون الخصم قد اتخذ محل له فى ورقة إعلان الحكم لأنه بذلك يكون قد أفصح عن رغبته فى قيام المحل المختار مقام موطنه فى إعلان الأوراق الخاصة بالطعن . لما كان ذلك وكان الطاعنون لم يقدموا . ما يدل على أن المطعون عليه اتخذ مكتب المحامى السالف الذكر فى ورق إعلان الحكم عملا له كان الدفع بعدم قبول الطعن شكلا فى محله وينعين الحكم بمقتضاه فى غيبة المطعون عليه عملا بالمادة ٩٥ من قانون المرافعات .

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٣

(١٤١)

القضية رقم ٢٧٨ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة و- ضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومعلمي فاضل وأحمد العروسي ومحمود عباد المستشارين .

(أ) ضرائب . ميعاد الطعن في قرار لجنة التقدير هو خمسة عشر يوما . مريان هذا الميعاد  
أيا كان سبب الطعن . المواد ٤٥ و ٥٤ و ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

والقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

(ب) ضرائب . حكم . تسييب . تقريره صحة إعلان المول بقرار لجنة التقدير دون أسبابه .  
لا خطأ في القانون .

(ج) ضرائب - ميعاد الطعن في تقدير الأرباح الاستثنائية . قوات هذا الميعاد . أثره .  
المادتان ٤٥ و ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ١١ من القانون  
رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ .

١ - رأى الشارع أن في تقصير المواعيد واختصار بعض الإجراءات فائدة للوصول  
الى تقدير الضريبة في أقرب وقت وأن ذلك في مصلحة المول كما هو في مصلحة  
الحكومة فوضع المادة ٥٤ وحدد ميعاد الطعن في قرار لجنة التقدير بخمسة عشر  
يوما ولا تتحقق دالة هذا النص إذا أخذ بالتفرقة التي تقول بها الطاعنة من أن  
الميعاد المذكور لا يسرى إلا في حالة الطعن في التقدير المبني على النزاع في الأرقام  
أما إذا بني الطعن على سبب الآخر فلا يسرى الميعاد ، كما أن هذه التفرقة تتجافى  
مع غرض الشارع الموضح في تقرير اللجنة المالية بمجلس النواب عند نظره مشروع  
القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بتعديل المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩  
إذ ورد فيه بشأن المادتين ٥٤ و ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أنه

ولما كانت المحاكم المختلطة قد ارتأت أن الطعون المنصوص عليها بالمادتين ٤٥ و ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تعتبر قاصرة على مناقشة الأرقام دون سواها وبهذا خلقت حقاً موضوعياً غير مقرر بالتشريع الحالى فضلاً عما يصيب الأولوال العامة من تقلقل إذ تظل الدولة مهددة زمناً طويلاً برد ضرائب حصبتها ولم يقدم طعن عنها وهو ما لا يتفق وقواعد القانون والنظام المالى . ومن ذلك بين أن الميعاد الوارد فى المادة ٥٤ لم يتخصص بقيد ولا ترد عليه التفرقة المشار إليها فهو يشمل كافة ما تجريه اللجنة من تعديلات فى إقرارات الممول سواء أكانت هذه التعديلات تقوم على خلاف فى الأرقام أم على الأساس الذى تربط عليه الضريبة . وإذن فمنى كان الثابت من الأوراق أن الطاعة أعلنت بقرار بلجنة التقدير عن أرباحها العادية فانه كان لزاماً عليها أن تقدم طعنها فى هذا التقدير فى غضون الخمسة عشر يوماً المقررة بالمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أيا كان سبب الطعن فى قرار اللجنة ولو كان مبنيًا على بطلان الإجراءات وعندئذ كان لها أن تدلى فيه بأوجه دفاعها ودفعها ، أما وقد فوت هذا الميعاد فقد أغلق أمامها باب الطعن وأصبح تقدير اللجنة نهائياً ولا محل بعد ذلك للبحث فيما ساقته الطاعنة من أوجه لبطلان هذا التقدير .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن القانون لم يفرض فى أى نص من نصوصه على بلجان التقدير أن تسبب قراراتها وأن اللجان إذا سبته فائماً يكون ذلك مجرد تزييد منها لا يفرضه عليها القانون ورتب على ذلك صحة إعلان الطاعنة بقرار لجنة التقدير الذى لم يشتمل على أسباب ، فإن هذا الذى قرره الحكم لا خطأ فيه .

٣ - إذا كان الثابت من الحكم أن الطاعة أعلنت بالنموذج رقم ٤ الخاص بتقدير مصاحبة الضرائب لأرباحها الاستثنائية ولم ترفع دعواها بالطعن فى هذا التقدير إلا بعد مضي الميعاد القانونى وكانت المادة ١١ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ تقضى بسريان جميع أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على ما استثنى منها مما لا يتعلق بمواعيد الطعن ، وكانت المادة الخامسة من اللائحة



التنفيذية لقانون الأرباح الاستثنائية الصادرة في ٨ من فبراير سنة ١٩٤٢ تشير أيضا الى مواعيد الطعن المنصوص عنها في المواد ٤٥ وما بعدها من الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فان الطاعة تكون قد فوتت الميعاد الواجب رفع دعواها فيه بالطعن في تقدير المأمورية لأرباحها الاستثنائية ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول دعواها بجميع مشتملاتها سواء ما كان منها خلاصا بأوجه منازعتها في تقدير أرباحها العادية أم ما كان خاصا بتقدير أرباحها الاستثنائية لم يخطئ في القانون ، ولا يضير الحكم أنه لم يبين في أسبابه طلة عدم قبول الطعن في تقدير الأرباح الاستثنائية بالذات متى كان قد أشار في أسبابه الى أن الدعوى رفعت بعد الميعاد وكان سليما في منطوقه إذ قصوره في هذا البيان يكون في هذه الحالة غير منتج .

### المحكمة

من حيث ان الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية

ومن حيث ان الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وباقى أوراق الطعن تحصل في أن الطاعة تدير ثلاثة بنسيونات ببور سعيد والقاهرة ولاختلافها مع مصلحة الضرائب المطعون عليها في تقدير أرباحها في السنتين ١٩٤٢-١٩٤٣ ١٩٤٣-١٩٤٤ أحيل الأمر على لجنة التقدير فأصدرت في ١٩ من يوليو سنة ١٩٤٥ قرارها بتحديد أرباح الطاعة في هاتين السنتين وأعلنت المطعون عليها هذا القرار الى الطاعة بخطاب موصى عليه بعلم الوصول في ٢٦ من يوليو سنة ١٩٤٥ . وفي ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٤٦ حررت المطعون عليها نموذجين رقم ٤ خمرائب بالتنبيه على الطاعة بدفع الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية المستحقة عن السنتين المذكورتين وقررت الطاعة أنها أعلنت بهما في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ وقد حرر هذان التنبيهان على أساس أن الطاعة اختارت رقم أرباحها عن سنة ١٩٣٩ أساسا للمقارنة . وفي ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ أقامت الطاعة الدعوى رقم ٨٥ سنة ٧٣ قضائية محكمة بور فؤاد المختلطة وطالبت الحكم ببطلان

القرار الصادر في ١٩ من يوليو سنة ١٩٤٥ من لجنة تقدير الضرائب وبطلان إعلانها بهذا القرار وبطلان التقدير الذي وضعه مأمور الضرائب كأساس للمقارنة ومقداره ١٠٨٢ جنيهها والذي بوجبه حدثت الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية إلى آخر الطابات . فرفعت مصلحة الضرائب بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد المنصوص عنه في المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وفي ١٩ من مايو سنة ١٩٤٩ حكمت محكمة بور فؤاد التجارية المختلطة بعدم قبول دعوى الطاعة فاستأنفت هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ١١ سنة ١ ق استئناف المنصورة . وفي ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة استئناف المنصورة بالتأييد . فقررت الطاعة بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض

وبن حيث إن الطعن بني على ستة أسباب تحصل الأسباب الأربعة الأولى منها في أن الحكم أخطأ في القانون وشابه القصور من أربعة وجوه — الأول — إذ قضى بعدم قبول الدعوى بمقولة أنها رفعت بعد الميعاد المنصوص عنه في المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ مع أنها دعوى بطلان أصلية تقوم على الطعن في ولاية اللجنة في نظر الخلاف موضوع الطعن وعلى وقوع مخالفات قانونية في إجراءات التقدير الذي وضعته ويجوز للطاعة إقامتها دون التقيد بالميعاد المنصوص عنه في المادة ٥٤ المشار إليها . ذلك بأن الميعاد المذكور لا يسرى إلا في حالة الطعن في التقدير المبني على التراجع في الأرقام وهو ما تختص بنظره اللجنة . أما ما عداه من أوجه الطعن فإنه يخرج عن اختصاصها . ولما كانت الطاعة تمسك بحسابات منتظمة لا محل معها للجوء إلى التقدير الجزافي فإن ذلك يترتب عليه انعدام ولاية لجنة التقدير في نظر الخلاف الحاصل بين الطاعنه والمطعون عليها وكان يترتب منه على المحكمة وقد دفعت الطاعة أمامها بذلك أن تنذب خبير الفحص حساباتها حتى ما إذا تحقق لها انتظامها كان عليها أن تتخطى قرار اللجنة وأن تبطل ما تم من إجراءات دون التفات إلى انقضاء ميعاد الخمسة عشر يوما السابق الإشارة إليه ما دام أن الدعوى رفعت قبل سقوط الحق في المطالبة وفقا للمادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ — والوجه الثاني —

إذ قضى الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه برفض الدفع المقدم من الطاعة ببطلان قرار اللجنة — وكان هذا الدفع يقوم على أساس أن الأمور خالف المواد ٥٣ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ ، ٢٠ وما بعدها من لائحة التنفيذية بعدم استدعاءه الطاعة وفحص حساباتها ومحاولة الاتفاق معها قبل تقدير أرباحها قضى الحكم برفض هذا الدفع بمقوله أن الإجراءات التي أخذ على المأمور إعمالها هي اختيارية بحتة ، وقد ألغيت بالقرار الوزاري رقم ٥٤ سنة ١٩٤٥ ثم أعيد العمل بها بقرار لاحق صدر في ١٣ من مايو سنة ١٩٤٦ فلا يأخذ على المأمور إذا هو أهمل في هذه الفترة التي حصل في غضوناتها تقدير أرباح الطاعة إجراءات ملغاة وبمقوله أن جميع أوجه البطلان قد صححت بحضور وكيل الطاعة وعدم تمسكه بها وقبوله المناقشة في موضوع النزاع ، مع أن ما قاله الحكم في هذا الخصوص ينطوي على خطأ في القانون ذلك أن المواد من ٢٠ إلى ٢٤ من اللائحة التنفيذية ظلت نافذة المفعول واقتصر القرار الوزاري رقم ٥٤ سنة ١٩٤٥ على تعديل المادة ٢٥ وإلغاء المادة ٢٦ من اللائحة فقط . وأن هذه الإجراءات مقررة بنص المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ ، وكل قرار وزاري يتعارض مع القانون لا قيمة له . وهي بعد إجراءات حتمية وليست جوازية — والوجه الثالث — إذ رتب الحكم على حضور مندوب شركة رسل في جلسة لجنة التقدير عن الطاعة تصحيح البطلان المترتب على عدم إرسال خطاب مسجل بعلم الوصول للطاعة بتحديد يوم الجلسة وزوال كل بطلان في الإجراءات السابقة مع أن حضور هذا المندوب لا أثر له من الناحية القانونية وفقا للمادة ١٦ هـ مدني (قديم) لأن مهمته كانت مقصورة على القيام بتنظيم دفاتر الطاعة ومواصلة العمل لمصلحتها في مسائل الضرائب ، ولا يدخل فيها توكيله في الحضور عن الطاعة أمام اللجنة والمناقشة في موضوع تقدير أرباحها ولأن هذا البطلان هو بطلان أصل لا يترجمه الحضور وليست اللجنة ذات ولاية للفصل فيه ولا محل لتطبيق قواعد الإجراءات القضائية أمام لجنة إدارية — والوجه الرابع — إذ قرر أن الفصل في الطلب الخاص بضم ماف الطاعة مرهون بقبول الطعن شكلا مع أن ما ذهب إليه الحكم من تكييف الدعوى واعتبارها من نوع دعاوى الطعن في التقدير التي يحكمها نص المادة ٤ هـ هو تكييف غير صحيح ترتب عليه حرمان الطاعة من استعمال حقها في الدفاع .



ومن حيث أن هذه الأسباب مردودة بما جاء بالحكم المطعون فيه من " أن القانون سن المواعيد للحفاظ على نظام الاجراءات والتقاضى ولكي يسمع أى طعن من أى شخص فى أى حكم أو فى قرار يجب أن يكون الطعن فى المواعيد التى نص عليها القانون وإلا صارت الأمور الى الوضئ المطلقة وأمكن الهروب من كل المواعيد بمجرد الادعاء بعدم الاختصاص أو البطلان ... وأن قول المستأنفة (الطاعة) إن الدعوى دعوى بطلان أصالية لا تسقط الا بمضى ١٥ سنة قول بعيد عن الحقيقة . ودعوى البطلان الأصالية تكون مفهومه حيث تصدر جهة معينة قرارا فى أمر لا ولاية لها عليه اطلاقا . فنرفع دعوى البطلان الى الجهة صاحبة الولاية . أما فى الدعوى الحالية فان النظر فى حسابات المستأنفة وتقديرها هو من صميم ولاية لجنة التقدير . ولا يحرمها هذه الولاية كون الاجراءات كانت ناقصة . أو كون المستأنفة تملك حسابات منتظمة والا يكفي أن يكون لدى كل ممول حسابات منتظمة يتمتع على مصاحبة الضرائب مناقشته فيها وعلى اللجان النظر فيها وكون الحسابات منتظمة أو غير منتظمة مسألة تقديرية للقضاء أن يقول كلمته فيها بشرط أن يقدم إليه الطعن فى الميعاد " . وهذا الذى قرره الحكم لا خطأ فيه . ذلك بأن الشارع رأى أن فى تقصير المواعيد واحتصار بعض الاجراءات فائدة للوصول الى تقدير الضريبة فى أقرب وقت وأن ذلك فى مصلحة الممول كما هو فى مصلحة الحكومة فوضع المادة ٥٤ وحدد ميعاد الطعن فى قرار اللجنة بخمسة عشر يوما ولا تتحقق حالة النص اذا أخذ بالفرقة التى تقول بها الطاعة وهى بعد نتجاني مع غرض الشارع الموضح فى تقرير اللجنة المالية بمجلس النواب عند نظره مشروع القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ بتعديل المادة ٤٥ من يالقه نون ١٤ سنة ١٩٣٩ اذ ورد فيه بشأن المادتين ٤٤ و ٩٧ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ انه " لما كانت المحاكم المختلطة قد ارتأت أن الطعون المنصيرص عليها بالمادتين ٤٥ و ٤٤ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ تعتبر قابضة على مناقشة الأرقام دون سواها وبهذا خلقت حقا موضوعيا غير مقرر بالتشريع الحالى فضلا عما يصيب الأموال العامة من تقلقل اذ تنظر الدولة مهددة من منا طويلا برد ضرائب حملاتها ولم يقدم طعن عنها وهو ما لا يتفق وقواعد القانون

والنظام المالي " ومن ثم يبين أن الميعاد الوارد في المادة ٥٤ لم يتخصص بقيد ولا ترد عليه التفرة المشار إليها فهو يشمل كافة ما تجريه اللجنة من تعديلات في اقرارات الطاعنة سواء أكانت هذه التعديلات تقوم على خلاف في الأرقام أم على الأساس التي تربط عليه الضريبة ( حكم محكمة النقض الصادر في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٣ في الطعن رقم ٢٧٣ سنة ٢٠ ق ) . ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة أعلنت بقرار لجنة التقدير في ٢٦ يوليو سنة ١٩٤٥ عن أرباحها العادية كان لزاما عليها أن تقدم طعنها في هذا التقدير في غضون الخمسة عشر يوما المقررة بالمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ أيا كان سبب الطعن في قرار اللجنة ولو كان مبنيا على بطلان الاجراءات وعندئذ كان لها أن تدلي فيه بأوجه دواعيها ودفعيها ، أما وقد فوتت هذا الميعاد على ما سبق بيانه فقد أغلق أمامها باب الطعن وأصبح تقدير اللجنة نهائيا ولا محل بعد ذلك للبحث فيما سافته الطاعنة من أوجه لبطلان هذا التقدير .

ومن حيث ان السبب الخامس يتعمل في أن الحكم أخطأ في القانون اذ اعتبر ميعاد الطعن ساريا في حق الطاعنة من تاريخ اعلانها بالخطاب المسجل مع أن هذا الخطاب لم يتضمن سوى أرقام التقدير ومع أن الميعاد لا يسرى الا ابتداء من اعلان الممول بالقرار برمته . يعزز ذلك الفرق الواضح بين عبارتي المادتين ٥٣ ، ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فالأولى تتحدث عن الاعلان بالتقدير والثانية تتحدث عن اعلان القرار وقد أغفل الحكم هذا الفرق مع أن قواعد العدالة تقضي بأن الطعن في قرار أو حكم لا يقوم الا باستناد الى أسباب تبين على أساس مناقض لوجهة نظر الهيئة التي أصدرته كما هي موضحة في أسبابه . وما قرره الحكم من أن القانون لا يفرض على اللجنة تسبيب قراراتها لا يصلح ردا لأنه لو أخذ به لصح القول بأن وضع محاضر جلسات للجان التقدير يعتبر تزيدا ما دام أن القانون لا ينص على وجوب تحرير محاضر جلسات هذا فضلا عن أنه لا يجوز مجابهة الطاعنة وهي تطعن ببطلان قرار اللجنة بسريان ميعاد الطعن ابتداء من اعلانها بالقرار لأن ما بنى على الباطل فهو باطل .

ومن حيث ان هذا السبب مردود بما جاء في الحكم المطعون فيه من "أن القانون لم يفرض في أى نص من نصوصه على لجان التقدير أن تسبب قراراتها فإذا كان مفروضا في القرار عدم وجوب تسببيه فكيف يفرض في اعلانه أن يكون بأسبابه . مع أن تسببيه من جانب اللجان ان هى سببته انما يكون مجرد تزيد منها لا يفرضه عليها القانون " وهذا الذى جاء بالحكم لا خطأ فيه .

ومن حيث ان السبب السادس يتحصل في أن الحكم شابه القصور وخطأ في تطبيق القانون اذ لم يفصل في أحد طلبات الطاعنة وهو الخاص ببطلان الاجراءات التى اتبعت لتحديد أرباحها الاستثنائية ورقم المقارنة . مع انه اذا صح أن الدعوى غير مقبولة شكلا في شطرها الخاص بتحديد أرباح الطاعنة العادية فإن هذا الحكم لا يسرى على تحديد أرباحها الاستثنائية لأن مصلحة الضرائب تفرد بوضع هذا التحديد فيحق للطاعنة الرجوع الى مناقشه تقدير أرباحها العادية متى اتخذت أساسا لتحديد أرباحها الاستثنائية وقد اتخذت أمور الضرائب في تحديده الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية مبالغ ١٠٨٣ جنيه أساسا لرقم المقارنة وهذا الرقم يختلف عن حقيقة أرباح الطاعنة العادية في سنة ١٩٣٩ التى اختارتها أساسا للمقارنة ولم تعلن به الطاعنة وفقا للسادة الخامسة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ سنة ١٩٤١ الصادرة بقرار وزارى رقم ٢٥ في ٨ من مارس سنة ١٩٤٣ . ولم يتعرض الحكمان الابتدائى والاستئنافى لهذا الطلب . وذلك منهما قصور يعيبهما ولو اعتبر سكوتهما عن التحدث عنه رفضا له لكان في ذلك خطأ في تطبيق القانون .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول دعوى الطاعنة بجميع مشتعلاتها سواء ما كان منها خاصا بأوجه منازعتها في تقدير أرباحها العادية أم ما كان خاصا بتقدير أرباحها الاستثنائية لم يخطئ في القانون . ذلك بأنه ثابت بأسباب الحكم المطعون فيه أن الطاعنة أعلنت بالنموذج رقم ٤ الخاص بتقدير مصلحة الضرائب لأرباحها الاستثنائية في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ وهى لا تنكروصول هذا الإعلان إليها في الميعاد



المذكور ولم ترفع دعواها بالطعن في هذا التقدير إلا في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٧  
أى بعد مضي الميعاد القانونى . ولما كانت المادة ١١ من القانون رقم ٦٠  
لسنة ١٩٤١ تقضى بسريان جميع أحكام القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ عدا ما استثنته  
منها مما لا يتعلق بمواعيد الطعن ، وكانت المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية  
لقانون الأرباح الاستثنائية الصادرة في ٨ من فبراير سنة ١٩٤٢ تشير أيضا  
إلى مواعيد الطعن المنصوص عنها في المواد ٤٥ وما بعدها من الكتاب الثانى  
من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ ، فان الطاعنة تكون قد فوتت الميعاد الواجب  
رفع دعواها فيه بالطعن في تقدير المأمورية لأرباحها الاستثنائية ومن ثم تكون  
دعواها في هذا الخصوص غير مقبولة شكلا ولا يضيركم أنكم لم يبين في أسبابه  
علة عدم قبول الطعن في تقدير الأرباح الاستثنائية بالذات متى كان قد أشار  
في أسبابه إلى أن الدعوى رفعت بعد الميعاد وكان سليما في منطوقه إذ قصوره  
في هذا البيان يكون في هذه الحالة غير منتج .

ومن حيث إنه لا لك يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٣

( ١٤٢ )

القضية رقم ٩٨ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد على وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومجد  
نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد المستشارين .

تموين . حكم . تسببه . عدم جواز التصرف في الأقمشة والمنسوجات الشعبية إلا لمن تعينهم  
وزارة التموين من تجار التجزئة . هذا الحظر من النظام العام . اعتماد الحكم صحة التصرف الحاصل  
من تاجر جملة إلى تاجر جملة آخر في هذه الأقمشة . مخالفة الحكم للقانون . المادة ٣٤ من  
المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمادة ٧ من قرار وزير التموين رقم ٥١٠ لسنة  
١٩٤٥ .

لما كانت المادة ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ تنص على أن  
البطاقات والتراخيص الخاصة بصرف الغزل والمنسوجات شخصية لا يجوز التنازل  
عنها كما أنه عملاً بالمادة السابعة من القرار رقم ٥١٠ لسنة ١٩٤٥ الصادر من  
وزير التموين بتنظيم وسائل التصرف في المنسوجات بمقتضى السلطة المخولة له  
في المادة ٣٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يحظر على تجار الجملة أن  
يبيعوا المقادير المقررة لكل منهم من الأقمشة لغير من تعينهم وزارة التموين من  
تجار التجزئة ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقيم على خلاف ذلك بأن قرر صحة  
الاتفاق الحاصل من طرفين من تجار الجملة على أن يتنازل أحدهما للآخر عن  
حصته مما خصه في توزيع الأقمشة الشعبية مع أنه اتفاق باطل يحرمه القانون  
لاعتبارات متصلة بالنظام العام من حيث الحظر على تجار الجملة ببيع الأقمشة إلا  
إلى من تعينهم وزارة التموين لضمان تصريفها إلى المستهلكين ، وكان قضاؤه  
بمسئولية الطاعن عن التعويض مبنياً على امتناعه عن تنفيذ الاتفاق الذي عقده

مع المطعون عليهما مع أن التعويض لا مبرر له لانعدام أساسه القانوني ولا بُدَّ أنه على اتفاق غير جائز قانوناً — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون مخالفة تستوجب نقضه .

### المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومما أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن والمطعون عليهما الأولان من تجار الجملة في الأقمشة بمركز طهطا ويفومون بتوزيع الأقمشة الشعبية على تجار التجزئة بتصريح من وزارة التموين وقد اختص الطاعن بنصف ما صرح به والمطعون عليهما الأولان بالنصف الآخر فاشتكا من هذا التوزيع لمراقب عام تموين المديرية وانتهى الأمر بعقد لجنة من مفتش تموين المركز واثنين من أعضاء مجلس النواب وبحضور التجار الثلاثة وتم الاتفاق بينهم شفويا على أن يتنازل الطاعن عن حصته للمطعون عليهما الأولان عن مائة ألف متر من الأقمشة الشعبية على أربع دفعات متساوية كل ثلاثة أشهر وعلى أن يبدأ تنفيذ الاتفاق من ميعاد حلول الدفعة الثانية في سنة ١٩٤٦ . وفي ٣١/١٠/١٩٤٦ أقام المطعون عليهما الأولان الدعوى المدنية رقم ٣٦٩ سنة ١٩٤٧ محكمة طهطا الجزئية بالزام الطاعن بأن يدفع إليهما مبلغ ٦٠ ج قيمة الربح عن الدفعة الثانية من الأقمشة التي لم يسلمها إليهما وفي ٢٧/١٢/١٩٤٩ قضت المحكمة بطلبات المطعون عليهما . فاستأنف الطاعن وقيد استئنائه برقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ محكمة سوهاج الابتدائية التي قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه التي بنى عليها . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن مما ينمى الطاعن في السببين الأول والرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون إذ قال يجوز الاتفاق على نزول الطاعن الى المطعون عليهما الأولين وهما من تجار الجملة مثله عن جزء مما خصه من الأقمشة الشعبية



المصرح له أصلا بتوزيعها على تجار التجزئة مع أن حصص تجار الجملة فيها قد حظر التنازل عنها بمقتضى قوانين وقرارات لا يجوز مخالفتها أو الاتفاق على ما يخالفها . وإذا قضت المحكمة بالزام الطاعن بالتعويض لمخالفته الاتفاق الآنف ذكره مع أن الحكم بالتعويض متفأساسه القانونى لعدم جواز هذا الاتفاق مما لا يكون معه محل لمسائلة الطاعن عن عدم تنفيذ اتفاق بحرمه القانون .

ومن حيث إنه جاء بالحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه تم الاتفاق بين الطاعن والمطعون عليهما الأولين على أن يبيع إليهما كل ثلاثة أشهر خمسة وعشرين ألف متر من الأقمشة الشعبية بسعر الجملة من باطنه مما ترد له من شركات الغزل وهذا الاتفاق هو تنازل اختياري عن حصته المقررة ولا يوجد قانونا ما يمنع من حصوله بلا حاجة لاستصدار إذن من وزارة التموين للوافقة عليه لأن التنازل إنما يتم بتصريح يصدر منه دون موافقة أحد غيره ومن ثم يتعين إلزامه بأن يدفع إلى المطعون عليهما الأولين المبلغ المطالب به الذى لم يتنازع الطاعن فى أنه هو ربح الدفعة الأولى من الأقمشة التى تعهد ببيعها ولم يسلمها إليهما .

ومن حيث إن هذا الذى ذهب إليه الحكم غير صحيح فى القانون ذلك أن المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ تنص المادة ٣٤ منه على أن البطاقات والأشخاص الخاصة بصرف الغزل والمنسوجات شخصية لا يجوز التنازل عنها كما أنه عملا بالمادة السابقة من القرار الرئاسى رقم ٥١٠ لسنة ١٩٤٥ الصادر من وزير التموين بتنظيم وسائل التصرف فى المنسوجات بمقتضى السلطة المخولة له فى المادة ٣٦ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يحظر على تجار الجملة أن يبيعوا المقادير المقررة لكل منهم من الأقمشة لغير من تعينهم وزارة التموين من تجار التجزئة ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقيم على خلاف ذلك تأسيسا على صحة البيع الحاصل بين طرفين من تجار الجملة مع أنه بيع باطل يحرمه القانون لاعتبارات

متصلة بالنظام العام من حيث الحظر على تجار الجملة بيع الأقمشة إلا إلى من تعينهم وزارة التموين لضمان تصريفها إلى المستهلكين وكان قضاؤه بمسئولية الطاعن عن التعويض مبنيا على امتناعه عن تنفيذ الاتفاق الذي عقده مع المطعون عليهما مع أن التعويض لا مبرر له لانعدام أساسه القانوني ولا نبثائه على اتفاق غير جائز قانونا . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون مخالفة تستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث بقية أسباب الطعن .

ومن حيث إن الدعوى صالحة للحكم فيها .

ومن حيث إنه يبين مما سبق من الأسباب أن دعوى المطعون عليهما الأولين قبل الطاعن على غير أساس ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المستأنف الصادر في الدعوى رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٤٧ جزئي طهطا ورفض الدعوى .

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٣

( ١٤٣ )

القضية رقم ٢١ سنة ٢١ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت وعبد  
نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عباد المستشارين .

نقض . طعن . إعلان . ثبوت وفاة المطعون عليه قبل الإعلان . واجب الطاعن في هذه  
الحالة . وجوب مراقبة ما يطرأ على حالة المصوم . وجوب توجيه الإعلان إلى الورثة بجملة  
خلال خمسة عشر يوما من تاريخ التقرير بالطعن أو من تاريخ العلم بوفاة المطعون عليه . عدم  
مراعاة هذا الإجراء . بطلان الطعن . المادتان ٣٨٣ ، ٣١٤ مرافعات .

١- كان الثابت من أوراق الطعن أن الطاعنة قررت طعنها مختصة فيه  
المطعون عليه وقرر المحضر الذي توجه لإعلان ورقة الطعن أنه أعلن بها المذكور  
مخاطبا مع تابعه المقيم معه لغيابه إلا أن أحد ورثة المحكوم له وجه إنذارا  
إلى الطاعنة وإلى قلم كاتب هذه المحكمة تمسك فيه ببطلان إعلان الطعن استنادا  
إلى ماورد في إنذاره من أن مورثه كان قد توفي قبل حصول الإعلان على الوجه  
السابق بيانه ، وكانت الطاعنة لم تعترض على ماورد في هذا الإنذار بل اعتبرته  
صحيفا إذ طلبت استلام صورة رسمية طبق الأصل من ورقة الطعن لإعلان  
الورثة بها تطبيقا لـ مادة ٣٨٣ من قانون المرافعات مؤسسة طلبها هذا على ماورد  
في الإنذار المعلن إليها بناء على طلب الوارث وإلى نص المادة المشار إليها  
وبعد استلامها ورقة ورقة الطعن أعلنت بها الورثة دلى الوجه المبين بالأوراق ،  
ولما كان على من يريد توجيه الطعن أن يراقب ما يطرأ على خصوصه من وفاة  
أو تغيير في الصفه قبل اختصاصهم ليعلن بالطعن من يصح اختصاصهم قانونا فإنه  
كان يتعين على الطاعنة قبل التقرير بالطعن أو قبل تقديم ورقته للإعلان



أن تتحرى عما إذا كان خصمها قد توفي أو أنه كان على قيد الحياة ، على أنه إذا جاز القول بأن الطاعنة قامت بما يوجبها عليها القانون من تحريرات ولم تثبت لديها وفاة المحكوم له إلا يوم أن أعلنت بوفاة بالإندار المنوه عنه فيما سبق فإنه كان يتعين عليها وفقا للمادة ٣٨٣ من قانون المرافعات أن تعلن ورقة الطعن إلى الورثة جملة بلا حاجة لذكر أسمائهم أو صفاتهم في آخر مرطن كان لمورثهم وذلك في خلال الخمسة عشر يوما التالية لهذا الإندار ، إما وأنها لم تقيم بهذا الإعلان إلا بعد مضي مدة تزيد على السنة من تاريخ الإندار فإن الطعن يكون باطلا عملا بالمادة ٤٣١ مرافعات ولا يرد على هذا ما قائلته الطاعنة من أن ميعاد التاعن مازال قائما لأنها لم تعلن بعد بالحكم المطعون فيه ذلك لأن القانون أوجب إعلان الطعن عقب التقرير به في المدة التي حددها للإعلان ورتب جزاء البطلان على إغفال هذا الإجراء في المدة المحددة وحتم على المحكمة الحكم بالبطلان عند عدم مراعاتها بغض النظر عما إذا كان ميعاد الطعن قد انتهى أولا يزال ممتدا .

### المحكمة

من حيث أن النيابة العامة أبدت رأيها ببطلان الطعن تأسيسا على أن الطاعنة قررت بالطعن مرجحة لإعلانه إلى المحكوم له وهو المرحوم أحمد يوسف محرم باعتبار أنه كان على قيد الحياة وقت تقديم ورقة الطعن لإعلانه بها إلا أنها علمت فيما بعد أنه كان قد توفي قبل الإعلان وكان يتعين عليها وقد علمت بوفاة أن تقوم بإعلان ورثته جملة خلال الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ علمها بذلك وذلك عملا بالمادتين ٣٨٣ و٤٣١ من قانون المرافعات ولكنها لم تقيم بهذا الإجراء خلال المدة المشار إليها ولم تعلن الورثة جملة أو أفرادا إلا بعد مضي أكثر من سنة على تاريخ علمها بوفاة مورثهم .

ومن حيث أن هذا الدفع في محله ذلك أنه تبين من مراجعة الأوراق أن الطاعنة قررت طعنها هذا في ٢٤ من يناير سنة ١٩٥١ مختصمة فيه "أحمد يوسف محرم" وقرر المحضر الذي توجه لإعلان ورقة الطعن إنه أعلن بها المذكور في ٣٠ من يناير سنة ١٩٥١ مخاطبا مع تابعه محمد صالح محمد المقيم معه لغيابه إلا أن أحد ورثة

المحكوم له كامل أفندي أحمد يوسف صالح وجه في ١٣ و ١٨ من فبراير سنة ١٩٥١ إنذارا إلى الطاعة وإلى قلم كتاب هذه المحكمة تمسك فيه ببطلان إعلان الطعن استنادا إلى ماورد في إنذاره من أن مورثه كان قد توفي قبل حصول الإعلان على الوجه السابق بيانه — ولم تعترض الطاعة على ماورد في هذا الإنذار بل اعتبرته صحيحا إذ طلبت في ١٣ مارس سنة ١٩٥٢ إستلام صورة رسمية طبق الأصل من ورقة الطعن لإعلان الورثة بها تطبيقا للمادة ٣٨٣ من قانون المرافعات مؤسسة طلبها هذا على ماورد في الإنذار المعان إليها بناء على طلب الوارث السائق الذكر في ١٣ من فبراير سنة ١٩٥١ وإلى نص المادة المشار إليها وبعد إستلامها صورة ورقة الطعن أعلنت بها الورثة في ٢٧ مارس و ٣ أبريل و ١٥ أكتوبر من عام ١٩٥٢ على الوجه المبين بالأوراق ولما كان على من يريد توجيه الطعن أن يراقب ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة قبل إختصاصهم ليعلن بالطعن من يصح إختصاصهم قانونا فإنه كان يتعين على الطاعة قبل التقرير بالطعن أو قبل تقديم ورقته للإعلان أن تتحرى عما إذا كان خصمها قد توفي أو أنه كان على قيد الحياة . على أنه إذا جاز القول بأن الطاعة قامت بما يوجب عليها القانون من تحريات ولم تثبت لديها وفاة المحكوم له إلا يوم أن أعلنت بوفاته في ١٣ من فبراير سنة ١٩٥١ بالإنذار المنوه عنه فيما سبق فإنه كان يتعين عليها وفقا للمادة ٣٨٣ من قانون المرافعات أن تعان ورقة الطعن إلى الورثة جملة بلا حاجة لذكر أسمائهم أو صفاتهم في آخر موطن كان لمورثهم وذلك في خلال خمسة عشر يوما التالية لهذا الإنذار ولا يرد على هذا ما قاتته الطاعة من أن ميعاد الطعن مازال قائما لأنها لم تعان بالحكم المطعون فيه بعد ذلك لأن القانون إذ أوجب إعلان الطعن عقب التقرير به في المدة التي حددها للإعلان ورتب جزاء البطلان على إغفال هذا الإجراء في المدة المحددة وحتم على المحكمة الحكم بالبطلان من تلقاء نفسها فإنه يكون بذلك قد رسم للطعن إجراءات شكلية محضة ورتب البطلان على عدم مراعاتها بغض النظر عما إذا كان ميعاد الطعن قد انتهى أو لا يزال ممتدا ومن ثم يكون الطعن باطلا عملا بالمادة ٤٣١ مرافعات ويتمين الحكم بعدم قبوله شكلا .

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٣

( ١٤٤ )

القضية رقم ٤٧ سنة ٢١ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عباد المستشارين .

( أ ) نقض . طعن . ميعاد الطعن . مصادقة آخر ميعاد الطعن عطلة رسمية . امتداد الميعاد

إلى اليوم التالي . المادة ٢٣ مرافعات .

( ب ) حكم ، تسببه . الاعتراضات التي أوردتها الطاعن في صحيفة الاستئناف هي ذات

الاعتراضات التي أثارها أمام محكمة أول درجة ورد عليها الحكم الابتدائي المؤيد

لأسبابه . عدم تنازل الحكم المطعون فيه لهذه الاعتراضات . لا تقوم .

١ - إذا صادف آخر ميعاد الطعن بطريق النقض يوم عطلة رسمية فإنه عملاً

بنص المادة ٢٣ من قانون المرافعات يمتد هذا الميعاد إلى اليوم التالي .

٢ - متى كان يبين من الاطلاع على الحكم الصادر من محكمة أول درجة أن

الطاعن كان قد تمسك في دفاعه أمامها بذات الاعتراضات التي أوردتها في صحيفة

استئنافه وأن محكمة الدرجة الأولى قد ردت في أسباب حكمها على هذه الاعتراضات

جميعاً . وكان الحكم المطعون قد أخذ في قضائه بأسباب الحكم المستأنف ، فإنه

يكون في غير محله النعي عليه بالقصور لعدم رده على الاعتراضات الواردة في صحيفة

الاستئناف .

### المحكمة

من حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها بعدم قبول الطعن شكلاً لسقوط الحق

فيه بانقضاء الميعاد المقرر قانوناً للطعن تأسيساً على أن الطاعن قال في ورقة الطعن

أنه أعلن بالحكم المطعون فيه في ١٤ من يناير سنة ١٩٥١ في حين أنه يبين من



صورة الحكم المعلقة له والمقدم منه بملف الطعن أنه أعلن بالحكم في ١١ من يناير سنة ١٩٥١ لا في ١٤ منه وأنه لذلك يبدأ الميعاد محسوبا من اليوم إلى للاعلان مضافا إليه يوم واحد هو ميعاد المسافة بين محل إقامة الطاعن في منيا القمح وبين مدينة القاهرة وبذلك ينتهى ميعاد الطعن في ١١ من فبراير سنة ١٩٥١ ولم يقرر الطاعن بالطعن إلا في اليوم التالى وهو يوم ١٢ من فبراير سنة ١٩٥١ .

ومن حيث إن هذا الدفع في غير محله . ذلك لأنه وإن كان يبين من صورة الحكم المطعون فيه والمقدمة من الطاعن أنه أعلن بالحكم في ١١ من يناير سنة ١٩٥١ وأنه لذلك يتعين اعتبار ميعاد الطعن محسوبا من اليوم التالى لتاريخ هذا الإعلان مضافا إليه ميعاد المسافة وبذلك يكون آخر ميعاد الطعن هو يوم ١١ من فبراير سنة ١٩٥١ إلا أن هذا اليوم الأخير كان يوم عطلة رسمية وعملا بنص المادة ٢٣ من قانون المرافعات يمتد الميعاد إلى اليوم التالى أى يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٥١ وهو اليوم الذى قرر فيه الطاعن بالطعن .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن فى أن المطعون عليه الأول أقام على المطعون عليها الثانية وعلى الطاعن وآخرين دعوى أمام محكمة منيا القمح الجزئية قيدت فى جدولها برقم ٥٣٠ سنة ١٩٤٦ طلب فيها الحكم بإثبات التعاقد المبرم بينه وبين المطعون عليها الثانية بمقتضى العقود الثلاثة المؤرخة فى ٢ من ديسمبر سنة ١٩٣٢ والتي تتضمن بيعها له ٤٧٧ مترا و ٥٣ سم شائعة فى العقار المبين بصحيفة افتتاح الدعوى بما عليه من بناء فى مقابل ثمن مقداره ٢٣٠ جنها مصريا مع إلزام المطعون عليها الثانية بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل وبلا كفالة .

واستند المطعون عليه الأول فى الدعوى إلى عقود بيع ثلاثة صادرة له من المطعون عليها الثانية يتضمن أولها أنها باعت له مائتى متر شائعة فى منزلين باعتبار أن هذا المقدار قد آل إليها بالميراث الشرعى عن والدها المرحوم سالم إبراهيم نصر ويتضمن الثانى أنها باعت له مائتى متر كانت قد آلت إليها بطريق الشراء من

أختها السيدة فاطمة سالم ابراهيم نصر ويتضمن العقد الثالث أنها باعت له ما آل إليها بطريق الشراء من بعض ورثة المرحوم السيد سالم نصر وعند نظر الدعوى دفعها الطاعن بأن المورث الأصلي سالم ابراهيم نصر كان قد تصرف حال حياته في كامل الاثنى عشر قيراطا التي كان يملكها بحوض ديار الناحية والتي تدخل ضمنها المقادير المبعة للطعون عليه الأول .

ومجلس ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٧ حكمت المحكمة تمهيدا بنذب خبير مهندس لمعاينة الأعيان موضوع النزاع و بيان مصدر التملك وكيف انتقل الملك إلى ورثة الملك الأصلي ومقدار نصيب كل من البائعين فيما باعه وبعد أن قام الخبير بأداء ما موريته قدم تقريراً انتهى فيه إلى أن المورث الأصلي لم يتصرف حال حياته إلا في ٢ قيراط و ٤ أسهم من ضمن الاثنى عشر قيراطا وخلف الباقي لورثته وأن للتصرف الصادر للطعون عليه الأول مبنى على أساس صحيح لأن البائعين اليه كانوا يملكون المقادير المبعة منهم . وبعد تقديم هذا التقرير عدل المطعون عليه طلباته بالنسبة للصاري ف و طلب الحكم له بها على الطاعن . وبمجلس ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٨ حكمت المحكمة بإثبات صحة التعاقد مع إلزام الطاعن بالمصروفات وبمبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وشمات الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة .

فرفع الطاعن استئنافاً عن هذا الحكم أمام محكمة الزقزيق الابتدائية بهيتها الاستئنافية قيد في جدولها برقم ٣١١ سنة ١٩٤٨ وبمجلس ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة الاستئنافية في موضوع الاستئناف برفضه وبتأييد الحكم المستأنف مع إلزام الطاعن بالمصروفات وبمبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة للطعون عليه الأول . فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد يحصل في تعيب الحكم المطعون فيه بقصور أسبابه وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه أورد في صحيفة الاستئناف اعتراضات ثلاثة على الحكم المستأنف أولها أن محكمة الدرجة الأولى اعتمدت تقرير الخبير على ما فيه من مبالغى و عيوب ظاهرة فضلاً عن أنه لم يتم بتنفيذ الحكم التمهيدى على الوجه الصحيح . والثانى — أن المحكمة استندت في الحكم للطعون عليه الأول

بإثبات صحة التعاقد إلى عقود بيع صادرة له من المطعون عليها الثانية ومن السيدة فاطمة سالم نصر في حين أن هذه العقود باطلة بطلاناً مطلقاً لصدورها من البائعتين عن عقار زعمتا أنهما تملكاه بطريق الميراث عن المرحوم سالم إبراهيم نصر مع أن المورث المذكور كان قد تصرف حال حياته في جميع ما كان يملكه ومن ضمنه العقار المبيع مرصوع الدعوى والثالث — أن تصرف المورث في جميع ما كان يملكه ثابت بمقود سجل بيعها وسلم البعض الآخر للجهات الحكومية التي نقلت بمقتضاها التكاليف بناء على اتفاق المتعاقدين وأن نقل التكاليف ثابت من الكشف الرسمية المقدمة بملف الدعوى ومع ذلك كله فإن الحكم المطعون فيه لم يعن في أسبابه بيان هذه الاعتراضات ولا بالرد عليها وأخذ في قضائه بأسباب الحكم المستأنف قائلاً أن المستأنف الطاعن لم يأت في استئنافه بجديد يستحق الرد .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه يبين من الاطلاع على الحكم المستأنف أن الطاعن كان قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الدرجة الأولى بذات الاعتراضات التي أثارها في صحيفة استئنافه ، وأن محكمة الدرجة الأولى قد ردت في أسباب حكمها على هذه الاعتراضات جميعاً إذ ورد في تلك الأسباب ما يلي :

”وحيث إن المدعى عليه التاسع ( الطاعن ) طعن على تقرير الخبير وقال إنه لم يقيم بالأمورية على وجهها الصحيح كما أن المدعى لم يقيم بما ألزمه القانون من مراجعة عريضة الدعوى بالشهر العقاري وأخيراً فإن عقدي البيع المؤرخين في ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٢ الصادرين من المدعى عليهما صدرتا من غير مالك وبفرض صدرهما من مالك فإن العقد الصادر لها من أختها فاطمة عمدة عرفى لم يسجل فهو لا يملكها ولا تستطيع أن تنقل الملكية بمقتضاه للمدعى خصوصاً وأنه لم يطلب إثبات صحة التعاقد عن هذا العقد . وحيث إن المحكمة ترى أن الخبير بأمره مورته على وجهها الصحيح وأن المطعن التي أثارها المدعى عليه التاسع في غير محلها فنزوي طعنه على أساس ماورد بكشف المكلفة المقدمة ضار باصفا عما ورد بمقود البيع الصادرة من المرحوم سالم إبراهيم نصر المورث الأصلي ، ومن حيث إن كشف المحكمة لا يمكن التعويل عليها كأساس لإثبات الملكية وإنما الذى



يجب التعويل عليه هو العقود الصادرة من المورث المذكور ومستندات التملك الخاصة بالورثة كما ورد في تلك الأسباب أيضا أن المحكمة اطعت على العقود الصادرة من المورث والمسجل أولا في ٣١ من مارس سنة ١٨٩٦ وباقيها في ١٨ من أبريل سنة ١٩٠١ وتبينت من اطلاعها أن العقد الأول يتضمن تصرف المورث في ٢ ط و ع س شائعة في الاثنى عشر قيراطا المكائنة بحوض دابر الناحية وأن بتمية العقود قد تضمنت تصرفه في مقادير تقع في أحواض أخرى ثم قررت "أنه يؤخذ مما تقدم أن التسعة قرار يبط وعشرين سهما المكائنة بحوض دابر الناحية بزمام العزيزية لم يمسها شيء من تصرفات المرحوم سالم ابراهيم نصر فهمى بلا شك تركة تورث عنه شرعا ولايهم بعد ذلك أن تكون الكشف الرسمية قد تناولات نقل التكليف من اسم المورث لاسم المشتري في الحوض المذكور بناء على هذه العقود فهذه مسألة إدارية بحيث لا يمكن أن يترتب عليها مساس بأصل الحقوق" ولما كان الحكم المطعون فيه قد أخذ في قضائه بأسباب الحكم المستأنف وكان الحكم المستأنف على ما سبق بيانه قد تناول في أسبابه الرد على دواع الطعن أمام محكمة الدرجة الأولى وكان هذا الدفاع بذاته هو مardده التعارض في صحيفه استئنافه فانه لا يصح تعيب الحكم المطعون فيه بالقصور .

ومن حيث إنه لما تقدم بكون الطعن على غير أساس ويتعين الحكم برفضه موضعا .

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٣

( ١٤٥ )

القضية رقم ٣٨٦ سنة ٢١ القضائية :

بإدارة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد المستشارين .

دفاع . خير . طلب مناقشته أو طلب ندمه خير آخر . سلطة المحكمة في ذلك . عدم إجابة هذا الطلب اكتفاء بعناصر الدعوى . لا إخلال بحق الدفاع .

متى كانت المحكمة قد اتخذت إجراءات عديدة لكشف حقيقة العقد المطعون فيه بالتزوير بأن حكمت بإحالة الدعوى على التحقيق وسمعت شهادة الشهود كما أصدرت ثلاثة أحكام بنذب خبراء وتجمع لديها إلى تقاريرهم تقرير خير استشاري آخر ورأت من كل ذلك ما يكفي لاقتناعها بصحة الورقة فلا تريب عليها إذ هي لم تستجب إلى ما طلبه الطاعن من استحضار الخبراء لمناقشتهم أو تعيين خبراء جدد إذ هذا منها تقدير موضوعي تستقل به .

### المحكمة

من حيث إن الطعن قد اتوفى أوضاعه الشككية .

ومن حيث إن الطاعن أقام الدعوى على مصطفى عطيه عمائم وآخر طالباً الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ في ١٥ أبريل سنة ١٩٤٣ فطلبت المطعون عليها قبولاً خصماً ثالثاً في الدعوى مستندة إلى عقد بيع منسوب صدوره لها من المرحوم إبراهيم عمائم فقررت المحكمة قبولها ثم قضت برفض دعوى الطاعن الذي استأنف أمام محكمة طنطا وقيد الاستئناف برقم ١٨٦ سنة ١٩٤٥ ثم قرر بالطعن بالتزوير في عقد البيع المنسوب صدوره للمطعون عليها

فتمضت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفى أن التوقيع المنسوب إلى إبراهيم عمائم مزور وصرحت للتحقق بنذب من يرى نذبه من الخبراء فنذب القاضي المحقق خبيراً من قسم أبحاث التزييف والتزوير بالطب الشرعي لإجراء عملية المضاهاة وقد قدم تقريره ورحح أن يكون التوقيع صحيحاً ولكنه قرر أنه لا يجوز بذلك نظراً للتنوع المشاهد بين التوقيعين المقدمين للمضاهاة فقدم الطاعن تقريراً استشارياً من الخبير عبد الواديس قرر فيه أن التوقيع مزور وإزاء هذا التعارض نذبت المحكمة للخبير نجيب هواويني لإجراء عملية المضاهاة فقدم تقريراً انتهى فيه إلى أن الامضاء مزورة ولما لم يبين شواهد يستند إليها فيما ارتآه فقد أصدرت المحكمة حكماً آخر بنذب رئيس قسم التزوير والتزييف بمصلحة الطب الشرعي شخصياً لإجراء عملية المضاهاة وقد قدم تقريراً ذكر به أنه قام بعملية المضاهاة على العقود المقدمة والمبينة بالتقرير وتعرض للتقرير الاستشاري المقدم من المدعى وذكر أنه خلافاً لما جاء بالتقرير فإن تكوين حروف التوقيع المطعون فيه تناظر المشاهد بتوقيع المضاهاة كما أشار إلى أن تقرير هواويني لم يدعم الشواهد التي استند إليها ولا بالصور الفوتوغرافية المبكرة وانتهى إلى أن التوقيع المنسوب إلى إبراهيم عمائم هو توقيع صحيح صادر من يد صاحبه وفي ٣٠ مايو سنة ١٩٥١ قضت محكمة طنطا برفض الدعوى بقرار الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على سببين ينعي الطاعن بالأول منهما على الحكم إهدار حقه في الدفاع إذ طلب في مذكرته لمحكمة الموضوع حضور الخبراء خصوصاً الخبير الاستشاري وخبير الطب الشرعي للمناقشة أمام المحكمة في تقريرهما كما طلب من باب الاحتياط الكلي نذب أحد الخبراء الشفاعة في الخطوط الفحص للمقدّم وتقديم ما يراه وكان سبب هذا الطلب هو ما ظهر من تخبّط خبيرى مصلحة الطب الشرعي والتأخيرين تقريرهما وبين تقريرى عبد الواديس ونجيب هواويني ولكن الحكم المطعون فيه أهدر حق الدفاع ورفض طلبه مما لا شك بأن هذين الطرفين قصد بهما الكيد وإطالة أمد النزاع بلا مبرر



وان المحكمة قد استنفذت جميع أوجه الدفاع . وهذا التعليل غامض لم يبين كيف أن الطاب كيدى ولم تبين المحكمة ما جاء بهذه التقارير الى أشارت إليها إشارة عابرة وقد كان تقرير الخبير الاستشارى دقيقا ولم يناقشه رئيس قسم التزييف . ويبين مما تقدم أن دفاع الطاعن كان قانونيا سذاه ولحمته الوصول إلى الحقيقة والمحكمة فى رفضها إياه قد أهدرت حقه وهذا مما يستوجب نقض الحكم .

ومن حيث أن هذا النعى مردود بما اتخذته المحكمة من إجراءات عديدة لكشف حقيقة العقد المطعون فيه بالتزوير فقد حكمت بأحالة الدعوى على التحقيق وسمعت شهادة الشهود كما أصدرت ثلاثة أحكام بنذب خبراء وقد تجمع لديها إلى تقاريرهم تقرير خبير استشارى آخر وقد رأت من كل ذلك ما يكفى لاقتناعها بصحة الورقة فلا تريب عليها إذ هى لم تستجب إلى ما طابه الطاعن من استحضار الخبراء المناقشتهم أو تعيين خبراء جدد إذ هذا منها تقدير موضوعى تستقل به .

ومن حيث أن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم القصور فى التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق إذ شهد حسن مصطفي عمائم زوج حفيدة المذسوب صدور العقد منه المرحوم إبراهيم عمائم " بأنه لم يعلم ولم يسمع عن العقد " كذلك قرر محمد السباعى شيخ بلد زفتى وحسن محمد باشا دلال المساحة وتأيدت شهادتهم بكشف رسمى مقدم إلى المحكمة وثابت به أن المنزل مكلف باسم عطيه عمائم .ورث البائعين وقد أطرح الحكم هذه الشهادات بمقولة أنها تملقت بوضع اليد ولم تتناول صحة التوقيع فى ذاته وهذا مخالف للواقع لأن حسن عمائم وهو قريب الطرفين قرر أن العقد مزور ويؤيد ذلك شهادة الشاهدين الآخرين وبذلك يكون الحكم قد خالف الواقع وأسس على وقائع غير صحيحة مما يترتب عليه بطلانه .

ومن حيث أنه يبين من الصورة الرسمية لمحضر التحقيق المقدمة إلى هذه المحكمة من الطاعن أنه ليس بصحيح أن ما ذهب إليه الحكم في شأن شهادة الشهود مخالف لما شهدوا به إذ لم يشهد أحد منهم على واقعة تزوير العقد ولذلك رأت المحكمة إطراح أقوال الشهود جانبا لأن أحدا منهم لم يشهد على واقعة تزوير العقد بل اقتصرت شهاداتهم على ما هو متعلق بوضع اليد على المنزل موضوع النزاع ولم تتناول صحة التوقيع في ذاته أو تزويره .

ومن حيث أنه يبين مما سبق أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٣

( ١٤٦ )

القضيتان رقما ٤٣٦ و ٤٥٢ سنة ٢١ قضائية :

بإدارة حضرة الأستاذ أحمد حلمي وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عباد المستشارين .

( أ ) نقض . طعن . إعلان تقرير الطعن . البطلان الذي ترتبه المادة ٣١١ مرافعات .  
مقصود على عدم وصول الإعلان في الميعاد . خلوص صورة الإعلان . مهوا من تاريخ  
التقرير أو إسم الموظف الذي حرره . لا بطلان .

( ب ) نقض . طعن . ميعاد الطعن . المطعون عليه ملتزمان بالتضامن . رفع الطعن على  
أحدهما في الميعاد . جواز إختصاص الثاني ولو بعد قوائم الميعاد . المواد ٣١٩ ،  
٣٨٤ ، ٤٢٨ مرافعات .

( ج ) بيع . بيع المحاصيل المستقبلية قبل نباتها . صحته .

( د ) بيع . حكم . تسببه . تقريره أن بيع المحصول المستقبل قبل نباته معاق على شرط  
وجوده . قضاؤه بالزام البائع بالتعويض لإخلاله بالتزاماته وأنه كان من نتيجة هذا  
الإخلال هبوط مقدار المحصول الناتج . لا خطأ في القانون ولا تناقض .

١ — البطلان الذي تقرر به المادة ٣١١ من قانون المرافعات إنما ينصب —  
على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على عدم حصول إعلان التقرير للمطعون عليه  
في الخمسة عشر يوما التالية ليوم التقرير بالطعن في فلم كتاب المحكمة فكلمها تحقق  
أن هذا الإعلان قد وصل فعلا للمطعون عليه في الميعاد المذكور فالطعن صحيح  
شكلا ، أما كون الصورة قد خلت سهوا من تاريخ التقرير أو إسم الموظف  
الذي حرره فان هذا لا يترتب عليه بطلان التقرير عملا بالمادة ٣١١ من قانون المرافعات .

٢ — إنه وإن كان يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد أعلن من  
الطاعة إلى المطعون عليه الأول وأن من شأن هذا الإعلان أن يجرى ميعاد



الطعن في حقها كما يجريه في حق المعلن اليه المذكور وفقا للفقرة الثانية من المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات ، وكانت الطاعة قد قررت طعنها في الحكم بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢٨٤ مرافعات بالنسبة إلى المطعون عليه الأول إلا أنه لما كان الحكم قد صدر بالزام المطعون عليهم بالتضامن فإنه وفقا للفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ مرافعات التي تنص على أنه في هذه الحالة — أى حالة التزام بالتضامن — ”إذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب إختصاص الباقيين ولو بعد فواته بالنسبة لهم“ وكان طعن الطاعة وهي محكوم عليها برفض بعض طلباتها قد رفع على المطعون عليه الثاني ( المحكوم له ) في الميعاد إذ لم يعلن اليه الحكم ولم يعلنه هو — لما كان ذلك فإن الدفع بعدم قبول الطعن شكلا يكون في غير محله .

٣ — بيع المحاصيل المستقبلية قبل نباتها في ظل القانون المدني القديم صحيح ، ذلك أنه لم يرد فيه نص بتحريمه كما جاء بالقانون المدني المختلط ( م . ٣٣ ) وقد قضى القانون المدني الجديد في المادة ١٣١ منه على ما كان من خلاف في هذا الشأن بين القانونين الوطنى والمختلط .

٤ — متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تقل ببطلان التعاقد على بيع المحصول المستقبل بل قررت أن البيع المتنازع على تكييفه هو بيع معلق على شرط وانف هو وجود المبيع في المستقبل وأن هذا ليس معناه انقول ببطلان التعاقد على محصول مستقبل وأنها إذا كانت قد ألزمت الطاعن بالتعويض الذى قضى عليه به فإن هذا كان على أساس ما استخلصته بالأدلة السائغة التى أوردتها من أنه هو وزميلة المطعون عليه الثاني قد اتصرا فى القيام بما التزم به من تعهدات تضمنها العقد المبرم بين الطرفين ، إذ لم يتبعوا نصوص العقد فيما يتعلق بعملية الزراعة من تسميد وبذر التقاوى والرى وتعليمات مهندس الشركة ، وكان من أثر ذلك التقصير هبوط نسبة المحصول ، فليس فيما قرره المحكمة أى تناقض أو مخالفة للقانون ..

## المحكمة

من حيث إن وقائع الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه حسبما يبين منه ومن سائر أوراق الطعن — تتحصل في أنه في ٩ من فبراير سنة ١٩٤٦ أقامت شركة المأكولات المثلجة على عباس على حسين وآخر الدعوى رقم ١٠٦ لسنة ١٩٤٦. كل الجيزه تطالبهما بالتضامن بمبلغ ٥٠٨٥ جنيه تعويضا لما لإخلالهما بما التزم به بموجب عقد الاتفاق المحرر بينهما وبينهما في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ وذلك لعدم توريدهما للشركة ١٠١٧ طنا من البطاطس بسعر خمسين جنيها لطن الواحد وبعد أن أحالت محكمة الدرجة الأولى الدعوى على التحقيق قضت في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بحضور يا عباس على أبو حسين وغيايبا للآخر بالزامهما متضامتين بمبلغ ٤٢٢٠ جنيه و ٥٥٠ مليم فاستأنف المحكوم عليه الأول (عباس) هذا الحكم وكذلك الحكم التمهيدى المشار إليه وقيد استئنافه برقم ٥٠٧ سنة ٦٦ ق القاهرة وفى ١٦ من يونيو سنة ١٩٥١ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع — أولا — بتأييد الحكم التمهيدى — وثانيا — بتعديل الحكم القطعى وإلزام المستأنف (عباس) بأن يدفع إلى المستأنف عليها الأولى (شركة المأكولات) مبلغ ٢٢٨٥ جنيه والمصروفات المناسبة عن الدرجتين وألف قرش مقابل أتعاب المحاماة عنهما وبتأييده فيما عدا ذلك فقرر عباس على أبو حسين الطعن فيه بطريق النقض وقيد طعنه برقم ٤٣٦ سنة ٢١ ق كما قررت شركة المأكولات الطعن فيه أيضا بالنقض وقيد طعنها برقم ٤٥٢ سنة ٢١ ق — وبجلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٣ قررت المحكمة ضم الطعن الثانى إلى الأول لأنها عن حكم واحد وبين الخصوم أنفسهم .

« عن الطعن رقم ٤٣٦ سنة ٢١ ق »

من حيث أن الشركة المطعون عليها دفعت بعدم قبول الطعن شكلا تأسيسا على أن إعلان تقريره لم يذكر فيه تاريخ التقرير به فى قلم كتاب محكمة النقض ولا اسم الموظف الذى حرره .

ومن حيث إن البطلان الذى تقرره المادة ٤٣١ من قانون المرافعات إنما ينصب على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على عدم حصول إعلان التقرير للطعون عليه فى الخمسة عشر يوما التالية ليوم التقرير بالطعن فى قلم كتاب المحكمة ، فكما تحقق أن هذا الإعلان قد وصل فعلا للطعون عليه فى الميعاد المذكور فالطعن صحيح شكلا ، أما كون الصورة قد خلت سهوا من تاريخ التقرير أو اسم الموظف الذى حرره فإن هذا لا يترتب عليه بطلان التقرير عملا بالمادة ٤٣١ من قانون المرافعات .

ومن حيث إن الواقع فى خصوص هذا الطعن أن التقرير به حصل فى قلم الكتاب فى ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥١ وأعلن إلى المطعون عليها الأولى فى ١٣ من الشهر المذكور أى قبل الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ التقرير بقلم الكتاب ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطعن شكلا على غير أساس ومتعين الرفض .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكائية .

ومن حيث إنه بنى على ثلاثة أسباب : حاصل أولها خطأ الحكم فى تطبيق القانون ، ذلك أن الطاعن تمسك بأن عقد البيع المبرم بينه وبين المطعون عليها الأولى هو بيع معلق على شرط واقف إذ هو مترتب على وجود محصول البطاطس فى المستقبل بحيث إذا لم يوجد المبيع فلا يكون الالتزام إلا بتسليم ما ينتج من المحصول ولا يضمن الملتزم إلا ما وجد منه فعلا فإذا التزم بتسليم مقدار معين من محصوله قبل زراعته كما هو الحال فى الدعوى كان التزامه باطلا وبالرغم من أن المحكمة أقرت هذا النظر إلا أنها لم تعمل على واقعة الدعوى بحجة أن العقد تضمن التزامات أخرى بجانب التزام الطاعن ببيع أشياء مستقبله وهى جائزة قانونا وأنه غير مشوب بما يفسد العقود وأنه بمقتضى هذه الالتزامات تعهد الطاعن بتوريد كمية البطاطس المتفق عليها ، مع أن هذا الذى قرره وأقامت عليه قضاءه بصحة العقد يدل على التناقض لأنه متى كان التزام الطاعن ببيع محصوله المستقبل باطلا كان لا محل للقول بأن على الطاعن الوفاء بهذا الالتزام .



ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال في هذا الخصوص "وحيث إنه وإن كان حكم بيع الأشياء المستقبلة على رأى الممول عليه فقها وقضاء في ظل القانون المدنى الأهل القديم عند ما تكون نية المتعاقدين منصرفة الى التزام المشتري بالثمن في مقابل شيء محقق يتعادل مع الثمن — كما هو الحال في العقد موضوع هذه الدعوى فإن انعقاده يكون معلقا على شرط موقف هو وجود المبيع في المستقبل إلا أن الحاصل في هذا العقد أنه لم يكن مقصورا على مجرد بيع محصول مستقبل بل تضمن الى جانب ذلك تعهد المستأنف ( الطاعن ) والمستأنف عليه الثانى (المطعون عليه الثانى) متضامنين بأن يزرا تقاوى البطاطس التى التزم المستأنف عليه الأول ( المطعون عليه الأول ) تسليمهما إياها وذلك فى الأطنان المعينة فى العقد وبالكيفية والشروط الموضحة فيه ومنها أن يسددا تلك الزراعة بالسجاد الكيماوى الذى التزم بتوريده إليهما مقابل ثمن حسب التسعيرة الرسمية وذلك بمقدار معين بالنسبة الى كل فدان منها وأنها يضممان له أن لا يقل محصول تلك الأطنان الذى باعاه له جميعا عن ١٢٠ طنا ويلتزمان فى حالة نقصه عن هذا القدر بتعويضه عن ذلك بواقع ٥٠ جنيها عن كل طن واتفقا معه على أن يكون له إذا تبين وقوع إهمال من جانبها فى مباشرة الزراعة بالشروط المشار إليها بالتقدم وبعد إخطاره إياهما بخطاب موصى عليه أن يقوم بمعرفة بتكالة الزراعة بمصاريف على حسابهما وعلى هذا الأساس باعاه جميع محصول البطاطس الذى سينتج من تلك الزراعة بسعر ١٣ جنيه للطن لقاء المقدار المذكور وبسعر السوق فيما يزيد على ذلك — وهذه الالتزامات الأخرى التى التزم بها المستأنف وشريكه الى جانب مجرد بيع المحصول المستقبل هى التزامات جائزة قانونا ولها سببها المشروع فيما التزم به المستأنف عليه الأول من توريد التقاوى والسجاد الكيماوى وعلى أساس ما التزاهما به من اتباع شروط مخصوصة فى تلك الزراعة فكان ذلك للغرض المقصود من العقد وهو حصوله على هذا المقدار من البطاطس الذى قدر أنه ينتج من تلك الزراعة إذا زرعت بالكيفية المتفق عليها لتوريده للجهات التى تحتاج إليه — ولما كانت هذه الالتزامات غير مشوبة بما يفسد العقود قانونا من أى وجه فهى ملزمة للمستأنف فى حدودها ومن مقتضاها التزام البائع بتوريد

كمية معينة من محصول البطاطس لا تقل عن ١٢٠ طنا من جميع الأطياف المبينة بالعقد وفي حالة توريد كمية أقل يستحيل التزامه العيني إلى التزم تقدي الفق على تقديره الطرفان مقدما وهو ٥٠ جنيه عن كل طن " ثم قالت " إن الثابت من مجموع شهادة شهود الطرفين في التحقيق الذي أجرى تنفيذا لذلك الحكم أن المستأنف وشريكه لم يزرعا البطاطس إلا في ١٦ فداناً من الثلاثين فداناً المتفق على زراعته فيها وأنهما لم يتبعاً في زراعة ذلك المقدار الشروط التي تعهدا بالتزامها فلم يزرعا التقاوى المسلمة إليهما بالنسبة المحددة وهي طن لكل فدان ولم يغرساها كاملة بل قطعا كلا منها إلى قطعتين ولم يضعها فيها من السماد الكيماوي المسلم إليهما من المستأنف عليه الأول المقدار المعين لكل فدان ولم يقوها بتنقية الأرض من الحشائش كما هو مشروط بالعقد - وأن هذه المخالفات لشروط العقد كانت هي السبب في نقص المحصول عن النسبة المحددة لكل فدان وهي أربعة أطنان " . وبين من ذلك أن المحكمة لم تقل بطلان التعاقد على بيع المحاصيل المستقبلية قبل نباتها لأن مثل هذا البيع صحيح في القانون المدني ( القديم ) الذي أبرم العقد تحت سلطانه - إذ لم يرد فيه نص بتحريمه كما جاء بالقانون المدني المختلط القديم ( م ٣٣٠ ) مدني - وقد قضى القانون المدني الجديد في المادة ١٣١ منه على ما كان من خلاف في هذا الشأن بين القانونين الوطني والمختلط - فإذا كانت المحكمة قد قدرت أن البيع المتنازع على تكييفه هو بيع معلق على شرط واقف هو وجود المبيع في المستقبل ، فليس معنى هذا أنها قررت بطلان التعاقد على محصول مستقبل وإذا كانت قد ألزمت الطاعن بالتعويض الذي قضت عليه به فإن هذا كان على أساس ما استخلصته بالأدلة السائغة التي أوردتها من أنه هو وزميله المطعون عليه الثاني قد قصرا في القيام بما التزما به من تعهدات تضمنها العقد المبرم بينهما ، إذ لم يتبعاً نصوص العقد فيما يتعلق بعملية الزراعة من تسميد وبذر التقاوى والرى وتعليمات مهندسي الشركة ، وكان من أثر ذلك التقصير هبوط نسبة المحصول - وليس فيما قرره المحكمة أي تناقض أو مخالفة للقانون .

ومن حيث إن السبب الثانى يحصل فى أن المحكمة إذ قررت أن المساحة التى زرعت كانت تحت إشراف الشركة وأن النقص فيها عما ورد بالعقد كان بناء على تنازل ضمنى منها وهو عدم الاعتراض على عدم زراعة جميع المساحة وإذا قضيت بالتعويض على أساس أن الناتج من المساحة التى كانت مزرعة أقل مما قدر لها فإن ما يصدق على المساحة يصدق على الزراعة والتسميد ما دام كل ذلك كان تحت إشراف الشركة أيضا ، ومع أن السبب فى الإعفاء من نقص المساحة المزروعة كان يوجب الإعفاء أيضا من فرق المحصول ، إلا أن المحكمة لم تسو فى الحكم بين الحالتين مع اتحاد العلة فيهما مما يعيب الحكم ويبطله .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال فى هذا الخصوص "إن الطرفين اقتصر فى تنفيذ العقد على المساحة المذكورة التى زرعت فعلا تحت إشراف المستأنف عليه الأول ( الشركة ) وملاحظته طبقا لشروط العقد وارتضيا ذلك فترتب على ذلك أن ضمان المستأنف ( الطاعن ) وشريكه مقدار المحصول الذى تعهدا بتوريده للمستأنف عليه الأول قد أصبح مقصورا على ما يناسب المساحة التى اقتصروا عليها فى تنفيذ العقد . وهى ١٦ فداناً وذلك بالنسبة المحددة فيه لمحصول كل فدان وهى أربعة أطنان أى ٦٤ طناً فقط . ولما كان المستأنف وشريكه قد وردا للمستأنف عليه الأول المحصول الناتج من تلك المساحة ومقداره ١٨,٣ طناً فيكون العجز فى المقدار الذى أصبح حتماً ضمانهما قاصراً عليه ٥٧,٧ ٤ طناً وهو ما يستحق عنه التعويض بالتضامن لأن سبب ذلك العجز راجع إلى مخالفتهم فى زراعة تلك المساحة لشروط التى تعهدا فى العقد باتباعها كما تقدم " ويتضح من ذلك أن المحكمة إذ لم تروجها لمسألة الطاعن وزميله عن العجز فى المساحة ، بذت قضاءها فى ذلك على أن تعديل المساحة المزروعة كان وليد اتفاق ضمنى بين الطاعن والمطعون عاينها الأولى على تعديل شروط العقد فى خصوصه . أما فيما يخص بعجز محصول الستة عشر فداناً المزروعة فانها أمست قضاءها على إخلال الطاعن وشريكه بشروط العقد إخلالاً لم يثبت للمحكمة أن الشركة أقرت الطاعن عليه ، ومن ثم لا يكون هناك تناقض لاختلاف الحكمين الحالتين .



ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الطاعن تمسك لدى محكمة الموضوع بأن الرابطة التي تربطه بالشركة المطعون عليها الأولى هي علاقة إيجارية وأن المطعون عليه الثاني هو ابن عم المطعون عليه الأول ويعمل في الشركة معه وأنه أفهم الطاعن بامضائه على عقد الإيجار وأنه سيلتزم معه فيه بالاشتراك وستقوم الشركة بكافة الأعمال وأن ماورد بالعقد مقصود به تأكيد الإيجار ومع ذلك فإن المحكمة لم تناقش هذا الدفاع ولم تحققه — كما أنه تمسك بأن ماينتج من العين المنزوعة هو كل ما ساهم من محصول واستند في ذلك إلى إيصالين من مندوبي الشركة يدلان على أنهما استلما جميع الناتج من الستة عشر فد'نا التي كانت منزوعة وقد تأيد هذا الدفاع بما أدلى به الشهود الذين سمعهم المحكمة وبالرغم من أن هذا الدفاع جوهرى يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإن المحكمة أغفلته ولم ترد عليه .

ومن حيث إن هذا السبب فضلا عما يكتنف بعض أجزائه من غموض وإبهام فإن القدر المستخلص منه لا يعدو أن يكون دفاعا جديدا إذ لم يقدم الطاعن دليلا رسميا لهذه المحكمة على سبق التحدى به لدى محكمة الموضوع ، ومن ثم يكون غير مقبول منه إثارته لأول مرة لدى هذه المحكمة .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطاعن على غير أساس متعين الرفض

”وعن الطعن رقم ٤٤٢ سنة ٢١ ق“

ومن حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها بعدم قبول هذا الطعن شكلا لتقريره بعد الميعاد القانونى .

ومن حيث إنه وإن كان يبين من أوراق الطعن رقم ٤٣٦ سنة ٢١ ق المرفوع من المطعون عليه الأول عن نفس الحكم أن الحكم أعلن من الطاعنة إلى المطعون عليه المذكور فى ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ، وكان هذا الاعلان من شأنه أن يجرى ميراد الطعن فى حق الطاعن كما يجريه فى حق المعلن إليه المذكور وفقا للفقرة الثانية من المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات ، وكانت الطاعنة قد

قررت طعنها في الحكم في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥١ أى بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٨ مرافعات بالنسبة إلى المطعون عليه الأول ، إلا أنه لما كان الحكم قد صدر بالزام المطعون عليهما بالتضامن فإنه وفقا للفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ مرافعات التي تنص على أنه في هذه الحالة - أى حالة التزام بالتضامن - "إذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقي ولو بعد فواته بالنسبة لهم" . وكان طعن الطاعنة - وهي محكوم عليها - برفض بعض طلباتها قد رفع على المطعون عليه الثاني ( المحكوم له ) في الميعاد إذ لم يعلن إني الحكم ولم يعلنه هو - لما كان ذلك ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن شكلا يكون في غير محله .

ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد يتحصل أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أنه وإن كان العقد المحرر بين الطرفين في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ قد انصب على زراعة ٣٠ فدانا بتقاوى البطاطس المسلمة من الطاعن إلى المطعون عليهما ، إلا أنهما تراضيا على الاكتفاء بزراعة ١٦ فدانا . وإذا رتب على ذلك مسئوليتهما على ما كان يجب أن ينتج من زراعة هذه ال ١٦ فدانا فقط بواقع أربعة أطنان عن كل فدان ، أخطأ في فهم الواقع في الدعوى وخالف ما ثبت بالأوراق - كما أن الأدلة التي استخلص منها تراضى الطرفين على هذه الواقعة لا يمكن أن تؤدي عقلا إلى النتيجة التي انتهى إليها وذلك - أولا - لأن العلاقة بين الطرفين كانت بالكتابة فلو قصد المتعاقدان تعديل الكمية الواجب على المطعون عليهما توريدها أو أى تعديل في المساحة الواجب زراعتها لم يتم هذا التعديل بالكتابة - وثانيا - أنه وإن أجاز بنفس العقد لشركة أن تعين مندوبا من قبيلها للإشراف على الزراعة ليس معنى عدم استعمالها لهذه الرخصة ما يعتبر قبولا من جهتها على ارتكابه المطعون عليهما من مخالفات لأحكام العقد المحرر بينهما - وثالثا - أنه لا يمكن أن يستخلص من أنوال الشهود أمام محكمة أول درجة - كما ذهب إليه الحكم - تراضى الطرفين على الاكتفاء بزراعة ١٦ فدانا بل على العكس فإنها إن دلت على شيء فأنما تدل على أن الشركة

الطاعة متمسكة بشروط العقد - ورابعا - أن الاقرار الموقع عليه من مندوب الشركة في ٢٣ من يناير سنة ١٩٤٤ لا يفيد أن الشركة قد تراضت مع المطعون عليه الأول على الاكتفاء بزراعة ١٦ فدانا فقط - بل كل ما تفيد به عبارته أنه حضر تقليع زراعة البطاطس القائمة على ١٦ فدانا وأنه استلم الناتج منها - وخامسا - أن استدلال الحكم بالقرينة المستمدة من تراخي الطاعة في اتخاذ الإجراءات قبل المطعون عليهما حتى ٢٢ من يونيو سنة ١٩٤٥ بعد استلام البطاطس بما يقرب من سنتين على واقعة التراضي على الاكتفاء بزراعة ال ١٦ فدانا هو استدلال غير صحيح طالما أن حق الطاعة في رفع الدعوى لم يسقط بعد - وسادسا - أنه لو كان هناك ثمة اتفاق صريح أو ضمني على تعديل المساحة لما تردد المطعون عليه الأول في التمسك به في كافة مراحل التقاضي ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المحكمة استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية من عدم اشارة الطاعة في الانذار الموجه منها إلى المطعون عليهما في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ - بعد استلام المحصول بمدة تقرب من السنتين إلى أن المتماقدين معها أخلا بالالتزاماتهما بتمصر الزراعة على ستة عشر فدانا ومن الأداة الأخرى التي أوردتها محكمة لما استنتجته من هذا الانذار الصادر من الطاعة . استخلصت من ذلك كله أن قصر الزراعة على ستة عشر فدانا إنما كان وليد اتفاق ضمني بين الطرفين - ولما كان هذا الذي استخلصته لا يخالف الثابت بالأوراق فإن النعي عليه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة . ومن ثم يتعين رفض هذا الطعن .



جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٥٣

(١٤٧)

القضية رقم ٢٩٦ سنة ٢٠ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حامى وكيل المحكمة ، وحضور حضرات الأماتذة سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين .

( أ ) حكم . تسببه . دفاع . إقامة الحكم على أوجه الدفاع التى أدلى بها الخصم فى الجلسة  
وإطراح الأوجه التى ذكرها فى صحيفة الدعوى . لا إخلال بحق الخصم الآخر فى الدفاع  
ولا قصور .

( ب ) حوالة . شرط صحتها فى ظل القانون المدنى القديم . وجوب رضا المحال عليه بها كتابة .  
المادة ٣٤٩ مدنى قديم .

١ — لما كان للخصم أن يدلى بجميع أوجه دفاعه أمام المحكمة سواء فى صحيفة  
دعواه أو فى مرافعته الشفوية أو التحريرية ، وكان للمحكمة أن تقيم قضاءها  
على واحد من هذه الأوجه متى كان يكفى لحمل الحكم مطرحة باقى الأوجه ،  
فانه يكون فى غير محله ما ينعماء الطاعن على الحكم المطعون فيه من القصور  
فى التسبيب والإخلال بحقه فى الدفاع لإقامة قضائه على الدعامة التى ذكرها  
المطعون عليه فى مرافعته بالجلسة دون الدعامة الواردة فى صحيفة الدعوى .

٢ — جرى قضاء هذه المحكمة بأن المادة ٣٤٩ من القانون المدنى القديم  
— وهى التى تحكم النزاع تشترط لصحة الحوالة سواء أكان الدين ناشئاً عن سند  
أو عن حكم قضاء المحال عليه بها كتابة — ولا محل لإزاء صراحة النص للاجتهاد  
فى تأويل معناه بحجة تخلف حكمته أو انتفاء عائلته .

## المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن المطعون عليهما كانا مستأجرين من جوده عثمان اللاهوني أطيانا ورفع عليهما الأخير الدعوى رقم ٨٥٥٥ - سنة ١٩٣١ مدنى منوف يطالبهما بتأخر الأجرة نقضى له بإلزامهما متضامنين بأن يدفعما إليه مبلغ ٢٥١ جنيه ٩٥١ مايم قيمة الأجرة المتأخرة لغاية سنة ١٩٣٢ وما يستجد . وفى ٢٧ من فبراير سنة ١٩٤٣ حول المحكوم له الحكم الى الطاعن الذى شرع فى تنفيذه بتزع ملكية عقارات للمطعون عليهما اللذين عارضا فى التنفيذ استنادا الى أن الحكم المنفذ بمقتضاه غير قابل للتحويل وقد أوقفت تلك الدعوى باتفاق الطرفين . ثم شرع الطاعن فى التنفيذ به مرة أخرى فاستشكل المطعون عليهما فيه تأسيسا على أن الحكم غير قابل للتحويل إلا أن الطاعن تمسك بأن عمدة الايجار المحكوم بقيمته كان قابلا للتحويل وأنه مودع بالقضية الصادر فيها الحكم فأمرت المحكمة بضمها ثم تبين أن القضية أعدمتم . وفى ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة حضوريا بقبول الاشكال شكلا وفى الموضوع بوقف تنفيذ الحكم . فاستأنف الطاعن لدى محكمة شبين الكوم الابتدائية بهيئة استئنافية وقيد استئنافه برقم ١٥٧ سنة ١٩٥٠ فأيدته فى ٢ من يولييه سنة ١٩٥٠ لأسبابه ولما أضافته من أسباب . فقرر الطاعن الطعن فيه بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين : حاصل أولهما - قصور الحكم فى التسبيب والاخلال بحق الطاعن فى الدفاع ذلك أن المطعون عليهما أسسا منازعتها فى التنفيذ على دعائين ( الأولى ) : - أن الحكم المنفذ به هو من ضمن الأحكام المرفوع بها دعوى تزع ملكية والصادر فيها قرار بالوقف لحين الفصل فى النزاع القائم بين الطرفين والمطروح أسره لدى محكمة النقض ( والثانية ) : - أن عقد الايجار الذى بنى الحكم المطلوب التنفيذ به عليه غير قابل للتحويل وأن التنازل

الحاصل من المحكوم له فيه للطاعن غير نافذ في حقهما لعدم وافقتهما عليه كتابة .  
وقد تمسك الطاعن في خصوص إعلان الدعامة الأولى بأن قضية نزع الملكية أصبحت وكأنها لم تكن عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية رتبها لا يجوز للطعون عليهما تأسيس منازعتهم في التنفيذ على هذه القضية التي زالت من الوجود .  
ومع كون هذا الدفاع جوهرياً إذ على أساسه قبل المحضر من المطعون عليهما الإشكال ورفع أمره إلى المحكمة فإنها لم تلق إليه بالابل اكتفت بفحص السبب الجدي الذي أبداه المطعون عليهما بجلسة المرافعة وبنت عليه حكمها .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه لما كان الخصم أن يدلى بجميع أوجه دفاعه أمام المحكمة سواء في صحيفة دعواه أو في مرافقته الشفوية أو التحريرية .  
وكان للمحكمة أن تقيم قضاها على واحد من هذه الأوجه متى كان يكفي لحمل الحكم مطرحة باقي الأوجه — كان النعي على الحكم في هذا الخصوص لا أساس له .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون من وجهين : الأول — إذ تمسك الطاعن في دفاعه أن ما يزعمه المطعون عليهما من أن عقد الإيجار غير قابل للتحويل هو إدعاء غير صحيح تنقضه المستندات التي تثبت قبولها التنازل الحاصل عن الحكم له إن لم يكن قبولاً صريحاً فهو على الأقل قبول ضمنى ذلك أنهما أعلنوا بالتنازل في ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٣ ولم يعترضا كما أن الطاعن حجز في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ في منزلها على منقولات وفاء للحكم المتنازل عنه فلم يعترضا بل سخرها زوجة أولها وولده فأرسل الأخيران خطاباً في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ قبل اليوم المحدد للبيع يخبران فيه الطاعن بأن ما حجز عليه ملك لها وليس ملك المدين ، فكان رد الحكم على هذا الدفاع أن المادة ٣٤٩ من القانون المدني (القديم) تحتم لصحة الحوالة أن يرضى المدين بها وأن إثبات رضا الحال عليه بها لا يكون إلا بالكتابة وأنه لا يجزئ عنهما دليل آخر سوى اليمين وأن إعلان التنازل للمطعون عليهما والحجز عليهما وسكوتهما بغير اعتراض كل ذلك لا يعتبر قبولاً للحوالة مع أن هذا الذي قرره الحكم وبني عليه قضاءه مخالف للقانون ذلك أن المشرع لم يفترض سكوت المدين إذا أعلن بالتنازل عن الحكم الذي استبدل به سبب الدين غير القابل للتحويل أو إذا نفذ عليه المتنازل إليه حتى يقال



إن مثل هذا السكوت لا يعتبر قبولاً مما يستفاد منه أن غرض الشارع كان منصفاً على التنازل عن سند الدين فقط — على أنه من ناحية أخرى — فإن المحكمة التي رمى الشارع إلى تحقيقها بإيجاب قبول المدين للتحويل لم تكن ضماناً للبرية وحدها بين الدائن والمدين بل كانت هناك أسباب أخرى أقوى منها زالت بزوال القضاء المختلط حتى أن المشرع في القانون المدني الجديد لم يرد محلاً للإبقاء على هذا القيد واكتفى لتنفيذ حوالة الحق قبل المدين بإعلانه بها دون حاجة إلى رضائه بها ومن ثم يكون الحكم إذا لم يعدد بعدم إعتراض المطعون عليهما على التنازل عند إعلانهما به وسكوتهما عند التنفيذ عليهما بالجحز مع أنه بمثابة قبول ضمنى على الأقل للحوالة فقد خالف القانون — (والثاني) أن الحكم لم يرد على ما تمسك به الطاعن من أن القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٤٩ مدني (قديم) والتي توجب لصحة الحوالة أن يرضى المدين بها كتابة لا تسرى إذا حل حكم بالدين محل السند الأصلي ويكفى في هذه الحالة إعلان المدين المحكوم عليه بالحوالة ذلك أنه بصدد الحكم على المدين بتنفيذ حكمة إيجاب رضائه بالحوالة — أغفل الحكم الرد على هذا الدفاع بحجة أنه ليس من سلطة محكمة الأمور المستعجلة التغفل في صميم النزاع مع أن الإشكال موضوعي يجب عند نظره التبرؤ لأصل النزاع وفحصه من كافة وجوه الموضوعية والقانونية.

ومن حيث إن هذا السبب بوجهيه مردود أولاً بما قرره الحكم المطعون فيه من أن المادة ٣٤٩ من القانون المدني القديم تنص على أنه "لا تنتقل ملكية الديون والحقوق المبيعة ولا يعتبر بيعها صحيحاً إلا إذا رضى المدين بذلك"؛ وجب كتابة فإن لم توجد كتابة مشتملة على رضا المدين بالبيع لا تقبل أوجه ثبوت عليه غيرائمين "ومردود ثانياً بما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن المادة ٣٤٩ المذكورة، — وهي التي تحكم النزاع — تشترط لصحة الحوالة سواء أكان الدين ناشئاً عن سند أو عن حكم رضاء المحال عليه بها كتابة ولا محل لإزاء صراحة النص للاجتهاد في تأويل معناه بحجة تخلف حكمته أو انتفاء علبته ومردود أخيراً بأن ما أوردته المحكمة في أسباب حكمها في خصوص مدى ولايتها بنظر إشكالات التنفيذ كان تزيد لا تأثير له في سلامة النتيجة التي انتهت إليها .

ومن حيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٥٣

(١٤٨)

القضية رقم ١٥٤ سنة ٢١ القضائية :

رئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلى وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عياد المستشارين .

ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . سرانجامها على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها  
ضريبة خاصة . لا عبءة بما إذا كانت المهنة تعتبر في ذاتها عملا مدنيا أو عملا تجاريا وفقا لقانون  
التجارة . حكم . تسببه . اعتباره مهنة الكاتب العمومي خاضعة لضريبة الأرباح غير التجارية .  
خطأ في القانون . المواد ٣٠ و ٣٢ و ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

عندما تحدث القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ عن الضريبة على الأرباح التجارية  
والصناعية في الكتاب الثاني منه ذكر في الفصل الأول من الكتاب المذكور  
، تناول هذه الضريبة فنص في المادة ٣٠ على أنه " اعتبارا من أول سبتمبر  
سنة ١٩٣٨ تفرض ضريبة سنوية على أرباح المهن والمنشآت التجارية والصناعية  
أو المتعلقة بالحرف ومن بينها امتيازات ومنشآت المناجم وغيرها بغير أى استثناء  
إلا ما ينص عليه القانون " . ثم عدد في المادة ٣٢ منه شركات وجمعيات  
ومنها تسرى عليها هذه الضريبة وقرر في الفقرة الثامنة من المادة المذكورة أن  
هذه الضريبة تسرى على " كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى  
خاصة بها " . وبعد ذلك تحدث في الباب الثاني منه عن أرباح المهن غير التجارية  
فنص في المادة ٧٢ على أنه " اعتبارا من أول الشهر التالي لصدور هذا القانون  
تفرض ضريبة سنوية على أرباح مهنة المحامي والطبيب والمهندس والمعلم  
والمحاسب والخبير وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تعين بقرار من وزير  
المالية " ويتضح من ذلك أن القانون عند ما تحدث عن الضريبة على الأرباح

التجارية والصناعية أطلق النص وفرض هذه الضريبة على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها في حين أنه عندما تحدث عن أرباح المهن غير التجارية قصرها على مهن معينة حددها بالذات ووكّل إلى وزير المالية إضافة مهن غير تجارية أخرى إليها بقرار وزاري يصدر منه — فكل ما خرج من المهن عما نص عليه في المادة ٧٢ ولم يرد بقرار وزاري صادر من وزير المالية — كل ما خرج عن ذلك — تسرى عليه الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بغض النظر عما إذا كانت هذه المهن في ذاتها تعتبر عملاً مدنياً أو عملاً تجارياً وفقاً لقانون التجارة . وبذلك أعرب الشارع عن قصده في أن تكون الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هي الأصل العام الذي يسرى على كل مهنة لم تستثن بنص خاص ولو شمل ذلك مهناً لا تعتبر بحسب قانون التجارة عملاً تجارياً ولو لم يكن ربحها ناتجاً من مال مستثمر لأن قانون الضرائب مستقل عن القانون الخاص لا يلتزم قواعد وقد نص صراحة في المادة ٣٠ على شركات وجمعيات ليس لها نشاط تجاري ونص كذلك على أعمال لا تعتبر تجارية حسب قانون التجارة وأخضعها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر مهنة الطعمون عليه ككاتب عمومي خاضعة لضريبة الأرباح غير التجارية فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه في هذا الخصوص وتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من اعتبار هذه المهنة خاضعة لضريبة الأرباح التجارية .

### المحكمة

من حيث إن الطعن قد امتوى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع كما بين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه يحترف مهنة كاتب عمومي وهو في الوقت ذاته شريك متضامن في شركة مؤلفة لاستغلال وإدارة سوق خورشيد . وفي ١٨ من يونيو سنة ١٩٤٨ أصدرت لجنة التمييز قرارها بتقدير أرباحه بوصف مهنته خاضعة للضريبة



على الأرباح التجارية . فمارض في هذا القرار بالدعوى رقم ٣٩٩ سنة ١٩٤٨ تجارى كلى الاسكندرية وأسس دواءه على أن نشاطه بوصفه كاتباً عمومياً لا يخضع لهذه الضريبة وأن تقدير اللجنة مجحف به وطلب إلغاء قرارها وبراءة ذمته . وفى ٤ من يونيه سنة ١٩٤٩ حكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية باعتبار مهنة المطعون عليه وهى كاتب عمومى خاضعة للضريبة على الأرباح التجارية وندب خبير لأداء المأمورية الموضحة بأسباب ذلك الحكم . فاستأنف المطعون عليه الحكم وقيد استئنافه برقم ٩٢ سنة ٥ ق استئناف الاسكندرية وبني استئنافه على أن الحكم الابتدائى أخطأ فى القانون إذ اعتبر مهنة الكاتب العمومى خاضعة للضريبة على الأرباح التجارية فى حين أنها مهنة حرة تسرى عليها ضريبة كسب العمل وإذ عهد إلى خبير بتقدير أرباحه وكان الأجدر تقديرها بمعرفة المحكمة . وفى ٨ من فبراير سنة ١٩٥١ حكمت محكمة استئناف الاسكندرية بإلغاء الحكم المستأنف وباعتبار نشاط المطعون عليه بوصفه كاتباً عمومياً خاضعاً للضريبة على أرباح المهن غير التجارية وبتقدير صافى أرباحه عن نشاطه كشريك فى سوق خورشيد بالمبالغ المبينة فى الحكم المذكور . فقررت مصلحة الضرائب بالظن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون إذ قضى باعتبار مهنة الكاتب العمومى غير خاضعة للضريبة على الأرباح التجارية بمقولة إن المهن الواردة فى المادة ٧٢ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ وردت على سبيل المثال لا على سبيل الحصر وإن مهنة الكاتب العمومى هى من المهن الحرة لأن ربحها يأتى من كسب العمل . مع أن الشارع جعل الضريبة العامة هى الضريبة على الأرباح التجارية ونص فى المادة ٣٢ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ على أن هذه الضريبة تسرى على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها ولم يستثن من ذلك إلا المهن التى أوردتها فى المادة ٧٢ على سبيل الحصر والمهن غير التجارية التى تعين بقرار من وزير المالية — فكل مهنة لم ترد فى نص المادة ٧٢ ولم تعين بقرار من وزير المالية تخضع للضريبة العامة وهى الضريبة على الأرباح التجارية . ولما كانت مهنة الكاتب العمومى لم ترد فى المادة ٧٢ ولم

تعين بقرار من وزير المالية فانها تخضع للضريبة على الأرباح التجارية ويكون قضاء الحكم المطعون فيه بأنها تخضع للضريبة على أرباح المهن الحرة منظوريا على خطأ في تطبيق القانون .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه باعتبار نشاط المطعون عليه ككاتب عمومي مهنة حرة خاضعة لأرباح المهن غير التجارية على أنه "وإن كانت مهنة الكتاب العمومي ليست من بين المهن الحرة التي عدتها المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ ، ولا من المهن غير التجارية التي عينها وزير المالية بقرار منه طبقا لتلك المادة ، إلا أنه من المقرر فقها وقضاء أن المهن غير التجارية تشمل أولا المهن الحرة وهي التي يأتي ربحها أولا من كسب العمل . وثانيا المهن الأخرى التي لا يأتي دخلها من كسب المال وحده بل من المال والعمل مجتمعين ويكون العنصر الأساسي فيها العمل ، والمهون التي من النوع الثاني هي التي كانت المادة ٧٢ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ قبل تعديلها خوات وزير المالية أن يعينها بقرار منه ... وأنه من المفهوم بداهة أن المهن الحرة التي كانت واردة بالمادة ٧٢ سالفة الذكر قبل تعديلها إنما وردت على سبيل المثال لا على سبيل الحصر والقول بغير ذلك يؤدي إلى إخضاع كثير من المهن التي لا نزاع في أنها من المهن الحرة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية الأمر الذي لم يكن يربده الشارع بغير شك ... وأنه واضح بجلاء أن مهنة الكتاب العمومي هي من المهن الحرة إذ أن ربحها بأكمله يأتي من كسب العمل " . وهذا الذي أسس عليه الحكم قضاءه ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ أعزما تحدث عن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية في الكتاب الثاني منه ذكر في الفصل الأول من الكتاب المذكور ما تناوله هذه الضريبة فنص في المادة ٣٠ على أنه : "اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ تفرض ضريبة سنوية على أرباح المهن والمؤسسات التجارية والصناعية أو المتعلقة بالحرف ومن بينها امتيازات ومنشآت المناجم وغيرها بغير أي استثناء إلا ما ينص عليه القانون " . ثم حدد في المادة

٣٢ منه شركات وجمعيات ومهنا تسرى عليها هذه الضريبة . وقرر في الفقرة الثامنة من المادة المذكورة أن هذه الضريبة تسرى على : " كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها " . وبعد ذلك تحدث في الباب الثاني منه عن أرباح المهن غير التجارية فص في المادة ٧٢ على أنه : " اعتباراً من أول الشهر التالي لصدور هذا القانون تفرض ضريبة سنوية على أرباح مهنة المحامي والطبيب وطبيب الأسنان والقابلة والحكيمة والمولدة والطبيب البيطري والمهندس والمعماري والحاسب والخبير وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تعين بقرار من وزير المالية " . ويتضح من ذلك أن القانون عندما تحدث عن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أطلق النص وفرض هذه الضريبة على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها في حين أنه عندما تحدث عن أرباح المهن غير تجارية فصرحها على مهن معينة حددتها بالذات ووكّل إلى وزير المالية إضافة مهن غير تجارية أخرى إليها بقرار وزاري يصدر منه - فكل ما خرج من المهن عما نص عليه في المادة ٧٢ ولم يرد بقرار وزاري صادر من وزير المالية - كل ما خرج عن ذلك - تسرى عليه الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بغض النظر عما إذا كانت هذه المهن ذاتها تعتبر عملاً مدنياً أو عملاً تجارياً وفقاً لقانون التجارة . وبذلك أعرب الشارع عن قصده في أن تكون الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هي الأصل العام الذي يسرى على كل مهنة لم يستثن بنص خاص . ولو شمل ذلك مهنا لا تعتبر بحسب قانون التجارة عملاً تجارياً ولو لم يكن ربحها ناتجاً من مال مستثمر لأن قانون الضرائب مستقل عن القانون الخاص لا يلتزم قواعده وقد نص صراحة في المادة ٣٠ على شركات وجمعيات ليس لها نشاط تجاري ونص كذلك على أعمال لا تعتبر تجارية حسب قانون التجارة وأخضعها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . ولذلك يكون خطأ ما قضى به الحكم المطعون فيه من اعتبار مهنة المطهون عليه خاضعة لضريبة الأرباح غير التجارية ويتمتع بقض الحكم في هذا الخصوص وتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من اعتبار مهنة المطهون عليه ككاتب عمومي خاضعة لضريبة الأرباح التجارية .



جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٥٣

( ١٤٩ )

القضية رقم ٢٩٠ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العرومي ومحمود عياد المستشارين .

حكم . تسبيبه . إحالة المحكمة الدعوى على التحقيق لتبين حكم العرف السينائي في حالة استبدال  
ممثل بآخر في فيلم معين بعد الاتفاق على بيع حق استغلاله وتعرف أثر هذا الاستبدال في الاتفاق  
المذكور . سلطة المحكمة في ترجيح بيئة على أخرى .

متى كانت المحكمة قد أحالت الدعوى الى التحقيق لتبين حكم العرف السينائي  
في حالة استبدال ممثل بآخر في فيلم معين بعد الاتفاق على بيع حقوق استغلاله  
ومعرفة أثر هذا الاستبدال في الاتفاق المذكور ثم رجحت بعد التحقيق بيئة أحد  
الطرفين على بيئة الآخر فانها لا تكون قد ناقضت متتضي حكمها التمهيدى ولا  
خالفت ما هدفت اليه فيه ولا يعدو النعى على الحكم في هذا الخصوص أن  
يكون جدلا في تقدير المحكمة للأدلة وترجيح بيئة على أخرى وهو مما يستقل به  
قاضي الموضوع .

### المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن  
تنحصر في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٩٤٤ سنة ١٩٤٦ تجارى القاهرة  
الابتدائية على المطعون عليه وقال في صحيفة إن المطعون عليه باع له في ٧ من  
مارس سنة ١٩٤٥ حقوق استغلال عرض فيلم ( كازينو اللطافة ) تمثيل حسين

رياض وبشارة واكيم وآخرين ، وحدد ميعاد التسليم الفيلم شهر يولييه سنة ١٩٤٥ وقد استخرج الطاعن رخصته لاستيراده ودفع إلى المطعون عليه ٦٠٠ جنيه من الثمن البالغ مقداره ٣٠٠٠ جنيه ، إلا أنه في ٩ من مايو سنة ١٩٤٥ فوجئ بورود خطاب إليه من المطعون عليه يخبره فيه أنه استبدل الممثل عباس فارس بالممثل حسين رياض ، فرد عليه بخطاب موصى في ٢٦ من يولييه سنة ١٩٤٥ سجل عليه فيه وقوع المخالفة ، وأنه لا يقر هذا التعديل ، وأنه عرض الأمر على عملائه المتعاقدين معه فأبوا الموافقة على هذا التغيير ، وأندر المطعون عليه بأنه قد حدد لعرض الفيلم منتصف شهر أغسطس سنة ١٩٤٥ ، وأنه ملزم بالتعويض إن تأخر تسليمه وطلب الحكم بإلزام المطعون عليه بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه من ذلك ٦٠٠ جنيه العربون المدفوع والباقي على سبيل التعويض . وفي جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٤٦ عدل طلباته إن فسخ العقد ودفع العربون مع حفظ حقه في التعويض وطلب المطعون عليه رفض الدعوى وفي جلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ رفع دعوى فرعية وطلب فيها إلزام الطاعن بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه من ذلك ٢٤٠٠ جنيه باقى ثمن الفيلم المتعاقد عليه و ٦٠٠ جنيه على سبيل التعويض استنادا إلى أن ذكر اسم الممثل حسين رياض عند التعاقد لم يكن ملحوظا فيه اعتبار خاص بشخصه ، وأنه اتفق مع الممثل عباس فارس على أجر يزيد على أجر الممثل الأول ، وأن استبدال ممثل بأخر كان بسبب اعتذار حسين رياض لمرضه ، وأن الطاعن قد وافق ضمنا على ذلك . وفي ١١ من مايو سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة أولا في الدعوى الأصلية بفسخ العقد المؤرخ في ٧ من مارس سنة ١٩٤٥ وإلزام المطعون عليه بأن يدفع إلى الطاعن مبلغ ٦٠٠ جنيه والمصروفات المناسبة لذلك ، وثانيا في الدعوى الفرعية برفضها وإلزام المطعون عليه بمصروفاتها فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٣٤٠ سنة ٦٤ قى القاهرة . وفي ٣ مارس سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ، وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفى ما دّون بأسباب ذلك الحكم . وفي ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ قضت في موضوع الاستئناف أولا في الدعوى الأصلية بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الاستئناف وإلزامه

بالمصروفات عن الدرجتين وثانيا في الدعوى الفرعية بتأييد الحكم المستأنف وإلزام المستأنف بمصروفاتها عن الدرجتين وثالثا بالمقاصة في أتعاب المحاماة .  
فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب يتحصل السبب الأول في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، لأنه ورد بالحكم الابتدائي أن أن الطاعن عدل طلباته إلى طلب فسخ العقد ورد العربون ، واحتفظ بحقه في طلب التعويض ، إلا أن محكمة ثاني درجة لم تلتفت إلى الطلبات الختامية المذكورة ، واعتقدت خطأ أنه ظل يطلب الحكم بمبلغ ٦٠٠ جنيه العربون و ٤٠٠ جنيه بصفة تعويض عن الإحلال بالتعاقد ، وبذلك تكون قد طبقت القانون على وقائع غير صحيحة .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المطعون عليه إذ استأنف الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى الأصلية القاضي للطاعن بطلباته الختامية المعدلة وهي فسخ العقد وإلزام المطعون عليه بأن يدفع إليه ٦٠٠ جنيه ، فإن هذه الطلبات المعدلة المقضى بها هي وحدها التي كانت مطروحة أمام محكمة ثاني درجة وقد تناولتها بالبحث والتحريض . وبعد أن استعرضت الأدلة التي استند إليها الطاعن في دعواه ، وأوردت محصل أقوال شهود طرفي الخصومة قررت أنه قد ثبت لديها من التحقيق أن استبدال ممثل بأخر كان أمرا طبيعيا يتفق مع ظروف الانتاج والعرف السينمائي ، وأن الطاعن قد أدخل بشرط التعاقد وحق عليه المبلغ المدفوع منه ، وذلك على سبيل التعويض الجزائي وفقا للسادة الرابعة من عقد الاتفاق ، وأن الطرفين قد اعتبرا أن هذا العقد أصبح مفسوخا . وانتهت من ذلك إلى الحكم بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى الأصلية وبرفضها . ويبين من هذا أن محكمة الاستئناف لم تغفل بحث طلبات الطاعن المعدلة والتي كانت مطروحة عليها باستئناف المطعون عليه الحكم الابتدائي القاضي بها . لما كان ذلك يكون غير متج النعي على المحكمة أنها أغفلت سموا أن تشير في وقائع حكمها إلى أن الطاعن عدل طلباته الأولى متى كانت الطلبات المعدلة معروضة عليها وتناولها بالبحث كما سلف بيانه .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم مشوب بالفصور لأن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بجلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بأن أقوال



الأستاذ يوسف وهي وهو الشاهد الأساسي في الدعوى قد حوت ما يدعو إلى عدم الاطمئنان إليها ، ذلك أنه نقي في أول التحقيق وجود علاقة بينه وبين أحد من طرفي الخصومة ثم عاد وقرر وجود علاقة قوية تربطه بالأستاذ جمال منتج الفيلم وهي صلة المصاهرة وعلاقة الأستاذ بتلميذه . إلا أن محكمة الاستئناف أغفلت الرد على هذا الدفاع الجوهرى .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه فضلا عن أن الطاعن لم يقدم ما يدل على أنه تمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فإن تقدير أقوال الشهود هو مما يستقل به قاضى الموضوع .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم شابه تناقض مبطل له ، ذلك أنه بعد أن قرر أن عقد الاتفاق المبرم بين الطرفين يخضع في تفسيره لأحكام العرف السينائى ، وقضى تبعا لذلك بإحالة الدعوى على التحقيق ، بعد أن قرر ذلك استبعد أقوال شهود الطاعن واستند إلى أقوال يوسف وهي شاهد المطعون عليه الذى قرر أن المنتج للفيلم يضار من انتظار رأى المستغلين له في تغيير أبطال الفيلم ، مع أن مؤدى تنفيذ الحكم التمهيدى هو الأخذ بأقوال شهود الطاعن لأنهم خيرون بهذا العرف إذ هم موزعو أفلام بفلسطين وشرق الأردن وتحقيق عرف أى بلد يستلزم أن يكون ذلك من محل سر يانه دون سواء وقد قرروا جميعا أن اسكان البلاد موضوع الاستئلال ذوقا خاصا من حيث الإقبال على ممثل دون آخر . وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد وضع أسسا معينة للتحقيق ثم حاد عن تطبقها .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المحكمة إذ أحالت الدعوى إلى التحقيق لتبين حكم العرف السينائى في حالة استبدال ممثل بآخر في فيلم معين بعد الاتفاق على بيع حقوق استغلاله ، وأثر هذا الاستبدال في الاتفاق المذكور ، ثم رجحت بعد التحقيق ما قرره شهود المطعون عليه بيانا لهذا العرف على ما قرره شهود الطاعن في خصوصه فإنها لا تكون قد ناقضت مقتضى حكمها التمهيدى ولا خالفت ما هدفت إليه فيه إذ الأمر في ذلك لا يبدو أن يكون جدلا في تقدير المحكمة للأدلة وترجيح بيئة على أخرى وهو مما يستقل به قاضى الموضوع .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الطعن على غير أساس ويتمين رفضه .

## جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٥٢

(١٥٠)

القضية رقم ٣٠ في سنة ٢١ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي ومحمود عياد المستشارين .

ضرائب . لجنة التقدير . مدى ولايتها . هي هيئة تقدير أصلية لاهيئة تنظر في تظلم الممول من  
تقدير المأمورية لأرباحه . القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ ليس له أثر رجعي . لا يصح اعتباره  
تفسيرا لنصوص القانون السابق .

لجنة التقدير — على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض — هي هيئة تقدير أصلية  
لاهيئة تنظر في تظلم الممول من تقدير المأمورية ولا تتقيد بوصفها هذا في تقديرها  
بما سبق أن اقترحت المأمورية في سعيها للاتفاق مع الممول بل لها أن تزيد عليه  
أو تنقص منه وفقا لما تراه الأرباح الحقيقية . وإذن فمتى كان الحكم المطعون  
فيه قد أسس قضاءه على اعتبار لجنة التقدير هيئة تظلم من تقدير المأمورية لاهيئة  
تنظر ابتداء في التقدير فإنه يكون قد خالف القانون متعينا نقضه ، أما ما استند  
إليه من نص في القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ فردود بأن هذا القانون قد  
تضمن قواعد جديدة ليس لها أثر رجعي فلا يصح اعتبارها تفسيرا لنصوص  
القانون السابق .

### المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل حسب ما بين من الحكم المطعون فيه ومن سائر  
أوراق الطعن — في أن الطاعة قدرت أرباح المطعون عليه باعتباره صاحب  
فندق لندن وأوبرا بالاس بمبلغ ٩٥٠ جنيتها عن كل من سنتي ١٩٣٩ و ١٩٤٠

وبثث هذا المبلغ عن سنة ١٩٣٨ ولم يتم الاتفاق بين الممول وبين مأمورية الضرائب  
فعرض الأمر على لجنة التقدير فأصدرت اللجنة قرارها بتقدير أرباح المطاعم عليه  
عن كل من السنتين الأوليين بمبلغ ١٣٠٠ جنيها وعن سنة ١٩٣٨ بثلاث هذا  
المبلغ فطعن الممول في هذا التقدير أمام محكمة القاهرة الابتدائية بدعوى قيدت  
في جدولها برقم ٥٩ سنة ١٩٤٤ كلى طلب فيها الحكم بإلغاء القرار وبعدم أحقية  
الطاعة في تحصيل أية ضريبة منه عن السنوات الثلاث تأسيسا على أن أرباحه  
كما تدل عليها دفاتره تقل عن الأرباح المعفاة قانونا من الضريبة وبمجلسه  
٥ مارس سنة ١٩٤٤ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وقبل الفصل في موضوعه  
بندب خير حسابي لبيان حقيقة أرباح المطاعم عليه على أن يكون له فحص دفاتره  
وأوراقه ومستنداته وتحقيق اعتراضات الطاعة عليها وتقدير الضريبة المستحقة  
وقد باشر الخبير مأموريته وقدم تقريره ورد به أن المطاعم عليه لا يمسك دفاتر  
منتظمة وأن كثيرا من البيانات الواردة بهذه الدفاتر لم يؤيد بالمستندات وأن ما وجد  
من المستندات لا يطابق البيانات المدونة في الدفاتر وانتهى في نتيجته إلى أن هذه  
الدفاتر لا يمكن اتخاذها أساسا صالحا لمعرفة الأرباح الحقيقية وأن تقدير اللجنة  
معقول وفي محله . وبمجلسه ٢٢ من فبراير سنة ١٩٤٥ حكمت المحكمة في موضوع  
الطعن برفضه وبتأييد القرار المطعون فيه وبإلزام رافعه بالمصروفات وبمبلغ  
ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب محاماه . فرفع المطاعم عليه استئنافا عن هذا الحكم  
أمام محكمة استئناف القاهرة قيد في جدولها برقم ٨٧ تجارى سنة ٦٥ ق وطالب  
الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإلغاء قرار  
لجنة التقدير وإلزام الطاعة برد مبلغ ٢٠٥ جنيها و٤٧٧ مليا المحصل منه وبالمصروفات  
وأتعاب المحاماة . عن الدرجتين . وبمجلسه ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة  
بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف واعتبار أرباح  
المستأنف عن سنة ١٩٣٨ بمبلغ ٣١٦ جنيها و٦٦٠ مليا وعن كل من سنتي ١٩٣٩ و ١٩٤٠  
بمبلغ ٩٥٠ جنيها وألزمت المستأنف بالمصاريف المناسبة عن الدرجتين والمستأنف  
عليها بباقي المصاريف وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة ورفضت ما خالف  
ذلك من الطلبات . فقررت الطاعة بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .



ومن حيث إن الطعن بني على تعيب الحكم المطعون فيه بخالفته للقانون وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم أقام قضاءه على أن لجنة التقدير قد تجاوزت اختصاصها بتقديرها للطعون عليه أرباحا تزيد عما كانت المأمورية قد قدرته مع أن المعارض لا يضار بمعارضته وأن المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ الصادر بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ إذ نصت على أن اللجنة تصدر قرارها إما باعتماد تقدير المأمورية وإما بتخفيض تددات في وضوح على أن نية المشرع كانت متجهة ابتداء إلى اعتبار أنه لا يجوز للجنة أن تتجاوز تقدير المأمورية . وأن هذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه مخالف للقانون ذلك بأن لجنة التقدير هي صاحبة الولاية الأصلية في التقدير تجريه بهذا الوصف لا بوصفها هيئة تنظر في طعن سابق تجريه مصلحة الضرائب إذ لا اختصاص للمصلحة في التقدير وإنما لما أن تتفق مع الممول قبل اللجوء إلى اللجنة فإذا لم يتم الاتفاق معه امتنع عليه التمسك على المصلحة بأي تقدير سابق وإن تعديل المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ لا يدل على أن نية المشرع كانت متجهة ابتداء عند صدور القانون رقم ١٤ سنة ١٩٢٩ إلى الحد من اختصاص لجنة التقدير وإلزامها بأن لا تتعدى ما قدرته المأمورية . ذلك لأن مسلك المشرع في القانون اللاحق بما أدخله على القانون السابق من تعديلات جوهرية على نظام ربط الضريبة واختصاص اللجان وتشكيلها وتسميتها إنما يدل على أن المشرع قد استحدث في التشريع اللاحق نظاما جديدا قوامه اعتبار اللجنة مرحلة من مراحل التقاضي لاهيئة ذات ولاية أصلية في التقدير .

ومن حيث إن هذا النفي في محله — ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف واعتماد الأرباح التي قدرتها المأمورية على أنه لا يجوز أن يكون رفض الممول تقدير المأمورية موجبا للاضرار به أخذا ببقائه أنه لا يضار معارض بمعارضته وأنه لذلك تكون لجنة التقدير قد تجاوزت اختصاصها إذ قررت للطعون عليه أرباحا تزيد على ما قدرته المأمورية وأنه مما يؤيد هذا النظر أن المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ الصادر بتعديل

بعض أحكام القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ نصت على أن اللجنة تصدر قرارها إما  
باعتداد تقدير المأورية وإما بتخفيضه مما يستفاد منه أن نية المشرع كانت متجهة  
ابتداء إلى أن اللجنة لا يجوز لها أن تزيد في تقدير الأرباح على ما قدرته المأمورية —  
ولما كانت لجنة التقدير على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — هيئة تقدير أصلية  
لا هيئة تنظر في نظم المماوين من تقدير المأمورية ولا تتقيد بوصفها هذا في تقديرها  
بما سبق أن اقترحت المأمورية في سعيها للاتفاق مع الممول بل لها أن تزيد عليه  
أو تنقص منه وفقا لما تراه الأرباح الحقيقية — وكان الحكم المطعون فيه قد  
أسس قضاءه كما سبق بيانه على اعتبار لجنة التقدير هيئة نظم من تقدير المأمورية  
لا هيئة تنظر ابتداء في التقدير فإنه يكون مخالفا للقانون متعينا نقضه أما ما استند  
إليه الحكم من نص في القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ فمردود بأن هذا القانون  
قد تضمن قواعد جديدة ليس لها أثر رجعي فلا يصح اعتبارها تفسيرا لنصوص  
القانون السابق .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٥٣

(١٥١)

القضية رقم ٤٤١ سنة ٢١ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلمى وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العرومى المستشارين .

إجارة . قضاء مستعجل . حكم . تسببه . اعتباره سطح المنزل المؤجر لوضع لافتة تحمل إعلانا من الأماكن التى يسرى عليها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . قضاؤه على هذا الاعتبار بعدم الاختصاص بنظر دعوى إزالة الإعلان . لاخطأ .

لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد نصت "على أن تسرى أحكام هذا القانون - فيما عدا الأرض الفضاء - على الأماكن وأجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها المؤجرة للمكانى أو لغير ذلك من الأغراض". وكان سطح المنزل المؤجر من الطاعن للطعون عليه لوضع لافتة تحمل إعلانا هو جزء من البناء يقع فى أعلاه، وكان الإعلان كما جاء بالحكم قد ثبت على سورهِ وروعى فى التأجير وضعه فى هذا المكان من البناء حتى يكون على عين من كل عابر، لما كان ذلك فان المحكمة لا تكون قد أخطأت فى تأسيس قضائها بعدم اختصاص القضاء المستعجل بإزالة الإعلان على ما استظهرته من عدم اعتبار العين المؤجرة أرضا فضاء لأنها جزء من مكان مبنى يسرى عليه حكم القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

### المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الطاعن أقام الدعوى على المطعون عليه أمام قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة القاهرة طالبا الحكم بصيغة مستعجلة بإزالة الإعلان إقنائم فوق



سطح العمارة موضوع عقد الإيجار الصادر من الطاعن للطعون عليه في ١٢/٤/١٩٤٦ عن قضاء بأعلا عمارة بشارع شبرا لإقامة لافتة عليه لشركة هوليوود للسجاير لمدة سنة ابتداء من ١٥ مايو سنة ١٩٤٦ وقابل للتجديد بنفس الشروط لمدة أخرى مالم ينبه أحدهما على الآخر قبل نهاية المدة بشهرين برغبته في إنهاء عقد الإيجار. فدفع المدعى عليه بعدم اختصاص القضاء المستعجل استنادا إلى أن عقد الإيجار يخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ فنقضت المحكمة برفض الدفع استنادا إلى أن "الأرض المؤجرة عبارة عن قضاء يعلو سطح المنزل فلا يمكن اعتبار هذا القضاء المؤجر من قبيل الأمكنة المؤجرة للسكنى" فاستأنف المدعى عليه. وقيد الاستئناف برقم ١١٥١ سنة ١٩٥١ أمام محكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية. وقد قضت في ١٠/١١/١٩٥١ بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى فقررت الطاعن الطعن بطريق النقض في هذا الحكم. ومن حيث إن الطعن بنى على سبب واحد ينحى به الطاعن على الحكم مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله إذ أسس قضاءه بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر دعوى الطاعن على أن عقد الإيجار يحكمه القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن ولا يخضع لنصوص القانون المدني مع أن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لا ينطبق إلا على الأماكن وأجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها المؤجرة للسكنى أو غير ذلك من الأغراض مفروشة كانت أو غير مفروشة حسبما جاء في المادة الأولى منه في حين أن العين المؤجرة للطعون عليه هي جزء من فراغ من سطح العمارة متفق على إقامة لافتة بالضوء الكهربائي عليه للإعلان عن سلعة تجارية مما لا يخضع لأحكام هذا القانون.

ومن حيث إن الحكم بنى على ما استظهرته المحكمة من أن موضوع العقد جزء من سطح عمارة أجرة لإقامة إعلان عليه لشركة هوليوود للسجاير "يثبت على أرض السطح وعلى سورته ومن ثم يكون قد روعي في التأجير هذا الاعتبار إلى تلك الصفات الجوهرية بينهما بحيث إذا لم يكن الإعلان واقعا على جزء مماثل ذلك المكان يكون التعاقد غير ذي موضوع ولا يفنى بالارض الذى قصده المستأنف عليه — المطعون عليه — من تعاقدته حتى يتبين لكل مستطرق بذلك المكان رؤية

هذا الإعلان . ثم أضاف أن سطح العمارة يعتبر قانوناً جزءاً من العمارة كمدلول المادة ٨٥٦ مدني ، وهذا الذي أورده الحكم لا خطأ فيه إذ المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ نصت على أن "تسري أحكام هذا القانون — فيما عدا الأرض الفضاء — على الأماكن وأجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها المؤجرة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض" ولا نزاع في أن السطح بناء وفضاء هو جزء من البناء يقع في أعلاه وقد ثبت الإعلان كما جاء بالحكم على سوره وقد روعي في التأجير وضعه في هذا المكان من البناء حتى يكون على عين من كل عابرو من ثم لا تكون المحكمة قد أخطأت في تأسيس قضائها بعدم اختصاص القضاء المستعجل على ما استظهرته من عدم اعتبار العين المؤجرة أرضاً فضاءاً لأنها جزء من مكان مبنى يسرى عليه حكم القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ومن ثم لا يكون قاضي الأمور المستعجلة مختصاً بنظر الدعوى .

ومن حيث إنه يبين من ذلك أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٥٣

(١٥٢)

القضية رقم ٢٠٣ سنة ٢٠ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلى وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد المرومي ومحمود عياد المستشارين :

جز ، جز مال المدين لدى الغير ، الشروط الواجب توافرها في الدين المحجوز من أجله ، الدين  
المحجوز من أجله عبارة عن تعويض متنازع في استحقاقه نزاعا جديا ، عدم جواز الجز ،

لما كان الجز تحت يد الغير لا يجوز لدين احتمالي غير محقق الوجود ، وكان  
الثابت من الأوراق أن الطاعن تمسك في جميع مراحل الدعوى بأن الدين الموقع  
من أجله الجز هو تعويض تدعيه المطعون عليها الأولى قبله كما وصفته في صحيفة  
طلب توقيع الجز وأن ذمته بريئة منه ، وكان النزاع في أصل استحقاق التعويض  
قبل الطاعن في حالة الدعوى هو نزاع جدي على ما يبين من أوراق الطعن مما  
لا يجوز معه ، قبل أن تفصل محكمة الموضوع في أمره ، اعتبار الدين موضوع  
الجز محقق الوجود ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض  
تظلم الطاعن من أمر الجز يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه

### المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق  
الطعن تتحصل في أن الشركة المطعون عليها الأولى عهدت إلى الطاعن بصفته  
متعهد نقل بالسيارات ، عهدت إليه نقل عشرة صناديق من الحرير الصناعي



من الاسكندرية إلى مخازن الشركة بالقاهرة وقد أمنت على البضاعة لدى شركة مصر لعموم التأمينات مقابل ٤٥٠٠ جنيه وتم نقل ثلاثة صناديق منها وصلت إلى مخازن المطعون عليها الأولى، وشحن الصناديق الباقية في السيارة رقم ٣١٨ نقل الاسكندرية التي قامت من الاسكندرية في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٤٨ بقيادة السائق محمد محمد حبيب ، وفي دمنهور رأى السائق أن يستريح في منزله ثم يقوم في الساعة ٣ من اليوم التالي إلى القاهرة وترك السيارة محملة بالبضاعة وبها مفاح الماكينة أمام جراج الطاعن وفي حراسة خفيته وشيال السيارة ، وحوالي الساعة ١ ص كلف لبيب أرمانوس وهو أحد سائقي سيارات الطاعن الشيال أمام جابر الذهاب إلى منزل سائق السيارة لإيقاظه حتى يسافر سويا ، فتوجه الشيال ومعه الحفير قناوى الشاطر نحو المنزل لهذا الغرض ، إلا أنهما لاحظا أن الوقت كان مبكرا عن الموعد الذى حددته السائق لإيقاظه فعادا فلم يجدا السيارة في مكانها . وقد اتهم لبيب أرمانوس مع آخرين في قضية الجمعة رقم ١٩٥١ سنة ١٩٤٨ دمنهور بسرقة السيارة ، وتدخل فيها الطاعن والمطعون عليها الأولى مدعين بحق مدنى ، وفي ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ قضى بحبس المتهمين مع الشغل وبالزامه بالتعويض المطلوب . فاستأنف هذا الحكم ، وفي أول مارس سنة ١٩٤٩ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وببراءته وبرفض الدعوى المدنيتين . وقد قدمت المطعون عليها الأولى طلبا إلى رئيس محكمة الاسكندرية الابتدائية لتقدير قيمة البضائع المسروقة تقديرا مؤقتا بمبلغ ٣٣٤١ جنيه و ٩٧٣ مليم و بتوقيع المحضر التحفظى على ما قد يكون للطاعن من أموال تحت يد المطعون عليه الثانية والثالثة ، وفي ١٧/٣/١٩٤٩ صدر هذا الأمر ، فتظلم منه الطاعن إلى الأمر وفيد تظلمه برقم ٣٠٧ سنة ١٩٤٩ ، وفي ٢٣/٦/١٩٤٩ قضى برفض التظلم . ورفع الطاعن الدعوى رقم ٤٤٨ سنة ١٩٤٩ تجارى الاسكندرية الابتدائية بالتظلم من القرار استنادا إلى سقوط حق المطعون عليها الأولى في المطالبة بأى تعويض وفقا لنصوص عقد الشحن المحرز بينهما في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٤٨ ، وإلى سقوط حتمها لعدم رفعها الدعوى في خلال ١٨٠ يوما وفقا للسادة ٢٠٤ من قانون التجارة ، لأن طلب الشحن قدم في ٩/٨/١٩٤٨ ولم ترفع الدعوى إلا في ١١/٢/١٩٤٩ ، وقرر

أنه لا يسأل عن أى تعويض لأن البضاعة مؤمن عليها لدى شركة مصر لعموم التأمينات ، فهى التى تتحمل وحدها المسؤولية وفقا لنصوص عقد الشحن وفى ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة برفض الدعوى تأسيسا على أن البندين الحادى عشر والثانى عشر من عقد الاتفاق المبرم بين الطرفين مرتبطين ، ومؤداهما إعفاء أمين النقل من الاحتفاظ بالأوراق لدالة على تسليم البضاعة بعد تسعين يوما من تحرير بوليصة الشحن ، وذلك فى الحالة التى يلزم فيها أمين النقل بتقديم الأدلة المثبتة لوصولها وتسليمها إلى المطعمون عليها الأولى ، وعلى أنه ثابت من مستندات الطاعن أن نقل البضاعة بدأ فى ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٤٨ ، وأنه وفقا للسادة ١٠٤ من قانون التجارة تحتسب مدة التقادم من يوم تسليم البضاعة فى مقر الشركة المطعون عليها بالقاهرة الأمر الذى لم يتم وأنه إذا أخذ بالقول بأن هذه المدة تبدأ من تاريخ الشحن وهو ١٩٤٨/٨/٢٤ فإن مدة السقوط لم تكتمل لأن الدعوى رفعت فى ١٩٤٩/١٢/١٩ أى قبل مضى ١٨٠ يوما ، وعلى أنه يبدو من الحكمين الابتدائى والاستئنافى الصادرين فى قضية السرقة أن رجال مكتب الطاعن قد أتوا أبورا عدة تعتبر من ضروب الإهمال الشديد . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١١ سنة ٦ ق بالاسكندرية ، وفى ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ، وفى موضوعه برفضه وبتأييد الحكم المستأنف . نقرر الطاعن الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى السبب الأول من أسباب طعنه هو أن الدين الموقع من أجله الججز هو تعويض تدعيه المطعمون عليها الأولى قبل الطاعن كما وصفته فى صحيفة طلب توقيع الججز وأنه لما كان الججز التحفظى تحت يد الغير لا يكون إلا لدين محقق الوجود ويستحق الأداء وخال من النزاع وكان التعويض المطلوب فى الدعوى دينا لا ينطبق عليه هذا الوصف فإن توقيع الججز من أجله تحت يد المطعمون عليها الأخيرة يكون مخالفا للقانون ، وكذلك يكون الحكم برفض طلب رفع هذا الججز .

ومن حيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه ثابت من الأوراق المقدمة فى الطعن أن الطاعن تمسك بهذا الوجه من الدفاع لدى الفاضى الأمر الذى نظر

تظلمه فضلا عن أن جميع أوجه دفاعه سواء أمام محكمة أول درجة أم لدى محكمة الاستئناف تتركز في أن ذمته برئية من الدين الموقع من أجله الججز تحت يد باقي المطعون عليهم . ولما كان الججز تحت يد الغير لا يجوز لدين احتمالي غير محقق الوجود، وكان النزاع في أصل استحقاق التعويض قبل الطاعن في حالة الدعوى هو نزاع جدي على ما يبين من أوراق الطعن مما لا يجوز منه ، قبل أن تفصل محكمة الموضوع في أمره ، اعتبار الدين موضوع الججز محقق الوجود ، لما كان ذلك ، فإن المحكم المطعون فيه إذ قضى برفض تظلم الطاعن من أمر الججز يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث بقية أسباب الطعن .

ومن حيث إن الدعوى صالحة للحكم فيها .

ومن حيث إنه لما سبق بيانه من الأسباب يتعين إلغاء المحكم الابتدائي المستأنف القاضى برفض تظلم الطاعن وإلغاء أمر الججز المتظلم منه .



جلسة ١ من مايو سنة ١٩٥٣

(١٥٣)

القضية رقم ٣١٢ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروصي ومحمود هادي المستشارين .

(١) نقض . طعن . أوراق الطعن . . الحكم المطعون فيه أحال على أسباب الحكم  
الابتدائي الصادر من المحكمة المختلطة . تقديم صورة مطابقة للأصل من الحكم  
المطعون فيه وصورة رسمية لترجمة أسباب الحكم الابتدائي مستخرجة من الأصول  
المحفوظة بقلم كتاب المحكمة تحوي أسماء القضاة والمصوم وأسباب الحكم ومنطوقه .  
في هذا ما يكفي لما فرضته المادة ٤٣٢ مرافعات .

(ب) خير . أمر تقدير أتعاب الخبير . الأشخاص الذين أوجب القانون المختلط إعلانهم  
بهذا الأمر . المواد ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ مرافعات مختلط .

(ج) خير . أتعاب الخبير . رفض طلب وقف الفصل في تقدير أتعاب الخبير حتى يتصل  
في الدعوى المقدم فيها التقرير . لا مخالفة في ذلك للمادة ٢٦٧ مرافعات مختلط .

١ - متى كان يبين من الأوراق أن الطاعنة قدمت صورة مطابقة للأصل  
من الحكم المطعون فيه ظاهرا منها أن الحكم قد حوى تفصيلا لوقائع الدعوى  
وأنه في تأييده للحكم الابتدائي أحال على أسبابه ، كما قدمت صورة رسمية لترجمة  
أسباب الحكم الابتدائي مذكورا بها أنها مستخرجة من الأصول المحفوظة بقلم  
كتاب المحكمة الكلية ، وكانت هذه الصورة قد حوت أسماء القضاة والمصوم كما  
حوت أسباب الحكم ومنطوقه ، فإن الطاعنة لا تكون قد أقصرت في القيام  
بما تفرضه المادة ٤٣٢ مرافعات من وجوب تقديم "صورة من الحكم المطعون  
فيه مطابقة لأصله وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد  
أحال إليه في أسبابه " .

٢ — لم يكن قانون المرافعات المختلط يوجب في المادة ٢٦٧ وما يليها إعلان أمر التقدير الذي يستصدره الخبير لغير من يجب تنفيذ الأمر عليه من خصوم الدعوى وهو من طلب نذب الخبير ومن حكم عليه بمصروفات الدعوى .

٣ — متى كانت المحكمة إذ رفضت وقف الفصل في تقدير أتعاب الخبير حتى يفصل في الدعوى الأصلية المقدم فيها تقريره قد استندت إلى أنه ليس على الخبير الانتظار حتى صدور الحكم النهائي في الدعوى لأن طلب التقدير واجب الفصل فيه على وجه السرعة وفقا للمادة ٢٦٧ من قانون المرافعات المختلط المنطبقة على النزاع والتي تنص على أن الأتعاب تقدر بمجرد تحرير النسخة الأصلية للتقرير فإنها لا تكون قد خالفت القانون .

### المحكمة

... من حيث إن الوقائع تنحصر في أن الشركة الطاعنة رفعت دعوى بطلب قسمة ما يربو على ثمانية آلاف فدان شائعة في مساحة مقدارها أربعون ألف فدان ، وذلك أمام محكمة المنصورة اغتلتة قيدت تحت رقم ٤٤٦٦ سنة ٥٣ ق . وفي ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٥ حكمت المحكمة بتعيين المطعون عليهم الثلاثة الأولين خبراء لأداء المأمورية المبينة في الحكم وبعد أن باشر الخبراء الثلاثة شطرا من المأمورية اضطر المطعون عليه الأول إلى السفر للخارج فنذبت المحكمة خبيرا آخر مكانه توفى فنذبت المطعون عليه الأخير بدله فاتهم هؤلاء الخبراء ( المطعون عليهم الثلاثة الآخرون ) المأمورية وقدموا تقريرهم وشفعوه بطلب في ١٩٤٤/٥/٦ بتقدير أتعابهم فأصدرت المحكمة في ١٩٤٥/٣/٧ أمرا بتقدير أتعابهم بمبلغ ٨١٨٨ جنيها وتقدير المصاريف بمبلغ ٨١٢ جنيها . فعارضت الشركة الطاعنة في هذا التقدير وفي ١٩٤٦/٦/٢٥ حكمت المحكمة بإلزام الشركة أن تدفع مؤقتا مبلغ ٥٠٠٠ جنيه وتأجيل الفصل في الموضوع . وفي ١٩٤٧/٥/٢٠ حكمت بوقف النظر في المعارضة حتى يفصل في الدعوى الأصلية . فاستأنفت الشركة حكم

١٩٤٦/٦/٢٥ كما استأنف الخبراء الحكم الصادر في ١٩٤٧/٥/٢٠ فتمضي في الاستئناف لمصلحة الخبراء - فلما عاد المطعون عليه الأول من الخارج قدم طلبا إلى محكمة المنصورة المختلطة بتقدير أتعابه فصدر له أمر بتقديرها بمبلغ ٢٧٠٠ جنيه كما قدر له مبلغ ٢٥١ جنيها و ٣٥٠ مليا مصاريف وأعلن هذا الأمر للطاعة في ١٩٤٨/١٠/٢١ فعارضت فيه وأدخلت في الدعوى المطعون عليهم الثلاثة الآخريين . وفي ٢٨ يونيو سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة بانخراج هؤلاء الخبراء الثلاثة من الدعوى وبرفض المعارضة وتأيد الأمر فاستأنفت الطاعة الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية التي قضت في ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٠ برفض الاستئناف وتأيد الحكم . فطعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض .

وحيث إن المطعون عليه الأول دفع بعدم قبول الطعن شكلا لأن الطاعة لم تقدم صورة رسمية من الحكم الابتدائي مطابقة لأصله بل اكتفت بتقديم ترجمة له مقتضبة لا يبين منها أسماء الخصوم ولا وقائع الدعوى ولا الطلبات التي طلبت وجاءت الترجمة المقدمة مقصورة على الأسباب التي بني عليها الحكم الابتدائي وعلى ذلك لا تكون الطاعة قد قدمت صورة مطابقة للأصل من الحكم الابتدائي والتي كان يجب عليها تقديمها مع ترجمة رسمية له باللغة العربية .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأن يبين من مراجعة الأوراق أن الطاعة قدمت صورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة استئناف الاسكندرية في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وظاهر منها أن الحكم قد حوى تفصيلا لوقائع الدعوى وأنه في تأييده للحكم المستأنف قد تبين أسبابه ، وأن الطاعة قدمت صورة رسمية لترجمه أسباب الحكم المستأنف ، المذكورا بها أنها مستخرجة من الأصول المحفوظة بقلم كتاب محكمة المنصورة الكلية ( المختلطة سابقا ) - وقد حوت أسماء القضاة والخصوم ( الطاعة والمطعون عليه الأول والخبراء الثلاثة الذين ورد ذكرهم في المنطوق ) كما حوت أسباب الحكم ومنطوقه وعلى ذلك لا تكون الطاعة قد قصرت في القيام بما تفرضه المادة ٤٣٢



مرافعات من وجوب تقديم صورة من الحكم المطعون فيه ، مطابقة لأصله  
وصورة من الحكم الابتدائي إذا كانت الحكم المطعون فيه قد أحال إليه  
في أسبابه .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن السبب الأول يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في عدم  
الأخذ بدفاع الطاعنة من وجوب إعلان أمر التقدير لجميع ذوى الشأن حتى يصبح  
حجة عليهم وهو ما كانت تنص عليه المادةان ٢٦٩ و ٢٧٠ من قانون المرافعات  
المختلط ، فكان يتعين على المطعون عليه الأول إعلان أمر التقدير الذى استصدره  
لجميع المنتقاسين لاسيما وأن جميع المدعى عليهم فى دعوى القسمة وافقوا الطاعنة  
على طلب القسمة ولكن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا النظر وخاطب بين  
مدلول المادتين المشار إليهما والمادة ٢٦٨ مرافعات مختلط .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن قانون المرافعات المختلط ما كان يوجب  
فى المادة ٢٦٧ وما يليها إعلان أمر التقدير الذى يستصدره الخبير لغير من يجب  
تففيذ الأمر عليه من خصوم الدعوى وهو من طلب نذب الخبير ومن حكم عليه  
بمرفوعات الدعوى .

وحيث إن السبب الآخر يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه قد عاره قصور  
مبطل له إذ لم يرد على دفاع جوهرى للطاعنة وهو طالب وقف الفصل فى تقدير  
أتعاب الخبير حتى يفصل فى الدعوى الأصلية المقدم فيها التقرير وقد ساءت  
الدعوى سبع سنوات ولما يفصل فيها ، مع أن محكمة الاستئناف سبق أن قضت  
فى النزاع الخاص بتقدير أجر الخبراء الثلاثة بوقف النظر فى المعارضة ، كما أن الحكم  
المطعون فيه لم يرد على دفاع الطاعنة الذى يتحصل فى أن أعمال المطعون عليه  
الأول باطلة بطلانا أصليا لأنه لم يوقع على التقرير المقدم فى دعوى القسمة .

وحيث إن هذا السبب مردود فى وجهه الأول بأن حكم محكمة أول درجة  
الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه تعرض لطالب الوقف وقضى بحق برفضه

استنادا الى أن ليس على الخبير الانتظار حتى صدور الحكم النهائي في الدعوى  
و لأن طلب التقدير واجب الفصل فيه على وجه السرعة إذ أن المادة ٢٦٧ من أرقام  
(مخطوط) تنص على أن الأتعاب تقدر بمجرد تحرير النسخة الأصلية للتقرير :  
وليس صحيحا القول بأن محكمة الاستئناف المختلطة قضت بوقف الفصل في تقدير  
أجر الخبراء الثلاثة حتى يفصل في الدعوى الأصلية بل العكس هو الصحيح  
إذ قضت في ٢ يونيو سنة ١٩٤٩ بالغاء الوقف وحكمت للخبراء الثلاثة بأتعابهم  
كاملة — ومردود في وجهه الآخر بما هو ثابت من أن المطعون عليه الأول  
لم يطلب تقدير أتعاب له لأنه اشترك في تقديم تقرير الخبراء الثلاثة حتى ينهى  
على عمله بالبطلان لعدم توقيعه على التقرير بل كان طلبه قائما على أنه باشر  
المأمورية ولكنه لم يتمها فهو يطلب تقدير أجرا قام به من أعمال الأمر الذي  
استعرضته محكمة أول درجة وقررت "أنه ثابت في الدعوى أن الخبير توتى  
قد اشترك تقريبا في جميع الأعمال التي سبقت تحرير تقرير الخبرة وفي العمل  
الذي بنى عليه هذا التقرير إذ أنه اشترك في سبع وأربعين جلسة تم في أثناءها  
لفحص الدعوى الى درجة أنه بعد هذه الجلسات لم يعقد هؤلاء الخبراء المعينون  
حديثا إلا أربعة اجتماعات فقط لنزولهم الملقاة الى عتقهم مما يستدل منه على  
أن العمل كان على وشك الانتهاء لما اضطرت الخبرة توتى لمغادرة البلاد لأسباب  
قهرية ... وأن المحكمة ترى على أساس ما تقدم أن أمر التقدير المعارض فيه يمثل  
الأجر المعادل للأعمال والتعب الذي كابدته الخبرة توتى .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جاسة ١٤ من مايو سنة ١٩٥٣

(١٥٤)

القضية رقم ٣٥٣ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة ، وحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عياد المستشارين .

ضرائب . رسوم . رسوم بلدية . عدم جواز فرضها بأثر رجعي . مخالفة المجلس البلدي  
لهذا المبدأ . عدم جواز الاعتداد بما قرره من أثر رجعي . المواد ٢١ و ٢٣ و ٢٤ من القانون  
رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ .

القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ وان رخص للمجالس البلدية في المواد ٢١ و ٢٣  
و ٢٤ في أن تقرر أو تفرض رسوما في الأحوال المبينة في هذه المواد إلا أن المجلس  
البلدي لا يستطيع أن يرتب للرسم الذي يفرضه أثرا رجعيا ذلك لأن القانون لم يخوله  
هذا الحق فإن خالف المجلس ذلك عد هذا تجاوزا صريحا لولايته ووجب عدم  
الاعتداد بما قرره من أثر رجعي - وليس من شأن تصديق وزير الصحة  
على قرار المجلس ما يصحح هذه المخالفة كما أن أحكام المرسوم الصادر في ٣٠  
من أكتوبر سنة ١٩٤٥ تنفيذا لما جاء في المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥  
سنة ١٩٤٤ لا يمكن أن تخول للمجلس البلدي من الحقوق غير ما خوله إياها القانون  
المشار إليه وعلى هدى هذا يجب أن تفهم المادة العاشرة من المرسوم التي تقضي  
بتشكيل لجنة في كل مجلس من بين ما اختصت به تحديد تاريخ استحقاق الرسم  
الذي يفرضه المجلس ولا يصح القول بأن قرار المجلس البلدي في ٢٣ سبتمبر  
سنة ١٩٤٦ بوجوب تحصيل الرسم الذي يفرضه ابتداء من أول مايو سنة ١٩٤٦  
لا يعتبر ترتيبا لأثر رجعي وإنما هو أعمال لمبدأ - نوية الميزانية وسنوية الضريبة ،  
ذلك لأن كون الميزانية تعد لمدة سنة لا يستتبع حتما أداء كل ضريبة أو رسم يقرر



في غضون السنة محسوبا من بداية السنة المالية ، أما كون الرسم قد فرض عن سنة فان هذا ليس من شأنه أن يحول دون أن يقتضى ممن وجب عليه بالقدر الذى يلزمه ابتداء من وقت سريانه .

## المحكمة

من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل فى أن مجلس بلدى شبين الفناطر بمقتضى الحق المخول له بالقانون رقم ١٤٥ سنة ١٩٤٤ قرر فى ١٩٤٦/٩/٢٣ فرض رسم مقداره ٢٥ مليا فى السنة على كل متر مربع فى شون القطن والحبوب والبذور ، وذلك اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٤٦ ، وقد صدق وزير الصحة على هذا القرار فى ١٩٤٦/١١/١٤ ونشر بالجريدة الرسمية فى ١٩٤٦/١٢/٩ وتنفيذا له أئذ المجلس البلدى الشركة المطعون عليها بدفع مبالغ ٣٧٧ ج و ٥٠٠ م قيمة الرسوم المستحقة على شون الأقطان التابعة لها عن المدة من أول مايو سنة ١٩٤٦ حتى ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٧ ولكن الشركة نازعت فى أن للمجلس أن يتقاضى رسما عن المدة السابقة على نشر القرار فى الجريدة الرسمية بعد تصديق وزير الصحة أى عن المدة من أول مايو سنة ١٩٤٦ حتى ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦ وقدر ذلك ٢٢٩ ج و ٦٠٣ م كما نازعت فى استحقاق مبالغ ٥٨ ج و ٦٢٤ م قيمة الرسوم الخاضعة بالمدة من أول فبراير سنة ١٩٤٧ حتى ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٧ وهى المدة التى ادعت الشركة أنها لم تستعمل فيها الشونة لإيداع الأقطان ولكن الشركة اضطرت كما ذكرت تحت تأثير التهديد بقطع التيار الكهربائى إلى دفع المبلغ كما حددته المجلس البلدى مع الاحتفاظ بحقوقها ثم رفعت الدعوى أمام محكمة مصر الابتدائية المختلطة بطلب رد المبلغين . وفى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة بالزام الطاعنين بأن يدفعوا إلى المطعون عليها مبلغ ٢٢٩ ج و ٦٠٣ وذلك قيمة ما يقابل المدة السابقة على نشر القرار فى الجريدة الرسمية ، لأن هذا القرار لا يمكن أن يكون له أثر رجعى ورفضت

ماعداد ذلك من الطلبات . فاستأنف الطاعنان هذا الحكم . وفي ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة استئناف القاهرة برفض الاستئناف وتأييد الحكم . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض .

من حيث إن أسباب الطعن تحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن تحصيل الرسم عن المدة التي تبدأ من أول مايو سنة ١٩٤٦ يعتبر إعمالاً في الماضي للقرار الذي فرض الرسم وهو غير جائز قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه ولو أن القرار صدر في ١٩٤٦/٩/٢٣ وصدق عليه وزير الصحة في ١٩٤٦/١١/١٤ ونشر في ١٩٤٦/١٢/٩ إلا أنه كان من المتعين تحصيل الرسم عن سنة ١٩٤٦ - سنة ١٩٤٧ المالية بتمامها أي عن المدة من أول مايو سنة ١٩٤٦ حتى ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٧ ذلك لأن الرسم أو الضريبة لا تفرض باليوم أو بالشهر بل تفرض عن سنة كاملة إعمالاً لمبدأ سنوية الميزانية وسنوية الضريبة فطالما أن السنة المالية التي صدر فيها القرار بفرض الضريبة لم تنته فالضريبة واجب أدائها عن السنة بتمامها ولا يعتبر هذا سبباً لأثر القرار على المانع وأنه على فرض التسليم جدلاً بأن قرار المجلس البلدي بتقريره استحقاق الرسم ابتداء من أول مايو سنة ١٩٤٦ قد رتب أثراً رجعياً فهذا الإسناد لا يخالف القانون ذلك لأن هذا القرار إنما صدر من المجلس البلدي بتفويض من المشرع في المادتين ٢١ و ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ سنة ١٩٤٤ ، وهذا التفويض يخول ترتيب أثر رجعي بغير حاجة لنص خاص ، لأن هذا التفويض التشريعي هو تفويض مطلق والمطلق يبقى على إطلاقه ما لم يخص ، يؤكد هذا أن المادة العاشرة من المرسوم الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ تنفيذا لما جاء في المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ سنة ١٩٤٤ نصت على تأليف لجنة في كل مجلس للقيام بعملية تقدير الرسوم وتحديد تاريخ استحقاقها ومن هذا يتضح أن تحديد تاريخ استحقاق الرسم قد أجازته المشرع صراحة بهذا التفويض التشريعي .

ومن حيث إن هذه الأسباب جميعاً مردودة بأن القانون رقم ١٤٥ سنة ١٩٤٤ وإن رخص للمجلس البلدية في المواد ٢١ و ٢٣ و ٢٤ في أن تقرر أو تفرض

رسوما في الأحوال المبينة في هذه المواد إلا أن المجلس البلدى لا يستطيع أن يرتب للرسم الذى يفرضه أثرا رجعيا ذلك لأن القانون لم يخوله هذا الحق ، فان خالف المجلس ذلك عد هذا تجاوزا صريحا لولايته ووجب عدم الاعتداد بما قرره من أثر رجعى ، وليس من شأن تصديق وزير الصحة على قرار المجلس ما يصحح هذه المخالفة كما أن أحكام المرسوم الصادر في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ تنفيذا لما جاء في المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ سنة ١٩٤٤ لا يمكن أن تخول للمجلس البلدى من الحقوق غير ما خوله إياها القانون المشار إليه وعلى هدى هذا يجب أن تفهم المادة العاشرة من المرسوم التى تقضى بتشكيل لجنة في كل مجلس من بين ما اختصت به تحديد تاريخ استحقاق الرسم الذى يفرضه المجلس ، ولا يصح القول بأن قرار المجلس البلدى في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ بوجوب تحميل الرسم الذى يفرضه ابتداء من أول مايو سنة ١٩٤٦ لا يعتبر ترتيبا لأثر رجعى للرسم بل هو أعمال لمبدأ سنوية الميزانية وسنوية الضريبة ذلك لأن كون الميزانية تعد لمدة سنة لا يستتبع حتما أداء كل ضريبة أو رسم يقرر في غضون السنة محسوبا من بداية السنة المالية — أما كون الرسم قد فرض عن سنة ، فان هذا ليس من شأنه أن يحول دون أن يقتضى ممن وجب عليه بالقدر الذى يلزمه ابتداء من وقت سريانه .

ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .



جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٥٣

(١٥٥)

القضية رقم ٢٧ سنة ٢١ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلى وكيل المحكمة ، وحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت  
ومجد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد المستشارين .

إجراءات تقاضى . حكم . تقرير التلخيص . وجوب تلاوته فى الجلسة قبل بدء المرافعة .  
وجوب إعادة تلاوته إذا حصل تغيير فى الهيئة . عدم مراعاة هذا الإجراء . بطلان الحكم .

توجب المادة ١١٦ من قانون المرافعات أن تكون الإحالة إلى جلسة  
المرافعة بتقرير من قاضى التحضير يلخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم  
وأسانيد كل منهم ودفعوعهم ودفاعهم وما أصدره فى القضية من قرارات  
وأن يتلى هذا التقرير فى الجلسة قبل بدء المرافعة . ويهدف الشارع من ذلك  
إلى أن يظهر العضو الذى قام بتحضير القضية باقى أعضاء المحكمة والخصوم  
على ما اتخذوه من إجراءات فى الدعوى وما أبدى فيها من أقوال الطرفين  
وأسانيدهما فإذا ما تغير بعد تلاوة التقرير بعض أعضاء المحكمة كان لزاما تلاوة  
تقرير جديد ليعلم من لم يكن حاضرا من أعضاء المحكمة عند تلاوة التقرير السابق  
بما لم يحط به علما من قبل . فإذا أغفلت المحكمة هذا الإجراء الواجب قانونا  
كان حكمها باطلا .

### المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٣١٥  
سنة ١٩٤٧ تزوير أمام محكمة بنها الجزئية لأن المدعى عليه — الطاعن — كان  
قد رفع عليه أصلا دعوى طالبا صحة ونفاذ عقد ناسبا صدوره إليه — الطاعن —

من السيدة سيد يوسف موزنه المطعون عليه ببيع ٦ قرار يبط بينة بالعقد بثن مقدار ٩٠ جنيتها فقرر بالطعن بالتزوير فيه وأقام هذه الدعوى بعد أن أعلن المدعى عليه بأدلة التزوير وقد قضت المحكمة بقبول الدليل الأول منها وبالإحالة على التحقيق لإثبات ونفى أن العقد الذي يتمسك به الطاعن مزور على والده المطعون عليه وأنه حرر بعد وفاتها ووقع عليه بخطها الذي استولى عليه أخوها بعد وفاتها وبعد سماع الشهود قضت المحكمة برد وبطلان العقد ورفع الطاعن استئنافاً قيد برقم ١٩٩ سنة ١٩٤٩ استئناف بنها — وقد حكمت المحكمة في ١٩٥٠/٤/٢٥ حكماً تمهيدياً بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المستأنف عليه بطرق الإثبات كافة أن ورثته السابق ذكرها توفيت بمنزل أخيها عبدالحالق سيد يوسف الذي استحوذ على ختها وقد أبغ عن ذلك البوايس في حينه وعمل عنه تحقيق كما أعلن في الصحف عن فقد الختم وصرحت للمستأنف بنفى ذلك بالطرق عينها وبعد تنفيذ الحكم وسماع الشهود قضت محكمة بنها بهيئة استئنافية في ١٩٥٠/١١/٢٨ بالتأييد فقرر الطاعن بالظن بطريق النقض في هذا الحكم .

ومن حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه مشوب بالبطلان لعدم استيفاء المحكمة لإجراء جوهرياً إذ تقضى المادة ١١٦ مرافعات بوضع تقرير تلخيص يبين فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسانيد كل منهم ودفعهم ودفاعهم وما صدر في القضية من قرارات أو أحكام وأن يتلى هذا التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة وقد أغفلت محكمة ثاني درجة هذا الإجراء الجوهرى فلم يتلى تقرير بملخص الدعوى لا بجلاسة المرافعة الأخيرة ولا بأية جلسة سابقة لها والحكم نفسه ومحاضر الجلسات خالية من أية إشارة عن وضع تقرير أو عن تلاوته بالجلسة وإغفال هذا الإجراء يبطل للحكم لأنه يمنع أعضاء المحكمة من تتبع المرافعات على الوجه الصحيح كما يمنعهم من الإلمام بتفاصيل الدعوى ووقائعها إلماماً يكفل سلامة الحكم وصحته .

ومن حيث إنه ليس في مشتبهات الحكم المطعون فيه إشارة إلى وجود تقرير أو تلاوته في الجلسة وأنه وإن كان يبين من الصورة الرسمية لمحضر جلسته

١٩٥٠/٣/٢٨ أمام محكمة ثاني درجة والمقدمة من الطاعن أنه أثبت بهذا المحضر أن « حضرة عضو الشمال تلا التقرير » ثم أصدرت المحكمة حكمها التمهيدى السابق ذكره إلا أن أعضاء المحكمة الذين سمعوا تلاوة هذا التقرير ليسوا هم الأعضاء الذين أصدروا الحكم المطعون فيه إذ تغير منهم الرئيس — ولما كانت المادة ٢١٦ مرافعات توجب أن تكون الإحالة إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضى التحضير يلخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسانيدهم كل منهم ودفعهم ودفاعهم وما أصدره فى القضية من قرارات وأن يتلى هذا التقرير فى الجلسة قبل بدء المرافعة ، وكان الشارع إنما يهدف من ذلك إلى أن يظهر العضو الذى قام بتحضير القضية باقى أعضاء المحكمة والخصوم على ما اتخذوه من إجراءات فى الدعوى وما أبدى فيها من أقوال الطرفين وأسانيدهما فإذا ما تغير بعد تلاوة التقرير بعض أعضاء المحكمة كان لزاما تلاوة تقرير جديد ليعلم من لم يكن حاضرا من أعضاء المحكمة عند تلاوة التقرير السابق بما لم يخط به علما من قبل . فإذا أغفلت المحكمة هذا الإجراء الواجب قانونا كان حكمها باطلا — ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر حصول هذا الإجراء فإنه يتعين نقضه دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .



جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٥٣

(١٥٦)

القضية رقم ١٢٦ سنة ٢١ القضائية

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلمى وكيل المحكمة ومحمود حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسى ومحمود عياد المستشارين .

شفعة . حق الشفعة فى القانون المدنى القديم . المشتري حائز لما يجعله شفعيا . بقاء حق  
الشفعة رغم ذلك . معنى الأولوية التى نصت عليها المادة السابعة . حكم . تسييبه . إقامة قضائه  
برفض دعوى الشفعة على أن المشتري حائز لما يجعله شفعيا . خطأ فى تطبيق المادتين السابعة  
والثامنة من قانون الشفعة القديم .

من مقتضى نص المادة الثامنة من قانون الشفعة "القديم" أن حق الشفع  
يبقى ولو كان المشتري حائزاً لما يجعله شفعياً على أن يراعى فيما يتعلق بالأولوية  
ما ذكر فى المادة السابعة ، ولما كانت الأولوية المشار إليها فى المادة السابعة  
على نوعين أولوية بحسب الدرجة بين شفعاء من طبقات مختلفة وأولوية بحسب  
النصيب أو المنفعة بين شفعاء من طبقة واحدة ، فانه إذا تعدد الشركاء على  
الشيوع وكان المشتري أحدهم فان حق الشفعة يثبت لطالبيه من الشركاء ويكون  
استحقاقهم مع المشتري فى العقار المشفوع فيه كل بنسبة نصيبه ، أما قصر معنى  
الأولوية فى النص السالف ذكره على أولوية الدرجة فهو تقييد للأطلاق وتخصيص  
للعام دون مبرر يقتضيه . وإذ ثبت فمضى كان يبين من الحكم الابتدائى المؤيد  
لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنين على أنه "إذا  
تعدد مالكو الرقبة أو الشركاء أو أصحاب حق الانتفاع وكان أحدهم مشترياً فلا  
شفعة ممن هم فى درجته" فان هذا الذى قرره الحكم غير صحيح فى القانون المدنى —  
القديم — الذى يحكم النزاع على ما جرى به قضاء هذه المحكمة .

## المحكمة

... من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية

ومن حيث إن الوقائع تتحصل حسب ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن في أن الطاعنين أقاموا على المطعون عليهما دعوى أمام محكمة أنجيم الجزئية قيدت في جدولها برقم ٢٨٨ سنة ١٩٤٩ طلبوا فيها الحكم بأحقيتهم في أن يملكوا بطريق الشفعة ١ ف و ١٧ ط و ٦ س مينة معاملها بصحيفة افتتاح الدعوى وبمقد البيع الصادر من المطعون عليه الأول إلى المطعون عليه الثاني والمؤرخ في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٤٨ والمسجل في أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ وذلك مقابل قيامهم بدفع الثمن المبين بالعقد وبمقداره ١٤٠٠ ج أو ما يظهر أنه الثمن الحقيقي مع سائر الملحقات مع إلزام المطعون عليه الثاني بالمصروفات وأتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ . وعند نظر الدعوى أنكر المطعون عليه الثاني قيام حالة الشروع التي أسس الطاعنون عليها طلب الشفعة وتمسك بعدة دفوع منها أنه يفرض أن الأطيان المبيعة شائعة فانه هو أيضا يملك حصة شائعة فيها ولهذا يكون مفضلا عليهم ورد الطاعنون على ذلك بأن حالة الشروع لا تزال قائمة وبأن المشتري لا يفضلهم لمجرد كونه جائزا لما يجعله شفعيا مثلهم بل يكون من حقهم أن يتسموا معه العقار المشروع فيه كل بنسبة نصيبه وبجلسة ١٧ مايو سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى . فرفع الطاعنون استئنافا عن هذا الحكم لدى محكمة سوداج الابتدائية قيد في جدولها الاستئنافي برقم ١٨٨ سنة ١٩٥٠ وبجلسة ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة بيمينتها الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنفين — الطاعنين — بالمصروفات وبمبلغ مائتي قرش . مقابل أتعاب محاماة للمطعون عليه الثاني . فقرر الطاعنون بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ أقام قضاءه أخذا بأسباب الحكم الابتدائي على عدم جواز الشفعة إذا تعدد الشفعاء

وكان المشتري حائزا لما يجعله شفيعا مثلهم مساويا لهم في الدرجة يكون قد خالف القانون — ذلك لأن المستفاد من نص المادتين السابعة والثامنة من قانون الشفعة القديم أن الشفيح لا يحرم من حق الشفعة لمجرد كونه مساويا للمشتري في سبب الأخذ بها .

ومن حيث إن هذا النعى في محله — ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنين على أنه إذا تعدد مالكو الرقبة أو الشركاء أو أصحاب حق الانتفاع وكان أحدهم مشتريا فلا شفعة من هم في درجته وهذا الذي قرره الحكم غير صحيح في القانون المدني — القديم — الذي يحكم النزاع على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ذلك لأن من مقتضى نص المادة الثامنة من قانون الشفعة القديم أن حق الشفعة يبقى ولو كان المشتري حائزا لما يجعله شفيعا على أن يراعى فيما يتعلق بالأولوية ما ذكر في المادة السابعة ولما كانت الأولوية المشار إليها في المادة السابعة على نوعين أولوية بحسب الدرجة بين شفعاء من طبقات مختلفة وأولوية بحسب النصيب أو المنفعة بين شفعاء من طبقة واحدة فإنه إذا تعدد الشركاء على الشيوع وكان المشتري أحدهم فإن حق الشفعة يثبت لطالبيه من الشركاء ويكون استحقاقهم مع المشتري في العقار المشفوع فيه كل بنسبة نصيبه أما قصر معنى الأولوية في النص السالف ذكره على أولوية الدرجة فهو تقييد للمطلق وتخصيص للعام دون مبرر يقتضيه ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .



جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٥٣

(١٥٧)

القضية رقم ٣٠٩ سنة ٢١ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد المشارين .

(أ) قضاء مستعجل . شرط الاستعجال . تقرير توافره بأسباب سائنة رغم قيام النزاع  
أجل رفع الدعوى بزمن . لا خطأ .

(ب) قضاء مستعجل . حق قاضي الأمور المستعجلة في بحث مستندات الطرفين ليستخلص  
منها ما يبدو للنظرة الأولى أنه وجه الصواب في الإجراء المستعجل المطلوب . حكم .  
تسببه . استخلاصه . الأسباب السائنة التي أوردتها . أن نزاع الطاعن في ملكية المطعون  
عليه للعين موضوع الدعوى هو نزاع غير جدي . قضاؤه بطرد الطاعن من هذه العين .  
لا مخالفة في ذلك للقانون .

١ - متى كان الحكم قد قرر بأنه يبين من ظاهر المستندات أنه قضى نهائياً  
للطعون عليه على الطاعن في دعوى إيجار الدكان وبيع المخزن المقيمين على الأرض  
موضوع النزاع بإخلائهما وتسليمهما للطعون عليه كما قضى نهائياً برفض دعوى  
الملكية التي أقامها عليه الطاعن من الأرض المذكورة بما عليها من دبان ،  
واستخلص من ذلك أن يد الطاعن عليها بلا سند قانوني وأن الاستمرار في حيازتها  
يكون خطراً على حقوق المطعون عليه مما يتوافق معه ركن الاستعجال ولا ينفى  
قيام النزاع قبل رفع الدعوى بزمن بفعل الطاعن ، فإن هذا الذي استخلصه الحكم  
وهو بسبيل تقدير توافر الاستعجال المبرر لاختصاص القضاء المستعجل هو  
استخلاص موضوعي سائق .

٢ - قاضي الأمور المستعجلة ليس ممنوعاً من بحث مستندات الطرفين  
ليستخلص منها ما يبدو للنظرة الأولى أنه وجه الصواب في الإجراء المستعجل

المطلوب مع بقاء أصل الحق سليما . وإذن فتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بطرد الطاعن من العين موضوع النزاع قد قرر أنه حكم نهائيا برفض الدعوى التي أقامها الطاعن على المطعون عليه بملكية الأرض وما عليها من المبانى واستخلص من ذلك ومن الأحكام الصادرة في دعوى إيجار الدكان وبيع المخزن المقضى فيهما بالاخلاء والتسليم أن نزاع الطاعن في ملكية الأرض والمبانى المذكورة هو نزاع غير جدي ، فليس في هذا الذي قرره الحكم مخالفة للقانون .

### المحكمة

... من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن محمد علي خشبه والد المطعون عليه اشترى من ورثة زاده بك ثابت وآخرين بموجب عقد عرفي محرر في ١٩٢٢/٤/١ ومسجل في ١٩٤٠/١١/١٤ قطعة أرض مساحتها ١٤٨٤ ذراعا أقيم عليها في الجهة القبليية منها مخزن وفي الجهة البحرية منها دكان استأجره الطاعن من المطعون عليه بمقد محرر في ١٩٣٦/٢/١٠ وتأنخر المستأجر في دفع الإيجار فتمضى عليه في الدعوى المدنية رقم ١٥٧٨ لسنة ١٩٤٠ محكمة أسيرط الجزئية بمتأخر الأجرة وتثبيت الجزر التحفظي وإخلاء الدكان واستشكل الطاعن في تنفيذ الحكم المذكور استنادا إلى أن العين التي وقع فيها الجزر ليست هي المؤجرة فقضى في الدعوى رقم ٤٤٤٦ لسنة ١٩٤٠ جزئي أسيرط برفض الاشكال واستشكل الطاعن مرة أخرى في تنفيذ حكم الإيجار فقضى في الدعوى رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٠ بعدم جواز نظر الاشكال لسبق الفصل فيه واستأنف الطاعن هذا الحكم مؤسسا استئنافه على أن العين المؤجرة ليست هي الدكان المطلوب إخلاؤه بل هي عبارة عن مخزن مبنى داخل الملك . وبعد أن قررت المحكمة الانتقال وتبين لها من المعاينة أن الطاعن يشغل الدكان موضوع عقد الإيجار كما يشغل بناء المخزن قضت بتأييد الحكم القاضي بعدم قبول الاشكال ورفع المطعون عليه الدعوى المدنية رقم ٥١٦٣ لسنة ١٩٤١ محكمة أسيرط الجزئية

بالزام الطاعن ببيع المخزن واخلائه ف قضى له بطلباته واستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٣٢٥ لسنة ١٩٤٢ مدنى مستأنف أسيوط وأوقف الاستئناف حتى يفصل فى الدعوى رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٤٥ مدنى كلى أسيوط التى أقامها الطاعن على المطعون عليه بتثبيت ملكيته الى الـ ١٤٨٤ زرايا بما عليها من المباني ثم قضى ابتداء واستئنافا فى القضية رقم ١٧٢ لسنة ٢٢ ق محكمة استئناف أسيوط برفض دعوى الملكية لعجز المدعى عن اثباتها ولثبوت ملكية المطعون عليه للعقار موضوع النزاع بما اشتمل عليه من الباني وبعد صدور هذا الحكم عجل المطعون عليه قضية الربع فحكم فيها فى ٣٠ / ٤ / ١٩٥٠ بتأييد الحكم المستأنف . وفى ٣ / ٨ / ١٩٥٠ أقام المطعون عليه الدعوى رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٠ مدنى مستعجل محكمة أسيوط الجزئية وطلب فيها الحكم له بصفة مستعجلة بطرد الطاعن من العين موضوع الدعوى وتسليمها اليه بما عليها من مبان تأسيسا على أن الطاعن يضع يده عليها بغير سند قانونى على الرغم من الأحكام السابقة التى ثبتت منها ملكية المطعون عليه للعين المذكورة . فدفع الطاعن الدعوى بعدم اختصاص القضاء الاستعجل لعدم توافر ركن الاستعجال ولتعلق النزاع بأصل الحق وتدخل هاشم مصطفى وصالح رمضان والدا الطاعن وطلبا قبولها خصمين منضمين الى ولدهما فى طلباته بحجة أنها يملكان العقار المتنازع عليه بموجب مستندات وكشوف رسمية رفعا بها دعويين بالملكية وفى ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بعدم قبول تدخلهما ورفض الدفع بعدم الاختصاص و بطرد الطاعن من العين الميينة فى الدعوى وتسليمها الى المطعون عليه . استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٠ مدنى مستأنف محكمة أسيوط الابتدائية التى قضت فى الأول من أبريل سنة ١٩٥١ بتأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها فقرر الطاعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على خمسة أسباب ينهى الطاعن بالأول منها على الحكم مخالفته للقانون إذ قضت المحكمة بتوافر ركن الاستعجال مع أن النزاع بين الطرفين قد طال أمده عشر سنوات مما ينتفى معه وجه الخطر المبرر لاختصاص القضاء المستعجل .



ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أنه يبين من ظاهر المستندات أنه قضى نهائيا للطعون عليه على الطاعن في دعوى إيجار الدكان وبيع المخزن المقيمين على الأرض موضوع الدعوى باخلاصهما وتسليمهما للطعون عليه كما قضى نهائيا برفض دعوى الملكية التي أقامها عليه الطاعن عن الأرض المذكورة بما عليها من مبان ومن ثم تكون يد الطاعن عليها بلا سند قانوني ويكون الاستمرار في حيازتها خطرا على حقوق المطعون عليه مما يتوافر معه ركن الاستعجال ولا ينفيه قيام النزاع قبل رفع الدعوى بزمن بفعل الطاعن — وهذا الذي استخلصه الحكم وهو بسبيل تقدير توافر الاستعجال المبرر لاختصاص القضاء المستعجل هو استخلاص موضوعي سائغ .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم شابه القصور إذا تركت المحكمة في قضائها بطرد الطاعن من العقار موضوع الدعوى على الحكم الصادر في دعوى إيجار الدكان مع أن مساحته لا تتجاوز العشرين مترا ضمن مساحة عقارها ١٤٨٤ ذراعا .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم لم يقيم قضاءه على الحكم الصادر في دعوى إيجار الدكان فحسب بل إنه بعد أن استعرض وقائع النزاع والأحكام الصادرة في دعاوى الإيجار والبيع والملكية السابقة الإشارة إليها استخلص منها جميعا أن وضع يد الطاعن على العين التي تبلغ مساحتها ١٤٨٤ ذراعا كان بلا سند قانوني وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه يكفي لجملة .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسببين الثالث والخامس على الحكم مخالفته للقانون إذ مس في قضائه حقه في ملكية العقار موضوع الدعوى إذ قضى بطرده منه دون التفات إلى حقه في المباني التي أقامها على أرض النزاع وإذا قرر أن نزاعه في الملكية هو نزاع غير جدي .

ومن حيث إن هذين السببين مردودان بما قرره الحكم من أنه حكم نهائيا برفض الدعوى التي أقامها الطاعن على المطعون عليه بملكية الأرض وما عليها

من المباني مما يبين منه ومن الأحكام في دعوى إيجار الدكان وبيع المخزن المقضى فيها بالاخلاء والتسليم أن نزاع الطاعن في ملكية الأرض والمباني المذكورة هو نزاع غير جدى ولم يتوافر فيه ما يبرر حماية الطاعن في وضع يده وهذا الذى قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ذلك أن قاضى الأمور المستعجلة ليس ممنوعا من بحث مستندات الطرفين ليستخلص منها ما يبدو للنظرة الأولى أنه وجه الصواب في الإجراء المستعجل المطلوب مع بقاء أصل الحق سليما وليس فيما قرره الحكم خروج على هذه القاعدة .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم خالف القانون إذ قضى بعدم قبول تدخل والدى الطاعن هاشم مصطفى وصالحه رمضان خصمين منضمين له مع أنهما يملكان الأرض موضوع الدعوى ويضعان اليد عليها بموجب مستندات وكشوف رسمية رفعا بها دعويين بالملكية مما كان لا يجوز معه لقاضى الأمور المستعجلة أن يتعرض لموضوعها وهو مطروح على القضاء العادى .

ومن حيث أن هذا السبب غير مقبول ذلك بأن والدى الطاعن لم يستأنفا الحكم الصادر من محكمة أول درجة بعدم قبول تدخلهما كما أنه ليس للطاعن صفة في أن يتحدث عنهما في سبب طعنه .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٥٣

(١٥٨)

القضية ٣٥٦ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلى وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عياد المستشارين .

توزيع . توزيع في ظل قانون المرافعات المختلط . مناقضة في التوزيع . عدم تقديم  
مستندات المناقضة في الميعاد . حكمه . المادة ٥٨٠ مرافعات مختلط .

متى كان الحكم إذ اطرح المستندات التي قدمتها الطاعنة بعد عمل مناقضتها  
قد قرر أنه "إذا جاز بصفة استثنائية ومن باب التساهل في تطبيق المادة ٥٨٠  
من قانون المرافعات المختلط السماح للمناقض الذي قدم طابعه في التقسيم في ميعاده  
القانوني أن يقدم مستندات دينه بعد فوات هذا الميعاد فلأنما يكون ذلك  
بشرطين الأول أن يقدم عذرا مقبولا عن عدم تمكنه من تقديم تلك المستندات  
في الميعاد والثاني أن يقدمها قبل صدور قائمة التقسيم المؤقتة لأنه لا يصح مهما  
بلغ التساهل في تطبيق تلك المادة أن يترك تقديم المستندات بلا تحديد ميعاد  
معقول في مادة ذات صفة مستعجلة قيد المشرع كل إجراء فيها بواجب ولا أنه  
يجب أن يتوافر لدى قاضي التقسيم أو التوزيع جميع المستندات التي يبنى عليها  
قائمة التقسيم المؤقتة كما أنه يجب أن تكون تلك المستندات مودعة عقب صدور  
القائمة المذكورة حتى يتمكن الدائنون من الاطلاع عليها والمناقضة في الطلب  
الذي يستند إليها إذا ما تراءى لهم ذلك". فإن هذا الذي جاء بالحكم هو التطبيق  
الصحيح للمادة ٥٨٠ من قانون المرافعات المختلط .



## المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

... ومن حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وبقاى أوراق الطعن تتحصل فى أنه فتح توزيع رقم ٢٧ سنة ٤٧-٤٨ ضد اسبيرو كستنا كيس مورث المطعون عليهم وطلبت الطاعنة تخصيصها بالمبلغ كله باعتبار أنها تدان اسبيرو بمبلغ ٧١٩٥ جنيها و١٧٦ مليا قيمة الضرائب العادية والاستثنائية المستحقة على شركة اسبيرو كستنا كيس وأن المورث مسئول عن هذا الدين بوصفه شريكا متضامنا ولكن القائمة المؤقتة المحررة فى ٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ استبعدت طلب الطاعنة فناقضت فيها بالدعوى رقم ٤٢٣ سنة ٤٧ ق الاسكندرية الابتدائية المختلطة وطلبت تخصيصها بمبلغ ٤٠٨ جنيها و١٣ مليم وهو المبلغ محل التوزيع بصفة ممتازة وأنكر محامى الشركة مديونيتها للطاعنة وفى ٥ من أبريل سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة برفض المناقضة فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٣١١ سنة ٥ ق استئناف الاسكندرية . وفى ٢٤ من مايو سنة ١٩٥١ حكمت محكمة استئناف الاسكندرية بالتأييد فقررت الطاعنة بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون إذ قضى برفض المناقضة بمقولة أن الطاعنة لم تقدم المستندات المؤيدة لطلبها الى وقت عمل المناقضة مع أن المادة ٨٠ هـ من قانون المرافعات المختلط تقصر السقوط على عدم تقديم الطلب فى الميعاد ولا تنص عليه فى حالة عدم تقديم المستندات وإذا استبعد قاضى التوزيع طالب الطاعنة تأسيسا على غموض مستنداتها مع أنها قدمت مع الطلب حافظة بها كشف بالضرائب المستحقة وإذار وتنبيه حجز إدارى موقع على سيارة . وقدمت أثناء نظر المناقضة مستندات أخرى هى الحكم الصادر من دائرة الضرائب وأوراد الربط وكشف ببيان الضرائب المستحقة وما دفع منها . فكان لزاما على المحكمة وقد استوفيت لديها المستندات أن تقضى بإلغاء قرار قاضى التوزيع وبخاصة أنه

حتى لو سلم بسقوط الحق في حالة عدم تقديم المستندات في ميعاد الثلاثين يوما الوارد في المادة ٥٨٠ مرافعات مختلط فإن هذا السقوط لا يقع في حالة غموض المستندات إذ لم يشترط القانون سوى تقديم المستندات دون تحديد ماهيتها .  
واكن الحكم المطعون فيه أيد قرار قاضي التوزيع الذي بنى على غموض المستندات مع أن المستندات التي أزيلت الغموض قدمت الى المحكمة بما فيها سند المديونية .

ومن حيث إن هذا النعي بشقيه مردود أولا بما جاء بالحكم المطعون فيه من أن "الحكم المستأنف طبق القانون تطبيقا سليما ولم يخرج فيما قضى به من عدم الالتفات إلى مستندات المستأنفة ( الطاعة ) التي قدستها بعد عمل مناقضتها عما استقر عليه القضاء المختلط فلذلك تؤيده هذه المحكمة أخذا بأسبابه... وأنه إذا جاز بصفة استثنائية ومن باب التساهل في تطبيق المادة ٥٨٠ من قانون المرافعات المختلط السماح للمناقض الذي قدم طابعه في التقسيم في ميعاده القانوني أن يقدم مستندات دينه بعد فوات هذا الميعاد وإنما يكون ذلك بشرطين الأول أن يقدم عذرا مقبولا على عدم تمكنه من تقديم تلك المستندات في الميعاد والثاني أن يقدمها قبل صدور قائمة التقسيم المؤقتة لأنه لا يصح مهما بلغ التساهل في تطبيق تلك المادة أن يترك تقديم المستندات بلا تحديد ميعاد معقول في مادة ذات صفة مستعجلة قيد المشرع كل إجراء فيها بمواعيد ولأنه يجب أن يتوافر لدى قاضي التقسيم أو التوزيع جميع المستندات التي يدعي عليها قائمة التقسيم المؤقتة كما أنه يجب أن تكون تلك المستندات مودعة عقب صدور القائمة المذكورة حتى يتمكن الدائنون من الاطلاع عليها والمناقضة في الطلب الذي يستند إليها إذا ما تراءى لهم ذلك" وهذا الذي جاء بالحكم هو التطبيق الصحيح للمادة ٥٨٠ من قانون المرافعات المختلطة . ومردود ثانيا بأن الطاعة لم تقدم دليلا مقبولا على أنها قدمت مستندات مع طلب التوزيع أو في الميعاد القانوني كما لم تقدم دليلا على أن طلبها استبعد بسبب غموض مستنداتها ولذلك يكون غير مقبول منها ما جاء بالشق الثاني من النعي من أن قاضي التوزيع أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بسقوط طلبها لغموض مستنداتها ويتعين لذلك رفض الطعن .

جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٥٣

(١٥٩)

القضية رقم ٣٥٩ سنة ٢١ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلمي وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد المستشارين .

ضرائب . حكم . تسببه . لجنة التقدير . ١٠٠ ولايتها قبل صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . هي هيئة تقدير أصلية لاهيئة تنظر في الدرجة الثانية في نظم الممول من تقدير المأمورية لأرباحه . ماورد بالمادة ٥٣ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ هو تشريع مستحدث لا تفسير لتشريع سابق . عدم جواز سريانه إلا من تاريخ العمل به . صدور الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك . خطأ في القانون . لا يصححه قوله إن تقدير المأمورية في حدود الاعتدال .

لجنة الضرائب ، على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، هي هيئة تقدير أصلية لاهيئة تنظر في الدرجة الثانية في نظم الممول من تقدير المأمورية في سعيها للاتفاق مع الممول بل لها أن تزيد عليه أو تنقص منه وفقا لما تراه الأرباح الحقيقية . أما ماورد بالمادة ٥٣ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ فهو تشريع مستحدث لا تفسير لتشريع سابق فلا يسرى إلا من تاريخ العمل به . وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد قضى على خلاف ذلك فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه ولا يصحح قضاءه ما قاله من أن تقدير المأمورية هو تقدير " في حدود الاعتدال " متى كان قد قرر ذلك في مقام ترحيحه لهذا التقدير على ماورد باقرارات الموالين دون أن يتناول بالبحث تقدير اللجنة .

### المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن ، أمورية ضرائب طنتا قدرت أرباح المطعون عليهما من



تجارتهم في الحبوب في السنوات من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٤ على التوالي بمبالغ ٣٦٤ ج و ٧٨٨ ج و ١١٧٥ ج و ٥٢٠ ج و ٩١٨ ج و ٨٨١ ج ولم يقبل هذا التقدير فأحيل الخلاف على لجنة الضرائب التي قدرت أرباحهما في السنوات المذكورة على التوالي بمبالغ ٧٩٦ ج و ١٠٧٥ ج و ١٤٣٠ ج و ١١٩٠ ج و ١٣٥٥ ج و ١٣٢٠ ج فطمنا في قرار اللجنة و قيد طعنهما برقم ١٨٤ سنة ١٩٤٦ تجارى كل محكمة طنطا الابتدائية التي قضت في ١٦ من يونيه سنة ١٩٤٦ بـندب مكتب الخبراء لفحص دفاتر المطعون عليهما وحساباتهما وقدم الخبير المنتدب تقريراً انتهى فيه إلى ما انتهت إليه اللجنة. وفي ٢٩/١٢/١٩٤٩ قضت المحكمة برفض دعوى المولين أخذاً بتقدير اللجنة المؤيد بتقرير الخبير واستأنف المطعون عليهما هذا الحكم وقيد استئنافهما برقم ٤٧ تجارى لسنة ٦ ق محكمة استئناف الاسكندرية التي قضت في ١٩ من أبريل سنة ١٩٥١ باعتبار المطعون عليهما شريكين في شركة واقع نشأت بينهما في وقت سابق على سنة ١٩٣٩ وبتعديل الحكم المستأنف واعتبار أرباح المطعون عليهما في المدة من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٤ بالمبالغ التي قدرتها المأمورية ، فقررت الطاعة بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على سبب وحيد وحاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ أقام قضاءه على أن لجنة التقدير ليس لها أن تزيد في تقديرها على ما قدرته المأمورية من أرباح للمولين مع أن لجنة الضرائب عملاً بالمادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هي صاحبة السلطة الأصلية في التقدير فلها أن تقدر أرباح المولين بالزيادة أو النقصان عما قدره المأمورية على ضوء ما يترجم لها من مقترحات وبيانات .

ومن حيث إنه جاء بأسباب الحكم المطعون فيه "وحيث إنه عن السبب الثانى الملخص بما إذا كانت لجنة التقدير لها أن تزيد في تقدير الأرباح عن تقدير المأمورية أو أن حقها في ذلك محدود بتقدير المأمورية أو تخفيضه ، فقد كان

نص المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ مثار جدل وخلاف في الرأي مما دعا المشرع إلى أن يفصح عن غرضه ويوضح ما أبهمه النص فبدل العبارة الواردة بالمادة ٥٢ قديم وجعلها "تنظر اللجنة الطعن في جاسة سرية وتصذر قرارها فيه إذا باعتمادها تقدير المأمورية أو تخفيضه" م ٥٣ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ، ولقد جاء هذا النص الجديد موضحا لقصد المشرع الذي كان يرمي إليه عندما وضع القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهو بذلك لم يضع قاعدة جديدة بل أتى به مقورا ومفسرا للنص القديم لا مستحدا لرأى جديد ولذلك تكون لجنة التقدير قد أخطأت في تقديرها لأرباح المستأنفين (المطعون عليهم) بأكثر مما قدرت المأمورية ويتعين لهذا السبب . أما اعتماد تقدير المأمورية أو تخفيضه . وحيث إنه بالنسبة للسبب الثالث فإن المحكمة ترى بعد الاطلاع على تقرير الخبير وقرار لجنة التقدير وما أبداه المستأنفان من الاعتراضات عليهما أن تقدير المستأنفين لأرباحهما لا يقوم على أساس سليم ولا يتفق مع المقول وأن تقدير المأمورية هو في حدود الاعتدال ولذلك تأخذ به المحكمة في تقديرها لأرباح المستأنفين في سنوات النزاع .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على الأساس السالف بيانه قد خالف القانون ذلك أنه أخذ باقتراحات مأمورية الضرائب عن أرباح المطعون عليها استنادا إلى أن لجنة التقدير لا تملك الزيادة على تقدير المأمورية وأنه ليس للجنة إلا أن تعتمد تقدير المأمورية أو تخفيضه بحجة أن المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ قد جاء نصها مفسرا للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مع أن لجنة الضرائب على ما جرى به قضاء هذه المحكمة هي هيئة تقدير أعمالية لا هيئة تنظر في الدرجة الثانية في تظلم الممول من تقدير المأمورية ومع أن القانون الواجب تطبيقه هو القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذي حصل التقدير وقت سريانه

أما ماورد بالمادة ٥٣ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ فهو تشريع مستحدث لا تفسير لتشريع سابق فلا يسرى إلا من تاريخ العمل به ومن ثم لا تنقيد اللجنة بما سبق أن اقترحتة المأمورية في سعيها للاتفاق مع الممول بل لها أن تزيد عليه أو تنقص منه وفقا لما تراه الأرباح الحقيقية. والحكم إذ قضى على خلاف ذلك يكون قد خالف القانون ولا يصحح قضاءه ما قاله من أن تقدير المأمورية هو تقدير في حدود الاعتدال لأنه إنما قرر ذلك في مقام ترجيحه لهذا التقدير على ماورد باقرارات المولين دين أن يتناول بالبحث تقدير اللجنة . ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص دون ما قضى به من اعتبار المطعون عليهما شريكين في شركة واقع نشأت بينهما في وقت سابق إلى سنة ١٩٣٩ إذ الطعن لا يتناول قضاءه في هذا الخصوص .



جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٥٣

( ١٦٠ )

القضية رقم ٣٧٤ سنة ٢١ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد الرومي ومحمود عياد المستشارين

بيع . فسخ . الشرط المانع الضمني . تحديد أجل في العقد للوفاء . بالإلزامات دون النص على اعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه عند التأخر في الوفاء . حق المشتري في تفادي الفسخ بعرض الثمن حتى بعد رفع الدعوى . سلطة المحكمة في إجابة طلب الفسخ أو رفضه . حكم . تسييبه . إجابة المحكمة طلب الفسخ بعد عرض المشتري الثمن دون بيان وجه الضرر الذي لحق بالبائع من التأخر في دفع الثمن . تصور .

أما كان عقد البيع موضوع النزاع قد حدد تاريخا معيناً لتنفيذ التزامات كل من الطرفين ولم يرد به أن العقد يفسخ من تلقاء نفسه بدون تنبيه إذا لم يقيم كل طرف بما أهد به خلال المدة المبينة في العقد ، مما ينبئ عليه أن يكون للمحكمة حق تقدير الأسباب التي بني عليها طلب الفسخ للحكم بإجابة هذا الطلب أو برفضه ، وكان يبين من الأوراق أن المشتري قد قام بعرض الثمن على البائع عرضاً حقيقياً ثم أودعه له في خزانة المحكمة قبل الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بفسخ العقد أقام قضاءه على أن المشتري تأخر عن الوفاء بالثمن في الميعاد المحدد ، مع أن عدم اشتراط العقد على الشرط الصريح الفاسخ من شأنه أن يكون للمشتري دفع الثمن ولو بعد انقضاء أجل المحدد في العقد بل وبعد رفع الدعوى بالفسخ ويكون هذا الوفاء انما من إجابة طلب الفسخ ما لم يتبين للمحكمة الموضوع لأسباب مسوغة أن هذا الوفاء المتأخر مما يضار به البائع ، لما كان ذلك فإن الحكم إذ لم يبين وجه الضرر المبرر لعدم اعتباره وفاء المشتري الثمن قبل الحكم مانعا من الفسخ يكون مشوبا بقصور جوهري يستوجب نقضه .

## المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن الطاعن أقام على المطعون عليها الأولى دعوى أمام محكمة زفتى الجزئية طلب فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر منها إليه المؤرخ في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ والمتضمن بيعها له ثلاث حصص بمينة مقاديرها في صحيفة افتتاح الدعوى شائعة في متزلين وقطعة أرض فضاء مقابل ثمن مقداره ٩٩ جنيتها و ١٠٠ مليا مع إلزام المطعون عليها الأولى بالمصروفات وأتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة - ثم أحيات الدعوى إلى محكمة بولاق الجزئية لاختصاصها وقيدت في جدولها برقم ٤٠٣ سنة ١٩٤٩ وبجلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ أقامت المطعون عليها الأولى دعوى فرعية طلبت فيها الحكم بفسخ عقد البيع واعتباره كأن لم تكن مع إلزام الطاعن بالمصروفات - وبجلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ طلبت المطعون عليها الثانية قبولها خصما ثالثا منضممة إلى المطعون عليها الأولى في طلب رفض الدعوى الأصلية تأسيسا على أنها اشترت منها العقارات موضوع النزاع بعقد مسجل في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ فقررت المحكمة قبول تدخلها - وبجلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة تهديدا بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها الأولى أن الطاعن قصر في تنفيذ ما التزم به في عقد البيع وأنه امتنع عن اتخاذ إجراءات تحديد مساحة الأعيان المباعة في المدة المحددة بال عقد - وبجلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى الأصلية وفي الدعوى الفرعية بفسخ عقد البيع مع إلزام الطاعن بالمصروفات الدعويين وبمبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب محاماة فرع الطاعن استئنافا عن هذا الحكم أمام محكمة القاهرة الابتدائية قيد في جدولها الاستئنافي برقم ٧٨٤ سنة ١٩٥١ - وبجلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة ببيئتها الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بالمصروفات وبمبلغ مائة قرش مقابل أتعاب المحاماة للطعون عليها الأولى نقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن مما ينعمه الطاعن على المحكم المطعون فيه قصوره في التسيب وفي بيان ذلك يقول إنه اتفق مع المطعون عليها الأولى بموجب عقد البيع على شراء الحصص الشائعة في المنزل وفي الأرض الفضاء ودفع إليها وقت تحرير العقد مبلغ عشرين جنيها من أصل الثمن على أن يدفع إليها باقي الثمن وفقا لما يظهر عند مقاس المنزل والأرض الفضاء وعلى أن يكون المقاس ودفع باقي الثمن خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تحرير العقد وإنه طلب من المطعون عليها الأولى خلال هذه المدة وبمدها أن تتوجه معه لإجراء المساحة فلم تقبل ثم أذنته في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بدفع باقي الثمن خلال أربع وعشرين ساعة وإلا اعتبرت العقد مفسوخا فغادر بلدته التابعة لمركز زفني إلى مدينة القاهرة حيث تقيم المطعون عليها وعرض عليها باقي الثمن في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ عرضا حقيقيا على يد محضر مقابل توقيعها على الطلبات التي أذنت لتقديمها لمصلحة الشهر العقاري فرفضت قبول المبلغ المروض كما رفضت التوقيع على الطلبات ثم أقام عليها الدعوى الأصلية بطلب صحة التعاقد وأعلنها بها في ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٩ وسجل عريضتها في ٢١ منه وعرض على المطعون عليها خلال نظر الدعوى باقي الثمن مرة أخرى ورفضت استلامه فأودعه على ذمتها خزانة المحكمة — وأنه تمسك لدى محكمة الموضوع بأنه إذ قام بتنفيذ العقد من جانبه على الوجه السابق بيانه فلا يكون ثمة ما يسوغ إجابة طلب الفسخ إلا أن المحكمة أجابت هذا الطالب رغم أن عقد البيع لم يتضمن شرطاً صريحاً فاسخاً .

ومن حيث أن هذا النعي في محله — ذلك أنه يبين من الأوراق المقدمة بملف هذا الطعن والتي كانت تحت نظر محكمة الموضوع :

أولاً — أن عقد البيع تضمن شراء الطاعن من المطعون عليها الأولى ثلاث حصص شائعة في منزلين وقطعة أرض فضاء مبنية حدودها في العقد دون بيان مساحتها وبسعر معين للزراع الواحد في كل منها. وقيام الطاعن بدفع مبلغ عشرين جنيها "من أصل الثمن الذي تظهر قيمته عند قياس هذا العقار" ونص فيه على تحديد خمسة عشر يوما للتنفيذ ودفع باقي الثمن ولم يرد به أن العقد يفسخ



من تلقاء نفسه بدون تنبيه إذا لم يقيم كل طرف بما تعهد به خلال المدة المبينة بالعقد، مما ينبئ عليه أن يكون للحكمة حق تنفيذ الأسباب التي بني عليها طلب الفسخ للحكم بإجابة هذا الطلب أو برفضه .

ثانياً — أن المطعون عليها الأولى أُنذرت الطاعن في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بدفع الثمن خلال أربع وعشرين ساعة وإلا اعتبرت العقد مفسوخاً فعرض عليها باقي الثمن ومقداره ٧٩ جنيهاً و ١٠٠ مليم عرضاً حقيقياً على يد محضر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ شافعاً بمحضر العرض الطلبات التي كان مزعماً تقديمها إلى مصلحة الشهر العقاري لكي توقع عليها المطعون عليها فرفضت التوقيع وامتنعت عن استلام باقي الثمن وفي ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٩ أقام الطاعن عليها دعواه مضمناً صحيفة افتتاحها ما ورد في الإنذار ومحضر العرض المشار إليهما .

ثالثاً — أن الطاعن بعد أن أحيات الدعوى إلى محكمة بولاق الجزئية عرض على المطعون عليها الأولى باقي الثمن مرة أخرى وذلك عند نظر الدعوى بمجلسة ٩ يونيو سنة ١٩٤٩ فرفضت استلامه ثم أردعه على ذمتها خزينة تلك المحكمة في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٩ وأعلنها بمحضر الإيداع في ٢٧ منه .

رابعاً — أن المطعون عليها الأولى لم ترفع دعواها الفرعية بطلب الفسخ إلا في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ . ولما كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه رد على تمسك الطاعن بالوفاء دفعا لدعوى الفسخ بقوله "أما عرضه — أي الطاعن — بقية الثمن ثم إيداعه فإن ذلك لا يبرر موقفه مادام من الثابت أنه تم بعد الموعد المحدد له" ، وكان العقد المطلوب فسخه لا يتضمن شرطاً صريحاً فاسخاً مما ينبئ عليه أن يكون للشترى دفع باقي الثمن ولو بعد انقضاء الأجل المحدد في العقد بل وبعد رفع الدعوى بالفسخ ويكون هذا الوفاء مانعاً من إجابة طلب الفسخ ما لم يتبين لمحكمة الموضوع لأسباب مسوغة أن هذا الوفاء المتأخر مما يضار به البائع — لما كان ذلك فإن الحكم إذ لم يبين وجه الضرر المبرر لعدم اعتبار وفاء الطاعن باقي الثمن مانعاً من الفسخ واكتفى في الرد على دفاعه بما سبق بيانه يكون مشوباً بقصور جوهري يستوجب نقضه

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٥٣

(١٦١)

القضية رقم ١٩٠ سنة ٢٠ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلمي وكيل المحكمة وحضور حضرات الامانة سليمان ثابت ومحمد نجيب  
أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين :

(أ) عقد . اتفاق فتح بمقتضاه حساب جار للطاعن على أن يورد فيما بعد أقطانا للمطعمون عليها  
مع تفويضها ببيع هذه الأقطان نظير عمولة . حكم . تسيبه . نفيه بأصحاب سائنة  
مستمدة من شروط الاتفاق وظروف التعاقد وصف الرهن عن هذا الاتفاق واعتباره  
عقد من نوع خاص وتقريره صحة تصرف المطعمون عليها في القطن دون اتخاذ الإجراءات  
النصوص عليها في المادة ٨٤ من قانون التجارة المختلط . النعي عليه بالخطأ في  
التكييف ومخالفة القانون . على غير أساس .

(ب) فوائد . قرض . طعن . سبب جديد . الدفع بأن سعر الفائدة المتفق عليه يزيد على الحد  
الأقصى المقرر قانونا . هذا الدفع من النظام العام . جواز التمسك به لأول مرة  
أمام محكمة النقض .

(ج) فوائد . الحد الأقصى المقرر لسعر الفائدة هو من النظام العام . سر يانه . تاريخ العمل  
بالقانون الذي حدده حتى على الاتفاقات السابقة على هذا التاريخ . المادة ٢٢٧  
من القانون المدني الجديد .

١ — لما كان من أركان عقد الرهن الحيازي وفقا لأحكام القانون المدني  
الذي كان ساريا وقت التعاقد وضع المدين الشيء المرهون في حيازة دائمة تأمينا  
للمدين ومن أحكامه عدم جواز تصرف المدين الراهن في الشيء المرهون تصرفا  
يخرجه من حيازة الدائن المرتهن قبل أن يوفيه بدينه كاملا ، وكان الثابت من  
عقد الاتفاق المبرم بين الطاعن والشركة المطعمون عليها أنه فتح بمقتضاه حساب  
جار لمصاحبة الطاعن على أن يورد فيما بعد أقطانا للمطعمون عليها مع تفويضها ببيع

هذه الأقطان نظير عمولة تتقاضاها وذلك دون إنذار أو تنبيه في حالة ما إذا هبطت الأسعار ولم يكن في حساب الطاعن ما يكمل الغطاء المتفق عليه ولئن للطاعن قطع سعر الأقطان الموردة منه في خلال فترة محددة تبدأ من يوم تسليمها والشركة المطعون عليها حليج أقطان الطاعن الموجودة لديها وتسليمها إلى الحكومة إذا كانت تقبل الأقطان بأسعار معينة كما أن للمطعون عليها الحق المطلق في قطع سعر الأقطان في تاريخ معين دون إعلان الطاعن، ولما كانت كل هذه الشروط لا تتفق مع طبيعة عقد الرهن الحيازي وأحكامه وكان الحكم المطعون فيه إذنى عن العقد وصف الرهن واعتبره تقدا من نوع خاص وقرر صحة تصرف المطعون عليها ببيع القطن دون اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٨٤ من قانون التجارة المختلط أسس قضاءه على ما استخلصه من نصوص العقد ذاته وظروف التعاقد ولم يخرج في ذلك عن مدلول عباراته ، كما أضاف أنه تنفيذا لشروط العقد بيعت الأقطان حسب السعر الجارى في البورصة وأن هذا التصرف من جانب الشركة المطعون عليها لا يشوبه أى غش أو تدليس ، وكانت إشارته إلى العرف التجارى في أسبابه لم يكن المقصود منها تغليب هذا العرف على أحكام القانون الآمرة وإنما كان ذلك منه بيانا لما جرى به العرف من التعامل على أساس عقود مماثلة للعقد موضوع النزاع ، دون أن يكون في ذلك ما يخالف أحكام القانون ، لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في تكييف العقد ومخالفة القانون يكون على غير أساس .

٢ — الدفع بأن سعر الفائدة المقتضى بها يجب أن لا يزيد على سبعة في المائة بعد العمل بالقانون المدنى الجديد وفقا للمادة ٢٢٧ منه ، متعلق بالنظام العام ومن ثم يجوز ابداءه لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — الحد الأقصى للفائدة التى يجوز الاتفاق عليها قانونا هو من قواعد النظام العام فيسرى السعر المنخفض من تاريخ العمل بالقانون المدنى الجديد القاضى بتخفيضه أى ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ حتى على الاتفاقات السابقة على هذا التاريخ ، يؤيد هذا النظر ما ورد في هذا الخصوص في المذكرة الإيضاحية



للمشروع التمهيدى للقانون المشار إليه ، وإذن فتى كان الحكم المطعون فيه قد قضى للمطعون عليها بعد العمل بالقانون المدنى الجديد بفائدة سعرها ٨٪ ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٤٦ لحين الوفاء . فإن هذا الحكم يكون قد خالف المادة ٢٢٧ من القانون المذكور فى خصوص المدة اللاحقة للعمل به ويتعين نقضه وتخفيض سعر الفائدة إلى ٧٪ ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ حتى تمام الوفاء

### الحكمة

من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشككية .

... ومن حيث إن الوقائع حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الشركة المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٧٧ سنة ٧٢ ق لدى محكمة مصر المختلطة على الطاعن وطلبت فيها الحكم بالزامه بأن يدفع إليها مبالغ ٥٠٨ جنيها و ٢٠٥ ليلما وفوائده بواقع ٨٪ سنويا ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٤٦ حتى تمام الوفاء وتتميت الحجز التحفظى الموقع تحت يد محل رينهارت وشركاه بملوى واستندت إلى عقد توريد أقطان محرر فى ١٨ من إبريل سنة ١٩٤٥ وإلى سندات أذنية موقع عليها من الطاعن وإلى إيصالات بالقطن الذى ورده وقالت الشركة المطعون عليها أن المبلغ المطلوب الحكم به هو رصيد حساب الطاعن المدين ودفع الطاعن الدعوى بأنه ورد تنفيذ للعقد ٦٩٢,٠٣ قنطارا قطنيا منها ٦,٩٨ قنطارا اسكروتو و ٤٥٨ أردبا من البذرة واستولى مقابل ذلك على سلفيات قيمتها ٤٦٢٥ جنيها وأنه عندما وصله خطاب ١٥ من مايو سنة ١٩٤٥ توجه إلى مكتب الشركة وأقنع وكيلها بأن مركزه غير مكشوف وأنه فى يوم ١٧ من إبريل سنة ١٩٤٦ عرض على الشركة أن تسلمه الأقطان المودعة منه مقابل قبض السلفة والفوائد بعد خصم ثمن ٤٥٨ أردبا بذرة ولكن الشركة أخبرته بأنها باعت ٤٠ بالة قبل يوم ٢١ من يونيو سنة ١٩٤٥ وباعت ١٧ بالة فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٥ ونظرا لأنه لم يصله أى خطاب بذلك فإنه أرسل فى ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ برقية إلى الشركة يطلب فيها تسليم القطن المودع منه مقابل دفع مبالغ

السلفة ولكن الشركة لم ترد عليه وقرر أن العقد موضوع الدعوى عو عقد رهن حيازي لا يبيع للشركة التصرف في الأقطان المرهونة بغير إذن القاضي — وبجلسة أول مايو سنة ١٩٤٨ طلب الطاعن إلزام الشركة بتسليمه ٦٩٢,٠٣ قنطارا من القطن مقابل دفع المبالغ حسب نتيجة إقفال حسابها في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ وبجلسة ٢٣ من إبريل سنة ١٩٤٩ طلب الطاعن احتياطيا تصحيح الحساب وفقا لأسعار بورصة مينا البصل بتاريخ ٢٠ من مايو سنة ١٩٤٥ وهو الأجل الذي حددته له الشركة في ١٥ من مايو سنة ١٩٤٥ لدفع الغطاء وإلا تباع أقطانه وفي ١٩ من يونيو سنة ١٩٤٨ قررت المحكمة مناقشة الطرفين شخصيا وأمرت الشركة المطعون عليها بتقديم دفاتها وفي ٢١ من مايو سنة ١٩٤٩ حكمت بإلزام الطاعن بأن يدفع إلى الشركة المطعون عليها مبلغ ٥٠٠ جنيه وفوائد بواقع ٦٪ سنويا ابتداء من ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ وتثبيت الحجز التحفظي وجعله حجزا نافذا والمصروفات. استأنفت الشركة المطعون عليها هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية المختلطة وقيد الاستئناف بحملها برقم ٧٤٨ سنة ٧٤ ق وطلبت للأسباب الواردة بصحيفته رفع المبلغ المحكوم به إلى ٥٠٨ جنيه و ٢٠٣ مليا وفوائده بواقع ٨٪ سنويا من أول سبتمبر سنة ١٩٤٦ لغاية الوفاء — كما استأنفه الطاعن وقيد استئنافه برقم ٨١٧ سنة ٧٤ ق لدى محكمة استئناف الاسكندرية المختلطة . وطلب للأسباب الواردة بصحيفته بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون عليها وإلزامها بأن تسلم له ٦٩٢,٠٣ قنطارا من القطن مقابل دفع ٤٤٣٦ جنيه و ٧٩٠ مليا والفوائد — واحتياطيا تصحيح الحساب على أساس ٧٨٠ قرشا أو ٣٩ ريالاً للقنطار وهو السعر الجارى بسوق مينا البصل في ٢٠ من مايو سنة ١٩٤٥ وإيقاف سريان الفوائد والمصاريف بعد ذلك التاريخ وإلزام الشركة بدفع رصيد الحساب مع الفوائد بواقع ٦٪ سنويا في السنة ابتداء من ٢٠ من مايو سنة ١٩٤٥ وأسس استئنافه على أن المحكمة الابتدائية أخطأت في اعتبار أن العقد يبيع للشركة البيع دون الحصول على إذن من القاضي وعلى أنه على أى وجه صور العقد فإنه لم يكن يحق للشركة البيع إلا إذا انكشف مركزه وبعد انذاره منها رسميا إنذارا صحيحا

بكشف الحساب يوضح به مقدار الغطاء المطلوب منه وعلى أن مركزه في الواقع لم ينكشف وأن الشركة لم تتبع القطن في المهلة التي حددتها له بل باعته بعد ذلك وفي ٢٣ و ٣٠ من يونيو سنة ١٩٤٩ قررت محكمة الإسكندرية الانتلطة إحالة الدعويين إلى محكمة استئناف مصر لمناسبة انتهاء النظام القضائي المختلط وقيدتا بمجلد هذه المحكمة برقمي ٢٨٦، ٢٨٧ سنة ٦٦ تجارى وفي أول مارس سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة المذكورة بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بأن يدفع إلى الشركة المطعون عليها مبلغ ٥٠٨ جنيها و ٢٠٣ مليا والفوائد بواقع ٨٪ سنويا ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٤٦ لحين الوفاء وتثبيت الجزاء التحفظى الموقع في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ وجعله حجزا تنفيذيا وإلزام الطاعن بمصاريف الاستئنافين والى قرش مقابل أتماب المحاماه. فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث أن الطعن بنى على ثلاثة أسباب — ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم الخطأ في تكييف العقد المبرم بينه وبين المطعون عليها في ١٨ من أبريل سنة ١٩٤٥ ذلك أنه بعد أن حصلت المحكمة فهم الواقع من أن الفطن الذى أودعه الطاعن لدى الشركة المطعون عليها مملوك له وأنه بقى على ملكه إلى أن باعتته الشركة المطعون عليها وفاء لحقها وما تستحقه من عمولة وأن الأخيرة أقرضته لحساب هذه الوديعة سلفيات بشروط محددة أولها أن يكون لها الحق فى التصرف فى الأقطان المرهونة من غير حاجة لإتخاذ أى إجراء بسد يوم ٣١ من يوليو سنة ١٩٤٥ بعد أن استخلصت المحكمة هذا الواقع والذى لا نزاع فيه بين طرفي الخصومة لم تنزل عليه حكم القانون إذ قررت أن العقد المشار اليه ليس عقد رهن وإنما هو عقد من نوع خاص مع أن هذا العقد قد توافرت فيه أركان الرهن الحيازى وتبعاً يكون باطلا كل شرط يرخص فيه المدين لدائه فى أن يملك الشئ المرهون أو أن يتصرف فيه من غير مراعاة الاجراءات الخاصة بالبيع عملاً بأحكام المادة ٨٤ من قانون التجارة المختلط المقابلة للمادة ٧٨ من قانون التجارة الوطنى. ومن ثم يكون تقرير الحكم أن الاجراءات المشار إليها غير واجبة الاتباع استناداً إلى العرف التجارى مخالف لمصرح نص



القانون الذى لا يجوز إهداره وتغليب حكم العرف عليه عملا بنص الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون المدنى إلا إذا لم يوجد نص نشر يعى يمكن تطبيقه على وقائع الدعوى وتبعاً يكون بيع الأقطان المرهونة قد وقع باطلاً إذ لم تتبع الشركة الاجراءات التى حتم القانون اتباعها والتى لا بد من مراعاتها لأنها من قواعد النظام العام التى لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها .

ومن حيث أن هذا السبب مردود بأن المحكمة إذ نفت وصف الرهن الحيازى عن العقد المبرم بين الطاعن والشركة المطعون عليها مقرر أن هذا العقد هو من نوع خاص حددت قواعده وأحكامه فى بنوده فلا تسرى عليه أحكام المادة ٨٤ من قانون التجارة المختلط فقد استندت إلى ما ورد فى هذا العقد من أن الطاعن تعهد بتوريد أقطان للشركة المطعون عليها ولحسابها وأن الفرض من توريده هذه الأقطان لها هو أن تبيعها الشركة دون حاجة إلى اتخاذ اجراءات خاصة إذا هبطت أسعار القطن المورد من الطاعن ولم يدفع الغطاء المطلوب منه وذلك لتغطية المبالغ التى سلمتها للطاعن والمصروفات التى أنفقتها حتى يتسنى لها أن توفى بالتزاماتها قبل البنوك التى تمول تجارة القطن وأن تفويض الطاعن المطعون عليها فى عتمد الاتفاق ببيع القطن هو الضمان لها عند تقلب الأسعار وأن نشر الأسعار لسوق مينا البصل ينفى معه الشك فى حصول غش أو تدليس وأن مسؤولية المطعون عليها تنتفى متى أثبتت حصول البيع خالياً من شوائب الغش وعينت اسم المشتري والتمن الذى اشترى به . وهذا الذى قرره الحكم من نفى وصف الرهن عن العقد لا مخالفة فيه للقانون ذلك أن من أركان عقد الرهن الحيازى وفقاً لأحكام القانون المدنى الذى كان سارياً وقت التعاقد فى ١٨ من أبريل سنة ١٩٤٥ هو وضع المدين الشئ المرهون فى حيازة دائئه تأميناً للمدين ومن أحكامه عدم جواز تصرف المدين الراهن فى الشئ المرهون تصرفاً يخرج به من حيازة الدائن المرتهن قبل أن يوفيه بدينه كاملاً بينما أن الثابت من عقد الاتفاق المبرم بين الطاعن والمطعون عليها أنه فتح بمقتضاه حساب جار لمصلحة الطاعن على أن يورد فيما بعد أقطانا للشركة المطعون عليها مع تفويضها ببيع هذه الأقطان نظير عمولة تتقاضاها وذلك دون إنذار أو تنبيه فى حالة ما إذا هبطت الأسعار

ولم يكن في حساب الطاهر ما يكمل الغطاء المتفق عليه ( البند العاشر من العقد ) وللطاعن وقتا للبند الثامن من العقد قطع سعر الأقطان الموردة منه ابتداء من يوم تسليمها لغاية ٣١ يوليو سنة ١٩٤٥ وللشركة المطعون عليها حليج أقطان الطاعن الموجودة لديها وتسليمها إلى الحكومة إذا كانت تقبل الأقطان بأسعار محددة كما خول للمطعون عليها الحق المطلق في قطع سعر الأقطان يوم ٣١ يوليو سنة ١٩٤٥ دون إعلان الطاعن ( البند الثامن ) وكل هذه الشروط لا تتفق مع طبيعة عقد الرهن الحيازي وأحكامه ولما كان الحكم المطعون فيه إذ نفى عن العقد وصف الرهن واعتبره عقدا من نوع خاص وقرر صحة تصرف المطعون عليها ببيع القطن دون اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٨٤ من قانون التجارة المختلط إنما أسس قضاؤه على ما استخلصه من نصوص العقد ذاته وظروف التعاقد وهو في ذلك لم يخرج عن مدلول عباراته أما إشارته إلى العرف التجاري في أسبابه فإنه لم يكن المفصود منها تغليب هذا العرف على أحكام القانون الآمرة وإنما كان ذلك منه بيانا لما جرى به العرف من التعامل على أساس عقود مماثلة للعقد موضوع النزاع دون أن يكون في ذلك ما يخالف أحكام القانون كما أضاف الحكم أنه تنفيذا لشروط العقد بيعت أقطان الطاعن حسب السعر الجارى في البورصة وأن هذا التصرف من جانب الشركة المطعون عليها لا يشوبه أى غش أو تدليس لما كان ذلك فان النعمى على الحكم بما ورد في هذا السبب يكون على غير أساس .

ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل في أن الحكم شابه التناقض ذلك أن بعد أن وصف العقد بأنه من نوع خاص يحدده ما ورد في الاتفاق من شروط وما يقضى به العرف التجاري من أنه متى أصبح القطن مكشوفاً أى ينشئ ألا يفى ثمنه بالمبالغ المفترضة والمصاريف والفوائد فإنه يكون لاورد إليه (المطعون عليها) حق البيع بعد أن قرر الحكم ذلك كان يتعين عليه أعمال هذه القاعدة بأن يجرى الحساب بين الطاعن والمطعون عليها على أساس ما سلمت به المطعون عليها من أن القطن أصبح مكشوفاً في ١٥ من مايو سنة ١٩٤٥ لأن يقرر أخذاً بوجهة نظر المطعون عليها أنها حرة في تحديد يوم آخر تقطع فيه السعر غير اليوم الذى أصبح

فيه القطن مكشوفاً بحجة أن لها أن تقدر مصاحبتها ومصلحة مدينتها حسبما تراه مع مخالفة ذلك لشروط العقد التي كان يجب أن يكون لها الاعتبار الأول في هذا المقام .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء بالحكم المطعون المطعون فيه في هذا الخصوص أما القول بأن الشركة لم تبادر إلى البيع في المهلة التي حددتها في خطاب ١٥ مايو سنة ١٩٤٥ فردود بأن البيع حق للشركة فإذا شئت أن تبيع في الأجل الذي منجته للدهشان ( الطاعن ) فهي إنما تفعل ذلك مراعاة لمصلحته أملا في تحسن السعر ولو كان الأمر غير ذلك لبادر الدهشان نفسه إلى طلب البيع عند وصول كتاب ١٥ مايو إليه ولكنه لم يفعل لا شيء إلا لأنه كان يأمل أن ترتفع الأسعار فيتفادى البيع ولذلك أفسحت له الشركة في الأجل ويبين من ذلك أن ليس ثمة تناقض بين ما قرره الحكم من أن للشركة المطعون عليها الحق في بيع القطن متى أصبح مكشوفاً وبين أن تفسح الأجل للدين لاحتمال ارتفاع الأسعار مما تتحقق به مصلحة الطرفين إلا إذا استعمل الطاعن حقه في طلب تصفية مركزه .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم إذ قضى بتعديل الحكم الابتدائي وبالزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليها مبلغ ٥٠٨ جنيه و ٢٠٢ مليم بدلا من ٥٠٠ جنيه استنادا إلى أن المطعون عليها حين عدلت طلباتها أمام محكمة أول درجة إلى مبلغ ٥٠٠ جنيه كانت تستند إلى مشروع صلح لم يقبله الطاعن وذلك بالرغم من أنها لم تقدم دليلا على هذا الصلح المزعوم وإذ قضى بتعديل سعر الفائدة من ٦ إلى ٨ في المائة مع أن هذا مخالف للسادة ٢٢٧ من القانون المدني فضلا عن مخالفته لما طالبته المطعون عليها . إذ قضى الحكم بذلك خالف القانون .

ومن حيث إن هذا السبب غير مقبول في شقة الأول إذ لم يقدم الطاعن دليلا رسميا إلى هذه المحكمة على أنه سبق له التحدى به لدى محكمة الموضوع ومن ثم لا يجوز له إثارة لأول مرة أمام هذه المحكمة إما في شقة الثاني الخاص بسعر الفائدة المقضى بها فإنه وإن كان الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الاستئناف بأن سعر الفائدة



المتفق عليها بينه وبين المطعون عليها يجب أن لا يزيد على سبعة في المائة بعد العمل بالقانون المدني الجديد وفقا للسادة ٢٢٧ منه إلا أن هذا السبب متعلق بالنظام العام ومن ثم يجوز ابدائه لأول مرة أمام محكمة النقض وهو يعد في محله ذلك أن الحد لأقصى للفائدة التي يجوز الاتفاق عليها قانونا هو من قواعد النظام العام فيسرى السعر المنخفض من تاريخ العمل بالقانون الجديد القاضي بتخفيضه أى ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ حتى على الاتفاقات السابقة يؤيد هذا النظر ماورد في هذا الخصوص في المذكرة الايضاحية للشروع التمهيدى للقانون المدني الجديد ومن ثم يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا في هذا الخصوص وجعل سعر الفائدة عن المبلغ المقضى به ٧٪ وفقا للسادة ٢٢٧ مدنى من التاريخ السالف الذكر حتى تمام الوفاء .

## جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٥٣

(١٦٢)

### القضية رقم ٢٩٠ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة : محمد نجيب أحمد  
وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي ومحمود عياد المستشارين .

( أ ) عقد . اتفاق فتح بمقتضاء حساب جار للطاعن على أن يورد فيما بعد أقطانا للشركة  
المطعون عليها مع تفويضها ببيع هذه الأقطان نظير عمولة . حكم . تسببه . ففيه  
بأسباب سائفة مستمدة من شروط الاتفاق وظروف التنازل وصف الرهن عن هذا  
الاتفاق واعتباره عقدا من نوع خاص وتقريره صحة تصرف المطعون عليها في الأقطان  
دون اتباع الاجراءات الخاصة ببيع الشيء المرهون المنصوص عليها في المادة ٨٤  
من قانون التجارة المختلط . لا خطأ في التكليف ولا مخالفة للقانون .

( ب ) فراند . حكم . تسببه . تقريره أن العمولة والمصاريف التي اقضتها الشركة المطعون عليها  
من الطاعن كانت مقابل خدمات حقيقية وليست فوائد ربوية . النعي عليه بأنه أجاز  
الاتفاق على فوائد ربوية . على غير أساس .

١ - لما كان من أركان عقد الرهن الحيازي وفقا لأحكام القانون المدني الذي  
كان ساريا وقت التعاقد وضع الشيء المرهون في حيازة الدائن المرتهن ، فاذا لم تنتقل  
إليه الحيازة بان ازهرن لا ينعقد ، وكان الثابت من عقود الاتفاق المبرمة بين الطرفين  
أنه فتح بمقتضاها حساب جار لمصلحة الطاعن على أن يورد فيما بعد أقطانا للشركة  
المطعون عليها مع تفويضها ببيع هذه الأقطان نظير عمولة متفق عليها - دون  
إنذار أو تنبيه - إذا نزلت الأسعار ولم يكن في حسابه لديها ما يكفل حد الغطاء  
المتفق عليه ، كما أنه قد افترض بين المتعاقدين احتمال أن لا يقوم الطاعن بتوريد  
الكمية المتفق عليها في الميعاد المحدد فنص في هذه العقود على أنه في حالة تأخر  
الطاعن في توريد كمية القطن المتفق عليها أو جزء منها حتى اليوم المحدد لذلك يكون

ملزما بتحويل قدر بمبلغ معين عن كل قنطار لم يورده الأمر الذى يتنافى مع اعتبار العقد رهنا حيازيا ، وكان الحكم المطعون فيه إذ نفى وصف الرهن عن عقود الاتفاق المشار إليها ، واستبعد تبعاً لذلك أحكام الرهن ، واعتبر هذه العقود من نوع خاص وقر صحة تصرف المطعون عليها ببيع القطن دون اتخاذ الإجراءات المنصوص عنها في المادة ٨٤ من قانون التجارة المختلط قد استند في هذا الخصوص إلى ما استخلصه من نصوص هذه العقود ومن ظروف النزاع ، وكان في كل ذلك لم يخرج عن مداول عبارات العقود . أما إشارته في أسبابه إلى العرف التجارى فلم يكن المقصود منها تغليب أحكام هذا العرف على أحكام القانون الآمرة ، وإنما كان ذلك - بعد أن نفى عن العقود وصف الرهن استناداً إلى ما استخلصه من نصوصها - بياناً لما جرى عليه العرف من التعامل على أساس هذه العقود التى لا تخالف شروطها أحكام القانون ، وأنه تنفيذاً لهذه الشروط بيع قطن الطاعن بالبورصة حسب السعر الجارى فيما لا يشوبه أى غش أو تدليس ، لما كان ذلك ، يكون النعى على الحكم بخالفة القانون على غير أساس .

٢ - إذا كان مؤدى الحكم المطعون فيه هو أن العمولة والمصاريف التى اقتضتها الشركة المطعون عليها من الطاعن كانت مقابل خدمات حقيقية ومشروعة قامت بها تنفيذاً لعقود الاتفاق المبرمة بينهما ولم تكن فوائد ربوية مستترة فإنه يكون في غير محله النعى على هذا الحكم بأنه أجاز الاتفاق على فوائد ربوية مخالفة للقانون

### الحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الشركة المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٣١١ سنة ٧٢ ق القاهرة الابتدائية المختلطة على الطاعن وطلبت فيها الحكم بالزامه بمبلغ ٩٤٠ جنيهاً و ٨٦٧ ملياً والفوائد بواقع ٨٪ من ذلك ٧٤١ جنيهاً و ٨٦٧ ملياً رصيده حسب الحساب المدون نظير سلفياته على الأقطان التى يتعهد بتوريدها .



في موسم ١٩٤٤-١٩٤٥ ٢٠٠ جنيها و ٤٢٠ مليا رصيده حسابه عن موسم القطن لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦ مع فوائد بواقع ٨٪ من أول أكتوبر سنة ١٩٤٦ بالنسبة إلى المبلغ الأول ومن أول نوفمبر سنة ١٩٤٦ بالنسبة إلى المبلغ الثاني - وفي ١٤ من أبريل سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بالزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليها مبلغ ٧٣٧ جنيها و ٦٤٧ مليا رصيده المدين عن سنة ١٩٤٤-١٩٤٥ الذي أقفل في ٣١/١٠/١٩٤٦ والفوائد بواقع ٨٪ من أول نوفمبر سنة ١٩٤٦ لغاية الوفاء ومبلغ ٢٠٠ جنيها و ٤٢٠ جنيها رصيده حسابه المدين عن سنة ١٩٤٥-١٩٤٦ الذي أقفل في ٣٠/١١/١٩٤٦ والفوائد بواقع ٨٪ من أول ديسمبر سنة ١٩٤٦ لغاية الوفاء - فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٤٣٤ سنة ٦٦ ق القاهرة - وفي ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ، وفي موضوعه بتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب : يتحصل السبب الأول منها : في أن الحكم المطعون فيه إذ أخذ بدفاع المطعون عليها من أن العقد المبرم بينها وبين الطاعن ليس عقد رهن وإنما هو عقد من نوع خاص فقد خالف القانون - لأن الفقرة الثالثة من المادة ٨٤ من قانون التجارة المختلط المقابلة للمادة ٧٨ من قانون التجارة الوطني تنص على أن كل شرط يرخص فيه للدائن في أن يملك الشيء المرهون أو يتصرف فيه من غير مراعاة الإجراءات المقررة آنفا يعتبر لاغيا . والحكم المطعون فيه إذ قرر أن هذه الإجراءات غير واجبة الاتباع استنادا إلى العرف التجاري قد خالف نصا صريحا في القانون لأن القاضي لا يحكم بمقتضى العرف إلا إذا لم يجد تشريعا كما تقتضى بذلك الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون المدني ، ومن ثم يكون البيع الذي تزعمه المطعون عليها قد وقع باطلا ، وبالتالي يكون ماتدعيه المطعون عليها من دين قبل الطاعن غير صحيح .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المحكمة إذ نفت وصف الرهن التجاري عن العقود المبرمة بين الطاعن والشركة المطعون عليها ، فإنها قد استندت

إلى أن هذه العقود تتضمن تعاقدًا من نوع خاص لا تسرى عليه أحكام المادة ٨٤ من قانون التجارة المختلط . يُريد ذلك ماورد بهذه العقود من أن للطاعن تعهد بتوريد أقطان للشركة المطعون عليها ولحسابها ، وأن الغرض من توريده هذه الأقطان هو أن تبيعها الشركة دون حاجة إلى اتخاذ إجراءات خاصة إذا هبطت أسعار القطن المورد من الطاعن ولم يدفع الغطاء المطلوب منه وذلك لمنظمية المبالغ التي سلمتها للطاعن والمصروفات التي أنفقتها حتى يتسنى لها أن توفى بالتزاماتها قبل البنوك التي تول تجارة القطن ، وأن تفويض الطاعن للمطعون عليها في عقود الاتفاق ببيع القطن هو الضمان لها عند تقلب الأسعار ، وأن حصول البيع بسوق مينا البصل ينتفى به الشك في حصول غش أو تدليس . وهذا الذي قرره الحكم من نفي وصف الرهن عن العقود لا مخالفة فيه للقانون ذلك أنه متى كان من أركان عقد الرهن الحيازي وفقا لأحكام القانون المدني الذي كان ساريا وقت التعاقد وضع الشيء المرهون في حيازة الدائن المرتهن ، فإذا لم تنتقل إليه الحيازة فإن الرهن لا ينعقد وكان الثابت من عقود الاتفاق المبرمة بين الطرفين أنه فتح بمقتضاها حساب جار لمصلحة الطاعن على أن يورد خيا بعد أقطان للشركة المطعون عليها ، مع تفويضها ببيع هذه الأقطان نظير عمولة متفق عليها - دون إنذار أو تنبيه - إذا نزلت أسعارها ولم يكن في حسابها لديها ما يكفل حد الغطاء المتفق عليه ، كما أنه قد افترض بين المتعاقدين احتمال أن لا يقوم الطاعن بتوريد الكمية المتفق عليها في الميعاد المحدد فنص في البند الثالث من هذه العقود على أنه في حالة تأخر الطاعن في توريد كمية القطن المتفق عليها أو جزء منها حتى اليوم المحدد لذلك يكون ملزما بتعويض مقداره ثلاثون قرشا عن كل قنطار لم يوره ، الأمر الذي يتنافى مع اعتبار العتد رهنا حيازيا ، وكان الحكم المطعون فيه إذ نفي وصف الرهن عن عقود الاتفاق المشار إليها ، واستبعد تبعا لذلك أحكام الرهن ، واعتبر هذه العقود من نوع خاص وقرر صحة تصرف المطعون عليها ببيع القطن دون اتخاذ الإجراءات المنصوص عنها في المادة ٨٤ من قانون التجارة المختلط قد استند في هذا الخصوص إلى ما استخلصه من نصوص هذه العقود ومن ظروف التعاقد

وكان في كل ذلك لم يخرج عن مدلول عبارات العقود ، أما إشارته في أسبابه إلى العرف التجارى فلم يكن المقصود منها تغليب أحكام هذا العرف على أحكام القانون الآمرة — وإنما كان ذلك بعد أن نقي عن العقود وصف الرهن استنادا إلى ما استخلصه من نصوصها بيانا لما جرى عليه العرف من التعامل على أساس هذه العقود التى لا تخالف شروطها أحكام القانون وأنه تنفيذاً لهذه الشروط بيع قطن الطاعن بالبورصة حسب السعر الجارى بيعاً لا يشوبه أى غش أو تدليس لما كان ذلك . يكون النعى على الحكم في هذا السبب على غير أساس .

ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون . ذلك أن الطاعن تمسك بأن الفوائد التى اقتضتها الشركة المطعون عليها تعتبر فوائد ربوية ، وشواهد ذلك أنه عند التعاقد تخضع الشركة فائدة ٨ ٪ على ما يدفع مقدماً من السلف من يوم التعاقد لغاية يوم التوريد ، وتحسب على جميع السلفيات فائدة ٦ ٪ من يوم سحبها لغاية تصفية الحساب وتأخذ عمولة ١/٢ ٪ على جميع ثمن الأقطان و ١ ٪ نولون نقدية وتحسب فائدة على جميع ما تصرف ٨ ٪ وهى تجرى على اعتبار الفوائد مركبة شهرياً إلا أن الحكم اكتفى بالرد على ذلك بقوله إن اتفاق المتعاقدين يصحح الفوائد الربوية ، مع أنه من المقرر فقها وقضاء أن الفوائد تكون ربوية ومخالفة للقانون ولو اتفق المتعاقدان عليها ، لأن تحديد الفوائد بنسبة معينة لا يتعداها المتعاقدان هو من النظام العام ولا يصححه اتفاقهما .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما أورده الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أنه يتضح من المستندات المقدمة أن سعر الفائدة المتفق عليها ٦ ٪ سنوياً تضاف شهرياً إلى الفوائد ، وأن مصاريف نقل القطن تقع على طاق الطاعن ، وهو الذى يتحمل أجرة الأجرة التى ترد مملوءة قطناً و ثمن الأجرة التى لا يرد لها ، وأما الإجراءات التى اتخذتها المطعون عليها قبل الطاعن فإنها مطابقة للعقود المبرمة بينهما فيما عدا ما يتعلق بالعمولة التى احتسبتها المطعون عليها بواقع ٢ ٪ بينما أن العمولة المتفق عليها فى عقد ١٩٤٤ — ١٩٤٥ هى ١ ٪ ،



وأنه يتعين لذلك خصم مبلغ ٣ جنيه و ٨٠٠ مليا مع فوائده ابتداء من تاريخ قبده في الحساب لغاية إقفاله ، وبذلك ينخفض الرصيد المدين في موسم ١٩٤٤ — ١٩٤٥ إلى مبلغ ٧٣٧ جنيها و ٦٧٤ مليا تدفع إلى المطعون عليها مع فوائده بواقع ٨٪ سنويا ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٤٦ خلاف مبلغ ٢٠٠ جنيها و ٤٢٠ مليا قيمة الرصيد المدين لموسم ١٩٤٥ — ١٩٤٦ مع فوائده بواقع ٨٪ من أول ديسمبر سنة ١٩٤٦ لغاية الوفاء — وأضاف الحكم المطعون فيه أن الفوائد التي اقتضتها الشركة المطعون عليها من الطاعن كانت مطابقة للمقود الموقع عليها منه وغير مخالفة للقانون — وهذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه ، ذلك أنه لم يقرر أن الشركة المطعون عليها تقاضت من الطاعن فوائد ربوية وأن هذه الفوائد لا تخالف القانون لاتفاق المتعاقدين عليها ، بل مؤدى الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص ، وما أضافه الحكم الأخير ، هو أن العمولة والمصاريف التي اقتضتها الشركة المطعون عليها من الطاعن كانت مقابل خدمات حقيقية ومشروعة قامت بها تنفيذاً لبعود الاتفاق المبرمة بينهما ، ولم تكن فوائد ربوية مستترة مخالفة للقانون .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور من ثلاثة وجوه .

الأول أن الطاعن دفع بأن مركزه لم يكن مكشوقاً في يوم ١٥/٥/١٩٤٥ حتى تطالبه المطعون عليها بالغطاء ، وأنه كان يتعين تدب خبير لفحص الحساب بين الطرفين ، خصوصاً وأن الطاعن كان ينازع في جميع أرقام الحساب ، إلا أن الحكم أخذ بالحساب المقدم من المطعون عليها لم يجب الطاعن إلى طلبه . والثاني أن المطعون عليها أخبرت الطاعن في ١٥/٥/١٩٤٥ بأن مركزه أصبح مكشوقاً لديها وحدثت له أسبوعاً من ذلك التاريخ حتى يكمل الغطاء إلا أنها لم تنظر هذه المهمة ، بل باعت جزءاً من أقطانه في ١٦/٥/١٩٤٥ ، وقد اكتفى الحكم في الرد على هذا الدفاع بقوله إنه كان يمكن أن يكون له محل لو أن الطاعن قام بتغطية مركزه قبل يوم ٢٠ مايو سنة ١٩٤٥ وهو قول لا يصلح رداً على دفاع الطاعن ..

والثالث أن الطاعن نازع في صحة صدور البيع من المطعون عليها لأقطانه وتمسك بأن هذه البيوع لم تكن جدية وأنها صدرت في حقيقتها للشركة المطعون عليها ، ولكن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في وجهه الأول بأن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد دفاع الطاعن في هذا الخصوص قال بأن خطاب ١٩٤٥/٥/١٥ كان خاصا بحساب القطن من سنة ١٩٤٤ ، وأن المبالغ التي تسلمها الطاعن من الشركة المطعون عليها والأقطان التي وردها إليها بعد ذلك التاريخ إنما كانت خاصة بالحساب من سنة ١٩٤٥ — ١٩٤٦ وذلك بمقتضى العقدين المحررين في ١٧ من يناير و ٢٤ من أبريل سنة ١٩٤٥ ، وليس أدل على أن مركز الطاعن كان مكشوفاً في ١٥/٥/١٩٤٥ من أنه لم يحرك ساكناً حين طالبت الشركة بالغطاء في هذا التاريخ ، ومردود في وجهه الثاني بما قرره الحكم من أن المطعون عليها قدمت المستندات الدالة على صحة تصرف الشركة المطعون عليها ببيع القطن وهي المستندات التي أشار إليها الحكم الابتدائي ، وأما عن المهلة التي يقول الطاعن بأن الشركة المطعون عليها أخبرت بها في خطابها المؤرخ ١٥/٥/١٩٤٥ ، وأنها قبل انقضائها باعت في ١٦/٥/١٩٤٥ ثلاث بالات من أقطانه ، فإن الحكم قد فند هذا الدفاع بقوله إنه كان يمكن أن يكون له محل لو أن الطاعن قام بتغطية مركزه قبل يوم ٢٠/٥/١٩٤٥ نهاية المهلة ، وكان قد أصابه ضرر من تصرف الشركة بالبيع قبل هذا التاريخ أما وهو لم يتم بتكملة الغطاء فلا محل لما يتمسك به في هذا الخصوص خصوصاً وأن العقود الموقع عليها منه تنص على أنه في حالة نقص الغطاء في حسابه عن ٢٠٪ يكون للمطعون عليها الحق في قطع سعر الأقطان الواردة إليها دون حاجة إلى إذار منها — ومردود أخيراً بما قرره الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أن البيع كان بسوق مينا البصل وللشركات المشار إليها في هذا الحكم — ويبين من هذا الذي قرره المحكمة أنها بعد أن استعرضت أوجه النزاع بين الطرفين واقتنعت بصحة تصرف المطعون عليها ببيع القطن وجدية هذه البيوع خلصت من ذلك إلى رفض دفاع الطاعن استناداً إلى الأسباب المشار إليها والمسوفة لقضائها في هذا الخصوص .

ومن حيث إنه مما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٥٣

( ١٦٣ )

القضية رقم ٢٩٥ سنة ٢٠٠ قضائية :

برئاسة حضرة الاستاذ احمد حليم وكيل المحكمة وحضور حضرات الاساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل واحمد العروسي ومحمود عياد المستشارين .

نقض . طعن . حكم . فضاؤه برفض وقف دعوى الربيع لأن النزاع الذي أثاره المدعى عليه  
في ملكية المدعى غير جدى . هذا الحكم لا ينهى الخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن  
فيه على استقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات .

الحكم برفض وقف دعوى الربيع لأن النزاع الذى أثاره المدعى عليه في ملكية المدعى  
للعين نزاع غير جدى هو حكم لا يقبل الطعن استقلالا وفقا لنص المادة ٣٧٨  
مرافعات ، ذلك لأن المادة المذكورة إنما استثنت من الأحكام القطعية التي  
لا تنهى الخصومة كلها أو بعضها الحكم بوقف الدعوى إذ جوزت الطعن فيه  
استقلالا ، الأمر الذى يفيد سريان المبدأ العام الذى تقرر به المادة على الحكم  
برفض وقف الدعوى ، إذ فضلا عن أن هذا هو مداول النص ، فهو متفق مع  
حكته التشريعية ، يضاف إلى ذلك أن الحكم الذى يقضى برفض وقف دعوى  
الربيع لما أثير فيها من نزاع في ملكية المدعى هو حكم غير منه للخصومة لأن الخصومة  
التي تشير إليها المادة ٣٧٨ مرافعات ليست هي كل نزاع يثار في الدعوى بل هي  
الخصومة الأصلية المترددة بين الخصمين والتي هي في الدعوى الحالية المطالبة  
بالربيع وهو طلب لم يمس به .

### المحكمة

من حيث إن الوقائع تحصل في أن لمطعون عليه رفع على الطاعنين دعويين أمام  
محكمة الاسكندرية الابتدائية قيدت الأولى تحت رقم ٣٤٥ سنة ١٩٤٣ والثانية تحت  
رقم ٣٤٦ سنة ١٩٤٣ كلى وقرر في الدعوى الأولى أن مورث الطاعنين المرحوم



عبد القادر حاتم كان شريكاً معه في المنزل الكائن بشارع نوى رقم ١ وإنه بوصفه شريكاً وضع يده على المنزل واستغله حتى توفي في سنة ١٩٣٨ فاستمر الطاعنون في وضع اليد من بعده وأنهم لم يقدموا إليه - بوصفه شريكاً - حساباً عن الربح كذلك لم يعلم إليه ورثتهم هذا الحساب لذلك هو يطالبهم أن يقدموا إليه حساباً مؤيداً بالمستندات عن إيرادات ونفقات المنزل ابتداء من أول يناير سنة ١٩٣٨ إلى تاريخ الحكم حتى يبدأ مناقشة الحساب يحكم عليهم بما عساه يظهر له . وقرر المطعون عليه في الدعوى الأخرى أنه بوصفه شريكاً في المنزل دفع الضرائب المستحقة عليه رمصاريف أخرى وأن عليهم أن يدفعوا إليه ما يخصهم ومقدار ذلك ١٦٠ جنيهاً و ٥٠ مليم وذلك عن المدة من سنة ١٩٢٧ حتى سنة ١٩٤١ كذلك يجب عليهم أن يدفعوا ما يخصهم في نفقات بناء الدور الثالث في المنزل التي استقل المطعون عليه بدفعها في سنة ١٩٢٩ والتي بلغت ٣٦٠ جنيهاً ونصيب الطاعنين منها الثلث ومقداره ١٢٠ جنيهاً كذلك طالبهم بقيمة ما يخصهم فيما أنفق على ترميم الدور الأرضي وبما استجروه لمنفعتهم الخاصة . وعند نظر الدعوى بين أنكر الطاعنون على المطعون عليه ملكيته لأي حصة في المنزل فتمسك المطعون عليه بالأوراق والأدلة التي تؤيد ملكيته ولكن محكمة أول درجة رأت بعد الاطلاع على المستندات المقدمة من الخصوم ( الطاعنين ) وكذلك على القضية رقم ١٠٦ سنة ١٩٤١ كلى الاسكندرية أن النزاع القائم على ملكية المنزل . هو نزاع جدي يتعين معه الحكم بإيقاف الدعوى لحكت في ١٩٤٨/٢/١٦ بوقف السير في الدعوى حتى يفصل في الملكية فاستأنف المطعون عليه فقضت محكمة استئناف الاسكندرية في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها وقد ناقشت المحكمة الأدلة المقدمة على هذا النزاع وانتهت بتقريرها أن نزاع الطاعنين في ملكية المطعون عليه هو نزاع غير جدي لا يؤدي إلى وقف الدعوى "بحيث إذا أصر المستأنف عليهم ( الطاعنون ) على منازعتهم فعليهم هم أن يدفعوا دعوى الملكية" فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض فدفع المطعون عليه بعدم جواز الطعن لأن الحكم المطعون فيه هو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع

وغير منه للخصومة فلا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع  
وفقا للمادة ٣٧٨ مرافعات .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك لأن الحكم برفض وقف دعوى الربيع لأن  
النزاع الذي أثاره المدعى عليهم في ملكية المدعى للعين نزاع غير جدى هو حكم  
لا يقبل الطعن استقلالا وفقا لمص المادة ٣٧٨ مرافعات ذلك لأن المادة  
المذكورة إنما استثنت من الأحكام القطعية التي لا تنهى الخصومة الحكم بوقف  
الدعوى إذ جوزت الطعن فيه استقلالا ، الأمر الذي يفيد سريان المبدأ العام  
الذي تقرره المادة على الحكم برفض وقف الدعوى إذ فضلا عن أن هذا  
هو مدلول النص فهو متفق مع حكمته التشريعية ، يضاف إلى ذلك أن الحكم  
الذي يقضى برفض وقف دعوى الربيع لما أثير فيها من نزاع في ملكية المدعى  
هو حكم غير منه للخصومة لأن الخصومة التي تشير إليها المادة ٣٧٨ مرافعات  
ليست هي كل نزاع يشار في الدعوى بل هي الخصومة الأصلية المترددة بين  
الخصمين والتي هي في الدعوى المالية المطالبة بالربيع وهو طلب لم يس بعد  
ومن ثم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٥٣

( ١٦٤ )

القضية رقم ٣١٥ سنة ٢٠ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة مصطفى فاضل  
وعبد العزيز سليمان وأحمد العروم ومحمود عياد المستشارين .

إثبات . بيع . حكم . تسببه . إنكار الوارث صدور العقد من المورث . قواعد الإثبات  
في هذا الشأن ليست من النظام العام . طلب المشتري إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات صحة  
بصمة ختم المورث وأنه وقع بها على العقد . إجابته إلى طلبه . نعيه على الحكم مخالفة قواعد  
الإثبات إذ كلفه إثبات التوقيع بالختم فضلا عن إثبات صحة البصمة . نعي في غير محله .

لما كان يبين من الصورة الرسمية للذكورة المقدمة من الطاعن إلى محكمة الدرجة  
الأولى أنه طلب إحالة الدعوى على التحقيق ليثبت صحة بصمة ختم البائع له  
وصحة التوقيع به على العقد ، وكانت قواعد الإثبات في هذا الشأن لا تتعلق  
بالنظام العام فليس ثمة ما يمنع الطاعن من أن يأخذ على ماتفه هذا الإثبات  
بشقيه دون خصمه الذي أنكر صدور العقد من مورثه ومن ثم لا يجوز له أن  
يعيب على الحكم الابتدائي أنه أجابه إلى طلبه وكلفه هذا الإثبات بشقيه ،  
أما ما جاء بالحكم المطعون فيه ردا على دفاع الطاعن في هذا الخصوص من أن  
إنكار الختم يقتضي إنكار التوقيع به وترتيبه على ذلك أن عبء إثبات التوقيع به  
يقع في هذه الحالة على الطاعن فهو وإن كان تقريرا خاطئا إلا أنه لا تأثير له على  
سلامة النتيجة التي انتهى إليها الحكم .

المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه — وباقى أوراق  
الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٠٣٩ سنة ١٩٤٢ مدني دكرنس



على عوض حامد على ومحمود حامد على بوصفهما الوارثين للمرحوم محمد أحمد الجزار وطلب الحكم بصحة التعاقد الحاصل بينه وبين المورث المذكور في ١٥ من يناير سنة ١٩٣٩ والمتضمن بيع الأخير له ١ ف و ٢ ط و ١٦ س مقابل ثمن مقداره ١٢٠ ج للفدان . فتدخل السيد أبو النجا الجزار مورث المطعون عليهما الأولين وطلب قبوله خصما ثالثا في الدعوى مقررا أنه الوارث الوحيد للمرحوم محمد أحمد الجزار وأنكر صدور العقد من مورثه المذكور وطلب رفض الدعوى . كما دخلت خديجة يوسف الجزار المطعون عليها الثالثة وقالت أنها اشترت الأطنان موضوع العقد السالف الذكر من المورث بعقد محرر في ٥ من فبراير سنة ١٩٤٢ وأنها أقامت الدعوى رقم ١٧٧١ سنة ١٩٤٢ فارسكور على السيد أبو النجا الوارث الحقيقي وسجلت صحيفتها وأنكرت صدور عقد من المورث المذكور إلى الطاعن وطابت رفض دعواه والحكم بصحة العقد الصادر لها . وتبين أن الطاعن كان قد تدخل في الدعوى المذكورة طالبا رفضها ثم طلب الطرفان إحالتها إلى محكمة دكرنس لقيام دعوى الطاعن أمامها فأجابتهما المحكمة إلى هذا الطلب وقيدت الدعوى برقم ٣٥ سنة ١٩٤٣ مدني دكرنس وفي ١٨ من فبراير سنة ١٩٤٣ قررت المحكمة قبول كل من السيد أبو النجا الجزار وخديجة يوسف الجزار خصمين في دعوى الطاعن وقد طلب الطاعن إحالة الدعوى على التحقيق ليثبت صحة بصمة ختم البائع له على العقد وصحة توقيعه به وفي ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٣ حكمت محكمة دكرنس تمهيديا بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت الطاعن أن البصمة الموقعة بها على عقده المؤرخ في ١٥ يناير سنة ١٩٣٩ هي بصمة ختم المورث وأنه هو الذي وقع بها على العقد ولينف الخصم الثالث هذه الواقعة . وبعد أن سمعت المحكمة أقوال الشهود وقررت ضم القضيتين السابق الإشارة إليهما حكمت في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ برفضهما . فاستأنف الطاعن هذا الحكم كما استأنفته خديجة يوسف الجزار وقيد استئناف الطاعن برقم ٢٣٩ سنة ١٩٤٦ وقررت المحكمة ضم الاستئنافين . وفي ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة المنصورة الابتدائية بهيئة استئنافية برفض الاستئنافين وبتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي وتزوير العقد تأسيسا على أن الطاعن عجز عن إثبات صحة توقيع المورث عليه وأن محكمة الدرجة الأولى لم تخطئ حين كلفت الطاعن بحكمها التمهيدى الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٣ بإثبات أن الختم للمورث وأنه هو الذى وقع به على العقد لأن إنكار الختم يقتضى إنكار التوقيع به ، مع أن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية بعدم جواز تكليفه إثبات صحة التوقيع لمخالفه ذلك للقانون الذى يقضى بأن المتمسك بالورقة لا يكلف قانونا في حالة إنكار الختم عليها إلا بإثبات صحة البصمة فاذا أثبتتها كانت الورقة حجة على الخصم حتى يطعن فيها بالتزوير وقد قدم الطاعن الدليل على صحة البصمة وهو العقد المؤرخ في ٨ من يولييه سنة ١٩٣٢ الموقع عليه من المورث ببصمة الختم نفسه والذى أقر بصحة مورث المطعون عليهما الأولين وقد حكم بصحته في الدعوى رقم ٦١٨ سنة ١٩٤٦ مدنى دكرنس ومع ذلك لم تكلف المحكمة المطعون عليهن بالطعن بالتزوير وحكمت بتزوير العقد .

ومن حيث أن هذا السبب مردود أولا بأنه يبين من الصورة الرسمية للذكرة المقدمة من الطاعن إلى محكمة الدرجة الأولى أنه طاب إحالة الدعوى على التتحقق ليثبت صحة بصمة ختم البائع له وصحة التوقيع به على العقد — ولما كانت قواعد الإثبات في هذا الشأن لا تتعلق بالنظام العام فلايسئمة ما يمنع الطاعن من أن يأخذ على عاتقه هو الإثبات دون خصمه ومن ثم لا يجوز له أن يعيب على الحكم الابتدائي أنه أجابه إلى طلبه وكلفه بهذا الإثبات أما ما جاء في الحكم الاستئنافية ردا على دفاع الطاعن في هذا الخصوص من أن إنكار الختم يقتضى إنكار التوقيع به وترتيبه على ذلك أن عبء إثبات التوقيع به يقع في هذه الحالة على الطاعن فهو وإن كان تقريراً خاطئاً إلا أنه لا تأثير له على سلامة النتيجة التى انتهى إليها الحكم . وقد أوردت محكمة الدرجة الأولى في حكمها الأدلة التى خلصت منها إلى تزوير العقد وأقرها عليها الحكم الاستئنافية وهى مؤدية إلى النتيجة التى انتهت إليها ولا يؤثر في هذه النتيجة ما يدعيه الطاعن من إقرار مورث المطعون عليهما .

الأولین بصفة العقد الصادر من المورث للطاعن في ٨ من يوليو سنة ١٩٢٢ والحكم بصفة العقد موضوع الدعوى رقم ٦١٨ سنة ١٩٤٦ مدنى دكرنس وذلك لما جاء في أسباب الحكم الاستثنائي من "ان المستأنف محمد مجد البربرى يستدل على صحة عقده بأن السيد أبو النجا اعترف بصفة خاتم المورث في قضية أخرى مقيدة برقم - ٦١٨ سنة ١٩٤٦ دكرنس ويرد على ذلك بأن الظاهر من مراجعة صورة محضر الجلسة التي قدمها المستأنف نفسه ما يأتى "حضر المدعى عليهم هذا الأولى واعترفوا بالبيع" وأحيلت القضية لإعلان المدعى ما بها الأولى ولكن الثابت في الجلسات الأخرى أن السيد أبو النجا كان يطعن على عقد المستأنف طعنا مفصلا مدعما بالأدلة فمثل هذا الاعتراف المجمل الذى ينسب لعدة أشخاص جملة واحدة دون بيان ما صدر من كل منهم لا يقوم دليلا أمام الإنكار المتكرر والطعن المفصل فضلا عن قيام الأدلة الأخرى التي استندت إليها محكمة أول درجة".

ومن حيث أن السببين الثانى والثالث يتحصلان في أن الحكم شابه البطلان إذا غفل الرد على طلب جوهرى قدمه الطاعن إلى المحكمة الاستئنافية وهو طلب وقف الدعوى حتى يفصل في الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر في القضية رقم ٦١٨ سنة ١٩٤٦ مدنى دكرنس مع ما للحكم الذى يصدر في الاستئناف المذكور من أثر في هذه الدعوى - وإذا أصدرت المحكمة حكمها في الدعوى دون أن تطلع على القضية رقم ٦١٨ سنة ١٩٤٦ مدنى دكرنس إلتى كانت مضمومة إلى ملف الاستئناف وسلخت قبل صدور الحكم المطعون فيه ولو أنها اطلعت عليها لكان لذلك أثره البالغ في نتيجة الحكم .

ومن حيث أن هذين السببين مردودان - أولا - بما جاء في الرد على السبب الأول من أن الحكم بصفة العقد الصادر في ٨ من يوليو سنة ١٩٣٢ موضوع الدعوى رقم ٦١٨ سنة ١٩٤٦ مدنى دكرنس لا تأثير له في الدعوى الحالية لاختلاف المحصوم والموضوع في الدعويين - ثانيا - بأن القول بأن ملف القضية ٦١٨ سنة ١٩٤٦ سلخ بعد حجز هذه القضية للحكم في الاستئناف وقيل النطق به هو قول عار عن الدليل .

ومن حيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .



جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٥٣

(١٦٥)

القضية رقم ٤٤٣ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ عبد العزيز محمد وآيل المحكة وحضور حضرات الأساتذة محمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وأحمد المرومي ومحمود عواد المستشارين .

(أ) يجوز إدارية . اختصاص . أوامر إدارية . هذه الجوز ليست من قبيل الأوامر الإدارية . اختصاص المحاكم بنظردهوى بطلائل إجراءاتها أو إلغائها أو وقف إجراءات البيع .

(ب) لوائح . أوامر إدارية . اختصاص . رسوم بلدية . للمحاكم سلطة البحث في مشروعية اللائحة والامتناع عن تطبيقها إذا كانت مخالفة للقانون . المادة ١٨ من قانون نظام القضاء المقابلة للمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم .

(ج) رسوم بلدية . حق المجالس البلدية في فرض رسوم على المحال الصناعية والتجارية التي تباشر نشاطها في دائرة اختصاص هذه المجالس . المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ .

فرض المجلس البلدى الطاعن رسوما على الشركة المطعون عليها باعتبارها تقوم بعملية النقل بالسيارات في دائرة اختصاصه ونبه عليها بوجوب دفع هذه الرسوم ولما لم تدفع أوقع حجرا إداريا على سيارتين مملوكتين لها وحدد يوما لبيعهما فأقامت الشركة الدعوى وطلبت الحكم . أولا — بصفة مستعجلة بإيقاف البيع حتى يفصل في النزاع الموضوعي الخاص باستحقاق الرسوم . وثانيا — بصفة عادية إلغاء الحجز واعتباره كأن لم يكن . وثالثا — بإلزام الحاجز بأن يدفع لها مبلغا معيناً دلى سبيل التعويض ، وقد دفع الطاعن الدعوى بعدم اختصاص المحاكم المدنية بنظرها تأسيسيا على أن قرار المجلس البلدى بفرض الرسوم هو من قبيل الأوامر الإدارية التي لا يجوز المساس بها فقضت المحكة برفض هذه

الدفع وبصفة مستعجلة بإيقاف البيع وإلغاء الجوز واعتباره كأن لم يكن ومحكمة الاستئناف قضت بتأييد هذا الحكم ولما عرض النزاع على محكمة النقض قررت المبادئ الآتية :

١ — جرى قضاء محكمة النقض بأن الجوز الإدارية وإجراءاتها لا تعد من قبيل الأوامر الإدارية التي لا يجوز للمحاكم إلغاؤها أو تأويلها أو وقف تنفيذها ومن ثم تختص المحاكم بنظر الدعاوى الخاصة ببطلان إجراءات هذه الجوز أو إلغائها أو وقف إجراءات البيع .

٢ — إن المادة ١٨ من قانون نظام القضاء والتي كانت تقابل المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التي تخرج من ولاية المحاكم وقف الأمر الإداري أو تأويله إنما تشير إلى الأمر الإداري الفردي دون الأمر الإداري العام أي اللوائح — كقرار المجلس البلدي بفرض رسم — إذ لا شبهة في أن للمحاكم بل عليها قبل أن تطبق لائحة من اللوائح أن تستوثق من مشروعيتها ومطابقتها للقانون ، فإن بدا لها ما يعيبها في هذا الخصوص كان عليها أن تمتنع عن تطبيقها .

٣ — لما كانت المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بنظام المجالس البلدية والقروية تنص على أن للمجالس أن تفرض في دائرة اختصاصها رسوما على المحال الصناعية والتجارية ، وعلى أنه يعين بمرسوم القواعد الخاصة بتحديد أساس هذه الرسوم وطريقة التنظيم منها وكيفية تحصيلها وأحوال الإعفاء منها ، وبناء على هذا النص صدر مرسوم ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ المعدل بالمرسوم الصادر في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٨ بتحديد أساس الرسوم البلدية وطريقة التنظيم منها ، ولما كان المجلس البلدي "الطاعن" بناء على ذلك قد فرض رسوما على إدارة سيارات نقل الركاب بالمدينة وعلى محلاتها ثم أوقع حجزا إداريا على أموالها وكانت هذه الشركات تقوم بعملية النقل بالسيارات وهو عمل تجاري بطبيعته ، وكانت مكاتب الشركات ومحلاتها وجراراتها هي المحلات التي تباشر فيها نشاطها في دائرة اختصاص المجلس الطاعن وأنها بهذه الصفة تدخل في عداد المحلات

التجارية فيجوز للمجلس فرض الرسوم عليها بهذا الاعتبار وفقا لنص المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ ، وكان لا يغير من هذا النظر أن تكون الشركة المطعون عليها ملزمة بدفع رسوم أخرى عن مركزها الرئيسي متى كان الرسم الذي يتقاضاه المجلس هو عن نشاط الشركة في دائرة المدينة وليس عن نشاطها بوصفها مرخصا لها أو متمتعة بامتياز لمرفق النقل ، لما كان ذلك يكون القرار الصادر من المجلس البلدى بفرض الرسم المشار إليه قد صدر موافقا لنصوص القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ .

### المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن واقعة الدعوى — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٢٧٥ سنة ١٩٤٩ بنرد منهور على الطاعن وقالت في صحيفة أن الطاعن أنذرها في ٧ من فبراير سنة ١٩٤٩ بأن تدفع إليه مبلغ ٥٥٠ جنيه وهو الرسم المستحق عليها في المدة من مايو سنة ١٩٤٧ لغاية فبراير سنة ١٩٤٩ ولما كان الشركة فرعا من شركة سكك حديد الدلتا التي تقوم بدفع الرسوم والضرائب للحكومة وللجالس البلدية والمحلية عن كافة منشأتها المختلفة ، الأمر الذى لا يجوز معه اقتضاء ضربيتين عن شركة واحدة بلجهة واحدة في مدة واحدة . وفي ١٩٤٩/٢/٨ أرسلت الشركة تظلمها من هذا الإلذار إلى الطاعن طلبت فيه رفع هذه الضريبة وإلغاء هذا التنبيه واعتباره كأن لم يكن ، إلا أن الطاعن أوقع في ١٩٤٩/٢/١٧ حجزا إداريا على السيارتين رقمى ٨٠ و ٩٧ البحيرة وحدد ليهما ١٩٤٩/٣/٣ . ولهذا فإن المطعون عليها استشكلت في تنفيذ هذا الحجز ، وطلبت إيقاف بيع السيارتين المحجوز عليهما ، ثم عدلت طلباتها إلى — أولا — الحكم بصفة مستعجلة بإيقاف بيع السيارتين حتى يفصل في النزاع الموضوعي الخاص باستحقاق الرسوم المحجوز على السيارتين من أجلها — وثانيا — بصفة عادية إلغاء الحجز واعتباره كأن لم يكن — ثالثا — إلزام



الطاعن بأن يدفع للمطعون عليها مبلغ ١٥٠ جنيه تعويضا مؤقتا عن توقيع هذا  
الحجز - دفع الطاعن الدعوى - أولا بعدم قبولها لرفضها من غير ذى صفة -  
وثانيا - بعدم اختصاص المحاكم بنظرها لأن المرسوم الصادر في ١٠/٣٠/١٩٤٥  
حدّد الطريق الواجب اتباعه في التظلم من هذه الرسوم - وثالثا - بعدم  
اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى لأن الطلب الاصل يتناول الرسوم  
المفروضة ومقدارها ٥٥٠ جنيه وهذا المبلغ يتجاوز اختصاص قاضي المواد  
الجزئية . وفي ٤ يونيو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة برفض الدفع المقدمة من  
الطاعن - وثانيا - بصفة مستعجلة بإيقاف بيع السيارتين المحجوز عليهما  
وإلغاء الحجز الموقع عليهما في ١٧/٢/١٩٤٩ واعتباره كأن لم يكن . وقد ردت  
على الدفع الأول بأن المطعون عليه قدم لمحضر الشركة المحرر في ١١/٦/١٩٤٧  
والذى عين فيه مديرا عاما لها ، فله بهذه الصفة أن يمثلها عند التقاضى ، وعلى  
الدفع الثانى بأن المحاكم أن تقضى بالتعويض لكل من لحقه ضرر من أمر  
إدارى صدر من جهة غير مختصة إذا كان الأمر معيبا من حيث الشكل أو كان  
مخالفا للقانون . وردت على الدفع الثالث بأن المطعون عليها ضمنّت دعواها طلبا  
أصليا وهو الحكم بصفة مستعجلة بإيقاف البيع ثم طلبين آخرين وهما إلغاء  
الحجز الموقع على السيارتين والتعويض المطالب به ، وأنه متى كان قاضى الأمور  
المستعجلة مختص بجميع اشكالات التنفيذ ، وكان الطلب الثانى من طلبات  
الشركة المطعون عليها متفرعا عن الطلب الأول ، فإنه يكون مختصا بالفصل فيه  
مهما كان المبلغ المحجوز عليها من أجله ، واستند الحكم فى قضائه فى موضوع  
الدعوى إلى أن الأمر الإدارى الصادر بفرض الرسوم على المطعون عليها قد صدر  
استنادا إلى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ فى حين أن المفهوم من نص المادة ٢٣  
من هذا القانون أن أنواع الرسوم الواردة به قد ذكرت على سبيل الحصر ، ولم  
يشتر إلى السيارات أو محطات الأتوبيس ، وأما القول بسقوط حق الشركة  
لعدم تظلمها أمام اللجنة المبينة بالمرسوم الصادر فى ٢٨/١٠/١٩٤٣ فمحملة أن يكون  
فرض هذه الرسوم صحيحا فى أساسه ومطابقا للقانون ، وإلى أن الحجز وقع بناء  
على أمر إدارى خاطئ يفرض رسوم ليس للطاعن حق فى فرضها ، ولذلك يكون

قد وقع بغير سند أصلا . وأما من التعويض فإن المطعون عليها لم تقدم ما يدل على ما لحقها من ضرر مادي من توقيع الحجز . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٢٩١ سنة ١٩٤٩ وذكر في صحيفة استئنافه أن الحكم الابتدائي إذ قضى بصفة مستعجلة بإلغاء الحجز ، فإنه يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم . إذ أن المطعون عليها طلبت الحكم في هذا الخصوص بصفة عادية ، كما أن قضاءه خاطئ لأنه فتصل في أصل الحق المتنازع عليه ، وأن الطاعن تمسك أمام محكمة أول درجة بالدفع بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى ، وأن المحكمة أغفلت الرد على ذلك وجاءت بأسباب تتناقض مع النتيجة التي وصلت إليها إذ أنها تحدثت عن الاختصاص بنظر الدعوى ثم انتهت إلى اختصاصها بالنظر في الأمر الإداري وهو خارج عن اختصاصها وفقا للمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم ، وأنه تمسك أيضا بالدفع بعدم اختصاص المحاكم الجزئية بنظر الدعوى لأن المبلغ المحجوز من أجله هو ٥٠٠ جنيه وهو يزيد عن نصاب المواد الجزئية . وإن إدارة النقل بالسيارات تعتبر محلا تجاريا خاضعا للرسوم البلدية طبقا للمادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ وطلب الحكم بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى واحتياطيا الحكم بعدم اختصاص قاضي المواد الجزئية بنظر طلب إلغاء الحجز ومن باب الاحتياط الكلي برفض الدعوى . وفي ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ رفعت المطعون عليها استئنافا مقابلا بالنسبة لما قضى به في دعوى التعويض ، وطابت قبوله ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم بإلزام الطاعن بأن يدفع لهاتهو أيضا قدره ١٥٠ جنيه . وفي ١٤ من أغسطس سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن يقوم على أربعة أسباب يتحصل السبب الأول في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى باختصاص المحاكم المدنية بنظر الدعوى قد خالف القانون ، لأن طلب الحكم بإلغاء الحجز الإداري أو وقف تنفيذه هو طلب بإلغاء القرار الإداري أو وقف تنفيذه ، وهو خارج عن ولاية المحاكم كنص المادة ١٥

من لائحة ترتيب المحاكم المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٣٧ التي تقضى بأن ليس للمحاكم سلطة تأويل العمل الإداري أو إيقاف تنفيذه ، إلا أن المحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا الدفع وقضى برفضه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود ، ذلك بأن المطعون عليها أقامت الدعوى على الطاعن وطلبت فيها أولاً بصفة مستعجلة وقف بيع السيارتين حتى يفصل في النزاع الموضوعي الخاص باستحقاق الرسوم الميجوز على السيارتين من أجلها وثانياً بصفة عادية إلغاء الججز واعتباره كأن لم يكن — ثانياً — بالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليها تعويضاً مقداره ١٥٠ جنيه وهي طلبات الفصل فيها يدخل في ولاية المحاكم المدنية وفقاً لعموم نص المادة ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء . ولا يجوز التحدى بالمادة ١٨ من القانون المشار إليه للقول بعدم اختصاص القضاء المدني ، ذلك لأن الججز الإداري والإجراءات الخاصة بتوقيعه لا تعد كما جرى قضاء هذه المحكمة من قبيل الأوامر الإدارية التي لا يجوز للمحاكم إلغاؤها أو تأويلها أو وقف تنفيذها ، بل تختص المحاكم بنظر الدعاوى الخاصة ببطالان إجراءات الججز الإداري أو إلغائه أو وقف إجراءات البيع . كما أنه لا يحول دون اختصاص المحاكم المدنية أن يكون أساس الدعوى أن الججز الإداري المطلوب وقف إجراءاته أو إلغاؤه قد توقع بغير سند ، لأنه توقع بناء على قرار صدر من المجلس البلدي بفرض رسم يزعم المدعى أن المجلس لا يملك فرضه ، وأنه لذلك يجب عدم الاعتداد بهذا القرار لعدم مشروعيته . لا يحول تأسيس الدعوى على هذا الدفاع دين اختصاص المحاكم بنظرها ، ذلك لأن المادة ١٨ من قانون نظام القضاء ، والتي كانت تقابل المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التي تخرج من ولاية المحاكم وقف الأمر الإداري أو تأويله إنما تشير إلى الأمر الإداري الفردي دون الأمر الإداري العام أي اللوائح كقرار المجلس البلدي بفرض رسم — إذ لا شبهة في أن للمحاكم قبل عليها قبل أن تطبق لائحة من اللوائح أن تستوثق من مشروعيتها ومطابقتها للقانون ، فإن بدا لها ما يعيبها في هذا الخصوص كان عليها أن تمتنع عن تطبيقها . يؤيد هذا أن عبارة الأمر الإداري التي وردت



في المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والتي نقل حكمها الى المادة ١٨ من قانون نظام القضاء إنما تعني "الاجراء الإداري" كما يستفاد ذلك من الأصل الفرنسي واللائحة ليست إحراء وأن المادة ٢٨ من لائحة ترتيب المحاكم كانت تنص على أن على المحاكم أن تقضى بمقتضى اللوائح "متى كانت أحكامها غير مخالفة لنص القوانين" وأن المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ كانت تنص على أن الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها، وأن المادة ٣٩٥ من قانون العقوبات تنص على أن من يخالف أحكام اللوائح العمومية أو المحلية الصادرة من جهات الإدارة العمومية أو البلدية يجازى بالعقوبات المقررة في تلك اللوائح بشرط ألا تزيد على العقوبات المقررة للمخالفات ، فإن كانت العقوبة المقررة في اللوائح زائدة عن هذه الحدود وجب حتما إزالتها إليها . ولا محل للاعتراض على هذا الفهم الواضح بأن تصدى المحاكم لبحث مشروعية اللوائح وجواز امتناعها عن تطبيقها يعتبر إلغاء لللائحة وهو ما خص به المشرع القضاء الإداري ، ذلك لأن الامتناع عن تطبيق اللائحة يختلف اختلافا جوهريا عن إلغائها فحق المحاكم في الرقابة على مشروعية اللوائح الذي كان مقررا في مصر قبل إنشاء القضاء الإداري ، والذي هو مقرر في فرنسا مع قيام هذا القضاء لا يؤدي في حالة الامتناع عن التطبيق إلى إلغاء اللائحة التي تظل رغم ذلك قائمة بعكس الحكم بإلغائها الذي هو من اختصاص القضاء الإداري كما أن طلب الإلغاء محدد بميعاد الستين يوما أما الدفع بعدم مشروعية اللائحة فلا يحدد ميعاد . لما كان ذلك يكون الحكم إذ قضى باختصاص المحاكم بالنظر في مشروعية اللائحة الصادرة من المجلس البلدي بفرض رسوم على محلات وشركات نقل الركاب بالسيارات لم يخالف القانون .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المظنون فيه مشوب بالقصور ومخالف للقانون ، ذلك لأن الطاعن دفع بعدم اختصاص قاضي المواد الجزئية بالفصل — بصفة عادية — في طلب إلغاء الجزل لأن الرسوم التي وقع الجزل على السيارتين من أجلها تزيد على نصاب القاضي الجزلي المحدد في المادة ٢٦

من قانون المرافعات القديم ، إلا أن الحكم الابتدائي قضى برفض هذا الدفع استنادا إلى أن القاضى المستعجل مختص بالفصل في جميع اشكالات التنفيذ ، وأن الطلب الثانى من طلبات الشركة متفرع من الطلب الاول . وقد تمسك به الطاعن أمام محكمة ثانى درجة إلا أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المتأنتف أغفل الرد على هذا الدفاع .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المادة ١٣٤ من قانون المرافعات القديم التى كانت تحكم النزاع وقت الفصل فيه من محكمة أول درجة كانت تقضى بأن الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولو كان بالنسبة لنوع القضية يجب إبداءه قبل ما عداه من أوجه الدفع وقبل إبداء أقوال أو طلبات ختائية متعلقة بأصل الدعوى . ولما كان يبين من محضر جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٤٩ المقدمة صورته الرسمية أن الحاضر من الطاعن تكلم أولا فى موضوع الدعوى ثم دفع بعدم اختصاص المحكمة بنظرها ، لأن الطلب الأصيل وهو إلغاء الحجر يتضمن طلب الحكم ببراءة ذمة المطعون عليها من الرسوم البلدية ومقدارها ٥٥٠ جنيها وهذا الطلب يتجاوز اختصاص قاضى المواد الجزئية . لما كان ذلك يكون حق الطاعن فى التمسك بهذا الدفع قد سقط وفقا للمادة المشار إليها . ومن ثم يكون تعيب الحكم المطعون فيه لأنه أغفل الفصل فى دفع غير مقبول نعميا عديم الجدوى .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بإلغاء الحجر الإدارى الموقع فى ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٩ تأسيسا على أن قرار وزير الصحة بفرض الرسوم على الشركة صدر مخالفا لنص المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ التى لم تنص على السيارات أو محطات الأتوبيس فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله . ذلك لأن المادة ٢١ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ تنص على أن للمجلس أن يقرر رسوما مقابل استعمال الأملاك العامة التى آلت إليه مباشرة شئونها ونصت المادة ٢٣ من هذا القانون على فرض الرسوم على المحال التجارية والصناعية وإذا كانت الشركة

المطعون عليها شركة تجارية تباشر نشاطها التجاري في مدينة دمنهور وتلتفع بمرافق البلدية ونشاطها ولها محطة للسيارات وجراج لإيواء السيارات وتستأجر ثلاثة محلات تستعملها . كانت لإدارة أعمالها والاشراف على النشاط التجاري للنقل بالسيارات وهذا النشاط يعتبر محلا تجاريا بالمعنى المقصود في المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩١٤ . ولا يجوز الخلط بين الرسوم التي تدفعها فروع هذه الشركة وبين الرسوم المفروضة على موطن الشركة الرئيسى .

ومن حيث إن هذا السبب في محله ذلك أن أساس منازعة الشركة المطعون عليها هو أن مطالبة المجلس البلدى ( الطاعن ) لها بالرسوم التي أوقع الحجز على السيارتين من أجلها لا تستند إلى أساس من القانون لأن إدارة سيارات نقل الركاب بمدينة دمنهور تعتبر جزءا لا يتجزأ من شركة سكك حديد الدلتا التي تقوم بدفع كافة الرسوم والضرائب سواء للحكومة أو للمجالس البلدية الأمر الذي لا يجوز معه اقتضاء ضريبتين من شركة واحدة ، وأن السيارات ومحطات الاتوبيس لا تدخل ضمن المحلات المنصوص عنها في قانون المجالس البلدية .

وحيث إن المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بنظام المجالس البلدية والقروية تنص على أن للمجالس أن تفرض في دائرة اختصاصاتها رسوما على المحال الصناعية والتجارية ، وعلى أن يعين بمرسوم القواعد الخاصة بتحديد أساس هذه الرسوم وطريقة التنظيم منها وكيفية تحصيلها وكذلك أحوال الإعفاء منها . ويجوز أن يتضمن المرسوم النص على قواعد مختلفة لحساب أساس الرسوم وكيفية تحصيلها على أن يترك لكل مجلس الطريقة التي يرى ملاءمتها . وبناء على هذا النص صدر مرسوم في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ المعدل بالمرسوم الصادر في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ بتحديد أساس الرسوم البلدية وطريقة التنظيم منها وكيفية تحصيلها وأحوال الإعفاء منها — وبناء على ذلك فرض المجلس البلدى ( الطاعن ) رسوما على إدارة سيارات نقل الركاب بدمنهور وعلى محلاتها بها وفي ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٩ أوقع حجزا اداريا على سيارتين للشركة المطعون عليها وحدد لبيعهما ٣ من مارس سنة ١٩٤٩ — ولما كانت الشركة المطعون عليها تقوم



بعملية النقل بالسيارات وهو عمل تجارى بطبيعته، وكانت مكاتب الشركة ومحلاتها وجراجاتها هي المحلات التى تباشر فيها نشاطها فى دائرة اختصاص المجلس الطاعن فهمى بهذه الصفة تدخل فى عداد المحلات التجارية فيجوز للمجلس فرض الرسوم عليها بهذا الاعتبار وفقا لنص المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ ولا يغير من هذا النظر أن تكون الشركة المطعون عليها ملزمة بدفع رسوم أخرى عن مركزها الرئيسى ، متى كان الرسم الذى يتقاضاه المجلس هو عن نشاط الشركة التجارى فى دائرة المدينة وليس عن نشاطها بوصفها مرخصا لها أو متمتعة بامتياز لمرفق النقل . ولما كان القرار الصادر من المجلس البلدى بفرض الرسم المشار إليه سابقا قد صدر موافقا لما تسمح به نصوص القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ فهو صحيح لا يشوبه عيب . لما كان ذلك يكون الحكم إذ قضى بصفة مستعجلة بوقف بيع السيارتين وإلغاء الحجز الموقع عليهما قد خالف القانون . ومن ثم يتعين نقض الحكم فى هذا الخصوص دون حاجة الى بحث باقى أسباب الطعن .

ومن حيث إن موضوع الدعوى صالح للحكم فيه وفقا للمادة ٤٤٥ من قانون المرافعات .

ومن حيث إنه يتضح مما سبق بيانه أن القرار الصادر من مجلس بلدى دمنهور بفرض الرسم والذى توقع الحجز على السيارتين من أجله صحيح ولا يشوبه عيب ، لما كان ذلك يكون الحكم الابتدائى الصادر من محكمة دمنهور إذ قضى بوقف بيع السيارتين وإلغاء الحجز الموقع عليهما على غير أساس . ومن ثم يتعين إلغاؤه والحكم برفض الدعوى فى هذا الخصوص .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٥٣

(١٦٦)

القضية رقم ١١٠ سنة ٢١ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة سامان ثابت  
وعبد العزيز سليمان وأحمد العرومي ومحمود عواد المستشارين .

(أ) نقض . طعن . حكم . تسببه . تكييفه العقد المبرم بين الطرفين بأنه وكالة بالعمولة  
وتقريره صحة بيع المطعون عليها أقطان الطاعن دون الحصول على إذن من قاضي الأمور  
الوقفية تطبيقاً للمادة ٨٩ من قانون التجارة الأمر الذي أسست عليه الدعوى . هذا  
الحكم يكون قد حسم النزاع في الأساس الذي بنيت عليه الدعوى . جواز الطعن فيه  
على استيفال . المادة ٣٧٨ مرافعات .

(ب) عقد . تكييفه . حكم . تسببه . نفيه بأسباب سائئة وصف الرهن عن الاتفاق المبرم  
بين الطرفين وتقريره صحة تصرف المطعون عليها في أقطان الطاعن دون اتخاذ  
الاجراءات الخاصة ببيع الشيء المرهون . عدم تروجه عن مدلول عبارات الاتفاق .  
لا يعيبه أن يكون قد اعترض هذا الاتفاق وكالة بالعمولة في حين أنه عقد من نوع خاص  
مضى كان قد انتهى إلى نتيجة سليمة .

(ج) وكالة بالعمولة . حكم . تسببه . تقريره أن الوكيل بالعمولة المأذون له بالبيع لا يجب  
عليه استصدار أمر بالبيع من قاضي الأمور الوقفية . لا خطأ . المادة ٨٩ من  
قانون التجارة .

(د) حكم . تسببه . نفيه عن العقد وصف الرهن من واقع نصوصه . قوله بعدم ذلك أن العرف  
جرى على أساس التعامل به بقود مماثلة . النفي عليه بأنه غلب العرف على نصوص القانون  
الأمرة . على غير أساس .

١ - لما كان الطاعن قد بنى دعواه على أن المعاملة بينه وبين المطعون عليها رهن  
تجاري وكانت المطعون عليها تعتبر المعاملة وكالة بالعمولة ورد الطاعن على ذلك  
بأنه بفرض اعتبارها وكالة بالعمولة فإنه لم يكن يجوز لها بيع أقطانه دون اللجوء

إلى قاضي الأمور الوقتية لاستصدار إذن بالبيع وتمسكت المطعون عليها بأنها كانت مأذونة من الطاعن بالبيع وأنه لذلك لم يكن يجب عليها عملاً بنص المادة ٨٩ من قانون التجارة استصدار إذن من قاضي الأمور الوقتية بالبيع وكان منطوق الحكم المطعون فيه قد جاء صريحاً في اعتبار المعاملة وكالة بالعمولة كما قضى في أسبابه بصحة البيع الصادر من المطعون عليها بصفتها وكالة بالعمولة عن الطاعن وحدد مأورية الخبير المنتدب لعمل الحساب على هذا الأساس ، لما كان ذلك فإن هذا الحكم يكون قد حسم النزاع في الأساس الذي بنيت عليه الدعوى ويجوز الطعن فيه استقلالا وفقاً للمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .

٢ — متى كان الحكم بعد أن أورد في أسبابه نصوص عقود الاتفاق المبرمة بين الطرفين وبين الأدلة التي اعتمد عليها في عدم اعتبار المعاملة بينهما رهناً تجارياً عنها أنه وردت في هذه العقود عبارات البيع والتمن عدة مرات كما ورد بها أن الطرفين اتفقا على عمولة للشركة المطعون عليها مقابل عمليات البيع وعلى أن تكون الأقطان التي تورد على درجة معينة من الجودة وعلى التزام الطاعن بالغطاء إذا انكشف مركز البضاعة بالنسبة لسعر البورصة . ومنها أن الطرفين من تجار الأقطان وأن الطاعن حرر عن المبالغ التي سحبتها وصولات بالاستلام لاستندات مديونية وأنه قد ذكر فيها صراحة أن ما تسلمه من مبالغ هو من أصل ثمن الأقطان ، وأنه فوض الشركة بالبيع في خطاب أرسله إليها وإن تمسك الطاعن بما ورد في العقود من حق امتياز الشركة على الأقطان بالنسبة للمبالغ المسحوبة وتأويله هذا النص بأنه يدل على أن المعاملة رهن مردود بأن النص المشار إليه لا يفيد اعتبار المعاملة رهناً لأن الوكيل بالعمولة له أيضاً حق الامتياز وفقاً للمادة ٨٥ من قانون التجارة فإن هذا الذي قرره الحكم من نفي وصف الرهن عن المعاملة بين الطرفين ليس فيه خروج عن نصوصها التي تفيد كما أثبت الحكم بالأسباب السائغة التي أوردها أن نية الطرفين قد انصرفت منذ البداية إلى بيع القطن المورّد من الطاعن إلى المطعون عليها لا إلى رهنه ويؤكد هذا النظر احتفاظ الطاعن بحق التصرف في الأقطان الموردة منه وتفويضه الشركة في بيع



هذه الأقطان نظير عمولة متفق عليها وأنه تصرف فعلا في بعضها بالبيع لآخرين قبل أن يوفى بما تسلمه من المطعون عليها من مبالغ وهذا الحق لا يتأتى للدين الراهن إذ ليس من حقه في عقد الرهن الحيازي أن يخرج الشيء المرهون من حيازة الدائن المرتهن قبل أن يوفيه بدينه كاملا كما أن العقود المبرمة بين الطرفين افترضت أن لا يقوم الطاعن بتوريد الأقطان حسب الاتفاق فنص فيها على إلزامه بتعويض معين عن كل قنطار لا يكون قد ورده الأمر الذي يتنافى مع اعتبار التعامل رهنا حيازيا ولا يؤثر على سلامة النتيجة التي انتهى إليها الحكم وصف العقود بأنها وكالة بالعمولة مع أنها في الحقيقة عقود من نوع خاص لا يسرى عليها حكم المادة ٧٨ من قانون التجارة التي توجب على الدائن المرتهن استصدار إذن من قاضي الأمور الوقفية بالبيع إذا حل ميعاد دفع الدين ولم يوفه المدين .

٣ - لم يخطئ الحكم إذ قرر أى الوكيل بالعمولة المأذون بالبيع لا يجب عليه أن يستصدر أمرا من قاضي الأمور الوقفية ببيع الأقطان التي فوض في بيعها ذلك أنه إذا كان ثمت غموض في النص العربى للمادة ٨٩ من قانون التجارة فإن هذا الغموض يوضحه النص الفرنسى لهذه المادة الذى لا يدع مجالا للشك في صحة ما ذهب إليه الحكم في هذا الخصوص .

٤ - متى كان الحكم بعد أن نبنى عن العقود وصف الرهن التجارى من واقع نصوصها أشار إلى ما جرى به العرف من التعامل على أساس عقود مماثلة للعقود موضوع النزاع وقرر أن القضاء المصرى لم ير فيها ما يخالف القانون فإنه يكون في غير محله ما ينمى الطاعن على الحكم من أنه أسس قضاءه على ما جرى به العرف مغلبا إياه على نصوص القانون الآمرة .

### المحكمة

من حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن ساء أوراق الطعن في أنه في ٢٩ من ابريل سنة ١٩٤٨ أقام الطاعن على المطعون عليها دعوى أمام محكمة المنيا الابتدائية قيدت في جدولها برقم ٢١٠ سنة ١٩٤٨ على

طاب فيها الحكم بالزام المطعون عليها بأن تدفع اليه مبلغ ٩٥٧ جنيه و ٨١٩ مليم والفوائد بواقع ٦٪ سنويا ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦ لغاية الوفاء مع المصروفات واتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل بغير كفالة وقال في صحيفة افتتاح الدعوى إنه جرت بينه وبين المطعون عليها معاملة على قطن وبذرة إذ استلم منها مبلغ ٥٢٢ جنيه وسلمها ٧٣٤ قنطارا و ٧٢ رطل بلغ مقدارها بعد الحاج ٨٢٠ قنطارا و ٩٥ رطل باع منها الآخر ٦٥٤ قنطارا و ٨٤ رطل ودفع الى الشركة بمناصفة بيع هذا المقدار مبلغ ٤٤٠٠ جنيه في مقابل تحويل القطن المبيع الى شتره فصار الباقي له ١٦٦ قنطارا و ١٢ رطل وأصبح الباقي عليه مبلغ ٨٢٠ جنيه . وأنه في ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ أرسل الى المطعون عليها برقية يخطر بها فيها بقطع السعر على هذا المقدار الباقي وكان المهر في ذلك اليوم ٨ جنيهات و ٨٠٠ مليم للقنطار وبإضافة ثمنه على هذا الاساس الى مبلغ ٥٦٤ جنيه و ٤٤٠ مليم ثمن بذرة ومبلغ ٦١ جنيها و ٧٨٠ مليم ثمن مقدار آخر من القطن ثم خصم مبلغ ال ٨٢٠ جنيه السابق الاشارة اليه ومبلغ ٣١٠ جنيه و ١٦٩ مليم أجور حاج يكون الباقي المستحق له قبل المطعون عليها هو المبلغ الذي طاب الحكم له به مع فوائده .

وعند نظر الدعوى قدمت المطعون عليها عقود الاتفاق الثلاثة المحررة بينها وبين الطاعن في ٢٩ أغسطس و ٢٠ سبتمبر و ٢٥ أكتوبر من سنة ١٩٤٤ والمتضمنة تعهده بأن يورد إليها ٧٥٠ قنطارا من القطن الزهر من محصول سنة ١٩٤٤ المتداخلة في سنة ١٩٤٥ بالشروط المدونة في تلك العقود ودفعت الدعوى بأن الطاعن بعد أن باع من المقادير المسلمة منه إليها ٨٤ ط و ٦٥٤ ق قنطارا أرسل إليها في ٣١ مايو سنة ١٩٤٥ خطابا يطلب فيه إيماله في التصرف في القطن الباقي ويفوضها فيه بنقل القطن على حسابه وتحت مسئولية الى الاسكندرية وبيعه بمعرفة بوسع بورصة مينا البصل وذلك بدون إنذار . وأنها أخطرته في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ بدفع المطلوب عليه وإلا اضطرت لبيع القطن ولما لم يدفع باعتة لحسابه في نوفمبر وديسمبر من سنة ١٩٤٥ ثم أخطرته بالبيع

وطلبت منه أن يدفع إليها ما تبقى بزمته ومقدارة ١٧٠٢ قرش فلم يقيم بالوفاء وأرسل إليها بعد ذلك بنحو ثمانية أشهر برقيته المؤرخة في ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ والتي طلب فيها القطع على أساس سعر ذلك اليوم وإنما اذ قامت بالبيع لم تكن سوى وكياله بالعمولة عن الطاعن — وتمسك الطاعن في دفاعه بأن القطن كان مرددا لدى الشركة المطعون عليها على سبيل الرهن التجاري — وبجلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة الابتدائية أولا : باعتبار العلاقة بين الطرفين توكيلا بالعمولة للبيع . ثانيا — بتدب مكتب الخبراء بالمحكمة لأداء المأورية المبنية بأسباب حكمها وابتقت الفصل في المصروفات . فرجع الطاعن استئنافا عن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة قيد في جدولها برقم ١٨١ تجارى سنة ٦٩ ق وطلب الحكم بقبول الاستئناف شكلا وبإلغاء الحكم المستأنف والقضاء باعتبار التعامل بينه وبين المطعون عليها رهنا تجاريا . وبجلسة ١١ يناير سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف وإلزام المستأنف — الطاعن — بالمصروفات ومبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب محاماه . فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن المطعون عليها دفعت بهدم جواز الطعن بمقولة إن الحكم المطعون فيه وإن اشتمل على قضاء قطعى إلا أنه حكم صادر قبل الفصل في الموضوع ولم تنته به الخصومة كلها أو بعضها أمام محكمة الموضوع فلا يجوز الطعن فيه عملا بنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات إلا مع الطعن في الحكم الذى يصدر في الموضوع

ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد حسم النزاع في أساس الخصومة إذ كان الطاعن يبنى دعواه على أن المعاملة بينه وبين المطعون عليها رهن تجارى وكانت المطعون عليها تعتبر المعاملة وكالة بالعمولة ورد الطاعن على ذلك بأنه يفرض اعتبارها وكالة بالعمولة فإنه لم يكن يجوز لها بيع أقطانه دون اللجوء إلى قاضى الأمور الوقتية لاستصدار إذن بالبيع



وتمسكت المطعون عليها بأنها كانت مأذونة من الطاعن بالبيع وأنه لذلك لم يكن يجب عليها عملاً بنص المادة ٨٩ من قانون التجارة استصدار إذن من قاضى الأمور الوقتية بالبيع — وجاء منطوق الحكم المطعون فيه صريحاً فى اعتبار المعاملة وكالة بالعمولة كما قضى فى أسبابه بصحة البيع الصادر من المطعون عليها بصفتها وكالة بالعمولة عن الطاعن وحدد مأمورية الخبير المنتدب بمحل الحساب على هذا الأساس . ولما كان الحكم قد حسم النزاع فى الأساس الذى بنيت عليه الدعوى كما سلف بيانه فانه يجوز الطعن فيه استقلالاً .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إنه بنى على ستة أسباب . يتحصل السببان الخامس والسادس والوجه الأول من السبب الأول فى أن الحكم المطعون فيه قد افترض أن عقود الاتفاق الثلاثة المحررة بين الطاعن والمطعون عليها مبهمة يوزها التفسير فى حين أن نصوصها واضحة وصريحة فى إفادة معنى الرهن التجارى ولم يكن يجوز الانحراف عنها عن طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين وأن الحكم إذ تعرض لتفسيرها فسرهما بما يؤدى إلى مسخها ذلك أن الحكم استخلص من البنود الخمسة الأولى المتماثلة فى كل عقد وصف المعاملة بأنها وكالة بالعمولة مع أنه ورد فى البند الخامس أنه فى حال عدم قبول الطاعن لأسعار الشركة فى اليوم المحدد للتأمين يكون ملزماً برد جميع المبالغ المسحوبة على الأقطان مع فوائدها وأن الحكم أهمل نص البندين السادس والتاسع رغم ما لهما من دلالة فى تحديد وصف العقد إذ ورد فى البند السادس أنه " فى حالة ازدياد سعر القطن فى السوق وإذا قبل الطرف الأول — المطعون عليها — أن يدفع للطرف الثانى — الطاعن — سلفيات أخرى على كميات القطن الموردة على شرط أن يكون دائماً فرق ١٠٪ بين ثمن القطن الاجمالى وجميع السلفيات وإذا نقص هذا الفرق لسبب هبوط سعر القطن أو أى سبب آخر يتعهد الطرف الثانى أن يسدد المبلغ اللازم فى زمن يومين اثنين وفى حالة عدم السداد يكون للطرف الأول الحق فى بيع القطن زهراً أو مخلوجاً وفى هذه الأحوال تقيد على الطرف الثانى

جميع المصاريف التي تنتج من عملية التسليم ويكون للطرف الأول الحق في تحصيل ثمن جميع الأقطان المسلمة . . . . . وورد في البند التاسع أن الأقطان الموردة من الطرف الثاني باسم ولحساب الطرف الأول تعتبر ضمانا للمبالغ المسحوبة وللطرف الأول حق الامتياز عليها . وأن هذه النصوص قاطعة في بيان أن القطن كان دائما ملك للطاعن له حق التصرف فيه وأنه مودع لدى الشركة ضمانا للمبالغ المسحوبة ولهذا يكون في القول بأن نصوص العقود تدل على أن المعاملة وكالة بالعمولة خروج على عباراتها .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه بعد أن أورد في حيثياته نصوص بنود وعقود الاتفاق الثلاثة بين الأدلة التي اعتمد عليها في عدم اعتبار المعاملة بين الطرفين رهنا تجاريا منها أنه وردت في عقود الاتفاق عبارات البيع والتمن عدة مرات كما ورد بها أن الطرفين اتفقا على عمولة للشركة المطعون عليها في البيع وعلى أن تكون الأقطان التي تورد على درجة معينة من الجودة وعلى انترام الطاعن بالغطاء إذا انكشف مركز البضاعة بالنسبة لسعر البورصة ومنها أن الطرفين من تجار الأقطان وأن الطاعن حرر عن المبالغ التي سحبتها إيصالات بالاستلام لاسندات مديونية وقد ذكر فيها أن ما تسلمه من المبالغ هو من أصل ثمن الأقطان وأنه قد فوض الشركة بالبيع في خطابه المؤرخ في ٣١ مايو سنة ١٩٤٥ ثم أشار الحكم إلى تمسك الطاعن بما ورد في العقود من حق امتياز الشركة على الأقطان بالنسبة للمبالغ المسحوبة وأويله هذا النص بأنه يدل على أن المعاملة رهن ورد على هذا الدفاع بأن هذا النص لا يدل على اعتبار المعاملة رهنا لأن الوكيل بالعمولة له أيضا حق الامتياز وفقا لنص المادة ٨٥ من قانون التجارة وهذا الذي قرره الحكم من نفي وصف الرهن عن المعاملة بين الطرفين ليس فيه خروج عن نصوصها التي تفيد كما أثبتت الحكم بالأسباب السائغة التي أوردتها أن نية الطرفين قد انصرفت منذ البداية إلى بيع القطن المراد من الطاعن إلى المطعون عليها لا إلى رهنه ويؤكد هذا النظر احتفاظ الطاعن بحق التصرف في الأقطان الموردة منه كما أنه

فوض الشركة في بيع أقطانه نظير عمولة متفق عليها وقد تصرف في بعضها فعلا بالبيع لآخرين قبل أن يوفى بما تسلمه من المطعون عليها من مبالغ وهذا الحق لا يتأتى للمدين الراهن إذ ليس من حقه في عقد الرهن الحيازي أن يخرج الشيء المرهون من حيازة الدائن المرتهن قبل أن يوفيه بدينه كاملا كما أن العقود المبرمة بين الطرفين افترضت أن لا يقوم الطاعن بتوريد الأقطان حسب الاتفاق فنص في البند الثامن منها على إلزامه بتعويض مقداره ٢٥ قرشا عن كل قنطار لا يكون قد ورده الأمر الذي يتنافى مع اعتبار التعامل رهنا حيازيا ومن ثم لا يكون الحكم قد أخطأ في نفى وصف الرهن الحيازي عن العقود المشار إليها ولا يؤثر على سلامة النتيجة التي انتهى إليها وصفه العقود بأنها وكالة بالعمولة مع أنها في الحقيقة عقود من نوع خاص لا يسرى عليها حكم المادة ٧٨ من قانون التجارة التي توجب على الدائن المرتهن استصدار إذن من قاضي الأمور الوقفية بالبيع إذا حل ميعاده دفع الدين ولم يوفه المدين .

ومن حيث إن الوجه الثاني من السبب الأول يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن الوكيل بالعمولة المأذون بالبيع يعني من وجوب الحصول على إذن من قاضي الأمور الوقفية ومن مراءاة الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٧٨ من قانون التجارة يكون قد دألف القانون . ذلك لأن المادة ٨٩ من قانون التجارة تقضى بأن الوكيل بالعمولة يجب عليه اتخاذ هذه الإجراءات سواء أكان مأذونا من موكله بالبيع أم كان غير مأذون به . ومن حيث أن هذا الوجه مردود بأنه فضلا عن أن الوصف الصحيح للعقود المحررة بين الطاعن والمطعون عليها هو أنها عقود من نوع خاص ومن ثم لا تسرى عليها بطريق القياس أحكام الرهن التجاري الناهية عن البيع بدون إذن القاضي فإن الحكم لم يخطئ إذ قرر أن الوكيل بالعمولة المأذون بالبيع لا يجب عليه أن يستصدر أمرا من قاضي الأمور الوقفية ببيع الأقطان التي فوض في بيعها ذلك أنه إذا كان تمت غموض في النص العربي للمادة ٨٩ من قانون التجارة فإن هذا الغموض يوضحه النص الفرنسي لهذه المادة الذي لا يدع مجالا للشك في صحة ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص .



ومن حيث أن السببين الثاني والثالث يتحصلان في أن الحكم المطعون فيه إذ أجاز التفويض الصادر من الطاعن للمطعون عليها بالبيع سواء بمقتضى العقود المبرمة بين الطرفين أو بمقتضى اتفاق لا حق يكون قد خالف القانون ذلك لأن التفويض بنوعيه باطل بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام لا يصح التنازل عنه ويتعين على المحاكم أن تقضى به من تلقاء نفسها وذلك تطبيقا لنص المادة ٧٩ من قانون التجارة .

ومن حيث أن هذين السببين مردودان بأنه متى انتفى عن التعامل بين الطاعن والمطعون عليها وصف الرهن التجارى فإنه لا يكون ثمة محل للقول بأن تفويض الطاعن للمطعون عليها فى البيع هو تفويض باطل عملا بالمادة ٧٩ المشار إليها

ومن حيث أن السبب الرابع يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه اذ غلب حكم العرف التجارى على نصوص القانون الآمرة والى تعتبر من النظام العام قد أخطأ فى تطبيق القانون .

ومن حيث أن هذا السبب مردود بأن الحكم بعد أن نفى عن العقود وصف الرهن التجارى من واقع نصوصها أشار الى ما جرى به العرف من التعامل على أساس عقود مماثلة للعقود موضوع النزاع وقرر أن القضاء المصرى لم يرف فيها ما يخالف القانون ويبين من هذا أن ما يعزوه الطاعن الى الحكم من أنه أسس قضاءه على ما جرى به العرف مغايبا إياه على نصوص القانون الآمرة هو نعى فى غير محله .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٥٣

(١٦٧)

القضية رقم ١١٦ سنة ٢١ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلى وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة محمد نجيب أحمد  
ومصطفى فاضل وأحمد الرومي ومحمود عياد المستشارين .

دائن للتركة . حجز . . بالمبلغ مودعة بصندوق التوفير . حكمة عدم جواز الحجز عليها . وفاة المودع .  
حق الدائن للتركة في اقتضاء دينه المحكوم له به من المبالغ المودعة دون حاجة إلى توقيع حجر تحفظي  
أو تنفيذي عليها . المادة ٢٤ من لائحة ٧ أبريل سنة ١٩١٠ والمادة ٤ من القانون رقم ٧٧  
لسنة ١٩٤٣

لما كانت حكمة عدم جواز الحجز على المبالغ المودعة في صندوق التوفير إنما  
هي تشجيع الأفراد على الإدخار وذلك بجعل ما يدخرونه بيديهم . تناول أيدي  
الدائنين فإذا مات توفي المودع انقضت عملية الإدخار وزالت عن الأموال المدخرة  
الخصائص التي كانت لها فتفقد وصفها الذي استمدت منه مقومات عدم جواز  
الحجز عليها ووجب بحكم المادة ٢٤ من اللائحة الصادرة في ٧ أبريل سنة ١٩١٠  
رد هذه الوديعة إلى ورثة المودع أو إلى المستحقين بعد إبرازهم المستندات القانونية  
المثبتة لصفتهم ، وكان حق المطعون عليه في اقتضاء دينه من التركة يفضل حقوق  
الورثة فيها عملاً بالمادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ، وكان حكم  
الدين المطالب به قد أصبح نهائياً بالنسبة للورثة ، وكان المطعون عليه يعتبر والحالة  
هذه بوصفه دائناً للتركة مستحقاً للمبالغ السابق إيداعها من المورث في صندوق  
التوفير وفقاً للمادة ٢٤ من لائحة ٧ أبريل سنة ١٩١٠ . غير حاجة إلى توقيع حجر  
تحفظي أو تنفيذي على هذه الأموال ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه  
إذ قضى بإلزام مصلحة البريد بصرف المبلغ المودع باسم المورث إلى المطعون عليه  
خمساً من المبلغ المحكوم له به على ورثة المودع لم يخالف القانون .

## المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكائية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدوى رقم ٢٢٢٧ سنة ١٩٤٦ كلى مصر على ورثة جرجس عبد الملك المصرى مختصا الطاعنة ووهبه يوسف وطلب الحكم له على ورثة جرجس عبد الملك في مواجهة وهبه يوسف بأن يدفعوا إليه من تركة مورثهم المذكور مبلغ ١٦٤ جنيها و ١٧٦ مليا مع إلزام الطاعنة بأن تصرف له مبلغ ١٣٥ جنيها المودع من المورث بصندوق التوفير خصما من مطلوبه مؤسدا دعواه على أنه صرف المبلغ المطالب به في تجهيز المورث وجنازته وقد سلم بعض الورثة بدوى المطعون عليه وأحالت محكمة أول درجة الدوى على التحقيق ليثبت المطعون عليه دعواه ونزعت مصلحة البريد ( الطاعنة ) في أحقية المطعون عليه في صرف المبلغ المودع . وفي ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ قضت محكمة أول درجة بإلزام الورثة بأن يدفعوا إلى المطعون عليه من تركة مورثهم مبلغ ١٦٤ جنيها و ١٧٦ مليا وبإلزام مصلحة البريد بأن تصرف إلى المطعون عليه مبلغ ١٣٥ جنيها المودع باسم المورث بصندوق التوفير . استأنفت مصلحة البريد الحكم فيما يختص بما قضى به من أحقية المطعون عليه في صرف المبلغ المذكور لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ١٨١ سنة ٢٥ ق فأيدته محكمة الاستئناف لأسبابه وأما أضافته من أسباب فقررت الطاعنة الطعن فيه بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام مصلحة البريد بصرف مبلغ مودع لديها إلى المطعون عليه بمقولة إن هذا الأخير دائن لركة المودع قد أخطأ في القانون إذ دائن لركة لا يعتبر من المستحقين الذين يجوز صرف الودائع إليهم عملا بالمادة ٢٤ من اللائحة الصادرة في ٧ من أبريل سنة ١٩١٠ إذ المستحقون في معنى هذه المادة هم أصحاب الحق الأصيل في الودية وأن المبالغ المودعة في صندوق التوفير لا يجوز الحجز عليها ولا



التمنازل عنها . هذا فضلا عن أن الدائن لم يوقع حجزا تحت يد مصلحة البريد وأنه حتى لو وقع هذا الحجز لكان من الواجب اعتباره باطلا .

ومن حيث إن المحكم المطعون فيه إذ قضى بالزام الطاعنة بصرف مبلغ ١٣٥ ج المودع باسم المورث بصندوق التوفير للطعون عليه خصما من المبلغ المحكوم له به على ورثة المودع أقام قضاءه على أنه وإن كانت المادة الأولى من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٠٥ ولائحة تنفيذ الأوامر العالية المختصة باشغال صندوق التوفير الصادرة في ٧ من أبريل سنة ١٩١٠ تنصان على عدم جواز الحجز على المبالغ المودعة في صندوق التوفير بمصلحة البريد ولا تقبل المعارضة في دفع هذه المبالغ لأصحاب الدفاتر المثبتة لها . فإن المادة ٢٤ من اللائحة المشار إليها قد نصت على أن المبالغ المستحقة لمن يتوفى من المودعين ترد إما بلحمه الاختصاص بناء على طلبها كتابة وإما للورثة أو المستحقين بعد إبرازهم المستندات القانونية المثبتة لصفتهم وأن علة التحريم هي تشجيع الأفراد على الادخار حتى إذا انتفت هذه العلة بوفاة المودع تصبح الوديعة تركة يحق لدائن المورث - باعتبار أنه من أصحاب الحقوق - طلب صرفها إليه عملا بنصوص اللائحة المشار إليها . وهذا الذي قرره المحكم صحيح قانونا - ذلك أن حكمة عدم جواز الحجز على المبالغ المودعة في صندوق التوفير إنما هي تشجيع الأفراد على الادخار وذلك يجعل ما يدخرونه بعيدا عن متناول أيدي الدائنين فإذا ماتوفى المودع انقضت عملية الادخار وزالت عن الأموال المدخرة الخصائص التي كانت لها فتفقد وصفها الذي استمدت منه مقومات عدم جواز الحجز عليها ووجب بحكم المادة ٢٤ من اللائحة الصادرة في ٧ أبريل سنة ١٩١٠ رد هذه الوديعة لورثة المودع أو إلى المستحقين بعد إبرازهم المستندات القانونية المثبتة لصفتهم . ولما كان حق الطعون عليه في اقتضاء دينه من التركة يفضل حقوق الورثة فيها عملا بالمادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ وكان حكم الدين المطالب به قد أصبح نهائيا بالنسبة للورثة ، لما كان ذلك ، فإن الطعون عليه يعتبر والحالة هذه بوصفه دائنا لتركة مستحقة للمبالغ السابق إيداعها من المورث وفقا للمادة ٢٤ من اللائحة ٧ من أبريل سنة ١٩١٠ بغير حاجة إلى توقيع حجز تحفظي أو تنفيذي على هذه الأموال .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٥٣

( ١٦٨ )

القضية رقم ٤٣٩ سنة ٢١ القضائية :

رئاسة حضرة الأستاذ عبد العزيز محمد وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة محمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود دياذ المستشارين .

( أ ) يجوز إدارية . اختصاص . أوامر إدارية . الجوز الإدارية ليست من قبيل الأوامر الإدارية . اختصاص الحاكم بنظر دعاوى بطلان إجراءات هذه الجوز أو إلغائها أو وقف إجراءات البيع .

( ب ) لوائح ، أوامر إدارية . اختصاص . جوز إدارية . رسوم بلدية . للحاكم سلطة البحث في مشروعية اللائحة والامتناع عن نهائيتها إذا كانت مخالفة للقانون . حكم . تسببه . قضاؤه بإيقاف الفصل في طلب إلغاء الجوز حتى يفصل في مشروعية اللائحة بفرض الرسوم البلدية من الجهة المختصة . خطأ في القانون . المادة ١٨ من قانون نظام القضاء المقابلة للمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

( ج ) استئناف . تصدى . عدم جواز التصدى ولو باتفاق الخصوم .

فرض المجلس القروي الطاعن رسوما على الشركة المطعون عليها باعتبارها تقوم بعملية النقل بالسيارات في دائرة اختصاصه وأوقع حجزا إداريا على سيارة مملوكة لها وحدد يوما لبيعها فأقامت الشركة الدعوى وطلبت الحكم أولا بصفة مستعجلة بوقف إجراءات البيع وثانيا بصفة عادية بإلغاء الجوز واعتباره كأن لم يكن ودفع الطاعن بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن وقف إجراءات البيع وإلغاء الجوز فيه مساس بتأويل وتفسير الأمر الإداري الخاص بفرض الرسوم وليس للمحاكم إيقاف تنفيذه أو تأويله عملا بالمادة ١٨ من قانون نظام القضاء . قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ومحكمة الاستئناف قضت بإلغاء الحكم المستأنف وبإيقاف إجراءات البيع إلى أن يفصل نهائيا من الجهة المختصة

في صحة الأمر بفرض الرسوم المحجوز من أجلها مع إيقاف الفصل في طلب إلغاء الحجز موضوعيا حتى يصدر الحكم المذكور ولما عرض النزاع على محكمة النقض قررت المبادئ الآتية :

١ — جرى قضاء محكمة النقض بأن المحجوز الإدارية وإجراءاتها لا تعد من قبيل الأوامر الإدارية التي لا يجوز للمحاكم التأويلها أو وقف تنفيذها ومن ثم تختص المحاكم بنظر الدعاوى الخاصة ببطلان إجراءات هذه المحجوز أو إلغائها أو وقف إجراءات البيع .

٢ — إن المادة ١٨ من قانون نظام القضاء والتي كانت تقابل المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التي تخرج من ولاية المحاكم وقف الأمر الإداري أو تأويله إنما تشير إلى الأمر الإداري الفردي دون الأمر الإداري العام أي اللوائح — كقرار المجلس القروي بفرض رسم — إذ لا شبهة في أن للمحاكم بل عليها قبل أن تطبق لائحة من اللوائح أن تستوثق من مشروعيتها ومطابقتها للقانون فإن بدا لها ما يوجبها في هذا الخصوص كان عليها أن تمتنع عن تطبيقها . وإذن فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر إيقاف الفصل في الطلب الخاص بإلغاء الحجز موضوعيا حتى يفصل من الجهة المختصة في النزاع القائم على مشروعية اللائحة الصادرة من المجلس القروي بفرض الرسم يكون قد خالف القانون في هذا الخصوص .

٣ — ليس لمحكمة ثاني درجة أن تتصدى لموضوع النزاع ولو باتفاق طرفي الخصومة لأن مبدأ التقاضي على درجتين هو من المبادئ الأساسية لنظام القضاء .

## المحكمة

من حيث إن الطعن قد امتد في أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم لمطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن "طاعن ( مجلس قروي الابراهيمية ) فرض على الشركة المطعون عاها رسما مقداره ٢٥ جنيها عن سنة ١٩٥٠ وأوقع حجرا إداريا



على السيارة الأمتيوس رقم ١٥٢ شرقية وحدد لبيعها ١٩٥١/١/٢٥ فأقامت المطعون عليها المدعى رقم ١١٧ سنة ١٩٥١ بتدز الزقازيق على الطاعن وقالت بيانها إن القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ حدد موارد المجالس البلدية وأورد على سبيل الحصر الأحوال التي يجوز فيها فرض رسوم وائس من بينها مكاتب السيارات أو جراجاتها ، وطلبت الحكم أولا بصفه مستعجلة بوقف إجراءات بيع السيارة المحجوز عليها وثانيا بصفه عادية بإلغاء الحجز الموقع عليها واعتباره كأن لم يكن فدفع الطاعن بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن وقف إجراءات البيع وإلغاء الحجز فيه مساس بتأويل وتفسير الأمر لإدارى الخاص بفرض الرسوم ، وائس للمحاكم إيقاف تنفيذه أو تأويله عملا بالمادة ١٨ من قانون نظام القضاء ، وفي ٢٢ من يناير سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى . فاستأنفت المطعون عليها هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٣٨ سنة ١٩٥١ الزقازيق الابتدائية ، وفي ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المستأنف وبإيقاف إجراءات البيع إلى أن يفصل نهائيا من الجهة المختصة في صحة الأمر بفرض الرسوم المحجوز على السيارة من أجلها مع إيقاف الفصل في طلب إلغاء الحجز موضوعيا حتى يصدر الحكم المذكور تأسيسا على أن الحجز الإدارى الذى توقعه جهة الإدارة استيفاء لبعض مستحقات الحكومة من أموال وضرائب أو رسوم أو غيرها ليس أمرا إداريا فى حد ذاته ، وأن السلطة الإدارية التى تقوم به لا تفعل ذلك باعتباره عملا أصيلا من خصائص سلطتها الإدارية ، وإنما هى فى ذلك نائبة عن السلطة القضائية الأصلية ، فما يتوجه إليه من طعون تختص هذه الأخيرة بالنظر فيه ، وعلى أن كلا من الأمر الإدارى والحجز الموقع تنفيذا لهذا الأمر عمل متميز بذاته ، وعلى أنه متى كان قد أسند إلى الأمر الإدارى القاضى بفرض الرسوم طعن مؤداه أنه وقع مخالفا للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ وأن المطعون عليها فى سبيل الطعن عليه أمام الجهة المختصة لإلغائه ، وأنه متى كان الطلب الوقتى المتعلق بوقف إجراءات البيع ائس إلا بإجراء تحفظيا سريريا

الغاية منه إرجاء الوصول بالتنفيذ إلى نهاية الأمر الذى فى مخالفته ضرر محقق مع أن الدين المنفذ به لا يزال محل طعن . فقرر الطاعن الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث أن السبب الأول من أسباب الطعن يتكون من وجهين الأول أن الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع الخاص بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله ، ذلك لأنه وإن كانت المحاكم مختصة بالنظر فى صحة إجراءات الحجز الإدارى وبيع المال المحجوز عليه أسوة باختصاصها بالنظر فى صحة إجراءات البيوع الجبرية القضائية باعتبار أن تلك الإجراءات ليس من قبيل الأعمال الإدارية التى تصدرها الحكومة فى سبيل المصلحة العامة وفى حدود القانون بوصفها صاحبة السلطة العامة بل هى نظام خاص وضعه المشرع ليسهل على الحكومة بوصفها دائنة تحصيل ما يتأخر لدى الأفراد من الأموال الأميرية . إلا أن محل ذلك أن تؤسس المنازعات فيها على بطلان فى إجراءات الحجز أو البيع أو التخالص أما إذا أسست على وجوب أو عدم وجوب دفع الضرائب أو الأموال أو الرسوم أو على المنازعة فى مقدار ما يجب دفعه فإن هذه المنازعة لا تختص المحاكم بالنظر فيها لما ينطوى عليه ذلك من نظر فى أساس ربط الأموال الأميرية . وأن الحكم المطعون فيه إذ سلم بأن العيب فى الحجز هو قيام نزاع خطير على سنده أى على الأمر الإدارى الصادر بتقدير الرسوم المنفذ بها استنادا إلى ما أثارته المطعون عليها من منازعة فى استحقاقها ، وأنه إذ اعتبر هذا الحجز إجراء مستقلا عن الأمر الصادر بفرض الرسم ، وإذ قضى بعد ذلك فى الطلب المستعجل بوقف البيع فإنه يكون قد قضى بوقف تنفيذ هذا الأمر الأخير ، وبالتالي يكون قد جاوز اختصاصه .

ومن حيث إن هذا الوجه مردود ، ذلك لأن الدعوى رفعت من المطعون عليها وطلبت فيها أولا بصفة مستعجلة وقف إجراءات بيع السيارة رقم ١٥٢ أمينيوس الشرقية حتى يفصل فيما إذا كان لمجلس قروى الإبراهيمية الحق فى فرض الرسم المحجوز عليها من أجله . وثانيا بصفة عادية إلغاء الحجز الموقع على السيارة

المذكورة واعتباره كأن لم يكن وهي طلبات الفصل فيها يدخل في ولاية المحاكم المدنية وفقاً لعموم نص المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء ولا محل للتحدى بالمادة ١٨ من القانون المشار إليه للقول بعدم اختصاص هذا القضاء ، ذلك لأن الجزاء الإداري وإجراءاته لا تعد كما جرى قضاء هذه المحكمة من قبيل الأوامر الإدارية التي لا يجوز للمحاكم إلغاؤها أو تأويلها أو وقف تنفيذها ، بل تختص المحاكم بنظر الدعاوى الخاصة ببطلان إجراءات الجزاء الإداري أو إلغاؤه أو إيقاف إجراءات البيع . كما أنه لا يحول دون اختصاص المحاكم المدنية أن يكون أساس الدعوى أن الجزاء الإداري المطلوب وإنفذ إجراءاته أو إلغاؤه قد توقع بغير سند لأنه توقع بناء على قرار صدر من المجلس القروي بفرض رسم يزعم المدعى أن هذا المجلس لا يملك فرضه ، وأنه لذلك يجب عدم الاعتداد بهذا القرار لعدم مشروعيته . لا يحول تأسيس الدعوى على هذا الدفاع دون اختصاص المحاكم بنظرها ، ذلك لأن المادة ١٨ من قانون نظام القضاء والتي كانت تقابل المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التي تخرج من ولاية المحاكم وقف الأمر الإداري أو تأويله ، إنما تشير إلى الأمر الإداري الفردي دون الأمر الإداري العام أي اللوائح كقرار المجلس البلدي بفرض رسم ، إذ لا شبهة في أن للمحاكم ، بل عليها قبل أن تطبق لائحته من اللوائح أن تستوثق من مشروعيتها ومطابقتها للقانون ، فإن بدا لها ما يعيبها في هذا الخصوص كان عليها أن تمتنع عن تطبيقها ، يؤيد هذا أن عبارة الأمر الإداري التي وردت في المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والتي نقل حكمها إلى المادة ١٨ من قانون نظام القضاء إنما تعني الإجراءات الإدارية كما يستفاد ذلك من الأصل الفرنسي ، في حين أن اللائحة لا تعتبر إجراء ، وأن المادة ٢٨ من لائحة ترتيب المحاكم كانت تنص على أن المحاكم أن تقضى بتمتضي اللوائح متى كانت أحكامها غير مخالفة لنص القرانين“ وأن المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ كانت تنص على أن الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها ، وأن المادة ٣٩٥ من قانون العقوبات تنص على أن من خالف أحكام اللوائح العمومية والمحلية



الصادرة من جهات الإدارة العمومية أو البلدية يجازى بالعقوبات المقررة في تلك اللوائح بشرط ألا تزيد على العقوبات المقررة للمخالفات فإن كانت العقوبة المقررة في اللوائح زائدة عن هذه الحدود وجب حتما إنزالها إليها . ولا محل للاعتراض على هذا الفهم الواضح بأن تصدى المحاكم لبحث مشروعية اللوائح وجواز امتناعها عن تطبيقها يعتبر إلغاء لللائحة ، وهو ما خص به المشرع القضاء الإداري ، ذلك لأن الامتناع عن تطبيق اللائحة ، يختلف اختلافا جوهريا عن إلغائها ، ذلك أن حق المحاكم في الرقابة على مشروعية اللوائح الذي كان مقررا في مصر قبل إنشاء القضاء الإداري ، والذي هو مقرر في فرنسا مع قيام هذا القضاء لا يؤدي في حالة الامتناع عن التطبيق إلى إلغاء اللائحة التي ظلت رغم ذلك قائمة بعكس حكم الإلغاء الذي هو من اختصاص القضاء الإداري كما أن طلب الإلغاء يرفع في ميعاد محدد ، أما الدفع بعدم مشروعية اللائحة أمام المحاكم فلا يحده مثل هذا الميعاد . ومن ثم لا يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى باختصاص المحاكم بنظر الدعوى قد خالف القانون .

ومن حيث إن الوجه الثاني من السبب الأول يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى في الطلب الموضوعي بالوقف يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله . ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم مشوب بالبطلان ، لأنه فرق بين الطالبن المستعجل والموضوعي واعتبرهما متميزين وأقام قضاءه في الطلب الأول بوقف البيع على أنه طلب وقفي ، وعلى الطلب الثاني بالوقف على أساس أن الجوز متفرع عن الدين المحجوز من أجله ، فلا تقول المحكمة كلمتها فيه قبل أن يستقر الأمر بالنسبة لاستحقاق الرسم من هدمه . لما كان القضاء المستعجل هو فرع من المحكمة المدنية يتقيد في اختصاصه في الحكم في الإجراءات الوقتية بنفس القيود والأوضاع التي تحد اختصاصها . لما كان ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد عاره قصور يوجب نقضه .

ومن حيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن قرر باختصاص المحكمة بالفضل في النزاع المطروح عليها بشقيه قضى في الطلب الثاني

الخاص بإلغاء المجزأ الموقع على السيارة بوقفه موضوعا حتى يفصل من الجهة المختصة في النزاع القائم بين طرفي الخصومة على مشروعية اللائحة الصادرة من المجلس بفرض الرسوم وهي ما يستند إليه الطاعن في توقيع المجزأ . ولما كان يتضح مما سبق بيانه أن على المحاكم المدنية أن تستوثق من مشروعية اللائحة المراد تطبيقها على النزاع المطروح عليها ومطابقتها للقانون ، فإن تبين لها عدم مشروعية اللائحة امتنعت عن تطبيقها واعتبرت الإجراءات التي تمت بناء عليها قد وقعت بغير سند . وإن تبين لها خلاف ذلك قضت برفض الدعوى وإن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف البيع وبوقف طلب إلغاء المجزأ حتى يفصل من الجهة المختصة في النزاع القائم على مشروعية اللائحة التي يستند إليها الطاعن في توقيع المجزأ في حين أن المحاكم المدنية مختصة بالنظر في هذا النزاع إذ قضى بذلك يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه في هذا الخصوص .

ومن حيث إنه متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة الذي اقتصر على الحكم بعدم الاختصاص ولما كان الحكم المطعون فيه قد نقض فيما عدا ذلك فإنه يتعين إعادة القضية إلى المحكمة الجزئية للفصل فيها إذ ليس لمحكمة ثاني درجة أن تتصدى لموضوع النزاع ولو باتفاق طرفي الخصومة لأن مبدأ التناهي على درجتين من المبادئ الأساسية لنظام القضاء .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٣

( ١٦٩ )

القضية رقم ٢٦٦ سنة ٢٠ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة عهد العزيز محمد  
وكل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عياد المستشارين .

حكم . تسببه . الإحالة على أسباب حكم آخر . شرط .

يشترط لكي تصبح الإحالة على أسباب حكم آخر صدر في دعوى أخرى  
أن يكون هذا الحكم قد سبق صدوره بين نفس الخصوم وأن يكون قد أودع  
ملف الدعوى وأصبح بذلك ورقة من أوراقها يناضل الخصوم في دلائله .  
وإذن متى كان الحكم المطعون فيه قد أحال في الرد على دفاع الطاعن على أسباب  
حكم آخر لم يكن مقدما في الدعوى وكان قد صدر في دعوى أخرى لم يكن  
الطاعن خصما فيها فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا لقصوره في التسبب  
مما يستوجب نقضه .

### المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن  
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٤٤ سنة ١٩٤٤ قضا الابتدائية على  
المطعون عليه وآخرين وقال فيها إن أخاه المطعون عليه أبحر المبنى الذي تشغله  
محكمة قوص الى وزارة العدل ببيعار شهرى بمقداره ١٨ جنيها وذلك نيابة  
عن والدهما بقطر بشارة . وفي ١٠/٥/١٩٣٣ توفي والدهما وخلف تركته نصيب  
الطاعن فيها  $\frac{2}{9}$  وقت استولى المطعون عليه على كامل الإيجار من تاريخ وفاة



المورث الى ١٩٣٧/٤/٨ إذ بدأت وزارة العدل في إيداع الإيجار بخزانة المحكمة وطلب الحكم أولا بالزام المطعون عليه بمبلغ ١٨٨ وثنانيا بأحققته في صرف مبلغ ٣٣٠ ج و ٤٠٠ م من خزانة المحكمة وثلثا بالزام وزارة العدل بأن تدفع إليه ما ينحصره في الإيجار بواقع ٤ جنيه شهريا ابتداء من ١٩٤٤/٤/٨ وفي ٢٨ من يناير سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة للطاعن بطلباته فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٢٧ سنة ٢٣ ق أسيوط . وفي ١٣ من ايو سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة في موضوع الاستئناف أولا بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام المطعون عليه بمبلغ ١٨٨ جنيها ورفض الدعوى بالنسبة له وثنانيا بتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه مشوب بالقصور لأنه أثار لدى محكمة الاستئناف اعتراضات على تقرير الخبير منها أن الحكم في الدعوى رقم ١٧٤ سنة ١٩ ق أسيوط لاجمية له عليه لأنه ليس طرفا في تلك الدعوى ولأن الحكم التمهيدى الصادر بنسب الخبير لم يكن في مواجهته ، ولأن الخبير لم يباشر المأمورية في مواجهته إلا أن الحكم المطعون فيه استند في اعتماد تقرير الخبير الى الأسباب الواردة بالاستئناف رقم ١٧٤ سنة ١٩ ق وهي إحالة الى أسباب حكم صادر في دعوى لا شأن للطاعن فيها ولا يملك الطعن في الحكم الصادر فيها أو مناقشة أسبابه وكان لزاما على المحكمة أن تضمن أسباب حكمها الأسباب التى استندت إليها في اعتمادها تقرير الخبير في الدعوى الأخرى لا أن تكتفى بالإحالة عليها .

ومن حيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام المطعون عليه بمبلغ ١٨٨ جنيها ورفض دعوى الطاعن بالنسبة لهذا المبلغ ، فإنه قد أسس قضاءه في هذا الخصوص على أن محكمة أول درجة لم تحقق دفاع المطعون عليه من أنه قام بإصلاح وترميم المبنى المؤجر ودفع العوائد من سنة ١٩٣٣ لغاية ١٩٣٧ ، وأن ما أنفقته في هذا الخصوص ١٨٨ ج وعلى أن المحكمة رأت تحقيق هذا الدفاع في القضية رقم ١٧٤ سنة ١٩ ق أسيوط فنسبت لذلك خيرا قدم تقريره وتبين منه أن ما ينخص

الطاعن في الإصلاحات والترميمات والعوائد ١٩٣ ج و ٩٦٨ م وهو ما يزيد على المبلغ المحكوم به . وعلى أن المحكمة قد فصلت في الاعتراضات التي أثارها الطاعن على تقرير الخبير في الحكم المشار إليه . وهذا الذي استند إليه الحكم لا يصلح ردا على اعتراضات الطاعن المشار إليها ذلك أنه يشترط لكي تصبح الإحالة على أسباب حكم آخر صدر في دعوى أخرى أن يكون هذا الحكم قد سبق صدوره بين نفس الخصوم وأن يكون قد أودع ملف الدعوى ، وأصبح بذلك ورقة من أوراقها يتنازل الخصوم في دلالة . ولما كان الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٧٤ سنة ١٩ ق أسيوط الذي أحال الحكم المطعون فيه على أسبابه في مقام الرد على دفاع الطاعن المشار إليه لم يكن مقدما في الدعوى الحالية وكان قد صدر في دعوى أخرى لم يكن الطاعن خصما فيها فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا لقصوره في التسبيب مما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

جاسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٣

(١٧٠)

القضية رقم ٤ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد - لى وكيل المحكمة و - حضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة و مصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عباد المستشارين .

(١) ضرائب . رسم الأيلولة على التركة . هبة صادرة من المورث الى أحد ورثته . حكم . تسببه . تحرير السند وتسليمه لمن صدر له . اشتغال ذمة الملتزم بقيمته ولو كان سببه التبرع ولم يطالب به من صدر له الا بعد وفاة من صدر منه . عدم استئصال الحكم قيمة السندات التي حررها المورث لورثته وسلمها اليهم بحجة انها هبة لم تنمغ في عقد رسمي ولم يحصل قبض فعلي لقيمتها . خطأ في القانون .

(ب) ضرائب . رسم الأيلولة على التركة . حكم . تسببه . ديون المورث . اشتراط الحكم ان تكون تواريج سندات ثابتة بوجه رسمي . خطأ في القانون . المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .

(ج) ضرائب . رسم الأيلولة على التركة . حكم . تسببه . ديون و التزامات المورث . شرط استئصالها من التركة عند تقدير رسم الأيلولة . اشتراط الحكم ثبوت تواريج سندات بوجه رسمي ورفضه احالة الدعوى على التحقيق لاثبات صدرها من المورث قبل وفاته بأكثر من سنة . خطأ في القانون .

١ - تحرير السند وتسليمه لمن صدر له يجعل ذمة الملتزم فيه . شغولة بقيمته ولو كان سببه التبرع ولم يطالب صاحبه بقيمته الا بعد وفاة من صدر منه . واذن متى كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بأن اقرارات المديونية الصادرة للطاعنات ليست حجة على المورث ورتب على ذلك خضوع المبالغ الثابتة فيها لرسم الأيلولة على التركات اقام قضاءه على أن المبالغ التي أقر بها المورث عبارة عن متجمد مرتب كان قد التزم بدفعه لكل من بناته . نوبيا بغير مقابل وان هذه



الافقرارات ما دامت تبرعا فيجب أن يطبق عليها أحكام الهبة التي تتمضي بأن يكون الايجاب والقبول فيها بمثابة عقد رسمي إلا اذا قبضت فعلا فإنه يستغنى عن رسمية العقد—مدوان كلا الأمرين غير متوافر فليس هناك عقد رسمي كما أنه لم يحصل قبض فعلى بدليل وجود المال فى تركة المورث ، اذ قرر الحكم ذلك فإنه يكون قد خالف اتقانون .

٢ — لما كانت المادة ١٤ من قانون رسم الأيلولة رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ تقضى بأنه يستبعد من التركة كل ما عليها من الديون والالتزامات اذا كانت ثابتة بمستندات تصح دليلا على المتوفى أمام القضاء ، وكان القانون لا يوجب لكى تكون هذه الالتزامات حجة على المورث أن يكون تاريخها ثابتا بوجه رسمى ، فإن اقرره الحكم المطعون فيه من وجوب ثبوت تواريخ اقرارات المديونية الصادرة للطاعنات من مورثن بوجه رسمى لا يكون له من سند فى القانون

٣ — لما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ تنص على أنه ( يستحق رسم الأيلولة على الهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث فى خلال السنة السابقة على الوفاة الى شخص أصبح وارثا له لسبب من أسباب الارث كان متوافرا وقت حصول التصرف أو الهبة سواء تعلقت تلك الهبات والتصرفات بأموال ثابتة أو منقولة أو صدرت الى الشخص المذكور بالذات أو بالواسطة ... على أنه اذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر الى القضاء لكى يقيم الدليل على دفع المقابل وفى هذه الحالة يرد رسم الأيلولة المحصل منه ) ، وكانت المادة ١٥ من القانون المذكور تنص على أنه ( يجوز لموظفى مصلحة الضرائب أن يطلبوا تقديم المستندات المثبتة لما على التركة من الديون والالتزامات كما يحق لهم أن يطالبوا لهذا الغرض تقديم السجلات والدفاتر التجارية ولهم أن يستبعدوا مؤقتا أو نهائيا كل دين على التركة يبدو لهم أنه صورى أو غير ثابت ثبوتا كافيا وعلى الأخص ... كل سند أو اعتراف بدين صادر من المتوفى فى خلال السنة السابقة لوفاة المصلحة شخص أصبح وارثا له لسبب من أسباب الارث كان متوفرا وقت إبرام الدين سواء أكان صدر له بالذات أو بالواسطة ... وذلك كله مع الاحتفاظ لأصحاب الشأن بمطالبة المصلحة

قضايا برد الرسم الذى حصل ولم يكن مستحقا ) وكان من مقتضى هذين النصين أن الهبة التى تصدر من المورث لأحد ورثته فى خلال السنة السابقة على وفاته لا تستبعد قيمتها من أصول الشركة عند تقدير ضريبة الأيلولة وأن لمصلحة الضرائب أن تطلع على السجلات والدفاتر التجارية وتستبعد مؤقتا أو نهائيا كل دين يبدو لها أنه صورى أو غير ثابت ثبوتا كافيا وأن تتقاضى ضريبة الأيلولة على الشركة مع استبعاد ما يبدو لها أنه محل للريبة من هذه التصرفات على أن يكون لأصحاب الشأن المطالبة برد ما دفعوه من رسوم الأيلولة متى اثبتوا أمام القضاء أن الذى حصل منهم لم يكن مستحقا ، وكانت المحكمة وهى بسبيل الرد على الطاعنات فيما طلبنه من إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات صحة الاقرارات الصادرة لهن من مورثهن وصحة التواريخ الواردة بها وانتهى ثبت أنه مضى عليها أكثر من سنة قبل الوفاة — قالت إن مصلحة الضرائب تعتبر من الغير فلا تسرى عليها التواريخ العرفية بالاقرارات المشار إليها ، وكان هذا القول غير صحيح فى القانون فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق المواد ١٤٥ و ١٥٥ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وترتب على هذا الخطأ اغفاله دون مبرر طلب الطاعنات إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات صدور هذه الاقرارات من مورثهن قبل وفاته بأكثر من سنة مما يستوجب نقضه .

### المحكمة

من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن الواقع كما يبين من الحكم المطعون فيه وبقى أوراق الطعن تتحصل فى أنه فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ توفى جورج بنحيت — وفى ١٨ من يناير سنة ١٩٤٧ صدر قرار لجنة تقدير ضرائب الشركات بفرض ضريبة على كل من بناته الطاعنات وقامت المطعون عليها بتحصيلها فعارضن فى هذا القرار بالدعوى رقم ١٣٠ سنة ١٩٤٧ تجارى كلى الاسكندرية وطلبن الحكم برد ٩٩٥ جنيتها و ٤٦٤ لهما وانحصر النزاع بين الطرفين فى ثلاث أمور منها ديون تدعى الطاعنات أن ذمة والدهن مشغولة بها لهن ويطلبن استبعادها من الشركة .

وفيه قالت الطاعنات بيانا له أنه عندما تزوجت كبراهن إيزابيل سنة ١٩٢٤ كان من شروط الزواج أن يلتزم أبوها جورج بنحيت المورث بدفع ألف جنيه سنويا لابنته المذكورة للصرف على حاجياتها الخاصة ولما تزوجت ابنته الثانية ماتيلا سنة ١٩٣١ طالبت أن يعاملها معاملة أختها الكبرى وكذلك فعلت هنريت عندما تزوجت فكان الأب يدفع لكل منهن ألف جنيه سنويا . وفي سنة ١٩٣٦ صادفته خسائر فلم يستطع الوفاء بالتزاماته ودون في دفاتره سبب ذلك وبعد أن أعانت الحرب وراجت الأعمال وتحسنت حالة المورث حرر إقرارا بخطه باللغة الفرنسية ووقع عليه في ٦ من مايو سنة ١٩٤٣ يتضمن أنه بمناسبة زواج بناته الثلاث إيزابيل وماتيلا وهنريت كان قد وعدهن بأن يقدم لهن مبلغا سنويا واستحال عليه الوفاء بهذا الوعد على أثر الصعوبات المالية التي صادفته ولما تحسنت حالة أعماله فإنه يقرر أنه مدين لكل من بناته المذكورات وكذلك لابنته الصغرى الراحبة روزولودي زوجة وهبه نوفل بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه سنويا أى للبنات الخمس مبلغ عشرين ألف جنيه يتعهد بدفعها لهن دفعات تحت الحساب حسبما يتيسر مؤجلا ما يؤول إلى ابنته روزاغاية نهاية الحرب كما حرر لكل من بناته المذكورات إقرارا بالمعنى المتقدم مكتوبا بخط يده وموقعا عليه منه ومؤرخا في ٧ من مايو سنة ١٩٤٣ . وفي ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ حكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية بنبذ خير لأداء المأمورية الموضحة بأسباب ذلك الحكم وفي تلك الأسباب قطعت في انتزاع الخاص بالاقارات ساقفة الذكر بمضوع مبالغها لضريبة الأيلولة - ولم تدفع الطاعنات أمانة الخبير وتركن المرافعة فيما ندب الخبير من أجله . وفي ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ حكمت المحكمة حضوريا أولا بترك المرافعة في الدعوى بالنسبة للطلب الخاص برد ما حصنته مصلحة الضرائب. كررا من الطاعنات عن قطعة الأرض المقامة عليها الجاراجات وثانيا بالنسبة لبقى الطلبات برفض الدعوى فاستأنف الطاعنات هذا الحكم [ وقيد استئناف برقم ٢٠ سنة ٥٠ ق تبارى استئناف الاسكندرية وفي ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة الاسكندرية بتأييد الحكم الاستئناف فقررت الطاعنات بالظمن في هذا الحكم بطريق التقص .



ومن حيث أن مما تنعاه الطاعنات على الحكم أنه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور إذ قضى برفض دعوى الطاعنات تأسيساً على أن إقرارات المورث لبناته تتضمن إلزاماً ليس له مقابل فهي تبرع محض وإنها ما دامت لم تثبت بعقد رسمي ولم يصحبها قبض فعلي فإنها لا تعتبر ديناً على التركة . مع أن هذه الإقرارات سلمت للطاعنات حال حياة والدهن . وتسليم السند يقوم مقام تسليم المبالغ الواردة . وإذا أخذ بأسباب الحكم الابتدائي الصادر في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ فما قرره من أن التاريخ العرفي للإقرارات المذكورة لا يسرى على مصلحة الضرائب لأنها تعتبر من الغير بالنسبة للمورث ومن ثم فلا تسرى عليها إلا إذا كان تاريخها ثابتاً بوجه رسمي وإذا قرر أنه ليس للدفاتر التجارية ولو كانت منتظمة قوة في الإثبات في المسائل المدنية . مع أن الإقرارات المذكورة مدونة بدفاتر المورث ومخطه ودفاتر البنوك التي صرفت المبالغ المقيدة في الدفاتر في التواريخ المثبتة بها . وهي تصلح حجة على مصلحة الضرائب التي اطلعت عليها ولم تظن فيها واعتدتها . فيما يخص وجوها أخرى من أوجه تقدير عناصر التركة . أما وجه القصور فهو أن المحكمة لم نجب الطاعنات إلى ما طلبته من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صحة الإقرارات وصحة التواريخ المبينة فيها وما طلبته من التصريح بأن بتقدير الدفاتر ولو أنها أجابهن إلى هذا الطلب لبان لها صحة تلك الإقرارات وصحة تواريخها وأنه مضى عليها أكثر من سنة قبل الوقاة ولا غير وبجة الرأي في الدعوى .

ومن حيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي تأسيساً على أنه لا يكفي القول بأن التزام المورث أصبح إلزاماً مدنياً لكي يعتبر ديناً على التركة يستتدل منها عند احتساب ضريبة الأيلولة والإنعاش ينبغي الرجوع إلى أصل هذا الالتزام وإن كان نزاعاً أو بمقابل : إذ إن الحكم فيها لا يسوؤه . ففي حالة الالتزام الذي يكون بمصدقه تبرعاً يطبق حكم المادة الرابعة من قانون رسم الأيلولة رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ . وقد أتت المحكمة أول درجة في حكمها الصادر بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٨ بنص هذه المادة وقالت كذلك أن إقرارات المورث لا يعتد بها إلا إذا كان تاريخها ثابتاً إذ أن مصلحة الضرائب تعتبر

من الغير وأنه واضح من عبارة هذه الإقرارات التي تتمك بها المستأنفات (الطاعنات) أن المبالغ التي أقربها المورث عبارة عن متجمد مرتب كان قد التزم بدفعه لكل من بناته سنويا أي أنه التزم لم يكن له مقابل بل كان تبرعا محضا وأن هذه الإقرارات ما دامت تبرعا فيجب أن تطبق عليها أحكام الهبة التي تقضى بأن يكون الإيجاب والقبول فيها بمقتضى عقد رسمي إلا إذا قبضت فلا فإنه يستغنى عن رسمية العقد وأن كلا الأمرين غير متوافر فليس هناك عقد رسمي كما أنه لم يحصل قبض فعلي بدليل أن هذا المال وجد في التركة والمستأنفات يطعن استنزاله منها لكيلا يفرض عليه رسم أيلولة . وهذا الذي بنى عليه الحكم بقضائه غير صحيح في القانون ذلك بأن تحرير السند وتسليمه لمن صدر له يجعل خدمة الملتزم فيه مشفولة بقيمته وأو كان سببه التبرع وكان صاحبه لم يطالب بقيمته إلا بعد وفاة من صدر منه (نقض ٧٢ سنة ١٢ ق ج ٤ ص ١٥٣) ومتى تقرر ذلك كانت الإقرارات الصادرة للطاعنات حجة على المورث ولما كانت المادة ١٤ من القانون ١٤٢ سنة ١٩٤٤ تقضى بأنه يستبعد من التركة كل ما عليها من الديون والالتزامات إذا كانت ثابتة بمستندات تصح دليلا على المتوفى أمام القضاء وكان القانون لا يوجب لكي تكون هذه الالتزامات حجة على المورث أن يكون تاريخها ثابتا بوجه رسمي لما كان ذلك فإن ما قرره الحكم من وجوب ثبوت تواريخ هذه الإقرارات بوجه رسمي لا يكون له سند من القانون ، ولما كانت المادة الرابعة من القانون ١٤٢ سنة ١٩٤٤ تنص على أنه يستحق رسم الأيلولة على الهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث في خلال السنة السابقة على الوفاة إلى شخص أصبح وارثا له السبب من أسباب الإرث كانت متوافرا وقت حصول التصرف أو الهبة سواء تعلقت تلك الهبات والتصرفات بأموال ثابتة أو مشفولة أو صدرت إلى الشخص المذكور بالذات أو بالواسطة ... على أنه إذا كان التصرف بوضع جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء لكي يقيم الدلائل على دفع المقابل وفي هذه الحالة يرد رسم الأيلولة المحصل عنه ... وكانت المادة ١٥ من القانون المذكور تنص على أنه "يحق لموظفي

مصلحة الضرائب أن يطلبوا تقديم المستندات المثبتة لما على التركة من الديون والالتزامات كما يحق لهم أن يطلبوا لهذا الغرض تقديم السجلات والدفاتر التجارية ولهم أن يستبعدوا مؤقتا أو نهائيا كل دين على التركة يبدو لهم أنه صوري أو غير ثابت ثبوتا كافيا وعلى الأخص ما يأتي ... ١ - كل سند أو اعتراف بدين صادر من المتوفى في خلال السنة السابقة لوفاة لمصلحة شخص أصبح وارثا له لسبب من أسباب الارث كان متوافرا وقت إبرام الدين سواء كان صدر له بالذات أو بالواسطة وذلك كله مع الاحتفاظ لأصحاب الشأن بمطالبة المصلحة قضائيا برد الرسم الذي حصل ولم يكن مستحقا وكان من مقتضى هذين النصين أن الهبة التي تصدر من المورث لأحد ورثته في خلال السنة السابقة على وفاته لا تستبعد قيمتها من أصول التركة عند تقدير ضريبة الایلوله ... وأن لمصلحة الضرائب أن تطلع على السجلات والدفاتر التجارية وتستبعد مؤقتا أو نهائيا كل دين يبدو لها أنه صوري أو غير ثابت ثبوتا كافيا وان تتقاضى ضريبة الایلوله على التركة مع استبعاد ما يبدو لها أنه محل للريبة من هذه التصرفات على أن يكون لأصحاب الشأن المطالبة برد ما دفعوه من رسوم الایلوله متى اثبتوا امام القضاء أن الذي حصل منهم لم يكن مستحقا وكانت المحكمة وهي بسبيل الرد على الطاعنات فيما طلبته من احوالة الدعوى على التحقيق لاثبات صحة الاقرارات الصادرة لهم من مورثين وصحة التواريخ الواردة بها والتي تثبت انه مضى عليها أكثر من سنة قبل الوفاة - قالت أن مصلحة الضرائب تعتبر من الغير فلا تسرى عليها التواريخ العرفية بالاقرارات المشار اليها وكان هذا القول غير صحيح في النماذج على ما سبق بيانه فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق المواد ١٤١ و ١٥١ من القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ وترتب على هذا الخطأ اغماله دون تبرر طلب الطاعنات احوالة الدعوى على التحقيق لاثبات صدور هذه الاقرارات من مورثين قبل وفاته بأكثر من سنة مما يستوجب نقضه دون حاجة الى بحث باقي أسباب الطعن



جلسه ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٣

(١٧١)

القضية رقم ٣١ سنة ٢٠١٠ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان ومحمود عباد المستشارين .

( أ ) شفعة . - عدم ثبوت علم الشفيع بالثمن الحقيقي قبل دفع الدعوى . - اظهار استعداده لدفع الثمن الذي يظهر أنه حقيق عقب إخطاره من المشتري بتمن المبيع . - إطراح الحكم لدفع بسقوط حق الشفيع لعدم إبداء استعداده لدفع الثمن الحقيقي . - لا خطأ .

( ب ) شفعة . - عدم قيام الطاعن باثبات أن طلب الشفعة قد سجل قبل البيع الحاصل إلى من باع له . - اختصاص الشفيع للطاعن والبايعين الآخرين . - في هذا ما يكفي لتنفيذ ما أوجبه المادة ١٤٠ من قانون الشفعة القديم .

١ - متى كان لم يثبت علم الشفيع بالثمن الحقيقي قبل رفع دعوى الشفعة وأنه لما أعلن بإصدار المشتري المتضمن للثمن الذي اشترى به العين المشفوع فيها رفع دعواه مظهرا استعداده في صحتها لدفع الثمن الذي يظهر أنه حقيق كما أظهر استعداده لدفع الملحقات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ إطرح ما دفع به المشتري من سقوط حق الشفيع في الشفعة استنادا إلى أنه لم يعرض استعداده لدفع الثمن الحقيقي لا يكون قد خالف القانون .

٢ - إذا كان الطاعن لم يثبت أن طلب الشفعة قد سجل قبل البيع الحاصل إلى من باع له وكان الشفيع قد وجه دعواه إلى البائعين الآخرين والمشتري منهما ( الطاعن ) فإنه يكون قد اقام بما أوجبه المادة الرابعة عشرة من قانون الشفعة ولا عليه إذا هو لم يعلن البائعة لأحد البائعين للطاعن .

## المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى على الطاعن وباقي المطعون عليهم قال فيها إنه علم في ٢٢/٣/١٩٤٨ أن الطاعن اشترى من المطعون عليهما الأخيرين ثمانية قراريط أرضا زراعية موصحة الحدود والمعلم بعريضة الدعوى نظير ثمن مقداره ١٠٠ ج وأن له حق أخذها بالشفعة لأنه يجاورها من حدين وطلب الحكم بأحققته في أخذ العين المذكورة مقابل دفع الثمن الذي يثبت رسميا حصول البيع به مع الملحقات الرسمية التي يثبت صرفها ، فدفع الطاعن هذه الدعوى بسقوط حق المدعى في أخذ العين المبيعة بالشفعة لمضى أكثر من خمسة عشر يوما على البيع دون إبدائه الرغبة في أخذها بالشفعة وأعدم رفعه الدعوى في الميعاد القانوني وقد أصدرت المحكمة حكما تمهيديا بالإحالة على التحقيق لإثبات ونفي علم المدعى بالبيع ومضى أكثر من خمسة عشر يوما دون طلبه الأخذ بالشفعة كما كلفت المدعى إثبات أن الثمن الوارد بالمقد حقيقته ١٠٠ ج وصرحت للدعى عليه بالنفي . وبعد تنفيذ الحكم التمهيدى قضت بسقوط حق المدعى في الشفعة ، فاستأنف الشفيع هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٠ أمام محكمة الجيزة الابتدائية بهيئة استئنافية وقد قضت في ١١/٥/١٩٥٠ بإلغاء الحكم المستأنف وأحقية المطعون عليه الأول في أخذ المقار بالشفعة نظير ثمن مقداره ١٠٨ ج فقرر الطاعن الطعن بطريق النقض في هذا الحكم .

ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب ينحى الطاعن بالأول منها على الحكم القصور في التسبيب والبطلان في الإجراءات إذ لم يتعرض في أسبابه لما استند إليه الطاعن في الدفع المقدم منه بسقوط حق المطعون عليه الأول في الموائمة لأنه مشتر للعين المشفوع فيها من ١/١٢/١٩٤٦ وهي في وضع يده وانتفاعه من ذلك التاريخ ولما كان الشفيع جارا لتلك العين فعليه بالبيع يرجع

التاريخ المذكور هذا فضلا عن توافر هذا العلم لديه من وقائع أخرى وأخصها مساومة الشفيع له في شرائها بثمن مقداره ١٧٥ ج هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد وقع في الحكم المطعون فيه بطلان في الإجراءات بتقديم سماع شهادة شهود النفي على شهود الإثبات وكل من هذا القصور وهذا البطلان في الإجراءات مما يبطل الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم رد على دفع الطاعن بسقوط حق المطعون عليه الأول الأول في الشفعة بأنه وإن كان قد جاء على لسان شاهدين من شهود الطاعن أن المطعون عليه الأول يعلم بواقعة شراء الطاعن للعين المشفوع فيها منذ سنة ونصف سنة قبل طلب الشفعة لأنه كان حاضرا عندما كان أحد عمال المساحة يضع الحدائد على العين المشفوع فيها وعلم وقتئذ ببيعها للطاعن إلا أنه "لم" لم يتمكن الشاهدان من تحديد اليوم الذي تم فيه وضع الحدائد قدم الشفيع مذكورة من مضاعفة المساحة تثبت أن المعاينة المشار إليها تمت في ١٩٤٨/٣/٢٢ ومتى ثبت ذلك يكون الشفيع وقد وجه إنذاره بتاريخ ١٩٤٨/٤/٥ قدوجه في الميعاد القانوني من تاريخ علمه بالبيع إذ أن المحكمة لا تطعن إلى شهادة شهود المشتري بعد ثبوت واقعة انتقال المهندسين في وقت متأخر ...".

وفي هذا الذي أورده الحكم الرد الوافي على الدفع المذكور ، أ.أ. الدفع ببطلان الإجراءات لسماع المحكمة شهود النفي قبل شهود الإثبات فغير مقبول إذ لم يقدم الطاعن بما يثبت أنه سبق أن تمسك بهذا البطلان أمام قاضي الموضوع .

ومن حيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم مخالفة لقانون إذ تمسك أمام محكمة ثاني درجة بأن المطعون عليه الأول كان يعلم من قبل رفع الدعوى بأن ثمن العين التي يشفع فيها هو ١٠٨ جنيهات ومع ذلك فإنه لم يعرض استعانة لدفعه ومتى كان علمه بالثمن الحقيقي ثابتا على هذه الصورة فلا يغني عن عرضة قوله في عرضة دعواه بأنه مشتبه للأخذ بالشفعة بالثمن الذي يثبت أنه هو الثمن الحقيقي ومن شأن ثبوت هذا الوجه ما يجعل أحد الشرائط الجوهرية للأخذ بالشفعة



معدوماً في الطلب ومن جهة أخرى فقد أغفل الحكم القضاء للطاعن بملحقات الثمن رغم طلبها ورغم أن بعضها مستحق للطاعن على أي حال وهي مصاريفه تسجيل العقد الهائي والذي كان بين أوراق ملف الاستئناف .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في شقه الأول بأنه لم يثبت أن المطعون عليه الأول كان يعلم بالثمن الحقيقي قبل رفع دعواه وأنه لما أعلن بإصدار الطاعن في ١٤/٤/١٩٤٨ وقد جاء به أنه اشترى العين المشفوع فيها بثمن مقداره ١٨٨ جنيهاً رفع الشفع دعواه أمام المحكمة الابتدائية وأظهر استعداده في صحيفة لدفع الثمن الذي يظهر أنه حقيقي ، كما أظهر استعداده لدفع الملحقات ، ومردود في شقه الثاني بأنه ليس صحيحاً أن الحكم أغفل التحدث عن الملحقات إذ جاء به " أن المشتري لم يذكر في دفاعه أنه قام بدفع أي مبلغ لهذا الغرض " ولم يقدم الطاعن ما يثبت أنه طالب رسوم التسجيل على اعتبار أنها من الملحقات أو أن عقد البيع المسجل كان ضمن مستنداته المقدمة إلى محكمة الموضوع .

ومن حيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم مخالفة القانون والقصور في التسبيب إذ لم يحقق المحكمة دفعا جوهريا أبداً بأن إحدى القطعتين الواردتين بعقد البيع المؤرخ في ١٢/١/١٩٤٦ ومقدارها ٤ قراريط وهي المبيعة من حسين حسن حسين لا تجاور أرض الشفع فلا تجوز الشفعة فيها لحيلولة القاطعة الأولى بن ملك الشفع والقطعة الثانية وقد قدم العقد النهائي يستدل به على صحة دفاعه ولكن الحكم لم يحقق هذا الدفاع وبذلك خالف القانون ، ما يوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم يتحدث بهذا الخصوص نقلاً : " إن المشتري - الطاعن - اعترض في رده على إنذار الشفع بأنه كان يعلم بالبيع بسبب أنه كان يجاور العقار من جانبين كما اعترف البائع حسين حسن حسين - المطعون عليه الثالث - بأنه الشفع - المطعون عليه الأول - يجاوره من حدين " وهذا الذي رافقه الحكم يدحض نعي الطاعن بأن الحكم لم يحقق دفاعه السابق ذكره على أنه مما يجب اعتباره أن ما بيع بالعقد سبب الشفعة حسبما هو مبين في الحكم هو المساحة كلها

أى ثمانية قراريط شائعة فى ١٥ قيراطا و ٣ أسهم من القطعة ١٩ يجاوره المطعون عليه الأول من حدين ومن ثم يكون ما جاء بهذا السبب على غير أساس ويتمين رفضه .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم أن الشفيع لم يتخذ إجراءات الشفعة قبل كل البائعين إذ اشترى الطاعن بالعقد الابتدائى المؤرخ ١٢/١٢/١٩٤٦ - ع. قراريط - من مدنى حسن حسين و ع. قراريط من حسين حسن حسين وهذه القطعة الأخيرة اشتراها هذا الأخير من رحومة أبو زيد حسن رهن فكان يجب أن يدخل الشفيع رحومة ولكنه لم يدخلها وقد أثار الطاعن هذا الدفاع وأيده بالدليل ولكن الحكم المطعون فيه أغفله .

وبن حيث إن هذا السبب مردود بأنه لما كان "طاعن لم يقدم ما يثبت أن طالب الشفعة قد سجل قبل البيع الحاصل من السيدة رحومة أبو زيد حسن إلى حسين حسن حسين على ما جاء بهذا السبب وكان الشفيع قد وجه دعواه إلى البائعين الآخرين والمشتري منهما - الطاعن - فإنه يكون قد قام بما أوجبه المادة الرابعة عشرة من القانون المشار إليه ولا عيب إذا هو لم يعلن رحومة البائعة لأحد البائعين للطاعن .

ومن حيث إنه يبين مما سبق أن الطعن على غير أساس ويتمين رفضه .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٣

( ١٧٢ )

القضية رقم ١٤٥ سنة ٢١ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل واحمد المروسي ومحمود عياد المستشارين .

- ( ا ) . نقض . طعن . المصلحة في الطعن . حكم صدر لمصلحة الطاعن برفض دفع أدلى به  
خصومه . انعدام مصلحته في الطعن في هذا الحكم .  
( ب ) حكم . تسببه . اقامته على عدة قرائن متضادة . عدم صحة إحدى هذه القرائن مبطل  
للحكم .

١ — لا يقبل من الطاعنة النعي على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى برفض  
الدفع بعدم اختصاص المحكمة الجزئية قد خالف القانون متى كان هذا الحكم  
قد صدر لمصلحتها برفض الدفع الذي أدلى به خصومها .

٢ — متى كان الحكم اذ قضى بصورية عقد بيع قد أقيم على عدة قرائن منها  
بخس الثمن وتبين أن ما استند اليه في تقريره بخس الثمن يخالف الثابت بأوراق  
الدعوى بأن كان قد اعتبر المبلغ المذكور في العقد بأنه دفع للبائع هو جميع الثمن  
دون أن يضيف إليه ما التزم المشتري بوفائه من ديون على العين المبيعة فان هذا  
الحكم يكون معيباً في ذاته، فيجب بما يستوجب نقضه .

### المحكمة

.. من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع الدعوى تحصل في أنه بمقتضى عقد بيع مسجل في ١٩٤٨/٤/١  
بائع فضل جمعه ( المطعون عليه الأول ) للطاعنة ١ ف ٤ ط ٢١٠٤ من ولنا  
أزادت الطاعنة استلام المبيع تعرض لها باقي المطعون عليهم فرفعت الدعوى .



أمام محكمة المنصورة الجزئية على المطعون عليهم جميعا طالبة الحكم بالزامهم بتسليم الأطنان المذكورة فقضت المحكمة في ٥ مارس سنة ١٩٤٩ لمصلحتها فاستأنف المطعون عليهم عدا الأول الحكم أمام محكمة المنصورة الابتدائية وطالبوا الغناء الحكم المستأنف والحكم أصليا بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى واحتياطيا رفض دعوى الطاعنة بالنسبة لثمانية عشر قيراطا اشتروها من البائع للطاعنة ( المطعون عليه الأول ) الذي أراد التصرف ثانية في هذا القدر فباعه ببيعاً صوريا ضمن قدر آخر للطاعنة وهي خاتمه وجماته وتقيم معه في معيشة واحدة فتمضت المحكمة في ١٩٥٠/٣/٢٣ بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المطعون عليهم عدا ( الأول ) صورية عقد الطاعنة وبعد سماع الشهود قضت في ١٩ فبراير سنة ١٩٥١ أولا : برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى ثانياً — بالغناء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنة مع إلزامها بالمصروفات مستندة في ذلك إلى ما قرره من أنها ترى أن عقد الطاعنة هو عقد صوري . فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقص .

وحيث أن السبب الأول من أسباب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد شاب بطلان انحريفه الدليل وتشويهه واستخلاصه نتيجة لا تتفق مع نصوصه ولا مع موجهه وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم المطعون فيه استدل على صورية العقد الذي تمسك به بخمس الثمن الوارد به على اعتبار أنه ١٥٠ جنيتها لفدان وعشرة قرار يط مع أن حقيقة الثمن تزيد على ذلك فقد ذكر في عقد البيع من الثمن أن المشتري ( الطاعنة ) دفعت ١٥٠ جنيتها والتزمت أن تسدد بها لها الخاص دين البنك العقاري ودين الحاجة نية ولا بنايوتى وثابت أنها دفعت فعلا للدائن الأخير ١٥٣ جنيتها وما زال باقيا من دينه ٥٧ جنيتها وعلى ذلك يكون مجموع ما عرضته المشتري في سبيل الشراء أى ما عجلته للبائع من الثمن وما أدته إلى أحد الدائنين وما بقي له هو ٣٦٠ جنيتها وذلك بخلاف ما التزمت المشتري به بإدائه للبنك العقاري ولكن الحكم المطعون فيه أغفل هذه الوقائع واعتبر لثمن بخسنا واتخذ من هذا دليلا على الصورية مع أن الثمن في حقيقته باءظ لا بخس كما أن الحكم المطعون

فيه ذكر أن الشاهد إبراهيم محمد قرر في شهادته أن المشتري دفعت كامل الثمن مع إن الثابت أن الشاهد لم يقل ذلك بل قرر أن الباقي من الثمن اتفق على دفعه إلى الدائنين وقد أيدته في ذلك الخواجه بنايوتى وعبد الحميد هجرس .

وحيث إن السبب الأخير من أسباب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون كما شابه القصور إذ ثابت من الدعوى أنها رفعت بطلب تسليم ١ ف و ٩ ط و ٢١ س فاقصر النزاع على ١٨ ط منها أى أن هناك نحو ١٦ ط خالية من النزاع ولكن الحكم المطعون فيه تجاهل هذا وقضى برفض الدعوى برمتها كما أن الحكم تصدى لبحث صورية عقد الطاعة مع أن الدعوى دعوى تسليم وليست دعوى ملكية وهذا غير جائز وأن الخصوم دفعوا بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى فرفض الحكم المطعون فيه الدفع بمقولة أن قيمة العقد ١٥٠ ج مع أن قيمته تربو على ذلك كما سبق البيان .

وحيث إن وجه الطعن الخاص بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى قد خالف القانون ووجه غير مقبول إذ ليس للطاعة أن تشكو من أن الحكم المطعون فيه رفض لمصالحتها دفعا أدلى به خصوصها .

وحيث إنه فيما يختص بباقي أرجه الطعن فإنه يبين أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بصورية عقد البيع الصادر للطاعة من المطعون عليه الأول قد أقام قضاءه على قرائن عدة تتحصل في صلة القرى والمصاهرة التي تربط البائع بالمشتري والإقامة المشتركة بينهما وأن الطاعة لا بد عامة بالبيع السابق الصادر للمطعون عليه الثانى والذي اقترن بوضع يد المشتري في حين أن الطاعة لم تضع اليد على ما اشترته وفي أن الثمن الذى ذكر في عقد الطاعة هو ثمن بخس لأنه لم يتجاوز ١٥٠ ج أما الادعاء بأن المشتري دفعت مبالغ أخرى لأحد الدائنين الأمر الذى أيد هذا الدائن . هذا الادعاء نفاه الشاهد الثانى الذى قرر أن المشتري كانت تدفع هذه المبالغ لحسابها الخاص كذلك نفاه شاهدها الأخير الذى قرر أنها دفعت الثمن كاملا في مجلس العقد .

وحيث إنه يبين من مراجعة أوراق الطعن أن بعضا من هذه القرائن التي قام عليها الحكم بمجموعة يخالف الثابت في الأوراق إذ واضح من عند البيع المبرم بين الطاعة والمطعون عليه الأول أنه وإن ذكر في البند الثاني منه أن الثمن هو ١٥٠ ج دفعته المشتري إلا أنه أورد في البند الثالث أن المبيع خال من الحقوق العينية والرهون عدا دين البنك العقاري المصري ودين الحواجه بنايوتى خرسى وأن المشتري تعهدت بوفاء دين "البنك والحواجه المذكورين من طرفها خاصة بعد الثمن المدفوع" — كما أنه ثابت أن المشتري دفعت بمقتضى الإيصال المؤرخ في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨ للدائن الأخير ٧٥ ج كما دفعت مبالغاً آخر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ وأن الدين لم يوف كاملاً بما دفعت ومن ذلك يبين أن الثمن ليس هو مبلغ الـ ١٥٠ ج الذي قبضه المشتري في مجلس العقد بل هو هذا المبلغ وما يجب أن يضاف إليه من دين البنك العقاري ودين الدائن الآخر وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه إذا اعتمد في القول بنحس الثمن على ما دفع بمجلس العقد فقط دون ما التزمت المشتري بوفائه من ديون قد خالف الثابت في الأوراق كما خالفه حين قرر وهو بسبيل توكيده أن الثمن لم يزد على ١٥٠ ج — أن شاهد الطاعة الأخير ذكر في التحقيق أنها "دفعت الثمن بكامله في مجلس العقد للبائع" مما يفهم منه أنه لم ينقص شيء من الثمن ذلك أن أقوال هذا الشاهد وهو إبراهيم محمد إبراهيم مدونة في محضر التحقيق على الوجه الآتى :

"أشهد أن زينة ( الطاعة ) اشترت الأطنان من فضل جمعه (المطعون عليه الأول) ودفعت ١٥٠ ج عند كتابة العقد والباقي دفعته للحاجة خصماً من الدين" وقد أيد هذه الأقوال عبد المجيد هجرس ونفيس الدائن الذي مثل في التحقيق .

وحيث إنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بصورية عقد الطاعة قد أقام قضاءه على غير الثابت في الأوراق فيتعين نقضه في هذا الخصوص ولا جدوى بعد ذلك من بحث ما يعاب به الحكم من أنه قضى برفض الدعوى عن جميع الأطنان مع أن نزاع خصوم الطاعة اقتصر على أن ط .



جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٣

(١٧٣)

القضية رقم ١٦٠ سنة ٢١ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة ، وحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين .

شفعة . حكم . تسببه . حق الشفيع في أن يثبت بكل الطرق أن الثمن الوارد بالعقد ليس هو الثمن الحقيقي . سلطة القاضي في إجابة هذا الطلب أو رفضه . رفض إجابة الشفيع إلى هذا الطلب . تقرير الحكم بأسباب سائئة أن الثمن المسمى في العقد هو الثمن الحقيقي وليس صوريا . لا خطأ .

إنه وإن كان يجوز للشفيع أن يثبت بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة أن الثمن الوارد في عقد المشتري ليس هو الثمن الحقيقي للعين المشفوع فيها بل هو ثمن صوري تواطأ عليه البائع والمشتري بقصد تعجيزه عن الأخذ بالشفعة إلا أن ذلك لا يسلب القاضي سلطته في إجابة هذا الطلب أو رفضه تبعاً لما يتراءى له من عناصر الدعوى . فإذا توافر لديه الدليل على صحة الثمن المسمى في العقد كان له رفض طلب الإحالة على التحقيق . وإذا ثبت أن الطاعة إذ طلبت الإحالة على التحقيق لم تسند طلبها بتمرينة تؤيد بها صورية الثمن المسمى في العقد بل بالعكس قامت لدى المحكمة قرينة تؤيد صحته وهي شراء نفس الطاعة أطياناً شائعة في نفس الخوض في تواريخ قريبة من تاريخ العقد سبب الشفعة بأثمان تزيد على الثمن المسمى في العقد الأخير ، فإن المحكمة لا تكون أخطأت في تطبيق القانون إذ رفضت بما لها من سلطة التقدير إحالة الدعوى على التحقيق بعد أن تبين لها صحة الثمن المسمى في العقد من القرينة المشار إليها .

## المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن الشركة الطاعنة أقامت على المطعون عليهم الدعوى رقم ١٤٩٠ سنة ٧٢ ق محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة وطلبت بعريضتها المعلنة في ٢٠ من مايو سنة ١٩٤٧ الحكم بأحقيتها في أن تأخذ بالشفعة خمسة وعشرين فدانا شائعة في ٢٦٢٤ فدانا ودار النزاع بين الطاعنة والمشتري على حقيقة الثمن الذي اشترى به إذ بينا ادعت الشركة الطاعنة أنه لا يزيد على ستة جنيهات للفدان . أصر المطعون عليه الأول على أنه إثنا عشر جنيها وهو الثمن المسمى بالعقد . وفي ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة للطاعنة بالشفعة مقابل اثني عشر جنيها للفدان والمحقات القانونية تأسيسا على أن الطاعنة سبق لها أن اشترت أطيانا في نفس الجهة وشائعة في ذات القطع بثمن أعلا من الثمن الوارد بالعقد سبب الشفعة . فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافها بجدولها برقم ٣٥٩ سنة ٥ ق وطلبت الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف فيما يختص بثمن الصفقة واعتباره ستة جنيهات للفدان واحتياطيا التصريح بأن تثبت بكافة طرق الإثبات القانونية أن ثمن الفدان هو ستة جنيهات وليس اثني عشر جنيها كما يقول المشتري . وفي ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وبرفضه موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف . فمردت الطاعنة طعنها في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب حاصل أولها هو أن الحكم مشوب ببطلان جوهري إذ أسس قضاءه على عناصر لا وجود لها في ملف الدعوى بتقريره أن الطاعنة اشترت في نفس الحوض ثلاث قطع بثلاثة عقود مختلفة يتراوح ثمن الفدان فيها بين ٢ و ١٣ جنيه وبني على ذلك رفض طلب الإحالة على التحقيق لإثبات حقيقة الثمن وقضى بذلك مع أن العقود المشار إليها لم تكن تحت نظر

محكمة الاستئناف لا هي ولا ملفات القضايا التي كانت مودعة فيها تلك العقود  
إذ لم تقرر المحكمة بضمها كما أن الثابت من مطالعة الحكم الابتدائي أن تلك المحكمة  
لم يكن لديها أي عقد من العقود الثلاثة المشار إليها ولذلك اقتضت في حكمها  
على إثبات أنها اطّلت على ملفات الدعاوى ١١١ سنة ٦٩ ق و ٦٣٦ سنة ٧٢ ق  
و ٦٥٢ سنة ٧٢ ق التي كانت منظررة مع هذه الدعوى ولم تقرر المحكمة ضمها إليها  
وإذن يكون ما استقاه الحكم المطعون فيه في صدد العقود الثلاثة المشار إليها  
مجرد رواية منقولة عن الحكم الابتدائي الأمر الذي يعيبه بما يبطله .

ومن حيث إن هذا السبب غير مقبول لأن الطاعة لم تقدم ما يثبت أنها  
طلبت إلى محكمة الاستئناف ضم القضايا السالف ذكرها المودعة فيها العقود  
الثلاثة المشار إليها والتي أثبت الحكم الابتدائي أن المحكمة اطّلت عليها واستخلصت  
منها أن الثمن المسمى في العقد هو الثمن الحقيقي وفضلا عن ذلك فإن ما تنمّاه  
الطاعة على الحكم في هذا السبب غير منتج لأنها لا تنكر هذه العقود والأثمان  
الواردة بها بل ناقشتها أمام محكمة الاستئناف كما يبين من مذكرتها المقدمة  
إلى محكمة الاستئناف والتي قدمت صورة رسمية منها ضمن أوراق الطعن .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون  
إذ استند في قضائه برفض طلب الإحالة على التحقيق لإثبات ضرورة الثمن  
إلى عوائل اقتصادية وذلك بمقارنة ثمن الأطيان موضوع الشفعة بأثمان أطيان  
أخرى في نفس الحوض في حين أن المطلوب لم يكن تقويم سعر الأطيان المشفوع  
فيها وإنما هو معرفة الثمن الحقيقي الذي انعقدت به الصفقة إذ الشفعان إنما  
يحل محل المشتري فيما عليه من التزامات وماله من حقوق كما أخطأ في تطبيق  
القانون إذ أسس قضاءه بأن الثمن الوارد بعقد المطعون عليه الأول هو الثمن  
الذي تم الاتفاق عليه على القرينة المستفادة من مقارنة ثمن الأطيان المشفوع  
فيها بأثمان أطيان أخرى اشتريتها الشركة في نفس الحوض مع أن هذه القرينة  
غير منتجة في إثبات الثمن الحقيقي الذي تم الاتفاق عليه بين المطعون عليه الأول  
والبائعين له .



ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه وإن كان يجوز للشفيع أن يثبت بكافة المارق القانونية بما فيها البينة أن الثمن الوارد في عقد المشتري ليس هو الثمن الحقيقي للأطيان المشفوع فيها بل هو ثمن صوري تواطأ عليه البائع والمشتري بقصد تبيجه من الأخذ بالشفعة إلا أن ذلك لا يسلب القاضي سلطته في إجابة هذا الطلب أو رفضه تبعاً لما يترأى له من عناصر الدعوى فإذا توافر لديه الدليل على صحة الثمن المسمى في العقد كان له رفض طلب الإحالة على التحقيق . ولما كانت الطاعة إذ طلبت الإحالة على التحقيق لم تسند طلبها بقرينة تؤيد بها صورية الثمن المسمى في العقد بل بالعكس قامت لدى المحكمة قرينة تؤيد صحته وهي شراء نفس الشركة الطاعة أطياناً شائعة في نفس الحوض في تواريخ قريبة من تاريخ العقد بسبب الشفعة بأثمان تزيد على الثمن المسمى في العقد الأخير فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون إذ رفضت بما لها من سلطة التدير إهالة الدعوى على التحقيق بعد أن تبين لها صحة الثمن المسمى في العقد من القرينة المشار إليها .

ومن حيث إن حاصل السبب الثالث هو قصور الحكم في التسمييب ذلك أن الطاعة تمسكت في دفاعها لدى محكمة الاستئناف بأن الأثمان الواردة في العقود التي أجرت محكمة أول درجة المقارنة عليها روعي في تقديرها المباني المقامة على بعضها وتوافر وسائل الري في البعض الآخر كما تمسكت بأن المطعون عليه الأول هو مشتر صوري ومضارب ينبغي إكراه الشركة على الشفعة بالثمن الصوري حتى تكون الزيادة له ربحاً من طريق هذا التدليس ، وقد أغفل الحكم الرد على هذا الدفاع .

ومن حيث إنه نجاء بالحكم الابتدائي في هذا الخصوص "وحيث إنه فيما يتعلق ، بـ"الثلث المهدد للبيع المذكور فلأنه ثابت أن المدعية ( الطاعة ) نفسها سبق أن اشترت أراضى بثمن معلوم قدره ١٢ جنيهاً للضدان والأراضى على الشيوع في نفس الجهة وفي نفس القطع وبين ذلك من ملف القضية ١١١١ سنة ١٩ أنها اشترت ثمانية أفدنة على الشيوع في نفس الجهة بثمن قدره ١٠٠ جنيهاً كما هو ثابت من العقد

المسجل في ١٣/٨/١٩٤٤ رقم ٥٠١ بحيرة كما أن المدعية اشترت ٦١ فداناً بثمان قدره ١٣ جنيهاً للفدان بالعقد المسجل في ٤/٨/١٩٤٥ رقم ٨٧٦ بحيرة وفي هذه الحالة يكون هناك محل لاعتبار ثمن الفدان الواحد من الأطنان المبينة ١٢ جنيهاً .

وقد أيد الحكم لمطعون فيه الحكم الابتدائي لأسبابه مضيها عليها " أن وقائع الدعوى نفسها تنفي احتمال وقوع مثل هذا التواطؤ بين البائعين والمشتري للأسباب الواردة بالحكم المستأنف وأهمها أن المستأنفة اشترت في نفس الحوض ثلاث قطع بثلاثة عقود مختلفة تراوح أثمانها بين ١٢ جنيهاً و ١٣ جنيهاً رغم أن تلك العقود حصلت في سنتي ١٩٤٤ و ١٩٤٥ في حين أن الأرض موضوع الاستئناف بيعت في سنة ١٩٤٧ ومن المعروف أن أثمان الأراضي الزراعية زادت في هذه الفترة . وفي هذا الذي قرره الحكان الرد الكافي على دفاع الطاعنة السالف الذكر إذ متى كانت الأطنان المبينة بالعقود التي حصلت عليها المقاربة شائعة في نفس الحوض فإنه ينتهي ضمناً الادعاء بأنها تمتاز عن الأطنان المشفوع فيها والشائعة في نفس الحوض .

ومن حيث إنه يبين بما سبق أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٣

(١٧٤)

القضية رقم ٣٩٣ سنة ٢١ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلى وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد المروسي ومحمود عباد المستشارين .

بتروير . حكم . تسببه . حق المحكمة في الحكم من تلقاء نفسها برذ أية ورقة يظهر لها أنها  
مزورة . شرطه . الحكم برد وبطلان السند موضوع النزاع لمجرد الشك في صحة تاريخه دون أن  
يثبت بجلاء تزويره . مخالفة الحكم للقانون . المادتان ٢٦٠ ، ٢٩٠ مرافعات .

إذا كان يجوز للمحكمة وفقا للمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات أن تحكم من تلقاء  
نفسها برذ أية ورقة وبطلانها فإن ذلك . مشروط بأن يظهر لها بجلاء من حالة  
الورقة أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ويجب على المحكمة أن تبين في أسباب  
حكمها الظروف والفرائض التي استبانت منها ذلك . ولما كان هذا الشرط —  
على ما يبين من الحكم — غير متوافر في حالة السند المطعون في تاريخه  
بالتزوير بذليل أن المحكمة نذبت خيرا لتحقيق دفاع المدعى عليه في دعوى التزوير  
بجاء تقريره مؤيدا له كما أحالت الدعوى إلى التحقيق ولم يؤد هذا التحقيق إلى  
ثبوت تزوير تاريخ السند حسبما جاء بالحكم مما ينتفى معه القول بثبوت إدعاء  
التزوير أو بأن تزوير تاريخ السند كان ظاهرا للمحكمة ظهورا لا شك فيه مما يجيز  
لها الحكم بتزويره من تلقاء نفسها ، وكان استناد مدعى التزوير إلى المادة ٢٦٠  
من قانون المرافعات في تبرير قضاء المحكمة بتزوير السند لمجرد الشك في صحة  
تاريخه هو استناد غير صحيح ذلك أن هذه المادة لا تجيز للمحكمة الحكم برد وبطلان  
السند لمجرد الشك فيه وإنما تجيز لها في هذه الحالة أن تدعو من تلقاء نفسها  
الشخص الذي حرر السند ليبيد لها ما يوضح حقيقة الأمر قبل البت في صحته  
أو تزويره ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برد وبطلان السند  
لمجرد الشك في صحة تاريخه يكون قد خالف القانون .



## المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن . في أن الطاعن أقام على المطعون عليه دعوى أمام محكمة أجا الجزئية قيدت في جدولها برقم ١٣١٨ سنة ١٩٤٩ طلب فيها الحكم بالزام المطعون عليه بأن يدفع إليه مبلغ ٩٥ جنيها مع المصاريف وأتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ بلا كفالة وقرر في صحيفة افتتاح دعواه أن هذا المبلغ قيمة سند موقع عليه من المطعون عليه ولم يبين تاريخ السند في تلك الصحيفة . وعند نظر الدعوى قدم سندا تاريخه ١٩٤٧/٦/٦ فطعن المدعى عليه على السند بالتزوير مدعيا أن تاريخه الصحيح هو ١٩٤١/٦/٦ وأن الطاعن غير رقم الآحاد من سنة ١٩٤١ إلى سبعة بدلا من واحد ليتخلص من الدفع بسقوط الحق بالتقادم الخمسي لأن الدين تجارى . وبتاريخ ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة برد وبطلان السند ورفض دعوى الطاعن مع إلزامه بالمصروفات وبمبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب محاماة مؤسسة حكمها على أنه تبين لها من الاطلاع على السند بالعين المجردة أن بتاريخه كسطا في رقم الآحاد من سنة ١٩٤٧ وأن أصله كان رقم ١ وأن المداد مختلف في النصحيح عنه في الأصل وأن علة هذا التغير هي على قول المدعى عليه تفادى سقوط الدين بالتقادم الخمسي لأن الدين تجارى قرأ الطاعن استئنافا عن هذا الحكم أمام محكمة المنصورة الابتدائية قيد في جدولها الاستئنافي برقم ٥٣ سنة ١٩٥٠ وبجلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة ببيئتها الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع بنذب قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى للاطلاع على السند المطعون فيه وبيان ما إذا كان قد وقع فيه تزوير في رقم الآحاد من السنة وإذا كان قد وقع تغيير في رقم الآحاد فهل يمكن معرفة الرقم الأصلى وهل كان رقم واحد وغير إلى سبعة أم أنه كان رقم ٧ وغير إلى رقم ٧ بشكله الحالى وبيان تاريخ التغير وهل يعاصر تاريخ صلب السند أم أنه

لا حق له وإذا كان لاحقاً له فما هي المدة بين تاريخ تحرير صلب السند وتاريخ إجراء التغيير إن كان ذلك ممكناً وبعد أن باشر الخبير مأموريته وقدم تقريره حكمت المحكمة في ٦ من يناير سنة ١٩٥١ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف عليه المطعون عليه بكافة الطرق القانونية أن السند المطعون في تاريخه حرر في سنة ١٩٤١ على أن يكون للمستأنف — الطاعن — النفي وبعد سماع أقوال الشهود والمرافعة حكمت في ٣ من يونيو سنة ١٩٥١ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف — الطاعن — بالمصروفات وبمبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ أقام قضاءه برد وبطلان السند على مجرد الشك في صحة تاريخه يكون قد خالف القانون كما شابه قصور في التسبيب ذلك لأن القضاء بالرد وبالبطلان يجب لخطورة النتائج التي تترتب عليه أن يستند إلى أسباب مقنعة لا سبيل للشك فيها .

ومن حيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن قال أمام المحكمة الاستئنافية أنه قدم السند المطعون في تاريخه إلى محكمة الدرجة الأولى بجلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وأجلت الدعوى أمام تلك المحكمة بجلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ للاطلاع على السند وفي فترة التأجيل أمكن العبث في تاريخه بجعل رقم الآحاد من سنة ١٩٤٧ وهو رقم ٧ بحالة توهم بأن أصله كان رقم ١ ثم غير إلى ٧ ورأت المحكمة الاستئنافية تحقيقاً لدفعه ندب قسم أبحاث الترييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي لأداء المأمورية الميينة بالحكم الصادر في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥١ والمشار إليها فيما سبق بيانه من الوقائع وقام الطبيب الشرعي بأداء مأموريته وقدم تقريراً خلص في نتيجته إلى أن رقم الآحاد كان أصلاً رقم ٧ محمراً بمداد يتفق والمداد الذي حررت به باقي أرقام وعبارات السند ثم حدث به محو وإعادة بمداد مغاير حتى أصبح الرقم ٧ بوضعة الحالي ثم أجملت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه أن السند حرر في سنة ١٩٤١ فقرر شاهده ما يؤيد ذلك بينما أن شاهدي الطاعن قررا أن السند حرر في سنة ١٩٤٧ ثم أصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه مؤسمة إياه على ما يأتي

ومن حيث أن شهادة شاهدي المستأنف عليه — المطعون عليه — قائمة على أن السند زور تاريخه بينما شهادة شاهدي المستأنف — الطاعن — قائمة على العكس .  
 وليس في هذه الشهادات ما يرجح بعضها على الآخر ترجيحاً ترتاح إليه النفس .  
 وحيث أنه لا يبقى بعد ذلك إلا السند وظاهر أن تاريخه أصح وإذا كان تقرير الطبيب الشرعي قد رجح أن الرقم الصحيح كان ٧ فصحيح إلى ٧ فإن هذا الرجح لا يستند إلى الناحية الفنية بقدر ما يستند إلى الاستنتاج المنطقي الذي يمكن استنتاج غيره إذ من المحتمل أن يكون المحو حدث بعد تصحيح الرقم ٧ إلى ٧ وحيث إنه إذا لم يكن في شهادة الشهود وفي تقرير الطبيب الشرعي ما يمكن أن يستند إليه للوصول إلى رأى قاطع في حقيقة تاريخ السند فإن السند بحالته الظاهرة يعتبر مشكوكاً في صحته ويكون الحكم المستأنف قد أصاب وجه الحق فيما قضى به من رد السند ومن ثم يتعين تأييده . وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه برد وبطلان السند لمجرد الشك في صحة تاريخه ينطوي على خطأ في تطبيق القانون وقصور في التسبيب ذلك أنه إذا كان يجوز للمحكمة وفقاً للمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات أن تحكم من تلقاء نفسها برد أى ورقة وبطلانها فإن ذلك مشروط بأن يظهر لها بجلاء من حالة الورقة أو من ظروف الدعوى أنها مضرورة ويجب على المحكمة أن تبين في أسباب حكمها الظروف والقرائن التي استبانت منها ذلك ولما كان هذا الشرط غير متوافر على ما يبين من الحكم المطعون فيه في حالة السند المطعون في تاريخه بالتزوير بدليل أن المحكمة نذبت خبيراً لتحقيق دفاع الطاعن بخفاء تقريره مؤيداً له كما أحالت الدعوى إلى التحقيق ولم يؤد هذا التحقيق إلى ثبوت تزوير تاريخ السند حسبما جاء بالحكم مما ينتفى معه القول بثبوت إدعاء التزوير أو بأن تزوير تاريخ السند كان ظاهراً للمحكمة ظهوراً لا شك فيه — مما يميزها الحكم بتزويره من تلقاء نفسها وفقاً للمادة السالف ذكرها أما استناد المطعون عليه إلى المادة ٢٦٠ من قانون المرافعات في تبرير فضاء المحكمة بتزوير السند لمجرد الشك في صحة تاريخه فهو استناد غير صحيح ذلك أن هذه المادة لا تجيز للمحكمة الحكم برد وبطلان السند لمجرد الشك فيه وإنما تجيزها في هذه الحالة أن تدعو من تلقاء نفسها الشخص الذي حرر السند ليؤدي لها ما يوضح حقيقة الأمر فيه قبل البت في صحته أو تزويره لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برد وبطلان السند لمجرد الشك في صحة تاريخه يكون واجباً نقضه .



## جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٥٣

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلى وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عياد المستشارين .

(١٧٥)

### القضية رقم ٢٦٢ سنة ٢٠ القضائية :

محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الأدلة المطروحة عليها . لا إلزام عليها في اتخاذ خطة معينة لذلك .  
لا تثريب عليها إذ هي رفضت ندب خبير أو استجواب الخصوم متى أقامت قضاؤها في موضوع  
النزاع على أسباب سائفة مستمدة من عناصر الدعوى . مثال في نزاع على عقد بيع وفاء مدعى بأنه  
يخفى رهنا . المادة ٣٣٩ مدني قديم والمادتان ١٦٧ و ٢٢٥ مرافعات .

١ - استجواب أحد الخصوم في الدعوى أو ندب خبير فيها هو من الرخص  
المحولة لقاضي الموضوع وفقا للمادتين ١٦٧ و ٢٢٥ من قانون المرافعات فله السلطة  
في تقدير الأدلة المطروحة عليه دون أن يتعين عليه اتخاذ خطة معينة لذلك  
أو الاستناد إلى أوراق متعلقة بعمل مماثل متى كان قد وجد في التحقيق وعناصر  
الدعوى الأخرى ما يكفي لتكوين عقيدته للفصل في الدعوى . وإذن فمتى كانت  
المحكمة بعد أن فندت في حدود سلطتها الموضوعية الأدلة التي تعتمد عليها الطاعة  
في الاستدلال على أن العقد يخفى رهنا خلصت إلى أن هذا العقد هو وفقا لنصوصه  
عقد بيع وفائي لا تتوافر فيه القرائن القانونية التي يمكن أن يستنتج منها أنه في حقيقة  
رهن مستندة في ذلك إلى الأسباب التي أوردتها والتي تسوغ قضاؤها في هذا  
الخصوص ، فانها لا تكون قد أخطأت إذ لم تجب الطاعة إلى طلب تعيين خبير  
زراعي لمعاينة الأطيان موضوع العقد وتقدير ثمنها أو استجواب المطعون عليهما .

## المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن تحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٩٧ لسنة ١٩٤٧. أسيوط الابتدائية على المطعون عليهما وقالت فيها انهما ارتبها منها ٤ أفدنة و ٢٢ قيراط بمقتضى عقد رهن حرر في ٣٠/٥/١٩٢٣ وسجل في ١٦ يولية سنة ١٩٢٣ وقد صيغ في صورة عقد بيع وفائي تعهدت فيه المطعون عليهما برد الدين موضوع العقد في خلال أربع سنوات إذا دفعت الطاعنة مبلغ الرهن . وقد حرر في مجلس العقد ورقة أفرت فيها المطعون عليهما بالتزامهما بثلاث رسم فك الرهن وإعادة التسجيل بعد الوفاء بالدين . ولما كان العقد يخفى رهنا وكانت المطعون عليهما قد انتفعتا بالعين المرهونة من تاريخ العقد فإن الدين قد استهلك من فائض الربح وطابت الحكم بفسخ عقد الرهن الموصوف بأنه عقد بيع وفائي واعتباره كأن لم يكن . وفي ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة برفض الدعوى واستأنفت الطاعنة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ١٠٤ لسنة ٢٣ ق أسيوط وفي ١٣ من يونية سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق لاستجلاء الشبهة التي أذرتها الطاعنة في صحة العقد توصلا إلى معرفة حقيقة قصد المتعاقبات منه ، وبعد التحقيق قضت في ١٣ من مايو سنة ١٩٥٠ في موضوع الاستئناف برفضه وبتأييد الحكم المستأنف . فقررت الطاعنة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث أن الطعن بني على ثلاثة أسباب يتحصل السبب الأول في أن الحكم المطعون فيه مشوب بقصور في التسبيب وتشويه لدفاع الطاعنة ذلك أنها استندت أمام محكمة الموضوع في الاستدلال على أن حقيقة العقد المبرم بينها وبين المطعون عليهما هي رهن لا بيع إلى قرينتين إحداهما بنحو الثمن الوارد بالعقد والأخرى استمرار حيازتها للأطيان المرهونه . أما عن الثمن فقد حدد في العقد بمبلغ ٢٢٠ جنيه بينما أن الطاعنة قدمت أربعة عقود صادرة في سنة ١٩٢٧، ١٩٤٣ تدل على

أن ثمن الفدان لا يقل عن ٣٠٠ جنيه ، كما أنها قدمت صورة الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٥٥ سنة ١٩٣٧ استئناف أسيوط وهر يفيد أن ثمن الفدان ٤٥٠ جنيه وأما عن حيازة الطاعنة بالأطيان موضوع النزاع فإن محكمة أول درجة نسبت إليها خطأ أنها أقرت بوضع يد المطعون عليهما من تاريخ العقد حتى رفع الدعوى منع أن كل ما رمت إليه الطاعنة هو أنها سجلت على المطعون عليهما أنهما انتفعا بالأطيان المرهونة من تاريخ العقد وقد أحالت محكمة ثاني درجة الدعوى على التحقيق . إلا أنها قضت بتأييد الحكم المستأنف واكتفت بالرد على دفاع الطاعنة بقولها أن الثمن الوارد بالعقد إذا ما روعيت الأحوال الاقتصادية التي كانت سائدة وقتئذ هو ثمن المثل وما جاء بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص وما قرره الحكم الابتدائي من هبوط أسعار الأطيان وقت التعاقد لا يؤدي إلى . انتهى إليه الحكم المطعون فيه إذ الحكم خلو من بيان الأسعار قبل انخفاضها وبيانها وقت التعاقد حتى يمكن المقارنة بينهما .

ومن حيث أن هذا السبب مردود بأن المحكمة بعد أن أوردت دفاع الطاعنة في هذا الخصوص رأت استجلاء شبهة التي تثيرها في صحة العقد محل النزاع إحالة الدعوى على التحقيق لمعرفة قصد المتعاقدين منه أكان هو الرهن أم بيع الوفاء وبعد أن أوردت ما استخلصته من أقوال شهود الطاعنة قررت أنه لم يثبت لديها من أقوال هؤلاء الشهود بطريقة ترتاح إليها صحة ما تعترض به الطاعنة على عقد البيع الوفاي المحرر في ١٦ من يولييه سنة ١٩٢٣ وأن عبارة هذا العقد صريحة في أنه عقد بيع وفاي احتفظت فيه البائنة بحق استرداد العين المبيعة مقابل رد الثمن ودفع رسم التسجيل في خلال أربع سنوات من أول يونية سنة ١٩٢٣ وأن الثمن الوارد به هو ١٢٢ جنيه للفدان هو ثمن المثل في وقت البيع إذا ما روعيت الأحوال الاقتصادية التي كانت سائدة وقتئذ خصوصا وأن الأطيان المبيعة على جملة قطع وفي زمام بلاد متعددة ، وأما الورقة التي حررت في تاريخ عقد البيع والتي تعهدت فيها المطعون عليها الأولى بخصم ثلث مصاريق تسجيل عقد البيع ومصاريف استرداد العين المبيعة فإنها لا تفيد أن العقد يخفى رهنا وقرر الحكم الابتدائي المؤيد في هذا الخصوص بالحكم المطعون فيه ردا على العقدين المقدمين



من الطاعة للاستدلال بهما على بنحس الثمن أنهما حررا في تاريخ غير معاصر لتاريخ العقد موضوع الدعوى . وأن الأرض التي اشترتها الحكومة في سنة ١٩٤٢ إذ كانت موجة الغلاء على أشدها لإنشاء متره عايتها من الأراضي المعدة للبناء وبين من هذا الذي قرره المحكمة أنها بعد أن فندت في حدود سلطتها الموضوعية الأدلة التي تعتمد عليها الطاعة في الاستدلال على أن العقد يخفى رهنا خلصت إلى أن العقد هو بحسب ظاهر نصوصه عقد بيع وفائي لا تتوافر فيه القرائن القانونية التي يمكن أن يستنتج منها أنه في حقيقته يخفى رهنا وقد استندت في ذلك إلى الأسباب السابق بيانها والتي تسوغ قضاءها في هذا الخصوص . أما استناد الحكم في اعتبار أن الثمن الوارد بعقد البيع هو ثمن المثل وقت التعاقد إلى هبوط أسعار الأطنان وقتئذ فإنه لا يعدو أن يكون تحصيلاً للواقع . مستقى من الخبرة بالشؤون العامة التي يفترض المأم الكافة بها ولم تقدم الطاعة ما يثبت أن المحكمة فيما قرره في هذا الخصوص خالفت حقيقة الواقع .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن المحكمة أخلت بحق الطاعة في الدفاع وأغفلت الرد على دفاع جوهرى لها . لأنها طلبت تعيين خير زراعى لمعاينة الأطنان موضوع العقد وتقدير ثمنها وقت التعاقد في سنة ١٩٢٣ . إلا أن المحكمة لم تتعرض لبحث هذا الطلب . واقتصر قضاؤها على إحالة الدعوى على التحقيق . وأغفلت الرد على عقود البيع الصادرة في سنة ١٩٢٧ والتي تفيد أن ثمن الفدان لا يقل عن ٢٥٠ جنيه كما أنها لم تتعرض إلى الدليل المستمد من الحكم الصادر في القضية رقم ٢٥٥ سنة ١٩٣٧ استئناف أسيوط في شأن عقد رهن حرر في سنة ١٩٢٥ لإثبات قيمة الأطنان والكشف من حقيقة قصد المتعاقدين كما أنها أغفلت أيضا الرد على الطلب الذي قدمته الطاعة لاستجواب المطعون عليهما عن سبب المبلغ المحكوم لها به على الطاعة في القضية رقم ١٨٠٨ سنة ١٩٣٦ وكان غرضها من هذا الاستجواب أن تثبت أن هذا المبلغ هو إيجار الاطنان المرهونة والتي كانت مؤجرة للطاعة .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن تبين خير في الدعوى أو استجواب أحد الخصوم فيها هو من الرخص المحولة لقاضى الموضوع وفقا للمادتين ١٦٧ ،

٢٢٥ من قانون المرافعات فله السلطة في تقدير الأدلة المطروحة عليه دون اتخاذ خطة معينة لذلك أو الاستناد إلى أوراق متعلقة بعمل مماثل متى كان قد وجد في التحقيق وعناصر الدعوى الأخرى ما يكفي لتكوين عقيدته للفصل في الدعوى والمحكمة غير ملزمة بأن ترد على كل دفاع يثار أمامها . وحسبها أن تقيم قضاءها على أسباب تكفي لحمله كما هو الشأن في الدعوى .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن المحكمة استخلصت من أقوال شهود الطاعنة أنه لم يثبت منها بطريقة تراثح إليها صحة ما تعترض به الطاعنة على وصف العقد موضوع النزاع ، مع أن أقوال هؤلاء الشهود تفيد في مجموعها أن القيمة الحقيقية للأطيان تزيد عما حدد لها في العقد وأنها بقيت في حيازة الطاعنة وأن العقد لم يقصد به البيع الوفاي وإنما قصد به الرهن . وما أوردته المحكمة من أقوال هؤلاء الشهود فيه مسخ لها إذ أسندت إلى بعضهم أقوالاً لم يدل بها .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه يبين من مطالعة محضر التحقيق المقدمة صورته الرسمية إلى هذه المحكمة أن أقوال شاهدي الطاعنة عبد العال سيد مسلم وحسين محمود يشوبها بعض الإضطراب وأن ما أمكن لمحكمة الموضوع استخلاصه منها لا يصح وصفه بأنه مسخ لها . وهي إذ طرحت أقوال هذين الشاهدين والشاهد الثالث عبد الحميد سيد أحمد فانها قد استندت في ذلك إلى أسباب تبرر قضاءها في هذا الخصوص .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٥٣

(١٧٦)

القضية رقم ٣٥٦ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلمى وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسى ومحمود عباد المستشارين .

- (أ) بيع . وصية . حكم . تسببه . استخلاصه من نصوص العقد وعناصر الدعوى أن  
نية الطرفين انصرفت الى البيع المنجز لا الى الوصية . لا مخالفة في ذلك للقانون .
- (ب) نقض . طعن . المصلحة فى الطعن . بيع . حق البائع كضامن فى الطعن فى الحكم  
الصادر باستحقاق الدين المبعة لآخر لأفضلية عقده واو لم يطعن المشتري فى هذا الحكم
- (ج) بيع . تسجيل . بيع صدر من المورث لمشتري لم يسجل عقده . بيع صدر من الوارث  
لمشتري آخر سجل عقده . أفضلية عقد المشتري من الوارث على عقد المشتري من المورث .  
لا محل للتحدى فى هذا الخصوص بقاعدة ان لا تركة الا بعد سداد الديون وان  
شخصية المورث تغاير شخصية الوارث .

١ - لما كان يبين مما أورده الحكم أن محكمة الموضوع اذ قررت أن نية  
العاقدين انصرفت الى البيع المنجز لا الى الوصية قد استندت فى ذلك الى صريح  
نصوص العقد والى تسلم المشتريين عقد البيع الابتدائى وشروع الطرفين فى  
اتخاذ الاجراءات لدى مصلحة المساحة تمهيدا لتحرير العقد النهائى ، وكان هذا  
الذى قرره المحكمة فى حدود سلطتها الموضوعية هو استخلاص سائق لم تخرج فيه  
عن نصوص العقد فان الطعن على الحكم فى هذا الخصوص بخالفة القانون يكون  
على غير أساس .

٢ - لما كان البائع ملزما للمشتري بضمان صحة البيع ونقل الملكية اليه وعدم  
التعرض له وملزما قانونا بالتضمينات فى حالة الحكم نهائيا بعدم ثبوت ملكيته  
للقدر المبيع منه كله أو بعضه ، وكان له بحكم هذا الضمان مصلحة محققة فى



الدفاع عن حقوق المشتري منه ، إما كان ذلك يكون للطاعنين التمسك بأن عقد المشتري منهما المسجل يفضل عقد المطعون عليهما الأولى والثانية غير المسجل والصادر لهما من مورث الطاعنين عن نفس العقار وإن كان المشتري من الطاعنين لم يتمسك بهذا الدفاع .

٣ -- البيع الصادر من المورث لا ينقل الى المشتري ملكية العقار المبيع الا بالتسجيل فاذا لم يسجل المشتري عقد شرائه بقی العقار على ملك المورث وانتقل الى ورثته من بعده بسبب الارث فاذا ما باعوه وسجل المشتري منهم عقد شرائه انتقلت اليه ملكية المبيع لأنه يكون قد تلقاه من مالكين وسجل عقده وفقا للقانون فتكون له الأفضلية على المشتري من المورث الذي لم يسجل عقده . أما القول بأن لا تركة الا بعد سداد الديون وان شخص الوارث يغير شخص مورثه فلا تأثير له على حكم انتقال الملكية حتى بين المتعاقدين الا بالتسجيل وأن ليس للمشتري بعقد غير مسجل الا حقوقا شخصية قبل البائع له فكما أن البائع بعقد غير مسجل اذا باع مرة ثانية لمشترا آخر وسجل هذا الأخير عقده تنتقل اليه الملكية فكذلك الوارث الذي حل محل مورثه فيما كان له من حقوق وما عليه من التزامات في حدود التركة اذا باع العين التي تلقاها بالميراث عن مورثه لمشترا آخر وسجل هذا عقده ولم يكن المشتري من المورث قد سجل عقده فان الملكية تخلص للمشتري من الوارث دون المشتري من المورث -- أما كون تصرف الوارث نافذا أو غير نافذ في حق دائي التركة فهو بحث آخر ويظل قائما حق الدائنين في الطعن في هذا التصرف بما يخولهم القانون من حقوق في هذا الخصوص . واذن فتمت كان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر الى المطعون عليهما الأولى والثانية رغم صدور عقد بيع مسجل الى المطعون عليه الثالث من الطاعنين وهم ورثة أحد وارثي نفس البائعين الى المطعون عليهما الأولى والثانية دون أن يبين سببا صحيحا لاهدار هذا العقد الذي انتقلت بتسجيله ملكية المقدار المبيع الى المطعون عليه الثالث فانه يكون قد خالف القانون متعينا نقضه .

## المحكمة

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل حسب ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن في أن المطعون عليهما الأولى والثانية أقامتا على الطاعنين وعلى المطعون عليه الثالث الدعوى أمام محكمة طنطا الابتدائية قيدت في جدولها برقم ٤٢٦ كلى - طلبتا فيها الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٨ والصادر إليهما من والديهما المرحومين أنطون غطاس عطية وشقيقه يوسف ابراهيم العثماني ببيع ٥ ف ٤ ط ١٠ س ومنزل مبنية معالمها بصحيفة انتتاح الدعوى مقابل ثمن مقداره ألف جنيه مع إلزام المدعى عليهم متضامنين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة وقالت المدعيتان في بيان الدعوى أن ورثتهما البائعين لهما توفيا عن ورثة هم المدعيتان وأخوهما المرحوم اسكندر أنطون غطاس عطية الشهير بيوسف وخلفا من الأطيان الزراعية ١٠ ف ٢٠ ط ١٠ س يخص أخاهما اسكندر النصف أى ٥ ف ١٠ ط ٥ س وأن هذا الأخ توفي عن ورثة من بينهم الطاعنون ويخصهم الثلث في تركته ونصيبهم في الأطيان ١ ف ١٩ ط ١٠ س ولكنهم باعوا للمطعون عليه الثالث ٢ ف ١٦ ط متجاهلين البيع الصادر من المورثين الأصليين إلى المدعيتين وأن هذا التصرف باطل بالنسبة لما زاد على نصيب الطاعنين من تركه مورثهم وعند نظر الدعوى دفعا الطاعن الثاني بأن العقد المؤرخ في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٣٨ هو في حقيقته - وصية صادرة من المورثين إلى بعض ورثتهما فلا تعتبر نافذة في حق الباقين إلا بأجازتهم واستند في دفاعه هذا إلى عدم تسجيل العقد وإلى عدم مقدرة المدعيتين على دفع الثمن وإلى أن البائعين استمرا بعد صدور العقد منهما واضعى اليد على الأعيان يستغلانها لحسابهما حتى وفاتهما - وانضم المطعون عليه الأخير إلى الطاعن الثاني في هذا الدفاع كما تمسك بدفاع آخر مجمله أن العقد الصادر له من الطاعنين قد سجل

في ٢٣ من أكتوبر فانتقلت الملكية إليه بهذا التسجيل وأنه لما كان العقد الصادر الى المدعيتين من والديهما لم يسجل فإن ملكية من اشترى هو منهم تكون قد آلت إليهم بالارث عن المرحوم اسكندر غطاس عطية الذي ورثها بدوره عن والديه اللذين صدر منهما العقد المشار إليه والذي لم يسجل . وبجلسة ١٤ يونية سنة ١٩٤٨ حكمت المحكمة حضوريا للطاعن الثاني والمطعون عليه الأخير وفي غيبة باقي المدعى عليهم بصحة ونفاذ العقد وإلزام المدعى عليهم بالمصروفات وبمبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب محاماة وشمول الحكم بالنفاذ المجل بغير كفالة مؤسسة قضاءها أولا — على عدم اعتبار العقد وصية وثانيا — على أنه ليس للمطعون عليه الأخير أن يتمسك بعدم تسجيل هذا العقد وتسجيل العقد الصادر إليه من الطاعنين "لأنه لا تركة لو ارث إلا بعد سداد الدين ولأن شخصية الوارث خلاف شخصية المورث فلا أهمية في هذا الخصوص لأسبقية التسجيل" ورفع الطاعنون استئنافا عن هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية قيد في جدولها برقم ٦٦ سنة ٥ ق . ووسين استئنافهم على ما سبق لهم أن تمسكوا به أمام محكمة الدرجة الأولى من اعتبار العقد وصية لا بيعا منجزا وعلى ما تمسك به المطعون عليه الأخير من عدم تسجيل هذا العقد وانتقال الملكية إليه بتسجيل العقد الصادر إليه منهم . وبجلسة ١٤ مايو سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنفين — الطاعنين — بالمصروفات وبمبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب محاماة للمطعون عليهم الأولى والثانية فقرر الطاعنون بالطعن في هذا الحكم بطريقتي النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم الابتدائي المؤبد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قرر "أن عدم تسجيل العقد وعدم قدرة المدعيتين — المطعون عليهما الأولى والثانية — على دفع الثمن بفرض صحته لا ينهض دليلا على أن العقد وصية لأن نصوص العقد صريحة في أنه بيع منجز كما ان الهبة تصبح إذا حررت في صيغة عقد بيع مستوف للشروط القانونية "



إذ قرر الحكم ذلك يكون قد خالف القانون لأن الوصية شرعا هي تمليك بغير عوض مضاف الى ما بعد الموت ولأنه إذا صح ما اقترضته المحكمة من أن العقد تم بغير مقابل ولم ينفذ حال حياة البائعين وأضيف الى ذلك أن العقد النهائي لم يوقع عليه ولم يسجل رغم تأشير مصلحة المساحة عليه قبل وفاة البائعين بأكثر من سنة كان في ذلك الدليل على أن العقد وصية لا بيع منجز ولا هبة مستورة في عقد بيع كما ذهب الى ذلك الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم الابتدائي قد ورد في أسبابه أنه بالإطلاع على العقد "تبين أنه بيع منجز معترف فيه بقبض الثمن وتسليم العقارات المبيعة للمشتريين وبضمان البائعين صحة البيع وخلو العقارات المذكورة من الرهون وكافة الحقوق العينية" كما ورد في تلك الأسباب أيضا "ومن حيث إن عدم تسجيل العقد وعدم قدرة المدغيتين على دفع الثمن بفرض صحته وبفرض التسليم أيضا باستمرار وضع يد البائعين على العقارات المبيعة لحين وفاتهما . كل ذلك لا ينهض دليلا على أن العقد وصية لأن نصوص العقد صريحة في أنه بيع منجز كما أن الهبة تصح إذا حررت في صيغة عقد بيع مستوف للشروط القانونية ، ولا يوجد ما يمنع البائعين من إدارة العقارات المبيعة منهما نيابة عن ابنتيهما المشتريتين — أما قول المدعى عليه الثاني ( الطاعن الثاني ) بأن عقد البيع بقي في حوزة البائعين لحين وفاتهما فهذا لم يتقدم عليه دليل ولم يبد المذكور استعداده لإثبات هذه الواقعة بالبيننة وبمعكس ذلك فانه ظاهر من تقديم مشروع عقد البيع النهائي لمصلحة المساحة والتصديق عليه من المصلحة المذكورة أن هذا العقد لم يحرق في الخفاء بل ظهر في عالم الوجود واتخذت إجراءات التصديق عليه من مصلحة المساحة ولهذا يكون دفاع المدعى عليه الثاني في هذه النقطة على غير أساس قانوني" ، وورد بالحكم المطعون فيه الذي أقر أسباب الحكم الابتدائي وأضاف إليها أسبابا أخرى مايلي : "ومن حيث إنه ثبت من الاطلاع على قضية الجناية رقم ١٥٧٣ سنة ١٩٤٠ بنسبة المحلة أن ما عثر عليه بمنزل المجنى عليهما (البائعين) بعد قتلها لم يكن عقد البيع الابتدائي الموقع عليه من البائعين والمشتريتين

بل مشروع العقد النهائي الذي لم يوقع عليه أحد والذي قدم للمساحة تمهيدا لعمله  
نهائيا وتستنجد المحكمة من عدم وجود العقد الأصلي بخزانة البائعين أنه كان  
في حيازة المستأنف ضدهما (المطعون عليهما الأولى والثانية) ومن تأشير المساحة  
على مشروع العقد النهائي أن البيع الصادر للمستأنف ضدهما بيع صحيح وأن البائعين  
كانا جادين في تنفيذه وأن المقصود منه كان لنقل ملكية الأعيان البيعة  
إلى المشتريين ، ولما كان بين من هذا الذي ورد في الحكمين أن محكمة الموضوع  
قد استندت في تقريرها أن نية العاقدين قد انصرفت إلى البيع المنجز لا إلى الوصية  
— إلى صريح نصوص العقد وإلى تسليم المشتريين عقد البيع الابتدائي وشروع  
الطرفين في اتخاذ الإجراءات لدى مصلحة المساحة تمهيدا لتحرير العقد النهائي —  
وكان هذا الذي قرره المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية هو استخلاص سائغ  
لم تخرج فيه عن نصوص العقد فان الطعن على الحكم في هذا الخصوص بخالفه  
القانون يكون على غير أساس ويتعين رفض هذا السبب .

ون حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر  
العقد غير المسجل الصادر من المورث مفضلا على العقد المسجل الصادر من الوارث  
يكن قد خالف القانون لأن البيع غير المسجل الصادر من المورث لا ينقل الملكية  
إلى المشتري ومن ثم تبقى الملكية على ذمة المورث وتؤول إلى ورثته إذا تصرفوا  
فيما ورثوه وسجل المشتري منهم عقده انتقلت إليه الملكية قانونا بالتسجيل .

ون حيث إن المطعون عليهما الأولى والثانية دفعتا بعدم قبول هذا الوجه  
من أوجه الطعن بمقولة إن المطعون عليه الأخير وهو المشتري بالعقد المسجل  
لم يطعن في الحكم الابتدائي بالاستئناف وأنه هو وحده صاحب المصلحة في الطعن  
على هذا الحكم في هذا الخصوص .

ون حيث إن هذا الدفع مردود بأن الطاعنين بوصفهم بائعين للمطعون عليه  
الأخير يضمنون له صحة البيع ونقل الملكية إليه وعدم التعرض له وهم ملزمون

قانوننا بالتضمينات في حالة الحكم نهائيا بعدم ثبوت ملكيتهم للمقدار المباع منهم كله أو بعضه — وبهذا الضمان تتحقق مصالحتهم في الدفاع عن حقوق المشتري منهم .

ومن حيث أن ما ينمى الطاعنون على الحكم في السبب السابق ذكره في محله ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه رد على تمسك المطعون عليه الأخير بتسجيل عقده وعدم تسجيل العقد الصادر من المورثين بقوله ... " إن تمسك المدعى عليه الخامس — المطعون عليه الأخير — بتسجيل عقده لا يفيد شيئا ونقطة البحث هي هل البائعون إليه يملكون ما باعوه أم لا — ومن حيث إن الباعين إليه قد خصهم في تركته الإسكندر أنظون بغطاس عطيته الثلث وهذا آلت إليه تصف تركة المرحومين أنظون غطاس عطيته والست شقيقه يوسف إبراهيم العثماني وذلك بعد استئذان ما تصرف فيه المذكوران بالبيع لابنتيهما المدعيتين لأنه لا تركة لوارث إلا بعد أداء الديون ولأن شخصية الوارث هي خلاف شخصية المورث فلا أهمية في هذا الخصوص لأهمية التسجيل ". وهذا الذي قرره الحكم غير صحيح في القانون على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ذلك بأن التصرف بالبيع الصادر من المورث لا ينقل إلى المشتري ملكية العقار المباع إلا بالتسجيل فإذا لم يسجل المشتري عقد شرائه بقي العقار على ملك المورث وانتقل إلى ورثته من بعده بسبب الإرث فإذا ما باعوه وسجل المشتري منهم عقد شرائه انتقلت إليه ملكية المبيع لأنه يكون قد تلقاه من مالكيه وسجل عقده وفقا للقانون ومن ثم تكون له الأفضلية على المشتري من المورث الذي لم يسجل عقد شرائه — أما قول الحكم المطعون فيه بأن لا تركة إلا بعد سداد الدين وأن شخص الوارث يغير شخص مورثه فلا تأثير على حكم انتقال الملكية وفقا للمادة الأولى من القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ التي من مقتضاها أن لا تنتقل الملكية حتى بين المتعاقدين إلا بالتسجيل وأن ليس للمشتري بعقد غير مسجل إلا حقوق شخصية قبل البائع له فكما أن البائع بعقد غير مسجل وإذا باع مرة ثانية لمشترا آخر وسجل هذا الأخير عقده



تنتقل إليه الملكية فكذاك الوارث الذي حل محله مورثه فيما كان له من حقوق وما عليه من التزامات في حدود التركة إذا باع العين التي تلقاها بالميراث عن مورثه لمشترا آخر وسجل هذا عقده ولم يكن المشتري من المورث قد سجل عقده فإن الملكية تخلص للمشتري من الوارث دون المشتري من المورث—أما كون تصرف الوارث نافذا أو غير نافذ في حق دائي التركة فهو بحث آخر ويظل قائماً حق الدائنين في الطعن في هذا التصرف بما يخولهم القانون من حقوق في هذا الخصوص. ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر من المرحومين أنطون غطاس عطيه وشقيقه يوسف إبراهيم العثماني إلى المطعون عليهم الأولى والثانية رغم صدور عقد بيع مسجل إلى المطعون عليه الثالث من الطامنين وهم ورثة أحد وارثي نفس البائعين دون أن يبين سبباً صحيحاً لإهدار هذا العقد الذي انتقلت بتسجيله ملكية المقدار المبيع إلى المطعون عليه الثالث فإنه يكون متعيناً نقضه في خصوص هذا السبب .

جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٥٣

(١٧٧)

القضية رقم ٢٠١ سنة ٢١ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلمي وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عياد المستشارين .

(١) قاضي الأمور المستعجلة . اختصاص . حجز . ضرائب . دعوى بعدم الاعتداد بحجز  
أوقعته مصلحة الضرائب لعدم استيفائه أركانه الجوهرية التي نص عليها القانون .  
اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل فيها . ليس في ذلك مساس بأصل الحق .

(ب) ضرائب . قاضي الأمور المستعجلة . حجز . الحكم بعدم الاعتداد بالحجز التحفظي اللاحق  
الذي أوقعته مصلحة الضرائب بمد سقوط الحجز الأول بمضي شهرين على توقيعه دون  
ربط الضريبة . صحيح في القانون . المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩  
المعدلة بالمادة ٢٨ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

١ — لقاضي الأمور المستعجلة إذا طالب إليه الحكم بعدم الاعتداد بحجز  
وقع على خلاف القانون أن يرجع إلى حكم القانون للتحقق مما إذا كان هذا  
الحجز قد وقع وفقاً له مستوفياً لأركانه الجوهرية أو وقع مخالفاً له فاقداً لهذه  
الأركان فيعتبر عقبة مادية تعترض حق صاحب المال المحجوز عليه وليس في ذلك  
مساس بأصل الحق . وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع  
بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر دعوى عدم الاعتداد بحجز مدعى  
بأنه غير مستوفٍ لأركانه الجوهرية التي نصبت عليها المادة ٩٠ من القانون  
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالمادة ٢٨ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ فإنه لا يكون  
قد خالف القانون .

٢ — لما كانت المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالمادة ٢٨ من القانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ تنص على أنه ( استثناء من أحكام قانون المرافعات للمدير العام لمصلحة الضرائب إذا تبين له أن حقوق الخزانة معرضة للضياع أن يصدر أمرا بحجز الأموال التي يراد استيفاء الضرائب منها تحت أية يد كانت. وتعتبر هذه الأموال محجوزة بمقتضى هذا الأمر حجرا تحفظيا ولا يجوز التصرف فيها إلا إذا رفع الحجز بحكم من المحكمة أو بقرار من المدير العام أو يكون قد مضى شهران من تاريخ توقيع الحجز ولم تربط الضريبة ) ، وكان يبين من هذا النص أن الشارع وقد خول استثناء من القواعد العامة لمدير عام مصلحة الضرائب حق توقيع الحجز على أموال المولين قبل أن يحدد مقدار الضريبة المستحقة عليهم حرصا على مصلحة الخزانة كفل في الوقت ذاته حقوق المولين بوضع ضمان كاف لعدم إساءة استعمال هذا الحق بحسب هذه الأموال لمدة غير محددة ، وكان في توقيع حجز جديد كلما سقط الحجز الأول بمضى شهرين على توقيعه قبل ربط الضريبة تفويت للحكمة التي توخاها المشرع بالنص على وجوب رفع الحجز بحكم القانون كلما مضى على توقيعه شهران دون أن تربط الضريبة ، وكان القول بخير ذلك من شأنه أن يجعل هذا القيد عبئا لاجدوى منه ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم الاعتداد بالحجز الثاني الذي أوقعته مصلحة الضرائب بعد سقوط الحجز الأول بمضى شهرين على توقيعه دون أن تربط الضريبة يكون قد طبق المادة المشار إليها تطبيقا صحيحا .

### المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشككية .

ومن حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن تتحصل في أنه في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ أوقعت مصلحة الضرائب ( الطاعنة ) استنادا إلى المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ حجرا تحفظيا على مالاندريا لايوكيس المطعون عليه الأول — من الأموال المودعة



لدى البنك الأهلي اليوناني والأوراق المالية المودعة لدى شركة سلفاجو (المطعون عليها الثاني والثالثة) . وفي ٢ من يناير سنة ١٩٥١ أعلن المطعون عليه الأول الطاعنة والبنك الأهلي اليوناني بانذار ذكر فيه أن الحجز الموقع تحت يد هذا الأخير أصبح سرفوعا لمضى شهرين من تاريخ توقيعه دون ربط الضريبة خلال تلك المدة . وفي ٤ من يناير سنة ١٩٥١ عادت الطاعنة فأوقعت حجرا آخر تحت يد المطعون عليهما الثاني والثالثة على مما للمطعون عليه الأول تحت يدهما من أموال وأوراق مالية . وكانت في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ أوقعت حجرا على ما كينات وآلات وأدوات أخرى بمقر منشأة المطعون عليه الأول ثم عادت في ٦ من يناير سنة ١٩٥١ وأوقعت حجرا جديدا على تلك الماكينات وأخر على سيارة له وأعلنت المطعون عليه الأول في ٢ من يناير سنة ١٩٥١ بنماذج رقم ٤ ضرائب تطالبه فيها بأداء الضريبة المستحقة عليه عن السنوات من سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٤٩ فأقام الدعوى رقم ٤٠٦ سنة ١٩٥١ مستعجل مصر وطلب الحكم بعدم الاعتداد — بالحجوز الأربعة المتقدم ذكرها استنادا إلى أسباب منها أنه وقد اتقضى على توقيع الحجز الحاصل في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ شهران دون ربط الضريبة فتمد أصبح الحجز سرفوعا وفقا للمادة ٢٨ من القانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ وما كان يحق لمصلحة الضرائب توقيع حجوز أخرى عليه . وفي ١٣ من فبراير سنة ١٩٥١ حكمت محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة برفض الدعوى . فاستأنف المطعون عليه الأول وقيد استئنائه برقم ٢٦٧ سنة ١٩٥١ مصر ودفعت الطاعنة لدى محكمة ثاني درجة بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى . وفي ٣١ من مارس سنة ١٩٥١ حكمت محكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية برفض هذا الدفع وباختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى وفي موضوع الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للحجز الموقع في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وبالنسبة لباقي الحجوز الموقعة في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ و ٤ و ٦ من يناير سنة ١٩٥١ لعدم الاعتداد بها . فقررت الطاعنة بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون من وجهين الأول إذ قضى برفض الدفع بعدم الاختصاص

تأسيسا على أن النزاع يتعلق بركن جوهري من أركان الججز . مع أن النزاع يمس أصل الحق وكان يتعين على المحكمة أن تترك أمر الفصل فيه لقاضي الموضوع وفقا للمادة ٤٩ من قانون المرافعات . والوجه الثاني إذ قرر الحكم أن مصلحة الضرائب لا تملك أن تجدد حجزا سقط لعدم ربط الضريبة في مدة الشهرين التاليين لتوقيعه ، مع أنه وفقا للمادة ٢٨ من القانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ لمصلحة الضرائب الحق المطابق في توقيع الججز التحفظية ولا يمنعها مضي شهرين على توقيع الججز دون ربط الضريبة من توقيع ججز جديدة إذا سقط الججز الأول .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في وجهه الأول بما جاء بالحكم المطعون فيه من " أن المحكمة لا ترى في ذلك الدفع سدادا إذ المطلوب في هذا التقاضي هو عدم الاعتداد بججز مدعى بطلانها وطالما أن مناط بحث ذلك مقصورا على تقدير ما إذا كانت هذه الججز قد استوفت أركانها الجوهرية أم لا ومن أهم هذه الأركان أن تكون الججز مستندة الى عماد من القانون فقد انعقد لهذا القضاء اختصاصه بأمر الفصل في الطلب المطروح " . وهذا الذي أسس عليه الحكم قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص صحيح في القانون ذلك بأن لقاضي الأمور المستعجلة وقد طلب إليه الحكم بعدم الاعتداء بججز وقع على خلاف القانون أن يرجع الى حكم القانون للتحقق مما إذا كان الججز وقع وفقا له — مستوفيا لأركانه الجوهرية أو وقع مخالفا له فاقتدا لهذه الأركان فيعتبر عقبة مادية تعترض حق صاحب المال المحجوز عليه وليس في ذلك مساس بأصل الحق وقد رجع الحكم المطعون فيه الى المادة ٩٠ من القانون ١٤٦ سنة ١٩٣٩ المعدلة بالمادة ٢٨ من القانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ وبين حكمها الصحيح — ومردود في وجهه الثاني بما جاء في الحكم المطعون فيه من أن " الججز الموقع في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ على المبالغ والأسهم قد رفع بقوة القانون بمجرد انقضاء الشهرين التاليين لتوقيعه أي في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ إذ لم — تربط الضريبة إلا في أول يناير سنة ١٩٥١ ومن ثم كان حقا للمستأنف ( المطعون عليه الأول ) أن يطالب بعدم الاعتداد به — وفيما يتعلق بالججز الثلاثة التالية التي أوقع أولها في ٤ من يناير سنة ١٩٥١ وأوقع ثانيها وثالثها في اليوم السادس منه فهي جميعا

قد أوقعت بعد أن رفع الججز الأول وانقضت بذلك فترة الشهرين اللذين حددهما  
المشرع لربط الضريبة حتى يمكن الابقاء على الكيان القانوني للججز... وأن الحكمة  
التي حدثت بالمشرع الى أن يمنح المدير العام لمصلحة الضرائب إصدار أمره بججز  
أموال الممول تحفيظا - وهو حق مخول بالاستثناء من قواعد قانون المرافعات  
حسبما أفصح المشرع عن ذلك بالمادة ٢٨ ، تلك الحكمة هي بذاتها التي جعلته  
يحيط ذلك الحق بقيد هام هو اعتبار الججز التحفظي مرفوعا من تلقاء نفسه  
وبقوة القانون إذا انقضى شهران على تاريخ توقيعه دون أن تربط الضريبة  
على الممول لأنه إذا كان الشارع قد قصد بمنح ذلك الحق للمدير العام الى المحافظة  
على حقوق الخزانة بأجراء سريع كلما لاح له أى خطر يوشك أن يطيح بها كاعتزام  
الممول الهرب أو التهريب فقد حرص الشارع على أن يكفل للتجار والصناع دافعي  
الضريبة حرية التعامل وعدم حبس أموالهم مدة تزيد عن شهرين ضمانا لمبلغ لم  
يحدد فهو لهذا جعل حق المدير العام محصورا في نطاق ضيق بأن حدد لبقاء  
الججز أجل الشهرين وفرض على مصلحة الضرائب إن هي أرادت أن تبقى مدة  
أطول أن تسارع الى ربط الضريبة قبل انقضاء ذلك الأجل وإلا حرمته تلك  
الميزة برفع الججز بقوة القانون وأصبح رب الأموال المحجوزة في حل من التصرف  
فيها كما لو كان الرفع بأمر من القضاء أو كلمة من المدير العام فهذا ما أجبرت به  
المادة ٢٨ وأنه على هدى ما تقدم يبين أن رفع الججز باقضاء الشهرين دون ربط  
الضريبة خلالها إنما أريد منه فرض جزاء على مصلحة الضرائب إن هي تراخت في  
إجراء الربط في الشهرين ولهذا لم يكن مستساغا أن تعود المصلحة في شخص  
مديرها العام فتوقع بعد أن يرتفع الججز حجرا آخر أو أكثر استنادا منها إلى  
المادة ٢٨ وإلا لكان في ذلك توسع في استعمال هذا الحق الاستثنائي لا يجيزه  
القانون ولكانت هذه المادة معطلة بفعل ذات المصلحة ولو أبيع للمدير العام  
إقرار توقيع الججز كلما انقضى شهران لكان ذلك منه إهدارا للنص القائل  
برفع الججز إن لم تربط الضريبة خلال الشهرين . وأنه مما تقدم يكون المدير العام  
لمصلحة الضرائب قد استنفذ كل حقه المخول له بالمادة ٢٨ من القانون ١٤٦  
سنة ١٩٥٠ بمجرد انقضاء الشهرين التاليين لتوقيع الججز الأول وتكون الججز



الثلاثة الموقعة في ٦٤ من يناير سنة ١٩٥١ غير جدية بأن يعتد بها . “ وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ذلك بأن المادة ٩٠ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ المعدلة بالمادة ٢٨ من القانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ تنص على أنه ” إستثناء من أحكام قانون المرافعات للمدير العام لمصلحة الضرائب إذا تبين له أن حقوق الخزنة معرضة للضياع. أنب يصدر أمرا بحجز الأموال التي يراد استيفاء الضرائب منها تحت أية يد كانت وتعتبر هذه الأموال محجوزة بمقتضى هذا الأمر حجزاً تحفظياً ولا يجوز التصرف فيها إلا إذا رفع الحجز بحكم من المحكمة أو بقرار من المدير العام. أو يكون قد مضى شهران من تاريخ توقيع الحجز ولم تربط الضريبة “ وما أورده الحكم تفسيراً لهذا النص هو التفسير الصحيح إذ الشارع وقد خول استثناء من القواعد العامة لمدير عام مصلحة الضرائب حق توقيع الحجز على أموال الموارن قبل أن يحدد مقدار الضريبة المستحقة عليهم حرصاً على مصلحة الخزنة كفل في الوقت ذاته حقوق الموارن بوضع ضمان كاف لعدم إساءة استعمال هذا الحق بحسب هذه الأموال لمدة غير محددة . ولا جدال في أن توقيع حجز جديد كلما سقط الحجز الأول بمضى شهرين على توقيعه فيه تفويت للمحكمة التي توخاها المشروع بالنص على وجوب رفع الحجز بحكم القانون كلما مضى على توقيعه شهران والقول بغير ذلك من شأنه أن يجعل هذا القيد عبثاً لا جدوى منه .

ومن حيث إنه يبين مما سبق أن الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٥٣

(١٧٨)

القضية رقم ٤٠٠ سنة ٢١ القضائية

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلمى وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العرومى ومحمود عباد المستشارين .

(١) ضرائب . حكم . تسببه . عدم إجابته الممول إلى ندب خبير لفحص حساباته .  
مناقشته رقم المبيعات ونسبة إجمالى الربح واعتراض الممول على المصروفات . انتهاءه  
إلى سلامة الأسس التى بنى عليها تقدير اللجنة لأرباح الممول . التحدى فى هذا  
الخصوص بما كانت تنص عليه المادة ٥٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل  
إلغائها . على غير أساس .

(ب) ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . الأساس الذى تربط عليه . هو  
صافى الأرباح التى جناها الممول فى سنته الضريبية . وجوب استئصال ما تكبده من  
خسائر بسبب ما ثبت وقوعه على منشأته من مرقعة أو اختلاس . لا يغير من ذلك أن  
يكون الممول قد أهمل أو تراخى فى تنفيذ الحكم الذى استصدره بالتعويض على السارق  
أو المختلس .

١ - متى كانت المحكمة إذ لم تجب الطاعن إلى ندب خبير لفحص حساباته ،  
قد ناقشت رقم المبيعات ونسبة إجمالى الربح واعتراض الطاعن على المصروفات  
وانتهت من ذلك إلى الاقتناع بسلامة الأسس التى بنى عليها تقدير اللجنة لأرباحه  
فإن التحدى فى هذا الخصوص بما كانت تنص عليه المادة ٥٦ من القانون  
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذى ألغيت بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ يكون  
فى غير موطنه .

٢ - إن، ضريبة الأرباح التجارية والصناعية إنما تربط على أساس صافى  
الأرباح الحقيقية التى جناها الممول فى سنته الضريبية والتى لا تحقق إلا إذا ربا

ما كسبه على ما لحقه من خسائر فلا يجوز عدم استئزال ما تكبده من خسائر بسبب ما ثبت وقوعه على منشأته من سرقة أو اختلاس متى كان الظاهر أن هذه الخسائر لم ترد إليه فعلا ، ولا يغنى عن الرد الفعلى أن يكون الممول قد أهمل أو تراخى فى تنفيذ الحكم الذى استصدره بالتعويض على السارق أو المختلس ذلك لأن الممول لا يحاسب على ما فرط فى تحصيله من ربح أو أهمل توقيه من خسائر .

### المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع الدعوى تتحصل فى أن الطاعن وهو من الخاضعين لضريبة الأرباح التجارية لأنه تاجر خيش قدم إقرارا ذكر فيه إن أرباحه فى المدة من سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٤٥ هى على التوالى ٢٩٠ ج و ٢٦٥ م و ٣٥٧ ج و ٦١٩ م و ٢٧٢ ج و ٢٣٢ ج و ٢٦٠ ج و ٢٥٥ ج ولكن لجنة التقدير قدرت أرباحه فى هذه السنوات على التوالى بالمبالغ الآتية : ٥٤٠ و ٦٨٥ و ٨٧٠ و ١١٠٠ و ١٣٩٠ و ١٧٦٥ ج فطعن فى هذا التقدير أمام محكمة القاهرة الابتدائية وقيدت دعواه برقم ٦٩٣ سنة ١٩٤٧ . وبتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع : أولا — بالنسبة لتقدير الأرباح من سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٤٤ برفض الطعن وتأيد قرار اللجنة ، ثانيا — بالنسبة لتقدير أرباح سنة ١٩٤٥ وبالنسبة لطلب استرداد ما يكون قد دفع بغير حق فتح باب المرافعة وضم اللجنة رقم ١١٣٠ سنة ١٩٤٥ طوخ وإعلان الطاعن لمناقشته شخصيا . وبجلسة ٣ مارس سنة ١٩٤٩ تنازل الطاعن عن طلب استرداد ما دفع بغير حق . وفى ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الطعن جزئيا فيما يختص بتحديد أرباح الطاعن من سنة ١٩٤٥ وقصره على مبلغ ٩٦٥ ج مستندة فى هذا التعديل إلى أنه وإن كانت الأسس التى اعتمدت عليها لجنة التقدير فى تقدير أرباح الطاعن عن سنة ١٩٤٥ هى أسس سليمة من حيث رقم المبيعات ونسبة إجمالى الربح والمصروفات العامة إلا أنه يجب أن يستئزل من الأرباح التى انتهت إليها اللجنة



قيمة الخسارة التي لحقت الطاعن من جراء سرقة كمية من البضاعة كانت مشحونة في مركب وثبتت سرقتها في اللجنة رقم ١١٣٠ سنة ١٩٤٥ طوخ — ولما كانت اللجنة قد قدرت أرباح الطاعن في سنة ١٩٤٥ بمبلغ ١٧٦٥ ج فيتعين اعتبار أرباح الطاعن عن هذه السنة مبلغ ٩٦٥ ج بعد خصم ثمن البضاعة المسروقة والتي تبلغ قيمتها ٧٥٠ ج ومصاريف الدعوى المدنية التي رفعت على المتهمين في اللجنة المذكورة والتي تقدرها المحكمة بمبلغ ٥٠ ج — استأنفت مصلحة الضرائب الحكم الأخير (الخاص بتقدير أرباح سنة ١٩٤٥) كما استأنف الطاعن الحكم الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ الخاص بتقدير الأرباح عن المدة من سنة ١٩٤٠ الى سنة ١٩٤٤ . وفي ٣ مايو سنة ١٩٥١ قضت محكمة استئناف القاهرة في موضوع الاستئناف المرفوع من الطاعن برفضه وتأيد الحكم الصادر في ١٢/٢٣/١٩٤٨ وفي موضوع الاستئناف المرفوع من مصلحة الضرائب بإلغاء الحكم المستأنف الصادر ١٢/١/١٩٥٠ وتأيد قرار اللجنة الذي قضى باعتبار أرباح الممول عن سنة ١٩٤٥ بمبلغ ١٧٦٥ ج . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

وحيث إن الطعن يقوم على أربعة أسباب يتحصل السبب الأول منها في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فيما قضى به بخصوص أرباح الطاعن عن السنوات من سنة ١٩٤٠ حتى سنة ١٩٤٤ وذلك باعقالة الأخذ بدفاتر الطاعن وبمسأيرته في ذلك لجنة التقدير مع أن المادة ٤٧ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ توجب أن يكون ربط الضريبة على الأرباح الحقيقية الثابتة بمقتضى أوراق الممول وحساباته وأنه وإن كانت الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة تجيز لمصلحة الضرائب أن تحدد الأرباح بطريق التقدير في حالة رفض ما يقدمه الممول من حسابات ومستندات إلا أنه يجب أن يكون لهذا ما يبرره وذلك تحت رقابة القضاء وهذا ما لم تعن بالاستيثاق منه المحكمة المطعون في حكمها .

وحيث إن هذا السبب مردود بما هو ثابت من الحكم الصادر من محكمة أول درجة المؤيد باستئنافيا بالحكم المطعون فيه من الطاعن فضلا عن أنه لا يمسك بدفاتر منتظمة فإن ما قدمه من دفاتر وأوراق ليس فيه منقع ولذلك رأت محكمة

أول درجة " أن الطاعن قدم إقراراته على التنازع رقم ١٥ ضرائب وهي الخاصة بعدم وجود حسابات منتظمة لدى الممول كما لم يذكر في مناقشته مازعمه في مذكرته من أن حساباته منتظمة ومؤيدة بفواتير البيع والشراء — كل هذا يدعو إلى موافقة المأمورية واللجنة في التجائهما إلى طريقة التقدير " كما رأى الحكم المطعون فيه " أن المأمورية تناولت دفاتر الممول بالبحث فقالت إنه لا يوجد لديه سوى دفتر يومي زفره ولم ينازع الممول فيما قالت المأمورية وقتئذ ولم يقل بوجود دفاتر أخرى إلا أمام محكمة أول درجة التي رأت في حدود حقها عدم الالتفات إلى هذه الأقوال خصوصا وأن دليلا على وجود فواتير المشتريات أو وجود دفاتر أخرى لم يقدم "

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه جاء قاصر البيان إذ سائر الحكم الابتدائي في الأخذ بتقديرات لجنة التقدير دون أن يسأل مصلحة الضرائب عن أساس هذه التقديرات وكيف أثبتتها رغم طعن الممول على هذا التقدير بطعون عديدة كلها وجيه يستدعي الرد .

وحيث أن هذا السبب غير مقبول إذا لم يفصل الطاعن فيه الأوجه التي ينعي على محكمة الاستئناف أنها لم تستوفها بمناقشة مصلحة الضرائب فيها .

وحيث أن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذا لم يجب الطاعن إلى تدب خير لفحص الحسابات بمقولة أنه يجب على الطاعن أن يقدم هو الدليل على صحة طعنه وفقا لنص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ سنة ١٣٣٩ مع أن مهمة الخير إنما تتحصل في تهيئة هذا الدليل هذا فضلا عن أن المادة ٥٦ من القانون المشار إليه تعطي المحكمة الحق في تدب خير .

وحيث أن هذا السبب مردود بأنه واضح من الحكم المطعون فيه أنه لم ير علة لإجابة هذا الطلب بعد أن استبان له سلامة الأسس التي بني عليها تقدير أو باح الطاعن عن السنوات من سنة ١٩٤٠ حتى سنة ١٩٤٤ — فقد ناقش الحكم رقم المبيعات ونسبة إيجالي الريح واعتراض الطاعن على المصروفات

وقطع في كل هذه الأمور برأى وعلى ذلك يكون التعدي بما كانت تنص عليه المادة ٥٦ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ التي ألغيت بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ تحدياً في غير موطئه .

وحيث أن السبب الرابع خاص بما قضى به الحكم المطعون فيه في خصوص أرباح الطاعن عن سنة ١٩٤٥ ويتحصل في أن الحكم أخطأ إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائي فيما قضى به من تقدير أرباح الطاعن عن سنة ١٩٤٥ بمبلغ ٩٦٥ جنيتها بعد خصم ثمن الخيش الذي سرق منه ومقداره ٧٥٠ جنيتها ومصاريف للدعوى المدنية ومقدارها ٥٠ جنيتها كما هو ثابت من اللجنة رقم ١١٣٠ سنة ١٩٤٥ طوخ .

وحيث أنه يبين من مراجعة الأوراق أن لجنة التقدير قدرت أرباح الطاعن عن سنة ١٩٤٥ بمبلغ ١٧٦٥ جنيتها وقد كان مما تمسك به الطاعن أن اللجنة لم تخصم من أرباحه هذه ما لحقه من خسارة بسبب سرقة بعض بضائعه تلك السرقة التي ثبت أمرها في اللجنة رقم ١١٣٠ سنة ١٩٤٥ طوخ - قرأت محكمة أول درجة وجوب استئزال هذه الخسارة من أرباحه مقررته أنه "بالإطلاع على اللجنة رقم ١١٣٠ سنة ١٩٤٥ طوخ وعلى محضر عدم الوجود المؤرخ ٢٥ مايو سنة ١٩٤٨ ترى المحكمة خصم ثمن الخيش المسروق وقدره ٧٥٠ جنيتها ومصاريف الدعوى المرفوعة على المتهمين في اللجنة المذكورة وتقديرها المحكمة بمبلغ ٥٠ جنيتها من أرباح الطاعن التي قدرتها اللجنة بمبلغ ١٧٦٥ جنيتها" وقضت بتحديد أرباح الطاعن في سنة ١٩٤٥ بمبلغ ٩٦٥ جنيتها . فلما استأنفت مصلحة الضرائب رأى الحكم المطعون فيه عدم استئزال قيمة هذه الخسارة من أرباح الطاعن عن سنة ١٩٤٥ وقضى بإلغاء حكم محكمة أول درجة واعتبار أرباح الطاعن عن سنة ١٩٤٥ بمبلغ ١٧٦٥ جنيتها . وذلك بناء على "أن الثابت من الاطلاع على أوراق اللجنة رقم ١١٣٠ سنة ١٩٤٥ طوخ أن الحكم الصادر فيها بالتزام ورثة أمين النقل وشريكه المحكوم عليهما في قضية السرقة لم يعلن بوكل ماتم فيه كما يستفاد من المستند المقدم بالحافظة ٧ من ملف المفردات أنه أرسل للاعلان فقبل بعدم وجود المطلوب إعلانهم بالمحال التي طلب إعلانهم فيها ولم يحسوا



المحكوم له إعلان الحكم مرة أخرى مع أن الثابت أن أحدهم وهو إبراهيم سعد على شاهين جندي بسلاح المهندسين والأشغال بمسطرد وقد أعلن عند رفع الدعوى المدنية بعريضتها المرافقة لأوراق اللجنة هناك ولم يحاول الممول إيداعه بالحكم القاضي بالتعويض بعد أن لم يتم إعلانه في بلده . ومن حيث إنه يجب أن يثبت استحالة تنفيذ الحكم بالتعويض واقتضاء المبلغ المحكوم به حتى يجب خصم المبلغ من قيمة المبيعات في تلك السنة وما اتخذ الممول من خطوة سكت بعدها لا يدل على جدية في المطالبة ولا على استحالة التحصيل ويتعين لذلك إلغاء الحكم المستأنف وتأييد قرار اللجنة فيما قرره لأرباح سنة ١٩٤٥ واعتبار أرباح الممول في تلك السنة ١٧٦٥ جنيتها . وهذا الذي أسس الحكم قضاءه عليه غير صحيح في القانون ذلك أن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية إنما تربط على أساس صافي الأرباح الحقيقية التي جناها الممول في سنته الضريبية والتي لا تحقق إلا إذا أربا ما كسبه على ما لحقه من خسائر فلا يجوز عدم استئصال ما تكبده من خسائر بسبب ما ثبت وقوعه على منشأته من سرقة أو اختلاس متى كانت الظاهر أن هذه الخسائر لم ترد إليه فعلا ، ولا يغني عن الرد الفعلي أن يكون الممول قد أهمل أو تراخى في تنفيذ الحكم الذي استصدره بالتعويض على السارق أو المختلس ذلك لأن الممول لا يحاسب على ما فرط في تحصيله من ربح أو أهمل توقيه من خسائر .

وحيث أنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في موضوع الاستئناف المرفوع من مصلحة الضرائب عن الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ١٩٥٠/١/١٢ فيما قضى به في تقدير أرباح سنة ١٩٤٥ .

وحيث إن موضوع الاستئناف المرفوع من مصلحة الضرائب عن الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ١٩٥٠/١/١٢ صالح للفصل فيه .

وحيث إن الحكم المستأنف في محله لأسبابه ولم سبق بيانه فيتعين رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام مصلحة الضرائب بمصروفات الاستئناف .

جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٥٣

( ١٧٩ )

القضية رقم ٤٥٧ سنة ٢١ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين .

( أ ) نقض . طعن . حكم . تسببه . عدم جواز الاستناد في تقويم الحكم الى غير ما أقيم  
عليه من أسباب الا أن تكون من الأسباب القانونية البهجة القائمة في الخصومة أمام  
محكمة الاستئناف . مثال في دعوى شفعة .

( ب ) شفعة . حكم . تسببه . تأسيس دعوى الشفعة على سببين الشروع والجوار . رفض  
الحكم الدعوى لانعدام الشروع . عدم تعرضه للسبب الثاني . قصور .

١ - لا يجوز الاستناد في تقويم الحكم الى غير ما أقيم عليه من أسباب الا  
أن تكون من الأسباب القانونية البهجة القائمة في الخصومة أمام محكمة الاستئناف .  
واذن متى كان المطعون عليه الأول قد أسس دفعه بعدم قبول الطعن لانعدام  
مصلحة الطاعن فيه على أن حق هذا الأخير في الشفعة قد سقط لتراخيه في رفع  
دعواه حتى انقضى الأجل المحدد لذلك ، وكان هذا السبب لا ينطبق عليه  
الوصف المشار اليه اذ يخالطه واقع ولم يتصد له الحكم فان الدفع يكون على غير  
أساس

٢ - متى كان الواقع هو أن الطاعن أسس دعواه بالشفعة على سببين الشروع  
في الملك والجوار ، وكان الحكم اذ قضى برفض الدعوى استنادا الى انعدام  
الشروع لم يتعرض للسبب الثاني مع أنه لو صح لكان له أثره في نصير الدعوى ،  
فان هذا الحكم يكون قد عاره قصور يستوجب نقضه .

## المحكمة

من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكائية .

ومن حيث أن الوقائع حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام للدعوى رقم ٢٠٢٥ سنة ١٩٤٧ لدى محكمة دسوق الجزئية وذكر في صحيفة أنه يملك قطعة أرض فضاء مقدارها ٩ متر شيوعا في ٦٠ متروا ٤٠ م وأنه علم في من ٥ إبريل سنة ١٩٤٧ بأن شريكه فيها المالك لباقي مقدارها المطعون عليه الثاني باع ما يملكه للمطعون عليه الأول بثمن مقداره ٦٤ جنيها و ٢٥ مليا أى بسعر ١٢٠ قرشا للتر ولما كان شريكا على الشيوع في قطعة الأرض المبيعة ومجاورا لها بملكه في الحد الشرقى فقد أنذر البائع والمشتري بأخذ المقدار المبيع بالشفعة مقابل الثمن الذى حدده أو ما يظهر أنه الثمن الحقيقى ثم رفع الدعوى المذكورة فقدم المشتري - المطعون عليه الأول - عقد البيع المحرر في ١٠ من يناير سنة ١٩٤٥ ودفع بعدم اختصاص محكمة دسوق الجزئية بنظرها على اعتبار أن الثمن الوارد بالعقد المقدم وهو ١٥٩ جنيها و ٨٤٠ مليم يزيد على نصاب اختصاصها وفي ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ قبلت المحكمة الدفع وقضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى . فرفع الطاعن الدعوى رقم ٤٧٠ سنة ١٩٤٧ كلى دمه وور وأعلن صحيفة في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ فذبح المشتري بعدم قبولها لرؤيتها بعد الميعاد كما دفعها بسقوط الحق في الشفعة لعدم إظهار الرغبة في غضون خمسة عشر يوما من تاريخ العلم بالبيع وفي ٣ من إبريل سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة برفض الدفع الأول وبإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات واقعة العلم وحقيقة الثمن وفي ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ قضت برفض الدفع بسقوط حق الطاعن في الشفعة لعدم إبداء رغبته في الميعاد للقانون وبإحالة الدعوى في أخذ العقار بالشفعة مقابل دفع الثمن بمقداره ١٥٩ جنيها و ٨٤٠ مليم والتسليم الخ . فاستأنف المطعون عليه الأول (المشتري) هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافه برقم ١٠٨ سنة ٦ ق وطالب للأسباب الواردة في صحيفة استئنافه الحكم بقبول الاستئناف



شكلا وفي الموضوع إلغاء الحكم المستأنف والحكم أصليا بسقوط حق المستأنف عليه الأول ( الطاعن ) في أخذ المقدار المبيع بالشفعة واحتياطيا الحكم بعدم قبول دعوى الشفعة ومن باب الاحتياط الكلى الحكم برفضها إلخ . كما استأنفه الطاعن استئنفا مقابلا قيد برقم ٢٦٦ سنة ٦ ق وطلب الحكم بتعديل الحكم المستأنف إلى الحكم بالأخذ بالشفعة نظير مبلغ ٦٤ جنيها و ٢٥٠ مليا والتسليم — وفي ٢٤ من مارس سنة ١٩٥١ قضت المحكمة في الاستئناف بقبولها شكلا وفي موضوع الاستئناف الأصلي بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف ضده الأول ( الطاعن ) مع إلزامه بالمصاريف عن الدرجتين . ورفض الاستئناف المقابل وإلزام رافعه بمصاريفه مؤسسة قضاءها على أنه وقد ثبت لها أن عقود شراء الطاعن — للقدر الشائع وهو سبب الشفعة هي عقود غير مسجلة ومن ثم لا يكون مالكا لما يشفع به وتبعا لا يكون له الحق في الشفعة فقرر الطاعن بالعلن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن المطعون عليه الأول دفع بعدم قبول الطعن لانتفاء مصالحة الطاعن فيه ذلك أن دعواه بالشفعة خاسرة على كل حال . إذ لو صح سبب الطعن ونقض الحكم لما عاد ضايع من هذا النقض أية فائدة وتفصيل ذلك أنه دفع دعوى الطاعن بسقوط الحق فيها لرفعها بعد أكثر من ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة وأنه وإن كانت محكمة الاستئناف لم تر موجبا للفصل في هذا الدفع بعد أن قبلت الدفع الآخر ورفضت دعوى الطاعن لانعدام الشيوع سبب الشفعة فإن الدفع الذي لم تفصل فيه المحكمة لا يزال قائما ومن شأنه وقد توافرت أدلته إذا ما ثبت لهذه المحكمة صحة هذا الدفاع أن يجعل نقض الحكم غير منتج لأن مصير الدعوى لن يتغير بحال .

ومن حيث أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن تأميسا على انعدام الشيوع سبب الشفعة فإن مصالحة الطاعن واضحة في طعنه على هذا الحكم لإغفاله أن أحقيته في الشفعة تقوم على سبب آخر هو جوار ملكه للأرض المشفوع فيها . وهو سبب مستقل بصالح

وحده لأن يتولد عنه هذا الحق . أما ما يستند إليه المطعون عليه الأول في دفعه بعدم قبول الدعوى من أن حق الطاعن فيها قد سقط اتراخيه في رفعها حتى انقضى الأجل المحدد لذلك فهو دفع مردود بأن المطعون عليه لا يجوز له أن يستند في تقويم الحكم إلى غير ما أقيم عليه من أسباب إلا أن تكون من الأسباب القانونية المصرف القائمة في الخصومة أمام محكمة الاستئناف ولما كان السبب الذي يستند إليه المطعون عليه الأول في دفعه بعدم قبول الطعن لا ينطبق عليه هذا الوصف فإن هذا الدفع يكون على غير أساس .

ومن حيث أن الطعن مقام على سبب واحد هو قصور الحكم في التسيب ذلك أن الطاعن طالب القضاء له بالشفعة بناء على سببين ينشأ كل منهما مستقلا حقة في أخذ العقار المبيع بالشفعة أولها كونه مالكا على الشيوع في الأرض موضوع الشفعة والآخر الجوار وذلك باعتباره مالكا لعقار يجاور القطعة المبيعة والمراد أخذها بالشفعة فإذا كان السبب الأول غير قائم لعدم تسجيل عقود ملكية الطاعن المثبتة لملكيته الشائعة فإن السبب الآخر وهو الجوار كاف وحده لتخويله الحق في الشفعة وقد كان هذا السبب ماثرا لدى محكمة الموضوع ومقدما دليلا إلا أنها أغفلت بحجة مما يجعل حكمها قاصرا قصورا يستوجب نقضه

ومن حيث أن هذا السبب في محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن أسس دعوى الشفعة على سببين الشيوع في الملك والجوار إلا أن الحكم المطعون فيه لم يتعرض للسبب الثاني مع أنه لو صح لكان له أثره في مصير الدعوى ومن ثم يكون الحكم قد عاره قصور يستوجب نقضه .

جاسمة ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣

(١٨٠)

القضية رقم ٢٥٠ سنة ٢٠ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلمي وكيل المحكمة ، وحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين .

(١) اعلان . نقض . طعن . عدم بيان الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إلى حاكم  
البلدة أو شيخها والوقت الذي انتقل فيه المحضر إلى محل المعلن اليه . بطلان الإعلان .  
المواد ١١ و ١٢ و ٢٤ مرافعات .

(ب) إعلان . نقض . طعن . إعلان للنياية . الثابت من إجابة شيخ الخفراء في محضر  
الإعلان أن المطعون عليه متغيب عن البلدة ولا يعلم له محل إقامة . في ذلك ما يكفي  
لتبرير إعلانه للنياية .

(ج) نقض . طعن . موضوع الطعن يقوم على بطلان عقد البيع الصادر من مورث المطعون  
عليهم إلى الطاعنة باعتباره يخفى وهنا . موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن  
بالنسبة لأحد المطعون عليهم لعدم إعلانه إعلانا صحيحا . بطلان الطعن تبعا بالنسبة لجميع  
المطعون عليهم . المادتان ٣٨٤ و ٤٣١ مرافعات .

١ - جرى قضاء محكمة النقض بأنه يعتبر باطلا الاعلان المسلمة ورقته  
إلى حاكم البلدة أو شيخها إذا لم يثبت المحضر في محضره الخطوات التي سبقت  
تسليم الصورة اليه والوقت الذي انتقل فيه إلى محل المعلن اليه وذلك عملا بالمواد  
١١ و ١٢ و ٢٤ من قانون المرافعات .

٢ - متى كان الثابت من محضر الإعلان أن شيخ خفراء البلدة التي يقيم فيها  
المراد إعلانه قرر أن الشخص المذكور متغيب عنها وغير معلوم له محل إقامة  
فأعلنته الطاعنة للنياية وكانت إجابة شيخ الخفراء تفيد أن الطاعنة لم تقصر  
في التحري عن محل إقامة المطعون عليه المذكور فان إعلانه للنياية يكون صحيحا  
منتجا لكافة آثاره .



٣ — متى كان موضوع النزاع في الطعن يقوم على بطلان عقد البيع الصادر من مورث المطعون عليهم إلى الطاعة باعتباره يخفى رهنا وهو بطبيعته غير قابل للتجزئة فإنه يجب انكى يكون الطعن مقبولا شكلا في هذه الحالة أن تتخذ بالنسبة إلى جميع الخصوم فيه إجراءات الطعن بطريق القرض التي أوجبها القانون . فإذا بطل الطعن بالنسبة لأحدهم وأصبح الحكم نهائيا بالنسبة إليه بطل تبعاً بالنسبة إلى الجميع إذ لا يتصور أن يكون عقد البيع الصادر من المورث إلى الطاعة صحيحاً بالنسبة لبعض الورثة وباطلاً بالنسبة للبعض الآخر . ولا يجدى التحدى في هذا المقام بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات ذلك أن حكم هذه المادة إنما ينصب على مواعيد الطعن بمعنى أنه إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين فإنه يجوز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قيل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضياً إليه في طلباته وكذلك إذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقيين ولو بعد الميعاد — وهو نص لا يعفى بحال من اتباع الإجراءات الواردة في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات التي توجب إعلان تقرير الطعن في الميعاد لجميع الخصوم الذين وجه اليهم الطعن بحيث إذا لم تراعى هذه الإجراءات بالنسبة لأحدهم فبطل الطعن بالنسبة إليه ، فإنه يبطل تبعاً بالنسبة إلى جميع الخصوم في حالة عدم التجزئة عملاً بالأصل الذي من مقتضاه أنه إذا أصبح الحكم نهائياً بالنسبة لبعض الخصوم في موضوع غير قابل للتجزئة فإن حقهم المكتسب في هذه الحالة يفضل أمل الطاعن في كسب الطعن بالنسبة إلى الباقيين .

### المحكمة

... من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أنه في ١٠ من يونيو سنة ١٩٣٧ باع مورث المطعون عليهم إلى الطاعة بيعة وفائياً ١ ف و ٥ ط و ٢ س مقابل مبلغ أربعين جنيهاً — ولتزاغ بين الطاعة والبائع أقامت عليه الدعوى رقم ٣٥ سنة ٣٨ مدنى قوص التي انتهت

صلحا بين الطرفين صدقت عليه المحكمة في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٣٧ — وقد اتفق فيه على أن يكون المبيع وفائيا ١ ف و ٢ ط و ٢ س لقاء أربعين جنيها ولمدة ثلاث سنوات تبدأ من أول سنة ١٩٣٨ وتنتهي في آخر سنة ١٩٤٠ — وبعد وفاة مورث المطعون عليهم أقاموا على الطاعنة الدعوى رقم ٢٥٢٨ سنة ١٩٤٧ مدني قوص طلبوا فيها الحكم ببطلان عقد البيع الوفاي الصادر من مورثهم إلى زوجته الطاعنة — وكذلك عقد الصلح المشار إليه فيما سبق — واعتبار العقد والصلح يخفيان رهنا مع كف المنازعة والتسليم — وفي ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٨ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى — فاستأنفت المطعون عليهم لدى محكمة قنا الابتدائية وقيد استئنافهم برقم ٢٢٣ سنة ١٩٤٨ . وفي ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وببطلان عقد البيع الوفاي المؤرخ في ١٠/٦/١٩٣٧ المجدد بمحضر الصلح المؤرخ في ١١/٦/١٩٣٧ والمصدق عليه في القضية رقم ٣٥ سنة ١٩٣٨ مدني قوص عن ١ ف و ٢ ط و ٢ س مع كف المنازعة والتسليم ... الخ تأسيسا على أن العقد المشار إليه يخفي رهنا . فقرررت الطاعنة الطعن في الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها بعدم قبول الطعن شكلا لبطلان إعلان التقرير به ، بالنسبة للأول والثاني من المطعون عليهم ، لأن المحضر سلم ورقة الإعلان الخاصة بالأول منهما إلى عمدة الناحية لغيا به وإغلاق محله دون أن يثبت في محضره أنه انتقل فعلا إلى محل المطعون عليه المذكور فلم يجده ولم يجده فيه أحد أفراد عائلته المقيمين معه أو أحد أتباعه ودون أن يبين الوقت الذي انتقل فيه إلى محله وفقا للفقرة الثالثة من المادة ١٢ من قانون المرافعات — وبالنسبة إلى المطعون عليه الثاني لأن الطاعنة عمدت إلى إعلانه للنياحة دون أن تسعى إلى التعرف على محل إقامته أو تبذل جهدا مع أنها زوجة أبيه مما يترتب عليه بطلان الإعلان . وأنه نظرا لأن موضوع النزاع في الطعن يقوم على بطلان عقد البيع الصادر من مورث المطعون عليهم إلى الطاعنة لأنه يخفي رهنا وهو موضوع غير

قابل للتجزئة فانه يترتب على بطلان الطعن بالنسبة إلى المطعون عليهما الأولين أن يكون الطعن غير مقبول شكلا بالنسبة إلى باقي المطعون عليهم .

ومن حيث إن طلب النيابة بطلان الطعن بالنسبة إلى المطعون عليه الأول هو في محله لأنه وفقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة يعتبر باطلا الأعلان المسلمة وورثته إلى حاكم البلدة أو شيخها إذا لم يثبت المحضر في محضره الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إليه والوقت الذي انتقل فيه إلى محل المطعون عليه كما هو الحال في إعلان تقرير هذا الطعن وذلك عملا بالمواد ١١ و ١٢ و ٢٤ من قانون المرافعات أما بالنسبة إلى المطعون عليه الثاني — فإن الدفع في غير محله ذلك أنه ثابت من محضر الإعلان أن شيخ خفراء البلدة التي كان يقيم فيها المراد إعلانه قرر أن الشخص المذكور متغيب عنها وغير معلوم له محل إقامة فأعلنته الطاعنة للنيابة في ٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ — ولما كانت إجابة شيخ الخفراء تفيد أن الطاعنة لم تقصر في التحري عن محل إقامة المطعون عليه المذكور ، فإن إعلانه بالنيابة يكون صحيحا متجما لكافة آثاره .

ومن حيث إن المطعون عليه الأول وإن كان لم يقدم دفاعا في الطعن إلا أنه على المحكمة وفقا للفقرة الثالثة من المادة ٩٥ مرافعات أن تقضى ببطلان إعلان تقريره من تلقاء نفسها .

ومن حيث إنه لما كان موضوع النزاع في الطعن يقوم على بطلان عقد البيع الصادر من مورث المطعون عليهم إلى الطاعنة باعتباره يخفى رهنا وهو بطبيعته غير قابل للتجزئة ، فانه يجب انكى يكون الطعن مقبولا شكلا في هذه الحالة أن تتخذ بالنسبة إلى جميع الخصوم فيه إجراءات الطعن بطريق النقض التي أوجبها القانون فاذا بطل الطعن بالنسبة لأحدهم وأصبح الحكم نهائيا بالنسبة إليه بطل شعبا بالنسبة إلى الجميع إذ لا يتصور أن يكون عقد البيع الصادر من المورث صحيحا بالنسبة لبعض الورثة وباطلا بالنسبة للبعض الآخر. ولا يجدى التحدى في هذا المقام بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات — ذلك أن حكم هذه الفقرة إنما ينصب على مواعيد الطعن بمعنى أنه — إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير



قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يرجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين فإنه يجوز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه متضمنا إليه في طلباته وكذلك إذ رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقي ولو بعد الميعاد — وهو نص لا يعنى بحال من اتباع الإجراءات الواردة في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات التي توجب إعلان تقرير الطعن في الميعاد لجميع الخصوم الذين وجه إليهم الطعن بحيث إذا لم تراعى هذه الإجراءات بالنسبة لأحدهم فبطل الطعن بالنسبة إليه ، فإنه يبطل تبعا بالنسبة إلى جميع الخصوم في حالة عدم التجزئة عملا بالأصل الذي من مقتضاه أنه إذا أصبح الحكم نهائيا بالنسبة لبعض الخصوم في موضوع غير قابل للتجزئة فإن حقهم المكتسب في هذه الحالة بفضل أمل الطاعنين في كسب الطعن بالنسبة إلى الباقي .

ومن حيث إنه لما سبق يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

جلسة ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣

(١٨١)

القضية رقم ٣١٠ سنة ٢٠ القضائية :

رئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلمى وكيل المحكمة وحضور حضرات الأسانذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسى ومحمود عياد المستشارين .

( أ ) عمل . حكم . تسببيه . فصل موظف أجنبي من عمله بأحد البنوك استنادا إلى المادة  
الخامسة من القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ التى توجب استخدام نسبة معينة من  
المصريين فى الشركات المساهمة . ثبت أن هذا الموظف حصل على مكافأة تزيد  
على أجر سنة . عدم تقديمه ما يثبت أن فصله كان بغير مبرر . رفض الحكم دعواه  
بالتعويض . لا مخالفة فى ذلك القانون . المواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ من القانون  
رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ والمادة ٥ من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧

( ب ) عمل . حكم . تسببيه . تقريره أن فصل الطاعن من عمله كان له ما يبرره وقبه  
عن رب العمل التمس فى هذا الفصل وترتيبه على ذلك رفض دعوى الطاعن بالتعويض .  
إقامة قضائه فى ذلك على أسباب سائغة . النعى على الحكم بأنه لم يبين سبب فصل الطاعن  
وبأنه خلط بين الفصل التعسفى والفصل بغير مبرر . على غير أساس .

١ - لما كانت الفقرة ج من المادة ٢١ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤  
الخاص بمقد العمل الفردى تنص على أن العقد بالنسبة للعمال المعيّنين بأجر شهري  
إذا كان لمدة غير محددة يكون لكل من الطرفين الحق فى فسخه بعد إعلان  
الطرف الآخر بثلاثين يوما ، وكانت المادة ٢٢ من هذا القانون تنص على أنه  
لا يستحق التعويض إلا إذا أهمل صاحب العمل شرط المهلة المشار إليها  
أو إذا أصاب العامل ضرر من فسخ العقد بسبب فصله بلا مبرر ، ولما كان  
المطعون عليه قد أعلن الطاعن قبل فصله بشهر وكان فصله استنادا إلى ما تقضى  
به المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام

الخاصة بالشركات المساهمة والتي توجب أن لا يقل عدد المستخدمين من المصريين في الشركات المساهمة من ٧٥٪ من مجموع المستخدمين فيها وأن لا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات عن ٦٥٪ من مجموع الأجور والمرتبات التي تدفعها الشركة ، وكان البنك المطعون عليه قد دفع إلى الطاعن مكافأة عن مدة خدمته أكثر من أجر سنة وهو ما تقضى به الفقرة ب من المادة ٢٣ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ، وكان الطاعن لم يقدم ما يثبت أن فصله من الخدمة كان بغير مبرر حتى يحق له التعويض عن هذا الفصل ، وكان الثابت في الحكم المطعون فيه أن فصل الطاعن من خدمة البنك قد تم قبل بدء العمل باللائحة التي تجيز استبقاء طائفة معينة من المستخدمين إلى سن الخامسة والستين وبالتالي يكون غير منتج البحث فيما أثاره الطاعن من جدل فيما قرره الحكم من أن مفتش حسابات البنك لا يعتبر من رؤساء المصالح فيه الذين مدت لهم سن التقاعد إلى خمس وستين سنة تنفيذا للائحة البنك الجديدة التي بدء العمل بها بعد فصل الطاعن من الخدمة ، لما كان ذلك يكون ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه من قصور أو خطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

٢ — لما كانت المادة ٤٠٤ من القانون المدني ( القديم ) تقضى بأنه إذا لم يعين مدة الإيجار في العقد جاز لكل المتعاقدين فسخه في أى وقت أراد بشرط أن يكون في وقت لائق للفسخ ، فلما صدر القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردي نص في المادة ٢٢ منه على أن الطرف الذى أصابه ضرر من الفسخ يجوز أن يمنح تعويضا إذا كان فسخ العقد بلا مبرر. ولما كان الحكم المطعون فيه إذ نفى عن البنك المطعون عليه تعسفه في فصل الطاعن من خدمته وقرر أن هذا الفصل كان له ما يبرره ورتب على ذلك رفض دعوى التعويض قد أقام قضاؤه على أسباب سائغة ، وكان ما ينمى عليه الطاعن من خلط بين الفصل التعسفى والفصل بغير مبرر على غير أساس وكذلك ما ينمى عليه من عدم بيان المبرر لفصله ، ذلك أن الحكم بين أن سبب فصل الطاعن



هو ما أوجبه قانون الشركات رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ من استخدام نسبة معينة من المصريين في وظائف الشركات مما حدا بالبنك المطعون عليه إلى الاستغناء عن بعض الموظفين الأجانب ومنهم الطاعن ، لما كان ذلك ، كان ما نعاه الطاعن على الحكم في سبب طعنه على غير أساس .

### المحكمة

من حيث إن الطن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتجصل — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن — في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١٢ لسنة ٧٤ ق الاسكندرية الابتدائية المختلطة على المطعون عليه ، وقال فيها إنه كان في خدمة البنك المطعون عليه منذ نشأته في سنة ١٩٠٥ وفي سنة ١٩٢٤ أختير ليقوم مقام الوكيل الأول بالبنك ، وتولى رئاسة حساباته من هذا التاريخ ، وفي سنة ١٩٤٢ عين مفتشا به واتفق على أن يكون هذا التعيين اسميا ولا تحدد فيه اختصاصاته ، وقد قصد مدير البنك من ذلك استشارة الطاعن في المسائل التي تعرض عليه وأن الدليل على حصول هذا الاتفاق هو الأمر الصادر في سنة ١٩٤٢ بتعيين الطاعن مفتشا عاما بنفس مرتبه السابق . وحرصا منه على الوفاء بما التزم به صرف النظر عن المشروع الذي كان قد بدأه تمهيدا لنشاطه الحر . إلا أن المطعون عليه أبلغه في ٢٨ من يولييه سنة ١٩٤٨ بفصله من عمله من أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ . ولما كان هذا الفصل مفاجئا له وقد سبب له ضررا جسيما من الناحيتين المادية والأدبية وكان السبب الذي استند إليه المطعون عليه في خطاب فصله وهو تطبيق قانون الشركات غير صحيح ولا ينطبق على حالته . فانه يطلب الحكم أصليا بإعادته في كافة حقوقه التي كانت له قبل فصله في أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، وعلى الأخص بإحققه في المبلغ الذي كان يدفع له نظير حضوره في مكاتب البنك واحتياطيا إلزام المطعون عليه بأن يدفع إليه مبلغ ٦٠٠٠ جنيه تعويضا عما أصابه من ضرر أدبي و ٤٠٠٠ جنيه قيمة المرتب الذي كان سيتقاضاه إلى أن يبلغ من

العمر ٦٥ سنة وهي سن التقاعد لرؤساء المكاتب . وفي ١٩ من ابريل سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة برفض الدعوى . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٦٥٤ سنة ٥ ق الاسكندرية ، وفي ٢١ من مارس سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ، وفي موضوعه يرفضه ويتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل السبب الأول في أن الحكم المطعون فيه معيب في التسبيب من وجهين ، الأول أنه لم يحقق دفاع الطاعن وهو أن السبب الذي تذرعه المطعون عليه في فصله غير صحيح ، ولو أن هذا الدفاع قد حقق وثبت للمحكمة صحته لتغير معه وجه الرأي في الدعوى . والثاني إذ استند الحكم إلى لائحة غير اللائحة التي تحكم علاقة الطرفين ، وهي التي أشير إليها في المادة ٤٣ من اللائحة الجديدة فضلا عن خطئه في اعتبار المفتش العام من غير رؤساء الاقلام الذين أوجبت لائحة البنك الجديدة إستبقاءهم في الخدمة لسن الخمس والستين .

ومن حيث أن هذا السبب مردود في وجهيه بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن أورد دفاع الطاعن في هذا الخصوص استند في قضائه برفض الدعوى إلى أنه لم يقدم الدليل على وجود اتفاق بينه وبين المطعون عليه في سنة ١٩٤٢ ينظم حالته الخاصة ويحدد شروط تعيينه في وظيفة مفتش عام ، وإلى أن الأمر الصادر في سنة ١٩٤٢ لا يفيد وجود هذا الاتفاق وأنه نظرا لانعدام الدليل على وجوده وإزاء اعلان الطاعن قبل فصله بشهر ، فهو لا يجوز له أن يطالب إلا بما يقابل مرتب سنة وفقا لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤١ وهو كما ورد بحساب البنك ولم ينزع فيه الطاعن مبالغ ١١٤٨ جنيه في حين أنه لم ينزع في أنه تسلم من صندوق التوفير وما أودعه البنك فيه من ماله مبلغ ١٧٣٢ جنيه و ٦٨٦ مليم وهو ما يربو على استحقاقه ، وإلى أن المادة ٢١ من القانون المشار إليه التي استند إليها الطاعن في طلب التعويض لا تنطبق إلا في حالة الفصل التعسفي ، وهو ما لم يقدم الدليل عليه .

وأضاف الحكم المطعون فيه أن التعويض المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون المشار إليه إنما يستحق في حالة ما إذا أثبت الطاعن أن صاحب العمل (المطعون عليه) قد تعسف في استعمال حقه في فصله أو أن فصله كان بغير مبرر وأن الطاعن لم يقدم ما يثبت أن المطعون عليه أساء استعمال هذا الحق ، بل إن المطعون عليه استند في فصله الى قانون الشركات الصادر في سنة ١٩٤٧ الذي يوجب استخدام نسبة معينة من المصريين في وظائف الشركات . أما لائحة البنك التي يستند إليها الطاعن في الوجه الثاني من سبب طعنه فإن الحكم المطعون فيه أثبت أن العمل بها إنما بدأ من أول يناير سنة ١٩٤٩ أى في تاريخ لاحق لتاريخ الاستغناء عن الطاعن في سبتمبر سنة ١٩٤٨ . وهذا الذي قرره الحكم لا قصور ولا خطأ فيه ، ذلك أن الفقرة ج من المادة ٢١ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردي تنص على أن العقد بالنسبة للعمال المعيّنين بأجر شهري إذا كان لمدة غير محددة يكون لكل من الطرفين الحق في فسخه بعد إعلان الطرف الآخر بثلاثين يوما ، وأنه وفقا للمادة ٢٢ من هذا القانون لا يستحق التعويض إلا إذا أهمل صاحب العمل شرط المهلة المشار إليها أو إذا أصاب العامل ضرر من فسخ العقد بسبب فصله بلا مبرر . ولما كان المطعون عليه قد أعلن الطاعن قبل فصله بشهر وكان فصله استنادا إلى ما تقضى به المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة والتي توجب أن لا يقل عدد المستخدمين من المصريين في الشركات المساهمة عن ٧٥٪ من مجموع المستخدمين فيها وأن لا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات عن ٦٥٪ من مجموع الأجور والمرتبات التي تدفعها الشركة ، وكان البنك المطعون عليه قد دفع إلى الطاعن مكافأة عن مدة خدمته أكثر من أجرة سنة وهو ما تقضى به الفقرة ب من المادة ٢٣ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ، وكان الطاعن لم يقدم ما يثبت أن فصله من الخدمة كان بغير مبرر حتى يحق له التعويض عن هذا الفصل ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد فصل من خدمة البنك في سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، وأن اللائحة التي تجيز استبقاء طائفة معينة من المستخدمين إلى سن



الخامسة والستين بدأ العمل بها في أول يناير سنة ١٩٤٩ ، وبالتالي يكون من غير المنتج البحث فيما يثيره الطاعن من جدل فيما قرره الحكم من أن مفتش حسابات البنك لا يعتبر من رؤساء المصالح فيه الذين مدت لهم من التقاعد إلى خمس وستين سنة تنفيذا لللائحة البنك الجديدة التي بدأ العمل بها بعد فصل الطاعن من الخدمة ، لما كان ذلك يكون ما يعيبه الطاعن على الحكم في هذا السبب من قصور أو خطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم خالف القانون من وجهين : الأول — إذا لم يعتبر لائحة البنك ملزمة له مع أن المادة ٢٦ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ توجب على كل مؤسسة تستخدم خمسين عاملا فأكثر أن تكون لها لائحة . وهي لاشك ملزمة لرب العمل وإلا فأت الغرض الذي من أجله وضع هذا النص . والثاني — إذا خاط الحكم بين الفصل بغير مبرر وبين الفصل التعسفي ، فضلا عن أنه اعتبر أن فصل الطاعن كان له ما يبرره دون أن يورد بيانا لهذا المبرر غير ما أورده عن تطبيق قانون الشركات بصفة عامة مبهم .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في وجهه الأول بأن اللائحة المشار إليها لم يعمل بها إلا بعد فصل الطاعن من الخدمة كما سبق بيانه ولم يقدم الطاعن ما يثبت أنه في تاريخ فصله كانت اللائحة المعمول بها وقتئذ تقضى باستبقائه في الخدمة إلى سن ٦٥ سنة — ومردود في وجهه الثاني بأن المادة ٤٠٤ من القانون المدني القديم ، كانت تقضى بأنه إذا لم يعين مدة الإيجار في العقد جاز لكل من المتعاقدين فسخه في أى وقت أراد بشرط أن يكون في وقت لائق للفسخ ، فلما صدر القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى نص في المادة ٢٢ منه على أن الطرف الذي أصابه ضرر من الفسخ يجوز أن يمنح تعويضا إذا كان فسخ العقد بلا مبرر . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ نفى عن البنك المطعون عليه تعسفه في فصل الطاعن من خدمته

وقرر أن هذا الفصل كان له ما يبرره ورتب على ذلك رفض دعوى التعويض  
قد أقام قضاءه على أسباب سائغة ، وكان ما ينمى عليه الطاعن من خاط بين  
الفصل التعسفى والفصل بغير مبرر على غير أساس وكذلك ما ينمى عليه من عدم  
بيان المبرر لفصله ، ذلك أن الحكم بين أن سبب فصل الطاعن هو ما أوجبه  
قانون الشركات رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ من استخدام نسبة معينة من المصريين  
فى وظائف الشركات مما حدا بالبك المطعون عليه الاستغناء من بعض الموظفين  
الأجانب ومنهم الطاعن . لما كان ذلك ، كان ما ينمى الطاعن على الحكم  
فى هذا السبب على غير أساس .

· ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن فى غير محله ويتعين رفضه . ·

جلسة ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣

( ١٨٢ )

القضية رقم ٣٣٩ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة ، وحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز  
عبد وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عباد المستشارين .

مسيرة . أجرة السمسار . لا يلزم بها إلا من كلفه من طرفي العقد بالسعي لإتمام الصفقة .  
حكم تسببه . تمسك الطاعن بأنه لم يكلف السمسار بالسعي في إتمام الصفقة وأنه كان مكلفا  
من قبل المشتري فقط . عدم تحقق المحكمة من صحة هذا الدفاع . قصور .

الأصل في أجر السمسار أنه إنما يجب على من كلفه من طرفي العقد السعي  
في إتمام الصفقة ، ولا يجب على كليهما إلا إذا أثبت أنهما ناطا به سويا  
هذا السعي ، وذلك ما لم يقر اتفاق على غير ذلك . وإذن فمتى كانت الطاعنة  
قد تمسكت بأنها لم تكلف المطعون عليه الأول بوصفها راغبة في البيع بالسعي  
لإيجاد مشتر وإنما كان مكلفا من قبل راغب الشراء وأنه تقدم لها على هذا  
الاعتبار طالبا التصريح بمعاينة المحل المراد بيعه فأذنت له بمقتضى التصريحين  
المقدمين في الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى على الطاعنة بقيمة  
السمسة التي طلبها المطعون عليه الأول لم يحفل بالتحقق من أن الطاعنة كلفته  
السعي في الصفقة وإنما اعتبر التصريح له بمعاينة المبيع كافيا وحده في الإثبات  
وهو استخلاص غير سائق إذ ليس من شأن التصريح له من جانب البائع بمعاينة  
المبيع أن يفيد تكليفه كسمسار بالوساطة في البيع ومن ثم يكون الحكم قاصر  
التسبيب في هذا الخصوص قصورا يستوجب نقضه .



## المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل في أن المطعون عليه الأول رفع الدعوى أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية المختلطة طلب فيها الحكم بإلزام الطاعنة بأن تدفع إليه مبلغ ٤٤٥ جنيها والفوائد القانونية وذلك قيمة السمسرة المستحقة له من جراء المجهود الذي قام به لإيجاد مشتر للملج كانت تملك الطاعنة بجهة الصوامعة مركز طهطا وقد تكال بمجوده بالنجاح إذ اشترى الملج من يدعى عبد الحميد عبد القادر محمد سيد الأهل وقد أنكرت عليه الطاعنة دعواه ونفت أنها كلفته بإيجاد مشتر وقررت أنها. كلفت سمسارا آخر هو المطعون عليه الثانى فقضت المحكمة في ١٦/٢/١٩٤٩ برفض الدعوى فاستأنف المطعون عليه الأول الحكم أمام محكمة الاستئناف المختلطة ثم أحيل الاستئناف إلى محكمة استئناف الإسكندرية التى قضت في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعنة بأن تدفع إلى المطعون عليه الأول مبلغ ٤٤٥ جنيها والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية . فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه في السببين الأول والثالث أنه قضى عليها بأن تدفع إلى المطعون عليه الأول مبلغ ٤٤٥ جنيها قيمة الأجر المستحق له بوصفه سمسارا توسط في إتمام صفقة بيع الملج مالكاها وذلك دون أن يعنى بالتحقق من أن الطاعنة كلفته بالسعى في إتمام هذه الصفقة مع أن السمسرة عقد بين طرفين يجب على السمسار إثباته أى يجب عليه إثبات أن هذا العقد تم بينه وبين من يطالبه بالأجر وأن الحكم المطعون فيه استنتج من تصريحى الزيارة المؤرخين في ٢٤ يناير سنة ١٩٤٦ و ٢٢ مايو سنة ١٩٤٦ . أيفيد ثبوت واقعة

تكليف الطاعنة للمطعون عليه الأول بالتوسط لإتمام صفقة البيع مع أن هذين التصرّيحين لا يفيدان شيئاً من ذلك وعلى ذلك يكون الحكم قد أقام قضاءه على ما لا يمكن استنتاجه مطلقاً من أوراق الدعوى .

وحيث أن الأصل في أجر السمسار أنه إنما يجب على من كلفه من طرفي العقد السعى في إتمام الصفقة ، ولا يجب على كليهما إلا إذا ثبت أنهما ناطا به سوياً هذا السعى ، وذلك ما لم يقر اتفاق على غير ذلك وقد تمسكت الطاعنة بأنها لم تكلف المطعون عليه الأول — بوصفها راغبة في البيع — بالسعى لإيجاد مشتر وإنما كان مكلفاً من قبل راغب الشراء وأنه تقدم لها على هذا الاعتبار طالبا التصريح بمعاينة المحلج فأذنت له بمقتضى التصريحين المقدمين في الدعوى. ولكن الحكم المطعون فيه إذ قضى على الطاعنة دون أن يحفل بالتحقق من أن الطاعنة كلفت المطعون عليه الأول السعى في الصفقة واعتبرت التصريح له بمعاينة المبيع كافياً وحده في الإثبات وهو استدلال غير سائغ إذ ليس من شأن التصريح من جانب البائع بمعاينة المبيع أن يفيد تكليفه كسمسار بالوساطة في البيع ومن ثم يكون الحكم قاصر السبب في هذا الخصوص قصوراً يستوجب نقضه .

وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣

(١٨٣)

القضية رقم ٢٨ سنة ٢١ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة ، وحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت  
وعبد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عواد المستشارين .

اجارة . اختصاص . حكم . تسببه . الثابت من عقد الإيجار أن المين المؤجرة أرض فضاء .  
لا يغير من هذه الحقيقة أن يكون المستأجر قد أقام بها أبنية أو أن يكون المؤجر قد طالبه بزيادة  
الأجرة بالنسبة التي يجيزها قانون إيجار المساكن خصوصا إذا كان المستأجر لم يقبل هذه الزيادة .  
اعتبار الحكم هذه المين مبنى وترتيبه على ذلك عدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى . خطأ  
في تطبيق القانون .

متى كان الثابت من عقد الإيجار هو أن موضوعه أرض فضاء فلا يغير من طبيعته  
أن يكون المستأجر قد أقام بها على مسؤوليته مبنى أو أن يكون المؤجر قد طالب  
المستأجر بزيادة الأجرة بالنسبة التي يجيزها قانون إيجار المساكن خصوصا إذا كان  
المستأجر لم يقبلها مما يدل على أن تغييرا في طبيعة موضوع العقد كما اتفق عليه  
عند التأجير لم يحصل التراضي عليه . وإذن فتى كان الحكم قد اعتبر موضوع  
هذا الإيجار مبنى ورتب على ذلك الحكم بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر  
الدعوى فإنه يكون قد مسخ شروط العقد وأخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب  
نقضه .

### المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل في أن وزارة الأوقاف أقامت الدعوى على  
المطعون عليهما وقد جاء بعريضتها أنه بموجب عقد عرفي استأجر المدعى عليه الأول  
بضمان وتضامن الثاني من المدعية قطعة أرض فضاء مشاهرة بأجرة شهرية مقدارها




جنيه و ٥٢٠ مليم ونص بعقد الايجار على أنه إذا أراد أحد الطرفين إخلاء الأرض المؤجرة فعليه أن يعلن الطرف الآخر بخطاب موصى عليه قبل انقضاء المدة بشهرين وقد صقعت الأرض بمبلغ ٢ ج و ٢٠٥ م شهريا ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٤٦ وأعلن المطعون عليه الأول بهذه الزيادة فلم يدفعها ولذلك طلبت الوزارة الحكم بالزام المطعون عليهما متضامنين بأن يدفعوا مبلغ ٧ ج و ٥٣٠ م مقابل الانتفاع لغاية أبريل سنة ١٩٤٧ وما يستجد ابتداء من مايو سنة ١٩٤٧ بواقع ٢ ج و ٢٠٥ م شهريا حتى الإخلاء والإزالة وفسخ عقد الايجار والإخلاء والتسليم وإزالة ما عساه يكون على العين المؤجرة من مبان وأخشاب وقد دفع المدعى عليه الأول بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى لأنها من اختصاص المحكمة الابتدائية وفقا للقانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ فقضت محكمة أول درجة بقبول الدفع لأن حقيقة الواقع أن الأرض مقام عليها منزل والحكم بالإخلاء يشمل المنزل فاستأنفت وزارة الأوقاف وقيد الاستئناف برقم ٥٤١ سنة ١٩٤٨ مستأنف محكمة المنصورة الابتدائية التي قضت في ١٩٤٩/٣/٢٤ بالتأييد وقد جاء بأسباب الحكم "أن الدعوى لا تنصب على أرض فضاء وإنما على أرض شيد عليها منزل من دورين لم يشيده المستأجر وإنما شيد قبل التأجير. ومما يؤيد وجهة النظر هذه أنه ثابت من خطاب الوزارة المؤرخ ١٩٤٦/١٠/٢٩ أنها طالبت المستأنف عليه الأول بزيادة الايجار ٤٠ ٪ تنفيذا للرسوم بتمانون الصادر في ١٩٤٦/١٠/٣ أى أنها لم تعتبر الأرض المؤجرة أرضا فضاء وإنما أرضا مقاما عليها بناء" فقررت وزارة الأوقاف الطعن في هذا الحكم بطريق النقض.

ومن حيث إن الطعن بنى على سبب واحد هو الخطأ في تطبيق القانون إذ أقام الحكم قضاءه بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى على أساس أن العين المؤجرة لبست أرضا فضاء كما وصفت بعقد الايجار ولكنها أرض مقام عليها منزل مملوك للمطعون عليه الأول فهي إذا تدخل في نطاق القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ وهذا الذى أقام عليه الحكم قضاءه فيه مسخ لشروط العقد لأن عقد الايجار صريح في أن العين المؤجرة هي أرض فضاء ووجود المباني على الأرض

لا ينفى أن المؤجر أصلاً هو فضاء الأرض ويستوى أن يكون هذا البناء من عمل المستأجر الحالي أو من عمل مستأجر سابق كذلك لا يغير من هذا الوضع أن زيادة الأجرة الشهرية طلبتها الوزارة وفتحاً للرسوم بقانون الصادر في ١٠/٣/١٩٤٦ إذ المطعون عليه لم يقبل الزيادة متعللاً بأن العين المؤجرة أرض فضاء مما اضطر الوزارة إلى طلب إنهاء عقد الإيجار ورفع هذه الدعوى .

ومن حيث أنه لا نزاع في أن موضوع عقد الإيجار على ما أثبت به هو أرض فضاء فليس يغير بعد من حقيقة أنه يكون المستأجر قد أقام بها على مسؤوليته مبنى أو أن تكون الطاعنة قد طالبت المستأجر بزيادة الأجرة بالنسبة التي يجيزها قانون إيجار المساكن خصوصاً وأن المستأجر - المطعون عليه الأول - لم يقبلها مما يدل على أن تغييراً في طبيعة موضوع العقد كما اتفق عليه عند التأجير لم يحصل التراضي عليه ومن ثم يكون الحكم إذا اعتبر موضوع الإيجار مبنى ورتب على ذلك الحكم بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى قد مسخ شروط العقد وأخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

ومن حيث أنه لما كانت الدعوى صالحة للحكم فيها بالنسبة للدفع بعدم اختصاص محكمة بندر المنصورة الجزئية بنظرها وكان هذا الدفع على ما سبق بيانه على غير أساس فإنه يتعين الحكم في موضوع الاستئناف رقم ٥٤١ سنة ١٩٤٨ باستئناف المنصورة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها 

جلسة ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣

( ١٨٤ )

القضية رقم ٨٩ سنة ٢١ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكة وحضور حضرات الأساتذة عهد العزيز عهد  
وكيل المحكة ومصطفى فاضل وأحمد العروبي ومحمود عياد المستشارين .

( أ ) ضرائب . حكم . تسببه . تحميل الطاعن عبء إثبات إخطار مصلحة الضرائب بالتنازل  
الحاصل له عن المنشأة . تسجيل عجزه عن الإثبات . لا مخالفة في ذلك للقانون  
ولا إخلال بحق الطاعن في الدفاع . المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤  
لسنة ١٩٣٩ .

( ب ) ضرائب . حكم . تسببه . تأييده الحكم الابتدائي لأسبابه بعد أن قدمت مصلحة  
الضرائب أصل الخطاب الذي استند اليه الطاعن في إثبات إخطاره المصلحة بالتنازل  
الحاصل له عن المنشأة . هذا يفيد أن المحكة لم تر في عبارات الخطاب ما ينفي  
ما قرره محكمة أول درجة من أن ما تضمنته الخطاب لا يعدو أن يكون إخطاراً  
من الطاعن بتكوين شركة جديدة ولا يقوم مقام الإخطار المطلوب . لا قصور .

١ - إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه سجل على الطاعن بالأدلة  
السائغة التي أوردها عجزه عن إثبات ما ادعاه من أنه أخطر مصلحة الضرائب  
بالتنازل الصادر له من الشركاء في الشركة "الفديمة" وفقاً لما تتطلبه المادة ٥٨  
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، كما نفى حصول إخطار بهذا التنازل من البائعين  
فليس فيما قرره الحكم في هذا الخصوص من تحميل الطاعن عبء إثبات حصول  
هذا الإخطار وتسجيل عجزه عن الإثبات خطأ في القانون أو إخلال بحقه  
في الدفاع .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي أخذاً بأسبابه بعد  
أن قدمت المطعون عليها إلى محكمة الاستئناف أصل الخطاب الذي استند إليه



الطاعن في إثبات إخطارها بالتنازل الصادر له عن المنشأة ، فإن هذا يفيد أن محكمة الاستئناف لم ترفى عبارة الخطاب ما ينهى ما قررت محكمة أول درجة من أن ما تضمنه الخطاب لا يعدو أن يكون إخطارا من الطاعن وحده عن تكوين شركة جديدة ولا يقوم مقام الاخطار الواجب حصوله من كل من المشتري والبائعين اليه ، وفي هذا الرد الضمني على ما تمسك به الطاعن من اشتغال هذا الخطاب على الاخطار المطلوب ويكون ما عابه على الحكم من القصور في التسيب في هذا الخصوص على غير أساس .

### المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

... ومن حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أن الطاعن بصفته مديرا لشركة "بيع التريكو المصرية" أقام على المطعون عليها وآخرين لم يختصموا في الطعن - دعوى أمام محكمة القاهرة الابتدائية قيدت في جدولها برقم ٤٧ سنة ١٩٥٠ كلى قال في صحيفة افتتاحها إن من هذا المطعون عليها أسسوا فيما بينهم شركة توصية بسنيطة باسم "شركة بيع التريكو المصرية" وذلك بمقتضى العقد المؤرخ في ٢٧ من فبراير سنة ١٩٤٦ والمسجل برقم ٢٥٦ سنة ٧١ ق برأس مال مقداره ٣٧٠٠ جنيه لمدة تلتهى في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وأنه نظرا للخسائر التى منيت بها الشركة تراضى الشركاء المذكورون على قسمتها وذلك بمقتضى العقد المؤرخ في ٢ من فبراير سنة ١٩٤٨ والمسجل برقم ٢١٩ سنة ٧٣ ق وإنه لما علم بذلك تقدم لشراء المؤسسة وتم له ذلك بالعقد المؤرخ في ١١ من فبراير سنة ١٩٤٨ والثابت تاريخه رسميا في ١٥ منه وذلك مقابل ثمن مقداره ١٥٠١ جنيها و ٧٨١ مليا وإنه لما كانت الديون المستحقة على الشركة وقت صدور البيع إليه قد بلغت ١٥٩١ جنيها و ٢٢٩ مليا فقد اتفق مع البائعين على أن يدفعوا الفرق وعلى أن يلتزموا متضامنين بكلمة ما قد يظهر على الشركة من ديون أخرى ثم كيون بعد ذلك مع آخرين

شركة أخرى تحمل نفس اسم الشركة المنحلة سجل عقدها بمحكمة مصر الدكية  
برقم ٢٠٧ سنة ١٩٤٨ وأخطر الشركاء الجدد مصلحة الضرائب في ٩ مارس  
سنة ١٩٤٨ بتكوين الشركة الجديدة وحاسبتها المصلحة عن الضرائب المستحقة  
عن سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ وإنه بالرغم من أن المصلحة لم تطلب محاسبة الشركة  
الجديدة إلا على الضرائب المستحقة عن عاتين السنتين فإنها أوقعت في ٥ نوفمبر  
سنة ١٩٤٩ و ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٩ حجزين إداريين وفاء للضرائب المستحقة  
على الشركة المنحلة عن المدة من سنة ١٩٤٣ إلى ١٩٤٨ وحددت للبيع على التوالى  
يومى ٢٤ ديسمبر ١٩٤٩ ، ١٦ يناير سنة ١٩٥٠ وإنه لما كانت المحجوزات  
مملوكة للشركة الجديدة لا للشركة المنحلة وكانت مصلحة الضرائب قد أخطرت  
بالتغييرات التى طرأت وحاسبت الشركة الجديدة على الضرائب المستحقة عن  
سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ دون غيرها فإن الحجزين يعتبران باطلين وطاب الحكم  
باحتيمته بصفته المذكورة فى الأشياء المحجوزة وبإلغاء الحجزين الموقعين عليها  
مع إلزام المطعون عليها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وعند نظر الدعوى  
قدم الطاعن فضلا عن عقد فسخ الشركة المنحلة وعقد تكوين الشركة الجديدة  
وصولا مؤرخا فى أبريل سنة ١٩٤٨ عن خطاب مسجل مرسل منه لمصلحة  
الضرائب وصورة من هذا الخطاب تحت مسرأته وقال إنه قام بما يتطلبه  
القانون من إخطار مصلحة الضرائب خلال ستين يوما من تاريخ عقد البيع  
بانتقال الملكية إلى الشركة الجديدة كما يستفاد من هذا الخطاب المؤرخ  
٤ من أبريل سنة ١٩٤٨ وإن مصلحة الضرائب قد اعترفت بالوضع الجديد  
بدليل أنها لم تطالبه إلا بالضرائب المستحقة عن المدة اللاحقة لتاريخ انتقال  
الملكية إلى الشركة الجديدة . ودفعت المطعون عليها دعوى الطاعن بأنه نص  
المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ يلقى عبء الالتزام بتبليغ مصلحة  
الضرائب عن التغييرات التى تطرأ على المؤسسة على عاتق المتنازل والمتنازل إليه  
ويرتب على إغفال هذا الإجراء مسئوليتهمما بالتضامن عما يستحق من الضرائب  
على المؤسسة المتنازل عنها وبأن الطاعن لم يقيم بإخطارها بالتنازل ولم يصلها منه  
خطاب بالصورة التى أشار إليها فى دفاعه وأنه إنما أرسل إليها خطابا مؤرخا

في ٥ من ابريل سنة ١٩٤٨ يخطر بها فيه بتكوين الشركة ولم يرد بهذا الخطاب إشارة إلى التنازل — وبأن المتنازلين إلى الطاعن لم يقوموا من جانبهم بالإجراء الذي يتطلبه القانون وهو قيامهم هم أيضا بالإخطار ومن ثم يكونون مسئولين بالتضامن مع الطاعن عن الضرائب المستحقة على المنشأة وبأنه لا علاقة بين محاسبة الطاعن عن الضرائب المستحقة عن المدة اللاحقة لتكوين شركة وبين الترام المنشأة بالضرائب المستحقة عن المدة السابقة وبجلسة ٢٨ مارس سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة برفض دعوى الطاعن مع إلزامه بالمصروفات مؤسسة حكما على أنه تبين لها من الإطلاع على ختم مصلحة البريد على الوصول المقدم من الطاعن والخاص بخطابه الموصى عليه أن تاريخ الختم المذكور هو ٥ من ابريل سنة ١٩٤٨ وأن هذا التاريخ يتفق وتاريخ الخطاب المشار اليه في مذكرة مصلحة الضرائب الخاص بالإخطار عن تكوين الشركة الجديدة وعلى أن صورة الخطاب المقدمة من الطاعن هي صورة عرفية لا يمكن الاطئنان اليها أو محاجة مصلحة الضرائب بها وعلى أنه يتعين أن يثبت بطريق لا يرقى اليه الشك أن الطاعن قام بما يوجب القانون من الإخطار بحصول التنازل ولا يغني عن ذلك مجرد تقديم وصول من المحتمل أن يكون عن خطاب آخر هو الخطاب المشار اليه في مذكرة المطعون عليها وعلى أن محاسبة المطعون عليها الطاعن عن الضرائب المستحقة على الشركة الجديدة لا يفيد إعفاءه من الترام المترتب على عدم الإخطار . فرغ الطاعن استئنافا عن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة قيد في جدولها برقم ١١٧ تجارى سنة ٦٧ ق وبجلسة ٧ ديسمبر ١٩٥٠ حكمت المحكمة بتبطل الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبأياد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف — الطاعن — بالمصروفات وبمبلغ ثلثمائة قرش مقابل أتعاب محاماة . فقرن الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على سببين يتحصل أولهما في تعيب الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون وإخلاله بحق الطاعن في الدفاع وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أقر وجهة نظر المطعون



عليها سواء في خصوص دليل الإخطار أو في خصوص ما تضمنه الإخطار دون تعليل سليم ذلك لأن المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ لم تتطلب صورة خاصة لإثبات الإخطار ولأن مجرد تقديم الوصول دليل كاف لمقدمه ولأن المحكم إذ رجع وجهة نظر المطعون عليها على قول الطاعن ولو ببعض الدليل دون تحقيق الأمر بالصورة اليعقيدية القاطعة يكون قد أخل بحقه في الدفاع.

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك لدى محكمة الموضوع بأنه قام بإخطار مصلحة الضرائب خلال ستين يوماً من تاريخ شرائه للمنشأة بانتقال الملكية إليه وكان سند الوعيد في ذلك هو وصول مقدم منه عن خطاب مسجل مرسل منه إلى المطعون عليها وصورة تحت مسؤوليته لهذا الخطاب الذي قرر أنه مؤرخ في ٤ من أبريل سنة ١٩٤٨ وأنه تضمن إخطار مصلحة الضرائب بانتقال ملكية المؤسسة إليه وردت مصلحة الضرائب على ذلك بأنه لم يصلها خطاب من الطاعن بحصول هذا النزاع وإنما وصلها الخطاب المؤرخ في ٥ من أبريل سنة ١٩٤٨ والذي لم يتضمن سوى إخطارها بتكوين الشركة "الجديدة" ولم ترد به أية إشارة إلى النزاع. وورد بأسباب الحكم في هذا الخصوص ما يلي "ومن حيث إن الثابت بادئ ذي بدء هو أن القانون قد ألقى على عاتق المتنازل والمتنازل إليه عبء إخطار مصلحة الضرائب بالتغير الطارئ على المؤسسة وإلا كانا مسئولين بطريق التضامن عن الديون المستحقة عليها عن المدة السابقة على تاريخ هذا النزاع على أن يكون الإخطار خلال ستين يوماً من هذا التاريخ. وحيث إنه تأسيساً على ذلك يكون على المدعى - الطاعن - عبء إثبات قيامه بهذا الإخطار. وحيث إن دعوى المدعى في هذا الصدد مؤسسة على إيصال مصلحة البريد المؤرخ في ١٩٤٨/٤/٤ ومرفقا به صورة عرقية مكتوبة بالآلة الكاتبة من الإخطار الذي يدعى بإرساله إلى مصلحة الضرائب وقد أنكر ممثل المدعى عليها الأولى - المطعون عليها - وصول هذا الإخطار إلى مصلحة الضرائب وقال إن الخطاب الذي وصل إلى المصلحة هو إخطار عن تكوين الشركة الجديدة. وحيث إنه يتبين من الاطلاع

على ختم مصداقة البريد على الإيصال المذكور أن تاريخ هذا الإيصال هو ٥ أبريل سنة ١٩٤٨ ، كما ذهب إلى ذلك المدعى وهذا التاريخ يتفق وتاريخ الخطاب المشار إليه في مذكرة مصلحة الضرائب والصادر من المدعى بخصوص تكوين الشركة الجديدة ومن ناحية أخرى فليس ثمت ما يثبت أن هذا الإيصال خاص بالإخطار الذى يتطلبه القانون . وأما صورة الإخطار المرفقة بهذا الإيصال فهي صورة عرفية لا يعتد بها ولا يمكن الاطمئنان إليها أو الحاجة مصداقة الضرائب بها “ ويبين من هذا أن الحكم سجل على الطاعن بالأدلة السائغة التى أوردها أنه عجز عن إثبات ما ادعاه من أنه أخطر مصلحة الضرائب بالتنازل الصادر له من الشركاء فى الشركة “ القديمة “ وفقا لما تتطلبه المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ كما نفى حصول إخطار بهذا التنازل من البائعين وليس فيما قرره الحكم فى هذا الخصوص من تحميل الطاعن عبء إثبات حصول هذا الإخطار وتسجيل عجزه عن الإثبات خطأ فى القانون أو إخلال بحق الطاعن فى الدفاع .

ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه قد عاره قصور فى التسيب . ذلك لأن المطعون عليها قدمت لأول مرة أمام محكمة الاستئناف الخطاب المؤرخ فى ٥ من أبريل سنة ١٩٤٨ فقرر الطاعن فى مذكرته المقدمة إلى تلك المحكمة أنه يفرض أن ما تضمنه هذا الخطاب هو الإخطار الوحيد الذى وصل إلى مصلحة الضرائب فانه صريح فى إفادة أن محل المؤسسة الجديدة هو بذاته محل المؤسسة القديمة أى الشركة المنحلة وأنه متى لوحظ ذلك ولوحظ أيضا أن الخطاب تضمن بيان العناصر التى أصبحت تباشر استغلال المؤسسة الجديدة وأموالها والأشخاص الذين يستغلونها كان هذا كافيا فى إثبات إخطار المطعون عليها بحصول التنازل . ولكن محكمة الاستئناف أغفلت الرد على هذا الدفاع على الرغم من أنه مؤسس على مستند قدم لأول مرة أمامها .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي أخذا بأسبابه بعد أن قدمت المطعون عليها إلى محكمة الاستئناف أصل الخطاب المشار إليه فإن هذا يفيد أن محكمة الاستئناف لم تر في عبارة الخطاب ما ينفي ما قرره محكمة أول درجة من أن ما تضمنه لا يعدو أن يكون إخطارا من المدعى وحده عن تكوين شركة جديدة ، ولا يقوم مقام الإخطار الواجب حصوله من كل من المشتري والبائعين إليه — وفي هذا الرد الضمني على دفاع الطاعن — أما باقى ما ورد فى هذا السبب فهو جدل موضوعى فى قيمة الدائل مما يستقل بتقديره قاضى الموضوع .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه .



## جلسة ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣

( ١٨٥ )

### القضية رقم ١٥٠ سنة ٢١ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلى وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد المتارين .

ضرائب . أرباح استثنائية . حكم . تسببه . حق الممول الذى لا يملك حسابات منتظمة  
في اختيار رقم المقارنة بين أرباحه المعتمدة أو المقدرة في سنة ١٩٣٩ وبين ١٢٪ من رأس المال  
المستثمر في المنشأة . شرط . أن يكون على بينة من مقدار كلا الرقين . عدم قيام صاحبة الضرائب  
بتحديد رأس مال الممول . حقه في الاختيار يبقى قائما . اعتماد الحكم اختيار هذا الممول رقم  
أرباحه في سنة ١٩٣٩ أساسا للمقارنة وعدم القضاء بسقوط حقه في الاختيار . لا خطأ .  
المادتان ٢٤٢ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣  
والمادة الخامسة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ والقرار الوزاري رقم ٢٦  
لسنة ١٩٤٢ والقرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ .

لكي يتسنى للممول الذى لا يملك حسابات منتظمة استعمال حق الاختيار  
المحول له في المادة ٣ فقرة ثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدل  
بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ بين رقم أرباحه المعتمدة أو المقدرة في سنة ١٩٣٩  
وبين ١٢٪ من رأس المال المستثمر في المنشأة يجب أن يكون على بينة  
من مقدار كلا الرقين على وجه التحديد وتحقيقا لهذا العلم أوجبت المادة  
الخامسة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ " أن يصدر بتحديد  
رقم رأس المال المستثمر في المنشأة الذى يتخذ أساسا للنسبة المئوية المنصوص  
عليها في الفقرة ثانيا من المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ قرار  
من المأمور يعلن للممول بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ويجوز للممول  
الطعن في هذا التحديد بالطرق وفي المواعيد المنصوص عنها في المواد ٤٥ وما

بمدها ... ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن مصلحة الضرائب لم تقم بما فرضته عليها هذه المادة من تحديد رأس مال المطعمون عليه حتى استعمل حقه في اختيار رقم المقارنة في عريضة دعواه ، وكان هذا الإجراء لم يوجبه القانون عبثا ، فإن عدم مراعاته من جانب مصلحة الضرائب من شأنه تجهيل أحد الرقمين اللذين يجرى عليهما الاختيار مما يترتب عليه بقاء باب الاختيار مفتوحا حتى يتحدد هذا الرقم وفقا للقانون ، ولما كان ذلك ، فإن الحكم يكون على حق إذا اعتمد اختيار المطعمون عليه لرقم أرباحه في سنة ١٩٣٩ أساسا للمقارنة ولم يقض بسقوط حقه في هذا الاختيار . أما تحدى مصلحة الضرائب بخلو قرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ الذي حدد ميعاد الاختيار من الإشارة الى وجوب تحديد رأس المال المستثمر في المنشأة قبل بدء سريان المدة المنصوص عليها فيه لاستعمال حق الاختيار فمردود بأن هذا القرار لم ينص على إلغاء المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية السابق إيراد نصها . على أن هذا القرار إذ أشار في نصوصه الى رقم المقارنة المنصوص عليه في الفقرة ثانيا من المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدلة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ فقد قصد بهذه الإشارة رأس المال المستثمر والمعتمد من مصلحة الضرائب وفقا للمادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٢ ولما كان الأساس السالف ذكره يكفي وحده لإقامة الحكم المطعون فيه فإنه يكون غير منتج بحث ما تنعاه الطاعنة على ما أورده الحكم عدا ذلك من أسباب لتبرير قضائه .

## المحكمة

... من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .  
ومن حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أنه في ١٩٤٤/٤/١ قدرت لجنة ضرائب الجمالية أرباح المطعمون عليه من تجارته في الخيش عن سنتي ١٩٣٩ و ١٩٤١ بمبلغ ٦٤٧ جنيه ١٤١٨ جنيه على أن يسرى هذا التقدير في كل من السنتين المذكورتين على السنة التي تليها

عملا بالمادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وأخطر الممول بهذا التقدير في ١١/٧/١٩٤٤ ولم يعارض فيه ولما أن صدر في ١٣ من أغسطس سنة ١٩٤٤ القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ الذي ألغى المادة ٥٥ وأبطل التقدير السارى بمقتضاها امادت المأمورية تقدير أرباح المطاعم عليه في سنتي ١٩٤٠ ، ١٩٤٢ كما قدرت أرباحه في سنة ١٩٤٣ وذلك بالمبالغ الآتية : ١٠٦٥ جنيه ، ٢٠٠٠ جنيه ، ٢١٣٠ جنيه على التوالي في السنوات المذكورة وأيدت لجنة الضرائب هذا التقدير في ٢٣/١٠/١٩٤٥ وأعلن قرارها للممول في ١٧/١٢/١٩٤٥ فطن فيه بالدعوى رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٤٦ تجارى كلى المعلنة صحيفتها في ٢٩/١٢/١٩٤٥ وطلب فيها إلغاء تقدير اللجنة عن السنوات من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٣ وبطلان مريان التقدير على سنتي ١٩٤٠ و ١٩٤٢ وإلزام مصلحة الضرائب بقبول رقم أرباح سنة ١٩٣٩ لتحسب على أساسه ضريبة الأرباح الاستثنائية . وفي ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ قضت المحكمة بنسب الخبير الموظف الفحص حسابات الممول ودفاته في سنوات ١٩٤٠ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ وذلك دون فحص أرباح سنتي ١٩٣٩ ، ١٩٤١ اللتين أصبح تقدير أرباحهما نهائيا وقالت في أسباب حكمها عن اختيار رقم المقارنة لتقدير أرباح سنة ١٩٤١ الاستثنائية أن حق الممول في اختيار رقم المقارنة قد سقط لأنه لم يبدئه خلال شهر من تاريخ إخطاره في ١١/٧/١٩٤٤ بربح سنة ١٩٣٩ وذلك عملا بالقرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ وأما عن اختيار رقم المقارنة عن أرباح سنتي ١٩٤٠ ، ١٩٤٢ الاستثنائية اللتين أبطل التقدير فيهما عملا بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ فإن حق الممول في الاختيار بالنسبة إليهما ما زال باقيا وقد أبدى الممول اختياره بصحيفة دعواه . وفي ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بتقدير أرباح الطاعن في سنوات ١٩٤٠ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ بمبالغ ٩٥٠ جنيه ، ٣٨٠ جنيه ، ٥٧٠ جنيه على التوالي وبإلزام مصلحة الضرائب بقبول أرباح سنة ١٩٣٩ كأساس للمقارنة عند حساب الضريبة على الأرباح الاستثنائية في تلك السنوات . فاستأنفت الطاعنة والمطعون عليه هذا الحكم وقيد استئنافهما برقمي ١٦٢ ، ٤٩٠ لسنة ٦٦ في محكمة استئناف القاهرة التي قضت في ١٨ من يناير سنة ١٩٥١ بتأييد الحكم



المستأنف واستندت في خصوص اختيار رقم المقارنة لتقدير الأرباح الاستثنائية إلى أن الممول وهو لا يمسك حسابات منتظمة يجوز له عملاً بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ الحق في إبداء اختياره لرقم المقارنة عن الأرباح الاستثنائية في سنوات ١٩٤٠، ١٩٤٢، ١٩٤٣ إما باختيار أرباح سنة ١٩٣٩ المقدرة أو المعتمدة وإما باختيار ١٢ / من رأس المال المستثمر وذلك وفقاً للأوضاع والمواعيد المحددة بالقرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ المعمول به من ١٣ مارس سنة ١٩٤٤ وإلى أن حق الممول في إبداء اختياره لرقم المقارنة ما زال قائماً ولم يسقط لأنه لم يدع عملاً بالفقرة ب من المادة الأولى من القرار المذكور تنبيه صريح لإبداء اختياره لإحدى الطريقتين السالف ذكرهما حتى يبدأ من هذا الإخطار ميعاد الشهر المحدد لإبداء الاختيار والمنصوص عليه في قرار ٣٢ لسنة ١٩٤٤ بالنسبة إلى المولين الذين لم تخطرهم مصلحة الضرائب قبل نشر القرار في الجريدة الرسمية وإلى أن إخطار الممول في ١١/٧/١٩٤٤ برمج سنة ١٩٣٩ كان خاصاً بالأرباح العادية لكي يطعن في تقديرها إن شاء ولم يكن قد تضمن دعوته لإبداء اختياره لرقم المقارنة لتقدير أرباحه الاستثنائية وإلى أنه فضلاً عن ذلك فإن مأمورية الضرائب لم تخطر الممول بتحديد رأس المال المستثمر في منشأته بقرار منها عملاً بالمادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ الصادر باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ وذلك ليكون هذا التحديد أساساً لاختيار الممول رقم المقارنة . أما بالنسبة لاختيار هذا الرقم لأرباح سنة ١٩٤١ الاستثنائية — فقد قالت عنه المحكمة أن الحكم الصادر في ٢٣/١٢/١٩٤٦ قد فصل قطعياً في خصوصه ولم يستأنفه الممول في حينه فلا سبيل إلى تعديله فقرررت مصلحة الضرائب الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على سبب واحد يتحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تأويله ذلك أن المحكمة قضت بأن حق المطعون عليه في إبداء اختياره لرقم المقارنة لتقدير أرباحه الاستثنائية في سنوات ١٩٤٠ و ١٩٤٢ و ١٩٤٣ ما زال قائماً بحجة أن إخطاره في ١٠/٧/١٩٤٤ بأرباح سنة ١٩٣٩

العادية لم يدع فيه إلى إبداء اختياره لإحدى الطريقتين المنصوص عليهما بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ وبمجة أن مأمورية الضرائب لم تقدر رأس المال المستثمر في المنشأة ولم تخطر به الممول مع أن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ والقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ المعدل له والقرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ لا توجب جميعها على مصلحة الضرائب سوى إخطار الممول بأرباحه المقدرة أو المعتمدة عن سنة ١٩٣٩ ولم توجب عليها بيان الغرض من هذا الإخطار كما أنها لم تنص على إخطارين أحدهما خاص بالأرباح العادية والآخر خاص بالأرباح الاستثنائية ومع أن إخطار الممول بتقدير رأس المال المستثمر في المنشأة والذي تقدره مأمورية الضرائب عملاً بالمادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ لا يقصد منه فتح ميعاد اختيار رقم المقارنة لأن الفقرة ب من المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ جاءت خلوا من إلزام مصلحة الضرائب بإخطار الممول بتقدير رأس المال ولم توجب هذه المادة على مصلحة الضرائب سوى إخطار الممول بأرباحه عن سنة ١٩٣٩ المقدرة أو المعتمدة لكي يقوم بإبداء اختياره في الميعاد المقرر . كما أخطأ الحكم إذ قضى بإلزام مصلحة الضرائب بقبول رقم أرباح سنة ١٩٣٩ كأساس للمقارنة بحسب بمقتضاه الأرباح الاستثنائية في سنتي ١٩٤٠ و ١٩٤٢ و ١٩٤٣ مع أنه قضى بسقوط حق الممول في اختياره بالنسبة إلى أرباح سنة ١٩٤١ مما ترتب عليه جعل رقمين للمقارنة أحدهما رقم ربح سنة ١٩٣٩ عن السنوات السالف ذكرها والآخر رقم ١٢٪ من رأس المال المحكي بالنسبة إلى ربح سنة ١٩٤١ المنصوص في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ على الأخذ به إذا لم يبلغ الممول اختياره في الميعاد وهذا يتنافى مع ما قرره القانون من اختيار رقم واحد للمقارنة .

ومن حيث إن هذا النعي بجميع وجوهه مردود بأن الحكم إذ استند ضمن ما استند إليه في قضائه إلى أنه طالما لم تتخذ مصلحة الضرائب الاجراء الواجب قانونا لتحديد رأس المال المستثمر في المنشأة وفقا للمادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ الصادر باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١

بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية فإن ميعاد اختيار رقم المقارنة بالنسبة إلى الممول يبقى مفتوحا — إذ استند الحكم في قضائه إلى هذا الأساس لم يخطئ. في القانون ذلك أنه لكي يتسنى للمول الذي لا يملك حسابات منتظمة استعمال حق الاختيار المحول له في المادة ٣٠قرة ثانية من القانون ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ بين رقم أرباحه الممتدة أو المقدرة في سنة ١٩٣٩ وبين ١٢٪ من رأس المال المستثمر في المنشأة يجب أن يكون على بينة من مقدار كلا الرقين. على وجه التحديد وتحقيقا لهذا العلم أوجبت المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ "أن يصدر بتحديد رقم رأس المال المستثمر في المنشأة الذي يتخذ أساسا للنسبة المئوية المنصوص عليها في الفقرة ثانيا من المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ قرار من المأمور يعان للمول بخطاب موصى عليه بعلم وصول ويجوز للمول الطعن في " هذا التحديد بالطرق وفي المواعيد المنصوص عنها في المواد ٤٥ وما بعدها ..... " ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد أن مصلحة الضرائب لم تقم بما فرضته عليها هذه المادة من تحديد رأس مال المطعون عليه حتى استعمل حقه في اختيار رقم المقارنة في عريضة دعواه وكان هذا الإجراء لم يوجب القانون عبثا فلا بد من عدم مراعاته من جانب مصلحة الضرائب من شأنه تجهيل أحد الرقين اللذين يجزى عليهما الاختيار مما يترتب عليه بقاء باب الاختيار مفتوحا حتى يتخذ هذا الرقم وفقا للقانون — لما كان ذلك فإن الحكم يكون على حق إذ اعتمد اختيار المطعون عليه لرغم أرباحه في سنة ١٩٣٩ أساسا للمقارنة ولم يقض بسقوط حقه في هذا الاختيار. أما تحدى مصلحة الضرائب بخلو القرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ الذي حدد ميعاد الاختيار من الإشارة إلى وجوب تحديد رأس المال المستثمر في المنشأة قبل بدء مريان المادة المنصوص عليها فيه لاستعمال حق الاختيار فمردود بأن هذا القرار لم ينص على إلغاء المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية السابق إيراد نصها. على أن هذا القرار إذ أشار في نصوصه إلى رقم المقارنة المنصوص عليه في الفقرة ثانيا من المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدل بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٨٧



لسنة ١٩٤٣ فقد قصد بهذه الإشارة رأس المال المستثمر والمعتمد من مصالحة الضرائب وفقا للسادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ . ولما كان الأساس السالف ذكره يكفي وحده لإقامة الحكم المطعون فيه فإنه يكون غير منتج بحث ما تنعاه الطاعنة على ما أورده الحكم عدا ذلك من أسباب لتبرير قضائه — أما قول الطاعنة بأن الحكم المطعون فيه إذ اعتمد اختيار المطعون عليه لرقم أرباحه عن سنة ١٩٣٩ كرقم للمقارنة لتقدير أرباحه الاستثنائية عن سنوات ١٩٤٠ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ بينما اعتمد ١٢٪ من رأس المال المستثمر في منشأة المطعون عليه كرقم مقارنة لتقدير أرباحه الاستثنائية عن سنة ١٩٤١ فقد جمل للمقارنة رقمين على خلاف ما يتطلبه القانون — هذا القول مردود بأن الحكم المطعون فيه لم يعتمد رقمين للمقارنة كما تزعم الطاعنة ذلك أن ما كان معروضا على محكمة الاستئناف دو اعتماد رقم المقارنة عن أرباح سنوات ١٩٤٠ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ فقط وقد اعتمدت اختيار المطعون عليه لهذا الرقم عن السنوات المذكورة أما أرباح سنة ١٩٤١ الاستثنائية فلم يتعرض الحكم المطعون فيه لموضوعها لأن الحكم الصادر في ١٩٤٦/١٢/٢٣ قطع فيما يتعلق بحق اختيار رقم المقارنة عن حساب الضريبة على الأرباح الاستثنائية الخاصة بسنة ١٩٤١ . فأوجب معاملة المطعون عليه على أساس ما يزيد على ١٢٪ من رأس المال وهذا الحكم لم يستأنف من جانب الممول وبذلك لم يطرح أمر أرباح تلك السنة على محكمة الاستئناف حتى تفصل فيه ومن ثم يكون النعي على الحكم بأنه اعتمد رقمين للمقارنة على غير أساس .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

جلسة ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣

(١٨٦)

القضية رقم ١٧٠ سنة ٢١ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد الرومي ومحمود عواد المستشارين .

ضرائب . لجنة التقدير . تشكيلها . الرخصة المخولة للمول في ضم عنوين يختارهما إلى اللجنة .  
عدم استعماله لهذه الرخصة . لا بطلان . كذلك لا يبطل قرار اللجنة تخلف الممول عن الحضور أو  
رفضها طلب التأجيل لعذر أبداه .

إنه وإن كانت المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تجيز للمول أن  
يضم عضوين إلى هيئة لجنة التقدير يختارهما من بين التجار ورجال الصناعة أو  
المولان إلا أن عدم استعمال الممول لهذه الرخصة وذلك بعدم اختياره هذين  
العضوين أو تخلف العضوين عن الحضور في الميعاد المحدد لانعقاد اللجنة لا يترتب  
عليه أي بطلان وكذلك الشأن لو تخلف الممول عن الحضور أمام اللجنة أو رفضت  
اللجنة التأجيل لعذر أبداه .

### المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل في أن الطاعن وهو ممن يتجرون في المعادن والحديد  
الخرودة والأخشاب القديمة قدم إقرارا عن أرباحه في السنوات من سنة ١٩٤١  
إلى ١٩٤٣ بين فيه أنها على التوالي ٢٣٩ جنيها و ٤٦٠ مليا، ١٣٤ جنيها و ٤٦٠ مليا،  
٢٠٠ جنيها وإنه لا يمسك دفاتر ولا حسابات منتظمة فقدرت مأمورية ضرائب

بور سعيد أرباحه في السنوات المذكورة على التوالي بالمبالغ الآتية : ٢٣٤٠ جنيها ، ٣٠٩٠ جنيها ، ٣٨٣٥ جنيها وأعلن بهذا التقدير في ١٩٤٦/١/٢ فعارض فيه . وفي ٦ يناير سنة ١٩٤٧ قضت محكمة القاهرة الابتدائية بتقدير أرباح الطاعن في السنوات الثلاث على التوالي بالمبالغ الآتية : ١٧٤٠ جنيها ، ٢٣٤٠ جنيها ، ٢٨٣٥ جنيها فاستأنف الطاعن هذا الحكم . كما استأنفته مصلحة الضرائب وتمضت محكمة استئناف القاهرة في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٨ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف ، وكان مما عرض الطاعن على محكمة الاستئناف عدم اختصاص لجنة تقدير بور سعيد بتقدير أرباحه وأن اللجنة المختصة هي لجنة السويس ، فقضت محكمة الاستئناف برفض هذا الدفع لأن الطاعن وإن كان قد أشار إليه في صحيفة الدعوى الابتدائية إلا أنه لم يتمسك به في طلباته ولا في مذكرته الختامية مما يدل على عدم جديته فضلا عن أنه لا يتفق ونصوص القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

وحيث إن السبب الأول من أسباب الطعن يتحصل في وجهه الأول في أن الطاعن تمسك أمام محكمة أول درجة بعدم اختصاص لجنة تقدير بور سعيد لأنه يقيم في السويس فاللجنة المختصة بنظر النزاع هي لجنة تقدير السويس وأنه امترض حينما دعى للحضور أمام لجنة تقدير بور سعيد وذكر أيضا أنه مريض لا يستطيع الانتقال إلى بور سعيد وتساءل في طلبه عما إذا كانت العضوان المنتدبان منه للانتقال إلى بور سعيد للجلوس في اللجنة يتحمل هو مصاريفهما أم تتحملها مصلحة الضرائب ولكن لجنة التقدير أهملت الرد على هذا الطلب ولم تعره التفاتا . ويتحصل وجهه الآخر في أن قرار لجنة التقدير هو قرار باطل لصدوره من هيئة غير مشكلة تشكيلا صحيحا وفقا لنص المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ لأن الطاعن أبدى رغبته في اختيار عضوين يجلسان في اللجنة وسأل عن تحمل مصاريفهما ولكن اللجنة لم تحفل بطلبه .

وحيث إن هذا السبب بوجهيه مردود أولا بأن اللجنة المختصة بتقدير أرباح الطاعن وقت أن اعترض على تقدير المأمورية كانت هي اللجنة المشكلة في بور سعيد



إذ كان يشمل اختصاصها محافظة السويس وأن لجنة لم تنشأ في السويس إلا بعد ذلك وذلك بمقتضى القرار رقم ١٠٨ سنة ١٩٥٠ الصادر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠ الذى قرر إنشاء لجنة طعن للجنة تقدير ومردود ثانيا بأنه فضلا عن أنه لم يثبت أن الطاعن تمسك بالوجه الآخر أمام محكمة الموضوع فإن هذا الوجه في غير محله لأن القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ وإن كان يجيز في المادة ٥٠ منه للمول أن يضم إلى الهيئة عضوين يختارهما من بين التجار ورجال الصناعة أو المولين إلا أن عدم استعمال المول لهذه الرخصة وذلك بعدم اختياره هذين العضوين أو تخلف العضوين عن الحضور في الميعاد المحدد لانعقاد اللجنة لا يترتب عليه أى بطلان وكذلك الشأن لو تخلف المول عن الحضور أمام اللجنة أو رفضت اللجنة التأجيل لعذر أبداه .

وحيث إن السبب الثانى يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور مبطل له إذ ولو أن لمصلحة الضرائب أن تلجأ فى تقدير أرباح الطاعن إلى التقدير الجزافى لأنه لا يمسك دفاتر منتظمة إلا أنه يجب أن يكون التقدير سليما ومبنيًا على أسس معقولة لا تخالف القواعد التى نص عليها قانون الضرائب وأهمها سنوية الضريبة وذلك لاختلاف أحوال التاجر وظروفه ولكن مصلحة الضرائب رجعت إلى مبيعات الطاعن فى سنة ١٩٤٠ وجعلتها أساسا وضربت بها بطريقة حسابية جامدة فى اثنين ونصف ليكون حاصل الضرب هو رقم مبيعاته عن سنة ١٩٤١ وضربت بها فى ثلاثة ونصف ليكون حاصل الضرب هو رقم مبيعاته فى سنة ١٩٤٣ وليس هذا هو التقدير الصحيح الذى عناه المشرع فضلا عن أنه يخالف مبدأ سنوية الضريبة يضاف إلى ذلك أن هذه الطريقة غير صحيحة : أولا — لأن الطاعن لم يقبل الرقم الذى حددته مصلحة الضرائب فى سنة ١٩٤٠ إلا تحت تأثير الإكراه الأدبى : ثانيا — إن الحالة فى سنة ١٩٤٠ غيرها فى السنين اللاحقة لأنه صدر مرسوم بقانون بمنع تصدير الحديد الحردة إلى الخارج وقد قل التعامل بالأخشاب القديمة كما حددت أرباحها بقوانين بكاقي السلع ، كما أن سنى ١٩٤١ ، ١٩٤٢ كانتا من سنى الحرب التى تعرضت فيها البلاد للغارات الجوية

وكان نصيب السويس منها كبيرا دفع أهلها إلى الهجرة وقد طلب الطاعن نذب خير لمراجعة دفاتر المتعاملين معه ولكن الحكم رفض إجابة هذا الطلب بمقولة إن هذه الهيئات ترفض إعطاء البيانات وهو رد غير مقنع .

وحيث إن هذا السبب مردود بأنه إنما يقوم على الجدل في تقديرات موضوعية سائغة لا سبيل للمعنى عليها أمام هذه المحكمة فقد بين الحكم المطعون فيه الأسباب التي تدعو لعدم الثقة بالبيانات التي قدمها الطاعن وإن التجارة التي يحترفها الطاعن قد نشطت نشاطا كبيرا في السنوات ١٩٤١ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ مما يكون له شأنه في ارتفاع رقم مبيعاته وزيادة أرباحه تبعا وليس في هذا الذي أثبتته المحكمة إخلال بمبدأ سنوية الضريبة كما أن الحكم بين الأسباب التي دعت المحكمة لرفض طلب نذب خير مما ينفي عنه عيب القصور .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه .

## جلسة ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣

( ١٨٧ )

### القضية رقم ٤٠٤ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلى وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروبي المستشارين :

ضرائب ، رسوم بلدية . قرار بلدية الاسكندرية بفرض رسوم إضافية على ضرائب الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية . جعله استحقاق هذه الرسوم على الضرائب التي تحصل بعد نشر القرار بالجريدة الرسمية مهما كانت السنة التي تعود إليها هذه الضرائب . إعفاؤه من الرسوم الممران الذين أوفوا الضرائب العادية والاستثنائية قبل نشر القرار . هذا القرار يجعل للرسوم التي فرضها أثرا رجعيا ، مخالفة هذا القرار للدستور وإخلاله بمبدأ المساواة بين دافعي الضرائب . المادة ٣١ من الأمر العالى الصادر فى ٥ من يناير سنة ١٨٩٠ والمادة ٢٧ من دستور سنة ١٩٣٣

إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن فرض بلدية الاسكندرية رسوما إضافية بموجب القرار الصادر فى ١٤ يناير سنة ١٩٤٣ بنسبة ٢٥٪ من مقدار الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة والضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بنسبة ٥٪ من مقدار الضريبة الخاصة بالأرباح الاستثنائية والمقررة بالقانون رقم ٦٠ الصادر فى ٢ أكتوبر سنة ١٩٤١ وجعلها استحقاق الرسوم المذكورة عن الضرائب التي تجبى بعد نشر القرار بالجريدة الرسمية مهما كانت السنة التي تعود إليها هذه الضرائب — إذ قضى الحكم بأن هذا لا يعتبر أعمالا للأثر الرجعى للقرار المذكور فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . ذلك أن هذا القرار إذ جعل استحقاق الرسوم المذكورة بمقتضاه منوطا بواقعة جباية الضرائب المشار إليها فيه بعد تاريخ نشره ولو كانت مستحقة عن سنين سابقة على صدوره فإنه يكون فى الواقع وحقيقة الأمر قد سحب حكمه على ضرائب استحققت قبل تاريخ نشره وليس يخفى هذه الحقيقة ما ذكره الحكم من أن الرسوم قد فرضت على ما



يحصل من ضرائب الأرباح العادية أو الاستثنائية بعد نشره متى كانت الضرائب المحصلة بعد تاريخ نشره هي عن أرباح حققت قبل ذلك واستحققت عن مدد سابقة على صدور القرار ، إذ لا عبرة في هذا الخصوص بميعاد تحصيلها . وما كانت المادة ٣١ من دكريتو ٥ يناير سنة ١٨٩٠ التي رخصت لقومسيون بلدية الاسكندرية في أن يقرر عوائد على الرسوم المقررة لم تخوله الحق في أن يرتب لقراره أثرا رجعيا ، فإن بلدية الاسكندرية تكون بالقرار المشار إليه قد تجاوزت نطاق تفويضها ، تخالفت بذلك المادة ٢٧ من الدستور . وفضلا عن ذلك فإن القرار المشار إليه قد شابه عيب آخر ذلك أن من شأنه الإخلال بالمساواة الواجبة بين المكلفين بالضرائب إذ يفرق بلا مبرر بين طائفة من وفوا بما استحق عليهم من ضرائب عادية أو استثنائية قبل صدور القرار المشار إليه فيعفيهم من الرسوم المفروضة بمقتضى هذا القرار وين من وفوا بها بعد تاريخ نشره فيلزمهم بها مع اتحاد الواقعة المنشئة للضريبة المستحق عليها الرسم الجديد بالنسبة إليهم جميعا في حين أنه لا عبرة بتاريخ الوفاء في هذه الحالة وما كان يجوز أن يعتد به في استحقاق الفرائض المقررة على المولين بموجب القوانين ، ومن ثم يكون الحكم إذ أقيم على خلاف ذلك قد خالف القانون مخالفة تستوجب نقضه في هذا الخصوص .

## المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن قومسيون بلدية الاسكندرية بمقتضى الأمر العالى الصادر في ٥ من يناير سنة ١٨٩٠ قرر في ١٤ من يناير سنة ١٩٤٣ فرض رسوم بلدية مقدارها ٢٥٪ من ضريبة الأرباح التجارية و ٥٪ من ضريبة الأرباح الاستثنائية على أن تستحق هذه الرسوم بنوعها على الضرائب التي تجبى بعد نشر هذا القرار في أول فبراير سنة ١٩٤٣ أي كانت السنة التي تعود إليها هذه الضرائب . وفي ١٣/٦/١٩٤٦ أقامت شركة فورد على مصالحة الضرائب الدعوى رقم ٢١٩ لسنة ٧٠ ق تجارى محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة وطلبت فيها إلزام المدعى عليها برد مبلغ ٥٥٩٣٤ جنيه و ٣٢٣ مليم وفوائده وهو ما حصلته من الشركة في

السنوات من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٣ بغير حق زائدا على الضرائب المستحقة عليها بما فيها رسوم البلدية . وفي ١٥ من يونيو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بالزام مصلحة الضرائب بأن ترد لشركة فورد مبلغ ٢٠٩٠٢ جنيه و ١٥٧ مليم وفوائده بواقع ٥٪ ابتداء من ١٣/٦/١٩٤٦ حتى الوفاء مع شمول الحكم بالنفاذ بالنسبة لمبلغ ١١٢٣٢ جنيه و ١ مليم المعترف به من مصلحة الضرائب مؤسسة حكما في خصوص رسوم البلدية التي قضت بردها على عدم أحقية مصلحة الضرائب في تحصيلها لعدم مشروعية قرار ١٤ من يناير سنة ١٩٤٣ القاضي بفرضها فاستأنف الطرفان هذا الحكم في خصوص ما قضى به على كل منهما وقيد استئنافهما برقبى ١١٧ لسنة ٥ ق و ٦٦ لسنة ٦ ق تجارى محكمة استئناف الاسكندرية التي قضت في ١٣/٤/١٩٥٠ بضم الاستئنافين أحدهما للآخر . وفي ٥ من أبريل سنة ١٩٥١ قضت المحكمة فيما يختص برسوم البلدية بتعديل الحكم المستأنف وبأحقية مصلحة الضرائب في استيفاء هذه الرسوم عن الأرباح التي حققتها الشركة قبل أول نوفمبر سنة ١٩٤٣ استنادا إلى مشروعية قرار ١٤ يناير سنة ١٩٤٣ فقررت شركة فورد الطعن بطريق النقض فيما قضى به الحكم في هذا الخصوص .

ومن حيث إن ما تنعاه الطاعنة في المبدئين الأول والثاني من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفته للمادتين ٢٧ و ٣١ من الدستور وكذلك أحكام الأمر العالى الصادر في ٥ من يناير سنة ١٨٩٠ إذ قضت المحكمة بصحة قرار ١٤ يناير سنة ١٩٤٣ الذى أوجب فرض رسم على ضرائب الأرباح المحصلة بعد نشر دواو كانت مستحقة عن أرباح محقة قبل صدوره أيا كانت السنة التي تعود إليها هذه الضرائب مع أن المادة ٢٧ من الدستور لا ترتب أثرا رجعيا لأحكام القوانين إلا إذا نص فيها على ذلك ومع أن المادة ٣١ من الأمر الصادر في ١٨٩٠/١/٥ التي يستمد منها قرار ١٤ يناير سنة ١٩٤٣ تفويضه في التشريع لا يجيز هذا الأثر الرجعى وكان من مقتضى قرار ١٤ يناير سنة ١٩٤٣ أن ينفى من هذه الرسوم الممولون الذين دفعوا الضرائب العادية والاستثنائية المستحقة عليهم قبل نشر القرار المشار إليه بينما يلزم بدفعها من لم يتم له فرصة الوفاء بالضرائب المذكورة إلا بعد نشر هذا القرار وفي ذلك إخلال بالمادة الثالثة من الدستور التي نصت على المساواة بين المصريين في الواجبات والتكاليف العامة .

ومن حيث إنه جاء بالحكم المطعون فيه في خصوص سببي الطعن السالف ذكرهما : "وحيث إن المادة ٢ من قرار القومسيون تنص على أن الرسوم تستحق السداد على الضرائب التي تجبى بعد تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وقد تم النشر في أول فبراير سنة ١٩٤٣ فالضرائب التي تجبى بعد هذا التاريخ هي التي تحصل عليها رسوم البلدية أما ما يكون قد تحصل منها قبل أول فبراير فلا تستحق عليها الرسوم ولذلك فلا يجوز القول بأن هناك رجعية للضريبة البلدية ما دامت الرسوم البلدية لا تستحق إلا على الضرائب التي تجبى بعد نشر القانون ... وحيث أنه عن السبب الخاص ببطلان قرار القومسيون البلدي لمخالفته للمادة ٢ من الدستور فلا شبهة في أن المنصوص بلفظ المساواة الوارد بالمادة المذكورة هي المساواة فيما يتعلق بين المصريين الموجودين في ظروف مماثلة وبما أن القرار المطعون فيه لم يفرق بين سكان مدينة الاسكندرية الذين يخضعون لهذه الرسوم فليس ثمة محل للقول بعدم المساواة طالما أن المساواة تعتبر مكفولة متى كان الأمر يتعلق بعوائد يسرى تطبيقها محليا على جميع السكان الذين في نفس الدائرة ونفس الحالة".

ومن حيث إن هذا الذي قرره الحكم غير سديد ذلك أن المحكمة إذ قضت بأن فرض بلدية الاسكندرية رسوما إضافية بموجب قرار ١٤ يناير سنة ١٩٤٣ بنسبة ٢,٥ ٪ من مقدار الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة والضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بنسبة ٥ ٪ من مقدار الضريبة الخاص بالأرباح الاستثنائية والمقررة بالقانون رقم ٦٠ الصادر في ٢ أكتوبر سنة ١٩٤١ وجعلها استحقاق الرسوم المذكورة عن الضرائب التي تجبى بعد نشره بالجريدة الرسمية مهما كانت السنة التي تعود إليها هذه الضرائب — إذ قضت بأن هذا لا يعتبر أعمالا للأثر الرجعي للقرار المذكور قد أخطأت في تطبيق القانون لأن هذا القرار إذ جعل استحقاق الرسوم المقررة بمقتضاء منوطا بواقعة جباية الضرائب المشار إليها فيه بعد تاريخ نشره ولو كانت مستحقة عن سنتين سابقة على صدوره فإنه يكون في الواقع وحقيقة الأمر قد سحب حكمه على ضرائب استحققت قبل



تاريخ نشره وايس يخفى هذه الحقيقة ما ذكره الحكم المطعون فيه من أن الرسوم قد فرضت على ما يحصل من ضرائب الأرباح العادية أو الاستثنائية بعد نشره متى كانت الضرائب المحصلة بعد تاريخ نشره هي عن أرباح حقت قبل ذلك واستحقت عن مدد سابقة على صدور القرار إذ لا عبرة في هذا الخصوص بميعاد تحصيلها ولما كانت المادة ٣١ من دكرية ٥ يناير سنة ١٨٩٠ التي رخصت لقومسيون بلدية الاسكندرية في أن يقرر عوائد على الرسوم المقررة لم تحوله الحق في أن يرتب لقراره أثرا رجعيا فان بلدية الاسكندرية تكون بالقرار المشار إليه قد جاوزت نطاق تفويضها تخالفت بذلك المادة ٢٧ من الدستور وفضلا عن ذلك فان القرار المشار إليه قد شابه عيب آخر ذلك أن من شأنه الإخلال بالمساواة الواجبة بين المكلفين بالضرائب إذ يفرق بلامبرور بين طائفة من وفوا بما استحق عليهم من ضرائب عادية أو استثنائية قبل صدور القرار المشار إليه فيعفيهم من الرسوم المفروضة بمقتضى هذا القرار وبين من وفوا بها بعد تاريخ نشره فيلزمهم بها مع اتحاد الواقعة المنشئة للضريبة المستحق عليها الرسم الجديد بالنسبة إليهم جميعا في حين أنه لا عبرة بتاريخ الوفاء في هذه الحالة وما كان يجوز أن يعتد به في استحقاق الفرائض المقررة على المولين بموجب القوانين ومن ثم يكون الحكم إذ أقيم على خلاف ذلك قد خالف القانون مخالفة تستوجب نقضه في هذا الخصوص دون حاجة الى بحث بقية أسباب الطعن .

ومن حيث إن الدعوى صالحة للحكم فيها في هذا الخصوص وبناء على ما سبق بيانه من الأسباب يتعين تأييد الحكم الابتدائي الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة في ١٥/٦/١٩٤٩ فيما قضى به من عدم أحقية مصلحة الضرائب فيما حصلته من رسوم بلدية من الطاعنة تنفيذا لقرار ١٤ يناير سنة ١٩٤٣ المشار إليه عن الضرائب المستحقة عن أرباح حقتها قبل نشره .

جلسة ١٨ من يولييه سنة ١٩٥٣

(١٨٨)

القضية رقم ٤٥٥ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان المستشارين .

استئناف : نصاب الاستئناف . دعويان تختلف كل منهما عن الأخرى سببا وموضوعا .  
تقرير المحكمة ضم أحدهما إلى الأخرى تسهيلا لإجراءات الفصل فيهما . قيمة كل من الدعويين تدخل في النصاب النهائي للقاضي الجزئي . الاستئناف غير جائز .

متى كانت كلتا الدعويين اللتين فصلت فيهما محكمة أول درجة تختلف عن الأخرى سببا وموضوعا ، وكان قرار المحكمة بضمهما تسهيلا للإجراءات لا يترتب عليه إدماج أحدهما في الأخرى بحيث تفقد استقلالها ، وكان المبلغ المطالب به في كل منهما يدخل في النصاب النهائي للقاضي الجزئي ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب لا يكون قد خالف القانون .

المحكمة

من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن الوقائع تتحصل في أن حسن أحمد العبد المطعون عليه رفع الدعوى رقم ٢٥٤٥ سنة ١٩٤٨ ميت غمر على الطاعن طالبا الحكم بإلزامه بأن يدفع إليه مبلغ ٥٠ جنيها كما رفع سعودى أحمد شاشيت المطعون عليه الثانى الدعوى رقم ٢٥٨٢ سنة ١٩٤٨ أمام نفس المحكمة على نفس المدعى عليه طالبا الحكم بإلزامه بمبلغ ٥٠ جنيها وقد ارتكن كل منهما على نوبة وجد مكتوبا بها على ما جاء بالحكم .

تحت تاريخ ١٩٤٨/٦/١٠ ما يأتي : - ( ١٥٠ جنيها على ثلاثة عبد اللطيف الماسي وحسين أحمد العبد وسعودي أحمد شاشيت طرف عبد اللطيف الماسي يكون لكل واحد الثلث ) وقد أنكر المدعى عليه أن هذا الذي كتب بالنوطة بخطه فحكمت المحكمة في ١٩٤٨/٢/٢١ بضم القضية ٢٥٨٢ سنة ١٩٤٨ إلى القضية ٢٥٤٥ سنة ١٩٤٨ وبندب من يختاره قسم التزييف والتزوير بمصاحبة الطب الشرعي لمضاهاة خط المدعى عليه الحقيقي على الخط المنسوب إليه في النوطة المقدمة من المدعين لمعرفة ما إذا كانت بخط المدعى عليه أم ليست بخطه وقد قدم الخبير تقريره وانتهى فيه إلى أنها بخطه . وفي ١٩٥٠/٦/٥ أصدرت المحكمة حكما تمهيدا بحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفي المديونية . وفي ١٩٥٠/١٠/٢٣ أصدرت المحكمة حكما في الدعويين وهذا هو منظوقه . " حكمت المحكمة حضوريا أولا في الدعوى ٢٥٨٢ سنة ١٩٤٨ بإلزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعى مبلغ اثنين وعشرين جنيها والمصاريف المناسبة وثلاثمائة قرش أتعابا للإحامية . ثانيا في الدعوى رقم ٢٥٤٥ سنة ١٩٤٨ بإلزام المدعى عليه أن يدفع للمدعى مبلغ خمسين جنيها والمصاريف وأربعمائة قرش أتعابا للإحامية فاستأنف المحكوم عليه وقيد الاستئناف برقم ٢٠٠٤ سنة ١٩٥٠ الجدول السام و ٢٩٣ سنة ١٩٥٠ الجدول الخاص مستأنف محكمة المنصورة الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية وفي ١٩٥١/١١/٢٤ أصدرت المحكمة حكمها بقبول الدفع المقدم من المستأنف عليهما وبعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب . فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وقد بنى الطعن على ثلاثة أسباب .

ومن حيث إن الطاعن ينعي بالسبب الأول على الحكم الخطأ في تطبيق القانون إذ استند في قضائه بعدم جواز الاستئناف إلى نصاب كل من الدعويين على حده في حين أن تطبيق المادة ٣٠ من قانون المرافعات (القديم) والتي تنالها المادة ٤٢ من القانون الجديد من شأنه أن يجعل التقدير بقيمة المدعى به كله بغير التفات إلى نصيب كل من المدعين فيها سواء رفع المدعيان دعوى واحدة أو رفع كل منهما دعوى مستقلة إذ سند الدين واحد والطعن فيه واحد يتناول مجموع السند



لاجزء منه وقد بحث الخبير السند بأكمله وقيمه أكثر من ٥٠ جنيها وينعى بالسبب الثاني على الحكم الخطأ في تطبيق القانون إذ خالف ما استقر عليه القضاء في أحكامه من أنه إذا قدم في دعوى مستند ما قيمته تتجاوز النصاب كان الحكم الصادر في الدعوى قابلا للاستئناف وأو كانت الطلبات في الدعوى أقل من نصاب الاستئناف وينعى بالسبب الثالث على الحكم الخطأ في تطبيق القانون إذ التقرير بضم دعويين أحدهما إلى الأخرى من شأنه اعتبارهما دعوى واحدة تقدر قيمتها بمجموع الطلبات فيهما وقد ضمت المحكمة الجزئية الدعويين ثم قضت في أحدهما بمبلغ ٥٠ جنية وفي الأخرى بمبلغ ٢٢ جنية فكان من المتعين قانونا على المحكمة الاستئنافية أن تعول على مجموع هذين المبلغين ومقداره ٧٢ جنية وأن تقضى برفض الدفع وبجواز الاستئناف .

ومن حيث أن هذه الأسباب مردودة جميعا بما جاء بالحكم المطعون فيه .  
"أن ظاهر المديونية يدل على أن المستأنف ( الطاعن ) مدين لكل من المستأنف عليهما في مبلغ معين وقد أقام كل منهما ضده دعوى مستقلة عن الأخرى إلا أنه بسبب الوحدة في دفاعه ودفاع المستأنف عليهما من حيث استمساكهما بتلك العبارة وأنها محررة بخطه ومن حيث انكاره هذه الواقعة قد رأت محكمة الدرجة الأولى ضم إحدى القضيتين إلى الأخرى ليصدر فيهما حكم واحد في وقت واحد ... وأنه إذا أمرت المحكمة بضم دعوى إلى أخرى بنية تسهيل إجراءات الدعويين فلا يصح القول بأن الضم يترتب عليه ادماج أحدهما في الأخرى بحالة تؤثر على جوهر كل دعوى على حده " وهذا الذي أورده الحكم مؤد إلى ما انتهى إليه من أن كلتا الدعويين تختلف موضوعا وسببا عن الأخرى وأن قرار المحكمة بضمهما تسهيلا للإجراءات لا يترتب عليه ادماج أحدهما في الأخرى بحيث تفقد استقلالها ولما كان المبلغ في كل من الدعويين يدخل في النصاب النهائي للقاضي الجزئي فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف لفالة النصاب لا يكون قد خالف القانون ومن ثم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٣

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلى وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين .

(١٨٩)

القضية رقم ٣١٣ سنة ٢٠ قضائية :

(١) تزوير . ثبوت قيام المحكمة بفرض المظروف المحتوى على السند المطعون فيه وأنها لم تصدر حكمها إلا بعد الاطلاع على هذا السند . تحرير محضر خاص بفرض المظروف والاطلاع على محتوياته . غير لازم .

(ب) تزوير . حكم . تسببه . تقريره لأسباب سائنة صحة الورقة المطعون فيها . في ذلك الرد الضمني الكافي على ما أثير من أن التزوير يبدو للعين المجردة ومن ثم فلا تصور .

(ج) تزوير . خبير . محكمة الموضوع . اقتناعها من تقرير الخبير المتدب ومن المضاهاة التي أجرتها بنفسها بصحة الورقة المطعون فيها . رفضها ندب خبير آخر . لا عيب .

١ — متى كان الثابت من الأوراق هو أن المحكمة قد فضت المظروف المحتوى على السند المطعون فيهما بالتزوير وأنها لم تصدر حكمها إلا بعد فحصهما فإنها إذ فعلت ذلك لم تكن في حاجة إلى إثبات فرض المظروف والاطلاع على محتوياته بمحضر خاص لأنه ليس من واجبه أن يحضر كاتباً لإثبات الاطلاع كلما أرادت فحص ورقة من أوراق الدعوى عند المداولة .

٢ — متى كانت المحكمة قد انتهت إلى ما استخلصته أخذاً بتقرير الخبير من أن البصمتين الموقع بهما على المستنديين المطعون فيهما بختم معدني واحد موقع به على ورقة المضاهاة وإذا خلصت من ذلك ومن مشاهدتها لطنين المستنديين إلى أن

الطعن فيهما بالتزوير غير جدى فانها تكون قد ردت ضمنا على ما أثاره الطاعنون من أن التزوير يبدو للعين المجردة ويكون نبيهم على الحكم بالقصور في هذا الخصوص على غير أساس .

٣ - لا تريب على المحكمة إذ هي لم تر ندب خير آخر بعد أن أخذت بتقرير الخبير المنتخب وبما ذهب إليه من صحة الورقتين المطعون فيهما وتحققت من صحة رأيه بما أبحرته بنفسها من المضاهاة .

### المحكمة

من حيث إن الطعن سبق قبوله شكلا .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن جوهرة مشنوده روفائيل مورثة المطعون عليهم أقامت على أحمد خليفه وولده فرج مورثي الطاعنين الدعوى المدنية رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٣٧ محكمة سوهاج الابتدائية وطالب فيها - أولا : بطلان عقد البيع الوفاي المحرر في ١٩٢٦/٥/٦ والمسجل في ١٩٢٦/٧/١٠ والصادر منها لمورثي الطاعنين ببيع ٤ أفدنة و ١٢ قيراطا الميمنة بالدعوى واعتبار هذا العقد عقدا رهنا والحكم ببطلانه وباستهلاك الدين المقدر فيه بمبلغ ٤٥٠ جنيها - ثانيا : توجيه الدين الحاسمة إلى أحمد خليفه وولده فرج فيما يختص بمبلغ المائة جنية المحرر به وصول على فرج أحمد خليفه شخصيا باستلامه من مورثة المطعون عليهم وذلك بأن يحلف بأن هذا المبلغ لم يكن خصما من دين ال ٤٥٠ جنيها - ثالثا : إلزام فرج أحمد خليفه بالمبلغ المذكور وفوائده في حالة حلفه اليمين هو وولده . وفي ٨ من نوفمبر سنة ١٩٣٩ قضت المحكمة بإلزام فرج أحمد خليفه بمبلغ المائة جنية وفوائده ورفض ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنفت مورثة المطعون عليهم هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٧٤ لسنة ١٥ ق محكمة استئناف أسيوط . وأثناء نظر الاستئناف قدمت المستأنفة إلى المحكمة مستنديين محررين في ١٩٢٦/٥/١٠ موقعا عليهما ببصمة ختم لأحمد خليفه ويتضمن أولهما تأجيل تنفيذ عقد البيع الوفاي من ١٩٢٦/٥/٦ إلى شهر أغسطس سنة ١٩٢٦ ويتضمن الآخر تأجير الأطيان موضوع العقد المذكور إلى البائنة وفائيا لمدة سنة ابتداء



من أغسطس سنة ١٩٢٦ . فطعن أحمد خليفه في هذين المستنديين بالتزوير وأوقف الاستئناف إلى أن يفصل نهائيا في الطعن فيهما . وفي ١٤/١١/١٩٤١ أعلن مدعى التزوير أدلته . وفي ١٦/٥/١٩٤٢ قضت المحكمة بقبول الدليل الأول منها وهو يتضمن أن بصمته الختم الموقع به على المستنديين المطعون فيهما ليستا لأحمد خليفة وأمرت بتحقيق هذا الدليل بكافة الطرق بما فيها البينة وندبت خبيرا لمضادة البصمات على بصمات الأختام الموقع بها على أوراق المضاهاة سواء أكانت رسمية أم عرفية معترفا بها — وأثناء سير الاستئناف توفي أحمد خليفة وولده فرج وتوفيت جواهره شهوده وحل ورثتهم محلهم في الخصومة وقدم الخبير المنتدب تقريرا ذهب فيه إلى أن بصمته الختم في الورقتين المطعون فيهما هما من ختم معدني واحد وهو نفسه الختم الموقع به على عقد البيع الوفاي . وبعد أن سمعت المحكمة شهود طرفي الخصومة ، قضت في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٠ برفض دعوى التزوير وبالغرامة . فقرر الطاعنون الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

وبن حيث إن الطعن بني على ستة أسباب ينعي الطاعنون بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه بطلان الاجراءات المؤدية إلى الحكم وقصوره في التسييب إذ لم تقض المحكمة المظروف الذي احتوى المستنديين المحررين في ١/٥/١٩٢٦ والمطعون فيهما بالتزوير ولم تطاع عليهما ، يدل على ذلك أن محاضر الجلسات خلت من بيان ذلك مع أنه عملا بالمادة ٢٧ من قانون المرافعات لابد من إثبات حصول هذا الاجراء بحضور الكاتب مع المحكمة . كما يدل على عدم الاطلاع أن المحكمة أخطأت في البيانات التي ذكرتها فقالت في الأسباب أن المستأنفة "جواهره شهوده مورثة المطعون عليهم" قدمت إليها المستنديين المذكورين مع أن أولها الذي يتضمن تأجيل تنفيذ البيع الوفاي إلى شهر أغسطس سنة ١٩٢٦ كان قد قدم إلى محكمة أول درجة قبل تقديمه إلى محكمة الاستئناف كما قالت إن هذا المستند موقع عليه بختم "المستأنف عليه الأول" وهي تقصد أحمد خليفه مورث الطاعنين مع أنه كان قد توفي قبل صدور الحكم

وحل ورشته محله أثناء نظر الاستئناف وأن الخبير ذكر في تقريره أن الختم الموقع به على الورقتين المطعون فيهما بالتزوير وهو نفسه الختم الموقع به على عقد البيع الوفاي المؤرخ في ١٩٢٦/٣/٦ مع أن هذا العقد كان قد حرر في ١٩٢٦/٥/٦ وقد رفضت المحكمة دعوى التزوير أخذاً بتقرير الخبير مع ما به من خطأ ومع أن الطاعنين تمسكوا في مذكرتهم بأن الخلاف بين البصمتين المطعون فيهما وبين البصمة الموقع بها على ورقة المضاهاة يبدو جلياً للعين المجردة ولكنها لم ترد على هذا الداع.

ومن حيث أن هذين السببين مردودان أولاً بأنه يبين من محضرى جلستى ١٩٤٤/١/١١ و ١٩٤٥/٤/٩ المودعة صورتاهما الرسميتان ضمن أوراق الطعن أن المستشارين اللذين ندبا للتحقيق والإشراف على عملية المضاهاة على التعاقب تنفيذاً للحكم الصادر في ١٩٤٢/٥/١٦ اثبتا أنهما أطلعا بحضور الخصوم على الورقتين المدعى بتزويرهما بعد أن فضا المظروف الذى يشتمل عليهما — كما يبين من الحكم المطعون فيه ومن الورقتين المطعون فيهما والمودعتين ضمن أوراق الطعن أن المحكمة أصدرت حكمها بعد الاطلاع على الأوراق وأن رئيس الدائرة التى أصدرت الحكم أشر على الورقتين المطعون فيهما بما يفيد الاطلاع عليهما في ١٩٥٠/٣/٢٣ أى في اليوم التالى لحجز القضية للحكم مما يدل على أن المحكمة قد قضت المظروف الذى اشتمل عليهما وأنها لم تصدر حكمها إلا بعد فحصهما وإذ هى فعلت ذلك لم تكن فى حاجة إلى إثبات فض المظروف والإطلاع على محتوياته بحضور خاص متى كان قد ثبت إطلاعها على النجوى السابق بيانه لأنه ليس من واجبها أن تحضر كتاباً لإثبات الاطلاع كلما أرادت فحص ورقة من أوراق الدعوى عند المداولة ، وأما ما ينعاه الطاعنون على الحكم من خطأ في ذكر المستأنف عليه الأول على اعتبار أنه ما زال حياً مع أنه قد توفى أوفى ذكر تاريخ عقد البيع الوفاي أوفى بيان أى من المستندين المطعون فيهما كان قد قدم إلى محكمة أول درجة قبل تقديمه إلى محكمة الاستئناف فلا يدل على أن المحكمة لم تفحص المظروف ولم تطلع على ما به من أوراق ، ومردودان ثانياً بأن المحكمة

إذ انتهت إلى ما استخلصته أخذاً بتقرير الخبير من أن البصمتين الموقع بهما على المستنديين المطعون فيهما هما بنحتم معدني واحد وقع به على ورقة المضاهاة وإذا خلصت من ذلك ومن شاهدها لهذين المستنديين إلى أن الطعن فيهما بالتزوير غير جدي فإنها تكون قد ردت ضمناً على ما أثاره الطاعنون من أن التزوير يبدو للعين المجردة .

ومن حيث إن الطاعنين ينعون على الحكم بالسبين الثالث والرابع القصور في التسبيب والخطأ في الاستدلال بمقولة أنهم تمسكوا في دفاعهم بأن عقد الايجار المحرر في ١٠/٥/١٩٢٦ والمدعى بأن جرهره شنوده استأجرت بموجبه الأرض موضوع الدعوى لمدة سنة ابتداء من أغسطس سنة ١٩٢٦ . هو عقد مزور وأنه ليس أدل على تزويره من أن وكيل المتمسكة بهذا العقد اعترف بمحضر جلسة ١٨/١٠/١٩٣٩ بأنها لم تضع يدها على الأرض وأن أحمد خليفه الذي اشترى منها هذه الأرض بعقد البيع الوفاي هو الواضع اليد عليها من بدء سريان العقد في أغسطس سنة ١٩٢٦ ولكن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع مع ماله من دلالة في إثبات عدم صحة عقد الايجار المطعون فيه كما أنها استخلصت خطأ عدم تزوير المستنديين مما قررته من أن شهود مورث الطاعنين لا يعرفون شيئاً عنهما مع أن الغرض من سماع شهادتهم كان لإثبات ونفي من من الخصوم كان واضعاً يده على العين موضوع الدعوى الأصلية وعلى الرغم من أنه لم يشهد أحد من شهود المطعون عليهم بأن مورثهم كانت قد وضعت يدها على الأرض تنفيذاً لعقد الايجار المطعون فيه فإن المحكمة استدلت على عدم حصول التزوير بعدم معرفة شهود الطاعنين شيئاً عن تزوير المستنديين وهذا خطأ في الاستدلال يبطل الحكم .

ومن حيث إن هذين السبين مردودان بما قررته المحكمة من أنه تبين لها من تقرير الخبير ومن مشاهدتها أن البصمة على الورقتين المطعون فيهما هي بصمة صحيحة ومطابقة للبصمة الموقع بها على عقد البيع الوفاي وأنه يبين من شهادة شهود الطاعنين أنهم لا يعرفون شيئاً عن التزوير مما ترى معه المحكمة رفض



الادعاء به امجز المدعين عن إثباته وهذا الذى قرره المحكمة هو استخلاص سليم يكفى لحمل الحكم ويؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها المحكمة من صحة البصمة فى الورقتين المطعون فيهما استنادا إلى الدليل المادى المستفاد من تقرير الخبير ومن مشاهدة المحكمة مما لا تكون معه فى حاجة إلى التعرض لبحث باقى شواهد التزوير إذ هى فى تكوين اقتناعها لا تنقيد بدليل بالذات فضلا عن أنه لا تلازم بين وضع اليد على الأرض المؤجرة وبين صدور عقد الايجار وتوقيعه من مورث الطاعنين .

ومن حيث إن السبب الخامس يتحصل فى أن الحكم شابه القصور إذ طالب الطاعنون ندب خبير من قسم التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لتحقيق دفاعهم بأن الخلاف بين البصمة الموقع بها على ورقة المضاهاة وبين بصمته الختم الموقع بهما على الورقتين المطعون فيهما هو خلاف جوهري وليس كما قال الخبير المشتدب أنه خلاف يسير يرجع إلى عوارض التوقيع وخفة المداد وكثافته مما يؤثر على صحة المستندين المطعون فيهما غير أن المحكمة لم تجب هذا الطاب مع ما له من أهمية فى الفصل فى الدعوى .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المحكمة بعد أن أخذت بتقرير الخبير المشتدب فيما ذهب إليه من صحة الورقتين المطعون فيهما وتحققت من صحة رأيه بما أجرته بنفسها من المضاهاة لم تر حاجة إلى ندب خبير آخر وهذا من حقها .

ومن حيث إن السبب السادس هو سبب غامض لا يفهم منه ما يعيبه فيه الطاعنون على الحكم ومن ثم يتعين عدم قبوله .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٣

( ١٩٠ )

القضية رقم ٣٢٥ سنة ٢٠ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت  
وعبد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المـشارين .

شفعة . المشتري لحصة مفرزة من مالك مشتاع . لا يحق له أن يشفع إلا في حيدر سنده  
أى باعتباره مالكا ملكية مفرزة .

جرى قضاء محكمة النقص على أن من تلقى حصة مفرزة من شريك مشتاع  
لا يستطيع إذا ما طالب الشفعة أن يجابه المشفوع منه إلا بسنده وفي حدوده  
أى باعتباره مالكا ملكية مفرزة . ومن ثم لا يكون له أن يشفع إلا بصفته جارا  
ملاصقا وأن كل ادعاء منه على خلاف مقتضى سنده خلى بأن يهدره القاضى  
ذلك أن من تلقى حصة مفرزة لا يملك بإرادته المنفردة أن يغير موضوع حقه  
فيجعله شائعا . وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه إذ قرر عدم توافر سبب  
الشفعة لدى الطاعن ورتب على ذلك عدم أحقيته في مزاحمة المطعون عليها الأولى  
فى الأخذ بالشفعة قد استند الى أن العقار الذى يريد ان يشفع به قد تلقاه بعقد  
شرائه مفرزا ، فإن هذا الحكم لا يكون قد خالف القانون أو شابه تناقض فيما  
استند إليه من أسباب .

### المحكمة

من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن الوقائع حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن تتصل فى أن الطاعن اشترى من المطعون عليها الثانية والثالث

٣ ف و ٨ ط و ٢٣ س أرضا زراعية بمقتضى ثلاثة عقود . الأول : في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ من المطعون عليه الثالث وهو مسجل في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ عن ١ ف ٣ ط ١٣ س والثاني : في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٤٦ من المطعون عليه الثالث عن ١ ف ٤ ط شيوعا في المساحة المبينة فيه والثالث في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٤٦ من المطعون عليها الثانية عن ١ ف ١١ ط ١٠ س شيوعا في نفس المساحة المبينة بالعقد السابق وهذه الأطنان جميعها آلت الى البائعين بطريق الميراث عن والدهما المرحوم ابراهيم حسن تطلب وبعريضة معلنة في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ أقامت المطعون عليها الأولى زوجة المورث ووالدة البائعين الدعوى رقم ١ سنة ١٩٤٧ لدى محكمة شبين الكوم الكلية على الطاعن والمطعون عليهما الثانية والثالث تطلب فيها أخذ المقادير المبيعة بطريق الشفعة والاسترداد الوراثي استنادا الى أنها تملك ١٥ ط ٦ س في الأطنان الموروثة مشاطا كما قررت أن الشراء الحاصل عن الصفقة الأولى وإن كان حاصلا في العقد على اعتبار أنه مفرز محدد إلا أن الواقع أن الأطنان الموروثة ما زالت على الشيوع بين جميع الورثة ولم تقسم بعد وقد دفع الطاعن الدعوى أولا — بسقوط الحق في طلب الشفعة لمضى أكثر من خمسة عشر يوما على علم الشفيع بالبيع بمقتضى العقدين المبرمين في سنة ١٩٤٦ وثانيا — بسقوط الحق في الشفعة لمضى أكثر من ستة أشهر من تاريخ تسجيل عقد البيع المبرم في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ وثالثا — بأن الثمن الحقيقي الذي دفع في الصفقات الثلاث كان بواقع القيراط الواحد خمسة عشر جنيها لا خمسة جنيهات ورابعا — بأنه لا حق للمطعون عليها الأولى في استرداد المقار بحكم المادة ٤٦٢ من القانون المدني ( القديم ) — وفي ٧ من يونيو سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة برفض الدعوى بسببها — استأنفت المطعون عليها الأولى لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٤٨٩ سنة ٦٥ قضائية . وفي ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة أولا : برفض الاستئناف بالنسبة لطلب الاسترداد الوراثي في جميع الأطنان المبيعة بموجب العقود الثلاثة وبتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به في هذا الخصوص وكذلك فيما قضى به من سقوط جق المستأنفة ( المطعون عليها الأولى ) في الأخذ



بالشفعة بالنسبة إلى الـ ١٣ س و ٣ ط و ١ ف المحرر عنها عقد البيع المؤرخ في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ والمسجل في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ وثانيا : قبل الفصل في طلب الشفعة بالنسبة لباقي الأطيان البالغة مساحتها ١٠ نس و ١٥ ط و ٢ ف المبيعة بالعقدين المؤرخين في ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٦ و ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤٦ بأحوال الدعوى على التحقيق لتثبت المستأنفة (المطعون عليها الأولى) بكافة طرق الإثبات القانونية أن الثمن الحقيقي في كل من الصفقتين هو خمسة جنيهات للقيراط الواحد وللطاعن النفي ... الخ وبعد أن سمعت المحكمة أقوال الشهود تمسك الطاعن في دفاعه بأنه وقد قضى له نهائيا برفض دعوى الشفعة بالنسبة إلى الـ ١٣ س و ٣ ط و ١ ف المحرر عنها العقد المسجل في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ فإنه يكون مالكا لهذا المقدار ملكية نهائية من تاريخ البيع ورتب على ذلك أن يكون مالكا على الشيوع ١٣ س و ٣ ط و ١ ف من تاريخ التسجيل ومن ثم فهو يحجب الشفعية أو على الأقل يقاسمها الأرض المشفوع فيها كل بقدر حصته. إلا أن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع وقضت في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٠ بإلغاء الحكم المستأنف فيما يتعلق بالأرض البالغ مساحتها ١٠ س و ١٥ ط و ٢ ف المبيعة بمقتضى العقدين المؤرخ أولهما في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٤٦ والمحرر ثانيهما في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٤٦ ... الخ .

#### فقر الطاعن الطعن في الحكم بطريق النقض

ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد هو خطأ الحكم في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان هذا السبب يقول الطاعن أنه اشترى من المطعون عليه الثالث ١٣ س و ٣ ط و ١ ف محددة في حين أن المتصرف إليه لا يملك الدين المتصرف فيها مفرزة واشترى منه بعد ذلك باقي الحصة المملوكة له والآيلة إليه عن نفس المورث ومقدارها ٤ ط و ١ ف شيوها في أطيان التركة كما اشترى من شقيقة البائع - المطعون عليها الثانية - ١٠ س و ١١ ط و ١ ف على الشيوع في الأطيان المخالفة عن المورث ، ولما رفوت المطعون عليها الأولى دعوى الشفعة كانت تقرر في إعلان الرغبة وفي صحيفة الدعوى وفي جميع مراحل

التقاضي حتى يوم الحكم النهائي الصادر من محكمة الاستئناف في ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٩ أن الـ ١٣ س و ٣ ط و ١ ف المبيعة إلى الطاعن من المطعون عليه الثالث لا تزال على الشيوع في أطيان التركة شأنها شأن باقي الأطيان المتصرف فيها إليه . وقد وافقها الطاعن على ذلك كما صدر الحكم الابتدائي والاستئنافي على هذا الأساس . وبعد صدور الحكم برفض دعوى المطعون عليها الأولى في خصوص هذا المندار تمسك الطاعن بطلب رفض دعواها بالنسبة لبقية المقادير المبيعة على الشيوع بالعقدين المشار إليهما فيما سبق لأنه بصفته مالكاً على المشاع لخصته في العقار هي الـ ١ ف و ٣ ط و ١٣ س هم المقضي برفض دعوى المطعون عليها الأولى بالنسبة لها يكون له الحق في طلب الشفعة المطلوبة منه لأنه يحجب الشفعية أو على الأقل يتساوى معها في سبب الأخذ في الشفعة - ولا يرد على ذلك بأن هذا الطلب جاء متأخراً ذلك لأن المقرر قانوناً أن حتى طالب الشفعة في ملكية العين المشفوع فيها لا ينشأ إلا بالحكم النهائي - فكان رد الحكم على هذا الدفاع « إنه بالرجوع إلى ذلك العقد يتبين أنه اشترى الـ ١ ف و ٣ ط و ١٣ س محددة بفرزة وأنه وإن كانت المـ ١ ف (المطعون عليها الأولى) قد طعنت على هذا التحديد إلا أنها عادت بمذكرتها المقدمة تحت رقم ٢٥ دوسيه فأقرته على هذا التحديد وسلمت له بملكية هذا القدر تسلياً تاماً وفقاً للحدود الواردة به « ورتب الحكم على ذلك تقريره بانعدام سبب الشفعة لدى الطاعن وهذا الذي قرره الحكم بخلاف الثابت بالأوراق من عدة نواح . الأولى أن المطعون عليها الأولى هي التي رفعت دعواها على أساس الشيوع وبعد أن وافقها الطاعن على بقاء حالة الشيوع وصدر الحكم على هذا الأساس وتعلق به حق الطاعن . وإذا استند الطاعن في طلب سقوط حق المطعون عليها الأولى في الشفعة إلى مشاركتها لها في الشيوع ما كان يجوز للمحكمة أن تنصت إلى ما ادعته الشفعية من أنها تقبل التحديد الوارد في العقد حتى لا يتمسك الطاعن بحقه وحتى يسقط الدفع الذي دفع به مع أن المطعون عليها الأولى على ما سبق بيانه هي التي تمسكت بالشيوع - (والثانية) إذ قررت المطعون عليها الأولى بعد الحكم الأول الصادر في الدعوى أنها تقبل التحديد الوارد في العقد عن الـ ١ ف و ٣ ط و ١٣ س وأقام

الحكم قضاءه على هذا الأقرار مع انه يتناقض مع طلباتها السابقة في الدعوى نفسها و(الثالثة) إذ قررت المطعون عليها الأولى انه بشراء الطاعن الف ٣ ط ١٣ من أصبح شريكا معها في مباني العزبة والساقية الخاصة بـى الأطيان أى أن الشيوع لا يزال قائما في هذا القدر مع أن هذا الاقرار يتناقض مع تقريرها بقبول التحديد . على انه من ناحية أخرى فإن هذا الاقرار ليس إقرارا مقصودا منه منفعة الخصم واعفائه من اقامة الدليل على حق متنازع عليه وانما كل ما تبغيه المطعون عليها الأولى بهذا الأقرار هو إهدار حق الطاعن في الشفعة إذ عدلت بمقتضاه عن اعتراضها الأول الذى سارت دعواه على أساسه ووافقها عليه الطاعن وصدر الحكم مسجلا له وهو قيام الشيوع في أرض المورث جميعها وهذا الاقرار يرتبط به المقدار المبيع جميعه ولا يصح أن يقال هنا أن البيع على التحديد الصادر من مالك على الشيوع يبقى معلقا حتى يقضى في أمره بالتراضى أو التقاضى لأن ذلك مشروط بأن يكون المشتري متمسكا بهذا التحديد الذى اشترى به .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون عليها الأولى ولم يستد بدفاع الطاعن السالف بيانه أقام قضاءه على أنه " بالرجوع إلى عقد شرائه يبين انه اشترى الف ١ ط ٣ من المبينة به محددة مفرزة وأنه وإن كانت المستأنفة ( المطعون عليها الأولى ) قد طعنت على هذا التحديد في الدعوى الحالية إلا أنها عادت في مذكرتها المقدمة تحت رقم ٢٥ دوسيه فأقرته على هذا التحديد وسلمت له بملكية هذا القدر تسليما تاما وفقا للحدود الواردة بعقد شرائه وحيث ان المشتري محمدا من المالك على الشيوع يعتبر عقده غير نافذ بالنسبة للتحديد إلا ان يقره عليه الشركاء المشتاعون معه أو أن يصبح القدر في نصيبه نتيجة للقسمة بالتراضى أو بحكم القاضى وتفريعا لذلك ولأن عقد المستأنف عليه الأول ( الطاعن ) المسجل في ١٠/٢٧/١٩٤٥ صدر إليه محمدا مفرزا أو أقرت المستأنفة هذا التحديد وهى المالكة المشتاعة معه تكون الملكية قد استقرت له بهذا العقد محددة لا شائعة من تاريخ تسجيل العقد لأن الراضى على القسمة كالقسمة تماما ينسحب أثره إلى وقت الملك والقسمة مقررة للملكة لا منشئة لها ومن حيث



انه متى كان الأمر كذلك فان سبب الشفعة الذى يتمسك به المستأنف عليه الأول يصبح لا وجود له " ولما كان يبين من ذلك أن المحكمة لم ترفى فيما أبدته المطعون عليها الأولى قبل صدور الحكم الاستثنائى فى ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٩ من أن ولدها المطعون عليه الثالث البائع للطاعن بالعقد المسجل فى ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ إنما يملك على الشيوع ما باعه مفرزا ثم فى إقرارها بعد ذلك التحديد الوارد فى عقده لم ترفى ذلك ما يغير حقيقة الواقع فى أمر هذه الصفقة من أن الطاعن ائتمرى المقدار الوارد بعقده محمدا لا شائعا وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن من تلقى حصته مفرزة من شريك مشتاع لا يستطيع إذا ما طالب الشفعة أن يجابه المشفوع منه إلا بسنده وفى حدوده أى باعتباره مالكا ملكية مفرزة ومن ثم لا يكون له أن يشفع إلا بصفته جارا ملاصقا وأن كل ادعاء منه على خلاف مقتضى سنده خلى بأن يهدره القاضى ذلك أن من تلقى حصة مفرزة لا يملك بإرادته المنفردة أن يغير موضوع حقه فيجعله شائعا وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن تلقى بعقد شرائه العقار الذى يريد أن يشفع به مزاحما المطعون عليها الأولى فى الشفعة تلقاه محمدا مفرزا لما كان ذلك فان الحكم لا يكون قد خالف القانون أو شابه تناقض فيما استند إليه من أسباب فى اعتبار الطاعن غير مالك على الشيوع بحسب عقد تملكه ورتب على ذلك عدم توافر سبب الشفعة لديه وبالتالي عدم أحقيته فى مزاحمة المطعون عليها الأولى فى الشفعة .

ومن حيث انه يبين مما تقدم أن الطعن على غير أساس متعين الرفض

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٣

(١٩١)

القضية رقم ١٤ سنة ٢١ القضائية

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وحضور حضرات الأماتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العرومي ومحمود عباد المستشارين .

(١) حكم . الهيئة التي أصدرته . انتاع المحكمة من التحقيق الذي أجرته أن الهيئة التي  
أصدرت الحكم المدفوع ببطلانه كانت . كونه من ثلاثة قضاة هم المذكورة اسمائهم  
بمحضر الجلسة وأن ذكر أربعة قضاة في الحكم كان من قبل الخطأ المأدى . وصولها  
إلى هذه النتيجة بأسباب سائفة . لا بطلان .

(ب) عقد . تكييفه . حكم . تسببه . فقه عن العقد موضوع النزاع وصف الوكالة بالعمولة  
والرهن التجاري واعتباره عقداً من نوع خاص . إجازته تصرف المطعون طيها .  
في القطن المسلم لها من الطاعن بموجب هذا العقد دون الحصول على إذن من القضاء .  
إقامة قضائه في ذلك على أسباب مستمدة من نصوص العقد وظروف التعاقد . لا خطأ .  
(ج) وكالة بالعمولة . حق الوكيل بالعمولة في بيع الأشياء المسلمة إليه لبيعها دون تحديد  
سعر معين من غير أن يحصل على إذن بالبيع من قاضي الأمور الوقفية . المادة ٩٢  
من قانون التجارة المختلط المقابلة للسادة ٨٩ من قانون التجارة الوطني .

١ - متى كانت المحكمة بعد أن حقت وجه البطلان المدعى به خلصت  
إلى أن ذكر أربعة قضاة في ديباجة الحكم لا يعدو أن يكون خطأ مادياً وأنه لم  
يشترك في الداولة في القضية وإصدار الحكم فيها إلا ثلاثة قضاة هم المذكورة  
اسمائهم بمحضر الجلسة ، وكان هذا المحضر مكملاً للحكم وكان مجرد الخطأ المأدى  
في الحكم لا يؤثر في سلامته وكانت المحكمة قد خلصت إلى هذه النتيجة بأسباب  
سائفة تؤدي إليها . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع ببطلان الحكم  
الابتدائي لا يكون قد خالف القانون .

٢ — لما كان الحكم إذ تقي عن العقد موضوع النزاع وصف الوكالة بالعمولة وكذلك وصف الرهن التجارى واعتبره عقداً من نوع خاص وقرر صحة تصرف المطعون عليها ببيع القطن المسلم إليها من الطاعن دون الحصول على أمر من القاضى بالبيع إنما أقام قضاءه على ما استخلصه من نصوص العقد ذاته وظروف التعاقد ، وكان فى ذلك لم يخرج عن مدلول عباراته ، وكانت إشارته إلى العرف التجارى لم يكن المقصود منها تغليب هذا العرف على أحكام القانون الآمرة وإنما كان ذلك منه بياناً لما جرى به العرف من التعامل على أساس عقود مماثلة للعقد موضوع النزاع دون أن يكون فى ذلك ما يخالف القانون ، لما كان ذلك فإن النعى على هذا الحكم بالخطأ فى التكييف ومخالفة القانون يكون على غير أساس .

٣ — لما كانت المادة ٩٢ من قانون التجارة المختلط التى يشير إليها الطاعن لا تنطبق إلا فى الحالة التى تكون فيها البضائع مسلمة إلى الوكيل بالعمولة على سبيل الوديعة أو لبيعها بسعر محدد ، وكانت الأقطان موضوع الدعوى قد سلمت من الطاعن إلى المطعون عليها لا على سبيل الوديعة ولكن لبيعها دون تحديد سعر معين فانه حتى مع اعتبار العقد وكالة بالعمولة كما يقول الطاعن فانه يكون للمطعون عليها عملاً بفهوم المخالفة للمادة المشار إليها المقابلة للمادة ٨٩ من قانون التجارة الوطنى أن تبيع الأقطان من غير حاجة إلى الحصول على إذن بالبيع من قاضى الأمور الوقتية ، كما يؤكد هذا النظر النص الفرنسى للمادة ٨٩ المشار إليها .

### المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وبقى أوراق الطعن تحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٣٤ سنة ٧٣ ق مصر المختلطة على الطاعن بصحيفة أعلنتها فى ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ وقالت فيها أنه بمقتضى عقد محرر فى ١٥ من يناير سنة ١٩٤٦ سلمها الطاعن ٣٠٢ ف قنطاراً و ٦٩ رطلاً من القطن لحلجه وبيعه بمعرفة فأسفر الحلج عن ٣٩ بالة من القطن



الشعرو ٣ قناطير ، ٤٦ رطلاً من القطن السكرتو ، ٢١٧ اردبا من البذرة باعتهما الشركة بمبلغ ٢٧٤٣ جنيهها و ٤٥٤ ملجم وكان الطاعن قد تسلم منها بالحساب الجارى وبفائدة ٦٪ عدة دفعات تشتمل مصاريف الخلع والنقل ورسوم التأمين والعمولة وأجرة التخزين و باغت قيمتها ٣٢٩١ جنيهها و ٤٧٠ ملجم وأقفل الحساب الجارى فى ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ برصيد للطاعن مدين بمبلغ ٥٤٨ جنيهها و ١٥٠ ملجم تستحق عنه الفوائد بواقع ٨٪ سنويا وطلبت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يدفع اليها مبلغ ٥٤٨ جنيهها و ١٥٠ ملجم والفوائد بواقع ٨٪ سنويا من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ حتى الوفاء . ودفع الطاعن الدعوى بأنه كتب للمطعون عليها فى ١٠ من مارس سنة ١٩٤٧ طالبا اليها أن تبيع قطنه . فى شهر أبريل سنة ١٩٤٧ ولكنها لم تنفذ تعليماته وترتب على ذلك فرق فى السعر مقداره ٥٠٠ جنيهها سببه أن سعر القطن فى أبريل كان يتراوح بين ٤٤ و ٤٥ ريالا للقنطار فى حين أن المطعون عليها باعته بسعر يتراوح بين ٣٣ و ٤٧ ريالا للقنطار ولذلك فإنها تعتبر مسئول عن هذا الفرق . كما دفعها بدفوع أخرى . وفى ١٢ من مايو سنة ١٩٤٨ حكمت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليها مبلغ ٥٤٨ جنيهها و ١٥٠ ملجم والفوائد ٦٪ من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ حتى الوفاء . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٣٧٣ سنة ٦٦ ق استئناف مصر ودفع ببطلان الحكم المستأنف لصدوره من أربعة قضاة ونعى على الحكم مخالفة القانون مقررا أن المطعون عليها لم تكن سوى وكالة عنه بالعمولة فى حاج وبيع القطن وأنها لم تنفذ شرطا واردا فى العقد بأن يكون الخلع فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ كما أخذ على الحكم مأخذ أخرى . وفى ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفض الدفع ببطلان الحكم وبتأييد الحكم المستأنف فقرر الطاعن بالطعن فى هذا الحكم بطريق التماس .

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل أولها فى أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون إذ قضى برفض الدفع ببطلان الحكم المستأنف لصدوره من أربعة قضاة مع أن النقص والخطأ الجسيم فى ذكر أسماء القضاة يترتب عليه بطلان الحكم وفقا للمادة ٣٤٩ من قانون المرافعات .

ومن حيث أن هذا السبب مردود بما جاء بالحكم المطعون فيه من "أن الحكم المذكور (المستأنف) صدر في ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ وذكر في ديباجته تكون المحكمة من أربعة قضاة وبالرجوع إلى محضر جلسة ٢٩ أبريل سنة ١٩٤٨ وهي الجلسة التي أُنفل فيها باب المرافعة وحجرت فيها القضية للحكم بالجلسة ١٣ مايو تبين أن المحكمة كانت مكونة من قضاة ثلاثة فقط وحذف اسم القاضى الرابع ويظهر أن العمل سار في ذلك الوقت على جلوس أربعة قضاة على أن يوزع العمل فيما بينهم بحيث لا يشترك إلا ثلاثة منهم فقط عند المداولة وهذا ما تم فعلا في هذه القضية إذ عندما حجرت القضية للحكم كانت المحكمة مكونة تكويننا صحيحا من ثلاثة قضاة فقط وما ورد في ديباجة الحكم لا يعدو الخطأ المادى الذى لم يكن له أثر في المداولة وبالتالي في الحكم". وهذا الذى أسس عليه الحكم قضاءه لا خطأ فيه ذلك بأن المحكمة بعد أن حققت وجه البطلان المدعى به خلصت إلى أن ذكر أسماء أربعة قضاة في ديباجة الحكم لا يعدو أن يكون خطأ ماديا وأنه لم يشترك في المداولة في القضية وإصدار الحكم فيها إلا ثلاثة قضاة هم المذكورة أسماءهم بمحضر الجلسة. ولما كان هذا المحضر مكملا للحكم وكان مجرد الخطأ المادى في الحكم لا يؤثر في سلامته. وكانت المحكمة قد خلصت إلى هذه النتيجة بأسباب سائغة تؤدي إليها — فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع لم يخالف القانون.

ومن حيث أن السبب الثانى يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون اذ كيف العقد المبرم بين الطرفين بأنه عند غير مسمى لانتطبق عليه احكام الرهن التجارى ولا احكام الوكالة بالعمولة ويحول للمطعون عليها أن تباع القطن في أى وقت تشاء مع أنه عند وكالة بالعمولة ويؤيد ذلك ما ورد في نصوصه من أن المطعون عليه تسلم الأقطان من الداعن تأييدا لأبالغ المقترضة وأن الطاعن يعمد بأن أقل كمية من القطن يوردها للمطعون عليها مقابل السلفة التى أعطيت له في تاريخ العتد هي ٣٠٠ قنطار. وان المطعون عليها قد تم بمبلغ القطن في محلجها بأجر معلوم فتستفيد من هذا الأجر وأن المطعون عليها تتولى بيع القطن مقابل

عمولة محدودة في العقد أما الشرط الوارد في العقد وهو أن تتولى المطعون عليها بيع القطن والبذرة في الوقت الذي تحدده هي وفي المكان الذي تراه مناسبا بغير حاجة الى اخطار المالك وهو الشرط الذي استند اليه الحكم في تقرير قضائه أن للمطعون عليها أن تباع القطن دون حاجة الى استصدار أمر من القاضي بالبيع هذا الشرط يحرمه قانون التجارة في بابي الرهن والوكالة بالعمولة ولا محل للأخذ بقواعد العرف التجاري في هذا الشأن إذا صح وجود عرف لمناقضتها لقاعدة قانونية من القواعد الناهية فضلا عن أن المادة ٩٢ من قانون التجارة المختلط وهي التي تنطبق على موضوع النزاع توجب على الوكيل بالعمولة الذي أصبح دائما ممتازا أن يحصل على إذن من القاضي بالبيع ولا محل للرجوع الى قواعد العرف حيث يوجد نص في القانون .

ومن حيث أن هذا السبب مردود بما جاء في الحكم المطعون فيه من أن المستأنف - الطاعن - ينمى على الحكم الابتدائي تجاهله لأحكام انقانون التجاري الخاصة بالوكالة بالعمولة وبالرهن التجاري ويزعم في هذا الصدد أن المستأنف ضدها ( المطعون عليها ) لم تكن سوى وكيل بالعمولة عن المستأنف في حلج وبيع القطن في نظر عمولة متناسيا صيغة العقد واحكامه فهو عقد بمقتضاه موات المستأنف ضدها المستأنف بأموال خصصت لتوريده اقطانا اتفق على أن تكون في حيازتها بمجرد تسليم أو اصدار مستندات الشحن وفوض للمستأنف ضدها حلج الاقطان في اليوم الذي يوافقها وطبقا للعرف والنظام المتبع في محلجها دون الارتباط بأي ميعاد . وخول للمستأنف ضدها اجراء بيع القطن والبذرة في الوقت الذي تراه مناسبا وفي المكان المناسب بلا حاجة لتصريح خاص . واتفق المتعاقدان على أن التوكيل بالبيع لمصلحة المستأنف ضدها كما هو لمصلحة المستأنف وهو لذلك غير قابل للعدول عنه كما اتفق على أن تمول المستأنف ضدها المستأنف بما يوازي ٨٠٪ في المائة من أصل ثمن الاقطان والبذرة على أن يبقى الاحتياطي وقدره ٢٠٪ في المائة محافظا عليه ثم انتهى الاتفاق على أن يتمتع حساب جار لهذه العملية تحتسب عليه فوائد بواقع ٦٪ ويتضمن الحساب



• بالغ السنف والمصاريف والعمولة الخ ، واذن فهذا العقد الذى بمقتضاه تقوم شركات تصدير الاقطان بتمويل عملية توريد تلك الاقطان ثم تقوم بحلجها وبيعها لحساب عملائها ممن تمولهم بالأموال اللازمة لذلك لا تعتبر توكيلا بالعمولة ولا تعتبر الاقطان الموردة تحت هذه الشروط خاضعة لأحكام الرهن الحيازى بل يعتبر الاتفاق بأجمعه عقدا غير مسمى يخضع لأحكام التى اتفق عليها المتعاقدان مكملة بما جرى عليه العرف التجارى فى هذا الشأن . وقد سارت عملية التمويل هذا الأساس منذ ادخلت زراعة القطن فى مصر وليس فى أحكام مثل هذه العقود ما يخالف القانون والنظام العام حتى تتعرض لها المحاكم بالفسخ أو الإبطال . وهذا الذى قرره الحكم من نفي وصف الوكالة بالعمولة عن العقد لاختلافه فيه للقانون ذلك بأنه ورد فى البند الثالث عشر من العقدان للطعون عليها امتيازاً على ثمن القطن بكل ما تقدم للطاعن من أموال حتى ما كان منها ما بقا على توريد الأقطان . وهذا يخالف حكم الوكالة بالعمولة إذ نصت المادة ٩٠ من قانون التجارة المختلط على أن امتياز الوكيل بالعمولة لا يكون بالنسبة للدين السابق على الإرسال — ولما كان الحكم إذ نفي عن العقد وصف الوكالة بالعمولة وكذلك وصف الرهن التجارى واعتبره عقداً من نوع خاص وقرر صحة تصرف المطعون عليها ببيع القطن دون الحصول على أمر من القاضى بالبيع إنما أسس قضاءه على ما استخلصه من نصوص العقد ذاته وظروف التعاقد وهو فى ذلك لم يخرج عن مدلول عباراته أو إشارته إلى العرف التجارى فى أسبابه فإنه لم يكن المقصود منها تغليب هذا العرف على أحكام القانون الآمرة وإنما كان ذلك منه بياناً لما جرى به العرف من التعامل على أساس عقود مماثلة للعقد موضوع النزاع دون أن يكون فى ذلك ما يخالف أحكام القانون ولما كانت المادة ٩٢ من قانون التجارة المختلط التى تشير إليها الطاعن لا تنطبق إلا فى الحالة التى تكون فيها البضائع مسلمة إلى "وكيل بالعمولة على سبيل الوديعة أو لبيعها بسعر محدد وكانت الأقطان موضوع الدعوى قد سلمت للمطعون عليها لا على سبيل الوديعة ولكن لبيعها دون تحديد سعر معين فانه حتى مع اعتبار العقد وكالة بالعمولة يكون للمطعون عليها عملاً بمفهوم المخالفة للسادة المشار إليها المقابلة للمادة ٨٩ من قانون التجارة

الوطني أن تباع الأقطان من غير حاجة إلى الحصول على إذن بالبيع من فاضى الأمور الوقتية ، كما يؤكد هذا النظر النص الفرنسي للمادة ٨٩ المشار إليها ولا وجه للاحتجاج بأن المطعون عليها لم تنفذ تعليمات الطاعن التي أرساها ببيع قطنه في شهر أبريل لما بينه الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من إن المطعون عليها لم تال جهدا في تنفيذ هذه التعليمات وأنه في الوقت الذي كتب فيه الطاعن بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٤٧ ببيع القطن في أبريل لم تكن قد حلت القطن بعد فلم يكن في ميسورها أن تفعل أكثر مما فعلت ويكون من التجنى أن ينسب إليها أى إهمال في هذا الشأن ، وقد تعرض الحكم المطعون فيه لذلك فقرر أن ما يزعمه المستأنف من فسخ أحكام العقد الأصلي بما ورد في خطابه المؤرخ ١٠ مارس غير صحيح فمدد الاتفاق الأصلي هو دستور العلاقة بين الطرفين وقد تضمن الأحكام الأساسية التي تخول للمستأنف ضدها الحالج والبيع في أى وقت وتخولها المحافظة على ألا يزيد الاحتياطي على ٢٠٪ بالنسبة لثمن القطن وما تضمنه الخطاب من تفويض للبيع في أبريل لا يبطل أحكام العقد الأساسية ومع التسليم جدلا للمستأنف بما يزعمه فتمد نسي أن هذا الخطاب تضمن تعهد من جانبه بدفع مبلغ في الحساب الجارى قبل نهاية شهر مارس ولا شك أن اشتراط ذلك كان لصيانة استكمال الاحتياطي فاذا لم يقم المستأنف بتنفيذ تعهده كانت المستأنف ضدها في حل من قبول ما اشترط لمصلحته من اتمام البيع في شهر مارس . ومع ذلك كله فتمد قدمت المستأنف ضدها المستندات المؤيدة لصحة دعواها ولم يستطع المستأنف أن ينازع في دلالتها أو جديتها كما قرر الحكم الحالج القطن أن المستأنف يتناسى ما تضمنه العقد من حريتها المطلقة في اختيار الوقت المناسب لذلك كما يتناسى ما كان من أمره فيما بعد حين بعث الى المستأنف ضدها بخطاب في ١٠ مارس سنة ١٩٤٧ يخولها أن تحلج القطن وتشحنه للاسكندرية لينعم بأحسن الأسعار والتي ترونها مناسبة وذلك في شهر أبريل سنة ١٩٤٧ وقد بينت المستأنف ضدها أنها أتمت الحالج ثم شحنت الأقطان بالنيل كما جرى العرف في ١٩ أبريل فوصلت في ٢٤ أبريل وعرضت الأقطان للبيع في ٢٥ أبريل فلم يتقدم مشتر لها فبعثت إليه بخطاب مسجل تنبئه بذلك ثم تقدم مشتر

في ٣٠ إبريل لشراء جزء من القطن ولم تتم الصفقة وتم بيع جزء آخر في أول مايو وأخطر المستأنف بذلك كله كما أخطر في ٨ مايو و ١٤ مايو بتمام بيع الباقي في ٧ و ١٣ مايو فلم يجر جوابا وظل على سكوته هذا حتى بعثت إليه المستأنف ضدها يكشف الحساب في سبتمبر سنة ١٩٤٧ فرفع دعواه في ٢١ من أكتوبر ومن ذلك يبين أنه سواء اعتبر العقد عقدا من نوع خاص أو اعتبر عقد وكالة بالعمولة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن للطعون عليها أن تبطل الأقطان من غير ضرورة للحصول على إذن بالبيع من قاضي الأمور الوقفية لم يخطئ في تطبيق القانون .

ومن حيث أنه يخلص من هذا الذي سبق بيانه أن الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .



جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٣

(١٩٢)

القضية رقم ١١٢ سنة ٢١ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة ، وحضور محضرات الأساتذة سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين .

(١) فوائد . ضرائب . المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها لأخذها بغير حق .  
استحقاق فوائد التأخر عنها من تاريخ المطالبة الرسمية . عدم مريان حكم القانون  
رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على الفوائد التي استحققت قبل تاريخ العمل به . المادتان  
١٢٤ و ١٤٦ مدني قديم والمادتان ١٨٢ و ٢٠٧ مدني مختلط والمادة ١٨٥ مدني  
جديد والمادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦  
لسنة ١٩٥٠ .

(ب) فوائد . ضرائب . المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها لأخذها بغير حق .  
استحقاق فوائد تأخر عنها من تاريخ المطالبة الرسمية . قيامها على التعويض عن عمل  
غير مشروع . قياس مع الفارق . اعتبارها معلومة المقدار من وقت الطلب .  
المادة ٢٢٦ مدني جديد .

(ج) فوائد . ضرائب . القضاء بفوائد عن المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها .  
وجوب جعل نهاية استحقاقها تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل  
للمادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(د) فوائد . ضرائب . حكم . تسببه . القضاء بفوائد عن المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب  
بردها . تحديد سعر الفائدة القانونية بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام الوفاء .  
خطأ في القانون . وجوب تخفيض هذا السعر إلى ٤٪ عن المدة التي تبدأ من ١٥ أكتوبر  
سنة ١٩٤٩ تاريخ العمل بالقانون المدني الجديد . المادة ٢٢٦ مدني جديد .

١ - إن المادة ١٢٤ من القانون المدني القديم المقابلة للمادة ١٨٢ مدني مختلط  
المنطبقة على واقعة الدعوى إذ نصت على أنه "إذا كان المتعهد به عبارة عن مبلغ

من الدراهم فتكون فوائده مستحقة من يوم المطالبة الرسمية إذا لم يقض العدة. —  
أو الاصطلاح التجارى أو القانون فى أحوال مخصوصة بغير ذلك — جاء نصها  
عاما شاملا لطلب الفوائد عن كل دين بمبلغ من النقود دون تفريق بين أسباب  
المديونية ولا بين ما إذا كان المدين أحد الأفراد أو فرعا من فروع الحكومة  
أو شخصا معنويا آخر ، فما لم يوجد نص صريح يعفى مصلحة الضرائب من الفوائد  
القانونية المطالبة منها عن المبالغ المحكوم عليها بردها لتحصيلها من الممولين بغير حق  
لا يجوز رفض طلب هذه الفوائد بحجة أن المصلحة المذكورة فى تحصيلها الضرائب  
من الممولين إنما تباشر سلطة عامة مقررة لها بمقتضى القانون وتطبق نصوصا  
من مقتضاها أن يكون تحصيل الضرائب بموجب أو راد واجبة التنفيذ وأنه لا يترتب  
على رفع الدعوى بها من المصلحة أو من الممول إيقاف استحقاقها إلا إذا صدر  
فيها حكم من المحكمة ومن ثم فلا تسرى عليها أحكام القانون المدنى بل تنطبق عليها  
أحكام القانون العام وهى لا تجيز مطالبة مصلحة الضرائب بالفوائد القانونية —  
ذلك بأن هذه الحجّة مردودة بأن النصوص المشار إليها لا تعفى مصلحة الضرائب  
من الحكم عليها بالفوائد القانونية من تاريخ المطالبة عن كل مبلغ يقضى عليها برده  
للممول أو يضاف له عن حرمانه من الانتفاع بما أخذ منه بغير حق من تاريخ رفع  
دعواه حتى يوفى له حقه كاملا ولا عبرة فى هذا الخصوص بحسن نية المصلحة  
عند جباية الضريبة متى كان قد ثبت للمحكمة أنها حصلت من الممول أكثر  
من استحقاقها وبذلك أصبح مركزها فى هذا الشأن لا يختلف عن مركز أى مدين  
يحكم عليه برد مبلغ من النقود أخذه بغير حق فيلزم بفوائد التأخر القانونية عنه  
من تاريخ المطالبة الرسمية عملا بالمادة ١٤٦ مدنى قديم المقابلة للسادة ١٨٥  
من القانون المدنى الجديد ما دام لا يوجد نص فى قانون الضرائب يعفى للمصلحة  
بخلاف ذلك — أما التحدى فى هذا الخصوص بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل  
للسادة ١٠١ التى تنص بعد تعديلها على عدم جواز مطالبة مصلحة الضرائب بفوائد  
عن المبالغ التى يحكم عليها بردها للممولين فردود بأنه تشريع مستحدث ليس له أثر  
رجعى فلا يسرى على الفوائد القانونية المستحقة عن مدة سابقة على تاريخ العمل به  
بل يسرى فقط على الفوائد المطالبة عن مدة تالية لنفاذه .

٢ - الاحتجاج بأن المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها لا تعتبر معلومة المقدار إلا من تاريخ الحكم النهائي بردها فيكون حكم التعويض المقضى به عن عمل غير مشروع والذي لا يجوز الحكم بفوائده عنه من تاريخ المطالبة الرسمية عملاً بالمادة ٢٢٦ مدني - هذا الاحتجاج مردود بأنه اعتراض غير سديد وقياس مع الفارق ذلك بأن سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض نحوها أن تدخل في حسابها جميع عناصر الضرر ومنها طول أمد التقاضي مما يغني المدعى عن طلب فوائد التأخر عن دفع مبلغ التعويض فإذا كان التعويض عن عمل غير مشروع يعتبر طبقاً للمادة ٢٢٦ المشار إليها غير معلوم المقدار وقت الطاب بحيث لا تصح المطالبة بالفوائد القانونية عنه فالعلة في ذلك واضحة مما سبق بيانه ولكن هذا الاعتبار لا ينطبق على طلب الممول رد ما أخذ منه بغير حق ذلك أن المطعون عليه قد حدد في عريضة دعواه منذ البداية المبلغ الذي طالب مصلحة الضرائب برده على أساس أنها أخذته منه بغير حق وليس من شأن المنازعة في استحقاق هذا المبلغ كله أو بعضه ما يصح معه القول بأنه غير معلوم المقدار وقت الطلب .

٣ - إنه وإن كان الحكم المطعون فيه لم يخطئ في القضاء بفوائد التأخر القانونية عن المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها إلا أنه قد أخطأ إذ قضى في منطوقه باستحقاق هذه الفوائد حتى تمام الوفاء بالمبالغ المحكوم بردها ذلك أنه كان يجب الحكم يوقف سريان هذه الفوائد من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذي نص على عدم جواز مطالبة مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التي يحكم بردها للمولين والذي عمل به بعد صدور الحكم الابتدائي وقبل صدور الحكم المطعون فيه .

٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بفوائد التأخر عن المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها وذلك من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام الوفاء بواقع ٥٪ سنوياً فإنه يكون قد أخطأ في تحديد هذا السعر بالنسبة للأداة التي تبدأ من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ذلك أنه يجب تخفيض السعر إلى ٤٪ من تاريخ العمل بالقانون المدني الجديد كمقتضى المادة ٢٢٦ منه .



## المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن الوقائع تتحصل في أن المطعون عليه وهو من الممولين الخاضعين للضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قدّم حساباً عن نشاطه إذ يملك محلاً لبيع أنواع الطلاء ( البويات ) فحددت لجنة الضرائب أرباحه ورأس ماله المستثمر بقرارها الصادر في ١٩٤٥/١١/٢٢ وذلك عن المدة من سنة ١٩٤١ إلى ١٩٤٣ ولمكنه لم يرض عن هذا التقدير وطعن في هذا القرار أمام محكمة مصر المختلطة طالبا براءة ذمته من جميع الضرائب من المدة التي شملها القرار المذكور وإلزام مصلحة الضرائب بأن ترد إليه المبالغ التي اضطرت لدفعها بدون وجه حق ومقدارها ٤٩٦٧ جنيهاً و ١١٦ مليماً مع الفوائد بواقع ٥ ٪ سنوياً ابتداء من ١٩٤٥/١١/٢٦ وهو تاريخ الدفع وقضت المحكمة في ١٩٤٩/١/٢٠ بإلغاء قرار لجنة التقدير وأمرت بفتح باب المرافعة لتسوية حسابات الأرباح على الأسس التي بينها في الحكم المذكور وتحديد ما حصلته مصلحة الضرائب بغير حق . وفي ١٩٤٩/٥/٢٦ حكمت المحكمة بإلزام مصلحة الضرائب أن ترد إلى المطعون عليه مبلغ ٤٩٦٧ جنيهاً و ١١٦ مليماً مع الفوائد ٥ ٪ سنوياً على المبالغ المبيّنة بالحكم المطعون فيه من التواريخ المبيّنة به وهي تأليه جميعاً لتاريخ المطالبة الرسمية وذلك لغاية تمام الوفاء فاستأنفت مصلحة الضرائب . يعرضه أعلنت إلى المطعون في ١٩٥٠/٢/٩ وقيد الاستئناف بالجدول التجاري تحت رقم ٢٦ سنة ٦٧ قضائية وفي ١١ من يناير سنة ١٩٥١ قضت المحكمة في موضوع الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف فقررت مصلحة الضرائب الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد هو مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون من وجهين (الأول) إذ خالف نص المادة ٢٢٦ مدني التي من مقتضاها إن كل دين لا يكون معلوم المقدار عند الطلب لا يكون محلاً للقضاء بفوائد عنه على سبيل التعويض عند التأخر ولا يكون كذلك إلا من تاريخ الحكم باعتبار

أن الحكم هو وحده الذى يحدد محل الالتزام وأما قبله فليس للمدين يد فى التأخير ويؤيد ذلك ما جاء بالأعمال التحضيرية لهذا القانون التى توجب أن لا يسأل عن التعويض من قام لديه العذر فى الوفاء وما من شك فى أن مصلحة الضرائب كانت تؤمن بأن لاحق للمطعون عليه فى طلب رد ما طلب استرداده من مبالغ حصلتها نتيجة قرار من لجنة التقدير رأت فيه المصلحة وجه الصواب ولم يكشف عن حق المطعون عليه فى الاسترداد إلا الحكم الصادر فى الدعوى لذلك يكون الحكم قد قضى بالفوائد على خلاف ما يقضى به القانون ويتعين نقضه والوجه الآخر يتحصل فى أن قضاء الحكم بالفوائد يتنافى مع الحق المقرر للمصلحة فى تحصيل الضريبة ذلك أن مصلحة الضرائب تقتضى الضرائب بالرغم من منازعة المولين عملاً بالسلطة المخولة لها بنصوص عدة فى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ منها ما نصت عليه المادة ٩٢ من هذا القانون وما نصت عليه المادة ١٠١ من أنه لا يترتب على رفع الدعوى من المصلحة أو الممول إيقاف استحقاق الضرائب فإذا كان للمصلحة الحق قانوناً فى أن تحصل الضريبة بالرغم من قيام النزاع فى استحقاقها فإن مقتضى ذلك ألا تكون مسئولة عن فوائد المبالغ التى يقضى عليها بردها . وقد جاء القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ مقررًا لهذا الحكم ومبيناً له إذ أضاف إلى المادة ١٠١ فقرة جديدة نص فيها على أنه "لا يجوز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التى يحكم بردها للمولين". هذا إلى أن القانون العام ، والقانون المسالى فرع منه ، لا يقرر أصلاً الحق فى طلب الفوائد عن الرد ولا يكلف الخزنة هذا التعويض ولذلك يكون الحكم إذ قضى بها قد خالف القانون .

ومن حيث أن المطعون عليه دفع بعدم قبول هذا السبب بوجهيه بلجته إذ لم يسبق للطاعة إن تمسكت به لدى محكمة الموضوع .

ومن حيث أن هذا الدفع فى غير محله ذلك أنه لو صح ما تنعاه الطاعة على الحكم فى هذا السبب من أنه خالف قاعدة من قواعد النظام العام فإنه يكون لها حق إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

ومن حيث أن سبب الطعن بوجهيه مردود بأن المادة ١٢٤ من القانون المدنى القديم المقابلة للمادة ١٨٢ مدنى مختلط المنطبقة على واقعة الدعوى

إذ نشأت على أنه " إذا كان المتعهد به عبارة عن مبلغ من الدراهم فتكون فوائده مستحقة من يوم المطالبة الرسمية إذا لم يقض العقد أو الاصطلاح التجارى أو القانون فى أحوال مخصوصة بغير ذلك " - جاء نصها عاما شاملا لطلب الفوائد عن كل دين بمبلغ من النقود دون تفريق بين أسباب المديونية ولا بين ما إذا كان المدين أحد الأفراد أو فرعا من فروع الحكومة أو شخصا معنويا آخر . فما لم يوجد نص صريح يعنى مصلحة الضرائب من الفوائد القانونية المطلوبة منها عن المبالغ المحكوم عليها بردها لتحصيلها من المولين بغير حق فلا يجوز رفض طلب هذه الفوائد بحجة أن المصلحة المذكورة فى تحصيلها الضرائب من المولين إنما تباشر سلطة عامة مقررة لها بمقتضى القانون وتطبق نصوصها من مقتضاها أن يكون تحصيل الضرائب بموجب أو راد واجبة التنفيذ وأنه لا يترتب على رفع الدعوى بها من المصلحة أو من الممول إيقاف استحقاقها إلا إذا صدر فيها حكم من المحكمة ومن ثم فلا تسرى عليها أحكام القانون المدنى بل تنطبق عليها أحكام القانون العام وهى لا تجيز مطالبة مصلحة الضرائب بالفوائد القانونية - ذلك بأن هذه الحجّة مردودة بأن النصوص المشار إليها لا تعنى مصلحة الضرائب من الحكم عليها بالفوائد القانونية من تاريخ المطالبة عن كل مبلغ يقضى عليها برده للمول تعويضا له عن حرمانه من الانتفاع بما أخذ منه بغير حق من تاريخ رفع دعواه حتى يوفى له حقه كاملا ولا عبء فى هذا الخصوص بحسن نية المصلحة عند جباية الضريبة متى كان قد ثبت للمحكمة أنها حصلت من المول أكثر من استحقاقها وبذلك أصبح مركزها فى هذا الشأن لا يختلف عن مركز أى مدين يحكم عليه برد مبلغ من النقود أخذه بغير حق فيلزم بفوائد الزاخر القانونية عنه من تاريخ المطالبة الرسمية عملا بالمادة ١٤٦ مدنى قديم المقابلة للمادة ١٨٥ من قانون المدنى الجديد مادام لا يوجد نص فى قانون الضرائب يتضى للمصلحة بخلاف ذلك - أما التحدى فى هذا الخصوص بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل للمادة ١٠١ التى تنص بعد تعديلها على عدم جواز مطالبة مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التى يحكم عليها بردها للمولين فردود بأنه تشريع مستحدث ليس له أثر رجعى فلا يسرى على الفوائد القانونية المستحقة عن مدة سابقة على تاريخ العمل به بل يسرى فقط على الفوائد المطلوبة عن مدة تالية لنفاذه .



ومن حيث أن الاحتجاج بأن المبالغ التي يقضى على مصاحبة الضرائب بردها لا تعتبر معلومة المقدار إلا من تاريخ الحكم النهائي بردها فيكون حكمها حكم التعويض المقضى به عن عمل غير مشروع والذي لا يجوز الحكم بفوائد عنه من تاريخ المطالبة الرسمية عملاً بالمادة ٢٢٦ مدنى - هذا الاحتجاج مردود بأنه اعتراض غير سديد وقياس مع الفارق ذلك بأن سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض تخولها أن تدخل في حسابها جميع عناصر الضرر ومنها طول أمد التقاضى مما يغنى المدعى عن طالب فوائد التأخر عن مبلغ التعويض - فإذا كان التعويض عن عمل غير مشروع يعتبر تطبيقاً للمادة ٢٢٦ المشار إليها غير معلوم المقدار وقت الطلب بحيث لا تصح المطالبة بالفوائد القانونية عنه فالعلة في ذلك واضحة مما سبق بيانه ولكن هذا الاعتبار لا ينطبق على طالب الممول رد ما أخذ منه بغير حق ذلك أن المطعون عليه قد حدد في عريضة دعواه منذ البداية المبلغ الذى طالب مصاحبة الضرائب برده على أساس أنها أخذته منه بغير حق وليس من شأن المنازعة في استحقاق هذا المبلغ كله أو بعضه ما يصح منه القول بأنه غير معلوم المقدار وقت الطلب .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وإن كان لم يخطئ في القضاء بفوائد التأخر القانونية عن المبالغ المحكوم على الطاعة بردها ومنها فوائد مبلغ ٣٠٠٧ جنيهها و ٦٧٦ ملياً من تاريخ رفع دعوى المطالبة وفوائد باقى المبالغ من تواريخ دفعها الآلية لرفع المطعون عليه دعواه بالطعن في قرار لجنة التقدير وبراءة ذمته من الضرائب المطلوبة منه إلا أنه قد أخطأ إذ قضى في منطوقه باستحقاق هذه الفوائد بواقع ٥٪ سنوياً حتى تمام الوفاء بالمبالغ المحكوم بردها مع أنه كان يجب الحكم بوقف سريان هذه الفوائد من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ الذى عمل به بعد صدور الحكم الابتدائى وقبل صدور الحكم المطعون فيه - كما كان يجب تخفيض سعر الفائدة إلى ٤٪ ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ تاريخ العمل بالقانون المدنى الجديد كمقتضى المادة ٢٢٦ منه ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً في هذا الخصوص والحكم فى موضوع الاستئناف رقم ٢٦ سنة ٦٧ ق محكمة استئناف القاهرة بتعديل الحكم المستأنف وفقاً لذلك .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٣

(١٩٣)

القضية رقم ٢٠٠ سنة ٢١ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلى وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عباد المستشارين .

(١) إعلان . نقض . طعن . إعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليه في مكتب أحد المحامين .  
عدم ثبوت أنه اتخذ هذا المكتب محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم . بطلان الإعلان .  
المادة ٣٨٠ مرافعات .

(ب) ضرائب . سيارة تستغل استغلالا تجاريا في نقل الأشخاص أو البضائع . وجوب  
اعتبارها منشأة في حكم المادتين ٥٨ ، ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .  
خضوعها لضريبة الأرباح التجارية . التزام المشتري مع البائع متضامين بما يكون  
عليها من ضرائب وفقا للمادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون  
رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ .

١ - إذا كان تقرير الطعن قد أعلن إلى المطعون عليه الثاني في مكتب أحد  
المحامين وكانت الطاعنة لم تقدم ما يدل على أن المطعون عليه قد عين هذا المكتب  
محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم فيكون إعلان التقرير قد وقع باطلا لأنه لم يعلن  
انفس الخصم ولا في موطنه الأصلي وفقا لما تقتضيه المادة ٣٨٠ مرافعات .

٢ - لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن السيارة المحجوز عليها كانت  
تستغل استغلالا تجاريا في نقل الأشخاص أو البضائع فإن إيرادها يخضع لضريبة  
الأرباح التجارية ويتحتم اعتبارها في حكم القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . منشأة  
يسرى عليها حكم المادتين ٥٨ ، ٥٩ منه ويكون مشتري هذه السيارة مسئولاً  
بالتضامن مع البائع عما يكون مستحقا لمصلحة الضرائب حتى تاريخ البيع وفقا

لنص المادة ٥٩ بعد تعديلها بمقتضى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ والتي كانت قبل هذا التعديل تعفى المشتري من هذا الالتزام التضامنى متى قام هو والبائع بتبليغ مصلحة الضرائب بأمر البيع فى الميعاد المحدد فيها. ولما كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن حكم المادتين ٥٨ ، ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا يسرى على حالة بيع سيارة تستغل فى النقل بمقولة إنها لا تعتبر منشأة وإن إيرادها يخضع لضريبة كسب العمل فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

### المحكمة

من حيث إن وقائع الدعوى كما يستفاد من الحكم المطعون فيه تتحصل فى أن المطعون عليه الثانى اشترى فى ١٩٤٦/١٢/٢٥ سيارة كانت ملكا للمطعون عليه الثالث وذلك بعد موافقة المجلس الحسى ، وفى ١٩٤٨/٥/٥ نقلت الرخصة لإسم المطعون عليهما الأول والثانى ، وفى ١٩٤٨/٩/١٢ أوقعت مصلحة الضرائب حجزاً إدارياً على السيارة وذلك وفاء للضرائب المستحقة عليها قبل البائع الأصلى والتي يلتزم بها المشتريان بالتضامن مع البائع وفقاً لنص المادتين ٥٨ و ٥٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ — فرغ المطعون عليهما الأول والثانى الدعوى أمام محكمة الدرب الأحمر طلباً فيها أحقيتهما فى السيارة المحجوز عليها مع إلغاء الحجز الإدارى الذى وقع عليها فى ١٩٤٨/٩/١٢ ، فقضت المحكمة لمصلحتهما استناداً إلى أنه لا يمكن اعتبار السيارة منشأة تسرى عليها المادتان ٥٨ و ٥٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ إذ أن إيرادها لا يخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية بل لضريبة كسب العمل . فاستأنفت مصلحة الضرائب — وفى ٢٨ من يناير سنة ١٩٥١ قضت محكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية بتأييد الحكم . فطعنّت مصلحة الضرائب فى الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن تقرير الطعن أعلن فى ٣ من يونيو إلى مورييس لينى ( المطعون عليه الثانى ) فى مكتب الأستاذ مصطفى محمد عاشور المحامى ولم تقدم الطاعة ما يدل على أن المطعون عليه المذكور قد عين هذا المكتب



محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم فيكون إعلان التقرير قد وقع باطلا لأنه لم يعان  
لنفس الخصم ولا في موطنه الأصلي وفقا لما تقضى به المادة ٣٨٠ مرافعات .  
ومن حيث إن الطن قد استوفى أوضاعه الشككية بالنسبة لباقي المطعون عليهم .

ومن حيث إن سبب الطن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ قرر  
أن السيارة لا تعتبر منشأة إذ المنشأة في حكم قانون الضرائب هي كل ما من شأنه  
أن يدر ربحا على صاحبه فكل مشروع ولو كان سيارة أجرة يعتبر منشأة إذ  
استغلال السيارة يعتبر عملا تجاريا فلا يعتبر إيرادها كسبا للعمل يؤيد هذا أن  
المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ أوردت حالات معينة هي التي أخضعها  
لضريبة كسب العمل وأن المادة ٧٢ من القانون ذكرت حالة الضريبة على المهن  
الحرية التي يذتها والمستفاد من هذا كله أنه فيما عدا هذه الأحوال يجب أن يسرى  
حكم المادتين ٥٨ و ٥٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ .

ومن حيث إنه يبدو من أسباب حكم محكمة أول درجة الذي أحال الحكم  
المطعون فيه على السبابة أن السيارة المحجوز عليها كانت تستغل استغلالا تجاريا  
في نقل الأشخاص أو البضائع وعلى ذلك يجب أن يخضع لإيرادها لضريبة الأرباح  
التجارية . ومن ثم يتحتم اعتبارها في حكم القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ منشأة  
يسرى عليها حكم المادتين ٥٨ و ٥٩ منه وعلى ذلك يكون مشتري السيارة مسئولا  
بالتضامن مع البائع عما يكون مستحقا لمصلحة الضرائب حتى تاريخ البيع وفقا  
لنص المادة ٥٩ بعد تعديلاتها بمقتضى القانون رقم ١٣٧ سنة ١٩٤٨ والتي كانت  
قبل هذا التعديل تعفى المشتري من هذا الالتزام التضامني متى قام هو والبائع  
بتبليغ مصلحة الضرائب بأمر البيع في الميعاد المحدد فيها .

ومن حيث إنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قرر أن حكم المادتين ٥٨  
و ٥٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ لا يسرى على حالة بيع سيارة تستغل  
في النقل بمقولة أنها لا تعتبر منشأة وأن إيرادها إنما يخضع لضريبة كسب العمل  
يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه .

## جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٣

(١٩٤)

### القضية رقم ٣٠٥ سنة ٢١ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلمى وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد المستشارين .

(١) ضرائب . تقادم . سقوط حق الحكومة فى المطالبة بدين الضريبة على إيرادات القيم  
المنقولة . بدء مريان مدة التقادم . هو من تاريخ وضع الرمح الحمل بالضريبة تحت  
تصرف الممول . لا عبرة بالتاريخ الذى تصدر فيه قرارات التوزيع إذا لم يقرن بها  
وضع الايراد تحت تصرف صاحبه ولا عبرة كذلك بالتاريخ الذى يتم فيه قبضه ذلك  
الايراد فعلا إذا لم يطابق تاريخ وضعه تحت تصرفه . المادة ٩٧ من القانون رقم  
١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧

(ب) ضرائب . تقادم . التمسك بأن التقادم المسقط لحق الحكومة فى المطالبة بدين الضريبة  
لا يبدأ إلا من وقت علم مصلحة الضرائب عن طريق الممول بالايرادات الخاضعة  
للضريبة . فى غير محله .

(ج) ضرائب . تقادم . قطع مدة التقادم . حكم . تسييبه . تقريره أن الخطاب الموصى  
عليه يعلم الوصول المرسل من مصلحة الضرائب إلى الممول لا يعتبر تنبيها بالدفع وترتيبه  
على ذلك عدم قطعه مدة التقادم . لا خطأ . المادة ٣٨٣ من القانون المدنى  
الجديد والمادتان ٩٦٤٤٨ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

١ - لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩  
تنص على أنه "يسقط حق الحكومة فى المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى  
هذا القانون بمضى خمس سنوات" وقد عدلت مدة السقوط إلى عشر سنوات  
بالنسبة لسنوات ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، بمقتضى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ -  
وكان لم يرد فى هذا النص تحديد لمبدأ مدة سقوط الحق فى المطالبة بدين الضريبة

فانه يتعين -- وفقا للاحكام العامة للقانون -- أن لا تبتدىء مدة سقوط الحق في المطالبة بهذا الدين إلا من تاريخ وجوبه في ذمة المدين -- فاذا كان وجوبه مؤجلا أو معلقا على شرط فيعاد سقوطه بالتقادم إنما يبدأ من يوم حلول الأجل أو تحقق الشرط . ولما كان الممول لا يعتبر مدينا للخزانة العامة إلا من اللحظة التي تتولد فيها الواقعة المنشئة لها إذ من هذه اللحظة تشتغل بها ذمته ويجوز مطالبته بها قضاء ، وكانت الواقعة المنشئة للضريبة تولد مع ميلاد الإيراد الخاضع لها وهي في خصوص الضريبة على إيرادات النعم المنقولة ، وضع الإيراد تحت تصرف صاحب الشأن إذ وضع الربح المحمل بالضريبة تحت تصرف الممول هو وحده الذي يجعل الدين واجبا في ذمته ومستحق الأداء ، للخزانة العامة ، ولا عبرة في هذا المقام بالتواريخ التي تصدر فيها قراوات التوزيع إذا لم يقترن بها وضع الإيراد تحت تصرف صاحبه ، وكذلك لا عبرة بالتاريخ الذي يتم فيه قبض ذلك الإيراد فعلا إذا لم يطابق تاريخ وضعه تحت تصرفه -- لأنه في الحالة الأولى لا يكون الإيراد في متناول صاحبه وفي الحالة الثانية يكون الإيراد في متناول صاحبه من يوم وضعه تحت تصرفه ، ولا عبرة بتاريخ قبضه فعلا ، لما كان ذلك يكون ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه من أن الضريبة المتنازع فيها تستحق من تاريخ قرار الجمعية العمومية للشركة المطعون عليها بتوزيع حصص الأرباح للمساهمين وإن كان صحيحا فيما يختص بالمبلغ الذي قررت الجمعية العمومية توزيعه من تاريخ هذا القرار إلا أنه مخالف للقانون فيما يختص بالمبلغ الذي قررت الجمعية العمومية توزيعه على المساهمين ابتداء من تاريخ لاحق وهو التاريخ الذي يعتبر فيه هذا المبلغ موضوعا تحت تصرف المساهمين مما كان يتعين معه على المحكمة أن تجعله مبدأ ليعاد التقادم المسقط لحق المطالبة ومن ثم يتعين نقض الحكم في هذا الخصوص .

٢ - القول بأن التقادم المسقط لحق الحكومة في المطالبة بدين الضريبة لا يبدأ إلا من وقت علم مصلحة الضرائب عن طريق الشركة المطعون عليها بالإيرادات الخاضعة للضريبة أي من وقت ورود القرارات المفروضة على المطعون عليها تقديمها هذا القول مردود بأن المادة ٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ



أوجبت على كل شركة أو مؤسسة أن تقدم إلى مصلحة الضرائب القرارات التي تصدرها الجمعية العمومية وكذلك القرارات التي تصدر من مجلس الإدارة خاصة بتوزيع الأرباح وذلك في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ صدورها لم ترفع عن عائق مصلحة الضرائب واجب حصر الموالين وفحص حالاتهم لتقدير أرباحهم وإيراداتهم ثم ربط الضريبة عليهم عملا بالفقرة الثالثة من المادة ١١ من القانون المذكور الأمر الذي لا يمكن أن يستفاد منه أن الشارع إذا أوجب إخطار مصلحة الضرائب بقرارات توزيع الأرباح قصد أن يجعل من هذا الإخطار مبدأ لسقوط الحق في اقتضاء الضريبة . إذ هو لا يعدو أن يكون إعلاما يتحقق الواقعة المنشئة للضريبة ، أما تحقق وجودها فإنه كان قد تم من قبل بوضعها تحت تصرف المساهمين

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ لم يعتبر الخطاب الموصى عليه المرسل من مصلحة الضرائب إلى الممول قاطعا لمدة التقادم أقام قضاءه على أن التقادم وفقا لنص المادة ٣٨٣ من القانون المدني لا ينقطع إلا بالمطالبة القضائية أو بالتنبيه أو بالجزم وأن الخطاب الموصى عليه لا يعتبر تنبيها بالدفع ، ذلك لأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ حددت في المادة ٤٨ ما يعتبر تنبيها في التشريع الضرائبي فقالت إن تسديد الضريبة بالكامل واجب من تاريخ تسليم التنبيه بصدور الورد إلى الممول على النموذج رقم ٤ ضرائب ولم تبلغ مصلحة الضرائب هذا النموذج للشركة المطعون عليها إلا بعد أن انقضت مدة العشرين التي لم يكن من شأن الخطاب الموصى عليه قطعها ، ولئن قررت المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن الاعلان المرسل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول يكون له قوة الاعلان الذي يتم عادة بالطرق القانونية فإن المقصود هو تسهيل ما وريه مصلحة الضرائب في كافة إعلاناتها بهذا الطريق بدلا من إعلانها على يد محضر ولكن يجب قبل ذلك أن يستوفى هذا الاعلان شكله الذي حدده القانون ، وما دام أن القانون قد افترض أن التنبيه لا يكون إلا بصور الورد على النموذج رقم ٤ ضرائب فإن إجراء آخر لا يحمل محله وكل ما في الأمر أن المادة ٩٦ أجازت إرسال هذا التنبيه بالكتاب الموصى عليه بعلم الوصول ، إذ قرر الحكم ذلك فإنه لم يخالف القانون .

## المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن وفائع الدعوى على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليها وهي شركة مساهمة أجنبية اتخذت باريس مركزا رئيسيا لها كما اتخذت في مصر ولبنان فروعاً لنشاطها كانت تباشر أعمال النسليف على رهون ولأعمالها في مصر ميزانية مستقلة وفي ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ قررت جمعيتها العمومية التي انعقدت بباريس توزيع حصة من الأرباح على المساهمين مقدارها مائة وعشرون ألف فرنك من تاريخ قرار الجمعية العمومية وحصة أخرى مقدارها ٦٨٦٨٨٠ فرنك توزع في ٣ من يناير سنة ١٩٣٩ قيمة ما حقهته الشركة من أرباح عن سنتها المالية التي انتهت في يونيو سنة ١٩٣٨ وفي ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٢ أرسلت الشركة المطعون عليها لأمورية الضرائب خطاباً تختار فيه ربح سنة ١٩٣٧/١٩٣٨ أساساً للمقارنة عملاً بالمادة الثالثة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ الخاص بفرض الضريبة على الأرباح الاستثنائية فودت عليها بأمورية ضرائب عابدين في ٩ من يناير سنة ١٩٤٢ تطلب بياناً عن ميزانية تلك السنة وحسابات أرباحها وخسائرها فيها وكشفاً بمصروفاتها العمومية فودت الشركة في ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٢ على المصلحة بالمطلوب وفي ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ أرسل مأمور الضرائب خطاباً موصى عليه للشركة يطالبها فيه بأداء مبلغ ٣٠٩ ج و ٥٦٦ م قيمة الضريبة المستحقة على مجموع التوزيعات البالغة ٨٠٦٨٨٠ فرنك تطبيقاً للمادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فقامت الشركة بالوفاء بهذا المبلغ في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ محتفظة بحقوقها ومتسبكة باسترداد المبلغ المدفوع بغير حق . وفي ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٩ رفعت المطعون عليها الدعوى على الطاعنة تطالبها برد المبلغ المدفوع وفوائده بواقع ٥ / سنوياً من تاريخ رفع الدعوى تأسيساً على أن التوزيعات التي تجرئها على مساهميها الموجودين في الخارج غير خاضعة لضريبة القيم المنقولة أخذاً بمفهوم المخالفة لنص المادة الثالثة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٩ قبل

تعديله بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ كما دفعت بسقوط حق مصلحة الضرائب بالتقادم لمضى أكثر من عشر سنوات بين تاريخ استحقاق الضريبة بصدور قرار الجمعية العمومية بإجراء التوزيع في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ وتاريخ المطالبة الرسمية بها بمقتضى النموذج رقم ٤ المؤرخ في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ تطبيقاً للمادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد التعديل الذى أدخل عليها بمقتضى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ وبعد أن أنهت محكمة أول درجة سماع الدعوى رأت أن تبدأ فى الفصل فى الدفع بسقوط حق مصلحة الضرائب فى المطالبة إذ سواء أكانت الشركة ملزمة قانوناً بأداء الضريبة أم غير ملزمة بتوفيتها فإن سقوط حق مصلحة الضرائب على فرض تحققه ينهى النزاع القائم على استرداد المبلغ المدفوع من الشركة وفى ١٢ من يناير سنة ١٩٥٠ قضت باعتبار حق مصلحة الضرائب فى استيفاء الضريبة المتنازع عليها قد سقط بالتقادم وبإلزام المصلحة المذكورة بأن تدفع الى المطعون عليها مبلغ ٣٠٩ ج ٥٥٦ م مع الفوائد بواقع ٥ ٪ من ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٩ فاستأنفت المصلحة لدى محكمة استئناف مصر رقيب استئنافها برقم ٩٧ تجارى سنة ٦٧ قضائية . وفى ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ أيدت محكمة الاستئناف الحكم الابتدائى تأسيساً على أن مدة السقوط تبدأ من تاريخ استحقاق الضريبة أى وجوبها فى ذمة الممول وأن هذا الوجوب قد تحقق فى الدعوى بقرار الجمعية العمومية للشركة بتوزيعها أرباحاً على المساهمين وهو القرار الصادر فى ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ لا من تاريخ علم المصلحة بهذا التوزيع فى ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٢ ثم أضافت "أن العبرة بتاريخ تقرير توزيع حصص الأرباح على المساهمين لا بتاريخ التوزيع الفعلى إذ أنه التاريخ الأول هو الذى ينشئ الدين المستحق عليه الضريبة فى ذمة المدين وتأجيل دفع هذا الدين الذى وجب فى ذمة المدين فعلاً لا يعنى تأجيل وجوب هذا الدين" فقررت مصلحة الضرائب الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

. ومن حيث إن الطعن بنى على سببين تنعى الطاعنة بالأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله من أربعة أوجه (الأول) إذ أقام قضاءه على أن مدة السقوط تبدأ من تاريخ استحقاق الضريبة أى وجوبها



في ذمة المدين ، رأى هذا الوجوب قد تحقق في الدعوى بقرار الجمعية العمومية للشركة بتوزيع أرباحها على المساهمين في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ لا من تاريخ علم المصلحة بهذا التوزيع في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٢ مستندا إلى أنه وقد سكتت المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عن تحديد الواقعة التي يبدأ منها سريان تقادم دين الضريبة فإنه يجب الرجوع إلى قواعد القانون المدني إذ أقام الحكم قضاءه على ذلك خطأ في تطبيق القانون ذلك أن المادة ٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أنه "على كل شركة أو منشأة أن تقدم إلى مصلحة الضرائب محاضر وملاحظات القرارات التي تصدرها الجمعية العمومية وكذلك القرارات التي تصدر من مجلس الإدارة خاصة بتوزيع الأرباح وذلك في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ صدورها" وأنه لما كانت الشركة المطعون عليها لم ترسل إلى مصلحة الضرائب اخطارا بقرار الجمعية العمومية الصادر بجلسته ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ بتوزيع الأرباح إلا في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٢ وكان ذلك عرضا عند تقديم اقرارها الخاص باختيار رقم المقارنة للضريبة على الأرباح الاستثنائية وكانت المصلحة لا تستطيع ربط الضريبة إلا باخطارها بقرارات الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة الخاصة بتوزيع الأرباح فلازم ذلك على غير ما ذهب إليه الحكم الابتدائي ألا تبدأ مدة التقادم إلا من تاريخ تقديم هذه الأوراق للمصلحة تطبيقا لمداول نص المادة ٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقواعد التي نص عليها القانون المدني في المادة ٣٨٢ التي تنص على أنه لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع ادبيا . "والثاني" إذ قرر الحكم أن قرار الجمعية العمومية بتوزيع ٦٨٦٨١٠ فرنك تدفع في ٣ من يناير سنة ١٩٣٩ لا يجعل بدء التقادم بالنسبة لهذا المبلغ من التاريخ المذكور تأسيسا على أن العبرة هي بتاريخ قرار توزيع حصص الأرباح على المساهمين لا بالتاريخ المحدد للتوزيع مع مخالفة ذلك للقانون ذلك أن الواقعة المنشئة للضريبة هي وضع المبلغ تحت تصرف المستفيد من هذا التاريخ وحده يبدأ سريان مدة التقادم إذ لا تستطيع مصلحة الضرائب المطالبة بالضريبة عن أرباح لم تزع وأنه لما كان هذا المبلغ مؤجلا توزيعه كما أثبت الحكم إلى

٣ من يناير سنة ١٩٣٩ لأن التقدم بالنسبة إليه لا يبدأ إلا من هذا التاريخ عملاً بالمادة ١/٣٨١ من القانون المدني "والثالث" إذ قرر المحكم أن الخطاب الموصى عليه بعلم الوصول الذي أرسلته الطاعنة إلى المطعون عليها في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ لا يعتبر تنبيهاً قاطعاً للتقدم تأسيساً على أن التقدم لا ينقطع إلا بالمطالبة القضائية أو بالتنبيه الرسمي أو بالججز عملاً بالمادة ٣٨٣ من القانون المدني وإن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ نصت في المادة ٤٨ على أن دفع الضريبة بالكامل من تاريخ تسليم التنبيه يكون بصدور الورد إلى الممول على النموذج ٤ ضرائب وأن هذا النموذج لم ترسله الطاعنة إلى المطعون عليها إلا في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ أي بعد انقضاء العشر سنين المحددة لسقوط الحق فإن الضريبة تكون قد سقطت بانقضاء المدة — مع أن هذا الذي قرره المحكم وأقام عليه قضاءه يخالف للقانون . ذلك أن المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أنه "يكون للاعلان المرسل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول قوة الاعلان الذي يتم عادة بالطرق القانونية" مما يفيد أن الخطاب الموصى عليه في حكم قانون الضرائب قوة الاعلان القاطع لتقدم دين الضريبة — ولا يرد على هذا القول بأن المادة ٤٨ من اللائحة التنفيذية إذ أوجبت على الممول الوفاء بالضريبة بالكامل من تاريخ تسليم التنبيه بصدور الورد إليه تكون بذلك قد أهدرت أثر الخطاب الموصى عليه في قطع مدة التقدم لأن هذا القول مردود بأن المادة ٤٨ من اللائحة المشار إليها لم تمنع اخطار الممول بخطاب بعلم الوصول بدفع الضريبة كما أن إعلان الممول بالطريق المنصوص عليه في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو تنبيه من مصلحة الضرائب على المدين بدفع الضريبة وهو قاطع للتقدم خصوصاً وأن الشركة المطعون عليها قد قامت بدفع الضريبة بناء على هذا الخطاب وقبل اخطارها بالنموذج رقم ٤ ضرائب وهذا الدفع قاطع للتقدم خلافاً لما ذهب إليه المحكم لأن قيام المطعون عليها بالوفاء بمجرد توجيه هذا الخطاب إليها يعد ولاءاً اختيارياً وبهذه المثابة يعتبر اعترافاً بالمدين يترتب عليه انقطاع التقدم الساري لمصلحة المطعون عليها و (الرابع) إذ قضى المحكم بالفوائد عن المبلغ الذي قضى بالزام مصلحة الضرائب برده مع مخالفة

ذلك للقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الصادر في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ الذي نص على أنه لا يجوز الحكم على مصالحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التي يحكم بردها الى الممولين .

ومن حيث ان السبب الثاني يتحصل في أن الحكم شابه قصور في التسبيب ذلك أن الطاعنة تمسكت في مذكرتها المقدمة الى محكمة الاستئناف بدفاع ووداه أنه كان على الشركة المطعون عليها أن تخطر الطاعنة بإجراء التوزيعات تطبيقا للمادة ٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولكنها لم تقم بهذا الاخطار الا في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٢ بينما كان لزاما عليها تطبيقا للمادة المذكورة ان تقدم الى الطاعنة محاضر وملخصات القرارات التي أصدرتها الجمعية العمومية في مدة ٣٠ يوما من تاريخ صدورها الأمر الذي يجعل بدء ميعاد التقادم ممتدا الى تاريخ تقديمها لهذه الأوراق من تلقاء نفسها ودون أية مطالبة رسمية وكان لزاما أيضا على المطعون عليها تنفيذا للمادة ١٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن تحجز ما يجب عليها دفعه من الأرباح والفوائد وغيرها مما تسرى عليه الضريبة تطبيقا للواد ١ ، ٢ ، ٣ من القانون لكي توردها مباشرة الى مصالحة الضرائب ولكنها لم تفعل محتجة بأن قرار الجمعية العمومية صدر في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ أي قبل صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولكنها تغفل في ذلك المادة الأولى من هذا القانون التي تنص على أن "تفرض ضريبة بالاسعار المبينة بعد على جميع إيرادات رؤس الأموال المنقولة التي استحققت أو تستحق اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨" وإذا أغفل الحكم الرد على هذا الدفاع مع أنه جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى يكون قد شابه قصور يبطله .

ومن حيث انه لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أنه "يسقط حق الحكومة في المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى هذا القانون بمضى خمس سنوات" وقد عدلت مدة السقوط الى عشر سنوات بالنسبة لسنوات ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ بمقتضى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ ، وكان لم يرد في هذا النص تحديدا ببدأ مدة سقوط الحق في المطالبة



بدين الضريبة، لما كان ذلك فانه يتعين وفقا للأحكام العامة للقانون ان لا تبدئ مدة سقوط الحق في المطالبة بهذا الدين الا من تاريخ وجوبه في ذمة المدين فاذا كان وجوبه مؤجلا أو معلقا على شرط فيعاد سقوطه بالتقادم انما يبدأ من يوم حلول الأجل أو تحقق الشرط ولما كان الممول لا يعتبر مدينا للخزانة العامة بقيمة الضريبة الا من اللحظة التي تتولد فيها الواقعة المنشئة لها اذ من هذه اللحظة تشتغل بها ذمته ويجوز مطالبة بها قضاء وكات الواقعة المنشئة للضريبة تولد مع ميلاد الايراد الخاضع لها وهي في خصوص الضريبة على ايرادات القيم المنقولة وضع الايراد تحت تصرف صاحب الشأن اذ وضع الربح المحمل بالضريبة تحت تصرف الممول هو وحده الذي يجعل الدين واجبا في ذمته ومستحق الأداء للخزانة العامة ولا عبرة في هذا المقام بالتواريخ التي تصدر فيها قرارات التوزيع اذا لم يقرن بها وضع الايراد تحت تصرف صاحبه وكذلك لا عبرة بالتاريخ الذي لم يتم فيه قبض ذلك الايراد فعلا اذا لم يطابق تاريخ وضعه تحت تصرفه . لأنه في الحالة الأولى لا يكون الايراد في متناول صاحبه وفي الحالة الثانية يكون الايراد في متناول صاحبه من يوم وضعه تحت تصرفه ولا عبرة بتاريخ قبضه فعلا .

ومن حيث انه لما تقدم يكون ما ذهب اليه المحكم وأقام عليه قضاءه من أن الضريبة المتنازع فيها تستحق من تاريخ قرار الجمعية العمومية بتوزيع حصص الأرباح للمساهمين في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ وان كان صحيحا فيما يختص بمبلغ المائة وعشرين الفا فرنك الذي قررت الجمعية العمومية توزيعه من تاريخ هذا القرار الا أنه يخالف القانون فيما يختص بمبلغ ٦٨٦٨٨٠ فرنك الذي قررت الجمعية العمومية توزيعه على المساهمين ابتداء من ٣ يناير سنة ١٩٣٩ وهو التاريخ الذي يعترف به هذا المبلغ موضوعا تحت تصرف المساهمين مما كان يتعين معه على المحكمة ان تجعله مبدأ لميعاد التقادم المسقط لحق المطالبة ومن ثم يتعين نقض الحكم في هذا الخصوص . اما ما تذهب اليه الطاعنة من أن هذا التقادم لا يبدأ إلا من وقت علم مصلحة الضرائب عن طريق المطعون عليها بالايرادات الخاضعة

للضريبة أى من وقت ورود القرارات المفروض على المطعون عليها تقديمها  
فردود بأن المادة ٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ اذ أوجبت على كل شركة  
أو منشأة أن تقدم الى مصلحة الضرائب القرارات التى تصدرها الجمعية العمومية  
وكذلك القرارات التى تصدر من مجلس الادارة خاصة بتوزيع الأرباح وذلك  
فى ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ صدورها لم ترفع عن عائق مصلحة الضرائب  
واجب حصر الممولين وفحص حالاتهم لتقدير أرباحهم وإيراداتهم ثم ربط الضريبة  
عليهم عملا بالفقرة الثالثة من المادة ١١ من القانون المذكور الأمر الذى لا يمكن  
أن يستفاد منه أن الشارع اذ أوجب إخطار مصلحة الضرائب بقرارات توزيع  
الأرباح قصد أن يجعل من هذا الإخطار مبدأ سقوط الحق فى اقتضاء الضريبة  
إذ هو لا يعدو أن يكون إعلاما بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة اذ تحقق وجودها  
كان قد تم من قبل بوضعها تحت تصرف المساهمين وأما ما تذهب اليه الطاعنة  
من أن للخطاب المرسى عليه قوة الإعلان الذى يتم عادة بالطرق القانونية، ومن  
ثم فهو قاطع للتقادم مردود بما قرره الحكم من أنه من "المسلم به وفقا لنص  
المادة ٣٨٣ من القانون المدنى أن التقادم لا ينقطع إلا بالمطالبة القضائية  
أو بالتنبيه أو بالججز ومسلم أن دعوى لم ترفع وأن حجزا لم يحصل وما من شك  
فى أن الخطاب الموصى عليه سالف الذكر لا يعتبر تنبيها بالدفع اذ أن اللائحة  
التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ حددت فى المادة ٤٨ ما يعتبر تنبيها  
فى التشريع الضرائبى فقالت إن تسديد الضريبة بالكامل واجب من تاريخ تسليم  
التنبيه بصدر الورد إلى الممول على النموذج رقم ٤ ضرائب ولم تبلغ مصلحة الضرائب  
هذا النموذج للشركة إلا فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بعد أن انقضت العشر سنين  
التي لم يكن من شأن خطاب ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ قطعها وإن تحدثت المادة  
٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عن أن الاعلان المرسل بخطاب موصى عليه  
مع علم الوصول يكون له قوة الاعلان الذى يتم عادة بالطرق القانونية  
فان المقصود هو تسهيل مأمورية مصلحة الضرائب فى كافة إعلاناتها  
فترسلها بهذا الطريق بدلا من إعلانها على يد محضر ولكن يجب قبل ذلك  
أن يستوفى هذا الاعلان شكله الذى حدده القانون وما دام أن القانون

قد افترض أن التنبيه لا يكون إلا بصدور الورد على التوزيع رقم ٤ ضرائب فإن إجراء آخر لا يحل محله وكل ما في الأمر أن المادة ٩٦ أجازت إرسال هذا التنبيه بالكتاب الموصى عليه بعلم الوصول ومن ثم فإن خطاب ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ لا يقطع التقادم، وهذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه .

ومن حيث أن ما تمسك به الطاعنة من أن المطعون عليها دفعت طواصية واختيارا مما يستفاد منه تنازلها عن التمسك بحقوقها في السقوط فقد نفاه الحكم بما قرره من أن الشركة احتفظت عند ما قامت بالوفاء بكافة حقوقها في استرداد المبلغ المحصل منها بغير حق .

ومن حيث إن ما تنعاه الطاعنة على الحكم من قضائه بالفوائد القانونية عن المبالغ المقضى بها فمردود بأن المادة ١٢٤ من القانون المدني ( القديم ) المقابلة للمادة ١٨٢ مدني مختلط المنطبقة على واقعة الدعوى إذ نصت على أنه: "إذا كان المتهمد به عبارة عن مبلغ من الدراهم فتكون فوائده مستحقة من يوم المطالبة الرسمية فقط إذا لم يقض العقد أو الاصطلاح التجاري أو القانون في أحوال مخصوصة بغير ذلك" جاء نصها عاما شاملا لطلب الفوائد عن كل دين بمبلغ من النقود دون تفريق بين أسباب المديونية ولا بين ما إذا كان المدين أحد الأفراد أو فرعا من فروع الحكومة أو شخصا معنويا آخر فمالم يوجد نص صريح يعفى مصلحة الضرائب من الفوائد القانونية المطلوبة منها عن المبالغ المحكوم عليها بردها لتحصيلها من الممولين بغير حق فلا يجوز رفض طاب هذه الزوائد بحجة أن المصلحة المذكورة في تحصيلها الضرائب من الممولين إنما تباشر سلطة عامة مقررة لها بمقتضى القانون وتطبق نصرها من مقتضاها أن يكون تحصيل الضرائب بمقتضى أو راد واجبة التنفيذ وأنه لا يترتب على رفع الدعوى بها من المصلحة أو من الممول إيقاف استحقاقها إلا إذا صدر فيها حكم من المحكمة ومن ثم فلا يسرى عليها أحكام القانون المدني . ذلك أن هذا الوجه مردود بأن النصوص المشار إليها لا تعفى مصلحة الضرائب من الحكم عليها بالفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية من كل مبلغ يقضى عليها برده للممول تعويضا له عن



حرمانه من الإنتفاع بما اخذ منه بغير حق من تاريخ رفع دعواه حتى يرد في اليه حقه كاملاً ولا عبرة في هذا الخصوص بحسن نية المصلحة عند تحصيل الضريبة متى كان قد ثبت للحكمة أنها حصيات من المول أكثر من استحقاقها ومركزها في هذا الشأن لا يختلف عن مركز أى مدين يحكم عليه برد مبلغ من النقود اخذه بغير حق فيلزم بفوائد التأخير القانونية عنه من تاريخ المطالبة الرسمية تطبيقاً للمادة ١٤٦ من القانون المدنى (قديم) التى تنالها المادة ١٨٥ من القانون المدنى الجديد ما دام لا يوجد نص فى قانون الضرائب يقضى للمصلحة بغير ذلك أما التحدى فى هذا الخصوص بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل للمادة ١٠٦ التى تنص بعد تعديلها على عدم جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التى يحكم عليها بردها للمواين فردود بأنه تشريع مستحدث ليس له أثر رجعى فلا يسرى على الفوائد المستحقة عن مدة سابقة على تاريخ العمل به بل يسرى فقط على الفوائد المطلوبة عن مدة تالية لصدوره ولما كان الحكم المطعون فيه لم يحدد نهاية استحقاق الفوائد المقضى بها فان سريانها يقف حتماً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أن لا يزيد سعر الفائدة فى جميع الأحوال على السعر المقرر قانوناً .

ومن حيث إن الاحتجاج بأن المبلغ الذى قضى على مصلحة الضرائب برده للمطعون عاينها لا يعتبر معلوم المقدار إلا من تاريخ الحكم النهائى برده فحكمه هو حكم التعويض المقضى به عن عمل غير مشروع والذى لا يجوز الحكم بفوائد عنه من تاريخ المطالبة الرسمية عملاً بالمادة ٢٢٦ مدنى — هذا الاحتجاج مردود بأنه اعترض غير مديد وقياس مع الفارق ذلك بأن سلطة محكمة الموضوع فى تقدير التعويض تخولها أن تدخل فى حسابها جميع عناصر الضرر ومنها طول أمد التقاضى مما يعنى المدعى عن طلب فوائد التأخر فى هذه الحالة فإذا كان دين

التعويض عن عمل غير مشروع يعتبر تطبيقاً للمادة ٢٢٦ من القانون المدني غير معلوم المقدار وقت الطلب بحيث لا تسمح المطالبة بالفوائد القانونية عنه فالعلة في ذلك واضحة مما سبق بيانه ولكنه هذا الاعتبار لا ينطبق على طلب الممول رد ما أخذ منه بغير حق ذلك أن المطعون عليها قد حددت في عريضة دعواها المبلغ الذي طالبت بمصلحة الضرائب يرده على أساس أنها أخذته منها بغير حق وليس من شأن المنازعة في استحقاق هذا المبلغ كله أو بعضه ما يصح معه القول بأنه غير معلوم المقدار وقت الطلب ومن ثم يكون على غير أساس ما تنعاه الطاعنة على الحكم من خطأ في تطبيق القانون لقضائه بالفوائد القانونية عن المبلغ المقضى برده .

جاسدة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٣

(١٩٥)

القضية رقم ٣٥٠ سنة ٢١ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلمى وكيل المحكمة ، وحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد المروسي المستشارين .

( أ ) ضرائب . حكم . تسببه . معارضة فى قرار لجنة التقدير . الحكم بإبطال المرافعة فيها .  
زوال الآثار المترتبة على رفعها . تجديد لها بصحيفة جديدة . الحكم بعدم قبولها لرفعها  
بعد الميعاد . لا خطأ . بحث ما نفاه الطاعن على الحكم من أسباب متعلقة بموضوع  
الدعوى . غير مقبول .

( ب ) ضرائب . حكم . تسببه . معارضة فى قرار لجنة التقدير . ميعاد المعارضة . انسحاب  
محامى المعارض بمحض اختياره أثناء نظر الدعوى . تقرير المحكمة أنها لا ترى فى هذا  
الانسحاب الاختيارى ما يبرر قوة فاهرة يترتب عليه . ميعاد المعارضة . لا خطأ .

١ — لما كان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه أن الطاعن رفع معارضته  
عن قرار لجنة التقدير فى ٢٠ مارس سنة ١٩٤٥ وقضى بمجلسة ٢٨ ما يوسنة ١٩٤٥  
بإبطال المرافعة فيها مما يترتب عليه لزوما زوال الآثار الناشئة عنها واعتبارها  
كأن لم تكن ، وكان الطاعن قد جدد دعواه بعريضته المعانة فى ١٩ مارس  
سنة ١٩٤٦ وطلب فيها نفس الطلبات الموضحة بعريضة الدعوى الأولى أى أنها  
ليست دعوى مختلفة فى أساسها عن الدعوى الأولى بل هى لا تعدو كونها طعنا  
فى قرار لجنة التقدير وقتما لنص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ،  
لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه لم يخالف القانون إذ قضى بعدم قبول  
الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد المقرر فى القانون ويكون غير مقبول بحث ما ينهه  
الطاعن على الحكم من أسباب متعلقة بموضوع دعواه .



٢ - متى كان يبين مما أوردته الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تر في انسحاب وكيل الطاعن عن الحضور نيابة عن موكله بالجلسة المحددة لنظر الدعوى حتى مع وجود سند الوكالة بملف الدعوى ما يبرر انسحابه وأن هذا الانسحاب الاختياري لا يعتبر في حكم القوة القاهرة التي تبرر مد ميعاد الطعن في قرار لجنة التقدير ، وكان تقدير المحكمة في ذلك لا خطأ فيه فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

### المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن يدير محلا لأنوال الغزل اليدوية ويخضع لإيراده للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . وقد قدم إقراره عن أرباحه في المدة من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٣ . وبعد أن ناقشته المأمورية قدرت أرباحه في هذه السنوات بالمبالغ الآتية على التوالي ١٦٠ ج و ٢١٢ ج و ١٣٠٠ ج و ١٧٥٠ ج و ٦٦٥ ج وأخطارته بهذا التقدير فلم يوافق عليه فأحيل الموضوع الى لجنة التقدير التي أصدرت قرارها في ٧ من مارس سنة ١٩٤٥ بتقدير أرباحه في تلك المدة بالمبالغ الآتية على التوالي : - ٤١٨ ج و ٨٦٩ ج و ٢٤٢١ ج و ٢٤٠٤ ج و ١١١٥ ج . وأخطر بقرار اللجنة في ١٣ من مارس سنة ١٩٤٥ فطعن فيه لدى محكمة شبين الكوم الابتدائية بعريضته المعلنة في ٢٠ من مارس سنة ١٩٤٥ وطلب الحكم بإلغاء قرار لجنة التقدير واحتياطيا إعادة تقدير صافي أرباحه في تلك المدة وفقا لإقراراته وعلى ضوء الأسعار الرسمية .

وبجلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٤٥ حضر محام مع الطاعن وحضر مندوب مصلحة الضرائب وقرر أمام المحكمة أن الممول اصطلاحا مع المصاحبة وقرر الطاعن " أن صلحه متوقف على ما تقضى به المحكمة " وبجلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٥ حضر محامي الطاعن بتوكيل قدمه وأجلت الدعوى لجلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٥

وفيها حضر محام عن الطاعن وقرر أن الدعوى رفعت من مكتبه ولكن الممول (الطاعن) لم يحضر له توكيلا وانسحب فطلب الحاضر عن مصلحة الضرائب الحكم بإبطال المرافعة وحكمت المحكمة بإبطال المرافعة في نفس الجلسة . وبمريضة معلنة في ١٩ من مارس سنة ١٩٤٦ جدد الطاعن دعواه أمام نفس المحكمة الابتدائية وطلب فيها ذات الطلبات الموضحة بمريضة الدعوى الأولى . وبجلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٤٦ دفع الحاضر عن المطعون عليها بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعدم الميعاد استنادا الى أن الحكم الصادر بإبطال المرافعة يترتب عليه سقوط الخصومة وإلغاء جميع الإجراءات التي تمت في الدعوى — وطلب الحاضر عن الطاعن التأجيل لضم الملف الفردي للممول لا محتوائه على أوراق تجعل من حقه السير في الإجراءات لأنه تم الصالح ولأن هناك اتفاقا بين الممول والمصلحة . وفي ١٣ من يناير سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة بقبول دفع مصلحة الضرائب وبعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعدم الميعاد . استأنف الطاعن لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٣٠٦ سنة ٦٤ قضائية وطلب الحكم بإلغاء الحكم المستأنف وبإلغاء قرار اللجنة وبإعلان كل ما ترتب عليه من آثار وإجراءات . وفي ٨ من مارس سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف الخ فقرر الطاعن الطعن في الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن مقام على خمسة أسباب يتحصل الأول منها في أن الحكم المطعون فيه أخطأ لأنه بالرغم مما أثبتته في أسبابه من أن مندوب مصلحة الضرائب سلم أمام محكمة شبين الكوم الابتدائية بجلسته ١٣ من أبريل سنة ١٩٤٥ "بأن الطاعن اصطاح مع المصلحة" لم تبحث المحكمة هذا الصلح لتبين مداه وأثره مع أنه صلح معروف أمره وموقع عليه من جميع أصحاب الأنوال اليدوية بمديرتي الغربية والمنوفية — وطبقت المطعون عليها أحكامه على جميع أصحاب الأنوال وأصدرت على مقتضاه الكتاب الدوري رقم ١٦٤ لمراعاة أسسه في معاملة جميع أصحاب الأنوال مما كان يترتب منه على المحكمة أن تلزم المطعون عليها بإيداع نصه أو على الأقل بتوضيح مضمونه . وكذلك أخطأ الحكم إذ لم يعتمد الاتفاق

الأول الذى كان قد تم بين مصلحة الضرائب والطاعن ولم يعتبره مانعا من الإحالة على لجنة التقدير ومبطلا لأى إجراء مخالف تتخذه مصلحة الضرائب مع أنه كان متعينا على المحكمة أن تقصر بحثها على الصالح المشار اليه والمقرب به فى مجلس القضاء والذى لا يتأثر بشطب الدعوى أو بإبطال المرافعة فيها لأنه إتفاق لا يتأثر بالإجراءات القضائية. ويتحصل السبب الثانى فى أنه لما كان الثابت من أسباب الحكم المطعون فيه أن الطاعن كان قد انفق مع مصلحة الضرائب على تقدير أرباح السنوات المختلف عليها - وأن المأمورية أعادت تقدير الأرباح وأحالت الموضوع على لجنة تقدير الضرائب التى أصدرت فيه قرارا فى ٨ مارس سنة ١٩٤٥ نطعن فيه الممول ( الطاعن ) فى الميعاد القانونى أمام محكمة شين الكوم الابتدائية وأقر مندوب المطعون عليها بحصول الصلح مع الطاعن على ما سبق بيانه بالسبب الأول ثم حدث فى الجلسة التالية وهى المحددة لتقديم محضر الصلح للتصديق عليه - أن أخطأ كاتب الجلسة إذ قال بعدم وجود توكيل لدى محامى الطاعن - ولم يكذبه ويكن الطاعن لأنه موظف رسمى وترتب على هذا الخطأ أن حكم بإبطال المرافعة فى الطعن . بخدد الطاعن دعواه - ولما كان موضوع الدعوى الجديدة ينحصر فى بحث الأمرين الآتين : الأول - وجود أو عدم وجود اتفاق بين مصلحة الضرائب والطاعن على تقدير الأرباح . وهو بحث لا يحتاج إلى ميعاد بل ويمكن إثارته بدعوى مبتدأة ويتفرع عنه النظر فى أسباب إعادة تقدير الأرباح وهل يستند إلى أساس قانونى كأن يكون نتيجة لظهور عناصر نشاط جديدة للممول كانت مخفاة عند إجراء التقدير الأول المتفق عليه . وفى هذه الحالة يجب على المحكمة أن تراقب ما إذا كانت الإحالة على لجنة التقدير تنحصر فى بحث عناصر هذا النشاط الخفى وحده أم لا إذ لا يجوز أن يتخذ هذا النشاط الخفى سببا لإعادة تقدير أرباح النشاط الظاهر المتفق على تقدير أرباحه وإثباته - طلب إثبات الصلح المعترف به صراحة فى مجلس القضاء - ولكن الحكم المطعون فيه وإن كان تعرض للشطر الأول من البحث فإنه لم يتعرض لموضوع الصلح مما يعيبه ويبطله . ويتحصل السبب الثالث فى أن الحكم إذ سلم بوجود اتفاق سابق على إحالة الموضوع على لجنة التقدير فإنه حاول أن يقصره على تقدير الأرباح فى بعض



سنوات الخلاف دون البعض الآخر بحجة أن إعادة المأمورية للتقدير كانت بسبب ظهور عنصر نشاط خفى للمول — وهو إدارة قهوة بلدى مع أنه لو صح ما ذهب إليه الحكم فإنه لا يجوز إعادة تقدير الأرباح إلا بالنسبة لعناصر النشاط الخفية وحدها لا إعادة تقدير ربح النشاط الظاهر الذى تم تقدير ربحه كما ذهب الحكم بدليل ما ورد فى أسبابه من أن ربح سنة ١٩٤١ حسب التقدير المتفق عليه كان ٢٠٠ جنيه بينما كان تقدير اللجنة لربح الطاعن فى ذات السنة هو ٢٤٢١ جنيهًا وهو تقدير غير معقول. وفضلا عن ذلك فإنه كان واجبا على المحكمة أن تبحث عناصر التقدير المتفق عليها وخصوصا أن الطاعن كان يقرر أن هذا التقدير يشمل فعلا تقدير ربح القهوة البلدى التى روى فيها عدم الكسب تقريبا إن لم يكن إطلاقا. ويتحصل السبب الرابع فى أن الحكم مع كونه أثبت وجود اتفاق بين الطاعن والمطعون عليها على وعاء الضريبة فإنه لم يجب طلب الطاعن تكليف المطعون عليها بتقديم الملف الفردى الخاص به مع أن الطاعن قدم وصولات دفع الضرائب وهى صريحة عن سنتى ١٩٤٤ و ١٩٤٥ وضمننا عن السنوات السابقة عليها واتى لم يستحق على الطاعن فيها أى ضريبة إلا أن المحكمة لم يجب هذا الطلب

ومن حيث إن الأسباب الأربعة السالف بيانها مردودة بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول دعوى الطاعن شكلا لرفعها بعد الميعاد قال "إن المستأنف (الطاعن) ارتكن إلى أن الطعن لم يقدم ضد التقدير فى ذاته وهو الذى حددت له المادة ٥٤ من القانون ميعاد خمسة عشر يوما وإنما مناط الدعوى المرفوعة من المستأنف منصب على أنه طبقا للمادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية لا تكون لحان التقدير مختصة إلا بنظر المسائل التى لم يتم الإنفاق عليها بين مصلحة الضرائب وبين المولين فإذا كان قد سبق الاتفاق بينهما وربطت الضريبة على أساس هذا الاتفاق كما هو فى الدعوى الحالية فقد انعدم اختصاصها وكانت الاحالة إليها باطلة قانونا و يترتب على بطلان الاحالة بطلان قرار اللجنة وبطلان كل ما يترتب عليه من آثار

وإجراءات ، وأن الطعن في أساس اختصاص اللجنة والمطالبة ببطلان قرارها ليس مما يخضع لنص المادة ٥٤ ضرائب الخاصة بالطعن في التقدير بل يخضع للقواعد العامة ولا يسقط الحق فيه إلا بوجه من وجوه السقوط العادية وأن تحديد مدة الخمسة عشر يوما المنصوص عليها في هذه المادة استثناء من القاعدة العامة فلا يجوز التوسع في تفسيره . وأنه إذا اضطرب الممول لدفع ضرائب غير مستحقة كنتيجة لقرار من اللجنة وقع باطلا يكون قد دفع ضرائب بغير وجه حق فيحق له المطالبة باستردادها في المدة المنصوص عليها في المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ " وبعد أن نفى الحكم بالأدلة التي أوردها قيام اتفاق ملزم بين الطاعن ومصلحة الضرائب على ولاء ضريبة أرباح سنة ١٩٤١ لإخفاء الطاعن بعض نشاطه ، وقرر أن أرباح سنة ١٩٤٢ التي قدرت من باب القياس على أرباح سنة ١٩٤١ عملا بالمادة ٥٥ من قانون الضرائب التي ألغيت فيما بعد قد زال تقديرها ، وأن إعادة التقدير قد تناولت المدة من سنة ١٩٣٩ لغاية سنة ١٩٤٢ إرتكانا إلى أن الممول أخنى بعض أوجه نشاطه ولم يحصل اتفاق بينهما وبين مصلحة الضرائب على هذا التقدير الأخير ، وبعد أن نفى الحكم قيام الاتفاق على ماسبق بيانه قال " ومن حيث إن الممول قد اختلف مع المأمورية بالنسبة للتقدير الأخير الذي عرض أمره على لجنة التقدير والتي أصدرت قرارها بخصوصه وفي حدود اختصاصها فلا محل للقول بأن اللجنة قد تجاوزت اختصاصها وأن الإحالة عليها كانت باطلة . ومن ثم يجوز الطعن في قرارها في أي وقت طبقا للقواعد العامة وأن لا محل للتقيد بمبدأ الطعن المنصوص عليه في المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ " . ولما كان يبين مما أورده الحكم أن الطاعن رفع معارضته عن قرار لجنة التقدير في ٢٠ من مارس سنة ١٩٤٥ وقضى بجلسته ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٥ بإبطال المرافعة فيها مما يترتب عليه لزوما زوال الآثار الناشئة عنها باعتبارها كأن لم تكن وبالتالي زوال أثر صحيفتها — لما كان ذلك — وكان الطاعن قد جدد دعواه أمام محكمة شبين الكوم الابتدائية بعرضته المأمنة في ١٩ من مارس سنة ١٩٤٦ وطلب فيها نفس الطلبات الواضحة بمراجعة الدعوى الأولى أي أنها ليست دعوى مختلفة في أسامها عن —

الدعوى الأولى بل هي لا تعدو كونها طعنا في قرار لجنة التقدير وفقا لنص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، لما كان ذلك كذلك ، يكون الحكم المطعون فيه لم يخالف القانون إذ قضى بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد المقرر في القانون ، ومن ثم يكون غير مقبول بحث ما ينعاه الطاعن على الحكم من أسباب متعلقة بموضوع دعواه . أما ما يدعيه من أنه طلب إلى المحكمة إثبات صلاح تم بينه وبين مصاحبة الضرائب فلم تحفل بطالبه هذا فهو قول عار من الدليل .

ومن حيث إن السبب الخامس يتحصل في أن الطاعن تمسك لدى المحكمة بأن تأخره في رفع الطعن كان بسبب عذر قهري خارج عن إرادته وإرادة وكيله ذلك أن المحامي عنه قدم التوكيل في الجلسة الأولى للرافعة إلا أن كاتب الجلسة في جلسة تالية وهي جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٥ اعترض على المحامي عنه بأنه ليس لديه توكيل وبالتالي لا يجوز حضوره عنه . ولم يكن في مقدور الوكيل إذ ذاك أن يكذب كاتب الجلسة وهو موظف رسمي ولم تلق المحكمة بالا إلى هذا العذر مع أنها لو حققت وتبين لها وجود التوكيل بملف القضية لوضع لها أن الوصف الصحيح لخطأ كاتب الجلسة هو أنه من الأعذار القهرية التي تجيز التجاوز عن مواعيد المرافعات . وإذا قضى الحكم على خلاف ذلك أخطأ في تطبيق القانون .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال في هذا الخصوص "ومن حيث إن المستأنف أورد في مذكرته الختامية أن تأخره عن الطعن في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ كان لقوة قاهرة لم تكن له يد فيها إذ تخلف محاميه بالجلسة الأولى عن الحضور بسبب عدم وجود توكيل بينما كان التوكيل مرفقا بالملف وظاهر أن تخلف الوكيل عن الحضور كان بعد تقريره أمام المحكمة أنه لا يوجد لديه توكيل عن المستأنف ( الطاعن ) فاستحب



وترتب على ذلك تجديد الطعن بعد الميعاد ولا ترى في ذلك قوة فاهرة تميز الطعن بعد الميعاد". ولما كان يبين من ذلك أن المحكمة لم تر في انسحاب وكيل الطاعن عن الحضور نيابة عن موكله بالجلسة المحددة لنظر الدعوى حتى مع وجود سند الوكالة بملف الدعوى ما يبرر رانسحابه وأن هذا الانسحاب الاختياري لا يعتبر في حكم القوة القاهرة التي تبرر مد ميعاد الطعن في قرار اللجنة ، وكان تقدير المحكمة في ذلك لا خطأ فيه فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له مبرر .

ومن حيث إنه يبين مما سبق أن الطعن بجميع أسبابه على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٣

(١٩٦)

القضية رقم ٣٨١ سنة ٢١ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة محمد نجيب أحمد  
وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي ومحمود عياد المستشارين .

(١) حكم . تسيبه . خبير . عدم ذكر الحكم أسماء الشهود الذين سئلوا في محضر أعمال الخبير  
وعدم إirاده نص أقوالهم . اكتفاؤه بالإشارة إليهم مع إيراد مضمون أقوالهم  
واعتماده تقرير الخبير الذي ذكر أسماءهم وأورد نص أقوالهم . لا عيب . التقرير يعتبر  
جزءاً متماً للحكم .

(ب) نقض . طعن . سبب جديد . التمسك بأن الخبير الذي سمع شهادة الشهود هو غير الخبير  
الذي قدم التقرير دون انتداب من المحكمة . لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة  
النقض .

١ - عدم ذكر الحكم أسماء الشهود الذين سئلوا في محضر أعمال الخبير وعدم  
إيراده نص أقوالهم ليس من شأنه أن يبطل الحكم متى كان قد أشار إليهم وأورد  
مضمون أقوالهم واعتمد تقرير الخبير الذي ذكر أسماءهم وأورد نص أقوالهم مما  
يكون معه هذا التقرير جزءاً متماً للحكم .

٢ - إذا كانت الطاعنة لم تقدم ما يثبت أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع  
بأن الخبير الذي سمع شهادة الشهود هو غير الخبير الذي قدم التقرير دون انتداب  
من المحكمة فإنه لا يجوز لها التمسك بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض .

## المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبها يبين من الحكم المطعون فيه رسائل أوراق الطعن  
تتحصل في أن الطاعنة أقامت على المطعون عليهم الدعوى المدنية رقم ١٨٧٩ لسنة  
١٩٤٢ محكمة الموسيقى الجزئية بمنع تعرض المطعون عليهم الأولين لها في قطعة  
أرض مساحتها ٣ ط مينة بعريضة الدعوى وبإعادة العلامات الحديدية التي  
وضعتها مصاحبة المساحة التفضيلية استنادا إلى أنها وضعت يدها على الأرض  
بموجب محضر رسوم إداري مؤرخ في ١٨/٨/١٩٢٧ بإيقاع بيع ٧ ط و ١٢ س عليها  
وإلى أنه حكم بتثبيت ملكيتها لهذا المقدار في الدعوى المدنية رقم ١١٥٣ لسنة  
١٩٢٩ محكمة مصر الابتدائية في خصومة بينها وبين آخر وإلى أنها تسلمت الأرض  
المحكوم بتثبيت ملكيتها إليها بمحضر تسليم محرر في ٧/٦/١٩٣٣ . وفي ٣٠ من مايو  
سنة ١٩٤٤ قضت المحكمة بأحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفي وضع يد  
الطاعنة على الأرض موضوع الدعوى مدة سنة سابقة على رفعها . وفي ١٨ من  
ديسمبر سنة ١٩٤٤ قضت المحكمة بطلبات الطاعنة تأسيسا على ما شهد به شهودها  
من وضع يدها على الأرض المتنازع عليها وضع يد مستوفيا شرائطه القانونية .  
فاستأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٠٨٨ لسنة ١٩٤٥  
استئناف محكمة مصر الابتدائية التي قضت في ٢٦ من مارس سنة ١٩٤٦ بنسب الخبير  
المهندس بمكتب الخبراء للانتقال إلى الأرض موضوع النزاع لمعاينتها وتطبيق  
مستندات الطرفين على الطبيعة وبيان ما إذا كانت تلك الأرض ينطبق عليها  
الحكم الصادر في الدعوى رقم ١١٥٣ لسنة ١٩٢٩ ومحضر التسليم المحرر في ٧/٦/١٩٣٣  
أم لا ينطبقان عليها وبيان الأرض بياناً شاملاً لمساحتها وحدودها وتحقيق وضع  
اليده ومدته وتاريخه وسببه وصفته . وقدم الخبير المهندس الموظف أحمد بديع  
تقريراً انتهى فيه إلى أنه انتقل إلى الأرض موضوع النزاع والمينة بمحضر التسليم  
وحسب الطبيعة فوجد من سطحها ٧ ط و ١٢ س وأنها مكونة من أربعة أقدام الأول



هو الجزء القبلي الملون باللون الأزرق ومسطحه ٥ ط و ٢٠ وسبع ألتساع س وضع يد فاطمة أحمد ابراهيم الفقى «الطاعنة» والثانى وهو الجزء البحرى الملون باللون البنى ومسطحه ١٩ وتسع س وضع يد فاطمة أحمد ابراهيم وهو مستعمل لمرور الأهالى والثالث وهو الجزء البحرى الشرقى الملون باللون الأخضر ومسطحه ٧ سهم ونمىس ألتساع وضع يد نبويه أحمد ربيع «المطعون عليها الثانية» والرابع وهو الجزء البحرى الغربى الملون باللون الأحمر ومسطحه ١٢ سهم ونمىس ألتساع وضع يد عبد الفتاح مرسى منطاوى «المطعون عليه الأول» من عشرات السنين كما هو ثابت من أقوال الشهود بمحاضر أعمال الخبير الموظف محمود قصدى الذى باشر المأمورية عند تنفيذ الحكم التمهيدى . وفى ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيماضى به بالنسبة للمستأنف «المطعون عليه الأول» وبرفض الدعوى قبله . فقررت الطاعنة الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على سبب واحد يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه قد شابه القصور — إذ قررت المحكمة أن وضع يد المطعون عليه الأول على الأرض موضوع الدعوى كانت من مدة طويلة كما هو ثابت من أقوال الشهود بمحاضر أعمال الخبير الأول محمود قصدى ولكنها لم تورد أقوالهم ولم تذكر أسمائهم حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقب صحة ما استخلصته خصوصاً وأن الخبير محمود قصدى ترك المأمورية للخبير الثانى أحمد بدیع دون بيان سبب ذلك ودون الرجوع إلى المحكمة لإقرار هذا الانتداب — وإذا اعترضت الطاعنة على ما جاء بتقرير الخبير المنتدب مقررة أنه لم يجر مقاس ملكها حسب الوارد بمسئداتها ولم يقيم بتطبيقها على الطبيعة وأنه افترض وضع يد المطعون عليه الأول على جزء من الأرض موضوع النزاع مع أن الطاعنة وضعت يدها على الأرض جميعها بعد أن تسلمتها من ثلاثين عاماً وظلت فى حيازتها إلى أن تعرض إليها المطعون عليها الأولان فكان رد المحكمة أنها لا ترى الأخذ بهذا الدفاع دون أن تبدى سبباً لذلك ودون أن ترد على محكمة أول درجة فيماقررت من أن الأرض موضوع الدعوى كانت فى حيازة الطاعنة أخذاً بشهادة شهودها .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المحكمة بعد أن فصلت مأمورية الخبير المتدب بالحكم التمهيدى الصادر منها فى ١٩٤٦/٣/٢٦ وتحديث عن اعتراضات الطاعنة على تقريره أثبتت ما ورد به على النحو الآنف ذكره ثم قالت "وحيث إنه متى تبين ذلك وثبت فى جلاء أن المستأنف (المطعون عليه الأول) يضع اليد على الجزء البالغ مساحته ١٢ سهم وكسور المئين بتقرير الخبير من عشرات السنين وأن المستأنف عليها الأولى "الطاعنة" ليس لها وضع يد ظاهر على هذا الجزء إطلاقاً ومن ثم تكون دعاؤها قبل المستأنف على غير أساس ويكون الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة له فى غير محله ويتعين إلغاؤه والقضاء برفض دعوى المستأنف عليها الأولى قبل المستأنف مع إلزامها بالمصاريف المناسبة من الدرجتين". وهذا الذى قرره المحكمة وهو استخلاص موضوعى فيه الرد الكافى على ما أثارته الطاعنة بسبب طعنها وفيه الرد الضمنى على ما أخذت به محكمة أول درجة. أما ما تمسكت به الطاعنة من أن الخبير الذى سمع شهادة الشهود هو غير الخبير الذى قدم التقرير دون انتداب من المحكمة فغير مقبول لأنه وجه جديد لم تقدم الطاعنة ما يثبت إنها تمسكت به أمام محكمة الموضوع فلا يجوز لها إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة - وأما ما تنعاه الطاعنة على الحكم من أنه لم يذكر أسماء الشهود الذين سئلوا فى محضر أعمال الخبير ولم يورد نص أقوالهم فردود بأن هذا ليس من شأنه أن يبطل الحكم متى كان قد أشار إليهم وأورد مضمون أقوالهم واعتمد تقرير الخبير الذى ذكر أسماءهم وأورد نص أقوالهم مما يكون معه هذا التقرير جزءاً متمماً للحكم.

. ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه.

## جلسة ٢٥ من يولييه سنة ١٩٥٣

(١٩٧)

### القضية رقم ٤٠٩ سنة ٢١ قضائية :

بإرياسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سلمان وأحمد العروني المستشارين .

(أ) ضرائب . ضريبة إضافية . وجوب إدخال جميع الضرائب في نطاق التكاليف التي تخصم من الأرباح عدا ضريبة الأرباح المستثناة على سبيل الحصر . وجوب خصم الضريبة الإضافية من الأرباح . المادة ٣/٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(ب) ضرائب . تقادم . سقوط حق الممول في المطالبة برد المبالغ التي حصلت منها مصالحة الضرائب بغير حق . متى تبدأ مدة التقادم . المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٣٧٧ من القانون المدني الجديد .

(ج) فوائد . ضرائب . المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها لأخذها بغير حق . استحقاق فوائد التأخر عنها من تاريخ المطالبة الرسمية . المادتان ١٢٤ و ١٤٦ مدني قديم والمادتان ١٨٢ و ٢٠٧ مدني مخطط والمادة ١٨٥ مدني جديد والمادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

(د) فوائد . ضرائب . المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها لأخذها بغير حق . استحقاق فوائد تأخر عنها من تاريخ المطالبة الرسمية : قيامها على التعويض عن عمل غير مشروع . قياس مع القارق . اعتبارها . ملزمة المقدار من وقت الطلب . المادة ٢٢٦ من القانون المدني الجديد .

(هـ) فوائد . ضرائب . حكم . تسبيبه . تحديد . سعر الفائدة القانونية بنسبة ٥٪ عن المدة التي تبدأ من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ . خطأ في القانون وجوب خفضها إلى ٤٪ . المادة ٢٢٦ مدني جديد .

١ — إن المادة ٣/٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ نصت على أنه يخصم من تكاليف المنشأة الضرائب التي تدفعها ما عدا ضريبة الأرباح التي تؤديها



طبقا لهذا القانون ، فان الشارع يكون قد أطلق مبدء إدخال جميع الضرائب في نطاق التكاليف التي تخصم من الأرباح . اعدا ما ورد عليه الاستثناء على سبيل المحصر خاصا بضريبة الأرباح التي تؤدي تطبيقا للقانون المذكور . أما القول بأن الضرائب الإضافية لا تعتبر من الضرائب التي تسهم في إنتاج الربح فلا تخصم من تكاليف المنشأة فلا سند له من القانون .

٢ — التقادم المسقط لحق الممول في المطالبة برد المبالغ التي حصلت منها مصاحبة الضرائب بغير حق وفقا لنص المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا يبدأ إلا من تاريخ اعلانه بالضريبة التي ربطت عليه إذ من هذا التاريخ فقط يتحقق عليه بمبلغ الضريبة الواجب عليه أدائها ومقدار ما أخذ منه بغير حق .

٣ — إن المادة ١٢٤ من القانون المدني " القديم " المقابلة للمادة ١٨٢ مدني المختلط المنطبقة على واقعة الدعوى إذ نصت على أنه " إذا كان المتعهد به عبارة عن مبلغ من الدراهم فتكون فوائده مستحقة من يوم المطالبة الرسمية إذا لم يقض العقد أو الاصطلاح التجاري أو القانون في أحوال مخصوصة بغير ذلك " — جاء نصها عاما شاملا لطلب الفوائد عن كل دين بمبلغ من النقود دون تفريق بين ما إذا كان المدين به أحدا من الأفراد أو فرعا من فروع الحكومة أو شخصا معنويا آخر ، بما لم يوجد نص صريح يعفى مصلحة الضرائب من الفوائد القانونية المطلوبة منها عن المبالغ المحكوم عليها بردها لتحصيلها من الممولين بغير حق فلا يجوز رفض طلب هذه الفوائد بحجة أن المصلحة المذكورة في تحصيلها الضرائب من الممولين إنما تباشر سلطة عامة مقررة لها بمقتضى القانون وتطبق نصوصا من مقتضاها أن يكون تحصيل الضرائب بموجب أوامر واجبة التنفيذ وأنه لا يترتب على رفع الدعوى بها من المصلحة أو من الممول إيقاف لاستحقاقها إلا إذا صدر فيها حكم من المحكمة ومن ثم فلا تسرى عليها أحكام القانون المدني بل تطبق عليها أحكام القانون العام وهي لا تجيز مطالبة مصاحبة للضرائب بالفوائد القانونية ، ذلك أن هذه الحجج مردودة بأن النصوص المشار إليها لا تعفى مصلحة الضرائب من الحكم عليها بالفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية عن كل مبلغ يقضى عليها برده للممول تعويضا له عن خرمائه من

الانتفاع بما حصن منه بغير حق من تاريخ رفع دعواه حتى يوفى إليه حقه كاملا ولا عبرة في هذا الخصوص بحسن نية المصلحة عند جباية الضريبة متى كان قد ثبت للحكمة أنها حصلت من الممول أكثر من استحقاقها وأصبح بذلك مركزها في هذا الشأن لا يختلف عن مركز أى مدين يحكم عليه برد مبلغ من النقود أخذه بغير حق فيلزم بفوائد التأخر القانونية عنه من تاريخ المطالبة الرسمية تطبيقا للمادة ٢٠٧ مدني مخنط المذابة للمادة ١٤٦ من القانون المدني (القديم) التي تقابلها المادة ١٨٥ من القانون المدني الجديد مادام لا يوجد نص في قانون الضرائب يقضى للمصلحة بخلاف ذلك . أما انتهى في هذا الخصوص بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل للمادة ١٠١ التي تنص بعد تعديلها على عدم جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التي يحكم عليها بردها للموالم فردود بأنه تشريع مستحدث ليس له أثر رجعي فلا يسرى على الفوائد القانونية المستحقة عن مدة سابقة على تاريخ العمل به بل يسرى على الفوائد المطلوبة عن مدة تالية لنفسه .

٤ - الاحتجاج بأن المبالغ التي يقضى على مصلحة الضرائب بردها لا تعتبر معلومة المقدار إلا من تاريخ الحكم النهائي بردها لحكمها هو حكم التعويض المقضى به عن عمل غير مشروع والذي لا يجوز الحكم بفوائد عنه من تاريخ المطالبة الرسمية عملا بالمادة ٢٢٦ مدني ، هذا الاحتجاج مردود بأنه اعترض غير سديد وقياس مع الفارق ذلك بأن سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض تخولها أن تدخل في حسابها جميع عناصر الضرر ومنها طول أمد التقاضى مما يغنى المدعى عن طلب فوائد التأخر عن مبلغ التعويض . فإذا كان التعويض عن عمل غير مشروع يعتبر تطبيقا للمادة ٢٢٦ من القانون المدني الجديد غير معلوم المقدار وقت الطلب بحيث لا تصبح المطالبة بالفوائد القانونية عنه فاعلة في ذلك واضحة مما سبق بيانه - ولكن هذا الاعتبار لا ينطبق على طلب الممول رد ما أخذه منه بغير حق ذلك أن المطعون عليها حددت في عريضة دعواها المبلغ الذى طالبت بمصلحة الضرائب برده على أساس أنها حصلت منه بغير حق وليس من شأن المنازعة في استحقاق هذا المبلغ كله أو بعضه ما يصبح معه القول بأنه غير معلوم المقدار وقت الطلب .

هـ - إنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أصاب في القضاء بالفوائد القانونية عن المبالغ المقررة على مصلحة الضرائب برده للطعون عليها من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تاريخ نفاذ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ إلا أنه أخطأ إذ حدد سعرها بنسبة ٥ ٪ طوال هذه المدة وكان يجب أن ينقص سعرها إلى ٤ ٪ ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ تاريخ العمل بالقانون المدني الجديد وذلك تطبيقاً للمادة ٢٢٦ منه مما يتعين معه نقض الحكم نقضاً جزئياً في هذا الخصوص .

### المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل حسباً يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن شركة فورد أقامت على مصلحة الضرائب الدوى رقم ٢١٩ لسنة ٧٠ ق تجارى محكمة الأسكندرية الابتدائية المختلطة وطابت بصحيفتها المعلنة في ١٠/١١/١٩٤٥ إلزام المدعى عليها برد مبلغ ٥٥٩٣٤ ج و ٣٢٣ م وفوائده وهو ما حصلته من الشركة في السنوات من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٣ بغير حق زائداً على الضرائب المستحقة لها بما فيها الضرائب العادية والاستثنائية وكذلك الضرائب الإضافية ورسوم البلدية . وفي ١٥ من يونيو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بإلزام مصلحة الضرائب بأن ترد لشركة فورد مبلغ ٢٠٩٠٢ ج و ١٥٧ م وفوائده بواقع ٥ ٪ ابتداء من ١٣/٦/١٩٤٦ حتى الوفاء وشمول الحكم بالنفاذ بالنسبة لمبلغ ١١٢٣٢ ج و ١٠ م المعترف به من مصلحة الضرائب مؤسسة حكمها على حق الشركة في خصم الضرائب الإضافية من تكاليف المنشأة عملاً بالمادة ٣/٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وعلى سقوط حق الشركة في رد مبلغ ٢٢٦٣ ج و ٤٥٤ م الذى حصلته مصلحة الضرائب زيادة على الضريبة العادية والاستثنائية في سنتي ١٩٣٩ و ١٩٤٠ وذلك بسقوط الحق في المطالبة بهذا المبلغ بالتقادم عملاً بالمادة ٢/٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فاستأنف الطرفان هذا الحكم كلاهما رفضه من طلباته وقيد استئنافهما برقمي ١١٧ لسنة ٥ ق ٤ ٦٦



لسنة ٦ ق محكمة استئناف الاسكندرية التي قضت في ١٣/٤/١٩٥٠ بضم الاستئنافين أحدهما إلى الآخر وطلبت مصلحة الضرائب إلغاء الحكم المستأنف فيما عدا ما قضى به من إلزامها بمبلغ ١١٢٣٢ جنيتها و ١ مليم وطلبت شركة فورد الغاء فيما قضى به من سقوط حقها بالتقادم في استرداد مبلغ ٢٢٦٣ جنيتها و ٤٥٤ مليم وتأثيره فيما عدا ذلك وفي ٥ من أبريل سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من خصم المبالغ التي دفعتها الشركة كضريبة إضافية باعتبارها من التكاليف الواجب خصمها من الأرباح وبتعديله بأحقية شركة فورد في استرداد مبلغ ٢٢٦٣ جنيتها و ٤٥٤ مليم مما دفعتته ضرائب ضمن سنتي ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ بغير وجه حق على أساس أن هذا المبلغ لم يسقط بالتقادم وأحقيتها أيضا في فوائد المبالغ التي حكم بها بردها يواقع ٥ ٪ من المطالبة الرسمية الخاصة في ١٠/١١/١٩٤٥ حتى ٣٠/٩/١٩٥٠ فقررت مصلحة الضرائب الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث أن الطاعنة تنعى بسبب واحد على الحكم مخالفته للقانون وخطأه في تطبيقه من ثلاثة أوجه حاصل أولها أن المحكمة احتسبت الضريبة الإضافية من تكاليف المنشأة استنادا إلى المادة ٣/٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مع أنها ليست من ضرائب التكاليف التي لها أثر في إنتاج الربح بل هي من ضرائب المساهمة التي تكون الدولة فيها صاحبة نصيب في الربح المحقق مما يترتب عليه عدم جواز خصمها ضمن تكاليف المنشأة ويؤيد هذا النظر أن القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٤ والمعمول به من ١٧/٨/١٩٤٤ والمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ و ٦٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ قد أقر هذه التفرقة فنص في مادته الأولى على أن الضريبة على إيرادات رؤس الأموال المنقولة وعلى الأرباح العادية وعلى كسب العمل والضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية لا تعتبر من التكاليف ولا تخصم من الأرباح التجارية والصناعية ولا من الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية وهذا يدل على أنه لا يخصم من الربح إلا ما كان من ضرائب التكاليف التي تسهم في إنتاج الربح وليست الضريبة الإضافية منها .

ومن حيث انه جاء بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص "وحيث انه فيما يتعلق بالضريبة الاضافية وعوائد البلدية فان الفقرة الثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ نصت على خصم الضرائب التي تدفعها المنشأة ما عدا ضريبة الأرباح التي تؤديها طبقا لهذا القانون فهذه المادة تعتبر أن جميع الضرائب ما عدا ضريبة الأرباح تدخل في حكم التكاليف الواجب خصمها من الأرباح ولا محل مع النص الصريح لأي تفسير أو تأويل يخالفه ولذلك تكون الضريبة الاضافية وعوائد البلدية من التكاليف التي يتعين خصمها ، أما القول بأنها نوع من ضريبة الأرباح التجارية وتأخذ حكمها فلا محل له إذ أن مجرد تحديد ما على أساسها لا يجعلها نوعا منها ولذلك يتعين تأييد الحكم المستأنف في هذا الصدد" وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ذلك أن المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ اذ نصت على أنه تخصم من تكاليف المنشأة الضرائب التي تدفعها ما عدا ضريبة الأرباح التي تؤديها طبقا لهذا القانون فان الشارع يكون قد أطلق مبدأ إدخال جميع الضرائب في نطاق التكاليف التي تخصم من الأرباح ما عدا ما ورد عليه الاستثناء على سبيل الحصر خاصة بضريبة الأرباح التي تؤدي تطبيقا للقانون المذكور . أما القول بأن الضرائب الإضافية لا تعتبر من الضرائب التي تسهم في إنتاج الربح فلا تخصم من تكاليف المنشأة فلا سند له من القانون .

ومن حيث أن الوجه الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن حق المطعون عليها في طلب رد مبلغ ٢٢٦٣ جنيتها و ٤٥٤ مليا المدفوع منها زيادة على ضريبة أرباح سنتي ١٩٣٩ و ١٩٤٠ لم يسقط بالتقادم قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك لأن الحكم قد أقيم على أن مدة السنتين المنصوص بالمادة ٢/٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه يجب على الممول المطالبة خلالها بحقه في الرد تبدأ من تاريخ ربط الضريبة بالوردين المحررين في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ لا من تاريخ دفعها قبل ذلك مع أن واقعة الوفاء بالضريبة في ١ و ٥ و ١٤/٥/١٩٤٠ و ١٩٤٢/١/٢١ هي التي تكون مبدأ

لمريان مدة التقادم لأنها هي الأساس الذي انبنى عليه طلب رد ما دفع زيادة ولأن المادة ٣٧٧ من القانون المدني تنص على أن الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم يتقادم بثلاث سنوات يبدأ سريانها من يوم دفع تلك الضرائب أو تحرير الورد فلا يخرج عن كونه إجراء إدارياً لتنظيم عملية تحصيل الضريبة ليكون مجرد سند في يد مصلحة الضرائب لضمان استيفاء ما هو مطلوب من الممول في حالة امتناعه عن الدفع طوعاً وبذلك يقوم حق الدولة فعلاً في الحصول على الضريبة من تاريخ تحصيلها بغض النظر عن الورد .

ومن حيث أنه جاء بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص "وحيث أنه بالنسبة لمبلغ ٢٢٦٣ جنيهاً و ٥٤ ملياً الذي تطالب شركة فورد برده إليها وتدفع مصلحة الضرائب بسقوط حق الشركة في رد ما دفعته بالزيادة طبقاً لنص المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فقد رأت محكمة أول درجة أن مصلحة الضرائب على حق في التمسك بهذا الدفع وقضت بسقوط حق الشركة في المطالبة بهذا المبلغ إلا أن المحكمة لا تقر محكمة أول درجة فيما ذهبت إليه ويظهر أنه فاتهم أن مصلحة الضرائب لا تعتبر أنها حددت مقدار الضريبة المستحقة على الشركة عن سنتي ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ إلا من التاريخ الذي أصدرت فيه الوردين الخاصين بتسديد الضرائب المستحقة عن هاتين السنتين اللتين حددت بهما الربط النهائي للضريبة المستحقة في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ولم تبسّد مصلحة الضرائب أي اعتراض على هذين المستندين ومما لا شبهة فيه أن المبالغ التي يدفعها الممولون إلى مصلحة الضرائب قبل صدور الأوراد الخاصة من المصلحة إنما يدفعونها تحت الحساب فلا يجوز أن يقال أن التقادم الوارد بالمادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يسرى عليها من تاريخ دفعها للمصلحة لأن التقادم الذي تفصده المادة ٩٧ لا يبدأ إلا من تاريخ الورد الذي يحدد مقدار دين الضريبة ومن هذا الوقت وحده يبدأ التقادم أما قبل ذلك فدين الضريبة يكون غير معين المقدار وغير محقق الوجود" وهذا الذي انتهى إليه الحكم في قضائه لا مخالفة فيه للقانون . أما التعدي بنص المادة ٣٧٧ من القانون المدني الجديد التي جعلت مبدأ سريان تقادم حق



المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق من يوم دفعها فمردود بها ورد في الفقرة الثالثة من هذه المادة من أن أحكامها لا تخل بأحكام النصوص الواردة بالقوانين الخاصة ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين في رده السابق أن ما دفع من الشركة المطعون عليها كان تحت الحساب وأن دين الضريبة لم يدين مقداره ولم يجب أدائه إلا من تاريخ صدور أيراد الربط فان التقادم المسقط لا يبدأ في هذه الحالة إلا من تاريخ إعلان الممول بهذا الربط إذ من هذا التاريخ فقط يتحقق علمه بمبلغ الضريبة الواجب عليه أدائها ومقدار ما أخذ منه بغير حق .

ومن حيث إن الوجه الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى باستحقاق المطعون عليها لفوائد المبالغ المحكوم بردها بواقع ٥ ٪ من المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٠/١١/١٩٤٥ إلى ٣/٩/١٩٥٠ عملاً بالمادة ١٨٢ مدني مختلط المقابلة للمادة ١٢٤ مدني قديم قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه من ناحيتين الأولى : أن الحكم وهو صادر في ٥ من أبريل سنة ١٩٥١ قد قضى بالفوائد المستحقة قبل صدوره عن المبلغ المحكوم برده ولم يكن وقتئذ قد حدد مقداره مع أنه عملاً بالمادة ٢٢٦ من القانون المدني لا تستحق الفوائد إلا إذا كان محل الالتزام مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت الطلب وهو ما جرى عليه القضاء قبل النص عليه في القانون الجديد والناحية الأخرى أن الحكم قضى بفوائد ما حكم برده مع أنه كان لمصلحة الضرائب عملاً بالمادتين ٩٢ ، ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الحق في تحصيل الضريبة بمجرد ربطها ولا يترتب على رفع الدعوى وقف استحقاقها بها لا يكون معه محل لالتزام مصلحة الضرائب بفوائد مبالغ فرض القانون جبايتها على الرغم من قيام نزاع فيها .

ومن حيث أنه جاء بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص "وحيث إنه فيما يتعلق باعتراض مصلحة الضرائب على ما قضى به الحكم المستأنف من فوائد فترى هذه المحكمة أنه لا محل لهذا الاعتراض إذ القانون المدني السابق نص في المادتين ١٢٤ أهلي ، ١٨٢ مختلط على أن تمنح الفوائد القانونية في كافة الأحوال

التي يكون فيها محل الالتزام مبلغا من المال وذلك اعتبارا من تاريخ المطالبة الرسمية ما لم ينص القانون على غير ذلك وبما أن هذه القامدة لم ينص على خلافها إلا في القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل للمادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ والمعمول به من تاريخ نشره بالوقائع في ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ والذي قضى بعدم جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التي يحكم بردها للممولين فلذا يتعين تعديل الحكم المستأنف فيما يختص بمسألة استحقاق الفوائد وجعلها من تاريخ المطالبة الرسمية الحاضرة في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٥ لغاية يوم ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ .

ومن حيث إن هذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون إذ أن المادة ١٢٤ من القانون المدني القديم المقابلة للمادة ١٨٢ مدني مختلط المنطبقه على واقعة الدعوى إذ نصت على أنه إذا كان المتعهد به عبارة عن مبلغ من الدراهم فتكون فوائده مستحقة من يوم المطالبة الرسمية إذا لم يقض العقد أو الإصلاح التجاري أو القانون في أحوال مخصوصة بخلاف ذلك — جاء نصها عاما شاملا بطلب الفوائد عن كل دين بمبلغ من النقود دون تفريق بين ما إذا كان المدين به أحدا من الأفراد أو فرعا من فروع الحكومة أو شخصا معنويا آخر . فإذا لم يوجد نص صريح يعفى مصلحة الضرائب من الفوائد القانونية المطالبة منها عن المبالغ المحكوم عليها بردها لتجصيلها من الممولين بغير حق فلا يجوز رفض طلب هذه الفوائد بحجة أن المصلحة المذكورة في تجصيلها الضرائب من الممولين إنما تباشر سلطة عامة مقررة لها بمقتضى القانون وتطبق نصوصا من مقتضاها أن يكون تحصيل الضرائب بموجب أوامر واجبة التنفيذ وأنه لا يترتب على رفع الدعوى بها من المصلحة أو من الممول إيقاف استحقاقها إلا إذا صدر فيها حكم من المحكمة ومن ثم فلا تنزى عليها أحكام القانون المدني بل تنطبق عليها أحكام القانون العام وهي لا تجيز مطالبة مصلحة الضرائب بالفوائد القانونية — ذلك أن هذه الحجّة مردودة بأن النصوص المشار إليها لا تعفى مصلحة الضرائب من الحكم عليها بالفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية عن كل مبلغ يقضى عليها برده للمول

تعويضاً له عن حرمانه من الانتفاع بما حصل منه بغير حق من تاريخ رفع دعواه حتى يوفى إليه حقه كاملاً . ولا عبرة في هذا الخصوص بحسن نية المصلحة عند جناية الضريبة متى كان قد ثبت الحكمة أنها حصلت من الممول أكثر من استحقاقها وأصبح بذلك مركزها في هذا الشأن لا يختلف عن مركز أى مدين يحكم عليه برد مبلغ من النقود أخذه بغير حق فيلزم بفوائد التأخر القانونية عنه من تاريخ المطالبة الرسمية تطبيقاً للمادة ٢٠٧ مدنى مختلط المقابلة للمادة ١٤٦ من القانون المدنى القديم التى تقابلها المادة ١٨٥ من القانون المدنى الجديد مادام لا يوجد نص فى قانون الضرائب يقضى للمصلحة بخلاف ذلك . أما التحدى فى هذا الخصوص بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٤٠ المعدل للمادة ١٠١ التى تنص بعد تعديلها على عدم جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التى يحكم بإيها بردها للمولين فردود بأنه تشريع مستحدث ليس له أثر رجعى فلا يسرى على الفوائد القانونية المستحقة عن مدة سابقة على تاريخ العمل به بل يسرى فقط على الفوائد المطلوبة عن مدة تالية لتأخره وفقاً لما قضى به الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن الاحتجاج بأن المبالغ التى يقضى على مصلحة الضرائب بردها لا تعتبر معلومة المقدار إلا من تاريخ الحكم النهائى بردها محكمها هو حكم التعويض المقضى به عن عمل غير مشروع والذي لا يجوز الحكم بفوائد عنه من تاريخ المطالبة الرسمية عملاً بالمادة ٢٢٦ مدنى — هذا الاحتجاج مردود بأنه اعترض غير سديد وقياس مع الفارق ذلك بأن سلطة محكمة الموضوع فى تقدير التعويض تحولها أن تدخل فى حسابها جميع عناصر الضرر ومنها طول أمد التقاضى مما يغنى المدعى عن طلب فوائد التأخر عن مبلغ التعويض فإذا كان التعويض عن عمل غير مشروع يعتبر تطبيقاً للمادة ٢٢٦ من القانون المدنى الجديد غير معلوم المقدار وقت الطلب بحيث لا تصح المطالبة بالفوائد القانونية عنه فالعلة فى ذلك



واضحة مما سبق بيانه ولكن هذا الاعتبار لا ينطبق على طالب الممول رد ما أخذ منه بغير حق ذلك أن المطعون عليها قد حددت في عريضة دعواها المبلغ الذي طالبت مصلحة الضرائب برده على أساس أنها حصلت منه بغير حق وليس من شأن المنازعة في استحقاق هذا المبلغ كله أو بعضه ما يصح معه القول بأنه غير معلوم المقدار وقت الطاب .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه وإن كان قد أصاب في القضاء بالفوائد القانونية عن المبلغ المقضى برده للمطعون عليها من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ حتى تاريخ نفاذ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ إلا أنه أخطأ إذ حدد سعرها بنسبة ٥٪ طوال هذه المدة وكان يجب أن ينقص سعرها إلى ٤٪ ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ تاريخ العمل بالقانون المدني الجديد وذلك تطبيقاً للسادة ٢٢٦ منه ، ومن ثم يتعين نقص الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً في هذا الخصوص والحكم في موضوع الاستئناف رقمي ١١٧ لسنة ٥ ق ، ٦٦ لسنة ٦ ق محكمة استئناف الإسكندرية بتعديل الحكم المستأنف في خصوص سعر الفائدة المقضى بها وفقاً لما سبق بيانه .

جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٣

( ١٩٨ )

القضية رقم ٣٠٠ سنة ٢٠ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد  
وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عياد المبتشارين .

نقض . طعن . أوراق الطعن . إيداع صورة رسمية من الحكم الابتدائي خلال عشرين يوما  
من تاريخ الطعن إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه . هو من الإجراءات  
الجزائية التي يترتب على إغفالها سقوط الحق في الطعن . المادة ٤٣٢ مرافعات .

لما كانت المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات توجب على الطاعن أن يودع  
قلم كتاب محكمة النقض خلال عشرين يوما من تاريخ الطعن صورة رسمية مطابقة  
للأصل من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال عليه في أسبابه .  
وكان هذا الإجراء — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من الإجراءات  
الجزائية التي أوجبها المادة المشار إليها والتي يترتب على إغفالها سقوط الحق  
في الطعن ولو لم يكن القانون قد نص صراحة على البطلان جزاء إغفالها ، وكان  
الناظر أن الطاعنين لم يودعوا ملف الطعن صورة رسمية مطابقة للأصل من الحكم  
الابتدائي الذي أحال عليه الحكم المطعون فيه في أسبابه ، لما كان ذلك فان الطعن  
يكون غير مقبول شكلا .

### المحكمة .

من حيث إن النية العامة أبدت رأيها بعدم قبول الطعن شكلا لأن الطاعنين  
لم يقدموا بملف الطعن صورة رسمية مطابقة للأصل من الحكم الابتدائي المؤيد  
بالحكم المطعون فيه بالرغم من أن هذا الحكم قد أحال في أسبابه إلى أسباب  
الحكم المستأنف .

ومن حيث إنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه ورد فيه ما يلي :  
”ومن حيث إنه متى ثبت ذلك يكون الحكم المستأنف في محله لأسبابه التي بني  
عليها والتي لا تتعارض مع هذه الأسباب فيتعين رفض الاستئناف وتأييد الحكم  
المستأنف“ ، وكانت المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات توجب على الطاعن  
أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال عشرين يوما من تاريخ الطعن صورة رسمية  
مطابقة للأصل من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه  
في أسبابه ، وكان هذا الإجراء — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة —  
من الإجراءات الجوهرية التي أوجبتها المادة المشار إليها والتي يترتب على إغفالها  
سقوط الحق في الطعن ولو لم يكن القانون قد نص صراحة على الإبطالان جزاء إغفالها  
. وكان الثابت أن ”طاعنين لم يودعوا ملف هذا الطعن صورة رسمية مطابقة للأصل  
من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه — فانه يتعين  
الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .



جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٣

(١٩٩)

القضية رقم ٨٠ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلمي وكيل المحكمة ، وحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عياد المستشارين .

ضرائب . استحقاق الضريبة على كل منشأة مشغلة في مصر . شرطه . قيام المنشأة الموجودة في الخارج بعملية تجارية واحدة في مصر . عدم خضوع هذه العملية للضريبة . المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

إن المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ نصت على أنه "تستحق الضريبة على أرباح كل منشأة مشغلة في مصر" فإنها تستلزم قيام المنشأة في مصر ومزاوتها أعمالا تجارية أو صناعية وفي حالة وجود المنشأة في الخارج يجب أن يكون لها ممثلون في مصر خاضعون لأوامرها فإذا لم يكن لها ممثلون أن تقوم في مصر بنشاط تجاري أي عمليات تجارية تسم بصفة الاعتياد . وإذن فمما كان كل ذلك غير متوافر في العملية المنفردة التي قامت بها المطاعم عليها الأولى في مصر فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم سريان الضريبة على الأرباح التي حققتها من هذه العملية لا يكون قد خالف القانون .

### المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن تتحصل في أن المطاعم عليها الأولى وهي شركة مساهمة مركزها بلجيكا تعاقدت مع المطاعم عليها الثانية وهي شركة مساهمة مصرية على شراء ٢٥٠ بالة من

القطن المصرى على صفتين إحداهما بعقد رقم ١٩٨ محرر فى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ عن شراء ١٥٠ بالة قطن زاجوراه بسعر اللبرة ٢١/٢٠ بنسا والأخرى بعقد رقم ٢٠٢ محرر فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ عن شراء ١٠٠ بالة من القطن المذكور بسعر اللبرة ٢١/٦٠ بنسا . ونظرا إلى أن أسعار القطن المصرى ارتفعت بعد ذلك إلى حد لا يقبل معه عملاء الشركة المطعون عليها الأولى فى بلجيكا على شرائه بعد غزله ويفضلون عليه شراء القطن الوارد من يبرو الذى كان إذ ذاك أرخص ثمننا من القطن المصرى . باعت المطعون عليها الأولى الباقى من الصفتين ومقداره ١٥٠ بالة إلى المطعون عليها الثانية بعقد حرر فى ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ بسعر اللبرة ٣٣/٥٠ بنسا وحقت من ذلك ربحا مقداره ٥٤٧٥ جنيهها انجليزيا ولما أرادت المطعون عليها الأولى استصدار ترخيص من مراقبة النقد فى تحويل هذا الربح إلى حسابها فى بلجيكا أجابتها مراقبة النقد بأن مصلحة الضرائب الطاعنة طلبت إليها ألا تصرح بتحويل هذا المبلغ إلا بشرط دفع ضريبة الأرباح التجارية عنه وكذلك ضريبة الأرباح الاستثنائية . فأقامت المطعون عليها الأولى الدعوى رقم ٢١٨٢ سنة ٧٣ ق تجارى أمام محكمة الاسكندرية المختلطة على مصلحة الضرائب وأدخلت فيها المطعون عليهما الثانية والثالث وطابت الحكم بالزام المطعون عليها الثانية بأن تسلم مبلغ الـ ٥٤٧٥ ج كاملة أو ما يوازيه بالفرنكات البلجيكية إلى مراقبة النقد لتحويله إلى بلجيكا دون تخصم شيء منه وإلزام مصلحة الضرائب بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وفى ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة للمطعون عليها الأولى بما طلبت . فاستأنفت الطاعنة وقيد استئنافها برقم ١٢٢ سنة ٥ ق تجارى استئناف الاسكندرية . وفى ٢ من يناير سنة ١٩٥١ حكمت محكمة الاستئناف بالتأييد . فقررت الطاعنة بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على سبب واحد يتحصل فى أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون إذ قضى بعدم سريان الضريبة على الأرباح التى حققها

المطعون عليها الأولى بمقولة إنه يشترط لتطبيق المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن يكون للمطعون عليها الأولى مركز أو فرع في مصر أو أن يكون لها بها نشاط تجارى مستمر مع أن المادة ٣٣ لا تستلزم سوى مجرد اشتغال الشركة ولو بعملية واحدة بمصر ولو سلم جدلا بصحة ما ذهب إليه الحكم في خصوص شرط استمرار النشاط الخاضع للضريبة فإنه أخطأ في فهم معناه ذلك بأن للمطعون عليها الأولى نشاطا مستمرا في مصر والعبرة هي بمجموع النشاط لا بمفرداته وهذا هو الفهم الصحيح لمبدأ إقليمية الضريبة لأنها تلحق النشاط بصرف النظر عن وجود صاحبه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء بالحكم المطعون فيه من أن "القول الذى تستند إليه المستأنفة ( الطاعنة ) لا يتفق في الواقع مع ما نصت عليه المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ أن هذه المادة نصت صراحة على أن الضريبة تستحق على أرباح كل منشأة مشغلة في مصر ويترتب على ذلك بطبيعة الحال أنه إذا لم تكن هناك منشأة أو فرع أو توكيل بالقطر المصرى فلا تستحق الضريبة ومع صراحة هذا النص لا سبيل إلى تأويله والقول بأنه ليس من المحتم وجود منشأة بالفعل إذ أن هذا القول يكون مخالفا لصريح نص المادة المذكورة أما الاستشهاد ببعض أحكام مجلس الدولة في فرنسا فانه ظاهر من تلك الأحكام أنه يشترط لخضوع أرباح المنشآت الأجنبية التي تعمل في فرنسا أن يكون نشاطها التجارى مستمرا وهذا يخالف الحالة في هذه الدعوى وهي حالة عرضية منفردة ولم يقم الدليل على أن المستأنف عليها ( المطعون عليها الأولى ) تقوم باستمرار بمثل هذه العملية في مصر حتى يعتبر نشاطها كما تزعم المستأنفة أنه يقوم مقام وجود منشأة في مصر وهو القول الذى لا تسلم به هذه المحكمة" — وهذا الذى قرره الحكم لا يخالف فيه للقانون ذلك بأن المادة ٣٣



من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ وقد نصت على أنه "تستحق الضريبة على أرباح كل منشأة مشغلة في مصر" فانها تستلزم قيام المنشأة في مصر ومزاواتها أعمالا تجارية أو صناعية وفي حالة وجود المنشأة في الخارج يجب أن يكون لها ممثلون في مصر خاضعون لأوامرها فان لم يكون لها ممثلون أن تقوم في مصر بنشاط تجاوى أى عمليات تجارية تتسم بصفة الاعتياد وذلك كله غير متوافر في العملية المفردة التي قامت بها المطاعم عليها الأولى . أما قول الطاعنة بأن نشاط المطاعم عليها يعتبر مستمر لاعتيادها شراء القطن من مصر وتصديره إلى الخارج فردود بأن المقصود بالنشاط المستمر هو النشاط الذي يكون في ذاته خاضعا للضريبة وهو غير متوافر في هذه الدعوى إذ اقتصر نشاط الشركة الذي حقق لها أرباحا في مصر على عملية واحدة ( حكم محكمة النقض الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ في الطعن رقم ١٢٩ سنة ٢١ ق ) .

ومن حيث إنه لذلك يكون للطعن على غير أساس ويتمين رفضه .

جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٣

(٢٠٠)

القضية رقم ٩٩ سنة ٢١ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلى وكيل المحكمة وحضور حضرات الأمانة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين .

حراسة . حكم . تسببه . تقدير الضرورة الداعية للحراسة أو الخطر الموجب لها . مسألة موضوعية . إقامة الحكم قضاءه برفض طلب الحراسة على أسباب سائفة تؤدي إلى انتهاء الخطر الموجب لها . لا مخالفة للقانون ولا قصور . المادتان ٧٢٩ ، ٧٣٠ من القانون المدنى الجديد .

لما كان تقدير الضرورة الداعية للحراسة أو الخطر الموجب لها هو — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من المسائل الموضوعية التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع ، وكانت الأسباب التى أقامت عليها المحكمة قضاءها برفض الحراسة لا مخالفة فيها للسادتين ٧٢٩ ، ٧٣٠ فقرة ثانية من القانون المدنى اللتين أجازتا للمحكمة القضاء بهذا الإجراء التحفظى إذا ما تجمع لدى صاحب المصلحة فى منقول أو عقار من الأسباب المعقولة ما يخشى معه خطرا عاجلا من بقاء المالك تحت يد حائزه ، لما كان ذلك ، وكانت الأسباب التى استندت إليها المحكمة فى رفض طلب الحراسة مبررة لقضائها فإنت النعى على الحكم بمخالفة القانون أو القصور فى التسبيب يكون على غير أساس .

### المحكمة

ومن حيث إن الوقائع حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعنين وأخرى أقاموا الدعوى رقم ٢٨١ سنة ١٩٥٠ أمام محكمة بلفاس الجزئية على المطعون عليهم وطلبوا فيها الحكم بصفة مستعجلة .

بوضع الأطيان المدينة بصحيفتها ومقدارها ١٠ فدادين و ٧ قراريط و ١٦ سهما تحت الحراسة القضائية تأسيسا على أنهم رفعوا الدعوى رقم ٢٢٩ سنة ١٩٤٤ مدنى كلى المنصورة على المطعمون عليهم بطلب تثبيت ملكيتهم الى هذه الأطيان وبطلان عقد الرهن المصوغ فى صورة عقد بيع بات والمؤرخ فى ١٢ من ديسمبر سنة ١٩١٩ ومحو كافة التسجيلات والزامهم بتسليمها . وفى ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ قضت محكمة أول درجة بطلبات الطاعنين . فاستأنف المطعمون عليهم هذا الحكم لدى محكمة المنصورة الابتدائية بهيئة استئنافية وقيد استئنافهم بمجلدوها العمومى برقم ٣٤٧ سنة ١٩٥٠ مستأنف . وفى ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٠ قضت بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى المستأنف عليهم ( الطاعنون ) الخ : فقرر الطاعنون الطعن فى الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن مقام على ثلاثة أسباب حاصل السبب الأول والثانى منها هو خطأ الحكم فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ذلك أنه بعد أن قرر أنه من المتفق عليه فقها وقضاء أنه يشترط لقبول الحراسة القضائية شرطان أحدهما وجود نزاع والآخر قيام مصلحة لرافع الدعوى فى تعيين حارس . وقال عن الشرط الأول إنه يجب أن يكون النزاع جديا وعلى أساس من الصحة تؤيده المستندات وتحقق وجوده وقائع الدعوى . بعد أن قرر ذلك لم ين بحث توافر شرط النزاع أو استثنائه بل رفض الدعوى تأسيسا عن انتفاء شرط المصلحة وحده مع أن بحث شرط النزاع ليس من قبيل التزيد بل هو بحث ذو أهمية فى مصير الدعوى — وهذا قصور يعيبه ويبطله — هذا من ناحية — ومن ناحية أخرى — فإنه رغم تمسك الطاعنين بما أوردته المادتان ٧٢٩ و ٧٣٠ فقرة ثانية من القانون المدنى من جواز الأمر بالحراسة إذا كان صاحب المصلحة فى منقول أو عقار قد تجمع لديه من الأسباب المعقولة ما ينجش معه خطرا عاجلا من بقاء المال تحت يد حائزه — رغم ذلك ، فإن الحكم لم يرد على هذا الدفاع بل اكتفى بالقول بأن " المصلحة تكون منتفية إذا ظل مركز الطرفين كما هو عدة سنوات سابقة على رفع



الدعوى وبأنه لم يجد في ظروفها جديد يتوافق به الاستعجال — مع أن هذا القول لا يمكن أن يكون سببا لانتفاء ركن الخطر على الإطلاق بل يجب تطبيقه بحسب ظروف كل دعوى — وأنه لما كانت الدعوى الحالية مؤسسة على طلب ثبوت الملك لأن العقد الذي يستند اليه المطعون عليهم إنما هو عقد رهن صيغ في صورة بيع وقد سكت الطاعنون طوال المدة السابقة على رفع دعواهم حتى استهلك الدين وفوائده ومصاريفه، وكان هذا الدفاع قد أثير لدى المحكمة فلم ترد عليه بل اكتفت بالقول بانتفاء شرط المصلحة — الأمر الذي يعيب الحكم لقصوره فضلا عن مخالفته للقانون إذ المتفق عليه أن التواني في رفع الدعوى لا يؤثر على طبيعة الاستعجال اللاصقة بالحق المطالب به خصوصا إذا طرأت وقائع جديدة من شأنها أن يصبح هذا الحق مستهدفا للخطر كما هو الحال في الدعوى، كما فات المحكمة أن تبحث ما طرأ على حالة الورثة بعد وفاة مورثهم وزوال ملائتهم . مع أن هذا البحث ذو أهمية في الدعوى وله أثر حاسم في مصيرها . ولما كان ذلك فإن حكمها يكون قاصرا البيان معيب التسيب .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه . إذ أقام قضاءه برفض دعوى الحراسة على أن الحالة ظلت من تاريخ العقد كما هي حتى رفع الدعوى مع أن الواجب أن ينظر إليها باعتبار ما طرأ عليها بعد رفع دعوى الموضوع الخاصة بتثبيت الملكية . وإذا لم يبحث جدية الدعوى أو عدم جديتها ولم يتعرض لما طرأ عليها من تغيير بالقضاء برد وبطلان أحد المستندات المقدمة في الدعوى ومحاولة المطعون عليهم إطالة أمد التقاضي — إذ أغفل الحكم بحث ذلك فانه يكون قد عاره قصور يبطله .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالغاء الحكم الابتدائي ورفض دعوى الحراسة أقام قضاءه على أسباب تتحصل في أنه يجب أن يكون النزاع المبرر لهذا الإجراء التحفظي جديا وعلى أساس من الصحة تؤكد المستندات ، أما مجرد المنازعة غير المؤسسة فلا تكفي لقيامه واعتباره حاصلا حتى ولو اتخذت شكلا قضائيا برفع دعوى عنها أمام محكمة الموضوع ، وأن مجرد الطعن الحاصل

من أحد الطرفين على عقد تملك شخص بدعوى صورته أو بدعوى إبطال التصرفات لحصوله بطريق الغش أو التدليس لا يكفي لانتزاع العقار من تحت يد مالكة الظاهر ، وأن المصلحة في الدعوى تنفي إذا ظل مركز الطرفين كما هو مدة سنوات سابقة على رفعها ، وأن ما يزعمه الطاعنون من أن النزاع الذي قام بينهم وبين المطعون عليهم أمام محكمة الموضوع قد طال بفعل المطعون عليهم وهو الأمر الذي يخشون معه من استمرار بقاء الأطلان تحت أيديهم مردود بأن هذه الأطلان مضى على بقائها تحت يد المطعون عليهم قرابة الثلاثين عاما دون أن يشكر الطاعنون من أي خطر من استمرار هذا الوضع — ولما كان تقدير الضرورة الداعية للحراسة أو الخطر الموجب لها هو — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من المسائل الموضوعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع وكانت الأسباب التي أقامت عليها المحكمة قضاءها برفض الحراسة لا مخالفة فيها للبادئ ٧٢٩ و ٧٣٠، فقرة ثانية من القانون المدني اللتين أجازتا للمحكمة القضاء بهذا الإجراء التحفظي إذا ما تجمع لدى صاحب المصلحة في منقول أو عقار من الأسباب المعقولة ما يخشى معه خطرا عاجلا من بقاء المال تحت يد حائزه — لما كان ذلك وكانت الأسباب التي استندت إليها المحكمة في رفض طلب الحراسة مبررة لقضائها فإن النعي على الحكم بمخالفة القانون أو القصور في التسيب يكون على غير أساس .

جاسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٣

(٢٠١)

القضية رقم ٢٧٩ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلي وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العرومي ومحمود عياد المستشارين .

قضى . طعن . حكم . اقتصر الحكم على رفض التظلم المرفوع من الطاعن عن قضاء محكمة أول درجة بشمول حكمها بالنفاذ الممجل . الطعن فيه بطريق النقض استقلالاً . لا يجوز . لا يغير من ذلك أن القانون أجاز التظلم من وصف النفاذ إلى محكمة ثاني درجة وفقاً للمادة ٤٧١ مرافعات . المادة ٣٧٨ مرافعات .

متى كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر قضاؤه على رفض التظلم المرفوع من الطاعنين عن قضاء محكمة أول درجة بشمول حكمها بالنفاذ الممجل دون أن يتصدى لموضوع النزاع ، وكان بهذا الوصف لا يعتبر حكماً منياً للتصومة كلها أو بعضها فإنه لا يجوز الطعن فيه استقلالاً عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات ولا يغير من هذا النظر أن القانون أجاز في المادة ٤٧١ مرافعات للحكوم عليه أن يتظلم استقلالاً من وصف النفاذ أمام محكمة ثاني درجة إذا كانت محكمة أول درجة قد أمرت به في غير حالات وجوبه أو جوازه ، ذلك لأن هذا النص قد ورد على خلاف الأصل المقرر بالمادة ٣٧٨ مرافعات فلا يجوز القياس عليه لإجازة الطعن بطريق النقض في الحكم الذي يصدر في التظلم من وصف النفاذ .

### المحكمة

من حيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الحكم فيه ، وسائر أوراق الطعن في أن المطعون عليهم الثلاثة الأولين أقاموا الدعوى رقم ٥٤ سنة ١٩٤٨ سوهاج الابتدائية على الطاعنين والمطعون عليه الأخير ، وطلبوا فيها الحكم بتسليمهم ممتلكاتهم وهدم الموضحة الحدود والمعلم بصحيفة الدعوى ، وفي ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة للمدعين بطلباتهم ، وشملت الحكم بالنفاذ الممجل وبدون



كفالة وفقا لنص المادة ٦٨/٢ من قانون المرافعات استنادا الى أن الحكم بالتسليم صدر تنفيذا لأحكام سابقة حازت قوة الشيء المحكوم به . فاستأنف الطاعنان هذا الحكم وقيد استئنافهما برقم ١١٠ سنة ٢٥ ق أسيوط ، وطلبا الحكم أولا على وجه السرعة بإلغاء أمر النفاذ المعجل ، واحتياطيا وقف هذا النفاذ حتى يفصل في الدعوى ، وثانيا بصفة عادية إحالة الدعوى على التحضير . وفي ٢١ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وبتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من شمول الحكم بالنفاذ المعجل وبدون كفالة ، وفي موضوع الدعوى قضت بإحالة الى التحضير لجلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ فقرر الطاعنان الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها بعدم جواز الطعن لرفعه عن حكم غير قابل للطعن فيه بطريق النقض استقلالا ، لأن الطعن منصب على الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتأييد وصف النفاذ الذي شمل به الحكم الابتدائي وهذا الحكم لم يفصل في موضوع الدعوى ولم ينفذ الخصومة كلها أو بعضها ، بل انصب على تأييد وصف النفاذ ، فلا يجوز أن يكون محلا للطعن بطريق النقض ، عملا بالمادتين ٤٢٥ و ٣٧٨ مرافعات .

ومن حيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر قضاؤه على رفض التظلم المرفوع من الطاعنين عن قضاء محكمة أول درجة بشمول حكمها بالنفاذ المعجل دون أن يتصدى لموضوع النزاع ، وكان بهذا الوصف لا يعتبر حكما منبها للخصومة كلها أو بعضها ، لما كان ذلك ، فانه لا يجوز الطعن فيه استقلالا عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات . ولا يغير من هذا النظر أن القانون أجاز في المادة ٤٧١ مرافعات للحكوم عليه أن يتظلم استقلالا من وصف النفاذ أمام محكمة ثانية درجة إذا كانت محكمة أول درجة قد أمرت به في غير حالات وجوبه أو جوازه ، ذلك لأن هذا النبض قد ورد على خلاف الأصل المقرر بالمادة ٣٧٨ مرافعات ، فلا يجوز القياس عليه لإجازة الطاعن بطريق النقض في الحكم الذي يصدر في التظلم من وصف النفاذ . ومن ثم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٣

( ٢٠٢ )

القضية رقم ٢٨٢ سنة ٢١ قضائية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلى وكيل المحكمة وحضور حضرات الأساتذة سليمان ثابت  
وعبد نجيب أحمد ومصطفى قاض وعبد العزيز سليمان المستشارين .

انكار التوقيع . تحقيق . عدم جواز سماع شهادة الشهود الا فيما يتعلق بإثبات واقعة الكتابة  
أو التوقيع على الورقة دون اثبات الدين أو التخالص المدون بهذه الورقة . المادة ٢٧٠ من قانون  
المرافعات القديم .

ان المادة ٢٧٠ من قانون المرافعات القديم الذي جرى التحقيق وقت  
سريانه اذ نصت على أنه لا تسمع شهادة الشهود إلا فيما يتعلق بإثبات حصول  
الكتابة أو الامضاء أو الختم على الورقة المقتضى تحقيق صدورها ممن نسبت اليه لا  
في المشاركة المتعلقة بها جاء نصها صريحاً في عدم جواز سماع شهادة الشهود الا فيما  
يتعلق بإثبات واقعة الكتابة أو التوقيع على الورقة موضوع التحقيق دون اثبات الدين  
أو التخالص المدون بهذه الورقة . واذن متى كان الحكم المطعون فيه قد أقيم  
على خلاف ذلك فإنه يكون قد خالف القانون مخالفة تستوجب نقضه .

### المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن  
تتصل في أن المطعون عليه الأول أقام على الطاعنة عن نفسها وبصفتهما الدعوى  
المدنية رقم ٣ لسنة ١٩٤٨ محكمة بنى سويف الابتدائية وطلب فيها بمذكرته  
الختامية أضلياً إلزام الطاعنة بأن تدفع إليه مبلغ ٣٨٨ جنيه و ٩٢٢ لليم من تركة

مورثها المرحوم أبوبكر — واحتياطيا أولا بإلزامها بأن تدفع إليه من التركة المذكورة مبلغ ١٧٦ جنيها و ٦٧٢ مليم وثانيا بإلزام المطعون عليه الشانى بأن يدفع إليه مبلغ ١٥٠ جنية وإلزام المطعون عليه الثالث بأن يدفع إليه مبلغ ٦٢ جنيها و ٢٥٠ مليم تأسيسا على أن مورث الطاعنة عن نفسها وبصفقتها تعهد بموجب اتفاق محرر فى ٢ من مايو سنة ١٩٤٢ بإدارة أطيانه وبتقديم كشوف حساب الإيرادات والمصروفات فى آخر كل سنة زراعية وأنه بمقتضى توكيل حرره المطعون عليه الأول فى سنة ١٩٤٥ له — أى لمورث الطاعنة — حصل على ما بالغ مجموعها ٣٨٨ جنية و ٩٢٢ مليم منها مبلغ ١٧٦ جنية و ٦٧٢ مليم اقترضه من بنك التسليف الزراعى باسم موكله فى سنتى ١٩٤٧ و ١٩٤٨ وقد استباحه لنفسه ومنها مبلغان أحدهما مقداره ١٠٠ جنية والآخر مقداره ٥٠ جنية حصل عليهما من المطعون عليه الثانى قيمة متأخر الإيجار المستحق عليه للمطعون عليه الأول عن سنة ١٩٤٧ زراعية وقد حرر بهما للمستأجر الوصولين المؤرخين فى ١٩٤٧/٦/٢١ ، ١٩٤٧/٧/٢٩ ومنها مبلغ ٦٢ جنية و ٢٥٠ مليم حصل عليه من المطعون عليه الثالث مما فى ذمته للمطعون عليه الأول بموجب الحكم الصادر فى الدعوى المدنية رقم ٥٣٩٦ لسنة ١٩٤٦ محكمة بنى سويف الجزئية . ودفع المطعون عليه الثانى الدعوى لأنه أوفى لمورث الطاعنة ما عليه بمقتضى الوصولين الآنف ذكرهما وقال المطعون عليه الثالث إنه دفع إليه مبلغ ٢٤ جنية وهو باقى الإيجار المتأخر عليه بموجب وصول مؤرخ فى ١٩٤٧/١/٣٠ وأنكرت الطاعنة استلام مورثها أى مبلغ من بنك التسليف كما أنكرت توقيع مورثها على الوصولات المقول بصدورها منه . وفى ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت للمطعون عليهما الثانى والثالث بأى من طرق الإثبات أن الوصولات المقدمة صدرت من مورث الطاعنة ولتنف الطاعنة ذلك . وفى ٢٦ من إبريل سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة فى مواجهة المطعون عليهما الثانى والثالث



بإلزام الطاعنة عن نفسها وبصفقتها بأن تدفع إلى المطعون عليه الأول مبلغ ١٧٤ جنيه من تركة مورثها على أبو بكر وهو قيمة ما حصله من الإيجار المتأخر لحساب موكله المطعون عليه الأول . فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ١٤٥٢ لسنة ٦٦ ق محكمة استئناف مصر التي قضت في ٨ يناير سنة ١٩٥١ بتأييد الحكم المستأنف . فقررت الطاعنة بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن ما تنصاه الطاعنة في السبب الأول على الحكم المطعون فيه بخالفته للقانون إذ قررت المحكمة صحة توقيع مورث الطاعنة على الوصولات المشار إليها استنادا إلى شهادة شاهدي المطعون عليهما الثاني والثالث مع أنهما لم يشهدا واقعة تحريرها ولا التوقيع عليها ومع أن الطاعنة قد أنكرت التوقيع عليها من مورثها وكان هذا الإنكار يقتضى وفقا للمادة ٢٧٠ من قانون المرافعات ( القديم ) المقابلة للمادة ٢٧٤ من قانون المرافعات ( الجديد ) أن لا تسمع شهادة الشهود إلا فيما يتعلق بحصول الكتابة أو التوقيع على الورقة المقتضى تحقيقها من نسبت إليه دون سماع الشهادة في المشاركة المتعلقة بها وذلك لأن إجازة إثبات محتويات التعاقد بالبيئة من غير إثبات التوقيع عليه عند إنكاره هي إجازة فيها تحايل لإثبات ما زادت قيمته على الألف قرش وهذا مخالف للقانون .

ومن حيث إنه جاء بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص " ومن حيث إن هذين الشاهدين ( شاهدي المطعون عليهما الثاني والثالث ) وإن كانا لم يحضرا واقعة تحرير الإيصالات الثلاثة التي وقعها مورث المستأنفة "الطاعنة" والدالة على استلامه من كل من المستأجرين المبالغ الواردة بها خصما من الأجرة إلا أن شهادتهما تدل على صحة الوقائع الدالة عليها الإيصالات وبالتالي على صحة هذه الإيصالات ، ولم تتقدم المستأنفة بما ينفي ذلك " .

ومن حيث إن هذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه غير صحيح في القانون ذلك أن المادة ٢٧٠ من قانون المرافعات (القديم) الذي جرى التحقيق وقت سريانه إذ نصت على أنه لا تسمع شهادة الشهود إلا فيما يتعلق بإثبات حصول الكتابة أو الامضاء أو الختم على الورقة المقتضى تحقيق صدورها مما نسبت إليه لا في المشاركة المتعلقة بها جاء نصها صريحا في عدم جواز سماع شهادة الشهود إلا فيما يتعلق بإثبات واقعة الكتابة أو التوقيع على الورقة . ووضوح التحقيق دون إثبات الدين أو التخالص المدون بهذه الورقة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقيم على خلاف ذلك فإنه يكون قد خالف القانون مخالفة تستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٣

(٢٠٣)

### القضية رقم ٢ سنة ٢٣ قضائية أحوال شخصية :

برئاسة حضرة الأستاذ أحمد حلى وكيل المحكمة ، وحضور حضرات الأساتذة : سليمان ثابت  
ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين .

( أ ) أحوال شخصية . دعوى تطليق بين زوجين فرنسيين أقيمت في ٧ نوفمبر سنة ١٩٤١ أمام المحكمة الابتدائية للأحوال الشخصية ، خضوع الإجراءات فيها للقانون المصري . لا يذير من هذا النظر أن الزوجة سبق أن رفعت دعواها بالتطليق أمام المحكمة القنصلية وأحيلت منها إلى المحكمة الابتدائية وضمت إلى الدعوى الجديدة . المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ والمواد ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٣٠ مرافعات المضافة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ والمادة ٢ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والمادة ٢٢ من القانون المدني الجديد .

( ب ) أحوال شخصية . دعوى تطليق بين زوجين فرنسيين . الإجراءات التي توجبها المادة ٨٢٧ مرافعات المضافة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ المعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ هي وحدها التي تجب مراعاتها دون الإجراءات التي يوجبها قانون الأحوال الشخصية للزوج . البحث في أوجه البطلان التي يتسك بها الزوج بالنسبة للإجراءات السابقة لرفع الدعوى وفقا لقانون الأحوال الشخصية الخاص به . غير منتج متى كانت الإجراءات التي توجبها المادة ٨٢٧ مرافعات قد روعيتم .

( ج ) أحوال شخصية . دعوى تطليق بين زوجين فرنسيين . إقرار المحكمة بإجراءات بحفظية أمر بها قاضي المحكمة القنصلية . المحكمة التي أقرتها تلك إصدارها ابتداء . لا يجب .

( د ) أحوال شخصية . حكم . تسببه . دعوى تطليق بين زوجين فرنسيين . استخلاص الحكم استخلاصا مائتا من التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة انتهاك الزوج إنتما كما جنسيا متكررا للواجبات الزوجية مما رأت معه استحالة الإبقاء على الرابطة الزوجية . التحدى في هذا الخصوص بالمادتين ٢٣٢ و ٢٤٤ مدني فرنسي . في غير محله .



١ — لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها أقامت دعواها بصحيفتها المعلنة في ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٩ أمام المحكمة الابتدائية بطلب تطبيقها من زوجها الطاعن وتصفية الشركة الزوجية وتأيد قرار قنصل فرنسا بحضاتها لولدها وإلزام الطاعن بأن يدفع إليها نفقة شهرية. وقررت المحكمة ضم ملف القضية القنصلية المرفوعة من المطعون عليها على الطاعن بطالب تطبيقها منه كما قررت ضم القضية المرفوعة من الطاعن على المطعون عليها إلى قضية هذه الأخيرة ثم قام رئيس المحكمة الابتدائية بمحاولة التوفيق بين الزوجين إلا أنه لم يوفق في مسعاه مما يفيد أن المحكمة — وإن لم تصرح بذلك في حكمها — اعتبرت دعوى المطعون عليها دعوى جديدة منقطعة الصلة بما سبقها من دعاوى وإجراءات اتخذت قبل الطاعن أمام المحكمة القنصلية ، وكان قرار المحكمة بضم ملف القضية القنصلية ليس من شأنه أن ينفي عن دعوى المطعون عليها التي رفعتها بعريضة جديدة أمام المحكمة الابتدائية مكانها المستقل عن الدعاوى التي ضمت إليها ، فلا يسوغ القول بأنها ليست إلتئمة واستمرارا للإجراءات القضائية التي نشأت في المحكمة القنصلية ، لما كان ذلك وكانت دعوى الطاعن هي دعوى مبتدأة أعلنت صحيفتها في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ بعد إلغاء المحاكم القنصلية . فانه وفقا لأحكام المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون نظام القضاء الواجب العمل به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ والواد ٨٢٧ وما بعدها من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٢٧ الخاص بالإجراءات في مواد الأحوال الشخصية وهو الواجب العمل به عملا بنص المادة ٢ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ تكون جميع المسائل الخاصة بإجراءات التطبيق والانفصال خاضعة للقانون المصري وحده إذ هو قانون البلد الذي أقيمت فيه الدعوى وبوشرت فيه الإجراءات وذلك وفقا لنص المادة ٢٢ من القانون المدني .

٢ — لما كانت المواد ٨٢٧ وما بعدها قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ بإضافة كتاب رابع إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية المعمول به

ابتداء من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥١ بينت كيفية رفع دعوى التفريق الجسمانى والطلاق بأن يكون ذلك بالطرق المعتادة بالمحكمة الابتدائية السكائن بدائرتها محل توطن الزوج، وإنه إذا كان قانون بلد الزوج يقضى بأن يسبق رفع دعوى الطلاق سعى فى الصلح وجب القيام بذلك أمام رئيس المحكمة الابتدائية . ولم يوجب القانون غير ذلك من الإجراءات المشار إليها فى سبب الطعن، وكان الحكم قد أثبت أن محاولة الصلح قد قام بها رئيس محكمة الأحوال الشخصية كمقتضى القانون، لما كان ذلك، كان غير منتج بحث ما ينهض الطاعن على الإجراءات السابقة على رفع الدعوى استنادا إلى المواد ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ من القانون المدنى الفرنسى .

٣ — متى كانت المحكمة إذ أفرت الإجراءات التحفظية التى أمر بها قاضى القنصلية تملك إصدارها عملا بنص المادة ٨٢٨ من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ فان إقرارها يجعلها بمنأى عن كل تعيب .

٤ — لما كانت المحكمة قد استخلصت من أقوال الشهود فى حدود سلطاتها الموضوعية استخلاصا لا يخالف الثابت بالتحقيقات التى أجرتها محكمة أول درجة أن الطاعن فى الفترة اللاحقة للصلح الأخير بينه وبين زوجته دأب على مناوأتها والإسراف فى إهانتها، ولم يرتدع عما كان عليه قبل الصلح من إساءة معاملتها مما رأت معه المحكمة استحالة الإبقاء على الرابطة الزوجية التى استهان بها الطاعن فلم يقلع عن إدمانه على تعاطى الخمر واعتدائه الجسيم المتكرر على زوجته، وكانت تلك الإهانات من مبررات التطليق حتى ولو كانت من نوع الإهانات السابقة على الصلح الحاصل بين الطرفين، وكان تقدير خطورة تلك الوقائع الجديدة مما تستقل به محكمة الموضوع، وكانت الأسباب التى استندت إليها — كما هو الحال فى الدعوى — تؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها — لما كان ذلك — فإن تعيب الحكم استنادا إلى المادتين ٢٣٢ و ٢٤٤ من القانون المدنى الفرنسى يكون فى غير محله .

## المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها ( الفرنسية الجنسية ) أقامت الدعوى رقم ٢٣ سنة ١٩٤٩ أحوال شخصية أمام محكمة القاهرة الابتدائية بعريضة أعلنت للطاعن ( الفرنسي الجنسية ) في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ تطلب فيها بعد الاطلاع على المحضر المحرر في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ والمتضمن عدم إمكان الصلح بين الزوجين الحكم أولا — بإيقاع طلاقها من الطاعن مع جميع ما يترتب على هذا الحكم من آثار وفقا للقانون الفرنسي وإجراء تسجيله ونشره والناشير على جميع الدفاتر والمحركات اللازمة ومن ذلك التسجيل على هامش عقد الزواج والناشير على هامش سجل المواليد — ثانيا — بتصفية الشركة الزوجية القائمة بينهما — ثالثا — بتأييد قرار القنصل بحضانة الطالبة لنجلها — رابعا — بالزام الطاعن بأن يدفع إليها مبلغ ١٢٠ جنيه كنفقة شهرية ومبلغ ٢٠٠ جنيه على ذمة مصاريف الدعوى — خامسا — بتأييد تعيين بول ريمانجييه خبيرا لجرد ممتلكات الشركة الزوجية مع تكليفه بمراقبة إدارة محل بيجيل وتمكينه من الإشراف عليه والزام هذا الخبير بالتبليغ عن كل عمل يقع مخالفا للأصول التجارية ونظرا بمصالح المنشأة — سادسا — بالزام الطاعن بالمصاريف والأتعاب بحكم مشمول بالنفاذ المأمور وبلا كفالة. وبنسخته الأصلية — وبعريضة معلنة إلى المطعون عليها في ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٠ أقام الطاعن الدعوى رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ أحوال شخصية أمام المحكمة المذكورة بطلب الحكم : أولا — بإلغاء الأمر الصادر في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ من قنصل فرنسا بالقاهرة بصفته رئيس محكمة الأحوال الشخصية للقنصلية الفرنسية بالقاهرة والقاضي بضم ابن الطاب ( الطاعن ) فرانسوا وبيير بيجيل لحضانة والدته المطعون عليها — ثانيا — بضم القاصر المذكور لحضانة والده ( الطاعن ) واحتياطيا الأمر بوقف



الأمر المذكور . ثالثا — وفي كافة الحالات بمنع ولد الطاعن القاصر من مغادرة القطر المصرى إلى الخارج وذلك مع إلزام المطعون عليها بالمصاريف والأتعاب بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وبنسخته الأصلية . وفي ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٠ قررت المحكمة المذكورة ضم الفضييتين إحداهما للآخرى . وبجلسة ٦ من يونيو سنة ١٩٥٠ حكمت : أولا — بمنع القاصر فرانسوا بيير بيجيل من السفر إلى خارج القطر المصرى حتى آخر مايو سنة ١٩٥١ مالم يفصل فى الدعوى قبل هذا التاريخ وذلك سواء حاول السفر بمفرده أو مع أحد والديه أو غيرهما — ثانيا — بتمكين الطاعن من رؤية ابنه المذكور مرة فى كل أسبوع فى كل يوم أحد الساعة الحادية عشرة صباحا بمحل بيجيل وذلك ابتداء من الأسبوع الأول من شهر يولييه سنة ١٩٥٠ وهكذا حتى يفصل فى الدعوى الحالية . ثالثا — بتمكين الطاعن من استلام ولده المذكور لتبضية أسبوعين معه فى أية جهة داخل القطر المصرى لتبديل الهواء وذلك ابتداء من النصف الثانى من شهر يولييه سنة ١٩٥٠ وفى ٣ من يونيو سنة ١٩٥٠ أقام الطاعن الدعوى رقم ٥٩ سنة ١٩٥١ أمام محكمة الأحوال الشخصية طلب فيها الحكم بصفة مستعجلة بمد ميواد الأمر بمنع ولده القاصر من مغادرة القطر المصرى حتى يفصل فى الدعوى رقم ٢٣ سنة ١٩٤٩ و ٥٧ سنة ١٩٥٠ فقررت المحكمة ضم هذه الدعوى الأخيرة إلى الدعوىين السابقتين واستمرار العمل بحكم ٦ يونيه سنة ١٩٥٠ إلى أن يفصل فيهما . وقد دفع الطاعن دعوى المطعون عليها بعدم قبولها لسبق حصول الصلح بينهما وبطلان القرارات التى أصدرها قنصل فرنسا لعدم مراعاته الإجراءات السابقة على رفع دعوى الطلاق التى يوجبها القانون الفرنسى ، كما دفع بعدم قبول الدعوى لعدم رفعها فى خلال عشرين يوما من تاريخ التصريح للمطعون عليها برفعها . وفى ٤ من مارس سنة ١٩٥٢ حكمت المحكمة برفض الدفوعين المقدمين من الطاعن وبقبول الدعوى وصحة إجراءاتها وقبل الفصل فى طلب التطبيق بإحالة الدعوى على التحقيق لتثبت المطعون عليها بطرق الإثبات القانونية كافة بما فيها البيئة أنها فى المدة ما بين ٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ وبين تاريخ إقامة دعواها كان زوجها الطاعن

يسىء معادلتها ويهينها ويتدى عليها لدرجة أخل معها إخلالا خطيرا بالواجبات المترتبة على الزواج وأصبح معها بقاء العلاقة الزوجية أمرا غير محتمل مع التصريح للطاعن بالنفى بنفس هذه الطرق ، وبعد أن أنهت المحكمة التحقيق حكمت فى ٣ من يونيه سنة ١٩٥٢ أولا : — بتطبيق المطعون عليها من الطاعن وذلك على مسئولية هذا الأخير ونتيجة لخطئه . ثانيا — بأحقية المطعون عليها فى حضانه ولدها القاصر المرزوق لها من زوجها الطاعن وهى وشأنها فيما يتعلق بالترخيص لولدها المذكر بمغادرة القطر المصرى لأية جهة أخرى أو بعدم الترخيص له بذلك وتتصرف فيه بما تراه متفقاً مع مصلحة هذا الولد . ثالثا — بتصفية الأموال المشتركة بين الزوجين وبالموافقة على ندب بول ديمس نجيه خيرا لجرد هذه الأموال واتصفيتها . رابعا — برفض ما عدا ذلك من الطلبات وألزمت الزوج ( الطاعن ) بكامل المصروفات بمسافيتها أتعاب المحاماة — وبتقرير حرر بقلم كتاب محكمة استئناف القاهرة قرر الطاعن استئناف الحكمين الصادرين فى ٤ من مارس سنة ١٩٥٢ و ٣ من يونيه سنة ١٩٥٢ طالبا الحكم بقبول استئنافه شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكمين المستأنفين والحكم أصليا بقبول الدفع بعدم قبول دعوى التطلاق لسبق الصالح فيها بين الزوجين قبل رفعها . واحتياطيا : أولا — الحكم بقبول الدفع بعدم قبول دعوى التطلاق لعدم رفعها فى خلال عشرين يوما من تاريخ التصريح للمطعون عليها برفعها ، وثانيا — الحكم بعدم قبول دعوى التطلاق لبطلان الإجراءات السابقة على رفعها ، وثالثا — الحكم بإلغاء الحكم التمهيدى الفاضى بحالة الدعوى على التحقيق والقضاء برفض دعوى المطعون عليها وإلزامها فى جميع الأحوال بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين — وقيد هذا الاستئناف برقم ٧٣٣ سنة ٦٩ ق — وفى ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ قضت محكمة الاستئناف برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ولما أوردته من أسباب ، فقرر الطاعن الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب حاصل أولها هو مخالفة الحكم المطعون فيه للمواد ١٣ من القانون المدنى المصرى و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ من القانون المدنى الفرنسى — ويقول الطاعن فى بيان ذلك أن الشارع

الفرنسي إذ نص في المادة ٢٣٤ على أن "يقدم الزوج الذي يطلب الطلاق عريضة الطاب بنفسه لرئيس المحكمة أو للقاضي الذي يقوم مقامه فإذا ما ثبت تعذر حضور الزوج الطاب انتقل القاضي مع كاتبه إلى البيت الذي يقيم فيه هذا الزوج" وإذ نص في المادة ٢٣٥ منه على أنه "بعد سماع أقوال المدعى وتوجيه ما يعن للقاضي من ملاحظات يصدر القاضي أمرا يدون في ذيل الطلب بتكليف الطرفين بالحضور أمامه في اليوم والساعة اللذين يحددهما" فقد قصد من سن هذه القواعد ووضع هذه القيود الحد من التطبيق قدر المستطاع وأنه إذ نص في المادة ٢٣٧ على "أن يحدد موعد حضور الزوجين بثلاثة أيام على الأقل وإلا كان الإجراء باطلا" — وإذ نص في المادة ٢٣٨ على "أن يسمع القاضي في اليوم المحدد أقوال الطرفين الحاضرين بذاتهما فإذا تعذر على أحدهما الحضور أمامه يحدد القاضي المكان الذي يقوم فيه بمحاولة التوفيق بينهما أو ينوب عنه من يقوم بسماع أقوال المدعى عليه . فإذا لم تسفر المحاولة عن المصالحة أو إذا تخلف أحد المكلفين عن الحضور يصدر القاضي أمرا باثبات ذلك ويصرح للمدعى برفع الدعوى أمام المحكمة . ويعيد القاضي عند الاقتضاء النظر في أمر محل إقامة الزوج المدعى وفي حضانة الأولاد المؤقتة وتسليم الأشياء الخاصة به وفي طلب النفقة إذا لزم الأمر ويجوز له تبعا للظروف أن يمهل الطرفين مدة لا تتجاوز سنة أشهر قابلة للتجديد بحيث لا يتجاوز مجموع المدة سنة واحدة على أن يقرر الأوضاع الوقتية الضرورية خلال هذه المدة وأنه يجب على الزوج طالب الطلاق أن يستعمل الإذن الصادر له من رئيس المحكمة بتكليف خصمه بالحضور في مدة لا تتجاوز عشرين يوما ابتداء من يوم صدوره وإلا كانت الإجراءات المؤقتة الصادرة لمصلحته باطلة بحكم القانون" — إذ نص المشرع الفرنسي على هذه الإجراءات ورتب البطلان جزاء على مخالفتها — فإنه قد دل بذلك على أنها إجراءات جوهرية لا محيص عن اتباعها وفي الخروج عنها أو مخالفتها ما يوجب القضاء ببطلانها واعتبار ما تم بناء عليها لا أثر له قانونا — وأنه لما كان الثابت في الدعوى الحالية — أن المطعون عليها وإن قدمت في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٤٩ إلى قنصل فرنسا عريضة تطلب فيها الإذن لما برفع دعوى الطلاق على الطاعن وقد أشر



عليها القنصل بتحديد جلسة ٩ من يولييه سنة ١٩٤٩ للتوفيق بين الزوجين ، فإن المطعون عليها لم تقدم هذه العريضة بنفسها مع أن هذا الإجراء جوهرى كما أنه كان مستحيلا على القنصل أن يبذل أية محاولة للتوفيق بين الطرفين لأن المطعون عليها كانت قد سافرت إلى الخارج — هذا فضلا عن أن الطاعن أخطر القنصل في شهر يولييه سنة ١٩٤٩ بأنه سيغادر القطر المصرى ولن يعود إليه إلا فى النصف الأول من أكتوبر سنة ١٩٤٩ الأمر الذى يترتب عليه بطلان هذه الإجراءات — كما أنه ثابت أيضا من أوراق الدعوى أنه لما عادت المطعون عليها إلى القطر المصرى قدمت فى ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ طلبا جديدا إلى القنصل تصرفه على رغبتها فى السير فى دعوى الطلاق الأمر الذى كان يتعين معه على القنصل عملا بالمادة ٢٣٥ من القانون المدنى الفرنسى أن يطلب إليها الحضور شخصيا لمقابلاته ليسدى إليها النصيح إلا أنه لم يتبع هذا الإجراء وأنه بالرغم من علمه بوجود الطاعن فى الخارج حدد جلسة ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ لحضوره أمامه مع أن ذلك مخالف لأصريح نص المادة ٢٣٨ من القانون المشار إليه — وبالرغم من أن القانون أجاز للقنصل أن يمهل الطرفين مدة قد تصل إلى سنة فإنه أصدر أمره فى نفس الجلسة المحددة بتعيين محل إقامة المطعون عليها فى منزل الزوجية وبمنع الطاعن من ولوج بابه كما جعل حضانة الولد لها وقدر نفقة لها مبلغ مائة جنيه شهريا عدا مبلغ آخر قدره على ذمة مصروفات دعوى الطلاق — ولما كانت كل هذه الإجراءات باطلة لمخالفتها للنصوص السابق بيانها فقد تمسك الطاعن فى دفاعه بهذا البطلان سزا عن طريق الدعوى الفرعية التى أقامها أو عن طريق الدفع فى دعوى المطعون عليها إلا أن محكمة الاستئناف رفضت هذا الدفاع بحجة أن محاولة التوفيق قد تمت أمام المحكمة الابتدائية وفاتها أن دعوى المطعون عليها معيبة من أساسها إذ مناط صحتها وضابط صحة الأمر بالإجراءات المؤقتة المقضى بها يتطلبان أولا وقبل كل شئ اتخاذ إجراءات سليمة سابقة على رفعها للتوفيق بين الزوجين .

ومن حيث إنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها أقامت دعواها لدى محكمة القاهرة الابتدائية بعريضة معلنه فى ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩

وقيدت بجدولها تحت رقم ٢٣ سنة ١٩٤٩ أحوال شخصية طلبت فيها الحكم بتطبيقها من زوجها الطاعن وبتصفية الشركة الزوجية وبتأييد قرار جناب قنصل فرنسا بحضانتها لولدها وبالزام الطاعن بأن يدفع إليها نفقة شهرية وبتأييد تعيين بول ديما نجيه خبيراً لحرد ممتلكات الشركة الزوجية - وقد قررت المحكمة ضم ملف القضية القنصلية المرفوعة من المطعون عليها على الطاعن بطاب تطليقها منه والمقيدة بجدولها بعد إحالتها عليها برقم ١٧ سنة ١٩٥٠ الى القضية رقم ٢٣ سنة ١٩٤٩ أحوال شخصية وكذلك بضم القضية رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ وهي المرفوعة من الطاعن على المطعون عليها الى القضية رقم ٢٣ سنة ١٩٤٩ أحوال شخصية ثم قررت ضم الدعوى رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٢ المرفوعة من نفس الطاعن على المطعون عليها - ويجلسى ٢٩ من مارس و ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٠ قام رئيس المحكمة الابتدائية بمحاولة التوفيق بين الزوجين إلا أنه لم يوفق في مسعاه - مما يفيد أن المحكمة وإن لم تصرح بذلك في حكمها - اعتبرت دعوى المطعون عليها دعوى جديدة منقطعة الصلة بما سبقها من دعاوى أو إجراءات اتخذت قبل الطاعن أمام المحكمة القنصلية وكان قرار المحكمة بضم ملف القضية السابقة والنسب إليها من القنصلية على محكمة القاهرة الابتدائية - الى الدعوى المطعون في حكمها ليس من شأنه أن ينفي عن دعوى المطعون عليها التي رفعتها بعريضة جديدة مكانها المستعمل عن الدعوى التي ضمت إليها ، فلا يسوغ القول بأنها ليست إلا تمة واستمرار للإجراءات القضائية التي نشأت في المحكمة القنصلية - لما كان ذلك - وكانت دعوى الطاعن هي دعوى مبتدأة أعلنت صحيفتها في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ نانه وفقاً لأحكام المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون نظام القضاء الواجب العمل ابتداء من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وللواد ٨٢٧ وما بعدها من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٢٧ الخاص بالإجراءات في مواد الأحوال الشخصية وهو الواجب العمل به عملاً بنص المادة ٢ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية ابتداء من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ تكون جميع المسائل الخاصة بإجراءات التطبيق والانفضال خاضعة للقانون المصرى وحده - إذ هو قانون البلد الذى أقيمت

فيه الدعوى وبوشرت فيه الإجراءات وذلك وفقا لنص المادة ٢٢ من القانون المدنى .

ومن حيث إنه لما كانت المواد ٨٢٧ وما بعدها - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ بإضافة كتاب رابع الى قانون المرافعات المدنية والتجارية المعمول به ابتداء من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥١ - بينت كيفية رفع دعوى التفريق الجثمانى والطلاق بأن يكون ذلك بالطرق المعتادة بالمحكمة الابتدائية المكان بدائرتها محل توطن الزوج وأنه إذا كان قانون بلد الزوج يقضى بأن يسبق رفع دعوى الطلاق سعى فى الصالح وجب القيام بذلك أمام رئيس المحكمة الابتدائية ولم يوجب القانون غير ذلك من الإجراءات المشار إليها فى سبب الطعن ، وكانت الحكم قد أثبت أن محاولة الصلح قد قام بها رئيس محكمة الأحوال الشخصية كمقتضى القانون - لما كان ذلك - كان بحث ما ينعاه الطاعن على الإجراءات السابقة على رفع الدعوى استنادا الى المواد المشار إليها فى سبب الطعن غير منتج أما بالنسبة للإجراءات التحفظية التى أمر بها قاضى القنصلية فإن المحكمة إذ أقرتها وكان تملك إصدارها عملا بنص المادة ٨٢٨ من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ فإن إنرارها لها يجعلها بمثابة كل تعيب .

ومن حيث إنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ قرر أن البطلان الذى يكون قد شاب الإجراءات التى تمت أمام قضية القنصلية قد زال بحضور الطاعن أمامه إلا أنه خطأ لا يضير الحكم متى كان بحث صحة أو بطلان هذه الإجراءات تزيد لم تكن المحكمة فى حاجة إليه على ما سبق بيانه .

ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل فى أن الحكم خالف المواد ١٣ مدنى مصرى و٢٣٢ و٢٤٤ من القانون المدنى الفرنسى ، ذلك أن المادة ٢٣١ من القانون المدنى الفرنسى كانت تنص عليه أنه يجوز لأحد الزوجين أن يطالب بتطبيقه من الآخر إذا جاوز أحدهما حدوده قبل الآخر أو إذا استعمل القوة معه أو أهانه إهانة جسيمة. وفى سنة ١٩٤٥ رغب المشرع فى الحد من كثرة دعاوى



الطلاق فعُدل النص الذى أصبح برقم ٢٣٢ على الوجه الآتى " وفيما عدا الأحوال المنصوص عليها فى المواد ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ من هذا القانون لا يجوز للقضاة أن يصدروا حكماً بالطلاق بناء على طلب أحد الزوجين إلا إذا كان مبنيًا على تجاوز أحدهما حدوده قبل الآخر أو استعماله العنف أو إهانته بشرط أن تكون هذه الأفعال مما يعتبر انتهاكاً جسيماً أو متكرراً للواجبات والالتزامات الناشئة من الزواج بحيث تجعل بقاء الزوجية أمراً لا يمكن تحمله . وفاد هذا التعديل هو وجوب توافر شرطين لإعمال حكمه — الأول — أن تكون الأفعال المخلة بواجبات الزوجية التى يأتينا أحد الزوجين جسيمة أو متكررة — والآخر — أن يترتب عليها عدم احتمال بقاء رابطة الزوجية أما المادة ٢٤٤ مدنى فرنسى فنص على أنه تنقضى دعوى الطلاق بالمصالحة التى تم بين الزوجين منذ حدوث الوقائع المدعى بها فى طلب الطلاق أو منذ تقديم هذا الطلب ، وفى كلتا الحالتين يسقط حق الطالب فى الدعوى ، ومع ذلك يجوز للطالب أن يقيم دعوى جديدة لأى سبب يطرأ أو يكتشف منذ المصالحة . وللطالب أن يفيد من الأسباب القديمة فى تأييد طلبه الجديد — وأنه لما كان الثابت أن زواج الطاعن بالمطعون عليها يرجع إلى سنة ١٩٢٧ ، وكان الحكم قد أثبت فى أسبابه أن الطاعن مدمن على تعاطى الخمر من عهد الزواج ، وأنه يسىء معاملة المطعون عليها وبالرغم من ذلك احتملت هذه الحالة لغاية سنة ١٩٤٥ إذ رفعت دعوى الطلاق الأولى التى رعى فيها أحد الزوجين الآخر بتهمة الزنا — وأنه بالرغم من ذلك أنقضت هذه الدعوى صلحاً — وفى سنة ١٩٤٨ رفعت المطعون عليها دعوى طلاق ثانية وفيها نسبت إلى الطاعن الإدمان على الخمر وسوء المعاملة — وانتهت تلك الدعوى هى الأخرى صلحاً فى نهاية سنة ١٩٤٨ مما يستفاد منه أن ما صوره المطعون عليها من إدمان الطاعن على تعاطى الخمر وسوء معاملته لها لم يحل دون احتلالها الحياة الزوجية منذ سنة ١٩٢٧ لغاية سنة ١٩٤٨ فلما رفعت دعواها الثالثة فى ٢٧ من يونيو سنة ١٩٤٩ لم يكن قد مضى بين الصلح الأخير ورفع الدعوى أكثر من سبعة أشهر مما كان يتعين معه إعمالاً لحكم القانون أن تقيم المطعون عليها الدليل على أنه حدث فى هذه الفترة القصيرة ما يوجب التطليق مما لم يكن له مثيل .

في المدة السابقة عليهم أنه بالرجوع إلى محضر التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة لا يبين منه حدوث واقعة ينطبق عليها هذا الوصف حصلت في الفترة التي عينتها المحكمة إذ الوقائع التي شهد بها شهود الإثبات لا تخرج عن كونها إما وقائع سابقة على حصول الصلح الأخير لا يجوز الاستناد إليها عملاً بالمادة ٢٤٤ مدني فرنسي وإما وقائع من نوع تلك التي سبق أن وقعت بين الزوجين قبل الصلح فلا تحول دون استمرار الحياة الزوجية — وإذا أقام الحكم قضاءه على ما استخلصه من أقوال الشهود مع أنها لا تؤدي إطلاقاً إلى ما أوجبه المشرع في خصوص الوقائع الجديدة التي جعلها مناطاً لفصم رابطة الزوجية بعد حصول صلح بين الزوجين — إذ أقام قضاءه على ذلك — فإنه يكون معدوم الأساس القانوني .

ومن حيث إن الحكم قال في خصوص هذا السبب " ... إن الثابت من محضرى التحقيق الخاصين بأقوال شهود طرق الخصومة ومن أسباب الحكم المستأنف التي أشارت إلى تلك الأقوال أن ما أدلى به شهود الزوجة يدخل في نطاق ما أراده الحكم التمهيدى من إثبات . فكافة هؤلاء الشهود وعددهم سبعة ذكروا وقائع حدثت في غضون المدة بين ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٨ تاريخ الصلح الثاني وبين تاريخ إقامة الدعوى الحالية في ٢٧ يونيو سنة ١٩٤٩ وتدل كلها على أن المستأنف كان مدمناً على تناول الخمر حتى درجة فقد الوعي كما أنه كان كثير الاعتداء على زوجته بطريق الإهانة والسب . وذكر بعضهم ألفاظ السب المتكرر مما لا يستقيم مع حسن الأخلاق والالتزامات المترتبة على الزواج ، إذ أن بعض هؤلاء الشهود وهما مدام ماري ديبوي وجول أرنو صديقتان للزوجين ولا ينقص قيمة شهادة الآخرين كونهم كانوا يعملون بمجملتهما ثم خرجوا والتحقوا بمحل حلوى آخر وهو محل الجمال . — ومن حيث إن هناك إقراراً كتابياً مرفوعاً عليه من المستأنف ( الطاعن ) في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ( ومرفق بملف الدعوى ) كان هذا الأخير حرره لزوجته أثناء النزاع الأول الحاصل في سنة ١٩٤٥ وانتهى بالتوفيق ويتضمن أنه يعترف بأنه المخطئ نحو زوجته مما جعلها تلجأ لدى الراهبات وأنه كان يسىء معاملتها وكان يعتدى عليها بالضرب والقذف ويندم على ما فعل متعهداً بحبها

واحترامها . ومن حيث إنه وإن كان هذا الاقرار قد حدث في الماضي إلا أنه يعتبر بمثابة قرينة مؤدية لصحة ما تذكره المستأنف عليها ( المطعون عليها ) في دعواها الحالية ، فلها وفقا للقانون أن تستفيد من الأسباب القديمة في تأييد طلبها الجديد ( المالية ٢٤٤ مدنى فرنسى ) — ومن حيث إنه وفقا لنص المادة ٢٣٢ من القانون المدنى الفرنسى لا يجوز للقاضى فيما عدا أحوال الزنا أو الحكم بعقوبة بدنية أو شائنة أن يقضى بالتطليق إلا لتجاوز الحد أو للإساءات أو للإهانات البالغة التى تصدر من أحد الزوجين فى حق الآخر إذا كان من شأن ذلك الإخلال الجسيم أو المتجدد بالواجبات الناتجة عن الزواج وجعل استمرار الرابطة الزوجية غير محتمل . ومن حيث إنه إذ ثبت من الأسباب المتقدمة وظروف الدعوى أن المستأنف دأب على الاعتداء على المستأنف عليها ( زوجته ) بالضرب والإساءة وغير ذلك من الإهانات البالغة يساعده فى ذلك كله إدمانه على السكر ، ولم ينكر هو أنه كان يعالج بشأنه فى أحد المستشفيات مما جعل استمرار الرابطة الزوجية غير محتمل يكون الحكم المستأنف بما اشتمل عليه من قرارات أخرى خاصة بالحضانة والنفقة وتصفية الأموال المشتركة بين الطرفين فى محله للأسباب الواردة به “ . ويبين من ذلك — أن المحكمة استخلصت من أقوال الشهود — فى حدود سلطتها الموضوعية — استخلاصا لا يخالف الثابت بالتحقيقات التى أجرتها محكمة أول درجة كما سيبين بعد أن الطاعن فى الفترة اللاحقة للصلح الأخير بينه وبين زوجته دأب على مناوأتها والإصرار فى إهانتها ، ولم يرتدع عما كان عليه قبل الصلح من إساءة معاملتها مما رأت معه المحكمة استحالة الإبقاء على تلك الرابطة التى استهان بها الطاعن فلم يقلع عن إدمانه على تعاطى الخمر واعتدائه الجسيم المتكرر على زوجته — ولما كانت تلك الإهانات من مبررات التطليق حتى ولو كانت من نوع الإهانات



السابقة على الصلح الحاصل بين الطرفين - وكان تقدير خطورة تلك الوقائع الجديدة مما تستقل به محكمة الموضوع، وكانت الأسباب التي استندت إليها - كما هو الحال في الدعوى - تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها - لما كان ذلك - فإن تعيب الحكم امتدادا إلى المواد المشار إليها في هذا السبب لا يكون له مبرر ومن ثم يتعين رفضه .

ومن حيث إن مبنى السبب الثالث هو قصور الحكم في التسيب من وجهين يتحصل الأول منهما في أن الحكم التمهيدى حدد الوقائع التي يجب أن تكون محل التحقيق وحصرها في الفترة ما بين ٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ و ٢٩ من يونيو سنة ١٩٤٩ ولما كانت أقوال الشهود الذين سمعوا لم تحدد المنصر الزمنى فيما ذكره من وقائع وإنما جاءت عامة مبهمه ولم تفصح المحكمة كيف اعتبرت الوقائع التي أدلى بها الشهود جديدة طارئة بعد الصلح عن المصدر الذي استمدت منه هذا الاعتبار ذلك فضلا عن عدم تحديدها فترات وقوعها حتى تتمكن محكمة النقض من بسط رقابتها على الحكم . لما كانت المحكمة لم تبين ذلك فإن حكمها يكون مشوبا بقصور يبطله ويتحصل الوجه الآخر في أن الحكم لم يبين ما هيته الدعوى التي فصل فيها : هل هي الدعوى المرفوعة في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ أمام محكمة الأحوال الشخصية المصرية أم استمرار لدعوى القنصلية التي رفعت قبل ذلك مع ما لهذا البيان من أهمية في تحديد مواعيد رفع الدعوى وكونها رفعت بلا إذن أو في الميعاد المحدد قانونا أو بعد ذلك ، وخلو الحكم من هذا البيان يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في وجهه الأول بأن المحكمة فيما استخلصته من أقوال الشهود عن الوقت الذي حصلت فيه الإهانات التي كانت سببا في رفع دعوى الطلاق وفي القضاء به لم تخرج عن مدارك أقوال هؤلاء الشهود، كما يبين

ذلك من مراجعة أقوال شهود المطعون عليها في محضر التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة والمودع ضمن أوراق الطعن فقد حددت السيدة ماري ديبوي الواقعة التي شهدت عليها بأنها حصلت في شتاء سنة ١٩٤٩ وشهدت فيوليت سليم بسوء معاملة الطاعن للمطعون عليها خلال الفترة التي كانت يشتغل فيها في محل بيجيل من سنة ١٩٤٧ حتى سنة ١٩٥٠ وشهدت سافيتو تارو بأنه كان صرافا في محل بيجيل لغاية يونيو سنة ١٩٥٠ وأنه لبث بالمحل المذكور مدة خمس سنين وأن الطاعن كان لا يفريق من الحمر خلال هذه المدة حتى أنه ما كان يستطيع أن يتعرف عليه وكان يسمى بمعاملة زوجته المطعون عليها أثناء وجودها في المحل في هذه الفترة ويسرف في إهانتها. وشهد بمثل ذلك شيرت ريجومارت الذي لبث يعمل في محل بيجيل مدة تسعة عشر شهرا ولم يتركه إلا في أول مايو سنة ١٩٥٠ ومردود في وجهه الثاني بما سبق الرد به على السبب الأول .

ومن حيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض .

---





# فهرس

## أحكام الجمعية العمومية

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		(ا)
		اختصاص :
		اختصاص محكمة النقض بطعون رجال القضاء . شرطه .
		أن تكون لهم صفات رجال القضاء أو النيابة أو الموظفين
		القضائيين بعد العمل بقانون نظام القضاء في ١٥ أكتوبر
٧٨٥	١	سنة ١٩٤٩ . مثال . ... ..
		(ت)
		ترقية :
		إلغاء مرسوم بتخطي الطالب في الترقية . هذا الإلغاء مؤسس
		على أن الطالب مساو على الأقل لجميع من كانوا يلونه في الأقدمية
		ورقوا بمقتضى المرسوم المشار إليه . أثر ذلك . وجوب إلغاء
		جميع المراسيم والقرارات اللاحقة . شرطه . أن يكون
		المرسوم الملغى أساساً لها ولم يطرأ على أهلية الطالب ما يحول
٧٩٢	٣	دون ترقيته أسوة بزملائه . ... ..
		(ن)
		نقض :
		إجراءات الطعن :
		كفالة . عدم وجوب إيداعها عن الطلبات المقدمة من
٧٨٩	٢	رجال القضاء . ... ..



## فهرس

### الأحكام الصادرة في طعون النقابات

رقم الصفحة	رقم القاعدة	نقابة الأطباء :
٢٧٩	٣	انتخاب . قيام أعضاء اللجنة المشرفة على عملية الانتخاب بوضع قواعد تحدد كيفية إبداء الناخب صوته بما يكفل سرية الانتخاب . إذاعة هذه القواعد على الأعضاء قبل البدء في عملية الانتخاب . لا عذر لمن لم يلاحظ هذه القواعد من الناخبين .
٢٧٩	٣	انتخاب . وضع قاعدة من مقتضيات إلغاء العلامة المصطلح عليها إذا كانت موضوعة على الخط الفاصل بين اثنين . لا عيب .
٢٧٩	٣	انتخاب . وضع قاعدة من مقتضياتها إبطال كل ورقة بها شطب أو علامة غير المصطلح عليها . لا خطأ .
٢٧٩	٣	انتخاب . وضع قاعدة تتضمن اعتبار الجزء من القائمة الخاص بكل فئة من المرشحين ورقة قائمة بذاتها . لا خطأ .
٢٧٩	٣	انتخاب . وضع قاعدة تتضمن إلغاء كل ورقة يوجد بها طبع من الحبر ناشئ من طي الورقة قبل أن يحف مدادها . قاعدة تعسفية لا محل لها .
١٨٣	٦	طعن . التظلم من قرار هيئة الدرجة الأولى لأديب الأطباء بحو اسم طبيب من المسجل والجدول . وجوب رفع هذا التظلم إلى هيئة الدرجة الثانية . رفعه مباشرة إلى هيئة الدرجة الثالثة بمحكمة النقض . لا يجوز .



رقم القاعدة	الصفحة	
		نقابة الصيادلة :
٧٩٧	٤	صيادلة . نقض : طعن . الطعن في تشكيل مجلس النقابة من يحق له الطعن ؟
٧٩٧	٤	صيادلة . انتخاب . حصول انتخاب أعضاء مجلس النقابة تحت سماع وبصر أعضاء الجمعية العمومية . لا يصحح ما شابه من عيوب .
٧٩٧	٤	صيادلة . انتخاب . كثرة الوافدين من الناخبين . لا يبرر مخالفة القواعد الموضوعة من قبل لضمان التحقق من شخصية الناخبين ودرء ما قد يشوب إجراءات الانتخاب من دواعي البطلان .
٧٩٧	٤	صيادلة . انتخاب . ثبوت استقرار دخول الناخبين على الانتخاب الى ما بعد الموعد الذي حدد من قبل . بطلان عملية الانتخاب .
٧٩٧	٤	صيادلة . انتخاب : ثبوت اختلال النظام الموضوع من قبل للتحقق من شخصية الناخبين وحصول بعضهم على أكثر من قائمة من قوائم الانتخاب . بطلان عملية الانتخاب .
٧٩٧	٤	صيادلة . انتخاب . حصول انتخاب النقيب بواسطة كتابة اسم المرشح بخط الناخب . مخالفة هذه الطريقة لمبدأ سرية الانتخاب .
		نقابة المحامين :
٢٦٧	١	نقض . طعن . ميعاد الطعن في قرارات الجمعية العمومية أو في تشكيل مجلس النقابة هو ١٨ يوما كاملة من تاريخ تبليغ القرارات الى وزير العدل . لا فرق في تجديد بدء الميعاد بين الطعن المرفوع من وزير العدل والطعن المرفوع من ثلاثين محاميا حضروا الجمعية .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٦٧	١	انتخاب أعضاء مجلس نقابة المحامين . الشروط اللازم توافرها في الأعضاء الموقعين على الإخطار ... .. نقابة المهن الهندسية :
٢٧٢	٢	الأعضاء الذين تتكون منهم الجمعية العمومية . متى يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحا ... ..
٢٧٢	٢	انتخاب . تقرير أعضاء الجمعية العمومية انفضاضها على أثر حصول هرج وانعراف بعض الأعضاء . استمرار من بقي من الأعضاء رغم ذلك في عملية الانتخاب . بطلان الانتخاب ...
٨٠٨	٥	مهندسون . قصر حضور اجتماعات الجمعية العمومية على الأعضاء الذين سددوا رسم الاشتراك . ماهو المقصود بسنة الاجتماع .. ... ..
٨٠٨	٥	طعن . مهندسون . ثبوت أن ستين عضوا من الطاعنين لم يحضروا اجتماع الجمعية العمومية المطعون فيه بسبب عدم دفعهم رسم الاشتراك وأن الذي حضره ثمانية منهم فقط . انعدام صفة الطاعنين في الطعن ... ..





الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية

(١)

إبطال التصرفات :

دعوى بوليصة . ماهيتها . حكم . تسببه . إنباته أن الطاعن  
يهدف بطمه بالدعوى البوليصة إلى إجراء مفاضلة بين عقده  
غير المسجل وعقد المطعون عليه المسجل . طعن غير منتج  
حتى ولو كان المتصرف له الذي سجل عقده متواطئ مع المتصرف  
على حرمانه من الصفقة ... ..

١٧٦ ٢٨

إنبات (ر أيضا) . التزام . تزوير . جمارك . شهادة  
طلاق . فوائد . محكمة الموضوع . وصية . وضع يد .

وفاء) :

الإنبات بوجه عام :

طلب الخصم إلزام خصمه بتقديم أوراق منتجة في الدعوى  
تكون تحت يده . الفصل في هذا الطلب متروك لتقدير المحكمة .  
لها أن ترفضه إذا تبين لها عدم جديته ... ..

١٨٣ ٢٩

استجواب . طلب استجواب الخصم . المحكمة غير ملزمة  
بإجابته متى وجدت في عناصر الدعوى ما يكفي لتكوين رأيها .

١٨٣ ٢٩

مثال ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		عبء الإثبات . دعوى مؤسسة على عقد يلشئ التزامات متقابلة في ذمة كل من المتعاقدين . يقع على عاتق كل من التزم بالتزام بمقتضاه عبء إثبات قيامه به تعهد به بنقض النظر عما إذا كان هو المدعى أصلا في الدعوى أو مدعى عليه وعما إذا كان قد طلب إحالة الدعوى على التحقيق أو لم يطلب ..
٢٠٧	٣٣	مثال في دعوى مؤسسة على عقد بيع ... .. حكم . تسميته . اعتباره الأمر الكتابي الصادر من المشتري إلى البائع بتسليم البضاعة إلى أمين النقل مجرد قرينة على حصول التسليم يصح دحضها بالبرائن الأخرى . لا مخالفة في ذلك لقواعد الإثبات ... ..
٢٠٧	٣٣	محكمة الموضوع سلطتها في تقدير الأدلة . عدم إجابتها طلب تقديم الدفاتر التجارية أو إحالة الدعوى على التحقيق . هذا من حقها متى كانت قد كونت عقيدتها من الأدلة التي اطمأنت إليها ... ..
٢٣٣	٣٨	مبدأ ثبوت بالكتابة . سلطة المحكمة في تقديره . اعتبارها لأسباب مسوغة أن عقد البيع الصادر من الطاعن إلى المطعون عليهم هو مبدأ ثبوت بالكتابة يميز لهم إثبات أن المبلغ الذي يطالبهم به الطاعن والثابت في سند منفصل ليس قرضا وإنما هو ثمن للبيع . لا مخالفة في ذلك للقانون ... ..
٥٧٠	٨٧	تحقيق . محكمة الموضوع . رفضها طلب الإحالة على التحقيق اعتمادا على أن الأوراق التي قدمت بالدعوى والفرائن التي استندت عليها منها تغنى عن التحقيق . لا مخالفة في ذلك للقانون ... ..
٥٧٥	٨٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥٨٠	٨٩	اتخاذ المحكمة من تقرير الخبير المعين في دعوى إثبات الحالة دليلا على المدعى عليه في دعوى الضمان ولو لم يكن ممثلا في تلك الدعوى . لا مخالفة في ذلك للقانون متى كان المدعى عليه في الدعوى الأصلية ممثلا في دعوى إثبات الحالة وكان المطلوب إثباته هو واقعة مادية ... .. حكم . تسببه . إقامة قضائه في ثبوت واقعة مادية على تقرير الخبير المعين في دعوى إثبات الحالة . المدعى في دعوى الموضوع هو الذي رفع دعوى إثبات الحالة . النعى على الحكم بأنه نقل عبء الإثبات من عاتق المدعى إلى عاتق المدعى عليه . ٥٨٠ ٨٩ ... .. حكم . تسببه . تقريره أن المستند الذي استند إليه الطاعن في مقام إنكاره الواقعة المسندة إليه لا ينفي عنه هذه الواقعة . النعى عليه بأنه نقل عبء الإثبات من عاتق المدعى إلى عاتقه . ٥٨٠ ٨٩ ... .. حكم . تسببه . رفض طلب الطاعن الإحالة على التحقيق لاقتناع المحكمة من أوراق الدعوى بعدم صحة دعواه . لا خطأ ... تحقيق . ما قدم من الأدلة يكفي لتكوين اقتناع المحكمة . ٦٨٧ ١٠٤ ... .. لا إلزام عليها بإجراء تحقيق ... .. مبدأ ثبوت بالكتابة . حكم . تسببه . استناد المدعى عليه في إثبات وفاء الدين إلى محضر صلح صادر من المدعى بعد تاريخ الدين لم يذكر فيه مديونية المدعى عليه بأى التزام . طلب المدعى عليه اعتبار هذا المحضر مبدأ ثبوت بالكتابة وإحالة الدعوى للتحقيق لإثبات دفاعه . إغفال الحكم هذا الطلب ، قصور ... ٨٤٨ ١٢١



رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١٣٤	٩٠٤	تقديم المدعى ضمن مستنداته خطاباً مرسلاً له من المدعى عليه . اتخاذ المحكمة من هذا الخطاب دليلاً قبل المدعى لمصاحبة المدعى عليه . لا خطأ ... ..
١٦٤	١٠٤٧	بيع . حكم تسييبه . إنكار الوارث صدور العقد من المورث . قواعد الإثبات في هذا الشأن ليست من النظام العام . طلب المشتري إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات صحة بصمة ختم المورث ، وأنه وقع بها على العقد . إجابته إلى طلبه . نعيه على الحكم مخالفة قواعد الإثبات إذ كلفه إثبات التوقيع بالختم فضلاً عن إثبات صحة البصمة . نعي في غير محله ... ..
		الشهود والبيئة :
١٣	٧٤	شاهد لم يشهده أحد الخصوم وإنما أصرت محكمة أول درجة بإستدعائه من تلقاء نفسها وسمعت شهادته وأخذت بها في قضائها رغم اعتراض الطاعن النعي عليها مخالفة قواعد الإثبات . لا تجوز إثارة أمام محكمة النقض مادام الطاعن لم يقدم ما يدل على التمسك به أمام محكمة الدرجة الثانية ... ..
٢٨	١٧٦	محكمة الموضوع . حقها في الأخذ ببعض أدلة الدعوى وإطراح البعض الآخر . حكم . تسييبه . استخلاصه من أقوال الشهود استخلاصاً سائفاً أن العقد جدى لا صورى في هذا الردالضمنى الكافى والمبرر لإطراح الأدلة الأخرى المقدمة لإثبات صورية العقد . النعي عليه بالقصور . على غير أساس ... ..
٧٣	٥٠٠	شهادة . تقدير أقوال الشهود . مسألة موضوعية . ما استخلصته محكمة ثانى درجة من أقوال الشهود يغير ما استخلصته منها محكمة أول درجة . لا يعيب الحكم ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إجارة (رأيضا، استئناف، تقادم، حراسة، دفاع فسخ، قوة قاهرة، نقض) :
١٢٥	٢٠	اختصاص . طلب إخلاء المستأجر من العين المؤجرة لعدم دفع الأجرة . رفض الدعوى تأسيسا على أن المستأجر تملك العين المؤجرة . هذا لا يعتبر تطبيقا لنصوص القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإنما هو وفقا للقواعد العامة ... ..
١٣٥	٢٠	اختصاص . نقض . دعوى أمام المحكمة الابتدائية بطلب إخلاء المستأجر لعدم وفائه بالأجرة . دفعه بأنه تملك العين المؤجرة . رفض الدعوى تأسيسا على هذا الدفع . اختصاص المحكمة الابتدائية بالدعوى . اختصاصها بالدفع تبعا . قيمة الدعوى وعقد الايجار لا تتجاوز مائتين وخمسين جنيها . حكم نهائي من محكمة ابتدائية . الطعن فيه بطريق النقض . جائز ... ..
١٢٥	٢٠	حكم . تسييبه . دعوى من المؤجر بطلب إخلاء المستأجر من العين المؤجرة لعدم وفائه بالأجرة . رفض المحكمة الدعوى تأسيسا على ما دفع به المستأجر من أنه تملك العين المؤجرة بالشراء . تعرضها إلى ما قدمه المستأجر من المستندات لمجرد التحقق من انتهاء عقد الايجار بشرائه العين دون البحث في الشروط اللازمة لنقل الملكية . النعى على الحكم بالخطأ في القانون لاعتماده على هذه المستندات حالة كونها لا تفيد انتقال الملكية للمستأجر . نعى في غير محله ... ..
١٣٥	٣٠	حكم . تسييبه . رفض طلب المؤجر إخلاء المستأجر من العين تأسيسا على شراء المستأجر لهذه العين . النعى على الحكم مخالفة القانون بحجة أن المؤجر ولو كان غير مالك طلب إخراج المستأجر لعدم وفائه بالأجرة . في غير محله ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٩٥	٥٧	عقد الايجار كما وصفه الحكم المطعون فيه يشمل ايجار المكان المؤجر كما يشمل عملية مالية أخرى مرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة. خروج النزاع الناشئ عن هذا العقد عن نطاق احكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وخضوعه للقواعد العامة من حيث موضوعه والاختصاص القضائي والاجراءات ...
٤٥٦	٦٥	العين المؤجرة ، كما هو ثابت من عقد الايجار أرض قضاء . عدم سرعان احكام تقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على النزاع الخاص بإخلاء هذه العين . لا يغير من ذلك كون المستأجر قد أقام أبنية على هذه العين أو عدلت الأجرة الواردة بالعقد الأصلي وأرفق به رسم للبناء التي أقامها المستأجر ما دام لم ينص فيه على أن الايجار الحديد يشمل الأرض وما عليها من المباني ...
٤٨٢	٧٠	استئناف . تحديد مبدأ زيادة الأجرة واستحقاق أجر المثل . من المنازعات التي تفصل فيها دائرة الايجارات نهائيا وفقا للمادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . حكم . قضاؤه بعدم قبول الاستئناف الخاص بهذا النزاع . صحيح في القانون ...
٩٩٠	١٥١	قضاء مستعجل . حكم . تسبيبه . اعتباره سطح المنزل المؤجر اوضع لافتة تحمل إعلانا من الأماكن التي يسرى عاها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . قضاؤه على هذا الاعتبار بعدم الاختصاص بنظر دعوى إزالة الاعلان . لا خطأ ...
١١٥٢	١٨٣	اختصاص . حكم . تسبيبه . الثابت من عقد الايجار أن العين المؤجرة أرض قضاء . لا يغير من هذه الحقيقة أن يكون المستأجر قد أقام بها أبنية أو أن يكون المؤجر قد طالبه بزيادة الأجرة بالنسبة التي يجزها قانون ايجار المساكن خصوصا إذا كان المستأجر لم يقبل هذه الزيادة . اعتبار الحكم هذه العين مبنى وترتيبه على ذلك عدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى . خطأ في تطبيق القانون ...



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		اجراءات (ر أيضا . استرداد . تزوير . دفاع) :
		اجراءات التقاضى .. دفع شكلى . دفع ببطلان صحيفة افتتاح الدعوى وبطلان الاجراءات التى اتخذت فيها . تأسيس الطاعن هذا الدفع على أن الصحيفة لم تسلم إليه ، وأن اجراءات الدعوى اتخذت فى بلدة ليست موطن له . صدور حكم من محكمة الدرجة الأولى بإحالة الدعوى على التحقيق . ثبوت حضور الطاعن فى الجلسات التالية لصدور هذا الحكم . سقوط حقه فى الدفع لزوال البطلان بحضوره فى الدعوى ... ..
١٠٢	١٧	حكم . خلو الحكم المطعون فيه من رد صريح على الدفع الآنف الذكر . تأييده الحكم الابتدائى . فى هذا قضاء ضمنى برفض الدفع .
١٠٢	١٧	اجراءات التقاضى . دفاع . حجز القضية للحكم مع الاذن بتقديم مذكرات تكميلية . تقديم المستأنف عليه مذكرته مشتملة على استئناف فرعى . عدم قبول المحكمة لهذا الاستئناف الفرعى .
٥٧٥	٨٨	لا خطأ ... ..
		اجراءات التقاضى . حكم . تقرير التلخيص . وجوب تلاوته فى الجلسة قبل بدء المرافعة . وجوب إعادة تلاوته إذا حصل تغيير فى الهيئة . عدم مراعاة هذا الاجراء . بطلان الحكم
١٠٠٦	١٥٥	أحوال شخصية (ر أيضا . استئناف . طلاق . نقض) .
		تبنى . جنسية . اختصاص . حكم . تبنييه . ثبوت أن المطعون عليه اليونانى الجنسية تبنى لفيطا مجهول الأبوين وجد بلديار المصرية . تصديق المحكمة القنصلية على هذا التبنى . اعتبار الحكم المطعون فيه أن الطاعن الممتبى مصرى وأن الحكم الصادر من المحكمة القنصلية باطل . لا مخالفة فى ذلك للقانون .
٦٠٧	٩٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٦٠٧	٩٤	تبنى . حكم . تسيبيه . اعتباره العا من مصر يا لأسباب سائفة وقضاؤه بطلان حكم المحكمة القنصلية بالتصديق على التبنى . التمسك بأحكام القانون اليوناني الخاصة بأحوال الرجوع في التبنى . لا محل له ... ..
٦٠٧	٩٤	اختصاص . محاكم قنصلية يونانية . اختصاصها بمسائل الأحوال الشخصية في الفترة التي تلت إلغاء الامتيازات الأجنبية ، مقصود على منازعات الأحوال الشخصية المتعلقة بالرعايا اليونانيين فقط ... ..
٦٠٧	٩٤	حكم صادر من محكمة قنصلية يونانية بالتصديق على تبنى شخص ثبت أنه مصري . بطلان هذا الحكم . البطلان متعلق بالنظام العام . جواز التمسك به ممن طلب التبنى ... ..
٦٠٧	٩٤	تقضى . المصلحة في الطعن . تمسك اليوناني المتبنى بطلان حكم التبنى الصادر من القنصلية . توافر هذه المصلحة وفقا للواد من ١٥٧٩ إلى ١٥٨٦ من القانون اليوناني ... ..
٧٧٠	١١٤	نيابة عامة . نزاع على النظام المالي بين زوجين من الأجانب . وجوب تكييف هذا النزاع وفقا لأحكام القانون المصري . وجوب اعتبار النظام المالي من مسائل الأحوال الشخصية . عدم تدخل النيابة العامة في هذا النزاع يجعل الحكم باطلا . لا يغير من هذا النظر كون الدعوى رفعت أصلا بوصفها دعوى مدنية متى كانت قد أثبت فيها مسألة أولية متعلقة بالأحوال الشخصية تقتضى تدخل النيابة العامة ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٢٦٣	٢٠٣	دعوى تطليق بين زوجين فرنسيين أقيمت في ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٩ أمام المحكمة الابتدائية للأحوال الشخصية . خضوع الإجراءات فيها للقانون المصري . لا يغير من هذا النظر أن الزوجة سبق أن رفعت دعواها بالتطليق أمام المحكمة القنصلية وأحيات منها إلى المحكمة الابتدائية وضمت إلى الدعوى الجديدة
١٢٦٣	٢٠٣	دعوى تطليق بين زوجين فرنسيين . الإجراءات التي توجبها المادة ٨٢٧ مرافعات المضافة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ المعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ هي وحدها التي تجب مراعاتها دون الإجراءات التي يوجبها قانون الأحوال الشخصية للزوج . البحث في أوجه البطلان التي يتركبها الزوج بالنسبة للإجراءات السابقة لرفع الدعوى وفقا لقانون الأحوال الشخصية الخاص به . غير منتج متى كانت الإجراءات التي توجبها المادة ٨٢٧ مرافعات قدر وجبت ... ..
١٢٦٣	٢٠٢	دعوى تطليق بين زوجين فرنسيين . إقرار المحكمة بإجراءات تحفظية أمر بها قاضي المحكمة القنصلية . المحكمة التي أقرتها تملك إصدارها ابتداء . لا عيب ... ..
١٢٦٣	٢٠٣	حكم تسببيه . دعوى تطليق من زوجين فرنسيين استخلاص المحكمة استخلاصا مائغا من التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة انتهاك الزوج انتهاكا جسيما متكررا للواجبات الزوجية مما رأت معه استحالة الإبقاء على الرابطة الزوجية . التحدى في هذا الخصوص بالمادتين ٢٣٢ و ٢٤٤ مدني فرنسي . في غير محله ... ..



اختصاص ( ر . أيضا . إجارة . أحوال شخصية .  
جزإدارى . لوائح ) :

حكم . إثباته أن التعاقد الذى أسست عليه الدعوى تم فى مصر  
بين المطعون عليها الأولى والمطعون عليها الثانية بصفة وكيلة  
عن الطاعة . قضاؤه باختصاص المحاكم المصرية بنظر  
الدعوى بالنسبة للطاعة . هذا الحكم يكون قد طبق المادة  
١٤ مدنى مختلط تطبيقا صحيحا . التحدى بالمادة ٣٥ مرافعات  
مختلط الخاصة بالاختصاص المحلى . فى غير محله ... ..

٣٢٨

٤٧

مضى يختص المجلس المالى . قضاء مستعجل . حكم . تسليبه .  
قضاؤه بوقف تنفيذ حكم نفقة صادر من المحاكم الشرعية لزوجته  
على زوجها الذى ينتمى لطائفة السريان الكاثوليك تأسيس  
قضائه على أن المجلس المالى لطائفة السريان الكاثوليك هو صاحب  
الولاية بنظر ما ينشأ بين الزوجين من منازعات متعلقة بالزواج  
وأن الزوجة وإن لم تكن أصلا من أبناء هذه الطائفة إلا أنها  
ارتضت فى عقد الزواج أن تخضع لأحكامها . لا مخالفة  
فى ذلك للقانون ... ..

٥١١

٧٥

اختصاص نوعى . قضى الأمور الوقتية بمحكمة الأحوال  
الشخصية . إصداره قرارا بمجرد موجودات شركة لها شخصية  
معنوية مستقلة عن شخصية التريك المتوفى . مخالفة هذا القرار  
لقواعد الاختصاص النوعى . لمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها  
بعدم الاختصاص ... ..

٦٠٠

٩٣

استجواب ( ر . إثبات )

رقم  
القاعدة

رقم  
المادة

## استرداد ( ر أيضا . استئناف ) :

استرداد الحصة المبيعة . طالب أحد الشركاء استرداد حصة  
شريكه الشائعة في الدعوى التي رفعها هذا الأخير بقسمة العقار  
أو ببيعها لعدم إمكان قسمته . حكم . تسببه . رفضه هذا الطلب  
تأسيسا على أن طالب القسمة ليس مشتريا وأن البيع لم يتم  
وأن تحديد ثمن المبيع عند عدم إمكان القسمة لا يحرم طالب البيع  
من التمسك بحقه في القسمة . النعى على هذا الحكم بالخطأ  
في القانون والقصور . على غير أساس ... ..

٤٥

٩

استرداد الحصة المبيعة . مناطه . أن يكون الشريك الذي  
يطلب الاسترداد مالكا على الشيوع في مجموع الملك المشترك  
لا في عين معينة من هذا الملك ... ..

١٦٢

٢٦

استرداد الحصة المبيعة . إجراءات التقاضى . نقض . دعوى  
استرداد الحصة المبيعة . هي دعوى غير قابلة للتجزئة . وجوب  
اختصاص البائع والمشتري في جميع مراحلها بما في ذلك  
الظن بطريق النقض . عدم اختصاص أحدهما يجعل الظن  
غير مقبول شكلا ... ..

٢٢١

٣٥

## استئناف ( ر أيضا . إجازة . إجراءات . إعلان . تنفيذ عقارى ) :

حكم صادر في دعوى استرداد الحصة المبيعة . ميعاد استئنافه  
في القانون المختلط هو الميعاد العادى طبقا للقواعد العامة . طلب  
تحديده بالميعاد المنصوص عليه في المادة ١٧ من مرسوم الشفمة  
الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ . لاسند لهذا الطلب في القانون

٤٥

٩

رقم الفاصلة	رقم الصفحة	
١١٧	١٩	قيد الاستئناف في القانون المختلط . عدم وجود ميعاد خاص للقيد . لا يترتب على عدم القيد سقوط الاستئناف وإنما مجرد وقف السير فيه . مثال . استئناف رفع في ظل قانون المرافعات المختلط . عدم قيده حتى سريان قانون المرافعات الجديد . هذا الاستئناف لا يسقط ، بل تبقى صحيفته متبعة لآثارها . جواز تحديد جلسة جديدة لنظره ما لم يكن قضى بسقوطه وفقا للمادة ٣٤٤ مرافعات مختلط ... ..
١١٧	١٩	قيد الاستئناف . استئناف أعلن في ظل قانون المرافعات المختلط . عدم قيده حتى سريان قانون المرافعات الجديد . خضوع قيده لإواعيد التي نصت عليها المادة ٤٠٧ من القانون الجديد ... ..
١١٧	١٩	الاستئناف المشار إليه أعيد إعلانه في يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٩ . لجلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٥٠ . وجوب قيده طبقا للمادة ٤٠٧ مرافعات قبل الجلسة بيومين كاملين أي في ٧ يناير سنة ١٩٥٠ . قيده في ٨ يناير سنة ١٩٥٠ . هذا القيد حصل في ميعاد لا يجوز أن يحمل فيه ... ..
١١٧	١٩	قيد الاستئناف . ماهيته . استقلال ميعاده عن إعلان صحيفة الاستئناف . مثال ... ..
١١٧	١٩	قيد الاستئناف حكم . قضاؤه باعتبار الاستئناف غير قائم لتيده بعد الميعاد بدلا من الحكم ببطلانه . تأسيس الحكم على أن قيد الاستئناف هو من الشرط الشكابة الواجب توافرها والامتنع النظر في موضوعه . لا خطأ ... ..



رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

حكم . ضامن . طعنه بطريق الاستئناف وطلبه القضاء له  
على المدين بما قضى عليه به للدائن . هذا الطلب يتضمن  
حكما وبطريق اللزوم إلغاء الحكم الابتدائي القاضي بعدم  
اختصاص المحاكم المصرية بالنسبة للمدين . القضاء للضامن  
بما طاب . النعمى على الحكم بأنه ألغى حكم عدم الاختصاص  
الذى حاز قوة الأمر المقضى به أو أنه قضى بما لم يطلبه الخصوم .  
على غير أساس ... ..

٢٢٨

٤٧

تصدي . حكم قضى بالزام الضامن بالمدين وبعدم اختصاص المحاكم  
المصرية بالنسبة للمدين . استئنافه من الضامن . قضاء محكمة الاستئناف  
بالغاء حكم عدم الاختصاص وبإلزام المدين والضامن بالمدين .  
هذه الحالة ليست من حالات التصدي الذى لم يجزه قانون المرافعات  
أثر الاستئناف . تقل القضية إلى محكمة ثانية درجة أدلتها  
ودفعوها في حدود طلبات المستأنف . مثال . دفع من الطاعن لدى  
محكمة أول درجة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى . رفض هذا الدفع  
وعدم استئنافه من الطاعن . صدور الحكم في موضوع الدعوى  
في ظل قانون المرافعات القديم . استئناف المطعون عليه  
الحكم بالنسبة للموضوع دون الاختصاص . عدم تمسك الطاعن  
أمام محكمة ثانية درجة بالدفع بعدم الاختصاص وطلبه تأييد الحكم  
الصادر في الموضوع . عدم تعرض محكمة ثانية درجة للدفع بعدم  
الاختصاص . لا خطأ ... ..

٤٣٤

٥٨

تزوير . حكم صادر في دعوى تزوير فرعية . صدوره بعد  
أن قررت المحكمة في ظل قانون المرافعات القديم وقف الدعوى  
الأصلية حتى يفصل نهائيا في الطعن بالتزوير . هذا الحكم يكون  
قلا انتهى الخصومة في دعوى التزوير الفرعية . جواز الطعن فيه استقلالا

٤٣٥

٦٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إجارة . دفع . موضوع الدعوى مما تفصل فيه المحكمة فصلا نهائيا . اختصاصها بالفصل نهائيا فيما يقدم من الدفوع . مثال . نزاع على زيادة أجرة . اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل فيه نهائيا وفقا للمادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الحكم الصادر منها في الدفع بعدم قبول زيادة الأجرة لتقديمه قبل الأوان عدم جواز استئنافه ... .. ٤٨٢ ٧٠
		أثر الاستئناف . نقل موضوع الخصومة إلى محكمة الدرجة الثانية بأدلتها الواقعية وأسانيده القانونية في حدود ما رفع عنه الاستئناف . مثال . بيع صدر من والد الطاعتين إلى المطعون عليه عن المنزل موضوع النزاع . تمسك الطاعتين أمام محكمة أول درجة بجهلهم توقيع مورثهم على العقد وبصفة احتياطية بأن المورث سبق أن تصرف لابنه الطاعن الأول الذي كان قاصرا في نصف المنزل ودفع الثمن تبرعا من مال والدته ، ولذلك فإن تصرف المورث في هذا النصف إلى المطعون عليه يعتبر باطلا وفقا للمادة الثانية من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ . قضاء محكمة أول درجة بعدم صحة عقد المطعون عليه . إلغاء محكمة ثانی درجة الحكم الابتدائي وقضاؤها بصحة عقد المطعون عليه . عدم تعرضها لدفاع الطاعتين الاحتياطي . قصور مبطل للحكم ... ٥٩١ ٩١
		طلبات جديدة . الدفع بعدم قبولها . متعلق بالنظام العام . على محكمة الاستئناف أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبولها . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ... .. ٦٨٠ ١٠٣
		حكم . إبطال الحكم الابتدائي لعيب في الشكل . يجب على محكمة الاستئناف الفصل في موضوع النزاع . اقتضارها على تقرير البطلان دون الفصل في الموضوع . خطأ في القانون ... .. ٧٧٠ ١١٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٨٧٢	١٢٦	أحوال شخصية . حكم صادر في دعوى أحوال شخصية . عدم إعلانه قبل العمل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ . ميماد استثنائه هو خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القانون ...
١٠٧٣	١٦٨	تصدي . عدم جواز التصدي ولو باتفاق الخصوم ... نصاب الاستئناف . دعويان تختلف كل منهما عن الأخرى سببا وموضوعا . تقرير المحكمة ضم إحداها إلى الأخرى تهديلا لإجراءات الفصل فيهما . قيمة كل من الدعويين تدخل في النصاب النهائي للقاضي الجزئي . الاستئناف غير جائز ... ..
١١٧٨	١٨٨	إشكالات التنفيذ ( ر . قضاء مستعجل ) : إعلان ( ر أيضا . ضرائب . نقض " إجراءات الطعن " ) : إعلان الأشخاص المنصوص عليهم في المادة ١٤ من قانون المرافعات . وجوب تسليم صور الإعلانات للجهات المنصوص عليها في هذه المادة . عدم جواز تطبيق أحكام المادة ١١ من قانون المرافعات بالنسبة لهؤلاء الأشخاص ... ..
٢٤٣	٣٩	تسليم صور إعلانات الدعاوى والظنون والأحكام المراد إعلانها للدولة ومصلحتها المختلفة . يكون إلى إدارة قضايا الحكومة . عدم مراعاة ذلك يترتب عليه بطلان الإعلان ... ..
٢٤٣	٣٩	إعلان تقرير طعن بالنقض وقع باطلا لعدم مراعاة أحكام المادة ١٤ من قانون المرافعات . لمحكمة النقض أن تحكم بهذا البطلان من تلقاء نفسها في حالة عدم حضور المطعون عليه وطلب خصمه الحكم في غيبته . لا يمنع من ذلك حضور ممثل المطعون عليه إلى قلم الكتاب وإبداء رغبته في إيداع مذكرة يدفع فيها ببطلان إعلان تقرير الطعن ... ..
٢٤٣	٣٩	...



رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٤١١	٥٩	تحديد التاريخ الذي حصل فيه . هو يوم تسليم صورته إلى جهة الإدارة . لا عبرة بتاريخ وصول الخطاب الموصى عليه ولا يوم تسليم المعلن إليه الصورة من جهة الإدارة . المادة ١٢ مرافعات ... ..
٥٣٦	٨٠	إعلان الشخص للنيابة . متى يصح . وجوب قيام المعلن بالتحريرات الدقيقة الكافية للتقضي عن إقامة المعلن إليه . لا يكفي ورود الورقة بدون إعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي . مثال . ... ..
٦٠٧	٩٤	استئناف . وجه البطلان هو أن ورقة التكليف بالحضور أعلنت للخصم في غير موطنه ، وأن المحضر لم يثبت بها أنه في ظرف ٢٤ ساعة من تاريخ الإعلان وجه إلى المعلن إليه كتابا موصى عليه بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة . زوال هذا البطلان بحضور المعلن إليه في أول جلسة ... ..
٦٣٥	٩٧	نقض . إعلان تقرير الطعن إلى خصم أجيب بوفاته . هذا الخطم في خصوصية الدعوى ليس حكما له . إعلان ورثته جملة دون ذكر صفاتهم وأسمائهم وعدم إعلانهم بعد ذلك بأشخاصهم الإعلان غير صحيح . فوات ميعاد الطعن . عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة لهؤلاء الورثة ... ..
٦٣٥	٩٧	نقض . إعلان تقرير الطعن إلى خصم في مواجهة النيابة مباشرة . عدم توجيه الإعلان إليه في محله الذي عينه العمدة في محضر الإعلان السابق . بطلان الإعلان ... ..

رقم القاء	رقم الصفحة	
٦٩٠	١٠٠	نقض . تقرير الطعن . شركة . إعلان تقرير الطعن موجهها للشركة باعتبارها شخصا معنويا . وجوب تسليم الصورة في مركز الشركة لأحد الشركاء المنتظمين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير في مركز الشركة فإن لم يكن للشركة مركز تسلم الصورة لأحد من هؤلاء الشخص أو في موطنه . توجيه الإعلان إلى الشركة في مواجهة تابعها الذي تسلم الصورة . بطلان الاعلان . لا يزيل هذا البطلان حضور مخاض الشركة الى قلم الكتاب لتقديم مذكرة بدفاعة ... ..
٧٣٩	١٠٨	محل الوكيل بالخصوص . اختباره محلا مختارا بمجرد صدور التوكيل . جواز إعلان الحكم في هذا المحل في ظرف الستة أشهر التالية لصدوره وفقا لقانون المرافعات القديم . بدء سريانه بميعاد الطعن بهذا الاعلان ... ..
٨٥٤	١٢٢	إعلان على يد محضر . الطعن على عمل المحضر بأنه أثبت بيانات غير صحيحة في الإعلان بتواطؤه مع الخصم . وجوب اتخاذ طريق الطعن بالتروير ... ..
٩٢٩	١٣٤	نقض . طعن . إعلان تقرير الطعن للطعون عليه في محله بالاسم الذي اعتادت مصلحة الضرائب أن تخاطبه به دون اعتراض منه حتى بعد التاريخ الذي يزعم أن صلته بالمحل انقطعت فيه ثبوت وصول الإعلان للطعون عليه وتقديم أوراقه في الميعاد القانوني . لا إلزام على المعلن بأن يوجه الإعلان إلى المحل المختار في ورقة إعلان الحكم بل الأمر متروك لاختياره . الدفع بعدم قبول الطعن شكلا على غير أساس ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٩٣٥	١٤٠	نقض . طعن . إعلان الخصم في النيابة . شرطه قيام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة للتحري عن محل إقامة المعلن إليه . لا يكفي ورود الورقة بغير إعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي ... ..
٩٣٥	١٤٠	نقض . طعن . إعلان الخصم ن المحل المختار . متى يصح ؟ إذا كان الخصم قد اتخذ محلا له في ورقة إعلان الحكم ... ..
١١٣٧	١٨٠	نقض . عدم بيان الخطوات التي سبقت تسلم الصورة إلى حاكم البلدة أو شيخها والوقت الذي انتقل فيه المحضر إلى محل المعل إليه . بطلان الإعلان ... ..
١١٣٧	١٨٠	نقض إعلان للنيابة . الثابت من إجابة شيخ الخفراء في محضر الإعلان أن المطعون عليه متغيب عن البلدة ولا يعلم له محل إقامة . في ذلك ما يكفي لتبرير إعلانه للنيابة ... ..
١٢٠٨	١٩٣	نقض . طعن . إعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليه في مكتب أحد المحامين . عدم ثبوت أنه اتخذ هذا المكتب محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم . بطلان الإعلان ... ..
		التزام :
٨٤٢	١٢٠	تعهدات . إثبات . سبب الالتزام . كيفية إثباته . على من يقع عبء الإثبات ؟ السبب الصوري والسبب غير المشروع ... التماس إعادة النظر : ( ر أيضا . نقض " أحكام لا يجوز الطعن فيها " ) :
٨٣١	١١٨	حكم . تسببه . قضاؤه بعدم قبول التماس . استناده إلى أن الطريقة التي أتبعها الحكم الملتزم فيه في تقدير أرباح الممول مهما كان مبلغها من صواب أو خطأ لا يمكن اعتبار الأخذ بها قضاء بما لم يطلبه الخصوم ، لأنها وجهة نظر اتخذتها المحكمة وهي طامة بنتائجها . لا مخالفة في ذلك للقانون ... ..



رقم الفاصلة	رقم الصفحة	
٨٣١	١١٨	حكم . تسببيه . قضاؤه بعدم قبول الالتماس . عدم تعرض الحكم بعد ذلك للنزاع الخاص بموضوع الالتماس . في محله ...
		امتياز :
٤٧٦	٦٩	بيع . حق امتياز مقدم الثمن للشترى . شرط الاحتجاج به قبل من ترتب له حق عيني على العقار . أن يكون قد تم شهره وفقا للقانون قبل ترتب هذا الحق مثال ...
		إنكار التوقيع : (برأيضا . إثبات) :
١٢٥٩	٢٠٢	تحقيق . عدم جواز سماع شهادة الشهود إلا فيما يتعلق بإثبات واقعة الكتابة أو التوقيع على الورقة دون إثبات الدين أو التخالص المدون بهذه الورقة ...
		أوامر إدارية (ر . لوائح) .
		أوراق تجارية :
٤٣٩	٦٣	سندات إذنية . حكم . تسببيه . تقريره أن السندات الإذنية موضوع النزاع هي أوراق تجارية وأن تظهيرها عمل تجاري . استناده في ذلك إلى أنها كانت عن أعمال تجارية ، وأن المدينين فيها تجار . لا خطأ ...
٤٣٩	٦٣	سند إذني تجاري . تظهيره . ضمان الحيل قبول السند ودفع قيمته ما لم يوجد اتفاق خاص بين الطرفين على خلاف ذلك ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		سندات إذنية تجارية . حكم . تسببية . قضاؤه ببرائة ذمة المظهر إليه من مبلغ معين وببرائة العرض الحاصل منه عن هذه السندات . استناد الحكم في ذلك إلى قواعد التظهير التي تقضى بضمك المظهر وفاء قيمة السندات الإذنية المحولة إلى المظهر إليه أو إلى أن هذا الأخير عجز عن تحصيل قيمتها بعد استيفاء الإجراءات القانونية . إبراؤه المقاصة بين هذه السندات وبين سند يقل عن قيمتها كان المظهر إليه مدينا به للمظهر . لا مخالفة في ذلك للقانون ... ..
٤٣٩	٦٣	شيك . تضامن الموقعين عليه . حكم . تسببية . اعتباره الشيك المعيب بعيب شكلي سندا إذنيا تجاريا وإلزام الموقعين عليه بالتضامن . تأسيس قضائه على أن هذا الشيك محرو عن عملية تجارية ، وأن الموقعين عليه تجار ، وأنه مشتمل على شرط الإذن . لا مخالفة في ذلك للقانون ... ..
٦٩٤	١٠٥	شيك . حكم . تسببية . استخلاصه من ظروف الدوى أن الطاعن قبض قيمة الشيك بوصفه وكيلا لصرفه في شئون الوكالة . لا مخالفة في ذلك لقاعدة أن الشيك أداة وفاء لا سند دين ...
٨٤٨	١٢١	

( ب )

بيع ( ر أيضا ، امتياز ، تسجيل ، تعويض ، قوة الأمر  
المقضى ، وصية ) :

بيع وفاء . التضاء بطلانه لثبوت أنه يخفى رهنا . وجوب  
اعتبار أن نية المتعاقدين قد انصرفت وقت التعاقد إلى الرهن  
لا إلى البيع ، أن وضع يد المشتري وفاء هو بسبب الرهن دون  
أن ي سبب آخر ... ..

رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

بطلان البيع الوفاي المقصود به إخفاءه من طبقا لنص المادة ٢٣٩ مدني قديم . لا يؤثر على وضع اليد المذكور . لا يترتب عليه تغير سببه وجمله بنية التملك . الاعتراض بأن بطلان العقد باعتباره بيعا أو رهنا ينفي أن يكون الرهن هو سبب وضع اليد فلا يبقى إلا الغصب بنية التملك . هذا الاعتراض مردود بأن العبرة هي بما اتفق عليه الطرفان لا بما يترتب القانون من بطلان

لا يغير من ذلك أن يكون وضع يد المشتري على العقار كان بموجب محضر تسليم نفاذ الحكم صادر في الدعوى التي رفعها المشتري والفاضي بفسخ عقد الإيجار الصادر منه للبائع والتسليم . حكم . تقريره أن المشتري جابه البائع في الدعوى المذكورة بنية التملك وأنه تملك العقار بالتقادم . خطأ في تطبيق القانون .

بيع صدر لغير وارث في مرض موت البائع . طلب المشتري نفاذ هذا البيع في حدود ثلث مال التركة طبقا لأحكام قانون الوصية رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ . العمل بهذا القانون كان لاحقا لتاريخ وفاة البائع مما يجعل عقد البيع غير خاضع لأحكامه . المادة ٢٥٥ مدني قديم تحيز نفاذ عقد البيع في حدود ثلث التركة . على المحكمة أن تطبق هذا النص . عدم تطبيقه خطأ في القانون

فسخ . حكم . التمهيد . تقريره أن المشتري حدد تأخر البائع في تسليم المبيع الخيار بين طلب التنفيذ العيني أو الفسخ مع التضمينات وأنه إذا رفع دعواه بطلب التسليم أنه يعدل حقه إلى طلب الفسخ وليس في رفع الدعوى بأي الطلبين نزول عن الطلب الآخر . ما قوره الحكم صحيح في القانون



رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٣٨	٢٣٣	مسئولية . حكم . تسببه . دفع البائع مسئوليته عن تأخره في تسليم المبيع بأن المشتري لم يقوم بدفع الثمن قبل التسليم وفقا لشروط العقد . اطراح الحكم هذا الدفاع لأن البائع لم يظهر استعدادا لتسليم المبيع بينما أنذره المشتري بأنه مستعد لدفع الثمن عند التسليم . لا مخالفة فيما قرره الحكم للقانون ولا قصور ...
٤٥	٣١٨	رهن . شرط الاسترداد اللاحق لعقد البيع الموصوف بأنه بات . تبين المحكمة من الأدلة والقرائن التي أوردتها أن نية المتعاقدين انصرفت منذ البداية إلى الرهن لا إلى البيع . القضاء ببطلان هذا العقد . لا خطأ ... ..
٤٥	٣١٨	رهن . حكم . تسببه . اعتباره عقد البيع يخفى رهنا لأسباب سائغة . النعي عليه بالقصور ومخالفة حكم سابق بمنع التعرض . لا يبطله متى كان الثابت أن هذا الحكم انصب على وضع اليد عن سنة واحدة تالية للدة التي قال الحكم أن الراهن استمر واضعا يده فيها ... ..
٦٧	٤٦٧	تسجيل . بيع صدر من المورث إلى مشتر لم يسجل عقده . بيع صدر من الوارث إلى مشتر آخر سجل عقده . انتقال الملكية إلى المشتري من الوارث . حكم . تسببه . قضاؤه بصحة ونفاذ البيع الصادر من المورث في مواجهة المشتري من الوارث الذي سجل عقده دون أن يبين سببا قانونيا لإهدار عقد المشتري من الوارث الذي انتقلت إليه الملكية بالتسجيل . عدم بحثه في نفاذ التصرف في حق دائي التركة وما إذا كانت التركة مستغرقة أم غير مستغرقة بالدين . خطأ في تطبيق القانون ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٤٩٥	٧٢	حكم . تسميته . تقريره أن البائع يستحق المبلغ المدفوع من المشتري نتيجة امتناع هذا الأخير عن إتمام العقد ، سواء اعتبر هذا المبلغ عربونا أم جزءا من الثمن . عدم تخصيصه دفاع المشتري الذي مؤداه أن عدوله عن الصفقة كان برضاء البائع وبسبب عيب خفى في المبيع . عدم بيانها إذا كان المبلغ المدفوع هو عربون أم جزء من الثمن والقضاء في الدوى وفقا لطبيعة هذا المبلغ . قصور مبطل للحكم
٨٨٠	١٢٩	دائن . حكم . تسميته . للمشتري استعمالا لحق مدينه أن يطالب من البائع للبائع له أن يوقع على عقد بيع صالح للتسجيل لمن اشترى منه . ليس للمشتري أن يطلب من البائع إياحه أن يوقع له هو على عقد صالح للتسجيل . تقرير الحكم أن البائع الأصلي مسئول لعدم استجابته لإندار المشتري من المشتري منه بأن يوقع له مباشرة على عقد بيع صالح للتسجيل . مخالفة للقانون وقصور...
٩٢٤	١٣٨	بيع بضاعة مشحونة على ظهر سفينة . مسئولية . تعويض . حكم : تسميته . تقريره أن القول بتعاقب البيع بسفينة معينة على شرط وصول البضاعة سالمة لا يؤثر في إلتزام البائع بوجوب شحن البضاعة . تقريره أن البائع مسئول عن عدم شحن البضاعة سواء أكان ذلك راجعا إلى فعله شخصا أم إلى فعل رباان السفينة . لا خطأ ..
٩٦٣	١٤٦	بيع المحاصيل المستقبلية قبل نباتها . صحته ... حكم . تسميته . تقريره أن بيع المحصول المستقبل قبل نباته معلق على شرط وجوده . قضاؤه بإلتزام البائع بالتعويض لإخلاله بالتزاماته وأنه كان من نتيجة هذا الإخلال هبوط مقدار المحصول الناتج . لا خطأ في القانون ولا تناقض ...
٩٦٣	١٤٦	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٠٢٤	١٦٠	فسخ . الشرط الفاسخ الضمني . تحديد أجل في العقد للوفاء بالتزامات دون النص على اعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه عند التأخر في الوفاء . حق المشتري في تفادي الفسخ بعرض التمن حتى بعد رفع الدعوى . مهلة المحكمة في إجابة طلب الفسخ أو رفضه . حكم . تسببه . إجابة المحكمة طلب الفسخ بعد عرض المشتري التمن دون بيان وجه الضرر الذي لحق بالبائع من التأخر في دفع الثمن . قصور ... .. وصية حكم . تسببه . استخلاصه من نصوص العقد وعناصر الدعوى أن نية الطرفين انصرفت إلى البيع المنجز لا إلى الوصية . لا مخالفة في ذلك للقانون .
١١١٣	١٧٦	تسجيل . بيع صدر من المورث لمشتري لم يسجل عقده . بيع صدر من الوارث لمشتري آخر سجل عقده . أفضلية عقد المشتري من الوارث على عقد المشتري من المورث . لا محل للتمحدي في هذا الخصوص بقاعدة أن لا تركة إلا بعد سداد الديون ، وأن شخصية المورث تغاير شخصية الوارث .
١٢١٣	١٧٦	
		(ت)
		تزوير (ر أيضا . استئناف) :
٢٨	٢	حكم . تسببه . تقريره أن إضافة شريطة أفقية إلى رقم السند المطعون فيه لا تقطع بتزويره . هذا أمر يدخل في نطاق سلطة التقدير الموضوعية للمحكمة ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		غرامة التزوير . ماهيتها . جزاء يحدده القانون الذي كان ساريا وقت رفع دعوى التزوير . مثال . خصم قرر بالطعن بالتزوير في ظل قانون المرافعات القديم . الغرامة الواجب توقيعها هي التي حددتها المادة ٢٩١ من هذا القانون بمبلغ عشرين جنيتها . الحكم بغرامة مقدارها خمسة وعشرون جنيتها على أساس تطبيق المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات الجديد .
٢٨	٦	خطأ في القانون ... .. إثبات . إجراءات تقاضي . حكم بإحالة الدعوى على التحقيق . إلقاؤه عبء إثبات صحة الورقة المطعون فيها على عاتق المدعي عليه في دعوى التزوير . عدم اعتراضه على خطأ الحكم في هذا الخصوص أثناء التحقيق الذي استمر مدة جلسات أو على أن واقعة الصلح التي حققها القاض المتدب للتحقيق ليست من عناصر دليل التزوير . في هذا ما يفيد اعتباره هذه الإجراءات صحيحة . خطأ الحكم في هذا الخصوص على فرض حصوله لا يترتب عليه بطلان ... ..
٣٠٣	٤٣	إثبات . حكم . تسببيه . قضاؤه بتزوير الورقة المطعون فيها . تأسيس قضائه على الأدلة التي قدمها المطعون عليهم الذين يقع عليهم عبء الإثبات أصلا ودعمها بأدلة أخرى مستمدة من الأوراق والتحقيقات . النفي عليه بأنه نقل عبء الإثبات من عاتق المطعون عليهم إلى عاتق الطاعن . نفي غير متبع .
٣٠٣	٤٣	إثبات . تكوين المحكمة اقتناعها بتزوير الورقة المطعون فيها من الدلائل التي أسفرت عنها التحقيق والقرائن التي عرضت عليها ومما استخلصته من مناقشة الخصوم أنفسهم . لا تثريب عليها ما دامت قد أقامت قضائها على أسباب مبررة ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٥٨	٥٢	حكم . تسببيه . تقرير المحكمة أنها اطاعت على المظروف المحتوى على المحرر المطعون فيه بالتزوير . هذه العبارة تفيد اطلاعها على المحرر ذاته . تحرير محضر بفض المظروف . غير لازم ... ..
٣٥٨	٥٢	حكم . تسببيه . أخذه بتقرير الخبير المعين في الدعوى دون الرد على تقرير الخبير الاستشاري . لا يعيبه ... ..
٣٥٨	٥٢	إثبات . حكم . تسببيه . استدلال المحكمة على صحة الإمضاء المطعون فيها بقرائن استخلصتها من أوراق الدعوى ووقائعها . لا مخالفة لقواعد الإثبات ... ..
٤٢٢	٦٠	قضاء المحكمة رد وبطلان ورقة مطعون فيها بالتزوير . استخلاصها من الوقائع المفروضة عليها وحالة الورقة المطعون فيها الوسيلة التي التجأ إليها مرتكب التزوير في ارتكابه . ثبوت أن هذه الوسيلة لم تكن من بين الأدلة التي بنى عليها مدعى التزوير دعواه . لا تريب على المحكمة ... ..
٤٦٤	٦٦	حكم . تسببيه . تمسك المدعى عليه في دعوى التزوير بأن ما حدث في العقد من تغيير إنما كان بعد تقديمه لكاتب الجلسة . استناده في تأييد دفاعه إلى أن تقرير الطعن بالتزوير قد خلا من أية إشارة إلى وجود تمزق بالعقد وإلى أن الحكم الابتدائي قد أشار إلى هذا الدفاع . عدم تناول الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع الجوهرى . قصور مبطل للحكم ... ..
٤٧٢	٦٨	جواز إثبات التزوير بكل الطرق . عجز مدعى التزوير عن إثباته بالبينة . اعتماد المحكمة في قضائها بتزوير المحرر على ما استخلصته من قرائن استنبطتها من مستندات قدمها المدعى . لا خطأ ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٤٧٢	٦٨	حكم . تسيبيه . قضاؤه بالتزوير . إقامته على ما استنبطته المحكمة من قرائن ، ودية . رد الحكم استقلالاً على كل ما يدلى به الخصوم من حجج . غير لازم ... ..
٥٦٥	٨٦	حكم . تسيبيه . تقريره أن الأوراق المقدمة للمضاهاة لم يحصل اعتراض عليها من الطاعن ، وأنه ورد ضمن أدلة التزوير أن الشخص المنسوبة إليه كتابة الورقة المطعون فيها لم يكتبها ولم يوقع عليها ، ولذا شملت المضاهاة ما ورد بهذا الدليل ، وأن خط كاتب الورقة وإمضاءه في الأوراق التي قدمها الطاعن للمضاهاة يخالفان الخط والإمضاء في الورقة المطعون فيها مما يجيز للحكمة أن تحكم بالتزوير دون مضاهاة . لا مخالفة فيما قرره الحكم للقانون ولا يشوبه بطلان في الإجراءات ... ..
٥٦٥	٨٦	خير . حكم . تسيبيه . أخذه بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى . في ذلك الرد الضمني الكافي على طاب ندب خير مرجح وعلى التقرير الاستشاري ... ..
٦٥٣	٩٩	حكم . تسيبيه . عدم تعيين المحكمة خبيراً لتحقيق العبارة التي قال الطاعن إنها أضيفت للعقد بعد تحريره . عدم تقديم الطاعن ما يثبت أنه طلب من محكمة الموضوع تعيين خبير لتحقيق هذا الدفاع . النعي على الحكم بأنه أخل بحقه في الدفاع . غير مقبول ... ..
٦٨٠	١٠٣	أدلة التزوير . سلطة المحكمة في استخلاص المقصود منها . عدم خروجها في هذا الاستخلاص عما يحتمله مفاد الأدلة . النعي عليها بقبول دليل جديد ، على غير أساس ... ..



رقم الفاصلة	رقم الصفحة	
٧٥٦	١١٢	إثبات . محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الأدلة . نفيها بأدلة وقرائن مسوغة ما زعمه الطاعن من أن العبارة المطعون فيها بالتزوير أضيفت إلى العقد بعد التوقيع عليه . عدم تمويلها على إقرار مدون في ورقة من كاتب العقد يتضمن تزوير العبارة المشار إليها . لاخط . ... ..
٧٥٦	١١٢	إثبات . محكمة الاستئناف . رفضها سماع شاهد طلب إليها أحد الخصوم سماع أقواله . استنادها إلى أن هذا الخصم لم يكن لديه عذر في عدم إعلان الشاهد أمام محكمة أول درجة التي أحالت الدعوى على التحقيق ، وإلى أن أوراق الدعوى والأدلة المقدمة فيها كافية لتكوين رأيها . لا إخلال بحق الدفاع ... ..
٧٥٦	١١٢	إثبات . تحقيق . إحالة المحكمة الدعوى على التحقيق من تلقاء نفسها . شرطه . أن ترى فائدة من هذا التحقيق لإظهار الحقيقة . ... ..
٩٢	١٣٧	تقضى . طعن . بحكم قضى برفض دعوى التزوير الفرعية بعد أن قررت المحكمة وقف الدعوى الأصلية حتى يفصل نهائيا في موضوع دعوى التزوير . جواز الطعن فيه على استقلال ... حكم استئنافي . بحق المحكمة في الحكم من تلقاء نفسها برد أية ورقة يظهر لها أنها مزورة . شرطه . الحكم برد وبطلان السند موضوع النزاع لمجرد الشك في صحة تاريخه دون أن يثبت بجلاء تزويره مخالفته الحكم للقانون ... ..
١١٠٤	١٧٤	ثبوت قيام المحكمة بنقض المظروف المحتوي على السند المطعون فيه ، وإنما لم تصدر حكمها إلا بعد الإطلاع على هذا السند . تحرير محضر خاص بنقض المظروف والإطلاع على محتوياته . غير لازم ... ..
١١٨٩	١٨٩	...

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١٨٩	١١٨١	حكم . تسييبه . تقريره لأسباب سائغة صحة الورقة المطعون . فيها . في ذلك الرد الضمعي الكافي على ما أشير إليه من أن التزوير يبدو للعين المجردة ، ومن ثم فلا قصور ... ..
١٨٩	١١٨١	خير . محكمة الموضوع . اقتناعها . من تقرير الخبير المنتدب ومن المضاهاة التي أجرتها بنفسها بصحة الورقة المطعون فيها . رفضها ندب خير آخر . لا ييب ... ..

### تسجيل : ( ر أيضا بيع ) :

٤٤	٣٠١	شفعة . حكم . تسييبه . دفع المشتري بسقوط حق الشفيع في الشفعة لعدم إظهار رغبته في الأخذ بالشفعة قبل مضي ستة أشهر على تسجيل صحيفة دعوى صحة البيع سبب الشفعة . رفض الحكم هذا الدفع . تأسيس قضائه على أن ميعاد سقوط حق الشفيع في الشفعة المنوه عنه في المادة ٢٢ من قانون الشفعة القديم يبدأ من تاريخ تسجيل حكم صحة ونفاذ البيع لا من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . النعي عليه بمخالفة القانون . على غير أساس .
----	-----	---

٥٨	٤٠٤	بيع . تسجيل المشتري الأول صحيفة دعواه بصحة ونفاذ عقده في ظل قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ قبل أن يسجل المشتري الثاني بالحكم الصادر بصحة عقده . تسجيل حكم المشتري الثاني لا يحول دون الحكم بصحة ونفاذ عقد المشتري الأول الذي متى أشربه يكون حجة على المشتري الثاني . حكم . تسييبه . اتماؤه إلى هذه النتيجة . لا يعيبه وجود تقارير خاطئة بأسبابه ... ..
----	-----	--

رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

## تعويض :

بيع . حكم . تسييبه . تأسيس قضائه بالتعويض لعدم تسليم  
المبيع على أسباب سائغة . النعى عليه بخالفة القانون لقضائه  
بالتعويض على خلاف التسعير الجبرى . عدم تقديم مايدل  
على أن التعويض المحكوم به مخالف للتسعير الجبرى . النعى  
على غير أساس ... ..

٩٢٤ ١٣٨

تقادم : (ر أيضا . حكم "تسييبه" . ضرائب .  
عمل . فضالة . وضع يد) :

وقف التقادم . النزاع على قيام عقد أو نسخة بعقد لاحق  
أمام القضاء . واقف للتقادم لا قاطع له . حكم . تسييبه .  
خطؤه في اعتبار هذا النزاع قاطعا للتقادم في غير الحالات  
المنصوص عليها فانونا في حين أنه واقف له . لا يستوجب  
نقضه متى كان يمكن إقامته تطبيقا لأحكام وقف التقادم...

٣٧٥ ٥٥

استبدال دين إيجار . حكم . تسييبه . إقرار تعهد فيه  
المستأجر بدفع دين إيجار الذى تجدد بانتهاء مدة الإيجار وأصبح  
مبلغا ثابتا في الذمة . اتفاق الطرفين في هذا الإقرار على نفي  
الاستبدال واستبقاء وصف الدين كدين إيجار . خضوع هذا  
الدين لأحكام التقادم الخمسى . تقرير الحكم بحصول استبدال  
في الدين وبخضوعه لأحكام التقادم الطويل . مسح لقبارة  
الإقرار ومخالفة للقانون ... ..

٦٧٣ ١٠٢

حلول الدين في التاريخ الوارد في الإقرار . دخول الدائن  
في إجراءات توزيع وتوقيعه المحرز على المدين ثم إعلانه بتنبيه  
عقارى . عدم بحث الحكم في أثر هذه الإجراءات في قطع  
لتقادم الخمسى . قصور يعيب الحكم ... ..

٦٧٣ ١٠٢



رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

تقرير التلخيص ( ر . إجراءات . )

تكليف بالحضور ( ر . إجراءات . إعلان . )

تموين :

حكم . تسبيبه . عدم جواز التصرف في الأقمشة والمنسوجات  
الشعبية إلا لمن تعينهم وزارة التموين من تجار التجزئة . هذا  
الحظر من النظام العام . اعتماد الحكم صحة التصرف الحاصل  
من تاجر جملة إلى تاجر جملة آخر في هذه الأقمشة . مخالفة الحكم  
للقانون ... ..

٩٤٧ ١٤٢

تنفيذ عقارى :

قاضى البيوع . مدى سلطته في الفصل في المنازعات التي  
يبدىها الراى عليه المزاد في صحة طلب إعادة البيع على مسئوليته  
لتخلفه عن الوفاء بشروط البيع حكم . تسبيبه . تقريره أن شأن  
قاضى البيوع في الفصل في هذه المنازعة هو شأن قاضى الأمور  
المستعجلة في إشكالات التنفيذ والمسائل التي يخشى عليها من قوات  
الوقت فلا يختص بالفصل فيها إذا كانت مبنية على أسباب  
موضوعية وليس له إلا أن يأمر بوقف أو استمرار إجراءات  
البيع . خطأ في القانون ... ..

١٩٩ ٣٢

استئناف . الحكم الصادر من قاضى البيوع في المنازعة التي  
يبدىها الراى عليه المزاد في صحة طلب إعادة البيع على مسئوليته  
لتخلفه عن الوفاء بشروط البيع . جواز الطعن فيه بطريق الاستئناف  
وفقا للقواعد المقررة للطعن في الأحكام التي تصدر في المواد التي  
يوجب القانون الحكم فيها على وجه السرعة ... ..

١٩٩ ٣٢

رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

### توزيع :

عدم قبول طلبات توزيع بعد انقضاء ميعاد الشهر المنصوص عليه في المادة ٥١٥ من قانون المرافعات القديم . سقوط حق الدائن بانقضاء هذا الأجل . السقوط يحصل بقوة القانون ويحكم به القاضي ولو من تلقاء نفسه . لا تغني عن تقديم الطلب في الميعاد

المشار إليه مجرد تقديم سندات الدين ... .. ١٢٨ ٨٧٧

توزيع في ظل قانون المرافعات المختلط . مناقضة التوزيع .

عدم تقديم مستندات المناقضة في الميعاد . حكمه ... .. ١٥٨ ١٠١٧

### ( ج )

### جمارك :

رسوم جمركية . الاعفاء الخاص بالجيش البريطاني . متى

يسرى هذا الإعفاء ومتى تستحق الرسوم ؟ ... .. ١٣٢ ٨٩٥

إثبات . إجراءات التقاضي . سماع اللجنة الجمركية شهودا على سبيل الاستدلال دون حلف يمين . لا تزيب عليها . حكم . تسييبه . إدانته الطاعنين في تهمة التهريب . استناده إلى الأدلة التي استعملها متى تحضر اللجنة وباقي أوراق الدعوى . عدم سماع المحكمة الشهود . لا خطأ متى كان الطاعنان لم يقدم ما يثبت أنهما

طلبا إلى المحكمة سماع الشهود ... .. ١٣٢ ٨٩٥

رسوم جمركية . اختصاص . جرائم تهريب الكبريت . اختصاص اللجان الجمركية بجرائم التهريب الخاصة بالرسوم الجمركية . المرسوم الصادر في ٧ أغسطس سنة ١٩٣٨ والذي جعل الاختصاص

للقضاء العادي مقصور على رسم الانتاج ... .. ١٣٢ ٨٩٥

### جنسية ( مر . أحوال شخصية ) :

رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

(ح)

حجر:

قوة الأمر المقتضى . حكم . تسببه . قضاؤه برفع الحجر عن  
المحجور عليه . تقريره لأسباب سائغة أنه لا يوجد بأوراق الدعوى  
ما ينم عن وجود سفسه أو غفلة يمكن نسبتها إلى المحجور عليه، وإن  
وجدت أسباب للحجر عند توقيعه فقد زالت هذه الأسباب  
ليس فيما قرره هذا الحكم ما يخالف قوة الأمر المقتضى للحكم  
الصادر بتوقيع الحجر لاختلاف السبب والموضوع في الدعويين...  
نقض . قرار صادر برفع الحجر . الطعن فيه بطريق النقض  
للقصور في التسيب ومخالفة الثابت بالأوراق عدم جواز هذا  
الطعن في ظل المادة ١٠٢٥ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١  
التي كانت تنص على أن الطعن بالنقض في هذه القرارات على الخطأ  
في تطبيق القانون أو تأويله ... ..

٢٦٠

٤١

٢٣٥

٤٤

حجز : ( ر أيضا . ضرائب . قضاء مستعجل ) :

دائن للتركة . مبالغ مودعة بصندوق التوفير . حكمة عدم جواز  
الحجز عليها . وفاة المودع . حق الدائن للتركة في اقتضاء دينه  
المحكوم له به من المبالغ المودعة دون حاجة إلى توقيع حجز  
تحفظي أو تنفيذي عليها ... ..

١٠٧٠

١٦٧

حجز إداري :

اختصاص . أوامر إدارية . المحجوز الادارية ليست  
من قبيل الأوامر الادارية . اختصاص المحاكم بنظر دعاوى  
بطلان إجراءاتها أو إلغائها أو وقف إجراءات البيع ...  
اختصاص . أوامر إدارية . المحجوز الادارية ليست  
من قبيل الأوامر الادارية . اختصاص المحاكم بنظر دعاوى  
بطلان إجراءات هذه المحجوز أو إلغائها أو وقف إجراءات البيع.

١٠٥١

١٦٥

١٠٧٣

١٦٨



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		حجز ما للمدين لدى الغير :
٩٩٣	١٥٢	الشروط الواجب توافرها في الدين المحجوز من أجله . الدين المحجوز من أجله عبارة عن تمويض متنازع في استحقاقه نزاعا جديا . عدم جواز الحجز ... ..
		حراسة :
٦٣	١٢	تقدير أوجه الحد في النزاع وتوافر الخطر الموجب للحراسة من المسائل الموضوعية التي تقدرها محكمة الموضوع . حكم . تسببه . قضاؤه بالحراسة على أموال شركة . إقامته على أسباب مسوعة وعدم تناوله عقد التصفية المبرم بين الشركاء بالتأويل أو التفسير النعي عليه بالقصور ومخالفة القانون . على غير أساس شركة اتفق الشركاء على تصفيتها وتعيين أحدهم مصفيا لها . حكم بوضع أموال هذه الشركة تحت الحراسة للخلف بين الشركاء وتكليف الحارس بمجرد أموال الشركة . النعي عليه بخالفته القانون وعقد التصفية على غير أساس ... ..
٦٣	١٢	ماهيتها . إجراء مؤقت بالضرورة الداعية اليه . عدم نص الحكم في منطوقه على توقيت الحراسة . لا يعيبه . تعيين حارس على أموال الشركة . لا يتعارض مع وجود مصف لها ... ..
٦٣	١٢	حكم . تسببه . رفضه استبدال الحارس لأسباب مسوعة . لا قصور ... ..
٩٠٨	١٣٥	إجارة . إشكال في التنفيذ . قضاء مستعجل . حكم . تسببه . قضاؤه برفض الإشكال الذي رفعه المستأجر في تنفيذ حكم الحراسة . عدم رده على ما تمسك به المستأجر من أنه لا يجوز للحارس انتزاع الأطنان المؤجرة من تحت يده تنفيذا لحكم الحراسة ، وأن كل ما له هو الاستيلاء على الأجرة في مواعيدها . عدم ترجيحه من ظاهر الأوراق ما إذا كان عقد الإيجار صوريا أم غير صوري مع أن هذا الأمر كان محل نزاع بين الخصوم . قصور يعيب الحكم

رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

حكم . تسببيه . تقدير الضرورة الداء له ، وانو لخطر  
الموجب لها . مسألة موضوعية . إقامة الحكم قضاءه برفض  
طلب الحراسة على أسباب سائغة تؤدي إلى انتفاء الخطر  
الموجب لها . لا مخالفة للقانون ولا قصور ... ..

٢٠٠

١٢٥٣

حق الحبس ( ر . حيازة ) :

حكم :

تسببيه : ( ر أيضا . إبطال تصرفات . إثبات .  
إجارة . أوراق تجارية . بيع . تزوير . تسجيل .  
تقادم . تنفيذ عتارى : حجر . حراسة . خير . دعوى  
إثبات تعاقد . دعوى استحقاق . دعوى منع  
التعرض . دفاع . رهن . شركة . شفعة . ضرائب .  
عقد . فوائد . قضاء مستعجل . قوة الأمر المقضى .  
قوة القاهرة . مرض موت . مسئولية . معاوضة . نقض .  
وضع يد . وفاء ) :

إهماله الرد على دفع بعدم جواز نظر الاستئناف لسابقة الفصل  
فيه بالحكم الصادر في استئناف سابق . ثبوت أن الحكم الصادر  
في الاستئناف السابق لا يجوز قوة الأمر المقضى به بالنسبة للاستئناف  
في الاستئناف اللاحق . خطأ الحكم في الرد على الدفع . لا يؤثر  
في سلامة قضائه في الاستئناف اللاحق ... ..

٣

١١





رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		دعوى ملكية . تأسيس الحكم على ماورد في تقرير الخبير من انطباق مستندات المظعون عليها على الأرض موضوع النزاع . ادعاء الطاعن تملك الأرض المتنازع عليها بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية وعجزه عن إثبات هذا الادعاء . وزود تقرير في الحكم بفرض خطئه لا تأثير له على سند تملك المظعون عليها . لا يبطله ... .. ٣٤٤ ٤٩
		تمسك الطاعن في صحيفة استئنافه بأن المبلغ الذي حكم به عليه هو تمويض لا يستحق إلا بعد إعداره وأن الإصدار لم يحصل عدم تمسكه بهذا الدفاع في مذكرته الختامية وقصر دفاعه على أنه أوفى بالمبلغ . إغفال الحكم الرد على الوجه المشار إليه . لا قصور ... .. ٣٧٥ ٥٥
		قضاؤه بنذب خبير لتصفية الحساب بين الطاعن والمظعون عليه . تمسك الطاعن بأنه أوفى بمبالغ بموجب وصولات . عدم تناول الحكم هذا الدفاع . لا يعيبه متى كان المستفاد من أسبابه أنه أرجأ الفصل فيه إلى ما بعد تقديم الخبير تقريره ... .. ٣٧٥ ٥٥
		استخلاصه من التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة أن عقد المشتري الأول هو عقد جدي . النعي عليه بالقصور لعدم بحثه الدفع بصورية عقد المشتري الأول . في غير محله ... .. ٤٠٤ ٥٨
		تأسيسه على المعلومات المستفادة من الخبرة بالشؤون العامة المفروض المنام الكافة بها . النعي عليه بأنه مؤسس على معلومات القاضي الشخصية . في غير محله . مثال في قضية ضرائب ... .. ٥٥٥ ٨٤
		حكم . أسبابه تعتبر مكحلة لمنطوقه في إفادة ما قضى به . مثال ... .. ٦٨٠ ١٠٣

رقم القاعدة	رقم الرد	
٦٨٧	١٠٤	الرد على كل حجج الخصوم على استقلال . غير لازم ... إقامة قضائه على أسباب مستقلة عن الحكم الابتدائي . عدم اعتياده من أسباب الحكم الابتدائي إلا ما لا يتعارض مع أسبابه . النعي على الحكم الابتدائي فيما يأخذه الحكم المطعون فيه . غير مقبول ... ..
٦٩٨	١٠٦	فوائد . قضاء الحكم بالدين مع رفض طلب الفوائد . عدم إيراده الأسباب التي تبرر هذا الرفض . قصور يعيب الحكم .
٧٣٥	١٠٩	إقامة الحكم على أساس يكفي لحمله . عدم الطعن على هذا الأساس . توجيه الطعن إلى ما ورد في الحكم تزييدا . غير متبع ...
٨٦٩	١٢٥	تمسك الطاعن بأن الاتفاق الذي تم بينه وبين المطعون عليه الثاني لا يمكن وصفه قانونا بأنه عقد بيع وتمسكه أيضا بأن هذا الاتفاق معلق على شرط واقف لم يتحقق . رد الحكم على الشطر الأول من الدفاع واعتباره الاتفاق عقد بيع . عدم رده على الشطر الثاني من الدفاع مع أنه جوهرى . قصور ...
٨٨٠	١٢٩	قضاؤه بتثبيت ملكية الطاعن للأطيان شائعة لا مفرزة . تأسيس قضائه على ما ورد بعقد شرائه . لا قصور ...
٨٨٩	١٣١	الاعتراضات التي أوردها الطاعن في صحيفة الاستئناف هي ذات الاعتراضات التي أثارها أمام محكمة أول درجة ورد عليها الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه . عدم تناول الحكم المطعون فيه لهذه الاعتراضات . لا قصور ...
٩٥٤	١٤٤	دفاع إقامة الحكم على أوجه الدفاع التي أدلى بها الخصم في الجلسة واطراح الأوجه التي ذكرها في صحيفة الدعوى . لا إخلال بحق الخصم الآخر في الدفاع ولا قصور ...
٩٧٣	١٤٧	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٩٨٢	١٤٩	إحالة المحكمة الدعوى على التحقيق لتبين حكم العرف السينمائي في حالة استبدال ممثل بأخر في فيلم معين بعد الاتفاق على بيع حق استغلاله وتعرف أثر هذا الاستبدال في الاتفاق المذكور. سلطة المحكمة في ترجيح بينة على أخرى ... ..
١٠٦١	١٦٦	نفيه عن العقد وصف الرهن من واقع نصوصه . قوله بعد ذلك إن العرف جرى على أساس التعامل بعقود مماثلة . النعي عليه بأنه غلب العرف على نصوص القانون الآمرة . على غير أساس ... ..
١٠٨٠	١٦٩	الإحالة على أسباب حكم آخر . شرطه ... ..
١٠٩٥	١٧٢	إقامته على عدة قرائن متضادة . عدم صحة إحدى هذه القرائن مبطل للحكم ... ..
١١٩٣	١٩١	الهيئة التي أصدرته . اقتناع المحكمة من التحقيق الذي أجرته أن الهيئة التي أصدرت الحكم المدفوع بطلانه كانت مكونة من ثلاثة قضاة هم المذكورة أسماءهم بمحضر الجلسة، وأن ذكر أربعة قضاة في الحكم كان من قبيل الخطأ المادي . وضوؤها إلى هذه النتيجة بأسباب سائغة . لا بطلان ... ..
١٢٣٢	١٩٦	خير . عدم ذكر الحكم أسماء الشهود الذين سئلوا في محضر أعمال الخبير وعدم إيراد نص أقوالهم . اكتمالها بالإشارة إليهم مع إيراد مضمون أقوالهم واعتماده تقرير الخبير الذي ذكر أسماءهم وأورد نص أقوالهم . لا عيب . التقرير يعتبر جزءاً متما للحكم .



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<b>حكم تمهيدى :</b>
٤٠	٨	حكم تمهيدى بنذب خير . تكليفه الحبير بمجرد تحقيق المسائل التي أوردتها المحكمة إظهارا للحقيقة وتويرا للدعوى وإبقاؤه جميع أوجه النزاع للفصل فيها عند الحكم في الموضوع . النعى عليه باغفال عائد من مقدمين من أحد الخصوم . على غير أساس . عدم فصله على وجه قطعى في أية نقطة من نقط النزاع . للمحكمة بعد تنفيذه أن تفصل في الدعوى على ضوء المستندات المقدمة فيها ... ..
٨٨٩	١٣١	<b>النطق به :</b> النطق به في جلسة أخرى غير جلسة المرافعة . إيداع مسودته في يوم صدوره غير موقع عليها من عضوى الدائرة بالذين اشتركوا في المداولة . بطلان الحكم بما يستوجب نقضه ... ..
٣٥٥	٥١	تأجيل النطق بالحكم لإداريا لليوم التالى ثم النطق به في جلسة علنية من المحكمة بكامل هيئتها . لا بطلان . التحدى بما ورد في الجدول الاستئنافية لقيمة له . العبرة بالثابت في محاضر الجلسات ... ..
٣٥٨	٥٢	<b>توقيعه :</b> وجوب التوقيع على مسودته المشتملة على أسبابه من جميع أعضاء الهيئة مبوء صدر عقب المرافعة مباشرة إم في جلسة أخرى غير جلسة المرافعة . التوقيع على مسودة الحكم المشتملة على الأسباب من أحد أعضاء الهيئة دون باقى الأعضاء . بطلان الحكم . لا يغير من ذلك توقيع جميع أعضاء الهيئة على منطوق الحكم متى كان هذا المنطوق قد أثبت في ورقة منفصلة عن الورقة المشتملة على الأسباب ... ..
٦٢٩	٩٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		القبول المانع من الطعن فيه :
٢١	٥	حكم قضى بتعيين خبير لتحديد نصيب المطعون عليه في أرباح الشركة . حضور الطاعن أمام الخبير وتقديم دفاطره لا يعتبر قبولا صريحا مانعا من الطعن . علة ذلك ... ..
١٤٨	٢٤	تصحيحه . ماهية التصحيح . وجوب قصره على ما يقع في منطوق الحكم من أخطاء مادية بحتة . عدم جواز إجراء تغيير في المنطوق بما يناقضه ، لما في ذلك من إخلاله بحجية الشيء المحكوم فيه . مثال ... ..
٣٧٥	٥٥	شرطه . حضور الخصم أمام الخبير وإبداء دفاعه بتنفيذ الحكم واجب النفاذ . هذا العمل غير قاطع الدلالة في الرضاء بالحكم . بقاء حق الخصم في الطعن في هذا الحكم ... ..
		حوالة :
٩٧٣	١٤٧	شرط صحتها في ظل القانون المدني القديم . وجوب رضاء المحال عليه بها كتابة ... ..
		حياسة :
٨٦٥	١٢٤	التخلي الاختياري عن الحياسة المسقط لحق الحبس . هو واقعة مادية . للحكمة استخلاصها من ظروف الدعوى وملاساتها . مثال ... ..
		( خ )
		خبر : ( ر أيضا تزوير ، دفاع ) :
٥١٧	٧٦	حكم . تسببه . أخذ المحكمة بتقرير الخبير المشتدب في الدعوى . في ذلك الرد البضمنى الكافي على التقرير الاستثنائي ... ..

رقم  
القائمة

رقم  
الصفحة

خبير :

أمر تقدير أتعاب الخبير . الأشخاص الذين أوجب القانون  
المختلط إعلانهم بهذا الأمر ... .. ٩٩٧ ١٥٣

أتعاب الخبير . رفض طلب وقف الفصل في تقدير أتعاب  
الخبير حتى يفصل في الدعوى المقدم فيها التقرير . لا مخالفة  
في ذلك للسادة ٢٦٧ مرافعات مختلط ... .. ٩٩٧ ١٥٣

( د )

دائن ( ر . بيع . حجز ) :

دعوى إثبات تعاقد :

حكم . تسببه . تمسك المدعى بأنه تملك العقار الذي يطلب  
إثبات التعاقد عنه بمضى المدة وبأنه لا يؤثر في هذه الملاكية  
كون البائع تصرف في العقار لمشتري ثان بمقد سجله . عدم تحدث  
الحكم عن هذا المدافع المحمدي . قصور بطله ... .. ١١ ٣

دعوى استحقاق :

دعوى استحقاق أصلية . إعلان . تقض . إعلان تقرير  
الطعن وقع باطلا بالنسبة لبعض المطعون عليهم . الحكم  
المطعون فيه صادر في دعوى استحقاق أصلية . عدم بطلان  
الطعن بالنسبة لمن صح إعلانه . اختلاف دعوى الاستحقاق  
الأصلية عن الدعوى الفرعية في هذا الخصوص ... .. ٦٣٥ ٩٧



رقم  
القاعدة  
رقم  
الصفحة

نزاع الملكية . حكم . تسببيه . قضاؤه بتثبيت ملكية واضع اليد  
للأطيان التي يضع اليد عليها دون تقديم سند قانوني للملكية .  
تأسيس قضاؤه على أن عبء إثبات ملكية مدين نازع الملكية  
يقع على عاتق الدائن متى كان رافع دعوى الاستحقاق يضع اليد  
على الأعيان وكان الدائن نازع الملكية يستند إلى حق اختصاص  
لا إلى رهن تأميني أخذا بما استقر عليه قضاء المحاكم المختلطة  
والى أن الدائن لم يقدم دليلا على ملكية مدينه . النجى على الحاكم  
بالقصور . في غير محله ... ..

٦٣٥ ٩٧

دعوى بوليصة ( ر . إبطال التصرقات ) .

دعوى ملكية ( ر . حكم " تسببيه " ) .

دعوى منع التعرض :

ماهيتها . هي دعوى لحماية واضع اليد من كل ادعاء يتعارض  
مع حقه وأولم يكن هناك غصب . مثال ... ..

٧٤ ١٣

بدء ميعاد السنة التي يجب أن ترفع الدعوى في خلاله . حكم .  
تسببيه . تقريره أن سماخ واضع اليد لغيره يشغل العين برضائه  
لا يعتبر تعرضا يبدأ به ميعاد رفع الدعوى وإنما يبدأ من  
الميعاد من وقت الأذعان بحق يتعارض مع حق واضع اليد  
في حيازة العين . صحيح في القانون ... ..

٧٤ ١٣

حكم . تسببيه . وصفه التعرض في أسبابه المتصلة بمنطوقه  
إتصالا وثيقا بأنه تعرض قانوني . لا حاجة بعد ذلك إلى وصفه  
بمرة أخرى في منطوقه ... ..

٧٤ ١٣

رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

- حكم . تسببيه . قضاؤه برفض دعوى منع تعرض . تأسيسه  
بصفة أصلية على عدم توافر شروط الحيازة المادية للعين .  
تحلث الحكم عن مستندات الملكية الخاصة بأحد الخصوم .  
تعرضه لهذه المستندات لا يتجاوز مجرد الاستئناس بها في الدعوى  
وبالقدر الذي اقتضاه البحث فيها . النعي عليه يخالف القانون .
- ١٥٤ ٢٥ ... على غير أساس ...
- ماهيتها . حكم . تسببيه . قضاؤه بمنع تعرض الطاعن  
للمطعون عليه . اعتماده على عدم ثبوت حق ارتفاق للطاعن .  
عدم رده على ما استند إليه الحكم الابتدائي من نفى حصول  
التعرض . عدم تحقيقه حيازة المطعون عليه وسندها ومدتها  
ومظهرها . عدم بيانه العناصر الواقعية التي استخلص منها  
حصول التعرض وأن حيازة المطعون عليه توافرت شروطها  
القانونية . بطلان الحكم لانعدام أساسه القانوني ...
- ١٧١ ٢٧ ... دفاع (ر . أيضا . إجراءات . تزوير . حكم "تسببيه" :  
إجراءات التقاضي . حجز القضية للحكم بعد مراعاة الخصوم  
وتقديم مستنداتهم . طلب أحد الخصوم فتح باب المرافعة  
للمستندات ، أو مد أجل الحكم لتقديم مذكرة . الحكم  
في الدعوى دون إجابة هذا الطلب . لا إخلال بحق الدفاع ...
- ١٢٥ ٢٠ ... إجراءات التقاضي . حجز المحكمة القضية للحكم مع التصريح  
لخصوم بتبادل المذكرات على أن يبدأ الطاعن بتقديم مذكرة .  
تقديم المطعون عليها مذكرتها وإطلاع محامي الطاعن عليها قبل تقديم  
مذكرته . اخذ المحكمة بما جاء في مذكرة المطعون عليها . نعي  
لطاعن بأن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع لأنها لم تتمكن من الرد  
على ما جاء بمذكرة المطعون عليها . على غير أساس ...
- ١٩٤ ٣١ ...

رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

إجراءات تقاضى . حكم . تسببيه . ثبوت أن إجراءات  
الخصومة كانت حضورية في حق طرفيها وأن الطاعن استكمل  
دفاعه قبل حجز القضية للحكم . إعادة القضية إلى المرافعة لنفس  
الجلسة لتعذر المداولة بسبب مرض أحد أعضائها . تصميم  
محامي الطاعن في هذه الجلسة على طلبانه وعدم طلبه التأجيل  
لأى سبب كان . عدم تقديم الطاعن ما يدل على أن المحامي  
الذى حضر عنه بالجلسة الأخيرة لم يكن ذا صفة في تمثيله .  
نعى الطاعن على الحكم بالإخلال بحقه في الدفاع وبإعلان  
الإجراءات . في غير محله ... ..

٤٢٢

٦٠

حكم . تسببيه . رفض المحكمة طلب إحالة الدعوى على التحقيق  
أو إدخال خصوم فيها . استنادها في ذلك إلى أسباب سائغة  
بعد سماع دفاع الطاعنين وتخصيصه . لا إخلال بحق الدفاع ...

٨٤٢

١٢٠

إجراءات التقاضى . طلب إعادة الدعوى إلى المرافعة للتقرير  
بالطعن بالتروير . رفض المحكمة إجابة هذا الطلب لأسباب  
سائغة . لا إخلال بحق الدفاع ... ..

٨٥٤

١٢٢

خير . طاب مناقشته أو طاب ندب خير آخر . سلطة المحكمة  
في ذلك . عدم إجابة هذا الطلب إكتفاء بعناصر الدعوى .  
لا إخلال بحق الدفاع ... ..

٩٥٩

١٤٥

دفع ( ر . إجراءات . استئناف ) :

دين ( ر . حجز ) :



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ر)
		رسوم بلدية : (ر أيضا . ضرائب . لواشح) .
١٠٥١	١٦٥	حق المجالس البلدية في فرض رسوم على المحال الصناعية والتجارية التي تباشر نشاطها في دائرة اختصاص هذه المجالس ...
		رهن (ر . بيع) .
		(س)
		سقوط الخصومة :
		وجوب تقديم طلب الحكم به الى المحكمة المقامة امامها
٨٥٤	١٢٢	الخصومة المطلوب إسقاطها . المادة ٣٠٢ مرافعات قديم
		والمادة ٣٠٣ مرافعات جديد ... ..
٨٥٤	١٢٢	أثر الحكم به من محكمة الاستئناف ... ..
		سمسرة :
		تأثير السمسار . لا يلزم بها . إلا من كلفه من طرفي العقد
		بالسعي لإتمام الصفقة . حكم تسييبه . تمسك الطاعن بأنه لم يكف
١٠٤٩	١٨٢	السمسار بالسعي في إتمام الصفقة وأنه كان مكلفا من قبل
		المشتري فقط . عدم تحقق المحكمة من صحة هذا الدفاع . محصور ...
		(ش)
		شرط جزائي :
		تعهد الطاعن إلى المطعون عليه بالحصول على إجازة شخص
		آخر له قد . باتفاق الطرفين على مبلغ معين بصفة تعويض إذا
		أخل الطاعن بالتزامه . إدماء الطاعن بأنه لم يباحق المطعون عليه
		ضرر بسبب الإخلال بالالتزام . على الطاعن عبء إثبات صحة
		هذا الدفاع . عدم تقديمه ما يؤيد دوائه . النعي على الحكم بأنه
١٠٥٤	١٠	لم يتحدث عن الضرر . في غير محله ... ..

شركة: (ر أيضا: اختصاص . إعلان . حراسة):

حكم . تسييه . تكيفه الاتفاق المبرم بين الطرفين تكيفا  
صحيحا باعتباره عقد شركة . تحدته عما قامت به المطعون عليها  
من جهود للحصول على تصاريح استيراد للشركة . اعتبارا هذا  
الجهود بالإضافة إلى ما تتمتع به المطعون عليها من سمعة تجارية  
حصاة في رأس مال الشركة . النعى على العقد بأنه غير سبب .

هذا غير صحيح ... .. ٢١ ٥

حكم . تسييه . تقريره أن الشركة لا تكرر باطلة إذا اشترط  
من يسهم فيها بحصة مالية فوق عملة إعفاء حصته المالية من أية  
خسارة . النعى عليها الخطأ في تطبيق المادة ٥٣٠ من القانون  
المدني المختلط . على غير أساس ... .. ٢١ ٥

شركة واقعية . حكم . تسييه . اعتماده في القول بقيام شركة  
واقعية بين الطاعن الأول وولديه على أسباب سائغة . النعى عليه  
بمخالفة القانون والخطأ في الاستدلال . على غير أساس .  
إيراد الحكم الأدلة المبررة لقيام هذه الشركة . تقريره ما يفيد  
توافر العناصر القانونية المطلوبة لتكوين الشركة . النعى عليه  
بمخالفة القانون . في غير محله ... .. ٢١٢ ٣٤

تقرير الحكم بأسباب سائغة أن شركة الطاعن الأول وولديه  
هي شركة تضا من واقعية لها عنوان ظاهر تعاملت به مع المطعون  
عليها كما اشترك كل من شركائها في نشاطها التجاري . تقريره أن  
لهذه الشركة شخصية معنوية تبرر الحكم بإفلاسها بناء  
على طلب المطعون عليها . لا خطأ ... .. ٢١٢ ٣٤

رقم  
القاعدة

رقم  
المادة

ضرائب . متى يكون الشريك موصيا . رأس مال الشركة  
دفع بأجله من الطاعن الأول . مساهمة الطاعن الثاني في الشركة  
يعمله فقط وورود اسمه في عنوان الشركة . وجوب اعتبار الطاعن  
الثاني شريكا متضامنا مع الطاعن الأول في شركة تضامن بالرغم  
مما أثبت بالعقد من أن الطاعن الأول هو وحده المسئول عن  
التزامات الشركة وبالرغم من تسمية الشركة في العقد بأنها شركة  
توصية . وجوب ربط الضريبة المستحقة على أرباح الشركة  
على كل شريك شخصيا بنسبة حصته في أرباحها ... ..

٦٢٠

٩٥

شفعة (رأيضا . تسجيل . فسخ . نقض) :

دعوى من المشتري بطلب سقوط حق الشفيع في الشفعة  
لعدم وفائه بالثمن في الميعاد المحدد في الحكم القاضي بها . للقضاء  
للمشتري بما طلبه . لا مخالفة في ذلك للقانون . هذه الدعوى  
ليست دعوى تفسير . لا محل لاتباع طريق تفسير الأحكام ...

٩٥

١٦

القضاء للشفيع بالشفعة مقابل دفعه الثمن للمشتري في خلال  
مدة معينة من تاريخ النطق بالحكم . سقوط حق الشفيع في الشفعة  
إذا لم يدفع في الميعاد . لا لزوم في هذه الحالة للتنبيه عليه من  
المشتري بالدفع ولا إعلان الحكم ولا اتخاذ أي إجراء من إجراءات  
التنفيذ بالثمن . لا يشترط النص في الحكم على سقوط الحق جزاء  
على عدم الدفع في الميعاد المحدد ... ..

٩٥

١٦

حكم بسقوط حق الشفيع في الشفعة . تقريره أن عرض الثمن  
من المشتري لا جدوى فيه لحصوله بعد الميعاد المحدد في الحكم  
القاضي بها لدفع هذا الثمن . لا خطأ في ذلك ... ..

٩٥

١٦



رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

- قضاؤه بسقوط حق الشفيع في الشفعة لعدم إظهار رغبته فيها في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العلم . اعتماده في توافر ركن العلم على خطاب أرسل للشفيع ويحوى جميع البيانات التي تمكنه من تقرير ما إذا كان يقدم أو لا يقدم على طلب الشفعة ، وكذلك بما اطمأنت إليه المحكمة من أقوال الشهود في التحقيق الذي أجرته . نفى الحكم بأسباب سائغة أن إرسال الخطاب للشفيع كان وليد الغش والتواطؤ . لا خطأ في القانون ولا قصور ...
- ٢٦ ٩٦٢
- دعوى بالشفعة ينطبق عليها قانون الشفعة القديم . حكم . تسييبه . قضاؤه برفض الدعوى . تأسيسه على تساوى الشفيع والمشتري في سببها أخذا بالمبدأ الذي قرره القانون المدني الجديد إغفاله تطبيق المادة الثامنة من قانون الشفعة القديم الواجبة التطبيق على واقعة لدعوى وعدم إجرائه انفاضلة التي نصت عليها المادة السابعة من القانون المذكور . خطأ في القانون ...
- ٣٠ ٩٨٩
- شرط الأخذ بالشفعة . وجوب إيداع الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع خزانة المحكمة الكائن بدائرها العقار في خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة ، وأن يتم هذا الإيداع قبل رفع الدعوى . تفويت أحد هذين الشرطين موجب لسقوط الحق في الشفعة ...
- ٥٦ ٩٩١
- إيداع الثمن . وجوب حصول الإيداع قبل رفع الدعوى لأقل قدرها . القول بأن المادة ٢/٩٤٢ مدني قصدت حصول الإيداع قبل القيد لأقبل رفع الدعوى . غير صحيح في القانون ...
- ٥٦ ٩٩١
- التنازل عنها . التزام لا يرتبط به إلا من ارتضاه . مثال . تنازل صاحب العقار عن حق الشفعة في عقد شرائه لهذا العقار . عدم سريان هذا التنازل على من اشترى منه العقار ...
- ٥٩ ٤١١

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٤١١	٥٩	الشفيع بالنسبة لعقد البيع يعتبر من طبقة الغير . عدم جواز الاحتجاج عليه إلا بالعقد الظاهر . حكم . تسببه . قضاؤه للشفيع بالشفعة مقابل الثمن الوارد بالعقد الظاهر . نفيه بأسباب مسوغة علم الشفيع بالثمن الحقيقي . لا خطأ ... ..
٥٠٤	٧٤	عرض ملاحظات الثمن . شرط وجوبه . أن يكون الشفيع عالماً بمقتضى الملاحظات . عدم سقوط حق الشفيع في الشفعة إلا بإثبات هذا العلم وإغفاله لإبداء الرغبة في الالتزام بها . ... ..
٥٠٤	٧٤	حكم . تسببه . قضاؤه بعدم جدية منازعة المشتري في جوار ملك الشفيع للأرض المشفوعة فيها من حدين . استناده إلى إقرار المشتري بهذا الجوار في عقد البيع سبب الشفعة وفي دعوى صحة التعاقد المرفوعة من المشتري عن القدر المشفوع فيه ، وإلى ما ورد في عقد شراء الشفيع لأطيانه المجاورة للأرض المشفوعة فيها . لا خطأ في القانون ولا قصور ... ..
٥٤٠	٨١	حكم . تسببه . قضاؤه بسقوط حق الشفيع في الشفعة لعدم إظهار رغبته فيها في ظرف مسمى يوماً من وقت علمه بالبيع لأعلى الخاص بمجرد علمه باسم المشتري وعده ، بل على ما استخلصه من علمه بكافة شروط البيع . تحصيله علم الشفيع بشروط البيع من ثبوت اطلاعه على عقد البيع . لا خطأ ... ..
٥٤٠	٨١	منى يتم البيع ؟ من اتفاق العاقدین على أركانه . إثبات هذا الاتفاق في عقد بوصف بأنه عقد ابتدائي . لا ينفي تمام البيع . وجوب إظهار الرغبة في مدى ١٥ يوماً من وقت العلم به . المادة ١٩ من قانون الشفعة القديم ... ..

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٥٦١	٨٥	حكم . تسبيبه . تقريره . أن التصرف الصادر إلى المشتري لا تجوز فيه الشفعة، لأنه بيع ذو طابع خاص روعي فيه إثارة المتصرف إليه بالأولية في الشراء لا اعتبارات منها ما يتعلق بشخصه لقيامه بإصلاح الأرض المتصرف له فيها، ومنها ما يتعلق بمصلحة اجتماعية واقتصادية ترمى إلى رفع مستوى صغار الزرايع.. لا مخالفة فيما قرره هذا الحكم للقانون ... ..
٦٩٨	١٠٦	حكم . تسبيبه . احتيال لإسقاط حق الشفع في الشفعة . استخلاصه من وقائع مسوقة . لا خطأ في القانون ولا قصور ..
٦٩٨	١٠٦	حكم . تسبيبه . احتيال لإسقاط حق الشفع في الشفعة . اعتماد الحكم في ثبوته على أحكام صدرت بعد رفع دعوى الشفعة وانقضاء مواعيدها . ما اعتمد عليه الحكم هو الوقائع النابتة في تلك الأحكام والسابقة على رفع دعوى الشفعة والمعاصرة لها . لا خطأ ... ..
٦٩٨	١٠٦	منازعة المشتري للشفيع في ملكه الذي يشفع به . هذه المنازعة لا تسقط حق الشفع متى كانت على غير أساس ... ..
٦٩٨	١٠٦	حكم . تسبيبه . تعليق الشفع المضي في دعوى الشفعة على نتيجة الفصل ودعوى صحة تعاقدته على بيع العقار الذي يشفع به إلى المشفوع منه . اضطرابه إلى هذا المسلك بسبب الخيل التي استعملها المشفوع منه لإسقاط حقه . النعي على الحكم بأنه أجاز الجمع بين حقين متناقضين . في غير محله ... ..
٦٩٨	١٠٦	حكم . تسويبه . اطراحه دفعا بسقوط حق الشفع في الشفعة لتأخره في وفاء الثمن . استناده إلى أنه من غير المستساغ أن يدفع الشفع الثمن في الوقت الذي يتمسك فيه ببيع عقاره الذي يشفع به إلى المشفوع منه . لا خطأ ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٦٩٩	١٠٦	حكم . تسبيبه . تقريره أن دعوى الشفعة تعتبر قائمة إذا رفعت في خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة ولو لم تقيده . ترتيبه على ذلك عدم سريان ميعاد عليه السقوط المنصوص عليه في المادة ٢٢ من قانون الشفعة القديم . لا مخالفة في ذلك للقانون ... ..
٦٩٩	١٠٦	حكم . تسبيبه . رفضه الدفع بسقوط حق الشفيع في الشفعة لعدم رفعه الدعوى خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبداء رغبته بخطاب موصى عليه . تأسيس قضائه على أن الشفيع إبدى رغبته على يد محضر في خلال ١٥ يوما من تاريخ علمه بالبيع ، وأنه رفع الدعوى خلال ٣٠ يوما من تاريخ إبداء الرغبة على يد محضر . لا مخالفة في ذلك للقانون ... ..
٦٩٩	١٠٦	قيد دعوى الشفعة . عدم خضوعه للميعاد المنصوص عليه في المادة ١٥ من قانون الشفعة ... ..
٨١٩	١١٦	حكم . تسبيبه . تقرير المشتري أنه سبق أن تصرف في جزء من العين المشقوع قيمته إلى مشتر آخر ، وأن هذا الجزء هو الذي يجاوز ملك الشفيع . القضاء للشفيع بالشفعة دون تحييص هذا الدفاع الجوهرى وبيان مدى أثره على حق الشفيع . قصور يعيب الحكم ... ..
٨١٩	١١٦	حكم . تسبيبه . القضاء بالمحققات الثمن دون بيان مقدارها . ثبوت أن هذه المحققات كانت محل نزاع بين الخصوم . قصور ... ..

رقم الصفحة	رقم المادة	
		حق الشفعة في القانون المدني القديم . المشتري حائز لما يجعله شفعيا . بقاء حق الشفعة رغم ذلك . معنى الأولوية التي نصت عليها المادة السابعة . حكم . تسببيه . إقامة قضائه برفض دعوى الشفعة على أن المشتري حائز لما يجعله شفعيا .
١٠٠٩	١٥٦	خطأ في تطبيق المادتين ٧ و ٨ من قانون الشفعة القديم ...
		عدم ثبوت علم الشفع بالثمن الحقيقي قبل رفع الدعوى . إظهار استعداد له لدفع الثمن الذي يظهر أنه حقيقي عقب إخطاره من المشتري بثن المبيع . أطراح الحكم للدفع بسقوط حق الشفع لعدم إبداء استعداده لدفع الثمن الحقيقي . لا خطأ ...
١٠٩٠	١٧١	عدم قيام الطاعن بإثبات أن طلب الشفعة قد سجل قبل البيع الحاصل إلى من باع له . اختصاص الشفع للطاعن وللبائعين الآخرين . في هذا ما يكفي لتنفيذ ما أوجبه المادة ١٤ من قانون الشفعة القديم ...
١٠٩٠	١٧١	حكم . تسببيه . حق الشفع في أن يثبت بكل الطرق أن الثمن الوارد بالمقد ليس هو الثمن الحقيقي . سلطة القاضي في إجابة هذا الطالب أو رفضه . رفض إجابة الشفع إلى هذا الطلب . تقرير الحكم بأسباب سائغة أن الثمن المسمى في العقد هو الثمن الحقيقي وليس ضروريا . لا خطأ ...
١٠٩٩	١٧٣	حكم . تسببيه . تأسيس دعوى الشفعة على سببين : الشيوع والجوار . رفض الحكم الدعوى لانعدام الشيوع . عدم تعرضه للسبب الثاني . قصور ...
١١٣٣	١٧٩	المشتري لحصة مفرزة من مالك مشتاع . لا يحق له أن يشفع إلا في حدود سنده أي باعتباره مالكا ملكية مفرزة ...
١١٨٧	١٩٠	...

رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

شهادة :

محكمة الموضوع . استقلالها بتقدير أقوال الشهود . حقها  
في اطراح ما لا تظن اليه من هذه الأقوال ... ..

١٥٤

٢٥

شيك ( ر . ر . أوراق تجارية ) .

( ض )

ضامن ( ر . استئناف ) .

ضرائب : ( ر . أيضا شركة فوائد قضاء مستعجل .

نقض ) :

إعلان . حكم . تسييه . قضاؤه بدم قبول الطعن في قرار  
لجنة التقدير شكلا لرفعه بعد الميعاد . تأسيسه على دعامين :  
الأولى أن متسلم الخطاب الموصى عليه ابن عم للطاعن ويترده  
على عمله وأنه تسلم الخطاب في هذا المثل . والثانية أن الطاعن  
موقوف بأن ابن عمه سلمه الخطاب ومع ذلك لم يرفع طلبه إلا بعد  
مضي الميعاد القانوني من تاريخ تسلمه له . كفاية الدعامة  
الثانية وحدها لإقامة الحكم . الذمى على الحكم في دعائه الأولى  
يكون غير منتج ... ..

١٣٤

٢١

حكم . تسييه . اعتماده تقدير اللجنة لأرباح المول بأكثر  
من السعر الجارى بناء على أسباب سائفة . لا مخالفة في ذلك  
للقانون ... ..

١٣٤

٣١



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٢٥	٣٦	<p>لجنة التقدير . مدى ولايتها . هي هيئة تقدير أصلية لا هيئة تنظر في الدرجة الثانية في تظلم الممول . عدم تقيدها بما سبق أن اقترحتة المأمورية في سعيها للاتفاق مع الممول . لها أن تزيد عليه أو تنقص منه وفقا لما تراه الأرباح الحقيقية ... ..</p>
٢٢٨	٣٧	<p>اتفاق تم بين الممول ومصلحة الضرائب على وعاء الضريبة على وجه صحيح قانونا . هذا الاتفاق ملزم لطرفيه ومانع لهما من العودة إلى مناقشة موضوعه متى كان قد خلا من شوائب الرضاء ولم يثبت العدول عنه بدليل جائز القبول قانونا . مثال ... ..</p>
٥١٧	٧٦	<p>الأصل هو فرض الضريبة على الأرباح الحقيقية للممول . إجازة المشرع على سبيل الاستثناء في المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ اتخاذ التقدير الذي تجريه المصلحة عن سنة ١٩٣٩ أساسا لربط الضريبة عن السنة التالية . إلغاء المادة ٥٥ والتقدير الذي رتب عليها . وجوب الرجوع إلى الأصل وأن يكون الإلغاء ذا أثر رجعي بحيث يشمل كل تقدير على أساس المادة المذكورة ويجعله باطلا ... ..</p>
٥٢٣	٧٧	<p>شرط استحقاق ضريبة الأرباح التجارية . وجوب قيام المنشأة في مصر ومزاويتها أعمالا تجارية أو صناعية . في حالة قيام المنشأة في الخارج يجب أن يكون لها ممثلون في مصر خاضعون لأوامرها وإذا لم يكن لها ممثلون في مصر تقوم في مصر بمسليات تجارية تتسم بصفة الاعتياد . مثال . منشأة قائمة في الخارج وليس لها ممثلون ولا نشاط تجاري في مصر . قيامها بعملية تجارية واحدة في مصر . عدم خضوع هذه العملية لضريبة للأرباح التجارية ... ..</p>

رقم الصفحة	رقم القائمة	
٥٥٥	٨٤	حكم . تسببيه . تقريره أن القيد بدفاتر المحول غير منتظم وغير مؤيد بالمستندات . في ذلك ما يكفي لأطرافها وتبرير الأخذ بالتقدير الجزافي . جواز الاسترشاد بهذه الدفاتر كعنصر من عناصر التقدير المقصود بالحسابات المنتظمة . حكم . تسببيه . تقريره سقوط حق الطاعنين في اختيار رقم المقارنة لعدم قيامهما بالاختيار في الميعاد القانوني . تأسيس قضائه على أن حساباتهما منتظمة بغض النظر عن عدم استيفاء دفاترهما الشروط المنصوص عليها في المادة ١٤ من قانون التجارة . لا مخالفة في ذلك للقانون ...
٦٢٠	٩٥	حق الطعن في تقديرات مصلحة الضرائب المخول للشركات المساهمة . ميعاد هذا الطعن هو ١٥ يوما . مريان هذا الميعاد على كافة التعديلات التي تجريها مصلحة الضرائب سواء أكانت هذه التعديلات تقوم على خلاف في الأرقام أم على الأساس الذي تربط عليه الضريبة . التفرقة في ميعاد الطعن بين الخلاف الخاص بالأرقام وبين الخلاف القائم على أساس ربط الضريبة في غير محله ...
٧٤٧	١١١	حكم . تسببيه . إعلان الشركة بالأوراد الخاصة بالضريبة العادية والاستثنائية . عدم طعنها في التقدير خلال ١٥ يوما . صيرورة التقدير نهائيا . عدم جواز المنازعة بعد ذلك في هذا التقدير حتى ولو كانت المنازعة متعلقة بطلان الاجراءات .
٧٤٧	١١١	حكم . تسببيه . تقريره أن تقدير الأرباح التجارية والصناعية الناتجة من بيع آلات المصنع القابلة للاستهلاك يكون بتقدير ثمن تكلفتها وقت الشراء محصورة منه قيمة ما فقدته من جادة بسبب القدم والاستهلاك . لا مخالفة في ذلك للقانون ولا فصور .
٧٦٢	١١٣	نيابة عامة . وجوب تدخلها في الدطوى الناشئة عن تطبيق قانون الضرائب رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . إغفال هذا الإجراء يترتب عليه بطلان الحكم . هذا البطلان متعلق بالنظام العام . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض ...
٧٦٢	١١٣	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٧٦٢	١١٣	نيابة عامة . عدم ذكر اسم ممثل النيابة سهوا في محضر إحدى الجلسات . ثبوت تمثيل النيابة العامة في تلك الجلسة . لا بطلان
٨٣٧	١١٩	تركة . رسم الأيلولة على التركات . الأساس الذي يبنى عليه تحصيل رسم الأيلولة على تركة أجنبي له مال مستثمر في مصر ... .. الأرض التي ربطت عليها الضريبة كما وصفها الحكم هي أرض فضاء مسورة بسور من الخشب . عدم خضوعها لضريبة الأملاك . لا يسبغ عليها صفة الأملاك المبنية مجرد الانتفاع بها أو كونها تغل ريعا بتأجيرها للغير أو استعمالها مخزنا للبضائع . الأمر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤
٨٨٦	١٣٠	حكم . تسببيه . إجابة الممول تفيد عدم تمسكه باتفاقه السابق مع مصلحة الضرائب . تناقض أسباب الحكم بشأن هذه الإجابة والخروج في تأويلها عن ظاهر مدلولها . قصور بسبب الحكم ...
٩٢٩	١٣٩	ميعاد الطعن في قرار لجنة التقدير هو خمسة عشر يوما . سريان هذا الميعاد أيا كان سبب الطعن ... ..
٨	١٤١	حكم . تسببيه . تقرير صحة إعلان الممول بقرار لجنة التقدير دون أسبابه ، لا خطأ في القانون ... ..
٩٣٨	١٤١	ميعاد الطعن في تقدير الأرباح الاستثنائية : فوات هذا الميعاد . أثره ... ..
٩٣٨	١٤١	ذميرية الأرباح التجارية والصناعية . سريانها على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ذميرية خاصة . لا عبرة بما إذا كانت المهنة تعتبر في ذاتها عملا مدنيا أو عملا تجاريا وفما لقانون التجارة . حكم . تسببيه . اعتباره مهنة الكتاب العمومي خاضعة لضريبة الأرباح غير التجارية . خطأ في القانون ... ..
٩٧٧	١٤٨	



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٩٨٦	١٥٠	لجنة التقدير . مدى ولايتها . هي هيئة تقدير أصلية لا هيئة تنظر في تظلم الممول من تقدير المأمورية لأرباحه . القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ليس له أثر رجعي . لا يصح اعتباره تفسيرا لمصوص القانون السابق ... ..
١٠٠٢	١٥٤	رسوم بلدية . عدم جواز فرضها بأثر رجعي . مخالفة المجلس البلدي لهذا المبدأ . عدم جواز الاعتداد بما قرره من أثر رجعي حكم . تسبيبه . لجنة التقدير . مدى ولايتها قبل صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . هي هيئة تقدير أصلية لا هيئة تنظر في الدرجة الثانية في تظلم الممول من تقدير المأمورية لأرباحه . ماورود بالمادة ٥٣ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ هو تشريع مستحدث لا تفسير لتشريع سابق .. عدم جواز سريانه إلا من تاريخ العمل به . صدور الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك . خطأ في القانون . لا يمحى قوله إن تقدير المأمورية في حدود الاعتدال ... ..
١٠٢٠	١٥٩	رسم الأيلولة على التركة . هبة صادرة من المورث إلى أحد ورثته . حكم . تسبيبه . تحرير السند وتسليمه لمن يطلبه . ... .. ولم يطالب به من صدر له إلا بعد وفاة من صدر منه . عدم استئصال الحكم بقيمة السندات التي جرت بها المورث لورثته وسلمها إليهم بحجة أنها هبة لم تفرغ في عقد رسمي ولم يحصل قبض فعلي لقيمتها . خطأ في القانون ... ..
١٠٨٣	١٧٠	رسم الأيلولة على التركة . حكم . تسبيبه . ديون المورث . اشتراط الحكم أن تكون توارث سنداتها ثابتة بوجه رسمي . خطأ في القانون ... ..
١٠٨٣	١٧٠	...

رقم الفاصلة	رقم الصفحة	
١٧٠	١٠٨٣	رسم الأيلولة على التركة . حكم . تسببه . ديون والزامات المورث . شرط استئصالها من التركة عند تسليم رسم الأيلولة . اشتراط الحكم ثبوت تواريخ سنداتها بوجه رسمي ورفضه إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات صدورها من المورث قبل وفاته بأكثر من سنة . خطأ في القانون ... ..
١٧٧	١١٢١	قاضي الأمور المستعجلة . حجز . الحكم بعدم الاعتداد بالحجز التحفظي اللاحق الذي أوقفته مصلحة الضرائب بعد سقوط الحجز الأول بمضي شهرين على توقيعه دون ربط الضريبة . صحيح في القانون ... ..
١٧٨	١١٢٧	حكم . تسببه . عدم إجابته الممول إلى تدبير خبير لفحص حساباته . مناقشته رقم المبيعات ونسبة إجمالى الربح واعتراض الممول على المصروفات . انتهاءه إلى سلامة الأيسر التي ينبغي عليها تقدير اللجنة لأرباح الممول . التحدى في هذا الخصوص بما كانت تنص عليه المادة ٥٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . قبل الغائها . على غير أساس ... ..
١٧٨	١١٢٧	ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . الأساس الذى تربط عليه . هرصا فى الأرباح إلى جناها الممول فى سنة الضريبة . وجوب استئصال ما تكبده من خسائر بسبب ما ثبت وقوه على منشأته من منقولات أو محتلا من ... لا يغير من ذلك أن يكون الممول قد أهمل أو تراخى فى تنفيذ الحكم الذى استصدره بالتعويض على المارق أو المحتلس ... ..
١٨٤	١١٥٥	حكم . تسببه . تحميل الطاعن عبء إثبات إخطار مصلحة الضرائب بالتنازل الجاصل له عن المناشأة . تسجيل عجزه عن الإثبات . لا مخالفة فى ذلك للقانون ولا إخلال بحق الطاعن فى الدفاع ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١١٥٥	١٨٤	حكم . تسبيبه . تأييده الحكم الابتدائي لأسبابه بعد أن قدمت مصلحة الضرائب أصل الخطاب الذي استند إليه الطاعن في إثبات إخطاره المصلحة بالتنازل الحاصل له عن المنشأة هذا يفيد أن المحكمة لم ترفى عبارات الخطاب ما ينفي ما قرره محكمة الدرجة الأولى من أن ما تضمنه الخطاب لا يعدو أن يكون إخطارا من الطاعن بتكوين شركة جديدة ولا يقوم مقام الإخطار المطلوب . لا قصور ... ..
١١٦٢	١٨٥	أرباح استثنائية . حكم . تسبيبه . حق الممول الذي لا يمسك حسابات منتظمة في اختيار رقم المقارنة بين أرباحه المعتمدة أو المقدرة في سنة ١٩٣٩ وبين ١٢ % من رأس المال المستثمر في المنشأة بشرطه . أن يكون على بينة من مقدار كلا الرقمين . عدم قيام مصلحة الضرائب بتحديد رأس مال الممول . حقه في الاختيار يبقى قائما . اعتماد الحكم اختيار هذا الممول لرقم أرباحه في سنة ١٩٣٩ أساسا للمقارنة وعدم القضاء بسقوط حقه في الاختيار : لا خطأ ... ..
١١٦٩	١٨٦	لجنة التقدير . تشكيلها الرخصة المخولة للمول في ذم عضوين يختارهما إلى اللجنة . عدم استعماله لهذه الرخصة . لا بطلان . كذلك لا يبطل قرار اللجنة تخلف المول عن الحضور أو رفضها طلب التأجيل لعدم إبداء ... ..
١١٧١	١٨٧	رسوم بلدية . قرار بلدية الاسكندرية بفرض رسوم إضافية على ضرائب الأولوال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية . جعله استحقاق هذه الرسوم على الضرائب التي تحصل بعد نشر القرار بالجريدة الرسمية مهما كانت السنة التي تعود إليها هذه الضرائب . إعفاؤه من الرسوم المولين الذين أوفوا الضرائب العادية والاستثنائية قبل نشر القرار . هذا القرار يجعل للرسوم التي فرضها أثرا رجعيا . مخالفة هذا القرار للدستور وإخلاله بمبدأ المساواة بين دافعي الضرائب ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		سيارة تستغل إستغلالا تجاريا في نقل الأشخاص أو البضائع . وجوب اعتبارها منشأة في حكم المسادين ٥٨ و ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . خضوعها لضريبة الأرباح التجارية . التزام المشتري مع البائع متضامين بما يكون عليها من ضرائب وفقا للسادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ ... ..
١٢٠٨	١٩٣	تقادم . سقوط حق الحكومة في المطالبة بدین الضريبة على إيرادات القيم المنقولة . بدء سريان مدة التقادم . هو من تاريخ وضع الربح المحمل بالضريبة تحت تصرف الممول . لا عبرة بالتاريخ الذي تصدر فيه قرارات التوزيع إذا لم يقترن بها وضع الإيراد تحت تصرف صاحبه ، ولا عبرة كذلك بالتاريخ الذي يتم فيه قبضه ذلك الإيراد فعلا إذا لم يطابق تاريخ وضعه . تصرفه ... ..
١٢١١	١٩٤	تقادم . التمسك بأن التقادم المسقط لحق الحكومة في المطالبة بدین الضريبة لا يبدأ إلا من وقت علم مصلحة الضرائب عن طريق الممول بالإيرادات الخاضعة للضريبة . في غير محله ...
١٢١١	١٩٤	تقادم . قطع مدة التقادم . حكم . تسببه . تقريره أن الخطاب الموصى عليه بعلم الوصول المرسل من مصلحة الضرائب إلى الممول لا يعتبر قبضتها بالدفع وترتيبه على ذلك . عدم قطعه مدة التقادم . لا خطأ
١٢١١	١٩٤	حكم . تسببه . معارضة في قرار لجنة التقدير . الحكم بإبطال المرافعة فيها . زوال الآثار المترتبة على رفعها . تجديداتها بصحيفة جديدة . الحكم بعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد . لا خطأ . بحث مانعاه الطاعن على الحكم من أسباب متعلقة بموضوع الدعوى . غير مقبول ... ..
١٢٢٤	١٩٥	...

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١٩٥	١٢٢٤	حكم . تسببيه . معارضة في قرار لجنة التقدير . معاد المعارضة . انسحاب محامي المعارض بجحش اختياره أثناء نظر الدعوى . تقرير المحكمة أنها لا ترى في هذا الانسحاب الاختياري ما يبرق قوة قاهرة يترتب عليه . معاد المعارضة ولا خطأ ...
١٩٧	١٢٣٦	ضريبة إضافية . وجوب إدخال جميع الضرائب في نطاق التكاليف التي تخصم من الأرباح هذا ضريبة الأرباح المستثناة على سبيل الحصر . وجوب خصم الضريبة الإضافية من الأرباح
١٩٧	١٢٣٦	تقادم . سقوط حق الممول في المطالبة برد المبالغ التي حصلتها منه مصلحة الضرائب بغير حق . متى تبدأ مدد التقادم ..
١٩٩	١٢٤٩	إمتناع في الضريبة على كل منشأة مستغلة في مصر . شرطه . قيام المنشأة الموقودة في الخارج بعملية تجارية واحدة في مصر . عدم خضوع هذه العملية للضريبة ... ..

( ط )

طعن ( ر . إعلان . تقض )

طلاق : ( ر أيضا . أحوال شخصية )

الاثبات : بخطابات متبادلة بين أحد الزوجين وشخص أجنبي .  
شرط قبولها كدليل في الاثبات في دعوى طلاق بين فرنسين .  
القانون الذي يحكم اللاقة بين الطرفين هو الذي يحدد إذا كان دليل  
الاثبات في الدعوى مقبولا أم غير مقبول مثال . حكم قضى  
بالطلاق بين فرنسين استنادا إلى مذكرات وخطابات متبادلة  
بين الزوجة والغير . تمسك الزوجة بعدم قبول هذه المحررات  
كدليل في الدعوى لحصول الزوج عليها بطريق السرقة . أطراح  
المحكمة هذا الدفع وقبولها المحررات كدليل في الاثبات دون  
تخصيص دواع الزوجة . خطأ في تطبيق القانون . ... ..

رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

(ع)

عقد :

تفسيره وتكييفه . تفهم نية المتعاقدين معرفة ما إذا كانت قد اتجهت إلى البيع بالعين أم إلى البيع بحسب المواصفات . مسألة واقعية . استقلال قاضي الموضوع بها متى أقام قضاءه على استخلاص سليم . مثال . ... ..

تفسيره . سلطة المحكمة في ذلك . حكم . تسببيه . استخلاصه استخلاصا سائغا أن النية المشتركة للمتعاقدين انصرفت إلى قسمة الأموال المشتركة قسمة تملك لا قسمة تانتفاع مستعينة في ذلك بمدلول عبارة العقد وطريقة تنفيذه . الذمى عليه بالخطأ في الوصف . في غير محله ... ..

٦٨٧ ١٠٤

اتفاق فتح بمقتضاه حساب جار للطاعن على أنه يوردي فيما بعد أقطانا للمطعمون عليها مع تفويضها ببيع هذه الأقطان نظير عمولة حكم . تسببيه . نفيه بأسباب سائغة مستمدة من شروط الاتفاق وظروف التعاقد وصف الرهن عن هذا الاتفاق واعتباره عقدا من نوع خاص وتقريره صحة تصرف المطعمون عليها في القطن دون اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٨٤ من قانون التجارة المختلط ، النعى عليه بالخطأ في التكييف ومخالفة القانون . على غير أميل من غيره ... ..

١٠٢٨ ١٣١

١٠٣٧ ١٦٢

تكييفه حكم . تسببيه . نفيه بأسباب سائغة وصف الرهن عن الاتفاق المبرم بين الطرفين وتقريره صحة تصرف المطعمون عليها في أقطان الطاعن دون اتخاذ الإجراءات الخاصة ببيع الشيء المرهون . عتق تخروجه عن مدلول عبارات الاتفاق . لا يعيبه أن يكون قد اعتبر هذا الاتفاق وكالة بالعمولة في حين أنه عقد من نوع خاص متى كان قد انتهى إلى نتيجة سليمة ...

١٠٣١ ١٦٦



رقم الصفحة	رقم التعديلات	
١١٩٣	١٩١	تكييفه . حكم . تسببه . نفيه عن العقد موضوع النزاع وصف الوكالة بالعمولة والرهن التجاري واعتباره عقدا من نوع خاص . إجازته تصرف المطعمون عليها في القطن المسلم لها من الطاعن بموجب هذا العقد دون الحصول على إذن من القضاء إقامة قضائه في ذلك على أسباب مستمدة من نصوص العقد . وظروف التعاقد . لا خطأ ... ..
		عمل :
٣٣٩	٤٨	تقادم . انقطاع التقادم . المدة المنصوص عليها في المادة العاشرة من قانون إصابات العمال رقم ٦٤ لسنة ١٩٤٦ ، عدم خضوعها لقواعد انقطاع التقادم ... ..
٨٦٠	١٢٣	حكم . تسببه . فسخ عقد العمل دون مكافأة . شرطه . عدم تحقق المحكمة من شرط حرمان العامل من مكافأته . خطأ في تطبيق القانون ... ..
١١٤٢	١٨١	حكم . تسببه . فصل موظف أجنبي من عمله بأحد البنوك استنادا إلى المادة الخامسة من القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ التي توجب استخدام نسبة معينة من المصريين في الشركات المساهمة . ثبوت أن هذا الموظف حصل على مكافأة تزيد على أجر سنة . عدم تقييده ما يثبت أن فصله كان بغير مبرر . رفض الحكم دعواه بالتعويض . لا مخالفة في ذلك للقانون ... ..
١١٤٢	١٨١	حكم . تسببه . تقريره أن فصل الطاعن من عمله كان له ما يبرره ونفيه عن رب العمل التعسف في هذا الفصل وترتيبه على ذلك رفض دعوى الطاعن بالتعويض . إقامة قضائه في ذلك على أسباب سائغة . النعى على الحكم أنه لم يبين سبب فصل الطاعن وأنه خلط بين الفصل التعسفي والفصل بغير مبرر . على غير أساس ... ..

رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

(ف)

فسخ (ر أيضا . بيع ) :

تفاسخ . شفعة . حكم . تسبيبه . اتفاق العاقدین علی أن يكون  
للتفاسخ أثر معدوم للعقد . استخلاص المحكمة هذا الاتفاق  
من ظروف الدعوى وملايساتها استخلاصا سائغا . لا خطأ في القانون  
مثال في دعوى شفعة ... ..

٦٩٩ ١٠٦

شرط . إجارة . النص في عقد الإيجار على اعتبار العقد  
مفسوخا بحكم القانون عند التأخر في دفع الأجرة . هذا لا يمنع  
للمستأجر من المنازعة في تحقق الشرط ، كما لا يمنع المحكمة من تحييص  
دفاعه لتحقيق من وقوع المخالفة الموجبة للفسخ من عدمه ...  
فضالة :

٧٣٨ ١١٠

تقادم . بدء سريان المدة المسقطه لحق الفضولي في المطالبة  
بالمصرفات التي صرفها هو من وقت قيامه بالفعل الذي ترتب  
عليه منفعة رب العمل ... ..

٤٧٦ ٦٩

قوائد : ( ر أيضا . حكم " تسبيبه " ) :

قوائد ربوية . حكم . اعتماده في إثبات الربا الفاحش  
على قرائن غير مؤدية . عدم إحالة الدعوى على التحقيق لإثباته  
حقيقة المبالغ المقرضة . إعفاء المدين من إثبات القوائد الربوية  
استنادا إلى القرائن المشار إليها . مخالفة لقواعد الإثبات وقصور ...

٦٤٦ ٩٨

نقض . طعن . سبب جديد . الدفع بأن سعر الفائدة المتفق  
عليه يزيد على الحد الأقصى المقرر قانونا . هذا الدفع من النظام  
العام . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض ... ..

١٠٢٨ ١٦١

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٠٢٨	١٦١	المحدد الأقصى المقرر لسعر الفائدة هو من النظام العام. سريانه من تاريخ العمل بالقانون الذي حدده حتى على الاتفاقات السابقة على هذا التاريخ ... .. حكم . تسببه . تقريره من المصلحة والمصاريف التي اقتضتها الشركة المطعون عليها من الظاهر كانت مقابل خدمات حقيقية . ولست فوائد ربوية . النعي عليه بأنه أجاز الائتلاف على فوائد ربوية . على غير أساس ... ..
١٠٣٧	١٦٢	ضرائب . المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها لأخذها بغير حق . استحقاق فوائد التأخر عنها من تاريخ المطالبة الرسمية . عدم سريان حكم القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على الفوائد التي استحققت قبل تاريخ العمل به ... ..
١٢٠١	١٩٢	ضرائب . المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها لأخذها بغير حق . استحقاق فوائد التأخر عنها من تاريخ المطالبة الرسمية . قياسها على التعويض عن عمل غير مشروع . قياس مع الفارق . اعتبارها معلومة المقدار من وقت الطلب ... ..
١٢٣٦	١٩٧	ضرائب . القضاء بفوائد عن المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها . وجوب جعل نهاية استحقاقها تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل لسنة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ... ..
١٢٠١	١٩٣	ضرائب . حكم . تسببه . القضاء بفوائد عن المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها . تحديد سعر الفائدة القانونية بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام الوفاء . خطأ في القانون . وجوب تخفيض هذا السعر إلى ٤٪ عن المدة التي تبدأ من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ تاريخ العمل بالقانون المعدني الجديد ... ..
١٢٠١	١٩٢	ضرائب . حكم . تسببه . القضاء بفوائد عن المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها . تحديد سعر الفائدة القانونية بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام الوفاء . خطأ في القانون . وجوب تخفيض هذا السعر إلى ٤٪ عن المدة التي تبدأ من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ تاريخ العمل بالقانون المعدني الجديد ... ..
١٢٣٦	١٩٧	ضرائب . حكم . تسببه . القضاء بفوائد عن المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها . تحديد سعر الفائدة القانونية بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام الوفاء . خطأ في القانون . وجوب تخفيض هذا السعر إلى ٤٪ عن المدة التي تبدأ من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ تاريخ العمل بالقانون المعدني الجديد ... ..



رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

( ق )

قسمته ( ر استرداد . قوة الأمر المقتضى ) .

قضاءه مستعجل : ( ر أيضا . إجارة . حراسة . ضرائب )

إشكال في التنفيذ . قيام النزاع على الحق المطلوب بحايته  
أثناء نظر الأشكال . هذا لا يحول دون أن يتناول قاضي الأمور  
المستعجلة بحث هذا النزاع بصفة وقتية لا ليفصل فيه بحكم حاسم  
للخصومة وإنما لينتس منه وجه الصواب في الإجراء الوقفي  
الذي يرى الأمر به ... ..

٢٥١

٤٠

ضرائب . تقرير المحكمة أن بداية إخطار التنازل عن المنشأة  
تكون من تاريخ وقف التنازل عن مباشرة العمل فيها وفقا  
فعليا لا من تاريخ إبرام عقد التنازل . هذا التقرير يؤيده مفهوم  
ظاهر نص المادتين ٥٨ و ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ...

٢٥١

٤٠

ضرائب . تقرير المحكمة أن التنازل عن المنشأة تظل مباشر  
الحمل فيها ويستغلها لحسابه إلى تاريخ معين لا حق لإبرام عقد  
التنازل ، وأن إخطار التنازل قد تم في الميعاد القانوني محسوبا  
من تاريخ وقف التنازل عن الحمل في المنشأة وفقا فعليا .  
تأييد ظاهر أوراق الدعوى لهذا التقرير . لا خطأ في القانون ...

٢٥١

٤٠

نزاع على بيع أشياء مسمومة عليها لعدم وفاء ذريبة الأرباج  
التجارية . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر هذا النزاع  
على اعتبار أنه إشكال في التنفيذ ... ..

٢٥١

٤٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٥١	٤٠	لا يحول دون اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر هذا النزاع أن يكون المستشكل قد أبدى طلبات متعلقة بأصل الحق . لقاضي الأمور المستعجلة بماله من سلطة تحويل طلبات الخصوم في مثل هذه الحالة أن يأمر بالإجراء الوقتي الذي يتفق وطبيعة الإشكال ... ..
٢٥١	٤٠	موضوع النزاع المشار إليه صالح للفصل فيه . لمحكمة النقض أن تقضي بالإجراء الوقتي المناسب وهو وقف البيع ... ..
٤٢٩	٦١	إشكال التنفيذ . البحث في كون الحكم المستشكل فيه بني على مستندات ليست خاصة بموضوع التقاضي . خروجه عن ولاية القضاء المستعجل لمسامه بأصل الحق ... ..
٤٢٩	٦١	إشكال . في التنفيذ . حكم . تسببيه . عدم قضائه بسقوط الحكم الغيابي وقصره البحث على مجرد استعراض أقوال الطرفين وظاهر مستندات الدعوى ليستخلص منها مظاهر الجدل في النزاع وما إذا كان في أسباب منازعة المستشكل ما يبرر وقف التنفيذ . النعي عليه بالخطأ في القانون والتناقض . على غير أساس ... ..
٥١١	٧٥	إشكال في التنفيذ . حكم صادر من المحكمة الشرعية بتقرير نفقة . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بتقدير حجية هذا الحكم وما إذا كان قد صدر من جهة ذات ولاية أم غير ذلك عند تنفيذه على أموال المدين سواء بدئ فعلا بالتنفيذ أم لم يبدأ ... ..
٥١١	٧٥	إشكالات التنفيذ . هي بطبيعتها مستعجلة . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظرها . قضائه بوقف التنفيذ أو السير فيه هو تقدير مؤقت ولا أساس له بأصل الحق ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٠١٢	١٥٧	شرط الاستعجال . تقرير توافره بأسباب سائغة رغم قيام النزاع قبل رفع الدعوى بزمن . لا خطأ ... ..
١٠١٢	١٥٧	حق قاضي الأمور المستعجلة في بحث مستندات الطرفين ليستخلص منها ما يبدو للنظرة الأولى أنه وجه الصواب في الإجراء المستعجل المطالب . حكم . تسببه . استخلاصه بالأسباب السائغة التي أوردها أن نزاع الطاعن في ملكية المطعون عليه للعين موضوع الدعوى هو نزاع غير جدي . قضاؤه بطرد الطاعن من هذه العين . لا مخالفة في ذلك للقانون ... ..
١١٢١	١٧٧	قاضي الأمور المستعجلة . اختصاص . حجز ضرائب . دعوى بعدم الاعتداد بحجز أوقعه . مصلحة الضرائب لعدم استيفائه أركانها الجوهرية التي نص عليها القانون . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل فيها . ليس في ذلك مساس بأصل الحق ... ..
		قوة الأمر المقضي : ( ر أيضا . حجر . نقض ) :
١١	٣	دعوى من مشتر على بائع . تدخل خصم ثالث في هذه الدعوى . الحكم في الدعوى لمصلحة المشتري و بعدم قبول التدخل . استئناف هذا الحكم من البائع ضد المشتري وطالب التدخل . استبعاد الحكم الصادر في الاستئناف البحث في موضوع تدخل الخصم الثالث لعدم قيامه هو باستئناف الحكم الابتدائي القاضي برفض تدخله . هذا الحكم لا يحوز قوة الأمر المقضي بالنسبة لطالب التدخل . من حقه أن يرفع استئنافا آخر عن الحكم الابتدائي القاضي برفض تدخله ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٩٢	٤٢	حكم مقام على أسباب مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمنطوق. هذه الأسباب تهوز قوة الأمر المقضى. الاستناد إليها في دعوى لاحقة بين نفس الخصوم باعتبار أن لها قوة الأمر المقضى. صحيح. مثال.
٣٧٠	٥٤	بيع . قسمة . بيع الشريك حصته في الملك الشائع بعد رفع دعوى القسمة وقيام المشتري بتسجيل عقد البيع قبل انتهاء إجراءات القسمة . عدم تمثيل البائع للمشتري . الحكم الصادر بتخصيص كل من الشركاء بنصيب مفرز لا حجية له على المشتري الذي لم يمثل في الدعوى ... ..
٤٤٩	٦٤	حكم صادر في دعوى صحة تعاقد أقامها المشتري على البائع له وهلى إخوته الذين اقتسموا الأطنان مع البائع. قضاؤه بصحة التعاقد في مواجهة البائع وإخوته . غدم حضور إخوة البائع في الدعوى وعدم منازعتهم المدعى في طلباته لا يمنع من اعتبارهم خصوما حقيقيين فيها . الحكم الصادر فيها يعتبر حجة عليهم ...
٤٨٢	٧٠	لا مانع من أن يكون بعض المقضى به في الأسباب . مثال . حكم قضى في أسبابه بصفة قطعية في بعض المسائل . صيرورته نهائيا بعدم الطعن فيه في الميعاد . الحكم بعدم قبول الاستئناف المرفوع من هذه المسائل ... ..
٦٣٥	٩٧	حكم نهائى في مواجهة الخلف الخاص . لا حجية له قبل مانح الحق إذا كان لم يختصم في الدعوى ... ..
٧٣٠	١٠٧	شرطه . اتحاد الموضوع والسبب والخصوم في كل دعوى . لا يجوز قوة الأمر المقضى ما يرد في الحكم من قرارات في شأن موضوع آخر لم يعرض على المحكمة ولو كان مرتبطا بالموضوع المقضى فيه . مثال في نزاع خاص بفسخ عقد معاوضة ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٧٨١	١١٥	حكم تسبيبه . قضاؤه برفض الدفع بدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . ما جاء بأسبابه مسوغ لاختلاف السبب في الدعويين . النعى عليه مخالفة القانون . في غير محله . مثال في دعوى إخلاء تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧
٨٢٤	١١٧	حكم : تسبيبه . تقريره أن الدعوى التي يرفعها المستأجر بطلب تسليم العين المؤجرة تختلف في موضوعها وسببها عن دعوى استرداد الحيازة السابق رفعها من المستأجر على المؤجر لا خطأ ولا قصور
		قوة القاهرة :
٧٣٨	١١٨	تعهدات . إجارة . حكم . تسبيبه . استظهاره شروط اعتبار الحادثة قوة القاهرة . اعتباره استيلاء السلطات العسكرية على الشركة المستأجرة بجميع أدواتها ومعداتها من قبيل القوة القاهرة التي جعلت وفاءها بالتزاماتها مستحيلاً . لا مخالفة للقانون ولا قصور ...
٧٣٨	١١٠	تعهدات . إجارة . حكم . تسبيبه . تقريره أن القوة القاهرة لم تحل دون تنفيذ عقد الإيجار ، وإن تنفيذ هذا العقد كان مفروضاً بحكم قرار وزير التموين والأمر العسكري بالاستيلاء على الشركة المستأجرة وممتلكاتها ، وأن السلطات العسكرية حلت محلها رغم إرادتها في تنفيذ العقد . تقريره أن التنفيذ كان موقوفاً بالنسبة للشركة المستأجرة حتى زالت القوة القاهرة . طلب المؤجر اعتبار عقد الإيجار مفسوخاً بسبب القوة القاهرة والتجدي بالمواد ١١٩ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ من القانون المدني القديم . في غير محله .

رقم  
القائمة

رقم  
الصفحة

( ل )

لوائح :

أوامر إدارية . اختصاص . رسوم بلدية . للحاكم سلطة  
البحث في مشروعية اللائحة والامتناع عن تطبيقها إذا كانت  
مخالفة للقانون .

١٠٥١ ١٦٥

أوامر إدارية . اختصاص . حوز إدارية . رسوم بلدية  
للحاكم سلطة البحث في مشروعية اللائحة والامتناع عن تطبيقها  
إذا كانت مخالفة للقانون . حكم . تسببه . قضاؤه بوقف الفصل  
في طلب إلغاء المجزئ حتى يفصل في مشروعية اللائحة بفرض  
الرسوم البلدية من الجهة المختصة . خطأ في القانون .

١٠٧٣ ١٦٨

( م )

محالس مالية ( ر . اختصاص ) .

محاماة :

وكالة . مسؤولية . مسؤولية محام لخطئه في الدفاع عن موكله .  
حكم . تسببه . إقامته على خطأ المحامي في الدفاع أمام محكمة أول  
درجة وعدم حضوره في الاستئناف رغم اتفاقه مع الموكل  
على ذلك . لا تناقض .

٩١٦ ١٣٦

محكمة الموضوع ( ر أيضا . إثبات . شهادة ) :

الوقت الكافي لاطلاعها على أوراق الدعوى . تقدير هذا  
الوقت من حقها ولا شأن للمحكوم به . مثال في دعوى تزوير .

٢٨٠ ٦



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٩١٦	١٣٦	إثبات . ترجيح شهادة على أخرى هو من إطلاقات قاضي الموضوع . عدم ملزوميته ببيان أسباب الترجيح .
١١٠٨	١٧٥	سلطانها في تقدير الأدلة المطروحة عليها . لا إلزام عليها في اتخاذ خطة معينة لذلك . لا تثريب عليها إذا هي رفضت ندب خبير أو استجواب الخصوم متى أقامت قضاءها في موضوع النزاع على أسباب مائفة مستمدة من عناصر الدعوى . مثال في نزاع على عقد بيع وفاء مدعى بأنه كان يخفى رهنا .
		مرض الموت (ر أيضا . بيع) :
١٤٤	٢٣	حكم . تسببه . تقريره لأسباب مائفة أن البائع لم يكن مريضا مرض الموت عند تحرير عقد البيع . رفضه ضمنا طلب الإحالة على التحقيق لإثبات هذا المرض . لا خطأ في القانون ولا قصور ... ..
١٤٤	٢٣	حكم . تسببه . تقريره بأسباب مائفة أن الادعاء بمرض موت البائع عند تحرير عقد البيع غير جدي . المعلن بصورية تاريخ العقد . غير منتج . النعي على الحكم بالخطأ في الاسناد لقوله إن التاريخ غير متنازع فيه . نعي غير منتج أيضا ... ..
		مسئولية (ر أيضا . بيع) :
٨٨	١٥	حكم . تسببه . قضائه بمسئولية الطباخة عن غرق ابن المطعمون عليها في حمام السباحة . تأسيسه هذه المسؤولية على أن الطباخة هي التي هبطت ملاحظي الحمام وهي التي تتدب من يقوم منهم بالملاحظة والإشراف . في هذا ما يكفي لإقامة الحكم . النعي على الحكم بالقصور لعدم بيانه ما إذا كانت مرتبات هؤلاء الملاحظين تدفع لهم عن العمل بالحمام وحده أو عن أعمال أخرى منضمة إليها ، أو لأنه نفى الشخصية المعنوية للحمام بأسباب غير مؤدية . نعي غير منتج ... ..

رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

حكم . تسببيه . تأسيسه مسئولية الطاعة عن الضرر الذي  
لحق المطعون عليهما على أسباب مبررة . بحته أسباب الخطأ  
الأخرى التي تنازع الطاعة في ثبوتها . غير مجد . تحدث  
الحكم بعد ذلك عن المسئولية عن أعمال الغير ممن هم تحت الرعاية  
وفقا لنص المادة ١٥١ مدني قديم . تزيد لا يضيره الخطأ  
فيه . خطأ الحكم في ذكر النص القانوني الواجب التطبيق . لا يعيبه ...

٨٨

١٥

مطلات ( ر . حكم " تسببيه " ) :

معاوضة :

حكم . تسببيه . التمسك بعدم جواز الرجوع في البذل بعد  
مضي خمس سنوات من تاريخ العقد وفقا للمادة ٣٥٩ مدني ( قديم )  
عدم رد الحكم على هذا الدفاع الجوهرى . قصور . ...

٧٢

١٠٧

( ن )

نزاع ملكية ( ر . دعوى استحقاق ) :

نقض ( ر أيضا إجارة . استرداد . إعلان . تزوير .  
حجر . فوائد مرض الموت ) :  
إجراءات الطعن :

أوراق الطعن . حكم صدر من محكمة أول درجة مقرر زوال  
حالة وقف الدعوى . إعادتها حكما لاحقا في موضوع الدعوى  
في حدود نصها النهائي . استئناف الطاعن للحكم الصادر  
في الموضوع على أساس صدوره على خلاف الحكم السابق بوقف  
الدعوى . قضاء محكمة الدرجة الثانية بعدم جواز الاستئناف  
لقلة النصاب . اعتمادها ما قضت به محكمة أول درجة  
في حكمها المقرر لزوال حالة الوقف . التزام الطاعن بتقديم صورة  
رسمية من حكم محكمة أول درجة المقرر لزوال حالة الوقف .  
لا ينفي عن هذا الإجراء الجوهرى تقديمه صورتي الحكم المطعون  
فيه والحكم الابتدائى الصادر في موضوع الدعوى ...

٨٩

١٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٥٤	٢٥	حكم . تسييبه . النعى عليه بالخطأ في الاستناد بالنسبة لأقوال واردة في شكاوى إدارية . عدم تقديم الطاعن صورة رسمية من هذه الشكاوى . نعى غير مقبول ... ..
١٨٠	٤٥	طعن . حكم . تسييبه . النعى عليه بخالفة الثابت بالأوراق استنادا إلى ثلاثة عقود . أحدها هذه العقود قدم في خلال العشرين يوما التالية للتقرير بالطعن ولكنه غير مؤشرا عليه بما يفيد سبق تقديمه لمحكمة الموضوع وعدم تقديم دليل يثبت سبق تقديمه . العقدان الآخران مع تعلقهما بسبب الطعن لم يقدم في خلال العشرين يوما التالية للطعن بالقض . النعى مجرد عن الدليل ...
٢٢٥	٤٦	طعن . تقرير طعن عن حكم صادر في موضوع غير قابل للجزئة أو يجب اختصاص أشخاص معينين فيه . عدم إعلان أحد المطعون عليهم بهذا التقرير . عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة إلى جميع المطعون عليهم ... ..
٢٢٨	٤٧	إعلان تقرير الطعن . إعلان التقرير للمطعون عليه في خلال الخمس عشرة يوما التالية للطعن . صحة الطعن شكلا . خلوص صورة الإعلان المسلمة للمطعون عليه . ههوا من تاريخ الشهر الذي حصل فيه الإعلان . اشتغال الصورة على جميع البيانات التي أوجبتها المادة العاشرة من القوانين ما هذا تاريخ الشهر الذي يمكن كشفه من البيانات الأخرى . لا يطلان ... ..
٢٤٩	٥٠	أحوال شخصية . عدم وجود نص في القانون يوجب إعلان المطعون عليه بنص الأمر الصادر من رئيس المحكمة بتعيين الأشخاص الذين يعانون بالطعن وتحديد أجل تقديم دفاعهم ومستنداتهم . يكفي أن يشمل الإعلان مخمخون الأمر دون نصه ...



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٤٩	٥٠	أحوال شخصية . إعلان ملخص طلبات المدعى إلى المدعى عليه . قلم الكتاب هو المنوط بهذا الاجراء دون المدعى . سرعان هذه القاعدة على الطعن بطريق النقض ... ..
٣٧٥	٥٥	طعن . إعلان . عدم إثبات المحضر الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إلى شيخ البلد . بطلان الاعلان . عدم جواز اعتباره مبدءا لسريان ميعاد الطعن ... ..
٤٩٢	٧١	طعن . إيداع أصل ورقة إعلان الطعن وصورة الحكم المطعون فيه والمذكرات الشارحة في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٢٢ مرافعات . اجراء جوهرى يترتب على تفويته سقوط الحق في الطعن . عدم جواز إضافة ميعاد مسافة للميعاد المشار اليه ... ..
٥٢٣	٧٧	إعلان الطعن . يكون لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقة إعلان الحكم . تعيين محل مختار في ورقة إعلان الحكم يتبرقرينة قانونية على أن المطعون عليه قبل إعلانه بالطعن في هذا المحل ولولم يصرح بذلك . لا يهم أن يكون المسمى الذى عين مكتبه مقرا أم غير مقرر أمام محكمة النقض . لانعارض بين حكمى المادتين ٣٨٠ و ٤٦٠ أو المادتين ٣٨٠ و ٣٨٠ من قانون المرافعات في هذا الخصوص ... ..
٥٢٩	٧٨	طعن . إيداع الأوراق التي نصت عليها المادة ٣٢٢ مرافعات خلال عشرين يوما من تاريخ الطعن . اجراء جوهرى يترتب على تفريته بطلان الطعن ... ..
٥٢٩	٧٨	طعن . إعلان . وجوب إعلان المطعون عليه في خلال الخمس عشرة يوما التالية للتقرير بالطعن . عدم مراعاة هذا الاجراء . الطعن غير مقبول شكلا . المادة ٣١١ مرافعات ... ..

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		إعلان الطعن . وجوب قيام المحضر بإثبات الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إلى شيخ البلدة . اكتفاؤه بإثبات أن المعلن إليه لا يعرف له محل إقامة . بطلان الإعلان . عدم قبول الطعن شكلاً لعدم إعلانه في الميعاد ... .. ٥٤٥ ٨٢
		أوراق الطعن . متى يجب تقديم صورة مطابقة للأصل من الحكم الابتدائي ومتى لا يجب ؟ ... .. ٦٦٥ ١٠١
		أوراق الطعن . الصورة المعلنه من الحكم المطعون فيه تعتبر مطابقة لأصله في معنى المادة ٤٣٢ مرافعات ... .. ٦٦٥ ١٠١
		ميعاد الطعن . حكم صادر في دعوى رفعت بوصفها دعوى مدنية . فصل المحكمة في مسألة أولية متعلقة بالأحوال الشخصية للأجانب وتأسيس قضائها في الدعوى المدنية على نتيجة الفصل فيها . ميعاد الطعن في الحكم دو الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٨ مرافعات لا الميعاد الذي حددته المادة ٨٨١ من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥١ ... .. ٧٧ ١١٤
		طعن . المحامي المقرر بالطعن . وجوب أن يكون موكلًا بتوكيل سابق على تقرير الطعن . تاريخ التوكيل لاحق للتقرير بالطعن . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة ... .. ٨٧٥ ١٢٧
		طعن . إعلان . ثبوت وفاة المطعون عليه قبل الإعلان . واجب الطاعن في هذه الحالة . وجوب مراقبة ما يطرأ على حالة الخصوم . وجوب توجيه الإعلان إلى الورثة جملة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ التقرير بالطعن أو من تاريخ العلم بوفاة المطعون عليه . عدم مراعاة هذا الإجراء . بطلان الطعن ميعاد الطعن . مصادفة آخر ميعاد الطعن عطلة رسمية . إبتدأ الميعاد إلى اليوم التالي . المادة ٢٣ مرافعات ... .. ٩٥١ ١٤٣
		٩٥٤ ١٤٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٩٦٣	١٤٦	طعن . إعلان تقرير الطعن . البطلان الذي ترتبه المادة ٤٣١ مرافعات . مقصور على عدم وصول الإعلان في الميعاد . خلو صورة الإعلان منها من تاريخ التقرير أو اسم الموظف الذي حرره . لا بطلان ... ..
٩٦٣	١٤٦	طعن . ميعاد الطعن . المطعون عليهم ، ملتزمان بالتضامن . رفع الطعن على أحدهما في الميعاد . جواز اختصاص الثاني ولو بعد فوات الميعاد ... ..
٩٩٧	١٥٣	أوراق الطعن . الحكم المطعون فيه أحال على أسباب الحكم الابتدائي الصادر من المحكمة المختلطة . تقديم صورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه وصورة رسمية لترجمة أسباب الحكم الابتدائي مستخرجة من الأصول المحفوظة بقلم كاتب المحكمة تحوى أسماء القضاة والخصوم وأسباب الحكم ومنطوقه . في هذا ما يكفي لما فرضته المادة ٤٣٢ مرافعات ... ..
١١٣٧	١٨٠	طعن . موضوع الطعن يقوم على بطلان عقد البيع الصادر من مورث المطعون عليهم إلى الطاعة باعتباره يخفى رهنا . موضوع غير قابل للجزئية . بطلان الطعن بالنسبة لأحد المطعون عليهم لعدم إعلانه إعلانا صحيحا . بطلان الطعن تبعا بالذنية لجميع المطعون عليهم ... ..
١٢٤٧	١٩٨	أوراق الطعن . إيداع صورة رسمية من الحكم الابتدائي خلال عشرين يوما من تاريخ الطعن إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه . هو من الإجراءات الجوهرية التي يقتضيها سقوط الحق في الطعن ... ..



رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

## التقرير بالطعن وتقديم الأسباب :

طعن . سبب الطعن . وجوب بيانه في تقرير الطعن . مثال .  
النهي على الحكم إغفاله الرد على دفاع جدى و ارد بمحضر الجلسة .  
عدم بيان هذا الدفاع في تقرير الطعن . النهى غير مقبول ... ٣٣٩ ٤٨

سبب الطعن هو مخالفة الحكم للثابت بالأوراق . عدم بيان  
وجه المخالفة في تقرير الطعن . سبب غير مقبول ... ٦٥٣ ٩٩

## أسباب جديدة أو موضوعية ( ر . أيضا إثبات ) :

سبب جديد . تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بطلب  
تفاد البيع الصادر له في مرض موت البائع في كل مال التركة .  
نعيه على الحكم لدى محكمة النقض الخطأ في تطبيق القانون لعدم  
قضائه بتنفيذ البيع في حدود ثلث التركة . لا يعتبر سببا جديدا .  
الطلب الذى أبداه أمام محكمة الموضوع وهو تنفيذ البيع في كل  
التركة - يشمل الطلب الأقل وهو التنفيذ في ثلث مال التركة . ١٧ ٤

الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه  
دون أن يضيف إليه أسبابا جديدة : أوجه الطعن التى ينشئ بها  
الطاعن على الحكم القصور في التسبيب والخطأ في الاستدلال  
واردة جميعا على أسباب الحكم الابتدائى . عدم تقديم الطاعن  
ما يدل على أنه عرض هذه المطاعن على محكمة الدرجة الثانية .  
وجوب اعتبار أوجه الطعن أسبابا جديدة لا تجوز إثارتها لأول  
مرة أمام محكمة النقض . لا يغير من ذلك تقديم الطاعن صورة  
وجوهية من محضر التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة . ٣٥ ٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٤١١	٥٩	طعن سبب جديد . النعي على الحكم القاضي بالشفعة بأن الشفيع تنازل ضمه عن حق الشفعة أو أنه تواطأ مع البائع له على عدم النص في عقد شرائه على التنازل عن هذا الحق . عدم ثبوت إثارته لدى محكمة الموضوع . إثارته لأول مرة لدى محكمة النقض . لا تجوز
٤٤٩	٦٤	طعن . سبب جديد . الدفع بأن الحكم الغيابي قد سقط لعدم تنفيذه في خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره . لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ... ..
٥٣١	٧٩	إعلان . بطلانه . الطعن ببطالان الإعلان . مؤسس على عدم تحرير محضر مستقل بجميع خطوات المحضر . عدم تمسك الطاعن بهذا البطلان لدى محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة لدى محكمة النقض ... ..
٨٦٠	١٢٣	طعن . سبب جديد مطالبة عامل بمكافأة عن مدة خدمته وفقاً للادة ١/٢٣ من قانون رقم ٤ لسنة ١٩٤٤ . طعنه في الحكم بأنه حرره من المكافأة دون أن يتحقق من شروط الحرمان المنصوص عنها في المادة ٣/٣٠ . لا يعتبر سبباً جديداً ... ..
٩٢٤	١٣٨	سبب جديد . يقول بأن التواطؤ هو بيع بالعربون . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ... ..
١١٣٣	١٧٩	حكم . تسببه . عدم جواز الاستناد في تقويم الحكم إلى غير ما أقيم عليه من أسباب إلا أن تكون من الأسباب القانونية البهينة القائمة في الخصومة أمام محكمة الاستئناف . مثال في دعوى شفعة ...
١٢٣٢	١٩٦	سبب جديد . التمسك بأن الخبير الذي سمع شهادة الشهود هو غير الخبير الذي قدم التقرير دون انتداب من المحكمة . لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ... ..

( أحكام يجوز الطعن فيها ) (ر أيضا إجارة. تزوير):  
حكم فصل في أساس النزاع بين الطرفين بأن اعتبر عقد الشركة  
المتنازع في صحته صحيحا . هذا الحكم يكرن قد أنهى الخصومة  
في هذا الجزء الأصيل من الدعوى . جواز الطعن فيه بطريق  
النقض استقلالا... ..  
٣١ ٥

طعن . حكم . مناط عدم جواز الطعن في الحكم على استتلال.  
أن يكون صادرا قبل الفصل في الموضوع فصل الحكم في الموضوع  
أو في شق منه . جواز الطعن فيه . مثال . لدفع بسقوط حق  
الشفيع في الشفعة . هذا دفع وارد على ذات الحق المطالب به .  
الحكم الصادر بقبوله أو برفضه يجوز الطعن فيه استقلالا ...  
٣٠٩ ٤٤

حكم . قضاؤه بما لم يطالبه الخصوم . إبتاؤه على قاعدة  
قانونية خاطئة . جواز الطعن فيه بطريق النقض ... ..  
٣٢٨ ٤٧

طعن . حكم صادر في ظل قانون المرافعات القديم . فصله  
فصلا قطبيا نهائيا في بعض نقاط من النزاع . جواز الطعن فيه  
استقلالا... ..  
٣٧٥ ٥٥

طعن . حكم صادر قبل الفصل في الموضوع . متى يجوز  
الطعن فيه استقلالا . إذا كان قد فصل في منظونة أو في أسبابه  
المتعلقة بالمنطوق في بعض الخصومة القائمة . مثال . حكم قضى  
بجواز الاستئناف . تأسيس قضاؤه على أن الإيجار المحدد في العقد  
لا ينصب على أجرة المكان وحده ، بل يشمل عمالية أخرى  
مرتبطة بها ارتباطا وثيقا لا يقبل التجزئة . جواز الطعن فيه  
بطريق النقض ... ..  
٣٩٥ ٥٧



رقم القاعدة	رقم المادة	
٦٤	٤٤٩	طعن . حكم تمهيدى بنليب خير . قضاؤه بصفة قطعية في أسبابه بأن حكم صحة التعاقد الذي أسس عليه الطاعن دعواه قبل المطعون عليهم لا حجية له قلوبهم ، لأنهم لم يكونوا خصوما حقيقيين في دعوى صحة التعاقد . هذا الحكم صادر في صميم الموضوع وأنهى جزءا أساسيا من الخصومة لا تملك المحكمة إعادة النظر فيه . جواز الطعن في هذا الحكم على استقلال ... ..
٦٥	٤٥٦	طعن . إجارة . نزاع قائم على ما إذا كانت العين المؤجرة بمقتضى العقد أرضا فضاء أم مكانا مؤجرا تسرى عليه أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . هذا النزاع ليس مما تفصل فيه دائرة الإيجارات فصلا نهائيا . جواز الطعن في الحكم الصادر منها في النزاع ... ..
٩٣	٦٠٠	طعن . قرار صادر من قاضي الأمور الوقفية بحكمة الأحوال للشخصية بمجرد موجودات شركة لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الشريك المتوفى رغم معارضة الشركة في ذلك تأييد غرفة المشورة لهذا القرار . حكم صادر في منازعة مدنية . جواز الطعن فيه بطريق النقض ... ..
١١٩	٧٨١	إجارة . حكم صادر على خلاف حكم سابق بين نفس الخصوم في منازعات الأماكن المؤجرة الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . جواز الطعن فيه بطريق النقض عملا بالمادة ٢٦ من إعلانات ولو كان الطعن فيه غير جائز وفقا للمادة ٢٣ من إعلانات ... ..

رقم الفاصلة	رقم الصفحة	
		حكم . تسببه . تكييفه العقد المبرم بين الطرفين بأنه وكالة بالعمولة وتقريره صحة بيع المطعون عليها أقطان الطاعن دون الحصول على إذن من قاضي الأمور الوقفية تطبيقا للمادة ٨٩ من قانون التجارة الأمر الذي أسست عليه الدعوى . هذا الحكم يكون قد حسم النزاع في الأساس الذي بنيت عليه الدعوى .
١٠٦١	١٦٦	جواز الطعن فيه على استقلال ... ..
		حكم صادر من محكمة الاستئناف برفض دفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها شكلا . هذا الحكم يعتبر صادرا قبل الفصل في الموضوع . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض على استقلال ...
٥٨٧	٩٠	طن . إلتماس إعادة النظر . الحكم الملتمس فيه صادر من محكمة الاستئناف المختلطة . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض
٨٣١	١١٨	طن . حكم . طلب تصحيحه . الحكم المطلوب تصحيحه غير جائز الطعن فيه بطريق النقض عدم جواز الطعن في القرار الصادر برفض طلب تصحيحه ... ..
٨٣١	١١٨	طن . حكم صادر من محكمة ابتدائية في مناقضة في توزيع وقابل للطعن فيه بطريق الاستئناف وفقا للمادتين ٧٤٣ و ٧٤٤ مرافعات تفويت ميعاد الاستئناف والطعن فيه مباشرة بطريق النقض . عدم جواز الطعن ... ..
٩٠٢	١٣٣	طن . حكم . قضاؤه برفض وقف دعوى الريع لأن النزاع الذي أثاره المدعى عليه في ملكية المدعى غير جدي . هذا الحكم لا ينهي الخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيه على استقلال ... ..
١٠٤٤	١٦٣	استقلال ... ..

رقم الصفحة	رقم المادة	
١٢٥٧	٢٠١	حكم اقتضاه على رفض التظلم المرفوع من الطاعن من قضاء محكمة أول درجة يشمل حكمها بالنفاذ المعجل . الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . لا يجوز . لا يغير من ذلك أن القانون أجاز التظلم من وجه بالنفاذ إلى محكمة ثاني درجة وفقا للسادة ٤٧١ مرافعات ... ..
٥٣١	٧٩	المصلحة في الطعن : ( ر أيضا . أحوال شخصية ) : طعن . الحكم القاضي بطرد المستاجر من العين المؤجرة والتي اتمت مدة إيجارها عند رفع الطعن ألزمه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . تحقق مصلحته في الطعن في هذا الحكم ...
٧٦٢	١١٣	ضرائب . حكم بئدب خيريت في أساس النزاع ولم يستبق من موضوع الدعوى إلا تقدير صافي الربح بعد خصم التكاليف . صدور حكم لاحق بتقدير الربح . اعتبار الحكم الأول منهيًا للخصومة فيما فصل فيه فصلا قطعيا . صدوره في ظل قانون المرافعات القديم الذي كان يجيز الطعن فيه . عدم الطعن في الحكم الأول <del>ومصر الطعن على الحكم اللاحق المترتب عليه .</del> طعن غير منتج ... ..
١٠٩٥	١٧٢	حكم صدر لمصلحة الطاعن برفض دفع أدلى به خصومه . انعدام مصلحته في الطعن في هذا الحكم ... ..
١١١٣	١٧٦	بيع . حق البائع كضامن في الطعن في الحكم الصادر باستحقاق العين المبيعة لآخر لأفضلية عقده ولو لم يطن المشتري في هذا الحكم ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		ما يقبل وما لا يقبل من الأسباب :
٣٥٨	٥٢	طعن . حكم . تسببه . النعي عليه بالقصور لعدم زده بأسباب خاصة على الأوجه الواردة في صحيفة الاستئناف . عدم بيان هذه الأوجه . النعي غير مقبول ... ..
٣٦٧	٥٣	طعن . موضوع الدعوى هو طلب تملك بطريق الشفعة . وجوب اختصاص البائع والمشتري في جميع مراحلها . اختصاص المشتري وحده دون البائع الذي كان حاضرا في الاستئناف . الطعن غير مقبول شكلا ... ..
٤١١	٥٩	طعن . شفعة . حكم صادر في دعوى شفعة في عقار بيع لشخصين مشاعا بينهما . موضوع غير قابل للتجزئة . الطعن فيه من أحد المشتريين بعد الميعاد القانوني . إفادته من الطعن المرفوع من المشتري الثاني في الميعاد متى كان منضما إليه في طلباته الدفع بعدم قبول طعنه شكلا . في غير عمله ... ..
٥٩٦	٩٢	سبب الطعن . إغفال محكمة الموضوع سببوا الفصل في طلب من الطلبات . سبب غير مقبول ... ..
٦٦٠	١٠٠	خصوم الطعن . الخصومة في الطعن لا تكون إلا بين من كانوا خصوما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه . مثال . محكمة أول درجة حكمت في الدعوى الأصلية وقررت فصل دعوى الضمان الفرعية . الطاعن تنازل أمام محكمة الاستئناف عن طلباته الموجهة إلى المدعى عليه في دعوى الضمان . الحكم المطعون فيه لم يفصل في دعوى الضمان . اختصاص المدعى عليه في دعوى الضمان أمام محكمة النقض . عدم قبول الطعن بالنسبة إليه

رقم  
الفاصلة

أوراق الطعن . عدم تقديم المستندات المؤيدة لسبب الطعن  
في الميعاد . عدم قبول السبب . الاحتجاج بأن قوة القاهرة  
حالت دون تقديم هذه المستندات في الميعاد . عدم تقديم ما يدل  
على قيام القوة القاهرة . عدم قبول هذا المذر . مطالبة محكمة  
النقض بضم تحقيقات تثبت وجود القوة القاهرة . لا يجوز ...

٦٦٥ ١٠١

نيابة عامة : ( ر أحوال شخصية . ضرائب ) :

( و )

وصية ( ر أيضا بيع ) :

بيع . بيع لوارث يستتر تبرعا مضافا إلى ما بعد الموت . هذا  
التصرف يعتبر وصية لا تنفذ في حق الوارث الآخر إلا إذا أجازها  
وفقا للقانون الذي كان يحكمها . منازعة هذا الوارث الآخر في بعض  
العمليات التي شملها التصرف . عدم نفاذ التصرف بالنسبة لهذه  
العمليات وبقاؤه صحيحا فيما لم يطعن عليه فيه ...

٥٤٨ ٨٣

إثبات . بيع لوارث يتضمن تصرفا مضافا إلى ما بعد الموت  
قصده به الاحتيال على أحكام الإرث المقررة شرعا والإضرار  
بحق وارث آخر . لهذا الوارث أن يثبت بكافة طرق الإثبات  
أن التصرف يتضمن تبرعا مضافا إلى ما بعد الموت ، وأنه وصية  
لا تنفذ في حقه إلا بالإجازة ...

٥٤٨ ٨٣

رقم  
القاعدة

رقم  
الصفحة

## وضع يد : ( ر أيضا تقادم ) .

تقادم خمس . وضع يد على حصة مبيعة على الشيوع . جواز  
تملكها بالتقادم الخمس . حكم . تسببيه . تقرير أن المطعون  
عليه وضع يده على هذه الحصة خمس سنوات وأن خصمه سلم  
بذلك . لا قصور في الرد على ما دفع به هذا الخصم من عدم  
جواز التملك على الشيوع بالتقادم ... ..

١٠٩

١٨

تقادم خمس . حكم . تسببيه . تقريره أن حسن النية مفترض  
دائم في التقادم الخمس وأنه لا يشترط لدى واضع اليد إلا عند  
التعاقد . استخلاصه لحسن نية واضع اليد عند التعاقد وعدم  
تعويله على دفاع الطاعن في إثبات سوء النية بأسباب سائغة .  
لا خطأ في القانون ولا قصور ... ..

١٠٩

١٨

إثبات . جواز إثبات واقعة وضع اليد بكافة الطرق . حكم  
تسببيه . إقامة قضائه في واقعة وضع اليد على ما استخلصته  
المحكمة من أوراق عرقية وأقوال وردت في شكوى إدارية . لا خطأ

٥٠٠

٧٣

## وفاء :

إثبات . حكم . تسببيه . اعتماد صحة الوفاء الحاصل للمالك  
الظاهر لأسباب مسوغة . تقريره بأن المكاتبات الحاصلة بين  
الطاعن والمطعون عليه الثاني ليست حجة على المطعون عليه الأول  
لأنها ليست صادرة منه ولا توقيع له عليها . لا مخالفة في ذلك  
للقانون ولا قصور ... ..

٥٩٦

٩٢



رقم الصفحة	رقم الفاصلة	
		وكالة (ر . أيضا محاماة) :
٣٧٥	٥٥	جواز اتفاق العاقلين على استمرارها رغم وفاة أحدهما . هذا الاتفاق قد يكون صريحا أو ضمنيا . مثال . ... ..
٣٧٥	٥٥	حوالة بقصد التحصيل وتسديد المبلغ المتحصل للغير . صلح الوكيل مع المدين بتنازله عن جزء من الدين . اعتبار الحكم أن الوكيل مسئول عن الضرر الذي لحق الموكل بسبب هذا الصلح . لا خطأ . القول بأن هذه الحوالة هي اشتراط لمصلحة الغير . غير صحيح في القانون ... ..
١٠٦١	١٦٦	وكالة بالعمولة . حكم . تسييفية . تقريره أن الوكيل المأذون له بالباع لا يجب عليه استصدار أمر بالبيع من قاضي الأمور الوقفية . لا خطأ . المادة ٨٩ من قانون التجارة .
١١٩٣	١٩١	وكالة بالعمولة . حق الوكيل بالعمولة في بيع الأشياء المسلمة إليه ليبيها دون تحديد سعر معين من غير أن يحصل على إذن بالبيع من قاضي الأمور الوقفية .

## فهرس المواد القانون المدني

أرقام القواعد الصادرة بشأنها	مواد القانون القديم	أرقام القواعد الصادرة بشأنها	مواد القانون القديم
١٢١ ٤ ٨٧	٢١٧	١١	٣٩
١١٧ ٤ ١٠٧	٢٣٢	١٧٦ ٤ ٦٧	٥٤
٤	٢٥٥	١٨	٧٦
٣٨	٢٧٨	٥	٩٤
١٦٠	٣٣٢	١٩٧ ٤ ١٩٢	١٢٤
١٧٥ ٤ ٤٥ ٤ ٢	٣٣٩	١٠٤	١٣٨
١٤٧	٢٤٩	٢٨	١٤٣
١٠٧	٣٥٩	٦٩	١٤٤
١٨١	٤٠٤	١٩٧ ٤ ١٩٢	١٤٦
٢٦ ٤ ٩	٤٦٢	١٥	١٥١
٥٥	٥٢١	١٥	١٥٢
٥٥	٥٢٩	١٠٢	٢١١
٦٩	٦٠١	٣٣	٢١٤

(تابع) القانون المدني

أرقام القواعد الصادرة بشأنها	مواد القانون الجديد	أرقام القواعد الصادرة بشأنها	مواد القانون الجديد
١٩٤	٣٨٣	١٤٤	١٠
٩٧٦٧٠٦٤٦٥٤٤٢٦٣	٤٠٠	١٤٤	١٣
٢٠٠ ٦ ١١	٧٢٩	٢٠٣	٢٢
٢٠٠ ٦ ١١	٧٣٠	١٤٦	١٣١
١١	٧٣٢	١٢٠	١٣٧
٣٥	٨٣٣	١٩٧ ٦ ١٩٢	١٨٥
٣٠	٩٣٧	١٠	٢٢٤
٥٦	٩٤٢	١٩٧ ٦ ١٩٢	٢٢٦
١١	٩٤٩	١٦١	٢٦٧
٢٧ ٦ ٢٥ ٦ ١٣	٩٥٨	١٩٧	٢٧٧



## قانون المرافعات

أرقام القواعد الصادرة بشأنها	مواد القانون القديم	أرقام القواعد الصادرة بشأنها	مواد القانون القديم
١٢٢	٣٠٤	١٠٨	٧٥
١٠٨	٣٦٤	٦٨ ٤ ٨	١٠٣
١٠٨	٣٨٤	١٧	١٣٨
١٠٨	٤٠٤	٢٠٣	٢٤٠
١٢٨	٥١٥	٦	٢٩١
١٢٨	٥١٦	٦٠	٢٩٢
		١٢٢	٣٠٢

(تابع) قانون المرافعات

أرقام القواعد الصادرة بشأنها	مواد القانون الجديد	أرقام القواعد الصادرة بشأنها	مواد القانون الجديد
٢٩	١٦٨	١٢٦٦١٩	١
١١٨٦٢٤	٣٦٥	١٩	٢
٩٠٦٤٦٢٦٥٧٦٤٤٦٥	٣٧٨	٤٧	١٠
٢٠١٦٦٦٦٣٦١٣٧٦		١٨٠٦٩٤٦٨٠٦٣٩	١١
١٤٦	٣٧٩	١٨٠٦٩٤٦٨٢٦٥٩	١٢
١٩٣٦١٤٠٦٧٧	٣٨٠	١٠٠٠٨٠٦٣٩	١٤
١٤٣٦٩٧	٣٨٣	١٩	٢٠
١٨٠٦١٤٦٦٥٩٦٤٦	٣٨٤	١٤٤	٢٣
١٣٣	٤٠٢	٦٩٤٦٨٢٦٨٠٦٥٩٦٣٩	٢٤
١٩	٤٠٧	١٨٠٦١٠٠	
٩١٦٥٨	٤١٠	٢٧٦٢٥٦١٣	٤٨
١٠٣	٤١١	٦١٥١٦٧٥٦١٦٤٠	٤٩
١١٨	٤١٧	٢٧٧٦١٥٧	
١٣٣٦٩٣٦٤٦٥٧٦٢٠	٤٢٥	٧٧	٨٣
١١٥	٤٢٦	١٤٠٦٨٠٦٣٩	٩٥
١٤٠٦١١٤	٤٢٨	١١٤	٩٩
١٢٧٦٩٩٦٣٥	٤٢٩	١٥٥	١١٦
٦٩٧٦٨٢٦٧٨٦٤٧٦٤٦	٤٣١	٩٣	١٣٤
١٨٠٦١٤٦٦١٤٣		١٠٠٠٩٤	١٤٠
١٩٨٦١٥٣٦٧٨٦٧١٦١٤	٤٣٢	١٧٥	١٦٧

(تابع) قانون المرافعات

أرقام القواعد الصادرة بشأنها	مواد القانون الجديد	أرقام القواعد الصادرة بشأنها	مواد القانون الجديد
٢٤	٣٦٤	١١٢	١٩٠
٧٧	٤٦٠	١٧٥	٢٢٥
٢٠١	٤٧١	٢٩	٢٥٣
١٥٢	٥٤٣	١٧٤	٢٦٠
٣٢	٧٠٠	١٦٤	٢٦٢
١٣٣	٧٤٣	٦	٢٨٨
١٣٣	٧٤٤	١٧٤ ٦ ٨٦	٢٩٠
٢٠٣	٨٢٧	١٢٢	٣٠٣
٢٠٣	٨٢٨	١٢٢	٣٠٥
٢٠٣	٨٣٠	٩٦ ٦ ٥١	٣٤٦
٥٠	٨٧٠	٦١٥ ٦ ١١ ٦ ٩ ٦ ٨ ٦ ٣	٣٤٧
١٢٦	٨٧٥	٦٥٢ ٦ ٤٩ ٦ ٣٥ ٦ ٢٢	
١١٤	٨٨١	٦٧٢ ٦ ٦٦ ٦ ٥٨ ٦ ٥٥	
٥٠	٨٨٢	٦ ١٣٥ ٦ ١٠٩ ٦ ٩٨	
		٦ ١٤٤ ٦ ١٣١ ٦ ١٢٩	
		١٨٩ ٦ ١٧٩ ٦ ١٤٩	



## القانون التجارى

أرقام القواعد الصادرة بشأنها	المادة	أرقام القواعد الصادرة بشأنها	المادة
١٠٥	١٠٨	٥	٢٠
٦٣	١٣٧	٩٥	٢٩
١٢١ ٠ ١٠٥	١٩١	٩٥	٣٠
٣٤	١٩٥	١٦٦	٧٨
		١٩١ ٠ ١٦٦	٨٩

## القانون المدنى المختلط

أرقام القواعد الصادرة بشأنها	المادة	أرقام القواعد الصادرة بشأنها	المادة
١٩٧ ٠ ١٩٢	٢٠٧	٤٧	١٤
٥	٥٣٠	١٩٧ ٠ ١٩٢	١٨٢

### قانون المرافعات المختلط

أرقام القواعد الصادرة بشأنها	المادة	أرقام القواعد الصادرة بشأنها	المادة
١٥٣	٢٧٠	٤٧	٣٥
١٩	٣٤٤	١٩	٤٣
١٥٨	٥٨٠	١٥٣	٢٦٧
٣٢	٦٩٧	١٥٣	٢٦٨
		١٥٣	٢٦٩

### قانون التجارة المختلط

أرقام القواعد الصادرة بشأنها	المادة	أرقام القواعد الصادرة بشأنها	المادة
١٩١	٩٢	١٦٢ ١٦١	٨٤

## قوانين ومراسيم مختلفة

القانون أو المرسوم	أرقام القواعد الصادرة بشأنه
الأمر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ ...	١٣٠
الأمر العالي الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ ...	١٨٧
د. كريتو الشفعة الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠	٩
قانون الشفعة الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٠١	١٦ و ٢٦ و ٣٠ و ٤٤ و ٥٦ و ٥٩
	٧٤ و ٨١ و ٨٥ و ١٠٦ و ١١٦
	١٥٦ و ١٧١ و ١٧٣ و ١٩٠
اللائحة الجمركية الصادرة في ١٣ مارس سنة ١٩٠٩	١٣٢
لائحة ٧ إبريل سنة ١٩١٠ ...	١٦٧
قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ ...	٤٤ و ٥٨ و ٦٧ و ١٧٦
مرسوم بقانون الجنسية الصادر في ٢٦ مارس سنة ٢٦	٩٤
مرسوم بقانون الجنسية رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ ...	٩٤
القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ ...	٤٨
المرسوم الصادر في ٧ أغسطس سنة ١٩٣٨ ...	١٣٢
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ...	٢١ و ٣١ و ٣٦ و ٣٧ و ٤٠ و ٧٦
	٧٧ و ٨٤ و ٩٥ و ١١١ و ١١٣
	١٣٠ و ١٤١ و ١٤٨ و ١٥٠
	١٥٩ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٨٤
	١٨٥ و ١٨٦ و ١٩٢ و ١٩٣
	١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٧ و ١٩٩
القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ ...	١٣٢
القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ...	٩٥ و ١١١ و ١٤١ و ١٨٥
القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ...	١٦٧
القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ...	١٢٣ و ١٨١
القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ...	١ نقابات
القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ ...	٧٦
القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ...	١١٩ و ١٧٠



(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

القانون أو المرسوم	أرقام القواعد الصادرة بشأنه
القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ ... ..	١٦٥ و ١٦٨
المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ... ..	١٤٢
القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ ... ..	٤
القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ ... ..	٢ و ٥ نقابات
القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٦ ... ..	٤٤
القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ ... ..	١٩٤
القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ ... ..	٩١
القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٤٧ ... ..	٢٠ و ٥٧ و ٦٥ و ٧٠ و ١١٥ و ١٥١ و ١٨٣
القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ... ..	١٨١
القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٧ ... ..	١١٤
القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ ... ..	١٩٣
القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ ... ..	٣ و ٤ و ٦ نقابات
القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ ... ..	١٦٥ و ١٦٨ و ٢٠٣
القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ... ..	١٤١ و ١٥٠ و ١٥٩ و ١٧٧
القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ ... ..	١٧٨ و ١٩٢ و ١٩٧
١١٤	

قرارات وزارية وأوامر عسكرية

القرار أو الأمر	أرقام القواعد الصادرة بشأنه
الأمر العسكري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٤١ ... ..	١١٠
القرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ ... ..	٩٥
القرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ ... ..	٩٥ و ١٨٥
القرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ ... ..	١٨٥
القرار الوزاري رقم ٥١٠ لسنة ١٩٤٥ ... ..	٢٤٢

تم طبع هذا العدد بالمطبعة الأميرية الفرعية بدار القضاء العالي في ٦ مارس سنة ١٩٥٤ م  
مدير المطبعة الأميرية والمطابع الفرعية : حسن علي كليوه

## تصويبات

صواب	خطأ	صفحة	سطر
وإن الذين حضروه	وأن الذي حضره	٨٠٨	٨
على أن الطابع	على الطابع	٨٥٣	٣
وإن فمى	وإن فمى	٨٧٢	١٨
فيصبح	فيصبح	٩٠٤	٩
فعل الغير المتعاقد معه	فعل المتعاقد معه	٩٢٤	١٨
خلصت	خلصت	٩٢٥	١٢
أوراقه	أورقه	٩٢٩	١٦
٣٨٠ مرافعات	٢٨٠ مرافعات	٩٣٩	١٩
القضية	الطلب	٩٣٥	١
آخر	الآخر	٩٣٨	١٧
الصادرة	الصادرة	٩٤٠	١
الحاصل بين طرفين	الحاصل من الطرفين	٩٤٧	١٦
البائعين الآخرين	البائعين الآخرين	١٠٩٠	٨

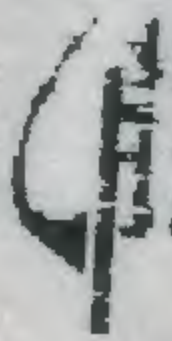




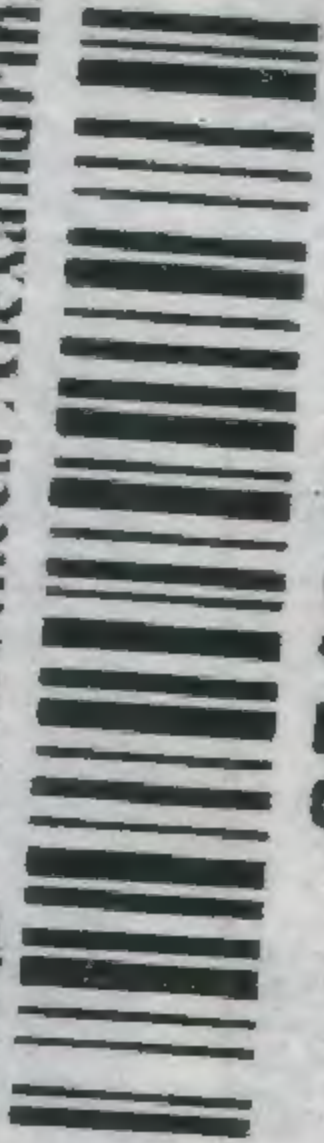








Bibliotheca Alexandrina



0542404